

اشرف  
مرکز بهمن شهر  
مخبر

اشرف  
مرکز بهمن شهر  
مخبر

Süleymaniye Kütüphanesi  
Kisim: AMCA ZADE  
Yeni: HUSEYİN PASA  
Eski No: 223

223



باب الحجر كتاب المادون ٢٠ باب المادون للصبي ٣٤ باب الحجر على الصبي ٣٨

باب العبد من الرحل ٤٩ باب الدين لمحق العبد المادون ٥٣ باب العبد من حلقه ٤٤

باب العبد المدون ٤٨ باب اقرار العبد المادون بالدين ٧٢ باب اقرار المحجور عليه ٧٩

باب حصومه المحجور عليه ٨٢ باب اقرار المولى على عبده المادون ٨٩ باب اقرار العبد لمولاه ٩٨

باب وكالة احيى العبد لهصا الدين ١٠٣ باب وكالة الموكل بالعبد ١٠٩ باب بيعه لغيره ١١٤

باب تكفل عبد المادون ١٢٥ باب اراء المادون معه ١٣٣ باب حله المادون من ماله ١٣٨

باب الاقالة ١٣٤ باب ماخير العبد المادون ١٣٨ باب وكالة العبد ١٤٠ باب بيع العاصم للمادون ١٤٤

باب فصل المادون في السوء ١٤٤ باب الرق والمعب ١٤٨ باب الحمار في بيع المادون ١٥٠

باب البيع على ان لم يفتن ١٥٥ باب الشفعة في بيع المادون ١٥٥ باب بيع المادون ١٥٥

باب حيازة المكاتب على عبده ١٥٤ باب مايجوز للمادون ١٥٤ باب الغرق في العبد المادون ١٥٥

باب المختار من المادون مولا ١٥٤ باب المادون ماخره العبد ١٥٤ باب اقرار المادون في مرض مولاه ١٥٤

باب اقرار العبد في مرضه ١٥٤ باب العفو في الخطأ وغيره ١٥٤ باب الشهادة في القصاص ١٥٤

باب حيازة الصبي للعنف ٢٠٨ باب حيازة المراكب ٢٠٨ باب النخس ٢٠٨ باب مايجوز للرجل ٢٠٨

باب البئر مايجوز فيها ٢٠٨ باب البئر ٢٠٨ باب مايجوز في السجدة ٢٠٨ باب حيازة العبد ٢٠٨

باب الحيازة بالكيف للميراث ٢٠٨ باب الغصب في الرجوع للحيازة ٢٠٨ باب حيازة المكاتب ٢٠٨

باب حيازة المدبر ٢٠٨ باب حيازة المدبرين اثنين ٢٠٨ باب حيازة المكاتب في الخطأ ٢٠٨

باب الوصية بالقرعة والخدمة ٣٠٥ باب الوصية بغلة الارض للبنا ٣١٠ باب الوصية في العتق ٣١٢

باب الوصية بالعتق على مال او خدمة ٣١٢ باب اقرار الورث بالعتق ٣١٢ باب اقرار الورث ٣٢٤





بالتزنا ثم علم ان شهادة الشهود باطله ضرره الحد لا قران على نفسه بالقذف ولو قال قد شهدت عليك الشهود بالقذف فله من ذلك او لا حدسبك ثم علم ان شهادة الشهود باطله لم يكن عليه حد باقران انه قد فقه لانه كان من رعا على ذلك فكذلك ما وصفنا من حكم المفرق بسبب الايمان ولو لم يظهر ان الشهود عبيد ولكنهم يعلمون انما شهدا عليه مما يزور فالتعنا وفرق القاضي بينهما كان فضا فافدا ظاهرا وباطنا في قول اي حيفه واو يوسف فترحمهما الله وفي قول اي يوسف الاخر وهو قول اي محمد رحمهما الله لا ينفذ فضاوم باننا وقد بينا هذا في كتاب الرجوع عن الشهادات والله اعلم بالصواب ثم كتاب الاكراه وهو المنه

## كتاب الحج

قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الدين رحمه الله وفخر الاسلام ابو بكر محمد بن ابي سهل السرخسي رحمه الله املا اعلم بان الله تعالى خلق الوري وفاوت بينه وبين الخبيث جعل بعضهم من الراسي والنهي ومنهم اعلام الهادي بمصالح الدعي وجعل بعضهم مبتلا بعض اسباب الردى به يرجع الى معاملات الدنيا كالمجنون الذي هو عديم العقل والمعتوه الذي هو ناقص العقل قامت الحجر عليهما عن التصرفات نظرا من الشيوع لهما واعتبارا بالحجر الثالث على الصغير في حال الطفولي به لعدم سبب عدم العقل وبعد ما صار ممبيرا لسبب نقصان العقل وذلك منصوص عليه في الكتاب فثبتت الحجر في حق المعتوه والمجنون استنادا لا بالموضوع بطريق اليقين لان حال الصبي في حال الصبي عديم العقل لا الاصابه عادة والمجنون عديم العقل لا الاصابه

باب الوصية اذا لم يقبلها الموصي	باب الوصية بمن نصب احدهم	باب العي والدين	باب الدعوى في بعض الوصية
باب اقرار المريض وفعاله	باب الشهادة في الوصية وغيره	باب الاستثناء	باب الوصية في البطن
باب الوصية بحجر والسهم	باب الوصية على شرط	باب وصية العتيق لوارث	باب الوصية لغير وارث
باب الوصية بالكمال	باب الوصية بالعين والدين	باب الوصية	باب الوصية بالعتق والمال
باب الوصية بالعتق والمجان	باب الوصية في العتيق والدين	باب الوصية في العتيق والدين	باب الوصية بالكتبة الثلث لوارث
باب العتيق في الرض والصحة	باب اقرار الوارث لوارث	باب الوصية بالرجل بموت ولبس لوارث	
باب الوصية بالمال			

الثالث عشر قطعة من المبطوط السرخسي



عادة والمجنون عديم العقل لا الى الاصابه عادة ولهذا جار  
اغراق الصبي في الرقاب الواجبه دون المجنون فاما اذا  
بلغ عاقلا فلا حجر عليه بعد ذلك على ما قال ابو حنيفة رحمه  
الله الحجر على الحر باطل ومراذه اذا بلغ عاقلا وحصى عنه  
انه كان يقول لا يجوز الحجر الا على كثره على المعنى المحا الماحز  
وعلى المنتطير الجاهل وعلى المكاري المفلس لما فيه من الضرر  
الفاخر اذا لم يحجر عليهم فالمعنى الماحز يفسد على الناس فيهم  
والمنتطير الجاهل يفسد ابداهم والمكاري المفلس يفسد  
اموالهم فمنعون من ذلك دفعا للضرر فان الحجر في اللعبة  
هو المنع والاختلاف من العمار جمعهم الله ورا هذا في  
**فصلين** احدهما الحجر على السفه المبذر والآخر  
الحجر على المدين بسبب الدين والسفه هو العمل بخلاف  
موجب الشرع وهو اتباع الهوى وترك ما يدل عليه  
العقل والحجى واصل المسامحه في التصرفات والبر والاحسان  
مندوب اليه شرعا ولان بطريق السفه والسفه مدوم ما  
شرعا وعرفا ولهذا لا يندم الاهله بسبب السفه  
ولا يجعل السفه عذرا في إسقاط الخطاب عنه بشئ من  
الترايع ولا في اهدار عبارته فيما يقربه على نفسه  
الا سباب الموجه للعقوبه وقال ابو حنيفة  
الله لا يجوز الحجر عليه عن التصرفات بسبب الشفعه ايض  
وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله حوز  
الحجر عليه بهذا السبب عن التصرفات المحتمله للفسخ الا  
ان ابا يوسف ومحمد رحمه الله قال لا ان الحجر عليه على سبيل  
النظر له وقال الشافعي رحمه الله على سبيل الزجر  
والعقوبه عليه ويبين هذا الخلاف بينهم فيما اذا كان  
مفسدا في دينه مصلحا في ماله كالفاسق فعند الشافعي رحمه الله  
يحجر عليه بهذا النوع من الفساد بطريق الزجر والعقوبه ولهذا

لم يحجر الفاسق اهلا للولا به على نفسه وعلى العموم وعلى غيره اذا  
وجد شرط يعدي ولا ينه الى غيره اما من حوز الحجر على  
بفسفه احتج بقوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفها  
او ضعيفا او لا يستطيع ان مل هو بمل ولبه بالعدل  
وهذا تنصيص على اثبات الولا به على السفه وانه مولى  
عليه فلا يكون ذلك الا بعد الحجر عليه وقال الله تعالى  
ولا تاتو ثوا السفها اموا الكرم الى ان قال واكسوهم هذه  
ايضا تنصيص على اثبات الحجر عليه بطريق النظر له فان  
المولى هو الذي يباشر التصرف وماله على وجه النظر منه  
له وروى ان حبان بن مسعود الانصاري رضي الله عنه كان  
يعتق في البياعات لما مومه اصابت راسه فسال اهله  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحجر عليه فحجر عليه فقال  
اني لا اصبر على البيع فقال صلى الله عليه وسلم اذا باعت فقل  
لا حلاله ولا حلاله ايام فلوم يكن الحجر بسبب التبدير  
في المال مشروعا معروفا لما سئل اهله ذلك ولما فعله رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وان عبد الله بن جعفر رضي الله عنه كان  
تفنى ماله في اتخاد الصافات حتى اشترى دارا للصيافه بمائة  
فيلع ذلك على بن ابي طالب كرم الله وجهه فقال لا بين  
بين ولا سالت ان يحجر عليه فاهتم بذلك عبد الله رضي الله  
عنه وجاء الى الزبير رضي الله عنه واخبره بذلك فقال اشترى  
بينها فاشترى ثم جاء الى عثمان رضي الله عنه وساله ان يحجر  
عليه فقال نعم الحجر على رجل شرب يكره الزبير وانما قال  
ذلك لان الزبير وانما قال ذلك لان الزبير رضي الله عنه  
كان معروفا بالحياسه في التجار فاستدل برعنته في الشره  
على انه لا عين في تصرفه هذا اتفاق منهم على جواز الحجر بسبب  
التبدير فان عليا رضي الله عنه سأل وعثمان رضي الله عنه اسفل  
عثمان العذر واهتم لذلك عبد الله رضي الله عنه واخبر



الزبير رضي الله عنه لدفع الحجر عنه بالشركة فيكون اتفاقا منه  
على جوار الشركة فيكون اتفاقا منهم على جوار الحجر بهذا السبب  
وان عاشته رضي الله عنها كانت تصدق بما لها حتى روي  
انه كان لها ربيع فهدمت ببيع ربيعها لتصدق باليمن فبلغ ذلك  
عبد الله بن الزبير رضي الله عنه فقال لسيهين عايشة عن بيع ربيعها  
اولا حجر بن عبيد والمعنى فيه انه مندر في ماله فيكون محجورا عليه  
كالصبي بل اولى لان الصبي انما يكون محجورا عليه لتوهم التديري  
منه وقد حقق التديري والاسراف هنا فلان يكون محجورا  
عليه كان اولى وحقيقته وهو ان للصبي ثلثة احوال حال عدم  
العقل وحال نقصان العقل بعد ما صار ممبرا وحال السفه  
والتدبير بعد ما كمل عقله بان قارب او ان بلوعه ثم يبرأ  
العقل ونقصانه بعد البلوع في استحقاق الحجر به وكذلك  
السهفه بعد البلوع في استحقاق الحجر به وكذلك السفه بعد  
البلوع لساوي السفه بعد البلوع بعد كمال العقل في استحقاق  
الحجر به وكان هذا الحجر بطريق النظر له لان التدبير وان  
كان مدموما فهو مستحق النظر باعتبار اصل دينه الا ترى  
ان العفو عن صاحب الكبر حسن في الدنيا والاخرة وذلك  
يكون نظرا له والدليل عليه ان في حق منع المال جعل السفه  
بعد البلوع كالسهفه قبل البلوع بالقياس على عدم العقل والار  
العقل وكان منع المال غير مقصود لعينه بل لا بقا ملك  
ولا يحصل هذا المقصود ما لم يقطع لسانه عن ماله تصرفا فاذ  
كان هو مطلقا التصرف لا يعيد منع المال شيئا وانما يكون  
فيه مؤنه وتكلف على الولي في حفظ ماله الى ان يلفه تصرفه  
واما ابو حنيفة رحمه الله استدل بقوله تعالى ولا تأكلوها  
اسرافا وبدا ان الكبر واقفدني الولي عن الاسراف في ماله  
مخافة ان جبر فلا يفي له عليه ولا به والصبي صبي غزال ولا ينفق  
عنه بعد الكبر يكون مصصا على زوال الحجر عنه بالكبر

الولا به عليه الحاجة وانما سعدم الحاجة اذا صار هو مطلق  
النصرف نفسه ولما سئل ابو حنيفة رحمه الله عن هـ  
تسليه استدل بايات الكفارات من الطهار والقتل  
وعبيها في هذه المعاملات العمومات بيان ان هذه الكفارات  
حجب على كل من يحقق منه اسبابا تنشر عا سفيها كان او  
غير سفيها واركان هذه الاسباب احتراز انواع من  
السهفه فدل انه مع السفه تنصور منه السبب الموجب  
لا استحقاق المال ومن ضروري ان لا يمنع من ادا ما لزمه شرعا  
وبه سئل ان الحجر عن التصرفات ليس في كثير فادى لزم كنه  
من اطلاق جميع ماله هذه الاسباب والمعنى فيه انه حرم  
مخاض فيكون مطلقا النصرف في ماله كالرصيد وفي هذين  
الوصفين اشار الى اهلية الكلام بكونه ممبرا والكل  
المميز بنفسه بكونه مخاطبا والمحلية بنت بكونه خالصا ملكه  
وذلك بنت باعتبار حرية المالك وبعد ما صدر النصرف  
من اهله في محله لا يمنع نفوده الامانة والسهفه لا يصلح ان  
يكون معارضا للحرية والخطاب في المنع من نفود النصرف  
لان بسبب السفه لا يظهر بفساد عقله ولان السفه  
كاشف عقله ويتابع هواه وهذا لا يكون معارضا في توحبه  
للطاب عليه حقوق الشرع وكونه معا فبا على تركه  
**والفقه في ذلك** ان زوال الحجر وتوجه الخطاب  
في الاصل ينشئ على اعتدال الحال باطن لا يمتثل الوقوف على حقيقة  
فانما الشرع السبب الظاهر الدال عليه وهو البلوع عن  
عقل مقامة بتفسير اعل ما هو الاصل انه متى تغذر الوقوف  
على المعاني الباطنة نقام الاسباب الظاهرة مقامها كما اقيم  
السبب المديد مقام الترخص في المسفه في جوار النرحص  
واقتم حدوت ملك لسبب ملك الرقة مقام حقيقته استغال  
الرحم بالما في وجوب الاستبراء ثم هذا السبب الظاهر يقوم

خ  
الملزم



مقام ذل المعنى الخفى فحجوز الحكم معه وجوداً أو عدماً فكما لا يعتبر  
الرتبة قبل البلوغ وان علم انه اصاب ذلك في زوال الحجر عنه فكذلك  
لا يعتبر السفه والسدبر بعد البلوغ في اثبات الحجر عليه الا ترى  
ان في حكم الخطاب اعتبر هذا المعنى فدار مع السبب الظاهر وهو  
البلوغ عن عقل وجوداً أو عدماً فكذلك في حكم التصرفات بل اولى  
لان توجه الخطاب عليه انما يكون شرعاً والله تعالى عالم بحقيقة  
ما في باطنه وحكم التصرف منه ومن العباد ولا طريق لهم الى  
معرفة ما في باطنه حقيقة فلما اقيم هناك السبب الظاهر مقام  
المعنى الخفى هنا اولى والدليل على جواز اقراره على نفسه  
بالاسباب الموجبة للعقوبة واقامة ذلك عليه وبذلك  
العقوبات تدري بالشبهات فلو نفى السفه معتبراً بعد فسخ  
عن عقل كان الاولى ان يعتبر ذلك فيما تدري بالشبهات  
ولو حار الحجر عليه بنظره نظر له لكان الاولى ان يحجر عليه عن  
الاقرار بالاسباب الموجبة للعقوبة لان الضرر في هذا اكثر  
فان الضرر هنا بالحقة في نفسه والمال تابع للنفس فاذا لم ينظر  
في دفع الضرر عن نفسه فعن ما له اولى وما قال من ان النظر  
له باعتبار اصاح بينه بصعف لهذا الفصل فمر هذا النوع  
من النظر جائز لا واجب كما في العفو عن صاحب الكبائر  
اصلهم ان الحجر عليه يجب ثم انما يجوز النظر له بطريق  
لا يودي الى الحاق الضرر به هو اعظم من ذلك النظر ولى  
اهداه قوله في التصرفات الحاق له بالنهائم والمجانز فيكون  
الضرر في هذا اعظم من النظر الذي يكون له في الحجر من  
التصرفات لان الادنى اما بان سائر الحيوانات باعتبار قوله  
في التصرفات فاما منع المال منه فعلى طريق بعض مشايخنا رجمهم  
الله هو ثابت بطريق العقوبة عليه ليكون رجمه عن  
التبدير والعقوبات مشروعة بالاسباب الحسنة فاما  
اهداه القول في التصرفات معني حكمي والعقوبات فهداه

الطريق غير مشروعة كالحود ولا يدخل عليه اسقاط شهادة  
القادف فانه متمم لحد عندنا ويكون قاتعاً لما هو حد  
وهو اقامة الحد لا مقصودا بنفسه ولن يتجوز ذلك  
ولكن لا يمكن اثبات العقوبة بالقياس بل بالنص وقد ورد  
النص بمنع المال الى ان يولس منه الرشيد ولا نص في الحجر عليه  
عن التصرف بطريق العقوبة فلا يثبت بالقياس وهو نطس  
ما قال اصحابنا رحمهم الله ان البكر اذا كانت محققة عليها  
فللولي ان يصممها الى نفسه وكذلك الغلام البالغ اذا كان  
محققة عليه فللولي ان يصممها الى نفسه وبان يثبت له حق  
الجيلولة منه ومن نفسه في المهر وبالسكنى لمعنى الزجر  
لا يستدل به على انه لسقط اعتبار قوله في التصرف في نفسه  
نكاحاً او منع المال منه باعتبار بقا اثر الصلابة العادة ان  
اثر الصبي سقى زماناً في ابل البلوغ ولهذا لو بلغ رشدا ثم  
صار سفيهاً لا يمنع المال منه وبان جعل اثر الصبي كنفس الصبي  
في منع المال منه فذلك لا يدل على انه محمل كذلك في الحجر عليه  
كما ان العدة تعمل عمل النكاح في المنع من النكاح دون انقضاء الخل  
بعد السنوية وهذا لان نعمة المدعي المال نعمة المدعي  
من نعمة زائد واطلاق اللسان في التصرفات نعمة اصلية  
بيان جواز الحاق ضرر بسببه في منع نعمة زائدة لتوفير النظر  
عليه لا يستدل على انه يجوز الحاق الضرر به سفوت النعمة  
الاصلية لمعنى النظر له فاما الايات فكل المراد بالسفه الصبي  
والجنون لان السفه عيار عن الحقة وذلك باعتبار العقل  
او نقصانه وعليه محمل قوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيهاً  
او ضعيفاً او صبيهاً او مجنوناً وكذلك قوله تعالى ولا تؤثروا  
السفها اموالكم اما ان يكون المراد الصبيان او المجانز بل  
انه ائمت ولا يه الاولى عليه مطلقاً ومن يوجب الحجر على السفيه  
يقول بان ولا يه الاولى تزول عنه بالبلوغ عن عقل على ما



صوابه  
النسابة

بينه والمراد به نهي الازواج عن دفع المال الى المشوان وجعل  
النصارى اليهن كما كانت العرب بفعله الا ترى انه قال  
اموالكم وذلك تناول اموال المخاطبين بهذا النهي لا اموال  
السفهاء وحدثت حبان بن مسعود دليلنا ذكر ابو يوسف  
رحمه الله في الامالي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحجر عليه  
وعلى الرواية الاخرى اطلق عنه الحجر لقوله لا اصبر عن البيع  
ومن جعل السفه موجبا للحجر لا يقول يطلق عنه الحجر لهذا  
القول فعرفنا ان ذلك لم يكن حجرا لازما وحدثت عبد الله بن  
جعفر رضي الله عنه دليلنا ايضا لان عثمان رضي الله عنه امتنع  
من الحجر عليه مع سوال علي رضي الله عنه واكثر ما فيه انه لم يكن  
في ذلك التصرف عين حرج من رغب الزبير رضي الله عنه واكثر ما  
فيه انه لم يكن في ذلك التصرف عين حرج من رغب الزبير رضي الله عنه  
في الشريعة ولكن المبدروا ان يصرف تصرفا واحدا على وجه  
لا عن نفسه فانه يحجر عليه عند من يرى الحجر فلما لم يحجر عليه دل  
ان ذلك على سبيل الخوف وحديث عائشة رضي الله عنها  
دليلنا فانما استخارت هذا الخلف من نفسها مجازا على  
قوله فيما هو حكم شرعي وبهذا اتين ان الزبير لما قال  
ذلك كراهة ان يعنى لها منتهى بالغفيرة مصير عيا لا على حجة  
بعد ما كان يعولها رسول الله صلى الله عليه وسلم والمصير الى هذا  
اولي ليكون اعدا عن سبب السفه والسبب الى الصحابة رضوان  
الله عليهم اجمعين فان بلغ خمسا وعشرين سنة ولم يولس منه  
الرشد دفع المال اليه في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال  
ابو يوسف ومحمد رحمه الله لم يدفع المال اليه مالم يولس منه  
الرشد لقوله تعالى فان استم منهم رشدا فادفعوا اليهم  
اموالهم فهذه اية محكمة لم ينسخها شئ فلا يجوز دفع المال  
اليه قبل ان يشر الرشده منه الا ترى ان عند البلوغ اذا لم  
يولس منه الرشده لا يدفع المال اليه هذه الاية فكذلك

فيما هو حكم شرعي وبهذا اتين ان الزبير لما قال ذلك كراهة ان يعنى لها منتهى بالغفيرة مصير عيا لا على حجة بعد ما كان يعولها رسول الله صلى الله عليه وسلم والمصير الى هذا اولي ليكون اعدا عن سبب السفه والسبب الى الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين فان بلغ خمسا وعشرين سنة ولم يولس منه الرشد دفع المال اليه في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لم يدفع المال اليه مالم يولس منه الرشد لقوله تعالى فان استم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم فهذه اية محكمة لم ينسخها شئ فلا يجوز دفع المال اليه قبل ان يشر الرشده منه الا ترى ان عند البلوغ اذا لم يولس منه الرشده لا يدفع المال اليه هذه الاية فكذلك

ح  
نظام

اذا بلغ خمسا وعشرين سنة لان السفه يستحكم بمطالة المدة  
ولان السفه في حكم منع المال منه بمنزلة الجنون والعصاة  
وذلك منع دفع المال اليه بعد خمس وعشرين سنة كما قلناه فكذلك  
السفه وابو حنيفة رحمه الله استدرك بقوله تعالى ولا تأكلوا مما  
اسرقا وبدا ان يكبر وامعناه ان يكبر وافلن ممن دفع المال  
اليهم وقال الله تعالى وانوا اليتم اموالهم والمسراد  
اليهم فغيب هذا مصص على وجوب دفع المال اليه بعد البلوغ  
الا انه قام الدليل على منع المال منه بعد البلوغ اذا لم يولس رشدا  
وهو ما تلونا فان الله تعالى قال حتى اذا بلغوا النكاح فان اسئم  
منهم رشدا وحرف الفا للوصل والعقب فيكون يتانا ان  
دفع المال اليه عقيب البلوغ بالسنة ما في عشرين سنة فقد رنا  
مدة القرب منه لسبع سنين اعيننا رامة المبير في الاستدلال  
على ما اشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله مروهم بالصلوة  
اذا لمعوا سبعا ثم قد سنا ان اثر الصبي يبقى بعد البلوغ الى  
ان مضى عليه زمان ونفا اثر الصبا كبقا عنه في منع المال منه  
ولا يبقى اثر الصبي بعد ما بلغ خمسا وعشرين سنة لنظام  
الزمان به مند بلغ ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله لسق  
مع رشيد ان تصار سبعا لم يمنع منه المال لان هذا ليس  
بأثر الصبي فلا يمنع في عشرين سنة منع المال كان على سبيل التاديب  
له والا سعال بالتاديب مالم ينقطع رجاء التاديب فان  
بلغ خمسا وعشرين سنة ولم يولس رشدا فقد انقطع رجاء  
التاديب لانه شوهر ان يصير جدا في هذه المدة لان البلوغ  
بالا يزال بعد مئتي عشرة سنة بحقق فاذا احبل جاريته وولدت  
لسنة اشهر صار الاول حدا بعد حرج خمس وعشرين سنة ومن  
صار فرعه اصلا فقد ناهى في الاصلية فاذا لم يولس رشدا عرفنا  
انه انقطع رجاء التاديب فلا معنى لمنع المال منه بعد ذلك واليه  
والى هذا اشار في الكتاب فقال ارايت لو بلغ ستين سنة ولم



يولس. الرشد وصار ولد قاضيًا أو فاضلًا إذا كان يحجر على  
أنه أحد ومنع المال منه هذا قبيح ثم يقول بعد تطاول  
الزمان به لا بد أن يستفيد رشدًا أما بطريق التجربة والامتحان  
فإن كان منع المال عنه بطريق العقوبة فقد تمكنت شبهة  
بإصابة نوع من الرشد والعقوبة بسقط بالشبهة وإن كان  
حكمًا ثابتًا بالنص غير معقول المعنى فيقول رشتدًا منك في  
موضع الاثبات والنكرة في موضع الاثبات يحصر ولا يغمر  
فإذا وحده رشتدًا ما فقد وجد الشرط فحب دفع المال إليه  
وهذا معنى ما نقل عن مجاهد رحمه الله في معنى قوله تعالى  
فإن أنستم منهم رشدًا أي عقلًا لا نه بالعقل يحصل له رشده  
وفي الكتاب سنع على أي حنيفة رحمه الله بقوله أي  
فإنه في منع المال منه مع اطلاق التصرف وفي منع المال منه  
زمانًا ثم الدفع إليه قبل ان يناس الرشد منه وقد أوضحنا الفرق  
لاي حنيفة رحمه الله لما ذكرنا ثم السفيه إنما سدر ماله  
عادة في التصرفات التي لا تنتم الا باثبات البدل على المال  
من احاد الضيافة والهبة والصدقة فإذا كانت  
به مقصورة عن المال لا يتم كمن من يفيد هذه التصرفات  
فحصل المقصود بمنع المال منه وإن كان لا يحجر عليه  
ثم إذا بلغ سفيهًا عند محمد رحمه الله يكون محجورًا عليه  
بدون حجر القاضي ويكون قال أبو يوسف رحمه الله  
لا يصير محجورًا عليه ما لم يحجر عليه القاضي وكذلك لو بلغ  
رشدًا ثم صار سفيهًا لمحمد رحمه الله يقول قد قامت  
الدلالة لنا على ان السفيه في ثبوت الحجره نظير الجنون  
والعته والحجر يثبت بنفسها من غير حاجة الى قضاء القاضي  
فذلك بالسفيه وقاس بالحجر لسبب الصغر والرق  
وأبو يوسف رحمه الله يقول الحجر على السفيه لمعنى النظر  
وهو متردد من النظر والضمير في انما الملك له نظر وفي

أهدار قوله ضرر ومثل هذا لا يخرج احدا الجانبين منه لا بقضا  
القاضي نوصحه ان السفيه ليس بشي محسوس وإنما ليس بشي  
عليه بان تعيينه في التصرفات وقد يكون ذلك للسفيه وقد  
يكون جيله منه لا يستجاب فلوب المحاهر من فإذا كان  
متملا مترددا لا يثبت حجهه الا بقضا القاضي بخلاف  
الصغر والجنون والعته ولان الحجر بهذا السبب يختلف  
فيه من العلامات جميعا فلا يثبت الا بقضا الدين والكلام  
في الحجر لسبب الدين في موضعين أحدهما ان من ركبته  
الديون إذا حلف ان يخرجه بطريق الاقرار فطلب الغرامة  
من القاضي ان يحجر عليه عند أي حنيفة رحمه الله لا يحجر عليه  
القاضي وعندهما يحجر عليه ويوجد الحجر بعد تصرفه في المال  
الذي كان في يده عند الحجر وسعد تصرفه فيها مكتسب  
من المال لعدم وفي هذا الحجر نظر للمسلمين فإذا جازع عند ههنا  
الحجر عليه بطريق النظر له وكذلك الحجر على النضر للمسلمين  
وهذا وعند أي حنيفة رحمه الله كما لا يحجر على المدون  
نظرا له وكذلك لا يحجر عليه نظرا للفرما لما في الجبلولة  
منه ومن التصرف في ماله من الضرر عليه وإنما يجوز النظر  
بما به بطريق لا يكون فيه الحاق الضرر لا بقدر ما ورد الشر  
به وهو الخس في الدين لا جل طلبة الذي يحقق بالامتناع  
من قضا الدين من مكنه منه وخوف السفيه ظلم وهو م  
منه فلا يجعل كالمحقق ثم الضرر عليه في أهدار قوله فوق  
الضرر في حنيفة ولا يستدل بسوت الادنى على ثبوت  
الاحكام في منع المال من السفيه مع الحجر عليه ثم هذا الحجر عندها  
لا يثبت الا بقضاها القاضي ومحمد رحمه الله يفرق بين هذا  
ومن الاول ويقول ههنا لا جل النظر للفرما فينتوقف على  
الدين وفلك لا يتم الا بقضا القاضي له والحجر على السفيه لا جل  
الحجر له وهو غير موقوف على طلب احد من حنيفة مدون



القضاء والقضال الثاني انه لا يباع على المديون ماله في قول  
اي حجة رحمه الله العروض والعقار سوا الامباد له احد  
العقدين التقدير الآخر للقاضي ان يفعل ذلك استخسانا لقضا  
دينه وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله بيع عليه ماله مقضى  
دينه منه حديث معاذ رضي الله عنه فانه ركبته المديون  
فباع رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله وقسم منه بين عزمائه  
بالخصص وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خطبته  
ايها الناس اياكم والدين فان اولهم واخرهم خزن فان  
اسمع حصنه قد رضي من دينه واما نته ان يقال سبق  
الحاج فاذ ان معرضا فاصبح وقد رتب به الا الى بايع عليه ماله  
وقاسم ثمنه من عزمائه بالخصص فمن كان له عليه دين فليعد  
ولم يكر عليه احد من الصحابة رضوان الله عليهم وكان هذا  
اتفاقا منهم على انه يباع على المديون ماله والمعنى فيه ان يبيع  
المال لقضا الدين من ثمنه مستحق عليه بدليل انه يحبس اذا امسح  
منه وهو مما جرى فيه البناء والاصل ان من امتنع عن ايقاع  
حق مستحق عليه وهو مما جرى فيه البناء ناب القاضي فيه  
منابه كالدعي اذا اسلم عبده فاني ان يبيعه باعه القاضي عليه  
لهذا والعين بعد منضي المدة اذا الى ان يفارقها ناب القاضي  
منابه في المغرقة بينهما وهذا خلاف المديون اذا كان  
معسرا فان القاضي لا يواجره اذ القضي دينه من اجزئه ولذلك  
الدين اذا وجب على امرأة فان القاضي لا يزوجها لتقضي الدين  
من صداتها لان ذلك غير مستحق عليها بدليل انها لا تحبس  
ايضا سر ذلك بنفسها فلا ينوب القاضي فيه منابه واستقر  
حسفه رحمه الله استدلال بقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم  
بينكم بالباطل الا ان يكون تجارة عن تراض منهم وتسع المال  
على المديون بغير رضاه ليس بحجارة عن تراض وقال  
صلى الله عليه وسلم لا يجلد امرء نفس الا بطيبة نفس منه ونفسه

ح  
ر  
ن

لا تطيب بيع القاضي ماله عليه فلا ينبغي ان تفعله هذا الصريح  
والمعنى فيه ان يبيع المالك بحسب مستحق عليه فلا يكون للقاضي ان يباشر  
ذلك عندما متاعه كالاجار والتروخ وبيان الوصف ان المستحق  
عليه قضا الدين وحسبه يبيع المال غير معينه لقضا الدين ففقد  
تمكن من قضا الدين بالاستيهاب والاستفراض وسوا ذلك  
الصدق من الناس فلا يكون للقاضي عين هذه الجهد عليه مباشرة  
بيع ماله والدليل عليه انه يحسبه بالاتفاق وقد ورد الاثر  
به على ما روي ان رجلا من جهينة اعتق تنقضا من عبد دينه  
ونزع عنه مجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى باع غيره  
له وصمته بضيت شريكه ونحو علم انه ما حسبه الا بعد علمه  
مسان لان ضمان العتق لا يجب الا على الموسر ومع ذلك اسعمل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مجلسه حتى باع نفسه فخر فنا  
ان المديون يحبس لقضا الدين ولو جاز للقاضي بيع ماله لم يستغل  
بحسبه لما في الحديث من الاضرار به وبالغرماء في ناخير وصول  
حقهم اللهم فلا معنى للصير اليه بدون الحاجة وفي اتفاق  
العلماء رحمه الله على حليته في الدين دليل على انه ليس للقاضي  
ولا يبيع ماله في دينه وهذا خلاف عبد الذي اذا اسلم  
ان عند اضرار المولي على الشرك اخراج العبد عن ملكه مستحق  
عليه تعينه فنوب القاضي فيه منابه ولذلك في حق العبيد  
لما حقق عجز عن الامساك بالمعروف فالتسريح مستحق  
عليه فله مبادله احد المقدن بالآخر بان كان الدين عليه  
من اهره ماله دنا يبر في القياس ليس للقاضي ان يباشر هذه  
المصارف لما بينا ان هذه الطريق غير متعينة لما هو مستحق  
عليه وهو قضا الدين وفي الاستخسان يفعل ذلك لان الدراهم  
والدنانير حلتان صون وجلس واحد معنى ولهذا يضم احدهما  
في الاخر في حكم الزكاة ولو كان ماله من مجلس الدين ضرورة  
لان القاضي ان يعرضه دينه فكذلك اذا كان ماله من مجلس



الدين حتى فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون لصاحب الدين  
ولا اء الاخذ من غير قضا كما لو طفر بجنس حقه وبالا جماع ليس  
له ذلك قلنا لا بل هما حدسان صوره وان كانا جنسا واحدا  
حكما فلا بعدا المماثلة صوره لا مفرد صاحب الدين  
بأحده لان فيه معنى المبادله من وجه ولوجود المماثلة معنى  
قلنا للقاضي ان بعض دونه يوصى به ان من العلماء من يقول  
لصاحب الدين ان ياخذ احدا التقدين له ولا ياخذها ههنا  
في مبادله احدا التقدين بالاجر من غير قضا ولا رضا وهو قول  
ابن ابي ليلى رحمه الله والقاضي مخند جعلنا له ولا ياخذها ههنا  
في مبادله احدا التقدين بالاجر لقضا الدين منه ولا يوجد هذا  
المعنى في سائر الاموال وفيه اضرار بالمديون من حيث ابطال  
حقه عن عين ملكه وللناس في الاعيان اعراض ولا يجوز للقاضي  
ان ينظر لغرمائه على وجه الحق الضرر به فوق ما هو مستحق  
عليه ثم هذا المعنى لا يوجد في النفود لان المقصود هناك  
المال به دون العين واماتا وبل حدثت معاد رضي الله عنه  
مفول انما باع رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله بسؤاله لانه  
لم يكن في ماله وفاء بدينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان يتولى بيع ماله لسالك ماله بركة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فصبر فيه وفاء بدونه وهذا لان عندهما يامر القاضي المديون  
بيعه ماله ولا يظن معاد رضي الله عنه انه كان يامر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان يبيع ماله حتى يحتاج منه عليه بغير رضا  
فانه كان سمحا جوادا لا يمنع احد شيئا ولا جلد ركبته الديون  
المكف بمنع من قضا دينه بماله بعد امر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم والمشهور في حديث اسد مع رضي الله عنه ان عمر رضي الله عنه  
قال اني قاسم ماله من غزمايه فيجعل عليا انه كان ماله من مجلس  
الدين فان سمع الدين فانما كان ذلك برضاه الا ترى ان عند  
القاضي لا يبيعه الا عند طلب الغرماء ولم يقل ان الغرماء طلبوا

ذلك برضاه ثم قدم الكتاب على قول اي حشفه رحمه الله  
وانما المخرج بعد هذا على قول اي حشفه رحمه الله وانما المخرج  
بعد هذا على قول من يرى المخرج بسبب الشفيعه اختلاف  
في صفه المخرج فعلى قول الشافعي رحمه الله المخرج به منزلة المخرج  
لسبب الرق حتى لا ينفذ بعد المخرج حتى من تصرفاته سوى المطلق  
لان السفه لا يرسل الخطاب ولا يخرج من ان يكون اهلا للزام  
العقوبة باللسان بالنسب سببها او بالاقرار بها منزلة الرق  
فكما ان بعد الرق لا ينفذ حتى من تصرفاته سوى المطلق  
فكذلك بعد المخرج بسبب السفه وابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
قالا لا يجوز عليه بسبب السفه في التصرفات كالهزل فان  
الهزل يخرج كلامه على غير وجه كلام العقل لا قصد اللعب  
به دون ما وضع الكلام له لا لتقصان وعقله فكذلك السفه  
يخرج كلامه في التصرفات على غير وجه كلام العقل لا بتأخر  
الهوى ومكابرة العقل لا لتقصان في عقله وكل تصرف لا يؤثر  
فيه الهزل كالتكاح والطلاق والغناق لا يؤثر فيه السفه  
انضاه وكل تصرف يؤثر فيه الهزل وهو مما يخل الفسخ من  
التصرفات يؤثر فيه السفه ولا يجوز ان يجعل هذا نظير المخرج  
بسبب السفه وابو يوسف ومحمد رحمهما الله قال لا يجوز  
عليه بسبب السفه في التصرفات الرق لان ذلك المخرج الحق الغير  
في المحل الذي لا فيه تصرفه حتى ان فيما لا حق للغير فيه يكون تصرفه  
نافدا وهذا لا حق لاحد فيه يكون تصرفه نافدا وهذا لا حق لاحد  
في المحل الذي لا فيه تصرفه ثم على مذهب القاضى ينظر فيما باع  
واشتري هذا السفه فان راى احاربه احارم وكان حاربا  
لا بعدا المخرج قبل القضا عند اي يوسف رحمه الله فان حاله  
لا يكون دون حال الذي لم يسلخ اذا كان عاقلا وهناك اذا باع  
بما تشتري فاجان القاضى جاز وهذا لان المخرج عليه لمعنى النظر  
وبما يكون النظر له في اجازة هذا التصرف فلهذا انقيد



باجل القاضى سوا باشره الشقيه والصبي العاقل قال وهما  
سوا في جميع الاشياء الا في حصال اربع احدهما لا يجوز لوصى  
الاب ان يبيع تنبيها من مال هذا الذي بلغ وهو سفيه الابا سر  
الحاكم ويجوز له البيع والشرا على الذي لم يبلغ لان ولاية الوصى  
ما تته عليه الى وقت البلوغ الا ترى انه يتعذر بالادنى في له  
والحجر عليه وانه قائم مقام الاب في ذلك والاب ولا به على ولد  
ما لم يبلغ فاما بعد ما بلغ فما لا لا سعى للوصى عليه ولا به اما عند  
اى يوسف رحمه الله فلا يصار الى نفسه ما لم يحجر عليه القاضى  
ومن ضرورته كونه ولى نفسه اسفا ولا به الوصى عنه واما عند  
مجد رحمه الله فلا ان الملوغ عن عقل يحرج له من ان يكون مولى  
عليه وثبت له الولاية على نفسه الا ان لمعنى النظر امتنع ثبوت  
احد الحكمين وهو ثبوت الولاية له في التصرفات بنفسه ولا  
محقق مثل ذلك النظر في انفا ولا به الولى عليه ثم قد سنا ان  
تأثير السفيه كما اثر الهزل ولا اثر للهزل في اثبات الحثالة الولاية  
عليه للوصى في التصرف وللهمزل تأثر في ابطال تصرفه فلهذا  
لا يجوز تصرف الوصى عليه الا ان يامر به الحاكم بذلك فحينئذ  
يقوم هو في التصرف وللهمزل تأثير في ابطال تصرفه فلهذا  
لا يجوز تصرف الوصى عليه الا ان يامر به الحاكم بذلك فحينئذ  
يقوم هو في التصرف له مقام القاضى ومعلوم ان القاضى اذا  
حجر عليه لا يترك له يموت جوعا ولكن تصرف له فيما يحتاج  
الىه ورعا لا يتمكن من مباشرة ذلك بنفسه لكن ما شغل له  
فلا بد من ان يقيم غيره فيه مقامه والى سانه ان هذا السفيه  
اذا اعتق مملوكا له فقد عفاه بخلاف الذي لم يبلغ لما يثبت  
ان تأثير السفيه كما اثر الهزل ثم في قول مجد رحمه الله وهو  
قول اى يوسف الاول رحمه الله على العبد ان يسعى في فتمنه  
وفي قول اى يوسف الاخر رحمه الله ليس عليه الصغاب  
في فتمنه لا نه لوسعى انما سعى لمنفعه والعنف قط لا يلزم

السعاية

السعاية بحق معتقته انما يلزم منه ان ساعاه لحق غيره والثابت  
ان تأثير السفيه كما اثر الهزل ومن اعتق مملوكه هازلا لا يلزمه  
السعاية في فتمنه فهذا قياسه وجه قول مجد رحمه الله ان  
الحجر على السفيه لمعنى النظر فيكون منزله الحجر على المريض لا جل  
النظر لغزاه وورثته ثم هناك اذا اعتق عبدا وجب  
عليه السعاية لغزاه او لى بلقي فتمنه لورثته اذا لم يكن عليه ذن  
ولا مال له سواه لان رد العتق واجب لمعنى النظر وقد تعذر  
رد عينه فيكون الرد باجباب السعاية فهنا ايضا رد العتق  
واجب لمعنى النظر وقد تعذر رد عينه فكان الرد باجباب  
السعاية وقد سنا ان معنى النظر له في حكم الحجر منزله النظر  
للمسلمين في الحجر بسبب الدين فكذلك في حكم السعاية والثالث  
ان الذي لم يبلغ اذا ادبر عبدا له جاز تدبيره لان التدبير يوجب  
حق العتق للمدبر فمعتبر بحقيقة العتق الا ان هناك يجب عليه  
السعاية في فتمنه وهنا لا يجب لان بعد صحة التدبير مال  
مملوك له يستخدمه ولا يمكن اجاب نقصان التدبير عليه  
لانما نقي على ملكه والمولى لا يستوجب على مملوكه دينا بعد رد  
اجاب النقصان عليه الا تدرى انه لو ادبر العبد بمال وقبلة  
اشبه كان التدبير صحيحا ولا يجب المال بخلاف ما اذا كانت  
او اعتقه على مال فان مات المولى قبل ان يولس منه المبتد سعى  
الغلام في فتمنه مدبرا لان موت المولى عتق فكانه اعتقه  
في حيوته فعليه السعاية في فتمنه وانما لا قاه العتق وهو مدبر  
فلسعى في فتمنه مدبرا الا ترى ان مصلحا لو ادبر عبدا له في  
فتمنه ثم مات وعليه دين بحيث يعمنه ان على العبد ان يسعى في  
فتمنه مدبرا لغزاه فلهذا مثله وكذلك لو اعتقه بعد التدبير  
فقد عفاه وعليه السعاية في فتمنه لما قلنا والاربع ان وصايا  
المدبر لم يبلغ لا تكون صحيحة والذي بلغ مفسدا اذا اوصى  
بوصايا فالقياس فيه كذلك انها باطلة منزلة بتدبيره في حيوته

صوابه  
عبد



ولكن استحسن لما وافق الحق وما سقرب به الى الله جلت قدرته  
وما يكون على غير وجه الفسق من الوصية للقرابات ولم يأت  
بذلك سرف ولا امر يستحقه المسلمون انه بعد ذلك  
كله من ثلث ماله لان الحجر عليه لمعنى النظر له حتى لا يتلف  
ماله ميتة بالفقر الذي هو الموت الاحمر وهذا المعنى لا  
يوجد في وصاياهم لان اوان وجودها بعد موته وبعد ما وقع  
الا ستخاضع المال في امره فانه اذا حصلت وصاياهم على  
وجه يكون منه نظر منه لا مرا حشرته او لا ككتاب البنات  
الحسن بعد موته لنفسه وجب تفيد لان النظر له في  
مغنى في هذه الوصايا والتدبير من هذه الحيلة فيعتق به بعد  
الموت لهذا وكان ينبغي ان لا يحجب على المدبر السعاية ولكن  
اوجب السعاية لطلبه من معنى ابطال الماله وكلا  
اي يوسف رحمه الله ينصح في هذا الفصل ثم العار رحمهم الله  
احلفوا في وصية الذي لم يبلغ فاهل المدينه رحمهم الله  
بحوزون من وصاياهم ما وافق الحق وبه اخذ الشافعي رحمه الله  
وقد جات فيه الاثار حتى روى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
اجاز وصية علام بفاع وفي رواية باع وهو المراهق وان  
شرى بآر حمة الله سبيل عن وصية غلام لم يبلغ فقال ان اصاب  
الوصية فهو جابر وهكذا نقل عن الشعبي رحمه الله في حال  
هذا الذي بلغ وصار مخاطبا بالاحكام اقوى من حال الذي  
لم يبلغ فاختلفت العار رحمهم الله في وصية الذي لم يبلغ  
يكون اتفاقا منهم في وصية السفينة انه اذا وافق الحق وجب  
تفيد لهذا وجه اخر لا يستحسن ثم الحاصل ان السفينة  
لا تجعل كالهزل في جميع التصرفات ولا كالصبي ولا كالمرضى  
ولكن الحجر عليه لمعنى النظر له فالمعتبر فيه نوفر النظر عليه وحسنه  
لحق بعض من الاصول في كل جادته فان جات جاريته بولد  
فادعاه بنت لسمه منه وكان الولد حرا لا سبيل عليه والجار

ام ولد له فان كانت حرة لا سبيل عليها لان نوفر النظر  
في الحاقه بالمصلحة في حكم الاستيلاء فانه محتاج الى ذلك لا يتق  
لسله وصيابه ما به ولحق في هذا الحكم بالمرضى المديون اذا  
ادعى استنب وولد جاريته كان هو في ذلك كالصبي حتى انها تعتق  
من جميع ماله بموته ولا تسعى ولا ولدها في شيء لان حاجته  
مقدم على حق غريمه بخلاف ما لو اعترفها ولو لم يكن معها  
ولد وقال ابن ام ولدي كانت بمنزلة ام الولد لا يعتد  
عليها فان ماتت سعت في جميع قيمتها بمنزلة المرض اذا  
قال الجارنته وليس معها ولد هذه ام ولدي وهذا لان  
اكان معها ولد منسوب لسبب الولد بمنزلة الشاهد لها في  
ابطال حق الغير فكذلك في دفع حكم الحجر عن صرفه بخلاف  
ما اذا لم يكن معها ولدا فانه لا تثبت له هنا فافتران لها بحق  
العق بمنزلة اقرار بحقيقة الحرية فلا يقدر على بيعها بعد ذلك  
ولسعى في قيمتها بعد موته كما لو اعترفها ولو كان له عبد  
لم يولد في ملكه فقال هذا ابني ومثله بولد مثله فضاوية  
عقق ويسعى في قيمته لان اصل العلق بلام يكن في ملكه  
كانت دعوته دعوى تحرير فيكون كالاعتاق الا تشرى ان المرض  
المديون اذا قال لعبد لم يولد في ملكه هذا ابني عقق ويسعى  
في قيمته ولو اشترى هذا المحجور عليه ابنه وهو معروف  
ومضنه كان شراوع فاسدا ويعق الغلام حين مضنه ويحمل  
في هذا الحكم بمنزلة شتر المكره فثبت له الملك بالقبض  
وبعنه عليه لانه ملك ابنه ثم تسعى في قيمته للبايع ولا يكون  
سببا في مالي المشتري حتى من ذلك لانه وان ملكه بالقبض  
فالشترام الممن والقيمة بالعقد منه غير صحيح لما في ذلك من  
الضرر عليه وهو في هذا الحكم ملحق بالصبي واذا لم يثبت  
في المحجور شيء لا سلم له ايضا شيئا من سعيه فكون السعاية  
لوا حصة في العبد للبايع ولو وهب له ابنه المعروف







لا يصدق على نفسه لان فله وجه على نفسه السبب التزامة  
سكن فيه معنى التدبير فيما يرجع الى الدنيا وان كان فيه معنى  
النظر له في الآخرة كما في مباشرة التصديق فاما فيما اوجب  
الله عليه لا يتم معنى التدبير فهو والمصلحة فيه سواء ومعنى  
الحاكم ان يصدق له ما اوجب الله تعالى عليه من ذلك اذا طلبه  
من اداء الزكوة من ماله ولكن لا يدفع المال اليه وعلى يده ومنه  
لا يصدق له الى تنهوات نفسه ولكن لا على يده ومن ذلك  
حتى يعطيه المساكين محض من امينه لان الواجب عليه الا يتا  
وهو عيان عن فعل هو عبادة ولا يحصل ذلك الا بنيتة فلهذا  
يدفع المال اليه ليعطيه المساكين من زكوة محض من امينه  
وكذلك ان طلب من القاضي ما لا يصلح به فرائته الذي يجب على  
يعقلم اجابة الى ذلك لان وجوب يعقلم عليه يكون شرعا  
لا بسبب حصته ولكن القاضي لا يدفع المال اليه بل يدفعه الى  
دوى الحرم المحرم منه لانه لا حاجة الى فعله وبنته حتى ان  
من له الحق اذا طفر بحسن حقه من ماله كان له ان يأخذه فكذلك  
القاضي يعينه على ذلك بالدفع اليه ولكن لا بدعي للقاضي ان يأخذ  
بقوله في ذلك حتى يقوم السنة على القرا به وعسرة القريب  
لان اقرا به بذلك بمنزلة الاقرار له بد من على نفسه فلا يكون  
ملزما اياه شيئا الا في الولد فانها اذا تضاد قاعا على السبب قبل  
قوله ما فيه لان كل واحد منهما في صدق صاحبه بقر على نفسه  
بالنسب وقد بينا ان السبب لا يوثق في المنع من الاقرار بالنسب  
لان ذلك من جواهره ولكن لا يعتبر قوله في عسرة القرا به  
حتى يعرف انه كما في عسرة سائر القرايب وكذلك القرايب  
بالزوجه لانه ملك انشاء التزوج فملك الاقرار به ووجب  
لها مقدار مهر مثلها ويعطيه القاضي ذلك لان وجوب  
ذلك حكما لصحة النكاح وان كان قد مضى بعد اقراره ان  
تم اقراره قد كان فرض عليه نفقتها في اول تلك الشهادة

منه  
الصدق

لم يصدق على ما مضى من ذلك لان هذا منه اقراره بالدين لها  
نعقة الزوجه في الزمان الماضي لا يصير دينا الا بقضا القاض  
واقرا به لها بالدين باطل وان اراد ان يحج حجة الاسلام لم يمنع  
منها لا بما يلزمه شرعا من غير صنع من حصته فلا يتوهم معنى  
التدبير فيه ثم لا يمنع من اداء ما يلزمه شرعا ويعطى ما يحتاج  
اليه كالزاد والراحلة لان ذلك من اصول جوارحه وان اراد  
عظم واحده لم يمنع منها ايضا استقصانا وفي القياس لا يعطى  
نفقة السفر لذلك لان العزم عندنا بطوع كما لو اراد الخروج  
للحج تطوعا بعد ما حج حجة الاسلام ولكنه استحسن خلاف  
العلماء في فرصة العزم ويجازى في ذلك ولظاهر  
قوله تعالى واتوا الحج والعمرة لله هذا منه اخذ بالاحتياط في  
امر الدين وهو من جملة النظر له ليس من التدبير في شيء فان  
اراد ان يقرن عمرة وحجاً وليسوق بدنه لم يمنع من ذلك  
لان القرا ان افضل عندنا ولكن اذا لم يكن هو ممنوعاً من  
الاشا سفر لا اداء كل واحد من التمسك فلان لا يمنع من  
الحج بينهما في سفر اولى ثم القرا ان يلزمه هدي وحزبه فيه  
الشكاه عندنا ولكن المدينة فيه افضل وقد اختلف العلماء  
السلف في ذلك فكان من غير رضي الله عنه بقول لا يحزبه الا بقره  
او حزور وهو حسن ساق البدنه فقد قصد به التحذير عن موضع  
الخلاف واخذ بالاحتياط في امر الدين واراد ان يكون فعله اقرت  
الى موافقه فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن في سؤق  
البدنه من معنى الفساد شيء فان اراد الخروج لا اداء ذلك نظره  
الحاكم الى يقه ممن يريد الخروج الى مكة فندفع اليه ما يكفي للحج  
عليه للكر والنفقة والهدى في ذلك الرجل النفقة وما اراد  
من الهدى من الهدى وغيره بما من المحجور عليه ولا يدفع الى المحجور  
بما يتي من ذلك مخافة ان تلفه في تنهوات نفسه ثم يقول  
ضاح مني فاعطوني مثله وهذا لان في حالة الحصد كان ماله



هذا والله سبحانه عليه منه بحسب حاجته واذا اولاه القاضى ذلك كان  
هو منزله وليه في الهدى يد من اعتبار امره ومنته لمعنى القرية فاما  
ان يباشره الولي بامر او يدفع اليه لبيات شر كحضرة من بحق عليه  
مباشرة فان اصطاد في احرامه صيدا او طلق راسه من  
ادى او صنع شيئا يحب فيه الصوم امر بان يصوم لذلك ولم  
يعط من ماله لصنع شيئا لان وجوب هذا السبب من حصته واصل  
ذلك السبب خاله فلا يستحق باعتبار النظر في يومه بالصوم  
لذلك حتى يكون ذلك زجرا عن السفه فان رأى الحاكم ان يامر الرجل  
ان يتلى بادي من راسه او اضربه وجمع اخراج فيه الى البصر فيص  
او غير ذلك ان يدع عنه او يصدق لم يكن هذا باس لان هذا من  
النظر له عند حاجته وهذا حق الشرع ذلك المضطر فلا بأس  
بان ينظر القاضى له في ذلك في امره بالاداء من ماله عند حاجته  
ولكن لا يفعل الوكيل الا بامر المحجور عليه لمعنى القرية فيه  
لان الولايه الثانيه عليه لوليه لم يكن باختيار والعاقبة لا تنافي  
مثل هذه الولايه فلا يد من امره ومنه لهدى معنى القرية وان  
يطيب المحجور عليه في احرامه بطيب كثيرا وقتل الشهوة او صنع  
شيئا يلزمه فيه الدم او الطعام مما لا يجوز فيه الصوم فهذا  
لا زمر له يودى اذا صار مصلحا ولا يودى عنه في حال فساد  
وانما لزمه لانه مخاطب ولكن سبب هذا الالتزام منه فلا  
يودى في ماله في حال فساد وانما لزمه لانه مخاطب ولكن  
سبب هذا الالتزام منه فلا يودى من ماله في حال فساد  
بل تنافي الى ان يصير مصلحا بمنزله المعسر الذي جعل شيئا اذا  
صنع ذلك او هو بمنزلة العبد المادون في الاحرام من حرم  
مولاه اذا فعل شيئا من ذلك وهذا لانه لو ادى عنه الحاكم  
هذا فعله في كل يوم مرة لعسفه ومعنى ماله فيه وكذلك  
لو جامع امراته بعد ما وقف بعرفه فعليه بدنه ما حرم  
ان يصير مصلحا وان جامعا قبل ان يقف بعرفه لم يمنع

بغفه المصية في احرامه الى ذلك لانه محتاج الى ذلك للحكم من  
الاحرام ولا يمنع نفقه العود من عام قابل للفضا لان ذلك  
لا رفر عليه شرعا ومنع من الكفار لان وجوب ذلك بسبب  
من جهته وفي هذا السبب من الفساد ما لا يحفى والعرف في ذلك  
هذا كالحج الا ترى ان المرأة ليس لها ان يحج غير حجة الاسلام  
الا بادن زوجها فاذا خرجت لحجة الاسلام لم تخرج مع  
في احرامها مطاوعة او مكرهة مصت في الحج الفاسد ولم  
يمنع من العود للقضاء المحرم فاذا كانت لا تمنع هي حق الزوج  
لم يمنع المحجور من ذلك الى اهله ولم يطفوا ف الصدر فانه  
يطلق له نفقه الرجوع للطواف من اصول حواجه لانه محتاج  
اليه للتحليل ولان امر الذي الى النفقة عليه ان لا ينفق عليه راحقا  
حتى يحضره ويطوف بالبيت لانه لسفه رجوع ولا يطوف  
ثم يطلب النفقة مرة اخرى وهكذا يفعل ذلك في كل مرة حتى  
يعنى ماله فليرجع عن ذلك لا ينفق عليه راجعا حتى يطوف  
بالبيت يحضرته وان طاف جينا ثم رجع الى اهله لم يطلق له نفقة  
الرجوع للطواف مع الحنايه ولكن عليه بدنه لطواف الزياره  
وساء لطواف الصدر يودى بهما اذا اصلح لان وجوبهما كان  
بسبب من جهته وذلك من السبب من العشيان يعني طواف  
الزياره حنا وطواف الصدر من غير عذر وان احضره حجة  
الاسلام فانه مدعى للذي اعطى نفقته ان يبعث هدى لتحل  
به لما بينا ان التحلل بالهدى من اصول حواجه وماله معه لذلك  
الا ترى ان العبد اذا حج بادل مولاه فاحضر وجب عليه  
ان يبعث هدى لتحل به ولو ان هذا المحجور ولكن جعل له من  
النفقه ما يكفيه في منزله لانه مستحق لذلك اذا اقام في منزله  
ولم يحرم بالحج ولا يمنع ذلك لسبب احرامه ولا يبراد له على ذلك  
محتاج اليه في السفر من زياده النفقه والراحله ثم يقال  
ان ثبت فخرج ما شيئا الا ترى انه لو قال اعطيه



من ما يشبه ان تصدق به لم يبط ذلك فالذي يخرج بالجم تطوعا  
ملتمها للزبان على مقدار نفقته في منزلته ليتصرف به الى ربه  
فلا يعطى ذلك وان كان موسرا كثيرا للمال وقد كان الحاكم يوسع  
عليه في منزله بذلك فكان فيما يعطيه من النفقة فصل عن نفقته  
فقال انا انكارى بذلك وانفق على نفسي بالمعروف اطلق له ذلك  
من غير ان يدفع اليه النفقة ولكن يدفعها اليه نفقة سعة عليه على ما  
اراد على ان هذا التدبير دليل على شد والصلاحيه وفيه فطره ولا  
منعه القاضي منه فان لم يقدر على الخروج ما شيا ومك  
حراما فطال به ذلك حتى دخله من احرامه ضرورة مخاف عليه  
من ذلك ضررنا او غيره فلا بأس اذا جات الضرورة ان تنفق  
عليه من ذلك ماله حتى يرضى احرامه ويرجع لان انقضاء ماله  
لتوفير النظر له لا للاضرار به ومن النظر هنا ان يعطى له ما يحتاج  
اليه لا اداء ما التزمه حتى يخرج من احرامه وكذلك لو احضر في  
احرام التطوع لم يوث العهد عنه لانه بائس سبب  
التزامه باختياره الا ان شاء ان يوثعه من نفقته وان  
شاء ذلك لا يمنع منه لانه من باب النظر وحسن التدبير  
فان لم يكن في نفقته ما يقدر على ان يوثع بذلك منه تركه  
على حاله حتى تاتي الضرورة التي وصفت لك ثم يوثع عنه هدى  
من ماله محله وانما ينظر في هذا الى ما يصلحه ويصلح ماله لان  
المجر عليه نصيبا ماله فالمقصود اصلاح نفسه فينظر  
في كل شئ من ذلك الى ما يصلحه ويصلح ماله واذا بلغت المرأة  
مفسدة فاختلعت من زوجها بمال جاز الخلع لان مفسدة  
الطلاق في الخلع بعهد وجوب القبول وقد تحقق القبول  
منها وكان الزوج ملوقا لها بقبولها الجعل فاذا قبلت  
وقد اطلق لوجود الشرط ولم يلزمها المال وان صار  
مصلحة لانها التزمت المال لا بعوض هو مال ولا لمنفعة  
فما يلزمها في ذلك فكان النظر في ان يجعل بينه كالصغير في هذا

الحكم لا كالمريض فان كان الزوج طلقها تطليقة على ذلك  
المال فهو ملك رجعتها لان وقوع الطلاق باللفظ الصريح  
لا بوجوب التسوية الا عند وجوب البذل ولم يجب البذل  
هنا بخلاف ما اذا كان بلفظ الخلع فان مقصدي لفظ الخلع التسوية  
وقد قررنا هذا الفرق في حق الصغير في كتاب الطلاق  
وهذا بخلاف الامة التي يطلقها زوجها تطليقة على قدره  
وقد كان دخلها فان الطلاق هناك بان لان قبول الامة  
المال صحيح في حقها حتى يلزمها المال اذا اعوت فلوجب المال  
في دمتها كان الطلاق بائنا وفي المفسدة والصغير المال لا يجب  
بقبولها اصلاحا حتى اذا كانت الامة مع زوجها مفسدة تمت لو كانت  
حرة لم يحزم امرها في مالها كان الطلاق رجوعا لان التزامها  
المال لم يصح في حق نفسها حتى لا يلزمها المال اذا اعوت ولو ان  
غلاما ادرك مفسدا فلم يرفع امره الى القاضي حتى باع شيئا من  
تركه والده واقر بدبونه وهو هبات وصدق بصدقائه  
ثم رفع امره الى القاضي فانه يبطل جميع ذلك وهو محجور عليه  
وان لم يحجر عليه القاضي وهذا قول محمد رحمه الله فاما عند  
اي يوسف رحمه الله هذا كله صحيح منه ما لم يحجر عليه القاضي  
واستدل محمد على اي يوسف رحمه الله منع المال منه فان  
الوصي لا يدفع اليه ولو لم يكن محجورا عليه فلحجر القاضي ما منع  
المال منه ومن يقول ان لا يدفع اليه ماله لم يكن محجورا قبل  
حجر القاضي لما منع ويكون نصرفه جائزا فقد دخل فيما قال  
الذين لم يبروا الحجر شيئا فانما احلحجنا عليهم الا بهذا ولم يكن  
من هذا القابل ومنهم من اقر في رد الية يعني قوله تعالى فان  
الستم منهم رشتد افاذ فغوا اليهم اموالهم فانما حذر في  
هذا الكلام لا يوجب منه ومن قال بقوله رحمه الله  
**قال** رحمه الله وكان شيخنا الامام رحمه الله  
يقول انه في هذه الكلمات جاوز حد نفسه ولم يراع حق الاستدلال



ولهذا لم يبارك له فيه حتى لم يكثر له بغيره في هذا الكتاب  
الوقف ولو كان أبو حنيفة في الجبال لم يعلية وكل مجري  
في الخلا سرقا كان هذا المفسد مض من ماباع بفسده ثم رفع  
ذلك إلى القاضي فانه ينظر فيه فان رأى ماباع به رغبة اجازة  
ان كان الممن بما لحار باحارته وان كان ضاع في يده لم يحزه  
القاضي لان الاجازة في الاثبات كالادب في الاستدعاء والقاضي  
ان ياذن للسفينة في التجارة اذا رآه اهلا لذلك فكذلك له ان  
يحجز تصرفه اذا رأى المنظر فيه فاذا كان الممن قائما بعينه والبيع  
بيع رعيه فالنظر في اجازته فاما اذا ضاع الممن في يده فلا نظر  
له في هذه الاجازة لانه ان اجازة زال ملكه عن العين من غير  
عوض وسلم له في الحال فان اجازة البيع اجازة منه لقبض الممن  
بمنزله ما لو باع الفضولي مال انسان ومض الممن وهلك في يده  
ثم اجازة المالك البيع كان ذلك اجازة منه لغرض الممن حتى لا  
يرجع على واحد منهما فهذا لذلك فاذا لم يسلم ذلك له بعد الاجازة  
تتى لم يكن في الاجازة نظره فلا يستعمل القاضي به ولا يكون  
المشتري على الممن الذي ضاع في يده المفسد سبيل لان قبضه كان  
بتسليمه منه وتسلطه اياه على ذلك فلا يدخله المقبوض ضمانه  
وهو في هذا كالتحمان كالفى لم يبلغ ان كان مض الممن يدفع المشتري  
اليه فاستهلكه من يدى الشهود ثم رفع إلى القاضي فانه ينقص  
بيعه ولا يلزم المحجور من الممن حتى وهذا على قول محمد رحمه الله  
فاما عند رأى يوسف رحمه الله يكون هو ضامنا لما استهلك  
من الممن والقاضي ان يحجز البيع ان رأى المنظر فيه واميله في  
الصبي المحجور عليه اذا استهلك الوديعه واستهلك شئيه  
اشتراه وان كان المحجور حين مض الممن نفقه على نفسه نفقة  
مثله في تلك المدة او حج به حجة الاسلام او ادى منه زكاة  
ماله او صنع فيه شئيا مما كان على القاضي ان يصنعه عند طلبه  
ثم رفع اليه نظره فانه كان البيع رغبة بان كانت تمنه مثله

الممن

الممن الذي اخذته اجازة البيع واخبرى المشتري عن الثمن لا نه هذا  
النصرف لم يمكن له من معنى الفساد حتى فانه لو طلبه من القاضي  
وحب عليه ان يحببه الى ذلك فاذا باعته بنفسه كان على القاضي  
ان ينفقه لان المحجور لعنى الفساد فبما لا فساد فيه هو لغيره والنظر  
له في بغيره هذا النصرف لانه لا يمكنه ان يرفع الامر الى  
القاضي في كل حاجة وفي كل وقت لما فيه من الخرج اليه عليه وان  
كان في بغيره محاباة فبطله القاضي لم يبطل الممن عن المحجور عليه  
وان كان ولكن القاضي بعينه من ماله لانه لا فساد فيما صرف المال  
اليه من حواجه وفيما لا فساد فيه هو كالمشتري في مبيع المقبوض  
دنيا عليه بغيره الى حاجته وعلى القاضي ان ينفقه من ماله  
الا ترى ان المحجور عليه لو استقرض من رجل مالا بقضى به  
مهر مثل المرأة قضى القاضي الغرض من ماله فان كان استقرضه  
لذلك لم استهلكه في بعض حاجته لم يكن للمقرض عليه شئ  
في حال فساد ولا بعد ذلك لانه صرف المال الى وجه التبرير  
والفساد وهو كان محجورا عن ذلك فيكون فيه بمنزله الذي لم يبلغ  
فاما ما صرفه الى مهر مثل امرائه فاما صرفه الى ما فيه نظر  
له وهو اسقاط الصداق عن دمنه وانما كان محسوبا فيه او  
كانت المرأة منع نفسها منه لذلك فمبصر دنا عليه نوصحه  
ان المقرض ممنوع من دفع مال نفسه اليه لنصرفه الى تقديم  
لان فيه ما عانه له على الفساد فيكون مضيقا ماله بذلك  
وهو مندوب الى ان ينفقه الى النصرفه الى مهر الى مهر مثل  
امرائه فلا يكون به مضيقا ماله ولو استقرض مالا فانفقته  
على نفسه نفقه مثله ولم يكن القاضي انفق عليه في تلك المدة  
اجاز ذلك له وقضاه من ماله لانه لا فساد فيما صنعه وان  
كان انفق به اسراف حسب القاضي للمقرض من ذلك مثل  
نفقه المحجور عليه في تلك المدة وقضاه من ماله وبطل الزيادة  
في ذلك لان في مقدار نفقه مثله لا فساد وبما نراد على ذلك



معنى والاسراف وانما جعل هو كالذى لم يبلغ قيمه فيه الفساد  
فاما ههنا لافساد فيه هو كالرشيد الا ترى انه لو اقر على نفسه  
بالاسباب الموجهة للعقوبة كان مواعدا بذلك لانه لافساد  
في اقراره وانما به حصل التطهير لنفسه واثرة عقوبة الدنيا  
على عقوبة الآخرة وهو نظير احد الورثة اذا اسرف في  
جهاز الميراث وكفنه فانه بحسب من اصل التركة مقدار  
جهاز مثله وما زاد على ذلك مما فيه اسراف يكون محسوبا  
عليه دون سائر الورثة ولو اودعه رجلا ما لا يقرانه استهلكه  
لم يصدق على ذلك ولم يلزمه هذا الاقرار حتى يبدل الاقرار  
غير ملزم اياه المال وهو منه كالذى لم يبلغ ما دام محجورا عليه  
فان اصل سبيل عما اقربه في حال فساده فان اقرانه قد  
كان استهلكه في حال فساده لم يلزمه ذلك ايضا لان  
الثابت باقراره كالتا بتدبيره او المعانة ولو عايناه استهلك  
الوديعه في حال فساده لم يكن ضامنا اليها في قول محمد  
رحمه الله وهو ضامن في قول يوسف رحمه الله فكذلك  
هنا واصل الخلاف في الذي لم يبلغ اذا اودعه رجلا لا  
واستهلكه وعلل في هذا بما علل به هناك فقال لان رب المال  
هو الذى سلطه على ماله من دفعه اليه واذا اودع المحجور  
عليه غلاما او جارية فعليه خطا كانت قيمته على عاقلته لان  
الحجر في الافعال لا يحقق في الافعال حشيه بحسبها بوجودها  
واصله في الصبي اذا اودع غلاما او جارية فعليه قال  
فان اقر المحجور بذلك اقرارا لم يلزمه ما دام محجورا عليه لان  
قوله هدر في التزام المال نفسه او بالانعام على عاقلته قال  
اصل سبيل عما كان اقربه في حال صلاحه احدث منه القيمة  
من كماله في ثلث سنين من يوم يقضى عليه لان باقراره في حال  
صلاحه ظهر هذا الفعل في حقه فيكون بمنزلة الظاهر بالمعانة  
في حقه وهو لم يظهر في حق عاقلته لكونه متعينا في حقه موقوف

القيمة عليه في ماله من اجله لانها وجبت بفعل القتل وانتداه الاجل  
من جنس بعض عليه لانه صار دينا الان والاجل يكون في الدين  
وهذا خلاف الصبي فانه غير مخاطب ولا يلزمه من الدين شي  
من موجب جنايته اذا كان عمدا فلذلك اذا كان خطا فهو  
وان اقر بعد البلوغ فاما اقر على عاقلته وذلك لا يلزمه شي  
من موجب جنايته اذا كان عمدا فذلك اذا كان خطا فهو  
وان اقر بعد البلوغ فاما اقر على عاقلته وذلك لا يلزمه شي  
فاما المحجور عليه مخاطب ولو كان فعليه عمدا كان هو كالرشيد  
في موجب فذلك اذا كان خطا يكون هو كالرشيد في ان  
الدين عليه ثم يحمله العاقله عنه للمخفف عليه واذا اقر بعد  
ما اصلح فاما طهر باقراره في حقه دون عاقلته فلهذا كانت  
القيمة عليه في ماله ولو اقر المحجور عليه انه اخذ مال رجل  
غير امره فاستهلكه لم يصدق على ذلك لكونه محجورا عن الاقرار  
بوجوب الدين عليه فان اصلح سبيل عما كان اقربه فان اقرانه  
كان حقا اخذ به كما لو لم يستقم منه الاقرار في حالة الحجر ولكن  
اقر بعد ما اصلح انتداه انه استهلك مال رجل غير امره وان  
انكر ان يكون حقا لم يوجب له لانه لا حجة عليه بذلك سوى  
الاقرار الذى كان منه في حال الحجر وذلك باطل وكذلك  
لو قال بعد ما اصلح اني قد كنت اقررت وانا محجور على اني استهلك  
لك الف درهم فقال رب المال اقررت لك بذلك في حال  
صلاحك او قال قد اقررت به في حال فسادك ولكنه حق وقال  
المقر لم يكن ذلك حقا فالقول قول المقر لانه اضاف الاقرار الى  
حاله معهوده في صحة اقراره فيكون في الحقيقة منكر المقر  
فجعل القول قوله في ذلك وهو في هذا بمنزلة الذى لم يبلغ ولو قال  
بعد ما اصلح قد كنت اقررت به لك في حال الفساد وكان  
ذلك حقا فانه بعض عليه بذلك لان قوله كان ذلك حقا صار  
مقراله بوجوب المال الان فيلزمه القاصي ذلك هذا الاقرار



الاثري ان الذي لم يبلغ لواء ودعه رجل او فرضه ما لا ثم  
كبر فاهرا به اسنهلكه في حال صغر وقال رب المال اسنهلكه  
بعد الكبر ان القول قول الغلام لانه اضاف اسنهلاكه  
الى حاله معصوده تنافي وجوب الضمان عليه فيكون هو منكرا  
للضمان ولو قال رب المال انا افرضتك او اودعتك  
بعد الكبر فاسنهلكه موقال الغلام اسنهلكته قبل الكبر كان  
الغلام ضامنا لجميع ذلك لان الغلام يدعي اسنادا لا سدا  
والا فراض الى حاله الصغر لست به سلبطه اياه على الاستهلاك  
مطلقا ورب المال منكر لذلك قال قول قوله واذا قبل قوله مع  
بمنه نفي اسنهلاكه لئلا وهو سبب موجب للضمان عليه  
في الحال الاثري ان من تلف مال انسان وقال اتلفته  
باذنك فانكر صاحب المال ذلك كان القول قوله فصد امثله  
واذا لمعت المرأة بحجور عليها فانكر صاحب المال ذلك كان القول  
لفسادها فتزوجت كفوا بمهر مثلها او باقل مما يتقاضى  
الناس فيه فهو جائز لانه لا فساد فيما صنعت والحجر بسبب  
الفساد لا يوثق بها لا يوثق فيه الهزل في جانب الرجل وكذلك  
في جانبها والغبن اليسير مما لا يستطاع العهر عنه الا خرج  
والخرج مدفوع ولو زوجت نفسها باقل من مهر مثلها مما  
لا يغفر الناس منه ولم يدخل بها قبل الزوجان شئت فاقم لها  
مهر مثلها لان معنى الفساد يتم في هذا النوع من المجابات  
فلا يسلم ذلك للزوج ولكنه يخبر لانه يلزمه زيادة لم يرض بها  
بالتزامها فان تنازعه فالتزمه وان تناهى الى مفرق بينهما  
لا يملك ان لا يتم من استدامة امساكها بالمعروف الا هذه  
الزيادة فاذا اياها كان راضيا بالتفرق بينهما وان كان قد دخل  
بها فعليه لها تمام مهر مثلها لان مهر المثل فمه بضعها  
مستحق بالدخول لشبهه العقد الا اذا تقدمه تشبيهه صحيحه  
ولم يوجد ذلك حين تم الفساد في تشبيهها فكانها زوجت

نفسها منه بغير مهر ودخل هو بها فيلزمه تمام مهر مثلها ولا  
يفرق بينهما لان التفرق كان للنقصان عن صداق المثل وقد  
انعدم حين قضى لها بمهر مثلها بالدخول وكذلك ان كان  
الذي تزوجها محجورا عليه فالجواب ما بينا الا انه حصله واحد  
وهو ان كان تزوجها على اكثر من مهر مثلها بطل الفضل عن مهر  
مثلها عن الزوج لان التزام المفسد للزيادة بالتشبيه غير صحيح  
فان في التزام ما زاد على مهر مثلها معنى الفساد ثم الاخبار للمراه  
في ذلك ان دخلها ولم يدخل بها لا يحقها في ممة البضع وقد  
سلم لها ذلك وانعدام الرضا منها للملك البضع عليها دون هذه  
الزيادة لا يمنع لزوم النكاح اياها كما لو اكرهت هي ووليها  
على ان تزوج نفسها فلانها بمهر مثلها وان كانت تزوجت  
بمهر مثلها غير كفوف القاضى بينهما لا يطلب الكفاه فيه حفظا  
لما لم يكن فيه من معنى الفساد وابتاع الهوي فلهذا كان لها ان  
تخاصم ويفرق القاضى بينهما بحضومتها وتخضومه اوليا لها  
ولو ان غلاما ادرك وهو مصلح قد اوشى منه الرشده فدفق اليه  
وصبيه او القاضى ماله وسلطه عليه ثم اسند بعد ذلك  
وصار ممن يستحق الحجر عليه فهو محجور عليه وان لم يحجر عليه القاضى  
وهو قول محمد رحمه الله بمنزله ما لو صار معنوها وعند  
ابى يوسف رحمه الله ما لم يحجر عليه القاضى فضرره نافذ ثم  
عندهما القاضى يسترد المال منه ويحمله في يد وليه كما لو بلغ  
معسدا لان الناس الرشد منه تشترط دفع المال اليه بالتبضع  
فيكون تشترطا لا نقا المال في يد اسنده لا بالخصوص  
وعند ابى حنيفة رحمه الله لا يخرج المال من يد لان ما هو شرط  
اسنده الشئ لا يكون شرط نقائه لا يحاله ثم منع المال منه وغبار  
اثر الصبي وفساده عند البلوغ دليل اثر الصبي منع المال منه الى  
ان يبرول لان ذلك لغرض الزوال فاما فساد بعد ما يبلغ الصبي  
فليس بدليل اثر الصبي فلا يوجب الحيلولة منه ومن ماله لان ذلك



خيانة منه ولا تأثير للجناية في قطع مدعنه ماله ولا في قطع لسانه  
عن المال بالتصرف منه ولو كان باع عبدا ولم يدفعه ولم يقض  
منه وهو حال او موجد حتى يفسد منها ما يستحق الحجر به عليه  
ثم دفع الغريم اليه المال فدفعه باطل لان الحجر عليه لمعنى النظر له  
عند من رى الحجر وليس من النظر دفع الممن اليه بعد ما صار  
سفها فهو بمنزلة ما لو باع عبدا وسلمه ولم يقض منه حتى  
صار معنوها الا ان مثله يقض فكلما يجوز مضه للممن هناك  
ان دفعه اليه المشتري كذلك هنا وكذلك لو ان المشتري  
اذن له وله في التجارة فباع شيئا ثم حجر عليه وله قبل قبض  
الممن فدفع الممن اليه المشتري لم يبرأ منزلة ما لو كان الولي هو  
الذي باع البيع والصبي محجورا عليه لان مض الصبي انما يكون  
مبرا للمشتري اذا ما د ر ا به باضا م ر ا ي الولي اليه وقد  
انعدم ذلك بالحجر عليه وهنا مضه انما يكون مبرا للمشتري  
يكونه مرتبدا حقا فظالماله وقد انعدم ذلك بفساده هـ  
وكذلك لو ان رجلا وكله ببيع عبده وهو مصلح فباعه ثم صار  
البائع مفسدا ممن يستحق الحجر عليه فمض الممن بعد ذلك  
لم يبرأ المشتري الا ان يوصله القاضى الى الامر فان اوصله  
المشتري رى المشتري بوصول الحق اليه مستحقه وان لم يصل  
الى الامر حتى هلك في يد البائع هلك من مال المشتري ولا  
ضمان على البائع والامر فيه ويؤخذ من المشتري الممن مرة  
اخرى لان الامر انما رضى بمضه للممن باعينا رانه مصلح  
حافظا للمال فلا يكون راضيا به بعد ما صار سفها وهذا  
كله بخلاف ما لو صار من فضل الممن لانه يستحق بالبيع حق  
فضل الممن فيستحق المشتري البراءة تسليم الممن اليه في الا  
يطل استحقاقها بنهي الامر لان ذلك تصرف منه في حق  
الغير فالفساد عند من رى الحجر به معنى حتى تخدج  
به الفساد من ان يكون مستحقا لفضل الممن فعمل ذلك في حقه

وحق المشتري وهذا لان الامر بالنهي قصد الحاق الضرر  
بهما وليس له هذه الولاية وفي اثبات الحجر عليه عن القبض  
بعد ما صار مفسدا دفع الضرر عن الامر وهذا ضرر لم يرض  
الامر بالتزامه فوجب دفعه عنه بخلاف ما لو كان  
الامر امره بالبيع والمأمور مفسد فباع ومض الممن جاز بيعه  
ومضه لانه راض بالتزام ذلك الضرر حين امره بالبيع وهو  
كذلك وهو نظير ما لو امر صبيا محجورا او معتوها بعقل  
البيع والشري يبيع ماله فباعه جاز ولو امره وهو صحيح  
العقل ثم صار معتوها لم يكن له ان يبعه وليس رى ان كان  
الامر يعلم بفساده او لم يعلم لان امره تضريح منه بالرضا  
تصرفه على الصفة التي هو عليها ومع التضريح لا معتبر بعلمه  
وحصله لان ذلك لا يمكن الوقوف عليه ولو باع المفسد مناعه  
بممن صالح ولم يقضه حتى رفع ذلك الى القاضى فانه يحجر البائع  
ونهي المشتري عن دفع الممن بطلا المحجور عليه لان في اجازة البيع  
نظرا له فانه لو نقضه اخذناج الى الفادة مثله وليس في مباشرة  
فضل الممن نظرا له بل فيه تغرض ماله للهلاك فنهى المشتري  
عن دفع الممن اليه لمعنى النظر ويصح ذلك منه لانه بمنزلة الحكم  
منه في فضل محنه فانه قد دفعه بعد ما نهاه فضاغ في يد  
المحجور عليه لم يبرأ منه المشتري ويحجر منه على دفع من اخر  
الى القاضى لان سبيل صاح صار حق فضل الممن للقاضى او لا مبينه  
قد دفعه الى المحجور عليه بعد ذلك لدفعه الى اجني اخر ولد دفع  
ممن ما باعه القاضى او امينه من ماله الى المحجور عليه ولا خيار  
للمشتري فيما د لك البائع لانه ضيع ماله بالدفع اليه بعد ما نهاه  
القاضى واسا الا د ب مخالفة فيما خاطبه به فلا يستحق  
لسبه محققا ولا خيارا ولو كان القاضى حين اجاز البيع لم  
منه عن دفع الممن اليه قد دفعه اليه فهو جائز لان في اجازته  
سوء اجاز لدفع الممن فان لا جاز في الا نهيا كالا ذل

بان  
ذلك



في الاذن ومطلق الاذن له في البيع يكون تسليطاً على قبض  
المبيع وكذلك مطلق الاجازة في الانتها الا ان بين الامر  
على وجهه موقوف قد احرقت البيع ولا احب للمشتري ان  
يدفع الممن اليه فاذا قال ذلك فهذا بمنزلة الحكم منه وحكم  
القاضي بعد ما قدم به ولو اجار البيع في الاذن اذ حمله ثم قال  
بعد ذلك قد سمت المشتري ان يدفع الممن اليه كان سبه باطلا  
فكان دفع المشتري الممن الى المحجور عليه جائز حتى يبلغه ما قال  
القاضي في ذلك لانه سلطه على دفع الممن باجازه اليه جملة  
ثم سبه اياه عن دفع الممن اليه خطاب هو ناسخ او معبر في حكم الاجازة  
المطلقة فلا يستحق حقه مالم يعلم به لانه لا يتمكن من العمل  
به مالم يبلغه وفي الزامه اياه قبل ان يعلم به اضراجه فاذا بلغه  
ثم اعطاه الممن لم يبرأ منه لان النسخ قد وصل اليه فليس له ان  
يعمل بالنسخ بعد ما بلغه النسخ وهذا نظير النسخ في خطاب  
الشرع فان كان في الصحابة رضي الله عنهم من شرب الخمر بعد ما  
نزل قوله تعالى ليس على الذين امنوا وعملوا الصالحات جناح فيما  
طعموا او من اعلمه بذلك وكان خبره حقا فموااعلام لان على فوك  
من رى الخمر حبرا الواحد في المعاملات حجة سواء كان ملزما  
او غير ملزم كان المحبر رسولا او لم يكن فسقا كان او عدلا بعد  
ان يكون المحبر حقا الا ترى ان عند الوقوف له القاضي  
مع عبدك هذا بالالف درهم ولم ينه عن قبض الممن قباعة ومض  
الممن كان جائزا ولو قال بعد ولا قبض الممن لم يحز منه  
واحر الممن على ادائه مرة اخرى ولا خيار له في قبض البيع  
علم بذلك او لم يعلم ولو امره بالقبض بالبيع ولم ينه عن  
قبض الممن ثم قال بعد ذلك اذا باع فلا قبض الممن في بيئته  
عن ذلك فله ان يبعه ويبض الممن مالم يبلغه من القاضي  
ويعني هذا الاستشهاد ما انتشرنا اليه ان الاجازة في الانتها  
منزلة الاذن في الاذن واذا ادرك اليتيم بعد الحجر القاضي

عليه هناك وصيه ان يدفع اليه ماله فدفعه اليه فضاغ في يده  
او ابلغه فالوحي ضامن لان دفع المال الى من هو مفلس  
يكون بصيغته له فهو بمنزلة ما لو طرح الوحي ماله في مهلكه  
وكذلك لو كان الوحي اودعه المال ايداعا لانه تسليطه على  
الماله في حين مكنه منه فيكون ذلك من الوحي بمنزلة الاستهلاك  
لماله وليس هذا كدفع الوحي مال اليتيم لمصالحا يبلغ اليه وديعه  
او بيع به وشترى به لاضمان عليه اذا ضاع منه وصيغته لان  
الصغير المصلح مأمون على نفسه وماله الا ترى ان الوحي  
ان ياذن له في التجار فلا يكون دفع المال الى مثله بصيغته  
واما الكبر المفسد فدفع المال اليه مادام هو على مناد يكون  
تصبيغته وله هذا الاذن له في التجار وهو عالم انه فاسد  
ولم يؤس منه رتدا لم يحزمه اذنه وهذا لانه مأمور  
بالنظر في حق كل واحد منهما والنظر في حق الصبي المصلح  
احتسان بالاذن له في التجار كما قال الله تعالى واستلوا البيات  
والنظر في حق الكبر المفسد منه من التصرف ومنع المال  
منه فدفع المال اليه والاذن له في التجار خلاف المأمور به  
في حقه فلا يقدح من الوحي الا ترى ان الغلام المصلح لماله  
لو دفع هذا المفسد لم ياذن من القاضي وكان ممن  
لشترى ويبيع ويربح كان الذي يبيع للقاضي ان ياذن له في التجار  
ولو دفع هذا المفسد لم ياذن له في شيء من ذلك وكذلك اختلف  
حال الوحي فيهما ولو ان القاضي امر هذا المفسد ان يبيع شيئا  
من ماله وشترى به ففعل ذلك جاز وكان هذا الحرام  
من القاضي له من المحبر وذلك صحيح من القاضي لانه حكم منه في  
موضع الاجتهاد فسق منه ولا يقدح من الوحي لاجنه  
ليس له ولا به الحكم فان هو او تصدق هذا المفسد بذلك  
فلا يلزم من ذلك ان القاضي انما رفع الحجر عنه في التجار خاصة وحكم  
القاضي بفسد مفسد بنى الحجر عليه فيما ليس تجار على ما كان



قبل هذا الاذن حتى اذا اعتق سعي الغلام في مملكته وان اشترى  
وباق بما لا يتغافل الناس فيه لم يحز لان المحاباة ممن لا يملك التبرع  
بمنزلة الهبة وان اذن له في بيع عبده بعينه او في شتره بغير  
اعينه لم يحز له ان يشترى ولا ان يبيع الا الذي اذن له  
فيه خاصة لانه بهذا الاذن يسهل مناب نفسه ولا يرفع الحجر  
عنه في شئ لانه لم يفوض شيئا من المضروف الى رايه ولكن  
راي فيه رايه مأموره ان ينوب عنه في مباشره العقد فلا  
يكون ذلك رفعا للحجر عنه ولو اذن له في شتر البز وسعه  
خاصه دون ما سواه من التجارات كان مادونا له في  
التجارات كلها لان هذا الاذن اطلاق للحجر عنه في التجارة  
فانه جعل التجارة في نوع مفوضا الى رايه وهو نظير المولى  
ياذن لعهده في نوع من التجار بصير مادونا في التجارات كلها  
ولو امره ان يشتري شيئا بعينه لا يصير مادونا وكذلك  
لو وصى في حق الذي لم يبلغ **والفقهاء** فيه ان القاسد المحجور  
عليه بقدر على افساد ماله فيما اذن له فيه من التجار مثل ما بقدر  
عليه في غيره وليس في فسخه من بيع من التجار معنى النظر  
مخلاف التبرع لان اتلاف المال بطريق التجارات في الضرر  
دون اتلافه بطريق التبرع فلا يكون فك الحجر عنه في التجارة  
وكما للحجر عنه في التبرع فان قال القاضى في السوق  
محضر من اهلها ومحضر من جماعة منهم قد اذنت لهذا في التجارة  
ولا اخبر له منها الا ما اعلم انه اشترى او باع عنه فاما ما لا يعلم  
الا باقراره فاني لا احبر عليه فالامر على ما قال القاضى من  
ذلك لان يقيد فك الحجر عنه بما قيد به يرجع الى النظر  
له في القاضى ما مورى في حق السفيه بما يكون فيه توفير النظر عليه  
نوصحه ان صحته اقراره بعد انفقك الحجر عنه باعتبار انه  
من نوابح التجار وانما يكون تابعا اذا لم يصرح فيه بخلاف  
ما صرح به في اصل تجارته ولا ولا هذا المصريح مع بقا

بان  
موج

فك الحجر عنه فلا بد من اعتبار ولو لم يعتبر هذا انما لا يعتبر  
دفع الضرر والعذر وعن من يعامله وقد اندفع ذلك حين  
جعل القاضى هذا العقد مشهورا كالمشتهر الا ان هذا خلاف  
الغلام المصلح الذي لم يبلغ باذن له ابوه او وصيه في التجار على  
هذا الوجه او العبد باذن له مولاه على هذا الوجه حيث هو  
لا يلزمهم ما اقول به مثل ما يلزمهم بالسنة لانه ليس للمولى ولا  
للمولى ولا به يقيد الاذن بما قدم به مع بقا اصل الاذن  
فلغو يقيد وهذا لان الاذن المحجور عليه على وجه  
النظر وفي المقيد توفير النظر فيستقيم من القاضى وفي  
حق من كان مامونا على ماله في حق العبد ليس في هذا المقيد  
معنى النظر بل يقيد غير مقيد لان الحاجة الى اذن المولى  
لعلق ذنوبه بماليه رقبته ولا فرق في ذلك بين الدس الذي  
سنت عليه بالاقرار او بالسنة في حق المولى والقاسد الذي  
ليستحق الحجر عليه كل من كان مضيقا لاله فسخه لانه لا يملك  
ما صنع به منفقا بالسرف في غير منفعة على وجه المحجور  
فان كان قاسدا في ذنبه لا يوم من على مجوز ولا غيره الا انه حافظ  
لماله حسن التدبير له لم يستحق الحجر عليه لان الحجر على قول  
من يراه لا نقا المال ولا حاجة اليه في حق المصدرا المبلغ فطال  
ولو كان قاصدا محجور على قاسد يستحق الحجر ثم رفع الى قاض  
اخر فاطلق عنه الحجر واجاز ما كان باع او اشترى ولم يبر  
محجرا الا اول تنبها فاطل محجور جاز اطلاق هذا عنه لان الاول  
لو تحول رايه فاطلق عنه الحجر جاز فكذلك الثاني وهذا  
لان نفس الحجر على السفيه محتمد فانه باطل عند اي حيفه  
رحمه الله ونفس القضا من كان محتمدا فيه يوقف على امضه غير  
فاذا ابطله بطل ثم الحجر عليه لم يكن قضا من القاضى لان القضا  
من شئ كان محتمدا فيه يستند في مقضيه له ومقضيه عليه ولم يوجد  
ذلك نظرا منه له وقد راي الاخر النظر له في الاطلاق



عنه فينفذ ذلك منه الا ان يكون شئ من بيعه واشترائه المتعلق  
رفعه الى القاضي الذي يرى الحجر عليه او الى قاض اخر يرى الحجر  
فابطل مبايعاته ثم رفع الى هذا القاضي الاخر فابطل فضا الاول  
واجاز له ان كان ابطله ثم رفع الى قاض اخر يرى الحجر او لا يراه  
فانه ينبغي له ان يحير فضا الاول بابطال ما ابطل من بيعه  
واشترائه ويبطل فضا الثاني فيما ابطله من فضا الاول  
حصل في موضع الاجتهاد فنفذ ذلك وكان ذلك فضا قاضا  
لوجود المقتضى له والمقتضى عليه وفضا القاضي في المجتهدين  
نافذ بالانفاق ثم الابطال من الثاني حصل خلاف الاجماع لانه  
ابطل فضا اجمع المسلون على نفوده وفضا القاضي بخلاف  
الاجماع باطل ولهذا يبطل المالك فضا القاضي بابطال فضا  
الاول وبعض فضا الاول بابطال ما ابطل من بيعه واشترائه  
ثم كتاب الحجر نلوه كتاب المادون  
ان شاء الله تعالى وصلى الله على محمد

## كتاب المادون

قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الاممية ابو بكر  
محمد بن ابي سهل السرخسي رحمه الله اعلم بان الاذن في  
التجارة فك الحجر التات بالرق تنوعا ورفع المانع من التصرف  
حكما واثبات اليد للعبد في كسبه بمنزلة الكفاية الا ان  
الكفاية لا زمة لانه يعوض والاذن لا يكون لازما بخلو  
عن العوض بمنزلة الملك المستفاد بالهبة مع المستفاد بالبيع  
وهذا لانه اهل للتصرف بعد حدوث الرق فيه كما كان قبله  
لان ركن التصرف كلام معتبر شرعا وذلك بتحقيق باعتبار  
السلام شرعا بكونه صادرا عن مبرر ومخاطب ولا ينعدم  
ذلك بالرق فان صلاحية الذمة لا لتزام من كرامات البشر  
وبالرق لا يخرج من ان يكون من البشر الا ان الذمة تضعف بالرق

فلا يجب المال فيها الا شاعلا مالية الرفقة وذلك بسقوط وجود  
الرضا منه لتعلق الحق بمالية رفقة فكان الاذن فك الحجر من هذا  
الوجه وهو نظير ملك الخلق منه من كرامات البشر فلا يقدم  
بالرق وان كان من بعض حتى ان الحل في حق الرقيق نصف ما  
في حق الحر بيناه في كتاب النكاح وانما ينعدم بالرق  
الاصلية للمالك المال لانه يصير به مملوكا ما لا يكونه مالك  
المنافاة ولهذا لا ينعدم بالرق الاصلية للمالك بالنكاح  
لانه لا يصير به مملوكا نكاحا فان قيل ينبغي ان ينعدم بالرق  
الاصلية ملك التصرف لانه صار مملوكا تصرفا فان المولى  
بملك التصرفات عليه قلنا انما يصير مملوكا تصرفا في  
نفسه تنعاه او ترؤسا فلا حرم من عدم الاصلية للمالك هذه  
التصرف ويكون قابلية عن المولى متى باشر باسمه ولكنه  
ما صار مملوكا تصرفا في دمه حتى ان المولى لا يملك الشراء  
من محب في دمه عبدا ابتداء فبقوله الاصلية في ملك هذا التصرف  
كما انه لم يصير مملوكا تصرفا عليه في الاقرار والحد ودونها  
بقي مالك ذلك التصرف فان قيل انعدام الاصلية بخروج  
من الرق ان يكون اهل الحكم التصرف وهو الملك والتصرفات  
الشرعية لا تتراد لعينها بل لحكمها وهو ليس باهل لذلك  
قلنا لا كذلك وحكم التصرف ملك اليد والرقاق اهل  
لذلك لا يترى ان استحقاق ملك اليد يثبت للمكاتب  
مع قيام الرفقة وهذا لانه مع الرق اهل للحاجة فيكون  
اهلا لقضاها وادنى طريق قضا الحاجة ملك اليد فهو الحكم  
الاصل للتصرف وملك العتق مشروع للتوصل اليه فما هو  
الحكم الاصل يثبت للعبد وما وراء ذلك بحلفه المولى فيه  
وهو نظير من اشترى شيئا على ان البايع بالخيار ثم مات فبقي  
الخيار البايع يبيع بملك العين للوارث على سبيل الخلافة  
عن المورث يتصرف باسم المورث بنفسه ثم الدليل



على جواز الاذن للعبد في التجارة شرعاً الا ان يذبحها المكاتب  
من ذلك حدثت ابراهيم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
يركب الحمار ويحب دعوى المملوك وفيه دليل تواضع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فان ركوب الحمار من التواضع وقد كان  
لغناده رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى روى انه ركب الحمار  
معه وروى انه ركب الحمار وارتدت وذلك من التواضع  
قال صلى الله عليه وسلم يرى من الكبر من ركوب الحمار وسعى  
في مهنة اهله وفي لسان الناس عز وركوب الحمار جمال  
وركوب البغل مكرمه وركوب الحمار دل ولا ذل كالنزول  
وكذلك اجابة دعوة المملوك من التواضع وقد فعله غير مرة  
على ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اجاب دعوة  
عبد وروى انه كان يحب دعوة الرجل الدون يعني المملوك  
والمملوك لا يتم من اتحاد الدعوة ما لم يكن كسب وطريق  
الاكتساب التجارة وليس له ان يباشرها دون اذن المولى  
حدثت هذا الحديث جواز الاذن في التجارة وان ما يكتسبه  
العبد بعد الاذن جلالاً وانه لا بأس للعبد المأذون بان يخذ  
الدعوة بعد ان لا يسرف في ذلك ولا بأس باجابه دعوته  
اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم فانه كان يحب  
الدعوة وكان يقول من لم يحب الدعوة فقد عصى ابا القاسم  
وعن ابي هبم انه كان يقول يجوز على العبد كل دين حتى يخرجه  
عليه وكان يقول اذا خبر الرجل على عبده في اهل سوقيه  
فليس عليه دين ومعناه يلزمه كل دين بحسب سبب وجوبه  
سواء من صبيع التجارة لا قرار والشري والا ستجار  
لا يمتنعك الحرج عنه في التجارة فهو من التزام الدين بسببه  
كل حرج واذا خبر المولى عليه في اهل سوقيه فليس عليه دين اي  
لا يلزمه الدين مباشرة هذه الاسباب بعد اخبر في حق  
المولى ليس المراد انه لسقط عنه بالحجر ما كان واجبا وانه

لا يمتنع بعد الحجر اصل الدين في دمنه بل يثبت حتى يواحد منه  
بعد العتق وانما لا يمتنع في حق المولى لا بعد اتمام الرضا منه  
لا استحقاق ما يثبت رفته بالدين بعد الحجر ولا حب الدين  
في دمنه الا شاعلا لما لئلا لرفته فاذا كان لا يسحق ما يثبت  
رفته بعد الحجر فكانه لا دين عليه وفيه دليل ان الحجر يمتنع  
ان يكون عاما منتشرا وان لا ينتشر فيه بكونه في اصل  
سوقه فانه رفع الاذن الذي هو عام منتشر وفي صحيحه  
بدون الا منتشر معنى الاضرار والعذر وكما يمتنع وعن ابي  
الصلح قال رأت للعباس بن عبد المطلب عشر بن عبد الله  
تحره عشرة الاف درهم عنه دليل جواز الاذن وانه لا  
باس باكتساب القنا والا ستركتا من المال بعد ان يكون  
من حله كما قال صلى الله عليه وسلم بغير المال الصالح للرجل  
الصالح وفي هذا الحديث دليل ظاهر على عنا بن عباس رضي الله  
عنهما فان من كان له عشر بن عبد الله قال كل عبد عشر  
الاف فلا بد ان يكون له سوى ذلك من اموال التجارة وغيرها  
وكان سبب برونه انه اخذ منه دينييرات في العدا جين  
اسرفا اسلم وحسن اسلامه كان تناسف على ذلك فانزل  
الله تعالى يا ايها النبي قل لمن في ايديكم من الاسرى ان يعلم  
الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا مما اخذ منكم ويعفركم  
وكان العباس يظهر السرور بغناه ويقول ان الله  
وعدي تنسين العنا في الدنيا والمعرفة في الآخرة وقد خسر  
احدهما وانا اعلم انه لا يجرمها جرم مني من الاخرى اذ  
لا يحلف الميعاد وعن الشعبي قال اذا اخذ الرجل من عبده  
الضربيه في تجارة وبه ياخذ فان المولى اذا استنادى عبده  
الضربيه فذلك اذن منه له في التجارة لانه لا يتم كسب من  
الادى الا بحصيل المال ولحصوله طريقان المكسب والتجارة  
والظاهر ان المولى لا يمتنع بحصيله المال بالتكدي بالسؤال



بد في المراء وخمسسه قال صلى الله عليه وسلم السؤال اخر  
كسب العبد اي متى ذله الى يوم القيمة وانما مراده  
الاظنساب بطريق التجار ورضاه بالتجارة ينضم الرضا  
لانه يتعلق بالدين الواجب بالتجارة مما لا رقبته فقيه دليل  
ان الاذن في التجارة ثبت بالدلالة كما ثبت رضا وعن شر  
وعبد تاجر من انه يباع فيه وبه ياخذ فان كل دين يظهر وجوب  
على العبد في حق المولى يباع فيه كمن لا يستهلك في المولى  
لان سببه محسوس لا يعدم بالخبر لسبب الرق فكذلك  
دين التجارة بعد الاذن يظهر في حق المولى فيباع فيه وفي  
الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم باع رجلا في دينه فقال  
له شريك في بيع الحرجا يربا باع الحرجي دينه وبيع  
العبد جازا في الحال فيباع في كل دين يظهر وجوبه في حق  
المولى وعن ابن سيرين ان رجلا ادعى على عبد رجل دين فقال  
اجل عبدي بحجور عليه وقال تشرح تناه هذا عدل انه كان  
يشترى في السوق وبيع بعلمه او باسمه فيه دليل ان المولى  
اذا انكر الاذن كان القول قوله وعلى من يدعي عليه الاذن  
ان يثبت بالسنة لانه يدعي عليه انه اسقط حقه على ماله  
الرقبة وفيه دليل ان الاذن يثبت بالدلالة وان من  
راى عبده يبيع ويشترى فلم ينهاه فانه يصير به مائة وثلاثين  
منزلة النضرى بالاذن له بالتجارة وذلك استحسان  
عندنا لدفع الضرر والغرور عن الناس وعن ابي عوب  
التقوى الى رجلا اذن لعبد في الخياطة واذن اخر لعبد  
ان يبيع عاقا جاز تشرح على الخياط من الابر والخياط  
واحد رجل الصباغ من القلي والعصفور وما كان في عمله  
وفيه دليل ان مبنى الاذن على التقدي والانتشار وان  
المولى وان حضر نوعا منه فانه يتقدي الى سائر الانواع  
لان اتصال بعض الانواع ببعض فيما يرجع الى الحصول مقتضاه

فانه يظهر  
في حق

المولى فان الصباغ لا يتم من العمل الا سرا السلك والاذن  
والخياط ثم قد لا يجد ما يحتاج اليه يباع بالقد ليشترى به  
وانما يباع ذلك بالطعام فمحتاج الى ان تستري طعاما ليعطيه  
في من ذلك وربما تستري ذلك بالدين فمحتاج الى مصارفة  
الدين راى هذا فالدنا يبر ليجعل الممن فخرنا ان مبناه على التقدي  
والانتشار فتقدي الاذن في نوع الى سائر الانواع وبن  
اي دليل رحمه الله بقول كان ياخذ بظاهر هذا الحد يثبت  
مقتول بحوزة عليه ما كان من نوابع عمله وما استند ان  
غيره على ما بينته وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه اهدى  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عبد فقل ان كانت قبيل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم هديته فاكل واكل اصحابه  
واتاه بصدقه فقبلها وامر اصحابه فاكلوا ولم ياكل  
قال الشيخ الامام رضي الله عنه واعلم ان سلمان  
كان من قوم يهدون الخيل الا لائق فوقع عنده انه ليس عليه شيء  
وجعل ينتقل من دين الى دين يطلب الحق حتى قال له بعض  
اصحاب الصوامع لعلك تطلب الخنيفة وقد قرب او انا  
وعليك بئس ثوب ومن علامته انه ياكل الهدية ولا ياكل الصدقة  
فتوجه نحو المدينة فاسروا بعض العرب في الطريق وجاء  
به الى المدينة فباعه من بعض اليهود فكان يعمل بحيل مولا  
باذنه حتى هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المدينة  
فاتاه سلمان بطبق فوضعه بين يديه فقال ما هذا يا سلمان  
فقال صدقة فقال لا صحابه كلوا ولم ياكل فقال سلمان في  
نفسه هذه واحدة ثم اتاه من الغد بطبق فيه رطب فقال  
ما هذا يا سلمان فقال هديته لجعل ياكل ويقول لا صحابه كلوا  
فقال سلمان هذه اخرى ثم تحول خلفه فغرف رسول  
الله صلى الله عليه وسلم مراده فالتقى الردا عن كنفه حتى نظر  
سلمان الى خاتم النبوة بين يديه فاسلم وفيه دليل ان للعبد



لما دون ان يهدي الطعام فقد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
هدية ولقد اورد هذا الحديث وذكر عن ابي  
سعيد مولى ابي اسيد قال سميت باهلي وانا عبد قد عوت  
لهما من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم ابو دُرَّة  
فحضرت الصلوة فقدم ابو دُرَّة فقالوا اسفد و انت في يدك  
فقدم مولى وصليت بهم وفيه دليل ان للعبد المادون ان  
يخذ الدعوى في العرس كما يخذ الدعوى للمجاهدين اذا اتوه  
بجانب فان الصلابة رضوان الله عليهم ارجا بوا دعوتهم فابوا  
دزمع زهدا لجاب دعوتهم وهو عبد وفيه دليل انه لا ينبغي  
للمرء ان يؤم غيره في بيته الا بانه فانهم انكروا على ان يرضى  
الله عنه التقدم عليه في بيته وبيانه في قوله صلى الله عليه وسلم  
لا يؤمر الرجل الرجل في سلطانه ولا يجلس على كرسيه الا بانه  
يقب له دليل جواز الاقتراب بالعبد وان كان فقيرا  
عقلا فلا بأس بما منه الا شري ان ابادر رضي الله عنه  
مع زهده قدومه واقتدى به لفقده وورعه واذا قال  
الرجل لعبد قد اذنت لك في التجار فهو مادون له في التجارات  
كلها لا طلاق الاذن من المولى ولا حاجة في بيع الاذن  
بل التخصيص على انواع التجار لانه فك الحجارة ككتابة ولان  
المقصود به المولى عادة ان يحصل العبد الرخ نسبه واعتبار  
اذنه شترعا ليقوى به الرضا من المولى لعلق الدين الواجب  
بالتجارة بمالية رقيته وهذا لا يختلف باختلاف انواع  
التجارات واشترائطها لا يغدر لا يجوز خلاف التوكيل  
فالغرض هناك قيام الوكيل مقام المولى في حصول مقصود في  
الغنى الذي يشترطه ولا يغدر الوكيل في حصول ذلك بمطلق  
التوكيل قبل التصديق على جنس ما يشترطه له ثم للعبد ان يشترى  
ما به الله من انواع التجارات لانه صار منفك عن الحجر عنه وم  
رضا المولى شترعا لدين بمالية رقيته وهو في اصل الاشترا

بصرف في ذمته وهو حقته ومن يعامله انما يوجب الملك له  
في محل مملوك له فيكون صحيحا وله ان يستاجر الاجرا لا ان  
الاستجار من انواع التجارات ولان المادون يحتاج اليه  
فانه يحجز عن اقامة بعض الاعمال بنفسه وربما لا يجد من  
يعينه على ذلك نصيبه فححتاج الى استجار الاجرا لا اقامة  
الاعمال التي ياتي مقصوده وله ان يواجر نفسه فيما بدا  
له من الاعمال عندنا وفي احد قول المشافعي رحمه الله ليس له  
يواجر نفسه وله ان يواجر نفسه المادون ثابت عن المولى  
في التصرف وهو انما جعله نايبا في التصرف في نسبه ومنافع  
بدنه ليس من نسبه وتصرفه فيه بعد الاذن كما قبله والدليل  
عليه ان رفته ليس من نسبه بدليل انه لا ملك معها ولا  
رهنها بدنه عليه وما ليس من نسبه فهو لا ملك التصرف  
فيه بالاجار كسائر مما يليك واما عندنا الاذن فليس  
الحجز عن المادون فكان كالكاتب ولا يقال للمكاتب سعلق  
لها اللزوم والاذن لا يكون هذا منزلة الاستجار ولستغفار  
وللمستجار ان يواجر وليس للمستجير ذلك وهذا لان  
محل التصرف لا يحلف لكونه لازما او غير لازم كالبيع  
مع الهبة فان محل التصرف من واحد وهو العبد وان كان  
احدهما يلزم على وجه لا ملك الموجب الرجوع لكونه معاو  
والاخر لا يلزم ونحن انما شبهنا الاذن بالكتابة من حيث  
انه فك الحجر ثم انفكك الحجر يثبت له اليد على منافعه فملك  
الاغتياض عليها كما ملكه المكاتب ولما كان للمادون ان يعتق  
غيره منافعه فلان يكون له ان يواجر نفسه او يواجر  
الاجار اقرب الى مقصود المولى من الاعانة وهو ان يواجر  
بحال المادون فانه ملك المعاوضات دون الشترع  
والمستجير بما لا يواجر لما فيه من الحاق الضرر بالغير من  
حيث استحقاق اليد عليه في العسر وذلك لا يوجب ههنا



ثم اخرج العشر نوع تجارة لان راس التجار وهما لبايعه بواجب  
انفسهم للعمل والمولى حيز اذن له في التجارة مع علمه انه لا يمكن  
منها الا براس مال فالظاهر انه جعل راس ماله منافعه وطريق  
حصيل المال بما جعل له من راس المال الاجارة وانما جعل نفسه  
لا يمنع نفسه لما في ذلك ثم يعوت مقصود المولى ولا ن  
حكمه صند حكمه الاذن فان بيع الرقعة اذ اصح اوجب الحجر عليه  
كما لو باعه المولى وكذلك لا يرهن نفسه لان موجب  
الاذن فان الرهن يوجب داما مسحقه عليه للمرتبة على وجه  
منفعة من التصرف ولا يستفاد ما ليس هو موجب صنده  
موجبه واما اجارة العشر لا يوجب الحجر عليه ولا منعه  
من التصرف بدليل انه لو اجاره المولى لا يصير محجورا فل هذا  
ملك ان يواجر نفسه وله ان يقبل الارض ويأخذها من ارضه  
كما يأخذ الحر لا نه ان كان البدر من قبل صاحب الارض  
فالما دون مواجر نفسه للعمل بعض الخارج وان كان البدر  
من قبله فهو مستاجر الارض بعض الخارج وذلك انفع من  
الاستجارة بالدراهم فان هناك الاجرة من جهة دمه  
حاصل الخارج اولم يخرج وهنا لا تنفي عليه اذ لم يحصل الخارج فاذا  
ملك استجاره بعض الدراهم فبعض الخارج اولى وله  
ان تشتري طعاما ليرزعه في ارضه لان الزراعه من التجارة  
قال صلى الله عليه وسلم الزارع نتاجر ربه والتجار يغفلون  
ذلك عادة قال وليس له ان يدفع طعاما الى رجل  
ليزره عشاء ذلك الرجل في ارضه بالنصف قال لا يبيع  
قرضا ولا يبيع للمادون ان يقرض لان القرض يترع قال  
بعض من سكننا رحمهم الله وهذا التعليل غلط انما الصح  
من التعليل ان هذا دفع البدر من ارضه ودفع البدر وحده  
لا يجوز لان صاحب الارض وشرط الاجارة التحليل من المستاجر  
ومنما استاجر وذلك سغدم اذا كان القادم العاقل صاحب

الارض قال لا ترى انه اذا دفع الطعام الى ربه الارض  
من ارضه بالنصف برزعه كان الخارج كله لرب الارض  
وهو ضامن للعبد طعاما مثل طعامه هكذا ذكر في ههنا  
الكتاب وفي كتاب المزارعة قال اذا دفع البدر من ارضه  
الى صاحب الارض فخرج كله لصاحب البدر وللعاقل  
اجر مثله واجر مثل ارضه وقيل في المسئلة رواتان  
اصحها ما قال في المزارعة لان الخارج مما البدر الا ترى  
انه من جنس البدر فيكون لصاحب البدر ووجه ما قال  
هنا ان صاحب البدر انما رضى بالقالبدر في الارض بطريق  
المزارعة بالنصف فتدون ذلك الطريق لا يكون راضيا  
بالزراع بمنزلة العاصب للبدر ومن عصب من اخذ يدرا ودرعه  
في ارضه كان الخارج للزراع وعليه مثل ما عصب وقيل  
انما اختلف الجواب لاختلاف الوضع هناك وضع المسئلة  
في الحر واذن الحرية استهلاك البدر صحيح معتبر والمزارعة  
وان شئت بقي اية معتبرا في استهلاك البدر بالقائه في  
الارض فكان الالقاء ما ان صاحب البدر كالتقاء به نفسه  
فالخارج كله له واما اذن العبد في استهلاك بدره لا على  
وجه المزارعة غير معتبر فانه لا ملك ان ياذن في ان يواف  
البدر بما ذالم يصح العقد سقط اعتبار اذنه فكان الزراع  
بمنزلة العاصب المستهلك للبدر بالقائه في الارض  
والخارج كله له وعليه ضمان مثل ذلك البدر للعبد  
قال الشيخ الامام رضي الله عنه وقد وجدت  
في بعض النسخ زيادة في هذه المسئلة انه اذا دفع الطعام الى  
رب الارض ليزرعها لنفسه بالنصف مع هذه الزيادة  
لا يبقى الاستهلاك ويصح التعليل لان قوله ارضها لنفسك  
يكون ارضا للبدر ثم شرط عليه في بدل القرض مصرف  
الخارج وذلك باطل والزراع في القاء البدر في الارض



بأمل نفسه فيكون الخارج كله له وليس على المولى ان يشهد  
الشهود جين ياذن له في التجار لانه منزله الكفاية والكفاية  
مع غير ائتهاد الا ان هناك مندب الى الانتهاذ لما يتعلق  
بالحق من الحق لازم كما مندب على الانتهاذ على البيع سانه في  
قوله تعالى واتشهدوا اذا تباعتم وذلك لا يوجب الاذن  
لانه في نفسه ليس بحق لا يملك الانتهاذ في ذلك واذا نظر  
من شأوه هذا لا يكون عليه الانتهاذ في ذلك واذا نظر  
الرجل الى عبده يبيع ويشترى فلم ينفه عن ذلك فلو اذن  
منه له في التجارة منزلة قوله قد اذنت لك في التجار وهذه  
مسلمان احدهما اذا اذن له في نوع خاص من التجار فانه  
يكون ما دونها في التجارات كلها عندنا وقال الشافعي  
رحمه الله لا يكون ما دونها الا في ذلك النوع خاصة وهو  
رواية عن زفر رحمه الله وعنه في رواية اخرى قال  
الرسكنت عن النهي عن ساير الانواع بان قال انما في البر  
فما دون في التجارات كلها وان صرح بالنهي عن التصرف  
في ساير الانواع فليس له ان يتصرف الا في النوع الذي اذن  
له فيه خاصة فالجدة للشافعي رحمه الله انه يتصرف للمولى  
بأذنه فلا يملك التصرف الا فيما اذن له فيه كالوكيل  
والمضارب والمستنضع والشرطك شريكه عيان ومما  
ذلك ان الرق موجب للحجر عليه عن التصرفات والبر  
بعد الاذن قائم كما كان قبله فيكون تصرفه بطريق البناء  
عن المولى فيه الا ان يرضى ان ما هو المقصود بالتصرف  
وهو الملك يحصل للمولى وان العبد بسبب الرق يخرج  
من ان يكون اهلا للملك الذي هو المقصود فيه يثبت  
انه ليس باهل للتصرف بنفسه بخلاف المكاتب فان  
بالكفاية عندي بنت المكاتب حق وبصير منزلة الحر يد  
ولهذا لا يملك المولى اغناقه عن كفارته ولا يملك المحر

وانما بصير اهلا بالتصرف باعتبار ما ثبت له في الحرية  
يدائم المادون عندي يرجع بالعهد على المولى الا انه عتق  
لرجوعه محلا وهو سببه فلا يملك الرجوع في محل احرامه الذي  
منه مبي في الوكيل اذا وكله ان يشتري ويبيع على ان السرخ  
كله للموكل فان رجوعه بالعهد فيما يشتري على الموكل دون  
غيره ويكون هو نا ساعز المتوكل في التصرف فذلك المادون  
والدليل عليه انه لو اذن له في زكاح امرأة بعينها لملك  
ان يتزوج غيرها وكذلك في التجار بل اولى لان مقصود ذلك  
التصرف يحصل للعبد ومقصود هذا التصرف يحصل للمولى  
وكذلك اذا اذن له في التجار ولا ان كان الاذن اطلاقا  
ومليك اليد منه كما هو مذهبكم فذلك لا يدل على انه لا يقبل  
المحصن كتقليد القضا فانه اطلاق واثنات الولاية ثم  
يقبل المحصن والاعاق والاجار يملك للمنفعة واثنات  
اليدين العتق ثم يقبل المحصن فالاذن كذلك وهذا لان هذا  
التخصيص مقيد بمقصود المولى بحصيل الرزق وذلك يحصل  
تجارته في نوع لكثر هذا بينه فيه ثم بقوت ذلك تجارته  
في نوع اخر لقلته هذا بينه في ذلك وكان القيد مقيدا  
فيها هو المقصود وزفر رحمه الله على الرواية الاخرى  
نقول انما اثبتنا حكما عاما عند سكوتك عن النهي لدلالة العرف  
على ذلك لسقط عند التصريح بالنهي في ساير الانواع  
الا ان يرضى ان مطلق الاذن يوجب العميم في الوقت ثم اذا  
صرح بالحجر عليه بعد مضي شهر او يوم يرفع ذلك الاذن  
فهذا مثله وحجتنا في ذلك طرق ثلثة احدها ما بيننا  
ان الاذن في نوع يستدعي الاذن في ساير الانواع لان  
بعض التجارات بالتصرف في البعض فاما تصرفه في البعض  
ذلك البر بالطعام فلا بد ان يشتري الطعام لسوادي ما عليه  
وربما يحتاج الى بيع البر بالعبيد والا ما اذا لم يجد من



استرى ذلك منه بالعقد وإذا كان الأذن في نوع تنقدي  
إلى سائر أنواع التجارة لا نقض بعض التجارات بالعقد بصير  
مادتها في أنواع ولا أن الأذن في التجارة فك الحجرة عنه  
والعبد بعد الأذن متصرف لنفسه لا تفكك الحجرة عنه  
كالمكانة وكما في الكفاية لا يعتبر التقييد بنوع خاص  
فذلك في الأذن وبين الوصف أن يطلق الأذن ملك  
التصرف والامانة لا يحصل مطلق اللفظ من غير تخصيص  
على التصرف كما في حق الوكيل والدليل عليه أن المادون لا يرجع  
بما يلحقه من العهد على مولا المتصرف للغير يرجع عليه  
بما يلحقه من العهد وذلك وأنه إذا فسخ الدين من خالص  
ملكه بعد العتق لا يرجع على المولى ولو كان هو بمنزلة الوكيل  
لكان يرجع على الموكل بما يودي من خالص ملكه كالوكيل وإنما  
يكون رجوع الوكيل فيما حصل تصرفه إذا بقي ذلك وأما  
بعد الفوات يكون رجوعه على الموكل وهنا وإن هلك  
تسببه لم يرجع على المولى شيء دل أنه متصرف لنفسه وقد  
بيننا أن بالرق لم يخرج من أن يكون أهلا للتصرف ولا يكون  
أهلا لثبوت اليد له على كسبه ولكنه ممنوع عن التصرف  
لحق المولى مع قيام الأهلية فالأذن لازالة المنع كالكتابة  
ولا يجوز أن يدعى أن الكتابة ثبت له حق العتق أو جعل  
كالحرية لأن الكتابة تخيل الفسخ والسبب الموجب لحق  
العتق متى ثبت لا يحتل الفسخ كالأستيلاد فثبت أن الكتابة  
فك الحجرة والأذن مثله ثم فك الحجرة عنه لهذا السببين  
بمنزلة الفك التام الذي يحصل بالعتق وذلك لا يختص  
بنوع دون نوع سوى اطلاق وصرح بالنهي عن سائر أنواع  
لأن هذا التقييد منه تصرف في غير ملكه فكذلك  
ههنا والثالث أن تصرف العبد يلا في محله هو ملكه  
والمتصرف في ملكه لا يكون ماسا عن غيره وبين أنه أن

أنه

أول التصرفات بعد الأذن من العبد شرا لا أنه مالم يشتر لا  
يمكنه أن يبيع وهو بالشري يلزم الممنوع في دمنه وقد  
من أن الذمة بمولاه له عسر له دمه فكان أنه ملك المهر  
في دمنه بالأقرار على نفسه بالعتق فكذلك يكون مالكا للتصرف  
في دمنه إلا أن الدين لا يحب في دمنه إلا تناعلا ماله رقبته  
لحتاج إلى الأذن المولى هنا لا سقاء عنه ماله الرقبة والرضا  
بصرفها إلى الدين وفي هذا لا يفترون أن بعد نوع من التجارة  
ونوع فتعبد بنوع بعتد غير مقيده في حقه فلا يعتبر كما إذا  
رضى المستاجر ببيع العبد من زيد دون عمر وأورضى الشفع  
بيع المشتري من زيد دون عمر وأوسلم البائع المبيع إلى  
المشتري قبل بقدا الممنوع أن يتصرف فيه نوعا من التصرف  
دون نوع لا يعتبر ذلك التقييد لأنه وحده من هو لا إسقاط  
حق المنع فاهل التصرف يكون متصرفا لنفسه فتعبد بنوع  
دون نوع لا يكون مقيدا وهذا خلاف النكاح فإن ذلك  
تصرف مملوك للمولى عليه لأن النكاح لا يجوز إلا بولي  
والرق يخرج من أن يكون أهلا للولاية فكان هو ماسا عن  
المولى في النكاح ولهذا قلنا المولى بحجره على النكاح فاما  
هذا غير مملوك للمولى عليه فكان الأذن للمولى إسقاطا لحقه  
الأذن به العبد مناه في التصرف وقد أنه مع الرق أهلا  
للحكم الأصلي وهو ملك اليد وأن ما وراء ذلك من ملك  
الغير ثبت للمولى على سبيل الخلاف فقه عنه وهو خلاف بقليد  
القضاة لقاضي لا يعمل بنفسه ما عضي بل هو نائب عن  
المالعين ولهذا يرجع بما يلحقه من العهد في مال المسلمين  
وكيف يكون عاملا لنفسه وهو فيما يعمل بنفسه لا يصلح أن  
يكون عاملا لنفسه وهو فيما قاضيا وهذا خلاف  
المستعير والمستاجر لأنه تصرف في محل هو ملك الغير  
باجاب صاحب الملك له واجابه في ملك نفسه يقتل

سأ في  
من المولى



المخصيص لا تصرف بايجاب المولى له فقد بينا ان التصرف  
غير مملوك للمولى في دمنته فيكون توجبه مالا يملكه والمسألة  
الناس ان اراد بيعه واشترى فباعت عن النبي هذا اذن له  
في التجار عندنا وعند الشافعي لا يكون اذنا بل هذا بنا على  
المسألة الاولى فان عنده لو اذن لمصافي نوع لا يملك التصرف  
في سائر الانواع فكذلك اذا اراد يتصرف في نوع فسكوتهم  
عن النبي لا يكون اذنا له في التصرف في سائر الانواع وعندنا  
لما كان اذنه في نوع يوجب الاذن في سائر الانواع لدفع  
الغشور والضرر عن الناس فكذلك سكوتهم عن النبي  
عند روثه تصرفا منه يكون بمنزلة الاذن لدفع الضرر  
والغشور عن الناس وحجته في هذه المسألة ان سكوتهم  
عن النبي محتمل وقد يكون الرضا بتصرفه وقد يكون بشرط الغيظ  
وقلة الالتفات الى تصرفه لعلهم لا يحجور عن ذلك شرعا  
والمحتمل لا يكون حجة فهو بمنزلة من راي انسانا يبيع ماله  
فيسكت ولم يبيعه لا يصدق ذلك التصرف بسكوتهم ولا ان  
الحاجة الى الاذن من المولى والسكوت ليس باذن فالاذن  
ما يقع في الاذن ولو اذن له ولم يبيع لم يكن ذلك اذنا محجور  
السكوت يكون اذنا والدليل عليه ان هذا التصرف الذي  
يبيعه لا يصدق سكوت المولى وان اراد بيعه شيئا من  
ملكه فسكت لا يصدق هذا التصرف فذلك يميز ما ذكرنا  
له في سائر التصرفات فالحاجة الى رضا مسقط لحق المولى  
عن كماله رقبته وذلك لا يحصل بالسكوت من راي انسانا  
يتلف ماله فسكت لا يسقط الضمان بسكوتهم وهذا خلاف  
سكوت البكر اذا زوجها المولى فان ذلك محتمل ولكن في  
الدليل الموجب لترجيح الرضا فيه وهو ان لها عند مروج المولى  
كلاما مانا او نعم والحيا حول منها ومن نعم لها فيه من  
اظهار الرعية في الرجال واستفح منها ولا يجوز الحيا فيها ومن

لا فسكوتها دليل على الجواب الذي ولا يوجد مثل ذلك ههنا  
فلا يترجح جانب الرضا وكذلك سكوت الشفيع عن الطلب  
لانه لا حق للشفيع قبل الطلب وانما له ان يثبت حقه الطالب  
فاذا لم يطلب لم يثبت حقه وههنا حق المولى في مال الية الرقبه  
تأنت وانما الحاجة الى الرضا المسقط لحقه توصي به ان  
حق الشفيع قبل الطلب ضعف وانما تأكد بالطلب فاعراضه  
عن الطلب الموكد لحقه جعل دليل الرضا لدفع الضرر  
عن المشتري فانه اذا حق الشفيع تمكن من نقص الضرر  
المشتري وفيه من الضرر عليه ما لا يخفى فاما هنا حق  
المولى في مال الية الرقبه مثلا وفي سقاطه الحاق الضرر  
به فلا يجوز الحاق الضرر به عند سكوتهم لدفع الضرر عن من  
يعمل العبد معه وحجتنا في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم  
لا ضرر ولا ضرار في الاسلام الا من قال عشنا فليس متنا  
ولولم يتعين جهة الرضا عند سكوت المولى عن النبي ادى  
الى الضرر والغشور قالنا من يعاملون العبد ولا يمنعون  
من ذلك عند محضر المولى اذا كان ساكتا واذا لحقه ديون  
ثم قال المولى كان عبيدي محجورا عليه تتأخر الديون الى  
وقت عيقه ولا يدري مني يعتق وهل يعتق ولا يعتق فيكون  
فيه احوالهم ولحقهم منه من الضرر ما لا يخفى وبصير المولى  
عرا لهم فلدفع الضرر والغشور جعلنا سكوتهم بمنزلة الاذن  
له في التجار والسكوت محتمل كما قال ولكن دليل العرف  
يترجح جانب الرضا فالعادة ان من لا يرضى يتصرف عبده يظهر  
الله اكله ان يتصرف ويؤديه على ذلك وانما يسحق ذلك  
عليه شرعا لدفع الضرر والغشور وفيه هذا الدليل من حجاب  
الرضا لدفع الضرر عن المشتري والدليل عليه انه بعد اذنا  
له في اهل سوقه لو محجور عليه في دمنته لم يصح حجبه لدفع الضرر  
والغشور فلا يسقط اعتبار حجبه نصا لدفع الضرر فلا يسقط



اعتبار احتمال عدم الرضا من سكوته لدفع الضرر عن الناس  
كان أولى وإن منع الشايع رحمه الله هذا الكلام في  
المسألة/ يعني على الكلام في ملك المسئلة فان الكلام فيها أوضح  
على ما يستتبع وهذا بخلاف الوكيل لأنه لا ضرر على من يعامل  
الوكيل إذا لم يجعل سكوت الموكل رضاً فان تصرف الوكيل  
نافذ على نفسه ومن يعامله لا يطالب الموكل بشي وإنما يطالب  
الوكيل سواء كان تصرفه لنفسه أو لغيره وقوله هذا التصرف  
بسكوت المولى لا ينفذ قلنا لأن في هذا التصرف إزالة  
ملك المولى عما يبيعه في إزالة ملكه ضرر محقق للحال فلا  
يثبت بسكوته وليس في ثبوت الإذن ضرر على المولى محقق  
للحال فلا يثبت بسكوته وليس في ثبوت الإذن ضرر على  
المولى محقق في الحال فقد لحقه الدن وقد لا يلحقه ولو لم  
ثبت الإذن به فضرر الناس الدن يعاملون العبد بوضوح  
أن في ذلك التصرف العبد ثابت عن المولى بدليل أنه إذا  
لحقه عهده يرجع له عليه فيكون منزلة الوكيل في ذلك وقد  
منا أن الوكيل له لا يثبت بالسكوت وأما في سائر النقرات  
هو متصرف لنفسه كما قررنا والحاجة إلى الإذن المولى لأجل  
الرضا تصرف ماله رفته إلى الدون فثبت ذلك بمجرد  
سكوته كحلوم عن الضرر في الحال بخلاف ما إذا أضاف  
الناس ماله وهو سالت لأن الضرر هناك محقق في الحال  
وسكوته لا يكون دليل التزام الضرر حقيقة ولا نه لا حاجة  
إلى إعتراض جانب الرضا هناك لدفع الضرر والعذر عن  
المتلف وهو ملتزم الضرر باقداً منه على إتلاف الماله بخلاف  
ما نحن فيه على ما قررنا ولو قال العبد أدلى العله كل شيء  
جسده وراهم فهذا الإذن منه له في التجارة لأنه استناد أه  
المال مع عمله أنه لا يتمكن من ذلك إلا بالاكْتِسَاب فكذا  
أمر الماله بالاكْتِسَاب ضروري وقد علمنا أنه لم يطلب منه الاكْتِسَاب

بالتكدي يعرفنا أن مراده الاكْتِسَاب بالتجارة ودليل  
الرضا في الحكم تصرع الرضا وكذلك لو قال إذا ذهبت  
إلى القافان حر لاني خنته على أدم المال بما أوجب له بأعزاً  
المال من العتق عند الإداء ولا يتمكن من الإداء إلا بالاكْتِسَاب  
وقد علمنا أنه لم يرد الإداء إلا لاني من مال المولى لأن ذلك  
غير مفيد في حق المولى وإنما المفيد في حقه الإداء إلا لاني بما  
من سبب يكسبه بعد هذه المقالة ولذلك لو قال  
إذا ذهبت إلى القافان حر لاني لا تعاقب ما لم يود ولو قال  
إذا ذهبت إلى القافان حر عتق في الحال أدى أو لم يود ولو قال  
إذا ذهبت إلى القافان حر عتق في الحال أيضاً بخلاف قوله  
فانت فانه لا يعتق فيه إلا بالإداء لأن جواب الشرط بالفا  
دون الواو فالجواب متصل بالشرط على أن يتعقب نوله بوجود  
الشرط وحرف الفاء للوصل والعقب فينصل به الجواب بالشرط  
فأما حرف الواو للعطف لا للوصل وعطف الجزاء على الشرط  
لا يوجب بعلقه بالشرط فكان محيراً وأما وجوب الأمر  
بحرف الواو على معنى أنه معنى الحال أي وانت حر في حال  
أدائك وأما في صيغة الأمر كون معنى العليل بقول الرجل  
البشر فقد أتاك العوت معنى لأنه أتاك العوت فاذ  
قال أدلى القافان حر لاني خنته معناه لأنك خنته هذا  
بجذبه العتق في الحال وعلى هذا ذكر في السير الكبير إذا قال  
تخوالبان أنتم آمنون فمالم يفتحوا لا يأمنون ولو قال  
فانتم آمنون كانوا آمنين فمالم يفتحوا ولو قال  
إذا فتحتم الباب فانتم آمنون لا يأمنون فمالم يفتحوا ولو قال  
فانتم آمنون كانوا آمنين في الحال ولو قال العبد أذهب  
فاجر نفسك من فلان لم يكن هذا إذا ما منه له في التجارة بخلاف  
قوله أقعد فصاراً أو صباغاً فان هناك مالم يعتق من يعمله  
فقد في الأمر إلى رايه في ذلك النوع من التجارة وهذا هنا



عين من يواجب العبد نفسه منه ولم يفوض الامر الى  
رايه فيه والله جعله رسولا قايما مقام نفسه في مباشرة  
العقد فلا يكون ذلك دليل الرضا بتجارته فوصفه  
انه امره بان يعقد على منافعها ومنافع مملوكه  
للمولى فلا يكون ذلك على وجه الرضا بتجارته لا على وجه  
الاستخدام له وفي الاول امره بقبل العمل في دمه  
وذلك من نوع التجار الا ترى ان احبار نفس العبد  
مملوك للمولى عليه وان لم يقبل العمل في دمه العبد غير مملوك  
للمولى عليه واستشهد بما لو ارسل عبد له يواجب عهده اليه  
اخر لم يكن هذا اذنا لو احدث من العبد في التجار فلو قال  
اعمل في المقابلين او في الخياطين او قال اجر نفسك في  
المقابلين او الخياطين فهذا منه اذن له في التجار لانه فوض  
ذلك النوع من التجار الى رايه لانه لم يعرض له من يعامل به  
بل جعل عهده موكولا الى رايه والمقابلون الذين يتقلون  
الحشب من الشط الى البيوت والخياطون يتقلون الحربة  
من موضع السفينة الى البيوت وانما جعل ذلك منهم العبد  
والافوياء ولو ارسل عبد ليشترى له ثوبا او لحما بداهم لم  
يكن هذا اذنا له في التجار استخسانا وفي القياس هو اذن  
له في التجار لانه جعل اختيار من يعامله مفوضا الى رايه  
وفي الاستخسان لا يكون هذا اذنا له في التجار فانه في  
عادة الناس هذا الاستخدام ولو جعلناه اذنا له في التجار  
تتخذ رعي المولى استخدام المالك فان الاستخدام يكون  
في جواج المولى وهذا النوع في العقد من جواج المولى  
ان المولى لا يقصد التجار بهذا الشراء انما يقصد كفاية  
الوقت من الكسوة والطعام والتجار ما يقصد به المالك  
والاستخراجه وكذلك لو امره بان يشتري ثوب كسوة  
للمولى او لبعض اهله او طعاما روقا لاهله والمولى او للعبد

نفسه لا يكون شيء من ذلك اذنا له في التجار ارايت لو امر  
له ان يشتري به نفلا نفلسين كان نصيب به ما دون ذلك  
لو قال اشتري من فلان ثوبا فاقطعه قميصا او اشتر من  
فلان طعاما فكله او دفع اليه راوية وحمارا وامر ان  
يستقي عليه المالمولاه ولعبا له وكجبرانه لعين من شيء من  
هذا الا يكون اذنا له في التجار لما قلنا ولو قال  
استق على هذا الحمار الما وبعه كان هذا اذنا له في التجار ان  
كلها لانه فوض الى رايه نوعا من التجار وقصده بحصيل  
المال والزبح ولو ان طحانا رفع الى عبد حمارا لتقل عليه طعاما  
له فيا نية به ليطبخه لم يكن هذا اذنا منه له في التجار  
لانه استخذه في نقل الطعام اليه وما امره شيء من  
عقود التجارات ولا باكتساب المال الا ترى ان المضاربة  
باعتبار هذا العمل لا يصح حتى امره ان يتقل الطعام اليه  
لسعة صاحب الطعام بنفسه على ان الربح بينهما نصفان  
لا يجوز ولو امره ان يتقل نقل الطعام من الناس تاجر ومثله  
على الحمار كان هذا اذنا له في التجار لانه فوض نوعا من  
التجار الى رايه وامره باكتساب المال له واذا كان  
الرجل تاجرا وله غلمان يدعون متاعه بامرهم لهذا اذن منه  
لهم في التجار لان سكونه عن النهي عند رويه بضرب العبد  
حواجا لنا فيمكنه اياهم من بيع امتعته في حانوته او امره  
ببيع ذلك او الى ان يجعل اذنا وكذلك لو امرهم ان يدعوا  
لغير متاعه فانه فوض نوعا من التجار الى رايهم ورضي  
بالتزامهم للعهد فيما يدعونه لغيرهم الا ترى لو امرهم  
ان يشتروا له متاعا او يشتروا له ذلك لغيره فاشترى لهم  
المنزولهم تجار في تلك التجار وغيرها وكذلك اذا امرهم  
بالبيع لان في الموضع جميعا قد صار راضيا باستحقاق  
ماله رقبته بما يلحقه من العقد في ذلك التصرف الا ترى



انهم اذا باعوا فوجدوا المشتري بالمبيع غيبا كان له ان يرد  
عليهم ويطالبهم باليمن ولو راي عنده يبيع في خائوته متاعا  
لغيره لم ينهيه كان ما دونه بالسكوت المولى عن النهي بعد  
علمه بتصرفه ولكن لا يجوز ما باع من متاع المولى لان جوار  
البيع في ذلك المتاع بعينه التوكيل وذلك يحصل في الامر  
في الاستدأ والاجارة في الانتهاء والسكوت لا يكون امرا  
ولا اجارة فلا يستتبع التوكيل الا شري ان فيما يبيع من متاع  
المولى باسمه اذا لحقه عهده يرجع على المولى وان الضرر بحقوق  
في حق المولى برؤا ملكه عن المتاع في الحال فلهذا لا يستتبع  
ذلك بالسكوت بخلاف صيره به ما دونه فان ذلك بعينه  
الرعي لا التوكيل حتى لا يرجع بما لا يلحقه من العهدة في سائر التصرفات  
على المولى ولا يحقق الضرر في حق المولى بمجرد صيره ورثه ما دونه  
وكذلك عهده دفع اليه رجل متاعا لبيعه بفاعه بغير امر  
المولى والمولى يراه يبيع ولا ينهيه من المولى فهو اذن من  
المولى له في التجار والبيع في المتاع جازا بما صاحبه لا بسكوت  
المولى عن النهي حتى ان المولى وان نهاه او لم يراه اصلا كان  
البيع جائزا الا انه وكيل صاحب المتاع في البيع الا ان تأخير صيرورة  
ما دونه في هذا التصرف من حيث ان العهدة تكون على العبد  
ولو نهاه المولى ولم ينهه به كانت العهدة على صاحب المتاع  
لان العبد المحجور لا يلتزم العهدة في تصرفه لغيره واذا نهى  
احباب العهدة عليه تعلقت العهدة باقرب الناس بعده من  
هذا التصرف وهو الامر الذي تنفع بتصرف العتد له  
واذا اعصب العبد من رجل متاعا بفاعه ومولا به ينظر اليه  
فلم ينهه عنه فهذا اذن له في التجار لوجود الرضا منه بتصرفه  
حين يركت عن النهي ولا يبعد ذلك البيع سوا بفاعه باسم  
المولى وغير امره لان في ذلك في البيع ازاله الملك المعضوب  
منه فلا ينفذ الا باجارته وكذلك لو راي عبده يبيع متاعا

له تجرا وامره بالبيع والشري بالخبر فانه يكون ما دونه  
في التجار لوجود الرضا منه بتجارته صرحا او دلالا وان  
فسد ذلك العقد لكون البدل فيه حرا وانما ورد ههنا  
العضول لزالة اشكال الخصم انه لما لم ينفذ ذلك العقد  
بسكوته فلهذا يصير به ما دونه فان هذا العقد الفاسد  
لا ينفذ باسمه والعقد على المال المعضوب لا ينفذ باسم  
المولى ايضا ومع ذلك كان العبد به ما دونه ولو ارسله  
الى اقل من افاق بمال عظيم لشري له السر ونهاه عن بيعه  
فهذا اذن له في التجار لانه فوض نوعا من التجار الى رايه  
وهو شري البن ورضي بتعلق الدين لشري البن بمالية رقبته  
ولو راي عبده لشري بماله فلم ينهه عن ذلك ومال المولى  
دراهم ودناير لهذا اذن منه له في التجار وما اشتراه العبد  
فهو لانه له والمولى ان ياخذ ماله من الذي اخذ لان الدراهم  
والدناير لا سعيين في العقود وانما كان شرا العبد ثمن  
في دينه وقد صار المولى بسكوته عن النهي راضيا بتعلق الدين  
بمالية رقبته ولكن لا يصير به راضيا بقضائه من سائر  
امواله كما لو صرح بالاذن له في التجار وما نفذ من دراهم  
المولى مال اخر له فيكون العبد في قضا الدين منه كما يستفرض  
له من ماله والا قراضا بالسكوت لا يستفرض له هذا كان  
المولى ان ياخذ ماله من الذي اخذ لانه وجد عن ماله ويرجع  
ذلك الرجل على العبد لان من المقتوض لم يسلم له فمتنعض  
بضنه وبقى الممنوع دينه على حاله ولو كان مال المولى ذلك  
شيئا من العروض والمكيل والموزون سوى الدراهم  
والدناير كان كذلك الا ان المولى اذا اخذ ما يقتض من شري  
العبد لانه العقد بتعلق بعينه ما اضيف اليه فصار رقبته  
مستحقا بالعقد فاذا قامت القبض المستحق فيه باستحقاق  
المولى بطل العقد بخلاف الاول واذا دفع الى غلامه مالا



وامره ان يخرج به الى بلد كذا ويدفعه الى فلان فيشتريه  
البتر ثم يدفعه اليه حتى ياتي به مولاه فعليه ان يبيع هذا اذا  
لما في التجارة لانه استخذه حين امره بحمل المال اليه ولم يقض  
شيئا من ذلك العنود الى رايه وانما جعل الشراء به الى فلان  
ثم العبد بانيه بما يشتره فلان له فيكون هذا استخدا ما  
وارسالا لا اذنا له في التجارة ولودفع الى عبده ارضاه ايضا  
وامره ان يستري طعاما فيزرعها ويبيعها لاجرا فينفق كرون  
انها رها ويسقون زرعها ويكرهونها ويودي جزا جضا  
فهذا اذن منه له في التجارة لانه فوض نوعا من العقد الى رايه  
وقصد بحصيل الربح والمال بتصرفه ورضي بعلق بمن الطعام واجر  
الاجرا المالية رفته فيكون به ما دون في التجارة ولو اجره  
ان يبيع له ثوبا واحدا يريد بذلك الربح والتجارة فهو اذن  
له في التجارة ولا نه فوض الامر الى رايه باختيار من يعامله  
في عقد هو تجارة وكان قصده من ذلك بحصيل الربح وصار  
راضيا بالتزامه العهد في ماله رفته ولو قال  
قد اذنت لك في التجارة يوما واحدا فاذ مضى رايك فهو  
ما دون له في التجارة اذ اخطى بحجر عليه في اهل سوقه لان فلان  
الحجر لا يقبل المحصن بالوقت كما لا يقبل المحصن بالمكان  
ولو قال اذنت لك في التجارة في هذا الحانوت كان ما دون  
له في جميع المواضع وهذا لان الفل ك انواع بلته نوع هو  
لازم تامر كما لا عناق ونوع هو لا زم غير تامر كالحاكة ونوع  
هو غير لا زم ولا تامر كما لا اذن له في التجارة وكما ان النوعين  
الاخرين لا يقبل المحصن بالزمان والمكان فكذلك هذا  
النوع ثم يقيد الاذن بوقت لمقيد بنوع وقد سلك  
ان لا اذن في نوع خاص يكون اذنا في جميع التجارات  
وكذلك الاذن في يوم او ساعة يكون اذنا في جميع  
الايام مالم يحجر عليه في اهل سوقه ولذلك لو قال اذنت

لك في التجارة في هذا الشهر فاذا مضى هذا الشهر فقد حجت  
عليك فلا تبعض ولا تشتري بعد ذلك فحجره هذا باطل  
لانه اصناف المحررا وقت منتظر وذلك غير صحيح كما لو قال  
لعبد الماذون قد حجت عليك راس الشهر فاذا مضى راس الشهر  
باطلا وهذا لانه انما يحتمل الاضافة الى وقت ما يحتمل  
التعليق بالشرط فانه لو قال ان كملت فلانا فقد حجت  
عليك كان هذا باطلا فكذلك لا يحتمل الاضافة الى وقت  
وفرق بين هذا وبين الاذن فانه لو قال لعبد المحجور  
اذا كان راس الشهر فقد اذنت لك في التجارة فهو كما قال  
ولا يكون ما دون له حتى راس الشهر لان ذلك من باب  
الاطلاق والاطلاقات محتمل الاضافة والتعليق بالشرط  
لان في الاطلاق معنى اسقاط حقه عن ماله رفته فيكون نظير الاطلاق  
والعناق واما المحرر من باب التقييد لانه رفع للطلاق وهو في  
المعنى احرار المالية رفته حتى لا يصير مستهلكا عليه بما لا يخفى  
من الدن بعد ذلك فيكون في معنى الملك لا يحتمل الاضافة  
الى الوقت والتعليق بالشرط او جعل المحرر منزلة الرجعة بعد  
الطلاق ومنزلة عزل الوكيل وعزل الوكيل لا يحتمل التعليق  
بالشرط في الاضافة الى وقت بخلاف التوجيه فاذا احرر الرجل  
عبد من رجل فليس هذا اذنا منه له في التجارة لانه انما  
يواجره للاستخدام ولو استخذه له نفسه لا يصير به ما دون  
فكذلك اذا اجره من غيره للخدمة ولو اجره منه كل شهر  
باج معلوم على ان يبيع له البز ويشتره به جازت الاجارة لان  
المعقود عليه منافعة في المدة وهي معلومة فصار العبد ما دون  
له في التجارة لانه رضى بتجارته والتزامه العهد بسبب التجارة  
فما لزمه من دن فيما اشترى للاستاجر من رجع عليه لانه  
في التصرف له فابى كالوكيل فيرجع عليه بما الحق من العهد  
وما لزمه من دن فيما اشترى لنفسه فهو في رفته يباع فيه



او بقدره مولا له لان في هذا منصرف لنفسه لا للمستاجر الا  
ان يقضى المولى عنه وللكاتب ان ياذن لعبد في التجارة وكذلك  
المأذون له ان ياذن لعبد في التجارة سواء كان عليه دين او لم  
يكن لان كل واحد منهما منصرف لنفسه بفك الحجر عنه مالا ذن  
في التجارة من صنيع التجار وما يقصده التجار بحصيل فذلك المأذون  
والمكاتب وكذلك الشريك شريكه عيان ياذن لعبد من  
شركتهما في التجار فهو جائز على شريكه لانه من عمل التجاره  
وكل واحد منهما نائب عن صاحبه فمما هو من عمل التجاره  
وكذلك المضارب ياذن لعبد من المضاربة في التجارة لانه  
فوض ليا المضارب ماله من عمل التجار في المال المدفوع  
اليه والاذن في التجارة من عمل التجار واختلاف مشايخت  
وهمه راعيه في وصل وهو ان المضارب في نوع خاص اذا اذن  
لعبد من المضاربة في التجار ان لعبد نصيب ما ذونا له في  
جميع التجارات ام في ذلك النوع خاصة فمنهم من يقول  
نصيب ما ذونا له في ذلك النوع خاصة لانه انما استفاد الاذن  
من المضاربة والمضارب لا يملك التصرف الا في ذلك النوع  
لان المضاربة نقل المصير وكذلك المأذون من حصته قال  
رضي الله عنه والاصح عندي انه يكون ما ذونا في التجارات  
كلها لان السبب في حقه فك الحجر وهو لا يقبل المصير  
والعبد منصرف لنفسه وان كان الاذن له مضارب  
حتى لا يرجع بالعبد على المضارب نائب يرجع بما لحقه من العبد  
على رب المال ورب المال لم يررض برجوعه عليه بعدة نوع  
اخر من التصرف فاما هذا العبد لا يرجع بالعبد على رب المال  
فهو والمأذون من جهة مولا سوى الا شري ان عبد  
المضاربة لو حتى جناة لا يكون للمضارب ان يدفعه بغير اختيار  
رب المال ولو ان عبد هذا العبد المأذون حتى جناة  
كان له ان يدفعه بجنايته بغير محض من المضارب ولا من رب

المال

المال ويجعل فيه كالمأذون من جهة مولا فهذا مثله واذا  
امر الرجل عبده بنقص غله دارا وامره بكل دين له على الناس و  
وكله بالخضومة في ذلك فليس هذا باذن له في التجارة  
وكذلك ان امره بالقيام على رزق له او ارض او على عماله  
له في بناء دار وان تجاسب غزاة او ان يقاضي دينه على الناس  
ويؤدي منه خراج ارضه او بعض دينه عليه لم يكن هو مأذونا  
له في التجارة بشي من ذلك لان ما امره به من نوع الاستخدام  
لا من نوع التجارة فانه ما فوض شيئا من ذلك عقود التجارة  
الى رايه ولا رضى منه بالكتساب سبب موجب للدين في ماله  
رقبته فلا نصيبه ما ذونا فان قيل الا كذلك ففي القبض  
الكتساب سبب موجب للدين في ماله رقبته لو ظهر ان  
المقبوض مستحق قلنا نعم ولكن انعلق الدين بماله رقبته  
هذا السبب لا يتوقف على اذن المولى به فان اعيد المحجور  
اذا قبض ماله من انسان فملك في دينه ثم استحق كان ذلك  
المال دينا في دينه ويتعلق بماله رقبته وانما الاذن بان  
يرضى المولى بعلق الدين بماله رقبته بسبب لولا اذنه لم يتعلق  
ذلك الدين بماله رقبته ولو امره بقرية له عطية ان يولحرا فيها  
ولس نرى الطعام ويرزق فيها ويبيع من الثمار فيؤدي  
خراجها كان اذنا له في جميع التجارات لانه فوض الامر الى  
رايه في انواع من التجارات ورضي بعلق المديون التي تلزمه  
سلك التجارات بماله رقبته فمضربه ما ذونا له في التجارة  
ولو قال لعبد اشترى البزاة والطعام او قال اشترى فلان  
البزاة والطعام فهذا اذن له في التجار لانه رضى بتجارته وتعلق  
الدين بماله رقبته سوى اضاف ذلك الى نفسه او الى غيره  
او الى العبد بان يقول اشترى لنفسك ولذلك لو كان العبد  
صغيرا الا انه يعقل البيع والشري في جميع ذلك وهذا  
عندنا وبينان هذه المسئلة في الباب الذي يليها



تصرفات الصبي حرا كان او عبدا وكذلك اذن القاصي  
لعبد المقيم في التجارة لان للقاصي ولا به التجارة في مال المقيم  
كما لا يثبت في ذلك وللوصي ثم اذ نهما في التجارة لعبد الصبي صح  
وكذلك اذن القاصي وان قال القاصي للعبد اتجر في الطعام  
خاصته فاجر في غيره فهو جائز بمنزلة اذن المولى وهذا  
لانه نايك عن الصبي في ذلك ولو كان المولى بالغاً فقال  
لعبد اتجر في البئر خاصته كان له ان يتجر في جميع التجارات  
وكذلك اذا اذن له القاصي في ذلك وهذا لان هذا الاذن  
من القاصي ليس على وجه القضا لانه مملك رفته بالحق عليه  
فهو في ذلك لحره وكذلك لو قال له القاصي اتجر في  
البئر خاصة ولا بعد الى غيره فاني قد حجرت عليك ان بعد  
الى غيره فهو ما دون له في جميع التجارات وقول القاصي ذلك  
باطل لان تقييد الاذن بتويع كان باطلا فقله بعد ذلك  
فاني قد حجرت عليك ان بعد الى غير حجر خاص في اذن  
عام او حجر معلق بشرط ان بعد الى غيره وذلك باطل  
فان رفع هذا العبد الى القاصي وقد احرى غير ما امر به فالحق  
من ذلك من فبطله القاصي وقضى بذلك على العزم ما ثم رفع  
الى قاضي اخر اضا فضاها وابطل دهم لانه امضى فضلا بحجتها  
فيه بقضائه ومن العلماء اختلاف ظاهر في ان الاذن في  
التجارة هل يعمل بالخصص وقضا القاصي في المجتهدات  
نافذ وليس لاحد من القضاء ان يبطله بعد ذلك وهذا  
خلافاً لاسم اياه في الاثبات ان لا تصرف الا في كذا لان  
ذلك الامر ليس بقضا لان القضاء يستدعي مقضيا له ومقضيا  
عليه ولم يوجد ذلك عند الامر فاما قضا وابطال دون  
العزم بعد ملحقه قضا كنه لوجود المقضي له والمقضي عليه  
فلا يكون لاحد من القضاء ان يبطله بعد ذلك وهو نظير  
ما لو حجر القاصي على سفيه فان حجره لا يكون فضله منه حتى

لان لغيره من القضاء ان يبطل حجره ولو تصرف هذا السفيه  
بعد الحجر فرفع تصرفه الى القاصي فابطله كان هذا قضاء  
صحها منه حتى لا يكون له ولا لغيره من القضاء ان يصح ذلك  
التصرف بعد ذلك

## باب الاذن للصبي

### الحرة والمعتقة

واذا اذن الرجل لابنه الصغير في التجارة او في جنس منها وهو  
يعقل البيع والشري فهو ما دون له في التجارات كلها مثل  
العبد المأذون عندنا وقال الشافعي رحمه الله الاذن له  
في التجارة باطل اذا كان صغيرا او معتوها حرا كان او مملوكا  
واصل المسئلة ان عيان صلاحه للعقد الشرعية عندنا  
في ما يتردد من المنفعة والمضرة وعنده غير صلاحه حتى لو توكل  
بالتصرف عن الغير فقد تصرفه عندنا ولم ينفذ عندنا  
بقوله تعالى حتى اذا بلغوا النكاح فان اسلم منهم رشدا فقد  
تشرط البلوغ وانما سأل المرتد كحوار دفع المال اليه وتمكينه  
من التصرف فيه فدل انه ليس باهل للتصرف قبل ذلك  
قال الله تعالى ولا تؤثروا السفهاء اموالكم التي جعل الله  
لكم قياما وتقوى والمراد الصبيان والمجانين انه لا يدفع اليهم  
اموالهم بدليل قوله وارزقوهم فيها واكسوهم والاذن  
له في التجارة لا ينفك عن دفع المال اليه لتجرفه والمعنى فيه  
انه غير مخاطب فلا يكون اهلا للتصرف كالذي لا يعقل وهذا  
لان التصرف كلامه فاما يفتي الاهلية على كونه اهلا كلام  
ملزم تشرعا وذلك بمنى الخطاب الاتري انه لعدم الخطاب  
بقى مولى عليه في هذه التصرفات ولو صار باعنا رعت له  
اهلا لمبا تشرتها لم يفتى مولى عليه في هذه التصرفات لان كونه  
مولى عليه لحره عن المباشرة بنفسه والاهلية للتصرف



انه القدر وهما متضادان فلا يجتمعان نوضحه ان اعتبار عقله  
مع التقصان لاجل الضرور وانما يحقق هذه الضرور فيما لا  
يحقق بحصيله بوليه جعلت عقله في ذلك معتبرا ولهذا اختلفت  
منه الوصية باعمال السن وجبرته من الايوس ولا يحقق  
الضرور فيما يمكن بحصيله بوليه فلا حاجة الى اعتبار عقله  
فيه ولا ان ما به كان مجورا عليه لم يزل بالاذن فان الحجر عليه  
لاجل الصبي ولتقصان عقله لا الحق الغير في ماله وهذا المعنى  
بعد الاذن قائم والدليل عليه ان المولى ان الحجر عليه فلورال  
سبب الحجر باذن المولى لم يكن له ان الحجر عليه بعد ذلك وهذا  
بخلاف العبد فان الحجر هناك الحق المولى في نفسه بخلاف  
السفيه فالحجر عليه لمكانة عقله وذلك ليس بوصف لا زم ولا  
يجوز الاذن له الا بعد زواله الا ان اذن القاضي اياه دليل  
زواله ومحتمل في ذلك قوله تعالى وابتلوا النكاح حتى اذا  
بلغوا النكاح والا يتلاصقوا الامتحان بالاذن له في التجارة  
ليعرف رتبته وصلاحة فلا يستنصاف بدون مباشرتهم  
لا يتم معنى الا يتلاصقوا الرام ذلك دفع المال اليه بالبلوغ  
وذلك عبارة عن زوال ولاية المولى عنه وبه يقول ان ذلك  
لا يثبت ما لم يبلغ وقال تعالى وانوا النكاح اموالهم واسم  
التيهم حصته من اموال الصغير فخرقنا ان دفع المال اليه وتمكننا  
من التصرف جائزا اذا صار عاقل والمراد بقوله ولا تؤنوا السفها  
اموالكم الذين لا يعقلون والمراد بالنساء وهوان الرجل يدفع  
المالك الى زوجته ويجعل التصرف فيه اليها وذلك منهى عنه  
عندنا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن ابي سلمة  
فمرا عمر فزوج امك من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان  
ابن سبع سنين وراى رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدا لله  
جعفر يبيع لعب الصبيان في صغير فقال بارك الله لك في صفقتك  
فقد ملك الصبي من التصرف فدل ان عبارته صالحة لذلك

والمعنى

والمعنى انه مجبور اذن ولله وعمره فينفذ تصرفه كالعبد  
وهذا لانه مع الصغرها لا للتصرف اذا كان عاقلا لانه مميز  
والاهلية للتصرف بكونه متكاملا عن مميز وبيان لا عن مميز  
وهديان وقد صار مميرا الا ان الحجر عليه لدفع الضرورة عاجلا  
الا ترى انه جعل اهلا للنوافل من الصلوات والصيام لانه  
لا ضرر عليه في ذلك ولو توجه عليه الخطاب ربما لا يوفق  
للخرج وسقى في وباله وهذا لان الصبي يفر من المتاع  
وسعد من المصارف ان الصبا سب للمرحمة واعتبار كلامه في  
التصرف محض منفعة لان الادنى بان سائر الحيوانا تفت  
بالبيان وهو من اعظم المنافع عند العقلاء وهذه منفعة لا يمكن  
حصيلها له برأى المولى ولهذا اصح منه من التصرفات ما  
يحقق منفعة وهو قبول الهبة والصدقة فاما ما يتردد من  
المنفعة والمضرة تعتبره انصمام راي المولى الى رايه لتوفير  
المنفعة عليه فلو نفذنا ذلك منه قبل الاذن ربما تنصرف به  
ويزول هذا المعنى بانصمام راي المولى الى رايه ولهذا لو  
تصرف قبل اذن المولى واجاز المولى جازعنا وهذا لانه  
يتردد حاله من ان يكون ناظرا في عاقبة امره بما اصاب من  
العقل ويتردد ان لا يكون ناظرا في ذلك فيقصان عقله ولا  
يجل للمولى ان ياذن له شرعا ما لم يعرف منه حسن النظر في  
عاقبة الامر فكان اذن المولى له دليل كمال عقله او حسن  
نظيره في عاقبة امره كاذن القاضي للسفيه بعد الحجر عليه او  
فيه توفير المنفعة عليه حين لزم التصرف بانصمام راي المولى  
الى رايه واذا اعتبرنا عقله من هذا الوجه اشع طرقت توفير  
المنفعة عليه لانه يحصل له منفعة التصرف بمباشرة وبمباشرة  
وليه وذلك انفع له من ان يشد عليه احد البابين ويجعل الحصيل  
هذه المنفعة له طريقا واحدا الا ان نظره في عاقبة الامر  
ووقوف عقله متردد قبل بلوغه فلا اعتبار وجود ظاهر

212



بحوز الولي ان ياذن له ولتوهم القصور فنه سقى ولا به الولي  
عليه ونتم كمن من الحجر عليه بعد ذلك وهو كالسنة فان القاضي  
بعد ما اطلق عنه الحجر اذا اراد ان يحجر عليه بعد ذلك حبا ز  
ذلك لهذا المعنى اذا عرفنا هذا فنقول اقرار بعد اذن الولي  
له عين او دمن غير صحيح لا نه صار منك الحجر عنه بالاذن  
فصو كما لو صار منك الحجر عنه بالاذن فهو كما لو صار منك  
الحجر عنه بالبلوغ وهذا الشك كالخصم طينا فانه يقول  
اقرار الولي عليه باطل فكيف يستفيد هو باذن الولي فالملك  
الولي مباشرته ولكن يقول الولي انما ملك مباشرته  
لانه لا يحقق ذلك منه فالقرار قول من لا مر على نفسه و ما  
مست على الغير فحاشا له واقرار الولي على الصبي قول على الغير  
فكون تنهاده وتنشاده العزلة لا يكون حجة قانما في قوله بعد  
الاذن اقرار منه على نفسه وهو من صنيع التجار ومما لا يتم  
التجارة الا به لان الناس اذا علموا ان اقراره لا يصح يحرمون  
من معاملته فمن تعامله لا يتم كمن من ان يستفيد عليه تنهاده  
في كل تصرف فلهذا جاز اقراره وفي ظاهر الرواية كما يجوز  
اقراره فيما اكتسبه بحوزة فيما ورثه عن ابيه وفي رواية الحسن  
عن ابي جعفر رحمه الله لا يجوز اقراره فيما ورثه عن ابيه  
لان صحة اقراره في سببه كالحقة الى ذلك في التجارات وهذه  
الحاجة مغلدة في الموروث عن ابيه وجب ظاهر الرواية  
ان انتكاح الحجر عنه بالاذن في اقراره بمنزلة  
انتكاح الحجر عنه بالبلوغ بدليل صحة اقراره ومما اكتسبه  
فكذلك فيما ورثه لان كل واحد من الما بين ملكه وهو فارغ  
عن حق الغير وهذا لانه اذا انضم راي الولي الى رايه التحق  
بالاخر ولهذا بعد ابو جعفر تصرفه بعد اذن بالعين  
الفاخر على ما بينته فكذلك في حكمه الاقرار بلحقق بالمال بـ  
صحة الاذن له من وليه ووليها ابوه ثم وصي الاب ثم الخد

اب الاب ثم وصيه ثم القاضي او وصي القاضي فاما الام او وصي  
الام فلا يصح منه الاذن له في التجارة لانه غير ولي له في  
التصرفات مطلقا بل هو كالاجنبي الا فيما يرجع الى حفظه  
ولهذا لا يملك بيع عقاره والاذن في التجارة ليس من الحفظ  
فلهذا لا يملكه ولو اقر الصبي المادون بعصب او استهلاك  
في حال اذنه او اضافة الى ما قبل الاذن جاز اقراره بذلك  
لان ضمان العصب والاستهلاك من جنس ضمان التجارة ولهذا  
صح الاقرار به من العبد المادون وكان مواعدا له في الحال  
وانتكاك الحجر عنه بالاذن كان انتكاك الحجر عنه بالبلوغ  
ولو اقر بعد البلوغ انه فعل شيئا من ذلك في صغره كان مواعدا  
به في الحال فكذلك اذا اقر بعد الاذن ولو كانت هذه  
الصبي مملوكه لم يحجر لانه منك الحجر عنه في التجارة والحكمة  
لست من عقود التجارة الا نرى ان العبد المادون لا  
يملكها ولا يعال فالاب والوصي ملك الكفاية في عبد الصبي  
وهذا لان تصرفهما مفيد بشرط النظر وتحقيق الكفاية  
النظر واما تصرف الصبي بعد الاذن مفيد بالتجارة والحكمة  
لست بتجارة ولهذا لا يملك الصبي المادون تزويج امته في  
قول ابي جعفر ومحمد رحمه الله وان كان الاب والوصي  
ملكه كان ذلك واما تزويج العبد لا يملك الصبي لانه ليس بتجارة  
ولا يملك ابوه ووصيه لانه ليس فيه نظر للصبي بل فيه لعبد  
العبد والزام المهر والعقود عليه من غير منفعة للصبي فلهذا  
لو كبر الصبي فاجاز له لم يحسن لانه لم يتوقف على الاجاز ما له  
بحر حال وقوعه ولا يحسن هذا التصرف حال وقوعه معين  
فيه حصة البطلان وكذلك العتق على حال لا يصح من الصبي  
لانه ليس من التجارة ولا من الولي لانه لا منفعة للصبي في ذلك  
بل فيه ضرر من حيث انه يؤول ملكه في الحال بدل في دمة  
منفسه ولو اجاز الصبي بعد الكبر لم يحسن لانه لا يحجر له عند



وقوعه وكذلك لو فعله اجنبي بخلاف ما لو زوج الاجنبي  
امته او كانت عبدة فاجاز الصبي بعد ما كبر فهو جاز لان  
هذا التصرف محيز حال وقوعه وهو وليه والولي في الاجاز  
باطله فاذا صار هو من اهل ان يستند بالنظر الى نفسه  
بعد باجازه وهذا هو الاصل فيه ان كل شيء يجوز للاب  
والوصي ان يفعله في مال الصبي فاذا فعله اجنبي فجاز  
الصبي بعد ما كبر فاجازته باطلة وكل شيء كان فعل الاب  
والوصي جاز فيه على الصبي واذا فعله اجنبي ثم اجاز الصبي  
بعد ما كبر فهو جاز لان الاجاز في الاثنتها كالادنى في  
الاستدعاء وهذه التصرفات مفقودة بالادنى في الاستدعاء  
قام رايه مقام راي الصبي مفقودا لاجاز في الاثنتها من  
ذلك او من الصبي بعد ما كبر لانه هو الاصل في هذا  
النظر ولو زوج هذا الصبي عبدة او امته او فعل ذلك  
ابوه او وصيه لم يجز عندنا خلافا لفرقة الله وقديناه  
في كتاب النكاح قال لا تبيح الا تبيح لوليه  
فاعتقت الحق العبد نفقتها فدل على انه لا ينفك عن معنى  
الضرر في حق الصبي ويستوى في ذلك ان كان على الصبي  
دين او لم يكن لان الدين في دمنه وولاة الولي عليه لا سعي  
لحق الدين اياه بخلاف العبد ولو كان للصبي امرأة  
جعلها ائمة او اجنبي او طلقها او اعتق عبده ثم اجاز الصبي  
بعد ما كبر فهو باطل لانه لا يحيز هذا التصرف عند وقوعه  
فالطلاق والعناق محض ضرر عاجل لا حقة فلا يعتريه  
عقله ولا ولاية الولي عليه لموقف المنفعة له لا للاضرار به  
واذا قال جيز كبر قد اوقعت عليها الطلاق الذي  
اوقع عليها فلان اوقعت على العبد ذلك العتق الذي  
اوقعه فلان وقع الطلاق والعناق لان هذا اللفظ  
انقاع مستقبل الا تبيح ان يملك الانقاع ابتداء

هذا اللفظ فيكون اضافته الى ما وقع فلان لتعريف العدد  
والصفة الا ان يكون اصل الانقاع من فلان لكنه من الموضع  
في الحال وهو من اهل بخلاف الاجاز فان الاجاز يستند  
للتصرف الذي باشره فلان الا تبيح ان انقاع الطلاق  
والعتاق لفظ الاجاز منه لا يصح استدعاء وقد عيّن جهة  
البطلان فيما باشره قبل بلووعه فاجازته لذلك بعد البلوغ  
يكون لغوا واذا باع الصبي وهو يعقل البيع عبدا من رجل  
بالف درهم ومض الممن ودفع العبد مضمّن رجل للمشتري  
ما ادركه في العبد من درك فاستحق العبد من يد المشتري  
فان كان الصبي مادونا رجح المشتري بالممن ارتفع على المشتري  
الصبي وان تنازع على الكفيل لان الكفالة التزام المطالبة بما  
على الاصيل فالصبي المادون مطالب بضمنان الدرك عند  
الاستحقاق ويصح التزام الكفيل عنه ذلك وللحيز المشتري  
فان رجح على الكفيل رجح الكفيل على الصبي ان كان كفيل بامره  
لان هذه الكفالة تبرع على الصبي منه وهو في التبرع عليه  
كالبايع وامره الغير بالكفالة معتبر اذا كان مادونا بمنزلة  
استفراضة وان كان الصبي محجورا عليه فالضمان عنه باطل  
لانه غير مطالب بضمنان الاستحقاق فالكفيل عنه التزم  
مالا مطالبة عليه فيه فلهذا لا يحب على الكفيل شيء ولا على الصبي  
ايضا ان كان الممن قد هلك في يد او استهلكه لان فعله  
كان بتسليم صحيح من المشتري حين سلم الممن اليه وان كان  
قايما بعينه في يد اخذه المشتري لانه وجد عين ماله وان  
كان الرجل ضمن للمشتري في اصل الشئ او ضمنه قبل ان يدفع  
المشتري الممن للصبي ثم دفع الممن على لسان الكفيل بعد  
استحقاق العبد من يد الممن فجاز وبأخذ المشتري الكفيل  
بالممن فان كان المشتري انما سلم الممن للصبي على ان الكفيل  
ضامن له فتسليمه على هذا الشرط صحيح لان الكفيل ملزم بهذا



الصمان وهو من اهل خلاف الاول فلهذا الدفح حصل  
 على ان الصبي ضامن له والصبي المحجور ليس من اهل التزام هذا  
 هذا الصمان ثم الصبي بعد ذلك التزم مطالبة ليست  
 على الاصيل فكان باطلا الا شري ان رجلا لوقا لرجل  
 ادفع الى هذا الصبي عشرة دراهم ينفقها على نفسه على ان ضامن  
 لها حتى اردتها عليك والصبي محجور عليه ففعل كما كان ضامنا  
 على الحيل ولوقا قال كان دفع الدراهم او لا الى الصبي وامره  
 بان ينفقها على نفسه ثم ضمها له رجل بعد الدفع كان ضامنا  
 باطلا والعرق ما بيننا واذا اشتري الصبي المادون عبدا  
 فاذن له في التجارة فهو جاز لان الاذن في التجارة من صبي  
 التجار ومما يقصد به حصيل الربح وهذا صحيح من العبد المادون  
 وكذلك الصبي المادون ولذلك لو اذن له ان يبيع او يوصيه  
 في التجارة لان تصرفه فيما في نفسه وان كان ماذونا يصح منزلة  
 البيع والشري وسوى كان على الصبي دين او لم يكن لان دين  
 الحر في دينه لا يتعلق له بما له بخلاف دين المادون فانه يتعلق  
 بكسبه ويصرف المولى من التصرف في كسبه كما جنى اخرا اذا كان  
 الدين مستحقا واذن القاضي والوالي الذي استعمل القاضي  
 لعبد الصبي في التجارة صحيح منزلة اذنه للصبي لان ولايته  
 التصرف عليه فيما يرجع الي النظر له ثابت عند عدم الاب  
 والوصي للقاضي والوالي واذن امير الشرط ومن لم يول  
 القضاء في ذلك باطل لانه لا ولاية له ولا عليه في التصرف  
 في نفسه او ماله والمعتوه الذي يعقل البيع والشري منزلة  
 الصبي في جميع ذلك لانه مولى عليه كالصبي ولكنه يعقل  
 التصرف وتبى اعتبار عقله بوفير المنفعة عليه كما قررنا في  
 الصبي وهذا بخلاف المجبر من لا يوزن فانه لا يعتبر عقل  
 الصبي في ذلك عندنا لان الظاهر انه مختار بما يضره فانه  
 ميل الى من لا يضره ولا يواحد بالاذن فلم يكن في هذا الجيب

توفير المنفعة عليه ولهذا لا يعتبر عقله في باب الوصية لان  
 الوصية ليست من التصرفات التي فيها المنفعة له باعتبار  
 الوضع بل هو نظير الهبة في حياته وان كان المعتوه لا يعقل  
 البيع والشري فاذن له ان يوصيه في التجارة لا يصح لانه  
 بمنزلة الصبي الذي يعقل ينكح عن صديقه لا عن يمان ولو  
 اذن للمعتوه الذي يعقل البيع والشري في التجارة انه كان  
 باطلا لانه لا ولاية له لان الاب في التصرف في ماله وقد  
 هنا ان الاذن في التجارة لا يصح ممن لا يست له ولا ية التصرف  
 مطلقا وعلى هذا لو اذن له اخوه او عمه او واحد من اقربائه  
 سوى الاب والجد فانه باطل لما قلنا والله اعلم

## باب الحجر على الصبي والعبد

والمعتوه  
 واذا باع العبد المادون له في التجارة واشتري فلحقه ذنب ولم  
 يلحقه ثم اراد مولا ان يحجر عليه فليس يكون الحجر عليه الا في  
 اهل سوقه عندنا وقال الشافعي رحمه الله الحجر عليه صحيح  
 وان لم يعلم به احد من اهل سوقه وهو ناعلى مسئلة الوكالة ان  
 عزل الوكيل لا يصح الا بعلمه عندنا وعندنا لا يصح بعير علمه  
 فكذلك الحجر على العبد عندنا يصح بعير علم العبد وبغير علم اهل  
 السوق لانه لان الاذن عندنا انما كالتوكيل وهذا لان المولى  
 يتصرف في خالص حقه فلا يتوقف تصرفه على علم الغير ولان  
 الاذن لا يتعلق به اللزوم فلو لم يملك الحجر عليه الا في اهل  
 سوقه لثبت به اللزوم من جهة تمام الاذن صحيح وان لم يعلم به  
 اهل سوقه فكذلك الحجر الذي يرفعه وعزل الوكيل صحيح بعلمه  
 وان لم يعلم به من يعامله فلكذلك الحجر على العبد وبكنا لثبوت  
 علم اهل السوق لدفع الضرر والعنور عنهم فان الاذن  
 عم وان شرفهم فهم يعاملونه ناعلى ذلك فلو صح الحجر بغير علمهم



تضرر وابه لا ان العبد ان اكتسب ربحا اخذ المولى وان لحقه  
دين اقام اليه انه كان قد حجب عليه فيناخر حقوقهم الى ما بعد  
العشق ولا يدري العشق ولا ومتى يعتق والمولى بتعميم الاذن  
يعتبر كالعار لهم فلدفع الضرر فلتسالا بنت الحجر ما لم يعلم  
به اهل سوقه ثم هو بالحجر بلز مهم الحجر عن معاملته والخطاب  
الملزوم للغير لا بنت حكمه في حقه ما لم يعلم به بخطاب الشرع  
الا تشرى ان اهل قبا كانوا يصلون الى بنت المقدس بعد الامر  
باستقبال اللعبة وجوز لهم ذلك لانهم لم يعلموا به وهذا  
لانه لا يتم كمن من الا تمارا لا بعد العلم به الا ان في الوكالة  
تشرطنا علم الوكيل لدفع الضرر عنه ولا يشترط علم اهل السوق  
لانه لا ضرر عليهم في العزل فان تضررهم معه فاقدر سوي  
كان وكيفا او لم يكن ثم الحجر رفع الاذن وانما يرفع الشيء  
ما هو مثله او فوقه فاذا كان الاذن متدسرا لا يرفع الا الحجر  
متدسرا كان ينبغي ان يشترط اعلام جميع الناس بذلك الا ان  
ذلك ليس في وسع المولى والتكليف ما يتقدر الواسع والذي  
في وسعه لسهرا الحجر بان يكون في اهل سوقه لان اكثر معاملاته  
مع اهل سوقه وما متدسروهم يصلح حمله الى غيرهم عن قريب  
فان حجب عليه في بنته ثم باع العبد او اشترى ممن قل علم بذلك  
فبيعه وتشر او جانرا لا تشترط صحة الحجر المتشبهير ولم يوجد  
فلا بنت حكمه في حق من علم به كما لا بنت في حق من لم يعلم به  
كما لا بنت في حق من لم يعلم به وهذا لان الحجر لا يقبل التخصيص  
كالاذن ولا يمكن اثباته في حق من لم يعلم به وهذا لان الحجر  
لا يقبل التخصيص كالاذن ولا يمكن اثباته في حق من لم يعلم به فلو  
ثبت في حق من علم به كان حجرا خاصا وذلك لا يكون الا تشرى  
انه لو اذن له في ان يشتري ويبيع من قوم باعيا منهم ولها  
عن احسن في باع الدين بها عنهم كان جائزا وهذا بخلاف  
خطاب الشرع فان حكمه ثبت في حق من علم به لان الخطاب ما يقبل

تخصيص وكل احد من مخاطبين فالحكم في حقه كانه ليس معه  
غير واذا اتى المولى بعبد الى اهل سوقه فقال قد حجرت  
على هذا فلا يتابعوه كان هذا الحجة لان المولى اتى بما في  
وسعه وهو لسهرا الحجر فقام ذلك مقام علم جميع اهل  
السوق به بمنزلة الخطاب بالشرايع فان الذي اذا اسلم  
ولم يعلم بوجوب الصلوة عليه حتى اتى زمان يلزمه الفحص  
لا شئنا وحكم الخطاب غير منتشر في دار الحرب ثم المولى  
قد اندرهم بما اتى به من الحجر عليه في اهل سوقه وقد اعد من  
اندرهم خرج به من ان يكون عارا لهم ومضرا بهم بعد ذلك  
ولكن هذا اذا كان محضرا لا اكثر من اهل السوق ولكن  
هذا اذا كان محضرا لا اكثر من اهل السوق فان كان انما حضر  
ذلك من اهل سوقه وجلا ورجلا لم يكن ذلك حجرا حتى  
محضرا لا اكثر من اهل سوقه لان المقصود ليس عين السوق  
الا تشرى ان لو اتى به الى سوقه لئلا وجعل نادى فتد  
حجرت على هذا لم يكن ذلك معبرا فعدنا ان المقصود  
علم اهل السوق وليس في وسعه اعلام الكل فقام الاكثر  
مقام الكل فاذا حضر ذلك اكثر اهل سوقه جعل ذلك  
محضورا جماعتهم فتثبت حكم الحجر في حق من علم به وفي  
حق من لا يعلم وان لم يحضر ذلك اكثر اهل السوق جعل  
كانه لم يحضر احد منهم الا تشرى انه لو دعا برجل من  
اهل سوقه الى بنته وحجب عليه محضرا منه لم يكن حجرا  
ولو دعا الى منزله جماعة من اهل سوقه فاشهد هم ان  
قد حجب عليه كان حجرا وهذا لان ما يكون محضرا من الجماعة  
قل ما يحق فاما ما يكون محضرا الواحد والمثنى قد يحق على الجماعة  
وتشرط صحة الحجر لشبهه فاذا كان عند جماعة من اهل  
سوقه فقد وجد شرطه ولو خرج العبد الى بلد للتجارة  
فاقضى المولى اهل سوقه فاشهد هم انه قد حجب عليه والعبد لا



يعلم بذلك لم يكن هذا الحجر عليه لانه انما خرج ليغايلا غير اهل  
سوقه فباعه اهل السوق لا يتم معنى دفع الضرر والعذر  
لان علم العبد بالحجر عليه قبل علمه لانه منصرف على ان يفصح  
دنيوه من سببه ورقبته فاذا الحقه دني واقام المولى  
اليمين انه كان قد حجر عليه ما حرد يوجه الى عتقه وبعد  
العتق يلزمه اداؤه من خالص ماله وفيه من الضرر عليه ما  
لا يحصى فكذلك لو كان العبد في المصر ولكنه لم يعلم بالحجر  
فليس يحجر عليه بل يفتد تصرفه مع اهل سوقه ومع غيره لم  
يعلم بالحجر فاذا علم العبد بذلك بعد يوم او يومين فهو محجور  
عليه حين علم وما اشترى وباع قبل ان يعلم فهو جائز لان  
شرط صحة الحجر فهو كاللتصرف الذي سبق الحجر وكل تصرف  
كان بعد علمه بالحجر فهو باطل لان دفع الضرر والعذر قد  
حصل بعلمه بالحجر فان كان المولى يراه لشترى ويبيع بعد ما  
حجر عليه قبل ان يعلم به العبد فلم ينهه ثم علم به العبد فباع  
او اشترى بعد علمه فالقياس في هذا ان يكون محجورا وان  
لا يكون رونه اياه لشترى ويبيع اذا ما سبق لانه كان  
ما ذونا على حاله حين يرجع لشترى ويبيع والسكوت دليل  
فاما يعتبر ذلك في حق من يكون مادونا لدفع الحجر به فاما  
في حق من هو مادون سكوته عن النهي وجودا وعده ما  
منزله ولكنه استخسر وجعل ذلك اذنا من المولى له في التجار  
وابطالا لما كان اشهد به من الحجر لان الحجر كان موقفا  
على علم العبد وسكوته عن النهي لما كان رافعا للحجر التاقد  
الذي قد علمه العبد فلان كون رافعا للحجر الموقوف اولى  
وهذا لان السكوت بمنزله الاذن الصريح ولو قال  
بعد ذلك الحجر قد اذنت لك في التجار كان هذا اذنا مبطلا  
لذلك الحجر الموقوف فكذلك اذا سكنت عن النهي فان ذلك  
الحجر كان كراهة تصرفه والسكوت عن النهي بعد الروية

دليل الرضا بتصرفه والرضا بعد الكراهة عامل واذا اذن  
له في التجار ولم يعلم بذلك احد سوى العبد حتى حجر عليه لعلم  
منه بعين محصر من اهل سوقه فهو محجور عليه لوصول الحجر  
الى من وصل اليه الاذن وهو العبد فنه شتر ان الحجر مثل الاذن  
والشيء رفته ما هو مثله ثم اشترط علم اهل السوق بالحجر  
كان لدفع الضرر والعذر عنهم وذلك المعنى لا يوجد هنا لانهم  
لم يعلموا بالاذن لعلوا ما على ما علوا فان علم بعد ذلك اهل  
سوقه باذنه ولم يعلموا بالحجر عليه فالحجر صحيح لانه لما كان الحجر  
قبل علمهم بالاذن فقد بطل به حكم ذلك الاذن وانما علوا  
بعد ذلك باذن باطل بخلاف ما لو علوا بالاذن قبل قول  
المولى حجرت عليه ولكنهم لم يعلموا حتى كان الحجر من المولى عليه  
فان الحجر صهنا باطل ما لم يعلم به اهل سوقه لان الاذن قد  
امشرفهم حين علوا به فلا يبطله الا الحجر من شترهم ولو لم  
يعلم بالاذن غير العبد ثم حجر عليه والعبد لا يعلم به فاشترى  
وباع كان مادونا والحجر باطل لانه ما وصل الحجر الى من وصل  
اليه الاذن وهو العبد وهو نظير عزل الوكيل فانه اذا علم  
بالوكالة ولم يعلم بالعزل لا يصير معزولا سوا كان الوكيل  
عبد له او حرا فكذلك حكم الحجر واذا اذن لعبد في التجار  
فاشترى وباع وهو لا يعلم باذن المولى ولم يعلم به احد فليس  
هو مادون ولا يجوز تنقيص تصرفاته لان حكم الخطاب لا يثبت  
في حق المخاطب ما لم يعلم به خصوصا اذا كان ملزما اليه وهذا  
خطاب ملزم لانه لا يطالب بعده تصرفاته قبل الاذن في  
الحال ويطالب بذلك بعد الاذن فكذلك حكم الحجر في  
حقه ما لم يعلم به لدفع الضرر عنه فكذلك حكم الاذن فان  
علم بعد ذلك فباع واشترى جاز ما فعله بعد العلم بالاذن  
ولم يجر ما فعله لانه حين علم فانما شرط الاذن في حقه لان  
وكانه اذن له في الحال فلا يؤثر هذا الاذن فيما كان سابقا



عليه في تصرفاته فلو امر المولى قوما ان يبيعوا فباعوه والعبد  
لا يعلم بامر المولى كان شرا او وبيعه معهم جائزا هكذا ذكر  
هنا وفي الروايات قال اذا قال الاب لغوم يابعدوا ابني  
والا نرا يعلم بذلك فان اخبروه بمقالة الاب قبل ان يبيعوه  
فقد تصرفهم معه وان لم يجبروه لم يفسد وفي الوكالة ذكر  
المسئلة في الموصعين اذا قال اذهب فاشتر عبي هذا  
من فلان قال في احد الموصعين ان اعلمه بمقالة الموكل صح  
شراؤه منه وقال في الموضع الاخر وان لم يعلمه ذلك  
ولكنه اشتراه منه جاز شراؤه فيقبل في العضول كهار وانيان  
في احد الروايتين الاذن في الاذن اذا كانت في الاذن والجاره  
كامل في نفودا تصرف سوى علم به من يشر بالتصرف  
اولم يعلم وكذلك امره بالتصرف في الاذن وفي الرواية  
الاخرى قال هو يلزم في حق المتصرف والا لزام لا يثبت  
في حقه ما لم يعلم به وقد اختلف الجواب لاختلاف  
الموضوع ففي الزيارات وضع المسئلة في الحر وليس للاب ولا به  
شغل ما ليه عبيد به الا ان يرى انه يرضه بالدين فيصح  
والحاجة الى الاذن هي هنا لتعلق الدين بمالية الرقة لا بشي  
في دمه العبد قاله من بالمعاملة بحب في دمه وان كان محجورا  
عليه حتى يواخذ به بعد العتق وهذا صح تصرف من امر  
المولى بالمعاملة معه وان لم يعلم بمقالة المولى وقد قررنا تمام  
هذا في الزيارات فان اشترى العبد بعد ذلك من غيرهم  
وباع فموجباي لان من ضرور الحكم ينفود تصرفه مع الذين  
امرهم المولى بمبايعته الحكم بانه ما دون والاذن لا يقبل  
المحصيل فان ثبت في حق البعض ثبت في حق الكل ولو كان  
الذين امرهم المولى ان يبيعوا لم يفعلوا وباعه غيرهم وهم لا  
يعلمون باذن المولى والعبد لا يعلم به ايضا كانت مبايعتهم  
ايها باطلا وهو محجور عليه على حاله لان مجرد مقالة المولى

في بيع العبد ما ذونا قبل ان يعلم به ولكن ثبت حكم الاذن في حق  
الذين امرهم بمبايعته ضمننا لنصرفهم معه للحاجة الى دفع الضرر  
والعرو عنهم وما ثبت ضمننا للشئ لم يثبت قبله وثبت  
حكم الاذن في حق سائر الناس كان لصرون الحكم بنفود  
تصرفه مع الذين امرهم المولى بمبايعته فلا يثبت ذلك قبل  
تصرفه معهم فان بايعه بعد ذلك الذين امرهم المولى لم  
يأثمهم العبد بعد هم قوما اخرين جازت مبايعته مع الذين  
امرهم المولى ثم يبيع العبد بعد هم قوما اخرين جازت مبايعته مع  
ولم يصح المبايعه التي كانت قبل ذلك اما بنفود مبايعته مع  
الذين امرهم بها للحاجة الى دفع الضرر والعرو عنهم ونفوده  
مع من بعدهم فلان الاذن لا يقبل المحصيل ولا يوجد ذلك  
في حق الذين كان عاملاهم قبل ذلك وكان الاذن في حق الذين  
امرهم بشت حمله مقصودا وفي حق غيرهم مع والبيع يتبع  
الاصل ولا يسبقه واذا باع المولى العبد الما دون وعليه دين  
اولا دين عليه وفرضه المشتري لهذا الحجر عليه علم به اهل  
سوقه او لم يعلموا لان المشتري بالقبض قد ملكه فان قيام  
الدين على العبد يمنع لزوم البيع بدون رضا العرما ولكن لا يمنع  
وقوع الملك للمشتري اذا قصده لان ذلك يربط بمسكن العرما  
من قبضه ولهذا لو اعترف المشتري كان عتقه نافذا  
وانفكاك الحجر عنه كان في ملك المولى ومالك المشتري  
ملك متجدد ثابت لسبب فلا يمكن اظها ر حكم ذلك الاذن  
فيه يثبت الحجر لقوات محل الاذن وذلك امر حكيم فلا يتوقف  
على علم اهل السوق به كما لو اعترف العبد الذي وكل الوكيل ببيعه  
فانه يعزل الوكيل وان لم يعلم به وكذلك لو وهبه لرجل  
وقبضه الموهوب له لان الملك يحدد للموهوب له وكذلك  
لومات المولى بصير العبد محجورا عليه علم بذلك اهل سوقه او  
لم يعلموا لان صحة الاذن باعتبار راي المولى وقد انقطع

سواء  
ببيع



رايه بالموت وحكم الاذن هو الرضا من المولى بتعلق الدين  
 بمالية رقبته وقد صارت تلك المالية موهبة حق ورثته وحده  
 لهم صفة المالكية في مالية رقبته وان كان الملك هو الذي  
 كان للمولى ولكن رضا المولى غير معتبر في ابطال حق ورثته  
 عز مالية الرقبه فلحقق اليها في قلنا لا معنى لحكم الاذن بعد  
 موت المولى واذا اتشد المولى اهل سوقه انه قد جبر على  
 عمده فارسل الى العبد به رسولا ان كتب اليه كتابا فبلغه  
 الكتاب واخبره الرسول فهو مجبور عليه حين بلغه ذلك  
 لان عيان الرسول كتمان للرسول والكتاب احد الساترين  
 وهو بمنزلة الخطاب بمنزلة الانشراح ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان مامورا بالتبليغ الى الناس كافة ثم كتب الى ملوك  
 الاقاصق وارسل اليهم من يدعوهم الى دين الحق وكان ذلك  
 تبليغا تاما منه صلى الله عليه وسلم وان اخبره بذلك رجل  
 لم يرسله مولا لم يكن جبرا في قياس قول اي صفة رحمه  
 الله حتى يجبر به رجلان او رجل عدل يعرفه العبد وقال  
 ابو يوسف ومحمد رحمه الله من اخبره بذلك من امرأة او  
 رجل وصبي صار مجورا عليه بعد ان يكون الخبر حقا وهذا  
 الخلاف في فضول منها عزل الرجل ومنها سكوت البكر  
 اذا اخبرها الفضولي بالنكاح ومنها سكوت الشفيع  
 عن الطلب اذا اخبره فضولي بالبيع ومنها اختيار الفكاك  
 اذا اعتق المولى عبده الجاني بعد ما اخبره فضولي بجنايته  
 بطريقين في الكل ان هذا من باب المعاملات وحصر الواحد في  
 المعاملات مقبول وان لم يكن عدلا كما لو اخبر بالوكالة او  
 بالاذن للعبد وهذا لان في اشتراط العدالة في هذا الخبر  
 صرح حرج فكل احد لا يتم كنه من احضار عدل عند كل معاملة  
 ولهذا سقط اشتراط العدد فيه خلاف الشهادات  
 فكذلك سقط اعتبار العدالة فيه ومن كان الخبر حقا فالحج

٤٢  
 كانه رسول المولى لان المولى حين يحج عليه بين يديه فكانه امره  
 ان سلعه المحررة لالة والدلالة في بعض الاحكام كالصريح خصوصا  
 فيما بني على التوسع ولو ارسله لم يشترط صفة العدالة فيه  
 فكذلك هذا وابو حنيفة رحمه الله استدل بقوله تعالى  
 يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق فنبذوه فنبذوه فنبذوه فنبذوه  
 بالتوقف في خبر الفاسق وذلك منع من العمل بحبر الفاسق  
 فلو اتشد المحرر والعزل بحبر الفاسق لكان ذلك حكما  
 بخلاف المضغ خلاف الرسول فانه ما يب عن المرسل فبانه  
 كتمان المرسل فاما الفضولي ليس ياب عن المولى لانه ما  
 اياه مناب نفسه فسقى حله الخبر مقصورا عليه وهو فاسق  
 فكان الواجب التوقف في خبره بالمص ثم هذا خبر بلزم العبد  
 الكف عن التصرف والشفيع طلب المواثيق والمكر حكر النكاح  
 والمولى حله احسار الفدا وخبر الفاسق لا يكون محبرا خبره  
 في الديانات بخلاف اخبار بالوكالة والاذن فان ذلك  
 غير ملزم لانه بالخيار ان شاء تصرف وان شام يتصرف  
 ويغير بهذه ان هذا الخبر شبهان شبه رواية الاجنار  
 من حيث الزام العمل وشبه الاجنار بالوكالة من حيث انه  
 معاملة وما تردد بين اصلين توفرحطه عليها فلا عتبار معنى  
 الالتزام بشرطنا فيه العدالة ولشبهه بالمعاملات لا يشترط  
 فيه العدد واختلف مشايخنا رحمه الله فيما اذا اخبره  
 بذلك فاستعان منهم من يقول لا يصبر مجورا عليه ايضا  
 لان خبر الفاسق من خبر فاسق واحد في انه لا يكون ملزما  
 وانه يجب التوقف فيه من اخبار هذا الطريق قال  
 معني اللفظ المذكور في الكتاب حتى يجبر رجلان او رجل عدل  
 ورجلان عدل ورجال عدل ومنهم من يقول اذا اخبره  
 بذلك فاستعان صار مجورا عليه فظاهر هذا اللفظ يدل عليه  
 فانه اطلق الرجلين فاما قيد بالعدالة الواحد وهذا لا

في خبر الفاسق  
 لا يكون ملزما  
 في خبر الفاسق  
 لا يكون ملزما



لشروط في الشهادة العدد والعدالة لوجوب القضا بها وتأثير  
العدد فوق تأثير العدالة لا تنري ان قضا القاضي لشهادة  
الواحد لا ينفذ ولشهادة الفاسقين بعد وان كان مخالفا لسننه  
ثم اذا وجد العدل ههنا بدون العدد بنت الحبر بالخبر  
فكذلك اذا وجد العدد دون العدل وهذا لان طمأنينة  
القلب برداد بالعدد كما يرداد بالعدالة ويختلفون على  
قول اي خبيثة في الذي اسلم دار الحرب اذا اخبره فاسق  
بوجوب الصلوة عليه هل يلزمه القضا باعتبار خبره فمنهم من  
يقول ينبغي ان لا يحب القضا عندهم جميعا لان هذا من اجار  
الدين والعدالة منه تشترط بالامتناع واكثرهم على انه على الخلاف  
كما في الخبر والعزل قال رضي الله عنه والاصح عندي  
انه يلزمه القضا ههنا لان من احس قهور رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم لضر الله امراسهم من اقاله  
ووعاها كما سمعها ثم اداها لمن لا يسمعها وقد سألني حبر  
الرسول انه بمنزلة خبر المرسل ولا يعتبر في الالتزام ان يكون  
المرسل عدلا فكذلك ههنا ولا يدخل على هذا رواية الفاسق  
الاجبار لان هناك لا يظهر رجحان جانب الصدق في خبره  
وبذلك يتبين كون الخبر به حقا وههنا يحسن بعلم انما اخبر  
به حتى يلزمه القضا فيما نركه بعد ذلك واذا اتق العبد  
المأذون له في التجار قابا فقه حجه عليه وقال من ترجمه  
الله لا يصبر محجورا عليه بالابق لان صحة الاذن باعتبار  
ملك المولى وقيام رايه ولم يحتل ذلك باياقه والدليل عليه  
ان الاباق لا ينافي ابتد الاذن فان المحجور عليه اذا اتفق فاذن  
له المولى في التجار وعلم به العبد كان ما دون ما لا يمنع ابتداء  
الاذن لا يمنع بقاء بطريق الاذن وكما يقول  
لما جعل دالة الاذن كالصرح به فكذلك دالة المحرك لصرح  
بالحبر وقد وجد دالة المحبر بعد اياقه لان الظاهر ان المولى

انما يرضى بتصرفه بعد تفرده وابقه ولهذا اصح ابتداء الاذن  
بعد الاباق لانه سقط اعتبار الدالة عند التصرح بخلافه  
نوصحه ان حكم الاذن رضا المولى بتعلق الدين بماليه  
رقيقته وقد بونت الماله به بالابق ولهذا لا يجوز فيه  
تشي من المصروفات التي ينفق على تلك الماله فكان هذا وزوال  
ملك المولى عنه في المعنى سوى نوصحه ان المولى لو تمكن  
منه اوجبه عقوبه جزاء على فعله وحجر عليه فاذا لم يتمكن  
منه جعله الشرع محجورا عليه كالمتردد الاحق بدار الحرب  
لو تمكن منه القاضي موه حقيقه بالقتل ونقسم ماله بين  
ورثته فاذا لم يتمكن من ذلك جعله الشرع كالميت حتى يقسم  
القاضي ماله بين ورثته فان باعه رجل بعد الاباق ثم اختلفا  
فقال المولى كان انقا وقال الذي باعه لم يكن انقا لم  
يصدق المولى على اياقه الا ببينه لان كونه ما دون معلوم وسبب  
الحجر الظاري عليه متعارف فيه قال قول قول من ينكره  
الا تنري ان المولى لو ادعى انه كان حجه عليه او كان باعه  
من انسان قبل مبايعه العبد مع هذا الرجل لا يصدق في ذلك  
الا ببينه فكذلك اذا ادعى انه كان انقا فان اقام البينه  
انه ابقي منه الى موضع كذا واقام الذي باع العبد البينه  
ان المولى ارسله الى ذلك الموضع يشتري فيه ويبيع فالبنه  
بعنه الذي باع العبد ايضا لانه بنت ارسال المولى اياه  
واذنه في الذهاب الى ذلك الموضع وبعنه المولى يبقى ذلك  
وبما هو المقصود وهو تعلق الدين بماليه رقيقته من باع العبد  
سنت لذلك بالبنيه والمولى معي فان الميت اولى وان  
ارتد العبد المأذون ثم تصرف فان قتل على رده او مات  
بطل جميع ما صنع في قول اي حجه رحمه الله وان اسلم جار  
جميع ذلك وفي قول اي يوسف ومحمد رحمهما الله  
جميع ذلك جايز ان اسلم او قتل على رده لان انق كالك



المخبر عنه بالاذن كان فكذلك المخبر عنه بالعقل ومن اصل اى  
حقيقه رحمه الله ان تصرف المرتد لنفسه متوقف اذا كان  
حراً فكذلك اذا كان عبداً وان كانت امه جاز جميع ما صنعت  
في ردتها ان اسلمت او لم يسلم بمنزلة الحر المرتد وهذا  
لان الرجل يقتل بالردة حراً كان او عبداً فكما توقف نصرته  
في كسبه والمراه لا يقتل فلا يتوقف نصرته في كسبها كما  
لم يتوقف نفسها ثم المرتد هالك حكماً لا يستحقاق قتله  
بسبب الردة والموت حقيقة بوجوب المخبر عليه فكذلك  
اذا توقف حكم نفسه بالردة يتوقف حكم المخبر عليه ايضاً  
وبه فارق المكاتب فان نصرته في كسبه بعد ردته نافذة  
لان انفكاك المخبر عنه من حكم الكفاية وموته حقيقة لا ينال  
بقا الكفاية فان المكاتب اذا مات عز وفاق او عن ولد يسمع بقيت  
الكفاية فكذلك استحقاق نفسه بالردة لا يمنع بقا الكفاية  
فلهذا سجد نصرته بخلاف العبد واذا اسر العبد وعبداً  
ما ذونا له واحرزوه في دارهم فقد صار محجوراً عليه لزوال  
ملك المولى عنه ونوب ملكهم منه بالاحراز فان انفكت  
منهم واخذ المسلمون فردوه على صاحبه لم يعد مادونا الا باذن  
جديد لان الاذن بطل لغوات محل حكمه والاذن بعد  
بطل لا يعود الا بالحدود وان كان اهل الحرب لم يحرزوه  
في دارهم حتى انفكت منهم فاخذ المسلمون فردوه على صاحبه فهو  
على اذنه لانه بمنزلة المقتضوب في يد هم مالم يحرزوه والغصب  
لا يزيل ملك المولى ولا يوجب المخبر على المادون الا بشئ  
ان المولى لو اعتقه قبل ان يحرزوه بعد عتقه بخلاف ما بعد  
الاحراز واذا باع المولى عبده المادون له سقاً فاسداً  
مخراً وخيراً وسلمه الى المشتري فباع واشترى به ثم رد  
الى البايع فهو محجور عليه لان المشتري قد ملكه بالقبض  
مع فساد البيع وذلك موجب للمخبر عليه وكذلك لو مضى

المشتري بامر البايع بحضرته او بغير حضرته او مضى بامر  
البايع بغير امره ولو قبضه بغير امره بعد ما تفرقا لم يصير  
محجوراً عليه لان القبض في البيع القاسد بمنزلة القبول في  
البيع الصحيح فكما ان اجاب البيع يكون رضا بالمشتري  
في المجلس لا بعد فكذلك البيع القاسد يكون رضا من البايع  
بعضه في المجلس لا بعمره فاذا مضى بعد الاقتراق لم يملكه  
لان قبضه بغير تسليط من البايع فلا يصير محجوراً عليه وفي  
المجلس انما بعضه بتسليط البايع اياه على ذلك فيملكه ويصير  
محجوراً عليه فاما اذا امره بالقبض رضا بهذا امراً مطلقاً من اول  
المجلس وما بعد فهي مضى كان قبضه بتسليط البايع فيملكه  
ويصير محجوراً عليه ولو كان البيع بمنته اودم لم يصير محجوراً  
عليه في جميع هذه الوجوه لان البيع بالمنته لا يكون معتقداً  
ولا يوجب الملك للمشتري وان مضى فكان العبد على اذنه  
في يد المشتري بعد نصرته وان كان المشتري ضامناً له  
في احدى الروايتين كما لو غصبه غاصب ولو كان باعه  
بيعه صحيحاً كان محجوراً عليه قبضه المشتري او لم يقبضه لان  
الملك منت للمشتري بفسر العقد ههنا وكذلك ان كان  
المشتري منه فالحيار منه ثلثه اياماً عند ههنا فلا للمشتري  
ملكه مع ثبوت الحيار له وعند اى حقيقه رحمه الله فلا  
زواله عن ملك البايع قدم ولذلك نفوت محل حكم الاذن  
وان كان الحيار للبايع لم يكن ذلك حجراً الا ان يتم البيع فيه لان  
حيار البايع يمنع زوال ملكه وما في الملك للبايع فيه سقاً  
محل حكم الاذن ولو لم يبيعه المولى ولكنه وهبه فالهبة  
الصحيحة في حكم الملك نظير البيع القاسد من حيث ان الملك  
تأخر الى وجود القبض لصعوبة السبب وقد منا بصير  
حكم القبض في البيع القاسد ففي الهبة الصحيحة الجواب  
كذلك واذا غضب عبداً محجوراً عليه وطلبه صاحبه فحده



الغاصب وحلف ولم يكن لصاحبه بينه ثم اذن له الغاصب  
في التجارة فباع واشترى والمغصوب منه يراه فلم ينهه  
ثم اقام رب العبد السنة ان العبد عبد فقضى له به فان  
القاضي يبطل جميع ما باع واشترى لانه تبين ان الاذن  
له كان غاصبا واذن الغاصب لا يوجب ان يملك المحر  
عنه ولا يسقط حق المولى عن ماله الرقة وفي القياس  
سكوت المولى عن النهي كالتصرع بالاذن ولو صرح  
بالاذن له في التجارة جاز ذلك لقيام ملكه وان كان  
الغاصب جاحدا له ولكنه ترك هذا القياس فقال  
السكوت عن النهي مع التميز من النهي دليل الرضا الا  
تسري ان سكوت الشفيع عند عدم التمكن من الطلب  
لا يكون مسقطا لحقه وسكوت البكر كذلك ولو لم  
يكن متمكنا من النهي صحتها لانه ما كان لمعت اليه  
لونهاه عن التصرف بل سحفت فله صلاته نفسه سكت  
عن النهي الا تسري ان العبد لو ادعى انه حر جعل القاضي  
القول قوله فاشترى وباع والمولى ينظر اليه ولا ينهيه ثم  
اقام السنة انه عبده لم يحز شراؤه وبيعه لان سكوت  
عن النهي كان لصيانته نفسه واذا ادعى عبده الماذون  
بضو على اذنه لان التدبير لا يمنع صحة الاذن ابتداء فلا  
منع بقاء بطريق الاولى وهذا لان بالتدبير يقتض  
للمدبر حق العتق وحق العتق ان كان لا يرد في انفكاك المحر عنه  
فلا يؤثر في المحر عليه ولو كانت امه فاستنولها المولى  
لم يكن ذلك حجرا عليها في القياس وهو قول زهر رحمه الله  
لما بينا في التدبير ولكنه استحسن فقال استنيلاد المولى  
حجر عليها لان العادة الظاهرة ان الانسان يحضر ام ولد  
ولا يرضى بخروجها واختلاطها بالناس في المعاملة والتجارة  
وهذا لانها يصير فراشا له فلا يامن من ان يلحقه نه سببا

ليس منه ودليل المحر كصرح المحر ولا يوجد مثل هذه العادة  
في المدبر وهذه الخلاف ما اذا اذن لام ولد في التجارة  
لانه صرح هناك بخلاف المعتاد وانما يعتد العادة عند  
عدم التصرع بخلافها فاما مع التصرع بخلاف العادة فلا  
كتقدير المأثم من يدى انسانا جعل اذنا في التناول  
بطريق العرف فان قال لا ياكل لم يكن ذلك اذنا. هـ  
واذا اذن العبد للتاجر لعبد في التجارة فباع واشترى  
فلحقه دين ثم ان المولى حجر على عبده الاول في اهل سوقه  
محضرته والعبد الاخر يعلم بذلك ولا يعلم فان كان على الاول  
دين حجر عليه حجر علمها جميعا وان لم يكن عليه دين لم  
يكن حجر عليه حجر على الثاني لانه اذا لم يكن على الاول  
دين فالعبد الثاني خالص ملك المولى وهو ملك الاذن له  
في التجارة ابتداء جعل الثاني ماذونا من جهة المولى لا باعتبار  
ان العبد تابع بعينه في الاذن ولذا باعتبار ان العبد كان  
تابع بعينه في الاذن ولذا باعتبار ان تخصيص المولى الاول  
بالحجر عليه دليل الرضا منه تنصرف الباقي وهذا الرضا  
ثبت الاذن من جهته ابتداء فذلك يسمى واما اذا كان  
على الاول دين فالمولى لا يملك الاذن للثاني لان تصرف  
منه في كسب عبده المستغرق بالدين فلا يمكن ان يجعل الثاني  
ماذونا من جهة المولى وانما كان ماذونا من جهة الاول  
وبالحجر عليه قد انقطع رايه واما كان الثاني ماذونا من  
جهته دون المولى وان لم يكن عليه دين فالثاني على اذنه  
لانه ماذون من جهته المولى والمولى ياتي على حاله وان  
مات المولى كان حجر علمها جميعا كان على الاول دين او لم يكن  
لانه ان لم يكن عليه دين فالثاني كان ماذونا من جهة الاول  
وقد صار الاول محجورا عليه بموت المولى فذلك الثاني هـ  
واذا اذن المكاتب لعبد في التجارة ثم حجر وعليه دين



اوليس عليه دين فهو حجير على العبد لان الاذن للعبد كان  
من قبل المكاتب فان المولى من سب المكاتب ابعده منه من  
سب المادون المديون وقد سنا هناك ان عبده يكون  
مادونا من حخته لا من حخته المولى هنا اولى وبالعجز صار  
الاذن حجير اعليه وانقطع رايه في التصرف بنفسه فكون  
ذلك حجير على عبده وكذلك ان مات المكاتب عن وفا  
او عن غير وفا او عن ولد مولود في المكاتبه لانه ان مات من  
غير وفا فقد مات عاجزا وعجزه في حياته يكون حجير على عبده  
فموته عاجزا اولى وان مات عن وفا فهو كالحرة وموت  
الحرة حجير على عبده بانقطاع رايه فيه فان اذن الولد للعبد  
بعد موت المكاتب في التجارة لم يجز اذنه لان سب  
المكاتب مشعول بدنه فلا يصير شئ منه ميراثا للولد مع  
قيام بدنه وكما لا ينفد منه سائر التصرفات منه وكذلك  
الاذن وكذلك الحر اذا مات وعليه دين وله عبد فاذن  
له وارثه في التجارة فاذا نه باطل لان الوارث لا يملك التركة  
المستقرقة بالدين ولا ينفذ شئ من تصرفاته فيها ما لم يسقط  
الدين كما لا ينفذ تصرفه في حال حيوة مورثه فان قضا  
الوارث الدين من ماله لم ينفذ اذنه ايضا لانه غير منبر  
فما قضا من الدين وانما قصد به استخلاص التركة  
فيستوجب الرجوع بما ادى ويقوم بدنه مقام دين  
العزم فلا ينفذ اذنه لبقا لما نه فان ابراهيم من المال  
الذي قضا عنه بعد اذنه للعبد نفذ اذنه وجاز ما اشترى  
قبل قضا الدين وبعد لان المانع زال حين سقط دينه بالابرار  
وصار هو مالك للتركة من وقت الموت الا اشترى  
انه ينفذ سائر تصرفاته في العبد فكذلك اذنه له في التجارة  
ولم يكن على الميت دين وكان الدين على العبد فان اذن الوارث  
له في التجارة جاز لان دين العبد لا يمنع ملك الوارث

في التركة فانه مع تعلقه بماله الرقبه ما كان يمنع ملك المولى  
في حياته فكذلك لا يمنع ملك وارثه خلاف دين المولى  
فانه في حيوة كان في دينه وانما يتعلق بالتركة بموته  
وحق العزم مقدم على حق الوارث وكذلك ابراهيم  
لو اذن للعبد الذي تركه ابيع في التجارة ثم استغفر  
مالا من ايسان فمضى به الكفايه لم يجز اذنه له في التجارة صحيحا  
لانه يستوجب الرجوع بما ادى لمضى به ما عليه من الدين  
في قيام بدنه بمنزلة قيام دين المولى في انه يمنع ملكه واهله  
لا ينفذ اذنه ولو وهب رجل لاني المكاتب مالا فمضى به  
دين الكفايه جاز اذنه للعبد في التجارة لان ما وهب له  
منزلة سائر اكسابه والمكاتب احق باكساب ولد المولى  
في الكفايه ليقضي به مال الكفايه فكان قضا بدل الكفايه  
من هذا الكسب قضا به من شئ اخر للمكاتب ولا يستوجب  
الولد الرجوع عليه بذلك فتبين به زوال المانع من صحة اذنه  
فاذا اذن الرجل لغيره في التجارة ثم جن المولى فان كان ضوته  
مطبقا دامما فهو حجير على العبد لان المولى صار موليا عليه  
في التصرف وانقطع رايه بما اعترض فكان ذلك حجير اعليه  
وان كان عمره مطبقا فالعبد على اذنه لان المولى لم يصير  
موليا عليه بهذا القدر من الحنون فهو بمنزلة الاغنيا والمرض  
فلا يوجب الحجير على العبد لتمام ملكه ونفا ولائته والعرف  
بين المطبق من الحنون وغير المطبق بيناه في الوكالة ولو  
ارتد المولى ثم باع العبد واشترى فان قبل او مات او تحقق  
بدار الحرب ونقض القاضي لمحاقة جميع ما صنع العبد بعد  
ردة المولى باطل وان اسلم قبل ان يلحق بها او بعد ما لحق  
بها قبل قضا القاضي ورجع فذلك كله جائز في قول ابي حنيفة  
رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله جميع  
ذلك جائزا الا ما صنع العبد بعد لحاق المولى بدار الحرب



فان ذلك يبطل اذ لم يرجع حتى يقضى لمحاقة وان رجع  
قبل ذلك جاز وهذا لان استدامة الاذن بعد البرء  
كالشاه وتصرف المادون معتبر بتصرف الاذن  
ومن اصل اي حيفه رحمه الله ان تصرفات المرتد شتوق  
لتوقف نفسه وتوقف ماله على حق ورشته فكذلك تصرف  
المادون من حصته وعندهما تصرف المرتد قبل لحاقه بدار  
الحرب نافذ وبعد لحاقه بتوقف ميزان يبطل بعضا القاضي  
لمحاقة وكون المال لو ارثه من جين لحق المولى بدار الحرب  
وبعدا ويزان بتقدير رجوعه مسلما فكذلك تصرف المادون  
من حصته ولو كان المولى امرأة فارثت ثم صنع العبد  
شيئا من ذلك فهو جائز لان انتد الاذن منها صحيح  
بعد ردها ولا تصرف المادون كنصرف الاذن  
وتصرفها بعد الردة نافذ كما كان قبله فان نفسها لم تتوقف  
بالردة ولو لحقت بدار الحرب ثم باع العبد واشترى  
فان رجعت قبل ان يقضى لمحاقة فذلك جائز وان لم يرجع  
حتى يقضى القاضي لمحاقة وقسم ميراثها وبطل ما صنع العبد  
من ذلك ثم رجعت مسلما لم يجز للعبد ما صنع بعد لحاقه  
بدار الحرب لان نفسها بالحاق بدار الحرب فتوقف على  
ان يسلم لها بالسلام او بفوت عليها بالاسترقاق فتوقف  
بصرفها ايضا وكما تتوقف تصرفها بتوقف تصرف  
المادون من حصتها ولا ان القاضي اذا قضى لمحاقة جعل  
المال ثوارتها من وقت حوقها بدار الحرب كما في حق الرجل  
ولهذا اعين من حون وارثاتها وقت الحاق بدار الحرب  
فتبين ان ملكها زال من ذلك الوقت وذلك مبطل لتصرفات  
العبد وكما ان اذن احد الشريكين في المفاوضه والعمان  
للعبد المشترك في التجارة يجعل كاذنهما فكذلك جرح احدهما  
عليه بجرحهما لان كلاهما من التجارة وكل واحد منهما

تأيب عن ضاحيه في التصرف في المال المشترك بطريق التجارة هـ  
واذا اذن المضارب لعبد من المضاربة في التجارة فهو جائز على  
رب المال وفي رواية هشام عن محمد وجمعا انه لا يجوز لان  
الاذن اعم من المضاربة فانه فك الحجر ولا يستفاد بالشئ ما  
هو فوقي وفي ظاهر الرواية قال المضارب معوض اليه  
وجوه التجارة في مال المضاربة والاذن في التجارة من التجارة  
فان حجر عليه رب المال فحجره باطل لان المضارب اخق به حتى  
يبيع مولى راس المال الا يشتري ان رب المال لو نوى المضارب  
لم يعتبر نية ونفسه اقرب الى رب المال من كسبه فاذا  
كان لا يعمل بنيه منه في منع المضارب عن التصرف في  
نفسه فلا لا يعمل بنيه في منع المادون من حصته عن  
التصرف في كسبه كان اولى واذا اشترى العبد المادون  
عبد افاذن له في التجارة فحجر المولى على العبد الاخر فحجره  
باطل كان على المولى الاول دون المولى لان هذا حجر خاص  
في اذن قام وهو باطل الا يشتري انه عند ابتداء الاذن  
لوقال لا تاذن لعبدك في التجارة لم يعتبر نية هـ  
وكذلك لو كان العبد الاول امر رجلا يبيع عبده فها هـ  
المولى كان نية باطلا فكذلك اذا حجر عليه ولو كان المولى  
حجر على العبد الاخر ومضنه من الاول فان كان على العبد الاول  
دون هذا الاول سوا لان مضن المولى اياه من الاول باطل  
ولا يخرج به الثاني ميزان كون كسبا الاول فان حقهما الاول  
باطل ولا يخرج به الثاني ميزان كون كسبا الاول فان حق  
عزما الاول فيه مقدم على حق المولى فاما اذ لم يكن على الاول  
دون فقتض المولى العبد الاخر وحجر عليه جاز لان كسب  
الاول خالص حق المولى فقتضه منه يخرج ميزان يكون  
كسبا الاول وصار الاول بحيث لا ملك التصرف فيه  
بعد ذلك حتى لو باعه لم يحجز بيه فاحمد اصار بحجور اعليه



تجبر المولى. وإذا دفع المولى إلى عبده المادون مالا وأمره  
أن يشتري به عبدا ويأذن له في التجار ففعل ثم تجبر المولى  
على الأول وعليه دين أولاد بن عليه فليس ذلك تجبر على الآخر  
لأن الأول في شرا الثاني والأذن له في التجار ما عمن  
المولى حتى إذا حقه عهده يرجع به على المولى ولا يمت فيه حق  
عزما به فيكون الثاني ماذونا من جهة الثاني المولى فلا  
يصير الثاني تجورا عليه تجبر المولى على الأول وإن تجبر المولى  
على الآخر كان تجره عليه جائزا على كل حال لأنه كان ماذونا  
من جهة المولى كالأول وتجبر الأب أو وصيه على الصبي  
لحر المادون له في التجار مثل التجرة على العبد لأنه استنفاد  
الأذن من جهته ولا يمت عليه بعد الأذن فكما  
ملك الأذن فولا يمت به ملك المحر وهذا لأنه قد أحس به  
شدا في أذن له في التصرف ثم يميز له أن التجرة عليه أنفع تجر  
عليه ولا أن لا هذا حصل أن ياذن له تارة وتجبر عليه  
ما عمن حتى يتم هذا منه في التصرفات وكذلك تجبر القاضي  
عليه لأن الولاء يمت به لأنه حسب ما كان للأب أو الوصي  
وكذلك تجبر صولا على عبد الصبي بعد ما أدنوا له في التجار  
لا يتم بالولاية على الصبي قاموا مقامه في التصرف في ماله  
فيما يرجع إلى النظر والمحر من باب النظر كالأذن فكما صح منهم  
الأذن لعبده في التجار يصح المحر وموت الأب أو الوصي  
تجبر على الصبي وعلى عبده لأن تصرفهما كان باعتبار رأيه على  
ما بيننا أن توفير النظر بانصمام رأي الأب أو الوصي إلى  
رأي الصبي وقد انقطع رأيها بموتهما فيكون ذلك تجبرا  
على الصبي ولذلك عبد الصبي إنما كان يتصرف برأي  
الأب أو الوصي وقيام ولا تتعامله وقد انقطع ذلك بموتهما  
وكذلك جباها صونا مطبقا فانه كالموت في قطع  
ولا يتماعنه وقوا خيرا أيها والنظر له. ولذلك

عزل القاضي الوصي عن الوصية فإن ذلك يزيل ولا يمت ويقطع  
تدبير في النظر له فيكون تجرا على من كان يتصرف باعتبار أذنه  
وهو الصبي أو عبده ولو كان القاضي أذن للصبي والمعتوه  
في التجار تم عزل القاضي كان الصبي والمعتوه على أنهما لأن  
أذن القاضي يكون قضا منه فانه ليس له ولاية غير ولاية  
القضا وبعزل القاضي لا يبطل شي من قضاياه ولا له كالأب  
عن المسلمين في النظر لهذا الصبي والتصرف في ماله بالأذن  
وغير تجبر المسلمين عن الاجتماع على ذلك وبعد ما عزل القاضي  
لم يبدل حال عامه المسلمين في الولاء له ولهذا لم ينعزل  
وصيه وصمه بعزله فكذلك مادونه وإذا كان للصبي  
أو المعتوه أب أو وصي وجدا الأب فرأى القاضي أن  
يأذن له في التجار فأذن له وإلى ذلك أبوه أو وصيه فأذن  
القاضي له جائزا بيننا أن أذنه بمنزلة القضا منه ولا يمت  
القضا له في حال قيام الأب وبعد موته بصفه واحدة  
ولا يمتني كان النظر في الأذن له فذلك يملك على الولي  
أن يفعله فإذا امتنع منه كان للقاضي أن يفعله كالولي  
إذا امتنع من روع المولى عليها من كفور وحها القاضي  
إذا طلبت وأن تجبر عليه كما يمت في الأذن وكما أن أباه  
لا يمنع صحة أذن القاضي له وكذلك تجبر عليه بعد الأذن  
وإن مات القاضي أو عزل تم تجبر عليه أحد من هؤلاء تجره  
باطل لأن عزل القاضي وموته لا يزداد ولا يمتهم على الصبي  
فكما لا ينفذ تجره عليه قبل عزل القاضي وكذلك بعد  
أو كذلك لو تجبر عليه ذلك القاضي بعد عزله لأنه بالعزل  
الحق يساير الرعايا فلم يبق له ولا يمت النظر في حقوق هذا  
الصبي وإنما التجرة عليه إلى القاضي الذي يستقصي بعد موت  
الأول أو عزله لأن ولا يمت عليه في النظر كولاية الأول  
ولا يقال الثاني بالمحر كمن سقى هذا الأول وهذا



لان الاول لو حجر عليه حال كونه قاضيا نفذ حجره لا بطريق  
انه بقض لقضائه بالاذن بل بطريق انه اذا نظر له على  
ما بيننا ان النظر قد يكون بالاذن له في وقت والحجر عليه في  
وقت اخر والثاني كالاول مما يرجع الى انشاء النظر للصبي  
كما في سائر التصرفات في ماله هـ واذا اذن الرجل لعبد  
ابنه الصغير في التجار فتم مات الابن ووارثه الاب  
فهذا حجر عليه لان صحته اذنه كان باعنا رانه تاييب عن  
الابن وقد زال ملك الابن بموته ولا يقال الاب خلفه في  
هذا الملك وهو راضى بتصرفه لانه انما كان راضيا بتصرفه  
في ملك الصبي وذلك لا يكون رضاه منه بتصرفه في ملك  
نفسه وكذلك لو اشترى الابن من الابن فهو محجور عليه  
لان الملك قد انتقل فيه من الابن الى الاب ولو لم يكن ذلك  
ولكن ادرك الصبي او كان مضمونا فافاق قال عبد على اذنه  
لان تصرف الاب نفذ في حال قيام ولا يته كسائر التصرفات  
تم فك الحجر عنه بالاذن لذلك الحجر عنه بالكاه ولو  
كانت ثم ادرك الصبي لم ينطل الكاه وان مات الاب  
بعد ادراك الصبي وافاقا المعتوم كان العبد على اذنه  
لان بعد ادراكه العبد ما دون من جهته فان الاب كان  
نايبا عنه فلهذا وما لو اذن له بعد البلوغ انتداسوا ثم  
هو بعد الادراك متمكن من الحجر عليه فاستدانت اذنه  
مع تمسكه من الحجر كاشاه ولا يعبر ولا يته عليه بموت  
الاب هـ واذا ارتد الاب بعد ما اذن لابنه الصغير في  
التجار ثم حجر عليه ثم اسلم حجره جاني لا حجره عليه تصرف  
كسائر تصرفاته فسفد باسلامه وان قل على رده فذلك  
حجر ايضا منزله ما لو مات وابنه صغيره ولو اذن لابنه  
في التجار بعد رده فباع واشترى ولحقه دين ثم حجر عليه  
ثم اسلم جميع ما صنع الابن من ذلك جاني وان قل على رده

اومات كان جميع ما صنع الابن من ذلك باطل وهذا عندهم  
جميعا لان اذنه له في التجار تصرف بحكم ولا يته عليه  
ولا عنه عليه بوقف بالترده على ان سقر وبالا سلام وينطل  
بالقتل فكذلك تصرفه بحكم الولاية وهذا على مذهبهما خلا  
تصرفه بحكم ملكه فان ملكه لم يرل عنه برده فلا يمتنع  
فعود تصرفه باعنا وملكه والدي اذنه لانه الصغير  
او المعتوم في التجار وهو على دينه منزله المسلم في جميع ما ذكرنا  
ثبوت ولا يته عليه قال الله تعالى والذين كفروا بعضهم  
اوليا بعض ولو كان الولد مسلما باسلام امه او باسلام  
نفسه بان عقله فاسلم كان اذن الاب الذي له باطلا  
لانه لا ولاية للذي على المسلم فصحة اذنه باعنا ولا يته  
فان اسلم الاب بعد ذلك لم يجز ذلك الاذن لانه تصرف  
منه قبل ثبوت ولا يته عليه ولا سفد بولا يته التي حدث  
من بعد كالا ب اذا كان مملوكا فاذن لولده للحرم عتق  
لم سفد ذلك الاذن والله اعلم

## باب العبد بين الجليلين

يا اذن له احدهما  
واذا كان العبد من جليلين فاذن له احدهما في التجار فباع  
واشترى فلحقه دين فذلك كله جائز في نصيب الذي  
اذن له لان الاذن فك الحجر وذلك لا يمتنع الوصف  
بالخدي ولا تتصور انفكاك الحجر في نصف النصف ولا  
من يصح هذا الفك في نصيب الاذن لانه تصرف  
منه في ملكه واستقاط لحقه في المنع من شغل ماله نصيبه  
بالدين والا سقاط لا يتم بالمسقط وقد بينا ان اذن المولى  
انما لشترط لوجود الرضا منه بتعلق الدين بماله الرقة  
وهذا الرضا من الاذن الان يصح في نصيب نفسه دون



نصيب صاحبه ويجوز استحقاق بعض ماله بالرقبة بالدين  
كما يجوز استحقاق جمعه فكان محتلا للوصف بالتحرر  
فثبت في نصيب الازن خاصة وان كان له مال امتا به  
من تجارته فقال الذي لم ياذن له انا اخذ نصف هذا المال  
فليس له ذلك ولكن يعطى منه جميع دين العرما لان حاجة  
العبد من نسبه مقدم على حاجة المولى والدين واجب على هذا  
العبد ههنا من سبب ظهر في حق المولى والدين واجب على  
هذا العبد مقدم من نسبه قضا الدين على حق المولى فان  
بقى بعد ذلك شئ اخذ كل واحد من المولى نصفه لانه  
كسب عبد مشترك بينهما وان راد الدين على ما في يديه  
كانت تلك الزيادة في نصيب الذي اذن له خاصة من  
الرقبة لوجود الرضا منه لا يستحقاق ماله نصيبه بالدين  
وانعدا امر الرضا به من الاخر وفرق بين الكسب والرقبة  
من حيث ان نصيب الذي لم ياذن من السبب مصروف  
الى الدين دون نصيبه من الرقبة لان السبب تملكه المولى  
من جهة العبد وسلا منه له متعلق بشرط الغرض من  
حاجة العبد مما لم يدرع من الدين لاسلم له قايما الرقبة له  
حصل للمولى من جهة العبد فانما يستحق ماله الرقبة بالدين  
عند وجود الرضا من المولى بصرفه الي ديونه ولم يوجب  
نصيبه ان لا يذن انما الحق له بسبب الذي به حصل السبب  
والغنم مقابل بالغنم فكما يكون نصيب السبب للذي  
لم ياذن له فلذلك يستحق عليه صرف ذلك السبب الى  
قضا الدين يستحق مقابل الغنم بالغنم بخلاف الرقبة  
فان حصول الرقبة للمولى ما كان بسبب الذي به وجب  
الدين فلا يصرف ماله الرقبة الى الدين فماله من المولى  
وكذلك ما اقر به العبد من عصب او استهلك ماله  
او غيره لان الاقرار من التجار فالدين الواجب به لطير الوش

بالمبايعه ولو استهلك ماله منه بمسنة كان ذلك في جميع  
رقبته بمنزله ماله لو استهلك قبل اذن احد ههنا له وهذا  
لان الحجر لحق المولى انما يحقق في الاقوال ولا يحقق في  
الافعال فانها محسوسة بحققها بوجودها الاستدري  
ان الحجر بسبب الصبا لا يوثق في الافعال فبسبب الرق  
اولى واذا تحقق السبب ظهر الدين في حق المولى والدين  
لا يجب في ذمة العبد الا تشاغلا ماله رقبته فان قيل  
هذا في الفصل الاول وجود فالدين بالمبايعه ظهر وجوبه  
في حق المولىين جميعا لا يستحق به نصيب الذي لم ياذن  
له قلنا لا كذلك فانما يستحق الحجر بسبب الرق لا يظهر  
وجوب الدين في حق المولى الا بعد فك الحجر عنه وفك الحجر  
وحد من الازن خاصة ولكن حكم نفود التصرف لا يحتل  
التحرر فظهر في الكل لاجل الضرورة والى بالتصريف و  
لا بعد وموضعها وليس من ضرورة نفود تصرفه ظهور  
الدين في حق المولى في استحقاق ماله الرقبة كالو توكل  
العبد عن الغير بالبيع والشري ولكن من ضرورة نفود تصرفه  
في سبب ماله السبب للمولى ظهور الدين في حق ذلك السبب  
من هذا الوجه يحقق الفرق قال شري العبد وبيع ومولا  
الذي لم ياذن له يراه فلم ينهه فلهذا اذن منه له في التجارة  
لان السكوت عن النهي بمنزلة التصريح بالاذن  
فان قيل هذا اذا كان ممكنا من بيده عن التصريف وهو  
غير ممكن من النهي لوجود الازن من الاخر فلا يحصل سكوته  
دليل الرضا بتصرفه قلنا هو ممكن من اظهار الكراهية  
وازال احتمال المعنى الرضا من سكوته فاذا برز ذلك  
مع الامكان قام ذلك منه مقام الرضا بصرفه حتى لو حياء  
به الاخر الى اهل سوقه فقال اني لست اذن له في التجارة  
فان بايعتموه بشئ فذلك في نصيب صاحبه فباع بعد ذلك



واشترى والشرب الذي لم ياذن له ينظر اليه فهذا  
يكون اذنا منه به استحيانا انه انما  
وسعه من اطهار الكراهية لتصرفه وبقي الضرر والعزور  
وفي القياس هذا اذن ايضا لا بد مالك لتصيبه بعد هذه  
المقالة فتقاس بما لو كان الكا لجمعية ولو اتى بعد الى  
السوق وقال لست اذن له في التجارة فلا يتابعون ثم  
راه بعد ذلك تنصرف فلم يذنه كان ذلك اذنا منه  
له في التجارة فكذلك في العرق من الفضلين  
على طريقه الاستحيان اذ اذا كان كله له فهو  
قادر على منعه عن التمتع فانه تنصرف بحمل سكوت  
عن المنع دليل الرضا ولا بد لك بما كان منه من  
اطهار الكراهية قبل هذا فقيس رضي الله عنه تنصرف بعد  
ما كان يكرهه وفي هذا الاستحيان في رعيه ان  
منعه عن التصرف وانما في الكراهية وقد  
اتى به فلا يفسخ ذلك بسكوته عن النهي عند رويته  
بتصرف ولو كان الذي اراد به باعه بعد  
مقالته جعل هذا انما سخا انما اظهرا الكراهية  
فان مبايعته اياه كانه خرج بالمرحمة وسرفه وهو وقوله  
ادبت لك في التجارة في هـ واذا قال احد المولى  
لصاحبه اذن تصيبك منه في التجارة ففعل العبد كله  
ما اذن له في التجارة فوجود الرضا منه تنصرف من  
الاذن ومن الاستحيان اذن لتصيبك هذا اللفظ  
ادل على الرضا بتصرف من سكوته عن النهي واذا جعل  
سكوته عن النهي دليلا الرضا فامر بالتسليم اولى  
ان جعل دليل الرضا ولو كان العبد من رجلين فكانت  
احدهما تصيبه وهذا اذن منه لتصيبه في التجارة  
لان انعكاس الاذن والا قوى ينظم الاضعف

ثم هو رضامنه فهذا اذن منه في التجارة لان  
انعكاس التجارة الكتاب اقوى من ان كان التجارة اذن  
والا قوى ينظم الاضعف ثم روي انه تنصرفه حين  
رعيه في حصيل المال واذا ما اعتق بيبه والاخران  
يطلب الكتاب لدفع الضرر عن رعيه بحق نصيب المكاتب  
عند الاداء وبه فارق الاذن انه لا ضرر على المشرى  
في ثبوت حكم الاذن في الحال ولا في باقي  
الحال فان لم يذنه من مال المكاتب كان ذلك الدين  
في نصيب الذي كاتبه لوجود الرضا منه بعلق  
الدين بتصيبه وانما الكتاب حتى يراه يشترى ويبيع  
فلم يذنه لم يكن ذلك منه اجارة للكتابة وله ان يطلها  
وكان هذا اذا كان في اذن لان الاذن في التجارة  
بحر الرضا بتصرف العبدات والسكوت عن النهي  
دليل عليه فاما في تنفيد الكتابة فاجبه الى التوكيل ليكون  
مباشرة التتريك من له مباشرة والتوكيل بالسكوت  
لا يستلزم لان السكوت محتمل انما يخرج جانب الرضا  
وهو لصرون الحاجة الى ذلك والعزور عن الناس  
وهذه الضرورة تنفع اذا السكوت اذنا وان لم  
يجعل اجارة الكتاب والتايت بالضرور فمقدر بقدرها  
فان رد المكاتبه بحق الدين يبيع كله في الدين  
الا ان يذنه مولاه لوجود الرضا منه بعلق الدين  
بمالية رقبته ولو كان الدين اذن كاتب بصفه كان  
هذا اذنا لجمعية في التجارة لوجود الرضا منه بتصرفه  
ثم عندهما نصير الكل مكاتبين اي حنفية وحنابلة  
يصير بصفه مكاتبين وما التفتب من ال بصفه للمولى  
باعتبار النصف الذي لم يتكاتب به و بصفه للمكاتب  
باعتبار النصف الذي كاتب منه و بصفه من دين



كان عليه ان يسعى فيه لان مكاتب النصف كمكاتبه الجميع  
في انه لا يجوز بيعه فعليه السعاية فما لحقه من الدين كما لو  
كان المادون مديرا ولو كان العبد من رجلين فاذن  
احدهما لصاحبه في ان مكاتب نصيبه ومكاتبه فهذا اذن  
منها للعبد في التجار لما قلنا ولكن الكفاية تقتضي ان نصيب  
المكاتب في قول اي صفة رحمه الله حتى ان نصيب كسبه  
للمولى الذي لم يكاتب وكانه اورد هذا الفصل لا يصح ما  
سبق ان سكوته عن النهي وامره بان مكاتب نصيبه سوى  
فكان ان تسلطه اياه على ذلك يكون رضا بتصرفه ولا يكون  
امرا بالكفاية في نصيب نفسه فكذلك سكوته عن النهي  
الا ان تسلطه اياه على الكفاية يكون رضامنه بالكفاية  
في نصيب الشريك فلا يكون له فكان له ان يبطلها  
وكذلك لو وكل احدهما صاحبه ان مكاتب نصيبه لان  
مباشرة الوكيل الكفاية في نصيب الموكل رضامنه بتصرف  
العبد ويغنيها الكفاية في نصيب الموكل ولا يكون ذلك  
مباشرة منه للكفاية في نصيب نفسه مما النسب العبد  
بعد ذلك يكون نصفه للمكاتب ونصفه للوكيل لان نصيبه  
لم يصرم مكاتبه عند ولو اذن احدهما للعبد في التجار  
فلحقه دين ثم اشترى نصيب صاحبه منه ثم اشترى نفع  
ذلك وبيع والمولى لا يعلم به فلحقه دين فان الدين الاول  
والاخر كله في النصف الاول والوجود الرضامنه متعلق  
الدين بالنصف الاول ولم يوجد مثل ذلك الرضا اذا لم  
يعلم منه تصرفا بعد الشراء ولو كان يعلم ببيعته وشراؤه  
بعد ما اشترى نصيب صاحبه كان هذا اذنا منه للنصف  
الذي اشتراه في التجار لان استقدامه الاذن السابق  
ويغني عن النصف مع علمه بذلك منه بمنزلة اذن الاذن  
ولم يعتبر الروية ههنا انما اعتبر العلم بتصرفه لانه منه

الحجر في حقه واعتبار السكون عن النهي عند الروية في  
الحجر عليه لدفع الضرر والغرور عن الناس وهذا في المادون  
لا تحقيق فاما تعتبر علمه بتصرفه ليكون مقتررا له على ذلك  
بالفائت بالتسليم السابق ثم الدين بر الدين الاول في النصف  
الاول خاصة لانه حين اكتسب العبد سببه لم يكن الاذن  
مالكا الا لذلك النصف والدين الاخر في جميع العبد  
لانه حين اكتسب سببه كان جميعا مادونا من جهة  
الاذن في ملكه ولو اذن له احدا للمولين في التجار والى  
الاخر اهل سوقه فصارهم عن مبالغته ان الذي لم ياذن  
له اشترى نصيب صاحبه منه فقد صار العبد محجورا عليه  
لان حكم الاذن لم يكن ثابتا في نصيب المشتري وانما كان  
في نصيب البائع وقد انقل الملك في ذلك النصف الى المشتري  
ولو كان الكل ما ذونا فباعه مولا صار محجورا عليه فالنصف  
يعتبر بالكل فان رآه المشتري يبيع ولشترى فلم ينفه هذا  
اذن منه له في التجار لانه بعد ما اشترى نصيب صاحبه  
يتم كمن من نبيه عن التصرف منه فحجول سكوته عن النهي  
دليل الرضا ولا يعتبر ما سبق من النهي عن مبالغته كما لو كان  
العبد كله له عند ذلك واذا اشترى الرجل العبد  
على انه بالخيار ملكه ايام فاذن له في التجار او نظرا اليه ليشترى  
ويبيع فلم ينفه كان هذا رضامنه بالعبد ولزمه البيع والعبد  
ما ذون له مضنه ولم يقبضه لان الاذن في التجار تصرف  
فيه بحكم الملك وذلك اسقاط منه بخياره والسكون عن  
النهي عند التمكن منه بمنزلة الاذن وهو متمكن من النهي عن  
التصرف سوى مضنه او لم يعضه فيكون سكوته كاذنه  
ولو كان الخيار للبائع فاذن له في التجار لغير محض من المشتري  
او رآه يبيع ولشترى فلم ينفه لم يسقط خياره بذلك ولم  
يسقط البيع في قول اي صفة رحمه الله وفي



قولي يوسف الاخر رحمه الله هذا انقص منه للبيع  
وهذا لان الاذن له في التجارة بصرف بحكم الملك فيكون  
مقروا به ملكه وذلك منه كالصرح بالفتح ومن اصل  
اي يوسف رحمه الله ان منزله الخيار منفرد بالفتح بغير محضر  
من صاحبه وفي قول اي حصة ومحمد رحمه الله لا ينفرد  
بالفتح الا بمحض من صاحبه بخلاف ما سبق فاذن المشتري  
له في التجارة بمنزله الا جاز منه للبيع واجازته بغير محضر  
من صاحبه صحيح فان لحقه دين بعد ما اذن له البايع فهذا انقص  
منه للبيع لان الدين عيب في العبد وانما يبيح بيع هذا العيب  
لسبب الاذن الموجود من البايع والعيب من البايع  
في مدة الخيار فسخ وانما تكون وان لم يكن محضر من صاحبه  
لانه فسخ من طريق الفسخ للحكم وان لم يحقه دين حتى  
مضت الثلث ثم البيع وصار العبد محجورا عليه لانه كان  
ماذونا في ملك البايع وقد تحول الملك فيه الى المشتري  
وما اكتسب العبد من شيء فهو للمشتري لانه ملكه  
عند سقوط الخيار بسبب البيع ولستند ملكه في حكم  
الكسب الى وقت البيع فان كان المشتري قد مضى قبل  
الاكتساب كان له الكسب وان كان السببه قبل  
مضيه صدق به لانه ربح حصل له لا على صمائه فطيب  
له واذا كان العبد من رجلين فاذن له احدهما في التجارة  
فلحقه دين وفي يد مال فقال العبد هذا من التجارة وهو  
للغير ما وصدقه الذي اذن له وقال الذي لم ياذن له هذا  
مالي وهب لك ولي بصفه فالقياس ان يكون نصفه له  
ولكن ادع القياس وجعل كله للغير ما ولو علم ان المال  
وهبه رجل للعبد او صدق به او كان من كسب كسبه  
قبل الدين او من كسب سببه بعد الدين من غير الذي  
لحقه من قبله الذي نصف هذا المال للمولى الذي

ياذن له ونصفه للغير ما اما اذا علم انه صدقه او هبه  
في يد فسلامه نفسه للذي لم ياذن له ما كان بالسبب  
الذي به وجب الدين على العبد ولا بسبب تمكسبه  
باعيننا راذن الاذن لان قبول الهبة والصدقه صحيح  
منه وان كان محجورا عليه فيكون نصيب الذي لم ياذن  
من الهبه والصدقه بمنزلة نصيبه من الرقة فكما لا يصرف  
نصيبه من الرقة الى دينه فكذلك نصيبه من الهبة والصدقه  
وكذلك ما اكتسبه قبل حقوق الدين او بعد حقوق الدين  
من غير السبب الذي لحقه من قبله الذي نصف هذا  
الحسب كان سالما للذي لم ياذن له قبل ان يلحقه الدين  
فلا يتغير ذلك بل حقوق الدين اياه او كان يسلم له الا لما يقدم  
من حقوق الدين والذي لم ياذن له ما رضى بل حقوق الدين  
اياه فلا تمتنع سلامة نصيبه له بسبب ذلك الدين وانما  
ذلك حاصن مما اكتسبه بالسبب الذي به لحقه الدين  
وكان ذلك حكما ما تناه بطريق الضرر لانه لا يتم كسب  
من اخذ نصيبه من ذلك الكسب الا باعينا رضانا اكتسابه  
ومن ضرر وزنه تغلق الدين بذلك الكسب ارايت لو استقرض  
العبد من رجل مالا فترضا من الغد وفي يدك الف درهم فقال  
هذه الف الذي استقرضت اكان للذي لم ياذن  
له نصفه لا يكون له ذلك ويكون المقرض اخذ ذلك  
المال من الذي لم ياذن له اذا عرفت هذا فقولنا اذا  
اختلفا فقال العبد هذا من التجارة وقال الذي لم ياذن  
له بل هو في يدك هبة او صدقه ففي القياس القول قول  
الذي لم ياذن له لان سبب سلامة نصف هذا المال له  
ظاهر وهو انه سبب عيبه والعبد يدعي ثبوت حق العدم  
فيه والمولى منكرفه كان القول قوله لان كان مالوا اكتسبه  
العبد مالا ولحقه دين ثم ادعى العبد ان المولى كان اذله

ما  
ذلك



في التجارة واخر المولى ذلك فانه يكون القول قول المولى  
ولكنه استحسن جعل المال كله للعبد لان الظاهر  
تساهد للعبد من حيث انه صار متفك الحرج عنه في انكسار  
المال بطريق التجارة فالظاهر ان المال في يد المالك  
الطريق حصل ولان الدين ظهر عليه مع ظهور هذا الكسب  
في يد ولا يعلم لكل واحد منهما بسبب جعل باعتبار الظاهر  
سببه واحدا ثم كسب العبد سلم المولى بشرط الفراغ  
من دينه او بشرط ان وصوله الى يد كان بسبب اخر  
غير السبب الذي به وجب الدين وهذا الشرط لا يثبت  
بحرر قول المولى فاذا لم يثبت الاستحقاق للمولى بقي  
مستغولا بحق الغرماء وقلنا يصرف جميع الحساب الى يومهم  
الا ما علمنا انه موهوب والله سبحانه اعلم بالصواب

## باب الدين يلحق العبد للمادة

واذا اذن لعبد في التجارة فان كان في كسبه وفا بالدين امر  
بقضا الدين من كسبه عند طلب العتق وان لم يكن  
في يد كسب فيه وفا بالدين بباع رقبته في ديونه الا ان  
يقدر به مولا بقضا الديون عندنا وقال الشافعي رحمه الله  
لا تباع رقبته في دين التجارة لقوله تعالى وان كان ذو عسرة  
فنظرة الى ميسرة والعبد الذي لا كسب في يد معسر  
فكان مستحقا للنظرة شرعا ولو اجله الطالب لم يكن  
بيع رقبته فيه فكذلك اذا انظره الشرع والمعنى فيه  
ان رقبته ليس من كسبه ولا من تجارته ولا بباع في دينه  
كسبا باموال المولى وبيان الوصف انما كانت مملوكة  
للمولى قبل الاذن له في التجارة وانه لا يملك بيع رقبته  
ولا رهونها وتأثيره وهو ان استحقاق قضا دين التجارة  
سببه لا لتوقله فانما يجب على من التزمه من ماله لا من

مال غيره والعبد هو الملتزم دون المولى الا ان المولى  
بالاذن لا يكون ملتزما بعد تصرفاته في اكتسابه لا في  
رقبته لانه بقصد تحصيل النزع لنفسه لا ائلاف مذكورة  
ولهذا اذن الاب والوصي لعبد الصغير في التجارة صحيح  
واما يحصل مقصوده اذا كان رجوع العبد بالعهد مقصورا  
على كسبه فصارت حق مالقة الرقبة ما بعد الاذن كما قبله  
وجمالا تباع رقبته في ديون التجارة قبل الاذن فكذلك  
بعد خلاف دين الاستهلاك فان وجوبه بتقرر سببه  
من غير ان يحتاج فيه الى اعتبار رضا المولى واستحقاق  
مالقة الرقبة به لان اجباية الموجد من ملكه كالجناسه  
الموجوده منه في استحقاق مالقة الرقبة بوصح العتق  
انه لم يوجد من المتلف عليه هناك دليل الرضا بتأخير حقه  
وفي التأخير الى وقت عتقه اضراره فلدفع الضرر تعلق الدين  
برقبته العبد وهنا صاحب الدين عامل العبد فاخياره فكون  
راصيا بتأخير حقه حين عامله مع علمه انه ليس في يد كسب  
والمولى غير راض بائلاف ماله رقبته فمراعاة جانب المولى  
اولى واصحابنا رحمهم الله استدلوا بما روي ان النبي  
صلى الله عليه وسلم باع رجلا في دينه فقال له سرق لحين  
كان بيع الحرجا برباعه في دينه ومن ضرره بيع الحرج في دينه  
بيع العبد مشروعا في بيع في دينه واذا كان بيعه في  
الدين مستحقا بهذا النص ظهر انه موسر في قضا الدين بماله  
والا فطار شرعا بعد تحقق العسرة فاما مع اليسار فلا والمعنى  
فيه ان هذا دين ظهر وجوبه في حق المولى في بيع رقبته العبد  
فيه كدين الاستهلاك وتأثيره بما ذكرنا ان الدين لا يجب  
في ذمة العبد الا شائلا ماله رقبته ودون التجارة من  
المحجور عليه انما يكون شائلا لماله الرقبة لانه لا يظهر وجوبه  
في حق المولى فانه محجور عن مبايعته بسبب حقوق المولى فاما



الاذن من التجار كد من الاستهلاك من حيث انه يظهر  
وجوبه في حق المولى ويكون تناغلا لمالئة الرقبة وله هذا  
تبين ان تأثير الاذن في ظهور وجوب الدين في حق المولى  
يتعلق بمالئة الرقبة وان المولى بالاذن يصير كالمفصل  
لمقدار مالئة الرقبة من دونه فهذا الطريق يحقق  
رضى المولى بتعلق الدين بمالئة الرقبة ولم يظهر من  
صاحب الدين ما يدل على الرضا بتأخير حقه والدليل عليه  
ان العبد المادون لو قتل فانه يرضى بالعمه الواحدة على القاتل  
دمنه والقيمة بدل الرقبة فكما يستحق قضا الدين من بدل  
رقبته بعد القتل وان لم يكن ذلك من كسب العبد فذلك  
يستحق منه قضا الدين من من الرقبة وهذا لان الرقبة  
راس مال تجارته الا انه لا يملك بيعها ولا وهبها لان من  
موجب الرهن والبيع ومن موجب الاذن تصادق منع  
استحقاق قضا الدين من قيمته فنقول الاصل ان بدل  
الرقبة يجعل منزلة السبب في قضا الدين منه كالدية في حق  
الحر فانه يجعل منزلة سببه في وجوب صرفه الى غريمه  
فذلك في حق العبد الحر فانه يجعل منزله سببه في وجوب  
صرفه الى غريمه فكذلك في حق العبد بل اولى لان حق  
غريم الحر كان في دمنه في حياته والديه ليست يبدل  
عن الدمه وهنا القيمة بدل غريمه وقد كان حق غريمه  
متعلقا بالرقبة اذا عرفنا هذا فنقول كل دين وجب  
على المادون بسبب هو من مجلس التجار او كان وجوبه باعتبار  
سبب التجار فانه يتبع رقبته فيه حتى اذا حقه الدين  
من غضب او من ودعة محمد ها او داه عقرها فذلك  
من مجلس التجار لان هذه الاسباب لو حب الملك في  
المضمون وبالضمان وهذا اذا كان ظهور هذه الاسباب  
باقترانها اذ كانا معا فلا اشكال انه يتبع رقبته

فيه لان المجبور عليه يباع في هذا وكذلك اجرة الاجير  
منه من البيع سوى ثبت باقرار او سنه لان الاقرار  
من التجار وهو منفك الحج عنه في التجار الا ترى  
ان احد المتفاوضين اذا اقرشي من ذلك كان شريكه  
مطالباه فكذلك المادون اذا اقره وكذلك مهر  
جارية اشتراها فوطيها فاستحققت لان وجوب هذا  
الدين بسبب التجار فانه لو لا الشراء كان الواجب عليه  
الحد فيباع فيه سوى ثبت باقرار او بالسنة بخلاف مهر  
امراة تزوجها ثم وطىها فاستحققت لان وجوب ذلك الدين  
بسبب النكاح والنكاح ليس من التجار فيتناحر الى ما بعد  
عنته ولا يجوز بيع المولى العبد بامر بعض الغرما ولا بغيره  
لان حقهم في العبد مقدم على حق الغرما المولى ولو صولهم  
الى حقهم طريقا كان احدهما اجل وفه وقا بحقهم وهو الاستكساب  
والثاني عاجل ولكن ربما لا يعي حقهم وهو تنع الرقبة فربما  
لا يكون باليمن وقا بدونهم وفي بيع المولى اياه بدون رضاهم  
قطع خيارهم وابطال احد الطرفين عليهم فلا يملك ذلك  
وحق كل واحد منهم ثابت كانه ليس معه عيب الا ترى  
انه لو اسقط الباقيون حقهم كان المنع باقيا لحق هذا الواحد  
فذلك اذا رضى بعضهم ولو رفعه بعض الغرما الى القاضي  
ومن بقي منهم غائب فباعه القاضي للحضور وامر مولا ببيعه  
جازعه لان الحاضر من طلبوا من القاضي ان ينظر لهم ويصفهم  
بأيضا حقهم المم فعليه ان يحبسهم الى ذلك وهذا لان  
في بيع القاضي نظر الحاضر والغائب جميعا والقاضي ولا ية  
النظر فلهذا جاز البيع من القاضي او بامره ولا يجوز بدونه  
القاضي يدفع الى الحاضر من حصتهم من الثمن ومساك حصة  
الغائب لان دية ثابتة عند القاضي وثبوت دية يثبت  
مراحمته مع الحاضر بيب الثمن فلا بد من الحاضر بل لا مقدار



حصتهم وهذا اختلاف ما اذا حفر العبد يرا في الطريق  
قتل فيه مال انسان فباعه القاضي في ذلك فانه يصرف  
جميع الثمن الى صاحب المال وان كان من الجايز ان تملك في  
اليوم مال الاخر فيكون شريكا مع الاول في الثمن لان الثابت  
ههنا حق الطالب خاصة وما سوى ذلك موهوم والموهوم  
لا يعارض المحقق فلا ينعض شئ من حق الطالب لكان هذا  
الموهوم وههنا حق الغائب ثابت معلوم فهو بمنزلة الشريك  
اذا حضر بعض العرما وغاب البعض فباع القاضي الشريك في  
الدين فانه لا يدفع الى الحاضر من الا حصته لهذا المعنى فان  
قال العبد قبل ان يباع ان فلان على من المال لدى تصدقته  
المولى بذلك او كذبه وفلان غائب وكذبه الحضور من  
عرما به فالعبد مصدق فيه وتوقف حصة المقر له من الثمن  
حتى يحضر لان العبد مالم يبع في الدين فهو على اذنه واقراره الماذون  
بالدين صحيح في مزاجمة العرما في الثمن لان الديون اجتمعت  
في حاله واحده وهي حالة الاذن فكانها حصلت جملة ولو اقر  
بذلك بعد ما باعه القاضي وصدقته مولا له لم يصدق على العرما  
لان العبد بالبيع صار محجورا عليه وحق العرما في ثمنه مقدم  
على حق المولى فلا يعتبر تصدق المولى ويدفع جميع الثمن الى العرما  
المعروفين فان حضر الغائب واقام الدين على حقه اسع العرما  
بخصته مما اخذوا من الثمن لان الدين حجة في حقهم فالثابت  
بالدين من ثمنه كالثابت بمعانته سبب او تضاد فتم عليه  
ولا يكون له على العبد ولا على العبد البايع ولا على المشتري  
سبيل لان الثابت للمشتري ملك حادث وهو لم يرض بتعلق  
شئ من ثمنه بملكه والمولى المانع ما كان ملتزما لعرما به لا بقدر  
مالية الرقة وقد صارت مصروفة الى العرما بامر القاضي  
والعبد محجور عليه في الحال فلا يكون مطالبا بشئ حتى يعسف  
ويبيع تجول الا حصة من رقبته الى العرما فيما يرضى الى ماليتها

باب  
العبد

الرقبة واليمن في يد العرما المعروفين فلهذا اشار بعضهم  
القاضي بخصته ما امت من الدين وان اراد القاضي ان يستوثق  
من العرما فليقبل حتى يقدم الغائب فاي العرما ان يفعلوا  
فانهم لا يحسرون على شئ من ذلك لان اقرار العبد كما لا يكون  
حجة عليهم في اثبات المزاجمة للغائب معهم كذلك لا يكون  
حجة عليهم في الزام اعطاء الكفيل ارايت لو ابوان يعطوا  
كفيل او لم يجدوا كفلا كان معهم حقهم بسبب اقرار  
العبد ولان ان اعطوه ذلك وطابت به انفسهم جاز وقيل  
هذا قول اي حقه رحمه الله فاما عندهما القاضي ياخذ  
سهم كفيل على وجه النظر للغائب اذ لا ضرر عليهم في اعطاء  
الكفيل واصلة ما بينا في كتاب الدعوى اذا قسم القاضي  
الشركة بين العرما او الورثة هل ياخذ منهم كفيل لحق وارث  
او عزيم شوهم حضوره فاذا كان عندهما هناك حناط  
ياخذ الكفيل فلا يخطا ههنا بعد اقرار العبد اولى فان  
قدم الغائب فاقام الدين على اقرار العبد بدنه قبل البيع فذلك  
جايز ايضا لان الثابت من اقراره بالدينه كالثابت بالمعانية  
ثم ان كانوا اعطوا كفيل وثبت حق الغائب بالدينه كان له  
ان ياخذ حصته ان تترا من العرما وان تترا من الكفيل ثم  
يرجع به الكفيل الى العرما واذا اذن لعبد في التجارة فالتسبب  
مالا فاخذ المولى منه ثم لحقه دين بعد ذلك وقد استنهك  
المولى المال او لم يستنهك فان كان على العبد دين يومئذ فان  
المولى يوحده ذلك المال حتى يرد له لان المولى في هذا الاخذ  
غاصب فانه لا سبيل له على سبب العبد مالم يفرغ من دينه والد  
وان قل لكل جز من الحساب مشغول به فلهذا الاسلم المقبوض  
للمولى وان ولا يخرج بعضه من ان يكون لسبب العبد بل كونه  
في يد المولى وكونه في يد العبد سوى مشترك فيه العرما  
بالخصه وان كان مصرودا لدين فاسنة ملكه ولم يستنهك



حتى لحقه دين فليس لصاحب الدين على ما قبض المولى سبيلا  
لان كسب الفارغ عن الدين خالص ملك المولى فهو محقق في  
اخذة ويخرج المقبوض بمضنه من ان يكون كسب العبد والمحقق  
لساير اموال المولى فاذا لحقه الدين بعد ذلك بقضي مما بقي  
في يد العبد من الكسب وبما يكتسبه بعد حقوق الدين ما دام  
محل قضا الدين كسبه وما اكتسبه قبل حقوق الدين ما دام  
في يد المولى كسبه مثل ما اكتسب بعد حقوق الدين فيصرف  
جميع ذلك الى دينه ولو كان المولى اخذ منه الف درهم  
فاستهلكه وعليه دين خمسين فيادرهم يومئذ ثم لحقه بعد  
ذلك دين اخر باق على فممنوع على الحق فمض المولى فان المولى  
لغيره الا لف كلهما فيكون للعزما وبيع العبد ايضا في  
دينه لان المولى غاصب لما خود باعته رما على العبد من الدين  
وان كان الدين دون الماخود فهو ما لو كان في يد العبد سوى  
وهذا الا نالوا وجبنا على المولى رد مقداره خمس ما به لم يسلم  
ذلك للعزيم الاول بل يشاركه العزيم الثاني فيه لاستواء  
حقهما في كسب العبد ثم يستوجب العزيم الاول الرجوع  
على المولى بما بقي من فممنوع فاذا قضي ذلك تشاركه فيه العزيم  
الثاني فلا يزال هكذا حتى تسترد من المولى جميع الالف  
فقلنا في الاخذة تسترد منه الكل ولا فائدة في التزيين  
والكرار ولولم المحقق العبد من اخر لم يعد المولى الا بصيبه  
لانه اذا دفع للعزيم خمسين فقد وصل اليه كمال حقه  
وزال المانع من رد الا مئة الحسب المولى فيسلم له ما بقي واذا  
لحق المادون دين ثاني على رقبته وعلى جميع ما في يد فاحذ منه  
مولا العلة بعد ذلك في كل عشرة دراهم حتى اخذ منه ما لا  
كثيرا في القياس عليه جميع ما اخذ لانه اخذ ذلك من كسبه  
وحق العزما في كسبه مقدم على حق المولى والمولى وال  
اساداه العزما في ذلك كما يصير دينه له على عبد فيسترد

شهر

الماخود بحق العزما ولكنه استحسن فقال المقبوض سالم للمولى  
لان في اخذ المولى العلة منه مفعلة للعزما فانه ينفه على الاذن  
ليسبب ما يصل اليه من العلة فيالسبب وبعض حق العزما من كسبه  
واذا لم يسلم العلة للمولى حجب عليه فسد على العزما باب الوصول  
الى حقه من كسبه فعرفنا ان في هذا منفعة للعزما والمولى  
يتم كسب ملكه من تصرف لا يكون فيه ضرر على العزما  
وما دفع العبد الى العلة من المولى مثلا ما ينفقه على نفسه في حال  
تصرفه فمما ان قدر بعينه مقدم على حق عزمائه وكذلك  
مقدار ما دفع الى المولى من علة مثله يكون مقدما على حق عزمائه  
ثم منافعه على ملك المولى فمما يستوفي منه العلة بدلا عن  
المنفعة ولو كان استوفي منفعته لم يكن للعزما عليه سبيل في  
ذلك فكذلك اذا استوفي بدل المنفعة ولو كان فمض منه كل  
شهر مائة درهم كان باطلا وعليه ان يرد ما زاد على علة مثله  
لان في مض الزيادة على علة المثل ضرر على العزما والعبد غير محتاج  
الى اذاتك الزيادة الى المولى فمما كان المولى غاصبا لملك الزيادة  
فعليه رد ما لحق العزما ولو اقر العبد المادون بد من خمسين  
ثم استفاد عبد ابي اوى الفا فاحذ المولى ثم لحق المادون بعد  
ذلك دين باق على فممنوع وعلى فممنوع ما مضه المولى فان المقبوض  
يؤخذ من المولى فيباع ويقسم منه على ساير العزما لما بينا ان  
المولى غاصب في اخذ العبد منه لكان ما عليه من الدين  
فان ادى المولى الدين الاول ليسلم العبد له لم يسلم وسع الاخرين  
في دينهم لان كونه في يد المولى كونه في يد العبد فمعلق به  
حق كل عزم ثم المولى اسقط حق العزيم الاول لا تقاد ما بقا دينه  
ولو سقط حقه با بر ايه لم يسقط به حق العزيم الثاني عن العبد  
الماخود فكذلك اذا سقط باقا المولى اياه وليس للمولى ان يخاضهم  
بما ادى من الدين الاول فانه لا يستوجب الرجوع مما ادى  
على العبد فان المولى لا يستوجب على عبد في كسبه



العبد باعتبار دون الواجبه عليه فان لم يود المولى ولا كن  
العزم الاول ابراهيم العبد من دونه بعد ما لحقه الدين الاخير  
بيع العبد الذي قصده المولى في دين الاخير من لان باسرايه  
لستفطد منه ولا يفتن انه لم يكن واجبا يومئذ وان حق الاخير  
لم يكن متعلقا بماله العبد الماخوذ وان كان ابراهيم منه قبل  
ان يتخلف الدين الاخير سلم العبد الذي قصده المولى له لان  
المانع من سلا مته له قد انعدم لستفطد منه فصار كما لو  
اخذه المولى بعد ما سقط دونه قبل ان يتخلف الدين الاخير  
ولهذا الاخذ يخرج الماخوذ من ان يكون سببا للمادون فلا يتعلق  
به ما يتخلف من الدين بعد ذلك ولو لم يغز به حتى لحقه الدين الاخر  
ثم اقر العزم الاول انه لم يكن له على المادون دين وان اقرار  
العبد المادون له بالدين كان باطلا سلم العبد الذي قصده  
المولى له ولا يبيعه صاحب الدين الاخر كشي منه بخلاف  
ما اذا ابراه العزم الاول لان بالابرا يستفطد دونه ولا يبين  
انه لم يكن واجبا فاما باقراره يبين انه لم يكن له على المادون دين  
وان المغنوض كان سالما للمولى فان قيل جيز لحقه الدين الاخر  
كان الدين واجبا طاهرا باعتبار متعلق حق العزم الاخر  
بما لينة العبد ثم اقرار الاول بعد ذلك لا يكون حجة في ابطال  
حق الاخر مستغنى ان جعل اقراره بمنزله الا ابراهيم المستند اقل  
هذا ان لو كان له في المجلتنا وله اقرار حق للعزم الاخر فيما  
اقر به الاول انه لم يكن واجبا له فيكون اقراره فيه صحيحا على  
الاطلاق فيقتضيه ان المغنوض كان سالما للمولى وانه خرج  
بعضه من ان يكون كسبا للعبد ولو كان المولى اقربا للدين الاول  
كما اقربا للعبد ثم قال العزم الاول لم يكن على العبد دين  
واقراره في كان باطلا فان العزم الاخر ياخذ العبد الذي  
قصده المولى لبيع دونه لان المولى اقر ان الدين الاول  
كان واجبا وانما يفسد في اخذ العبد واقراره فيما في يد

حجة عليه فحول ذلك كالثابت باقائهم توصية ان المولى قصدها  
اقربا ان الشركة وقعت من العزم من فيما قصده هو ثم سقط حق  
احدهما بسبب اقراره في حق الاخر كما لو ابراهيم العزم الاول  
وفي الاول لم يقر المولى بثبوت الشركة من العزم في العبد  
الذي اخذه ولكن انما كان ثبت فيه حق العزم الثاني لوجوب  
الدين الاول فاذا ظهر باقرار الاول انه لم يكن له دين ثم قبض  
المولى العبد ولا شركة للعزم الاخر معه لان دونه حق  
المادون بعد ما خرج ذلك العبد من ان يكون سببا له  
فاذا اذن الرجل لا مته لمحقها دين ثم وهب لها هبة او صدقة  
عليها بصدقة او التمسيت ما لا من التجار او غيرها فغرمها وها  
اخفق جميع ذلك من مولاها و قال زفر رحمه الله لا حق لغرمها  
الا فيما اكتسبت بطريق التجار لان وجوب الدين عليها بسبب  
التجارة فيما كان من سبب تجارتها فهو كسبا يملك المولى فلا  
يتعلق حق غرمها به الا نرى انها لو ولدت ثم لحقها دين بعد  
ذلك لم يتعلق حق غرمها بولدها لهذا المعنى وهذا لان  
وقوع الملك للمولى في الهبة والصدقة ما كان بسبب فك  
الحجر عنه فان قيل الاذن كان ثبت له الملك في الهبة والصدقة  
لما لم يخلف سبب التجارة فحصوله كان بسبب الاذن له  
في التجارة فحصوله كان بسبب الاذن له في التجارة فقلنا  
بانه لا يسلم للمولى ما لم يعرض غرض العبد ونجستنا في ذلك  
ان الهبة والصدقة كسب العبد فلا يسلم للمولى الا بشرط  
الفراغ من دين العبد ككسب التجار وهذا لان الكسب  
يوجب الملك للمكسب باي طريق كان الا ان المكسب اذا لم  
يكن اهلا للملك يخلفه في ذلك مولا محلافة الوارث المورث  
فكذلك لا يسلم للمولى حتى يتركيب العبد الا بشرط الفراغ من  
دينه وهذا لان العبد وان لم يكن اهل الملك فهو من اهل قضاء  
الدين كسبته وحاجته في ذلك مفقود على مولا في سببه



فما لم يفصل عن صاحبه لا يسلم للمولى متى منه ولستوى ان كان  
الكسب قبل حقوق الدين او بعد حقوق الدين لان مدها في الكسب  
يد معنبر حتى لو نازعها فيه انسان كانت حصما له فاعتبار  
بما يدعي صاحبها فيه مفردا بخلاف ما اذا كان اخذ  
المولى منها قبل ان يحققها الدين وهذا بخلاف ما اذا ولدت  
بعد ما لحق الدين لان ولدها ليس من كسبها ولكن من مولى  
من عينها فكان ان نفسها لا تكون من كسبها ولا يكون الملك للمولى  
في نفسها مستغادا من حصتها فكذلك في ولدها الا ان نفسها  
تناع في الدين لا لتزام المولى ذلك بالادان لها في التجارة وذلك  
لا يوجب في حق الولد ولو تعلق به حق الغرماء انما يكون بطريق  
الشرايه ولا شرايه بعد الانفصال لان الولد بعد الانفصال  
لان الولد بعد الانفصال بثابة على نفس عليه وهذا بخلاف  
ما اذا كان لحقها قبل ان تلد ثم ولدت لان حق الغرماء تعلق بها  
في حال ما كان الولد محررا متصلا به فيسرى الى الولد بحكم  
الاتصال وبفصل على تلك الصفة من تعلق حق الغرماء  
بها لا يكون قبل وجوب سبب الدين فاذا كان السبب موجودا  
بعد انفصال الولد لا يمكن اثبات الحكم في الولد بطريق الشرايه  
وهذا بخلاف الدفع بالجنايه فان الجارية اذا ولدت فلا حق  
لا وليا الجنايه في ولدها لان حقهم هناك في بدل المتلف وهو  
ارش الجنايه او في نفسها الجنايه ولكن ذلك ليس بحق متناكس  
بدليل يمكن المولى من التصرف فيها كفي شتا بالبيع وغيره فلهذا  
لا يسرى الى الولد وصحتها حق الغرماء متناكس في ذمتها متعلق  
بما ليتها بصفه التناكس بدليل انه لا يقد بصرف المولى فيها بالبيع  
والهبة ما لم يفصل من الغرماء حقهم فيسرى هذا الحق المتناكس  
الى الولد ولو ولدت ولدها دين ثم لحقها دين بعد ذلك  
اشترك الغرماء جميعا في ما ليتها اذا بيعت فاما ولدها فلا يحل  
الدين الاول خام ولا ينفصل عنها وحقهم ثابت فيها فسرى

جزا اعظم

الى الولد والى اصحاب ما ثبت حقهم فيها بعد انفصال الولد  
عنها فلهذا لا يثبت حق الغرماء في ولدها ولو ولدت ولدين  
احدهما قبل الدين لحق الدين الولد الاخر دون الاول  
لان الاول انفصل عنها قبل تعلق الدين برفقتها واعتبر حال  
كل واحد من الولدين كانه ليس معه الولد الاخر ولو حنا  
عليها حنا فاستوى ارتبها من الجاني او كان الجاني عينا  
قدفع بالجنايه فحكمه حكم ولدها في حق العتمة لان الارش  
مملوك للمولى لا من حصتها ولكن بدل جبر منها فيكون حكم  
الارش حكم ولدها في حق العتمة وفي الجارية الجانيته اذا جنى  
عليها يدفع الارش معها لان الارش بدل جبر من عتمة وحق  
الدفع كان ثابتا في ذلك الجزء فثبت في بدله اعتبار البدل  
طريقا يبدل نفسها فاما الولد ليس بدله حر فثبت من  
عنها ولحمه زياد ما انفصل عنها فلا يثبت فيه حق وليا الجارية  
لوجوب دفعها اليهم بالجنايه وكان الولد في هذا قياس  
العقر وانها لو وطئت بالشبهة لا تعلق حق وليا الجنايه  
بعقرها فكذلك بولدها واذا اذن لعبد في التجارة  
لحقه دين كثير ثم دين مولا فاعتدما بالحياه ان شتا  
فضمنوا المولى القتمه وان شتا واستسيعوم في جميع الدين  
لان قبل التدبير كان لوصولهم الى حقهم طريقان بيع الرقة  
في الدين او الاستسيعا والمولى بالتدبير فوت عليهم احد  
الطريقين وهو استسيعا الدين من المالايه لان المدبر لا يمكن  
بيعه في الدين وما يعرض للطريق الاخر وهو السبب لان  
الكسب بعد التدبير يكون على ملك المولى كما فعله فيبقى  
اجبار لهم ان شتا وضمنوا المولى لانه مالايه الرقة عليهم  
وذلك بقدر رقة العبد فاذا استوفوا ذلك منه فلا سبيل  
لهم على العبد حتى يعتق نه لو وصل ذلك اليهم ببيعه في الدين  
لم يحق لهم عليه سبيل حتى يعتق لان ذلك اصل اليهم



المولى فاذا عتق البعوه بقيته دينهم لان بقيته الدين كان  
قابلا في دمنته فعليه قضاء من خالص ملكه وخالص ملكه  
ما اكتسبه بعد العتق فاما ما كان اكتسبه قبل العتق فهو  
للمولى والمولى قد ضمن لهم ماله الرقبة فلا يبقى لهم سبيل  
على كسب هو ملك المولى وان اختاروا استسعا المدبر  
استسعوه في جميع الدين كما قيل التدبير كان لهم حق استسعا  
جميع الدين من سببه فكذلك بعد التدبير لان الكسب  
على ملك المولى والمولى راضى بقضاء ديونه من كسبه بخلاف  
الاول هناك المولى ضمن ماله الرقبة فهو غير راضى بصرف  
بصرف ما يكتسبه بعد سلامة ماله الرقبة للعمر ما الى ديونهم  
فاذا اختاروا احد الامر من قبلهم ان يرجعوا عنه بعد ذلك  
لانهم ان اختاروا الصمين المولى فقد سلموا ما يكتسبه المدبر  
للمولى وان اختاروا استسعا المدبر فقد ابرأوا المولى فلا  
يكون لهم ان يرجعوا عنه كالفاسب مع غاصب الفاسب  
اذا اختار المصوب منه صمين احدهما فان ضمنوا المولى  
قيمتها اقسموها بينهم بالخصص والعبد على ذنبه فان اشترى  
وباع فلحقه دين كان لا صاحب هذا الدين ان يستسعوه قولا  
سبيل لهم على المولى لان حقهم ما تعلق بما لبقا لرقبه قائم ما كان  
محالا للبيع حين وجب دينهم فانما يتعلق حقهم بالكسب  
خاصة ولا يشاركهم الا ولون في سعائته لانهم باختيار  
صمين المولى اسقطوا حقهم عن كسب رقه ولا ان  
استندامة الا دن بعد التدبير كانشاية فان فصل من  
كتبه شيئا عن دين الاخرين كان للمولى دون الاولين  
واذا قيل المدبر كانت دمنته للاخرين دون الاولين لان  
القيمة بدل الرقبة فيكون كالكسب في وجوب صرفها  
الى الدين ولا لان الاول قد وصل اليهم بدل ماله الرقبة  
من ضمنوا المولى في دينه فلا سبيل لهم على القيمة التي ليسوي

من القابل ولم يسلم للاخرين شي من ذلك واذا الحق العبد  
المادون دينه لثلاثة آلاف درهم لثلاثة نفر وضمنه الف درهم  
ثم دبره المولى فاختر بعض الغرما ابتاع المولى بالقيمة وبعضهم  
استسعا العبد فذلك لهم لان لكل واحد منهم فيما اختار عوض  
صحيح وقد كان لكل واحد منهم هذا الخيار وفي ذنبه قبل التدبير  
فكذلك بعد الا ان قبل التدبير اذا اختار احدهم البيع فسمع  
له لا يمكن ان يوافق الباقيين في السبب لانه بالبيع قد انحر  
وهنا بعد التدبير العبد على انه قد كثر انفاق من اختار  
السعاية في سببه فان كان الخيار ضمن المولى ثبات منهم  
كان لهم ثلثا القيمة وسلم المولى ثلث العمة لان القيمة على  
المولى اثلاث منهم لو اختاروا الصمينه والذي اختاروا لا استسعا  
ما اسقط حقه اصلا ولكن عن حقه شيئا من ملك المولى وهو  
الكسب فيكون من احمته مع الاولين في حكم حق المولى قائما  
كما قلنا هذا السلم حصته من العمة للمولى ويعزم للاخرين  
ثلثي القيمة ثم الذي اختار السعاية ان اخذها من العبد قبل  
ان ياخذ الاخر ان شيئا من القيمة لم يكن لها حق المشاركة  
معه فمما مضى لا يما اسقط حقه عن السعاية باختيار الصمين  
فا نقطعت المشاركة منه ومنه في السعاية وان اراد الذي  
اختر السعاية ان ياخذ المولى نصيبه ان شارك صاحبيه  
فمما مضى ان من العمة لم يكن له ذلك وكذلك الاخرين بعد  
اختيارهما ضمن المولى ان اراد ان يسعا المدبرين ويدعا صمين  
المولى لم يكن له ذلك وان سلم ذلك لهما المولى لان كسبه  
العبد صار حقا للذي اختار السعاية ما لم يصل اليه قبل كاله ادائه  
وحقه فيه مقدم على حق المولى فلا ينس رضا المولى في مراجعة  
الاخرين معه في السعاية بعدما اسقط حقه عينها باختيار  
صمين المولى وان اشترى المدبر بعد ذلك وباع لمحقه دين  
انحر كان جميع كسب المدبر من ذنبه احد الدين الذي اختار



سعايته ومن اصحاب الدين الذي لحقه اخرا ليس لا حد  
منهم ان ياخذ منه شيئا دون صاحبه لان العبد بقي على  
اذنه فله الديون جميعا حالة واحده وهي حالة الاذن  
فيكون السبب مشتركاً بينهم بالحصة فابهم اخذ منهم  
شيئا شاركه اصحابه وقد نبينا انما اكتسب من ذلك  
قبل ان يلحقه الدين الاخر او بعد في ذلك سوي فان  
كان الاول الذي اختار سعايته قبل ان يلحقه الدين  
الاخر سلم ذلك له لانه حين فوضه ما كان لاحد سوا  
حق في الكسب وما فوضه خرج من ان يكون كسبا للعبد  
فلا يتعلق به حق الاخرين بعد ذلك كما لو كان المولى  
هو الذي فوضه ولو اقر المديون الف درهم ذكر  
انه كان عليه قبل التدبير فوضه صاحبه او قال  
كان بعد التدبير فذلك سوا وسعي له المدبر مع غنمايه  
لانه باقى على اذنه فيما يلزمه باقرار منزلة ما يلزمه بانثا  
التجارة فيما سعى فيه من تشي اشتراكوا فيه ولا يصدق  
المدبر على ان يدخل هذا في القيمة التي كانت وحين  
الاولين على المولى لانه في اسما الاقرار الى ما قبل التدبير  
منهم في حقهم فانه لا يملك اثبات المزاحمة له معهم بطريق  
الاشارة ولو صدقه المولى في ذلك واقراؤه كان قبل  
التدبير وخيار هذا العزم اتباع المولى فان كان  
المولى دفع الى العزمين الذين اختار اصحابه ثلثي القيمة  
بعضها القاضى دفع الى هذا المقر له تلك القيمة وهو  
ما بقي عليه لانه تصديق المولى معتمريه حقه غير معتبر  
في حق الاولين وهو يزعم ان الاولين حقا في نصف  
القيمة وان عليها رد الزيادة على ذلك ولكنه غير مصدق  
في استرداد ثلثي منها الا ما دفعه بعضا القاضى لا يكون  
مضمونا عليه في كالتاوي وما بقي برعمة

الاخرين صعبين الا ان الذي اختار السعاية سلم للمولى  
حصنته من ذلك فمدفع الى المقر له مقدار حقه من ذلك  
وهو نصف ما بقي عليه برعمة ثم ابيع هذا العزم المدبر  
ثلث د منه فليسعي له فيه لان تمام حقه في ربع القيمة  
وانما سلم له سدس القيمة وذلك ثلثا حقه ولو لم يسلم  
له شيء من القيمة كان له ان يستسعى العبد في جميع د منه  
فكذلك يستسعيه في ثلث د منه حين لم يسلم له ثلث  
نصيبه من الغنمة اعتبارا للبعض بالكل ولا يبطل اختياره ضمان  
المولى حق استسعاية في هذا القدر لان اختيار ضمان  
المولى معتبر فيما وصل اليه دون ما لا يصل اليه والواصل  
اليه ثلثا نصيبه من القيمة فلا يعتبر ذلك الا حصار في  
ابطال حقه في السعاية في الثلث الباقي وان كان دفع  
الثلثين بغير قضا قاضى عزم للمقر له ربع جميع القيمة  
لان المولى مقدار حقه في ربع جميع القيمة وما دفع  
الى الاولين زياده على حقهما ههنا محسوب عليه في  
حق المقر له لانه دفعه باختياره فلهذا اعزم له جميع  
نصيبه وهو ربع الغنمة ثم لا يبيع المقر له المدبر لشي من  
د منه حتى يعق لانه وصل اليه كمال حقه من يد  
الرفقة قال لا ترى ان العزم ما للثلاثة الاولين  
لو اختاروا ضمان المولى فضمنوه القيمة فدفعها اليهم  
بقضا ثم ادعى اخر على المدبر دين الف درهم قبل التدبير  
وصدقه المدبر والمولى في ذلك انه لا سبيل لهذا العزم  
على تلك القيمة لا على المولى ولا يبطل اختيار ضمان المولى  
حقه في سعاية العبد بخلاف ما اذا كان دفع القيمة  
الى الاولين بغير قضا قاضى فانه يغرم للرابع كمال حصنته  
وهو ربع العزمه ولو لم يكن المولى مدبر عزمه ولكنه  
عنته وهو موسر او معسر يبيع العزم ما باختيار



ان شاوا اتبعوا المولى بالقيمة لانه المثل حفظهم في ما ليس  
بالاعتناق وصمان الانلاف لا يختلف باليسار والاعسار  
فاذا اتبعوه بالقيمة اخذوا العبد بما بقي من دينهم لان  
كسبه بعد العتق خالص حقه والباقي من الدين باس في  
دمنته فعليه قضاء من ملكه بخلاف التدبير فان كسبه  
بعد التدبير ملك المولى وقد ضمن المولى له مبدل الرقبة فلا  
ينقي لهم سبيل على شيء من ملكه بعد ذلك حتى يعق وان شاوا  
اخذوا جميع دينهم من العبد وبراوا المولى لان صمان  
القيمة على المولى خالص حفظهم وهو محتفل بالاستقاط فيسقط  
باستقاطهم وسقي اصل ديونهم على العبد وقد عتق من دعوا به  
بجميع ذلك وان اختاروا انقاع العبد بدينهم ولم يبرئوا المولى  
من شيء لم يكن هذا براءة منهم للمولى لان المولى في مقدار  
القيمة يحملهم عن العبد بمنزلة الكفيل ومطالبه الاصل بالدين  
لا توجب براءة الكفيل بدون الابراء وكذلك لو اختاروا  
صمان المولى كان لهم ان يدعوا العبد بجميع دينهم اذا لم  
يعضوا من المولى نتيجا لان اختيارهم بصميم المولى بمنزلة  
مطالبه الكفيل بالدين وذلك غير مبرر الاصيل بخلاف التدبير  
فهاك حفظهم احد سببين اما القيمة على المولى واستيفاء الدين  
من كسبه على ملك المولى فاخترناهم احد الامر من يوجب  
براة الاخر وهما قد تمت حفظهم في الامر من جميعا ليعتد  
سببهما في مطالبته المعتق بجميع الدين لانه في دمنته وفي مطالبته  
المولى بالقيمة لانه متحمل ذلك العذر لا يتبرى انهم اخذوا  
القيمة من المولى كان لهم ان يدعوا العبد بدينهم  
فلهذا لا يكون اختيارهم بصمان احد صمانا براءة للاخر  
ولو اختار بعض الغرما اتباع المولى وبراوا المولى من ان  
يدعوا بشيء من القيمة لم يكن لهم بعد ذلك ان يدعوا شيء  
لصحة الابراء منهم

كلها لا صحاب الدين الذين اختاروا بصمان المولى لان النقصان  
كان لمزاحمة الاخرين وقد زال ذلك بالبراء والحق  
بما لم يكن الا دنيهم وهذا بخلاف التدبير هناك لمزاحمة  
الاولين اختاروا اسفستعا العبد لم تقدم في حق المولى  
لان سعائه ملك المولى فلهذا لا يدفع الى الدين اختاروا  
صمانه الا حصنهم من القيمة وهما مزاحمة الدين ابدلوا المولى  
قد تقدم في حقه من كل وجه لا يتم ياخذون دينهم  
من سعائه صوخالص ملك المعتق لا حق للمولى فيه فلهذا الزمه  
دفع جميع القيمة الى الدين اختاروا بصمانه ولهم الجوارح  
بما كان احدوا المولى لم يرجع على العبد بشيء لانه ضمن لا تلاف  
محل حفظهم اولا لانه محتفل على العبد وان اخذوا العبد لم يرجع  
على المولى شيء لانه اجتناب اصيب فضائه ملكه وما اخذوا  
منهم من القيمة التي على المولى شترك فيها جميع من اخار صمان  
المولى لان وجوب العمه لهم على المولى لسبب واحد لان  
القيمة كالمن لو سعت الرقبة في ديونهم وما احد واحد من  
الغرما من العبد بعد عتقه لصوله خاصة لا يشارك فيه الغرما  
لانه حرود من الحرب دمنته لا يعلق به بسببه وانما وجب  
دين كل واحد منهم في دمنته لسبب على حدة بخلاف التدبير  
فانه بعد التدبير مملوك والدين في دمنة المملوك يكون  
شنا على كسبه فلهذا اذا خسر احد منهم بقضا الدين دون  
اصحابه لم يسلم ذلك له ولو لحق العبد المادون دين كثير  
فاعتق المولى واخذ ما في يده من المال فاستهلكه ثم اختار  
الغرما اتباع العبد واخذوا منه الدين يرجع العبد على المولى  
في المال الذي اخذ منه مما اداه من الدين بصمانه ذلك لان  
كسبه انما كان يسلم للمولى بشرط براءته عن الدين ولم يوجد  
وهو غير متبرع فمما ادى من الدين من خالص ملكه بعد العتق  
بل هو محب على ذلك فيكون له ان يرجع ما اسلمه له



من كسبه ذلك المقدار وان كان قايما في يد المولى استغنى العبد  
حتى ليستوفي منه مقدار ما ادى وما فضل منه فهو للمولى  
وكذلك لو لم يولد العبد الدين ولكن العزما ابراه منه لم  
يرجع على المولى شي من ذلك المال لانه كان اكتسبه في حال  
رقه وقد خرج من ديبته فيكون سالما للمولى وكذلك ان  
كانت امه فاعترفتها واخذ منها مالها وولدها وارثا ولدها  
وقد كان الدين لحقها قبل الولاده ولجناته تم حضرة العزما  
فان المولى تلجس على ان يدفع اليها مالها المعصود منها لان كسبها  
لا يسلم للمولى مع قيام الدين عليها ولا يحضر على دفع الولد والارث  
ان كان له عتقها ولكن يباع بعض من عندها ومن ارث المولى  
الدين لان الولد ليس من كسبها في سبيل هو ملك المولى كرقبتها  
وليس للعزما ان يستعوا يعينوا على المولى قضا الدين من ماله  
الولد ولكن الجارية في ذلك الى المولى فاذا اراد وبيع الرقبه  
لهم في ديونهم وفي الرقبه وفي الحقوق فمقتد وصل اليهم  
كالحقهم وارث المولى من جسد حقهم فاذا استوفوا حقهم  
منه لا يبقى للولد لهم على الولد سبيل وان كان المولى اعترف  
فللغزما ان يرجعوا عليه نعمتها لانه املك ما اليها عليها  
ثم يباع ولدها في دينهم ايضا لانه انفصل بعد تعلق حقهم بما لهما  
ويأخذون من المولى الارث ايضا لانه بدل ما كان تعلق حقهم  
به ثم يدعون الامه بما بقي من دينهم لانه قد عتقت وان  
تنا واسعوا جميع الدين وتركوا اتباع المولى فان استعواها  
بد منهم فاخذوا منها سلم للمولى ولد الامه وما اخذوا من  
ارثها ولهم كسبها ان ترجع على المولى بالولد والارث  
كما يرجع لعمه نفسها اعتنا والحر بالكل والمعنى ان المولى  
ما ملكه من حقها ولها ان ترجع على المولى بما اخذ من مالها  
لانه كان تملكه من حقها فلا يسلم له ذلك الا ببرائها عن  
العزما بد منهم ومضى المولى فماعتق

المشتري الجارية فان شأنا اخذوا الممن واسعوا الجارية بما بقي  
من دينهم لان ما بقي استقر في دمتها فبغيرها قضا ومن ملكها  
بعد العتق وان تنا استعواها جميع دينهم فان اخذوا ذلك  
منها سلم للمولى الممن لانها اصل في جميع الدين والمولى في مقدار  
الممن كالحقيل والاصيل اذا قضى الدين من ملكه لم يكن له ان يرجع  
على الحقيل لشي وكذلك اذا كان المولى كاتبها باذن العزما  
كان لهم ان يأخذوا جميع ما يعض المولى من المكاتبه لان  
ذلك كسبها وحقهم ما في كسبها وان عتقت الكاتبه فيها  
برضاهم وليست ان يرجعوا عليها شي من دينهم ما دامت مكاتبه  
لان المكاتبه التي استوفوا في معنى بدل الرقبه فاذا وصل  
اليهم بدل الرقبه لا يبقى لهم سبيل على كسبها سبيل قال لم  
عتق وكذلك ههنا فان مضى المولى جميع المكاتبه وعتقت  
فالعزما بالجارية ان تناوا اخذوا المكاتبه من السيد لا منه  
بدل ما تعلق به حقهم ثم استعوا الامه بما بقي من دينهم لانها  
قد عتقت وان تناوا اخذوا الامه جميع دينهم فان اخذوا  
منها سلمت المكاتبه للمولى بمنزلة الممن الذي اخذ المولى  
يبعها برضاهم وهذا لان كل واحد منهما بدل الرقبه وحكم  
البذل حكم الاصل وملك الرقبه للمولى ما كان مستغنا دا  
من حقها وهي لما قصت من الدين اصيل فلا يرجع على المولى  
شي عما كان هو متحلا عنها لغزما بها واذا اذن العبد في التجاره  
لحقه دين كثر ثم ان المولى كاتبه للعزما ان يستعوا الكاتبه  
لا يتم ينصرفون بما باشره المولى من حيث انه بعد زعمهم  
استغنا الدين من ماله الرقبه بالبيع والكاتبه تحت العتق مستغنا  
لدفع الضرر عنهم كما يضحون بالبيع وكما يفسخ الشريك الكاتبه  
فان لم يعملوا ذلك حتى ادى المكاتبه الى المولى فقد عتق باذنها  
لو جود شرط العتق والمولى كان ملك بحير العتق فنه مع  
استغنا له بحق العزما فيصح منه ان يعل من العتق باذنه المالك



ويعتق بالاداء ثم للفرما ان ياخذوا المكاتبه من المولى فيقتلوهما  
منهم بالخصص لان المودى كسب العبد وحق العنماء في  
كسبه مقدم على حق المولى فلا يفسد العتق باستيفاءهم بدل  
الكتابة من المولى لانه لا نافص للعتق بعد الوقوع والعنماء ان  
يضمنوا المولى قيمته لانه المص عليه مال له الرقبه بعد ما تعلق  
حصرهما بخلاف المسئلة الاولى فمنا انما كانت به برصاهم ولذلك  
يضمن لهم القيمة ثم يدعون العبد بما بقي من ذنبهم لانه حر فعليه  
قضاء ذنبه من خالص ملكه وان تناوا استعوا العبد لجميع دينهم  
ليقر الدين في ذنبه بعد ما عتق وسلم المكاتبه للمولى وليس  
للعبد ان يرجع عليه شئ مما ادى لان المكاتبه بدل ما سلم للعبد  
من جهة المولى وهو العتق فلا يكون له ان يرجع على المولى شئ كونه  
فان قيل فالعنماء اذا استوفوا المكاتبه ينبغي ان لا يكون لهم  
ان يضمنوا المولى القيمة لان بدل الرقبه سلم لهم وان كانت  
المكاتبه بمنزله شبهه وليس به بدل عن رقبته فيبيع ان يكون المكاتب  
ان يرجع به على المولى كما اذا اخذ سبب عبد المادون واعتقه فقط  
الدين من خالص ملكه كان له ان يرجع على المولى بما اخذ منه من  
كسبه فليس الموجود في حق العنماء سبب العبد واستيفاء الحسيم  
لا يبطل حقهم عن بدل الرقبه فاما في ما من المولى والمكاتب  
هو بدل عما اوجبه للمكاتب وقد سلم ذلك للمكاتب من جهته  
وهذا لان المولى يعقد الكتابة يكون مسقطا حقه عن كسبه  
فلا يمكنه ان يضمن مال الكتابة بطريق انه كسبه وانما يضمنه  
بطريق البذل واما العنماء ما اسقطوا حقهم عن كسبه  
فياخذون من المولى ما استوفوا باعتباره شبهه ولو كان  
العبد ادى بعض المكاتبه ثم جاز العنماء فله ان يبطلوا المكاتبه  
ويبيع العبد لهم في دينهم لان احتمال الكتابة الفسخ بعد قبض  
البذل كما كان قبله وياخذون ما مضى المولى من المكاتبه لانه  
كسب الع

الاجان في لانها كالا ذن في لا يتدأ وما كان قبض المولى وما  
تقي منها فمضى العنماء كما لو كانت الكتابة باذنبهم لما بينا ان  
المقبوض سبب العبد وان كان ما مضى المولى منها هلك قبل  
الاجان لم يكن للعنماء الا ما بقي من المكاتبه لان اجازتهم دليل  
الرضا منهم ببعض ما مضى المولى فكان امينا فيه غيرنا من  
بالهلاك في يد ولو اجاز المكاتبه بعض العنماء دون البعض  
لم يحذر ان لكل واحد منهم حق قبض الكتابة لاجل ذنبه وبعضه  
لا يملك ابطال حق البعض الذي اجاز قد اسقط حق نفسه فكان  
لم يكن في الا ستدأ الا حق الذي لم يحذر ولو اراد واردا المكاتبه  
فاعطاهم المولى دينهم او اعطاهم ذلك المكاتب فابوا ان يقبلوا  
واراد واردا المكاتبه لم يكن لهم ذلك لان حقهم في ديونهم  
فلهذا لا يكون لهم ان يفسخوا الكتابة والله اعلم

## باب العبد بين حليلين

يلحقه دين

واذا كان العبد من رحلين فاذناله في التجار ثم اذانه احد  
المولين ما يدهم واذا انه احبني ما يدهم ثم يبيع العبد بماله درهم  
او قمل واستوفيت الفقه ما يدهم من قاتله او مات وحلف  
ما يدهم من سببه عند اي حشفه رحمه الله يقسم هذه الماله  
من الاجنبي والمولى المدين الاثا بطريق احوال يضرب الاجنبي  
فيه ماله والمولى المدين خمس وعند اي يوسف ومحمد رحمه الله  
يقسم بينهما على طريق المنازعة اربعة ارباعا لثله اربعة للاجنبي  
وربعه للمولى المدين وحبه قولهما ان يصف الماله نصيب  
المولى المدين ود بينه لا يثبت في نفسه فيسلم ذلك للاجنبي  
خاصة ونصف نصيب الذي لم يدين وقد استوى منه حق  
الاجنبي وحق المولى المدين من دين كل واحد منهما فيه مقداره  
خمس من قسم ذلك بينهما

منفعة رضى الله







مفرد عن الآخر في البيع في الدين فلا يتأخر مع نصيب الحاضر بقية  
 الآخر فان بيع خمس درهما اخذها الاجنبي كلها لانه لا يت  
 تنى من دين المولى المدنى في نصيبه فسلم من نصيبه للاجنبي  
 فان حضر المولى الآخر فانه يباع نصيبه للاجنبي فان حضر  
 الآخر فانه يباع نصيبه للاجنبي والمولى الذي اذا نه فقتل  
 فلك نصيب لان كل واحد منهما مات في نصيبه وقد استويا في  
 ذلك فان الباقي من دين الاجنبي فنه خمسون سحنه والثالث  
 من دين المولى المدنون فنه خمسون فلهذا القسم بينهما نصفان  
 وهذا شاهد لهما على ان حصة رجه الله بقوله  
 قد يبيع نصيب احدهما عن نصيب الآخرها هنا جيز باع نصيب  
 كل واحد منهما فعقد على حده فلا من اعتبار كل واحد من الصبي  
 على الافراد ولو كان من نصيب المولى الذي اذا ان العبد  
 توى على المشتري ويبيع نصيب الذي لم يدين بحسين درهما  
 او باكثر او باقل فان ذلك يقسم بينهما اثلاثا للاجنبي وسهم  
 للمولى الذي اذا ان لانه لم يصل الى الاجنبي تنى من حقه وجميع  
 دينه ثابت في كل جزء من العبد فهو ضرب بما به والمولى  
 المدنى ضرب مما يت من دينه وذلك خمسون فلهذا  
 قسم هذا النصف بينهما اثلاثا وهو دليل على حصة رجه الله  
 عليهما في انه ممن في حكم الدين بعض العبد عن البعض فان  
 اقتسماه بذلك تم خرج الخمسون الاول اخذ الاجنبي كلها  
 لانه قد تفرق من دينه هذا القدر وزياده ولا حق للمولى المدنى  
 في من نصيبه فمأخذها الاجنبي كلها وكذلك لو كانت  
 اكثر من خمسين درهما حتى يرتفع ثلثي المائة سيكون الزيادة  
 للمولى الذي اذا ان لانه قد وصل الى الاجنبي كمال حقه والثاني  
 من نصيب المولى المدنى قد فرغ من الدين وسلم له ولا يرجع  
 واحد من المولى على صاحبه لانه نصيب الذي لم يدين  
 حتى من كمال الدين عليه برضاه فلا يرجع على صاحبه

سواه  
 ص

بشى وكذلك مخرج ما توى للاشتر فساد في سبب القسمة  
 الاولى لانه لا يتفرق ان جميع دين الاجنبي لم يكن ثانيا يومئذ  
 واذا كان العبد من رجلين فادناه في التجار ثم ان كل واحد  
 منهما اذا نه مائة درهم لرجل اخر باع صاحبه واذا نه اجنبي  
 ما به ثم بيع بمائة درهم فاما به بين الاجنبي والمولى اثلاثا لكل  
 واحد منهما لانه لان كل واحد من هذه الديون فانه سكالها  
 في الصلبن جميعا فالمولى ثلثا يستوجب على عبده دينه لنفسه  
 وكل واحد من الاولين في الادانه ههنا ثانيا عن صاحب  
 المال هو الذي اذا نه بنفسه فلهذا كانت المائة اثلاثا  
 بينهم ولو كان المال الذي اذا نه المولى كل واحد منهما  
 المالى من المولى اذا نه ومن اجنبي قد امره باذاته والمسألة  
 عا لها فان المائة تقسم على عشرة اسهم اربعة للاجنبي الذي  
 اذا ان العبد واربع للاجنبيين الذي تشاركهما المولى ان  
 في المائة لكل واحد منهما سهمان ولكل واحد من المولى  
 سهم لان كل واحد من المولى يشارك عن شريكه في نصف ما اذا نه  
 صحت على العبد جميع نصيب كل واحد منهما من الشريك  
 وفي النصف كل واحد منهما من دينه لنفسه صحت نصيب  
 ذلك باعتبار نصيب شريكه من العبد وكان الباقي عن  
 العبد للاجنبي مائة درهم ولكل واحد من المولى  
 خمسون ولكل واحد من المولى خمسة وسبعون فاذا جعلت  
 كل خمسة وعشرون سهما كان الكل ثمة اسهم فلهذا  
 كانت القسمة بينهم على ذلك فاذا كان العبد من رجلين  
 وبمئته ما يتا درهم فاذا نه اجنبي ما به فحضر العدم فطلب  
 دينه كان ثانيا في كل جزء من العبد والذي يبيع جزء من  
 العبد ولا فضل في منه على نه فياخذ جميع ذلك قضا بدينه  
 فاذا حضر الغائب كان للدين نصيبه ان يبعه خمسة  
 فاصبه خمسة ساه فنه او يوصى

في الدين



قضاؤه مستحقا من نصيب الآخر بغير اختيار أو باختيار  
ولكنه متى شرع في ذلك بل كان محتاجا إليه لتخلص ملكه فيرجع  
على صاحبه في نصيبه بمسئلة الوارثين ولو اقتسما التركة  
وعايل أحدهما ثم حضرا العدم واستوفى جميع دينه من  
نصيب الحاضر كان له أن يرجع على تتركه نصف ما أخذ  
العدم واستوفى جميع دينه من نصيب الحاضر كان أن يرجع  
على تتركه نصف ما أخذه العدم منه فهذا كذلك وإذا جاز  
في سهمين فذلك دين في نصيبه يباع فيه أو يقضيه وكذلك  
لو كان العبد قتل وأخذ الحاضر نصف قيمته كان للعدم أن يأخذ  
كله ويرجع المأخوذ منه في نصيب تتركه إذا حضر وقبض  
لأن الواجب بالقتل ترك العبد كما أن الواجب بالبيع من العبد بيعه  
حكم أحدهما بالآخر ولو كان العبد من رجلين فادّنا له في التجارة  
فلحقه من الدين الفادريهم لرجلين لكل واحد منهما ألف وفي  
دين ألف درهم فأخذها أحد المولدين فاستهلكها ومات العبد  
فالعدم ما يزال بأحد المستهلك بالألف فقطسما به نصيب كل  
حقة في سبب العبد مقدم على حق المولدين فالمستهلك بمنزلة  
القاصف فإن رفعاه في ذلك إلى القاضي يعرض عليه بدفعها إليه  
ولم يقبض شيئا حتى أبرأ العدم من العبد والمولدين من دينه  
العدم الآخر يأخذ المستهلك بجميع الألف لأن سبب  
استحقاق كل واحد جميع الألف معلوم وإنما كانت القسمة  
بينهما بغيرين لا جل المزاحمة فإذا زالت المزاحمة بان إبراء  
أحدهما كان للآخر جميع الألف كالشفعين إذا سلم أحدهما  
الشفعة إلا أن هناك فصل ما قبل القضا لها بالدار وما بعد  
القضا لأن بالقضا يملك كل واحد منهما نصف الدار ومن  
ضرورة بطلان حق صاحبه عن ذلك النصف وههنا بالقضا  
لا يملك واحد منها شيئا لم يكن له قبل القضا متقى حق كل  
أحدهما في حصة العبد بالقضا كما قبله وإنما هذا أيضا

الترك

التركه فان حرا لومات وترك ألف درهم وعليه دين لرجلين  
لكل واحد منهما ألف فقطض القاضي بينهما قسمتهما معهما نصيبين  
فلم يقبضها ولم يقبضها حتى أبرأ أحد العدمين الميت من دينه  
كانت الألف كلها للعدم الثاني ولو اقتسما ما وقبضها ثم  
أبرأ أحدهما الميت من دينه سلم له ما أخذ ولم يك لصاحبه من  
ذلك شيء لأن البراء استقاط لما بقي من حقه دون ما تم استيفاء به  
فكذلك في عزمي العبد لو أخذ الألف من المولى المستهلك  
ثم أبرأ أحدهما العبد من دينه سلم لكل واحد منهما ما قبض  
وكذلك في هذه الأصول لو كان مولى العبد واحدا ولو كان  
العبد من رجلين فادّنا لهما أحدهما في التجارة وأقر العبد بالف  
في دينها ودفعه لرجل وأكر الموليان فالقبض في هذا  
بان يأخذ المولى الذي لم يادّنا له نصف الألف لأن ما في يد  
العبد كسبه ولحل واحد من المولدين نصفه بطريق الظاهر  
وأقر أن العبد ليس بحجة في نصيب الذي لم يادّنا له فسلم له  
نصف الألف وهو حجة في نصيب الأذن لوجود الرضا  
منه بذلك جزاء ذن له في التجار فكان هذا النصف للمستودع  
ولكننا يسحقسن فجعل الألف كلها للمستودع لأن أحدهما  
في نفود نصرف العبد كما ذنهما والاقرار من التجار فكما  
يقدر جميع تجارة العبد يادّنا أحدهما وكذلك بعد اقرار  
يادّنا أحدهما وسن باقراره أن المال للمودع وإنما يثبت  
حق المولى المولدين في سبب العبد وإذا ثبت باقراره أن هذا  
المال ليس من كسبه كان للمودع كله ولو لم يقرب بالودعة  
حتى قبض الموليان منه الألف ثم مضى بعد ذلك أيها ودفعه  
لفلان وكذباه لم يصدق على الألف لأن أحد المولدين خرج  
المتوض من كون سبب للعبد بحيث لا يصدق فيه سائر تصرفاته  
فكذلك لا يصدق فيه اقراره لخبره خود الاقرار باعتد



فيه تصرفه فسعدا اقران لا نفودا لا قرار باعتبار نفود ساير  
التصرفات بخلاف الاول هناك المال باقي في يد مسد فيه  
تصرفه مسد اقران ويكون الثالث باقراره كالثاني بالسنه  
ولو شهد الشهود عليه بالالف درهم وبيعة لهذا الرجل  
ولكم لا يعرفونها بعينها فقال العبد هي من الالف كان  
مصدق في ذلك فهذا مثله ثم لا تنى عليه في الواحد الود بعه اذا  
كان اقران بعد اخذ المولى من لانه لم تملكها وانما اخذها  
المولى ان يغير رضاه ولو اخذها اجنبي منه عصبا ومجدها  
لم يضمن العبد تنبيا فلذلك اذا اخذها المولى ان منه ولو  
اذن للعبد احد المولى في التجار فاذا نه اجنبي ما به واذا نه  
الذي اذن له ما به فان نصيبه ببيع في ذن الاجنبي خاصه  
لا نه لا يستوجب الدين في نصيب نفسه ولا في نصيب  
تسريكه لم يضمن باستحقاق نصيبه بالدين فلهذا ايتى ببيع نصيبه  
في ذن الاجنبي خاصه ولو كان اذانه الذي لم ياذن  
له ما به فان كان انما اذانه قبل اذانه الاجنبي فاذا نه اذن  
له في التجارة لانه معاملته منه مع العبد وقد علمنا ان ذلك دليل  
الرضا تصرفه فاذا اذانه الاجنبي بعد ذلك كان بمنزلة العبد  
اذا بيع بينهما اثلاثا في قول من حقه رحمه الله واربعا في  
قولهما وهي مسأله اول الباب وان كان اذانه بعد الاجنبي  
فانه ببيع من العبد نصفه وهو حصه المولى الذي كان  
اذنه مضرب منه الاجنبي جميع دينه ونضرب فيه  
المولى الذي اذانه محسبين معشمان ذلك النصف اثلاثا ولا  
لحق حصه الذي اذانه من ذن الاجنبي شي لان ثبوت الاذن  
في نصيبه كان صمنا لادانته وقد حصل بعد اذانه الاجنبي  
والدين السابق على الاذن لا يتعلق بمالية العبد وان وجد  
الاذن بعد ذلك كالعبد المحجور اذا حقه ذن بخاره بسم  
ثم اذن له في التجار لا لحقه ذلك الدين فلهذا ايتى ببيع نصيبه

كذلك ولما استان نصيب المدين فارغ عن ذن الاجنبي بقي جميع  
دينه في نصيب الذي اذن له وقد بدت منه ايضا من ذن المولى  
المدين محسبين فلهذا اقسام من نصيبه منها الملائه والله اعلم بالصواب

## باب العبد المديون

يدفع اليه مولا ما لا يعمل به

واذا دفع الرجل الى العبد ما لا يعمل به بشهود واذن له في التجارة  
فباع واشترى فله حقه دين ثم مات وفي يد مال ولا يعرف مال  
المولى بعينه فجميع ما في يد العبد من غرمائه لا شي للمولى منه  
لان المولى كان امانه في يد وقدمات مجملاته والا مانه بالتجمل  
يصير دينه والمولى لا يستوجب على عبد دينه وما في يد كسبه  
بطريق الطاهر فيكون مبرورا الى غرمائه لا شي للمولى منه الا  
ان يعرف شي للمولى بعينه فيلحقه دون الغرماء لان  
عن ملكه وليس من حسب العبد في شي وكذلك لو عرف  
شي بعينه اشتراه بمال المولى او باع به مال المولى لانه بدل  
ملكه بعينه وحكم المبدل حكم المبدل وهذا لا يجوز  
ان يكون غير ملك المولى في يد عبه على سبيل الامانه كما يجوز  
ان يكون في يد خسر ولو كان دفعه الى حرمات كان هو الحق  
بما عرفت من ماله بعينه صار دينه وهو يستوجب الدين  
على الحر وصمنا يصير دينه ايضا ولكن هو لا يستوجب دينه  
على عبه فينطل واذا اقر العبد في صحة ما حقه الدين  
بان هذا المال الذي في يده بعينه هو مال مولا الذي  
دفعه اليه لم يصدق على ذلك لانه تعلق بذلك المال حق  
غرمائه والمولى يحلف عبه في سببه خلافا لوارث المورث  
ثم ان اقر المورث لوارثه بعينه بعد تعلق الحقوق بماله لا يكون  
صحيحا فان اقر العبد لمولا مولا لا يكون صحيحا

ماله



العبد في حق مولاه منهم جعل هو في الاقرار له بالعين بعد  
تعلق حق العتق بماله منزلة المريض بقدر عين لا يسأل  
وعليه ديون الصحة فهذا كذلك الا ان يعرفه الشهود  
بعينه محمد قد تمت ملكه محجة لا تمة فيها او بغيره الغرما  
فيكون الثالث في حقهم بتصدقهم كالتأنيث بالمعنة وهو  
نظير اقرار المريض المديون بوجه الاجنبي فان اقام ذلك  
الرجل بعينه انه اودعه عبدا او قبضه المريض الا ان الشهود  
لا يعرفون العبد بعينه لم يصدق على العتق في استحقاق  
المقر ملك العين ولكن اذا مات المريض باع العبد فمقسم عنه  
من الغرماء وبمن المستودع ضرب فيه المستودع بعينه  
لا نهى بت بالمعنة انه اودعه العبد ولم يصح منه بعض العبد  
فقد مات بماله والود بوجه بالجهيل يصير دينا وجوب  
هذا الدين بسبب لانهم فيه والقول في تلك القيمة ان  
اختلفوا قول الغرماء مع ايمانهم لانهم الزيادة ولو  
ان العبد اقرب بالود بوجه بعينه باجنبي كان اقراره جازيا واجنبي  
احق بها من الغرماء وان لم يكن له بينه على اصل الود بوجه لا  
غير منهم في حق الاجنبي وهم ما دون بعد ما لحقه الدين  
حتى لو اقرب بغير استحقاق المقر له من اجمعه ساير الغرماء فكذلك  
اذا اقرب له بعين استحقاق العين و منهم خلاف المريض فانه يجوز  
وحق الغرماء حتى لو اقرب بغير اقرار في حق غرماء الصحة  
فكذلك اذا اقرب العين ولو دفع المولى الى عبده الماذون  
سالا وامر ان يشتري الطعام خاصه فاسترا به رفقا فشر او  
اياهم جاز عليه في عتقه لا نهى خالف امر المولى وسفيدا لعتقه  
عليه مما كان لكونه ماذونا وليس للبايع ان يأخذ منهم من  
المال الذي دفعه اليه المولى لان الممنوع ما اشتراه لنفسه دين  
في دينه وانما نقض بونه من حقه لا من امانه للمولى في يد  
هذا المولى لو لم يملكه ولحقه دفع اليه مال وامر ان يشتري

٨٩  
به الطعام لا نهى هذا يصير ما دون الله فقد رضى المولى من نضرة  
فان بعدا للممنوع من مال مولاه كان للمولى ان يبيع البايع ذلك المال  
حتى يسترد منه لعنه او مثله ان كان هالك لا نهى عاصب في  
مضيه مال المولى لنفسه على وجه الملك ثم يرجع به البايع على العبد  
لان مضيه انقضى من الاصل وكان الممنوع ديناً في دمة العبد فمضى  
كما كان وللبايع ان يطالبه بعض الدين من حقه ولو ان المولى  
اشترى متاعا من عبده المادون مثل ثمنه فهو جازي لا نهى غير منهم  
في ذلك فانه ليس في نضرة ابطال حق العتق ما عني مما تعلق  
حقهم به وهو كالمريض يمنع عننا من اجنبي مثل ثمنه وعليه ديون  
الصحة فان قيل للمادى لم يجعل هذا بمنزلة بيع المريض من وارثه  
مثل ثمنه حتى لا يجوز في قول اي حقه رحمه الله فان المولى يحل له  
في كسبه خلافة الوارث المورث فليس يمنع المريض من هذا  
التصرف اثار البعض على البعض بالعين فاما منعنا المنع لحق  
الغرماء وحق الغرماء في المالية دون العين الا ترى ان للمولى  
ان يستخلص كسبه لنفسه بقضا الدين من موضع اخر وليس  
في التبع من عمل القتمه ابطال حقهم عن ثمن المالية فاذا خا  
البيع طالب العبد مولاه بالممنوع عن ثمنه سوى سلم اليه  
البيع او لم يسلم لان المولى في هذه الحالة كالاجنبي من كسبه  
لحق غرماءه ولو جازاه بما يتعارف الناس فيه او بما لا يتعارف الناس  
فيه فهو سوى ونقال للمولى انت بالخيار ان شئت فانقض البيع  
وان شئت فاد جميع ثمنه ما اشتريت وخذ ما اشتريت لان  
في المجاهاة ابطال حق الغرماء عن ثمن المالية والعبد في ذلك  
منهم في حق المولى والمجاهاة اليسير والفاحشة في ذلك سوى  
كما في حق الممنوع لان نضرة ما كان بتسليط من الغرماء وانما  
محجر المولى لانه يلزمه زيادة في الممنوع ليرضى بالتزامه وقيل  
هذا قولهما فاما عند اي حقه رحمه الله البيع فاسد بمنزلة  
بيع المريض من وارثه فان هناك كسبه كسبه المولى في نضرة



فسد العقد عند فكتلك هنا خلافا لبيع مثل القيمة والاصح ان هذا  
قوله جميعا لان العبد في تصرفه مع مولا كالمريض المديون في  
تصرفه مع الاجنبي فان كان المولى قد قبضه واستهلكه فعليه  
كمال القيمة لان المحاباة لا يسلم له وقد تعدد رد بالاستهلاك  
فعليه القيمة والقول قوله في فضل القيمة لانه منكر للزيادة  
فالقول قوله مع منته الا ان تقم قيمته او اقل منها فيبيعه جازي  
لانه مفيد فانه يخرج به من سبب العبد الى ملك المولى ما كان  
ممنوعا منه قبل ذلك لخلق العزما ويدخل في سبب العبد ما لم  
يكن يعلق بعد حق العزما وهذا التمسك عندهما فاما عند  
اي حصة رجه الله المولى لانه كسب عبد المديون كما لا يملك  
كسب مكاتبه فيجوز البيع بينهما والمولى ان يمنع المبيع حتى يستوفي  
التمن كما لو باعه من مكاتبه وهذا لان البيع يربط العبد عن ملك  
البائع ولا يربط ملك اليد ما لم يصل اليه الممنوع في ملك اليد  
للمولى على ما كان حتى يستوفي الممنوع فان دفع اليه الممنوع وقبض ما  
اشترى فهو جازي ولا سبيل للعزما على المولى فيما قبض من التم  
لان المبيع حلف عن الممنوع في علق حق العزما به ولو سلم  
المولى ما باعه الى العبد قبل ان يقبض الممنوع والممنوع من على العبد  
فقبض العبد لما اشترى جازي وهو للعزما ولا تنفي للمولى  
من الممنوع وعزاي يوسف رجه الله قال هذا اذا استهلك  
العبد المقتوض فان كان قابلا في يد المولى ان يسترده حتى  
يستوفي الممنوع من العبد وجه ظاهر الرواية انه بتسليم المبيع  
اسقط حقه في الحبس وملك اليد الذي كان باقيا له فلو بقي  
الممنوع في دنا في دمه العبد والمولى لا يستوجب على عبد دينا  
وجه قول اي يوسف رجه الله انه انما اسقط حقه عن  
العبد بشرط ان يسلم له التم ولم يسلم فسقط حقه في العبد  
على حاله ونم كن من استرداده ما بقي العبد لانه يجوز ان  
يكون له ملك العبد فيما يملكه كحوزان يكون

له ملك اليد منه فاما بعد الاستهلاك صار دنا ولو كان  
الممنوع عروضا كان المولى احق بذلك الممنوع من الغرماء لانه  
بالعقد ملك العوض بعينه ويجوز ان يكون عين ملكه في يد  
عبد وهو احق من الغرماء ولو كان المولى باع متاعه من  
عبد باكثر من قيمته بتقليل وكثير فالزيادة لا تسلم للمولى  
لكونه من ماله في المعاملة مع المولى بحق العزما ويكون المولى  
للخيار ان شاء قبض السبع وان شاء اخذ من العبد قدر قيمته متا  
باعه وابطل الفضل لانه ما رضى بخروجه عن ملكه الا بشرط  
سلا مة جميع الممنوع ولم يسلم واذا اخرج العبد الى مصر  
فأجبره فحقه دنان ثم قال للمرياد نبي مولاى فلان في  
الجماعة وقال العزما قد اذن لك فللغرماء بيع ما في يده  
في دينهم استخسانا وفي القياس لا يباع شئ مما في يده حتى  
يحضر المولى فتقوم عليه السنة بالاذن لان سبب الموجب  
للجبر عليه وهو الرق معلوم والعزما يدعون عارضا لاذن  
والعبد ليس بحصم في ذلك ما لم يحضر مولا واكثر ما فيه  
ان يكون معاملته معهم اقرار منه فانه ما دون له ولا تكن  
اقراره لا يكون حجة على المولى وما في يد السبب ملك  
المولى كرقبته فكما لا يباع رقبته في الذن حتى يحضر مولا فكذلك  
لا يباع سببه وحب الاستخسان ان الظاهر يتأهل للغرماء  
لان استبداد العبد بالتصرف معهم دليل ظاهر على كونه  
ما دوننا ومن حيث العرف الانسان لا يبيع عبد الى مصر  
اخر ما لم ياذن له في التجارة ولكن هذا الظاهر حجة في دفع الاستخفا  
لا في اثبات الاستحقاق وفي حق الرقبة حاجتهم الى الاستحقاق  
ما لبيها على المولى والظاهر لا يملك لذلك فاما محضر المولى لا يباع  
الرقبة فاما في حق الكسب حاجتهم الى دفع استحقاق المولى  
لان المولى استحق السبب من جهة عبد بشرط الفراغ عنه  
نوصحه ان السبب حصل في يد سبب معاملته ود يوصحه



وحيث بذلك السبب انهما فصولا حق بالكسب حتى يستوفوا ديونهم  
منه بطريق اقامة البدل مقام المبدل واما الرقبة فمرد لا منها  
للمولى لم يكن بالسبب الذى به وحيث الديون عليه فلهذا  
لا يباع حتى يحضر مولاه فان اقام العزم البينة ان العبد ما دون  
له وهو متحد والمولى غائب لم يقبل منهم خلوصا عن الفايده فان  
حقهم ثابت في الكسب من غير بدنه والعبد ليس خصم في حق  
الرقبة فلو لم يقر المنة على البيع الاذن واقربه العبد بيع ما في  
يده ايضا ولم يتبع رقبته لان الخصم في الرقبة المولى واقرار العبد  
ليس بحجة على المولى فان حضر مولاه بعد ما باع القاصي ما في يده  
فقضاء العزم المنة على الاذن من المولى انهم يدعون عليه الاذن  
العارض فلا بد من ان يقيم المنة عليه فان اقاموها والا ردوا  
ما في يده اخذوا فان قيل فان ذهب قولكم انهم يستحقون  
ما في يده باعتبار قلنا نعم ولكن هذا الاستحقاق انما يكون  
في حق من لم يثبت له حقيقة الاستحقاق بعد ذلك قبل ان يحضر  
المولى لان الملك في رقبته للمولى لا يثبت حقيقة ما لم يحضر  
فيصدقه في ذلك الا ان يرى انه لو حضر وقال هو حرا وهو  
ملك فلان لعيره لم يكن له في كسبه سبب الاستحقاق حقيقة  
بعد ما حضر وادعى رقبته وقد ظهر سبب استحقاق حقيقة  
لكسبه فيسقط اعتبار هذا الظاهر بعد هذا واحتاج العزم  
الى اثبات السبب الموجب للاستحقاق لغيره في كسبه ورفعه  
على المولى وذلك الاذن قد اذ لم يقيموا المنة على ذلك لم يرد  
ما اخذوا واذا اشترى العبد من رجل متاعا فقال الرجل  
للعبد انت محجور عليك فلا ادفع اليك ما اشتريت مني وقال  
العبد انا ما دون قال قول في ذلك قول العبد لان معاملة  
الرجل معه اقرار منه بصحة المعاملة وكونه ما دون له فانه  
لا يجزى للرجل ان يعامل عبدا الغير شرعا الا ان يكون ما دون له  
فهو في قوله انت محجور عليك مناقض في كلامه ساعى في نقص

ثم به فلا يقبل قوله ولا يمين على العبد لان المين يمين على صحة الدعوى  
ودعواه المحجور باطل للتناقض وكذلك لو اقام المنة على ذلك  
لم يقبل بدنه ومحجور على دفع ما باع واخذ المنة منه كما التزمه  
بالبيع ولذلك لو كان العبد هو البائع فقال المشتري انت محجور  
عليك وقال العبد انا ما دون قال قول قول العبد لما بين  
ومحجور المشتري على اخذ ما اشترى ودفع المنة ولا يمين على العبد  
ولا يمين بدنه المشتري على انه محجور عليه ولا على اقرار العبد  
به عند غير القاصي انه محجور عليه لانه مناقض في هذه الدعوى  
قد تقدم منه الاقرار بافاده ما دون له وان اقر العبد بذلك  
عند القاضي رد البيع لان المشتري وان كان مناقضا فقد صدقه  
خصمه والمناقض اذا صدقه خصمه يقبل قوله نوصحه  
ان تضاد قصما على انه محجور عليه اقرار منهما بطلان البيع  
ولو نقا لا البيع عن تراخي جاز وان حضر المولى بعد ذلك  
فقال كنت اذ كنت له في التجار جار المقصر الذي كان فيما بين  
البائع والمشتري ولم يثبت الى قول المولى لان تضاد قصما  
على بطلان البيع بمنزلة الاقالة منهما والا قالة من العبد المادون  
صححه وكذلك اذا قال لم اذن له ولكن اجرت بيعه لم  
يبطل ذلك المقصر لان تضاد قصما على بطلان بوجوب انتفا البيع  
ما دون كان او غير ما دون والاجارة انما يلحق البيع الموقوف  
دون المسعص ولو لم يحكم القاضي بعض البيع حتى حضر المولى  
فقال كنت اذ كنت له او قال لم اذن له ولكن اجرت البيع جار  
ذلك البيع لانهما لكانا متناقضين في كلامهما ففسر التكملة لنقص  
البيع منهما ما لم يتأكد ذلك بقضا القاضي فاذا كان البيع قايما  
قبل ان يحكم القاضي ببعضه لحقه الاجارة من جهة المولى وسعد  
باقراره بانه كان ما دونا وهذا لانهما يكران اصل جواز البيع  
وانما جعل ذلك عبارة عن نقص البيع بسوء اجتهاد قايما في الحقيقة  
نقص الشيء بصرف فيه بعد صحته وانكار الشيء من الاصل لا يكون



نضر فافهمه بالنقض بعد صحته كما ان انكاز الزوج النكاح لا يكون اقرا  
بالطلاق فاذا كان محتمدا فيه لا يستحكم الا بقضاء القاضي  
ولو باع العبد متاعا لرجل ثم قال هذا الذي بعته لمولاي لم ياذن  
لي في بيعه وانا محجور على وقال المشتري لذبت وانت ما دون  
لك قال قول قول المشتري لان اقدامهما على البيع اقرار منها بصحته  
فلا يقبل قول من يدعي بطلانه بعد ذلك وكذلك لو كان العبد  
هو المشتري ثم قال انا ما دون محجور على لم يصدق وحسب  
على دفع المهر فان حضر وقال لم اذن له في تني قال قول قوله سر د  
البيع والشري لان الادن مدعي على المولى وهو منكر وكذلك  
لو ان عبدا ابتاع من عبده شيئا فقال احدهما انا محجور على وقال  
الاخر انا وانت ما دون لنا قال قول قول الذي يدعي منهما جوار  
البيع والشري لوجود الاقرار من صاحبه بذلك ولا يمين عليه  
ولا يقبل منه الا خبر بالحجر ولا على اقرار به عند غير القاضي  
لكونه منافضا في دعواه ولو اقر بذلك عند القاضي اخذ  
بذلك وابطل البيع بينهما المتضاد فمما على بطلان البيع واذا اشترى  
الرجل وباع ولا يدري اخره هو او عبده لم يصدق به كثير ثم قال  
انا عبد فلان وصدقه فلان وقال هو عبد محجور عليه وقال  
الغرماء هو حر فالدين لم يزم للعبد ببيع فيه الا ان يفتديه مولاه  
لان الظاهر من حال مجهول الحال الحرية وقد ثبت للغرماء حق  
مطالبته بديونهم في الحال فهو اذا اقر بالرق وصدقه المولى  
فقد زعم ان حق الغرماء من اخر الى ما بعد عتقه وذلك غير مقبول  
منها في حق الغرماء كما لو ادعى المديون اجالة الدين ثم ليس من ضرور  
ثبوت الرق باقراره ان يتاخر ديونهم الى ما بعد التقويل بحجور ان  
مكون مطالب بالدين في الحال وان كان رقيقا للعبد الماذون  
او المحجور في ذلك لا يستهلاك فهو نظير مجهولة الحال اذا اقرت  
بالرق لا يقبل اقرارها في ابطال النكاح لذلك لهذا المعنى واذا  
نفي مطالب في هذا الحال بالدين وهو رقيق مع فيه الا ان يفتديه

مولا لانه ظهر وجوب هذا الدين في حق المولى والدين لا يجب  
على العبد الا شاعلا ماله رقيقته ولو اقر عبدا جناه او باقرا  
او سبه ثم قال انا عبد فلان وصدقه فلان بذلك وقال  
ولي الجناية هو حر هو عبد فلان ولا حق لاصحاب الجناية  
في رقيقته لانهم يكرهون تعلق الجناية برقيقته ويترجمون  
ان حقهم على عاملته ولا يعرف له عاقله ثم من ثبوت الرق  
باقراره وجوب ارض الجناية على عاملته منقاه ومن حر بيته  
كما زعموا واستحقاق رقيقته بالجناية منقاه والمتناقضان  
لا يجتمعان واقراره صاحب الحق معتبر في حقه لا محالة فاذا اقر  
انه حر لم يكن له على اخذ الرقة سبيل باخلاف خلاف  
الاول فالدين من ماله رقيقته او من كسبه وقد ثبت رقة باقراره  
به وكذلك عبد ما دون عليه من فقال غرماء مولاه قد  
اعتقته وقال المولى لم اعنقه قال العبد يباع للغرماء لا يضر  
يدعون العتق والضمان على المولى والمولى منكر فاذا لم يثبت  
عتقه بقي مستحق البيع في الدين كما كان ولو كان جناية فقال  
اصحاب الجناية للمولى قد اعتقته قال عبد عبد المولى على حالي  
لا فكاك العتق لا شيء لاصحاب الجناية لانهم لم يتسلم حق  
من قبل العبد وانما حقهم قبل المولى وهو المبدأ اذا كان  
غالما والقبض بالاستهلاك اذا لم يكن غالما فلا يستحقون ذلك  
على المولى الا باقامة التهمة على العتق وسقط حقهم عن العبد  
لا قرارهم بانهم لا حق لهم في رقيقته بخلاف الدين هناك ما  
اقر واستفوط حقهم غرامة العبد بالعتق الا شري انما  
ادعوا من العتق لو كان ظاهرا بقي الدين بعد في دمة العبد  
وللغرماء ان يطالبوه في جميع ذلك وفي الجناية لو كان العتق  
ظاهرا صرح به العبد من الجناية فلا يكون للاوليا عليهم سبيل  
بعد ذلك فكذلك اذا ثبت ذلك في حق الاوليا باقرارهم  
وابه سبحانه اعلم بالصواب



## باب قرارة العبد المأذون

وإذا أقر العبد المديون من عصب أو غيره لزمه أن يصدق فيه  
 أوله بصدقه لأن العصب يوجب الملك في المضمون عند اداء  
 الضمان فالضمان الواجب به من جنس ضمان التجار وقرار  
 المأذون مثله صحيح ولهذا لو أقر به أحد المتفاوضين كان  
 شريكه مطالباً به وكذلك لو أقر أنه اشترى جارية فوطئها  
 فوجب العقر ههنا باعتبار الشراء لولاه لكان الواجب  
 الحد ولذلك لو عصب جارية بكر أو اقترضها رجل في يد بشر  
 هرب كان لمولاه أن يأخذ العبد بعقرها لأن الغاية بالانقضاء  
 حر من مالهيتها وهي مضمونة على العبد بجميع أجزائها فإذا فتر  
 جزء منها في ضمانه كان عليه بدل ذلك الجزء وهو مواخذه في الحال  
 أما لأنه ضمان عصب والعبد مواخذ ضمان العصب في الحال  
 ما ذونا كان أو محجوراً أو لأن هذا من جنس ضمان التجار ولو  
 أقر العبد أنه وطئ جارية هذا الرجل بنكاح بغير إذن مولاه  
 فامضها لم يصدق لأنه ليس من التجار وكذلك لو أقر به  
 أحد المتفاوضين لم يلزمه شريكه فان صدقه مولاه بذلك  
 بدى من العزم لأن تصديق المولى في حق العزماء ليس بحجة  
 بوجوده كعدمه فان بقي حتى أخذ مولى الجارية من غيرها  
 لأن الثاني حق مولى العبد وتصديق مولى العبد في حقه معتبر  
 ولو كان هذا السبب معاً بينا كان للمولى الجارية أن يأخذ عقرها  
 من سببه في الحال فذلك إذا ثبت تنصاده فمما عليه ولو  
 تزوج العبد المأذون وعليه دن من أمراه بأذن مولاه كانت المرة  
 أسوة العزماء بمهرها ولا يجب لها من النفقة وهذا لأن  
 النكاح بأذن المولى صحيح مع قيام الدن عليه فان الدن لا ينيل  
 ما كمن رقبته وإنما يثبت ولا به التزوج باعتبار ملكه  
 ثم في النكاح منفعة للعزماء لأنه يستغف به والمرأة  
 تعيينه على الاكتساب لقضاء الدين فظهر وجوب الدين

هذا السبب في حق العزماء فلهذا كانت المرأة أسوة للعزماء  
 بمهرها وتعتقها ولو كان العبد أقر أنه وطئها بنكاح ومحمد  
 المولى أن يكون أذن له في ذلك لم يوجب المهر حتى يعتق لأن أنكاح  
 المحرمة في التجارة والنكاح ليس بتجارة والمأذون فيه والمحجور  
 سوى ولو أقر المحجور بذلك وكذب به المولى لم يواخذ  
 بشئ حتى يعتق وكذلك لو أقر أنه وطئ أمة بنكاح فاقضها  
 بأذن مولاه أو بغيره بأذن مولاه ومولاة تتحد ذلك فقراره  
 لهذا لا يكون حجة على المولى ولا يظهر الدين في حق المولى لأنه  
 لولا النكاح لكان الواجب عليه الحد سوى كانت الموطوءة حرة  
 أو أمة فلهذا لا يطالب بشئ حتى يعتق وكذلك لو أقر أنه  
 اقترضها بأصبعه غاصباً كان أقراره باطلاً في قياس قول  
 أي حقه ومحمد رحمه الله لأنه بمنزلة الجناية فإنه أقر  
 بالتلاف جز من الأذى فهو كقراره بقطع يدها أو رجلها وفي  
 قول أي يوسف رحمه الله أقراره جائز ويضرب مولاه بمهرها  
 مع العزماء لأنه أقر بدين لا يستهلك فالغاية لهذا الفعل  
 حيز من المالهية الاثري أن هذا السبب لو كان معاً بينا يباع  
 ولا يدفع به وأقرار المأذون بدين لا يستهلك صحيح في مزاجية العزماء  
 وفي حق المولى وقد بينا المسئلة في كتاب الأقرار فان كان أقر  
 أنه غصبها ثم امضها بأصبعه فان اخذ والمقر له المصم من العصب  
 لأن الأقرار صحيحاً لأن ضمان العصب في جنس ضمان التجار  
 فالقرار به صحيح ويجعل في الحكم كان غيره فمحلها ذلك في ضمان  
 العبد وإن الأخب والمصم بالانقضاء فهو على خلاف هذا أي  
 حقيقته رحمه الله عليها الأقرار باطل وعند أي يوسف رحمه  
 الله هو صحيح كما سنا وإذا كان على المأذون دن كثير فاقرب دن  
 له وكما صوابه لأن مطلق التصرف ما دام ما دونها لهم له وإن  
 لحقه الدين فقراره يكون حجة بمنزلة السنة في إثبات المراهمة  
 للمقر له مع سائر العزماء وههنا حجة بمنزلة التبين لأن الأقرارين



من جمعها حالة واحدة بحولها كما نفاها كما نفاها وكما وجب اقرار المادون  
في حق المولى لاحتاجته الى ذلك في تجارته يجب صحة في حق غيره ما به  
لان الناس اذا علموا ان اقراره لهم لا يصح بعد حقوق الدين يحترروا  
عن معاملته ولو اقر بشيئ منه في يده انه لفلان عصيه منه او  
اودعه اياه وعليه دين كثير يد بالذي اقر به بعينه لان اقراره  
بالعين صحيح مادام ما دونها فيكون الثابت باقراره كالثابت بالمعينة  
وسن ان المقر به ليس من شبهه فلا يتعلق به حق غيره ما به وان  
ابا ذلك على ما في يده ولو اقر لعبد في يده انه ابن فلان او دعه  
اياها وقال هو حر لم يملك قال قول قوله لانه نفي ملكه عن هذا  
العين ولم يظهر له منه سبب الملك فان الظاهر كونه في يده  
واليد في اليد لا يكون دليل الملك فان الظاهر كونه في يده واليد  
في اليد لا يكون دليل الملك الا شري ان من يده لو ادعى  
ذلك وقال لست بملك له بل انا حر كان القول قوله ولا سبيل  
للغير ما به عليه فلذلك اذا اقر بالمادون ولو اشترى المادون  
من رجل عبدا ونفذ الممن وعليه دين اولاد من عليه ثم اقر ان البايع  
اعتق هذا العبد قبل ان يبيعه اياه وانما حر الاصل وانكر البايع  
ذلك فهو العبد مملوك على حاله لان سبب الملك للمادون فيه  
قد ظهر وهو شراؤه وايقاد العبد له عند الشري اقرار  
منه بانه مملوك حتى لو ادعى بعد ذلك انه حر الاصل او ان البايع  
اعتقه لم يقبل قوله فيه الا بحجة فاقرا المادون بذلك بعد ظهور  
سبب الملك له فيه مع انكار البايع بمنزلة اعتاقه اياه والمادون  
لا يملك الا بعتاق فلا يقبل قوله فيما يوجب العتاق له لان كل واحد  
من الكلامين ابطال للملك بعد ظهور في المحل بظهور سببه بخلاف  
الاول فالذي ظهر للمادون هناك اليد في العبد وهو ليس بدليل  
الملك فيكون كلامه انكارا لملكه لا ابطالا للملك الثالث فيه  
وكذلك لو اقر بالتدبير من البايع او كانت تجارة فاقرب بولا دقا  
من البايع لان التدبير والاستبلااد يوجب حق العتق للملوك

والعبد ليس من اهل ايجابه فلا يصح اقراره به بحقيقة العتق فان  
صدقه البايع استغنى الباع منهما ورجع باليمن عليه لا بما مضى دقا  
ان البايع كان باطلا منهما وهما مملكان نقض الباع بايقافهما بالا قاله  
فعل تصادقهما على بطلانه ويرجع العبد باليمن عليه والحرية او  
حق الحرية تمت للملوك بعد تصديق البايع من حقيقته والبايع  
اهل لا يجاب ذلك له ان يشترى من العبد ثم يعتقه بخلاف  
الاول فهناك البايع منكر والباع منهما صحيح باعنا الظاهر فلو  
تمت الحرية او حقها للملوك انما تمت من جهة المادون وهو  
ليس باهل لذلك ولو اقر المادون ان المادون البايع كان باعه  
من فلان قبل ان يبيعه منه حر وقبضه فلان منه وبعد الممن وجا  
فلان يدعي ذلك فهو مصدق على ذلك ويدفع العبد الى المقر له لان  
كلامه اقرار بالملك في العبد المقر له وهو من اهل ان يوجب الملك  
له فيه بطريق التجار فيكون قوله مقبولا في الاقرار بالملك له وانما  
تمت الملك المقر له منها من جهة العبد بمنزلة ما لو اقر له بالملك  
مطلقا بخلاف الاول فكلامه هناك ابطال للحق للملك والعبد  
ليس من اهله ثم لا يرجع على البايع باليمن الا ببيعه بغيرها على ما ادعى  
او يقر البايع به او يابا اليمن لان اقراره ليس بحجة على البايع والبايع  
مستحق الممن باعنا صحة الباع ظاهرا فلا يبطل استحقاقه الا  
باليمنه او باقراره او بما يقوم مقام اقراره وهو النكول  
فان قيل كيف يقبل الباع من المادون او حلف البايع  
على دعواه وهو مناقض في هذه الدعوى لان اقدامه على الشري  
اقرار منه بالملك لبايعه صحة الباع بقوله بعد ذلك بخلافه  
يكون تناقضا قلنا لا كذلك فل هو اقرار منه ان البايع  
بسبيل من يبيعه لانه وكيل المشتري او بايع له بغير امر المشتري  
على ان يحرم المشتري فاذا ابا ان يحرمه كان له ان يرجع باليمن عليه  
فهذا قبلنا منه على ذلك وحلفنا البايع لانه ادعى عليه ما لو  
اقر به لزمه فاذا انكر استخلف عليه ولو باع العبد تجارة



من رجل وقصها ذلك الرجل فحضر من الجارية ولا يدري ما  
 حالها فادعى رجل انها امته وصدقه ذلك المشتري والعبد  
 فلجارية است الرجل تزد اليه ولا ينقص البيع منه ومن العبد  
 وقد اقرها بغيره است المدعي واقتراره بذلك صحيح في ملكه  
 لا نه ملك اجاب الحرية فيها من قبله فيصح اقراره به ايضا ولا  
 ينقص البيع فيما بينهما لان المادون قد اسحق الحق المن عليه فلا يبقى  
 يقبل قوله في ابطال ملكه عن المن من غير ان يعود اليه مقابلته  
 شي وهذا لان الجارية لما انقادت للبيع والشليم فذلك اقرار  
 منها انها كانت مملوكة للعبد حتى لو ادعت الحرية بعد ذلك  
 لا يقبل قولها الا بحجة فقرار العبد بعد ذلك انها كانت حرة  
 الاصل يكون ابطال الملكة البات فيها ظاهرا وقوله في ذلك  
 غير مقبول وليس من ضرورة ثبوت النسب والحرية لها بصدق  
 المشتري رجوعه على العبد بالمن ولو كان اشتراها من  
 رجل ومضها منه فاقرا البايع بذلك ايضا اسعفت البيوع كلها  
 وترجعوا بالمن لان بايعها من العبد اهل الاجاب الحرية لها  
 في ملكه فيصح اقراره بحريتها ويكون هذا انضادا مالم على بطلان  
 السعيين جميعا وهم يتمكنون من ذلك بعض البيعين بالاقالة  
 فعيل تضاد قصر على ابطالهما ويرجع المن بعضهم على البعض خلاف  
 الاول هناك لو عمل تضاد العبد كانت الحرية لها من حيثها  
 وحسب المادون لا يحتمل ذلك ولو كان المادون اشتراها من  
 رجل فحضر منها وقصها وهي ساكنة لا تنكر بايعها من رجل  
 وقبض المن ثم ادعى رجل احبنيها امته وصدقه في ذلك  
 المادون والجارية والمشتري وانكر ذلك البايع من العبد  
 فلجارية حرة است الذي ادعاه باقرار المشتري ولا يبطل  
 البيع الذي كان من العبد ومن المشتري الاخر طابنا ان المشتري  
 من العبد ملك اجاب الحرية فيها فعيل تضاد بقاء الاجنبي في  
 ملكه والعبد لا ملك ذلك في كسبه فلا يعمل تضاد بقاء في ذلك

لا يثبت  
 في ملكه  
 من العبد  
 لا يثبت  
 في ملكه

وكذلك لو ادعى المشتري الاخر ان الذي باعها من العبد كان  
 اعتقها قبل ان يسعها او يرد لها او ولد له وصدقه العبد  
 بذلك فقرار المشتري الاخر ان الذي باعها من العبد كان  
 اعتقها قبل ان يسعها او يرد لها او ولد له وصدقه العبد  
 بذلك فقرار المشتري من العبد بذلك صحيح لتمكنه من اجاب  
 الحرية او حق الحرية لها وتضديق العبد اياه فذلك باطل فان  
 كان اقرار الحرية في حرة موقوفه الولد لا للمشتري سعي  
 ولا وهما عن نفسه ويرغم ان البايع الاول اعتقها وهو منكر  
 لذلك فيكون موقوفه الولد لان المشتري سعي ولا وهما  
 عن نفسه ويرغم ان البايع الواحد اعتقها وهو منكر لذلك  
 فيكون موقوفه الولد ولو كان اقرارها بتدبير او ولا ده  
 فهي موقوفه في ملك المشتري الاخر فاذا مات البايع الاول  
 سمعت لان المشتري الاخر مقربا بان اعتقها تعلق بموت  
 البايع الاول والبايع الاول مقربا بان اقرار المشتري الاخر  
 فيها فادلاها مملوكة ولا يرجع بالمن على العبد حتى يعتق فيبرج  
 به عليه حميد لا نه بالتضديق بقرار مقربا بوجوب رد المن عليه  
 ولكن لم يصح اقراره هذا مع قيام الرق لحق مولاه وعزماءه فاذا  
 زال ذلك بالعتق كان مواخذا به كما لو اقر بكفاله او مهر  
 وكذلك لو كان المادون منكر الجميع ذلك الا انه لا يرجع عليه  
 بالمن في هذا الفصل بعد الحق ايضا لان المشتري يدعي  
 وجوب رد المن عليه وهو منكر لذلك فاما بنت المشتري  
 دعواه بالحجة لا يرجع عليه خلاف الاول هناك العبد يصدق  
 له مقربا بوجوب رد المن عليه بسبب لا يحتمل العتق فحجج الجدد  
 للاقرار به بعد العتق فيرجع عليه بالمن ولو كان المشتري  
 الاخر ادعى ان الذي باعها من العبد كان كانتا قبل ان  
 يسعها وصدقه المادون في ذلك اولد به وادعت الامة  
 ذلك لم يكن مكانه وهم امة للمشتري يسعها ان شئت



الكتابه بحمل الفسخ وقد عجزت في عن اداء بدل الكتابه لجهالة من  
 يودي البذل اليه لان المشتري الاخر يزعم انها مكا تبه  
 البايع الاول وانه لا ينفذ دفع البذل اليه والبايع الاول  
 ينكر ذلك ويزعم انها مكا تبه المشتري الاخر باقراره فصار كما  
 لو عجزت عن اداء البذل لعدم ما يودي البذل به في بدلها وذلك  
 موجب انفساخ الكتابة فاذا أصبحت كانت امة فالمشتري  
 معها ان تنال واذا كان على المادون دين فافترس في يده انه  
 وديعه لمولاه او لا بن مولاه او لام وله فافترس لمولاه ومكاتبه  
 وعبدك وام ولدك باطل لان حق عزمها به معلق بحسبه والمولى  
 بحلقه في حسبه خلافا لوارث المورث فكان ان اقرار المريض  
 لوارثه او لعبدك او لمكاتبه لا يصح لكونه منتهيا في ذلك فكذلك اقرار  
 العبد لمولاه لان سبب التهمة بينهما فام ولذلك لعبد مولاه  
 او لام ولدك فان حسبه لمولاه ولذلك اقراره لمكاتب مولاه لان  
 للمولى في سبب المكاتب حق الملك فاما اقراره لا بن مولاه او لام  
 جاز لا نه ليس للمولى في ملكها ملك ولا حق ملك الا ترى ان المريض  
 اذا اقر لاب وارثه او لام وارثه جاز اقراره لهذا المعنى واذا صح  
 الاقرار صار المقربة لعينه ملكا للمقر له فلا يتعلق به حق عزمها به  
 كما لو اقر به الاحبني ولو لم يكن على العبد دين كان اقراره جازا  
 في ذلك كله لانه لا يملك في اقراره فانه لا حق لاحد في حسبه وان  
 لحقه دين بعد ذلك لا يبطل حكم الاقرار بمنزلة الصحيح اذا اقر  
 بعين لوارثه ثم مرض ومات فافترس ركون صحبا وان كان اقر  
 بدن لا يجد منهم ثم لحقه دين بعد ذلك لم يكن للمقر له شيء ان كان  
 هو المولى وام ولدك او عبدك الذي لا دين عليه لان المولى لا يستوجب  
 على عبيد دين فافترس له ما كان ملزما اياه شيئا بخلاف اقراره له  
 بالعتق قد يجوز ان يكون للمولى عين في يد عبيد وام ولدك وعبدك  
 الذي لا دين عليه حسبه للمولى فالاقرار لها كالاقرار للمولى فان  
 كان عليه دين او كان اقر لمكاتب مولاه او لاميه ثم لحقه دين اشتركا

في ذلك لان المقر له ههنا ممن يستوجب الدين على العبد وقد صح اقراره  
 له لا تنقار التهمة حين لم يتعلق حق اخذها بماله فهو كما لو اقر  
 لاجبني ثم لحقه دين اخر فيشتريكون في كسبه واذا اقر المادون  
 لانه وهو حر او لا يدينه او لم يوجبه وهي حرة او لمكانت امه او  
 لعبدك بنه وعليه دين او لا دين عليه وعلى المادون دين او لا دين عليه  
 فافترس له مولا باطل في قول اي حقيقه رحمه وفي قولها اقراره  
 له مولا جازير ويشتركون العتق في حسبه وهذا لان كسب  
 المادون فيه حق عزمها به او حق مولاه فافترس عند اي حقيقه رحمه  
 لمن لا يقبل تنها دته في حق الغير باطل لو كان حرا فكذلك اذا كان  
 عبدا في قولها اقرار له مولا جازير بمنزلة اقرار لاجبني ه  
 واصل المسئلة في اقرار احد الميثاقين لانه او لا يدينه بدن  
 او وديعه انه لا يجوز على تركه في قول اي حقيقه رحمه الله  
 وهو جازير في قولها وقد سنه في كتاب الاقرار والشركة او  
 هو ما على بيع الوكيل بمنزلة يقبل تنها دته له مثل العتق او بالمحاباة  
 قد سنه في كتاب البيوع واذا كان على العبد المادون دين  
 فافترس له في التجارة ملحقة بها من ثم اقرت له بوديعة في  
 يدها لم يصدق على ذلك لان المادون في حقيقها بمنزلة المولى في حق  
 المادون وقد عينا ان اقرار المادون لمولاه بعين في يد غير صحيح  
 فكذلك اقرارها له ولا يملكها لمولى اذا لم يكن على المادون دين  
 بالامتناع فافترس له بالوديعة اقرار لعبد مولاه واقرار المادون  
 لعبد مولاه باطل وان اقر العبد لها بوديعة في يد صدق على ذلك  
 بمنزلة اقرار المولى لعبد في يد فانه يكون صحيحا وستوى ان كان على  
 المادون دين او لم يكن ويكون اقرارها من العتق وان يكون فان قيل  
 هي مملوكة للمولى المادون فافترس لها كالاقرار لامة مولا يمتنع ان لا  
 يصح اذا كان على المادون دين فليس نعم ولكن ان لم يكن عليها  
 دين جميع ما اقر لها قد يعود اليه فيكون مصر وعا الى عزمها به كسائر  
 الكسائر فلا يكون في هذا الاقرار ابطال حق العتق عن شيء مما يتعلق

باطل



حقهم به ولا ابطال حق المولى بخلاف اقراره لامة مولا ليست  
من حسيبه لان فيه ابطال حق العزما عما اقربها وان كان عليها  
دين فقراره لها يكون اقرارا لعزما بها واقرار المادون لعزما بها  
صحيح لانه منه منزلة الاجانب فلهذا انحوز اقراره لها بخلاف  
اقرارها لانه اذا صح اقرارها له لخرج المقر به من كون كسبا لها  
ويبطل حق عزما بها عنه فلهذا لا يحكم بصحته ولذلك ان اقرارها  
بدن الا ان في الاقرار بالدين هي تشارك عزما المادون في حسيبه وفي  
الاقرار بالعين هي اولى بالعين من عزما المادون فان كان بعض عزما بها  
مكاتب للمولى او عبدا مادون له في التجارة وعليه دين فان كان العبد  
المقر لا دين عليه فقراره لها بالدين والود بغيره صحيح بمنزلة اقراره  
بذلك لعزما بها وان كان عليه دين فقراره لها باطلا لانه لو جاز ذلك  
تشارك المكاتب والعبدة منها سائر عزما بها فيه واقرار مكاتب  
مولا او لعبد مولا باطلا اذا كان عليه دين وكذلك اقرار عسا  
بوجوب الشراكة لهما يكون باطلا الا شري ان رجلا لو مات وعليه  
دين لقوم تنشى ثم حضر رجل اخر الموت فاقترلت بوديعه القدر ثم  
في ذلك او بدن ثم مات وبعض عزما الميت الاول وورثه الاخر كان  
اقراره باطلا لانه لو صح اقراره ميت لو ارثه الشراكة في المقر له ولو  
كان بعض عزما الجارية اب المولى او ابنه فقرارهما العبد بود بغيره  
او بدن وعلى العبد دين فقراره جائز لان اقرار المادون لا يمت بمولا  
لاب مولا او ابنه بالدين والعقود صحيح وكذلك اقرار بما عت فيه  
الشراكة لهما ولو كان بعض عزما اب العبد او ابنه وعلى العبد  
دين او لا دين عليه فقراره في قياس قول اي حنفية رحمه الله باطل  
وهو جائز في قولهما وهذا بنا على الاول انه لو اقر لا ابنه او لا بنه  
بدن او عين لم يحضر عند اي حنفية رحمه الله فذلك اقراره بما يوجب  
الشراكة لهما في المقر به وكذلك لو كان بعض عزما بها مكاتب لا ب  
عبد المادون او لابنه ولو كان بعض عزما بها اخا للعبد كان اقراره  
لها له جائز لانه لا تنه في اقراره لاجبيه فكذلك لا تنه في اقراره

لها وان كان عت الشراكة لاجنيه واذا اقر المادون وعليه دين  
اولا دين عليه دين كان عليه وهو محجوز عليه من فرضا وعصم  
او ودية استهلكها فصدقه برب المال بذلك اولد به وقال  
ذلك بعدما اذن لك مولاك في التجارة قال يقول قول المقر له  
والمال لا زمل للعبد اذا لم يصدقه المقر له انه كان في حالة المحجور  
لانه من اهل التزام المال بالاقرار في الحال وقد اضاف الاقرار  
الى حالة لا تنافي وجوب المال عليه فان المال بهذه الاسباب محجور  
على المحجور عليه وان تاخر الى عتقه فلم يكن هو في هذه الاضافة منكرا  
وجوب المال عليه بل هو مدعي اجلا فيه الى وقت عتقه فان صدقته  
المقر له بذلك لم يوجد شيء منه حتى يفتق الا بالعصب خاصة ضمان  
العصب يلزمه في الحال وان كذب المقر له اخذ بالمال في الحال  
لان ما ادعى من الاجل لم يثبت عند تكذيب المقر له فكانه ادعى  
الاجل الى شهر في دين اقر به مطلقا وقيل في الغرض والوديعة  
التي استهلكها هذا الجواب على قول اي حنفية ومحمد رحمهما الله فاما  
عند اي يوسف رحمه الله بواحدة في الحال وان صدقته كما في  
العصب وقد بنا المسئلة في الود بغيره قال وكذلك الصبي  
او المعتوه الذي يقبل البيع والشري وقد اذن له في التجارة ومقر  
بمخو ذلك لان الاذن لهما في التجارة صحيح واقرارهما بعد الاذن  
كقرار العبد وكما بعد اقرارهما بعد السلوع عن عقل الا انهما  
لا يواخذان بالغرض والود بغيره المستهلكه اذا صدقتهما  
المقر له في ذلك بعد الكبر والاقامة لان المات باقرارهما كالثابت  
بالمعانيه وقد طعن على اي حنفية رحمه الله في مسئلة الصبي فقال هذا في  
قياس قول اي حنفية واي يوسف رحمه الله صحيح وهو خطأ  
في قول محمد رحمه الله على قياس مسئلة الاقرار اذا سلم حري ثم قال  
لرجل عصيتك الف درهم في دار الحرب واتي حري فاستهلكها  
وقال الرجل عصيتكها في دار الاسلام قال يقول قول اخرى في  
قول محمد رحمه الله وكذلك اذا قال المولى لعتقه اخذت منك



الف درهم بحال ما كنت عبدي فاستهلكها وقال العبد  
احدنا بعد العتق قال قول قول المولى عند محمد رحمه الله  
لا نه منك وجوب الصمان عليه اصلا باضافته الا قرار  
الى احواله التي اضاف اليها فكذلك الصبي والمعتوه فانها تنكران  
وجوب المال عليهما عند محمد رحمه الله وان كذبه المقر له في  
الاضافه مدعى ولكن يقول الاصحاب ان محمد رحمه الله يفرق  
بين هذه العضول فان في مسألة الحرية لا يحب عليه رد ما اخذ  
حال كونه حريسا وان عاينا ذلك وكذلك في مسألة المولى  
لا يلزمه رد ما اخذه من العبد في حال قيام رقه وان عاينا ذلك  
فانما اقر مال لو علم صدقه لم يحب عليه رده قبل تبدل الحال  
فلا يكون اقراره ملزما شيئا والصبي اقراره كان يجب رده لو كان  
معلوما حال قيام عتقه لان ما استقرضه الصبي واخذه وديعه  
بحب رده ما دام قائما بعينه فلا يجوز اقراره بهذه الاضافة  
من ان يكون ملزما في الاصل فلهذا يلزمه الصمان اذا كذبه  
المقر له الاضافه كما في فصل العبد فان اقاما الدية انهما فولا  
ذلك في التجار فالسنة منه المقر له لان في سنة الزام المال  
والسنة لذلك تسرعت ولا نه اثبت بعينه بقا العين في يدها  
بعد ما اذن لهما في التجار وذلك يدفع بينهما على استهلاك  
العين قبل ان يودن لهما في التجار فلهذا كان القول قول  
والسنة بعينه واذا اذن لعبد في التجار ثم حجب عليه ثم اذن  
له بعد ذلك ثم اقراره كان استقرض من هذا الرجل الف درهم  
في حال اذنه الاول ومضاه او انه كان استودعه في حال  
اذنه الاول الف درهم فاستهلكها او ما اشبه ذلك  
فصدقه رب المال او كذبه قال لا زام للعبد في الوجوه  
كلها ومحاصره غزما ومعريفه لا نه اقراره وهو من اهل التزام  
المال بالاقرار في الحال واذن الاقرار الى حاله لا تنافي وجوب  
الصمان عليه بذلك السبب في الحال هو منزله اقراره بالدين

مطلقا في الخاصه مع العدم وكذلك الصبي والمعتوه في نحو هذا  
بخلاف الاول فثبت ان اضاف الاقرار الى حاله تنافي وجوب  
المال بذلك السبب على الصبي والمعتوه اصلا وعلى العبد ما لم يعتق  
فلهذا اقر قايض بصدق المقر له في ذلك وتكديمه هناك وسوينا  
ههنا ولو اذن لعبد في التجار ثم حجب عليه فان بعد الحجر  
يعصب اعتضه في حال اذنه او يفرض او يود بعه او مضاربه  
استهلكها في حال اذنه وكذبه المولى ولا مال في يد العبد لم  
صدق حتى يعتق لا نه حجب اقراره بحجور عن الاقرار واقراره ليس  
بحجة في حق المولى فلا يثبت به الدين في حق المولى اذا كذبه ولكن  
اقراره حجة في حق نفسه فاذا سقط حق المولى عنه كان بالعتق  
كان مواخذا به فان لم يعتق حتى اذن له المولى مرة اخرى ساله  
القاضي عما كان اقراره فان اقراره بعد الاذن الاخر اخذه لان  
اقراره في حال الحجر كالمعدوم في حق المولى فكانه ما اقراره حتى الان  
وهو منفك الحجر عنه حيز اقراره الان وان انكر ذلك او قال  
لم يكن اقراره في ذلك حق وان كنت اقررت به في تلك الحال لم  
يوجد به لا نه لم يوجد بعد انفكك الحجر منه اقراره ملزم في حق  
المولى واقراره في حاله الحجر ما كان ملزما في حق المولى فاكتر ما فيه  
انه ظهر ذلك بقوله الان ولو كان ظاهرا عند القاضي بان  
انه في مجلسه في حاله الحجر لم يوجد في الاذن الاخر ما لم  
يعتق فكذلك اذا ظهر بقوله الان والصبي والمعتوه في ذلك  
كالعبد ولو لم يكن اقراره في حال حجره ولكن اقراره في حاله الاخر  
انه كان قد اقر وهو محجور عليه انه عصب من هذا الرجل  
الف درهم في حال اذنه الاول او انه اخذ منه الف درهم  
وديعه او مضاربه فاستهلكه وصدقه رب المال بذلك  
لم يلزمه حتى يعتق لان يتصادقهما بظهور اقراره في حاله الحجر  
ولو كان اقراره في حاله الحجر معلقا للقاضي لم يقض عليه شيء  
حتى يعتق فكذلك اذا ظهر ذلك يتصادقهما بالقول قول



المقر له قد اقررت لي بذلك في الحال اذنك الاول او قال  
في الحال حال اذنك الاخر قال قول المقر له لما بينا ان العبد  
اضاف الاقرار الى حاله لا تنافي في التزام المال بالاقرار وان كان  
يتاخر الى العتق فكان مدعيه الاجل لا منكر للمال فاذلذه  
المقر له فيما يدعي من الاجل اجد بالمال في الحال وان اقاما السنة  
على ذلك فالسنة منه المقر له ايضا لان في سنته اثبات المال  
في الحال ولا نه لا منافي من البينين محال ان الامر من كانا وكان  
اقر بذلك قبل الحجر واقر به بعد الحجر واقر به في الاذن الاخر  
ايضا ولو كان ذلك في الصبي والمعتوه لم يلزمهما ذلك  
باقرارهما كما لزم العبد باقراره من غير مدعيه لانها اضافة الاقرار  
الى حاله معموده تنافي صحة اقرارهما اصلا فكانا منكرين للمال  
بخلاف العبد فهو اضافة الاقرار الى حاله الحجر وذلك لا ينافي  
صحة الاقرار او في حاله الاذن الاول او في حاله الاذن الاخر  
احدا من ذلك لان الثابت بالسنة كالتاب معانته واذا اذن  
لعبد في التجار ثم حجر عليه ثم اذن له وفي يد الف درهم يعلم  
انها كانت في حال الاذن الاول في يد فاقراها ودعيه القلان  
فهو مصدق في قول اي حبيبه رحمه الله ولذلك لو اقر باليد  
في يد انه عصها من فلان في حاله الاذن الاول فهو مصدق  
في قول اي حبيبه رحمه الله وقال لا يصدق العبد على الف  
وهي للمولى ويبيع المقر له العبد ما اقر به في رقبته فيبيعه في  
ذلك ولذلك لو اقر به بعد ما لحقه الدين في الاذن الثاني  
فلا يفت للمقر له في قول اي حبيبه رحمه الله وعندهما هي  
للمولى واصلا من المسئلة فيما اذا حجر المولى على عبيد المادون  
وفي يد مال فلم يأخذ المال من يد حتى اقر العبد بذلك المال بعينه  
لا لسان او اقر يد من على نفسه فاقراره جائز عند اي حبيبه رحمه  
الله وعندهما اقراره باطل وما في يد للمولى لان صحة اقراره  
بحق المولى باعتبار الاذن وقد ارتفع بالحجر فهو كما لو كان

محور عليه في الاصل فاقر بعينه في يد لسان او يد من وهناك اقرار  
في حق المولى باطل نوصحه ان اقراره معتبر بساير تصرفاته ولو  
الشان تصرفا اخر فيما في يد بعد الحجر لم ينفذ ذلك منه فذلك  
اذا اقر به نوصحه ان الحجر عليه لما كان منعه من التجار فيما في  
يد كان قايما مقام احد المال ولو اخذ المال منه لم يصح اقراره فيه  
بعد ذلك فذلك اذا حجر عليه لان صحة اقراره للحاجة اليه في  
التجار ولا يحنقه رحمه الله محرران احدهما ان اقراره  
في هذا المال كان صحيح في حال اذنه وانما كان يصح باعتبار يد على  
المال لا باعتبار كونه مادونا الا نرى انه لو اخذ المال منه  
ولم حجر عليه لم يصح اقراره فيه بعد ذلك لا بعد اتمام يد فعرفنا ان  
صحة اقراره فيه بعد ذلك لا بعد اتمام يد فعرفنا ان صحة اقراره  
فيه باعتبار يد ويد باقره بعد الحجر عليه ما لم يأخذ المال منه  
فيصح اقراره فيه كما قبل الحجر بخلاف ما بعد اخذ المال منه والماني  
ان نقايد على المال اثر ذلك الاذن ونقا اثر الشئ كيقا اصله فيما  
يجع الى رفع الضرر وصحة اقرار المادون بالذن والعين لدفع  
الضرر عن الذن يعاملون معه والحاجة الى دفع الضرر باقره  
بعد الحجر لا نه لو لم يحزن اقرار حجر المولى عليه ايضا اذا صار الكسب  
في يد قبل ان يقر ما عليه لم يصح اقراره فتضرره العزم فلدفع  
الضرر جعلنا نقا اثر الاذن كيقا اصله بخلاف ما بعد اخذ  
المال منه لا نه لم يبق هناك شئ من آثار ذلك الاذن وهذا  
على اصل اي حبيبه رحمه الله مستمقا نه جعل السكون في  
العصر بعد السد منزله نقا صفة الخلاع في اباحة شربيه  
والدليل عليه ان العبد بعد الحجر عليه هو المضم في حقوق تجاراته  
حتى لو وجد المشتري منه بالمشتري عيبا كان له ان يخصمه فيه  
كما قبل الحجر وصحة اقراره من حقوق تجارته الا انه لا يفي ذلك  
بعد اخذ المال منه لا نه لو بقي كان كلامه استحقاقا للملك على المولى  
في يد وذلك لا يجوز بعد الحجر فاما بقى الكسب في يد يكون



اقراره في المعنى اكارا لا استحقاقا للمولى لا ان يكون استحقاقا عليه  
استدنا وخلاف الشنا القادة فان ذلك اثبات الاستحقاق  
استدنا على المولى وهو غير محتاج الى ذلك واقامة اثر الاذن  
مقام الاذن باعتبار الحاجة فلا بعد واموضعها اذا عرفت  
هذا فيقول لا اثر للاذن البالي فيما في يد من المال مما علم  
انه كان في الاذن الاول يجعل وجوده كعدمه ولو لم يوجد  
كان لا اقرار صحيحا عند اي حصة رحمه الله في استحقاق المقر له  
العين وعندهما يكون اقراره باطلا وكذلك بعد الاذن البالي  
الا ان عندهما اقراره في الاذن اقرار بغيره مستهلكه فيكون  
اقرارا بالدين وهو لو اقر بدين اسعه المقر له في رقبته مباحه  
كذلك هنا واذا اذن لعبد في التجار فاقرا به قد كان اقراره هذا  
الرجل وهو محجور عليه بالف درهم وقال المقر له قد اقررت لي بعد  
الاذن قال قول قول المقر له لا نه اضاف الاقرار الى حاله لا تاتي  
صحة اقراره فان اقرار العبد المحجور والمال ملزم اياه بعد العتق  
ولو كان العبد صغيرا او كان صغيرا حرا او معتوقا فزوا بعد الاذن  
انهم قد اقروا له بذلك قبل الاذن كان القول قولهم لا نه اضافوا  
الاقرار الى حاله معموده تنافي صحة اقرارهم اصلا فلم يكن كلامهم  
في الحال اقرارا لشيئ انما هو بمنزلة قول احدكم اقررت لك  
بالف قبل ان اوله او قبل ان اخلق فلا يلزمه به شيء وان كذب المقر له  
في الاضافة لا نه منكر للمال في الحقيقة والله اعلم

## باب اقرار المحجور عليه

وهذا الباب بنا على الخلافه التي بيناها اذا اقر العبد بعلم  
المحجور عليه بدين او عين قائم في يد مضمونه او امانه مستهلكه  
او غير مستهلكه فانه مصدق فيما في يد من المال عند اي  
حصة رحمه الله ولا مصدق في استهلاك رقبته بالاتفاق  
اذا لم يف ما في يد مما عليه لا تنفع رقبته فيه لان القيد

ان لا تصدق بعد المحجور في شئ مما في يد ولكن استحسن  
ابو حنيفة رحمه الله فاقام ان الاذن مقام الاذن في صحيح  
اقراره وهذا الاثر في المال الذي في يده لا في رقبته لا نه  
لا يد في رقبته بعد المحجور ولو ادعى انسان رقبته لم يكن  
هو خصم له ولا زكبه مستفاد للمولى من حصته بشرط  
العراج من دينه ورقبته وكانت للمولى قبل الاذن فغادت  
كما كانت وان كان عليه دين في حال اذنه باقرار او دينه كان  
ذلك الدين مفقدا على ما اقر به بعد المحجور لان ذلك الدين لزمه  
في حالة الاطلاق فيكون سببه اقوى مما اقر به بعد المحجور  
والصعيف لا يبرأ من القوي كالدين المقر به في المرض مع دين  
الصحة في حق المحجور وهذا لان ما في يده من السبب صار  
مستحقا للغير ما بالدين وحيد بينهم في حاله الاذن  
وهو غير مصدق في ابطال استحقاقهم فكذلك في اثبات  
المزاجه معهم وان لم يكن عليه دين ولم يقر بشئ حتى اخذ مولا  
المال منه او باعه ثم اقر بشئ من ذلك لم يصدق العبد على  
شئ من ذلك اما اذا اخذ المال منه فلا نه لم ينفق اثر ذلك  
الاذن في المال المأخوذ منه واما اذا باع فلا نه يجوز الى  
ملك المشتري وذلك مقوت بحل الاذن لان محله كان  
ملك الاذن واقامه الاذن مقام المشتري الاثر مقام  
الاصل في حال نقاح حل الاصل لا بعد فواته ولا نه صحة  
اقراره قبل البيع باعتبار انه الخصم في نقاحه وقد انعدم  
ذلك بالبيع حتى لا يكون لاحد من عامليه ان خاصه بعد ما  
باعه المولى في عيب ولا في غيره فلا يصح اقراره بعد ذلك في  
حال رقه ولكنه يوجب دينه اذا عتق فيما هو دين عليه من  
ذلك لا نه مخاطب باقراره صحيح في حتم الالتزام في دينه  
ولانه لم يطالب بحق المولى فاذا سقط حقه بالعتق  
اخذ بجميع ذلك والعبد الصغير في جميع ذلك بمنزلة من



الكيب الا انه لا يوجد به عقد العتق لا نه غير مخاطب فلا يكون  
التزامه صحيحا في حق نفسه واذا جبر على عبده وفي يد الف درهم  
فأخذها المولى ثم أقر العبد أقرارا بعبده كانت في يد فلان  
وكذا به المولى لم يصدق على ذلك لا نه لم ينشأ للعبد فيها دين  
أخذها المولى وكان صحة أقراره باعتبار يد فلان عتق لم يلحقه  
من ذلك شيء بانه أقر بان المال كان في يده أمانة وقد أخذها  
المولى من غير رضی العبد ونسب لبطه فلا يكون ذلك موجبا للضمان  
عليه كما لو عصب الود بعبه أخيه من المودع والبضاعة والمضاربة  
أمانة في يده كالود بعبه ولو كان عسبا أخذ به اذا عتق  
لا نه أقر بوجود الضمان عليه بالعصب وقد عجز عن رد العين  
فعلية قيمته ولو جبر عليه وفي يد الف درهم فأقر ان هذه  
الالف وديعه عند فلان او مضاربة او فرضا وعصب  
فلم يصدق على ذلك وأخذها صاحب الدين من حقه ثم عتق  
العبد كانت الالف دنا عليه بوجدها مائة في حق نفسه جعل  
كان ما أقر به حق وقد أقر انه قضى بعتق مال العبد بينا عليه  
وذلك بوجوب الضمان عليه كان المال في يده أمانة او مضمونا ولو جبر  
عليه وفي يد الف درهم فأقر بدين الف درهم عليه ثم أقر ان  
هذه الالف وديعه عند فلان فالالف في قياس قول  
أي حصة رحمه الله لصاحب الدين لا نه صحة أقراره باعتبار  
ما في يده وكما أقر بالدين صار المقر به مستحقا للمقر له بالدين  
فأقراره بعد ذلك بالعين لغيره في بطلان استحقاق الاول  
باطل بمنزلة الوارث اذا أقر بدين على الميت مثل ما في يد من  
التركة ثم أقر بعين التركة لا لسان آخر فاذا صرف المال  
للمقر له بالدين ثم عتق أسعه صاحب الود بعبه لا نه قضى بالوديعة  
دنا عليه بزعمه واستفادته براءة دمنه بديعه صاحب  
الود بعبه مثل ذلك بعد العتق بخلاف ما يأخذ المولى منه  
لا نه ما قضى به دنا في دمنه انما أزال المولى يد عنه من غير

صواب  
اللفظ

رضاه فجعل في حقه كالمالك فلا ضمان عليه فيه ولو كان  
أقرا ولا بالود بعبه كانت الالف لصاحب الود بعبه وديعه  
صاحب الدين بدينه بعد العتق وفي قول أي يوسف ومحمد  
رحمهما الله أقراره بالود بعبه باطل والا لم يأخذ المولى ولا  
بعبه صاحب الود بعبه اذا عتق فاما المقر له بالدين في دمنه  
صحيح ولو أقر أقرارا متصلا فقال فلان على الف درهم وهذه  
الالف وديعه لفلان كانت الالف بينهما صفان في قول  
أي حصة رحمه الله لا نه عطف أحد الصل من غير الآخر  
وفي آخر كلامه ما يعبر موصى اوله فتوقف اوله على آخره وان  
أقراره بالود بعبه متصلا بالاقرار بالدين بمنزلة الاقرار بدين بعبه  
مستنهك لا نه حين قدم الاقرار بالدين فقد صار كالمستنهك  
للود بعبه فكانه أقر بدين ودين في كلام موصول فتكون  
الالف بينهما صفين واذا عتق أحدهما بمانع لهما ولو بذات هذا  
المتصل بالود بعبه كانت الالف لصاحب الود بعبه لا نه تملك  
بفسر الاقرار والدين بعد ذلك يمتنع في دمنه ثم يستحق به سببه  
وقد تبين ان ما في يد من سببه فلهذا لا يتعلق به حق المقر له  
بالدين ولو ادعى جميعا فقال صدقتما كانت الالف بينهما  
صفين لا نه ما ظهر الاقرار بالود بعبه والا لاقرار بالدين  
ظاهر معه وذلك بمنع تمام استحقاق العين للمقر له بالود بعبه  
والحاصل ان صحة أقراره ما هنا باعتبار ما في يد كما ان في صحة  
أقرار الوارث باعتبار ما في يد في التركة وقد سنا هذه الفصول  
في الوارث في كتاب الاقرار فكذلك في حق العبد المادون بعد  
الحجر والعبد الصغير والحجر الصغير بعد الحجر عليها في هذه بمنزلة  
الكبير الا انها لا يواخذان بعد العتق والبلوغ بشي مما يؤخذ  
به العبد الكبر بعد العتق لان أقرارهما في جميعهما يصح ولو جبر  
على عبده وفي يد الف درهم فأقر لرجل بدين الف درهم او بدين بعبه  
الف درهم او بدين بعبه الف درهم بعينها ثم صاح المال لم يلحق



العبد من ذلك شيء حتى يعتق لان الحق اقراره باعتنا وما في يد وقد  
انعدم ذلك بهلاك ما في يده فكانه اقر ولا مال في يده فاذا اعتق  
اخذ بالدين دون الود بعه لان ملاقره كالمعاضة في حقه ولو كان  
ذلك معانا معلوما لم يحقه بيعه بعد هلاك الود بعه في يده وكان  
مواخذا بالدين لهذا مثله ولو حجب عليه وفي يد الف درهم  
وعليه دينار الف درهم ثم اذن له فافترق الف درهم لرجل اخر او  
وجت عليه منه قال الف الذي في يد لصاحب الدين الاول  
خاصه لان الاذن الباقي غير مرسوم بما في يده مما كان في الاذن  
الاول ووجوده كعدمه وقد بينا انه كما اقر بالدين الاول صار  
ما في يده مستحقا للمقر له فلا يتغير ذلك بل يحقه من الدين في  
الاذن الثاني وكذلك ان اقر العبد ان هذا الدين كان في حال  
الاذن الاول لانه غير مصدق في الاستناد في حال المقر الاول  
وكذلك ان اقر انها وديعه عنده لرجل او دعيها اياه في حال الاذن  
الاول فالاول احق بالالف وبيع صاحب الود بعه  
العبد لها في رقبته لانه قضى بالود بعه دينا عليه بزمه وعندهما  
الالف ملو له وبيع بالدين في رقبته لان الاذن الثاني غير مرسوم  
فما في يده من الكسب فان المولى بالحجر عليه يصير كالحجر لما في  
يد من يده ولكن اقراره بالاذن بالدين في الاذن الثاني  
صحیح في رقبته فيباع فيه الا ان يقضى المولى دينه ولو محمد  
عليه وفي يد الف درهم وعليه دين خمسة مائة فافترق بعد الحجر  
بدين الف درهم ثم اذن له فافترق ان ملك الف التي كانت في يده  
ود بعه او دعيها اياه هذا الرجل فانه لا يصدق على الود بعه  
والالف التي في يد لصاحب الدين الاول منها خمسة مائة والخمسة مائة  
الباقية للذي اقر له العبد بالالف درهم وهو محجور عليه لان  
ما وجب عليه في الاذن الاول مقدم في ما في يده فباخذ صاحب  
الدين الاول كمال حقه ثم المقر له بالدين بعد الحجر مستحق لها الى  
يد من يباخذها وقد بقي عليه من الدين خمسة مائة ويواخذ بـ

بعد الفتيق وبيع صاحب الود بعه العبد بعه بعه كلها فيها  
فيه الا ان يقضى المولى لان اقراره بالود بعه حصل في حال  
الاذن الثاني وهو صحيح في حق المولى وقد قضى بالود بعه دين  
عليه بزمه فبواخذ بدينه في الحال وفي قول اي يوسف  
ومحمد رحمهما الله خمسة مائة من الف لصاحب الدين الاول  
وخمس مائة للمولى لان اقراره بالدين بعد الحجر عندهما غير  
صحیح وبيع صاحب الود بعه منه العبد خمسة مائة درهم ويبطل  
من وديعه الخمس مائة التي اخذها المولى لان اقراره بالود بعه  
حصل في حالة الاذن الاول الا انه انما يصير ضامنا لما قضى به دينا  
عليه دون ما اخذ المولى بعد اختاره وانما قضى الدين الذي  
عليه خمسة مائة منها فبيع بذلك خاصة والخمس مائة الاخرى  
اخذها المولى في حقه وما لواخذها غاصب اخر سوى  
ان هلك من هذه الف خمسة مائة في يد العبد كانت الخمس مائة  
الباقية لصاحب الدين خاصة لان حقه مقدم في كسبه على حق  
من اقر له بعد الحجر ويلزم رقبته العبد من الود بعه خمسة مائة  
لانها انما يكون ضامنا باعتنا رقبته قضى الدين بالود بعه وقد  
كان ذلك في مقدار الخمس مائة خاصة وما زاد على ذلك مال  
في يده من غير صنعة فلا يلزمه ضمانه واذا وهب لعبد محجور  
الف درهم ومضاه العبد فلم يباخذها منه المولى حتى استهلك  
لرجل الف درهم منه ثم استهلك الف اخرى منه فله قال الف  
الحصة للمولى لانه ليس للمحجور عليه يد معتبر شرعا فيما هو في يد  
صنوع الا شري انه لو توارعه في ذلك انسان لم يكن هو جنسما له  
فهو وما لواخذ المولى في يده سوى فيما يحقه من الدين بعد ذلك  
تعلق برقبته دون مال اخر ملو له ولو كان دينا قبل الصبة  
كانت الحصة لصاحب الدين لان الموهوب بالفض صار كسبي  
له وحق غرمائه في حقه مقدم على حق مولاه لان الشئ انما سلم  
للمولى بشرط العزاع من دونه ويقام الدين عليه عند الاكراه



تعد هذا الشرط فلهذا كان في الهبة لصاحب الدين بخلاف الاول  
لان هناك خن صارت الا ان كسبها له ما كان لاحد عليه دين  
فتم شرط سلامة الكسب للمولى فلا يعبر ذلك لمجوق الدين  
اياها وان استعملك بعد الهبة الف درهم لرجل احب اليه  
كانت الهبة لصاحب الدين الاول مكان يدعي ان يثبت فيه  
حق صاحب الدين الاول به منع استحقاق المولى وثوب يدعي على  
المال حكما قدمت فيه حق عزمي العبد باعتبار دينه كما لو كان ما ذونا  
ولو كان ولكنه قال لو لم يكن عليه الدين الاول لم يثبت لصاحب  
الدين الثاني حق في ذلك الكسب فتا بير الدين الاول واستحقاق  
العزم ذلك الكسب به في ثبوت حق العزم الثاني فيه لا في  
اثبات ذلك نوصحه ان حق العزم الاول في هذا المال اقوى من  
حق المولى لا نه مقدم على المولى ثم استحقاق المولى اياه منع ثبوت حق  
العزم الباقي فيه فكذلك استحقاق العزم الاول بخلاف  
الماذون لان الاقرار من حقه جميعا حالة الاطلاق وقد بينا  
ان حالة الاذن جعل بمنزلة زمان واحد فكان الدينس وجبا عليه  
معا فيستويان في استحقاق الحساب والله اعلم

## باب خصومة المحجور عليه

فيما يشتري ويبيع  
واذا اشترى المحجور عليه عبدا بغير اذن مولا فشر او باطل لا يثبت  
لصاحبه شغل ما لبته باليمن والمولى غير راضى به وفيه ادخال  
المشتري في ملك المولى بعد المفاوضة من غير رضاه وليس للغير هذه  
الولاية على حد فلا يكون للعبد على مولا اولى ولا يقال انه يدخل  
الغير في ملكه بعض الهبة والصدقة لان المولى بملكه رقبته  
ما قصد الا تحصيل المنفعة لنفسه فيكون راضيا بما هو انتفاع  
بعض حصل له ملك رقبته فان اجاز المولى بعد الشرا اجاز لان  
الاذن في الاذن لا يثبت له الا اذا كان العبد من اهل

العهد

العقد فبعد العقد منه وامتنع بملو دة بمراعاة حق المولى واجازة  
يرفع هذا المانع لوجود الرضا يعطى الممنع ما لبته وكذلك  
لو باع شيئا من مال مولا او مما وهب للعبد فبيعه باطل  
لانه لا في محلا مملوكا للمولى ومثله لخر لا يصح الا باجازه المولى  
فكذلك من العبد ان اجاز المولى جاز والعهد على العبد كما لو  
اذن له في الاذن بتد او هذا لان العبد من اهل التزام العهد في  
حقه لا نه مخاطب وانما امتنع بثبوت في حق المولى لا بعد اذ رضاه  
به وقد حقق الرضا باجازه والاجازة والرهن والقرض في هذا  
كالباع والشري والصبي لخر والمعنوه الذي يعقل الشري والسبيع  
في ذلك كالعبد لانه من اهل التزام العهد عند انضمام راي المولى  
الى رايه واذا اشترى العبد المحجور عليه مناعا بغير اذن مولا  
ثم اذن له في الباع لم يجز بشر او من المتقدم لانه بالاذن صار  
منفك المحجور عنه فيما يستقبل من التصرفات وصار المولى راضيا  
بشغل ما لبته بما يملكه من التصرف بعد الاذن فلا يثبت  
ذلك في تصرف سبق الاذن فان اجاز العبد بعد ذلك جاز  
استحقاقا لان الاجازة اشياء تصرف منه وهو فيما هو المفضو  
منزلة ابتداء الشري ولا ان المولى صار راضيا بتصرفه فيكون  
اجازته ذلك العقد بعد رضا المولى كاجازة المولى ولو اجاز  
المولى جاز لان بالاذن له في المجازة لم يزل ملك المولى وولا يثبت عنه  
فاجازته بعد الاذن له كاجازته قبل ان ياذن له في المجازة ولو  
اعتقه المولى بطل الشري المتقدم لانه لا وجه لسعيده بعد العتق  
على الوجه الذي يعقد حال الرق فانه انعقد موجبا الملك للمولى  
على سبيل الخلافة عن العبد ولعد العتق لو بعد كان موجبا الملك  
للعبد مقصورا عليه وبه فارق الاذن له في المجازة لانه لو بقي  
العقد موقوفا بعد الاذن كان موجبا الملك للمولى على وجه الخلافة  
عنه اذ اتم باجازه واجازة مولا وهما بعد العتق لا ينفى ذلك  
ولا يجوز ان بعد العقد موجبا حكما غير الحكم الذي انعقد له امثله



فإن اجازته العبد بعد العتق فيه ولا اجازة المولى ولا اجازة جميعا  
لان العتق بعين جهة البطلان فيه فلا يقلب جازا بعد ذلك  
الا بالعقد بخلاف النكاح فان العبد لو تزوج بغير اذن مولاه  
ثم اعتقه المولى بعد النكاح لان النكاح العقد موجب لملك الخل  
للعبد عند نفوده وبعد العتق اذا نفذت ملك الخل للعقد كما  
اوجبته العقد وكان المانع من نفوده بحق المولى واذا سقط حقه  
بالعتق بعد فاما الشراء العقد موجب للملك في المشتري المولى على  
وجه الخلا فممن العبد ولا يمكن انقاوم كذلك بعد العتق قال  
الاشري ان عبدا محجورا عليه لو اشترى جارية بالثمن درهم ثم ان  
المولى باع عبده من رجل فاجاب المشتري بشر الجارية لم يحز له  
لو نفذ باجازه تمت الملك في المشتري للمشتري على وجه الخلافة  
عن العبد وانما العقد موجب للملك للبايع وكذلك لو اجاز له البايع  
لم يحز له لو نفذ باجازه كانت العبد على العبد في ما بينته وما لنته  
ملك المشتري وهو غير راض بذلك وكذلك لو لم يبعه المولى ولكن  
ما ت فوريته وارثه فاجاز الباع لم يحز له لو جازت الملك للارث  
على سبيل الخلافة عن العبد فاذا مات المولى فقد خرج من ان يكون  
اهلا للملك بالعقد مسعين جهة البطلان في هذا الشراء واذا  
اشترى المحجور عليه عبدا من رجل بالثمن درهم فقبض العبد ولم يقصر  
المن حتى مات العبد في ذلك فلا ضمان عليه في العبد حتى يعتق لانه قبضه  
بتسليم المالك فلا يكون هو جازا في القبض على حق المالك ولكن  
هذا القبض بوجوب الضمان عليه بحكم العقد والعبد المحجور لا يواحد  
ضمان العتق في حال قيام الرق ويواحد به بعد العتق لان  
التزامه بالعقد صحيح في حقه دون حق المولى فاذا عتق لزمه قيمه  
العبد الذي مضى بالعه ما بلغت لان البيع كان فاسدا لا بعد اتمام  
نشرط الجواز منه وهو اذن المولى والمقبوض بحكم الشراء الفاسد  
مضمون بالقيمة بالغه ما بلغت ولو كان قبل العبد حين قبضه  
بالعقد لزمه اذ دفعه او اقله لان البيع كان صحيحا يستتراده

وملكه لم يترك بتسليمه الى العبد لان العبد ليس من اهل الملك او لا  
يمثل اثبات الملك للمولى لا بعد اتمام الرضا منه بذلك فكان العبد  
في قتله جازيا على ملك البايع فحاطت مولا به بالدفع او القدا ولو كان  
مكان العبد باب او عروضا او ذواب فاستهلكها العبد حين  
قبضها لم تضمنها حتى يعتق فان عتق ضمن قيمتها بالغه ما بلغت لان  
ضمان الاستهلاك من جنس ضمان العقد فاذا برئت على العقد  
كان حكمه حكم ذلك العقد ولا يواحد العبد المحجور بضمان  
العتق حتى يعتق بخلاف ضمان القتل لانه ليس من جنس ضمان  
العقد حتى لا يملك به المضمون والمسحق به الدفع دون البيع  
في الدين بوضع الفرق ان اجاب الباع بتسليمه من البايع للمشتري  
على التصرفات المفضية الى الاستهلاك كالاكل في الطعام  
واللبس في الثوب والركوب على الدواب فلا يكون هذا السبب  
موجبا الضمان عليه الا باعتبار العقد كاصل القبض بخلاف  
القتل وقد قررنا هذا الفرق في الودعه ولم يذكر خلاف  
ابي يوسف رحمه الله في كتاب الماذون والاصح ان عند  
يواخذ بضمان الاستهلاك في الحال كما في الودعه عند  
وقد تكلف بعضهم للفرق قالوا الباع يملك للعين من  
المشتري ممت باعينا والتسليم على الاستهلاك فما  
الا يداع استحقاق فلا يمت به التسليم على الاستهلاك  
ولكنه نص على الخلاف في استنقاض العبد المحجور في كتاب  
الصرف والا قراض يملك كالباع قال — وذلك اذا  
كان البايع لذلك العبد عبدا مادونا او صيبا مادونا لانها  
في انفكاك الحجر عنهما كالحجر الكبير فيصير منها التسليم صمتا  
لعقد التجاره وكذلك لو كان صيبا محجورا عليه معنوها  
فهو بمنزلة العبد المحجور عليه لانها اذا افلا العبد المشتري  
كانت الفته على ما قلنا بمنزلة العبد المحجور ما لو قتله قبل الشراء  
فلا يلحقه ضمان ما استهلك من هذا اذا كثر حاله



قبل الشراء فلا يلحقهما ضمان مما استهلكا من هذا او كسر  
الصبي وعقل المعتوه لان الغرام هما الضمان بالعقد لا يصح في  
حقهما كما بينهما غير مخاطبين بشرعا بخلاف العبد وان التزامة جميع  
في حق نفسه وبواحدة بعد العتق ولو كان البايع ايضا عبدا  
محجورا او صبييا محجورا اخذ المشتري بضمان مملوك في يده اذا اهلك  
في يده او استهلكه لان ضمان المحجور عليه اياه على القبض والاستهلاك  
غير معتبر في اسقاط الضمان الواجب به والقبض والاستهلاك  
موجب للضمان اذا حصل من المحجور عليه بطريق الخير ان ولا  
سقوط ذلك الا باعتبار تسليط صحيح ولم يوجد ذلك فان قبل  
المشتري العبد المشتري او الجارية كان مولا هما بالجارية ان شا  
باع العبد في رخصتها وان شا اخذ بالجناية عليها فندفعه المولى  
ذلك او يقد به لانه وحد شيان للضمان احدهما القبض والاخر  
القبض القتل للمولى ان تضمنه باي السنين شاقا فاختار التقدير  
بالقبض صاوا العبد كالحالك في يد من غير الصنع مبيع في قيمته  
الا ان يرضى المولى عنه وان اختار الصميم بالجناية امر المولى بالدفع  
منزله من عصب من اخر عدا او ماله كان للمولى ان تضمن القاصب  
قيمته في ماله حالا بالعصب وان شارجع نعمته على ما قلته  
موجلا في ثلث سنين باعتبار قبله اياه خطا واذا اسير العبد  
المحجور عليه من رجل عبد بالف درهم وقيمته الف درهم وقبضه  
قباعه ورضخ فيه فان اشترى ممنه وباع حتى صار في يده الف درهم  
ثم حضر البايع فله ان يستوفي منه مما في يده استخسانا وفي القياس  
ليس له ذلك لان ما في يده في الحساب ملك مولا وذن البايع غير  
قانت في حق المولى الا شترى انه لا يستوفي من ماله رقيقته  
فكذلك في الكسب الذي في يده ولكنه استحسن فقال اذا علم  
ان هذا المال في يد حصل بسبب ذلك المشتري فالبايع اخق به حتى  
يستوفي منه منه لان حكم المبدل حكم المبدل ولو كان المشتري  
في يده فبايعه كان البايع اخق استوفاده فكذلك بدله وهذا

من ذلك  
سليط

لانه اذا استوفى الممن بها في يد كالا ضرر على المولى اذا علم ان ما في  
يده من ذلك المشتري بل يكون فيه منفعة له لان الفضل يسلم للمولى  
والعبد لا يلحقه الجور عما يملكه المنفعة المولى وهو نظير ما لو  
اجرا محجور نفسه وسلم من العلف ان لم يعلم ان الذي في يده من  
من عبده الذي باعه فكذلك المال للمولى ولا تنسب البايع على العبد  
حتى يعتق لان استحقاق البايع باعتبار ان ما في يده بدل عما كان  
اخق به ولا يعلم ذلك في هذا المال الذي في يده والمولى فيه سبب  
استحقاق ظاهر وهو انه كسب عبده المحجور وفي تقديم البايع  
عليه مع الاحتمال اضرار بالمولى ونصرف المحجور فيما لحق الضرر  
بالمولى لا يكون نافدا وان قال المولى هذا المال ذهب لعدى  
او اصابه من غير ممن عدى وصدقه العبد ذلك قال قول قول  
المولى لان البايع يدعى سبب استحقاقه لهذا المال والمولى  
منكر لذلك وصدوق العبد لا ينفع البايع لانه محجور ولا قول  
له في حق المولى وان اقاما البيه بدينه البايع لانه يثبت سبب  
استحقاقه بالسنة ولانه هو المحتاج الى قامة البيه ولذلك  
لو كان مكان شترى العبد الف درهم او عروض ونصرفه  
فيها العبد فهو بمنزله ما تقدم وان كان المال الذي في يده  
العبد في جميع ذلك اقل من قيمته ذلك الاصل اخذ صاحب الاصل  
ما وجد في يده بما هو بدل ملكه ولم يبعه مما بقي حتى يعتق لان  
ما بقي يات في حق العبد دون المولى بمنزلة جميع المال اذا لم  
يحد شيئا منه في يد العبد المحجور ولو دفع اليه رجل مائة بضاعه  
فباعه العبد جاز يبعه لانه من اهل البيع ويبيعه لا قائل  
البضع برضاه مسفوه هذا لان نفوذ البيع بالكلم بالايجاب  
ولا ضرر على المولى في ذلك واذا جاز البيع كان الممن للامر  
والعهد على الامر حتى يعتق لان في الزام العهد العبد اضرار بمولا  
وذلك لا يجوز تعبير رضاه فاذا نفذ ايجاب العهد عليه بطلت  
العهد باقرب الناس اليه واقرب الناس اليه من هذا الا



بعد المباشرة هو المصنع فاذا عتق العبد له منه العبد لانه من اصل  
التزام العبد في حقه وانما امتنع لزومه في حق المولى وقد سقط  
حقه بالعتق وان وجد المشتري بالانواع عيبا فالحصم منه الا من  
مالم يعتق العبد كما لو كان باثرا العقد نفسه او جعل العبد رسولا  
فهو الا ان الممنوع حقه بالعلم لانه يستخلفه على ما يشتره غيره  
وفي استخلافه على التثبات على فعل الغير اضرار به ولو اعتق العبد  
مولا او اذن له في التجارة صارت الخصومة لحقه لانه صار منفك  
المجرب بالاذن كما يصير منك المجرب عنه بالعتق وقد زال المانع  
من حقوق العبد اياه وهو انعدام الرضا من المولى به فان كان  
المشتري قد اقام البيه على العيب قبل ان يعتق العبد ثم عتق هو للحصم  
في ذلك ولكن يقضى تلك السنة فلا يحتاج المشتري الى اعادة ثبوتها  
لانها قامة السنة على من هو خصم وهو الامر فلا يحتاج الى اعادة ثبوتها  
وان تحولت الخصومة الى العبد كما لو كان البايع حرا فاقام البيه  
عليه ثم مات فوريته وارثه ولذلك لو اقام شاهدا واحدا قبل  
العتق لم يكلف اعادة ثبوتها على العبد ويحكم عليه اذا اقام شاهدا اخره  
على العبد لان المحجة قد دعت فان قضى القاضي على العبد بالرد بالعيب  
وبعض البيع فان كان الامر هو الذي مضى للممنوع من المشتري لزم  
الممنوع الامر وليس على العبد منه قليل ولا كثير لان وجوب  
رد الممنوع باعتبار العيب دون العقد والقاضي كان هو الامر  
دون العبد فعليه ان يرد ويكفي اذا كان الوكيل حرا وكان  
الموكل هو الذي مضى للممنوع من المشتري فان كان قبضه العبد فملك  
عنده اخذ العبد به لانه هو القابض للممنوع يحكم العقد فعليه رده  
واذا استقر العقد ببرج ذلك على الامر لان قبضه كان صحيحا  
في حق الامر ولان المشتري به فكان هلاكه في يد هلاكه  
في يد الامر ولان في العيب كان هلاكه بالامر فيرجع عليه بما لحقه  
من العيب لسببه ولو كان مكان العبد صبي محورا ومعنوه  
انت العقد في جميعه بل الوجوه على الامر والخصومة متع

والمر

والممنوع على العلم وهو الذي رد الممنوع ولا ينقل العهد الى الصبي  
والمعتق بالادراك والاقامة لان التزامهما العهد غير صحيح في  
حقتها واذا لم يكن العاقد من اصل التزام العهد وحلت العقد على  
من هو اقرب الناس من هذا بعد العاقد وهو الامر المسفع به  
واذا وجب للعبد الماذون على رجل دين من مبيع او اجارة او فرض  
او استهلاك ثم حجب عليه مولا فالحصم منه العبد لانه باشر  
سبب الالتزام في حال انفكاك الحجر عنه وتاييد الحجر عليه  
بعد ذلك منع لزوم العهد اياه بما تنترته السبب انتدالا في  
اسقاط ما كان لزم فان دفع الذي عليه الدين الى العبد يرى ان كان  
عليه الدين او لم يكن لانه حين قامل العبد استحق براءة دمه بتسليم  
الدين اليه فلا تنغير ذلك وان دفعه الى مولا يرى ايضا ان  
لم يكن على العبد دين لان كسبه خالص حق المولى وبعض العبد  
بعض الملك له فهو نظير الموكل اذا دفع الممنوع المشتري اليه  
وان كان عليه دين لم يرد دفعه الى الموكل لان سببه الا حق  
عندما به والمولى من سببه كاجنبي احرم ما لم يرض عن ماله  
فلا يبرأ المديون بالدفع الى المولى حيانه بحق العزماء الا ان  
بعض المولى الدين فان مضى يرى المطلوب من الدين لان  
المانع قد زال وهو حق العزماء الا ان بعض المولى الدين من سببه  
واستندامة القبض في المقتوض بعد سقوط الدين عن العبد  
كالشايه ولا لانه لا يستغل بعض شي ليعاد مثله وبعد سقوط  
الدين عن العبد لو مضى بعض المولى احتجنا الى اعادة ثبوتها لان  
العبد مضى فله اليه خلاف حال قيام دمه لانه مضى  
لبعضه دمه فان مات العبد بعد حجب ولا دين عليه فالحصم  
في ذلك المولى لان سببه خالص حق المولى فيكون هو اخو باسنيقا  
وان لم يمت المولى اخرجه من ملك ليس للعبد ان يرض منه ولا  
يكون حصما فيه لان منافعه صارت للمشتري فالمقتوض  
يسلم للبايع فلا يكون للعبد ان يرضف المنافع التي هي ملكه

موا

وهو



المشتري الى القبض والحضومة فيما يقع به البايع وان  
مض لم يبرأ العزم بقضه لانه خرج من ان يكون حصما فيه  
حكما وكان قبضه كقبض اجنبى اخر والمقبوض للبايع ولا  
يراد المديون تسليم ملك البايع الى عبد غيره وقد انقطعت  
خصوصية العبد عن ذلك ان كان عليه دين ولم يكن له لما  
اسقل الملك الى المشتري صار العبد في تلك الحضومة كالمتملك  
فان حدد سبب الملك فيه بمنزله تبدل عينه ولكن الخصم  
في ذلك هو المولى لانه كان خلفا من العبد فيما هو عزم ملك  
التصرفات فكذلك في العزم والحضومة منه تكون خلفا عنه  
بعضه فان لم يكن عليه دين فهو سالم له لانه سبب عبد  
واذا كان عليه دين فالمولى هو الخصم ايضا في الحضومة في جميع  
ما له على الناس وغيره الا انه اذا قضى بذلك لم يكن للمولى قبضه  
لان حق العزم في كسبه مقدم على حق المولى ولم يوجد الرضا  
من العزماء بعض المولى لذلك وهو ليس بمؤتمن على حق  
العزماء قاطبا ان بعض العزماء قد تم بعض ذلك لنفسه لزوال  
المانع وهو حق العزما او حضور مع العزما حتى باخذ العزما  
دينهم من المقبوض فيكون ما نفى المولى ولا نه سبب عبد وقد  
فرغ من دينه ولو كان المولى اعتقه كان العبد هو الخصم في  
قبض جميع ذلك لانه هو المباشر بسببه وقد حصلت له منافعة  
بعد العتق وكذلك لو باعه المولى فاعتقه المشتري فالعبد  
هو الخصم في ذلك جميعا لخلوص منافعه له وقد كان المانع  
له من الحضومة قبل العتق واذا باع العبد الماذون متاعا من  
رجل بالف درهم ونقايضا ثم حجج عليه المولى فوجد المشتري  
بالمناخ عيبا فالخصم فيه العبد لان ملك المولى في منافعه باقى  
بعد الحجر وقد كان لزمه العبد بما شره سببه باذن  
المولى فان قامت عليه منه وحكم برده عليه فالى المشتري  
في رد فقه فقهاء الممن فله ذلك لان حال المشتري بعد العتق

بحال

بحال البايع قبل التسليم قد كان زمان يحبس المبيع ليستوفي  
المن للمشتري بعد الفسخ ان لا يرد حتى يستوفي المن فان لم  
يكن في يد العبد مال وعليه دين في ذى المتاع فيبيع واعطى المشتري  
منه لان حقه في المتاع مقدم على حق ساير العزما فان دينه بدل  
هذا المتاع والمتاع محبوس به كالمهرهون في يد المورث فلهذا  
يبدأ من من المتاع بدنه فان فضل من من المتاع تنى هو لعزما  
العبد وان بعض المشتري تشتريك عزما العبد في رقبته بما  
نفى من دينه لان دينه واجب لسبب ظاهر لا مهمه منه وان  
احل المشتري فدفع اليه المتاع ثم جاء بعد ذلك بطلب المن  
فهو اسوة للعزما في المتاع وفي رقبته لان تقدمه عليهم في  
من المتاع باعتبار دينه وقد انعدم باخراجه من يد فهو نظير  
البايع اذا اسلم المبيع الى المشتري كان هو اسوة ساير العزما في  
من المشتري وغيره من تركته ولم يبق منه على العيب وطلب  
المن من الممن على العبد دون لان العبد هو الذى باشر هذا  
البيع وهو الخصم فيما يدعى من العيب فيه بعد الحجر كما قبله فيكون  
المن عليه فان كل عز الممن رد المتاع عليه بالعيب وكان خا له  
بمنزله ما اذا قامت السنة بالعيب كما لو كانت الحضومة  
في العيب قبل الحجر عليه ثم هذا على اصله حقه رحمه الله  
واصح لانه جعل ابرا الاذن في بقا ما تخرجه كاصل الاذن  
وكذلك عندهما لان المشتري استحق رد المتاع عليه والرجوع  
بالمن عند كوله حاله العقد فلا سبب ذلك الاستحقاق بالحجر  
عليه وكذلك لو اقر بالعيب عند القبض وهو عيب لا يحدث  
مثله لانه لا يمتنع في اقراره والقاضي بدفعه دون اقراره  
ان العيب كان عنده وان كان حدث مثله لم يرد عليه القاضي  
باقراره لان اقراره بمنزلة انشاء تصرف منه باختيار وهو غير  
صحيح منه في حق مولا بعد الحجر اذ لم يكن في يد سبب الاتفاق  
وهو لا سبب في ذلك فلا يكون له بثر ما مولا شيئا ولا يجوز



مكون هو خصما منه بعد ذلك لا نه اقرب به فلا يتمكن من انكاره  
ذلك لتقام عليه المنة كاللوصي اذا اقر على البيع بدنه لا يكون  
هو خصما منه وبعد ذلك ولكن المولى هو الخصم فيه لا نه خلف  
عنه في عمنه فكذلك في المضومة وان اقام المشتري البيعة  
على العيب رده فان لم يكن له منه استخلاف المولى على عله لا نه  
استخلاف على فعل الغير فان كل عن الممن او اقربا للعيب رده بالعيب  
فان كان على العبد دين فكذب العزما العبد والسيد بما اقر  
بته من العيب فاقرارهما يكون حجة في حقهما دون ساير العزما  
وبيع المتاع المردود في عمنه فاعطى عمنه المشتري فان فصل  
من عمنه الاخر تقي على عمنه الاول كان لعزما العبد لان الفاضل  
سبب العبد فنصرف الى عزما به وان بقصر عنه كان الفصل في  
رقبة العبد الا انه يباع بعد امن منه لعزما به لان وجوب  
هذا الفصل كان باقرار المولى وهو غير صحيح في حق العزما فبدأ  
من عمنه بخو عن ما به فان فصل من عمنه بعد قضاء دينهم تقي كان  
للمشتري لان الفاضل حق المولى وهو مقرب من المشتري  
وان لم فصل فلا شئ له وان لم يكن على العبد دين دين كان  
عمن المتاع في رقبته وفي المتاع بياعان فيه باقرار المولى بذلك  
للمشتري والحق له في الرقبة والسبب وان حلف المولى على  
العيب لم يرد ان كان على العبد دين او لم يكن فاذا اعتق رده عليه  
باقراره لان اقراره حجة في حقه وانما كان المانع من العمل حق المولى  
فاذا اعتق صار كالمحدد لذلك الاقرار بعد العتق فسرده عليه ولم يره  
التمس في المتاع له واذا باع المادون متاعا له بالف درهم  
وقبض الالف فصاعت من يده ثم حجب عليه مولاة وفي ذلك الف درهم  
ثم طعن المشتري بعيب في المتاع فاقر به العبد ومثله يحدث فهو  
مصدر في قياس قول اي حقيقه رحمه الله لا نه اقر للمشتري بالالف  
درهم وعند رد المتاع عليه ولو اقر له بالف درهم مطلقا وفي  
بعض الالف درهم صح اقراره في حق اي حقيقه رحمه الله باعنا

ما لم يده ولا يصح في قولهما وموقولهما وقد بينا هذا فان كان  
المولى مض من يده ذلك المال قبل اقراره بالعيب لم يصدق لان  
اقراره صحيح باعنا وما في يده ولم يبق في يده شئ من مض المولى منه  
وكذلك لو كان في يده مال وعليه دين مثله لان ما في يده مستحق  
لعزما به فلا يمكن صحيح اقراره فيه وحاله كمال ما لو لم يكن في يده  
شئ سوى ولو باع المادون متاعا له ثم حجب عليه المولى ثم باعه  
مولاة فوجد المشتري بالمتاع عيبا فلبس العبد خصم فيه ولكن  
الخصم هو المولى ان كان على العبد دين من حجب به مولاة او لم يكن  
لان مبايعه بالبيع ضارت بمملوكه للمشتري فلا يتم كمن من صرفه  
الى خصوصياته بغير رضا المشتري فان قامت المنة بالعيب  
رد المتاع ويبيع في عمنه وكان المشتري الحق به من العزما فان لم  
يحق حقه خاص العزما فما قبض من من العبد لان دانه بنت  
بالمنة وهو حجة في العزما وان لم يكن له منه على العبد ولكن  
اقرب المولى او كل عن الممن وكذلك الا ان المشتري لا يحاصر  
العزما بما نفي من حقه لان اقرار المولى ونكوله لا يكون حجة في  
حق العزما ولا يصح من المولى له شئ لان العزما انما قبضوا من  
العبد منه نقضا للقاضي لهم به ولو حجب المولى على العبد ولم يبيعه  
ثم طعن المشتري بعيب في المتاع فصدق به العبد ونافضه البيع  
بغير نقضا قاضي والعيب ما حدث مثله لما قبضه اياه باطله  
لان قبوله بالعيب بغير نقضا قاضي بمنزلة الاقالة والاقالة  
كالبيع الجديد في حق غير المتناقد من يكون هذا في حق المولى كثيرا  
العبد اياه انتد العبد الحجر فان اذن له المولى بعد ذلك لم يحز  
بذلك الا قاله الا ان يحز او حدد الا قاله بعد الاذن بمنزلة  
الشري المنتد في حاله الحجر فانه لا يعقد بالاذن الا ان يحز  
او يحدده فان كان العبد اقربا للعيب في حال الحجر وليس في يده مال  
ثم اذن له المولى في التجار لم يوجد ذلك الاقرار لان تأخير  
الاذن في سعة ما نسيه

وان

وقال



عقد ما ينسب من التصرف بعد الاذن بمنزلة الشراء المشاء  
 في حالة الحجر فانه لا يعقد بالاذن الا ان يحرم او يحده فان  
 كان العبد اقرب العيب في حالة الحجر وليس في يده مال ثم اذن له  
 المولى في التجارة لم يوجد ذلك الاقرار لان تأثير الاذن في عقيد  
 ما ينسب في التصرف بعد الاذن محدد هو مواخذه فاقتراره  
 بد من اخر على نفسه فان قال المشتري اقررت بالعيب بعد  
 الاذن وقال العبد اقررت به في حالة الحجر اخذ باقراره لانه  
 اضاف الاقرار الى حالة لا تنافي الا لتزام بحكم الاقرار الا ان  
 يكون العبد صبي فيكون القول قوله حيد لا ضا فيه الاقرار  
 الى حالة مفهومة تنافي الا لتزام بحكم الاقرار الا ان يقيم المشتري  
 العتبه انه اقرب بعد الاذن الاخر او في الاذن الاول فالتا بت  
 بالعتبه يكون كالتا بت معانته ولو دفع اجنبي متاعا الى عبد  
 ما دون بيعه له بغير اذن مولاه فباع فهو جائز لان التوجيه  
 بالبيع من صبيح التجار والمأخوذ يحتاج الى ذلك لانه يحتاج الى  
 ذلك لان هذا لا يسمي بالناظر في مثله ومن لا يعين غيره  
 لا يعتبه غيره عند حاجته والعهد على العبد اذا كان عليه دين  
 او لم يكن لان هذا التصرف مما مئنا وله الفك بالتا بت بالاذن  
 وكذلك لو كان دفع مولاه اليه متاعا يبيعه له وعليه دين فان  
 المولى لا يكون دون اجنبي اخر في الاستعانة به في البيع فان  
 حجر المولى على عبد لم طعن المشتري بعيب في المتاع فالعبد حصم  
 في ذلك كما لو كان باع المتاع لنفسه وهذا لان المشتري  
 استحق الخضومه معه في العيب فلا يبطل حقه بحجر المولى  
 فان رد عليه بعتته او باعها من اوك كان عيبا لا يحدث مثله بيع  
 المتاع في الممن فان بقي منه شيء كان في عتق العبد لانه في حكم  
 العهد بمنزلة ما لو باشر العقد لنفسه الا انه يرجع به على الاجنبي  
 ان كان باعه له والله وعلى المولى ان باعه لان الحق في كسبه  
 وانما له في المولى من اجنبي في هذه الحالة وانما الحقه

العقد بسبب عقد باشر له فيرجع عليه فان كان المولى لاهل  
 يحس من حاصر المشتري الغرما في رقبه العبد بما بقي من حقه لان  
 د بينه ما نت بسبب ظاهر في حق الغرما ثم يرجع المشتري بما بقي  
 بعد ذلك من حقه على الا مروي يرجع عليه الغرما ايضا بما اخذه  
 المشتري من من العبد لان من العبد حقههم وقد اخذ المشتري  
 بعض ذلك منهم بسبب د من كان العبد في التزامه عاملا للامر  
 فيرجعون عليه بذلك فيقسمونه بالخصه وان كان العبد  
 اقرب العيب وهو يحدث مثله فاقتراره باطل لانه محجور عليه  
 لا يكون اقراره حجه في حق المولى والغرما ولا يكون خصما فيه  
 بعد ذلك ولكن رب المتاع هو الخصم فيه لان المنفعة في  
 هذا العقد كانت له فان الى الممن او قامت العتبه على العيب  
 او اقتره رد عليه واخذ منه الممن ان كان وكبلا عنه فبد  
 في الممن كبد الموكل وان حلف على العيب ثم عتق العبد رده المشتري  
 عليه باقراره الذي كان في حال الحجر واخذ منه الممن فكان  
 المتاع للعبد المعتق لانه كالمجد لذلك الاقرار بعد العتق  
 ولان اقراره ملزم اياه في حقه وقد حصل الحق له بالعتق  
 والله سبحانه اعلم بالصواب

## باب اقرار المولى على عبده المأذون

واذا اذن الرجل لعبد في التجارة ثم اقر عليه بد من اكثر من قيمته  
 وانكره العبد قاله من كماله لان اقراره في الصورة على العبد  
 وفي الحجر على نفسه فالحكم الثابت في حالة الرق بيع الرقبه في الدين  
 او فضا الدين من كسبه وذلك استحقاق على المولى واقراره  
 على نفسه صحيح فتخير المقر له من ان يطلب بيعه في الدين وبين  
 من يختار استغساؤه في جميع الدين ولذلك لو اقر عليه بلفا له  
 يا مع فان كفا له المولى العبد بامر المولى صحيح فله ما اياه بمنزلة  
 التشرام الدين بغير من الاسباب



عشر على عليه بد من عشرة آلاف درهم ثم اعتقه فعلى المولى قيمته  
 للعمر ما لا يده بالاعتاق ابله عليهم مالبة الرقبة فيكون  
 ضامنا لهم قيمته ويحجون الصاع على العبد بمقدار قيمته لان  
 المالة التي هي حقهم سلمت للعبد بالعتق والا قرار تصرف من  
 المولى عليه باعتبار تلك المالة وهو ملك الرقبة ملك ان يلزمه  
 السعاية في مقدار قيمته بعد العتق بتصرفه الا شري انه لو  
 رهنه ثم اعتقه وهو معسر يجب على العبد السعاية بمقدار قيمته  
 وكذلك لو اقرانه مرهون عند فلان بد من له عليه ثم اعتقه وهو  
 معسر كان على العبد السعاية في مقدار قيمته وكذلك اذا اقر  
 عليه بالدين وهذا لان محل الدين الدمه ولكن الدين في دمة المالك  
 يكون ساعلا لمالبة رقبته وهذه المالة ملك المولى والذمة  
 مملوكة للعبد وفي مقدار مالة الرقبة اقرار المولى كقرار العبد  
 لمصادفه ملكه فلزمه السعاية منه بعد العتق خالص ملكه  
 فلا يلزمه ان يودي منه الا مقدار ما هو ثابت في حقه فاما  
 قبل العتق السبب ملك المولى والمولى مقر بان حق المفضل في الكسب  
 مقدم على حقه فلهذا انقضى جميع الدين من نسبة قبل العتق  
 ثم وجوب قيمة المالة على المولى لا يمنع وجوب السعاية على العبد  
 بمقدار قيمته لان السبب مختلف فان السبب في حق المولى اطلاق  
 مالة الرقبة وفي حق العبد وجوب الدين عليه في مقدار القيمة  
 باعتبار نفود تصرف المولى عليه وعلى هذا الواجرا والمولى  
 من القيمة او يوجب عليه لم يرجعوا على العبد الا بقدر قيمة العبد  
 لان المات في حقه تنصرف المولى عليه بعد العتق هذا القدر  
 وكذلك لو سعى لهم العبد في خمسة الاف ثم اعتقه المولى  
 في صحته ثم مات ولم يدع شيئا فعلى العبد ان يسعي لهم في قيمته  
 لان ما استوفوا كان من ملك المولى وذلك لا يمنع وجوب  
 السعاية على العبد العتق في مقدار قيمته تنصرف المولى  
 اقل منها لخدمته السعاية

وهذا الذي سخدم في الزيادة  
 على قدر القيمة فلا يسلي العبد  
 بعد العتق لان السبب المملوك

في اقل منزلة المرهون اذا اعتقه الى اهن وهو معسر  
 السعاية في اقل من قيمته ومن الدين وهذا لانه اذا سعى في  
 مقدار الدين فقد وصل الى الغنى كالحقهم فلا معنى لاجاب  
 السعاية عليه في شيء بعد ذلك ولو كان العبد اقربا لدين ايضا  
 لزمه الدن كله حاله ما لم يوجد الا قرار من المولى به اصلا وهذا  
 لان الاقرار من العبد التزام في دمنته وهو خالص حقه وفي الذمة  
 سعة قدمت جميع الدين باقراره في دمنته ولو احدثه بعد العتق  
 فاما اقرار المولى عليه باعتبار ماله فلا يثبت له في حق العبد  
 الا بقدر ما يتسع له المحل ولو اقر عليه المولى بد من عشرة الاف  
 وانكرها عليه العبد فيبيع في الدين واقتسم الغنى ثمنه فلا  
 سبيل لهم على العبد عند المشتري لان الدين الذي اقر به المولى  
 عليه لا يكون اقوى من دين واجب عليه ظاهرا وهناك اذا بيع  
 في الدين لم يمكن للغنى ما عليه سبيل عند المشتري وهذا لان  
 المشتري غير راض باستحقاق شيء عليه بالدين ولا يسلم الممن  
 للغنى ما لم يسقط حقهم عن مطالبته في ذلك المشتري لانهم  
 ان تمكنوا من مطالبته رجع المشتري بالعيب ورجع بالمن فان  
 اعتقه المشتري رجع الغنى ما على العبد بعمته لان مقدار  
 القيمة بما اقر به المولى عليه يثبت لزمه في حق العبد بعد العتق  
 منزلة جميع الدين المات باقرار العبد او تصرفه وكما يطلبا  
 هناك جميع الدين بعد العتق يطالب ههنا بقيمة بعد العتق  
 ولم يبيع في الدين حتى يدع المولى للغنى الخيار من ضمير المولى  
 قيمة ومن استغنى المدير في جميع دينهم لان المولى بالتدبير  
 صار مضمونا عليهم مالة الرقبة بالبيع في الدين فيقول ذلك بمنزلة  
 الاعتاق في اجاب ضمان القيمة لهم على المولى الا ان الفرق  
 من هذا ومن الاعتاق من وجهين احدهما ان هناك اذا ضمنوا  
 المولى قيمته رجعوا على العبد بمقدار قيمته ايضا وههنا لا شيء لهم  
 على العبد حتى يعفى لان سبب الدن هو وهم فاستحقوا

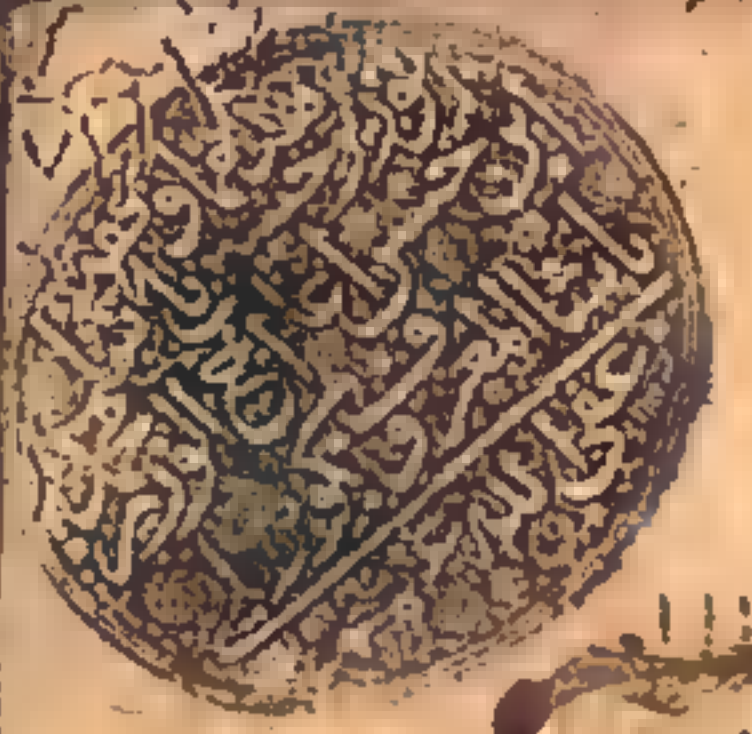


على المال الرقبة من ضمنه فلا يبقى شيء على كسبه هو المولى  
المولى وهناك كسب العتق مكره فنصهم المولى منهم لا يمنع  
من الرجوع على العتق نعمته لسودي برئته والباقي ان هناك  
لا يكون لهم استفسار العبد لا بمقدار نعمته وهذا هو الحق  
استفسار المدين في جميع دينهم لان مكر المولى بالتدبير صار مفتونا عليهم  
ماله الرقبة بالبيع في الدين لان الكسب بعد التدبير ملك المولى  
والمولى مقر جميع الدين وكون المغزله اخق بالسبب منه وهناك  
السبب بعد العتق ملك العبد وهو منكر للدين فلا يلزمه ان  
يودي منه الا مقدار ما بعد دفعه بصرف المولى عليه قال اعتقه  
بعده لتدبيرها هنا اخذ من نعمته فقط لان السبب بعد  
العتق ملكه وان ادى خمسة الاف ثم اعتقه المولى اخذ وامنه  
ايضا فمنته وبطل ما زاد على ذلك لان المستوفى من ملك المولى  
فلا يمنع ذلك وجوب مقدار العمة عليه بعد العتق ان يود بصرف  
المولى عليه في ذلك القدر ولو لم يدر حتى مرض المولى فاعتقه  
ثم مات ولا مال له غير فعله ان يبيع في نعمته فباخذ العزما  
دون الورثة لان المولى بالاعتناق صار منا مقدار نعمته للعزما  
والعتق في المرض وصبيه فتاخر عن الدين فعلى العبد ان يبيع في نعمته  
لرد الوصية وباخذ العزما باعتبار انه تركه الميت وحق العبد  
في تركته مقدم على حق الوارث ثم ياخذ العزما العبد بعد ذلك ايضا  
نعمته لانه قد لزمه بعد العتق مما اقربه المولى مقدار نعمته ولا  
شي للورثة ولا العزما المولى من ذلك لان ما سعى فيه العبد بدل  
ماله وودته في ماله منته مقدم على دين عزما المولى متعلق بما يبيع  
بمضنه وحق عزم العبد كان ما تافى ماله منته قبل ذلك فلهذا  
لا يكون لعزما المولى مراحمه مع عزما العبد في شيء مما سعى فيه  
العبد وان كان انما اقرب على العبد بالدين في المرض والمسألة بجالها  
كانت القيمة الا العزما المولى خاصة لان حقهم يتعلق بماله  
فلا بد من صدق ذلك بمنزلة اقرار

على نفسه وكما لا من احد المنزلة في الموضع مع عزم الصحة في  
المولى وكذلك لا من احد المنزلة في المرضها هنا والعمدة الاولى  
التي سعى العبد فيما تركه المولى فيكون لعزما المولى خاصة ثم  
سعى في نعمته لعزما العبد خاصة لان وجوب القيمة المأنة  
عليه باعتبار الدين الواجب عليه باقرار المولى فيكون ذلك لعزما  
خاصة وهذا لان حق عزم المولى يتعلق بماله الرقبة وقد سلمت  
للمر ملك المأنة ولم يغز عليه بالدين ولكن اقرب عليه بجناية خطا كانه  
يدفعه لها او يفتديه لان موجب جناية العبد على المولى في المستحق  
بالجناية بنفس العبد على المولى في المستحق بالجناية بنفس العبد على  
المولى باقراره عليه بالجناية بمنزلة المذنب او المعايينه من دفع  
لها او يفتديه وكذلك لو اقر على امه في يد العبد او عبد في يده  
يد من وجناية كان مثل اقراره على العبد بذلك لان كسب العبد  
ملك المولى كرقبته قال اعتقه بعد ذلك فهو بمنزلة ما ذكرنا  
من اعتناقه العبد بعد الاقرار عليه بالدين واقرار الاب والوصي  
على الصبي الماذون له في التجار او على عبد باطل لانه لا ملك له على  
الصبي ولا في ماله فاقراره عليه تكون شهادة وشهادة الفرد  
لا يستحق شي ثم سوي لولا به الاب والوصي على الصبي بشرط  
النظر وليس في اقرارهما عليه معنى المنظر له عاجلا ولو اذن  
الصبي التاجر لعبد في التجار ثم اقر الصبي على عده يد من وجناية  
خطا ومحمد العبد كان اقرار الصبي عليه في جميع ذلك بمنزلة اقرار  
الكبر لانه بالاذن له في التجار صار منفك الجبر عنه بالبلوغ  
واقراره بعد البلوغ على عده بذلك صحيح وكذلك بعد الاذن  
وكذلك المكاتب او العبد الماذون يا ذن لعبد في التجار ثم يغز عليه  
بعض ما ذكرنا فهو بمنزلة اقرار الحر على عده لان بالكتابة  
والاذن له في التجار يصير منفك الجبر عنه في الاقرار بالدين  
والعتق اذا اقربه على نفسه فكذلك فيما يقربه على عده لان  
صحة اقراره على العبد باعتبار اقراره



على الميراث في هذا السوق الختو واذا اشترى المكاتب ابنته ام  
 اباه او ولد له في المكاتب ولد له ولد له في التجار وان لم  
 ياذن له المكاتب قال لا نه مكاتب معه فان المكاتب بمنزله  
 الحر يد او ولد له والد له بينهما بعضه فكم كانت باعتبار هذا  
 السبب حقيقته الحرية له اذا ملكه الحر فكذلك بنت له الحرية  
 اذا اذ ملكه المكاتب لان ملك المكاتب يحتمل هذا القدر الا ترى  
 انه مكاتب عبد فصيح وهذا مبين ان من قال من اصحابنا لا سكات  
 احد على احد فذلك وهم منه قال من غير تأمل في الروايات المنصو  
 واذا امت انه صار مكاتباً من ضرور الاذن له في التجار لان  
 انقطاع الحجر بالكتابة اقوى منه بالاذن له في التجار فان اقر  
 عليه المكاتب بد من لم يصدق عليه لان من مكاتب عليه صار ملكا  
 للمولى داخل في كفايته لنفس المكاتب واقراره على مكاتب مولا  
 ليس بهم الا ترى انه لا ملك شعله بالدين بطريق الرهن  
 فكذلك لا ملك الاقرار عليه بالدين الا ان المقر له بحق ما يكتبه  
 وما في يد من مال النسبه ولم يخله منه المكاتب لان  
 المكاتب كان احق بنسبه باخر فبمعينه على اذا ابدل الكا به  
 وقد اقر بان المقر له بالدين احق بهذا السبب واقراره صحيح  
 في حق نفسه فان كان المكاتب قد اخذ منه قبل اقراره ما لا يمان  
 ذكر المكاتب ان الدين وجب عليه بعد فسخه المال منه قال قول  
 قوله ولا حق للغير فمما مضى لان بعض المكاتب يخرج ذلك  
 من ان يكون كسبا له والد له انما يلزمه في كسبه ونسبه مما  
 في يده عند وجوب الدين عليه او ما يكتبه بعد ذلك وان ذكر  
 انه وجب عليه قبل فسخه فالغريم احق به منه لا قراره بتعلق حق  
 الغريم قبل ان يفسخه منه المولى وان اختلفا في ذلك فالقول  
 قول المكاتب في ذلك مع منته على علمه لان الغريم يدعي استحقاق  
 ذلك المال عليه والمكاتب منكر لذلك ولو اقر عليه بذلك  
 هذا معه لكونه داخل في كفايته



لا شيء على واحد منهما في ذلك الدين اما على المكاتب لا نه لم يخل  
 على العرقاء شيئا من محضهم محل حقهم اذ لا حق لهم في ماله رقبته  
 ما دام مكاتباً واما على المقر له فلا ان اقرار المكاتب عليه باطل وانما  
 كان ياخذ كسبه باعتبار المكاتب احق بذلك الكسب وبعد  
 العتق السبب خالص ملكه فلا يلزمه اذ اتى منه باقرار المكاتب  
 عليه ولو كان اشترى اخاه او دار حر محرم منه فالجواب  
 كذلك في قول اي يوسف رحمه الله لان مولا يكاتبون  
 عليه عندهما فاما عند اي حقه رحمه الله هذا بمنزله اقراره  
 على عبد لا نه لا يكاتبون عليه فاذا ادى المكاتب عتق وعتقوا  
 جميعا لا نه ملك دار حر محرم منه ويضمن المكاتب من الدين الذي  
 اقر به قدر قيمه المقر عليه يوم عتق ثم يكون على المقر عليه الاقل  
 من قيمته وبما بقي من الدين بمنزله الحر اذا اقر على عبد ثم اعتقه  
 وهذا لان حق المقر له بعلق بمالية رقبته حر كان يجوز بيعه  
 ولو كان جبراً شترى ابنته او اباه اقر عليه بكماله خطا فقراره  
 عليه باطل لان موجب جنايه المكاتب يكون عليه دون مولا  
 ومن مكاتب على المكاتب فهو مملوك للمولى فلهذا بطل اقرار المكاتب  
 عليه بالجنايه عليه فان كسبه مالا كان المكاتب احق به من  
 صاحب الجنايه لان جنايه المكاتب لا يكون مالا الا بقضا القاصي  
 وهذا لو جنى المكاتب ثم عجز فرد في الرق يدفع به او ينفدي ولا  
 يباع فيه فعقل قضا القاصي لا يكون جنايته متعلقه بكسبه فلهذا  
 كان كسبه للمكاتب دون صاحب الجنايه اخذ صاحب الجنايه من  
 ذلك المال الاقل من قيمته ومن ارش الجنايه لان موته تحقق  
 الناس عن دفعه فصارت جنايته مالا بمنزله قضا القاصي به  
 فيتعلق بكسبه وما بقي المال في يده فهو كسبه منه عند اقرار  
 المكاتب فيه ولو كان المكاتب قبض منه كسبه قبل موته لم يكن  
 لصاحب الجنايه على ذلك سبيل لان ما يصير جنايته مالا بعد  
 موته وما اخذ بعد ذلك خرج من يده



في الجناية بمنزلة ما لو اخذ منه شيئا ثم اقر عليه بدنه  
لزمه بعد اذن ولو لم يمتد له اخذ منه المكاتب لسببه حتى  
ادى المكاتب حقه فالمكاتب كله المكاتب ولا شيء لصاحب الجناية  
فيه ولا على واحد منهما لان اقراره بالجناية عليه كان باطلا قبل العتق  
وقد ازداد بالعتق بعد اعنه فلا وجه للحكم بصحة اقراره عليه بعد  
العتق والجناية انما نصيرها لا بعد العتق وبعد العتق لا حجة له  
عليه بالجناية فلهذا لا يجب شيئا للمقر له على واحد منهما ولو كان  
المكاتب اقر عليه بجناية مخطا ثم اقر عليه بدنه ثم اكتسب المقر عليه  
مالا كان صاحب الدين احق به لان الجناية لا تصير مالا الا بقضاء  
القاضي وما لم يصير مالا لا يتعلق حق صاحب الجناية بالكسب فيكون  
مالا السبب لصاحب الدين خاصة او لا مزاحمة فيه فان لم ياخذه  
حتى مات محاصره صاحب الجناية بالاكل من قمته ومن ارش الجناية  
وصاحب الدين بدنه لانه وقع الياسر عن الدفع بموته وصير الجناية  
مالا والسبب في ذلك على حاله متعلق حق صاحب الجناية به لان  
الوجوب وان تاخر فقد كان بسبب سابق على حق صاحب الدين  
فكان لكل واحد من المعين نوع قوة من وجه اما حق صاحب الجناية  
فلسبق السبب واما حق صاحب الدين فلا يمتنع بالتعلق بالسبب كما اقر  
به فلهذا الحق سبق من حيث التعلق بالسبب والآخر سبق  
من حيث التعلق بالسبب والآخر سبق من حيث السبب فليستويان  
في القوة وبخاصة في السبب ولذلك ان كان المكاتب اخذ منه  
قبل موته لان اخذه عصب باعتباره ان حق الدين فيه مقدم على حقه  
لكونه في دين وكونه في يد المقر عليه سوى ولم يمت ولكن المكاتب  
ادى الجناية كان صاحب الدين احق بذلك المال وبطلب الجناية  
لان الجناية لو صارت مالا انما تصير مالا بعد العتق ولا وجه  
لذلك لا فساد في الجاه فقرار المكاتب لا يكون حجة على المقر عليه بعد  
اعتنار

سببه كما اذا اقره بالبعد

العتق فان صاحب الدين احق بذلك المال فان فضل من حق  
المكاتب ولو اقر عليه او لا بد من ثم حصة ثم مات المقر عليه وفي  
يك مال بدامته بالدين لان الدين اقوى من حق صاحب الجناية  
فانه اسبق سببا وتعلقا بالسبب واعتنار اقرار المكاتب عليه لاجل  
الدين فاما يعتبر ذلك اذا فرغ السبب عن حق صاحب الدين  
فاما ما بقي الدين فحق الغير ثم يقدم على حق المكاتب فيه فلا يعتبر اقراره فيه  
بالجناية فان وجهه في الدين كان لصاحب الجناية لان  
الجناية بموت المقر عليه صارت مالا وهذا الفاصل من السبب  
حق المكاتب فاخذ المقر له بالجناية حكم اقرار ولو كان اقر بالدين  
او لا لان حق المقر له الاول اقوى من حق صاحب الجناية للسبب  
وللتغليب بالسبب كما اقره وهو اقوى من صاحب الدين الاخر  
لانه اسبق تعلقا بالسبب كما اقره وهو اقوى من حق صاحب  
الدين الاخر لانه اسبق تعلقا بالسبب فان فضل من دونه شيء  
محاصره صاحب الجناية والدين الاخر لان الغريم الاول  
لما استوفى حقه صار كان لم يكن وكما انما بقي هو جميع السبب  
وقد اقر عليه بالجناية ثم بالدين وفي هذا ما يتخاصان لقوم في  
حق كل واحد منهما من وجه ولو لم يمت ولكن المكاتب ادى حق  
بدن بالدين الاول ثم بالدين الاخر فما فضل عن الدين فهو للمكاتب  
لما يباين له وجه لا يجب المال عليه باقرار المكاتب بالجناية عليه  
بعد العتق فكانه ما اقر عليه الا بدنه ثم بدنه فسد من سببه بالدين  
الاول لانه اقوى ولا مزاحمة للصغر مع القوي ثم بالدين الاخر  
ولو اقر عليه بجناية ثم بدنه ثم مات المقر عليه وفي هذا  
مال فانه يتخاصص صاحب الجناية الاول واحتجاب وصاحب الدين  
في ذلك المال لا يستويان في القوم حيث ان كل واحد منهما له  
نوع قوه من وجه ثم دخل صاحب الجناية الاخر مع صاحب الجناية  
الاولى فليستويان فيما اصاب لان صاحب الدين كما استوفى  
حقه خرج من الدين وحق صاحب الدين الاخر لم يخرج من الدين الاخر



لا يشترى انه لو لم يخلها الاقرار بالبركان المستوفين  
لان حق كل واحد منهما انما يصير ما لا يعد موت المقر عليه ويتعلق  
بالسبب في وقت واحد والاسباب مطلوبة لاحكامها لا اعتبارها  
فاذا كان صبيرون الجاس من مال في وقت واحد كانا مستوفين في السبب  
كما لو اقرهما معا فلهذا دخل صاحب الجنابة الاخره مع صاحب  
الجنابة الاولى وليشترى كما في ما اصابه فان قل هذا ليس صحيح  
لان ما يأخذه صاحب الجنابة الاخره لا يسلم له وان صاحب  
الدين ما استوفى كمال حقه فيكون له ان يأخذه صاحب الجنابة  
الاخره ما يصل اليه ويقول حتى يقدم على حقه في السبب  
فليس القول بهذا يودي بلا دور ولا ينقطع لانه اذا اخذ ذلك  
منه لا يسلم له ولكن يأخذ منه صاحب الجنابة الاولى لانه يقول  
حق في الكسب مثل حقه فليس لك ان يفضلك على من الكسب  
فاذا اخذ ذلك منه اياه صاحب الجنابة الاخره واسترد ذلك  
منه لا يحقه مثل حقه فلا يزال يدور هكذا فلفظ هذا  
الدور قال لا يكون لصاحب الدين سبيل على ما يأخذه صاحب  
الجنابة الاولى وصاحب الدين حقهما ونفى شي اصبغ ذلك  
الباقي لما اضاف صاحب الجنابة من صغير حتى يستوفى حقهما  
لان حقهما في الكسب سوى والمانع لصاحب الجنابة الاخره  
من المزاجه حق صاحب الدين وقد تقدم ذلك بوصوله  
كمال حقه اليه ولو لم يمت المقر عليه ولكن المكاتب ادى فحق  
صاحب الدين احق بما في يد المقر عليه حتى ليستوفى دينه فيما فصل  
عنه كان المكاتب ولا يثنى لصاحب الجنابة من بعد عن المقر عليه  
لما لنا ولو كان اقر عليه ثم جنابه في كلام متصل او منقطع ثم مات  
المقر عليه محاصا في تركته لان كل واحد من الجانبين انما يصير ما لا يعد  
موته وتعلقهما بالسبب في وقت واحد وفي مثله المتقدم والمناخر  
سوى كالمريض اذا اقر دين ثم يدين ثم مات محاصا في تركته سوى  
كلامه...

في كلام متصل محاصا ايضا في تركته لان في اخر كلامه ما يحضر  
موجب اوله فان موجب اول الكلام احتضار المقر له بالكسب  
وسغير ذلك بالاقرار للثاني يصير موجبه المشترية بينهما في  
السبب واذا كان في اخر كلامه ما يعبر موجب اوله توقف  
اوله على اخره فكانه اقرهما معا وان كان قطع كلامه من الاقرار  
بدى بالاول فان فضل عنه شئ كان للثاني سوى مات المقر عليه  
او ادى المكاتب مكاتبته لان صحة اقرار المكاتب عليه باعتبار  
الكسب وكما اقر الاول بالدين يتعلق حق المقر له بالكسب فاقرار  
بعد ذلك غير مقبول في اثبات المزاجه للثاني مع الاول وهو  
تطير الوارث اذا اقر على الميت يدين ثم يدين فانه يبدأ بما في يده  
في الدين الاول لهذا المعنى واذا اذن العبد في التجارة وبمنه  
الف درهم فاذن الالف درهم ثم اقر المولى عليه يدين الف  
درهم وهو يحدد ذلك ثم ان المولى اعتقه فالعديم الذي اذن  
العبد بالخيار لا يحقه اقوى لانه دين من كل وجه والصغير  
لا يظهر مع القوي فكانه ليس لاحد عليه شئ سواء كان شيا  
ضمن المولى بقيمة العبد بالافه المالبية المستحقة له بالاعتناق  
وان تنا اخذ دينه من العبد لان دينه كان ثانيا في دمه العبد  
قبل العتق فبالعتق ازداد فوقه ووكادة فان ضمنه المولى لم  
يكن الاخر على المولى ولا على العبد شئ اما على المولى فلا نه ما  
انلف الا مال الية الرقبة الا يشترى انه بعد العتق لا يسع  
الا في مقدار مال الية الرقبة لم يكن عليه دين اخر وهذا لا فضل  
في مال الية الرقبة على دين العبد فيبطل اقرار المولى عليه لا بعد اتمام  
محله وان اختار العدم اخذ دينه من العبد فله المقر له ان  
يأخذ المولى بقيمة العبد لان المولى صار متلفا مال الية الرقبة  
بالعتق ولم يغرم لصاحب دين العبد شيئا حين هو اختار اساع  
العبد فجعل في حقه كانه لم يملك على المولى ما اقره المولى  
عليه...







المولى من غريمى العبد خمس مائة ولذى اقرله المولى خمسة دراهم  
بيع واعنته المولى وقيمتها الف وخمس مائة كان ضامنا لهم فتمت  
بالاعتناق ثم هذه القيمة بدل مالبة الرقبة كالقن لو بيع العبد  
فقسم بينهم اخماسا فحصل لكل واحد من غريمى العبد خمس مائة  
بعضهما به ويرجع كل واحد منهما على العبد بما بقي من دينه وهو  
اربعا به لان جميع دين كل واحد منهما ما كانت على العبد ويرجع الذى  
اقرله المولى على العبد مما بقي لان الثابت مزد بينه على العبد خمس مائة  
وقد وصل اليه ثلثا به منقى من هذا الثابت ما تان وان شئت  
المغرم انزكو المولى واسعوا العبد بالثابت مزد يومهم فان اتبعوا  
اخذ منه الغريم ان الذى اقرلهما العبد جميع درهمين مائة الف درهم  
واخذ منه الذى اقرله المولى خمس مائة لان هذا المقدر هو  
الثابت على العبد باقرار المولى عليه فلا يطالبه بعد العتق الا به  
ثم يرجع على المولى خمس مائة درهم ايضا لان المولى مقر بان ذلك  
الدين على عبده وانه استهلك رقبته بالاعتناق وقد يرى من  
حق غريمى العبد بابراهما اياه فكان للذى اقرله المولى ان يرجع  
عليه بما بقي مزد منه حتى يصل اليه كالحقة ولو كانت فقه العبد  
الف درهم فاقر العبد بد من الف درهم ثم اقر المولى عليه بد من الف  
ثم ارداد فتمت فحق صار الف درهم ثم اقر العبد بد من الف درهم  
ثم بيع بالف درهم فجميع الممن للذى اقرلهما العبد خاصة لان  
المولى اقر عليه وليس في مائة شى فارغ عن حق غريم العبد عند  
ذلك وصحة اقرار المولى باعتبار الفراع فلم يمت شى مما اقر به  
المولى في مزاجه غريمى العبد وبالزيادة التى حدثت بعد ذلك  
لا يتغير حكم اقرار المولى اذ لا يعتبر بالزيادة المتصلة وجنس بيع  
فلا فضل في منه على حق غريميه فلهذا كان الممن كله لغريمى  
العبد ولو اعتقه المولى بغير قيمته لان القيمة بدل المالسية  
كالمنز ولو اخذ اللذان اقرلهما العبد ساعة واحدة او من الغنم  
المالكية

المولى

المولى استهلك مالبة الرقبة وفي رجمه ان حق المقر له كان ثابت  
في عين المال به وزعمه معتبر في حقه ثم حقه ثابت في هذه المال به اذا  
فرغ من حق غريمى العبد بدليل انهما لو ابراه عندهما مع المقر له  
وحزنا خارا اتباع العبد فقد فرغت المالبة من حقها فلهذا كان  
لذى اقرله المولى ان يصمنه من المال به وليستوفيه بدنه ولو  
كانت قيمة العبد الف وخمس مائة فاقر عليه المولى بد من الف  
ثم بالف ثم بالف في كلام منقطع ثم بيع العبد بالف فهو من الاول من  
الا ما يصرب قيمة الاول بالف والثاني خمس مائة لان جميع دين  
الاول ثبت على العبد باقرار المولى فانه صادف محلا فارغا وقد  
مت مزد من الثاني بصفته باقرار المولى لان الفاع من ماليت  
عند ذلك كان مقدرا خمس مائة مصرب كل واحد منهما في  
الممن بما هو ثابت مزد منه ولو اعتقه المولى وقيمتها الف  
ضمن قيمة الف درهم لان وجوب الضمان عليه باستهلاك  
المال به بالاعتناق وانما يعبر قيمة المستهلك عند الاستهلاك  
ثم يقسم الاولان هذه القيمة بينهما الملائتا على قدر الثابتين  
مزد من كل واحد منهما المائتين في ثبوت الدين يعتبر الفراغ  
وقت الاقرار فيرجع ان على العبد خمس مائة لان الثابت من  
دينهما على العبد الف وخمس مائة وقد استوفيا من المولى  
مقدار الف فيرجع ان على العبد بما بقي مما هو ثابت مزد بينهما  
وهو خمس مائة فاقسما بالثلاثا وان طلبا او لا اخذ العبد  
اخذاه بالف درهم مقدار قيمته لان العبد بعد العتق يلزمه  
من الدين الذى اقر عليه المولى الا مقدار قيمته فيرجع ان عليه  
بالف مقدار قيمته ويقسمان ذلك اثلاثا على قدر الثابتين  
مزد بينهما ثم يرجع ان على المولى بجميع قيمته ايضا لانه استهلك  
مالبة الرقبة فيكون ضامنا لهما جميع القيمة فاذا استوفيا  
ذلك منه ووجه ان لهما جميع دينهما بخلاف ما اذا ضمن المولى  
في لا يتدافع

بيعان العبد الا



فيهما وهو خمس مائة لان العبد كان منكرا لما اقر به المولى عليه  
فاما اذا ائتمعا العبد او لا بمقدار قيمته والمولى مقرران جميع ديتهما  
ثابت فحكم اقراره يكون لهما ان ياخذ المولى بجميع القيمة حتى  
يصل الي كل واحد منهما مال حقه واكنا اسعا المولى واستوفيا منه  
فمهما به اقتسما ذلك اثلاثا ايضا ثم قد وصل الي المقر له الاول  
كمال حقه فالخمس مائة الثانية على المولى يستوفيه المقر له الثاني  
ولو كان المولى اقر به الديون اقرارا متصلا كانوا شركاء في  
ممن العبد لان بانصال الكلام بصير كان اقرارا منه له حصل  
كلام واحد معا وان اعتقه المولى اتبعوا المولى بالقيمة ثم رجعو  
على العبد بقدر قيمته مما بقي من ديته وما زاد على ذلك فهو تآوى  
لان المولى لا يغرم الا قيمة ما استهلك والعبد بعد العتق لا يغرم  
مما اقر به المولى عليه الا مقدار قيمته ولو كانت قيمة العبد  
الف درهم فاقر عليه المولى بد من الف ثم زادت قيمته حتى صار  
الفين ثم اقر عليه بد من الف درهم ثم بيع العبد بالف درهم فهو بين  
الاول والاخر بصعين ولا تثنى للاوسط معناه لان جيز اقر الاول  
ثبت جميع ما اقر به لغرض ما لنته عند ذلك وجيز اقر الثاني لم يثبت  
تثنى مما اقر به لانه ليس في ما لنته فصل على الدين الاول وجيز  
اقر للثالث ثبت جميع ما اقر به لانه في ما لنته فضلا على حق الاول  
بقدر الف واقرار المولى عليه متي صادف محلا فارعا كان  
صحبا فلذلك اقيمت الممن من الاول والاخر بصعين وان بيع  
بالعين بخمس مائة استوفى الاول والاخر دنيهما وكان الاخر  
للاوسط لان الفاصل من حقهما للمولى والمولى مقر بوجوب  
الدين للثاني عليه وهو مصدق على نفسه ولو اعتقه المولى وقيمته  
الفان اخذ الاول والاخر قيمته من المولى ولا تثنى للاوسط  
لان القيمة بدل المالية كالتمن فان اعتقه وقيمته الفان  
وخمس مائة اخذ الاول والاخر من المولى البين وكانت الخمس مائة  
اليانته الاولى جيز رعم المولى ولا تثنى له في العبد لا ت

شأ من دية غير ثابت في حق العبد فان توى بعض القيمة في  
المولى كان التوى من نصيب الاوسط خاصة لان حقه في  
الفاصل ولا يطهر ذلك ما لم يستوف الاول والاخر كمال  
حقهما بمنزلة مال المضاربة اذا توى منه تثنى كان التآوى  
من الزرع دون راس المال ولو كانت قيمة العبد الف وخمس مائة  
فاقر عليه المولى بد من الف ثم بالعين ثم بيع العبد سلته الف  
فان الاول يستوفى الف درهم تمام دية وكذا الثاني وسقى  
الف درهم فهو الثالث فان خرج من الممن الف درهم وتوى  
الباقى كان ثلثا الف للاول وثلثا الثاني لان جميع دين  
الاول ثابت على العبد والثابت من حق المالى بقدر خمس مائة  
لان الفارغ من ما لنته يومئذ هذا المقدار فيقتسمان ما خرج  
من الممن على قدر الثابت من ديتهما فيكون الخارج اثلاثا بينهما  
حتى يستوفى الاول كمال دية الف درهم ثم يكون الخارج للثاني  
حتى يستوفى تمام دية لان حقه اقوى من حق المالك فلا قرار  
له من المولى كان سابقا على الاقرار للثالث مما سوى يكون على  
العديم الثالث وان استوفى الثاني جميع دية ثم خرج شي  
بعد ذلك كان للثالث ولو كان الاقرار كله متصلا كان  
الخارج بينهم على قدر ديةهم والتآوى بينهم جميعا بمنزلة مالو  
حصل الاقرار لهم بكلام واحد ولو كان الاقرار منقطعا ثم اقر  
العبد بعد ذلك الف ثم بيع سلته الف فان العديم الاول  
والذي اقر له العبد ماخذ كل واحد منهم جميع دية وكذا الثالث  
المالى الذي اقر له المولى بجميع ماخذ جميع دية مما بقي من الثمن  
ولا تثنى للثالث لان حقه دون حق الثاني وحق عريم العبد ثابت بعد  
اقرار المولى لبقا الاذن فان توى من الممن الف درهم وخرجت  
الفان باس من الاول والمالى والذي اقر له العبد اخماسا لان  
جميع دين الاول ثابت وجميع دين الذي اقر له العبد على نفسه ثابت  
والثابت للمقر له اذ بمقدار خمس مائة وخمس مائة



الرقبة يومئذ كان هذا القدر فضررب كل واحد منهم في الحسن  
من الممن بقدر الثابت من ذنبه فيكون مقسوما بينهما اخصا  
سوى كان الخارج بينهما تصيبين العيين او الف وخمسمائة  
للاول خمسة وللذي اقرله العبد مسموماه وللثاني الذي اقر  
له المولى خمسة واذا اذن لعبد في التجارة فممنه الف درهم  
واشتري وباع حتى صار في يد الف درهم ثم اقر العبد الف  
ثم اقر عليه المولى بالف فالذي في يد من الغريمين نصفان  
لان دين العبد يقضى من كسبه كما يقضى من يد رقبته وباع غيرهما  
جميعا اقرار المولى صادف محلا فارغا في جميع ما اقر به فهو كـ  
لو حصل الاقراران من العبد فمقسم الكسب بينهما نصفان  
ولو كان المولى اقر عليه بالعين معا قسم من العبد وما له بينهما نصفان  
لان الثالث مما اقر به المولى عليه بقدر الفارغ من مالبة رقبته  
وشبهه وذلك مقدار الف فلهذا قسم الثمن والكسب  
بينهما نصفين ولو كان المال في يد العبد خمسمائة فاقـ  
العبد من الف لم يضرب الذي اقرله المولى في ثمن العبد وكسبه  
مع غريميه الا خمسمائة فان الفاضل حين اقرله المولى مقدار  
خمسمائة فثبتت مما اقر به المولى وجميع دين كل واحد من غريمي  
العبد ثابت فمقسم الثمن والكسب بينهما اخصا ولو كان  
اقرار المولى قبل اقرار العبد بالدين الاول كان من العبد وماله  
بينهما ارباعا سهمان من ذلك الذي اقرله المولى ولكل واحد  
من غريمي العبد سهم لان المولى حين اقر عليه كان العبد فارغا عن  
كل دين فثبت جميع ما اقر به المولى في حال رقبته وان كان اكثر  
من مئته فضررب في الثمن والكسب الذي اقرله المولى بجميع دينه  
فلهذا كانت القسمة ارباعا بخلاف الاول هناك اقرار  
المولى بجميع دينه فلهذا كانت القسمة وحده بعد استعجال العبد  
بالدين الذي اقر به على نفسه فلا ثبت مما اقر به المولى عليه الا بقدر  
الاصل من ما ثبت في الممن لان القدر الاصل فارغ من

## باب اقرار العبد لمولاه

واذا باع العبد المادون المديون متاعا له من مولاه بقدر قيمته  
او باكثر فهو جائز لانه ليس في تصرفه اسقاط حق الغريم عن تني  
مما تعلق حقهم به وقد سنا فرق اي حيفه رحمه الله من هذا  
ومن بيع المريض من وارثه فان سلم المتاع الى مولاه واقر بعض  
الممن منه ما يصدق على ذلك حتى تشهد الشهود على معاينه القبض  
لان في صحيح اقرار ابطال حق الغريم عما تعلق حقهم به من  
مالبة الممن والعبد فيما يقر به لمولاه منهم في حق غريميه لانه  
يوشى مولاه على غريميه واقرار الممن لا يصح في ابطال حق الغير بخلاف  
اقرار يقض الممن من احبني لانه غير مضمون في ذلك توصيه  
ان اقراره بالقبض في معنى الاقرار بالدين او بالعين صحيح في حق  
الغريم وكذلك اقراره بالعين من الاحبني فاما اقراره بالدين  
والعين لمولاه لا يكون صحيحا في حق الغريم وكذلك اقراره  
بالقبض والمولى بالخيار ان سنا اعطا الممن مرة اخرى وان  
سنا بعض البيع ورد المتاع لانه لزمه زيادة في الممن لم يرض  
بالتمامه وذلك مثبت له الخيار واقرار العبد له صحيح  
في ثبات الخيار لانه ملك الا قاله معه اذ ليس فيه ابطال  
حق الغريم عن تني مما تعلق حقهم به وكذلك اقراره بحمل  
معينه في اثبات حق الفسخ للمولى فان كان المتاع قد ملك  
في يد فعليه ان يودي الممن ولا خيار له فيه لان فسخ العقد  
في المالك لا يحقق واثبات الخيار له للفسخ وكذلك ان كان  
حدث به عيب عنده لان في اثبات خيار الفسخ له سهمان  
اضرار بالغريم ولا يثبت له خيار الفسخ لدفع الضرر  
بغيره فلا يجوز اثباته على وجه يكون فيه الحاق الضرر  
بغيره وكذلك لكل من وجب للعبد على مولاه في رقبته



لم يصدق ولم يبرأ المولى منه حتى يعاين الشهود القضاة  
ان اقراره بالقبض في معنى الاقرار له بالدين والعين وكذلك  
اقرار وكيل العبد بقبض الدين من المولى لان الوكيل قائم مقام  
الموكل فانه هو الذي سلطه على القبض فاقراره بالقبض كقرار  
الموكل به صدقه العبد في ذلك او كذبه واذا اذن الرجل  
لا سبه الصغير في التجارة او اذن له وصي الاب لمحقه دين  
وباع عبدا من سبه او من وصي سبه فباعه جاز ان يباعه بالعمه  
او باقل منها بما سغان الناس فيه لان انفكك الحجر عنه بالاذن  
منزله انفكك الحجر عنه بالبلوغ الا ترى انه في تجارته مع الاجل  
يحل كذلك فكذلك في تجارته مع الاب والوصي وان كان باع  
شيئا لا تتعاضد الناس فيه لم يحز سبه في قياس قول ابي حنيفة  
واي يوسف ومحمد رحمهم الله وذكر في بعض روايات  
هذا الكتاب انه جاز في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله  
ولا يجوز في قول اي يوسف ومحمد رحمهما الله اما عندهما ظاهرا  
لان الصبي الماذون والعبد الماذون عندهما لا يملكان البيع  
بالمحابة الفاحشة من اجنبى لان في ذلك معنى التبرع وهما ليسا  
من اهل التبرع فكذلك بيع الصبي من الاب والوصي بمحابة فاحشة  
وعند اي حنيفة رحمه الله ملكا ان البيع من الاجنبى بالمحابة الفاحشة  
على ما بينته في موضعه فاما في بيع الصبي من وليه بالمحابة الفاحشة  
روايتان في احدي الروايتين ملك لان رايه بعد الاذن اذا انضم  
الى راي وليه كان منزله رايه بعد البلوغ وفي هذا لا فرق من ان  
يكون تعامله مع وليه وفي الرواية الاخرى لا يجوز وهذا لان  
المولى في هذا الراى منهم في حق نفسه فباعنا راي الله فعدم انضمام  
راى المولى لرايه في هذا التصرف فصح ان الصبي وان  
كان متصرفا لنفسه فهو بمنزلة النابت عز وليه من وجه حتى يملك  
الحجر عليه فباعنا راي النابت قلنا لا يبيع بوليته بعد  
قد حث كما يبيع من نفسه وباعتبار رايه متصرف لنفسه قلنا

من وليه بملك فتمتته او لعن لسير مع ان يبيع اليتيم من الوصي  
الذي ذكره في السؤال ههنا نظر فقد ذكر مفسرا في موضع  
اخر انه لا يجوز لانه من وجه مات والوصي لا يملك بيع مال  
اليتيم من نفسه بملك فتمتته ولا يعين ليس كذلك لا يملكه  
اليتيم بعد اذن الوصي له لانه يتمكن فيه تمامه الموضع  
وان الوصي ما قصد بالاذن النظر للصبي وانما قصد بحصيل  
مقصود نفسه بملك فتمتته ويعين لسير فلا يتمكن بتمامه ترك  
النظر له عند الاذن له في التجارة هذا التصرف فان اقر  
الصبي بعض الثمن بعد صحة البيع جاز بخلاف اقرار العبد بقبض  
المن من المولى ما بينا ان الاقرار بالقبض لا قرار بالدين والعين  
واقرار الصبي الماذون لا يبيعه او وصيه بدين او عين صحيح  
وكذلك اقرار بعض الدين منهما وهذا لان المال خالص  
ملكه وحق الغرماء في دينه لا يملكه وقد صار منك الحجر عنه  
بالاذن فيصح اقراره في محل هو خالص حقه فاما دين العبد  
متعلق بكسبه فاقرار المولى بشي منه فساد فمحل مشغول  
بجوع غم ما به فلهذا لا يصح واذا وكل العبد التاجر المديون  
وكيلا يبيع متناع له من مولا جاز كما لو باع العبد بنفسه  
فان اقر الوكيل انه قبض المن من المولى ودفعه الى العبد وصدقه  
العبد او كذبه لم يصدق على ذلك الا ان يعاين الشهود  
القبض لان الوكيل قائم مقام الموكل وبعضه بصير المقتوض  
للموكل ويكون مضمونا عليه فكان هذا في معنى اقرار المولى  
بعض دينه وذلك لا يصح من العبد سوى كان الاقرار منه  
او من وكيله الا ان للمولى ان يبيع الصبي او يودي المن لما  
لزمه من الزيادة في المن بوعده فاما ما فعل كان له ان يبيع  
الوكيل بالمن الذي اقر قبضه منه لان اقرار الوكيل على نفسه  
صحيح في حقه وقد اقر قبض المن فاذا فسخ المولى البيع كان عليه  
رد المقتوض باعتبار اقراره به وكذلك ان ادى الثمن من



اخرى لان الوكيل انما قبض الثمن منه ليستفيد البراءة  
التمن بعرضه ولم يستفد ذلك حين غرم الممن مرة اخرى فكان  
له ان يرجع على الوكيل بما اقر بعرضه ولا يرجع به الوكيل على العبد  
لان اقراره بالقبض غير صحيح في حق العبد لم اعادة حق الغرماء  
واذا لم يظهر العرض باقراره في حق القيمة لا يكون له ان يرجع  
عليه بشئ ولو ظهر العرض في حق العبد باقراره لما غرم له المولى  
بالممن مرة اخرى ولو دفع العبد الى مولا الف درهم ودفعه  
او بضاعة او مضاربة ثم اقر بعرضها منه قال قول قوله لان المال  
امانة في يد المولى حتى لو قال دفعته اليه وكذبه العبد كان  
القول قول المولى لا كان وجوب الضمان عليه فكذلك اذا اقر  
العبد بعرضها منه لا نانا انما لا يصح اقرار العبد اذا كان فيه  
منفعة للمولى في اقرار العبد بالقبض لا نه يستفيد البراءة بقوله  
دفعته وان لم يقربه العبد بخلاف المال المضمون عليه فان  
قبل بل فيه منفعة وهو سقوط الممن على المولى قلنا  
نعم ولكن في ليس بمسئله حق الغرماء وانما لا يقبل قول العبد  
اذا سقط عنه باقراره تنبها مما تعلق به حق غرمائه مع ان  
الغرماء اذا ادعوا على المولى انه استهلك ذلك المال كان  
عليه الممن في ذلك ولو دفع العبد الى المولى الف درهم مضاربة  
بالصنف مخرج منه المولى الف درهم ثم قال العبد قد اخذت  
من المولى راس المال وحصتي من الربح وكذبه الغرماء او ادعى  
ذلك المولى ولذبه العبد والغرماء فلا ضمان على المولى مع يمينه  
لان المال كله امانة في يد المولى فهو مما يبرغم انه دفعه الى  
العبد ينكر وجوب الضمان عليه وللعبد ان ياخذ من المولى ما اصابه  
من الربح فيكون له من راس ماله لان العبد والمولى لا يصدقان  
على ان يسلم المولى حصته التي قبض من الربح بل يجعل ما ادعى المولى  
انه دفعه الى العبد كالتاوي وكان المال كله ما بقي في يد  
المولى فليست عليه العبد بحساب راس ماله ولا حصته في العبد

في حق غرمائه في ان ذلك حصته المولى من الربح لان فيه اسقاط  
حق الغرماء عما تعلق حقهم به ولو تشارك العبد ومولا في شركة  
عيان خمس مائة درهم مما في يده وخمس مائة من مال مولا على  
ان يبيعا ويشترىا فوضعا يزلان المولى من عبدة المديون في حكم  
التصرف في كسبه كاحبني اخر يجوز من العبد وبسته تنزكه  
العيان والمضاربة فان اشترىا وبيعا فلم يربح شيئا ثم اقر العبد  
انه قد قاسم مولا المال واستوفى منه نصفه ودفع الى المولى  
نصفه وصدق المولى فان العبد لا يصدق على القسمة وللغرماء  
ان ياخذوا من المولى نصف ما قبض لان قول المولى مقبول  
في برائه عن ضمان ما زعم انه دفعه الى العبد فانه امين في ذلك  
واقرار العبد بذلك لا يكون مقبولا لاحضاض المولى بما بقي  
لما فيه من ابطال حق الغرماء عن تنبها مما تعلق حقهم به فيجعل ما  
نضاد قاعلى دفعه الى العبد كالتاوي وكان مال الشركة هو  
ما بقي في يد المولى وللغرماء ان ياخذوا من المولى نصفه  
وكذلك كل تنبها كان بينهما على الشركة فان العبد لا يصدق  
على القسمة والعبد والقبض الا ان يباع من الشهود ذلك بحق  
غرمائه واذا وكل المادون المديون رجلا يبيع متاع له من مولا  
فباعه ثم حجب المولى على عبده فاقرب الموكل بقض الممن لم يصدق  
على ذلك لانه قام مقام الموكل بالحجب عليه لا يخرج العبد من  
ان يكون الحق له في المغنوس بعرضه لنصرفه الى غرمائه وكما  
ان اقرار الوكيل به لا يصح قبل حجب المولى على عبده فكذلك اقراره  
به بعد الحجب لان الوكيل ياب عن العبد في الوحيين ولو كان  
القاضي باع العبد للغرماء في دينهم ثم اقر الوكيل انه قد قبض الممن  
من المولى مضاع في يده فهو مصدق مع يمينه لان العبد لما خرج  
من ملك المولى فقد خرج الوكيل من ان يكون ما تاعنه في العرض  
ولكنه ياب عن غرمائه بقض الممن فيقضي به دونه فيكون  
قرايم كاقرايم العبد ما بعرضه وهذا يبي على ما تقدم بيا انه ان



العبد لو كان بائنا البيع بنفسه ثم حبر عليه المولى كما في حق  
مض الممن اليه فاذا بائنا وكيله يكون بائنا عنه في القبض  
ولو بائنا البيع بنفسه ثم باعه مولا له مكن له حق مض الممن وانما  
ذلك لغرمائه فكذلك اذا كان البائع ويحله فلنا بعد بيع المولى  
امامه الوكيل نائب عن الغرماء في اقراره بالقبض واذا كان على  
العبد المادون من واخذ المولى جارية من مرقه فباعها ومضها  
المشتري ونوى الممن على المشتري فاقرا العبد انه امر مولا له بذلك  
فاقراره جائز لانه ملك الاذن المولى في بيعها فيصح اقراره بالاذن  
له ايضا لان من اقر بما ملك انشاء لا يكون منهما في اقراره وقد  
طعن عيسى رحمه الله في هذا الجواب قال ينبغي ان لا يصدق  
العبد على ذلك لان المولى صار ضامنا قيمتها حتى سلمها الى المشتري  
قبل ان يظهر امر العبد امامه بمنعها ففي اقرار العبد براه للمولى من  
تتي قد لزمه ويجرد قول العبد لا يبرأ المولى عما لزمه لما فيه من  
ابطال الخوع بما به على قاس مسئله اول الباب ومسئلة الاجارة  
ذكرها بعد ان الجارية لو هلك في يد المشتري ثم اقر العبد  
انه كان اجاز بيع المولى فاقراره باطل والمولى ضامنا قيمة الجارية  
لهذا المعنى ولكن ما ذكره في الكتاب اصح فان في مسئله اول  
الباب العبد اقر بمض من كان نائبا على المولى وكان حق الغرماء  
متعلقا به فكان في اقراره استيفاء حق الغرماء وهما ما هو مقر  
بان المولى لم يكن ضامنا لان سعه كان بامره فلا يكون استيفاء  
منه بحق الغرماء بل انكار لسوت حقه في دمة المولى وذلك  
صحيح من العبد الاستري ان المولى لو وهب شيئا من عبده في دمة  
العبد كان صحيحا وان كان لومله سعلق به حق غرمائه بخلاف  
ما لو وهب العبد المديون شيئا من كسبه من المولى وفي مسئله  
الاجارة قد بدت وجوب الضمان في دمة المولى لصلاب  
الجارية في يد المشتري وتعلق به حق غرمائه فاقراره بالاجارة  
قبل ملاكها يكون استيفاء الحق الغرماء ثم هناك اقراره

انشاء لان اجارة البيع تعدل لاجارته لا تحقق فاما مضها  
اقر بما ملك انشاء لان امره اياه مدعها وهي قائمه في يد المشتري  
بعينها يكون صحيحا فكذلك اقراره بالامر يكون صحيحا ولو  
انكر العبد ان يكون امر المولى ببيعها ضمن المولى فممة عبده فكانت  
من الغرماء وهذا اللفظ غلط بل انما ضمن المولى فممة عبده الجارية  
لانها كان غاصبا في بيعها وتسليمها بغير امر العبد فهو في ذلك  
كاحبني اخو ضمن فممتها للعبده ويكون القيمة من غرمائه  
كسائر اكسابه ولو قال العبد قد اجرت البيع فان كانت  
الجارية قائمة بعينها او لا يدري ما فعلت فالبيع جائز وقد مر  
المولى من ضمان الجارية لان البيع كان موقوفا على اجارته كما لو  
باشتره احبني والاجارة في الاثنتها بمنزلة الاذن في الاثنتاء  
وكذلك ان كان لا يدري ما فعلت لا ناقد عرفنا قيامها وما عرف  
سوته فالاصل بقاوم ما لم يظهر بخلافه وكما يصح منه استدأ  
الاجارة تصح منه الاقرار بالاجارة فان كانت قد ماتت  
لم يصح منه انشاء الاجارة ويكون المولى ضامنا قيمة الجارية كما  
بيننا ولو لم يقر العبد بشي من ذلك حتى حبر عليه مولا له ثم اقر  
بانه امره بالبيع لم يصدق على ذلك لانه اقربا لامر في حال لا  
ملك امر المولى بالبيع فيكون هو منتهما في اخراجه الكلام يخرج  
الاقرار واذا لم يصدق على ذلك كان المولى ضامنا قيمتها بحق الغرماء  
فلو بيع المادون في دن الغرماء ثم اقر انه امر المولى بذلك لم يصدق  
لانه بالبيع في الدن صار مجورا عليه وهو اقوى مما لو حبر عليه  
فضد اقراره له بعد ذلك في الاقرار بالامر بالبيع كما في قول له  
في انشاءه واذا كان على المادون دن كثير فباع جارية له من  
ابن مولا له او امه او مكاسبه او عبده تاحر عليه دن اول دن  
عليه باكثر من قيمتها ودفعها الى المشتري ثم اقر بعض الممن من  
جازا اقراره بذلك الا في العبد والمكاتب فان هلك العبد لمولا  
المؤمن لم يثبت المكاتب حق الملك فيهما في حقه هذا الاقرار







امين يا امن فلو صح ضمنا به على المشتري لصار ضمنا مع كونه  
السبب الموجب للامانة فان قال المولى قد قبض  
العبد الامن من المشتري وادعاه المشتري وانكره العبد  
والعزم ما قاله قول المولى مع منعه لان ضمان المولى  
لا يطل صار كان له يوجد ثم اقر بعض ميري فان بعض  
الموكل الامن من المشتري يوجب على المشتري عن الامن واقرار  
الوكيل بعض ميري يكون صحيحا الا شري انه لو قال  
قبضت الامن وهلك في يدي كان القول قوله مع منعه  
فكذلك اذا اقر بعض الموكل الامن فالمشتري يرى من الامن  
ولا بمن عليه لانه لا دعوى لاحد عليه بعد صحة اقرار  
من عامله براءته عن الامن وكان ولكن على المولى المميز لانه لو  
اقر انه بعض وهلك في يده استخلف على ذلك فذلك  
اذا اقر ان العبد قبضه لان العبد والعزم ما يعمون انه  
صار مستهلكا للامن باقراره كاذبا وانه ضمنا من الامن  
له وهو منكر فخلية المميز ولذلك لو اقر العبد ان  
المولى قبض الامن ومحمد المولى لان العبد لو قبض الامن يرى  
المشتري بالدفع اليه فاذا اقر انه ان وكيله قد قبض  
كان هذا اقرارا منه بعض هو ميري للمشتري بمصدق  
في ذلك ولا بمن على المشتري ولا ضمان وكذلك لا ضمان على  
المولى لان باقرار العبد لم يست ووصول حتى الى المولى في حقه  
ولو استهلك رجل الف درهم للعبد فضمها عنه المولى حاز  
ضمانه لانه التزم المطالبة بدین مضمون على المستهلك وهو  
في هذا الضمان كاجني اخر فان اقر العبد بعض المال من المولى  
ومن المستهلك لم يصدق فيه لان في اقراره هذا ما يوجب  
براة المولى عن الزم من الامن للعبد فان مض المال يوجب براءة  
العبد فكذلك مض المولى يوجب براءة له محاله وقد سينا ان  
اقر العبد براءة مولا عن الامن الذي عليه طلاق

ولا ان لو كان الامن يوجب باستهلاكه والا جني قبض له  
بامره او بغير امره فانه سوى شواقر قبضه من المولى او من  
القبيل فاقراره موجب براءة المولى لان براءة القبيل لا يفت  
يوجب براءة الاصيل ولو كان العبد ابرا القبيل بغير قبض  
لم يجز لانه تتضمن براءة الاصيل ولكن لان الا براءة تسرع  
والعبد ليس من اهله فاقراره باطل سوى ابرا الاصيل والقبيل  
وكذلك لو كان العزم مكاتب للمولى والا جني قبض له او  
كان العزم هو الا جني والقبيل مكاتب للمولى فقبض مال  
عليه للمكاتب عنه فهذا بمنزلة المولى وكفله بما للمولى من حق  
المالك في كسب مكاتبه ولان اقرار العبد مكاتب مولا باطل  
كاقرار مولا فكذلك اقرار بعض براءة مكاتب مولا  
عن المدين يكون باطلا ولو كان العزم ابن المولى او كان  
العبد ابن المولى كان العبد مصدقا على الاقرار بالعزم سوى  
اقر بعضه من الاصيل والقبيل لان اقراره بالدين والعين  
لا بام المولى وانه صحيح فكذلك اقرار بعض براءة  
ابن المولى او اخته عن دينه عليه يكون صحيحا والله اعلم

**باب وكالها الاجنبي العبد بعضا الدين**

واذا وكل الاجنبي عبدا تاجرا عليه دين او لا دين عليه بعض  
دين له على المولى العبد فالتوكيل جائز لانه لا حق للعبد في الدين  
الذي على مولا للاجنبي ولا في المحل الذي يستحق قضا هذا الدين  
منه وهو مال المولى فيكون العبد فيه كاجنبي اخر فان اقر بعضه  
وهلاكه في يده قاله قول المولى مع منعه لانه امين فيه كغيره ولا بمن  
على المولى لان العبد مسلط على الاقرار بالعزم من جهة صاحب  
الدين كاقراره كاقرار صاحب الدين وبعد هذا الاقرار لا دعوى  
لاحد عليه حتى يخلفه فان كل العبد عن المميز لانه لا يفت  
عاصمه الموكل غرماه لان الاجنبي يدعي في العبد براءة



لما له باقراره كادبا او باع منه بعد ان كان من غريمه  
فقل العبد بذلك لزمه فاذا انكر سخطت ويقام نكوه له  
ويقام اقراره فيكون للمقر له المزاحمة مع غريمه وان  
كان المولى هو الوكيل بعض دين على عبده لم يكن وكلايه  
ذلك ولم يجز قبضه باقراره ولا معاينه الشهود ان كان على  
العبد دين او لم يكن ولا يبرأ العبد من الدين بدفعه الى مولا  
لان ما على العبد من الدين مستحق على المولى من وجه فانه يقضي  
من ملك المولى وهو سبب العدا او ماله رفته وما يكون  
مستحقا على المولى من الدين لا يصلح هو ان يكون وكلايه في قبضه  
كالوكل المدينون بعض الدين من نفسه وهذا لان قبضه  
يسلم له ماله رفته ومن ضرورة صحة اقراره بالقبض منه  
وكونه امينا في القبوض وهو في هذا الاقرار متهم الماله من الخط  
في ذلك بخلاف الدين الواجب على المولى فانه غير مستحق على العبد  
ولا هو منهم في الاقرار قبضه وذكر في كتاب الوكالة انه  
لو وكل رجلا بقبض دينه من ابنه او ابنته او مكانه او عبده  
جاز التوكيل وكان في تلك الرواية اعترجا بانه من له الدين وهو  
اجنبي فيكون توكيله المولى وتوكيله اجنبيا خرسا ووامع  
الروايتين ما ذكره هنا ولو كان لرجلان عبدا تاجرا ان  
فوكلا اجنبي احدهما بعض دين له على العبد الاخر فاقبضه وبلاك  
في يد فاقول قوله مع منته لان الدين المستحق على العبد لا يكون  
اقوى من المستحق على المولى وقد بينا ان العبد يصلح ان يكون وكلايه  
للاجنبي في قبض دينه من المولى وان اقراره بقبض بعد الوكالة  
صح وكذلك في دين واجب على عبدا اخر للمولى الا ان الاجنبي يدعى  
عليه استهلاك ماله باقراره فحلف على ذلك ويحمل كونه كافتراح  
فان منه ذلك في غنقه وكذلك لو كان الوكيل مكانا للمولى وابنه  
لا ابن المكاتب منه احد من عبده واذا اراد العبد المادون  
لدينه من ماله يطليه به رهنا فلا يجوز له ان يبيع

في جميع الغريمه فقل العبد بذلك لزمه فاذا انكر سخطت ويقام نكوه له  
ويقام اقراره والعبد لا يملك ذلك لما فيه من ابطال حق  
الباقين عن ذلك المال كالمريض اذا خص بعض غريماء به  
بعض الدين والمقصود بالرهن الاستيفاء لا سيما لان موجبه  
يد الاستيفاء فتكون معتبرا بحقيقته الاستيفاء فان  
كان العديم واحدا فله رهنه يد به رهنا ووضعاه على  
يد المولى فضاء من يد ضاع من مال العبد والدين عليه  
بحاله لان يد المولى لا تصلح للنسابة عن يد الاجنبي  
في استيفاء الدين من العبد حقيقة فكذلك لا تصلح للنسابة  
للقبض بحكم الرهن لانه فضل للاستيفاء وهذا لان الدين  
الذي على العبد من وجه مستحق على المولى فيكون هذا  
في معنى ما لو ارتهن يدين له على انسان وجعله عده فانه يقره  
على يدك بوجه ان يهلك الرهن بوجه المراهن  
على المرتهن مثل ما كان المرتهن عليه ثم يصير قضا صا ويبد  
المولى لا يجوز ان يحب للعبد على الاجنبي مثل ما كان  
للاجنبي عليه حتى يصير قضا صا ولو وضعاه على يد  
عبد له اجرا ومكاتب او على يد ابنه فذلك في يد  
العبد ذهب بالدين لان هؤلاء يصلحون للنسابة عن  
الاجنبي في استيفاء دينه من العبد فكذلك في يد  
الاستيفاء بحكم الرهن ثم يهلك الرهن في يد العبد  
كهلاكه في يد المرتهن وكذلك لو وضعاه على يد عبد  
للعبد المادون المديون لان ذلك العبد يصلح وكلايه  
للاجنبي في قبض دينه من العبد المادون فان العبد  
المادون مع عبده بمنزلة المولى في حق الغريم المادون  
وقد بينا ان العبد يصلح ان يكون وكلايه قبض الدين  
من مولا ولو كان الدين على المولى يد مولا  
فان يهلك من ماله يهلك ماله



وكيلا في قبض الدين من مولا <sup>المولى</sup> كان الدين على المولى <sup>المولى</sup>  
والعدل في الرهن فملك ذهب بما فيه لان العبد يصلح  
ان يكون وكيلا في مض مالا على مولا فيصلح ان يكون عدلا في  
الرهن به ايضا وكذلك لو لم يعرف هلاكه الا يقول  
العبد لانه لما انتصبت عدلا كان امينا فيه والامين  
سلط على الاختيار من جهة من امنه فاحار به بالهلاك  
ممنزلة اقرار المهرن به فلهذا يصير مستوفيا به دينه  
واذا اذن المادون لعبد في التجار فلهو كل واحد منهما  
دين فوكل بعض عزماء الاول العبد الاخر بعض دينه  
فاقر بعضه جارا قرار لان الاول في حق الاخر بمنزلة  
المولى في حق غيره بحال يصلح ان يكون وكيلا في مضه  
ولو ان بعض عزماء الاخر وكيلا الاول او مولا بعض  
دينه من الاخر لم يكن وكلا فيه في ذلك ولم يحز قبضه  
لان الاول في معنى المولى للاخر فالدين الذي على الذي الاخرين  
وجه كانه مستحق على الاول فلا يصلح ان يكون وكيلا في مضه  
وكذلك المولى فانه ملك كسب العبد الاول كما ملك  
رهنه وسلم له اذا فرغ من دينه كما يسلم له الاول فكما  
لا يكون وكيلا للاجنبي في مضه من الاول فلذلك  
من مولا ولو رهن كل واحد منهما رهنا بدينه ووضع  
على الاخر فضاء الرهنان فلهذا الاول يذهب بما فيه  
ورهن الثاني يذهب من مال الثاني لان الثاني يصلح ان  
يكون عدلا في الرهن بالدين على الاول كما يصلح ان يكون  
وكيلا بمضه فالاول لا يصلح ان يكون عدلا في الرهن  
بالدين الذي على الثاني كما لا يصلح ان يكون وكيلا بمضه فالاول  
لا يصلح ان يكون عدلا في الرهن بالدين الذي على الثاني كما لا يصلح  
وكلا بمضه ودام لهم الرهن بمضه فلاكه يكون على  
الدين ولا يصير باحب الدين مستوفيا دينه بهلاكه

لان العبد المادون <sup>المادون</sup> حال احد عزماء دينه  
على رجل فان كان حاله بما كان للعبد على المحتال عليه فلهو  
باطله لان ما على المحتال عليه للعبد شبيه وهو حق جميع  
عزماء فهو بهذه الحوالة يحصر المحتال بذلك المال ويبط كل  
حق سائر العزماء عنه وذلك لا يكون صحيحا من العبد كما لو  
خصر بعض العزماء بقضائه وبما ان هذا ان الحوالة لو صحت  
لم يكن للعبد ولا لسائر العزماء مطالبة للمحتال عليه بعد ذلك  
لشي مما كان عليه لانه انما التزم دين المحتال بالحوالة ليقتضيه  
من ذلك المال وان لم يكن للعبد مال على المحتال عليه فالحوالة  
جائز لان المحتال عليه تبرع على العبد باقرار دينه منه لا لزام  
الدين فيها للمحتال والتبرع على العبد صحيح والعبد مالك للاستفاد  
وانما لا يملك الا قراضا وليس في هذه الحوالة ابطال حق سائر  
العزماء عن شئ مما تعلق بقضائه فان وكل الطالب بعض  
الدين منه العبد الذي كان عليه اصل الدين او مولا لم يحز  
مضه لان الثاني في دمة المحتال عليه عين ما كان دمة العبد  
فان الحوالة لتحويل الحق من دمة الى دمة وجب ان كان في دمة  
العبد ما كان يصلح هو ولا مولا وكيلا في مضه فكذلك  
بعد التحول الى دمة المحتال عليه ولا العبد بهذه الحوالة لم  
يستفد البراءة البتة الا نرى ان المحتال عليه اذا مات  
مفلسا عاد الدين ليلاد مته فلو صح التوكيل لكان ثبت له البراءة  
بعضه ومولا لا يصلح ان يكون وكيلا في مضه براءة  
عبد عن الدين فان مض يحتمل الوكالة فعليه رد المغنوص  
على صاحبه لانه مضه بسبب باطل شرعا وان ضاع في يد  
فلا ضمان عليه لانه مضه بتسليم صحيح من صاحب المال  
اليه فيكون امينا في المغنوص وان كان وكل بمضه عبد  
اخر للمولى او مكانه او ائنه للمولى او عبد للعبد المادون  
الدين كان عليه الدين فاقتر بعضه من المحتال عليه



افراوه لانه جبر كان هذا المولى في دمه الحيل كان هـ  
لو كيل صالحا للتوكيل في قبضه منه واستفاد البراءة باقرار  
بالقبض منه فكذلك بعد ما تحول الى دمه المحتال عليه هـ  
فان كان الدين على المولى فاحال به على رجل ثمران العبد  
وكل عبد المولى بعضه فاقرب بعضه من المحتال عليه جاز  
لانه لو وكله بالقبض من المولى جبر كان الدين في دمه  
جاز التوكيل فكذلك اذا وكله بعضه من المحتال عليه هـ  
وكذلك لو وكل عبد المولى بعضه فاقرب بعضه جاز لما بينا  
واذا وكل الاجنبي بعضه من له على عبده ما دون من العبد  
والعبد حرا وكل له مكاتب انه او عبدا لانه ما دون  
له في التجار او محجور عليه فاقرب بعضه جاز في قولهم جميعا  
لان من العبد اجنبي من الدين الذي على العبد وهو غير مستحق  
عليه في وجه من الوجوه محجوز ان يكون وكيل في قبضه منه  
ويصح اقرار بعضه كاجنبي اخر فان قيل هو بهذا الاقرار  
ينفع اياه ويرى دمه عن الدين ومن اصل اي حقه رحمه الله  
ان الاذن غير مقبول الاقرار فيما يرجع الى منفعة ابنه قلنا  
هذا اذا لم يوجد التسلط من صاحب الحق له على ذلك بعضه  
وههنا ما وكله بالقبض فقد سلطه بالاقرار بالقبض نصا  
فلها صح اقراره هـ واذا عصب المادون من رجل الف  
درهم بعضها منه رجل ففدت عنده ثم حضر صاحبها فاختار  
صمان الاجنبي يرى العبد منها لانه كان محجرا بين نصيبين  
الفاصل الاول او الثاني والمخير من سين اذا اختار احدهما  
يعين ذلك باختياره وكانه ما كان الواجب الا ما اختاره  
وهذا لا باختياره نصيب احدهما عليك المصون منه وبعد  
اما صحيح المليك لا يمكنه ان يرجع فيطالب الاخر به محال فان  
توكل العبد او موكلاه بالقبض من الاجنبي جاز اقرار الوكيل  
بعضه لان اليد استغفاد البراءة على الاطلاق

الاحار

البار الا ستري انه مختار ومود ذلك الدين اليه جاز  
فيكون هو وموكلاه كاجنبي اخر في التوكيل بالقبض بعد ذلك  
وكذلك ان اختار صمان العبد ثم وكل الاجنبي بعضه منه  
جاز لان الاجنبي استفاد البراءة بهذا الاختيار على الاطلاق  
ولو وكل الموكل بعضه منه لم يحز توكيل الموكل ولا اقراره  
بالقبض لان هذا الاختيار يعين الدين في دمه العبد والمولى  
لا يصلح ان يكون وكيل للاجنبي في قبض ما على عبده ولو  
دبر المولى عبد المديون فاختار العزما نصيبه القيمه ثم وكلوا  
المديون بعضها منه لم يحز توكيله ولا اقرار المديون بالقبض لان  
جميع الدين باقى على المديون حتى كان مطالبه بعد العتق فهو  
بالقبض والاقرار به يرى بعضه عن الدين والاسنان لا يكون  
وكيلا في قبض دين على بعضه ولذلك ان اختاروا اثناع  
المديون وكلوا المولى بعضه منه لم يحز لان المديون باقى  
على ملكه ونسبه مملوك المولى وقد بينا ان المولى لا يكون  
وكيلا في قبض ما على مملوكه لانه بالقبض يستخلص السبب  
لبعضه فان اعتقه بعد التدبير لم يلزمه ضمانه مستانقا  
لانه هذا الاعتاق ما ائلف عليهم شيئا فانه لم يبق لهم  
حق في مالية الرقبه بعد التدبير لا تحتل البيع في الدين ونسبه  
كان حق العزما وبالاعتاق لا يبطل حقهم عن السبب بل يقرر  
حقهم به فلها هذا لا يجب عليه ضمان لهم فان قبض شيئا من  
المديون عن الوكالة الاولى لم يحز مضنه لان تلك الوكالة كانت  
باطله ولم ينتصب هو ودلا منه اياها فلا يغلب وكيله صحيحه  
باعتناقه اياه وان وكلوه به بعد العتق جاز لان بعد  
العتق المولى اجنبي من الدين الذي عليه وقد استفاد البراءة  
باختيار العزما اساع العبد ولاحق له في نسبه بعد العتق  
محجوز ان يكون وكيلا في قبضه كاجنبي اخر ولو اعتق  
المديون عبد المديون فلا يرد ما ان يبيعوا العبد بدين



وسمعون المولى نعمة العبد فلهذا ما لينة الرقة عليه  
 لا اعتناق ولا يكون انتاع واحد منهم ابدا للاخر لان المولى  
 كان محتلا من ديون العبد بقدر ما لينة رفته منزلة الكفيل  
 ومطالبه الكفيل بالدين لا توجب براءة الاصيل وكذلك  
 مطالبه الاصيل لا توجب براءة الكفيل فان ابرأوا العبد عن  
 دينهم برى المولى من القيمة لان العبد اصيل في هذا الدين  
 وبراءة الاصيل بالبراءة يوجب براءة الكفيل ولو ابرأوا  
 المولى من القيمة كان لهم ان يدعوا العبد بجميع دينهم لان  
 براءة الكفيل بالبراءة لا توجب براءة الاصيل فان ابرأوا الكفيل  
 فسقط للكمال ولا سقدم به سبب وجوب الدين على الاصيل  
 فيسقط جميع الدين على العبد بقا سببها كما لو جاز المولى اعتقه  
 برضاهم فان وكلوا المولى بعد ما ابرأهم بعض دينهم من  
 العبد فاقرب بعضه جازا قرارهم عليه لان المولى استغدا البراءة  
 على الاطلاق بابرأهم اياه ولا حقله في كسب معتقه ولو كانوا  
 وكلوه بذلك قبل الابراء لم يحزن توكيله لانه في القبض والقرار  
 به يبرى نفسه ما عليه فان ابرأهم بعد الوكالة لم يبرأ وكلا  
 في بعضه ايضا لان ذلك التوكيل كان باطلا فلا براءة لا قبل  
 صحيحا الا ان يوكلوه بعد البراءة فيصح انشا التوكيل لان  
 ولو كانوا ابرأوا العبد من دينهم على ان يدعوا المولى بقدر القيمة  
 من دينهم ونراصوا على ذلك جميعا كان جابرا وبراءا العبد  
 من الديون ويدعوا المولى بالقيمة لانهم بهذا الشرط جعلوا  
 ما كان واجبا على المولى حصة الكفالة كما لو اوجب بطريق الخوالة  
 فكان المولى قبل الخوالة لهم في مقدار القيمة والخوالة توجب  
 براءة الاصيل ولا توجب براءة المحتال عليه فان توت القيمة  
 على المولى رجعوا على العبد من دينهم بقدر القيمة لان ذلك  
 كان على المولى بطريق الخوالة ومتى توى الدين على المحتال عليه  
 به مغلستا ونحوه عاد الدين الى دمة الحيل فانهم لم

على التوى حتى وكلوا العبد بخصم من المولى لم يحزن توكيله ولا  
 قصه لان العبد لم يستغدا البراءة عن هذا القدر مطلقا  
 حتى يعود اليه بالسوى فلا يصلح ان يكون وكيل في قصه وقد  
 قررنا هذا المعنى في الخوالة واذا مات الرجل وعليه دين  
 اولاد دين عليه وله عبيد مديون فوكل غرضا العبد الوارث بعض  
 دينهم من العبد لم يكن وكيل في ذلك لان الورثة قايمون  
 مقام المورث في تلك رقة العبد وسببه وقد سنا ان المولى  
 لا يكون وكيل في مضماعه على عبيد فكذلك وارثه بعد ذلك  
 لو وكلوا بعض غرضا المولى لان حقهم في رقبته وسببه  
 مقدم على حق الوارث ولو لم يكن على المولى دين وقد ترك  
 ثلثا من درهم سوى العبد وقد اوصى بصفها او ثلثها لرجل  
 فوكل غرضا العبد الموصى له بعض دينهم من العبد لم يكن وكيل  
 في ذلك لان الموصى له شريك الوارث في تركه الميت والوارث  
 لا يكون وكيل في ذلك كذلك الموصى له وهذا لان العبد  
 من مال الميت وفي فراغه غرضا الدين منفعة للموصى له الا شري  
 انه لو وصح التوكيل واقربا بعض ثم لحق الميت دين كان يقضى  
 ذلك الدين من مال الية الرقة وسيل للموصى له جميع وصيته  
 فلهذا لا يصلح وكيل فيه الا شري ان الموصى له لو شهد  
 مع رجل اخر بدين للميت على الشان لا يقبل شهادته لانه شريك  
 الوارث في مال الميت فكذلك في حكم الوكالة ولو اعتق  
 الوارث العبد ولا دين على الميت جازعتقه عندنا وعلى قول  
 الحسن بن زياد رحمه الله لا يجوز اعتقه قال لان دين  
 العبد اقوى من دين المولى الا شري ان دين العبد في القضا  
 من مال الية الرقة مقدم على دين المولى ثم استعراق رقبته يد  
 المولى يمنع ملك الوارث فاستغراقه يد من نفسه اولى ان  
 يمنع ملك الوارث ولكما نقول الوارث يحلف الوارث  
 بدينه انه وقد كان المورث مالا صكرا رقة العبد



مستغرقا فيه فكذلك ورثته من المولى فان المولى  
كان مالكا وقتته في حياته باعتبار ان الدين في دمه لا يعلق له  
بماله وموته قد تعلق حق العزما بتركته ولهذا اجل لانه  
صار في حكم العين لا يقبل الاجل وحق العزما مقدم على حق الورثة  
فمن هذا الوجه منع دين المولى ملك الوارث فاما دين العبد  
على صفة واحدة في التعلق بمالته الرقبة بعد موت المولى  
كما كان قبله واذا بعد العتق من الوارث كان ضامنا فممنته  
للعزما لانه المولى عليهم مالته الرقبة فان اختار العزما اساع  
العبد واولا الوارث من العمة ثم وكلوا الموصي له بعض  
دينهم من العبد فاقر بقبضه جازا اقراره لان الموصي له في  
التركة مشترك الوارث ولو وكلوا الوارث في هذه  
الحالة بالقبض جاز التوكيل لان الوارث استغاد البراءة مطلقا  
ولا حق له في كسب المقتق فكذلك اذا وكلوا الموصي له بعضه  
قبل ابراء الوارث من العمة لم يحز التوكيل لانهم لو وكلوا  
الوارث في هذه الحالة لم يحز التوكيل فكذلك اذا وكلوا الموصي له  
وكذلك لو وكلوا بعض العمة من الوارث لم يحز التوكيل لان  
العمة التي على الوارث مال الميت الا ترى انه لو ابراء العزما  
العبد وظهر على المولى دين وجب قضاءه من ملك القيمة  
والموصي له مشترك الوارث في مال الميت فلا يصح بجوز ان  
يكون وكيله في قبضه من الوارث ولو باع المولى العبد المديون  
للعزما برضاهم ومضى الممن فاستهلكه فلا تنى للعزما  
على العبد حتى يعتق لان العبد صار خالصا للمشتري وحق  
العزما في المطالبة بخول من مالية العبد الى بدله وهو الممن  
فباستهلاك المولى الممن يجب عليه ضمان مثله ولا يجوز  
حق العزما في مال به الرقبة فلهذا لا يطاق اليوم بشي حتى يعتق  
فان وكل العزما العبد وهو ما دون له او محجور عليه بعض  
الممن الذي استهلكه منه لم يحز توكيله ولا قبضه

اصل

اصل الدين باقى على العبد بل يلى انه اذا عتق كان مطالبه بجميعه  
خصوصا اذا سوى الثمن على المستهلك فلهذا لا يكون وكلا  
في قبضه ولو دفع العبد المديون الف درهم مضاربه الى  
رجل بالصف واشترى المضارب بالالف عبدا وبقبضه  
ولم يقد الممن حتى وكل المبيع المادون او مولا او بعض  
عزما به بعض ذلك الممن لم يحز التوكيل ولا القبض لان  
المضارب يرجع بما لحقه من العبد على رب المال فكان هذا  
في معنى الدين الواجب على العبد في حكم التوكيل والاقرار بالقبض  
ولو دفع المضارب الثمن ولم يقبض العبد حتى وكل بعض مولا  
بقبضه فاقر بقبضه جازا اقراره بمنزله ما لو كان العبد  
هو المشتري بقبضه ثم وكل مولا او عزما به بعض المشتري  
فهناك التوكيل صحيح لانه لا تهمة في اقراره بالقبض ولو وجب  
للعبد المادون ولرجل حر على رجل الف درهم مما فيه شركان  
ثم ان الشريك وكل العبد بعض نصيبه فقبضه بمعاينه  
الشهود فذلك في يد فانه هلك من مالها جميعا لان  
العبد لا يجوز ان يجعل قابضا لنصيب الاجنبي خاصة فان  
ذلك لا يكون الا بعد القسمية والالسان لا يجوز ان يكون  
وكيلا في المقاسمة مع نفسه عن غيره وبدون القسمة  
المقبوض مشترك بينهما ما كان قبل القبض مشترك والعبد في  
حصته الاجنبي امين بحكم التوكيل فلهذا كان الهلاك من  
مالها جميعا والباقي بينهما نصفان وان كان العبد قبض  
من العزم شيئا لنفسه فذلك كان مالكا من ماله خاصة  
لان قبل التوكيل كان ملك قبض نصيبه وفي مال كاله بعد  
التوكيل لان يقول الوكا له لا تنقد عليه المنصرف في نفسه  
فاذا كان المقبوض من نصيبه فان هلك كان من ماله خاصة  
وان لم يهلك كان للاجنبي ان ياخذ منه نصفه كما لو مضى  
وهنا لا لان المعينة خارجة من الدين المست



فالشريك ان يشاركه فيه ولو كان الشريك وكل مولى لعبد  
لقبض نصيبه من الدين فان كان العبد لا دين عليه فهذا او كاله  
العبد سوى لان سبب العبد ملك المولى في هذه الحالة فلو  
جعلنا المفتوض من نصيب الاجنبي خاضعة كان المولى وكيل  
عن الاجنبي في المقاسمة مع نفسه وذلك لا يجوز فلهذا كان  
المفتوض من نصيبها وان كان على العبد دين كان قبض المولى  
على الاجنبي جائزا لانه من سبب عبده المديون بمنزلة الاجنبي  
فتوكيل الاجنبي اياه بقبض نصيبه بمنزلة توكيل غيره به وان  
توى المفتوض في يد المولى توى من مال الاجنبي لان قبض  
وكيله له كقبضه بنفسه ولذلك لو اقر المولى بالقبض كان  
اقراره على الاجنبي جائزا لانه بالتوكيل سلطه على الاقرار فيجعل  
اقراره بذلك كقرار الاجنبي بنفسه وقد طعن عيسى رحمه الله  
في هذه المسئلة فقال سعي ال لا يجوز اقرار المولى بالقبض ههنا  
لان فيه منفعة عبده فاما في دمة المديون فخلص للعبد  
اذا صح اقرار المولى على الاجنبي بالقبض وفي منفعة العبد منفعة  
المولى فلا يجوز اقراره واستشهد على ذلك بالمسئلة المذكورة  
بعد هذا في باب خصومة المادون اذ امان العزم فادعى  
العبد ان شريكه قد قبض حصته فجدد الشريك وكل  
الشريك مولى العبد في خصومة العبد فاقر المولى على الشريك  
بالاستيفاء لم يجز اقراره ولم يكن له وكيل فيه لما فيه من  
منفعة عبده وقد قيل في الفرق بينهما على جواب الكتاب  
ان المولى لا خاصم عبده لنفسه فكذلك لا يخاصمه لغيره وهو  
الموكل بما ولو جعلناه وكيل ههنا لكان خاصم العبد لغيره  
وهو الموكل فاما فيما يخزن فيه فهو خاصم الاجنبي لغيره وهو يجوز  
ان يخاصم الاجنبي لنفسه فكذلك لغيره واذا صح التوكيل جاز  
اقراره على الاجنبي لانه سلطه على الاقرار عليه لما وكلاه به  
اذا وكل رجل رجلا ببيع متاعه من عبده الموكيل

اولا

اولا عليه فيعه باطل لان بيعه ممنوعه كبيعته من نفسه  
فان كسب العبد ملكه اولا حق استخلاصه لنفسه بقضا  
دينه فيكون بينهما في ذلك فان كان الموكل امره ان يبيعه  
من عبده الوكيل فباعه ولا دين عليه فالباع باطل كما لو امره  
بالبيع من نفسه وان كان عليه دين فهو جائز لانه من سببه  
الا ان كان لاجنبي وانما لا يجوز بيعه منه بمطلق التوكيل لم يكن  
تهمة المثل اليه باعتبار ماله من الحق في سببه وقد انعدم ذلك  
بالنصب على البيع منه والعهد على الامين دون المولى لان  
المولى لا يستوجب على عبده الامن الا شري اياه لو باع دينه  
من عبده المديون لا يستوجب عليه الامن كذلك اذا باع مال  
الغير منه لان في حقوق العقد والعهد البايع لغيره كالبايع  
لنفسه فاذا تغذرا بحقوق العقد على المولى تعلق من  
انتفع به وهو الامر فهو الذي في التسليم والتسلم والذليل  
عليه انا لو جعلنا حق قبض الامن للمولى لم يكن يد من صحة  
الاقرار بعرضه وقد بينا ان في الدين الواجب على العبد الاجنبي  
المولى لا يكون وكيل بالقبض ولا مقبول الا قرار فيه  
وكذلك لو وكله لاجنبي بشراشي منه فهو كالتوكيل بالبيع  
في جميع ما بينا وان كان المادون هو الوكيل للاجنبي ببيع  
شي او شرا به من مولا حاكما له لاحق للعبد في مال مولا  
وكانت العدة عليه مديونا كان او غير مديون وان  
اقر بالقبض جاز اقراره لانه يصلح وكيل للاجنبي في قبض  
الدين من المولى ويصلح مطايبا للمولى بالامن اذا باع منه شي  
من كسبه وعليه دين لمراعاة حق غريمه فكذلك لمراعاة  
حق الموكل وكذلك لو لم يدفع الامر الى العبد شيئا من  
الامن ووكلاه بان يشتري له من مولا جاز شراؤه واذا  
الامن من الامر قد دفعه الى المولى لانه في التوكيل بالمعاينة  
مع الاجنبي اخر ولو دفع العبد المادون الى رجل اخر



مضاربه بالنصف فخرج منه ولم يبرح حتى وكل العبد أو مولا  
او بعض عزماء به اجنبي يبيع حتى قباه من المضارب بمال  
المضاربه لم يحز لان المضارب يشتري لرب المال ورب  
المالك هو العبد فاذا كان هو الوكيل بالبيع وكانه يبيعه من  
نفسه وكذلك مولا او غيره به يكون منهما في البيع من مضاربه  
لماله من الحق في كسبه وان كان المملوك امره يبيعه منه  
جاز لان التهمة قد انتفت بتخصيص الموكل على البيع منه ولكن  
العهد على الاثر لما بيننا ان العبد لا يصلح وكيلا في قبض  
ما على مضاربه لاجنبي وكذلك مولا وعمره والاصل ان  
العاقدم متى لم يكن اصلا للعهد العقد فالعهد تكون على  
الاثر وكذلك هذا في التوكيل بالشراء منه وكل من  
وصفنا في هذه المسائل انه لا يكون وكيلا في القبض نه  
لا يكون عدلا ولا يجوز ان يوضع الرهن في يد وكل من  
جاز ان يكون وكيلا في قبضه جاز ان يكون وكلا في  
وضع الرهن على يد لان الرهن مقتضى الاستئفا معنة  
لحقه الاستئفا والله اعلم

## باب بيع القاصي المولى العبد

### المأذون

واذا دفع العزماء المأذون الى القاضي واراد وابعده في  
ديونهم فان القاصي متا في ذلك وينظر هل له مال حاضر  
او غائب يجوا وصوله لان البدايه في قضا دين العبد من  
كسبه وهو الحاصل بتجارته كما ان الدين بتجارته ومقصود  
المولى استئفا ماله الملك في رقبته فلا يجوز تغويت هذا المقصود  
عليه بدون الحاجة والحاجة ههنا الى قضا دين العزماء وان  
القاضي والغائب الذي يجا وصوله عاجلا لو انتظر القاصي  
مولا لم يكن فيه كسر ضرر على العزماء فلهذا تاتي القاصي

يحل في القضا بقيمة المعضوب بعد ما ابق من يد الغائب  
فان لم يكن تتي من ذلك باعه لان المولى ضمن للغرماء قضيت  
الدين من ماله رقبته عند تعذر انقايه من محل اخرو وقد تعذر  
ذلك اذا لم يكن له كسب او كان له دينا موجلا او غايب  
لا يبرجا وصوله لان انتظار ذلك تاخير حق العزماء وضرر  
حق التأخير كضرر الا بطل من وجه ثم لا يسعه الا يحضر من  
المولى لان في بيعه قضا على المولى باستحقاق ماله الرقبه  
وازاله ملكه والعبد ليس يحض عنه في ذلك ولان المولى حق  
استخلاص الرقبه لنفسه بقضا الدين من موضع اخر فليس  
للقاضي ان يبطل عليه هذا الحق ببيعته لغير محض منه فاذا  
باعه ضرب كل عزماء في الممن جميع دونه سوى كان اكثر من  
الممن واقل واذا قسم الممن على ذلك منهم فلا سبيل لهم على  
العبد حتى يعتق لانه لم يتول قضا جفهم محلا في حال رقبه واستبد  
بعد البيع ملك المشتري وهو لم يرض بصرفه الى ديون  
وكذلك ان اشتراه مولا الذي باعه القاضي بعد ذلك  
لم يبيع بشي مما بقي من الدين لانه حدد له فيه ملك يتحدد  
سببه فهو في ذلك لغيره فان اذن له هذا المولى بعد ما  
اشتراه فلحقه دمن فبيع لعزماء لم يشارك الاولون بما بقي  
من دينهم الاخرين لان الاولين قد استوفوا ماله الرقبه  
مرة فلا حق لهم في ماله الرقبه بعد ذلك لقوة هذا الملك  
المحدد كعبد اخر فالمولى بالاذن انما رضى بتعلق حق الاخرين  
بملكه فلهذا ابيع لهم ولا سبيل للاولين على التمس حتى يعتق فاذا  
عتق ابيع بجميع ديونه لان الديون كلها ثابته في دمنه والله  
بالعتق ترد ادقوة سوس بقضاها من شيب هو خالص حقه  
واذا باعه المولى بغير امر القاضي والعزماء فبيعه باطل لا رقبه  
حق العزماء بتعلق بماله الرقبه وهو مقدم على حق المولى فكان  
المولى في بيعه بغير رضاهم كاجنبي اخر محزلة الرهن ببيع المولى



وهذا لان العبد ما حق استفسا العبد في دينهم فربما يكون  
ذلك انفع لهم فانهم يتوصلون به الى جميع دينهم فلا يكون على المولى  
ان يبطل عليهم هذا الحق بغير رضاهم فان اجازوا البيع  
او قضاهم المولى الدين او كان في الممن وقا بدبوتهم بدبهم  
فاعطاهم بعد البيع لزوال المانع بوصول حق العدم اليهم كالرهن  
اذا قضى دين المرتهن بعد البيع او اجاز المرتهن البيع فان لم يكن  
شي من ذلك ولكن العدم ما وجدوا المشتري والعبد في سبيل  
ولم يجدوا البايع لم يكن المشتري خصما لهم في نقض البيع في  
قول اي حيفه ويحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه  
الله هو خصم لان المشتري مالك الرقبة وهم يدعون استحقاق  
ماله الرقبة فكان هو خصما لهم كما لو ادعوا ملك العبد  
لانهم انما يستحقون ماله الرقبة على البايع والمشتري ليس  
خصم عن البايع في اثبات حقهم عليه ونقض البيع مبني على ذلك  
نوصحه ان البيع حول حق العدم في ماله الرقبة الى المرتهن  
بدليل انه لو باشره القاضي والمولى فاجاز العدم كان  
حقهم في الرقبة في ماله الرقبة وبعد ما صار ملكا للمشتري  
بالشراء لا طريق لاثبات حقهم في ماله الرقبة سوى  
نقض البيع والاحتري البيع من البايع والمشتري فلا يجوز  
نقضه بغير محضر من البايع وبدون نقض البيع لاحق لهم في  
ماله الرقبة خلاف ما اذا ادعوا ملك الرقبة لانفسهم  
فصناك انما يدعون غير ما يزعم المشتري انه ملكه وقد  
تقدم نظير هذه المسئلة في الشفعة نوصحه ان حق  
المشتري لا ينفط عن العبد ما لم يعد اليه الممن وذلك  
لا يكون الا بحضور من البايع فينظر حضوره لياخذ العدم  
العبد ويرجع المشتري على البايع بالتمن ولو حضر البايع وغيب  
المشتري وقد مضى العبد فلا حضرة من البايع والعدم في رقبته  
العبد في رقبته العبد حتى حضر المشتري لان الدين الملك والبد

المشتري وابطال ذلك بدون حضوره لا يمكن فماله بطلان  
المشتري لا يكون الرقبة محلا لحق العدم الا ان لهم ان يصنوا  
البايع فتمت له بالبيع والتسليم صار موقوتا محل حقهم فاذا  
صنوه القيمة جاز البيع فيه وكان الممن للبايع لان القيمة دين  
في دمنه هو الخصم في ذلك وصمن القيمة لسقط حق العدم  
عن ماله الرقبة فينفذ بيعه فيه وان اجازوا البيع اخذوا الممن  
واقسموه لان الاجاز في الاثبات بمنزلة الاذن في الاثبات  
فان هلك الممن في يد البايع قبل ان يقبض هلك من العدم على  
معنى انه لا شيء لهم على المبيع حتى يعتق لغوات محل حقهم وهو الممن  
فالمولى باجازه يخرج من ان يكون حائضا مناهم ولا حق  
لهم في ملك المشتري فتأخذ ديونهم الى ما بعد العتق وليس  
المراد من قوله هلك من مال العدم انهم في حكم القاصر له  
حتى لسقط شي من دينهم به فحرف يكون كذلك والمولى في البيع  
عامل لنفسه لانه متصرف في ملكه ولهذا اذا اعتق العبد اشفه  
العدم بجميع ديونهم وكذلك لو اجازوا البيع بعد ما هلك  
الممن لان الممن معفوده ومحل العقد هو المعفود عليه فاذا  
كان البيع باقيا بعد البيع بالاجاز ثم الاجاز في الاثبات بمنزلة  
الاذن في الاثبات وكذلك لو اقر البايع انه قد قبض الممن  
فهلك في يد قبل اجازته البيع او بعد ما فكذب في القبض  
فقد اجازوا البيع قبل اقراره او بعد فهو مصدق في ذلك  
مع ذلك مع مئنه لان المولى باجازه صار امنا كما يصير امنا  
في الممن باذنه بالبيع في الاثبات وحق مصل الممن اليه لانه باشر  
سببه فيكون مقبول القول فيه مع مئنه ولا شيء للعدم حتى  
يعتق العبد فاذا اعتق اسعوا جميع دينهم ولو اختار بعض العدم  
القيمة واختار بعض الممن كان للذي اختار والممن حضر  
من الممن على قدر الدين لان لكل واحد منها في نصيبه وايا واستحقاق  
القيمة والممن كل واحد منها محل حق العدم ولكل واحد منهما



فصله واما واستحقاق القيمة والمن كل واحد منهما على المولى  
وكل واحد منهما حصته مما اختار ومما بقي من المن للبايع بما ضمن  
من القيمة ولو اجاز بعض العزماء البيع وابطله بعضهم كان  
البيع باطلا لان حق كل واحد منهما باقتراده سبب تام للمنع  
من عود البيع ولو باع القاضي المأذون للعزماء في دينهم او  
باعه امينته فضاء المن في يد الامين الذي باعه ثم وجد المشتري  
بالعبد عيبا فزده على المين فان القاضي بامر الامين بان يبعه  
مرة اخرى ومن عيبه اما لا خصوصية من الامين ومن المشتري  
بحكم ذلك البيع لان امين القاضي بمنزلة القاضي فلا يحق له  
العهد ولكن لقاضي بامر ذلك الامين او غيره بان يخاصم  
المشتري نظرا منه للمشتري فاذا رده بالعيب امره ببيعه  
من يان عيبه ولا نه محتاج الى ان يلاحق المشتري في المن  
وطريقه بيع الرقبة وانما من عيبه لكي لا يرد عليه مرة اخرى  
فاذا اخذ الميزد ابدا للمشتري الاول فافواه المن لان المن  
الثاني بدل مائة الرقبة والمن المغبوض من المشتري الاول  
بدل مائة الرقبة ايضا فكان هو مقدم ما فيه على ساير العزماء  
فان كان المن الاخر اكثر من المن الاول فالفضل للعزماء  
وان كان اقل عزم العزماء للمشتري الاول تمام حقه ولا عزم  
على الامين في ذلك لا سفا العهد ولكن يبعه كان يطلب العزماء  
لمنعهم فالحق من العهد ولكن يبعه كان يطلب العزماء  
لمنعهم مما لمحق من العهد يكون عليهم ولو فضل تنى كان الفضل  
لهم فكذلك النقصان يكون عليهم فان كان المولى هو الذي  
باعه للعزماء بامرهم ومضى المن فضاء في يده ثم وجد المشتري  
به عيبا فزده على البايع بسنة او بامتن او بعيب لا يحدث مثله  
فان القاضي يبعه ويؤ في المشتري منهما قلنا فان نقص  
عن المن الاول عزم البايع بقضائه للمشتري لانه منزلة الوكيل  
في البيع فالرجوع بالمن عند الرد يكون عليه ولكنه باعه لمصلحة

العزماء

العزماء فيكون قرار العهد عليهم فلهذا يرجع هو بالمحقة على  
العزماء ولو كان رد عليه باقراره لعيب حدث مثله  
بيع العبد ودفع منه الى المشتري فان نقص عنه ضمن البايع النقصان  
ولم يرجع به على العزماء لان قراره لا يكون حجة عليهم الا ان  
تقوم له يدنه ان العيب كان بالعبد قبل ان يفضله المشتري  
الا ان حجة يد يرجع على العزماء بما عزم من فضل المن لان الثابت  
بالسنة قصد بق العزماء وان لم يكن له منه استخلف العزماء على  
علمهم لانه يدعي عليهم ما لو اقروا به لزمهم وان كان العبد حين  
رد على امين القاضي والمولى البايع بالعيب في جميع هذه الوجوه  
فان قيل ان يتبع بيع البايع الثاني رجح المشتري بالمن على العزماء  
ان كان امين القاضي باعه لانه لا ضمان على الامين ولا عهد  
وان كان المولى هو البايع ضمن المن للمشتري ورجع به على  
العزماء لانه باعه لمنفعتهم فيرجع عليهم بالمحقة من العهد الا  
ان يكون القاضي رده عليه باقراره بعيب حدث مثله ولا  
يرجع حجة يد بالمن على العزماء الا ان تقوم له يدنه على العيب  
او بامتن ومن وصار جميع المن في هذا الفصل كالنقصان في الفصل  
الاول ولو ان امين القاضي والمولى البايع قتل العبد بعيب  
غير قضا فمات في هذه عزم المن للمشتري ولم يرجع به على العزماء  
ان كان العيب حدث مثله او لا يحدث لان قبوله بغير قضا  
القاضي بمنزلة شرايه ابتدأ في حق العزماء ولهذا لو لم تمت  
العبد فهو لا زم للمرد ود عليه وان اراد العزماء ببيعه وفيه  
فضل على المن الاول لم يكن لهم ذلك بمنزلة ما لو اشتراه  
ولو كان على المأذون من باعه المولى بالف درهم وقبض المن  
وسلمه الى المشتري فقبضه بالخيار ان تناوا ضمنوا المشتري  
قيمة العبد وان تناوا البايع لان كل واحد منهما جاني حق العزماء  
البايع بالبيع والمشتري بالعص فان ضمنوا المشتري رجح بالمن  
على البايع لان استردا القيمة منه كاستردا العبدان في طرهما



بأنه لم يسلم العبد للمشتري بالتمثل الذي آذاه إلى البايع  
وأن ضمنوا البايع قيمته سلم البيع فيما بين البايع والمشتري  
لزوالم المانع واليهما أختار العزما صمانه يرى الآخر  
حتى لو بويت القيمة على الذي اختار لم يرجعوا على الآخر  
لشي لأن حقهم قبل أحدهما وكان الخيار إليهم في العوض  
والخير من السنين إذا أختار أحدهما معن ذلك عليه فإن  
ظهر العبد بعد ما اختار وصمان أحدهما فلا سبيل لهم  
عليه لأن القاضي لما قضى لهم بقيمة العبد على الذي أختاروا  
ضمناه منه أو ما بمن حول حقهم إلى القيمة بعضا القاضي  
وأن كان مضى عليه بقوله وقد ادعى العزما أكثر منه منهم بالخيار  
أن شاؤوا ضمنوا رضوا بالقيمة وأن شاؤوا ردوها وأخذوا  
العبد بيع لهم لأنه لم يضل إليهم بحال حقهم بنعمهم وهو نظير  
المغضوب في ذلك وقد سنأه في العوض وأن أختاروا البايع  
فضمنوا قيمته وأقسموها منهم ثم ظهر العبد في يد المشتري  
ووجد به عيبا فردوه على البايع بعضا القاضي قال بايع بالخيار  
أن تناك أن العبد له وسلمت القيمة للعزما وأن تناك اشتد  
من العزما ما أعطاهم وبيع العبد لهم لأن الرد بعضا القاضي  
فمنح من الأصل فغاد إلى قدم ملك المولى والعزما ضمنوا  
القيمة على صفة السلامه عن العيب فإذا ظهر العيب كسب  
المولى لما لحقه من الضرر فإن تناك رضيه وإن تناك ردوه على  
العزما واسترد منهم ما أعطاهم بمنزلة المشتري الأول  
مع بالعه إذا رد عليه فإن ردوه عليهم عاد حقهم في العبد  
كما كان فيبيع في دينهم وإن كان البايع قد علم بالعيب  
قبل أن يبعه ثم ردوه عليه المشتري بذلك العيب فإن كان  
العزما ضمنوا قيمته صحيحا كان للبايع أن يأخذ منه العبد  
ويسلم لهم العبد فيبيع في دينهم وإن تناك سلم لهم القيمة  
وأمضت العبد وأن ضمنوا قيمته وبه العيب سلمت

العبد للعزما كان الضرر مندفع عن المولى وقد كان عالما  
بالعيب فاندفع به ضرر حمله وأما ضمن لهم القيمة معينا  
فلهذا لا يرجع عليهم بشي ولو كانوا ضمنوا للمشتري  
قيمته وأقسموها بينهم ورجع المشتري على البايع بالميز  
ثم ظهر العبد فوجد المشتري به عيبا فردوه على العزما  
لأنه يملكه من حيثهم بضمان القيمة والبيع الذي كان  
بينه وبين المولى قد انقضى وأما ضمنه قيمته صحيحا كما ظهر  
فإذا ظهر أنه كان معيبا ردوه عليهم وأخذوا القيمة منهم  
ثم يبيع لهم وإن كانوا ضمنوا البايع القيمة ثم وجد به  
المشتري عيبا فردوه القاضي على البايع بأقراره والعيب حدث  
مثله فلا سبيل للبايع على العزما في القيمة لأن إقراره  
ليس بحجة عليهم إلا أن يقيم لسنه على العيب أو ياتوا المميز  
وأن ردوه بخير قضا القاضي والعيب حدث مثله أو لا  
حدثت فلا سبيل للبايع على العزما في القيمة لأن الرد دعوى  
قضا القاضي بمنزلة المشتري المسبق في حق العزما  
وكذلك لو كان المشتري بالخيار لم يثبت في العبد فرد  
بالخيار بعد ما ضمن العزما البايع القيمة لم يكن للبايع  
أن يرجع عليهم بالقيمة لأن المشتري إنما رد بسبب البايع  
لشرط الخيار له وذلك غير عامل في حق العزما وكذلك  
لو كان المشتري أرسل رسولا فعضل العبد من البايع ولم  
يرجع فضمن العزما البايع القيمة ثم رأى المشتري العيب  
فردوه ولم يرضه فلم يرضه وردوه على البايع لم يكن للبايع أن  
يرجع بالقيمة على العزما لأنه وإن عاد إليه لسبب  
هو من الأصل فلم يرضه أن سبب القضاء بالقيمة  
العزما لم يكن وجودا يومئذ وكذلك لو كان  
البايع بالخيار وقد دفع العبد إلى المشتري فعضل الخيار  
العزما البايع القيمة ثم أختار البايع رد المبيع لم يستحق



بالمعصوب قال لا ترى ان الغاصب لو باع المعصوب  
ودفعه الى المشتري ثم ان رب العبد ضمن الغاصب فممنه  
بقضا القاضي وقد كان للغاصب فيه خيار الشرط او  
المشتري او كان له فيه خيار رونه فممنه البيع او اجاز  
سلمت العمة للمعصوب منه على كل حال ولذلك ما  
سبق من فضل الماذون ولو باع المولى الماذون لغير امر  
العزما فاعتقه المشتري قبل ان يقبضه فعتقه موقوف  
لان المشتري يفسد العقد لا يملك العبد ملكا تاما فان  
السبب موقوف لان المشتري يفسد العقد لا يملك  
على اجازة العزما وبالسبب الموقوف انما يملك الملك الموقوف  
لان الحكم بحسب السبب والسبب الضعيف لا يوجب  
حكما قويا والعقود موقوفة على الملك فاذا كان ملكه موقوفا فممنه  
توقف شوقه فان تم البيع باجازه او قضا دين او كان  
في امن وفا فاحدوم بعد الحق وان لم يتم البيع ابطله  
القاضي وباع العبد في دينهم نظرا منه للعزما وعمل  
فقال لان البيع كان فاسدا لا يجوز الا باجازه او ما يقوم  
مقامها وفي هذا التعليل نظرا فان بالبيع الفاسد ان  
ان اعتقه المشتري قبل القبض ثم نفذ البيع لا يفسد ذلك  
العقود وهمنا بنقد فعرفنا ان مراده بمنزلة الفاسد  
في الضعف لاجل التوقف ولو كان اعتقه بعد القبض  
جاز اعتقه لان السبب الضعيف بالقبض يتقوى كما في  
البيع الفاسد وهو اقوى من الفاسد نوعه ان البيع  
تسليط على التصرف وتام هذا التسليط بالتسليم فان  
اعتقه بعد القبض فقد اعتقه بعد تمام هذا التسليط  
والمسلط لو اعتقه بنفسه فقد اعتقه واما قبل القبض  
التسليط غير تام ولكن تامه موقوف على القبض فتوقف  
العقود ايضا وهو نظير الى ان بيع الموهون ثم يعتقه المشتري

ولولم يعتقه المشتري ولكنه باعه او وهبه او سلمه فان سلم  
البيع الاول بعض ما وصفنا جاز ما فعل المشتري في بيعه  
لانه باع ملكه وحق الغير للذي كان ما ناعا من نفوده فتد  
زال وهو نظير المشتري من الموهون اذا تصرف ثم اجاز  
المكره للبيع ولولم يبعه المولى ولكنه وهبه لن جيل وسلمه  
ثم ضمنه العزما القيمة نفذت الهبة فان رجع في الهبة  
بحكم او غير حكم سلم العبد له ولم يكن له على القيمة ولا للعزما  
على العبد سبيل لان حقهم تحول الى القيمة بقضا القاضي  
فان وجد به عيبا بقص من القيمة التي عزمها كان له ان  
يرده وياخذ القيمة لانهم ضمنوه القيمة على صفة السلامة  
وبالرجوع عاد الى قديم ملكه فان كان اعتقه بعد الرجوع  
في الهبة قبل ان يعلم بالعيب او دبره او حدث به عيب  
رجع مما من العيب والصحة من القيمة لانه نفذ الرده على  
وجه لم يصير هو راضيا فيرجع بالمقاوت وللعزما ان  
يردوا العمة ويبيع العبد في الدين في غير الحق والتدبير  
لان تعدد الرده لم يراعاه حقهم بسبب العيب الحادث  
واذا رضوا به فقد زال المانع الا ان يشاء المولى ان لا يطاق لهم  
بالنقصان ويرضى به مغيبا وان كان هذا في جارية قد  
وطئت بسببه فوجب لها العقر لم يكن للعزما عليها  
سبيل من اجل الزيادة المنفصلة لانها تمنع الرد لحق الشرع  
ورد وانقصان العيب من القيمة لانه سن انهم اخذوا  
ذلك زيادة على حقهم ولو كان المولى باعه وعبيده المشتري  
ضمنه العزما المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا لا يحدث  
مثله وحدث به عيب اخر فرجع بقضان القيمة على الباي  
يكن للبايع ان يرجع على العزما بالقيمة ولكنه يرجع بحصة  
العيب من القيمة التي عزمها للعزما لانه طهر ان ما  
من قيمته مغيبا الى قيمه سليما اهدى منه لغير حرج عليهم



## باب بيع المولى عبدا

المادون في يهود

واذا كان الدين على المادون الى اجل فباعه المولى باكثر من قيمته او باقل فبيعه جائز لانه باع ملكه وهو قادر على تسليمه وتحققه ان بسبب التأجيل تخرج حق العزما في العزما بقضا الدين الاجل والامتناع نفود تصرف المولى في سببه ورقته لكونه مشغولا بحق العزما وحققهم في المال استغنا الدين منه وبسبب التأجيل سقط هذا الحق الاجل فلا يندم المانع من نفود تصرف المولى فيه سعة فاقبل حق العزما في العبد المديون لحق المدين في الموهون وذلك بمنع المدين من البيع سوى كان الدين حالا او موقعا او هو حق العزما في مال المريض وذلك بمنع التصرف المبطل لحقهم سوى كان الدين حالا او موقعا فهذا مثله قلنا لا كذلك فلم يقض في الموهون ملك اليد وذلك قايما مع التأجيل في الدين وكذلك وبه تجزى الرهن عن التسليم وليس للعزما ملك اليد في المادون ولا في سببه وانما لهم حق المطالبة بقضا الدين وذلك تناخرا الى ما بعد حلول الاجل وتصرف المريض في ماله نافدا مادام حيا وبعد موته لا يبقى الاجل ولهذا لا تصرف الوارث في تركته ويومر بقضا الدين في الحال فلما لم يبق الاجل بعد موته كان الدين الحال والموجل سوا وانما لم يبق الاجل لان دينه لم يبق محلا صالحا لوجوب الدين فيه فاما دمة العبد محلا صالحا لذلك فالدين ثابت في دمه والاجل فيه صحيح للعزما على منع المولى من التصرف ومطالبة حتى يحل دينهم فاذا حل صوم فممنع لانه المظلم محلهم وهي الماله ولان المولى كالمقتل عن العبد لعزما بمقدار ماله وقوته والدين اذا حل على الاصيل مضي الاجل حل على العبد فصار انهم ان يضمنوه فتمت بعد حل المال

ولا سبيل لهم على الممنع ايجازوا البيع او لم يجبروا لانه كان جائزا بدول اجازتهم وكان الممنع جائزا سالما كسائر املاكه فلا يتغير ذلك باجازتهم ولا ضمان القتمه دين لهم في دمة المولى وتعيين محل قضا الدين الى المديون فلا سبيل للعزما على الممنع كما لا سبيل لهم على سائر املاك خلاف ما اذا كان البيع بعد حل المال فاجازوه لان نفود البيع هناك يكون باجازتهم فيقول حقهم من ماله العبد الى بدله وههنا نفود البيع بدول اجازتهم وكان الممنع سالما للمولى كسائر املاكه قبل حل المال فكذلك بعد حله وكذلك لو وهبه لرجل وسلمه فان توى ما على المولى من القيمة لم يكن لهم على العبد ولا على الموهوب له سبيل لان الملك كحد للموهوب له في العبد يحدد سببه ولا حق لهم في هذا الملك ولا سبيل لهم الى بعض سببه لان المولى حين يشره لم يكن لهم حق المنع فلا ثبت لهم حق الا بطل بعد ذلك ولكن دينهم على العبد تناخرا الى عتقه بمنزله مريض وهو عبد الامال له عينه وعليه دين كثير فباعه الموهوب له او وهبه وسلمه ثم مات الواهب الاول فلا سبيل للعزما على العبد ولا على من في يده وانما لهم القيمة على الموهوب له الاول لانه صار متلفا محل حقهم بنصفه فان ثوبت تلك القيمة عليه لم يكن لهم على العبد ولا على من في يده سبيل والمولى ان يستقدم العبد المديون اذا كان دينه الى اجل لانه ماله وقوته والمنفعة ملك ملك الرقبة ولا سبيل للعزما عليه في مطالبة بشئ من الحال لتعذر على المولى استخدام مراعاة حقهم ولو كان الدين حالا كان لهم ان يمنعوه من ذلك لان لهم حق المطالبة بقضا الدين ولا يستعاضون به وباستخدام المولى اياه نفوت عليهم ذلك او تمتص نقضان فكان لهم ان يمنعوه من ذلك وكذلك لو اراد ان يسافر به لم يكن لهم ان يمنعوه اذا كان الدين موقعا



لانه لا سبيل لهم على العبد في مطالبة بشي فكيف تمت لهم  
السبيل على المولى في منفعه من السفرة ولو كان الدين  
حالا كان لهم ان يمنعوا من ذلك لانه تحول منهم ومن حقوقات  
لهم وهو المطالبة ببيع الرقبة وقضا الدين من مئته وكذلك  
له ان يواجره ويرفعه اذا كان موحلا لما قلنا فان حل  
الدين قبل انقضاء مدة الاجارة كان هذا عذرا وللعرما ان  
ينقصوا الاجارة لان لهم الاجارة وان كانت من لوازم العقود  
فانه بعض العذر والحاجة الى رفع الضرر الا ترى انها  
تقتضى دفع الضرر عن غير المباشرة اولى وسقط الرد بسبب  
منادى البيع والرد بسبب العيب في البيع فسقط ايضا الحق  
العرما في المطالبة ببيع الرقبة بعد حل المال فاما الرهن  
فهو لا يترتب من جهة الرهن ولا يثبت للعرما بعد حل الاجل  
بعض الرهن مما لا يثبت لهم حق بعض البيع الذي نفذ من المولى  
والكهم يصممون المولى فمئته لانه حال بينهم وبين حقهم في  
المطالبة بايقان الدين من مائة الرقبة بالبيع فضمن لهم القيمة  
كما لو اتلف عليهم ذلك بابطال الماالية فيه بالاغتياق فان  
ارادوا تصممه فاملكه من المرتب وودفعه اليهم يرى من  
الضمان لان الحلولة قد ارتفعت وان افترقه بعد ما  
رضي عليه القاضى ضمان القيمة فالقيمة عليه والعبد له ولا  
سبيل للعرما على العبد لان حقهم تحول بقضا القاضى الي  
القيمة والسبب الموجب له كان قايما وقت القضا فلا يعود  
حقهم بعد ذلك بافدام الحلولة فالفكان كالمعصوب  
اذا عاد من اياقه بعد ما قضا القاضى على الغاصب نعمته  
ولو اتى المولى ان يفتكه فعرض العرما الدين لسعوم في دينهم  
كان لهم ذلك لان المانع حق الرهن وحقه يسقط بوصول  
دينه اليه وانما معصون هذا تخليص محل حقهم فلا يكون  
المسئرين ان يباذل ذلك عليهم واذا لم يكن على المادون دين فامس

مولا ان يكفل عن رجل يالف فقال العبد المكفول له لان لم  
يعطت فلان ما لك عليه وهو الف فهو على الضمان جائز لان  
العبد انما كان محجورا عن الكفالة لحق المولى فاذا رضى المولى  
بكفالة كان هو والحرسوى ولذلك لو قال ان ما ن  
فلان ولم يعطت هذا المال الذي لك عليه فهو على نحو جائز  
على ما قال وقد بدنا في كتاب الكفالة معنى صحة تعليق  
الكفالة بهذه الاسباب فان اخرجه المولى عن ملكه ببيع او  
هبه ثم مات المكفول عنه قبل ان يعطى المكفول له حقه فان  
المكفول له يصمم المولى الاقل من دينه ومن مئته ولا يبطل  
بيع المولى في العبد ولا في هبته لان هذا في معنى الدين الموجل  
على العبد حتى يصرف المولى من حيث انه لم يكن للموصوب  
له سبيل على مطالبة بشي يوميدا وهو دونه لان اصل الوجوب  
لم يكن باساقيل وجود شرطه وان وحده سببه وهو الكفالة  
ثم قد بدنا ان هناك العزم لا يبطل بصرف المولى فقصنا  
اولى واما تصمم المكفول له المولى فمئته فلانه فوت عليه كل  
حقه تنصرفه وقد كان سبب وجوب المال معقدا ه  
وان كانت المطالبة به متاجرة فيكون المولى ضامنا له  
فمئته سفوت الماالية عليه وكذلك هذا في ضمان الدرك  
لو امر عبده ان يضمن الدرك في دار باعها المولى ثم ان المولى  
باعه ثم استخفت الدار والمشتري ان يضمن المولى الاقل  
من مئته ومن الممنوع اعتبار انه فوت عليه محل حقه فان  
لم يحزجه المولى من ملكه حتى يحق العبد من محيط برقبته ثم  
استخفت الدار من يد المشتري فان العبد يلزمه ما ضمن  
مع الدين الذي في عتقه لان سبب وجوب الضمان الدرك  
كما ان صحبا لكون العبد فارغا عن حق العرما عند ذلك  
وقد عذرنا الوجوب بالاستحقاق فيكون هذا دينا لازما  
على العبد كسائر ديونه يباح في جميع ذلك ولو حفر العبد



التاجر في الطريق ثم اخذجه المولى من ملكه ثم وقع في البير  
دابة تشاوى الف درهم فوطيت فلا سبيل لصاحبها على العبد  
ولا على الذي هو في يده لانه حين اخذجه المولى من ملكه لم يكن  
العبد مطالباً بشئ ولم يوطد من العبد صنع هو حانة في  
الملك الذي يحدد المشتري فلا سبيل له على المشتري ولا على  
بصم مولا الاقل من فمته ومن فمته الدابة لانه عند  
وقوع الدابة في البير يصير العبد متلفاً له بالخسر السابق  
وذلك الخسر حانه منه في ملك المولى يسقط به صاحب  
الدابة ماله زفته لولا يخرج المولى عن ملكه فباخراجه  
يكون مفوتاً عليه محل حقه فلهذا ضمن له المولى الاقل من  
فمته ومن فمته الولد فان نوت العمة عليه لم يبيع عبده  
شئ حتى يعتق فموت عمة الدابة حينئذ لان الدين كان  
واجباً في دمه باعتبار جنائته وكان لا يطالب به لحق مولا  
الذي حدث له فاذا سقط حقه باعتق كان مطالباً بقضائه  
واذا كان على العبد التاجر من اجل فباعه مولا ثم  
اشتراه او رجع اليه باقالة او عيب بعد القبض بغير حكم  
ثم حل الدين فلا سبيل للعرقاء اما في الشراء فلا اشكال ان  
الملك متخذ له يتخذ السبب وكذلك في الاقالة والرد  
بالعيب بعد القبض بغير حكم فانه في معنى بيع متخذ في حق  
غيرهما فكان وجود هذا العود اكثر اليه لعدمه وعود  
هذا العبد اليه لعود عبده اخر فان اختلاف سبب الملك  
منزلة اختلاف العين فلهذا ضمنوا المولى فمته ولو  
رجع العبد اليه بعيب فعنا قاصي او جبار روة او بشرط  
في اصل البيع ثم حل الدين اخذوا العبد به ولا سبيل لهم على  
المولى لانه عاد اليه بسبب هو فسخ من الاصل فاما يعود الى  
قديم ملكه الذي كان مشعوراً بحقوقه وما به ومقدم به  
السبب الموجب للضمان على المولى وهو نفوت محل حقهم

110  
فان مات في يد المولى بعد ما رجع اليه على هذا الوجه قبل  
ان يجل دينهم ثم حل الدين فلا ضمان لهم على المولى لان البيع  
حينئذ يفسخ من الاصل صار كأن لم يكن ولو مات قبل البيع لم  
يكن لهم على المولى ضمان اذا حل دينهم وكذلك لو كان  
المولى وهبه وسلمه ثم رجع في الهبة بحكم او بغيره فان المولى  
يبرأ من القيمة لان الرجوع في الهبة فسخ من الاصل واعاده  
الى قديم ملكه سوى كان بعضاً او بغيره فضا عندنا وقد  
بيناه في الهبة فاذا عاد محل حقهم صارت الازاله كأن  
لم يكن ولو باعه فمات قبل ان يعضه المشتري برى المولى  
من القيمة لان مجرد البيع لا يقرر السبب الموجب للضمان  
على المولى فاما يكون بالتسليم ولو تقرر السبب بالبيع  
فالموت قبل التسليم يفسخ البيع بالرد فخيار الشرط ثم  
مات وان مات بعد ما قبضه المشتري قبل ان يحل الدين  
فقد حل عليه بموته لان الاجل حق العبد وقد استغنى عنه بموته  
وجوب الدين كان في دمه وقد خرجت دمه من ان  
يكون محل صالحا لوجوب الدين فيه فهو وموت الحرة  
سوى وعلى المولى فمته الى اجل الدين لان الاجل كان ثابتاً  
في حق المولى ولم يقع له الاستعفاء عنه وهو بمنزلة الكفيل  
فيما لزمه من القيمة والدين الموجب اذا حل على الاصيل بموته  
بقى الاجل في حق الكفيل وكذلك لو اعنقه المولى ثم مات  
العبد حل عليه ولم يوطد المولى بالعتمة الا الى اجل الفداء  
الا حل في حق المولى لاحتاجته الى ذلك وقيام دمه بمحل  
صالحا لوجوب الحق فيها ولو كان الدين على العبد الف درهم  
الف حاله والى اجل فباعه المولى او وهبه وسلمه فلصاحب  
الدين الحال ان يعضه الا ان يعض المولى دمه لان الدين  
الموجب في حكم بقصر تصرف المولى كالمهدوم وقيام صاحب  
الدين للحال كالمهدوم في حق المولى فان قضاه جار ما صنع



المولى من ذلك لانه فضل اليه جميع حقه ولا سبيل لصاحب الدين  
الموجل على العبد في الحال فيصرفه فيه فاذا حل الدين الاخر  
لم يشارك الاول فيما اخذ من المولى لان اصل الدين لم يكن  
مشتراكت بينهما والمفتوض من محل لا يشرك بينهما فيه وهو  
ملك المولى ولكنه يبيع المولى بالاقبل من دونه ومن جميع قيمته  
لان حق الاخر سقط بتوصل حقه اليه وكان المولى منطوعا  
فما قضاه كاحبني اخذ وصار كانه لم يكن عليه الا الدين الموجل  
فباعه المولى الا ترى انه لو لم يبعه حتى حل الدين فان العبد  
كله يباع للعزيم الاخر في دينه الا ان يقد به المولى فكذلك  
اذا باعه كان ضامنا لجميع قيمته الا ان يكون الدين  
اقل ولو لم يرض المولى لصاحب الدين بحال حقه فمض  
البيع وطلب من القاضي بعه فان القاضي يبيعه بمطالبتة  
ثم يدفع اليه نصف الممن لان يبيع القاضي تحول حق الغرما  
من العبد الى الممن واصل الاستحقاق لصاحب الدين  
الموجل بان وان كانت المطالبة متاجره الى حلول الاجل  
واستحقاق الممن بثبوت حقه من الدين في دمه فكان  
ذلك ما ناسلا منه جميع الممن لصاحب الدين الحال في دفع  
نصف الممن ويدفع النصف الى المولى لانه حق صاحب  
الدين الموجل ولكن مطالبتة متاخرا الى حلول الدين الا ترى  
ان قبل حلول المال لم يكن له سبيل على رقبته وكسبه  
ولذلك على بدل الرقبة واذا لم يكن له عليه سبيل كان  
المولى احق به لانه بدل ملكه وعلى قول اي حقيقه رحمه الله  
مع القاضي محل الدين الاخر على العبد ويكون الممن بينهما  
يصعب لان الدين تحول مع القاضي الى الممن والممن  
لا يقبل الاجل فهو منزلة موت الحر ولكننا نقول  
الدين باق في دمه المهد حتى اذا غنق كان للعزيم ان يطالبه  
بجميع الدين انشا بقى الدين بقا الاجل في دمه فاذا

حل

حل الدين الاخر اعطاه المولى ما في يده وان هلك في ضمان  
المولى فلا ضمان عليه لان حكم المبدل حكم المبدل ولو  
هلك العبد في يد المولى لم يكن على المولى فيه ضمان  
ويبيع صاحب الدين العزيم الاول فماخذ منه نصف ما  
اخذته لان من العبد كان مشترك كما بينهما وانما يسلم  
له المفتوض بشرط سلامة الباقي للعزيم الاخر ولم يسلم  
له ذلك فلهذا يؤخذ منه نصف ما اخذ فان لم يهلك  
ذلك ولكن هذا العزيم ابي العبد من دونه او وهبه فان  
الاول باخذ من الخمس مائة من المولى اتمام حقه لانه  
كان مستحقا لجميع العبد بدنه وانما امتنع سلامة النصف  
له لمن احمته الاخر وقد زالت من احمته بالابرا ولا ان  
نصف الدين الاول باق على العبد فلا يجوز ان يسلم  
للمولى حتى من العبد مع قيام الدين عليه ولو لم يبره ولكن  
المولى يقد غرها له تلك الخمس مائة التي في يده فهو جايئ  
لانها مملوكة له وتصرفه فيها قبل حل الاجل تصرفه في  
الرفقة فلا يمنع فوده لحق صاحب الدين الموجل ولكن  
اذا حل دونه ضمن المولى له تلك الخمس مائة لانه فوت  
عليه محل حقه بتصرفه فان يوفى عليه رجوع على الاول  
فيما قضى ثم يشاركه فيه ثم رجعا الى العزيم الذي قضاه  
المولى بالخمس مائة التي اقتضاها لانه حين رجوع على الاول  
بتصرف ما مضى من الاول حق الرجوع في نصف ما بقي في  
يدي المولى ويخص تصرف المولى فيه ثم يشارك فيه العزيم  
الاخر فلا يزال هكذا حتى ياتي على جميعه فلهذا كان  
نصا حق نصف تصرف المولى والرجوع على القايض  
بالخمس مائة التي قبضها من المولى ولو لم يبيع القاضي العبد  
للعزيم ولكن المولى باعه برضا صاحب الدين الحال  
في بيعه جايئ لان الرضا سقط حقه في ابطال البيع



ولا حق لصاحب الدين الموجه في ابطال البيع ثم يعطى نصف  
المن صاحب الدين الجاه وسلم للمولى نصف المن فاذا  
حل الدين الاخر اخذ صاحبه من المولى نصف القيمة ولا  
سبيل له على المن لان المولى مفوت عليه محل حقه وليس  
يحول حقه الى المن اذ ليس له ولاية بتحويل الحق من الرقبة  
للا المن فلهذا كان المولى ضامنا لنصف القيمة للثاني  
ههنا وما مضى من نصف المن فهو ملك سالم له فان توى  
ما على المولى من نصف القيمة لم يرجع على الذي اخذ نصف المن  
يشي لان اصل المن ههنا ما كان مشترك بينهما ولا شركة  
بينهما في اصل الدين فان قيل لماذا لا ياخذ الاول  
جميع المن من المولى لما لم يكن للثاني شركة مع الاول في المن  
قلت لان المولى ضام للثاني بنصف القيمة ولا بد من  
ان يسلم ما هو عوض ذلك النصف من المن للمولى فلهذا  
يعطى الى الاول نصف المن ولا يضمن للثاني الا نصف  
القيمة لان الاول استحق عليه نصف بدل الماله فمستنع  
ذلك ثبوت حق الثاني في ضمن المولى جميع القيمة وان  
كان على المادون دين ليا اجل مختلفه فباعه المولى قبل ان  
يحل شي منها ثم حل الدين الاول فان قيمة العبد تقسم على الدين  
ما حل منه ولم يحل مما اصاب الذي حل منها من القيمة احد  
وكذلك كل من جلد منه من غرامه طالبتنا ان المولى ضامن  
فمنته مفوت منه محل حق العدمه ولكل واحد منهم حصته  
من ذلك ولكن لا يطالب به الا بعد جلد منه فان كان  
الدين ثلثة الاف محل الف منها فطلب صاحبها من القاض  
بيع العبد وانه يبعه ويعطيه ثلث منه ويضع الثلثين  
الذي هو حق الاخرين في يد المولى حتى يحل دينهما فاذا حل  
دين اخر اعطى صاحبه حصته من ذلك وذلك ثلث المن  
فان حل المالك اعطاه الثلث الباقي فان توى الثلث الثاني

على المولى رجع الثالث على الاولين في اخذ منهما ثلث ما في ايديهما  
لان المن كان مشترك بينهما اولا فاحسن كان البيع من  
القاضي وكان شرط سلامة الثلثين الاولين ان يسلم  
الثلث للثالث فاذا لم يسلم كان التاوى من جميعهم والباقي  
مقسوم بينهم على مقدار حقهم فيرجع على الاولين ثلث  
ما في ايديهما ليستوى بينهما في منه فان كفي احدهما  
اخذ منه نصف ما في يده لان حقهما في المن سوى ثم يرجعا  
جميعا على الاخر ثلث ما في يده فتقسمانه نصفين للمسلم  
لكل واحد منهما ثلث الثلثين وليستوا في الصدر الحاصل  
بالتوى فان لقي احدهما الاخر وحده اخذ منه بعض  
ما في يده لان الباقي في يده نصف الثلث وفي يده من لقيه  
الثلث فنضم ما في يده الى ما في يده صاحبه ونقسمان ذلك  
نصفين ليستويا واذا فعل ذلك كان اخدا منه ربع ما في  
يده حتى يكون الباقي في يده ثلثه اربع الثلث ايضا فان لقيهما  
بعد ذلك الاخر اخذ منها تسع ما في ايديهما لان المساواة  
بينهم بذلك تحصيل واذا اردت معرفة ذلك جعلت  
المن كله على اثني عشر سهما الثلثين يانته بينهما اثلاثا  
لكل واحد منهما سهما وثلثا سهم والذي في يده هذا الذي  
لقيهما نصف الثلث سهما وفي يده الاخر من ستة في اخذ  
منهما ثلثي سهم وثلثا سهم يكون تسعها فحصل له سهما  
وثلثا سهم واذا قال المادون بامر مولا ولا دين  
عليه لرجل ان مات فلان ولم يعطك الفك عليه فانما من  
لها حتى ادفعها اليك ثم بحق العبد دين الف درهم وباعه  
القاضي في دية فانه يدفعها كلها الى الغريم لانه لا منرا حصر  
له في المن فان المراهجه باعتبار وجوب الدين على العبد  
ولم يحجب المكفول له شي بعد وجوب سعيه بعد وجوب  
شركه سعيه بل شرطه وبه فارق المدرك الموجه وتأثير



وأيضا الجبل في المنع في المطالبة لا في أصل الوجوب والمعلق  
بالشرط لا يكون موجودا قبل الشرط فإذا دفع الممن إلى  
العزم استوفى منه وكفى لا يحق المكفول له تعريض الزموم  
فإن سببه وهو الكفالة متقرر فلنقرر السبب بحسب  
النظر له بالاستئناف فإذا لزم العبد ضمان ما كفل به أخذ  
المكفول من العزم تصف الممن الذي أخذ لا أن الوجوب  
إذا ثبت عند وجود شرطه فاما مجال به على سببه وهو  
الكفالة ولهذا لو كانت الكفالة في الصحة كان هذا  
من جملة ديون الصحة بقرع وهو أن حق المكفول له  
أخذ شيئا من الدين الحادث بعد البيع باعتبار أن الوجوب  
يكون عند وجود الشرط ومن الدين الموجب باعتبار  
أن السبب كان متقدرا قبل وجود الشرط فتوقف خطه  
عليهما فقولنا لشبهه بالدين الحادث يدفع التمسك به  
إلى العزم الأول قبل أن يحجب دين الكفالة ولشبهه بالدين  
الموجب قبل إذا تحقق لزوم دين الكفالة رجع المكفول  
له على العزم بصرف الممن الذي أخذ وإذا كان على المادون  
دين حال فوهبه مولا له لرجل وسلمه إليه فالهبة باطلة  
إلا أن يحيرها الغنا لا أنهم أحق بماله العبد من المولى في  
الهبة فنوت محل حقهم فلا ينفذ إلا بإجازتهم فإن  
أجازوها بطل دينهم لا على معنى أنه سقط عن دية العبد  
ولكن على معنى أنه لا شيء لهم على المولى ولا على العبد حتى يعتق  
لا أنهم رضوا بصنيع المولى والملك للموهوب له حادث  
بعد الدين فلا يستحق ذلك الدين ولكن تناخر حقهم  
في المطالبة إلى ما بعد العتق لا بغيره محال استيفاء  
عتق أسعوه بجميع دينهم ولو كان الدين كله إلى أجل  
حادث الهبة لا نه حق للمعسر في المطالبة شيء قبل حلول  
الأجل فسقط تصرف المولى باعتبار ملكه والغرماء على

المولى

المولى فممنه إذا حمل دينه لا نه فوت عليهم محل حقهم بتصرفه  
فإذا أخذوا القيمة منه أو قضى لها القاضى عليه ثم رجع  
في هبته فلا سبيل لهم على العبد لأن حقهم تحول إلى الغير  
بعضا القاضى وقد كان السبب قائما عند القضا فلا تحول  
إلى العبد بعد ذلك وإن عاد إليه قديم ملكه بالرجوع  
في الهبة فإن أذن له المولى بعد ذلك في التنازع فلحقه  
دين بيع في الدين لا خيرا صه لوجود الرضا من المولى  
تعلق بهذا الدين بماله رقبته ولا سبيل للأوليين على هذا  
الممن لأن حقهم تحول إلى القيمة دنا في دية المولى  
وكما لا سبيل للآخرين على القيمة إذا أخذها الأولون  
فلذلك لا سبيل للأوليين على الممن وإن مات المولى قبل  
أن يباع ولا مال له غيره بيع مدي دينه الآخر لأن  
حق الأوليين في دية المولى ودين العبد في ماله مقدم على  
دين المولى ولا يقال حق الأوليين أيضا في دية العبد حتى يدفعوا  
بعد العتق لا يبين أن حقهم تحول إلى القيمة فلا يبقى  
على العبد في حال رقبته فإن بقي من ماله حتى بعد قضا دينه  
الآخرين كان الأوليين باعتبار أنه ملك المولى ودينه  
بعد موته بعض من ملكه فإن كان على المولى دين سوى  
ذلك اقتسم هذا الباقي الأولون بأصحاب دين المولى يضرب  
فيه أصحاب دين المولى بديونهم والأولون بعمدة العبد لأن  
حقهم في دية المولى بعد رقبته العبد وإذا كان على  
المادون الف حاله وألف إلى أجل فوهبه مولا لرجل  
وسلمه فلصاحب الدين الحال أن يرد الهبة لأن توجبه  
المطالبة له عليه بامته منع نفود التصرف تصرف المولى  
فإن أجازها جازت لوجود الرضا منه ولا سبيل لصاحب  
الدين على العبد حتى يحمل دينه إلا ترضى أنه لو لم يكن  
سوى دينه على العبد كانت الهبة صحيحة فإن حل دين الآخر



ضمن المولى جميع القيمة له حتى يستوفي دينه ولا شيء منه  
للعقبة الاول لان الاول باجاعة الهبة ابطال حقه في  
حال رفق العبد فهو بمنزلة مالوا ابراه عن دينه وقد فوت  
المولى عن الاخر محل حقه فضمن له جميع القيمة ولو ان  
صاحب الدين الحال لم يحجز الهبة ولم يفتد رفق العبد فله  
ان يضمن المولى نصف قيمته لان الدين الموجب ثابت  
عليه وان كانت المطالبة به متاخرة والقيمة عند  
تعدد الوصول الى العبد كما لمن عند بيع القاضى اياه وقد  
ينهاهناك انه لا يسلم لصاحب الدين الحال الا حصته من  
المنهاهنا ايضا لا يسلم لصاحب الدين الحال الا حصته  
من القيمة وذلك النصف فان ضمنه ثم حضر العبد فالهبة  
جائز لان حقه سقط عن العبد بوصول حصته من الضمان  
اليه والدين الاخر موجب لا يمنع الهبة فاذا حل دين الاخر  
كان له ان يبيع المولى بنصف القيمة لانه فوت محل حقه  
بتصرفه فان تشارك الاول فيما اخذ لان القيمة وجبت  
لهما في دينه المولى مشترك بسبب واحد فاما سلم المقبول  
الاول بشرط ان يسلم النصف الثاني للاخر فاذا لم يسلم  
كان له ان يشارك الاول فيما اخذ ثم يبيعان المولى بنصف  
القيمة لان المغنوض لما صار مشتركاً بينهما كان الثاني مشترك  
ايضا ولو لم يحل الدين الثاني حتى يرجع المولى في هبته ثم حل  
كان لصاحبه ان يبيع نصف العبد بدينه حتى يبيع له  
لان حوله حقه الى نصف القيمة لا يتم الا بالعض او تقضاء  
القاضي له بها ولم يوجد فقد عاد العبد بالجوع الى قديم  
ملك المولى فكان له ان يطالب مع حصته منه في الدين  
وذلك نصفه وان تشارك الاول فيما اخذ لما بينا ان  
وجوب القيمة لهما بسبب واحد فهو بمنزلة العبد المشترك  
اذا عصبه غاصب فالق ثم ان احدهما خلاصم الغاصب وضمته

نصف القيمة ثم رجع العبد كان للاخر الجواز ان يشترط  
يصف العبد وان تشارك الاول فيما اخذ من نصف  
القيمة فان تشاركه في ذلك يباع نصف القيمة العبد  
في دينهما لان المغنوض لما صار مشتركاً بينهما كان الثاني  
كذلك يباع نصفه في دينهما لان في هذا النصف الحق  
باقى في العبد وان كان العبد اعور في يد الموهوب  
له قبل ان يرجع منه الواهب ضمن المولى ربع قيمته وبيع نصفه  
في دينه لان العين من الايدي بعه ولو عاد الكل اليه  
بالجوع في الهبة كان يباع نصفه في الدين ولو هلك  
الكل في يد الموهوب له كان المولى ضامنا نصف قيمته للتالي  
فالخبر يعتبر بالكل والقنوات المصنف ضمن المولى ربع قيمته  
ويعود النصف الى قدم ملكه بالجوع يباع نصفه اعور  
في دينه ولو اعور بعد ما رجع الى المولى لم يضمن من عور  
شئيا لانه لو هلك العبد بعد الرجوع في الهبة لم يضمن  
شئيا فانه بالجوع عاد الى قدم ملكه فهو في هذه  
الحالة كالهلاك في الهبة فكذلك اذا اعور قلنا  
يضمن المولى شئيا والدين يباع نصفه اعور في دينه واذا  
كفل المأذون عن رجل بالف درهم بامر مولاه ولا دين  
عليه ثم باعه المولى فله كفول له ان يعض اليه لانه  
صار احق بمالبيته من المولى الا شترى انه يطالبه بقضا  
دين الكفالة ويبيع له فيه كما يباع في شأير ديونه ولو  
كانت الكفالة بنفس رجل لم يكن للكفول له ان ينقض  
البيع لانه ما صار احق بمالبيته هذه الكفالة الا شترى  
انه لا يطالب بعه في هذه الكفالة وكانت المالية خالصة  
حق المولى فلهذا بعد بيعه وهذا لان صاحب الدين  
انما ينقض بيع المولى ليس بشعبه في دينه ولا حق لصاحب  
الكفالة في النفس في استنعايه في شئ ولكن بعه العبد

بيان  
في الهبة



بكالتي حيث كان لا نه استحق عليه المطالبة بتسليم النفس  
فلا يسقط ذلك ببيع المولى اياه وهذا عيب فيه للمشتري  
ان يردده ان شأله بحسبه ويومر بطلب المكفول  
بعينه ليسلمه وفنه جلوله من المشتري ومن مضوده من  
الخدمة فممت له حق الرد لاجله كما تمت له حق رد الجارية  
لعيب النكاح ان شأله فان كانت الكفالة على انه قيل  
مفسر المطلوب ان لم يعط المطلوب ما عليه الى كدى ولذا  
لم يكن للمشتري ان يردده لعيب من الكفالة قتل وجو  
الشرط لانه لا مطالبة بشئ على العبد في الحال فالشرا لم يسلم  
النفس منه كان معلقا بالشرط والمعلق بالشرط معدوم  
قبله فاذا وجب على العبد لوجود شرطه رده المشتري  
ان لم يكن علم بها من اشتراؤه لان الحموله وقعت بينه  
ومن الخدمة بسبب كان سابقا على بيعه فان ثبت الحكم  
عند وجود الشرط يكون محالا به على السبب وان كان  
علم بها حين اشتراؤه فليس له ان يردده هذا العيب ابدالان  
تمكينه من الرد بالعيب لدفع ضرر لم يرض بالتزامه  
قال والحكم في بيع المولى شيئا من رقيق الماذون او  
هيبته وعليه دين حال او موجد على ما وصفنا في الماذون  
نفسه لان مطالبته صاحب الدين بانقا الدين من الكسب  
والرقبة فكما ان في الرقبة اذا انعدمت المطالبة للتاجيل  
في الدين جعل في حق تصرف المولى كانه لا دين عليه وكذلك  
في تصرفه في كسبه بالبيع والهبة في حق المقود وحكم نصيب  
المولى عند حل الدين وفي الاصل اشار الى مخالف له في هذا  
الحرف واستشهد عليه بشواهد قال ارايت لو اغتفر  
رقيق العبد قبل ان يجيل دين العبد لم يجز عتقه في قولك  
اي جيفه رحمه الله تعالى لمن زعم ان البيع لا يجوز الا بحوز  
عتقه في الرقيق منزلة ما لو كان الدين حلالا وكان محبظا

برقته

برقته وما في يد ارايت لو ان المولى حجب عليه والدين  
موجب له ان يبيع الرقيق فان لم يكن له ان يبيعهم  
فمن الذي يفتق عليهم بيع المولى في هذا كله جاني وهو  
ضامن للعبية اذا حل الدين وقيل المخالف ابو يوسف  
رحمه الله فقد روى عنه انه لا يجوز بيع المولى كسب  
العبد وان كان الدين موجب له لانه لا يتاجل لا يعدم  
وجوب اصل الدين وحاجة الماذون الى قضاء به وحسب حخته  
في كسبه مقدم على حق المولى فكان المولى ممنوعا من اتيات  
بيع عليه لا يجوز بيعه وهيبته فيه ويجوز العتق لان نفود  
العتق لا يستدعي اليد فاما اذا كان الدين جالا على العبد فان  
لم يكن محبظا بكسبه ورقبته لا يمنع نفود عتق المولى في رقبته  
لان المولى يحلف عتقه في كسبه خلافا للوارث المورث  
والدين على المورث اذا لم يكن محبظا بالتركة لا يمنع ملك  
الوارث في التركة ونفود عتقه في قولك اي جيفه رحمه الله  
الاخر وفي قوله الاول يمنع ذلك وقد بينا هذا في اول  
الزيادات فكذلك الدين على العبد فاما اذا كان الدين محبظا  
بكسبه ورقبته فعلى قولك اي جيفه رحمه الله المولى  
لا يملك شيئا من كسبه ولو اغتفقه لا يقد عتقه في رقبته  
لان الكسب بمنزلة الرقة من حيث ان حق العدم فيه مقدم  
على حق المولى وانه لا يسلم للمولى الا بشرط الفراغ من دين  
العبد وكما ان قيام الدين عليه لا ينافي ملك المولى في رقبته  
فيملك كسبه وهذا بخلاف المكاتب فرقته مملوك  
للمولى من وجه دون وجه لانه يعصفد الكفاية صار بمنزلة  
الحر يدا وقد ملك بدل الرقة وهو دين الكفاية من وجه  
فذلك يمنع مقامه في رقبته من هذا الوجه فلهذا لا يكون  
مالا ككسبه فاما رقبته بعد لحرق المهر اياه مملوك للمولى  
من كل وجه الا شري انه ملك استحلاله لنفسه بقضائه



الدين موضع آخر ولا ملك ابطال حق المكاتب بفسخ الكتابة  
 وهذا خلاف الدين في التركة وذلك لان الوارث انما ملك  
 الفاضل عن حاجة الميت الا ترى ان المشغول بالجهار  
 والكفن لا يكون مملوكا للوارث وكذلك المشغول بالدين  
 وههنا ملك المولى حسب العبد لا يتعلق بفراغه من حاجة  
 العبد وان كان سلامته له ويتعلق بذلك الا ترى  
 ان حاجته الى المغفرة والكسوة لا يمنع ملك المولى في سببه  
 فكذلك الحاجة الى قضاء الدين ولا ان التشرع جعل الميراث  
 بعد الدين محال قيام الدين بحال حياة المورث في انه لا يكون  
 او ان الميراث والحكم لا يسبقا وانه فاما خلافة المولى  
 عيه في ملك الكسب باعتبار ان الرق بنا في الاصلية ملك  
 المال والكسب يوجب الملك في المكسوب فاذا لم يكن  
 المكتسب من اهله وقع الملك لمن خلفه وهذا المعنى قائم  
 حال قيام الدين عليه وابو حنيفة رحمه الله يقول  
 المولى يحلف عيه في ملك السبب خلافة الوارث المورث  
 على معنى انه يملكه باكتسابه وسلامته له متعلق بفراغه من حاجة  
 العبد وكما ان الدين المحيط بالتركة يمنع ملك الوارث في  
 التركة فكذلك الدين المحيط بالسبب والرقبة يمنع ملك  
 الوارث في التركة المولى وهذا لان الخلافة في الموضعين  
 جميعا باعتبار انعدام الاصلية للملك في المكتسب فالميت  
 ليس باهل للمالكه كالزوجة لان المالكه عبارة عن الفتدرة  
 والاستيلاء والموت ينافي ذلك كالرق بل اظهر والرق ينافي  
 مالكه دون المكاح والموت ينافي جميعا ثم لقيام حاجته  
 الميت الى قضاء ديونه جعل كالمالك حكما حتى لا يملك المالك  
 الوارث سببه فكذلك العبد لقيام حاجته جعل كالمالك  
 حكما وهذه الحاجة ليست كالحاجة الى الطعام والكسوة فان  
 الرق لا يحتاج الى ذلك لا يستوجب المغفرة على المولى

اذا لم يكن له كسب وليس الكسب نظير الرقبة لان المولى  
 ليس بخلفه في ملك المولى الرقبة بل كان مالا للرقة  
 مالا لكتساب من العبد فمقتضى ملكه في الرقبة بعد حقوق الدين  
 وهو نظير المكاتب فالمولى مالك رقبته حتى بعد منه  
 العتق في رقبته ونادى به كفارته وبه يبين ان ملكه في  
 الرقبة مطلق ومع ذلك لقيام حاجته لا ملك المولى سببه  
 فكذلك في العبد المديون لا ملك سببه وان كان ملك  
 رقبته ولا عتق فيما لا يملكه ابن ادم واذا اقر العبد المحجور  
 عليه باستهلاك الف درهم لرجل لم يوجد به حتى يعق  
 فاذا اعتق اخذ بملك لا نه محجور عن الاقرار بحق المولى فباقراره  
 لا يظهر وجوب الدين في حق المولى ولكن يظهر في حق العبد  
 لا نه مخاطب لا تهمه في اقراره في حقه فتواخذ به بعد العتق  
 واذا ضمن عنه رجل هذا الدين قبل ان يعتق اخذ به الكفيل  
 حالا لان اصل الدين واجب على العبد وانما تأخرت المطالبة  
 في حقه لا بغير ادم المحل فاذا ضمنه عنه رجل فقد ضمن ديننا  
 واجبا فتواخذ به في الحال بمنزلة الدين على مفسد اذا ضمن  
 عنه انسان اخذ به في الحال لهذا المعنى فان اشتراه صاحب  
 الدين فاعتقه وامسكه بطل دينه عن العبد لان المولى  
 لا يستوجب على عيه ديننا ولكنه باخذ العيل بالاقبل من  
 الممن ومما ضمنه لان الدين لو كان معروفا على العبد  
 تحول بالبيع الى الممن سوى بيع من صاحب الدين او من اجني  
 وهذا الدين بمنزلة المعروف في حق الكفيل فتحول الى الممن  
 الا انه انما تحول الى الممن بعد ما يبيع من الممن لقضا الدين  
 منه فقد رد ذلك يكون العيل مطالب وما زاد على ذلك  
 سقط عن العيل لسقوطه عن الاصيل من كل وجه ولو لم  
 يسيره ولكن صاحبه وصيه وسلمه اليه بطل دينه عن  
 العبد وعن العيل لان الدين ههنا محط عن الاصيل فالمولى

جميعا فان الدين في  
 مالا للمالك



لا يستوي على عبده ديناً ولم يخلف العبد محلاً آخر يرضى  
تحويل الدين اليه وبراة الاصيل باي سبب كان يوجب  
براة الكفيل فان رجع في هيبته لم يعد الدين ايدياً وهذا  
قول محمد رحمه الله وعند اي يوسف رحمه الله يهود  
الدين يرجوعه في الهبة والاختلاف في الدين المعروف على  
العبد ولم يذكر قول اي يوسف رحمه الله ههنا انما ذكر  
في اول الزيادات وجه قول محمد رحمه الله ان الدين الهبة  
سقط عن العبد لا الى يدك فكان كالمساقط عنه بالاسراء  
وبعد الاسراء لا يتصور عود الدين اذا تم السقوط بالقبول  
وهذا لان الساقط يكون متلاصقاً بالعود فيصور في  
القيام دون المتلاشي بخلاف ما اذا اشترى بالدين شيئاً  
او صالح على عين فذلك قبل القبض لان الدين هناك لم يسقط  
وانما تحولت المطالبة الى المشتري والى ما وقع عليه الصلح  
وكذلك الخوالة فان الدين لا يسقط بها ولكن يتحول الى  
دومة المحتال عليه ثم يعود بالتوى الى الجبل واي يوسف  
رحمه الله بقول بالرجوع في الهبة بنفس العقد من الاصل  
وتعود العين الى قدام ملكه وسقوط الدين كان محكم  
الهبة فاذا انفسخ عاد الدين كما اذا سقط الدين بالشري  
او الصلح بخلاف الابرا فالسبب هناك غير محتمل للفسخ  
بعد تمامه والدليل عليه ان الدين لو كان لصبي فوهبه  
صاحب الدين منه وقبضه هو او وصيه سقط الدين  
بالشرا او الصلح بخلاف الابرا فالسبب هناك غير محتمل  
للفسخ بعد تمامه والدليل عليه ان الدين لو كان لصبي فوهبه  
صاحب الدين منه وقبضه هو او وصيه سقط الدين ثم  
اذا رجع الواهب لو قلنا بانه لا يعود الدين كان فيه الخاق  
الضرر بالصبي واساً بينه محانا وذلك غير مملوك  
لوصي فلا بد من اولى سود الدين لدفع الضرر وقدر وى

اصل

الدين

اي سماعه عن محمد والحسن عن اي حبيبه رحمهم الله انه ليس للواهب  
ان يرجع في الهبة بعد سقوط الدين لان ذلك في معنى زيادة  
حادثة في ملك الموهوب له والزيادة المتصلة بمنع الواهب  
من الرجوع ولكن في ظاهر الرواية هذه زيادة لا تغير صفة  
العين فتكون كزيادة السعر فلا يمنع الواهب من الرجوع  
الا شري ان المشتري اذا اشترى العبد بالدين قبل القبض لم  
يصرف قاضياً وان كان الدين عيباً والمشتري بالتعديت لصبي  
قاضياً ولكن هذا التعديت لما لم يوثق في العين لم يجعل  
به قاضياً لهذا مثله وقد املينا في اول شرح الزيادات  
من الفصول بغير وعها ولو كان الدين على العبد لشريكين  
وبعضه حال وبعضه موقوف فوهبه المولى لا خدما وسلمه  
اليه فليسريكه ان ينقض الهبة لما كان حقه في المطالبة بالدين  
الحال كما لو وهبه لاجنبي اخر فان يقضها بيع العبد فاستوى  
الذي يقض الهبة حقه من الممنوع وما بقي فهو للمولى ولا شيء  
للموهوب له على المولى ولا على العبد ولا على الشريك لان  
الموهوب له حين فنض العبد حكم اضية فقد مله وان  
كان المقض سيخلف الحق الاخر كما لم يرض اذا وهب عبده  
وسلمه صار ملكاً للموهوب له واذا سقط دينه فلا يعود  
بعده ذلك ايدياً على قول اي يوسف رحمه الله اذا انقض  
الاجد الهبة عاد الدين كله الى العبد كما في الاول ولو  
باعه من احداهما بالقدوم وقبضه القادر هم قابطل  
الاخر البيع بعد القبض وقبله بيع لهما فاقسما منه ولم  
يبطل من دين المشتري شيء لان البيع يتحول حقه الى الثمن كما لو  
باعه من اجنبي اخر لا يسقط به دينه ولكن يتحول الى الممنوع  
بخلاف الهبة فلهذا يباع الهه ههنا في دينها بعد قبض  
البيع واذا كان على الماد وهو من المولى من  
صاحب الدين بالكل من فتمته او بالتفرق الممنوع وهو احق



به حتى يحل الدين فقد فع الممن ليا العزم وفي قياس قول  
 رفر رحمه الله محل عليه الدين بالبيع فيكون الممن للعزم وقد  
 ينشأ هذا في البيع من اجني اخرا اذا كان القاضى هو الذي  
 باشره حتى يحول به الدين ليا الممن فكذلك اذا باعه المولى  
 من صاحب الدين لا نه في البيع من صاحب الدين لا يكون جانيا  
 في حقه ضمانا له شيئا فان تولى الممن في يد المولى لم يكن  
 للعزم على المولى سبيل لا نه في البيع من صاحب الدين لا يكون  
 ومض الممن منه لم يكن جانيا في حق العزم فذلك الثمن في  
 ملك كهلاك العبد قبل البيع وان كان على العبد الاخذ من  
 مثله من المشتري فحل ضمن نصف الغنمه لصاحب الدين الذي  
 لم يشتر العبد لا نه في حقه جاني فهو من محل حقه بالبيع  
 فيضمن له نصف الغنمة ثم يسلم له ذلك ولا يشتركه المشتري  
 فيه كان شريكا لان وجوب ضمان القيمة على المولى باعتبار  
 جانيته وهو غير جاني في حق المشتري حتى يساعد على الشراء منه  
 فلا يثبت له حق في قيمته ولو تشارك الاخذ فيما يقض من  
 القيمة لم يسلم له ولكنه ياخذ المولى منه ثم ياتي الشريك الاخر  
 فيأخذ ذلك من المولى فله ضمانه لا فائدة في اثبات المشاركة  
 له في المقبوض ولو امر المولى بغير فائدة في اثبات المشاركة  
 له في المقبوض ولو امر المولى بغير المادون فكل رجل يالف  
 درهم عن رجل على ان يقرضه ان مات ولم يدفع المال الى  
 رب المال فالعبد ضمانا للمال فهو جائز لان كفايته باذن  
 المولى اذا لم يكن عليه دين كماله الحرفان باعه المولى من  
 رب المال باقل او باقل منه جائز ويقبض الممن فيصنع به  
 ما بدا له لان وجوب دين الكفالة متعلق بالشرط فلا  
 يكون بائنا قبله فان مات المكفول عنه قبل ان يودي  
 المال كان للذي اشترى العبد من المولى ان يرجع بالممن على  
 المولى فيأخذ منه قضا من دينه لان عهد وجود الشرط

يثبت المال على العبد مضافا الى سببه ويكون هذا في معنى  
 الدين الموجل فيحول الى الثمن بعبه اياه من الطالب فان كان  
 الممن هلك من المولى لم يقض المولى شيئا لا نه غير جاني في  
 حق المكفول له حتى يشتري منه العبد فاقدامه على الشراء  
 يكون رضاه لا محالة وان هلك بعضه اخذ الثاني  
 بدينه والها لك صار كان لم يكن فان هلك الممن من المولى  
 ثم وجد المشتري بالعبد عيبا رده ان شأ وان لم يكن  
 له من الممن شيئا على المولى لان المولى كان عاملا له في بيعه  
 ومض منه الا تدرى ان حقه تحول الى الممن وكان هو  
 احق به عند وجوب دينه على العبد بوجود شرطه فليس  
 يرجع على المولى شي كان للمولى ان يرجع عليه بذلك ايضا  
 وهذا لا يكون مقتدا ولا يباع له العبد المردود في  
 يستوفي من منه الممن الذي يقدر بالبيع فان بعدتني اخذ  
 هذا الفضل من دينه الاول وان يقض الممن الاخر عن  
 الممن الاول لم يكن له على البايع شي من القضا ان لماسا  
 والله سبحانه اعلم بالصواب

## **باب توكيل عبد المأذون**

في الخصومة وغيرها

توكيل المأذون بالخصومة له وعنه جائز مثل الحر لا نه من  
 صنيع التجار ومما لا يجد التاجر منه هذا وانفكاك الحرفه  
 بالاذن كان فكأن الحرف عنه بالعتق وكل ما يصح منه من هذا  
 الباب بعد العتق فهو صحيح بعد الاذن وكذلك ان  
 كان الوكيل مولا او بعض غرمايه او ابنه او ابن المدعى او  
 مكانته او عبد مأذون له لا نه صالح للنياه عنه في تجارة  
 او استيفاء حقوقه ففصلنا بياها في المطالبه بحقوقه  
 والخصومة فيها وقرار وكيله عليه عند القاضي جائز وان



انكر حجة او عزموا لان الوكيل فيها هو من جواب الخصم قائم  
مقام الموكل كما في الجرح وقد بينا اختلاف العلانية في  
كتاب الوكالة فقرار وكيل العبد هاهنا في مجلس القاضي  
كقرار العبد وقرار العبد صحيح وان كذبه مولا وعزموا  
فذلك اقرار وكيله وان اقر عند غير القاضي فقدمه  
خصمه الى القاضي وادعى اقراره عند غيره سأل عنه ذلك  
فان اقر له بذلك قبل ان يقدم اليه الزمه ذلك لان كلامه  
هذا اقرار مستأنف منه في مجلس القاضي مع حكاية  
ما كان منه من الاقرار في غير مجلسه وقراره المستأنف  
ملزم لموكله وما كان منه من الحكاية ساقط الاعتبار  
وان قال اقررت به قبل ان توكلني وقال الخصم  
اقر به في الوكالة الزمه القاضي ذلك باعتبار انه اقرار مستأنف  
منه وسوى كان اقراره السابق قبل التوكيل او بعد فانما  
يلزمه باعتبار اقراره المستأنف في مجلسه ثم يدعى هو بارحا  
سابقا في اقراره حين اسنده الى ما قبل التوكيل وخصمه ينكر  
هذا التاريخ وجنحه المعنى فيه انه ينكر صحة التوكيل  
لان حين كان مقرا قبل التوكيل لا يصلح بانما في الخصومة في  
هذه الحالة وقوله الوكالة اقرار منه بصحتها فاذا ادعى  
بعد ذلك انها لم يكن صحيحة كان منافضا وان صدق  
خصمه كان قوله مقبولا منه وقد بضاد قاعلي انه لم يصح  
وكيلا لا يقضي القاضي في الموكل باقراره بشي وان كان كلامه  
انشاء الاقرار ولو جحد الوكيل الاقرار لم يخله عليه  
لان الخصم لا يدعى لنفسه هذا الاقرار تبيعا على الوكيل انما يزعم  
انه ليس خصمه لانه اقر في غير مجلسه وقد يستخلفه وهو  
يزعم انه ليس خصمه فان اقام الخصم البيه على اقراره قبل  
الوكالة او بعد ما اخرجته القاضي عن الوكالة لم يجز اقراره  
على موكله لانه متى اقراره من ليس بوكيل وهو هذه البيه

ثبت

ثبت انه ليس خصمه له وان له المطالبة باحضار الوكيل للخصومة  
معه فقبل بيته عليه فيكون التات بالسنة كالتات  
بالعائنه وانما لا يستخلف على ذلك لانه لو استخلف كان  
في معنى النيابة عن الموكل والنيابة لا تجري في الاستخلاف  
وجري في قبول السنة ولو كان المدعي على العبد وكل موكل  
العبد بخصومته وعلى العبد من اولاد من عليه كانت وكالة  
باطلا لانها لو صحت بقدا اقراره على موكله في مجلس القاضي  
وفيه برائة لعبد وقول المولى في ذلك غير مقبول لما فيه  
من المنفعة اولا لان الوكيل بالخصومة ملك القبط فكان هذا  
ممنزلة التوكيل بالقبض وقد سنا ان الطالب اذا وكل  
مولى العبد بقبضه بينه من العبد لم يجز التوكيل وكذلك  
لو وكله غزما من غزما به لان المنفعة للعزم فيه اظهر  
ولو كان الوكيل ابن العزم او مكا بنه او عبده كان جائزا  
واقراره على موكله جائز بمنزلة ما لو وكله بالقبض وهذا  
لان لا منفعة في هذا الاقرار للوكيل فهو كما حني احز في حق  
الاقرار به بخلاف المولى والعزم بنفسه واذا قبض المولى  
ما في يد الماذون ولا من عليه ثم ادعى رجل فيه دعوى فوكل  
العبد بخصومته وكيلا لم يجز توجيهه بذلك لان الماخوذ  
خرج من ان يكون شهابا وصار كسائر املاك المولى  
فلا يكون العبد خصما منه وتوكله فيما ليس خصم فيه  
باطل وكذلك لو اخذه بعد ما وكل العبد وكيلا بالخصومة  
قبل ان يقد الوكيل عما ادعى المدعي ثم اقر له فقراره باطل  
لان العبد خرج من ان يكون خصما فيه قبل اقرار الوكيل  
واكثر ما في الباب ان يجعل اقرار الوكيل كقرار الموكل واقرار  
الوكيل به بعد ما اخذ المولى منه باطل وكذلك اقرار  
الوكيل ولو كان على العبد من كانت الوكالة صحيحة والاقرار  
جائز لان اخذ المولى بمنزلة العصب لان حق العزماء فلا



مخرج المأخوذة به من ان يكون كسب العبد ومما يجوز  
اقرار العبد به في هذه الحالة فكذلك اقرار وصيه  
ولو كان المولى حجة عليه وقبض ما في يد ترمادعي رجل ما في  
يد فتوكيل العبد في ذلك باطل اذا لم يكن عليه دين لا نه  
خروج من الخصومة فيه بما فعله المولى وتوكيل المولى  
بالخصومة فيه صحيح واقرار وكيله جائز لان المولى هو  
الخصم في ذلك ولو ادعى العبد دينا على رجل فوكل بالخصومة  
بعده ما حجة عليه المولى جاز لا نه هو الخصم في ما يتجارت به  
فان اقرار الوكيل عند القاضي ان العبد قد استوفى دينه  
كان اقراره كاقرار العبد فينفذ في حق المولى والعرفان  
وان اقراره لا حق للعبد قبل الخصم فاقراره به ايضا كاقرار  
العبد فلو كان الدين مدعي على العبد فاقرو وكيله  
عند القاضي بما ادعاه فهو كاقرار العبد بحوز عند أي  
حنيفة رحمه الله فمما في يد من المال دون رقبته  
وعندهما لا يجوز في شئ وقد تقدم بيان هذا الفصل  
واذا وجب للمأذون ولشريك له على رجل الف درهم  
بمحدثها فوكل العبد وشريكه بخصومته مولى العبد وعلى  
العبد دين اوله دين عليه فاقرار المولى عند القاضي باستغياها  
المال جاز اقراره عليهما لانه لا منفعة له في هذا الاقرار  
بل فيه ضرر فهو كاجنبي اخر سفد اقراره عليهما وان  
يحداه فان ادعى الشريك على العبد انه قبض نصيبه دونه  
فان كان عليه دين العبد لا دين عليه فان الشريك يرجع  
في رقبته العبد بصرف حصته فيباع لان اقرار المولى  
وصول نصيب العبد اليه فكأنه ثبت باقرار المولى  
وصول نصيب الشريك اليه في حق العبد لانه كان باثبا  
عن الشريك في الخصومة على المطلوب لا مع العبد وصحة  
اقراره باعتبار انه وكيل في الخصومة ولا نه في ثبوت

بعض

وصور

وصول نصيب الشريك اليه منفعه العبد من  
انه سلم المقبوض له او ثبت للعبد حق الرجوع عليه ان  
لم يكن هو قبض شيئا واقرار المولى لا يصح بذلك ولما  
كان للشريك ان يرجع في رقبته العبد بصرف حصته وان  
كان على العبد دين فلا سبيل له عليه ولا على مولا حتى يقضى  
دينه لان اقرار المولى على العبد الا ان اقراره على الاجنبي  
واذا استوفى العبد دينه وفصلتني رجوع الاجنبي الي  
بخصته في ذلك لان الفاصل حصته خالص ملك المولى  
وقد اقر بوصول نصيب العبد اليه ولا اجنبي ان يرجع  
في ذلك بصرفه بحكم اقراره خالو لم يكن عليه دين  
ولو كان الشريك صدق المولى فيما اقر به عليهما فيما  
اقر او كذب به العبد وعليه دين اوله دين عليه لم يرجع واحد  
منهما على صاحبه لشي لان يتصدق الشريك بصلب نصيب  
وصول نصيبه اليه اما اذا لم يكن عليه دين فغير مشكل  
ولذلك ان كان عليه دين فانه ثبت وصول نصيبه اليه  
في حق المولى والعبد ويكون اقرار المولى عليه بذلك  
كاقرار العبد ثم باقرار العبد ثبت وصول نصيبه اليه  
في حق غيره ما به فكذلك باقرار المولى فلهذا الايج واحد  
منهما على صاحبه لشي ولو كان الشريك هو الذي  
وكل العبد بالخصومة في دينه وطو ولم يوكل المولى  
بذلك فاقرار العبد عند القاضي انه لا حق للشريك قبل  
الغرم او اقراره استوفى من الغرم نصيبه وخذ ذلك  
الشريك يرى الغرم من حصته الشريك لان اقرار  
وكيله في مجلس الحكم كاقرار فيما يرجع الى براءة خصم  
ويبيع العبد الغرم بصرف الدين لا نه لم يقر في نصيب  
نفسه لشي فاذا احدث شاركه الغرم فيه ان كان على  
العبد دين ولو كان في اقرار العبد سمان ابطال



حق الشريك عن الغريم وسلامة ما يقبضه له وقوله مقبول  
فيما يرجع الى ابطال حق الشريك على الغريم لا يتوكله محضومته  
فيكون راضيا باقراره بذلك ولا كذا اقرار غير صحيح في سلامة  
المقبوض له لان ذلك دعوى منه فكان المقبوض مشترك  
بينهما لانه جزء من دين كان مشتركا بينهما وهو نظير المودع  
في مال مشترك اذا ادعى انه رد على احد الشريكين نصيبه  
يفعل قوله في رآته عن الضمان ولا يفعل قوله في سلامة الباقي  
للاخير بل يكون مشترك بينهما ولو كان للعبد ولشريكه  
على رجل الف درهم هو مقر بها فباب الغريم وادعى العبد  
ان شريكه قد قبض حقه واراد ان يرجع نصيبه فحق  
الشريك ووكيل المولى العبد محضومه العبد في ذلك  
وعلى العبد دين اولاد بن عليه او وكل للشريك تعض عزم العبد  
فاقر الوكيل ان الشريك قد استوفى نصيبه من الغريم فاقراره  
باطل ولا يكون وجلا في ذلك لانه حربه على نفسه ما لا  
قانه اذا صح اقراره على الشريك سلم للعبد ما يقبضه من  
الغريم من نصيبه وفيه منفعة لمولاه ولغزمايه ولهذا  
لا يكون وكيلافيه وقد تقدم بيان الفرق بين هذه  
المسئلة ومسئلة الطعن ولو كان الشريك ادعى على  
العبد الا ستيفافوقل العبد بالخصومة مولا او بعض  
عزممايه فاقر الوكيل على العبد بالاستيفافا اقراره عليه  
لانه لا منفعة للمقر في هذا الا قراره عليه فيه ضرر  
وهو كاجنبى اخر فيه وقرار الوكيل عند القاضي كقرار  
الموكل ولو اقر العبد بذلك رجع عليه الشريك بنصف  
وما قبض هذا كذلك ايضا واذا حضر الغريم وادعى ان  
العبد قد قبض ما قال الوكيل لم يصدق على ذلك لان العبد  
انما كان وكيل بالخصومة مع الشريك لا مع الغريم فاقراره  
في حق الغريم لا يثبت بان باقدا على الموكل لان صحة اقرار الوكيل

لضرره انه من جواب الخصم وذلك في حق خصمه دون غيره  
ولهذا كان للعبد ان يرجع على الغريم بجميع دينه الا ان  
يكون العبد لا دين عليه والوكيل هو المولى فيصدق على  
عبد في ذلك لان جواز اقراره عليه لان ليس باعتبار رآته  
جواب الخصم ولان باعتبار رآته ملله وفي ذلك الغريم  
والخصم سوى الا ترى ان قبل التوكيل لو اقر به عليه في  
هذه الحالة جازا اقراره فاما في غير هذه الحالة صحة اقراره  
باعتبار التوكيل بالخصومة كما بينا ثم الغريم قد يدعى من  
نصف حق الشريك لانه قد قبضه من العبد فلا يكون  
له ان يرجع به على الغريم وذلك خمس مائة ويرجع الشريك  
بنصف حقه على الغريم وذلك ثمان وخمسون فما اخذ  
واحد منهما من ثنى اقسامه اثلاثا على قدر حقهما على الغريم  
حتى يستوفيا منه سبع مائة وخمسين واذا كان لرجلين  
على المادون دين الف فادعى العبد على احدهما انه قد  
استوفى نصيبه وجحد المدعى عليه فوكيل المدعى عليه مولى  
العبد يدلك بالتوكيل باطل واقرار المولى به باطل سوى  
كان على العبد دين ولم يكن لانه في اقراره منفعة المولى  
وهو براءة دمه عبده عن نصيبه وسلامه ماله لئنه للمولى  
بذلك القدر فاذا حضر الغريم فادعى ما اقر به المولى  
على شريكه فاراد ان يخله بنصفه لم يكن له ذلك لان  
اقرار المولى به كان باطلا لان المولى لم يكن وكيل  
بالخصومة في حق الشريك وكذلك لو كان الوكيل عند  
للعبد لان منفعة الغريم في هذا الاقرار اظهر من  
منفعة المولى لانه يخرج به موكلاه من ميزانته في  
ماله العبد ولو كان احد الشريكين وكل من حقه خصومة  
العبد في ذلك فادعى عند القاضي ان صاحبه قد استوفى  
من العبد حصته جاز ذلك عليه وعلى الشريك ويطلب من الدين



خس ما به لا نه لا منفعة له في هذا الاقرار ثم ما اخذ  
الشريك الوكيل من الحسن ما به الباقي اخذ صاحبه منه  
نصفه لان صحة اقراره في براءة الغريم لا سلامة الباقي  
له اذ هو منهم في ذلك ولو كان الوكيل غزما للعبد ليست  
منه ومن الوكيل تنكره في المال الذي على العبد لم يجز اقراره  
سما فيه المنفعة له وهو دفع من اخذه الموكل عن نفسه في  
ماله العبد واذا وجب لرجلين على العبد الف درهم  
فادعى احدهما على صاحبه انه مضى بصيه من الدين  
فانكر تنزيكه ووكّل بذلك مولى العبد او العبد او غزما  
للعبد كصومنته فاقرار الوكيل عند القاضي ان موكله  
قد مضى ما ادعاه تنزيكه لم يجز توجله ولا اقراره لان  
العبد ان كان هو الوكيل فهو هذا الاقرار يرى نفسه  
والمولى يرى به عبده والغريم يرى بمزاحمة الموكل معه  
في مالته العبد فلا تجوز اقرارهم بذلك الا ترى انه  
لو جاز اقرار المولى او الغريم بذلك كان للمدعي ان ياخذ  
نصف ما قبض المدعى عليه ويمسك العبد من ذلك ولو كان  
المدعى هو الموكل فاقروا كيدله ان المدعى عليه لم ياخذ من  
الدين شيئا جاز اقراره على المدعى وكان حقهما على العبد بحاله  
لا نه لا منفعة للوكيل في هذا الاقرار وهو فيه كاجنبى  
اخر والله اعلم بالصواب

## باب شراء المادون وبيعه

تشرى المادون وبيعه مما يتغابن الناس فيه جاز لا كان  
طوال اجل سوا كان بيعا شمن او مقابضة عوض بعرض  
وسلاما لا نه يملك الحجر عنه فيما هو بخار وهذه كلها من  
عقود التجارات والتاجر يحتاج اليها بعنى البيع والشري  
بالحال والموكل لا سلام الى الغير وقبول السلم الى الغير والمجاهة

بما يتغابن الناس فيه من صنيع التجار عادة وما لا يفقد التاجر  
عن التجزعه في كل تجار ويحتاج اليه لظهار المسامحة من  
نفسه في المعاملة فاما تصرفه بما لا يتغابن الناس فيه جاز في  
قول اي خيفه رحمه الله بما كان او شري سوى كان  
عليه دين او لم يكن ولا يجوز في قول اي يوسف ومحمد  
رحمهما الله ولذلك المخالف في المكاتب والصبي والمعتوه  
ياذن له ابوهم في التجارة فتصرف بما لا يتغابن الناس فيه وطرفها  
ان المجاهاة الفاحشة منزلة الهبة الا ترى ان من لا يملك  
الهبة كالاب والوصي لا يملك التصرف بالمجاهاة الفاحشة وانه  
متى حصل ذلك من المريض كان معتبرا من يملكه كالهبة ثم هو لا  
لا يملكون الهبة فكذلك لا يملكون التصرف بالمجاهاة الفاحشة  
وهذا لا نه صند لما المقصود بالتجارة فالمقصود بالتجارة الاسترباح  
دون اتلاف المال وانما لم ينفذ هذا العقد من الاب والوصي  
لدفع الضرر عن الصبي فاذ نهما لا انما يصح لنوفس المنفعة عليه  
للاضرار بحاله فمما يلحق الضرر به من التصرفات بعد الاذن  
كما قبله وابو حنيفة رحمه الله بقول انفسك كالحجر عنه  
بالاذن في وجوه التجارة كنفك كالحجر بالعتق والبلوع عن  
عقل وبعد ذلك ملك التصرف بالغبن الفاحش بخارة فان  
التجارة مبادله مال بمال وهذا التصرف في جميع المحل مبادله  
مال بمال الا ترى انه بحسب الشفعة للشفيع في الملك  
بخلاف الهبة فانه ليس بخار وبخلاف الاب والوصي لانه  
لم يستلها الولاية في التجارة في مال الصغير مطلقا بل معتبرا  
لبشرط الاحسن والا صلح لا بعد اذ لا يصح التصرف من الاب  
والوصي ثم يصح ذلك من الصبي بعد الاذن كالاقرار فالدين  
والعقد بالغبن الفاحش من صنيع التجار لا يتم لا يجزى من  
ذلك بداور بما مقصودون ذلك لا يتخلل بلوب الماهر من  
قيسا يحون في حصيل يصرف ليحصل مقصودهم من الربح في



تصرفات آخر بعد ذلك فكان هذا والعين اليسرى سوى وبان  
كان لغتين في حق المريض من المثل لعدم الرضا به من عزما به  
ورشته قد لا يدل على انه لا يصدق من المادون كالعين اليسرى  
ثم ابو حنيفة رحمه الله في تصرف الوكيل فرق بين البيع والشري  
في العين الفاحش وفي تصرف المادون سوى بهما لان  
الوكيل يرجع على الامر بالحقة من العهد فكان الوكيل بالشري  
منهما في انه كان اشتراه لنفسه فلما طهر به العين اذ ان يلزمه  
الامر وهذا لا يوجد في تصرف المادون لانه منصرف  
لنفسه لا يرجع بالحقة من العهد على احد فكان البيع والشري  
في حقه سوى وان كان في يد المادون جارية فباعها من  
رجل بعلام وسلم الجارية ولم يعض الغلام حتى ذهبت عين  
الجارية او شلت يديها ثم مات الغلام كان المادون بالخيار ان  
شا اخذ جاريته ولا يبيع المشتري بقصاها وان شا ضمن  
المشتري قيمتها يوم مضى لان البيع قد انقضى بموت الغلام  
قبل التسليم لغوات القبض المستحق بالعقد فيثبت له حق  
الرجوع بملكه الا ان المشتري للجارية عجز عن ردها لما مضى  
لانها لما تعينت في يد المشتري للعقد الجارية ان اختار اخذها  
فليس له على المشتري نقصانها لان المشتري قبضها بحكم عقد  
صحيح وذلك لا يوجب ضمان الاوصاف والفايت وصف  
من غير صنع احد الا شري انه لو فات وصف من اوصافها  
في يد البائع قبل التسليم بدت الخيار للمشتري وان اختار  
الاخذ لم يبيع البائع بشي من النقصان ولا يسقط شي من  
الثمن باعتبار ذلك النقصان وكذلك اذا حدث النقصان  
عند المشتري لان ضمان الاصل بحكم العقد الصحيح في الموضعين  
واذا ابا ان ياخذها فقد عجزا المشتري عن ردها مع تقرير  
السبب الموجب للرد فيرد قيمتها لان القيمة تقوم مقام  
الغير عند تعدد رد العين وانما يعتد بقيمتها حين حصلت

في ضمانه وذلك وفيه القبض فعين قيمتها عند ذلك كما في المعصية  
ولو كان حدث لها ذلك بعد موت الغلام اخذ المادون  
جاريته ونقصانها لان موت الغلام قبل التسليم بطل البيع فيثبت  
الجارية مقبوضه بحكم عقد فاسد من الاصل وهذا لان  
الفاسد ضعيف في نفسه فانما يثبت الضمان به باعتبار القبض  
والاوصاف تفرد بالقبض والتناول فمضرد ايضا بالقبض  
كما في المعصية بخلاف الاول فبذلك العقد صحيح وضمان  
المقبوض لا يقابل ان يكون بحكم العقد دون القبض والاوصاف  
لا تفرد بالعقد فلا يفرد بضمانه فان كان حدث بها عيبان  
احدهما قبل هلاك الغلام والاخر بعد هلاكه فان شاء  
المادون اخذها ونقصان عينها الاخر وان شا اخذ قيمة الجارية  
يوم دفعها اليه لانه يجعل في نقصان كل واحد من العيبين كانه  
لا عيب سواه ولم يحدث ذلك ولكن رجل يدها او فقا عينها  
او وطيها بسببه او ولدت ولدا من غير سيدها ثم هلك الغلام  
لم يكن للمادون الا قيمتها يوم دفعها لانه حدث فيها زيادة  
منفصلة متولدة من عجزا وارثن او ولد وذلك في العقد الصحيح  
بعد القبض يمنع فتح العقد فيها لمعنى الربوا حقا للشرع وقد  
بيننا في البيوع فلا يتغير ذلك برضا الغير ويكون حقه في قيمتها  
لانه بعد رد عينها مع بقا السبب الموجب له فوجب قيمتها  
يوم دفعها وان كان ذلك بعد موت الغلام اخذ المادون  
جاريته مع هذه الزيادات لان بموت الغلام بطل العقد وكانت  
كالقبوضه بحكم عقد فاسد وهي منزلة المعصية في انها ترد  
بروادها المنضلة والمنفصلة وفي ارتن الغير والبد بحسب  
العبد ان شا اخذها المشتري لغوات ذلك الحر في ضمانه  
وان شا اسع به الجاني وقد بينا في البيوع هذه التعريف في  
البيع اذا كان فاسدا من الاصل هو ايضا فيها اذا فسد  
العقد قبل الحناية وان كانت الجارية فاسدة هلك الغلام



فلم يقض له تقبلة الجارية حتى هلك الولد فقهه في ذلك الولد حين  
هلك من غير صنع احد صار كان لم يكن في نقصان الولد  
في الجارية فعمل قالوا انقصت بعيب عادات بها من غير صنع احد  
فبطل هلاك الغلام فحبر المادون ان شا اخذ الجارية انه لم  
يكن له في ذلك خيارا واهلك الولد واخذ الام لان الولد  
نقصان في غي آدم دون الدواب والولد اذا هلك صار كان لم  
يكن وكان للغلام ان يخذ الام فقط لان المشتري قادر على  
ردها كما قبض فان كانت ولدت ولدا فاعقبه المشتري ثم مات  
الغلام فعلى المشتري قيمة الجارية ولا يرد الجارية لان ملك  
المشتري قد تقدر في الولد والعنق منه للملك والمنتهى يكون  
متقرا ولهذا كان ولا يرد له ومع سلامة الولد لا يمتنع  
من رد الجارية وكذلك ان مات الولد بعد العنق قبل  
ان يقضى على المشتري بقيمة الجارية فاراد المادون اخذ جارية  
لم يكن له ذلك ان كان الولد ترك ولدا اخر وولا للمشتري  
لان الولد السابق قام مقام الاول فان بقا الاول بعد العنق  
باعنار ان ولا للمشتري وهذا المعنى موجود عند نقا ولد  
الولد وهذا لان الولد حيز من الملك لانه اثر من اثار الملك  
وان لم يكن ترك ولدا اخر ولا للمشتري فله العبد ان ياخذ  
الجارية ان شا ولا ياخذ نقصانها لان الولد مات ولم يبق  
له ابن فصار كان لم يكن فان قيل فان ذهب قولكم ان  
العنق انما للملك قلنا المسهي يكون متقرا الى ان تنتهي  
ولا يكون قائما بعد لانها كعقد الاجارة تنتهي بضي المدة  
ولا يكون باقيا بعد والمانع من رد الجارية بقا من الزيادة  
المشتري بعد ردها وذلك يوجد عند نقا الولد على الولد  
ولا يوجد بعد موت الولد الى حلف وان كان موته بعد  
قضا الفاضي بالقيمة على المشتري فلا سبيل للعبد على الجارية  
لان حقه محسوب بالقيمة بالقضا ولو كان المشتري

حين قبضها قطع بها اي وطبها وهي بكر او ثيب او واهنت  
ولدا فقتله المشتري ثم مات العبد في يد البايع فان شيئا  
المادون اخذ الجارية ولم يضمن المشتري شيئا من ذلك  
وان شا اخذ قيمة الجارية يوم دفعها اليه لان المشتري  
لم يلزمه ضمان هذه الافعال لانها حصلت في ملك صحيح  
قام فكان حدوث هذه المعاني بفعل المشتري كحدوثها باق  
سماويه وهناك بحبر المادون وان اراد اخذها لم يضمن  
المشتري شيئا فهدا كله كذلك وقد بينا في البيوع ان وطى  
الثيب بمنزلة استغفار جز من العيب في حكم العنق في حكم  
الرد حتى لا يرد بها بالعيب بعدها الا برضا البايع كما لو كانت  
بكرافضها كذلك ولو كانت منه فولدت فقتل المشتري  
ولدها ولم يقضها الولد شيئا فالمادون بالخيار ان شا  
اخذ قيمتها يوم دفعها اليه وكان ينبغي ان لا يمتنع له الخيار  
كما لو هلك الولد من غير صنع احد ولكنه قال المشتري  
استغفار ههنا ملك الولد البراءة عن الضمان فنعتبر ذلك  
في اثبات الخيار للمادون بخلاف ما لو اعنق الولد هلك فان  
هناك ملكه ما استغفار البراءة عن الضمان لان اعنقه  
في غير الملك باطل غير موجب للضمان عليه ثم الولد في حكم  
جزء من عينها فان تلفه ولدها كالتلف جزء من عينها وذلك  
معتبر في اثبات الخيار للمادون باعتبار انه حاس للذلك  
لجزء حكما بالقتل الا انه لا يمنع الرد اذا رضى المادون به  
لان المانع بقا الزيادة في ملكه بعد ردها وذلك غير موجود  
هاهنا ولو كان هذا من المشتري بعد هلاك الغلام  
فان للعبد ان ياخذ الجارية وعقرها وارثنها وقيمته ولدها  
اذا قتل الولد لانها بعد هلاك الغلام كالمعتوقة بحكم شري  
فاسد وفي انجاب العقر على المشتري الحد يوطى المشترا  
فاسد باختلاف الروايات في العنق وقد بينا في البيوع



ولو كانت الجارية زادت في يد هذا قبل هلاك الغلام  
او بعد اخذها المادون بن يادتها اما بعد هلاك  
الغلام فخير من كل لانها كالمقبوضه بحكم تنساقا  
واما قبل هلاك الغلام فلاه معتبر بالزيادة المتصلة  
في باب البيع في المنع من الرد والغسل وقد بينا اختلاف  
الرواية في ذلك في البيوع حيث نص على قول  
اي حقه واي يوسف رحمه الله في ان الزيادة المتصلة  
في المنع من الخالف كالزيادة المتصلة واصح الروايتين  
ما ذكره هاهنا والزيادة المتصلة بيع من كل وجه  
وحق المادون في استردادها عند هلاك الغلام حق  
قوي فثبت ذلك فيها صريح من كل وجه ولذلك  
في جميع هذه الوجوه لو لم تمت العبد ولزم المادون  
وجد به عيبا قبل القبض او بعد فرده بحكم خاكم او  
غير حكم او رده بخيار رونه فالرد في هذا والموت  
قبل القبض سوى لان العبد يفسخ في الغلام بالرد  
فهذه الاسباب مما يفسخ بموته قبل التسليم ولو  
كان المادون اشترط الخيار بثلاثة ايام في الغلام الذي  
اشتراه فعرضه ودفق الجارية فذهبت عنها عند المشتري  
من فعله او فعل غيره او من غير فعل احد او وطبها هو  
او غيره او ولدت ولد ثم مات ان المادون رد الغلام  
بخيار فانه ياخذ الجارية وولدها وعقرها ويصرف  
قيمتها ان كانت عنها ذهبت عند المشتري من فعله  
او غير فعل احد وان ذهبت من فعل غير المشتري اخذها  
هو نصف قيمتها ان كانت شاة من الجاني وان شاة من  
المشتري ورجع به المشتري ورجع به المشتري على الجاني  
لان اشتراط طبع الخيار فيما اشترى اشتراط فيما باع  
وخياره فيما باع بخيار والبايع والمقبوض مع فيه خيار

البايع يكون مضمونا بالقيمة منزلة المقبوض والمشتري  
شرا فاسدا فلهذا كان الحكم فيها هذه الصفة  
وكذلك لو قبلها غير المشتري وقد ازدادت قيمتها  
في يد المشتري فلما دون ان ضمن المشتري قيمتها يوم  
قبضها حاله ان شاة ورجع المشتري على القاتل بقيمتها يوم  
قبلها على عاقلة في ثلاث سنين وان شاة المادون رجع  
على عاقلة القاتل بقيمتها في ثلاث سنين وهي منزلة المقبوضه  
ههنا دون المشتري تنساقا فاسدا بملكها المشتري  
بالقبض ومع خيار المشتري للبايع لا يملكها بالقبض  
بل هي باقية على ملك بايعها مضمونه في يد البايع كالمقبوضه  
ثم ان اختار المادون بصمير المشتري بملكها بالضم ان  
فجاءه القاتل حصل على ملكه فكان له ان يرجع بقيمتها  
على عاقلة في ثلاث سنين ويتصدق بالفصل لان هذا  
رجع حصل لا على ملكه فانها ما كانت مملوكة له عند  
القتل وسوى في جميع ذلك ان كان ما وصفنا قبل ما  
ارختار المادون بعض البيع او بعد لانها مضمونه بنفسها  
مملوكة لبايعها في الوجهين جميعا الا ترى ان المشتري  
لو اعتق الغلام الذي باع او اعتق الجارية التي اشترى لم يجز  
عقبه ما دام خيار المادون بافلا خيار المادون  
فيما باع خيار البايع فممنوع دخولها في ملك المشتري  
وخياره فيما اشترى خيار المشتري فيكون خارجا من  
ملك البايع لكون البيع مطلقا في جانبه فلهذا لا يفسد  
عقبه في واحد منهما واذا باع المادون جارية  
لرجل بغير غلام فقبض الرجل الجارية ولم يدخ الغلام حتى  
ملك في يده ثم اعتق المشتري الجارية فعقبة جائز لان  
هلاك الجارية هلك فسد العقد في الجارية ولو كان  
العقد فاسدا فيها في الاصل ففسد العقد في الجارية ولو كان



ويغدر عتقه فيها فكذلك اذا فسد العقد فيها بطلان الغلام  
 بقا ملك المشتري لبقا ملكه فينفذ عتقه ويضمن قيمتها يوم  
 قبضها وكذلك لو قتلها المشتري او قتلها اجنبي  
 ضمن المشتري قيمتها يوم قبضها ولا سبيل للماذون على  
 القاتل الاجنبي لان قتله صادف ملك المشتري لا ملك  
 الماذون بخلاف المشتراة بشرط الخيار للبائع لم يرجع  
 المشتري بالقيمة على ما قلناه المشتري لانه قتل ملكه  
 ولو كان المشتري لم يضمن الجارية من الماذون حتى  
 اعتقها فان كان اعتقها قبل موت الغلام جاز عتقه  
 لانها مملوكة له بنفس العقد الصحيح وان اعتقها  
 بعد موته فعتقها باطل لفساد العقد فيها بموت  
 الغلام والمشتراة شرافا سدا لا تكون مملوكة قبل  
 القبض للمشتري ولو قبض الجارية ولم يدفع الغلام  
 حتى حدث به عيب فردد الماذون على المشتري لعيب  
 بحكم او غير حكم ثم اعقب المشتري الجارية فعتقه باطل  
 وكذلك لو رد مخيار الروية او رده بالعيب بعد  
 القبض بحكم او رد بالاقالة لان في هذه الوجوه كلها  
 العقد انفس فيها جميعا اما من الاصل او في الجارية سواء  
 كان بحكم او غير حكم فمادت هي بالملك الماذون  
 وان كانت في يد المشتري فلهذا لا ينفذ عتقه فيها بخلاف  
 ما اذا صلح الغلام لان هناك العقد في الجارية قد فسد  
 ولم يفسد بعضه بقصر الاسترى ان في الا بتدا لو اشترا  
 بعينه العبد الها لك ان العقد فاسدا فيها ويملكها  
 المشتري بالقبض حتى ينفذ عتقه فيها ما لم يقصر البيع  
 بهما فكذلك اذا مات العبد بقيت هي مملوكة للمشتري  
 مع فساد العقد فيها معتق باعتاق المشتري اياها  
 وسجلته اعلم بالصواب

# باب هبة الماذون ثم ماباعه

واذا باع الماذون جارية ودفعها ثم وهب الثمن للمشتري  
 او بعضه قبل القبض او بعد اوجط عنه فذلك باطل لان  
 الاسقاط بغير عوض شرع كالتمليك بغير عوض وهو منك  
 المحر عنه في التجارات دون التبرعات فان كان وهب  
 بعض الثمن اوجطه قبل القبض او بعد لعيب طعن به المشتري  
 فهو جائز لان الخط بسبب العيب من صنيع التجار ثم مقابلة  
 هذا الاسقاط عوض وهو اسقاط حق المشتري في  
 الرد وهذا اسقاط حصص الجزاء القابت من الثمن ونحو  
 عن تسليم ذلك الجرد اسقط حقه في عوضه فكان هذا  
 اسقاطا بعوض ولو حطه الثمن او وهبه لم يجز لان  
 تنقذ ان جميع الثمن لم يكن بمقابلة الجزاء القابت فكان  
 اسقاطا بعيب عوض ثم حط جميع الثمن لم يكن بمقابلة  
 الجزاء القابت لا يلحق باصل العقد ولكنه بر منبدا وخط  
 بعض الثمن يلحق بالعقد ويصير كانه عقد بما بقي فصح من  
 الماذون اذا كان مقيدا ولو اشترى الماذون جارية  
 وقبضها ثم وهب البايع الثمن للعبد فهو جائز لانه تبرع على  
 العبد والمتبرع من اهل التبرع والعبد من اهل التبرع عليه  
 وكذلك لو وهبه للمولى وقبله كان منزله هبته للعبد  
 ان كان عليه دين ولم يكن له المولى خلف العبد في  
 كسبه خلافة الوارث المورث هبة صاحب الدين دينه  
 للوارث بعد ذلك المورث بمنزلة هبته من المورث سوى  
 كان على الميت دين ولم يكن كذلك المولى هاهنا وان لم  
 نقلها العبد في الوجه الاول كانت الهبة باطلة والمال  
 على العبد بحالة لان رد الهبة امتناع عن الملك لا ازالة الملك  
 الثابت له وهذا الامتناع صحيح من المولى والعبد جميعا  
 بخلاف هبة من كسبه ابتداءا ونحو هبة البايع الثمن



العبيد أو لمولاه قيل ان يقضه ثم وجد العبد بالجارية عينا  
لم يكن له ان يرد لها لانه لو ردها ردها بغير نية فالقصد  
بالرد سلامة الثمن له وقد سلم له ذلك بطريق الهبة فلا  
يستوجب عند الرد شي اخر وهذا استحقاق وفي القياس  
وهو قول زفر رحمه الله يردده مثل ذلك الثمن وقد  
بيننا نظير هذا في كتاب الرهن وادانته يرددها بغير  
شي بعد الرد لان اخراج العين من ملكه لا يصح من العبد  
بغير عوض ولذلك هذا في كل من كان بغير عينة وان كان  
المن عرضا بعينه فهو المادون العرض للمشتري قبل  
ان يقضه فقتله المشتري فالهبة جائزة لان هذه المعقود  
عليه قبل القبض فتح للعقد ما فيه من تقويت القبض المستحق  
قبل القبض لان البيع اسم خاص لمباد له مال بمال والفسخ  
ليس بملك ولفظ الهبة فيه توسع قد يكون بمعنى الملك  
وقد يكون بمعنى الاستقاط فممكن ان يجعل مجازا عن الفسخ  
اذا تعد رخصته بطريق التملك فان لم يعمل المشتري الهبة  
فالهبة باطلة لان احد المتعاقدين لا يفسد بالفسخ بعد لزوم  
العقد وان كان المشتري وهب الجارية قبل ان يقضها العبد  
فقبلها العبد جاز سوى كان على العبد دين او لم يكن وكان  
ذلك فسخا للعقد وان وهبها للمولى فان لم يكن على العبد  
دين فهذا بعض صحيح ايضا لان كسب العبد خالص ملك  
المولى وهو ممكن من التصرف فيه بطريق القبض كما يتم  
من التصرف فيه بطريق الايجاب وان كان على العبد دين  
فقبلها المولى وقضها فقد ليس بقصد البيع لان المولى لا ملك  
اقتضا التصرف في كسب عبده المديون فلا يملك نقصه  
ايضا ولكن هذه هبة صحيحة من المولى وهو ما على اصل محمد  
رحمه الله فاما عند اي يوسف رحمه الله لا يصح وقد بنا المسئلة  
في البيوع ان المتعاقدين لا تتم الا بالقبض عند اي يوسف

رحمه الله لا يصح في البيع قبل القبض وعند محمد رحمه الله لا يصح  
باعتبار انه تسليط على القبض والقاض نية عن المشتري  
فاما بعد تصرفه بعد قبضه ولو بقاضا ثم وهب العبد  
العرض من المشتري فقتله فالهبة باطلة لان الهبة المعقود  
عليه قبل القبض لا يكون فسخا فان كونه فسخا باعتبار ما فيه من  
تقويت القبض المستحق بالعقد وذلك لا يوجد بعد القبض  
فكان هذا براء مستدا فلا يصح من الماتون ولو وهب المشتري  
الجارية للمادون او لمولاه جازت الهبة على سبيل البراءة  
فان وجد المادون بالعرض عينا ولا دين عليه فليس له ان يرد  
بالعيب لانه لو رده رده بغير نية فالجارية التي هي عوض العرض  
قد عادت لعينها الى ما كانت سوا كانت الهبة من العبد  
او من المولى لان كسب العبد خالص حق المولى في هذه الحالة  
وان كان عليه دين وقد وهب المشتري الجارية للعبد وكذلك  
لان الجارية عادت كما كانت قبل العقد فلو ردا العرض  
رده بغير نية وان كان قد وهبها لمولاه فله ان يرد العرض  
بالعيب ويضمنه قيمة الجارية يوم قضها لان المولى من  
كسب عبده المادون كالاجنبي ولو وهبها المشتري لاجنبي  
كان للعبد ان يرد العرض بالعيب وعند الرد يجب على بايع العرض  
رد الجارية وقد تعدر ردها عليه فيغير فتمت يوم قبضها  
ولو باع المادون جارية بعرض بعينه وبقاضا فحدث في  
الجارية عيب عند المشتري من غير فعل احد او من فعل المشتري  
او من فعل اجنبي او ولد او وطيته وهي بكر او بيت  
ثم وهبها المشتري للعبد او لمولاه وعليه دين او لا دين عليه  
وجد المادون بالعرض عينا رده وضمنه قيمتها في جميع ذلك  
لان ما هو موجب الرد لم يسلم له ههنا قبل الرد الا شري  
انه لو لم يهب الجارية حتى يرد العرض عليه بالعيب كان له ان  
يرجع بقيمة الجارية ولا يسترد الجارية بغير ما ذكره المفضل



في يد مشترها او لحدوث العيب فيها فاذا كان حقه هاهنا  
 في استرداده فتمه الجارية لا يبطل بعود الجارية اليه بالهبة  
 ولا يتم رد عليه رد العرض بالعيب ولو اشترى المادون  
 جارية من رجل بلام فتمه الف درهم وبالف درهم  
 وباقضام وهب البائع العبد واللام للمادون وسلمها  
 اليه ثم وجد المادون الجارية عيبا ليس له ان يردها لان  
 نصفها مقابل لللام وقد عاد اليه اللام بعينه بالهبة  
 فلورد ذلك النصف يرد غير شئ فاذا تعدد الرد في  
 النصف الاول بقدر في النصف الثاني لما فيه من الضرر  
 على البائع بتعيب الملك عنه واشترى لا ملك ذلك بالرد  
 والعيب ولذلك لو كانت الهبة للمولى ولا دين على العبد  
 وان كان عليه دين والهبة للمولى كان له ان يرد الجارية بالعيب  
 ويأخذ من البائع الف درهم وقيمة اللام لان الهبة من  
 المولى في هذه الحالة كالهبة في الاجنبي اخر فان تصرف  
 العبد كان لغرمائه دون مولاه فان اخذ ذلك ثم ابراه العدم  
 من الدين او وهبوه له او للمولى او ورثه المولى من الغرماء  
 لم يرد على البائع شيئا مما اخذ منه لان مما اعترض من السبب  
 لا يبين ان لا اخذ له بكن حق وان قيمة اللام مع الالف لم  
 تكن واجبة له يومئذ والعارض من السبب لا يؤثر فيما انتهى  
 حكمه بالا حقا والله اعلم

## الآقالة

المادون في قوله البيع كالحبر لا نه فسخ او بيع مبتدا في حق غيرهما  
 والمادون ملك كل واحد منهما فان اشترى المادون جارية  
 فزاد في يده حتى صار الدين اقل من قيمتها بما لا يتغابن الناس في  
 مثله ثم اقال البيع فيها فهو باير في قول اي حقيقه رحمه الله  
 ولا يجوز في قول اي يوسف ومحمد رحمهما الله وهو باير ما

تقدم

تقدم ان المادون اذا باع شيئا من كسبه واشترى شيئا مما  
 لا يتغابن الناس في مثله فعلى قول اي حقيقه رحمه الله ما كان  
 ملكا ابتداء التصرف هذه الصفة فكذلك الا قاله عندهما  
 لا ملك ابتداء التصرف هذه الصفة بحق المولى وللغرماء فكذلك  
 لا ملك الا قاله لان الاقالة في حق غير المتعاقد من منزلة البيع  
 المبتدا والا قالة من المادون بعد حجب المولى عليه باطل  
 لانه لا ملك ابتداء البيع والشراء بعد الحجر واذا باع المادون  
 شيئا واشترى ثم ان المولى اقال البيع فيه فان كان المادون  
 لا دين عليه يومئذ فيما صنع المولى من ذلك على عبده جابر لان  
 السبب خالص حقه والمادون في حكم العقد كان منصرفا له فتصح  
 الاقالة منه وان كان عليه دين يومئذ فهو باطل لان المولى  
 في كسبه كاجنبي اخر وانما يعتد بقيام الدين عليه عند الاقالة  
 لا عند ابتداء التصرف لان الاقالة بمنزلة البيع الجديد فاذا  
 كان الدين عليه فاما عند الاقالة لا يصح من المولى هذا التصرف  
 كما لا يصح ابتداء البيع واذا لم يكن الدين قائما يومئذ صح منه  
 لمصادقته محله فان كان عليه دين عند الاقالة ففقد المولى  
 الدين او ابراه الغرماء العبد من دينهم قبل ان يفسخ القاضى الاقالة  
 صححت الاقالة بمنزلة ما لو باع شيئا من كسبه ثم سقط دينه  
 لهذا الطريق وان فسخ القاضى الاقالة ثم ابراه الغرماء من  
 الدين فالفسخ ما صحت لان السبب الموجب لفسخ الاقالة وهو  
 حق الغرماء كان قائما حين فسخ القاضى فلا يبطل ذلك الفسخ  
 بسقوط الدين بعده كما اذا زال العيب بعد ما قضى القاضى بالفسخ  
 واذا باع عرضا ممن وباقضام ثم بطل العرض باي والتمس  
 هالك قبل الاقالة او بعد ما قاله ما صفيه وان كان  
 الممن باقيا والعرض هالك قبل الاقالة او بعد ما قاله فالا قالة  
 باطله وهذه فضول قد بيناها في البيع والعرض  
 بالمرزوق في بيع العرض والعرض في البيع وفي بيع النقود



بعضها بعض وما فيها من العروق وقد استغنينا في ثبوتها  
في البيوع واذا باع المادون جارية بالف وقايضا ثم قطع  
المشتري يدها او وطئها او ذهب عينها من غير فعل احد  
بقا لا البيع ولا يعلم العبد بذلك فهو بالخيار ان شاء اخذها  
وان شاربها لانه انما رضى بالاقالة على ان تعود اليه كما خرجت  
من يد غير معيبة والاقالة تعود اليه معيبة فلا يتم رضاه بها  
فلهذا كان له الخيار وحال البايع عند الاقالة لحال المشتري  
عند العقد ولو حدث بالبيع عيب بعد العقد قبل القبض خبير  
المشتري بهذا مثله وانما الاشكال اذا وطئها وهي تيب  
فان من اشتري جارية ثيبا ثم علم ان البيع كان وطئها قبل  
العقد الاقالة وهذا لان الوطئ في المشتري بمنزلة العيب  
والمستوفى بالوطئ في حكم جز من العين ولهذا لو وجد المشتري  
بها عيبا بعد الوطئ لم يكن له ان يردّها الا برضا البايع فكذلك  
وطئ المشتري اياها في حكم الاقالة بمنزلة العيب فلهذا  
خبر العبد وهذا لانه لا يرضى بان يطأها المشتري زمانا  
ثم قبل العقد فيها جميع الممن بخلاف البيع المستند فالمشتري  
هناك يرغب فيها بالممن المسمى في العقد وان كان يعلم ان  
البايع وطئها قبل العقد ولو كان القاطع او الواطئ اجنليا فوجب  
عليه الا رثن والعقر ثم بقا لا البيع والعبد يعلم بذلك ولم يعلم  
قالا قاله باطله في قول اي حشفه رحمه الله فسخ في حق  
المتعاقدين فاذا لم يكن صحيحا كان باطلا وفي رواية  
الحسن عن اي حشفه رحمه الله قبل القبض كذلك وبعد القبض  
بمنزلة البيع وفي قول اي يوسف رحمه الله الاقالة بمنزلة  
في مستقبل الا اذا نفذ رجلها نفعها حسنت محل صحيحا وذلك  
في المقول قبل القبض وعند محمد رحمه الله الاقالة بالممن الاول  
او اقل منه بكونه فسخا فام باكثر من الممن الاول وحسن احد  
غير الممن الاول بكونه مستقبلا وبالممن الاو اما ان يكون صحيحا

اذا كان المحل قابلا للفسخ فاما اذا لم يكن قابلا لذلك كان بيعا  
مبندا ووجوه هذه الاقاويل بينها في كتاب المصنف  
والان نقول العقر والارتث زيادة مفضلة وهي  
الفسخ حقا للشرع فلا يصح الاقالة بعدها عند اي حشفه  
رحمه الله وعند اي يوسف رحمه الله الاقالة بمنزلة البيع  
المستقبل وعند محمد رحمه الله كذلك عند تعدد الفسخ فجو  
الاقالة ههنا بطريق البيع المستقبلي ولو اشتري المادون  
جارية بالف درهم وقبضها ولم يرفع الممن حتى وهب البايع  
الممن للعبد ثم بقا لاقالة باطله في قول اي حشفه ومحمد  
رحمهما الله لان عند اي حشفه رحمه الله الاقالة فسخ فلا يجوز  
تجديدها ههنا فسخا فانه بالفسخ يردّها بغير شيء وعند محمد  
رحمه الله كذلك لان المحل قابل للفسخ الا شري انه لو لم يرفع  
الممن منه كان الفسخ صحيحا وانه لو كان المشتري فسخا كان  
الفسخ صحيحا بغيرنا لان المحل قابل للفسخ والاقالة بالممن الاول  
فلو صحت كان صحيحا بغير شيء والعبد ليس من اهل رد الجارية بغير  
شيء وعند اي يوسف رحمه الله الاقالة بمنزلة البيع المستقبلي  
فكانه باعها ابتداء من البايع بالف وذلك صحيح فباخذ العبد  
الالف من البايع ويدفع اليه الجارية ولو اقالة البيع بمائة  
دينارا وبجارية اخرى او بالف درهم كانت الاقالة باطلة  
في قياس قول اي حشفه رحمه الله لانها فسخ عند وما سمي  
مها من الممن باطل فلوردها ردها بغير شيء وعند اي  
يوسف ومحمد رحمهما الله هذا جاي ما عند اي يوسف رحمه الله  
لهذا غير مشكل وعند محمد رحمه الله الاقالة بماكثر من الممن  
الاول او بحسن غير حسن الممن الاول يكون بيعا مبندا وكذا  
باعها ابتداء مما سمي من الممن فيكون صحيحا ولو كان المادون  
لم يضر الجارية حتى وهب البايع لها ثم بقا لاقالة باطله  
عند محمد جميعا لان قبل الفسخ لا يصح بيعا فممن فسخا

حر



لو صححنا ما كان حرجا اباها من ملكه ~~في عوض~~ وكذلك  
لو اقاله من اخر في هذه الحالة فان بيع المبيع قبل القبض لا يجوز  
بخلاف نفس الممن الاول ولا يكثر من الممن الاول فكان  
الجواب في الفصول سوى ولو لم يبق الا البيع ولكنه راي  
بالجارية عينا قبل ان يرضها فلم يرض لها ولم يكن رايها  
فلا رايها لم يرضها من قبض البيع وقد كان البايع وهب له  
الممن معصنه باطل لان الرد بخيار الرويه فسخ من كل وجه  
وكذلك الرد بالعيب قبل القبض فيكون في هذا الرد اخراجها  
من ملكه بغير عوض والمادون لا يملك ذلك ولو كان حين  
اشترها انتنرط فيها الخيار بلته ايام ثم وهب له البايع الثمن  
ثم ردها بالخيار فرده جاني في قول اي حنفه رحمه الله  
وفي قولها ليس له ان يدها بنا على ما بنا في اليسوع ان خيار المشتري  
عنه منع دخول المبيع في ملكه فهو هذا الرد لا يخرج الغير  
عن ملكه بغير عوض ولانه ممنوع من ملكه وهو صحيح من العبد  
كالا متناع من قول الهبة وعندهما السلعة دخلت في  
ملك المشتري هذا الرد اخراج لها من ملكه بغير عوض  
والمكانت في جميع ما وصفنا كالمادون لانه ليس من اهل التبرع  
بكسبه كالمادون بل اولي فان المكاتب لا تبرع باذن المولى  
ومن المادون يصح ذلك اذ لم يكن عليه دين ولو باع المادون  
جارية من رجل يات درهم ونقاصا ثم يلا فلم يقبض  
العبد الجارية حتى قطع رجل يدها او وطبها فمعصها الوطي  
كان العبد بالخيار للغير الحاصل فيها بعد الاقالة قبل الرد  
ولو اختار اخذها ابيع الواطي والجاني بالعقر والارتش لا بها  
تعدت الى ملكه بفعل الواطي والجاني حصل في ملكه فتكون  
العقر والارتش له وان رفض الاقالة فالعقر والارتش للمشتري  
لا بها نفوذ اليه المشتري على ما كانت قبل الاقالة وصار  
الحال بعد الاقالة قبل الرد ههنا كالحال بعد الشراء قبل

القبض بخير المشتري ان شا اخذها وابتع الجاني والواطي بالعقر  
والارتش وان شا بعض البيع والعقر والارتش للبايع فكذلك  
بعد الاقالة ولو كان مكان الالف عرضا بعينه كمن  
العبد بالخيار ان شا اخذ الجارية من المشتري وابتع الجاني  
والواطي بالارتش والعقر وان شا اخذ قيمه الجارية من  
المشتري حين قبضها وسلم له الجارية وارتنها وعقرها للمشتري  
لان الاقالة ههنا لا تبطل وان ابا ان ياخذ الجارية  
منزله ما لو هلك فان في بيع المقايضة هلاك احد العرضين  
كما لا يمنع نقا الاقالة لا يمنع ابتداء الاقالة بخلاف ابتداء  
البيع واذا نقت الاقالة وقد تعدر على المشتري رد عين  
الجارية للغير الحاصل فيها في ضمانه فعليه قيمتها يوم قبضها  
وكذلك لو كان فلها الجاني كان العبد بالخيار ان شا اسع  
عاقله الجاني بعينها لان ضمانته حصلت على ملكه وان تنا ابتع  
المشتري بعينها حاله لان الاقالة لم يبطل وقد تعدر على  
المشتري وردها فيلزمه رد قيمتها وهذه القيمة ضمان  
العقد فيكون حاله في ماله ثم يرجع المشتري على قله الجاني  
بعينها في ثلث سنين لانها عادت الى اصل ملكه ولذلك  
الجارية لو ماتت قبل الاقالة كان للعبد ان ياخذ من المشتري  
قيمتها لما بينا ان هلاك الجارية لا يمنع نقا الاقالة مما لا يمنع  
ابتداء الاقالة فعليه رد قيمتها ولو كان حدث بها عيب  
من فعل المشتري بعد الاقالة بخير العبد فان تنا ضمنه قيمتها  
يوم قبضها منه لانه تعدر عليه رد عينها كما مضى وان  
تنا اخذ الجارية ورجع على المشتري بنقصان العيب لان  
الجارية بعد الاقالة مضمونه بعينها حتى لو هلكت بح  
ضمان قيمتها فتكون كالمعصومة فمصر المشتري بنقصان العيب  
بخلاف المسعفة قبل القبض فانها مضمونة بالملك فلا يكون  
للمشتري ان يبيع العبد بنقصان العيب من قبله اذا اراد



حدها ولكن سقط حصته ذلك من الممنوعين حصل  
بفعل البائع والاوصاف بالتناول بصير معصود ولو كان  
العبد احدته فيها المشتري قبل الاقاله ثم بقا بلا ثم علم  
العبد فاعيد بحير لمكان التغير فان تناه من المشتري فممنوع  
يوم مضى لانه قد ردها كما مضى وان تناه اخذها  
فممنوع ولا تنى له غير ذلك لان فعل المشتري حصل في ملك  
صحيح له وذلك غير موجب للضمان عليه فهو وما لو عيب بغير  
فعله سوى خلاف الاول ففعل المشتري هناك لا في ملك  
غيره لا بها بالا قاله عادت الى العبد وهي مضمونه في يد المشتري  
بفسها على ما قررنا ولو كان العيب احدته فيها رجل اجنبى  
قبل الاقاله ثم بقا بلا قاله لا قاله جاربه ولا سبيل للعبد على الجارية  
ولانه ياخذ من المشتري فممنوع يوم مضى لان حدود الزيادة  
المفصلة فيها تغذرا الفسخ وكما مضى وموقفا قبل الاقاله  
لا يمنع صحة الاقاله ويكون حق العبد في فممنوع يوم قبضها للعبد  
رد العين مع قيام السبب الموجب للرد ولو باع العبد ابرق  
فضه منه مائة درهم عشرة دراهم دنانير وبقاضا ثم بقا بلا  
وافترقا قبل القبض قاله منقصه لان العبد في حكم  
الاقاله كالحرة وقد بنا في الصرف ان الاقاله بمنزلة العقد  
للحديث في حكم استحقاق القبض في المجلس لان ذلك من حقوق  
الشرع والرد بعد القبض بغير مضى من الاقاله في ذلك  
خلاف الرد بالقبض فانه من الاصل فلا يبطل بترك  
التقابض في مجلس الرد ولو باع المادون جارية من رجل  
بحارة فممنوع كل واحد منهما الف وبقاضا ثم بقا بلا ولم يقابضا  
حتى ولدت كل واحد منهما ولدا فممنوع مثل قيمة امه فلهما  
ان تناهنا الجارية ولدت لهما لان كل واحد منهما عادت  
بالا قاله الى ملك من حيث من ملكه بالعقد ثم ولدت  
على ملكه فيكون له ان ياخذها مع ولدها لم يبعه اذا ولدت

قبل القبض فان لم يتقاضا حتى ماتت الامهات  
اخذا الولدين فان كل واحد منهما ياخذ الولد الذي  
يد صاحبه مع قيمة امه لان كل واحد منهما حين وان  
والاخرى تنقسم على فممنوع وقيمة ولدها وقيمة سوي  
فانقسمت نصفين وقد هلك الامتان فكان لكل واحد  
منهما ان ياخذ من صاحبه الولد الذي في يده مع نصف قيمة  
امه اعتبارا للعض بالكل فان كانت قيمة كل واحد من  
الولدين خمس مائة والمسلة بحالها بان لكل واحد منهما  
ان ياخذ الولد الذي في يده صاحبه ويرجع على صاحبه ثلث  
قيمة الام التي هلك في يده لان انقسام كل واحد منهما  
على الام وعلى الولد باعتبار القيمة فيكون اثلاثا فيعبد  
هلاك الامتين ما تبقى فيها هو حصته الولد من كل  
واحدة منهما وحصته ولد هذه من الاخرى الثلث  
فعرنا ان بقا الاقاله في الثلث الاخرى فيرجع بثلث  
قيمتهما فاما في ثلثها فقد بطلت الاقاله لهلاك العوضين  
جميعا بخلاف الاولى فالانقسام هناك بصفا  
لا يستواء القيمتين فسقط كل واحد من الولدين بقا الاقاله  
في نصف الام الاخرى حصته هذا الولد فيها فلهذا  
كان الرجوع بنصف القيمة ولو هلك الولدان  
وبقت الامتان اخذ كل واحد منهما الجارية التي في يده  
صاحبه ولم يتبعه بشي من قيمة الولد لان الولد حادث  
من غير صبيح احد ومات كذلك فلها ركان لم يكن  
ولو هلك الامتان واخذ الولد من فان الذي في يده الولد  
الحى يدفعه الى صاحبه وياخذ منه ثلث قيمة الام التي هلك  
في يده الاخر لان بقا الاقاله باعتبار الولد الحى فانما يتبقى  
فما حصته من الجارية الاخرى وحصته بثلث الجارية الاخرى  
فلهذا رجع بثلث قيمتها وفيما سوي ذلك بثلث الامهات كما بهلا  
العوضين قبل الرد الله اعلم



## باب تأخير العبد المأذون

وأذا وجب للعبد المأذون على رجل ألف من مبيع أو غصب أو غير ذلك فأخر العبد عنه سنة فهو جائز لأن التأجيل من صنيع التجار وهو منفك المحر عنه فيما هو من صنيع التجار وهذا لأن التأجيل لا يسقط الدين وإنما يؤخر المطالبة ولو ترك المطالبة زماناً من غير تأجيل لم يكن به متبرعاً عليه بشئ من الدين فذلك إذا أجله سنة ولو صالحه على أن أخر عنه بعضه وحط عنه بعضه كان الخط باطلاً والتأخير جائزاً اعتباراً ببعض الكل ولو كان الدين الواجب له قرضاً أقرضه فتأجيله غير لازم كما في الحر وقد ساء في كتاب الصرف ولو وجب للمأذون ولرجل على رجل ألف درهم وهما فيه شركان فأخر العبد نصيبه منه فالتأخير باطل في قول أي حيفه رحمه الله وهو جائز في قول أي يوسف ومحمد رحمه الله وقد ساء المسألة في الحرين في كتاب الصلح وكذلك في العبد مع الحر وإنما ان على قولهما الذي لم يؤخر يأخذ حصته فيكون له خاصة فإذا أجل الأجل كان العبد بالخيار أن يتناخذ من تنزكه نصف ما أخذه لأن المقبوض كان ديناً مشتركاً بينهما وبالتأجيل لم ينطل الشراكة لأن فال قيمة الدين قبل القبض لا يجوز إلا أن الأجل كان مانعاً من مشاركة القابض فإذا ارتفع هذا المانع كان له أن يشارك في المقبوض ثم يبيعان الغريم بالباقي وإن تناسل المقبوض له وإفتاراً بتناع الغريم بنصيبه في الدين ولو أفضى العبد شيئاً قبل حل الأجل كان لشركه أن يأخذ منه نصفه لأن الأجل سقط فيما أقضاه العبد فكانه لم يكن ولا أن المقبوض من دين مشترك ولا مانع للشريك من مشاركته في المقبوض لأن نصيبه من الدين حال وكذلك لو كان الدين كله موجلاً فقبض أحدهما شيئاً

قبل حله كان للأخر أن يشارك فيه لأن الأجل حق المطلوب فهو في مقدار ما أوفى قبل حله أسقط حقه في الأجل فسقط ذلك في حق الشريك جميعاً والحكم في هذا الحر بمنزلة ما لو كان الدين كله حالاً فللمدعي لم يقض أن يشارك في القابض في المقبوض ولو كان الدين حالاً فأجله العبد سنة ثم قبض الشريك حصته لم يطل الغريم الأجل الذي أجله العبد برضائه قبل مضيه فقد بطل الأجل لأنه حق الغريم وقد أسقطه ولكن لا سبيل للعبد على ما قبض تشريكه في قول أي يوسف ومحمد رحمه الله حتى يحل الأجل لأنه يمت بالتأجيل حمان أحدهما سقوط حقه عن مشاركته القابض في المقبوض قبل حل الأجل فاسقاط الغريم الأجل عامل في حقه كالقائم وهو يطير الدين الموجل إذا كان به كميل فاسقط الأصيل الأجل بقى الأجل في حق الكميل فإذا حل الأجل شارك في حق الكميل في المقبوض إن تنا وان لم يقض الأجل بقى الأجل في حق الكميل فإذا حل الأجل شارك في المقبوض إن تنا وان لم يقض الأجل ولكن الغريم مات قبل عليه تنا ترك العبد شريكه فيما مضى لأن اسقاط الأجل بالموت ثابت حتى يظهر في حق مطالبه الغريم وحقوق مشاركة القابض في المقبوض خلافاً الأول فإنه كان عن قصد من الغريم وهذا خلاف مسألة الأصيل فإن الأصيل إذا مات بقى الأجل في حق الكميل لأن هناك الأجل في حق كل واحد منهما ثابت مقصوداً والغريم بالموت قد استغنى عن الأجل والكميل يحتاج إليه بقى الأجل في حقه فأنما هما الأجل في حق الغريم خاصة وأما في مشاركته القابض في المقبوض فلا أجل فيه مقصوداً لأن ذلك عين والغبن لا قبل الأجل وإنما كان ذلك مانعاً على قيام المانع في حق الذي أجله ولم يبق المانع بعد موت الغريم حقيقة وحكما فاما بعد اسقاط الأجل من الغريم فيصير المانع



لا ينعقد ثم ذهب لو كان مالهما الى سنة فقبض الشريك مالهما  
 لم يمت ولكهما تناقضا الاجل ثم قبض الشريك  
 حقه كان للعبد ان يشاركه لا سيما حين تناقضا لم  
 يكن هذا الاجل حق سوى الغريم فصحت مناقضته  
 مطلقا بما رالدين حالا فاذا قبض الاخر نصيبه بعد  
 ذلك كان له ان يشاركه بخلاف الاول فهناك  
 حين تناقضا كل حق الشريك ثابتا في ذلك الاجل من  
 حيث تاخر رجوع الشريك عليه في المقبوض فلا اجل لتفاضله  
 في حقه نوصحه ان هناك حين قبض مع قيام الاجل  
 لم يمت للشريك حق المشاركة في المقبوض الا بعد حل الاجل  
 فلو يمت بعد ذلك انما يمت تصرف الغريم ونصرفه  
 في حق الغير لا يكون صحيحا وهما هنا حين قبض مناقضته  
 الاجل لحق الشريك ثابت في المشاركة ومناقضته الاجل  
 لم يكن تصرفا منه في حق الغير وكان صحيحا ولو كان  
 المال حالا فقبض الشريك حقه ثم ان العبد احب الغريم  
 لحقه وهو يعلم بمقبضه او لا يعلم فتاخير جابر عندهما  
 ولا سبيل له على ما قبض تنريكة حتى يحل الاجل لان كون  
 نصيبه موجلا مانع له من الرجوع على شريكه في المقبوض  
 قبل حل الاجل ولو كان هذا المانع فتاخيما عند القبض  
 لم يكن له ان يشاركه فكذلك اذا امت هذا المانع بالتأجيل  
 بعد قبضه لان نصيبه في حصة الغريم على حاله الا ترى  
 انه لو سلم للقاضي ما قبض واحياه انتاع الغريم كان له  
 ذلك فاذا صح تاجيله في نصيبه لم يكن له ان يشارك صاحبه  
 في المقبوض حتى يحل الاجل فاذا حل اخذ منه نصف ما قبض  
 ان شئنا فان قب الماذي لم يجعل تصرفه في نصيبه وبين  
 ثبوت حقه في المشاركة في المقبوض بعد حل الاجل وهذا  
 لا يخفى المشاركة باعتبار الشريك في اصل الدين وتناجيلة

في حق العبد  
 ان يشارك  
 في المقبوض  
 بعد حل الاجل

لا ينعقد ثم ذهب لو كان مالهما الى سنة فقبض الشريك مالهما  
 لم يمت ولكهما تناقضا الاجل ثم قبض الشريك  
 حقه كان للعبد ان يشاركه لا سيما حين تناقضا لم  
 يكن هذا الاجل حق سوى الغريم فصحت مناقضته  
 مطلقا بما رالدين حالا فاذا قبض الاخر نصيبه بعد  
 ذلك كان له ان يشاركه بخلاف الاول فهناك  
 حين تناقضا كل حق الشريك ثابتا في ذلك الاجل من  
 حيث تاخر رجوع الشريك عليه في المقبوض فلا اجل لتفاضله  
 في حقه نوصحه ان هناك حين قبض مع قيام الاجل  
 لم يمت للشريك حق المشاركة في المقبوض الا بعد حل الاجل  
 فلو يمت بعد ذلك انما يمت تصرف الغريم ونصرفه  
 في حق الغير لا يكون صحيحا وهما هنا حين قبض مناقضته  
 الاجل لحق الشريك ثابت في المشاركة ومناقضته الاجل  
 لم يكن تصرفا منه في حق الغير وكان صحيحا ولو كان  
 المال حالا فقبض الشريك حقه ثم ان العبد احب الغريم  
 لحقه وهو يعلم بمقبضه او لا يعلم فتاخير جابر عندهما  
 ولا سبيل له على ما قبض تنريكة حتى يحل الاجل لان كون  
 نصيبه موجلا مانع له من الرجوع على شريكه في المقبوض  
 قبل حل الاجل ولو كان هذا المانع فتاخيما عند القبض  
 لم يكن له ان يشاركه فكذلك اذا امت هذا المانع بالتأجيل  
 بعد قبضه لان نصيبه في حصة الغريم على حاله الا ترى  
 انه لو سلم للقاضي ما قبض واحياه انتاع الغريم كان له  
 ذلك فاذا صح تاجيله في نصيبه لم يكن له ان يشارك صاحبه  
 في المقبوض حتى يحل الاجل فاذا حل اخذ منه نصف ما قبض  
 ان شئنا فان قب الماذي لم يجعل تصرفه في نصيبه وبين  
 ثبوت حقه في المشاركة في المقبوض بعد حل الاجل وهذا  
 لا يخفى المشاركة باعتبار الشريك في اصل الدين وتناجيلة

في



يلتزمه رد فلو كان ردها بغير رضا او باقاة  
لم يرجع على الشريك بشئ مما اعطاه لان هذا السبب منزله  
العقد المبتدأ في حق الشريك فلا تنسب به بطلان المقاصد  
وحكمه مستقفا من العبد لتسببه في حق الشريك فلهذا  
لا يرجع عليه بشئ ويكون للعبد والشريك على الغرم الحس ما به  
الباقية الى اجلا وللغرم على الغرم خمس ما به حاله وكان  
مستقيا ان يكون موقلا لان الاقالة والرد بغير رضا  
القاضي نسخ في حقهما والاجل في هذا المال من حقهما ولكن  
هذا بناء على الاصل الذي بناه فيما املينا في شرح الزيارات  
ان الاقالة والرد بغير رضا القاضي نسخ في حقهما فيما هو  
من حكم ذلك العقد خاصة فاما فيما ليس من حكم ذلك  
العقد يكون منزلة البيع المبتدأ وعود الاجل ليس من حكم  
ذلك العقد فجعل في حقه كالمبيع المبتدأ فكانه اشتراها منه  
خمس ما به مطلقه فتكون حاله ولذلك لو كان العبد  
اشترى الجارية من الغرم بجميع الالف الا ان للشريك  
ان يلخذه نصف الالف ها هنا لانه يصير مستوفيا  
جميع الدين بطريق المقاصد وان احد الشريكين ان استوفى  
الدين كان للاخر ان يرجع عليه نصف ذلك الدين سوى  
كان الدين حالا او موقلا فان كان حين اقاله البيع او رد  
بغير رضا بشرط عليه البايع ان المنزل احله كان الى اجله  
لان هذا بمنزلة البيع المبتدأ لكن ممن موقل بشرط وهو  
نظير المشتري بالسكينة اذا واه غيره مطلقا فيكون الثمن  
وحق الثاني حالا الا ان يكون اشترط في التولية ان يكون  
المال الى اجله فحينئذ يكون موقلا كما شرط والله اعلم

## باب وكالة العبد

المادون بالبيع

ولما دون ان يتوكل لغيره بالشرا بالنقد استحسانا وفي البيع  
لا يجوز ذلك لانه يلتزم الثمن في دمنه مقابله ملك يحصل  
لغيره فيكون في معنى الكفالة بالمال عن الغير والمادون ليس  
من اهله الا ان يكون باذن المولى اذا لم يكن عليه نكاح ولا  
ملتزم العهدة من غير منفعة له في ذلك فتكون رعا منه ولهذا  
لا يتوكل بالشري لغيره بالسكينة وجبه الاستحسان ان  
المن بالتشري كما حب على المادون بحب على الموكل ويكون  
الغير محبوسا في يد الى ان يصل الثمن اليه فلا يلحقه ضرر في  
ذلك بل هو بمنزلة ما لو اشتراه لنفسه ثم باعه بمنزلة ذلك  
خلاف الكفالة فانه يلتزم المال في دمنه بالكفالة من غير ان  
يكون مقابلته في يد غير محبوس وخلاف الشري بالسكينة  
فانه لا يستوجب حبس العين بالمن ههنا كما ان البايع لا  
يستوجب الحبس عليه فيكون ذلك في معنى الكفالة ثم في  
هذا المكفول منفعة للمادون لانه يحتاج في بعض التصرفات  
الى الاستغاثة بغيره ومن لا يعين غيره لا يعان عند حاجته  
واذا توكل بالشري لغيره صار منتقيا لنفسه لانه لما  
تعد رفقته تشريه على الموكل وهو ملك الشري لنفسه  
هذه الصفة بعد العقد عليه كالحرا اذا اشترى لغيره بغير  
امره وله ان يتوكل لغيره بالبيع بالنقد والسكينة لانه في  
الموضعين جميعا اما ملتزم تسليم الغير ولا ملتزم في دمنه  
شئ من البدل وهو لا يسمع عن ذلك في التصرفات ولا ان  
التوكيل عن الغير بالشري او البايع من نوع التجارة فان اعظم  
الناس تجارة وهم يتوكلون بالبيع والشري للناس والمادون  
ان يوكل بالبيع والشري غيره كما يفعل الحرة ان التوكيل  
من صبيح التجارة ولا لانه لا يستغنى عن ذلك في تجارته فان  
التجارة نوعان حاضرة وغائبة واذا استغنى لحدتها فانه  
يحتاج الى ان يستغنى في الاخر بعينه بغيره لانه بقوته مفعول

التوكل



وعين واذا باع المادون جارية رجل يبيع ثم قتلها الامر  
قبل التسليم بطل البيع لان البيع من يديه كسبه من نفسه والبيع  
مضمون على الموكل بالامن لو هلك فلا يكون مضمونا عليه بالقيمة  
لما بينهما المتناقاة فاذا لم يحك القيمة تحقق فوات القبض  
المستحق بالقبض حينئذ يلف المعقود عليه ولم يحلف به فبطل  
البيع فان قتلها المادون قبل المولاه اذ دفعه بالجناية او اودعه  
كما قتلها قبل البيع هذا لان بالوكالة لا يثبت للمادون  
فيها ملك ولا حق ملك هتله اياها جناية على ملك الغير وجباية  
المالك هذه الصفة توجب على المولى الدفع او القدا فانها فعل  
كان المشتري بالخيار لغير المعقود عليه قبل التسليم حين  
تحول البيع الى البدل فان شتا بعض البيع وان شتا اخذ ما قام  
مقام الجارية وادى الامن كما لو كان القاتل عبدا اخر سوى  
الوكيل ولو كان مولى العبد هو الذي قتلها وعلى العبد دين  
اولاد بن عليه وعلى عاقلة فممتها في ثلث سنين لانه ليس لمولى  
العبد فيها ملك ولا حق ملك ثم يحير المشتري فان شتا بعض  
البيع والقيمة للوكل وان شتا ادى الامن فاستوى فممتها  
من عاقلة القابل في ثلث سنين اما كان المادون ببيع  
جارية مما في يد من رجل جاريها العبد قبل ان يسلمها  
بطل العقد لان العبد في التصرف في سبه كالحرة في التصرف  
في ملكه فالمبيع في يد مضمون بما يقابله ويستوى ان كان  
على العبد دين او لم يكن فبطل البيع لفوات القبض المستحق  
بالعقد وكذلك ان قتلها المولى ولا دين على العبد لان كسبه  
العبد خالص ملك المولى والعبد تابع للمولى من وجه الاثر  
ايضا لو هلك بطل ملك المولى عما يقابلها فكذلك اذا قتلها  
المولى وان كان على العبد دين فالولى ضمانا لعمتها لان سبه  
في هذه الحالة لغزها به بعد البيع اولى وهذه القيمة عليه في ماله  
لان له الملك في كسبه على معنى انه يسلمه اذا فرغ من دينه

والعاقلة لا تحصل منه فكون القيمة في ماله قتلها عبدا  
والمشتري بالخيار لغير المعقود عليه قبل التسليم فان شتا بعض  
البيع وكانت القيمة لغزها العبد وان شتا اخذها بغير  
وادى الامن وتصدق بالفصل ان كان في القدر الامن  
فصل لان ذلك ربح حصل لا على ضمانه ولو كان المولى دفع الى  
عبد جارية له ليست من تحاق العبد وامر ببيعها فباعها  
ولم يبيعها المشتري حتى قتلها مولى العبد فالمبيع مضمون لان  
العبد في هذا التصرف كان ناسيا عن المولى كالحرة وهي مضمونة  
على المولى بالامن فبعض الامن يعقوب القبض المستحق بالعقد  
فيها وان كان العبد هو الذي قتلها فان اختار المولى دفع  
العبد بالجناية فالمشتري بالخيار لان الجارية صارت مملوكة  
للمشتري بالعقد فالعبد انما حتى على ملك المشتري وذلك  
يوجب الخيار للمولى من الدفع والقدا فان اختار الدفع قام  
العبد مقام الجارية ويحير المشتري للغير وان اختار  
القدا اسقط البيع لانه حين اختيار القدا فقد صار الضمان  
دينا في دمه واذا صار الضمان عليه بطل الشراء لانه  
مضمون عليه بالامن قبل التسليم فلا يكون مضمونا بالقيمة كما  
لو كان هو الذي قتلها بخلاف ما اذا اختار الدفع هناك  
لا يجب في دمه شي من فممتها ولكن يلزمه تسليم العبد اذا  
اختار المشتري امضا العقد وجوب تسليم العبد عليه  
كوجوب تسليم الجارية عليه قبل القتل واذا كان من المادون  
ومن جارية قامم الحرة ببيعها فباعها العبد بالثمن و  
ثم اقر العبد ان شريكه قد قبض جميع الثمن او بصفه من  
المشتري وصدقه المشتري وكذا به الشريك فاقرار العبد  
صحيح في براءة المشتري من نصف الثمن لانه اقر في البصيرة  
بقبض مبري وهو قبض الموكل فيكون بمنزلة مال المولى بانه هو  
الذي قبضه وهذا لا ينافي بالقبض بملك المادون



شأن القبط فان ذلك من صنيع التجار لم يخلف العبد  
بدعوى الشريك لانه يني عم انه اتلف حقه في العن بقرار  
القبط كادبا ولو اقر العبد له لزمه فاذا ابرم حلف  
لجان كونه فان حلف احد من المشتري نصف الممن فيكون  
منهما نصفان لان منه حجه له في براءته عن ضمان ذلك  
النصف الذي زعم ان الموكل قبضه وليس تحت حجه في وصول  
ذلك الى الشريك حقه ولا في سلامة ما بقي له خالصا  
فهذا الذي قبضه جزء من دين مشترك بينهما يكون بينهما  
نصفان والنصف الاخر صار كالتاوي وان نكل عن التمين  
غرم نصف الثمن للشريك لا قراره انه اتلف ذلك عليه  
واخذ من المشتري نصف الممن فيسلم له لانه وصل الى الشريك  
جميع حقه ولا ممن على المشتري في شيء من ذلك لانه لا دعوى  
لا احد عليه فالمشتري لم يعامله بشي والعبد بالملوك صار  
مقرا بانه لم يقبض شيئا فلا يسمع منه دعوى القبط بخلافه  
ولو كان الشريك هو الذي اقر ان العبد قبض جميع  
الممن وصدقه المشتري وكذبه العبد يرى المشتري  
من نصف الممن ايضا لان الموكل في نصيبه من الممن كما يملك  
قبضا بوجوب براءة المشتري بنصف الاقرار ملك الاقرار  
بعض مبري الا ترى انه لو اقر انه قبضه بنفسه كان  
اقرارا مبرا للمشتري فكذلك اذا اقر ان الباي قبضه ولا  
يمن على المشتري في ذلك لانه لا دعوى للعبد عليه  
في ذلك النصف بعد اقرار الموكل عليه بقبض مبري كما لا  
دعوى في ذلك للوكيل بعد اقرار الموكل بابه وخلف الامر  
العبد لانه يدعي عليه انه قبض الممن وانه يدفع من دين  
نصيبه اليه ولو اقر له لزمه فاذا اذكر يستخلف لرجسا  
نكوله فان نكل لزمه لطرف الممن لا مبرا وان حلف مبري  
من نصيبه لا مبرا واخذ العبد من المشتري نصف الثمن

فيه الا مبرا لان الاقرار من ضمان متلفا بنصيبه باقراره ان العبد  
قبضه فهو بمنزلة ما لو ابر المشتري عن نفسه من الممن ولا  
يكون له مشاركة العبد فيها بعض من نصيبه ولو اقر  
الا مبرا ان العبد قبض نصف الممن ضمن المشتري من ربع الممن  
لان نصف ما اقره حصته نصيب الامر وهو في نصيبه  
ملك الا قرار بعض مبري فاذا سري من ربع الممن بقي على  
المشتري سيعا به وخمسين درهم اقل من العبد منها  
فللا مبرائه وللعبد ثلثاه على قدر ما بقي من حقه في ذمة  
المشتري فانه حق العبد في خمس ما به وحق الامر في ما في  
وخمسين ولو اقر الامر ان العبد ابر المشتري من  
جميع الثمن او انه وهبه له فاقراره باطل والممن كله على  
المشتري لان التايت باقراره كالتايت بالمعانة ولو  
عاما هبه العبد الممن من المشتري كان باطلا في الكل  
لانه تبرع والعبد ليس من اصله فيما باع لنفسه او غيره  
وكذلك لو اقر العبد بذلك على الامر والرهمة لان  
اقرار العبد انما يصح عما ملك انشا وهو ملك الشا الهبة  
والا مبرا فذلك لا يملك الاقرار به على نفسه او على غيره بخلاف  
الاقرار بالعبد فانه ملك انشا القبط فملك الاقرار  
به ايضا ولم كان شريك العبد هو الذي ولي البيع لان  
والاقرار بامر العبد تم اقرار على العبد بعض الممن او بعض  
حصنها كان ذلك منزلة اقرار العبد عليه لو كان العبد  
هو الذي ولي البيع لان الحذر والمادون في الاقرار بالقبط  
يستويان كما في انشا القبط ولو اقر العبد على الباي بالامر  
والهبة كان باطلا كما لو عاينا الا مبرا والهبة من العبد  
وكذلك لو اقر العبد على الباي بانه وهب الممن او ابر  
المشتري منه لان العبد لا يملك الاقرار بالهبة والا مبرا  
على نفسه فلا يملك على غيره بقت دعوى المشتري على الباي



راعن الممن محلف البايع على ذلك فان خلفه اخذ جميع الممن  
 من المشتري وان كل يرى المشتري من جميع الممن وللعبد ان  
 يضمن البايع نصف الممن في قول اي حنفه ومحمد رحمهما الله  
 وفي قول اي يوسف رحمه الله يرى من حصته من  
 الممن خاصة هو بناء على الوكيل بالبيع اذا ابر المشتري عن  
 الممن واذا كانت الجارية بين حري فباع احدهما بامر  
 صاحبه من العبد **قال** الف درهم ثم افترا البايع ان  
 البايع ابر المشتري عن من او وصيه له وادعاه العبد  
 ومحمد البايع فقد يرى من حصته الامر من الممن في قول  
 اي حنفه ومحمد رحمهما الله لانه اقر فيه با بر اصح فابرا  
 الوكيل عندهما يصح في ابرائه برآه المشتري ولا ممن على المشتري  
 في شئ من ذلك لان العبد لا دعوى له في ذلك بعد الامر  
 لان الامر يدعى عليه انه ضامن له نصيبه بالابراء والهبة  
 وهو منكر لذلك فيسحلف واذا خلف صار الامر هو  
 المتكلف لنصيبه من الممن باقراره والنصف الاخر يملك البايع  
 وعند اي يوسف رحمه الله اقرار الامر باطل وجميع الممن  
 على المشتري بينهما نصفان لان نصيب البايع لا قول  
 له في نصيبه ابر البايع عنده باطل ولو كان البايع اقرار  
 تشريكة ابر العبد من حصته او انه مصر حصته ومحمد الشريك  
 وادعاه العبد فان العبد يرى من نصف الممن لان البايع  
 اقر بما يوجب براءة المشتري من نصف الممن وهو القبض او  
 الا بر من الامر ولا ممن عليه لانه لا دعوى لاحد عليه بعد  
 البيع لكن يرجع الامر على البايع من الممن باقراره ويكون  
 البايع على المشتري نصف الممن في قول اي حنفه ومحمد  
 رحمهما الله فاما عند اي يوسف ومحمد رحمه الله اقرار  
 على الامر بالابراء من له ابراه اياه عن نصيبه وذلك باطل  
 عند ولا يبر على البايع في ذلك ولكن العبد يسحلف الامر

اقراره

على ما يدعى عليه من لا براء والعتة فان كل لزمه ما قال  
 وان لم يفت بغير الممن كله على المشتري واذا دفع المادون الى  
 رجل جارية فباعها فباعها من رجل له على المادون دين ودفع  
 الجارية اليه فقد صار الممن قضا صايد من العبد لا الممن  
 بالبيع وجب للمادون حتى اذا مضى الوكيل يوم التسليم اليه  
 والمشتري على المادون مثل ذلك دينه عبيد قضا صايد لانه لا فائدة  
 في القبض وان كان الدين للمشتري **قال** في ما مور دون  
 المادون فكذلك الجواب في قول اي حنفه ومحمد رحمهما الله  
 وفي قول اي يوسف رحمه الله لا يكون قضا صايد من الوكيل  
 وهي فرع مسله الوكيل اذا ابرى المشتري عن الممن وقد بينا  
 في البيوع ولو كان المشتري على العبد الف وعلى الوكيل  
 الف كان الممن قضا صايد من الموكل دون الوكيل اما عند  
 اي يوسف رحمه الله لا اشكال واما عندهما فلا لوجعل  
 قضا صايد من الموكل لم يجب ضمانه على احد ولو جعل قضا صايد من  
 الوكيل كان الوكيل ضامنا مثله للموكل فكانت المقاصد بدين  
 الموكل اقرب الى انقطاع المنازعة والى اطهار فائدة المقاصد  
 تمام الممن ملك الموكل والمطالبة حق الوكيل وعند المعارضه الملك  
 يكون اقوى من الحق فلهذا انزج جانب الموكل فصير قضا صا  
 لانه والله اعلم

## باب البيع الفاسد من المادون

واذا باع المادون جارية بغير فاسد من رجل وسلمها اليه  
 حال للمشتري فيها من العتق وغير ذلك ما يجوز له في شئ  
 من الحذر لان البيع الفاسد من نوع التجارة والمادون فيه  
 كالحذر والمشتري بالقبض صار مالك البيع في الوحيين عند  
 تصرفه لمصا دقته ملاه وكذلك المادون لو كان هو  
 الذي اشتراه بشرط فاسد او قصه فانه ينفذ فيه من تصرفاته



منه في الشراء الصحيح فيكون ضامنا قيمته فبائع فتعذر رد  
العين لان التزام ضمان القيمة من العبد بسبب صحيح كالنظام  
ضمان الممن فاذا اعلنت في المشتري عليه برباعها المادون  
من رجل فله سلم له سوى كان عليه من اوله يمين لان العلة  
حصلت على ملكه وقد بقدر ملكه حين باعها من غيره وان لم  
يعلم ولكن برباعها البائع فالعلة مردودة على البائع لان الرد  
بقاذا العقد صحيح الاصل والمشتريه بشر افا سيدا  
كالعصوة في انما ترد بربوايدها المتصلة والمتصلة بمرور  
العلة ايضا تقرر على البائع ان ينصدق بها لان العلة حصلت  
لا على ملكه ولا على ضمائه ولكن ولو كان العبد هو الذي باع  
الجارية او الغلام برباعا فاسدا ثم اغل غلة عند المشتري بشر  
اباعها المشتري فالغلة له لتقرر ملكه في الاصل وعليه ان  
ينصدق بها لان الغلة حين حصلت كان ملكه فيها بسبب فسد  
والمسح كالمغصوب في يد المسترد بربوايدها المتصلة والمتصلة  
فنومر بالنصدق بالغلة ولورد همام الغلة على المادون  
لم ينصدق المادون بشي من الغلة وكذلك في المسئلة  
الاولى اذا كان المادون هو المشتري لا ينصدق بالغلة لان  
كسبه لا يحتمل الصدقة والغلة صارت من اكسابه فلا يستحق  
عليه النصدق بها شرعا لكن ان كان على العبد بربوايد الغلة  
العلة قضا من دينهم ولم ينصدقوا بشي منها لا هم اخذوها  
بلا غرض منهم وان لم يكن عليه دين فباعتق للمولى ان ينصدق  
بها لان سبب العبد خالص حق المولى في هذه الحالة وانما  
يستحق على سبيل الجلالة عن المادون ولو كان المادون من  
اهل ان ينصدق كان عليه ان ينصدق بهذه الغلة ولذلك  
من خلفه وهو المولى من اهل النصدق فيسحب له ان ينصدق  
بها واذا باع المادون جارية من رجل برباعا فاسدا وسلبها  
فباعها لمشتري من مولى المادون او من وكيل مولا سلبها

صحيحا وسلمها اليه وان لم يكن على المادون دين فهو مقصود للبيوع  
الفاسد لان بيع المادون كسبه اذا لم يكن عليه دين تصادف  
سلك المولى فهو حكم الناس عنه من وجه منزله اليه كيل فالرد  
لا جيل الفساد مستحق في هذا العبد على المولى كما هو مستحق على  
العبد ولو باعه من العبد كان ذلك بقضا للبيوع الفاسد سواء  
كان على العبد دين او لم يكن فاذا باع المادون مولا من عليه  
يكون بقضا للبيوع الفاسد ايضا وان وكيل المولى سلبه  
من المولى وان كان على المادون دين فهو بيع جائز لان المولى  
من كسبه في هذه الحالة كالا حسي فكون هذا بمنزله بيع المشتري  
اياها من اجنبي اخر فله منه القيمة للعبد المادون ويكون  
له الممن على من باعها منه وان باعها من عبد اخر للمولى  
باجر وسلمها اليه فان لم يكن على واحد منهما دين فهو نقض  
للبيع الفاسد لان تصرف العبد الاخر للمولى من وجه  
لان كسبه مملوك للمولى فهو نظير سلبها من وكيل المولى  
ولا يبرأ من ضمائها الا بربوايدها على المادون او على مولا لا فها  
صارت مضمونة عليه بالقبض وفي الضمان بعد انقضاء  
العقد لبقا القبض وان كان على احدهما دين فهو بيع جائز  
اما اذا كان الدين على البائع فقد بينا انه لو باعها في هذه  
الحالة من المولى كان بيعا جائزا كذلك من عبده وان  
كان الدين على المشتري فهو في هذا الشراء غير منصرف لمولا  
بل العزم ما به فبيعها منه كبيعها من اجنبي اخر فله منها  
القيمة عليه المادون وله الممن على المشتري منه وانما  
من مضارب المادون البائع فهو جائز لان المضارب فيما يشترى  
حقا في الزرع وهو بمنزلة المشتري لنفسه من وجه الا ان  
ان رب المال لا يملك منه عن بيعه وان رب المال لو باع شيئا  
من ماله من المضارب جاز وكذلك هذا المشتري بشر  
فاسدا او باعها من وكيل المادون او من وكيل مولا سلبها



آخر وكذلك ان باعها من مضارب البائع جاز منزهة لبيعها للمولى  
وعلى العبد دين اولاد من عليه ولو باعها من المولى او ابنته  
او مكانته او باعها من المولى لابن صغيره في عياله فهو كماله  
سوى لان التصرف الحاصل لهؤلاء في حق البائع حين تصرف  
مضارب البائع واذا تمت صحة شترى الثاني هناك فهاهنا  
اولى وكذلك المولى احسن اوكل المولى بشرائها له فاشترى  
له او وكل الماد وراى اى حاله فاشترى لها كانت الجارية  
للامر وكان الممنوع على المشتري ويرجع به العبد على الامر  
والعبد على الامر فممة الجارية فيكون القسمة فصا صا باليمن  
ويرجع العبد على الامر بما ادى عنه من الممنوع والحاصل انه متى  
كان العقد الثاني موجبا حكا في الملك والضماني غير الحكم  
الذي كان قبل البيع الفاسد فانه لا يكون ذلك نقضا للبيع  
الفاسد وان كان لا يوجب حكما اخر سوى ما كان قبل  
البيع فانه في حق الملك والضماني فهو بعض للبيع الفاسد ولو  
كان المادون البائع هو الذي وكل اسنانا لشترائها من المشتري  
له ففعل وقبضها فهو نقض للبيع الفاسد فكانه اشتراها  
لنفسه لان هذا الشترى في حكم الملك والضماني لا يوجب  
الا ما كان قبل العقد الفاسد فان شترى الوكيل بغير الملك  
الموكل وبعض الوكيل بغيره في ضمان الموكل وان كان المولى  
هو الذي امر رجلا لشترائها له فهذا وشترى المولى بنفسه  
يسوى في الفرق بينهما اذا كان على العبد دين اولاد من عليه  
لان قتلها المادون في يد المشتري فهو بعض البيع لانه  
بالانكلاف صار مستردا لها وزيادة الا شترى بالانكلاف  
مستردا لاصا للبيع ولذلك لو كان حفريرا في الطريق قبل  
البيع او بعد فوقع الجارية فيها احدث بها عيب من ذلك  
ولم يمتها المشتري منه حتى ماتت من حفره فهو منقح للبيع  
لان العبد بالحفر صار جانيا على المولى بغيره عند التوقف

حكا

بما فكاكه جنى حده والبائع اذا الباع المعقود عليه او عيبه  
في البيع الفاسد صار مستردا له بمنزلة المشتري في البيع  
الصحيح لان الاسترداد هاهنا مستحق كالعقب هناك الا ان  
المشتري لو منعها منه بعد العيب بطل حكم الاسترداد  
في حكم الضمان يمنع المشتري كما يبطل حكم مضر المشتري يمنع  
البائع بعد ما عيبتها المشتري وان كان المادون الذي فعل  
ذلك ولا دين على العبد فهو كذلك ان كان من استرداد  
لعنه البائع في هذه الحالة كالعبد ولو كان هو البائع بنفسه  
فان كان عليه دين فالمولى غير متمكن من استردادها في هذه  
الحالة فيكون هو كاجنى اخر فيما فعله فعلى عاقلة قيمتها في  
ثلث سنين لان جنايته حصلت على المشتري فحيث ضمان القتمة  
على عاقلة اذ احدث الموت من فعله وان كان حدثت اقيب  
من فعله والموت من غيره ضمن المشتري قيمتها بالقبض  
وبعد الرد عليه ويرجع على المولى بقصان العيب في ماله  
حالا لان النقصان حصل بحنايه المولى في ملك المشتري  
والجناية على المالك فيما دون النفس حقه حكم الاموال  
في انه يكون في مال الجاني حالا وان وقعت في مخرجها  
المادون في دار من تجارته فمات او في مخرجها المولى  
في ملكه لم يكن ذلك نقضا للبيع لان الجاني في ملك نفسه  
لا يكون جانيا فانه غير معدي في هذا التشبيح وانما يكون  
الاتلاف مصافا اليه اذا كان متغديا في التشبيح فاذا  
لم يصير مصافا اليه لا بغداد المتغدي كان هذا وموقفنا  
في يد المشتري شترى بطل المشتري ضمان قيمتها ولا شيء لغيره  
صاحب اليد من ذلك والله اعلم

**باب قصص المادون في البيع**

وحكم المادون في قصص ما اشترى باليد او بالجنل عليه حكم



المجرد لان القبض صير مستحقا له للشري كالحجر وكذلك  
ان كانت جارية فوطيها ونقصها الوطي ولم ينقصها ثم ماتت  
في يد المشتري من غير الوطي قبل ان يمنعها المشتري من العبد  
فعلى العبد جميع الثمن لان المستوي بالوطي في حكم جبر  
من العبد المستوي بالحناء ثم الوطي من الحجر جعل قصبا  
وكذلك من العبد لان العبد لا يفارق الحجر ذلك الا في  
حكم الحل والحبس من عتق وصنع الحل بغير عتق  
من مضى والحل لها حاله الوطي او باعتبار انه استغنى  
منها حيا وفي هذا الخلاف والعبد سوا ولذلك ان اقن بالوطي  
لان الوطي منه لما كان قضا ققرار بالوطي كققراره بالقبض  
واققرار المادون بعض ما اشتراه صحيح صدقه المولى في ذلك  
او كذبه واذا اشترى المادون من رجل كرجل خطيباوي  
ما به درهمين وما بين درهمين فصب العبد منه ما قبل ان يقبضه  
فان صدق فصار ميباوي تمام درهمين ثم ان البايع بعد ذلك  
صب فيه ما فاق صدق فصار ميباوي مستند درهمين فاما دون  
بالجنا والغير الحاصل فيه بفعل البايع فانه بما يصنع صار مستندا  
محددا للعبد منه ولم يوجد من العبد الرضا بذلك فكان  
له الخيار فان اختار اخذ الكراخذ باربعة وستين درهما  
لان البايع صار مثلهما خمس المبيع وسقط حصته من الثمن  
وذلك الخمس وخمس ثمانين عشرة فاذا سقط من  
المشتري ستة عشر درهما بقي عليه اربعة وستون هـ هـ  
فان قيل اتلف البايع ربع الثاني لان الثمن حين افسد  
المبيع كان ثمانين وقد تراجع لستين قلنا انما يعنى  
ما اتلف البايع من المبيع والمبيع قيمه ما به والحجز الذي  
اتلفه المشتري بقر المبيع فيه ولم ينقص ولهذا سقط بفعل  
البايع خمس الثمن وان تركه المشتري فلا ضمان عليه لما افسد  
لان الكراخييه قد رجع الى البايع فاما بقى البات بفعل المشتري

مجرد الجود ولا قيمة للجوده في الاموال الربويه منفردة  
عن الاصل وقد صار البايع راضيا بذلك حين استند بالافساد  
بعد فعل المشتري ولو ضمن له المشتري القبض عاد اليه  
الكرا ما مع زيادة دراهم وذلك ربوا الا ترى ان  
العاصب لو افسد الكراصب الحافه ثمار العضوب  
منه اخذ له مكره ان ضمن العاصب ان هذا مثله  
خلاص ما اذا اختار الاخذ فانا  
خصه ما اتلفه البايع من الثمن لا يودع  
المشتري باربعة وستين درهما وذلك صحيح كالأوابد  
البايع عن خمس الثمن ولو كان البايع هو الذي صب فيه الما  
فان المشتري يجبر على مضيه لانه راضيا بالعيب الحاصل  
بفعل البايع حين مضيه بالعيب بعد وبنودي اربعة وستون  
درهما قلنا وكذلك هذا الحكم في كل مكمل وموزون  
ولو كان البايع عرضا افسد المشتري او لا فافسده  
البايع فان شئت المشتري اخذ وسقط عنه من الثمن حساب  
ما بقضه البايع وان تناقض البايع وادى من الثمن لحساب  
ما بقضه المشتري لان المبيع ليس بالربوا فيكون الوصف  
منه قيمه مفردة لان الاوصاف بالتناول بصير مقصوده  
وبقائها حصه من الثمن سوى تناولها البايع او المشتري  
وقد سنا هذا في البيوع وان كان المشتري افسد بعد البايع  
لزمه ذلك وسقط عنه من الثمن حساب ما بقضه البايع  
لوجود القبض والرضا من المشتري بعد القبض الذي  
كان من البايع واذا اشترى المادون كرمز ردى بغيره  
فصب العبد في الكرا الذي اشتراه ما فاق صدق بمصب البايع  
فيه ما فاق صدق فهو بالخيار لان البايع عيبه فصار مستندا  
له بعد عيب المشتري ولم يوجد من المشتري الرضا  
لذلك محير لهذا اذا اخذ ودفع الكرا وان شئت المبيع



ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بقضاء الكرية الوحيين  
اما اذا ارده فهو ظاهر وان اختار اخذه له ولو اغتر حاته  
البايع صهنا سقط عن المشتري حصته من نصيبه  
باقل من كره وهو الربوا عنه خلاف ما تقدم  
المشتري صبه فيه الما بعد البايع لزمه الكو جميع الممنوعين  
اشترائه الا ان اراد ان يرضاه حتى عنه بعد البايع  
ولا يسقط كسره البايع حتى من العوض لاجل الربوا وليس  
له ان يرد به بعد ان يرضاه قبل القبض وبعد بالتعديب  
الحاصل من المشتري فما صبه فيه من الما واذا اشترى المادون  
من رجل عشرة ارطال زيت بدوهم وامر ان يحمله في قارورة  
جاء بها فكال البايع الزيت في القارورة فمما كان فيها  
رطلين انكسرت والسابع والمشتري لا يعلمان  
جميع ما باعه من الزيت فيها فقال ذلك لم يلزمه العبد من  
الممنوع الا من الرطل الاول لان القارورة بالانكسار خرجت  
من ان تكون وغا من بين هذا انه حين انكسر  
القارورة صهنا وعاصا حاله في وقت امره بحال بقاها  
وعالما عرف من مقصود المشتري من مقصود  
دون الاتلاف وقد صبه الرطل  
صحيحة فصار المشتري قابضا لذلك  
القارورة فقال ذلك الرطل بعد ما عار المشتري قابضا  
فيلزمه منه بالانكسار خرجت القارورة من ان يكون  
وعا في بطل حكم امر المشتري فصار البايع يصب ما بقي فيها  
سكنا المبيع بعير امر المشتري فسقط عن المشتري من ما  
بقي لا يفسح البايع فيه باتلاف البايع وان كان الرطل  
الاول لم يسلكه حين صبه البايع الرطل الثاني فيه فالبايع  
صا من الما في الرطل الاول في القارورة لان البايع انفسه  
فيما بقي من الرطل الاول من القارورة بمالك نفسه ومن خا ط

للمشتري بربط نفسه يكون ضامنا لصاحبه فلهذا ضمن ما  
في سوا كان يصب الرطل اوله اربعة ولو كانت القارورة  
مكسورة حين دفع اليه فامره ان يحل فيها ولا يعلم ان ذلك  
في كمال البايع فيها عشرة ارطال فسالت كلها فالمن كلة لا زم  
على العبد لانه حين امره لم تكن القارورة وعاصا لاجل احرار  
الذين فيها فكان ذلك منزله امره اياه بالانكسار ومن  
اشترى شيئا بعينه ثم امر البايع ان يرضاه حتى عنه  
المشتري جميع الممنوعين كذلك هذا العبد والحري هذا  
يشوي لان اتلاف البايع بامر المشتري كالانكسار المشتري  
بنفسه وقد بينا ان حكم القبض والاتلاف الجبر والعبد  
سوا ولا يتغير بعلم المشتري وحمله بذلك لا يلو اعثرنا  
بعله بذلك في الضرر عنه كان فيه اضرا بالبايع وكما  
حب دفع ضرر المشتري بحب دفع ضرر البايع ولا يغير  
بالا ميرا بالصب فيه ومع التصريح لا معنى بحمله كما لو قال  
لرجل ائتني بهذا الما فالتفقه ثم سئل ان كان للامير ولم يكن  
عالمه لم يضمن الما ورثيا وهذا بخلاف الاول فمما لزم  
انما صرح بالامير والاحرار يكون القارورة صحيحة عند  
الامير بالصب فيها فلا يكون هذا امرا بالاتلاف فلهذا  
فيدها بحال بقا القارورة صحيحة واذا اشترى المادون  
جارية فقبضها بعير اذن البايع قبل بقدا الممنوعين فمما لزمه  
او قبلها مولا ولا دس على العبد او اغتفها لم يكن للبايع  
ان يضمن العبد ولا المولى فمما لا يضا صارت مضمونة عليه  
بالممنوعين هذا القبض وضمان القيمة مع ضمان الممنوعين  
ولكنه يطالب العبد بالممنوعين له فيه فان نقص منه  
عن حقه كان على المولى تمام ذلك من ممة الجارية التي اشتراها  
لان الجارية ضارة كسب للعبد وقد اتلفها المولى بالاعتدال  
والا عتاق فلا يسلم له ذلك الا بشرط الفراق من غير العبد



فإذا المريف من العبد من الجارية كان المولى ضامنا الفصل  
من فمة الجارية لما بنا ولو كان العبد وكل رجلا بعضه فقها  
فما في يد من الوكيل فمن البائع لا نه جاني في حق البائع  
حين مضى بغير امره فقد الممن فممن له فممنها كالزاهل إذا  
وكل وكلا باستند الموهول فاسترده فغير رضا الممن  
ثم هذه القصة في يد البائع فان او في العبد الممن حيث  
القيمة الى الوكيل ملكت القيمة في يد البائع سقط الممن  
عن العبد لان استرد منه من الوكيل كما استرد ادعيها ثم  
يرجع لها الوكيل على العبد نه عزمه في عمله لا بأسه  
فيرجع به عليه سوى كثر من ذلك او اقل وكذلك  
لو كان المشتري خرا فوكل رجلا بعضها او امره بقتلها فقتلها  
وهذا افضل قد بيناه في اخرا البيوع وبنا العرق منه ومن ما اذا  
امر غيره بان يبيعها فاعترضها على قول اي يوسف الا خير  
وهو قول اي حصة رحمه الله عليها فالقسوة به منما على قول  
الاول وذلك كله في البيوع والله اعلم بالصواب

**باب الرد بالعيب**

على المأذون

واذا باع المأذون جارية وسلمها الى المشتري ثم ردها عليه المشتري  
لعيب حدث مثله بغير قضا قاضي فقلها العبد فهو جاني منزلة  
الحرف في ذلك لان الرد بغير قضا قاض قاله والمأذون ملك  
الا قاله فمما كان او بيعا مستندا ولذلك لو ردها عليه بعضا  
فما منه قامت او بامام من او باقرا منه بالعيب فهذا كله  
فسخ ملكه المأذون كان ردها واخذ الممن ثم وجد بها عيبا  
قد كان حدث عند المشتري وهذا الا نه بما رضى بالفسخ على  
ان يكون اليه كما خرجت من يد وكذلك القاضي انما قضى بالفسخ  
لدفن الصر عن المشتري فبعد قضا و دفع الصر على وجه

على الحق الصر بالبائع فاذا ظهر انه كان حدث بها عيبا عند المشتري  
بغير ضرر البائع لهذا فلهذا انت له الخيار فان ردها على المشتري  
بفسخ ذلك الفسخ وصار كان لم يكن في حق المشتري المطالبة  
بالخبر الفات وقد تعد ردها فيرجح حصه العيب من الممن  
فان لم يرد لها العبد حتى حدث بها عيب عنده لم يكن له ان  
يردها لان تمكنه من ردها لدفع الصر عن نفسه فلا  
يكون له ان يلحق الضرر بالمشتري والله اعلم بالصواب بعد ملحد  
بها عيب عنده اصغر او بالمشتري والله اعلم بالصواب العيب  
الذي حدث عند المشتري من الممن كما كان بفعله المشتري  
قبل الفسخ اذا وجد بها عيبا وقد علمت عنده فان تنا المشتري  
ان ياخذها بعينها الذي حدث عند العبد فله ذلك لان  
تعد رالرد مراعاة حق المشتري ورعا يكون فبولها مع العيب  
انفع له من الرجوع بحصة العيب من الممن وان اخذها ودفع  
الممن الى العبد رجع المشتري على العبد بقضا العيب  
الاول من الممن لان ذلك الفسخ قد انفسخ بردها على المشتري  
فيكون حقه في الرجوع بقضا العيب الاول من الممن  
كما كان قبل الفسخ ولم يكن له ان يرجع بقضا العيب الاخر  
لانه قد رضى به حين قبلها مع علمه بذلك العيب وتمكنه من  
ان يعلها وكذلك ان كان العيب الاخر حايه من العبد  
او وطيا لان خاتمته على سببه لا يلزمه ارتداد المستوفي  
بالوطي في حكم خير من العيب المستوفي بالحنايه وان كانت  
حنايه من اجنبي او وطيا فوجب العقر او الارتش رجع العبد  
على المشتري بقضا العيب الحادث عند المشتري منوط  
الممن ولم يكن المشتري ان ياخذ الجارية بحدث الزيادة  
المفصلة المتولد في يد البائع بعد الفسخ وكما ان حدث  
هذه الزيادة عند المشتري بمنع فسخ العقد حقا للمشتري  
فكذلك حدث ولها عند البائع بعد الفسخ واذا تعد



ردضا تغيب حوا البايع في الرجوع لحصة العيب ولكن ولو كان  
المشتري رد الجارية على العبد او لا باعيب فبعضها العبد ثم  
وجد المشتري قد قطع يدها او وطبها فلم يرد لها عليه بذلك  
ثم حدث بها عيب عند العبد فالمشتري بالجارية لا بالمشتري  
لم يلزمه ارش ولا عقوبة فاعله في ملك صحيح له فهو لحدوث  
العيب عند ما فيه به وقد حدث بها عيب عند العبد  
فمخير المشتري على العيب او اعطى العبد جميع الممن وان  
ثم يرجع المشتري على العبد فمضاه العيب الاول من الممن  
وان شاد دفع دفع فضا عيب الذي حدثت عنده من الممن  
يعني في الحانة في الوطى اذا حدثت عنده في الممن يعني في الجانية  
في الوطى اذا كانت بكر اخفى بعضها الوطى في ما ليتها فان كان  
المشتري وطبها وهي عيب فلم يفسد الوطى شيئا لم يرجع العبد  
على المشتري بشي من الممن ولزم العبد الجارية لان المستوفى  
بالوطى وان كان في حكم حيز فهو بمنزلة حره ومن الاثري  
ان استنعاها لم يوجب بقضا قاضي ما لية العن والتمن انما قابل  
الماله فما لا يكون مالا لا تقابلته شي من الممن فلا يمكن العبد من  
الرجوع بفضان العيب عند تقدر ردها عليه فان  
انه لو علم بوطى المشتري اياها قبل الرد يكون له الا يقبلها ويحل  
ذلك كالحايه فكذلك اذا علم بعد الرد وقد تقدر ردها  
بالعيب الحادث عنده فلن امتناع الرد بسبب الوطى ليس  
لعن الوطى بل دفع الضرر عن البايع ولا ان الرد بالعيب بعض  
القاضي يفسد العقد من الاصل فيبين ان الوطى كان في غير الملك  
مستوفى به البايع بالاسترداد ردها لانه حيد لا يكون  
فسخا من الاصل وهذا المعنى لا يوجد في رجوع البايع على المشتري  
بفضان العيب عند تقدر ردها عليه وقد كتف يرجع  
بفضان العيب من الممن ولا من مقابلة المستوفى بالوطى لان  
ذلك ليس بمال ولهذا الوطى المشتري ان البايع كان وطبها

عبد ما باعها منه وهي ثيب لم يكن له خيار في ذلك عند اي حيفه  
وجه امة ولا يرجع عليه بشي من الممن وان كان اجنبي قطع يدها  
عند المشتري او وطبها فوجب العقر ثم ردها القاضي على  
العبد بالعيب الذي كان عنده ولم يعلم بما صنع الاجنبي  
ثم حدثت بالجارية عيب عند العبد ثم اطلع على ما كان عند  
المشتري كان الجارية ترد على المشتري لانه بمن يطلان  
قضا القاضي بالمقتض للمزاده المنقصا من العيب عند المشتري  
ورده عليه معها نقصان العيب الذي كان عند العبد من  
قيمتها لانه ظهر ان العبد فضاها بغير علمه فاسد والمقبوض  
بفسخ فاسد كالمقبوض بعقد فاسد فيكون مضمونا بالقائمة  
جميع او صافه تلفه بنفسه او اتلفه البايع ثم ياخذ العبد  
الممن من المشتري ان كان قد رده اليه ويرجع المشتري  
على العبد بنقصان العيب الاول لعذر ردها بالعيب  
بسبب الزيادة المفضله وان كان العيب حدث بها عند  
العبد من قبل الاجنبي فالمشتري بالجارية ان شاد احد  
ذلك من العبد ويرجع به على العبد على الاجنبي وان شاد  
اخذ من الاجنبي عينا والمقبوض بفسخ فاسد بالمقبوض  
بعقد فاسد اذا حني عليها عليه اجنبي في يد المشتري فانها  
ترد على البايع ويخير البايع في ضمن النقصان الجاني بالحايه  
والمشتري بالقبض ثم يرجع المشتري به على الاجنبي لان  
البايع ملكها بالقبض للفسخ فاسد وجناية الاجنبي انما  
صادف ملكه لا ملك المشتري ولا سبيل للمشتري على  
الاجنبي ولكن ياخذ من البايع قيمتها لتقدر ردها  
يرجع العبد بالقيمة على الاجنبي لانه اتلف ماله وصار  
مخلاف الجناية فيما دون النفس لان هناك استرداد الاصل  
لم يقدروا وقد بينا هذا الفرق في المقبوض بحكم مشتري  
فاسد وان كان العبد باعها بعد ما قبضها المشتري جاني



لا يملكها بالقبض وان كان الفسخ فاسدا فسعد بيبه وعليه  
فتمتها يوم مضى من المشتري ثم استردا المشتري قيمتها  
كاسترداد عينا فتكون له ان يرجع على العبد بقصا ان الاقل  
من الممن وكذلك لو كان المشتري ردها لهذا العيب على البائع  
بغير قضا فاضا وكان ذلك بطريق لا قاله فهو صحيح في قول  
اي حقه رحمه الله عزله الرديا لعيب وهذا الحكم كذلك  
في البيع والشراء ذاص حرم والله اعلم

## باب خيار في بيع المادون

والمادون مثل الحر في حكم الخيار والمشتري وط في البيع لان  
اشتراط الخيار في البيع لدفع العين وجاجة العبد اليه كجاجة  
الحر واذاباع المادون متاعا واشتراه واشترط للخيار لنفسه  
ثلاثة ايام وعلى العبد من اوله دن عليه فمضى المولى البيع في  
الثلاث بمحض من الاخر لم يحضره لانه محجور خاص في اذن  
عام وعلى العبد من اوله دن عليه فان هذا التصرف من العبد  
تناوله الاذن فالمولى يفسخ هذا التصرف عليه بحج عام عن  
امضائه بالاجارة والحجر الخاص مع قيام الاذن العام باطل كما  
ان استثنائه تصرف من الاذن في الاجارة عند ابتداء الاذن  
باطل وان اجازة كازان لم يكن على العبد من هو في حكم العقد  
منصرف للمولى لان سببه خالص ملك المولى فعمل اجاره  
المولى كما يعمل اجاره الموكل بالتصرف الوكيل مع خيار الشرط  
فان كان عليه دن لم يحجز اجارة المولى لانه من سببه كاجني  
اخر وهذا التصرف من العبد لنفسه فانما هو المقصود بتصرفه  
لغير ماله والمولى في هذه الحالة منه كاجني ولهذا لا يعمل  
اجارته وان كان الخيار للمشتري من العبد او البائع من العبد  
فمنقص صا جب الخيار البيع محضرة المولى وعلى العبد دين  
من عليه فنقضه باطل في قول اي حقه رحمه الله اما اذا  
كان

كان على العبد دين فلا اشتراك فيه وان لم يكن عليه دين  
فلا ان التصرف تصرف في اصل العقد بالفسخ لا في حكم العقد  
والمولى من اصل السبب كاجني اخر وعند اي حقه او محجور  
رحمهما الله فسخ من الخيار بعد محضرة من عاقله لا بعد وان  
كان محض من الاجني بخلاف الاجارة فالاجارة تصرف  
في الحكم بالاثبات او بالتفريق او المولى في الحكم ليس كاجني  
اذا لم يكن على العبد من بل العبد بمنزلة المالك يبيع عنه ولو  
باع المادون جارية على انه بالخيار او ما اخذ المولى اجاره  
فباعها او وطها او قلها بشهيم او فاقا عينا بغير محضرة من  
المشتري وذلك بعد ما اخذها فان كان المادون لا دن  
عليه فهذا تصرف للبيع والجارية للمولى وقد خرجت من تجارة  
العبد لانها بالبيع لشرط الخيار لم يخرج بل ان يكون سبب  
العبد فالمولى ما لك سببه اذا لم يكن عليه دن فتمكن من اخذها  
منه واحداث هذه التصرفات منه بوجوب تفريق ملكه ومن  
فقد وانه فسخ ذلك البيع ولهذا لو كان البائع خرا ما لكا  
فصرف فيها هذه التصرفات بغير محضرة من المشتري انفسخ  
بالعقد بحكم فذلك المولى اذا فعله انفسخ العقد كما ولا يكون  
هذا من المولى حجة خاصة في اذن عام وكذلك لو مضى المولى  
بتم قال قد نصت البيع محضرة من المشتري فالبيع منفسخ لانه  
بالقبض خرجها من ان يكون سبب للعبد فمضى البيع فيها  
لا يكون حجة خاصة في اذن عام لان العام له في التصرف  
في سببه قد اخرجها من ان يكون سبب له ولو مضى ولم يفسخ  
البيع حتى مضى الايام المكنة جازا البيع والممن للعبد على المشتري  
لان محجور اذا اخذها لا يكون مفسخا للبيع والاخذ قد يكون للحفظ  
والنظر فيها انها يصلح له ام لا واذا لم يفسخ البيع بالاخذ تم  
البيع بمضي الايام وعليها المشتري من وقت العقد فيكون  
الممن للعبد على المشتري وان كان على العبد دين في جميع ملوحتنا



فبقض المولى القيد البيع واخذ الجارية باطل والبيع والخيار  
فيها على حاله لان المولى ممنوع من اخذها لكان الدين  
على العبد فلا يخرج باخذها اياها من ان يكون سببا للعبد  
فيكون نقضه البيع فيها حجرا خاصا في اذن عام ولو اشترى  
المادون جارية واشتترط الخيار بلته ايام فان بعض البيع  
المولى او العبد هو نقض لان اشتراط الخيار لموله اشتراط  
منه لنفسه فلا يخرج باذنه في التصرف بحكم الخيار  
وقد سناه في البيع كما شرط الخيار لا حتى فذلك لموله  
وكذلك ان اجاز العقد احدهما فهو جاز فان بعض المولى البيع  
محصن من البايع واجاز العبد فالسابق منهما اولى بقضا كان  
او باجار احدهما اولا يتم البيع فلا يفرد الاخر بنفسه  
بعد ذلك وينقض احدهما او لا ينقض البيع والمفسوخ لا  
يلحقه الاجازة وان كان ذلك منهما معا فالنقص  
اولى من الاجازة لان النقص يرد على الاجازة فالبيع التام  
يمكن نقضه والاجازة لا ترد على النقص فالمبيع المنتهض لا  
يمكن اجازته وعند المعارضه الواردة ترجح على المورد  
عليه قال الانري ان رجلا لو اشترى جارية لعبد على  
انه بالخيار بلته في الجارية وبفانضا لم اعتق المستري الجارية  
عتقت وجاز البيع لان خياره فيها خيار المشتري وذلك  
لا يمنع من التصرف فيها وان لم يعتقها ولكنه اعتق  
العبد عتق وهو فسخ منه للبيع لان خياره وخيار البايع وذلك  
لا يمنع من التصرف فيها باع ومن ضروره فهو تصرفه  
انفساخ البيع ولو اعتقها جاز عتقه فمما لا نه لما كان يقيده  
عتقه فيها ايضا وينقض البيع باعتبار فهو عتقه فيما باع  
وعليه قيمة الجارية لانه بعد ردها لما عتقه فيها  
وقد ابيح البيع فعليه رد قيمتها ومقصوده من هذا الاستثناء  
بيان النقص اولى من الاجازة وقد سناه في هذه المسئلة

من الاختلاف في البيع وكذلك لو باع المادون جارية واشترط  
لموله الخيار بلته ايام فعرضه العبد واجاز المولى معا فالنقص  
اولى لما بينا ولو اشترى المادون جارية وقد راها مولا  
ولم يرها العبد وعليه دين اولا دين عليه فللعبد الخيار  
اذا راها لانه هو المشتري فالشرع انما اذنت خيار الرويه  
للمشتري والعبد في اصل السبب مباشر لنفسه بالخروج  
الرويه يبنى على السبب لمرور وقت المولى كونه دليل الرضا  
منه لانه ما كان يعلم ان عتقها وان كان العبد  
راها قبل الشراء ولم يرها المولى لم يكن للمولى ان يرددها  
ان كان على العبد دين او لم يكن لان العبد في الشراء منصرف  
لنفسه ورويته قبل العبد دليل الرضا منه لها والفسخ  
من المولى يكون حجرا خاصا في اذن عام ولو لم يرها واحدا  
منهما قبل الشراء ثم راها فالخيار للعبد لان خيار الرويه  
يبنى باعتبار السبب والعبد في اصل السبب منصرف لنفسه  
فان رضيه المولى جازت على العبد ان لم يكن عليه دين لان  
الرضا بعد رجوع السبب والعبد فيها يرجع الى الحكم ثابت  
عز المولى اذا لم يكن عليه دين وان كان عليه دين فرضا المولى  
باطل لانه من الحكم احبني باقي الدين على العبد وان نقض  
المولى القيد البيع محصن من البايع فعرضه باطل ان كان على  
العبد دين او لم يكن لان البعض منه حجر فاصل في اذن  
عام ولو رضيه المولى وردها العبد معا كان رد العبد  
اولى لما سناه ان النقص يرد على الاجازة والاجازة لا ترد على  
النقص وكذلك لو وجد بها عتبا قبل ان يعرضها للعبد  
ما الخيار ان تنا اخذها وان تنا تركها لان خيار العبد قبل  
القبض بمنزلة خيار الرويه الا ترى ان الراد يفرد به  
من غير قضا ولا رضا وانه لا ملك رد احد العبد من ماله  
دون الاخر وان رضيه المولى وعلى العبد دين فرضا



باطل وان لم يكن عليه دين سوى ثمنه باجازه وصفا المولى  
عليه كما في خيار الرويه وان بعض المولى البيع بالحيث  
فمعضها باطل ان كان عليه دين او لم يكن عليه لانه حجر  
خاص قال الا ترى ان رجلا لو اشترى لرجل جارية  
بامره فلم يعصها الوكيل حتى وجد لها عسا فزنها الامر  
جار وان بعض الامر البيع لم يحسن نقضه وهذا الشأن الى  
الحرف الذي في النسخ انصرف في الحكم وحكم بصرف الوكيل  
للوكل والبعض بصرف في السبب والوكيل اصل في السبب  
منزله العاقل لنفسه فلم يحز بعض الموكل منه فكذلك في المادون  
مع مولا ولو اشترى المادون جارتين بالف درهم فلم  
يقضهما حتى فلتت احدهما صاحبتهما فالعبد بالخيار ان  
شا اخذ الباقيه بجميع الممن وان تناقض البيع ولو ماتت  
احدهما مواتا اخذت الباقيه حصتها من الثلث بخلاف  
الراسن هناك سوى فلتت احدهما صاحبتهما او ماتت  
اخذ الباقيه حصتها من الممن وقد سنا هذا الفرق في كتاب  
الرهن ان فعل الهبة هدر شرعا فالتى هلكت فانت ولم  
عطف بدلا ففسخ حصتها من الممن وفعل الادي معتبر  
شرعا فاما اذا اختار المشتري احدا الباقى وانفسخ البيع  
في الذي هلك تبين ان ملكه حيا على ملك البايع فوجب  
اعتباره ودفع القاتل بالمقتول فبين انه خاف واختلف بدلا  
فبقى العقد سقا البدل فلهذا اخذ الباقيه بجميع الممن  
وثبوت الخيار له لفرق الصفة قبل التمام ولو اشترى  
المادون جارية واشترط الخيار في الممن فذلك منه اشتراط  
للخيار في الجارية سوى كان الممن على او دنا وقع الممن  
او لم يقع لان الخيار انما يشترط لفسخ العقد او ليعتد  
صفه التزوم به وهذا الاختصاص باحد العوضين  
فاشترط الخيار في احدا العوضين يكون اشتراطا في الآخر

صرون

صرون ونقد بركه لانه قال ان رضى ان اسلم لك الثمن  
فيها يمين ومن ثمة ايام سلك وان شئت اخذت الممن ولم  
اسلمه لك ولو صرح بهذا كان ذلك شرطا منه للخيار في  
العوضين ولو اشترى ثوبين كل ثوب بعشرة على ان ياخذ  
ايهما شا ويرد الاخر هلك احدهما عند البايع فالمشتري  
على خيار في الباقي لا الخيار كان ما للمشتري فيهما فالذي  
هلك عند البايع فالمشتري على خيار في الباقي لان الخيار  
كان ما للمشتري فيهما والذي هلك عند البايع انفسخ البيع  
فيه لقوات القبض المستحق بالعقد فسقط هو على خيار في الباقي  
ولو هلك احدهما عند المشتري لزمه البيع فيه لا نهلا اشرف  
على الهلاك فقد عجز عن رد حكمه كما قصده في بيع فيه لم  
هلك على ملكه ومن ضرورته بعين الرد في الآخر ولو حدث  
به العيب لانه عجز عن رده كما قصده بخلاف ما اذا حدثت  
باحدهما عيب عند البايع او هما فالمشتري على خيار لما بينا  
ولو باع المادون من رجل ثوبين على ان البايع بالخيار يلزمه ايهما  
شنا بعشرة ويرد الاخر هذا وخيار المشتري سواء والقياس  
فيهما ان البيع باطل في الاستحسان هو جائز على ما اشترطنا  
وقد سنا ذلك في البيوع فان قبضها المشتري هلك احدهما  
عنده فهو امين فاما هلك والبايع بالخيار ان تنال لزمه الباقي  
بعشره لانه قبض احدهما على حصة البيع والاخر لا على حصة  
البيع فكان امينا فيما قصده بادن المالك الا على البيع والبايع  
ههنا في المالك لم يعين بل يتعين في الباقي ضرور الا ترى  
ان البايع ليس له ان يلزمه المالك لان بعن البيع فيه كاشا  
البيع والشا البيع في المالك لا يحقق فكذلك تبين البيع فيه  
واذا تبين ان البيع معين في الباقي والبايع فيه بالخيار تبين  
انه بين الامانة في المالك ولو لم يهلك واحد منهما ولكن حدث  
باحدهما عيب عند المشتري كان البايع على خيار لانه لا



تأثير للمعيب الحادث عند المشتري في اسقاط خيار البايع فالمعيب  
 محل لا يتبدل العقد كالقسطم خلاف الهالك فلهذا كان  
 البايع على خيار يلزمهما ايهاا شافان بعض البيع فيهما احدهما  
 وبصرف قيمه المعيب في القياس لان المعيب كان متردد  
 الحال من ان يكون مضمونا باعتبار بعض العقيد فيه وبين ان  
 يكون اماله باعتبار بعض البيع في الاخر ويحدد وقت العيب  
 فان جز منه منتصف ضمان ذلك الجز باعتبار المتردد فيه  
 الاستري ان البايع لو انزم المشتري الصفة فيه كان فوات  
 ذلك الجز على المشتري فلو انزمه في الاخر كان فوات ذلك  
 الجز على البايع فاذا انقص البيع فيهما كان على المشتري نصف  
 قيمة المعيب ولكن لا يستحسن ان لا يأخذ من قيمه المعيب  
 شيئا لان فوات الجز معتبر لفوات الكل ولو هلك احدهما  
 في يد المشتري لم تضمن من قيمته شيئا للبايع وان ضحك البايع  
 العقد في الاخر فكذلك اذا تعيب في يده ولو هلك  
 احد الثوبين عند البايع كان له ان يوجب البيع في الباقي  
 وان تناقضه لان الهالك خرج من العقد فيبقى خيار  
 البايع في الباقي كما كان ولو لم يهلك وحده باحدهما عجب  
 عند البايع فهو على خياره فان اخذ الزام المشتري الثوب  
 المعيب كان المشتري بالخيار لان البايع لما عيب العقد فيه  
 الحق بما لو كان البايع متعيبا فيه في الاصل وقد تعيب عند  
 البايع فتخير المشتري من ان يأخذ او يتركه فاذا رده فليس  
 للبايع ان يلزمه الاخر لان تعيبه للبيع في المعيب يوجب  
 اسقاط العقد عن الاخر ضرورة فيكم يلزمه العقد في الاخر  
 بعد ما اسقط العقد عنه والله سبحانه اعلم بالصواب

والله المرجوع والمآب  
 تم بحمد الله وعونه ومنه

**باب البيع على انه ان لم ينقد الثمن فلا بيع**

واذا اشترى الماؤون جارية بالف درهم على انه لم ينقد الثمن الا ثلاثة ايام فلا بيع بينهما فهو جارية مضمونة  
 اشترط الجارية ثلاثة ايام على جارية الحاج وقد بينا في كتاب البيوع وبيننا ان لو كان الشرط ان لا ينقد الثمن  
 الا اربعة ايام فلا بيع بينهما كان البيع فاسدا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وفي قول محمد بن جابر  
 على ما اشترطوا هو غلط والصحيح ان ابا يوسف فرق بين هذا وبين اشترط الجارية اربعة ايام وبين  
 ذلك في البيوع وكذلك اشترطها وقبضها ونقد الثمن على البايع ان رد الثمن على المشتري ما بينه  
 وبين ثلاثة ايام فلا بيع بينهما فهو جارية على ما اشترطوا وهو بمنزلة اشترط الجارية للبايع ولو اشترطها  
 على انه ان لم ينقد الثمن الا ثلاثة ايام فلا بيع بينهما فقبضها وباعها فلهذا بيع لان خيار المشتري لا يمنع من  
 النقص فيها والبيع تام لا يربطه جانب البيع فان مضت الايام الثلاثة قبل ان ينقد الثمن فلا يسيل  
 للبايع على الجارية ولو لم يبيع المشتري بالثمن لان من ضرورة نقد بعه فبها سقوط خياره ولان امتناع  
 من اقتاد الثمن في اخراجه الايام الثلاثة بمنزلة دفع البيع منه ونسخه فبها بطلان ما باطل فاذا جاز البيع الجارية  
 ملك المشتري الثلاث على انه لا يسيل للبايع عليها ولكنه يبيع المشتري منه بالثمن وكذلك لو قبلها المشتري او مات  
 في يده او قبلها اجنبي او خرجت قيمتها في الايام الثلاثة لان حدوث حوزة المعاوضة به المشتري في وقت خيار فيكون  
 سقط خياره لما فيه من محل فوات الفسخ وعذا في الموت كما هو كذلك في قول الاجنبي لان القيمة الواجبة  
 على القاتل لا قبل ملك المشتري والعقد في الايام لا يفسخ فلا يجوز العقد الى ملك القيمة الا ان يفسخ الفسخ بالحق  
 والرد بالعيب باعتبار القيمة الواجبة على القاتل لا قبل ملك المشتري والعقد فيها فلا يفسخ بالقبض فلا يجوز  
 بعد قبض المشتري فلهذا الفسخ لخيار الشرط فان كان المشتري وطرا ورج بكر او نيت في الايام الثلاثة او  
 جنى عليها جناية او لصاحبا عيب من غير من قبل احد لم يفسخ الايام الثلاثة قبل ان ينقد البيع الثمن للبايع  
 بالجارية ان شاء اخذها ولا شيء له غيرها وان شاء سلمها للمشتري لان امتناع المشتري من نقد الثمن حتى  
 مضت الايام الثلاثة ولو مات الواطي او الجارية اجنبا فوجب العرق او الارش لم يكن للبايع على الجارية  
 سبيل لحدوث الزيادة المنفصلة المتولدة في حق المشتري فان ذلك يمنع الفسخ بعد تمام البيع وجانب  
 البايع حقا للشرع فانما الثمن على المشتري ولو كان حدث فيها عيب من قبل الجارية الاصح بعد مضى  
 الايام الثلاثة للبايع على الجارية ان شاء اخذ الجارية واسع الجارية موجب ما اخذته فيها من وطى او  
 جبانة وان شاء سلمها للمشتري بالثمن وان سلمها للمشتري بالثمن كان للمشتري ان يبيع الاجنبي بذلك  
 لان بمضي الايام الثلاثة قبل نقد الثمن انفسخ البيع فبقيت الجارية رتبة به المشتري مضمونة بعد الفسخ  
 فيكون بمنزلة الجارية التي في البيع قبل التسليم اذا حدث فيها بفعل الاجنبي شيء من ذلك وعناك



بمجرد المشتري بين ان ياخذها بالزيادة وبين ان ينقض البيع فيها فذلك بعد الفسخ بغير البايع بين ان  
ياخذها بالزيادة وبين ان لا وهذا اذا كان الاجنبي وطرا ومع بكمجي يمكن نقصان في ما يلزمها بالوطى فان  
كانت شيئا فلم ينقضها الوطى اخذها البايع واخذ عقرها من الاجنبي ولا خيار له في تركها لان ثبوت الخيار  
باعتبار النقصان في المصلحة ضمن المشتري ولم يوجد وقد طعن عليه في هذا الجواب وقال  
لبايع ان لا يقبلها لان الوطى كالجنابة والمستوفى بالوطى في حكم جنابة العين وجب له كبحرانه قياس  
قول ابي حنيفة بناء على ان المشتري لو كان هو الوطى بعد مضي الايام لم يلزمه شيء ولم يتجر البايع فاذا كان  
الوطى اجنبيا فوجب العقر ويمكن البايع من اخذها مع العقر لان لا يثبت له الخيار وحاصل  
المسئلة في المبيعة اذا وطأ البايع قبل التسليم ومع ثبوت لم يتجر المشتري عند ابي حنيفة وكذلك ان  
وطأ اجنبا اخذ المشتري مع عقرها ولم يتجر فذلك البايع في هذه الفعلة ولو كان المشتري هو الذي قطع  
بالجنابة او اقتضاها ومع بكمجي مضي الايام الثالثة فالبايع بالخيار ان شاء سأل المشتري بالثمن وان شاء  
اخذها ونصف ثمنها القطع لتبطل رتبة ضمن المشتري بعد الفسخ والاوصاف نقصان بالتناول معصرا  
فيستقر على المشتري حصه البيرة الثمن وكذلك كل حياض حتى عليها احد نقصان ثمنه الثمن اذا اختار البايع  
اخذها وان كان اقتضاها لم ينظر الماعز والكن ينظر الا ما نقص الوطى من غيرها فيكون على المشتري حصه  
ذلك من غيرها وان كان لم ينقضها الوطى شيئا اخذها البايع ولا شيء على المشتري في الوطى في قول ابي حنيفة  
وعندهما تقسيم الثمن على قيمتها وعقرها فباخذ البايع وحصه العقر من غيرها وحاصل المسئلة البايع  
اذا وطأ الجنابة المبيعة قبل القبض وقد بينا ذلك في البيع في حال المشتري منها بعد الفسخ في حال البايع  
قبل التسليم هناك لاننا في ضمان ملكه حتى لو ملك قبل التوكان هناك على ملكه كذا في المبيعة قبل القبض فيقول  
كبحر الفصلين في الاختلاف الذي بينا ولو كانت ولدت ولدا في الايام الثلاثة ثم مضت الايام  
وحيا حيا ولم ينقض الثمن فاجن ربه وولدها المشتري بالثمن ولا خيار للبايع في ذلك لاجل الزيادة المنقصة  
المقتولة في يده قبل الفسخ ولو لم تلد ولكنها قد اندرادت في يدها كان للبايع ان ياخذها بزيادة ثمنها لان الزيادة  
المنقصة لا تعتبر في البيع ولا يمنع الفسخ لاجل كذا في الفسخ بسبب العيب وفي رواية الحسن  
عن ابي حنيفة الزيادة المنقصة بينا كالزيادة المنقصة وهو نظر ما بينا من اعتبار الزيادة المنقصة في البيع  
من الفسخ بسبب الخلف وفي المنع من المصداق بالطلاق ولو كانت ولدت بعد مضي  
الايام ونقضها الولادة فالبايع بالجنابة والنقصان الحادث في يده في المشتري كما لو ثبت بسبب آخر

اخر وهذا لان الزيادة المنقصة بعد الفسخ لا تعتبر مستردا وما وناخر نقصان الولادة في اثبات الجنابة البايع  
لان مقتضى الردية ولو مات بعد مضي الايام ولم تلد على المشتري الثمن لان العقد وان انسخ قد عيب في زمان الثمن  
فاذا اهلكه قبل ذلك الفسخ كما اذا اهلكه المستوفى قبل القبض بطل البيع ولو كانت ولدت بعد مضي الايام لم مات  
وبقي ولدها فالبايع بالخيار ان شاء سأل المشتري واخذ ثمنه البيع الثمن وان شاء اخذ الولد ورجع على المشتري  
بحصته الا انه الثمن لان الولد لها صفة موصوفا بالاكتمار واد كان له حصه من الثمن وهو بمنزلة المبيعة او ولدت  
قبل القبض ثم ماتت الام وبقي الولد وكما يتجر المشتري هناك يتجر البايع هنا ولو كان يشتري جارية بوضع عينيه  
على انه ان لم يوطأ البايع ذلك الى ثمنه الايام فلا بيع بينهما فهو جارية بمنزلة شرط الخيار قال حدثت بجارية بطلب  
في المشتري او وطأ عليها او وطأ لها وهي كراوسيت او فعل ذلك اجنبي ثم مضت الايام قبل ان يوطأ  
البايع فكله او ما مضى من الدرهم سواء اكتمت ايها في المفعلة او مضت الايام قبل ان يوطأ المشتري البايع  
بشرطه ثم ملكت بجارية في يد المشتري او قبلها كان للبايع على المشتري قيمتها وكسبيل المشتري على ثمنها لان  
بمضي الايام انسخ البيع بعد ذلك احد المعنيين في المعايضة بعد الفسخ لا يمنع لقاء الفسخ لقاء الوض الاخر واذا  
بقي الفسخ فقد رجع على المشتري رد ثمنها في قيمتها بخلاف البيع الدرهم ولو لم يوطأ عينها او فغائها المشتري  
اخذ البايع بجارية ونصف قيمتها وكسبيل له على الثمن لان المعين من الايام نصفه فلو ان يصفها بعد الفسخ  
معتبر فوات كلها ولو كان اجنبي فقا عينها او قبلها كان البايع بالخيار ان شاء اخذ قيمتها في القتل بحال  
المشتري حال وان شاء رجع بها على عاقلة القاتل في ثمنه سنين فان اخذ ثمن المشتري رجع بها على  
عاقلة القاتل لانيها بعد الفسخ مملوكة للبايع معصومة في يد المشتري بنفسها كالمعصومة واما في فقاء العين  
فان البايع ياخذ الجارية ويبع بارش العين المشتري اذا جاني ايها حيا وحالا كما في المعصومة اذا فقاء  
انك قيمتها في العاقبة فان اخذ ثمنه رجع على المشتري على الجاني وكسبيل للبايع في شيء من  
من الوجوه على الثمن لانه لا يمكن من اخذ ذلك الا بفسخ ذلك العقد وبقاء احد المعنيين لينفذ ذلك بخلاف ما اذا  
كان صدق هذه المعايضة قبل مضي الثلث لان هناك العقد قائم بينهما حين صدق ما صدق ومضي  
الايام الثلثة بمنزلة الفسخ من المشتري قصد الفسخ بعد ما ثبت بين لا يكون طرما للبايع من هذا الوجه وقع الفسخ  
ولو باع المأذون او الجارية بالفداء ثم تقابضا على ان البايع ان رد الثمن على المشتري الى ثلثة ايام  
فلا بيع بينهما ثم ان المشتري وطأ الجارية او فقا عينها في الايام الثلثة فان رد البايع الثمن على المشتري  
كان لان ياخذ جاريته ويضمن المشتري بالوطى او ثمنه في الفسخ ونصف قيمتها لان هذا الشرط بمنزلة خيار  
البايع والمبيعة قائم على ملك البايع في صدق ضارها فاذا تقرر ملكه بفسخ البيع ظهر ان حياثة المشتري وولده



حصل في ملك الغير فغلبه العرف والارش وان مضت الايام الثلاثة قبل ان يرد الثمن ثم البيع ولا شيء على المشتري  
 من العرف والارش لان خيار البيع واذا سقط ملكها للمشتري من وقت العقد بغير ان يتلفها فلا يلزم العرف والارش  
 لان فسخه حصل في ملكه حكاه لو كان اجنبي فقل ذلك ثم رد البايع الثمن في الايام الثلاثة اخذ جاريته ونصف قيمتها  
 في حقها ايمان ان شاء الى المشتري ويخرج بالمشتري على العتق في وان شاء لم يلقها لانها كانت مملوكة  
 للبائع مضت في بغيره في المشتري كما مضت به في الوطى ان كانت بكرة هكذا الجواب لان الوطى ينقض  
 ما بينهما ويخرج مضت به في المشتري بغيرها وبكأنه منقضي الوطى اخذ البايع واتباع الوطى بقوا  
 ولا سبيل له وعلى المشتري لان المضمون على المشتري ما يلزمه ولم يمكن بقبضه ان في ما يلزمه الوطى ورجع  
 كما مضت به واذا وطى اجنبي في يد القاصب وجبت له وولم يرد البايع في مضت الايام الثلاثة ثم  
 البيع واتباع المشتري الف في الوطى بالارش والعرف لانه عند سقوط خيار البيع ملكا من وقت العقد بغير ايراد  
 المتصلة ولو كان البايع هو الذي وطى وفقد عينا فعند انقضاء البيع ان رد الثمن بعد ذلك ولم يرد  
 وبأخذ جاريته لان فسخه ذلك تفرير ملكه حين اخذ ثمنه عن تسليمها كما باعها ولو فعل ذلك بعد مضت الايام  
 ولم يرد الثمن فغلبه الارش والعرف للمشتري لان بعض الملاك في البيع وتلك ملك المشتري يكون في يده ففعل  
 البايع فيها كمن فعل اجنبي فغلبه عرفها وارثا للمشتري **باب الشفعة في البيع**  
**المادون وشراؤه** ولا شفعة للموكل فيما باع عبده المادون او شراؤه اذ لم يكن عليه دين لانه يبيع ملك الموكل  
 ولا شفعة في المبيع لمن وقع البيع له ولا قابلية في هذا ما اشتهر بالشفعة لانه يمكن من هذه ولا بطريق الشفعة  
 فانه ما لك الكسبة اذ لم يكن عليه والاخذ بالشفعة بمنزلة الشراؤه كسبه عبده اذ لم يكن عليه دين باطل وكذلك  
 لا شفعة للعبد فيما باع مولاه او شراؤه لانه اذ لم يكن عليه دين فاما باخذ ما باعه الموكل بالشفعة له ولا شفعة  
 للبائع ولا غير اخذ ما اشترى الموكل بالشفعة لانه الموكل يمكن من اشتراؤه فيه منه فيكون متمكنا من منعه انما  
 البر عليه ايضا فانه كان على العبد دين فالشفعة واجبة لكل واحد منهما في جميع هذه الوجوه لان كسبه في زمانه  
 فامتوى فاما اجنبي منه فيكون اخذ كل واحد منهما من صاحبه في هذه الحالة مقيد بمنزلة شراؤه ابتداء ولذا وجب  
 واحدا ان باع العبد دارا قبل من قيمتها باسنان الناصر او بغير ذلك لم يكن للموكل فيها الشفعة لانه لو وجب  
 له الشفعة اخذها منه العبد قبل التسليم الى المشتري فيكون متمكنا عليه الدار باقلا في قيمتها ولو باعها العبد  
 من بالعين لم يخرج من غمالة ويستوى في حقهم العقب ليسير والقاحش مما في تصرف المريض في حق  
 غمالة ولا يتمك الاخذ بمثل القيمة لان ما لم ينفذ في حق المشتري لا ثبت عينه في حق الشفعة ولو باع  
 العبد مولاه دارا او لادين عليه واجنبي شفعها فلا شفعة له او جري ببناء ليس بيع حقيقة فالبيع

والثمن كما خالص ملك الموكل ومبالة ملكه بملكه لا يجوز ان كان متمكنا من اخذ ابدون هذا البيع فلا يكون هذا البيع  
 مقيدا ولا سببا للزعة بل هو اذا كان حاله عن فائدة ما كان عليه دين وكان البيع على القيمة او كره  
 فله سعة لان هذا مع صحيح سهرها ما لدار ان كاتب هذا لغزائه وكان الموكل مملوفا عام احد من  
 وبالسراير هو احولها وباعها راسع الصحيح كسبه للشفعة وان باعها ما فعله منها فلا سعة  
 للشفعة فيها في قول لا سعة له لان عليه ثمن المادون من مولاه ما فعله من قيمتها باطل كسبه المشتري  
 من وارثه وهذا لان الموكل كسبه في كسبه حلاله الوارث المحرم متمكنا لثمنه سهرها في حق الوارث او سعة  
 على سعيها في البيع الساطل وعند هذا للشفعة ان ما اخذها بغيرها او سهرها لان ما اصلها بالحاماه  
 لاسلم للموكل ولكن لا سطل اصل البيع سها لحاماه بل بغير الموكل من ان يرد لحاماه فاصحها متمكنا  
 ومن سهرها فذلك البيع صحيح في ذلك وهذا لان الاسحقاق بهذا حكم هذا البيع ما لم يسلط  
 عليه عمل القيمة اذ رضى به وسب ذلك للشفعة لان السع قد دم للشفعة على المشتري في اسحقاق  
 السات ما لبيع وان سهرها للشفعة اخذها الموكل تمام القيمة ان شاء وان كان الموكل سهر  
 الناصر من غيره فعمل قيمته ولادين عليه ولا سعة فيها لان سهرها ليس بيع مقيد وان كان  
 عليه دين كان البيع صحيحا لكونه مقيدا او السعة واحدة للشفعة وان باعها منه ما كره في قيمتها ففعله  
 ربح البيع ما لاصل الرضاة وكون العبد مملوفا في حق مولاه لا يرد ان امره ان مولاه لا يجوز ربح  
 اذ كان عليه دين وكذلك الحاماه والرضاة منه لمولاه واذا سطل البيع لم يكسبه السعة للشفعة وعند هذا  
 الموكل بالحق ان سلم الدار للعبد بعد القيمة وان ساء اسرها لان الرام العبد الرضاة لمولاه  
 لم يبيع واما اصل البيع عمل القيمة صحيح سهرها للموكل لا لعدم الرضاة بذلك وان سلمها له  
 القيمة اخذها للشفعة بذلك وان اسحقاق ما بالقيمة عند رضاها وان افي كان للشفعة ان ما اخذها  
 من الموكل ان ساء لان رضا الموكل قد دم بالبيع كسبه الثمن وذلك كسبه لوصوب السعة في الوارث سهرها  
 وانكر المشتري ثم عنده السعة على الموكل لانه ملكها عليه لا احد وهو غير له ما لو سهرها منه اسرها ولذا  
 سلم المادون سعة وحصل له وعليه دين او لادين عليه فسلمه حائلا لانه ملك الاخذ بالسعة فملك  
 سلمها لان كل واحد منهما في صبيع النصارى لو ان اخذ بالسعة غير له السراير فسلمها غير له  
 سهرها السراير والا فانه يرد ذلك والمادون ما كره له وان سلمها مولاه حارسها وان لم يكن  
 عليه دين غير له الا فانه في اسرها العبد لانه لو باعها اسرها من بعد الرجل او من غيره بعد ما اخذها  
 حارسه فذلك اذا سلم سهرها وان كان على العبد دين وسلمه الموكل غير له فاحاله وسعه اسرها



لان كسبه حق ومانه و الموطأ جعل كالا حتى بالصراف منه فذلك في اسقاط حقه فان لم ياصدحها  
 العبد حتى يهرقه العرما و درهم او اسير العبد و درهم سلم اليه و سلم الموطأ بالسفعة لان سلم الموطأ  
 السفعة عرله سائر بصره فانه في كسبه العبد المذنب و ذلك كله بعد سقوط حق عرمانه السرايا و  
 المعاو صاب فيه سواء ولو خرج الموطأ عليه بعد و حوت السفعة له و في مال و عليه و من اولاد  
 عليه لم يكن له ان ياصدحها بالسفعة كما لا يكون له ان يسرها اسدا و عا به من المال بعد الخ عليه و ان  
 لم يحك عليه و اراد الموطأ الا احد بالسفعة عرله السرا و للموطأ ان يسري بك عبده او لم يكن عليه و من  
 كما يكون ذلك للعبد فذلك حكم الا احد بالسفعة و ان كان عليه و من لم يكن له ذلك الا ان بعض العرما و  
 و درهم فان قصاصه كان له ان ياصدحها بالسفعة لو وال الخاضع و ان كاله عليه و من اراد العرما و ان  
 ياصدحها بالسفعة لم يكن له ان ياصدحها بالسفعة ما عا راجع و ذلك سبي على ملك العر  
 و العرما و ملكه عن الدار التي به كسبه العبد كما لا حاص به لا يكون للعرما و اسقطا صراطا و اما  
 حصرهم في مالها عرله حتى الرخص و لا يجوز السفعة بخلاف الموطأ فانه ملك للعبد اذا لم يكن  
 على العبد و من فيكون له ان ياصدحها بالسفعة لغير الرخص و حصرهم ولو خرج عليه بعد و حوت السفعة  
 ثم اراد الموطأ ان ياصدحها بالسفعة و لا و من على العبد فله ان ياصدحها ان سلم العبد بعد الخ او لم سلم  
 لان السلم انما يصح عن ملك الا احد و العبد بعد الا احد لا يمكن الا ان بعض العرما و درهم  
 فان فعل ذلك كان له ان ياصدحها بالسفعة لو وال الخاضع سلم العبد السفعة بعد الخ او لم سلم و هذا  
 على اصله يوسف و محمد ظاهر لان عرله حتى الموطأ ما لك كسبه مع تمام الدس عليه و ان كان هو  
 عمو عا عه و عرله حصره و لم يكن ما لكا و هو احق بكسبه فاداه حتى الدس و السفعة لغيره  
 كالسرا كسبه و بالدين اذا سب و له كسبه فاما كان للوارث ان ياصدحها بعد ما عرله حتى الدين و اذا  
 اسري الخادون دارا و لهما سبيع به و اصدحها فكل السبيع موطأ العبد ياصدحها له و بالخصم منه  
 فاما على العبد و من اولاد و من عليه فلو كاله ما ظل لانه لو صح التوكيل ملك التوكيل السلم في المجلس الحكم  
 و في ذلك سفعة للموطأ و هو لا يصح ان يكون و كذا في اسقاط حق العرمانه عند ذلك النوع من  
 الخسعة له في ذلك كاله و كسبه عرله بالسفعة و درهم العبد و ان كان عليه و من سلمها العبد  
 للموطأ بالسفعة صارت الدار للسبيع و لا يجوز حتى الموطأ الدار من العبد على السبيع حتى نصصها بالسبيع  
 مما الموطأ و العبد و تمام العبد و السفعة و لا عرله بها من الموطأ و عرله لان الوكاله بالمال يصح صا  
 الموطأ عرله الرسول للسبيع عرله ما لكا و اصدحها السبيع بغيره و هو بغير ماله و كسبه بعض الدس له

١٥٧  
 الخ العبد فانه لا يرد العبد نصيب المولى حتى يرجع ذلك الى العرمان فاداه و عرله بالدين العبد له ما كسبه  
 لو نصصها العرمان بغيره و كسبه لو كان التوكيل نصيبه و ما به لان سفعة العرمان في ذلك الصبح حصة  
 المولى فان حصل له كسبه العبد بغيره على حق المولى و لو كان العبد هو السبيع فكل ماله ان ياصدحها  
 بالسفعة له او نصص عرمانه حارب الوكاله ان كان عليه و من اولاد كسبه كاله و كسبه العبد نصيب و من له على  
 احسن و هذا لان في السلم و اقراره امر المولى و العرمان و لا منفع لهما فان سلم المولى السفعة للمشتري عند  
 القافح جاز تسليمه و ان سلمها بعد عرمانه حارب ان لم يكن على العبد و من و ان كان على العبد و من تسليمه بكل  
 في قول ال جند و حقه و ليس ان ياصدحها بالسفعة و لكن العبد هو الذي ياصدحها و في قول ابو يوسف لا يوصف الا بالسلم  
 حارب عرمانه و عرله عرمانه و عرله سلمه ما ظل عرمانه و عرله عرمانه اذا كان على العبد و من اصل  
 السلم ما يصدح السفعة ان عرله حصره و ان لو سب من ملك الا احد بالسفعة ملك سلمها و ان كان ما  
 كالات و الوصي عند محمد لا يملك ثم عرله حصره او ان لو كسبه على موكله كسبه عرمانه و لا يجوز عرمانه  
 فذلك سلمه و في قول ابو يوسف لا يوصف الا حصره كسبه عرمانه عرله عرمانه كسبه كاله و اصدحها هذا  
 فصول عند حصره او سلمها عرمانه عرله عرمانه ما لك الا احد فاداه سلمها عرمانه عرله عرمانه فان لم يكن  
 عليه و من حارب عرمانه حتى و لحت لا اعسار الوكاله و ان كان عليه و من لا يجوز تسليمه حتى العبد و الوصي  
 و لكن كسبه حصره عرله ما لو اذ على موكله عرله عرمانه و اذ اخرج من كسبه كان العبد على حصره  
 بالسفعة ان ساء و في قول ابو يوسف لا يوصف الا حصره سلمه على كل حال لانه يفسد التوكيل فام مقام الموكل  
 في الا احد فذلك السلم و عرله عرمانه مقام الموكل في الا احد بالسفعة السلم اسقاط و هو عرله ما و كسبه  
 فلا يصح منه الا ان لم يكن عليه و من يوصف ما عرله ملك و لو كان و كسبه العبد الا احد بعض عرمانه سلمه عرمانه  
 حارب في قول حصره و كسبه عرله عرمانه عرله عرمانه و في قول حصره ما ظل و ان اراد عرمانه ان يصدح  
 عرله قبل ان يصدح عرمانه عرله عرمانه حارب في قول حصره و في عرله عرمانه عرله عرمانه حارب  
 عرله عرمانه عرله عرمانه عرله عرمانه عرله عرمانه عرله عرمانه عرله عرمانه عرله عرمانه  
 و ان قد ابراهم الدس رجل باب و عليه و من صايع الوصي دار التمت لما سبيع فكل السبيع نصيب عرمانه ملك  
 ان ياصدحها لم يكن و كسبه ذلك لان الدار انما بيعت له و كان من يوصف له لا ياصدحها لنفسه فذلك لا ياصدحها  
 لغيره لو كاله و هذا الطريق لما صايع العبدان المولى و العرمان لا يكون و كسبه للسبيع في الا احد لان  
 العرمان لا يوصف له و هو و لو كان كسبه اسري و حصره دار او نصصها بمات و عرله و من  
 فقلت للسبيع سفعة و وكل للخصم منها نصيب عرمانه و كسبه لم يكن و كسبه لانه لو صح التوكيل ملك السلم او اذ



على موكلة بالسلم في مجلس الحكم وحقه في نفسه له حال سلمها الوصي بعد خصومة كاتب السمع ولم يكن للعلم ان  
 يصيرها ولكن السمع هو الذي يصيرها ويكون العدة فيما سمي وبنس الوصي لان الوكالة لما يطلب منار  
 هو عملة الرسول السمع وكذا كذا وكل وارثا به فان السلم والامارة على الموكل مع العدة الوارث بعد  
 سقوط حق العلم ولو باع المادون دارا وسلمها او طحا سفع فوكل السمع كخصومة المسمى بوجه العدة  
 وعنده من لولاد من عده او وكل بعض عده والعدة بالوكالة ما طلب بالان العدة مع الدار لعمارة من وجه  
 فان ما لها جهم وللموكل من وجهه فان كسبه ملكه ولا اذا فرغ من الدار ومن بيع له لا ما به بالسعة لعمره  
 كما لا ما به لعمه المسمى بالوكالة اذ باع دارا لعمارة به فوكل السمع المسمى به وكره لم يكن  
 وكذا لا ما به لعمه وكذا لا ما به لعمه اذ باع دارا من المصاربه فوكل السمع بارت المال كخصومه والاحد  
 بالسعة لم يكن وكذا لا ما به لعمه فان سلمها المسمى به لعمه فوكل السمع بارت المال كخصومه والاحد  
 لان رتب المال عملة الرسول له فحين يطلب الوكالة وعمارة الرسول كقبال المرسل كان للسمع احد  
 لعمه والله اعلم **باب مع المادون الكيل والوزن من صنفين**  
 ما سمي وادامع المادون من رجل عشرة افعولة حطة وعشرة افعولة شحيرة يقال اسفك  
 العشرة الماعرة حطة وعشرة العشرة الماعرة سعة كل معمر بدرهم فالبسح حارة لان حطة المسح معلوم  
 والسم معلوم وكل مني نصف الى ما علم منها ساول الجمع قال لها بها سعام وحده الحطة عسا  
 روجها نصف السمن على حساب كل معمر بدرهم لانه كذا اسرى وعنده المرو والعب عاير والمب  
 بالسمن المسح عاير له فادان المسح عاير له كل معمر الحطة ورسمها روجها عاير له لو قال العفر  
 بدرهم لان الالف واللام للمحسن اذ لم يكن هناك معدود مساو ل كل معمر الحطة وكل معمر من  
 الشحيرة عاير له موله كل معمر ولو قال كل معمر منها بدرهم ووجها سعام وحده الحطة عاير له روجها على  
 حساب كل معمر منها بالنصف الحطة والنصف السعة بدرهم وذلك بان لعمه جمع السمن عاير له  
 ورجها على عاير الحطة وعنده السعة فان كان فيه الحطة عشرة وعنده السعة عشرة في روجها الحطة سلمي  
 السمن لانه اصاب عاير الذي جعل الدرهم عاير له الدار لعمه منها ومطلق هذا الاصابه عاير  
 السعة منها فكون نصف كل معمر عاير له الدرهم الحطة والنصف السعة لعمه السمن لعمه السمن  
 حطة السمن عاير له حطة السمن في ذلك العفر مطلقا واطلاعه بفضله ان يكون عاير له  
 كل معمر الحطة ورجها عاير له كل معمر السعة بدرهم وكذا لو قال العفر منها بدرهم فليذا  
 و موله كل معمر منها بدرهم سواء كان بينا ولو قال ابيعك هذه الحطة وهذه السعة لعمه

ورسمها

كلها كل معمر بدرهم فالبسح كذا في قول ابن حنيفة روي لان من سلمها ان اذ لم تكن حطة معلومة اذا ما يتناول بها  
 اللفظ فغيره او اذ لم يتناول بها الا في البيع ولا في السلم لان ذلك القيفر الحطة او في السلم فغيره البسح ايضا  
 لانه لا يمتنع بغيره فان علمه بغيره ان شاء اخذ كل قيفر حطة بدرهم وكل قيفر شحيرة بدرهم وان شاء ترك  
 وهذا المشف الحال فحين اذ صار حطة السمن معلومة الا ان فيتم بين الاخذ والترك وعندهما البسح جائز لكل معمر  
 في حطة بدرهم وكل قيفر في شحيرة بدرهم لان جهالة الحطة لا يفسد ان تمكن المنازعة وله قال كل قيفر منها بدرهم  
 البسح اذ قال قول ابن حنيفة على قيفر واحد بصفة من حطة وبصفة من شحيرة بدرهم لان هذا معلوم ومنه معلوم ومنها  
 زاد على القيفر الواحد اذا علم بغيره ان شاء اخذ كل قيفر منها بدرهم وان شاء ترك وفي قول ابن حنيفة  
 ومحمد البسح لازم له في جميع ذلك كل قيفر منها بدرهم بصفة من حطة وبصفة من شحيرة ولو قال ابيعك هذه  
 الحطة على انها اقل من كذا فاشترى بها على ذلك فوجد ما اقل من كذا فالبسح جائز لان المقصود عليه صار معلوما بال  
 اليد ووجع على شرط الذي سماه في العقد والتمتع معلوم بالسنة فيقي القيد وان وجد ما اقل او اكثر  
 من كذا فالبسح فانه لان العقد غايتها من بعض الموقوف وهو اقل من كذا فاشترى بها على ذلك فله ان لا يدرك  
 ان المشتري اقل من كذا بغيره او قيفر من وجه جهالة تقضي الى المنازعة لعمه وكذا لو قال  
 على انها اكثر من كذا فان وجد ما اكثر من كذا بغيره او اكثر من كذا فالبسح جائز لانها وجد ما على شرطه والبسح يتناول بها  
 وان وجد ما اقل من كذا او اكثر من كذا فالبسح فانه لا يدرك ما خصه ما نقص منها على شرطه فانه لا يدرك سعام  
 خصه النقصان في التمتع وذلك جهالة تقضي الى المنازعة وله قال على انها اقل من كذا او اكثر من كذا فان وجد ما  
 كذا او اقل من كذا فاشترى بها على شرطه وان وجد ما اكثر من كذا فاشترى بها على ذلك كذا او البسح البسح  
 ان ينقص من ذلك شيئا لانه ان وجد ما اكثر من كذا كان الكل مستحقا للمشتري فاذا وجد ما اكثر او اقل ان يكون  
 مقدار الكل مستحقا للمشتري والزيادة على الكسر للبائع لان البسح لا يتناول بها ولو قال على انها اكثر من كذا  
 كذا او اكثر من كذا فاشترى بها على البسح وان وجد ما اقل من كذا فاشترى بها على شرطه او وجد ما اكثر من كذا فاشترى بها  
 او قسم على كذا وان شاء ترك لان استحقاقه غايتها في مقدار الكسر لعمه لو وجد ما اكثر من كذا فاشترى بها  
 التمتع ولا يضار له فاذا كان النقص من كذا فاشترى بها معلوم وخصه التمتع معلومة فيسقط  
 ذلك من المشتري ويخرج لتوزيع الصفقة عليه والحاصل ان حذاو للتخفيف غايتها في استحقاق عده  
 ذكره في اونة مقدار معلوم في بقيته سواء روي العلماء بين ما هو معلوم والزيادة عليه او النقصان  
 حطة الا ان في ذكر النقصان للبائع فابق وهو ان لا يخاله ان وجه اقل فهو بمنزلة البرادة  
 في العيب في الزيادة للمشتري فائدة وهو ان لا يلزم روي في اذا وجد ما اكثر من كذا فاشترى بها



بهذه الألف على أنها أقل من ألف ذراع فوجدنا أقل من ذلك أو الفاء أكثر فابيض جابر لان الزرعان في الدارسة  
والصفة بمقابل العين لا بمقابل الوصف فان وجدنا أكثر من ألف فابيض جابر لان الزرعان في الدارسة  
فالألف ذراع فان وجدنا أكثر من ألف فابيض جابر لان الزرعان في الدارسة  
ذراع أو أقل كان أكثر من ألف فابيض جابر لان الزرعان في الدارسة  
لأن الوصف يتغير كذلك فان اختارنا الألف لزم جميع الثمن لان الثمن بمقابل العين دون الوصف ولو اشتري  
ثوباً من رجل بعشرة دراهم على أنه عشرة أذرع فوجدنا ثمانية فقال البائع بعثك هذه الثمانية فالقول قول البائع  
مع يمينه لان المشتري يدعي زيادة وصف شرط ليست بجارية عند فتر فان الزرعان في الثوب صفة  
والبائع ملكه لذلك فالقول قول مع يمينه فعل المشتري البينة على ما إذا عاهد في الشرط كالموالات قال المشتري البند  
على أنه كانت وحازا وقال المشتري بعثتني بعشرة على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم فوجدنا ثمانية  
أذرع فقال البائع بعثك على أنه ثمانية أذرع بعشرة دراهم ولم اشتط كل ذراع بدرهم فحازا فوجدنا لان  
الاشتراط بينهما مقدار ثمانية إذا لم يكن كل ذراع بدرهم كان الثمن عشرة سوار كان ذراعان الثوب  
أو ثمانية فإذا كان كل ذراع بدرهم فالثمن ثمانية إذا كان ذراعان الثوب ثمانية فوجدنا ان الاشتراط بينهما  
في مقدار اثنين ولكم فيه الخاف والترادف فاما في الأول لم يختلف في مقدار الثمن وأما في المشتري البند  
الجارية بثوب وصف شرط فهو بمنزلة الموالات على أنه شرط كالتباعد أو على شرط الجارية لغيره لا يخالف في  
ذلك بان يكون القول قول المشتري **باب عتق المولى عبد المازون ورقيقه** وإذا اعتق المولى  
عبد المازون وعليه دين أكثر من قيمة وهو لا يعلم ولا يعلم غنقه فله بعدا فله في رقبته بعد ما حكم الدين  
والموالات فانه القيمة بالغة ما بلغت وان كانت قيمة دين الفاء أو أكثر لانه المبلغ المالية بالاعتاق وهذا  
المالية حج الزمان فقتلوا لم بالغة ما بلغت كالراهن اذا اعتق الموهون والدين مؤجل ولو لم يكن عليه دين  
ولكنه قتل حراً أو عبداً احتكاً فاعتقه المولى فان كان يعلم بجبانته فهو في الغداء والغداء أدبية ان كان  
المقتول حراً أو قيمة المقتول ان كان عبداً الا ان يزيد على عشرة آلاف درهم فتعتق منها عشرة لان ترك  
الملك بالقتل لا يزيد على عشرة آلاف الا عشرة فان لم يعلم بجبانته عزم قيمة عينه الا ان يبلغ قيمة عشرة آلاف  
فينقص منها عشرة لان المستحق بجبانته قضى بعبد بطريق الجوار والمولى جابر بين الدرع والغداء  
فاذا اعتقه حراً علم بجبانته كان في حتم الغداء بمنع الدرع وان كان لا يعلم بجبانته فهو غير حتم الغداء  
ولكنه مشكك للعبودية استحقه حراً على جبانته فيعزم قيمة ولا يزيد قيمته على عشرة آلاف الا عشرة لان  
هذه قيمة لزمته باعتبائه بجبانته المملوك فيعزم قيمة لزمته بجبانته على المملوك واذا كان لا يزيد على عشرة

الألف لا عشرة وكذا القيمة التي تنضم بالجبانة المملوك هذا بخلاف فضل العين من وجهين احدهما ان  
هناك علم الموالات وعدم علمها لان المستحق مالية الراثة بتعاضد الدين واعتاق المولات ايلاف لذلك  
فلم يمتد قيمة سواد كان عالماً به او غير عالماً به بمنزلة ايلاف مال الغزوة الجبانة المستحق في حق الموالات  
احد شئين وهو كغير بينهما وفي حكم الاختيار كخلف العلم وعدم العلم والفتنة ان هناك يعزم قيمة  
بالغة ما بلغت لان استحقاق تلك القيمة عليه باعتبار سبب يستحق به المالية من غصب او شر أو غير ذلك  
بقدر القيمة وهما وجوب القيمة باعتبار الجبانة وقيمة العبد الجبانة لا يزيد على عشرة آلاف الا عشرة  
وان كان المقتول عبداً قدم المولى الاقل من قيمة عبده ومن قيمة المقتول الا ان يبلغ عشرة آلاف  
فينقص لها عشرة لان الاقل هو المقتول به فلا يلزم الموالات اكثر من ولا يرد الواجب على عشرة آلاف  
الاعتراف لان الواجب باعتبار الجبانة على المملوك فان اعتقه وعليه دين وجنات اكثر من قيمة وهو  
لا يعلم بجبانته عزم لا صح الدين قيمة بالغة ما بلغت لا يلاف المالية التي حرمها الا ترى ان فضل  
المعتق كان يرفع بالجنان ثم يبيع بالدين فسلم المالية للغداء بكاملها ويؤم لصاحب الجبانة  
المال من قيمة ومن عشرة آلاف الاعتراف لان المستحق لقيمة الجبانة حراً الا ترى ان فضل العتق كان  
يخلص المولى من جناباته يدفعه فاذا قدر الدرع باعتاقه ولم يصح محاراً كان عليه قيمة وقيمة  
بسبب الجبانة لا يزيد على عشرة آلاف الاعتراف ولا شركة على دين الغداء ولا يدين اصحاب الجبانة  
لأنه ادم المثاركة بينهما بسبب وجوب حقها وفي كل الذي يثبت فيه حق كل واحد منهما الا ترى  
ان فضل العتق لم يكن بينهما شركة ولكنه فان يدفع الجبانة كلها او لانه يبيع للغداء ويؤم  
وان اعتقه وهو يعلم بالجبانة صار حتماً للغداء الجبانة فتضمنها كلها وصار ضماناً  
القيمة للغداء بالتمام المالية ولا شركة لبعضهم مع البعض في ذلك ولو كان المازون مدرراً او اتم  
ولد فاعتقه المولى وعليه دين أكثر لم يعزم للمولى شيئاً لان حق الغداء حتماً تلقى بالدية الرقبة  
بالكسب والمال اعتاق لم يفتى في كل حتم فلا يعزم المولى لهم شيئاً لانه ما اشد عليهم  
شأن خلاف الفقه وان كان على المازون دين أكثر او قليل فاعتق المولى احد رقيقه فعتقه  
باطل في قول ابي حنيفة والاول وفي قول الاخرين ان كان الدين خطاً برقبته ويكسح ما في  
يه فعتقه بطل ما لم يسقط الدين وفي قولهما اعتقه نافذ على كل حال كما يتقدم رقبته وهذا بناء  
على اختلافهم في مال المولى بسبب العبد المملوك وقربناه فيما سبق فان كان في رقبته وكسبه  
فضل غلابه حراً جاز عتق المولى لاهته فالمولى ضامن قيمة الام للغداء لان الدين سفل كل حراً

الألف عشرة



من اخرج المولى من بيدهم مائة العتقة فيضمن قيمتها لهم فان كان موصرا كان في القيمة وينا على  
 الجارية العتقة لان المائتين التي هي حق الغنم وملت بها واحتب عند المولى العتق فليس بها السببية في  
 قيمتها ورجح ذلك على المولى لان السبب المحجب للموتان وجره للمولى وكان الضمان دينا في ذمة المولى  
 وانما اجرت هي على قضاء دين المولى ورجح على ذلك كالمواضع التي اخرج المولى من بيدهم مائة العتقة  
 بمرارة العتق ودفعه المأذون ان لا يصغر المولى اذا اعتق جارية العبد المأذون بعد موت المأذون  
 فهو كاعتقها بائنا جارية وهذا ظاهر في قول المحقق وعلى قول ابي يوسف ومحمد ومثلهما في تدبيره جازم  
 وان كان الدين خطا والمولى ضامن قيمة الامة بالتلف ما ليتها على الغنم فان كان موصرا فليغرمها  
 ان يضمنها القيمة ورجح ذلك على المولى كما هو من جهة القيمة فيما اذا لم يكن الدين خطا وكذلك لو ارث  
 اذا اعتق جارية من التركة وفيها دين غير مستوفى لها فان ارث مالكة للتركة ههنا فينقص عتقها  
 ويكون التخرج من حكم الضمان على نحو ما بينا في اعتق المولى كسب عتق المأذون ولو وطئ المولى الامة المأذون  
 فجات بولد فادعى النسب ثبتت نسبه منه عند جميعا وصارت الامة ام ولد له وبضمنه قيمتها ولا يضمن  
 عتقها لان حق المولى في كسب عتق المأذون اقوى من حق الاب في جارية ابنة المأذون لان المأذون ملك  
 استحلالها بنفسه بقتلها الذي من موضع اخو والاب لا يملك ذلك في جارية ابنة ثم هناك استنباده  
 صحيح ويحب على ضمان قيمتها دون العتق فذلك ههنا وهذا فرق ابو حنيفة بين الاستنباد والاعتق  
 والتدبير وذكره المأذون الصبيان في دعوى استحقاقه على قول في حنيفة وفي الغنيص لا يصح  
 لانه لا يملك كسب عتق المأذون اذا كان الدين خطا كالمالك اب مكانه ثم دعوته ولدا له مكانه  
 لا تصح الا بتصديق المكاتب فذلك دعوته ولدا له عبده المأذون وكذا استحقاقه فقال هناك لا يملك  
 استحلالها بنفسه بقتلها الذي من موضع اخو فبضم الاستنباد وكان استحقاقه بنفسه لانه لم يضمنها  
 ولا شك في قول ابو حنيفة في انشاء العتق عنه لانه ما كان ملكها ما اذ امت سب قوله بحق الغنم فيقدم  
 فليكنها من ضمان القيمة وسقطا على الغنم عنها على الاستنباد ليصح الاستنباد ولا يفضل ذلك في الاستنباد  
 جارية الابن وعلى قولها انما لا يجب العتق لانه ملكها حقيقة والوطئ في ملكه لغنه لا يلزم العتق وانما يكون مبرا  
 ضمانا على الغنم وحق الغنم في المائتين قد ضمن لهم جميع قيمة المائتين المستوفى بالوطئ ليس على ولا حق  
 للغنم فيه فلهذا لا يؤزم عتقها وكذلك لو كان الوطئ بعد موت المأذون وان اعتق المولى جارية المأذون  
 وعليه دين جيبط بقيمة مائتين ثم قضى الغنم الذين اوبراه الغنم او بعضهم حتى صار في قيمته فيما  
 في يده فضل عن الدين جازم عتق المولى الجارية لانه حين اعتق كان ثبت الملك له فيها ما وحق

الغنم

الغنم كان مانعا فاذا زال مانع بعد العتق كما لو ارث اذا اعتق عبدا من التركة المستغفرة بالدين ثم  
 سقطت الدين بعد العتق لهذا المصنف ولو اعتق المولى جارية المأذون وعليه دين جيبط فبطل  
 العقد في قول في حنيفة ثم وطئها المولى بعد ذلك فجات بولد فادعى له فدعاه فدعونه جارية وهو ضامن قيمتها  
 للغنم والمائتين الاستنباد لانه اذا كان قبل الاعتق ثم الجارية حرة لسقوط حق الغنم عنها والاستنباد  
 لا ترى انه لو سقط حقهم عنها بالبراءة من الدين كانت حرة باعتق المولى اياها فذلك ههنا وعلى المولى  
 العتق الجارية لان الاعتق من المولى كان سببا على الوطئ الا ان قيام الدين كان مانعا فهو ذاك الحق  
 فاذا سقط حق الغنم عنها زال المانع عنها بعد العتق من ذلك الوقت فثبت انه وطئها بالتسمية وهي حرة  
 فيلزم العتق لها لان الوطئ في غير الملك لا يخلو عن حد او عتق وقد سقط الحد للتسمية فيجب العتق واذا ادعى  
 المولى بعض رقيق المأذون انه ولده ولم يكن ولده ملك المأذون فدعوته بالطنة في قول في حنيفة وهي جارية  
 في قول صاحب قيمة قيمة للغنم وان كان موصرا فليغرمها المولى ورجح على ابي له لان دعوته دعوة الجارية فان اصل التوبة  
 لم تكن ملكه ودعوة الجارية كالاعتاق وقد بينا هذا الحكم في الاعتاق وقال ابن زياد اذا اعتق مولى امته من  
 كسب عتق المأذون ثم سقط الدين لم ينفذ ذلك العتق او كذلك لو ارث في التركة المستغفرة بالدين لان  
 ملكه حدث بعد الاعتاق وهو بمنزلة المضارب في اعتق عبد لمصنوعة ولا فصلية على الراس المال ثم ظهر الغنم  
 فيه لا ينفذ ذلك العتق وكذلك لو ارث اذا اعتق كسب عتق مكاتبه ثم ظهر المكاتب لا ينفذ ذلك العتق ولكن نقول ههنا  
 انما اعتق قبل تمام سبب الملك لان مال المضارب لم يملك ثبوت المال وانما يملك المضارب سبب حقه  
 من الرجوع والمكاتب بمنزلة الحر ثم وجه فيمنع ذلك تمام سبب الملك للمولى في كسبه فاما سبب الملك تمام  
 للوارث في التركة بعد موت المورث والمولى في كسب العتق فينقض عتقه على ان يتم تمام الملك لا ترى  
 انه لو مات نصراني وترك اثنين نصرانيين وعليه دين مستوفى فمات احد الاثنين ثم سقط  
 الدين كان الميراث للآخرين جميعا ولو كان تمام الملك عند سقوط الدين كان الميراث كله للآخرين  
 لان الميراث لا يورث الكافر وهذا هو الحق بغير الفوق وانه اعلم بالصواب **باب جنابة المكاتب**  
**على عبده وحنابة عليه** واذا جنى المأذون على حر او عبد جنابة خطا وعليه دين  
 قبل موته ارفع به الجنابة او اخذه لانه على ملك مولاه بعد ما حكمه الدين وفي البداية بالرفع بالجنابة  
 مراعات التحسين وفي البداية بالرفع بالجنابة مراعات التحسين وفي البداية بالبيع بالدين ابدال اركان  
 حتى اولها الجنابة فيصير المصير الى ما فيه مراعات التحسين واذا اختار الفداء وقد ظهر العبد من الجنابة  
 فيبقى حق الغنم اية فيساع في دينهم ما ومن دفعه بالجنابة اية بالغنم في ابدى اصحاب الجنابة فيبايع



في دينهم الا ان ينجيه بقدر اولياء الجناية لان اولياء الجناية انما يستحقون ملك المولى في بطريق الجوارح  
 يثبت لهم فيه سبب مجازة وهم بمنزلة الوارث فيكونون في ملكه والعبد المأذون انما مات مولاه ابقه الفداء  
 في ملك الوارث متاعه في دينهم الا ان ينجيه الوارث ويمنهم فذلك يتبعونه في سبب الجناية فيباعون في دينهم  
 الا ان ينجيه صاحب الجناية في دينهم وان كان للمأذون جارية من جارية فقتل قتيلا خطا فانك المأذون  
 وفروا وانك اخذت ان كان عليه دين او لم يكن لان السيد يبرئ كساليه وهو في العرف في كسبه بمنزلة  
 الحرة المقرضة في ملكه فيجوز له ان يبيع العبد او الفداء بخلاف جناية بقتل فالتدبير في رقبته ليس اليه  
 الاثر انما عليك بيع رقبته وعلبك بيع كسبه فان كانت الجناية نف وجمته هي رتبة الف درهم  
 ففداء المأذون بعشرة آلاف فخرجت من قيس قول لا حيفرج وللجور في قولها لان اصلها  
 ان المأذون لا يملك الشراء بالانفاقين الناس في مثله وعندنا حيفه ملكك في نظره في الجناية  
 ما خسر الفداء بمنزلة شرائها بغير ربا به على القولين او بمنزلة مال ودفعه الى اولياء الجناية ثم اشترى  
 بهم بمقدار الفداء وان كانت الجناية عندا فوجب القصاص عليها ففصل المأذون باجاز  
 وان كان المأذون هو القاتل ففصل من نفسه وعليه دين اوليس عليه دين لم يجز الصلح بالثابت  
 انه في التدبير في كسبه بمنزلة الحرة ملكه في التدبير في نفسه هو بمنزلة المحرم عليه فلا يجوز صلحه في حق  
 المولى لان يلمزم المال باليس بال وهو بمنزلة ملكك في نفسه في ذلك ولكن التزمه في حق نفسه صحيح  
 فيسقط الفداء بهذا الصلح ويجب المال في ذمته ولو اصدته بعد العتق بمنزلة مال التزمه بالكفارة  
 او بالنكاح ولو كان للمأذون دار من تجارته فخرجهما قبل عليه دين او لادين عليه فالدية علم  
 عاقلة المولى في قول ابي يوسف ومحمد لان ملك هذه الدار وان كان على عبده دين ودية المقنول  
 الموجود في ملكه على عاقلة صاحب باعتبار انه بمنزلة القاتل له بيده وعندنا حيفرج ان لم يكن  
 على العبد دين محبط فذلك وان كان عليه دين محبط ففي القياس لا شيء علم عاقلة المولى لا حراما  
 للدار عنده ولكن يجازى به فاعيد الفداء لان حق العبد في كسبه حكم الجناية ملك المالك  
 في ملكه فبهذا الطريق يحصل ان العبد يقتله بيده ولكنه استحسن وجعل الدية علم عاقلة المولى لان  
 العبد ليس من اصل المالك والمولى احق بملك هذه الدار على ما في كسبه انما عليك اذا سقط الدين وملكك  
 استخلاص النفس بقضاء الدين من موضع اخر فيكون بمنزلة القاتل بيده باعتبار اقامة سبب  
 الملك التام له في مقام الملك وتظهير التركة المستمرة بالدين اذ لو جرد دار من قاتل كانت الدية  
 على قلة الوارث وهذا لان المانع من الملك بعد تمام السبب حق الفداء ومن حكم الجناية الفداء كالجانب

ب

كالا حاب ويحصل بالتقبل الموقوف فيها كان المولى مالك لها ما بقدر اعتبار جانب المأذون في ذلك وعلى هذا  
 لو شهد على المأذون في بطون من الدار ما لم ينفقه حتى وقع على ان يقتله فالدية على عاقلة  
 المولى وقال هذا في القتل بوجوه من الدار ولم يذكر فيه قول ابي حنيفة وقيل هو كذا على جواب  
 الاستحسان عندنا في حقه ما قلنا وهو كذا في ما اذا وقع على دية فقتلها فان قيمتها في حق العبد يباع  
 او يقد به لان حق صاحب الدين ينطق بالمائة والمولى من مائة اجنبي حتى غرامة فلهذا كان ذلك في  
 عتق العبد بمنزلة جناية يدين على مولاه في طلب الدية او الفداء حتى خباثة يترك بدم محايط المايل  
 او يترك خباثة ذان حتى وجد فيها قتيلا يستحق موجه على المولى ايضا واذا كان المولى جناية  
 على المولى صار المولى فيه كالمالك للدار وكان كسبه ما وجد عليه بطريق ان جناية مملوك كجناية فيكون  
 الدية على عاقلة المولى ولو كان على المأذون دين فجنس جناية فباع المولى من اصحاب الدين بدينهم ولا يعلم  
 بالجناية فقيمة لا يصيب الجناية لان حق اولياء الجناية لا يمنع المولى من بيع الجارية فاذا اتفق ببيعها كان  
 مقويا على اصحاب الجناية ختم فان كان عالما بالجناية ففعله الارش وان لم يكن عالما ففعله فتمت كما لو  
 ولو لم يبعه من الفداء ولم يجز واذا كان حرا اصحاب الجناية في دفعه اليهم بغير قضا قاض فالعبد في ان  
 يضمن قيمته للفداء لانه صار متعلقا بالفداء وحل حقه ما خراج عن ملكه باختياره فيكون بمنزلة مالو اعنته وفي  
 الاستحسان لان على الجاني حق اولياء الجناية ثابت في عينه والمولى قتل بدون قضا القاضي عين ما يجر  
 به القاضي ان لو رفع الدار اليه فيستوي في القضا وغير القضا بمنزلة الزوج في الهبة ثم هو ما قوت على  
 الفداء وحل حقه فان العبد حل للمبيع في الدين في ملك اولياء الجناية كما لو كان الدية اليهم بقضا قاض  
 وانما يضمن القيمة باعتبار ثبوت حل حقه فان جلتها فليكن امتداد لا يفتقر به حل حقه ايضا لانهم  
 يتمكنون من بيعه كالمال او يبيعون لان المقتضى يجب دفعه اليهم بالجناية ثم  
 يبيعون الدين فلهذا لم يضمن المولى شيئا بخلاف ما سبق من بيع اياه في الدين ففقه ثبوت حل حق  
 اولياء الجناية فلا معنى ان يبيع ملك ينفذ ولا سبيل لاولياء الجناية على نقض ذلك ولو لم يرفع  
 بالجناية حتى طاله الفداء بدينهم ولم يخبر صاحب الجناية وقد اقر به المولى والفداء عند القاضي لم يبعه في  
 الدين حتى يخبر صاحب الجناية في دفعه اليه المولى او يقد به فم يبيع الفداء لان في بيعه في الدين من القاضي  
 ابدال حق اولياء الجناية اصلها فانه يغتفر فيه حل حقه ولا يكون المولى ضامنا مستسا اذا كان القاضي  
 من الذي يبيع وفي القاضي ان يخبر صاحب الجناية اقرارا بالفداء من مخرجهما للانتظار وضرر التضرر  
 دون ضرر السلطان فلهذا يصير الانتظار وان نص القاضي ان يباع لهم وعلى الجناية غائب فجميع

جانب



لان حق النعم ثابت في ما يستر وهو طالب كجته ولا يدري ان صاحب الجناية هل يحضر فطلعت حقه  
 او لا يحضر فلا يمنع نفوذ قضاء القاضي وبيعه لئلا يفي الا صاحب الجناية ايضا اما على المولى فلان  
 القاضي هو الذي باعه وبيع القاضي لا يصير لمولى مؤتمرا على حق صاحب الجناية والقاضي فيما يقضي مستند  
 فلا يكون ضامنا شيئا فالعبد بعد الصلح ليس عليه من وجوب جناية شئ وان باعه القاضي في ما يستر  
 الدين او غيرهم ما كثر من الدين كان الفضل عن الدين كالمصاحب الجناية لان الثمن بدل العبد  
 وكان حقه ثابتا في العبد فيثبت بره لا ترى ان العبد كجاني اذا قتل ثبت حق اولياء الجناية  
 في قيمته فذلك ثبت حقه في الثمن الا انه لا فائدت في استرداده ومقدار الدين من المولى وكما  
 فيجعل الفضل على ذلك ايم وان كان ذلك الفضل اكثر من قيمة العبد ان يكون اكثر من ارش الجناية  
 في حق اولياء الجناية في مقدار الارش وما فضل عن ارش الجناية فهو لمولى لانه بدل ملكه وقد فرغ من حق النعم  
 وكذلك ان باعه المولى باع القاضي فهذا وبيع القاضي سواء وان باعه غيره من القاضي كجته لان درهم هو  
 لا يعلم الجناية وقيمة النعم درهم ودينه الف وجناية النعم قتل رجل خطا فانما يدفع في الثمن الى صاحب  
 الدين ومقدار دينه وهو الف درهم والباقي للمولى لانه قد اوفى صاحب الدين كمال حقه لانه قد اوفى  
 ولم يلزم لصاحب الجناية الا قيمة العبد لتفوت محل حقه بسببه فخره فاذا دفع اليه مقدار قيمته  
 كان الباقي للمولى واذا قتل المأذون ثمة او عليه دين او لاديين عليه فمحل فاقلة العصاص للمولى لانه باق  
 على ملكه بعد ما حقه الدين ووجوب العصاص له باعتبار ملكه ولا يفي للمولى لان حقه في البينة وقد مات  
 ولم يكلف بدلا فالعصاص ليس بدل عن الجناية وحقه في محل يمكن ايقام الدين منه وابعاء الذين في  
 العصاص من غير ممكن فان صاحب المولى القاتل من دمه على مال قليل او كثير عازر واخره المولى ما جبرتهم ان كان  
 من جنس ان كان من جنس يبيع لهم لان العصاص بدل العبد وقد كانوا احرار وذاك يوجب  
 كونهم احرار حتى يبدلوا الا ان لم يكن البدل محلا صالحا لاشاكتهم منه فاذا وقع الصلح عنه على ذلك صار  
 محلا صالحا لذلك ثبت حقه في ثمنه المولى له بالثمن ولو لم لا يثبت حقه في العصاص فان  
 وقع الصلح عنه على مال يثبت حقه فيه وبعد الصلح للمولى على نفي قدره البدل كان لانه لا ضرر فيه على  
 المولى بل فيه نفع المنفعة عليهم يحصل محل هو صالح لا يباع حقه منه ولو لم يقتل المأذون ولكن قتل  
 عبدا ولا دين على المأذون فيمنع القاتل العصاص للمولى وروى المأذون لان كسبه حاله ملك  
 المولى ولا يستره استيفاء العصاص باعتبار الملك ولا يخرجه بالقتل من ان يكون كسبه للعبد  
 لان كسبه ما يمكن هو من التجارة فيه وذلك لا يتحقق في العبد المقتول ولا في العصاص الواجب فكان

المولى

مكان المولى اخذه منه مملوك القصاص للمولى وان كان على المأذون دين كبير او قليل فلا عاصم على القاتل  
 وان اجمع على ذلك المولى والغرماء لا يجوز من استيفاء نفي كسبه ما يفي الدين عليه فكل الدين او كثر فلا  
 يمكن صرح من استيفاء القصاص به لاعتد كسبه والغرماء لا يمكنون من ذلك لان حقه في المالية والقصاص  
 ليس بالمال فلا عاصم المستوفى لاجب القصاص واذا لم يجب القصاص باصل القتل لاجب واجتماع  
 على استيفاء وهو بطر من المضاربة اذا قيل من قيمته فقتله على راس المال لاجب القصاص وكذا  
 اجمع المضارب ورب المال على استيفاء لئلا يفي المصنف وعلى القاتل قيمة المقتول في ماله ثلاث سنين  
 لانه القصاص لما لم يجب لاستيفاء المستوفى وجوب المال وجوبه بنفسه فكون مؤجلة ثلاث سنين  
 ولكنه في مال الجاني لانه وجب له نفس فلا يعقله العاقلة الا ان يفي القيمة عشرة الاف في يتحقق منها غرة  
 لان بدل نفس المملوك بالجناية لا يزيد على عشرة الاف الا عشرة ويكون ذلك لغرماء العبد لانه بدل المقتول  
 وهو محل صالح لا يباع حقه منه واذا جنى عبد الرجل جناية خطا فاولاه في التجارة فهو يعلم الجناية او  
 لا يعلم فحقه دين لم يبر المولى تحتار او يقال له ادفعه او اقره لان بالاذن له بالتجارة وحق الدين اياه لا  
 يمنع دفعه بالجناية الا ترى ان ذلك الجاني يتم بمتبع دفعه بها فذلك اذا اعترض وانما يصير المولى  
 تحتار للعقد بانساب سبب تجزئة عن الدفع بالجناية بعد العلم بما ولم يوجد فادفعه بالجناية ابعد  
 الغرماء فبيع لهم الا ان يفي به صاحب الجناية بالدين لان ماله صارت حقا للمولى فان ضاه صاحب  
 الجناية بالدين او سعى في الدين رجع صاحب الجناية على المولى بجمعة العبد فلت له لانهم اخذوا  
 جناية يترهم عبدا فاذا اوفى اليهم عبدا هو مستحق المالية بالدين فاذا استحق من يديهم بغير  
 السبب كان لهم حق الرجوع على المولى بقيمة بخلاف ما اذا كانت الجناية من العبد بعد ما حقه الدين  
 فان هناك ما استحقوا العبد الا وهو موقوف بالدين مستحق المالية وقد دفع اليهم كذلك وهو نظير  
 اعقب عبدا بعد ان يوفى ثمة رده على المولى فيبيع بالدين لم يرجع على العاقب ولو عصفه فارغا  
 فحقه دين عند العاقب بان افسد ما عاظم رده فضع بالدين يرجع المولى على العاقب  
 بقيمة لو صح ان استحقاق المالية بالدين يثبت باسره المولى بعد تعلق حق اولياء الجناية  
 ونحو الاذن له في التجارة فصار كانه ائتمن عليهم ذلك ويقتل حق اولياء الجناية في نفس العدا لاق ماله  
 فكيف محرم المولى لهم باعتبار اكتساب سبب استحقاق حسن العبد بالجناية لا يكون الا باعتبار ماله  
 الا ترى ان الجاني الذي ليس له مال لا يستحق نفسه باعتبار المالية وكذلك ان كان المولى اذن له  
 في التجارة فلم يلحقه حتى جنى جناية لم يفته الدين لان كسبه امة الاذن بعد الجناية من المولى منزلة اسائه  
 وكذلك لو اراه يشتري وبيع بعد الجناية فلم يهربه فكونه عن النهرى عمره الصريح بالاذن له بالتجارة  
 وكذلك لو كان الدين لحقه قبل الجناية لم يولى الجناية على المولى بالقيمة لانه استحقه بالدين الا وهو مشغول

بذلك



بالدين وان كان له الف درهم قبل الجنازة والف درهم بعد الجنازة وقيمة الف درهم ثم وقع العبد بالدين  
سبح في الدينين معا فان سح او فداء اصحاب الجنازة بالدينين فانهم يرجعون على المولى بنصف القيمة  
وهو حصة اصحاب الدين على الاخر اعتبار الكل واحد من مال الوكان ووجهه وهذا لان نصف النفس  
الذي اخذه صاحب الدين الاخر اعادة بمسئلة الاذن من المولى بعد الجنازة لانه كان متكئا  
من المولى ولو صح جرح عليه لم يحمته الدين الاخر في حال رقة فلم يذاهب المولى ضامنا وصل الى صاحب  
الدين الاخر من مال العبد فان قيل كيف يستقيم هذا لو لم يحمته الدين الاخر بالاسم لا وليا الجنازة  
مسي من مالته ايضا لان الدين الاول محط ما لسته فيبقى ان لا يضمن المولى لهم شيئا قلنا  
نعم لكن ما اخره اصحاب الدين الاخر لا يسلم لهم الا بعد سقوط صاحب الاول عن ذلك باعتبار  
سقوط حقه هو سلم لصاحب الدين الجنازة لولا المسئلة للمولى الاذن له حتى يحمه الدين الاخر فلم يضمن  
المولى ذلك لصاحب الجنازة واذا قتل العبد المأذون او المجور رجلا خطا لم اقر عليه المولى مدين يستحق  
رقيقه فليس هذا باختصاصه لان اقر المولى عليه لا يمنع من الدفع بالجنازة ان هذا الدين لا يكون  
اقوى من الدين بجمعة مصره فان دفعه في الدين الاخر يندبه الى الجنازة لان الدين ثبت عليه  
باقر المولى فاشتغلت عاينة بالدين كما لو رهنه عبده الجاني ثم يرجع الى الجنازة على المولى بقيمة  
طابنا ان اتلف عليه ما لسته باكتب به ليشأ اشغال بحق القتل بعد ما ثبت فيه حق ولي الجنازة  
ولو كان المولى اقر عليه بقتل رجل خطا وكنه في ذلك اولياء الجنازة الاولى فانه يدفعه بالدينين  
او يبيده لان اقراره عليه بالجنازة لا يمنع من التصرف منه فيه وحق ولي الجنازة في الاصل بقوله تصرف  
المولى فمن ثبت باقراره من الجنازة بمنزلة الثابت بالبينة او بالمجانية في حقه فيه فولي الجنازة  
فان دفعه اليهما نصين رجع الى الجنازة الاولى على المولى بنصف قيمته لانهم كانوا مستحقين جميع  
العبد بالجنازة الاخرى وقد علم ذلك الاتفاق يدفع النص الى القتل فلم يضر لم النص فيتم  
ولا يضر للمقر الثاني شيئا لان ما ثبت حقه الا في النص فان حين اقر له بالجنازة كانت الجنازة  
الاولى سابقة فهي مراعاة الاخرى فيقتضيه ثبوت حق المقر الثاني في ما اذا دفع النص وقد سلم  
له نصف العبد وان كان عليه دين يستحق رقيقه فاق المولى عليه عما لم يقره لان المستحق اقر  
رقيقه بالدينين يحم المولى من التصرف فهو الاقرار عليه بالجنازة يصرف فلا يصح الا ان يندبه من الدين  
فمنه والمانع به فيصير كالمرد ولا فداء بعد ما سقط الدين فيدبر بان يدفعه بالجنازة او يبيده و  
لو قتل العبد رجلا عدا او عليه دين فصالح المولى صاحب الجنازة منها على رقيقه العبد فان علمه لا يندبه على  
صاحب الدين لان يملك رقيقه عدا عما لا يتعلق به حق صاحب الدين ولو لم يقره عما  
يتعلق به حقه لم يندبه عليهم كما لا يصح هذه الاولى ولكن ليس لصاحب الدين بقتله بعد ذلك لان عليه

لان صلحه كعفو كونه ما فيه ان البديل مستحق لصاحب الدين ولكن استحقاق البديل في الصلح  
من ذم العبد لا يمنع سقوط الكفارة ببيع العبد في دينه فان بقي من ثمنه شيء بعد الدين كان لصاحب  
الجنازة لان حكم البديل حكم المبدل وهم قد استحقوا نقل العبد بالصلح متى سقط حق صاحب الدين  
عنه الا ان رآه من ابراهه عن الدين كان العبد مالا لصاحب الجنازة فكذلك يسلم لهم ما يفرغ من بدله  
بحق صاحب الدين فان لم يسلم من ثمنه شيء فلا شيء لصاحب الجنازة على المولى ولا على العبد من حال  
رقه ولا بعد الرق لان المولى ما انتم لصاحب الجنازة شيئا في رقبته بالصلح وانما يسلم للعبد الفداء على العقد  
وهو لا يملك المال بعد الاتفاق فكذلك لا يضمنه العبد باختياره عنده او سلامته له ولعلم بصلح  
وكفى عفا احد المولى الدم فان المولى يدفع نصفه الى الاخر او يدفعه لان من الذي احفظ اهد بغيره حق الاخر  
لم يعف فهذا او مالو كانت الجنازة خطا في الاثارة سوار فيدفع المولى اليه نصيبه او يدفعه ثم يباع  
جميع العبد في الدين لان حق الغريم لا يسقط عن مالته العبد يدفع جميعه للجنازة فكذلك يدفع نصفه  
ولو اقر العبد انه قتل رجلا عدا و عليه دين كان معصفا في ذلك صدقة المولى او كذبه لان موجب  
اقراره استحقاقه دمه ودمه خالص حقه ان العبد يبيد عليه اصل الجنازة ثم حق الغريم في ماله لا يكون  
اقوى من ملك مولاه وملك المولى لا يمنع استحقاق دمه باقراره على نفسه بالقول فكذلك حق الغريم  
وان غنى احد ولي الجنازة بملك الجنازة كلها لان نصيب الغنازة في قد سقط بالقول فلو بقي نصيب  
لم يعف فكان موجب الدفع بمنزلة جناية الخطاء واقرار العبد بجنازة خطا باقراره اذ اقر به المولى فيه  
فيباع في الدين ان يدفع به المولى جميع الدين فان خذه وقد صدق في العبد بجنازة فيملك له اذ دفع  
النصف الى الذي لم يعف ان كان كذبه في ذلك كله فالعبد كله للمولى اذا فداءه بالدين الا ان حق الاخر  
لم يعف غير ثابت في حق المولى اذ اكره العبد فيه فاذا وجد المؤذون في دار مولاه قتيلا ولاذني  
عليه فدمه يدر فان كان عليه دين كان على المولى في ماله حالا الاخر منه وبنه من قيمته بمنزلة مال مؤثر  
المولى يبيده الا ان رآه لو وجد عند الغير قتيلا في داره جعله كانه قتلته بيده فكذلك اذا وجد عبده  
قتيلا حيه ولو قتلته بيده عدا او خطا كان عليه الاخر من قيمته ومضى الدين في ماله حالا لان وجوده  
عليه باعتبار حق الغريم في المالته ولو وجد عبده من عبدة المؤذون قتيلا في دار المولى ولاذني على  
المؤذون في قد صدق لانه يملك المولى بمنزلة رقيقه المأذون ولانه كالمال له بيده وان كان  
على المولى دين يحبط بجمته وكسبه وعلى المولى قيمته في ماله في ثلث سنين في قياس قول ابي حنيفة وفي  
قولهما عليه قيمته حالا وان كان الدين لا يحبط بجميع ذلك كان القيمة حالة في قولهم جميعا بمنزلة ماله

المأذون



بيده وهذا ثبت على ما تقدم ان الدين اذا لم يكن محيطا بالمولى مالك كسبه كما هو مالك رقبته فيكون الفسخ  
عليه الحق التزم في ماله وان كان الدين محيطا فكذلك عنه بما دونه استنفذ هو لا يملك كسبه وفي هذه  
الحالة قبل ان يمتد له فسخه عند اجتناب المولى في ثلث سنين لان وجوده بها باق والقدر  
والنهي عليه في مال لا من وجه كماله على معنى انه يتمكن من استملاكه لنفسه لقضاء الدين من موضع اخر  
فلا تعد العاقلة لذلك وان قبل للمولى مكاسه او عبد المكاسه عمدا او خطأ او وجه المكاسه قبلا في دار مولاه  
وس على المولى معه القليل في مال في ثلاث سنين لان وجود القيمة بهما باعتبار القدر فان كسب المكاتب  
غير ملوك للمولى رقبته من وجه كماله على معنى ان المكاتب صار بمنزلة المملوك فيجب على المولى  
العمل سفس القدر فيكون مؤجلة ولكنها يجب في مال لان رقبته مملوكه في وجهه وفي كسبه حق المالك على معنى  
انه يملك حقيقة عند غير المكاتب فلا تعد العاقلة كذلك وهذا اذا كان في القيمة وفي تركه والمكاتبه لان  
حينئذ يبقى عقد المكاتبه ويؤدي البذل من كسبه بنفسه فمحرته فان لم يكن وفاء فليس على المولى  
في قتل مكاسه لان المكاسه قد انسخت بموته عاجزا فمن ان قتل عبده ولادين عليه ولو وجه المولى  
قبلا في كل دار عبد المأذون كان ربه المولى على عاقله في ثلاث سنين لو رتبته في قبائل خفيفة قولنا  
وقوله ما دونه من هذا لان هذه الدار في حكم القليل لوجوده فيها بمنزلة ولد اخر للمولى حتى لو وجد فيها اجنبي قبل ان كان  
دونه على عاقلة المولى فاذا وجد المولى فيها قبل ان وجد ربه ففسخ في دار نفسه وهذا المذهب معروفا  
اذا وجد قبل في دار نفسه نسيه في الكتاب بالديان ولو وجد العبد قبل في دار نفسه ولا دين عليه فدمه مبرر  
لان داره مملوكة للمولى وكانه وجد قبل في ولد المولى وان كان عليه دين فعلى المولى الاقرب قيمة وماله  
حالا في ماله بمنزلة ما لو وجد قبل في دار اخر للمولى لان ولد العبد في حكم القليل الموجود فيها بمنزلة دار  
المولى اذا وجد فيها العبد قبل وذكر في المأذون الصغير ان هذا استوفى سواء كان عليه دين او لم يكن  
ولو وجد التزم الدين لان الدين قبل ان يمتد له فسخه على ما قلناه في ثلث سنين لان من ملكه ان  
كسبه من الاجانب وانما حق من ذمته متعلقا بما له كسبه وبذلك لا يخلف حكم جنابة عليه في لا يبطئ بغيره العبد  
بمنزلة ما لو وجد قبل في دار اخر للمولى وكذلك القليل لو كان القليل عبد المولى كانت قيمته على عاقلة المولى  
في ثلاث سنين عبده وذلك لغيره واذا اذن المكاتب لعبده في التجارة فوجد في دار المأذون قبلا  
وعليه دين او لادين عليه فعلى المكاتب قيمة رقبته لا وليا والقبيل فماله حالا بمنزلة ما لو وجد قبل  
في دار اخر من كسب المكاتب لان المكاتب في كسبه بمنزلة المخرج ملكه فغيره كالجذب بيده وجنابة المكاتب  
يوجب الاقل من قيمته ومن ادرى الجنابة فماله من لو كان الذي وجد قبل في دار العبد المكاتب

لان دونه من هذا انما لو قبض وجد قبل في دار اخر له وهذا يصير كانه كالجذب على نفسه وابو حنيفة يفرق بين  
المكاتب والحر في ذلك لان موجب جنابة الحر على العاقلة وموجب جنابة المكاتب على نفسه فلا يستقيم  
ان يجب له على نفسه وسنقر هذا الفصل في كتاب الديان ان شاء الله تعالى ولو كان المأذون هو الذي  
وجد قبل في داره كان على المكاتب الاقل من قيمته ومن قيمته المأذون لان هذه الدار في حكم القليل  
الموجود فيها كدار اخر للمكاتب ولو وجد العبد قبل في دار اخر للمكاتب كان المكاتب كالجذب عليه  
بيده فيلزمه اقل القيمتين في ماله حالا لغيره فله فسخه اذا وجد في دار قبل **باب ما يجوز للمأذون**  
**ان او يفعل وما لا يجوز** وليس للمأذون ان يكاتب عبده لانه متفك الحرج عنه في التجارة والكتابة  
ليست بتجارة ولكنها عقد ارفاق بقصد بها الاعتاق والمأذون ليس مستحان كالجور كالزوجه المالك  
بالكتابة فموجب الفسخ الثابت بالمأذون ولا يستفاد منه ما هو قوله في كل من حق الغير فان كاتبه واجازه  
مولاه جازا دام لم يكن عليه دين لان هذا عقد له بخير حال وموقعه فيوقف على الاجابة في الاثبات وكالاذن  
في الاثبات وبما ان كتب المأذون خالص ملكا لم يملكه عليك فيه مباشرة الكتابة فيملك الاجابة ثم لا  
سبيل للعبد على قبض البذل بل ذلك للمولى لان العبد ياب عنه كالمالك والكتابة من العقود التي لا  
العاقلة فيها صغيرا فيكون قبض البذل لا من نقد العبد بيمينه وان دفعه المكاتب لا العبد لم يبرأ  
الا ان يملكه المولى بقض لان العبد في حكم قبض بول الكتابة كاجنبي آخر وكذلك ان لحقه دين بعد اجازة المولى  
الكتابة لان الاجازة صار المملوك مكاتبه وخرج من ان يكون كسبا لغيره فالدائن الذي يلحق بالعبد  
فيه ذلك لا يتعلق برقبته ولا بكسبه كالمأذون المأذون من يده فجنابة او لم يكاتبه ولو كان عليه دين  
او قبيل فسخا بيمينه باطلا وان اجازة المولى لان المولى بالاجازة يخرج المكاتب من ان يكون كسبا للعبد  
وقيام الدين عليه يمنع المولى من ذلك فلو اذن او اكثر كالمأذون من يده وعليه دين فان لم يبرأ المكاتب  
حتى اذا فان كان المولى لم يجزها لم يفتق ورد رقبته للمأذون فيبيع في ذمته وصره ما اخذه منه من  
المكاتبه في ذمته لان المكاتب برون اجازة المولى لغوه هو موقوف على اجازة فاذا بدل الكتابة في حال  
توقف الفسخ لا يوجب الفسخ له او للعبد حين قبض البذل منه يصير كالمعتق له واعتاقه له لغوه الفسخ  
من الكتابة يصرف لادين المأذون مع رجعة بطريق البيع فيه وان كان المولى اجازة المكاتب  
وامر العبد بقبض او على العبد دين محيطا برقبته وما يبره فادى المكاتب المكاتبه والاول سوا في  
قياس قولنا خيفه لان المولى لا يملك كسبه حتى لا ينفذ منه مباشرة الكتابة والاغني  
منه فلا يعمل اجازة ايضا ولا يفتق قبض البذل منه كالمأذون فمعه فسخا من قهرها مبرر لان  
المولى يملك كسبه وان كان ذمته محيطا حتى لو اعتقه بغيره فمعه فسخا من قهرها مبرر لان  
هو امر العبد بامره كجبر كالمعتق له فيكون حرا والمولى ضامن لغيره لان ماله كان



حقا لم وقد ابتغى المولى عليهم وذلك المكتبة التي قبضها المولى بوجهه فيصرف الى الغناء لانه اوى المكتبة  
من كسبه والغناء احق بكسبه من المولى فلما لم ذلك للمولى ما يبيع منهم ولو كان من المازون  
لا يحيط به وباله عتق عندهم جميعا لان اجازة مولى المكتبة كباشرته ولو كانت قبض البديل  
عتق فان الذين اذا لم يكن محبها لا يمنع ملكه ولا اعتاقه ثم يقتضيه قيمة لغناءه وبأخذ الغناء  
المكتبة التي قبضها المولى او المازون من بينهم لان حقهم في كسبه وما ليه رتبة مقدمة  
على حق المولى وقد اختلف المولى ماله رتبة بالاعتاق وليس المازون ان يكفل بنفس  
ولامال لان الكفالة من عتق المبرعات باعتبار اصل الوضع والبرع هذا التجارة وان كان  
الحج عنه في التجارة خاصة وهذا الخلف التوكيل بالشراء لانه ليس مبرع باعتبار اصل الوضع بل  
من عمل التجارة الا ترى ان التجارة لا يجوزون عن ذلك ويجوزون عن الكفالة غاية الحجز وكذلك  
لا يهرب ولا يصدق بالدهم والنوب وماما شبه ذلك ولا يجوز من ما ذهب لغير شرط لان  
هذا كله مبرع باعتبار اصل الوضع ولا يفتق لانه مبرع فان صلى الله عليه وسلم عرض بين  
صدقة فدان اجازة المولى هذه البرعات منه فان لم يكن عليه دين فلا بأس به وان كان  
عليه دين لم يجز شي من ذلك لان كسبه اذا لم يكن عليه وصح وما ليه رتبة ومنا فله المولاه  
فاجازة كباشرته وان كان دين وحق الغناء في ذلك مقدم على حق المولى فلهذا لا يجوز شي من ذلك  
واذا اهدى العبد المازون هدية او دعى رجل الامانة فغداه او اعان دابة يركبها او ثوبا يلبسه  
فلا بأس به ولا ضمان بينه على الرجل ان يهلك شي من ذلك عند كان على العبد دين او لم يكن وانه يفتقر  
هذا كله باطل لانه يترفع والعبد ليس من اهله ولكنه استحسن فقال هذا مما يفتقر القادر ولا يجزى  
فيه ابدان التجارة فانهم يجازون الاستجاب فلوب الى هدين الا انفسهم واعارة وضع الجلبوس  
والوسادة على سائرهم ليعاملهم فلم يجز ذلك من المازون ادى الى الخلف والحج مدفع وايد  
هذا الاستحسن ما روينا ان عدم كان بحيث دعوة المملوك وان سلمت رضى الله عنه اهدى الى  
البيع عدم وهو مملوك فقتله واكل واكل اصحابه رضى الله عنهم واتاه بصدقة قام اصحابه باكلها و  
لم يأكل منها شيئا وعن عمر رضى الله عنه انه سئل عن العبد يصدق في بيع فقال بالبر عتق وطه و به  
ماخذ فتقول يصدق المازون بالاطعام فلا يصدق بالدهم والكسوة وذلك لان اهل الطعام منى  
على التوسع ولهذا اجاز للمرأة ان يصدق في ثمن ذلك مال الزوج بدون استطلاع راي الزوج  
فان الناس لا يسمعون من ذلك عادة والمكاتب في بيع ذلك كالعبد لان الرق الى جوله من  
البرعات فانه فيه الا ان في حق المكاتب لا يجوز ذلك باذن المولى بخلاف المازون اذا  
لم يكن عليه دين لان كسب المازون خالص ملك المولى والمولى ممنوع من كسب المازون

سواء كان عليه دين او لم يكن ولو اعتق المازون ابنة ابي مال لم يجز لان هذا النصف ليس باجاة  
فان اجازة المولى جازان لم يكن عليه دين كما لو باشره بنفسه والمال دين للمولى عليها ولا يجوز قبض  
المازون له من المازن في العقد كان معبر عن المولى فنور قبض البديل كاجنبي اخوان تحفة دين بعد اجازة  
لم يكن للزوج في ذلك مال حق لانه كسب هو فلا يتعلق به حق غنما المازون وان كان على المازون  
دين لا يحيط به فبذبه وبذره جاز العتق باجاة المولى ايضا لكونه مال كافيها وعليه قيمة لغناءه  
لان حقهم في ماله باشرته وبذرها المولى بالاجازة ثم المال عليها للمولى لاحق لغناء المازون في ذلك بخلاف  
ما تقدم من المكتبة لان الامة منها يعتق بنفس القبول وما يكسب بعد ذلك خالص ملكا فاما يرد  
الى المولى البديل من كسب هو خالص ملكا فلا يتعلق حق اهل الغناء به واما المكاتب لا يعتق الا بالاداء  
فانما يردى بطل المكتبة من كسبه في حال رقة وحق الغناء فيه مقدم على حق المولى وان كان الدين يحيط  
بالمازون وبما فيه فذلك في قولها وفي قولها خضرة لا يعتق لانه لاحق للمولى في كسب المازون  
في هذه الحالة ولو تزوج المازون امرأة حرة بعزاذن مولاه ودخل بها بغير قبضها لان الكساح ليس بتجارة  
فالمازون كالحج ولكن يلزمه المهر بالرجوع لانه لا يوافق المهر حتى يعتق لان هذا دين  
لزمه بسبب عقد هو عزم ما دون منه من بين المولى فيؤخره لا بعد العتق كدين المكتبة وقد بيناه في الكساح  
ان المازون لا يزوج عبده وان تزوجه فانه اختلف والمازون ان يرضع المال مضاربة بالنصف  
لان له ان يشاير اجرة عمل في ماله باجر مضمون في ذمته واليسجى للعمل بقبض الربح يكون النفع له وهو  
من صنيع التجار وكذلك باخره ما مضاربة بالنصف لانه يستمرى بطن في ذمته ولا يرجع به على غيره  
لستقي الربح فلان تلك الشراء على وجه يرجع بالعمدة على غيره وكحصول الربح لنفسه كان اولى والى شريك  
العبد ان المازون لهما في التجارة شركة عيان على ان يشرى بالنقد والنسبة بينهما لم يحرم ذلك النسبة و  
جاز النقد لان النسبة من الكفالة عن صاحبه والمازون لا يملك الكفالة فهو بمنزلة مالو كشر كشركة معا  
فان الشركة بينهما يكون عيانا لا معاوضة لما فيها من معنى الكفالة فان اذن لهما المولى ان في التجارة على  
الشراء بالنقد والنسبة ولادين عليها ونوجا بخرى لو اذن لهما احد منهما مولاه بالكفالة او التوكيل بالشراء  
بالنسبة واذا اشترى المازون وعليه دين او لادين عليه ثوبا بغيره وباعة من مولاه كخمس عشرة  
لم يبيع المولى من الحرة الا على عشرة ليجز التهمة المسماة في المعاملة بينه وبين المولى ولو كان اشترى  
بغيره ثم باعه من العبد بخمس عشرة او باعه من امته لعبد ما دون لهما في التجارة مائة المسماة بينهما يمكن و  
كذلك لو كان المازون اشترى ثم باعه من مكاتب للمولى او عبدا حرة او من عبده مكاتب المولى او  
من مضارب للمولى او من مضارب المكاتب لم يبيعه راجعة الا على اقل الثمنين ولو باعه من ابن المولى  
او ابنة او امراته كذلك في قولها خضرة لم يكن مائة بينه وبين من لا يجوز شرادته وفي قولها يبيع



مراجعة على خمسة عشر لانه ليس للمولى مال مولاه ملكه لاحق ملكه قديما مخدفي البيوع والملك  
**باب الفرق في العبد الماذون له** واذا جاء الرجل بالبيعة الى السوق  
فقال هذا عبيدي فباعوه فقد اذنت له في التجارة فباعوه وباعه انما من لم يحضر هذا القول  
ولم يعلم فله دين ثم علم انه كان حرا او استحق رجل نفلي الذي امره ببايعته الاقل من قيمته ومن الدين  
للذين امرهم ببايعته وليس له ما يصنع صار عادتهم فان امره اياهم بالبايعه معه يكون  
متصفا على انه نفوس ماله لا ديونهم اذ الحقة دين وبغيره الامم بماله الكفيل ثم عن عبده بذلك الاثر  
الى العبد لو كان مملوكا له كما قاله كان حقه ثابته ماله وكان المولى كالكفيل لهم عن عبده  
بقدر ماله الرقبة فاذا الحق الحق الغرور ثبت لهم حق الرجوع عليه با وجده في الغرور والكفالة  
وهو الاقل من قيمته ومن ديونهم خا طيه بكماله لم يحضر ماله ولم يعلم به ذلك سواء لان هذا حكم  
يكفي على بنوت الاذن والاذن اذا كان عاما ميتا يكون ثابتا حتى من علم به ومن حق من لم يعلم  
الا ترى ان الحق عليه بعد الاذن اذا كان ميتا اهل سوق ثبت حكمه حتى من علم به ومن حق من  
لم يعلم به فله ذلك الاذن وما سمي من الغرور والكفالة ويسمى ان كان قال فقد اذنت له في التجارة اولم  
كالكفيل لانه لما قال هذا عبيدي فباعوه فالغرور والكفالة ثبت باضافة الامر اياهم ببايعته  
في ضرورة ذلك الاذن له في التجارة مولاه يضمن لهم شيئا مكسوبا لان الكسب لم يكن موجودا عند عقالة  
المولى ولا يدري المحصل الا يحصل فلا يثبت فيه حكم الكفالة والغرور وان شاربوا ابدتهم على الذي ولي  
متابعهم اذ كان حرا لانه باشره ام الدين وهو من اهل له وان كان عبيدا لم يرجعوا عليه شي حتى  
يعتق لان مولاه لم يرض بتصرفه وتعلق الدين بآلته وانما اختاروا ضمان المولى ثم يودي ما عليه  
اسموا العبيد جميع دينهم اذا اعتق لان التزامه في صحة ومنه صحيح والمولى كان ككفيله عنه بقدر ماله الرقبة  
فاذا لم يصل اليهم من ثمة الكفيل كان لهم ان يرجعوا على الاصيل جميع دينهم اذا اعتق ولو لم يكن  
هذا ولكن العبد اقام العتق البتة ان مولاه الذي اذن له كان دبره قبل ان ياذن له او كانت  
امه فقامت البتة اذ ام ولد له فقد اعتزله المستحق لانه لقد عليم يستفاد ديونهم من ماله الرقبة  
لبنوت حتى عتقه لهم عند عقالة المولى فنزله من منزلة حق المستحق او حقيقة الحرية اذا اذنت  
على حريتهم واذا اختاروا ان يضمنوا المولى قيمة المدين وام الولد فلا يسبيل لهم عليها فتابعت  
من دينهم حتى يعق له ان كسبها ملك المولى وقد عزم المولى لهم ماله الرقبة فلا يسبيل لهم سبيل على  
كسب هو مملوك له ولو جاء به الى السوق فقال عبيد هذا فاذنت له في التجارة لم يعلم ببايعه وسعالة  
بالا لم يكن هذا غرورا ولم يلزم هذا الاذن شي لانه اخبرهم بغيره وما امرهم ببايعته عند الضمان  
معه وحكم الغرور والكفالة لا يثبت بخلافه الا ترى انه لا اجرة انما اجرة اذارة فخر وجها وادرا

ثم استحقف لم يرجع المور على الجبر بنى ولو زوجه اتمته على انا حقة ثم استحقف رجع على المورج  
كما عزم من قيمة اولادها قاله بالمبايعه حقة حكم الغرور في الزوج هناك والاجار بالملك والاذن حقة نظير  
الاجار بالجزية هناك وان قال هذا عبيدي فباعوه في البر قاله فاذنت له في التجارة فباعوه  
في غير البر والماله كحقة كالف كالا مضمنا من الغرور والاقبل من دينهم ومن قيمة العبد لان التقييد  
بالبر في الامر بالمبايعه لغو على ما بينا ان حكمه لا يقبل التخصيص يستلزم ما التجار فكان هذا  
الامر بالمبايعه كحقة سواء في الجاهل ما اذا قال له ما بيعت به من ابله فلا تملك فباعوه في غير البر  
لا يجب على الكفيل منه شي لان الكفالة تفعل التخصيص فكذلك الجاهل ثابت به بالامر بالمبايعه مع العبد  
لا يقبل التخصيص فلذا كان للمور ان يرجع بدينه على الذي امره بالمبايعه هو مغمور في ذلك  
بغيره الدين سايعه في البر اما اذا كان فلكفيل ان يرجع عليهم بذلك واذا اذن لعبد في التجارة  
ولم يامر ببايعته ثم ان المولى امر رجلا ببيعته او قوما ببايعته فباعوه مرة اخرى وقد علموا  
بامر المولى فله دين ثم استحق او حرا او مديرا فلكل من امرهم المولى ببايعته عليه الاقل من  
حقتهم من قيمة العبد ومن دينهم واما الاخر من فلا شي عليهم على المولى من ذلك لان الغرور  
ثبت باعتبار الامر بالمبايعه دون الاذن في التجارة والامر بالمبايعه كان الخامس فلا يقدر  
حكمه في غيره بخلاف الاول فالامر بالمبايعه هناك كما تستر هذا نظر في العبد الاذن العتق فانه اذا انتهى احد  
او اثنين عن مبايعته لا يثبت حكم ذلك النبي لا يخرج من التمس او اذا كان انتهى عاما منتشرة اثبت  
حكمه في كل ما علم به في حق من لم يعلم به اذا ثبت هذا فيقول المأخوذ من الدين امرهم ببايعته مقدار  
ما كان يعلم لهم لو كان ما جاز به حقا وذلك الاقل من حصتهم في القيمة ونزولهم وانما يتحقق الغرور في  
حتم في ذلك القدر ولو كان امر قوما ببايعته في البر فباعوه في غيره او في غيرهم سواء والضمان  
واجب لهم على الجاهل ان العتق في حتم في البر لغو فان الامر بالمبايعه في حتم بمنزلة الامر العام في حق  
لحاجة وقدينا ان هناك لا يثبت العتق بالبر فلهذا مسيلة فان اذن به الى السوق فقال ببيعهم ولم يقبل  
موجب فله دين ثم استحق ان وجد حرا او مديرا لم يكن على الامر شي لان هذا مسيلة اشارة  
عليهم فلا يثبت بالغرور وهذا لانه لم يصف الى بعثه بالملك والغرور والكفالة تثبت على ذلك فانه  
بالامر بالمبايعه انما يصير ضمانا لهم ماله مملوكه لهم وانما يكون مطمحا لهم في سلامة ماله مملوكه لهم وذلك  
لا يتحقق الا باضافة الى نفسه بالكتابة ولو كان اذن به الى السوق فقال هذا عبيدي فباعوه ثم دبره ثم  
لحقه دين لم يضمن المولى شيئا لانه لم يوعدهم من شيء فانه كان عبيدا من انما اخبرهم به وكبر والاذن  
لا يتعلق بغيره حق احد ماله الرقبة مالم يجب عليه دين فيكون هذا بالبر مضمنا في خالص ملكه لا حتى  
في غيره فلا يضمن شيئا ولكن العلم في الدين وكذلك لو قال عتقه بعد الاذن ثم طقه الدين لان



اعتبار لا في حال ملكه ولا في حال عدمه ولو باع بعد الاذن ثم باعوه فليحقر دين لم يكن على العامر شيء لا في حال ملكه  
لا في حال عدمه في شيء ولكن ما اجبر به كان حقا فلا يضمن لاجل الغرور ولا يضمن بالبيع لانه حين تصرف لم يكن حقا فمتعلق  
بالمال ولو جاء به الوصي فقال هذا عدي فبايعوه وقد اذنت له في التجارة فبايعوه ثم استحق او  
وحد حرا الذي امرهم بمبايعته عند ما ذون او مكاتب او صبي ما ذون له في التجارة فلا ضمان على العامر  
في ذلك ان علم الدين ببايعهم حال العامر او يعلم الا ان ضمان الغرور بمنزلة ضمان الكفالة وهو في هذا الموضع  
امين فالعامر طبعه كالكفيل للثقة عنه بقدر مالته الرقبة وكفالة الصبي للاذون له في التجارة لا يلزم شيء  
حاله علم المكفول له بحاله او لم يعلم وكفالة العبد والمكاتب لا يلزمها شيء حتى يعتقا فاذا اعتقا رجع عليهما  
غنا والعبد بقل من ذنوبهم ومن قيمته الذي بايعهم لان التبرع بها بالكفالة صحيح في حقهما قال الا ترى ان  
الدين استمر لمؤدبه ولو كان يدرج لم يكن للعامر في ذلك قليل ولا كثير وهذا ان رآه الى انه بمنزلة الكفالة  
في حقه لا بمنزلة الوكالة في الشراء فان كان العامر مكاتبها بما يمينه الى السوق فقال من اميتي  
فبايعوها فقد اذنت طحا في التجارة فليحقر دين ثم علم انها قد ولدت في مكاتبته قبل ان ياذن  
طحا فليغرموا ان يضمنوا العبد لمكاتبه الا قدر قيمته ما لم يذره بينهم لانه صار غار لهم بما اضرهم به صار  
ضامنا لهم عنهما مقدار ما ليرقبتهما وضمان المكاتب عن ام ولده لا يكون صحيحا لان كسبه للمكاتب لا يكون  
مالا لكسبه ولا يكون ضامنا عنهما وقد بني ان ضمان الغرور بمنزلة ضمان الكفالة واذا اتى الرجل العبد  
الى السوق فقال هذا عدي فبايعوه فقد اذنت له في التجارة فبايعوه فليحقر دين ثم استحق رجل وقد  
كان المستحق اذن له في التجارة قبل ان ياتي به الاخر الى السوق فانه يبيع على الدين ولا ضمان على الذي  
امرهم بمبايعته لان ما ظهر من الاستحقاق لم يمنع سلامة شيء مما ضمن سلامة له فانه اذا ضمن له سلامة  
مالته الرقبة وذلك سلم لهم سواء كان ما ذون له في التجارة من جهة المستحق او من جهة العامر ولو كان  
مدررا المستحق ما ذون له في التجارة ضمن لهم العامر الاقل من قيمة غيره ومن ذنوبهم لانه لم يعلم لهم  
ما ضمن العامر سلامة لهم وهو مالته الرقبة الا ترى ان لو ظهر انه كان مدررا للعامر ضمن ام الاقل من  
قيمة غيره ومن ذنوبهم فاذا ظهر انه كان مدررا لغيره او لا ولو كان عديا لم يملك له فاني به هذا الى  
السوق وقال هذا عدي فبايعوه ثم اذن له مولاه في التجارة فليحقر دين بعد ذلك لم يكن على العامر  
ضمان لان مالته الرقبة سلمت لهم بالاذن الصادر من المالك بعد الامر بمبايعته كما سلم لهم قبل الاذن  
الموجود منه وقت العامر بمبايعته ولو كان طهر دين الف درهم قبل اذن مولاه في التجارة والف درهم  
بعد اذنه وان على العامر الاقل من ثلثه من الاول ومن نصف قيمة العبد لان صاحب الدين الاول لا يسلم شيء  
من مالته الرقبة بالاذن الصادر من المولى بعد وجوب دينه فلو كان ما اجبره العامر حقا كان يسلم نصف  
مالته الرقبة فليحقر كان على العامر الاقل من ذنوبه ومن نصف قيمة العبد فاذا اتى الرجل العبد الى السوق فقال

باعتها

متعلق هذا عدي فقالان قد وكلني بان اذن له في التجارة وان امرهم بمبايعته وقد اذنت له في التجارة فبايعوه  
في شئ وباع فليحقر دين ثم استحق مولاه وانكر الوكيل فالوكيل ضامن الاقل من الدين ومن القيمة لان الغرور يمتنع  
منه بما اجبر به فان رجع الغرور ضامنا عديا وعديا غيره سواء لان ما اجبرهم به لو كان حقا كان يسلم  
لهم مالته الرقبة فيصير هو بالاجبار ضامنا سلامة الرقبة ولم يسلم من ان انكر المولى الوكيل وحلف فكان  
لهم ان يضمنوا الخ فقيمة الا ترى ان شئ في الارض فابني فيها ثم استحق رجع على البائع بقيمة البناء  
للغرور وسواء ياتي به لنفسه او لغيره بولاك له اذا انكر المالك التوكيل ولو وجد العبد حرا او استحق رجل  
او كان مدررا لمولاه فالوكيل ضامن ايضا لانه ضمن لهم سلامة المال ولم يسلم ويرجع على الموكيل ان  
كان اقر بالتوكيل الذي ادعاه لانه كان عاملا للموكيل فبايعه بغيره فيرجع له بالقيمة من العدة وكذا  
ان انكر التوكيل لم يرجع بشئ والا ان ينهاه بالبيعة وان قال هذا عديا وهو صغيره على فبايعوه فليحقر  
دين ثم استحق او وجد حرا ضمن الاب الاقل من قيمة العبد ومن الدين لانه بما اجبرهم به صار ضامنا لهم  
سلامة ماله الا ترى ان ما اجبرهم به لو كان حقا كان يسلم له ماله الرقبة باعتبار كلامه وكذلك وصي  
الاب والجد فاما الام والاخ وما اشبههما فان فعلوا شيئا من ذلك لم يكن غرورا ولم يلحق ضامنا لان  
ما اجبرهم به لو كان حقا لم يسلم لهم مالته الرقبة باعتبار كلامه فان مولاه لا يملكه الا ان لعبد  
القيمة فكذلك هو بالاجبار لا يصير ضامنا لهم شيئا واذا اتى الرجل بعضي الى السوق فقال هذا عدي فبايعوه  
فليحقر دين ثم اقام البيعة انه اجته فان اكره يبطل من الصبي ابنه الا ان يبين انه كان صبيانا حرا عليه  
فلا يلزمه دين بالمبايعه اذ او يرجع الثمن على الذي غره جميع الدين لان ما اجبرهم به لو كان حقا كان  
لهم حق مطالبة الصبي بجميع دينهم في حال او بعد البلوغ وكان على الصبي ان يقضي ذلك من ملكه فيصير الامر  
بمبايعته ضامنا لهم سلامة دينهم وان اجبرهم بغيره فاذا لم يسلم رجوا عليه بذلك كالزوج رجلا  
امراة على اتاحة وكذلك وصي الاب والجد اب الاب وهذا اذا لم يكن اب ولا وصي اب واتى بعبد  
الى السوق فقال هذا عدي وهو مدرر فبايعوه فليحقر دين ثم اقام الرجل البيعة انه مدرر يبطل عن المدين  
الذين حتى يعتق لانه ظهر انه كان مجرعا عليه ولا ضمان على الفار من قيمة رقبة ولا من كسبه ما ضمن لهم  
سلامة ماله الرقبة حين اجبرهم انه مدرر والغرور لا يمتنع من الكسب لانه لم يكن موجودا حين اجبرهم  
به ولا يدرى الجاصل ولا الجصل ولو قبل المدين بولاك له يداذي استحق ضمن الفار قيمة مدررا للثمن لانه  
بإضافته لا نفسه بالملكية ضمن لهم سلامة بدل ملكه مدررا اذا الا ترى ان ما اجبرهم به لو كان حقا كان  
يسلم لهم ذلك وحكم البذل حكم الاصل عند الامر بالمبايعه لوجود البذل لهذا ثبت حكم الغرور في كسبه  
الكسب ولو اتى بجارية الى السوق فقال هذا عدي فبايعوه فليحقر دين كسبه بغيره فاني به ولدت ولدا  
فاستحقوا رجل واخذها وولدها ضمن الفار قيمة او قيمة مولدها لان الولد جزء من ثمنها

رجل



وهو ليس للزعماء ولو كان ما خبره حقا لنفسها وهذا بخلاف الكسب غير منقول من غير  
فلا يخلو وجوده والوجود السبب عند الامر بالمباينة في ثبوت حكم القوم فلو كان فاما المقول  
عندها وجوده عند الامر بالمباينة لوجوده ما يتولد منه ثبوت حكم القوم في ذلك الاترى انها لو كانت  
مذبذبة كان ولدها كسفسافا لانه لا يعلق حق الزعماء بالمباينة بخلاف كسبها فان كانت قيمتها  
يوم استحققت اكثر من قيمتها يوم امرهم بمباينتها واقل من قيمتها يوم استحققت لانه انما امتنع  
سلامة المالبة لمعين استحققت وصار الامر بالمباينة صانعا لهم سلامة ذلك ولو اقام القادر  
البينة على المستحق انه قد اذن له في التجار قبل ان يفرغ او بعد ملغوم قبل ان يلحقه ذين برى  
من الضمان لان الغاية بالبينة كالثابتة باقرار الخصم الاترى ان ماله الرتبة سلم للزعماء في اوجبه  
فذلك الصانع من القادر في الوجهين **باب الشهادة على الماذون وشهدها**  
**الشهود على العبد والضيبي والمعتوق الماذون** بغير اوصافه مستمكة  
او باقراره بذلك او بيمين او شرا جائز وان كان مولاه غائبا ويقضي القاضي عليه بذلك لانه بالاذن  
صار منك بغير عذر بجرارة وتوابعها فالحق في ذلك بغير العاقل البالغ فيكون الخصم فيما يدعى او يدعى  
تلك هو ولا حاجة الى حضور مولاه الى القضاء ذلك استدل لا بالمكان ولو شهدوا على العبد  
بغير عذر بغير اوصافه مستمكة والمولى غائب لم يقض على العبد بذلك حتى يحضر المولى لان  
المستحق به ماله رتبة والمولى هو الخصم استحقاق ماله الرتبة عليه فلا يقض ما لم يكن حاضرا وفي الاول ان  
كان المستحق ماله رتبة ايضا ولكن المولى بالاذن قد صار رافضا بكونه حاضرا استحقاق ماله رتبة بغير  
التجارة الاترى انه مستحق باقراره ومباشرة التجارة فان كان المولى غائبا فذلك مستحق بيمينه  
يقوم عليه الدين كجنانا حتى يبر وكما يشترط حصة المولى هنا يشترط حصة العبد لان الذي يسلم  
ويستحق به ديني فذمة وكان يتعلق بماله رتبة فلا بد من حضوره فاذا حضر اقضى على العبد بالقيمة فيجاء فيه  
لان الجواز لا يؤثر في الافعال الموجبة للضمان والاما الودعة وما يشبهها فلا يقض عليها حتى يمتنع و  
وهذا في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يقض عليه بما استمر ملكه من الامانات في الحال فان  
كان كافوا شهدوا عليه باقراره بذلك ومولاه حاضرا وغائب لم يقض على العبد بشي من ذلك حتى يمتنع  
فاذا امتنع اذ شهدوا به لانه لم يمتنع عن التزم الدين بالعقل طام مولاه والاقرار بالثابت عليه  
بالبينة كالثابت بالمعينة فلا يلزم شيئا ما لم يستطاع المولى عن نفسه ولو شهدوا عليه  
بقتل رجل عدا او قذف او شرب خمر لم يقض عليه حتى يحضر مولاه في قول ابو حنيفة ومحمد وقال  
ابو يوسف يقض عليه بذلك وان لم يحضر مولاه وكذلك لو شهدوا عليه باقراره بذلك ومولاه غائب  
فيما يعمل فيه الرجوع عن الاقرار لا يقبل هذا فيفسد ما في العمل فيه الرجوع عن الاقرار كما مضى

كالقصاص من حد القذف ونوع الخلاف الذي بينا ولا حكمة ان له اقراره بذلك حتى القاطع به عليه يوسف  
ليقول المستحق لهذه الاسباب ما هو خالص حقه وهو دمه فان وجوب العقوبات عليه باعتبار  
معنى النقية دون المالية وهو في حكم النقية مبيع على اصل الحرية ولهذا اقام عليه من العقوبات  
باقراره وان كان المولى غائبا او مكذبا له ولا يقبل الاقرار المولى عليه لكن من ذلك فلا يشترط  
حصة المولى ليقول البينة عليه بذلك وما يقول لان في القضاء لهذه البينة مع غيبة المولى ابطال  
حقه في اوجدها انه يستوفى في هذه العقوبة فيغوث به ماله المولى او يقض والشافعي انه يخرج  
من يد المولى اذا احضره مجلس الحكم لاقامة له على يديك واليد حصة للمولى والثالث ان له حق  
الطعن في المسمود لو كان حاضرا في القضاء عليه قبل حضوره تبطل حق الطعن الثابت له و  
ابطال حقه بالقضاء حال غيبته للجور بخلاف الاقرار فان الاقرار موجب الحق بنفسه وليس للمولى  
حق الطعن في اقراره فلا يقوت بيده ولا حصة الطعن ثم لا تنفع في اقراره على نفسه لان  
ما يلحقه بالقرن بذلك فوف ما يلحق مولاه وقد بينا هذه المعاني في كتاب الاقرار واما الصبي والمعتوق  
الماذون لهما لا يلزم معاشي من ذلك الاقرار وفي الشهادة على القتل لانهما غير مخاطبين والاحلية للعقوبة  
بينى على كون المياثر مخاطبا في القتل خاصة اذا كان اب الصبي والمعتوق او وصهم حاضرا فان  
يقضى بالدية على عاقلة توافر حالة الغيبة المولى لا يقضى بذلك ولو شهدوا عليه بالاقرار بالقتل فالشهادة  
باطلة لان القتل ليس من التجارة وفيما ليس من التجارة الماذون والجور سواء ولا قول له في ذلك والخصم  
في اثبات البينة عليه المولى فيدون حصة المولى لا يقضى بشي ولو شهدوا عليه بالثابت بالبينة كالثابت بالمعينة  
فانه مما يوجب الدية على العاقلة ولو شهدوا على العبد الماذون بسيرة عشرة دراهم او اكثر فان كان مولاه  
حاضرا اقطع وان كان غائبا فذلك عند ابو يوسف ومنه قول ابي حنيفة ومحمد لا يقطع ولكن يفرض السرقه لان  
المسروق منه يرضى المال ولكنه متى ثبت السبب الموجب للعقوبة عند القاطع استوفى العقوبة ومنه حال غيبة  
المولى لا يثبت السبب الموجب للعقوبة عليه بالبينة فيبقى دعوى المال والعبد حرم فيما يرى قبله من  
المال كما لو كان الدعوى لسبب الغصب وشهدوا عليه ولو شهدوا عليه بسيرة اقل من عشرة ضمن السرقه  
لان فيما دون الغصب الاحد كجبة السرقه كالاحد كجبة الغصب ولو شهدوا على صبي او معتوق  
لها بيرة عشرة دراهم او اكثر قضى عليه بالضمان وان كان وليه غائبا لان وجه السرقه كجبة الغصب  
في حقها ولا عقوبة عليها بسبب السرقه وقد بينا ان الماذون خصم فيما بينهم بذلك عليه من الاحد الموجب  
للضمان وان كان عليه غائبا وان شهدوا على اقرار واحد منهم بذلك قضى القاضي عليه بالضمان حتى  
مولاه او وليه او لم يحضر لان الرجوع عامل في حق العقوبة فان كان موجبا حد او التهود يشهدون  
على اقراره بذلك كانت هذه شهادة على ما يوجب ضمان المال ولو شهدوا على عبد بجور بسيرة عشرة او اكثر



ومولاه غائب لم يقض عليه شيء حتى يحضر المولى لان دعوى الشفعة عليه لدعوى الغصب وقد بينا ان شرط  
 حصة المولى في ما يبيع من الخمر على الغصب فكذا في ما يبيع من السبب الموجب للعقوبة فان كان  
 مولاه حاضرا قطع بده لان السبب الموجب للعقوبة ظاهر فيها وانه هو في طلبه وان كان غائبا  
 على اقرار العبد بتركه وهو كجبره فاشارة باطله لان اقرار الخمر عليه في حق المال باطل حتى يعترف بحق  
 القطع الاقرار بطلان البروع عنه ثم قد بينا ان اقرار الخمر بغيره ما لم يستملكه فليس بعقوبة بده وما  
 في ذلك من الاختلاف بين اصحابنا في كتاب السرقه قل واذا اذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فانه  
 حر او حري او جانيب ان كان عليه دين او لم يكن لانه يتصرف لنفسه فكذلك عنه فذاعى حادثة  
 ذلك المولى انما يتملك عليه بطريق الخلقة كما يتملك الارث مال مورثه والمسلم من اهل ان يتملك الخمر  
 بالمرثه ولو اشترى ميتا او داما او يبيع كافر بغيره او فلو باطل لان التفكاك الخمر عنه بالاذن كالتفكاك  
 الخمر عنه بالعتق وتعرف الخمر الكافر في المعية والدم باطل وهو يجمع بتأخذه بمنزلة المسلم الا  
 في الخمر والخمر كذا العبد المأذون ولو شهدوا عليه كافر ان يغصب او دية يستملك ابيع او اجالة  
 او شهدوا على اقراره بذلك وهو مولاه ينكر ان ذلك يشهدا وتما جازية استحسانا ذكره في كتاب  
 المأذون الصغير في القياس لا يقبل هذه الشهادة لان المسلم يتقرر بها فان الكلب وماله الزينة  
 انما يستحق على المولى بهذه الشهادة والمسلم وشهادة الكافر فيما يضر به المسلم لا يكون حجة ولا يثبت  
 ان المولى فك الخمر عنه بالاذن فيجعل ذلك اقامة الخمر عليه بمنزلة فك الخمر عنه بالعتق والمولى وان  
 كان يتضرر به ولكنه قد صار راضيا بالتزام هذه الضرر حين اذن له في التجارة مع علمه بشهادة  
 الكفار حجة على الكفار الا ترى ان العبد الكافر لو اقر بتركه صح اقراره وان كان المولى يتقرر بوجوب  
 الرضا منه بذلك فكذلك ان شهد اليهود عليه بذلك وكذا في الصبي الكافر باذن له وصية المسلم او  
 حده اب ابيه في التجارة لان التفكاك الخمر عنه بالاذن كالتفكاك الخمر عنه بالبلوغ وشهادة الكافر بذلك  
 حجة عليه وان كان العبد المأذون مسلما ومولاه كافر لم يجر للكافرين على العبد شيء من ذلك  
 وان لم يكن عليه دين لان العبد هو الخصم فيما يشهد به اليهود عليه وهو مسلم جاهد لذلك فلا يقبل  
 شهادة الكفار عليه وان شهد الكافر ان على العبد الخمر الكافر بغصب ومولاه مسلم فشهادة ابيها  
 قال واذا اذن المسلم لعبد الكافر في التجارة وشهد عليه كافر ان يجتاز خطا او يقبل عدا ونزب  
 غراو يقدف او شهد عليه اربعة من الكفار بالزنا وهو مولاه ينكر ان لذلك الشهادة باطله لان  
 الخصم هنا المولى الا ترى ان البينة لا يقبل على العبد شيء من ذلك الا بخبر من المولى اياه جازية  
 الخطا فغير مشكل هذه الاسباب الموجبة للعقوبة كذا في ذلك عندنا في حنفية وغيره في قولنا لا يوجب  
 المولى يتضرر بذلك ولم يوجد منه الرضا بالتزام هذا الضرر بالاذن له في التجارة فلهذا لا يقبل شهادة الكفار

المولى

تتهم عليه بذلك وكذا لو كان العبد مسلما والمولى كافرا لان الثابت بهذه التسمية فعل العبد وشهادة الكفار  
 لا يكون حجة في اثبات ثبوت المسلمين واذا اذن المسلم لعبد الكافر في التجارة وشهد عليه كافر ان يسرق عشرة  
 دراهم او قتل شخص عليه ضمان السرقه وان كان المولى كافرا او غائبا لم يقطع لان هذه التسمية لا يكون حجة  
 في اثبات العقوبة لاسلام المولى فكانت شهادتهما عليها باطله لانها تقوم لاثبات فعل المسلم واذا اذن  
 له كان العبد مسلما والمولى كافرا كانت شهادتهما باطله لانها تقوم لاثبات فعل المسلم واذا اذن  
 المسلم لعبد الكافر في التجارة وشهد عليه كافر او مسلم برين الف درهم والعبد حريه وعليه الف درهم  
 دين مسلم او كافر فشهادتهما عليه جازية وان كان صاحب الدين الاول مسلما لان هذه البينة يقوم  
 لاثبات الدين في ذمة الكافر وقد بينا ان التفكاك الخمر عنه بالاذن فهو بالعتق ونحو الكافر بيت عليه الدين  
 بشهادة الكافر وان كان له عبد مسلم فهذا مسلم وان كان حريه الدين الاول كافر اوسع في الدين  
 وان كان كافر اوسع العبد ويأتي بده في الدين الاول حتى يستوفى جميع دينه فان فضل فهو للذي شهد له او كافرا  
 لان الاول استحق كسبه وماله زينة فلو قبلنا شهادة الكافر في اثبات المأذون لكانت المأذون مقرر للمسلم لشهادته  
 الكافر وذلك لا يجوز فان قيل حق الغريم المسلم في كسبه وزينته لا يكون اقوى من حق المولى المسلم فكذلك في حق الغريم  
 المسلم قلنا للمولى المسلم رضى بالتزام هذا الضرر حين اذن له في التجارة فاما الغريم المسلم لم يوجد الرضا بالتزام هذا  
 الضرر في اثبات المأذون عليه ضرره ولو ادعى عليه مسلمان كل واحد منهما الف درهم فشهادة لاهداهما مسلمان و  
 شهادته لالاخر بدينه كافر ان فان القاضي يقضى بالدين كله عليه فيد بالدين شهد له المسلم  
 فيقتضى دينه فان بقي شيء كان الذي شهد له الكافر ان لا الذي شهد له المسلم انما ثبت  
 دينه بما هو حجة على العبد خاتمة وثبوت العقد بحسب مكان دين الذي شهد له المسلم بانها  
 في حق الذي شهد له الكافر ان ودين الذي شهد له الكافر ان غير ثابت في حق الذي شهد له المسلم ان  
 فلهذا لا يبدل في كسبه وعينه بفضاء دينه الذي شهد له المسلم ان فان بقي شيء فهو للذي شهد له الكافر ان  
 ولو قد ف العبد الذي شهد له الكافر ان يشتر كذا كسبه وعينه رفته لان دينه ثبت باقرار العبد  
 والثابت باقرار المأذون من البين كالثابت بالبينة فيظهر وجوب دينه في حق الغريم الذي شهد له المسلم ان  
 ونجا صان فيه ولو كان الذي شهد له الكافر ان مسلما والذي شهد له المسلم ان كافر او العبد حريه ذلك  
 كله يبيع العبد واقتضا عنه نصفين لان كل واحد منهما اثبت دينه بما هو حجة على العبد فوقع خضوعه  
 فاستوى اكد بينان في القوة ولو كان الغريم ثلاثة كل واحد منهم يدعى الف درهم ادرهم مسلم  
 شهد له كافر ان والثلاثة مسلم شهد له مسلمان فانه يقضى عليه بجميع الدين ويباع حريه لان  
 كلا حجة على العبد ثم يقسم عنه بين المسلم الذي شهد له المسلم ان والكافر الذي شهد له  
 المسلم ان نصفين لان كل واحد منهما اثبت دينه بما هو حجة على العبد وعلى الخصمين الآخرين



فاما الثالث الذي شهد له كافر ان ثبت دينه باليمين على المسلم الذي شهد له المسلمان  
فليس حق المصاحبة معه في ثمة واذا لم يثبت المصاحبة صار كالمعصوم في مستوى دين الاخرين في  
فالتقن بينهما نصفان سلم للمسلم نصفه النصف الذي صار للكافر بينه وبين المسلم الذي شهد له  
الكافر ان نصفين لانه ثبت دينه بما هو حجة على هذا الكافر وانما هو كان حجة على المسلم ولم يبق  
في هذا النصف للمسلم شيء وبينهما مساواة في قوة دين كل واحد منهما حتى صار بينهما نصفين  
بينهما نصفان ثم لا يكون للمسلم ان يأخذ من دينه الذي شهد له الكافر ان ما يأخذ من صاحبه لان ذلك  
لا يقين شيئا اذا اخذ ذلك ان الكافر الذي شهد له المسلمان فاشتهر وذلك منه لانه  
يبور في الثمن فلهذا البطلان ذلك ولو كان احد الغوغاء مسلم شهد له كافران والاخوان كافران  
شهد لكل واحد منهما كافران يدي من المسلم لان دينه ثبت بما هو حجة على نفسه وبينهما ثبت باليمين  
عليه فان بقي بعد دينه كان بين الكافرين كسوة انما في ثبوت دين كل واحد منهما في حق صاحبه ولو كان  
العبد مسلم والمولى كافرا والغوغاء رجلان احدهما مسلم شهد له كافران والاخر كافر شهد له مسلم  
والعبد كافر فان القاضي يطل على الذي شهد له كافران ويبيع العبد الاخر في دينه فهو فيه  
حقه فان ثبت شيء من ثمة فهو له لان المسلم انما اقام شهودا وكهنا على دينه وشهادة الكفار لا تكون  
حجة على العبد المسلم فالم ثبت دينه على العبد ليس شيء من ثمة فلا يكون لهذا المسلم ان يراهم الغوغاء الكافرين  
اخذوا لان يأخذ من المولى شيئا ما بقي من ثمة في دين بخلاف ما سبق فمناك اليقين كلها ثبت على العبد  
وكذلك لو كان العبد حجة عليه في هذا الفصل لان اصل الدين لا يثبت عليه بشهادة الكفار وان كان  
حجة عليه فالم يثبت عليه اصل الدين في ذمة لا يتعلق بما ليه رقبته ولو كان العبد كافرا حجة عليه  
ومولاه مسلم والغوغاء رجلان احدهما مسلم شهد له كافران فان العبد غضب منه الف درهم والاخر  
كافر شهد له مسلمان بانه غضب منه الف درهم فانه يقض عليه دين الكافر ولا يقض عليه دين المسلم  
حتى يمتحن لان مولاه مسلم وقد بينا ان شهادة الكفار على العبد الكافر حجة عليه بالعبث لا تكون حجة في  
حق المولى المسلم فالم يسقط حقه بالعبث لا يقض عليه دين المسلم ولكن اذا اخذ الكافر دينه من ثمة شارك  
المسلم لان اصل دين المسلم ثبت على العبد بشهادة الكفار ومنها الا ترى انه يؤخذ به بعد العبث وانما  
يظهر ذلك في حق المولى وقد سقط حق المولى عما اخذ الكافر من ثمة العبد فانما يبق المعبر في حق الكافر  
ودين المسلم ثابت بما هو حجة على الكافر وعلى العبد كدين الكافر وهذا يشترك فيها اخذوا واذا  
اذن المسلم الكبير الكافر شهد عليه كافران بدين الف درهم لمسلم او كافر او اراو غضب منه  
القاضي بذلك ويبيع العبد الف درهم فمقتضا الغوغاء حجة على العبد دين الف درهم كانت عليه  
قبل ان يبيع فان اقام على ذلك شاهد من مسلمين فان القاضي يأخذ الف درهم الغوغاء الذي شهد

شهد له الكافر ان فيه فمنا الى هذا الغوغاء الذي شهد له المسلمون ولو كان الثاني كافرا اخذ  
منه نصف ما اخذ الاول لانه ثبت دينه بتاريخ باق على البيع في حق بالدين الظاهر عليه بشهادة  
بشهادة المسلمين قبل ان يبيع ولو قامت اليقينة قبل البيع كان حكمه كما ذكرنا فذلك هو ما قال ولو كان  
الاول كافرا وثالثا هذان مسلمين والكاتب مسلم او كافر وثالثا هذان كافرين فانه يأخذ من الاول النصف  
اخذ لان دين الثاني يثبت بما هو حجة على العبد وعلى الغوغاء الاول ودين الاول كذلك فلكل منهما  
في القوي يجعل ثمة بينهما نصفان الا ترى ان كافر الوهيك وترك الف درهم فاسلم وارثه فاقام كافر  
شاهد من مسلمين غلبت الف درهم فمقتضى القاضي ان مسلم او كافر اقام على الميت شاهد من  
كافرين بدين الف درهم ثم ان يأخذ من الاول النصف اخذ للمعنى الذي بينا واستحقاق تركته الميت دينه  
لاستحقاق تركته العبد ومن رقبته دينه قال واذا اذن الرجل لعبد الكافر في التجارة فباع واشترى  
ثم اسلم فادعى عليه رجلان دينان احدهما بدين كافرين عليه بالف درهم دين كانت عليه في حال  
كونه وجاء الاخر بدين مسلمين عليه بمثل ذلك ولله عياي مسلمان او كافران والمولى مسلم  
او كافر فاشهد المسلم حائره ولا شيء للذي شهد له الكافر لان العبد مسلم حين قام اليقينة عليه  
وشاهد الكافر على المسلم لا تقبل سواء اطلق الشهادة او اخرج بتاريخ باق على اسلامه ولو كان  
العبد مسلما لمولاه كافر او مسلم بمثل شهادة المسلمين حائره وشاهد الكافر بطلان لان  
المريد كسبه على العود الى الاسلام وحكمه اسلام باق في وجهه وهذا لا ينقضه في كسبه واخبرني في هذا  
الكافر لا يكون حجة اصلا واذا اذن الرجل لعبد الكافر في التجارة ومولاه مسلم او ذمي شهد عليه  
فمسلم بدين وشهد عليه ذميان مسلم بدين وشهد عليه ذميان مسلمان مسلم بدين فان القاضي  
يبطل شهادته المستأمنين لان العبد ذمي وشاهد المستأمن لا يكون حجة على الذمي باعينا ان  
الذمي من اهل دارنا فالمستأمن ليس من اهل دارنا ويقض عليه بشهادة الذميين والمسلمين  
لانما حجة عليهم ثم يبيع العبد فبيد بدين الذي شهد له المسلم لانه ثبت دينه بما هو حجة على العبد  
وعا حصة الاخوان اثبت دينه بما هو حجة على العبد لا على حصة فاذا اخذ مسلم حقه وبقى شيء كان للذي  
شهد له الذميان لان دينه كان ثابتا على العبد ولكن كان حجة على المسلم وقدر ان حجة في  
المسلم حقة فان بقي شيء بعد دينه كان للمولى لان دين الذي شهد له المستأمنان غير ثابت  
في حق العبد وكذلك لو كان المولى حيا لان الدين بشهادة حريين لا يثبت على العبد الذمي وما  
لم يثبت الدين على العبد لا يتعلق بما ليه من حق مولاه ولو كان المولى وعبد حريين ومسلمة  
كأما يقض بالدين كله على العبد ويبيع فيه فبيد بالذي شهد له المسلم ثم بالذي شهد له الذميان  
لما قلنا ثم ما فضل يكون للذي شهد له الحريان لان دينه ثابت في حق العبد ههنا فانما كان حجة على



فاذا زال الجرح كان الباقي له فان كان صاحب الدين كلام اهل الذمة والمسئلة بجالي صرغ غنة الذي شهد له  
 المسلم والذي شهد له الذمبيان لان دين كل واحد منهما يثبت باهرجة على العبد وعلى الخصمين الاخرين  
 ودين الثالث ثابت باهرجة على العبد خاصة فلا يبرأ منهما غنة ولكن بعد ما كان عليه وبتجاصلا لثمة  
 بينهما في القوة فان فضل شيء فهو الذي شهد له البيان ولو كان اهل الذمة كلام متساوون كما صوابا جميعا  
 في دينهم لان دين كل واحد منهم يثبت باهرجة على العبد وعلى الخصمين الاخرين ولو كان المولى مسلما  
 او ذميا والعبد حرا في رجل امان فاشتهر هذا المولى وان له التجارة والمسئلة كما تامل في شهادة اهل الذمة  
 على شيء لان العبد قد صار ذميا حين دخل في الاسلام وحي فلا يكون شهادة اهل الذمة بحرب بالدين عليه  
 واذا دخل في دار امانا ومنعه من عبادة فان له التجارة جازت شهادة المشركين عليه بالدين كما يجوز  
 على هؤلاء لانه حرا في سائر الاثر في ان مولاه ان تعيده الى دار الحرب ولو كان اهل الذمة مسلم شهد له  
 حربيان مدين الف درهم وحي شهد له ذمبيان مدين الف درهم وحي شهد له مسلم مدين الف درهم  
 ثم يبيع بالف درهم فانه يفسد الف بين الذي شهد له الذمبيان والذي شهد له المسلم  
 خصمين لان دين كل واحد منهما يثبت باهرجة على العبد وعلى صاحبهما فاما ما غايبت دينه باليس  
 حجة على الذي هو شهادة اهل الذمة فلهذا ايضا علمها واذا اقتصا منه لخصمين اهل الذمة في نصف  
 ما صار له لاني دين ثابت باهرجة في حق حربي وانما كان ممنوعا على الذي وقد سقط حق الذي في غير النصف  
 فكان بينهما نصفان وقال غيبس ابن ابي ابي حنيفة استويا في حيث ادى دين كل واحد منهما يثبت  
 الذي شهد له حربيان والذي شهد له الذمبيان استويا في حيث ادى دين كل واحد منهما يثبت  
 باهرجة على العبد ودين صاحب غيبس الذي جعل المسلم يبيع المسلم باهرجة على كل واحد منهما  
 باهرجة على حربي ودين حربي باهرجة على الذي يبيع المسلم باهرجة على كل واحد منهما  
 في نصيب جواب كتاب فان كان كل واحد منهما الذي اتى في شهادة حربي لان شهادة اهل الذمة لا تقبل الا في  
 والا لما يثبت حربي هذا المسلم او في يقوم متاخر المسلمين اما بعد الذمة ليس في جهة الذي فكانت شهادة اهل الذمة  
 للذي اتى وللعبد غير الله في شهادة المشركين للمسلم فخرج جانب هذا ولو كانت شهرة الذي حربي وشهرة  
 المسلم ذمبيان والمسلم حربيها كانت بين المسلم وحربي الخصمين لان الذي اتى ان ثبت دينه باليس على المسلم  
 والمسلم اثبت دينه باهرجة على المسلم فكان الذي يبيع المسلم والمسلم وحربي وقد اثبت كل واحد منهما دينه باهرجة على  
 على صاحب فكان الثمن بينهما نصفان كما ينفذ الذي نصفان اصحاب الحربي لان بنية حربي عليه وان كان حربي باهرجة على المسلم  
 وقد سقط حق المسلم عن هذا النصف ولو كان الذي شهد له المسلم ذميا والذي شهد له الذي حربي والذي شهد له  
 له حربيان مسلمان الثمن بين حربي والذي نصفان لان دين كل واحد منهما يثبت باهرجة على الذي شهد له فكان  
 في حربيان ليس في هذا الفصل طعن فان الذي ثبت باهرجة على المسلم لان شهرة الذي مسلمين فلهذا كالي ثمن بين حربي

وفي ما

والذي نصبت في ما ينفذ المسلم نصف ما اخذ حربي لما بينا ان كان حربي بالذي وقد زالت فاما الحق العبد ودين فقال  
 مولاه حربي عليه وقال النووي له فان قول المولى لانه متمسك بالاصل هو الجواب لسبب الرق ولان الغرامة تدعى عليه  
 سبب استحقاق كسبه ما لية رقبته والحربي يكره عليه ما يتاخر السبب بالنية فان جاز ان يثبت دين على الاذن احد ما ان مولاه  
 اذن له في شيء البربر شهد اخوانه اذن له في سائر الطعام فشهدا بها جاز ان كان الذي من غير ذميين الخصمين لان المشركين  
 ان اصل الاذن فاما هذا العقيد بالبر والاعلام لقول الاذن للتجارة لا يفتل الخصمين وقد اتفق على ما هو المقصود من المشركين فان  
 شهد احد ما اذن له في سائر البربر شهد اخوانه راها يشترى البربر فلم يثبت دينه وشهدا بها جاز ان كان الذي من غير ذميين الخصمين لان المشركين  
 شهد بمعاينة فعل الاخر شهد بقول ولو شهد احد ما اذن له راها يشترى البربر فلم يثبت دينه وشهدا بها جاز ان كان الذي من غير ذميين الخصمين لان المشركين  
 باطله لان كل واحد منهما شهد بمعاينة فعل غير الفعل شهد الاخر بمعاينة فلم يثبت دينه وشهدا بها جاز ان كان الذي من غير ذميين الخصمين لان المشركين  
 شهدا راها يشترى البربر فلم يثبت دينه كان الشراء جاز ان كان العبد ما ذميا في التجارة لان الاتفا على الشهادة بمعاينة فعل واحد  
 والثابت بشهادة شهودي كالنائب باعفايته ولو عاين المولى راها يبيع البربر فلم يثبت دينه كان ما ذميا في التجارة في الشاهد كالمالك  
 اذا شهد عليه ان يهدى بذلك والله اعلم **باب الاختلاف بين المادون ومولاه** وانما كان العبد  
 المادون فدينه مال وعبد دين فقال النووي وقال مولاه هو مالى فان قول العبد لان يدينه مائة من الفوم او المولى عن يده  
 اقد ما يدينه كغيره فيكون المال في يده كغيره يدخره لان الشكك في عينية لا اذن غيره لانه الشكك في عينة بالعتق او بالكتابة  
 الا ان يدينه قبل ان ينجو الدين ما كانت لازمة وبيع الدين انسان صارت لازمة لمنازعة بينه وبين المولى فيما في  
 يدينه كالمنازعة بين المولى ومكاتبه فيما في يده وان كان المال في يدي المولى او في يدي العبد فهو بينهما نصفان لان المولى يدينه  
 كسب عبيده هذه الى كاجني اخو وقد استبان في دعوى البر والعين فلهذا يدين بها فكان بينهما نصفان فان كان في يد العبد  
 ويد المولى ويد اجني فادعاه كل واحد منهما لنوبتها فلان لان يد العبد فيه كغيره فيكون معارضة كيد المولى ويد الاجني في المزاومة  
 وان كان العبد لادين عليه فالمان بين المولى والاجني نصفان ولا شيء للعبد فيه لان ماله يد العبد ويد مولاه واحد اذا  
 لم يكونا فان كسبه فانه ماله ماله ودينه كغيره في يد المولى لان الاجني لا يدينه ولا العبد وما فهو غير له ماله من شرا في  
 في شيء واحد ما تمسك بيده والاخر يدينه واحد له ليقض بذلك نصفان كذا هذا ولو كان ثوب يدينه وعبد ماله وكل واحد  
 منها يدينه وعطية يد احد ما والاخر متعلق بطرفة نوبتها نصفان لان الاحتياج باعتبار اليد ويدينه على جوده الثوب كيد  
 على جميعه الا ترى ان لو كان في يده طرفه الثوب وليس في يده الاخر من شيء فتنازعا فيه كان ذو اليد الى جميع سواء كان الطرف  
 الذي في يده عظم الثوب او شيء من ثوبه فان كان احدهما متدرا به او مرده بالاب والاخر متعلق به او كان الاخر  
 راكب عليها والاخر متمسك بالجام لانه للراكب واللابس لانه متمسك باليد والعين بالاستقلال يثبت حقيقة دون المتعلق  
 الا بغيره ان لا يتمكن الركوب واللبس في العادة الا صاحب اليد ويمكن الجرح من العتق به لان الملبوس يبيع اللابس  
 والركوب يبيع المراكب لان قيامه به وكانت يده فيما يبيع له من وجه اقوى من غير المتعلق به والضعيف لا يظهرون  
 في مقابلته القوي ولو لم يكن هذا راكبه وكان الاخر متعلقا به لايستحق الثمن بغيره متعلق به ولو كان هذا راكبه لم يكن

في كسبه

الاخر















ملفوظ - ج ۱

حق الكسب كسبه فإذا وقفه في مرضه أو في هذا لأن في إسناده بعض الغمما بقضاء الدين إسقاط حق الباقيين  
عن ذلك إجماع وهو لا يملك إسقاط حق الغمما عن شيء من كسبه ولو كسبه في مرضه شيئا بعد إنبه الموت وقبضه ثم نفق عنه  
وملك الشيء في يوم ثم مات العبد لم يكن لغمما على البايع سبيل فيما قبض من الثمن لأنه في ذلك غير له المولى ولا  
الغمما في صحيح مطلقا عن العبد كذا رأيت لو استقر من منه الف درهم ثم ردها عليه بعينها كان للغمما  
على ذلك سبيل فكذا لو أدره أمثالا وإذا ثبت هذا فيما إذا قبض العبد في مرضه ونفقا أو في غيرها إذا قبضه في صحته  
ولو كان هذا اجزا اجزا أو مدامرة في صحته أو مرضه كان للغمما أن يتركها المرأة والناحية مما قبض  
وهذا قد في بنيان في الحارة إذا لم يدخل في ملكه فلا يهراما أن يكون مثلا ما لا يخرج من ملكه حق  
الغمما ولا يملك للقبض ما قبض لتحقيق منعه أيضا بعض الغمما في مختلف ما إذا دخل في ملكه مثل  
ما يخرج من ملكه فيما يتعلق به حق الغمما قال وإذا حاق العبد في مرضه ولادين عليه ثم مات فالحياة  
جائزة لأن كسبه لمولاه والمولى راض بتصرفه وهو الذي سطره على يده الحياة كجلا فله فان ماله لم يورثه  
بعد موته ولم يوجد منها الرضا بالحياة ولو كان معبرا من ثلث ماله وكذا كان كان عليه دين فنفي ماله في  
الدين وإن لم ينف ماله بالدين لم يحجز الحياة لأن كسبه حق غمما ولم يوجد منها الرضا بتصرفه والحياة  
فمولى حقهم غير له المرضي وإذا مرض المأذون فوجب له على رجل الف درهم من ثمن بيع وغيره  
فاستقر باستيفائها لزمه ولادين على المأذون وللعمال له غير ذلك الدين ثم أقر بعد ذلك على نفسه دين  
الف ثم مات فافتراره بالاستيفاء جائزة لأنه حين أقر بالاستيفاء لم يكن لما صدق في تركه حتى سوي  
مولاه والمولى هو المستطاع على هذا القرار فيصير قراره في حقه فخل ما ذلك منزلة ما لو أقر بدين ثم قضاه  
وذلك صحيح منه وإن أقر الدين بعد ذلك لأن ما قضاه يخرج من أن يكون كسبه ودينه فيما يتعلق  
بكسبه ولو لم يقر بالدين ولكنه لحقه دين بمعاينة العتود بطل قراره بالاستيفاء وأولاهة في شهادته العتود  
فلماذا يبطل قراره بالاستيفاء ومن كتاب المأذون الصغير ولو أن عبدين تاجرا كل واحد  
منهما له رجل أسرى كل واحد منهما صاحبه من مولاه قال علم انهما أوتي وليس عليه دين فقتلوا  
لصاحبه جائزة لأن المولى ملك لبيعه ولو باعه من اجنبي جاز بيعة فكذا إذا باعه من عبده ما ذم له لغيره  
ثم قد صار هذا المشرى ملكا لمولى المشرى وصار تجرأ عليه وشراؤه الثاني من مولاه باطل لكونه تجرأ  
عليه لأنه بشرى مولاه من مولاه ولادين عليه وهذا الشرأ من المأذون لا يصح لكونه غير عبده وإن يعلم أي  
البيعتين أول فالبيع مردود كله بمنزلة ما لو حصل معا ولا يصح احدهما وهو مجهول والبيع في  
المجهول لا يصح أبدا وإن كان على كل واحد منهما دين ملكي شراؤه الأول الأمان بخبر ذلك غمما لأنه لا يبيع مولاه  
أياه ثم عبده ما ذم كسبه من حوزة ذلك لا يجوز بدون إجازة الغمما لأن ما لزمهم حقوقهم ولو اشتد  
أمة فظلمة فقلت له فادعي الولد وانكر ذلك مولاه صححت دعوتك فثبت منه أنه كان والده



وهو في النصف في كسبه بمنزلة له وليس من شرط صحة الدعوة شئ من النسب كونه الامه حلالا له لا يترك  
الملكيات لادعوى نسب ولد جارية بنت النسب وكذلك الخواص في نسب ولد جارية وهي موقوف  
لأجل ان ثبت نسب من فلكه كالعبد فان كانت جارية مولاه من غير جارية العبد لم يثبت النسب منه بالدعوة  
لان لا حق له في النصف فيها ودعوى تصرف منه وهو في ما يملكه من المال الموقوف كاجن أخ فلا يصح دعوى تصرفه  
الموقوف فان اقرانه وطنا ولم تلد ثم استحقوا رجل فلما مر له على العبد حتى يعق ما جاز له الموقوف فلما لم ياذن له  
في جماعها ففعل ما يكون زنا والزنا لا يوجب المهر بها كاستحقاق ينظر معنى الزنا وامانة الى ربه التي هي بحسب  
تأمره بوطنا صحيح وذلك بمنزلة يوجب له حتى يعلق به سائر النسب اذا اوجاهه فاذا استحق اخذه بالعنف  
في الحال بمنزلة ما لو باشر وطنا بما يتبعه الفروج ولان وجوب المهر منها باعتبار سبب هو كجارية فبما هو في  
الطال وقد بينا الفرق بينه وبين النكاح واذا اذن المهر في العبد المهر في النكاح فحقه وحقه  
دين وهو موقوف على حاله لان قيام حق المهر من المهر من المهر من الكتاب سبب بسبب الدين به  
عليه بمنزلة المهر من فلكه كذا اذن له النصف فحقه دين فاذا استوفى المهر من ماله سعى الدين لان  
المانع حق المهر وقد سقط فان فضل منه شئ فلا يسبيل للوفاء حتى يعق محال لم يكن العبد موهوبا وان كان  
العبد تاجر له على رجل الف درهم ثم ان مولى العبد وهب العبد للمهرم جارية الهبة والدين لازم عليه  
لمولى العبد على حاله لانه وهب العبد وكون الحال والمال كسب العبد في ذمة الدين فلو نظير ما هو عين في ذمة  
بنتا وله الهبة وكفه سالم مولاه بعد اخواجه العبد من ملكه بالهبة ولو كان على العبد المأذون دين فمساومة  
في ذمة الف وكفل رجل عن رجل يابف درهم باذن مولاه ثم استدان الف اخوى ثم كف يابف اخوى لم يبيع  
العبد يابف مقول اما الكفالة الاولى فتسقط بفسقها وبغيب صاحبها بنصفها في ذمة لان الفارغ من ذمة الهبة  
عند الكفالة الاولى كالي بقدر غيبته وكفالة باذن المولى فابا يبيع هو فاربغ عن ذمة الهبة عن حق غيبه وقت  
الكفالة فثبت من دين المكفول للمأذون مقدار غيبته درهم والكفالة الثانية باطله لانه حين كف  
بالمهر من ماله ذمة فاربغا فغيب صاحب الدين الاول فغيبته في ذمة العبد وهو الف درهم  
وصاحب الدين الثاني للجمع بينه وبين الف وصاحب الكفالة الاولى فغيبته في ذمة العبد  
وهو الف درهم بينهم ارباعا غير انك تجعل كل غيبته سها فقدر ما تبين من ماله  
غيبته سها لصاحب الدين الاول ومثله لصاحب الكفالة  
الاولى ومقدار غيبته في ذمة العبد الاخر وعلى هذا يجمع الوجه قياسه



**كتاب في الرد على الجاهلية**

قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الامنة وحرر الاسلام ابو بكر محمد بن عبد الله  
 السرخسي رحمه الله املا **اعلم** بان القتل بغير حق من اعظم الجنايات بعد الاشرار له  
 بالله تعالى قال الله تعالى من اجل ذلك كتبنا على نبي اسرايل انه من قتل نفسا  
 بغير نفس او فسادا في الارض فكأنما قتل الناس جميعا **واعلم** ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 الا اذا عاتب الناس ثلاثة رجل قتل بغير قاتل اربعة رجل قتل يدخل الجاهلية ورجل  
 قتل في الحرم **واعلم** ان في خطبته بعرفات الا ان ادماكم وانفسكم محرمة عليكم محرمة  
 عليكم محرمة يومي هذا في شريعتي هذا في تقامي لهذا **واعلم** ان قتل محكم بن حشامة  
 رجل يدخل الجاهلية قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تروحه فدفن بعد موته فلو ظفرت  
 الارض فقال عليه السلام اما انها تقتل من نواظروا حرماته ولكن الله اراكم عظمته  
 القتل في قتل النفس افساد العالم ونقض البيعة ومثل هذا الفساد من اعظم  
 الجنايات **واعلم** ان الجاهلية من جوه عن الجنايات **اعلم** ان الله لو دفع القتل  
 علي الزجر بالوعيد في الاخرة ما اخرجوا الا اقل الدليل بان الشر الناس اما يخرجون  
 من مخافة العاجلة بالعتوبة وذلك لما يكون متلفا للجاني ومخافة شمس الله تعالى  
 القصاص والدية للتحقيق حق الزجر وهذا الكتاب لبيان ذلك وقد سماه محمد  
 الله كتاب الديات **اعلم** ان وجوب الدية بالقتل اعم من وجوب القصاص فان الدية  
 تجب في الخطا وفي شبه العمد وفي العمد بغير الشبهة وكذلك الدية تنوع  
 انواعا والقصاص لا يتنوع فلهذا راجع جانب الدية في نسخة الكتاب اليها فاستلطف  
 الدية من الادب انها مال مودي في مقابلة متلف ليس قال وهو النفس والارث  
 الواجب في الجناية علي ما دون النفس مودي ايضا **واعلم** ان الدية القيمة العاجلة في  
 في سائر المتلفات الا ان الدية اسم خاص في بدل النفس لان العمل اللغة لا يطردون  
 الاشتقاق في جميع مواضع فقد التخصيص بالتعريف وسمي بدل النفس عقلا بسمائه  
**اعلم** انهم كانوا اعتادوا ان يابل من الابل فكانوا يابلون بالابل لابل الي قبائل  
 المقتول فتعلقوا بها فتبع اوليا القاتل والابل معقولة فقام بها فلهذا سموه عقلا  
**اعلم** ثم بدأ الكتاب فقال قال ابو حنيفة رحمه الله القتل علي ثلاثة اوجه عمد وخطا  
 وشبه العمد **اعلم** فالمراد به بيان انواع القتل بغير حق فيها يتعاقب من الاحكام  
 وكان ابو بكر الرازي رحمه الله يقول القتل علي خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطا  
 وبما اجري مجري الخطا وما ليس بعمد ولا اجري مجري الخطا **اعلم** اما العمد في قوله  
 ما تعمدت فترية بسلاح لان العمد القصد والقتل ارضاق الحياة وهو غير محسوب

وسم

ليقتل احدا فليكون القصد الي ارضاق الحياة بالضرب بالسلاح الذي هو خارج  
 عمن في الظاهر والباطن جميعا **اعلم** المتعاقب لهذا العمل احكام منه الماتم وذلك  
 منصوص عليه في قوله ومن يقتل مؤمنا متعمدا اجزاء جهنم خالدا فيها الاية **اعلم** ومنه  
 القصاص واعلم انما ثبت لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس **واعلم** وما اخبر  
 الله تعالى انه كتب علي من قتل مؤمنا فهو علي ما لم يبق دليل الشك فيه **اعلم** كيف وقد نفس  
 الله تعالى علي انه مكتوب علينا فقال كتب عليكم القصاص في القتلي ثم بين وجه  
 الحكمة فيه لقوله تعالى ولكم في القصاص حياة **اعلم** وفيه معنيان احدهما انه حياة  
 بطريق الزجر لان من فقد قتل عدوه فاذا انفق في عاقبة امره انه اذا قتله قتل به  
 انزجر عن قتله فكان حياة له **اعلم** والثاني انه حياة بطريق دفع سبب الهلاك فان  
 القاتل بغير حق يصير حرا باعلي اوليا القاتل خوفا علي نفسه منهم فلهذا يقتل اتمام  
 لازالة الخوف عن نفسه فالسنة كلهم من قتله قصاصا لدفع شره عن انفسهم  
 واحيا الحي في دفع سبب الهلاك عنه **اعلم** وقال عليه الصلاة والسلام العمد قود  
 اي موجب القود فان نفس العمد لا يكره هذا **اعلم** وقال كتاب الله القصاص اي علم الله  
**اعلم** والقصاص عبارة عن المساواة **اعلم** وفي حقيقته اللغة نواصب الاثر **اعلم** قال  
 الله تعالى وقالت لاخته وصية واتباع اخر النبي في الايمان بمثله فجعل عبارة عن  
 المساواة لذلك **اعلم** ومن حكمه جريان الميراث ثبت بقوله صلى الله عليه وسلم لا  
 ميراث لقاتل بعد صاحب العقر **اعلم** وفي رواية لا شيء للقاتل اي من الميراث ومن  
 حكمه وجوب المال به عند الترامي او عند تعذر انجاب القصاص للشبهة ثبت  
 ذلك بقوله تعالى فمن عني له من اخيه شي فاتباع بالمعروف واذا اليه باحسن **اعلم** اي  
 فمن اعطى له من دم اخيه شي **اعلم** لان العفو يعني الفصل قال الله تعالى ويسئلونك  
 ماذا ايدفون قل العفو المراد به ادغيب القاتل في الدية فالولي مندوب  
 اليه مساعدا لله علي ذلك وعلي القاتل اداه اليه باحسن اذا ساعد الولي وهذا  
 الدية تجب في مال القاتل اذا كان بطريق الصلح والتراخي فكان هو الذي التزمه  
 بالعقد **اعلم** واما اذا كان عند تعذر استيفاء القصاص فلان في الدية الواجبة عليه  
 معني الزجر ومعني الزجر انما يتحقق فيها يكون اداه محفاته وهو الكثير من ماله  
 ويختلغون في وجوب الدية بهذا العمل عند وجوب القصاص به فالمدعي عند  
 انه لا تجب الدية بالعمد الموجب للقصاص لان بيع مال الولي القاتل علي الدية  
 وللشافعي رحمه الله قولان لان احد القولين موجب العمد احد شياطين **اعلم** اما القول  
 او الدية متعين ذلك باختيار الولي **اعلم** والقول الاخر وجوب القصاص الا ان للولي  
 ان يختار احد الدية من غير رضا القاتل **اعلم** واختاره في ذلك علي بن ابي طالب رضي الله عنه







الواجب فيها اذا امكن وهذا لان صفات المتلفات مقدرة بالمثل بالنفس **قال**  
الله تعالى من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم **ولان** في الزيادة  
على المثل ظلم على المعتدي **وفي** النقصان بحسب المعتدي عليه والسرعة  
اما ما مر بالعدل وذلك بالمثل **اذا** ثبت هذا فيقول الدية ليست  
بمثل المتلف فلا من والقصاص مثل اما بيان ان الدية ليست بمثل فلان  
المثالة بين السبيلين يعرف صورة او معنى **ولا** المثالة بين المال والادمي  
صورة ولا معنى بالنفس مخلوقه لعل اما نة الله تعالى والاشغال بظاعته  
ليكون خليفة في الارض والمال مخلوق لا قامة مضاع الا دمي به ليكون له  
مبدأ في جوارحه فاما القصاص من مثل **لما** من حيث الصورة فلانه قتل بآلة  
قتل وارضا بآلة ارضاق **ومن** حيث المعنى المقصود بالقتل ليس الا الاستعام  
والثاني ليس في معنى الانتقام كالاول ولولذلك سمي قصاصا ثم المثل واجب  
بطرفي الخبر ولا يحصل خبران الحياة بالمال ولما خبر ان الحياة بحياة مثله  
وذلك في القصاص فان الله تعالى نص على ان في القصاص حياة فعلمنا ان نقتله  
هذا المعنى في القصاص عقلمنا او لم نعقل ثم هو معقول من جهة الوجه الذي  
قرنا انه حياة بطريق دفع سبب الهلاك **ولكن** الوي الذي هو قائم مقام  
للقول كان المال في موضع الذي يجب ما يدفع به الوي الذي هو قائم مقام  
المقتول **ثم** لا حاجة بنا الى اثبات المثالة في القصاص لان ذلك واجب  
بالانفاق وهو محض حق العبد والحق للعبد لا في المثل **فاما** احوية الافعال  
المحرمة بحق الله تعالى **واما** حاجتنا الى ان يثبت ان المال ليس بمثل  
للفنفس وقد اثبتنا ذلك فقلنا لا يجب المال عقابا لفة النفس المتلفة اصلا **الا**  
في الموضع الذي يجب بتعذر اجاب المثل بخير يجب المال بالنفس بخلاف  
القياس **وهو** في حالة الخطا **لان** المثل عليه ونفس للمقتول محترمة لا يسلط  
حرمته بتعذر الحاطي فوجب مبياتهما من العذر فوجب الشرع المال في حالة  
الخطا اصابة النفس المحترمة عن الاضرار لا بطريق انه مثل كما اوجب الفدية  
على السبي الثاني عند دفع البياض به عن الصوم وذلك لا يدل على ان الاطعام  
مثل للصوم **واذا** ثبت ان وجوب المال بهذا الطريق في موضع ان  
يمكن فيه من استيفاء مثل حقه لا معنى لا يجب المال **وكما** ثبت بعد المعنى  
في الخطا قلنا في المال كل موضع من مواضع العمد يحقق هذا المعنى بوجوب تعذر  
المال ايضا **لان** المخصوص من القياس بالنفس يلحق به ما يكون في ثمنه من كل

وجه **فالا** ب اذا قتل ابنه عمدا يجب للمال لتعذر اجاب القصاص لمرة الابوة  
**ولا** اعفا احد المثلين بحسب الاخر المال لانه تعذر عليه استيفاء القصاص المعنى  
في القاتل وهو انه حي بعض فنبه بعض الشريك فكان ذلك في معنى الخطا فوجب المال له  
لاخر ولا يجب للعاني **لانه** انما تعذر استيفاء القصاص من عليه العاني باستقاط من جهته  
لا عنق في القاتل **ثم** اقام العاني على الخطا يكون بعيدا منه حقه في القصاص **لان**  
لان العوض يقتض بالاستقاط وذلك لا يكون الا بعد تعذر حقه فيه **ومع** تعذر  
حقه في القصاص لا يجب المال **فاذا** اقامت من عليه القصاص انما لا يجب المال لان  
بعد البس في معنى الحاطي من كل وجه فان تعذر استيفاء القصاص بعد حرقه  
كان لغوات المحل فلو الحقنا بعدا بالحاطي لمكان التعذر كان قيا ساء والمخصوص  
من القياس لا يقاس عليه غيره **واذا** اكانت يد القاطع يد القاطع ساءا لمجي  
عليه بها فنعنا عاجز عن استيفاء حقه فنفقيد لغوات المحل بل المعنى في الحاطي  
فان ساء حوز بدون حقه وان ساء مال الي استيفاء الارش بمنزلة من اتلف على اخر  
كحسطة ولم يجد عند الاكوارد يا فانه يخبر بين ان يجوز بدون حقه وبيان ان  
يطالب بالقيمة لتعذر استيفاء المثل بصفته **بخلاف** ما اذا قطعت يد القاطع  
ظلم لان تعذر الاستيفاء بها فنعنا لغوات المحل فلم يكن في معنى الاول **وهو**  
بخلاف ما اذا قطعت يده في سرقة او قصاص فانه يجب الارش **لان** المحل  
هناك في معنى القاي حكا حيا قصا يده حقا مستحقا عليه فيكون كالسالم له حكما  
**من** بعد الوجه هو في معنى الخطا وما قال ان في النفس حرمتان فيقول في  
نفس القاتل حرمتان كما في نفس المقتول فاذا اوجبهما القصاص حصل به مراعاة  
الحرمتين جميعا **واذا** اعتبرناهما لا يجب القصاص لا يبقى حرمه احوي يعتبر  
لا يجب المال **ولو** كان المعنى الذي قال صحيحا لوجب ان يجمع بينهما استيفاء  
قتل منيدا مما لو كان في الحرم يجمع بين وجوب الكفارة بحرمه من الله تعالى ووجوب  
الصمان لحق المالك وفيها قرنا جواب عن ما قال ان القصاص واجب بخلاف  
المحل القياس **فانه** لما كان المثل صورة ومعنى بعد القصاص علم انه هو الواجب  
الاصلي **والذي** قال انه بالامتناع من اداء الدية ملكي نفسه في التمسك  
ضعيف فان العاة النفس في التمسك انما كان بالقتل السابق **فاما** ان  
بالامتناع من اداء الدية فسلم نفسه لا يقاس مستحق عليه ويمتنع من اداء  
ما ليس عليه ولا يكون به مملقا نفسه في التمسك **واما** سرية العمد  
فما يتقرب به بالعصا او السوط او الجوار واليد **فان** في هذا التمسك خنيتان



معنى العدم وهو محض عدمه باعتبار فقد الفاعل الى الضرب ومعنى الخطا باعتبار ان  
انعدام القصد منه الى القتل لان الاله الذي استعمل الله الضرب للتأديب  
دون القصد والعاقلة لما يقصد الي كل فعل مالمية فاستعمل الله التأديب  
دليل على انه غير قاصد للقتل فكان ذلك خطأ شبه العمد حوزة من حيث انه  
كان قاصدا الى الضرب والى ارتكاب ما هو محرم عليه وكان ماله راحة الله بقر  
لادري ما شبه العمد واما القتل بوعان عمد او خطأ وهذا فاسد لان  
شبه العمد ما ورد السرخ به على ما رواه النخمان بن يسير رضي الله عنه  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الا ان يقتل خطأ العمد فتبيل السوط والعصا  
فيه ما نية من الابل اربعون منها خلفه في بطونها اولادها والصحابة  
رضوان الله عليهم اتفقوا على شبه العمد حين اوجروا الدية فيه مغلطة مع له  
اختلافهم في منة التغليظ على ما بينته وقال علي رضي الله عنه شبه  
العمد للضربة بالعصا وبالجر العليم فاما بيان احكام شبه العمد فنقول انه  
لا قصاص فيه لمكان شبهه الخطا من حيث انعدام القصد الى القتل والقصا  
عقوبة بذري بالسيفات وهي بعمد المساواة ولا مساواة بين قتل مقصود  
وقتل غير مقصود ثم هذا القتل لما اجتمع فيه معنيين احدهما بوجوب القصاص  
والاخر منع منه ترجيح المانع على الموجب لان السعي في ايقاد النفس واجب مالم يكن  
في شبه العمد واذ التذرر ايجاب القود وجبت الدية وهي مغلطة كما اشار  
اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله اربعون خلفه في بطونها اولادها  
وهو مروي عن ابن عمر وابن مسعود واي مروي الاستعري والخيرة بن شعبة  
رضوان الله عليهم انهم اوجبوا الدية مغلطة في شبه العمد وهذا التغليظ  
اما يظهر في اسنان الابل اذ اوجبت الدية منها لاني سبي اخوه وهذه الدية على  
القائل بمنزلة الدية في الخطا وهو قول عامة العلماء رحمهم الله وكان ابو بكر الامم  
رحمه الله يقول لا تجب الدية على العاقلة بحال يظهر قوله تعالى ولا تزر وازرة  
وزرا حزي ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لاني رمته حين دخل عليه  
مع ابنه اما انه لا يحنى عليك ولا يحنى عليك اي لا يوجب جنايتك ولا يوجب جنايته  
ولان ثمان الاثلاث يجب على المتلف دون غيره بمنزلة عرقات الاموال وهذا  
اولي لان جناية المتلف في اثلاث النفس اعظم من جنايته في اثلاث المال  
ولذلك تشددت في وجوب الدية على النبي صلى الله عليه وسلم جعل عقل جنايته كل بطل

من الاضرار عليهم وفي حديث حماد بن مالك بن السائغ قال كنت بين خاتمي  
خاتمين في فصر بيت احداهما بطن صاحبهما بعور فسطاط او مسطح خيمة فالتفت خاتمي  
ميتا متا فاختصموا لساها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام لا  
اوليا الضاربة دوه فقال احداهما عمران بن عويم الاسلمي ايدي من لاسناح ولا لاله  
استعمل ولا اكل ومثل ذمة بطل فقال عليه السلام اسمع سمع الكهان وفي رواية  
دعني وان احبر العريبي فوموا فذمة الحديث فنيته تنقيص على ايجاب الدية  
على القاتل ثم هو موقوف المعنى من اوجه احدها ان مثل هذا الفعل اعما  
يقصده الفاعل بزيادة قوة له وذلك لما يكون بالتيقن امر الظاهر بين الناس  
ولهذا التماس واستنباب بينهما يكون بين العمل الديوان باجماعهم في الديوان  
ومنهما ما يكون بين الشعاير والعمل المحال والعمل الحرف فاما يمكن الفاعل  
من مباحة شئونه بضره منهم فيجب المال عليهم ليكون ربحا لهم عن غلبة سفاهتهم  
وبغثا لهم على الاحد على ايدي سفاهتهم لئلا يقع مثل هذا الحادث بعدا  
في شبه العمد وكذلك في الخطا لان مثل هذا الامر العظيم قل ما يتبدل به  
المؤمن عذوقه والاعتراب استهوانه وقلة مبالاة يكون منه وفي ذلك ينصرف من  
ينصرف ثم الدية مال عظيم وفي ايجاب الكل على القاتل ايجاب شبه فوجب الشرع  
ذلك على العاقلة دفعا لضرر الاحفاف على القاتل كما اوجب النفقة على الاقارب  
مطريق الصلة لرفع ضرر الحاجة ولهذا اوجب عليهم مؤجلا على وجه يقل  
ما يؤد به كل واحد منهم في كل لح لم ليكون الاستيفاء في مهابة من التفسير عليهم  
ولان كل واحد منهم يخاف على نفسه ان يكتفي بمثل ذلك فهذا الواجب له اذ الله  
ابن يبه وذلك يواسي هذا في دفع ضرر الاحفاف عن كل واحد منهم وتحصيل معنى  
مباعدة دم المقتول عن المذرة وبقي الاختار لورسده بحسب الامكان ولهذا  
يدين انا لا يجمل وزرا احد على غيره واما موجب ما يوجب على العاقلة بطريق  
الصالح في المواساة ولهذا لا يوجب ذلك اذ كان المتلف خالا لان الواجب قل ما  
يعظم لغناك بل يتقدر بعد المتلف فلا يؤدي الى الاحفاف بالمتلف ان لو ضمن به  
ولهذا لا يوجب القليل من الارش وهو مادون ارش الموحدة على العاقلة ومن  
موجب شبه العمد ايضا حرمان الميراث لانه جوا العمل الفحل وهو مما لا يبرزي  
بالسبقات ومن موجب الكفارة ايضا باعتبار هذا المعنى لانه جوا العمل الفحل  
وهو ما يتدري بالمشبهات ولهذا اثبت في الخطا الحزم في شبه العمد اي  
اما الخطا عما هو ما اصبحت مما كنت تعرف غيره والخطا بطلان احدهما ان يقصده



الرمي اليه من قبل او بعد ف او كما في صيب مسلما فهذا خطأ من حيث انه انعدم منه  
القصد الى المحل الذي اصاب والشافعي ان يرمي شخصاً بظلمه حرمياً فاذا هو مسلم او يظن  
ميتاً فاذا هو ادعي مسلم فهذا خطأ باعتبار ما في قصده وان كان هو قاصداً الى  
المحل الذي اصابه وحكم الخطا انه لا يجب فيه القصاص **هـ** لان الخطا موضوع  
عنا رجة من الشروع **هـ** قال الله تعالى ليس عليكم جناح فيما اخطاتم به **هـ** وقال  
ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا **هـ** وقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم رفع عن امتي الخط والنسيان وما استكرهوا عليه **هـ** فاذا تعدد  
اجاب القصاص وجبت الدية بالنص قال الله تعالى ومن قتل مؤمناً خطا فتحرير  
رقتة مؤمنة ودية مسلمة الي اهله **هـ** وبيننا المعنى فيه انه لصيانة المقتول  
عن الهدر فاستحقاقه صيانة نفسه لا يسقط بعد الخطا الحاطي **هـ** ومن وجب  
الكفارة يثبت بهذا النص ايضاً والمعنى فيه معقول فان القتل امر عظيم قل ما الله  
ما يمتلي به المؤمن غير قصده ما لم يكن به منها وفي العزيمة وعلى كل واحد للمبالغة  
في التحرز لكيلا يمتلي بمثل هذا الامر العظيم **هـ** فاذا ترك ذلك كان هو مالم  
بترك التحرز فيوجب عليه الكفارة جزاء على ذلك **هـ** ولان مثل هذا الامر  
العظيم لا يمتلي به المرء الا بنوعه لان **هـ** وهذا الحد لان لا يكون الاعسار  
سبقت منه والحسنة تذهب السيئة **هـ** قال الله تعالى ان الحسنات  
تذهب السيئات فتوجب عليه الكفارة لتكون ما حبة الذنوب السابقة  
منه فلا يمتلي بمثل هذا الامر العظيم بعد **هـ** وفي سببه العمد معني اجاب  
الكفارة اطرها يلحقه من الماسم بالقصد الى اصل المقتول **هـ** وفيه حديث  
وابله من الاسقع قال ايثار رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب لنا قد اوجب  
النار بالقتل فقال عليه السلام اعتقوا عنه رقة يعتق الله تعالى بكل عضو فقل  
منه من النار **هـ** واجاب النار لا يكون الا في الاقدام على قتل محرم وقد كانت  
الدلالة على ان الكفارة لا يجب في العمل المحض فعرفنا ان المراد شبه العمد ثم  
قال الشافعي رحمه الله المعنى في وجوب الكفارة في القتل انه نقص من عدد المسلمين  
اخدم من كان يحفظ الجمع والجماعات فعليه اقامة نفس مقام ما اهلكه ولا يمكنه  
ذلك احصاء فعله اقامة نفس مقام النفس المتلفة تحترق الان الحرة حياة والرق  
تلف **هـ** ولهذا يوجب الكفارة على العامد **هـ** وقلنا نحن انما وجبت عليه **هـ**  
الكفارة **هـ** لان الشروع سلم له فنتوهمه حين اسقط عنه القود بعد الخطا مع  
تحقق ان لا فعل النفس هو اقامة نفس مقام نفسه شكوا الله تعالى هو ذلك

م

ان حرز نفسه لتستغل عبادة الله وان عجزه لله فعليه صوم شهرين متتابعين  
شكرا لله تعالى حيث سلم لنفسه ولهذا لا يوجب الكفارة على العامد لان الشروع  
اوجب عليه القصاص وتوجه في شبه العمد **هـ** لان الشروع اوجب سلم له نفسه  
تحقيقاً عليه وتوجيه احد المعتبين على الاخر ياتي في مسيله كفارة العمد اذا اهيينا  
اليها ان شأ الله تعالى **هـ** وليس في هذه الكفارة اطعام عندنا وفي احد قوسية  
للسان في رجة الله ان عجز الصوم يطعم سبطين مشكيتاً بالقياس على كفارة الظهار  
وهو بناء على انه ان قياش المنصوص يجوز **هـ** وان المطلق والمقيد في حادتين  
يحل احداهما على الاخر وذلك غير حاريز عندنا موضع بيان اصول الفقه **هـ** باما  
ما اجري مجري الخطا على ما ذكره الرازي رحمه الله فهو القصاص اذا انقلب على  
السان فقتله وهذا ليس بحد ولا خطا لانه لا يقو القصد من النام حتى  
يتصور منه ترك القصد او ترك التحرز **هـ** ولكن الانتقال الموجب لتلف  
ما انقلب عليه تحقق من النام فيجري بعد مجري الخطا حتى يجب الدية على ما قتله  
والكفارة ويثبت به حرمان الميراث لئلا يكون مستاوفاً قصداً منه الي  
استعمال الميراث كما في الخطا فيكره الميراث لئلا يكون عالماً ولم يكن جاهلاً  
قصداً منه الي استعمال الميراث واظهر من نفسه القصد الى محل آخر **هـ** فاما  
ما ليس بحد ولا خطا ولا اجري مجري الخطا فهو حاضراً البئر او اخرج الحجر في الطريق  
فانه ليس بمباشرة القتل لان مباشرة القتل باصا ففعل من القاتل بالقتل  
فلم يوجد واما اقصا فحاله بالارض فعرضنا انه ليس بقاتل عمد ولا شبه عمد  
ولا خطا ولا اجري مجري الخطا بل هو سبب فتعدي فيوجب الدية على ما قتله  
الحاجة الي صيانة النفس المتلفة عن المكر ولا يجب عليه الكفارة ولا يحرم  
الميراث على ما يتكهن به في باب **هـ** قال وفي النفس الدية معناه بسبب  
اتلاف النفس فان جرح في الطرف حقيقة والنفس لا تكون طرفاً الدية فتكلمها  
بسبب وجوب الدية كما يقال في النكاح حل وفي السر ما **هـ** وهذا قوله  
تعالى ودية مسلمة الي اهله **هـ** وقال عليه السلام في النفس المؤمنة ما حبة لله  
من الابل **هـ** وقال علي رضي الله عنه في النفس الدية وما لا يعرف بالراي فله قوله  
عنه كالمرفوع الي رسول الله صلى الله عليه وسلم **هـ** وفي الانف الدية والحاصل  
ان ما لا ياتي في البدن من اعضا او معاني مقصوده فالتأثير كاتلاف النفس في انه  
يجب بها حال الدية والاعضا التي هي افراد تليد الانف واللسان والذكر  
لان مروي في حديث سعيد بن المسيب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم



قال في الانف الدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية **وهكذا** عن علي  
ابن ابي طالب رضي الله عنه **ثم** قطع الانف تقويت حاله **ثم** قطع الانف تقوية كماله واستبد  
الادي من سائر الحيوانات بما هو مستحق في معنى تقويت النفس **وكما** يجب الدية  
بقطع جميع الانف يجب بقطع المارن لان تقويت الحال به محل يحصل **وكذلك** تقويت  
المنفعة **لان** المنفعة في الانف اجتماع الروح في قبة الانف ليعاوا منها الي  
الدماع وذلك تقويت بقطع المارن والمارن مادون قبة الانف وهو ما لان  
منه **وكذلك** في اللسان الدية لان الادي اما استار من سائر الحيوانات  
باللسان **وبه** من الله تعالى على عباده فقال خلق الانسان اعلمه البيان  
وذلك بقوت بقطع اللسان ففيه تقويت اعظم المقاصد في الادي **وكذلك** في  
قطع بعض اللسان اذ امنع الكلام **فان** كان بحيث تفتح بعض الكلام دون البعض  
فالجواب الظاهر ان فيه حكومة عدل لانه لم يتم تقويت المقصود بهذا القدر وانما  
مكن فيه نقصان فيجب باعتباره حكومة عدل **وقد** قال بعض اشخاصنا  
رحمهم ان الدية تقسم على الحروف فيخصه ما يمكنه ان يخرج من الحروف يسقط عنه  
وحصة ما لا يمكنه تخرج من الحروف بحسب علمه ولكن على هذا القول لا يعتبر في  
القسمه الا الحروف التي يكون باللسان **فاما** الهاء والحاء والعين لا يعمل باللسان  
فيما فلا يعتبر ذلك في القسمة **وفي** الكتاب روي ان النبي صلى الله عليه وسلم تقى  
في اللسان بالدية وفي الانف بالدية **قال** وفي الذكر الدية **لان** في قطع الذكر  
تقويت منفعة مقصودة من الادي وهو منفعة النسل ومنفعة استمسك البول  
والرعي بعد الحاجة **وكذلك** في الحشفة الدية كاملة **لان** تقويت المقصود  
محصل بقطع الحشفة كما يحصل بقطع جميع الذكر وجوب الدية الكاملة باعتبار  
**هو** المعاني التي هي افراد في البدن العقل والسمع والبصر والشم والذوق وفي كل واحد  
منها دية كاملة **وهكذا** روي عن عمر رضي الله عنه انه قتل رجلا على رجل بايع ديات  
بغيره واحدا كان من رجل راسه فاذ بعث عقله وسعده وبقره ومنفعة ذكره  
**لان** كان للعقل فيه ان العقل من اعظم ما تحتقر به الادي به ينتفع بنفسه في الدنيا  
والآخرة وبه عتار من اليها فالموت له كالميلد لنفسه المكنى له باليهام **فان**  
**وكذلك** منفعة السمع فانها منفعة السمع مقصودة بها ينتفع المرء بنفسه **لان**  
**وكذلك** منفعة البصر فانها مقصودة **لان** الاثر في ان الناس يقولون الذي لا يقرب  
له منزلة الميت الذي لا يدفن **وكذلك** منفعة الشم منفعة مقصودة في البدن  
ومنفعة الذوق كذلك فهو تارة من وجه استعمله لان باعتبار ان فيه تقويت

مقصودة فيوجب كمال الدية **وكذلك** في الصلب الدية كاملة اذ امنع الجماع لما  
فيه من تقويت منفعة مقصودة وهي منفعة النفس **وكذلك** اذا جرد فيه  
تقويت حال كامل لان الحال في الادي في كونه متصب القامة **فيل** في معنى قوله  
تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم متصب القامة وذلك بقوت اجزائه  
والحال للادي مطلوب بالمنفعة فتقويت الحال الكامل بوجوب دية كاملة **لان**  
**فان** عاد اليه حالة ولم يبق فيه ذلك شيئا **لان** فيه اثر الضرر فيه حكومة  
عدل لانه بقي بعض السنين بمقتضى الضرر فيجب باعتباره حكم عدل **ومن** بعد  
الحكمة الاقضا في المرأة اذا كانت بحيث لا يستمسك البول فانه بوجوب كمال الدية  
لان فيه تقويت منفعة كاملة لانها في البدن **وهو** منفعة استمسك البول  
**لان** ذكر المبرد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الصرع الدية ونسب المبرد  
بوتقوع الوجه وفيه تقويت حال كامل **واما** ما يكون روجا في البدن  
ففي قطعها كمال الدية وفي احدتها نصف الدية **واصل** ذلك في حديث عن  
ابن شبيب عن ابيه عن جابر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
في العينين الدية وفي احدتهما نصف الدية **وفي** اليدين وفي احداهما نصف الدية  
منفعة الدية **وهكذا** روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال  
التي هي اروج في البدن العينان والادنان الساخضان والحاجبان  
والشفطان والبدان وندنا المرأة والامثيان والرجلان **اما** في العينين  
اذا خفيت الدية كاملة بتقويت الحال والمنفعة المقصودة **واما** في الاذنين  
الساخضتين الدية كاملة لان في قطعها تقويت الحال الكامل وتقويت  
المنفعة ايضا **فان** الاموات تجتمع فيها وينفذ الي الدماغ ويأتي الادي عن  
الدماغ ففيها الدية وفي احدتهما نصف الدية **وكذلك** في الحاجبين اذا  
جلفهما على وجهه فاضد المبتد او نشفه فاضد المبتد لان فيه تقويت حال  
كامل فيجب فيها الدية وفي احدتهما نصف الدية عندنا خلافا للشافعي رحمه الله  
عليه ما بينت في فصول الشجر **وفي** الشفتين معنى الحال الكامل والمنفعة  
الكاملة فيقطعها بحسب الدية كاملة وينقطع احدتهما نصف الدية والعليا والسفلي  
في ذلك سواء **وعن** زيد بن ثابت رضي الله عنهما قال في السفلي ثلث دية وفي  
العليا ثلث الدية **لان** في العليا حال فقط وفي السفلي حال ومنفعة وهو  
استمسك الرق بيا وكذلك في اليدين فانه منفعة البطش في الادي منفعة  
مقصودة فيقطعها تقويت هذه المنفعة وفي قطع احدتهما نصف الدية **وكذلك**



في يد المرأة منفعة كاملة مقصودة وهو منفعة ارضاع الولد وكما يجب الدية بقطع يد المرأة  
يجب بقطع حلقيةها **هـ** لان تقويت المنفعة يحصل بقطع الحلقية كما يحصل بقطع جميع الثدي  
فهو ظاهر ما ذكرنا في المنفعة مع الذكور المارون مع النصف وفي الانثيين منفعة **هـ**  
مقصودة وهو منفعة الامنا والنسل ففيها الدية وفي احداهما نصف الدية  
وفي الرجلين منفعة مقصودة وهو منفعة المشي وانتفاع المروءة منه اما يكون  
اذا تمكن من المشي بقطع الرجلين منزلة استهلا كما حكمنا **هـ** واما ما يكون ارباعا  
في البدن فهو اسفار العيانيين يجب في كل شفر من الدية ويستوي ان تنف الاضراس  
واضراس المبتذات او قطع الجوف الجوف كلها بالاسفار **هـ** لان تقويت الجمال قيم  
بذلك **هـ** وكذلك تقويت المنفعة لانه بالاعذار والجنون في الايدي عن  
العيانيين وتقويت ذلك ينقص من البصر ويكون احوالهم فيجب فيها كمال الدية  
وهي ارباع في البدن فترزع الدية عليها في كل منها ربع الدية **هـ** فاما ما يكون  
اعتبار في البدن كالامابع يعني اصابع اليدين والرجلين فان قطع اصابع اليدين  
بوجوب كمال الدية لما فيها من تقويت منفعة البطش والبطش بدون الامابع **هـ**  
لا يتحقق **هـ** وفي كل اصبع عشر الدية **هـ** هكذا روي في حديث شعبة ابن المسيب  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي كل اصبع عشر ارض الا بل في جميع ما ذكرت لم يذكر  
فيما كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفيها وفي كل اصبع عشر من  
الابل وفي كل سن خمس من الابل **هـ** وهكذا روي عن عبد الله بن عمر في الله عنهما عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم **هـ** وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الابتداء يقول  
في الخضر ست من الابل وفي البصر ست من الابل وفي الوسطي عشر من الابل **هـ**  
وفي السنيابة والامام خمس وعشرون **هـ** ثم لما بلغه حديث رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فيه رجع الى الحديث فقال الامابع كلها سواء **هـ** والذي يدلنا في اصابع  
اليدين كذا في اصابع الرجل **هـ** لان في قطعها تقويت منفعة المشي ومنفعة المشي  
كمنفعة البطش والصغير والكبير في جميع ما ذكرنا سواء لان في اعضاها عزيمة لهذا  
المنافع مالم يصير افة في تقويتها تقويت المنفعة كما في حق الكبير **هـ** فاما ما يروى  
عليه لك في البدن ففي الاسنان يجب في كل سن نصف عشر الدية لما روي عن  
الحديث **هـ** ويستوي في ذلك الاسنان والواحد والعواجل والطواحي من  
الناس من فضل الطواحي على العواجل لما فيها من زيادة المنفعة ولما فيها من  
لك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في كل سن خمس من الابل من غير تفصيل ثم ان كان  
في بعض زيادة منفعة ففي بعض زيادة جمال والجمال في الايدي **هـ** حتى قيل اذا فلاح

جميع اسنانه فعليه ستة عشر الف لان الاسنان اثنتان وثلاثون فاذا اوجبت في  
كل سن نصف عشر الدية فكل ما ية بلغت الجملة ستة عشر الف **هـ** وليس في البدن  
حسب يجب بتقويته اكثر من مقدار الدية سواء الاسنان **هـ** فان قطع جميع اسنان  
الكويش فعليه اربعة عشر الف لان اسنانه ثمانية وعشرون **هـ** هكذا حكى ان  
امراة قالت لزوجها باليوش فقال ان كنت كويسجا فانت طالق فنيست با حنيفة رجمة  
الله عن ذلك فقال ان كنت كويسجا فتعد اسنانه فان كانت اثني وثلاثون فليس  
بكويش **هـ** وان كانت ثمانية وعشرون فهو كويش **هـ** قال وبلغنا عن علي بن ابي  
طالب رضي الله عنه قال في الراس اذا حلق شعره لم يثبت الدية كاملة **هـ** وبهذا اخذ  
علما ونازعهم الله قالوا اذا حلق شعره راس انسان حتى افسد المنبت فعليه  
كمال الدية الرجل والمرأة في ذلك سواء **هـ** وقال الشافعي رحمه الله في شعر الراس  
حكمه عدل وكذلك في الحية اذا حلقها فلم يثبت كمال الدية عندنا وقال الشافعي  
رحمه الله حكمه عدل لانه شعره من راس البدن بعد كمال الخلقة فلا يتجاوز خلقة  
كمال الدية كشعر الصدر والساق **هـ** وهذا لانه ليس في خلق الشعر تقويت منفعة  
كاملة اما فيه تقويت بعض الجمال فقط فانه يلحقه نوع شيان بشيئة على الوجه الذي  
لعب الكويش بقله شعره وجوب كمال الدية يعقد تقويت منفعة كاملة **هـ** والدليل  
عليه ان ما يوجب في الحركات الدية يوجب في العبد كمال القيمة **هـ** وبالاتفاق لو  
خلق حية عبد انسان لا يلزم كمال القيمة وان افسد المنبت وانما يلزم النقصان  
فذلك في حق الحرة **هـ** ومجتنا في ذلك حديث علي رضي الله عنه فان ما فعل عنه في  
هذا الباب كالمرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم **هـ** لان ذلك لا يستدرك  
بالرأي والمعني فيه انه قوت عليه بما لا يكمل من كمال الدية كما لو قطع الاذنين  
الشأخصتين **هـ** وبيان ذلك ان في الحية جمال كامل في اوانه **هـ** وكذلك في  
شعر الراس جمال كامل **هـ** الا تروى ان من عدم ذلك يلحقه بكلف لستره واجفانه  
**هـ** ولا شك ان في شعر الراس جمال كامل للنساء وبعض المنفعة ايضا فاحصل لهما  
بالجمال من المنفعة اعلم وجوه المنفعة **هـ** ولذلك في بعض الحية بعض المنفعة فاما  
يستره ما حصر من الدية **هـ** الا تروى ان من خلقت لحيةه بغير كلفة مثله **هـ**  
والامل فيه ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى  
بلا بكة يسبحهم سبحانه من زين الرجال بالالحا والنساء بالقرن بالدياب **هـ**  
تقويت المنفعة بوجوب كمال الدية **هـ** كما اذا هرب علي ظهرو حتى انقطع ماوه فذلك  
تقويت الجمال الكامل بوجوب كمال الدية لان العرض للجمال في الجمال اكثر مما هو بالمنفعة

طهر

حط

في كل سن خمس من الابل



مخلوق شعر الصدر والساق فليس في خلقه تعقيد محال كامل فلهذا لم يوثق  
ذلك في التقصص لا يجب شيء **هـ** فاما في حبة العبد وبيان **هـ** روي الحسن عن  
ابي حنيفة رحمه الله انه يجب كمال القيمة **هـ** وفي ظاهر الرواية يجب نقصان  
القيمة وهو نظير الرواية بان في قطع الاذن بين الشاخصين من العبد في رواية  
الحسن قال القيمة في العبد كالدية في الاحرار فيها يجب بتفويته كمال الدية في الحر  
يجب بتفويته كمال القيمة في العبد **هـ** وفي المظالم الرواية انه قال الجمل غير  
مقصود للموت من عهده **هـ** واما المقصود منفعة الاستخدام وتخليق حليته او قطع  
الاذن بين الشاخصين منه لا يغتفر لهذا المقصود فلهذا لا يجب به كمال القيمة  
**هـ** فاما الجمل مقصود في الاحرار فتفويته يجب كمال الدية **هـ** وتكلا في خلق الله  
الكوسج والاصم في ذلك ما فصله ابو حنيفة جعفر الهمداني رحمه الله ان كان  
النابت على قننه شعرات معدودة فليس في خلق ذلك شيء **هـ** لان وجود ذلك  
لا يربطه وزنا بيبينه **هـ** وان كان التمر من ذلك فكان على الدق والخذ جميعا  
ولكنه غير معتدل فغلبه حكومة عدل **هـ** لان هذا بعض الحال فلهذا ليس بكامل  
فيجب بتفويته حكومة عدل **هـ** وان كان متقدلا فغلبه كمال الدية لانه ليس  
يكوسج وفي حليته معنى الجمل الكامل **هـ** ولهذا كله اذا قيل المذنب كان مذنب حتى  
استوي كما كان لا يجب فيه شيء **هـ** لانه لم يمت اعطى الجاني اثره وعزلة الضربة  
التي لا تنفي اثرها في البدن ولكنه يوجب عليه ذلك لا تركا بل لا يحل له **هـ** وان  
نبت بيضا فقد ذكر في العواد ان عند ابي حنيفة رحمه الله لا يلزمه شيء لان الجمل  
يزداد اذ ينماض شعر الحية وعند ما يجب حكومة عدل لان بيضا من الشعر محال في  
اوانه **هـ** فاما في غير اوانه بيبينه فيجب حكومة العدل باعتباره **هـ** وقد بينا  
ان في احاديث العينين نصف الدية **هـ** ويبدو الجواب ان اخسفت او ذعب  
بصرهما وهي قايمة او ابيضت فميت البصر لان المنفعة المقصودة من العين  
تغوت في هذا كله **هـ** وقيل ذعب البصر بمنزلة قوت العين فلا يعتبر بمقام بعد  
ما ذعب البصر **هـ** الا ترى ان من خلق انسانا حتى مات فعليه كمال الدية **هـ** وان  
كانت النفس باقية على حالها **هـ** وكذلك اليد اذا شلت حتى لا تنفع بها فغيرها  
ارسلها اي اسلها **هـ** اما لان الشلل لا يلبس بونها **هـ** اولان ما هو المقصود وهو منفعة  
طلبها قد تحقق فورا به فقد كمال فهو وما لو قطعت اليد سواء في انجاب الارش  
**هـ** قال وفي الموضع نصف عثر الدية **هـ** والكلام في معرفة السجاج ان يقول السجاج  
**هـ** الحارصة وهي التي تشق الجلد منه يقال حرص القصار الثوب **هـ** ثم الدامعة

وهي

وهي التي تخزنها من قدر الدمع من الدم **هـ** ثم الدامعة وهي التي تستسيل منها الدم  
**هـ** ثم الباضعة وهي التي تطلع بعض اللحم **هـ** ثم المتلاعبة وهي التي تقطع بعض اللحم  
ثم الدامعة **هـ** وروي عن محمد بن محمد الله ان المتلاعبة مثل الباضعة ولهذا اختلاف  
في ماخذ الكلام لاني الحكم **هـ** فخر رحمه الله ذهب الي ان المتلاعبة ما حوذ من قتل  
الغيم الشيان اذا انقل احد لهما بالاحرف المتلاعبة ما يظهر اللحم ولا يقطع ولا يباع  
بعد **هـ** وفي ظاهر الرواية المتلاعبة ما تم في قطع الدامعة وهي بعد الباضعة  
**هـ** ثم السمحات وهي التي تطلع اللحم وتظهر الجلد الرقيق بين اللحم والعظم فتلك  
الجلد تسمى سمحات ومنه سمي الغيم الرقيق سمحات **هـ** ثم الموضحة وهي التي توضح العظم  
حتى يسهل **هـ** ثم الهاشمة وهي التي تكسر العظم **هـ** ثم المتقلعة وهي التي تخرج منها  
العظم او تجعل العظم كالنقل وهي الحفص **هـ** ثم الامة وهي التي تظهر الجلد بين العظم  
والدماغ وتسمى بذلك الجلد ام الراس **هـ** ثم الدامعة وهي التي تخرج الدماغ  
الا ان محمدا رحمه الله لم يذكر الدامعة **هـ** لان النفس لا تبقى بعد معاودة فيكون  
ذلك قدلا لا شجة **هـ** ولم يذكر الحارصة والدامعة **هـ** لان الظاهر انه لا يبقى  
لها اثر وبدون بقا الاثر لا يجب فاما بيان الاحكام فنقول اما في الموضحة يجب  
نصف عثر الدية **هـ** هكذا روي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الموضحة  
خمس من الابل **هـ** وهكذا في ثمان عمر وابن حزم فيما يرويه سعيد بن المسيب  
رضي الله عنه **هـ** وهكذا اذا كانت الموضحة حفا فان كانت عدا ففيه القصاص  
لان اعتبار الموضحة فيها ممكن **هـ** فان حملها في الدم دون العظم **هـ** والحمايات  
فيما دون النفس بوجوب القصاص اذا امكن اعتبار المساواة **هـ** فاما ما حصل الموضحة  
من السجاج ففيها حكومة عدل اذا كانت خطا فكذا ذلك اذا كانت عدا في رواية  
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله فانه لا قصاص فيما دون الموضحة **هـ** لانه ينعذر  
اعتبار المساواة فيها كما يمكن بان يشتر عودها بالمستأر ثم يتخذ حذ يدور  
ذلك فيقطع برأ مقدر اما قطع **هـ** وانجاب حكومة العدل في هذه السجاج  
مروي عن ابن ابي عمير رضي الله عنه وعمر بن عبد العزيز رحمهما الله قالامادون  
الموضحة من السجاج بمنزلة الخدوش فغير حكومة عدل **هـ** وقد جاني الحديث  
ان عليا رضي الله عنه قضى في السمحات بربع من الابل **هـ** واما عمل عليا في ذلك  
كان مؤثرا في حكومة عدل **هـ** ثم اختلف المتأخرون من مساعننا رحمهم الله في  
معرفة حكومة العدل فقال الطحاوي رحمه الله السبيل في ذلك ان يقوم  
لو كان في كابدون هذا الامر ويعوم مع هذا الامر ثم ينظر الى بقا وتباين



القيمتين كم يعو **هـ** فان كان بقدر نصف العشر يجب نصف عشر الدية **هـ** وان كان  
بقدر ربع العشر يجب ربع عشر الدية **هـ** وكان الكوفي رحمه الله يقول بعد ما يجمع  
فرعاً يكون نصفان المعينة بالسجاج التي قبل الموصحة اكثر من نصف العشر فيؤدى  
بهذا القول الى ان يوجب في هذه السجاج من الدية فوق ما اوجبه السجج في الموصحة  
وذلك لا يجوز **هـ** ولكن لا يصح ان ينظر بقدر ربع السجج من الموصحة فيجب بقدره  
ذلك من نصف عشر الدية **هـ** لان وجوب نصف عشر الدية في الموصحة ثابت بالنص  
وما لا نص فيه يرد الى المنصوص عليه باعتبار المعنى فيه **هـ** فاما في المباشرة عشر  
الدية وفي المنقلة عشر ونصف عشر **هـ** وفي الامة ثلث الدية وتسمى الماشوية  
ايضاً **هـ** وذلك فيما كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم قال في  
المباشرة عشر من الابل **هـ** وفي المنقلة خمسة عشر وفي الامة ثلث الدية **هـ**  
والجارية كالامة لانه يجب فيها ثلث الدية **هـ** لان الجارية وامثلة الي احكام  
الجوارح وهو خوف البطن فيكون كالواصلة الى خوف الراس وهو الدماغ **هـ** وان  
بعد الجارية ففيها ثلث الدية لانها منزلة الجارية من احد جهات من جانب  
البطن والاخرى من جانب الظهر فيجب في كل واحد منهما ثلث الدية **هـ** وفي  
كل مفصل من الاصابع نصف دية الاصبع لان الفاصل للاصبع كالاصابع لليد فكان  
دية اليد تنوع على الفاصل على التساوي فكذلك دية الاصبع تنوع على الفاصل  
على التساوي فالاصبع اذا كانت ذات مفصلين كالابهام يجب في كل مفصل نصف  
دية الاصبع **هـ** واذا كانت ذات ثلاث مفصل في كل مفصل ثلث دية الاصبع  
وذلك مروى عن علي بن عباس رضي الله عنهما قال لا تفصل شي منها على شي **هـ** وعمر بن  
مسعود رضي الله عنه قال في دية الخطا خمس عشرة وجذعة وعشرون حقة  
وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض والكلام  
فما اعنا في فصول احدها انه لا خلاف ان الدية من الابل ماية علي ما قال رسول الله  
مثل الله عليه وسلم في النفس المؤمنة ماية من الابل واختلفوا في ان الدراهم والدنانير  
في الدية اصل ام باعتبار قيمة الابل فان المذهب عندنا انها اصل **هـ** وفي قول  
الساجي رحمه الله يدخلان علي وجه قيمة الابل وسفاوت بمفاوت قيمة  
الابل وحكي عن ابي بكر الواري رحمه الله انه كان يقول ولا يجوزها على سبيل  
قيمة الابل ولكنها قيمية مقدرة شرعاً بالنقص ولا تتراد عليها ولا تنقص عنها ثم رجع  
عن ذلك وقال انها اصلان في الدية **هـ** اجمع الساجي رحمه الله حديث الزهري  
رضي الله عنه قال كانت الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلا

من

من الابل قيمة كل بعير اوقيه **هـ** ثم غلت الابل فصارت قيمة كل بعير اوقيه ونصف  
ثم غلت فصارت قيمة كل بعير اوقيتان ثم غلت الابل فازالت تغلوا حتى جعل عمر  
رضي الله عنه عشرة آلاف درهم او الف دينار **هـ** وفي حديث عمر بن شعيب رضي  
الله عنه عن ابيه عن جابر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قضى في الدية ماية من الابل قيمتها اربعة آلاف درهم او اربعة دنانير **هـ** ومجتنا  
في ذلك حديث سعيد بن المسيب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال دية فلان في عهد الف دينار **هـ** وذكر الشافعي عن عبيد الله  
السلماني ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما دون الدواوين جعل الدية على اهل  
الابل ماية من الابل وعلي اهل الذهب الف دينار **هـ** وعلي اهل الورق عشرة  
الاف درهم وقضاوه ذلك كان محض من الصحابة رضي الله عنهم ولم يتكر عليه احد  
محل محل الاجماع منهم **هـ** والمعنى فيه التفاضل ان يقضي بالدية من الدراهم او  
الدنانير مؤجلا في ثلاث سنين **هـ** فلو كان الاصل في الدية الابل والحيين  
والدراهم والدنانير تبدل غل كان بعد اذ ينادين ونسبه بنسبه وذلك حرام  
شرعاً **هـ** يوصح ان الادبي حيوان يحفون بالقيمة كسائر الحيوانات **هـ**  
في القيمة الدراهم والدنانير **هـ** الا ان القضا بالابل كان بطريق التيسير عليهم  
لانهم كانوا ارباب الابل وكاف النفود تعرفهم **هـ** لانهم كانوا يستوفون الدية  
على اظراف الوجوه لينفذ بها بعض الشرعهم وذلك في الابل اظهر منه في النفود فكانت  
الابل خلاف القياس لهذا المعنى لكن لا يسهط بها ما هو الاصل في قيم المتلفات  
**هـ** ثم لا خلاف ان الدية في الخطا من الابل يجب واخماسا كاذكوة بن مسعود رضي  
الله عنه والسنن الخامس عندنا ابن مخاض **هـ** وعند الشافعي رحمه الله ابن  
لبون **هـ** فلم يفرق بين عمر و زيد بن مسعود رضي الله عنهما **هـ** اجمع الشافعي  
رحمه الله ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الدية عاية من الابل  
المصدقة يعني من الاسنان التي توجد في الصدقة وابن الخاض لا مدخل له في  
الصدقة ولا بن اللبون مدخل **هـ** قال عليه السلام في خمس وعشرين بنت مخاض  
فان لم يكن فابن لبون **هـ** ومجتنا في ذلك حديث حريف ابن مالك الطائي عن مسعود  
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دية الخطا خمس عشرة وعشرون حقة  
وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون  
ابن مخاض **هـ** وقال عليه السلام في النفس المؤمنة ماية من الابل واسم الابل  
اطلق يد اول ادني ما يكون منه فابن المخاض ادني من ابن اللبون **هـ** ولان الشرح



جعل ابن اللبون منزلة بذت الخاص في الزكاة فاحتجاب ابن اللبون بها في معنى  
احتجاب اربعين من بذت الخاص وذلك يجوز بالاجماع **هـ** فاما الحديث الذي رواه  
المرواد اعطى الدية من ابل الصدقة على وجه التبرع عن عاقلة القاتل لاجلهم **هـ**  
لان يكون المرواد من الاسنان التي يوجد في الصدقة **هـ** ثم ابن الخاص يدخل في  
الصدقة عند فاعلي الوجه يدخل ابن اللبون لان ابن اللبون يستوفي باعتبار  
القيمة فكذلك ابن الخاص **هـ** واما في شبه الحمد على قول ابي حنيفة وابي يوسف  
رحمهما الله يجب مائة من الابل اربعا وخمسة وعشرون اذ بذت مخاض وخمس  
وعشرون حقة وخمسة وعشرون جذعة **هـ** وهو قول ابن مسعود رضي الله  
عنه **هـ** وقال محمد والسائعي رحمهما الله يجب اثلاثا ثلاثون حقة وثلاثون جذعة  
واربعون مائة من البنية الي بارل كل حقة والحقة الحامل وهو قول عمر وزيد  
ابن ثابت والمغيرة بن شعبه وابي موسى الاشعري رضي الله عنهما **هـ** وقال علي بن  
رضي الله عنه يجب اثلاثا ثلاثة وثلاثون حقة وثلاثة وثلاثون جذعة  
واربعة وثلاثون حقة **هـ** وقال عثمان رحمه الله رضي الله عنه يجب اثلاثا  
من لادن الاسنان من كل سن ثلاثة وثلاثون وثلاث **هـ** واجمع مروان ابي  
رحمهما الله حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال في خطبته عام حجة الوداع الا ان قتل خطا العمد قتيل السوط والعصاة من  
الابل اربعون منها في بطونها او لادها **هـ** وعن عمر رضي الله عنه انه قضي بذلك في  
شبه العمد وقتناه وكان محض من الصحابة رضي الله عنهم **هـ** والوجه في ابو  
يوسف رحمهما الله احتج بحديث الثابت بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قضي في الدية مائة من الابل اربعا ومعلوم انه لم يرد به الخطا لانه في الخطا  
حب احماسا فعرفنا ان المراد شبه العمد وقال في النفس المومنة مائة من الابل  
والمراد اي ما يكون منه وما قلناه **هـ** والمعنى فيه انه لما يجب الدية عوضا عن  
المقتول والحامل لا يجوز ان يقتل في شيء من العاوضات فلذلك لا يستحق في الدية  
لوجهين **هـ** احدهما ان صفة الحمل لا يكون عكس الوقوف على حقيقة **هـ** والثاني  
ان الجنين من وجه كالمفصل فيكون هذا في معنى احتجاب الزيادة على المائة عذرا  
وبالاصفاق صفة التعليل ليس من حيث العمد بل من حيث السن **هـ** ثم الديات  
مختبر بالصدقات والشرع نهي عن اخذ المومل في الصدقات لانها كرامات  
الناس فكذلك الديات **هـ** وهذا لان شبه العمد يجب على العاقلة بطريق  
الصلاة منهم للقاتل منزلة الصدقات **هـ** فاما الحديث الذي يري فلا يباح

لان ما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع كان محض من الصحابة  
رضي الله عنهم **هـ** ولم يعرف هذا الحديث الا النعمان بن بشير وهو في ذلك الوقت  
كان في غداة العبيان وقد خفي الحديث علي كبار الصحابة حتى اختلفوا بينهم  
عليها قالوا بل لنا **هـ** ولم يجوز الحاجة بينهم بالحديث **هـ** ولو كان يحكموا  
مع هذا البصر لاحتج بعضهم على بعض **هـ** ومن اصل ابي حنيفة رحمه الله ان  
العام المتفق عليه قوله اوفي بالاحذ به من مثل هذا الخاص **هـ** ولا خلاف ان  
صفة التعليل في الدية لا يثبت الا في اسنان الابل **هـ** وبه يستدل السائعي  
رحمه الله في ان الاصل في الدية الابل فقط **هـ** ولكننا نقول ما عرفنا صفة  
التعليل بالانص **هـ** فان الدية بدل عن المتلف ولا يختلف المتلف بالخطا  
وشبه العمد فاما يثبت صفة التعليل فيما ورد الشرع به خاصة **هـ** قال  
وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه جعل الدية على اهل الابل مائة من  
الابل وعلى اهل الورق عشرة الاف درهم **هـ** وعلى اهل الذهب الف دينار **هـ**  
وعلى اهل النساء الف شاة مسنة **هـ** وعلى اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل الحلال  
مائتي حلة والحلة اسم لتوبين وبه يأخذ فقول الدية من الدراهم بقدر  
بعشرة الاف درهم مما تكون الفضة فيها غالبا على الغش يدنا ذلك في كتاب  
المسوفة **هـ** وقال مالك والسائعي رحمهما الله دية من الدراهم اثنا عشر الف  
درهم حديث ابي هريرة رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من  
سب في كل يوم وليلة مثله بته مئة عشرة الف تسبيحة فكان حزر رقة من  
ولدا سماعيل **هـ** وفي كتاب عمر بن حزم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
جعل الدية من الدراهم اثنا عشر الف درهم ولانه لا خلاف انهم من الدنانير  
الف دينار كانت قيمة كل دينار على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اثني  
عشرون **هـ** بياضه في حديث السرقة فانه قطع في مئة قيمة ثلاثة دراهم  
بعد ما قال القتل في ربع دينار اما يكون ثلاثة دراهم ربع دينار اذا كانت قيمة  
كل دينار اثني عشر **هـ** وجهنا في ذلك حديث درهم ابن قس ان عمر بن  
ابن حارثة ان رجلا قطع يد رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فوفى  
عليه بنصف الدية خمسة الاف درهم **هـ** وقضي عمر رضي الله عنه في قدر الدية  
خمسة الاف بعشرة الاف **هـ** وقد كان محض من الصحابة رضي الله عنهم ولم  
يحق عليه احد منهم حديث بخلاف ذلك **هـ** ولو كان فيه حديث صحيح  
ما قضي به عمر رضي الله عنه لما حفي عليهم ولما تركوا الحاجة به **هـ** ثم المقادير لا يعرف



الابن الذي قال فاقبل عن عيسى بن عذرة من التقدير بعشرة الاف ومستمدة هذه الصحابة  
رفى الله عنهم معه علي ذلك منزلة اتفاق جماعة على رواية هذا المقدار عن صاحب  
الشرح صلى الله عليه وسلم **ولا** في الدية من الدنيا الف دينار **وقد**  
كانت قيمة كل دينار على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم  
بدليل النص المروي في نصاب السرقه حيث قال لا قطع الا في دينار او عشرة دراهم  
**وقال** علي رضى الله عنه حين فخر من اصحابه لبي بكل عشرة من اهل العراق  
واحد من اهل الشام صرف الدينار بالدرهم ونصاب الزكاة من اهل علي ان قيمة  
كل دينار كانت عشرة دراهم **ثم** ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اخذا بقوله حديث  
عمر رضي الله عنه وقال الدية من الاصناف الستة فان عمر رضي الله عنه جعل من  
هذا الاصناف وقد وكل منصف عنه عقدا معلوما انه ما كان يعق القضا بذلك كله  
في وقت واحد فعرفنا ان المراد ببيان المقدر من كل منصف **و** ابو حنيفة رحمه  
الله قال الدية من الابل والدرهم والدنانير وقد اشترفت الانار بذلك  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **واما** اخذ عمر رضي الله عنه من الغنم  
والبقرة والحمل في الابل لان كانت اموالهم فكان الاراضى ابشر عليهم فاخذوا  
بمطريق التيسير عليهم وطن الروي ان ذلك كان منه عذو وجه ببيان التقدير  
من هذه الاشياء فلما ماتت الدواوين والاعطيات جعل اموالهم الدنانير والدرهم  
والابل فقصي بالدينار منها **ثم** لا مدخل للبقرة الغنم في قيمة المتلفات املا فلهي  
بمنزلة الدور والعبيد والجواري **وهكذا** كان ينبغي ان لا يدخل الابل  
الا ان الآثار اشترفت فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركنا القياس بذلك  
في الابل خاصة **وقد** ذكرنا في كتاب العامل ما يدل على ان قول ابو حنيفة رحمه  
الله كقولهم فانه قال لو صالح الولي من الدية على اكثر من التي شاة او على اكثر من ما يتي  
بقدر او على اكثر من ما يتي حلة لا يجوز الصلح فهذا دليل على ان هذه الاصناف في الدية  
اصول متفق عليها كما هي عندهما والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

**باب في القسامة** **بسم الله**  
واذا وجد الرجل قتيلا في محلة قوم فليعلم ان يقسم منهم رجلا بالله شاه  
قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم يعرفون الدية **بسم الله** فليعلم هذا عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم **وفي** هذا احاد بث مشهورة من حديث سهل بن ابي حمزة عن عبد  
الله بن سهل **وعبد** الرحمن بن سهل **وهو** حنيفة ومحمد رحمهما الله في القسامة  
التي هي قول الجوارح فوجدوا عبد الله بن سهل قتيلا في قليب من قليب خيبر

بنسختها

بنسختها في ذمة فجاوا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخبروه فاراد عبد الرحمن  
وهو احو القليل ان يتكلم قال النبي صلى الله عليه وسلم الكبر الكبر فنتكلم احد عبيده  
هو جبر او حنيفة وهو الاكبر منها واخبره بذلك **قال** ومن قتله قالوا ومن يقتله سوا  
اليهود قال يبركم اليهود لما نكروا فقال لا يبرني ما من قوم كفارة لا تالون ما خلفوا عليه  
فقال عليهم السلام اخلصون وتستحقون دم صاحبكم فقالوا كيف خلف عليا لم يعان  
ولم يشاهدكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبطل دمه فاداه ما يتي من  
الابل الصدقة **وذكر** الزهري عن سعيد بن المسيب رضي الله عنهما ان القسامة  
كانت من احكام الجاهلية فمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبيل من  
الانصار وجرى حيث لليهود **وذكر** الحديث الي ان قال فالزم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اليهود الدية والقسامة **وفي** رواية انه عليه السلام كتب  
اليهم اما ان يدوه او يادوا الحرب من الله ورسوله **وذكر** الكلب عن ابي حنيفة  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الي اهل خيبر ان هذا قتيلا وجدنا بيننا  
اظهركم ما الذي يخرجوه فكذبوا اليه ان مثل هذه الحادثة وقعت في بني اسرائيل فانزل  
الله تعالى على موسى عليه السلام امر ان كتب نبيا فسيب الله مثل ذلك فكتب  
اليهم ان الله تعالى اراني ان اختار منكم خمسين رجلا فيجعلون بالله ما قتلنا  
ولا علمنا له قاتلا ثم يعرفون الدية قالوا لقد قضيت فينا بالناسي يعني الذي **بسم الله**  
وروي حنيفة عن زباد بن ابي مريم قال جاز رجل حل الي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال ابي وجدت اخي قتيلا في بني فلان فقال اختر من شيوخهم خمسين رجلا  
ثم يجعلون بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا قال وليس لي من اخ الا هذا قال نعم وما به  
من الابل **وفي** الحديث ان قتيلا وجدوا دمه وان حب وكان الي وادعة او حرب  
فقص عليهم عمر رضي الله عنه بالقسامة والدية فقال جازت بن الاربع الوادي  
يا امير المؤمنين لا اماننا برفع عن اموالنا ولا اموالنا برفع عن ايماننا فقال حنيفة  
وماكم باموالكم واعزكم الدية بوجود القليل باني اظهركم فخذوا الآثار تدل على ثبوت  
حكم القسامة والدية في القتل الموجود في المحلة على العلم ونوع من العبي بذلك  
عليه ايضا وان المظاهر ان القاتل **لان** الانسان اقل ما ياتي من محله الي  
محله ليعمل بخيار فيها وانما يمكن القاتل منهم من هذا الفعل بقوتهم وقدرتهم  
فكانوا كالعاقلة فوجب الشروع الدية عليهم ميانة لدم المقتول عن المهد رواه  
القسامة عليهم لرجان يظهر القاتل بهذا الطريق فيخلص عين الجاني او اظهر الجاني  
ولهذا يستعملون بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا **بسم الله** عليا اهل كل محلة حفظ



حفظ محلهم عن مثل هذه المحلة **هـ** لان البديري في محلهم اليهم فاما وقعت هذه الحادثة  
بتقريب بان منهم في الحفظ حين معاموا عن الاحد علي يد السيف منهم ومن غيرهم  
فاوجب التسريح القسامة والدية عليهم لذلك وجوب القسامة والدية علي اهل  
المحلة مذبح علي بنار حرم الله **هـ** وقال مالك رحمه الله اذا كان بين اهل القبيل  
وبين اهل المحلة عدوة طاهرة ولو ثاير وكان العهد قريبا بدخوله في محلهم الي  
ان وجد قبيل لومين الوالي ان يعاقب القاتل منهم باعتباره الموت في تفسير الموت  
ان يكون عليه علامة القاتل او يكون له مشهورا بجداوته ثم يخلف الوالي خمسين  
عينا بالله انه قتله فان اختلف اقرض له من القاتل **هـ** وهو قول الشافعي رحمه  
الله في القسامة **هـ** وقال في الجديدي **هـ** وهو فان اختلف قضي له بالدية في ماله واما  
انعدمت هذه الاعا في ابي الوالي ان يخلف بالحكم فيه ما هو الحكم في سائر الدعاوي  
اخرج مالك رحمه الله عنه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث سهل بن  
حنيفة **هـ** يخلفون ويستحقون دما صاحبكم **هـ** وفي رواية يخلفون ويستحقون **هـ**  
وهذا تصحيح علي ان اليمين علي الوالي والله يستحق القصاص به وفي الحديث  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دقي بالقود في القسامة وقضي به ابي بكر وعمر  
الله عنه ما دعي بعض الصحابة رموا الله عليهم قال قتلتا قاتل ولنا في القسامة  
بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن لنا حجة سوا اللوث **هـ** وفي الحديث  
المعروف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال البينة علي المدعي واليمين علي من انكر  
الآفي القسامة **هـ** في هذا الاستئناس تنبيه علي ان في القسامة العين من الدعي  
فاذا اختلف ترجع يعني الصدق في جانبه فيستحق المدعي وهو القود **هـ** ثم قال الشافعي  
رحمه الله ترجع جانبه ولكن حجة فيها ضرب شبهة والقصاص مقبولة بديري  
بما يجب المال وهذا لان اليمين حجة من شهادته الظاهر كما في سائر الدعاوي  
فان الظاهر يشهد للمدعي عليه **هـ** لان الاصل براءة دمه فاما في القسامة الظاهر  
يشهد للمدعي عند قيام اللوث وقرب العهد فيكون اليمين حجة له **هـ** ونحن امانا  
روينا من الاثار المشهورة وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لو اخطى الناس  
بدعواهم الحديث **هـ** وقد بينا في كتاب الدعوي ان اليمين ليست بحجة مألوفة  
لاستحقاق فلسس ترك فكيف يكون حجة الاستحقاق نفس خصوصا في موضع يتيقن  
بان الخالف بخلاف علي ما لم يعاينه عيال محفل في نفسه وهو اللوث **هـ** واما  
ايجاز مشروعة لا يفا ما كان فلا يثبت بها ما لم يكن مستحقا **هـ** فاما قوله يخلفون  
وتستحقون دما صاحبكم لا تكاد تدع هذه الزيادة **هـ** وقد قال جماعة من اهل الحنابلة

اولم سهل بن حنيفة ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلفون ويستحقون  
دما صاحبكم ولو ثبت فاما قال في ذلك علي طريق الانكار عليهم لا علي طريق الاقرض  
لو كان علي سبيل الامر لكان يقول يخلفون وتستحقون دما صاحبكم **هـ** فاما قوله **هـ**  
يخلفون وتستحقون علي سبيل الانكار لقوله تعالى اما ترون الذين ان من العالمين  
ويدعون ما خلق لكم ربكم من ارجاءكم الالية **هـ** وكذلك قوله يخلفون معناه **هـ**  
يخلفون لقوله تريدون عرض الدنيا معناه اقربون **هـ** وانه عليه السلام  
راي منهم الرعية في حكم الجاهلية حين ابقا ايمان اليهود بقولهم لا رضي بيمين قوم كفا  
فقال ذلك علي سبيل الرجوع **هـ** فلما عرفوا كراهة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لذلك دعوا عنه بقولهم كيف يخلف علي امرم بغير علمهم **هـ** ثم عفا ان يكون  
اليهود دعوا عليهم نقل العتيل من محله اخرجوا الي محلهم فصاروا مدعي عليهم  
فلما عارضهم عليهم اليمين والحديث الاخر لا يكاد يفي **هـ** لما روي عن ابي بكر كرم  
ابي فلا تمقال كنت عند عمر بن عبد العزيز وعنده رؤساء الناس مخوفهم اليه في قتيلا  
وحديث محله وابي فلا فانه جالس عند الربيع وخلف السريير فقال الناس قضي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بالقود في القسامة وابي بكر وعمر والخلفاء من بعدهم  
فقط الي ابي ولا به وهو ساكت فقال ما يقول **هـ** قال عندك رؤساء الناس واسرائ  
العرب ارايت لو شهد رجلان من اهل دمشق علي رجل من اهل حمص انه سرق  
ولم يراه انت بقطعه فقال والله ما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسا  
بغير حق الا رجلا كفوا بالله بعد اعانته وراي بعد احصائه او قتل نفسا بغير حق  
نفس **هـ** وقد دقي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقسامة والدية علي اهل  
خبيري قتيلا وحديث يابن اظهرهم فانقاد عمر بن عبد العزيز لذلك **هـ** وهذا لان  
اخر ابي امية كانوا يقضون بالقود في القسامة علي ما روي عن الزهري رحمه الله  
قال القود في القسامة من امور الجاهلية اول من قضي به معاوية فلهذا بالغ ابو  
فلا في انكاره **هـ** وقوله عليه السلام الآفي القسامة يعني الاعان مكرور في  
القسامة بخلاف سائر الدعاوي **هـ** ثم انما دقي بالدية علي عاقلة اهل المحلة في  
ثلاث سنين لان حالهم بعد ادون حال من باسرا القتل خطأ واذ كانت الدية  
مناك علي عاقلة في ثلاث سنين فلهذا اولي فان لم يكمل العدد خمسون كبرت  
عليهم الاعان حتي يكمل خمسين عينا **هـ** لما روي ان الدين جوا الي عمر رضي الله عنه  
من اهل وادعه كانوا تسعة واربعين رجلا ففرمهم ثم اختار منهم واحدا فذكر انهم  
اليمن **هـ** وهذا لان عدد اليمن في القسامة منصوص عليه ولا يجوز الاحلال بالعد

محل







رحم الله يلزمه القصاص لقوله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا  
فلا يسرف في القتل والمراد سلطان استيفاء العود بغير دليل انه غيبه بالني عن الاسراف  
في القتل في التقييد بكون الالة حارجه زيادة عليها **فصل** وفي الحديث ان يهوديا  
رمح راسه حاره عليا ومناج فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يرفع راسه  
بان جرين **فصل** والمعني فيه ان يرفع راسه فقتله بما لا يقصد به الا القتل  
ولا يعرف محض العمد به الا بهذا والالة الخارجة اذ حصل القتل بها كان عمدا  
لان ذلك فعل مرفوع للروح وما لا يملك ولا يطيق النفس حتمال له في كونه مرفعا  
للروح ابلغ من الفعل الخارج لان هذا مرفوع للروح بنفسه والفعل الخارج  
مرفوع للروح بواسطة الجراحة **فصل** فالجرح وسيلة يتوصل بها الي ازالة الروح  
وما يكون عاملا بنفسه يكون ابلغ مما يكون عاملا بواسطة **فصل** وكذلك من  
حيث العرف فقد الناس الي قتل اعدائهم بالقتال لا سلطانا او دفع حجر الرجم  
عليهم يكون ابلغ من القصد الي ذلك بالجرح في بعض الاعضاء فاذا فعل ذلك وجب  
للقصاص فخذ اولي **فصل** ولا في حقيقته رحمه الله ما روي عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه قال كل شي خطا الا السيف وفي كل خطا الدية **فصل** وفي حديث  
الحجاج بن ابي رطاه ان رجلا قتل رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالجراحة ففرض عليه بالدية **فصل** والمعني فيه ان لهذا الالة مخرج ولا يقطع القتل بها  
لا يكون موجبا للقصاص كالقتل بالعصا الصغيرة وتحقيقه من وجهين احدهما  
ان موجب القصاص يقتل هو عند محض **فصل** وصحة التخصيص بان يباشر الفعل  
بالله في محله والة القتل هي الالة الخارجة لان الجرح يعمل في بعض البدن ظاهرا  
وباطنا وما سواه مما يدق بنفس البدن اذا كان مما يعمل في الظاهر والباطن يكون  
قتلا من كل وجه **فصل** وان كان مما يعمل في الباطن دون الظاهر يكون قتل من  
وجه دون وجه والثابت من وجه دون وجه يكون قاصرا في نفسه فيصح له  
ان يجنب به ما يثبت مع الشك ولا يصح ان يجنب به ما يندري بالتسليمات **فصل** وما  
ادعى ان الجرح وسيلة يتوصل بها الي ازالة الروح بنفس البدن وكان  
الجنابة مما تنقص البدن من كل وجه وتنقص البدن يخرج في الروح لا يتاني لانه  
لا يحس ويفعل في الجسم لا يكون كاملا **فصل** فاما الكامل منه ما يكون بفعل في النفس  
التي اقوام الادي وذلك الفعل الخارج الموثق في سبيل الدم الدليل عليه حكمه  
كقوله **فصل** فان الحل بالذكاة اما يحصل بفعل خارج سبيل الدم بهذا المعني ولا  
يحصل بما يعمل في الجسم فلا يكون يا قضا للبدن ظاهر وهو الفعل الذي يدق

ولا فرق بينهما لان الحل يعني على الاحتياط فلا يثبت عند عكن الشبهة كالقود وخرج  
عليه التار فانه يعمل في الظاهر والباطن جميعا **فصل** وقيل في الذكاة ايضا اذ قرب  
النار من مخرج الشاة حتي انقطع لها الاوداج وسال الدم خل وان لم يسيل  
الدم لا حل لان ما هو القود بالذكاة وهو عذو الظاهر من الجنس لم يحصل **فصل**  
والوجه الاخر ان الة القتل الحد يدق الله تعالى واقرنا الحد يدق فيه  
باسن شديد والمراد القتل وكذلك خزائن اسلحة المأكولة تكون من الحد يد  
**فصل** فاما الحسبة والاجار بعد الدية والحد يد هو المستعمل في القتال **فصل** فاما  
نصفه المجتنب لتخويف الدية **فصل** الا ترى ان الحد يد اذ حصل القتل به  
وجب القصاص فخير كان او كبر راحتي لو عزره بمسلة او اذيرة في مقتله يلزمه  
القصاص وما سوى الحد يد الصغير منه لا يجب القصاص وان حقق به القتل  
والفعل لا يتم الا بالله فيقتل في الالة يمكن شبيهه النقصان في الفعل **فصل**  
وذلك منع وجوب القصاص **فصل** وعلى هذا الطريق يقول القتل عمدا الحد يد  
بوجب القصاص **فصل** كوما هو اذ امر به يعود حد يد او يستحان المير ان لان  
الحد يد في لو ان الة القتل منصوص عليه وفي المنصوص عليه يعتبر عين النفس  
**فصل** فاما في غير المنصوص عليه الحكم بعاقب بالمعني فتعتبر كونه كونه محمدا خوشق  
العصا والمودة وليط العقب وكذا **فصل** وعلى الطريق الاول يقول لا يجب  
القصاص الا بما هو محدد الحد يد وعاقبه فيه سواء **فصل** وهو رواية الطحاوي  
رحمة الله ذكوة في كتاب الشروط **فصل** وتاويل الحديث انه امر بدلك علي طريق  
السياسة لكونه ساعيا في الارض بالعدا معروفا بدلك الفعل **فصل** ببيان فيما  
روي انهم اودكوهما وبما روي فقتل لهما اقل ذلك فلان فاشارت براسها لانه  
حيه كونا اليهودي فاشارت براسها اي نعم **فصل** وانما يعد في مثل تلك الحالة  
من تكون متما مثلا لة الفعل معروفا به **فصل** وعندنا اذا كان بهذا الصفة لم  
فلان ما ان يقتله بطريق السياسة **فصل** فاما العصا الصغيرة اذا اطلاقها في الفروا  
حتى مات لم يلزم القصاص عندنا **فصل** وعلى قولك الشافعي رحمه الله يجب عليه  
القصاص **فصل** وكذلك الخلاف فيها اذا امر به جماعة كل واحد منهم بسوط او عصا  
وهو يقول القصد بالعصا الصغيرة عند الموالاة القتل فيكون الفعل عمدا **فصل**  
محضا بمنزلة القتل بالسيف بخلاف العصا الصغيرة اذا امر به مرة او مرتين  
لان القصد هناك التاديب والغالب معه السلامة ولا يكون القتل به الا نادرا  
فيكون في معنى الخطا **فصل** فاما مع الموالاة القصد فيه القتل **فصل** الا ترى ان القصد



بالضرب بالسوط مع الموالاة كالتهديد بالقتل في حكم الاكراه بخلاف المتقدم  
بضرب سوط واحد **و** يستوي ان حصل الضربا من واحد او من جماعة **و**  
لان شرط القصاص كون النفس معودة لا الدفن يكون فعل كل واحد منهم **و**  
مؤلفا للروح **و** لان ذلك لا طريق الي معرفة **و** الدليل على الفرق بين  
الضربة والضربا ان شرب القليل من المثلث لا يكون موجبا للحد فان استلزم  
منه حتى سكر لزمه الحد باعتبار ان القليل منه ممري للطعام والكثير **و**  
مسكوك **و** اذا حصل السكورا الكثير منه لا يميز بعض الفعل عن البعض بل يحصل  
الكل للفعل واحد حتى يتعلق به ما يدري بالشرب **و** هو الحد فلهذا مثله  
**و** ما يشارحه من الله استدلالا بحديث النعمان ابن بشير رضي الله عنه ان  
النبي صلى الله عليه وسلم قال الا ان قتيل الخط العمد قتيل السوط والعصا فيه  
الله ما به من الابل فتكون مضاعفا للنفسير وبالرفع قتيل السوط والعصا  
فيكون حبرا لا يتل او كلاهما بيان ان قتيل السوط والعصا يكون قتيل خط  
العمد وان الواجب فيه الدية **و** المعنى فيه ان القتل حصل بمجموع افعال لو حصل  
بكل واحد منها على انفراد لا يتعلق بمقتضى القصاص **و** فذلك اذا حصل بمجموع  
كالوخرج رجلا جرحا حيا او اشتراك جماعة في قتل رجل خطأ **و** وهذا لان كل  
واحد من هذه الافعال غير موجبة للقصاص اذا انفردت فانضمام ما ليس به  
موجب كيف يكون موجبا لما يدري بالشرب **و** وانضم ما هو موجب الى ما ليس  
بموجب فالخطا على الخطا مع العامد لا يجب القصاص **و** فاذا انضم ما ليس بموجب الى  
ما ليس بموجب او لي بخلاف الاقدام فمناك لو حصل السكورا بالقدح الاول يجب  
الحكم **و** اذا لم يجب الحد اذا لم يسكر به لا بعد اتمام السبب الموجب **و** وهذا لو  
حصل القتل بالضربة الاولى لا يجب القصاص وعرفنا ان هذا الفعل في نفسه  
غير موجب **و** ولا يدخل عليه بعد الشهادة الشافعية بالقتل العمل فانما موجب  
القصاص وهو واحد منها بانفراد لا بوجوب لان شهادة الشافعية من جهة واحدة  
وشهادة كل واحد منها شرط الحجة وشرط الحجة لا يثبت شي من الحكم **و** فاما ما قلنا  
كل فعل مناح لكونه علة قامة وهو على مثله اظهر **و** فان عندك لو حصل من كل واحد  
من الجماعة ضربة واحدة يجب عليهم القصاص وتمام تنكاح العلة في حق كل واحد  
منهم لا يلزمه القصاص **و** وقوله بان الضربة الواحدة بقصد ترك التاديب **و**  
قلنا حقيقة القصد لا يمكن الوقوف عليه وانما يبنى الحكم على السبب الظاهر  
فترى ان قطع اليد لا يقصد به القتل ايسر لو كان مشروعا في حق من كان

القصاص

القتل جرحا كانه الجرح اليسير مشروعا على قصد الاستئصال لا القصد والجماعة ومع  
ذلك اذا حصل القتل به وجب القصاص **و** لان حقيقة القصد يتخذ الوقوف عليه  
فيعتبر السبب الظاهر وكذلك لها هنا كان ينبغي ان يجب القصاص اذا حصل  
القصد بالضربة والضربا باللسان بالسوط وجب لم يجب بان كل فعل من هذه الافعال  
بانفراده غير موجب **و** حقيقة الفقه ما ذكرنا في المسئلة الاولى ويمكن ان  
الاستدلال بهذا الحرف ايضا في المسئلة الاولى **و** يقال العصا الكبيرة  
مجموع احوال لا يتعلق القصاص بكل جرمه **و** ان حصل القتل فذلك بمجموعه فاما  
بيان في استيفاء القود بغير السيف فنقول علما وان القصاص متى وجب يستوفى  
بطريق جز الرقبة بالسيف ولا ينظر الى ما به حصل القتل وقال الشافعي رحمه الله  
ينظر الى القتل بما حصل فان كان بطريق غير مشروع بان سقاء الجرح حتى قتله  
او لا يطغى حتى قتله فذلك الجوار يقتل بالسيف **و** ان كان بطريق مشروع  
يفعل به مثل ذلك الفعل ومثل تلك المدة فان مات والا حوز قتله حوفا  
اذا اوضح يد انسان عمدا مات من ذلك **و** استدلالنا ان النبي صلى الله  
عليه وسلم امر برمي راس اليهودي برجمين وكان ذلك بطريق القصاص **و** الا  
تري انه روي في بعض الروايات واعترف اليهودي بقضي رسول الله صلى الله عليه  
واسلم بان يرمي راسه بين مجرمين ولان المعنى في القصاص المساواة **و** ولهذا  
سمي قصاصا ما حوز من قول القاتل الدسان مقاصرا اي ساءا واصلا  
**و** وصفنا **و** وما قلناه اخرج الى المساواة لما فيه من اعتبار المساواة في الفعل  
والمقصودة في الفعل حيث اعتبره الا اذا تعدد وتعدد ان يكون صورة الفعل  
مختلفا للمشروع بان يكون حراما وان لا يحصل القتل بمخيفيد مما يكون مسميا له  
فيما هو المقصود ويكون الثاني مقما للاول **و** الا ترى ان من قطع يد انسان خطا ثم  
قتله لا يلزمه الادية واحدا وجعل الفعل الثاني مقما للاول **و** وجبتنا ظاهرا  
قوله عليه السلام لا قود الا بالسيف وهو تنصيص على اني استيفاء القود بغير السيف  
**و** والمعنى فيه انه قتل مستحق شرعا فيستوفى بالسيف لقتل المرتد **و** بعد الا انه  
انما يستوفى المستحق للطريق الذي يدق انه طريق له **و** حوز الرقبة يدق باه  
طريق استيفاء القتل **و** فاما قطع اليد لا يكون طريقا لذلك الا بشرط وهو السرية  
بذلك ان ينعف الطبيعة عن دفع امر الحارحة ولا يعرف ذلك عند القتل بما يتعلق  
بالشرط لا يكون نائبا في الشرط فتقبل السرية بهذا الفعل غير القتل فلا يكون  
متمم او مضافا لان ان يكون مستحقا بصورة الفعل غير مقصودة وانما المقصود



ازهاق الروح عرفا لمعنى الاستقام واستحقاق القتل شرعا فيجب مراعاة ذلك المقتضى  
ولا يقال لا يقع اليأس في الابتداء من ان يكون لهذا الغلظ هو ثرا في خصيصة المقتضى  
مالم يبرأ منه **لانه** وان كان لا يقع اليأس عن ذلك فانه يودي الي ما حير خصيصة المقتضى  
وعلا لا يجوز ابطال مقتضى ما حير الحق لا يجوز ما حيره **ثم** بعد اعتبار معاده فوقنا  
في الظلم في الانتهال لانه اذا امرت بترك حرق قنبلة **والفعل** الثاني بعد البر لا يكون  
انما الاول بدليل الخطا فيؤدي الى الزيادة على ما كان منه والى المسيلة وذلك ان  
**فان** قيل فبماي طريق يسقط حرمة مدح القاتل ولم يوجد منه فعل في مدح  
المقتول **قلنا** بالطريق الذي يسقط عنكم حرمة مدحه اذا امرت بترك وهو  
استحقاق القتل عليه وذلك بوجود فعل قطع الرد وناويل الحديث ما بيننا **والذي**  
روى انه بقي بالمقتضى من ساد لا بعدد عليه او قال الراوي بنا على ما وقع عنده انه  
كان بطريق القصاص وفي الحقيقة انما كان ذلك بطريق السياسة **وان** اجتمع  
وعط على قتل رجل بالسلاح فغلبهم فيه القصاص ببلغنا عن عمر بن عبد الله عنه انه قضى  
بذلك **وهذا** استحسان والقياس ان لا يلزمهم القصاص ذكر في كتاب الاخر ان  
المعتبر في القصاص المساواة لما في الزيادة من الظلم على المعتدي ولما في التقصير من  
النجس حتى المعتدي عليه ولا مساواة بين العشرة والواحد **وهذا** شي يعلم به  
العقول **فان** الواحد من العشرة يكون مثلا الواحد فكيف يكون العشرة مثلا  
الواحد **والله** هذا القياس قوله تعالى وكتبنا عليهم فيما ان النفس بالنفس وذلك  
وذلك نفي مقابلة النفوس بنفس والكما يروى هذا القياس لاري ان سبعة من  
القتل متعاقبا قتلوا رجلا فقضى عمر بن عبد الله عنه بالقصاص عليهم وقال لو ما لا عليه فعل  
منعنا القتلهم به **لان** شرع القصاص لحكمة الحياة وذلك بطريق الزجر كما قرنا  
ومعلوم ان القتل غير حق في العادة لا يكون الا بالتعالب والاجتماع **لان** الواحد  
مقاوم الواحد فلم يوجب القصاص على الجماعة بقتل الواحد اذ ياتي سديد باب  
القصاص وابطال الحلة التي سقطت وفتت الاشارة اليها بالنص **وهو** انه  
لا مقتضى في القتل سوى التشفي والانتقام وذلك حاصل لكل قاتل بكاله كانه ليس  
بعده غيره **وعلي** هذا قال علي وثارهم الله الواحد اذا قتل جماعة فانه يقتل بهم  
جميعا على سبيل الكفاية **وقال** الشافعي رحمه الله ان قتلهم على التعاقب يقتل  
باولهم ويقضي بالديات لمن بعد الاول في تركته وان قتلهم معا يورع بينهم فيقضي  
في القود لمن خرجت قرعته وبالدية للميت **ونسند** قوله تعالى وكذا عليهم فيما ان  
النفس بالنفس فقد جعل الله تعالى النفس مقابلة النفس قصاصا فلا يجوز ان يجعل النفس

مقابلة

بقابلة النفس قصاصا بالراي ولانا قد بينا انه لا مساواة بين الواحد والعشر  
ولهذا احتج فان العشرة مائة اثنان الواحد والواحد عشر العشرة فتعلم  
يقينا انه لا مساواة بينهما الا انا اوجبنا القصاص على العشرة بقتل الواحد  
لرد عليه القتل غير حق **وهذا** لا يوجب في القتل قصاصا **لان** ذلك يكون  
بقوة السلطان فلا يقع الحاجة فيه الى التعاون والتعالب **ولان** في  
اجاب القصاص هناك كحقيق معنى الزجر وذلك لا يوجب لنا فانه بعد ما قتل  
الواحد اذ اعلم انه وان قتل جميع اعدا به لا يلزمه القصاص واحد يحاسب على  
قتل الواحد **وان** اعلم انه يستوي الديات من تركته بخروج من ذلك لا بقا العنا  
لورثته فكان معنى الزجر فيما قلنا **وحقيقة** المعنى في الفرق ان العشرة اذا  
قتلوا واحدا وكل واحد منهم قتل عشرة يوجب عليه القصاص بقدر ما اتلف  
الا انه لا يمكن استيفاء ذلك منه الا باسقاط ما بقي من حرمة نفسه فيسقط  
ذلك لفوروت الحاجة الى استيفاء القصاص كما اذا ضربت ساحة وبنينا  
عليها يسقط حرمة بنايه لوجوب رده الساحة وكذلك عدي في الساحة **وهذا**  
فاما ما قلنا كل واحد من المقتولين استحق على القاتل بنفسا كاحلة وليس في  
نفسه وغايب النفوس ولا يمكن ان يقتل بهم جميعا **ولكن** يترجح اولهم بالسبق فان  
حقه بدت في محل فانه واذا قتلهم معا يترجح بالقرعة ما هو مدعي في دطايرو **وهذا**  
والدليل على ان كل واحد من القاتلين يستوي في الجوان في الخطا يجب على كل واحد منهم  
جز من الدية ولو انه لو كان بعض القاتلين محطبا لم يجب القصاص على واحد منهم  
مخلاف ما اذا قتل جماعة بعضهم حداثا وبعضهم خطا فانه يلزمه القصاص عن قتله  
عمدا وان كان واحدا **وهذا** ويجوزنا في ذلك ان العشرة اذا قتلوا واحدا يقتلون  
به وكانوا مثلا له جز الزمة فكذلك الواحد اذا قتل عشرة يقتل بهم ويكون  
مثلا لان المثل انهم مشترك في منوروت به كون احد الشبيل مثلا للاخر ان يكون  
الاخر مثلا له كاسم الاخر كان من ضرورت احد الشبيلين احوالا اخر ان يكون الاخر  
احاله فلا يجوز ان يقال يلزمهم القصاص مرد عليه القتل غير حق من غير اعتبار  
المماثلة **فان** الزيادة في القدر تبلغ من الزيادة في الموقف **وان** كان  
لاقتل المسلم بالمستامن وعلى قوله بالذي والحوالي بعد لا بعد ام المماثلة  
مع الحاجة الى رد عليه القتل غير حق **ولان** لا يقتل العشرة بالواحد اذ **وهذا**  
وكذلك في كل موضع معدر اعتبار المماثلة نحو عسر العظام لا يوجب القصاص  
والحاجة الى رد عليه الحناية لا معنا غير حق بحقه **وهذا** ونسند قوله في الزيادة

مقابلة



منع القصاص الزيادة لان منع من ذلك كان اولى **هـ** وعرفنا انهما يقتل العشرة  
بالواحد بطريق المماثلة **و** بيان ذلك وهو ان القتل مما لا يحرك فاذا اشترك  
الجماعة فيه لا يحتمل الحزبي فاما ان يعدم اميلا او يتكامل في حق كل واحد منهم  
**هـ** والدليل عليه ان كل واحد منهم لو حلف ان لا يقتله كان حائما في عينه ولا يجب  
الا بوجوه كمال الشروط **و** في الحظا يجب لكل واحد منهم الكفارة كاملة ولا يجب  
الكفارة الا بقتل كامل فاما الدية بمقتضى المثل لميقتضى عن الاضرار لان يكون  
ذلك خرا للقتل والحل واحد ولا يجب عقابته الا بديه واحد **هـ** والدليل عليه  
ان القتل يخرج شعوبه وهو الروح **هـ** لان الروح لا يمكن احده حسا وطريقا من  
فقد العذا وقد يحقق من كل واحد منهم والحكم اذا حصل عقوب على مصاف جميعه  
الي كل علة فيجعل روح محال له على فعل كل واحد منهم فكان كل واحد  
منهم قاتلا على سبيل الكمال عزلة الاوليا في التزوج يتكامل الولاية لكل واحد منهم  
**هـ** وفي هذا المعنى القتل الذي هو عدوان والقتل الذي هو حرا سوا **هـ** فان  
الاوليا اذا اجتمعوا وقتلوا كان كل واحد منهم قاتلا بكماله **هـ** والدليل عليه ان وقتا  
هو المقصود في القتل وهو السقي والانتقام لا فرق بين الجزاء والعدوان هو  
سكامل لكل واحد من الاوليا كما يتكامل لكل واحد من المعتدين **هـ** وعرفنا ان كل  
واحد منهم مستوف حقه بكماله فلا حاجة الي التعبير الي الدية وبه فارق النكاح **هـ**  
فان المرأة لو زوجت نفسها من جماعة لا يثبت النكاح لكل واحد منهم على ما  
لان المقصود الفرائش والنسل وذلك يعدم بالاشراك فلا يتكامل لكل واحد  
منهم ثم هناك لما يحتمل الحزبي في الحل لعدم املا عند الاشتراك وانها هنا لم ينعما  
القتل فعرفنا انه يتكامل في حق كل واحد منهم **هـ** وما قال بان الواجب على كل واحد  
خبرهم عن القتل لأم غير معقول لان القصاص في نفس واحد كما لا يحتمل الحزبي  
استيفاء لا يحتمل الحزبي وجوبا ولا يجوز ان يستحق بعض نفسه قصاصا وكيف يستقيم  
هذا ولو عفا احد الاوليا حتى حي من المقتول سقط القصاص كله فاذا كان  
القصاص الواجب يسقط اذا لم يتحقق مستحقا في بعض النفس دون تعد العفو فلا يجب  
ابتداء في بعض النفس دون البعض **و** **هـ** وبيد ان هذا التحقيق انه لا طريق  
سوي ما قلنا ان العشرة اذا قتلتوا واحدا فكل واحد منهم قاتل له على الكمال  
وكذلك الاوليا اذا اجتمعوا واستوفوا القصاص كان كل واحد منهم قاتلا له على الكمال  
مقدر لا حصة الحياة بدفع شر قائم ابية عن نفسه كان ليس معه غيره ولا حاجة  
الي القصاص بالدية ولا الي الرجوع بالسبق بالقرعة **هـ** واذا قتل الحر المملوك عند

198  
تخليه القصاص عندنا **هـ** وعند السنا في رحمه الله لا قصاص عليه لقوله تعالى الحر  
بالحر والعبد بالعبد وحاصلها الحر بالحر يقتضي في مقابلة العبد بالحر وهذا اعلم وجه  
التفسير في القصاص المذكور في قوله كتب عليكم القصاص في القتلى الحر فيكون  
بأينا ان المساواة التي هي معتبرة اما تكون عند مقابلة الحر بالحر لا عند مقابلة  
الحر بالعبد **هـ** وعن ابن عمر بن الزبير رضي الله عنهما قال من السنة ان لا يقتل  
الحر بالعبد **هـ** والمعنى فيه ان هذا احد نوعي القصاص فلا يجب على الحر بسبب  
المملوك كالقصاص في الاطراف بل **و** **هـ** لان حرمة الطرف دون حرمة النفس  
فالاطراف تابعة للنفس اذا كان طرف لا يقطع بطرف العبد مع حقه حرمة الطرف  
فلا يقتل العبد الحر بالعبد مع عظم حرمة النفس كان **و** **هـ** وتأثيره ان القصاص  
يبنى على المساواة ولا مساواة بين الاحرار والعبيد فان العبد مملوك مالا  
والحر مال له والمالكية في نهاية من العرق والكمال والمالكية في نهاية من الدل **هـ**  
والقصاصان **هـ** والدليل عليه ان المملوك قائم من وجهه فاعاد من وجهه فان الحرية  
حياة والرق موت ولهذا كانت المعتق منسوبا الي المعتق بالولادة احياء  
بالاعتناق حكما ولا مساواة بين القائم من كل وجه وبين القائم من وجه  
المالك حتى وجهه والدليل عليه ان التفاوت ظاهر بينهما في بدل النفس وقوة  
المال وبه يبين ان الرق اخوي النفسية **هـ** ولهذا المعنى لا يجب القصاص على  
المولي بقتل عبده ولو لم يور الرق في النفسية لكان المولي كالا حتى في قتل العبد  
فيكون القصاص **هـ** ولان المقتول لغرض ان يضر من حول القاتل بان سياريه  
فيمنع ذلك المساواة بينهما في حكم القصاص كالمسلم مع المستمن **هـ** ومجتمعا  
في ذلك قوله تعالى كتب عليكم في القتلى وهذا يقتضي وجوب القصاص بسبب  
وجوب القصاص من كل قتل الا ما قام عليه الدليل **هـ** فاما قوله الحر بالحر هو ذكر  
بعض ما شمله العموم على موافقة حكم فلا يوجب تخصيصه باق **هـ** الا ترى انه  
ما قال العبد بالعبد قابل الانبي بالانبي ثم لا يمنع ذلك مقابلة الدرك بالانبي  
وهو مقابلة الانبي بالانبي دليل على وجوب القصاص من الحر بقتل الاممة **هـ** وقيل  
لقد المقابلة ما نقل عن ابن عباس رضي الله عنه قال كانت المقابلة بين يدي  
النظير ونبي قريظة وكانت سوا النظير اشرف وكافوا بعدون بني قريظة على النفس  
منهم فتواصوا عليان للعبد من بني النضير مقابلة الحر من بني قريظة والاني منهم  
عقائلا الدرك من بني قريظة **هـ** فاحل الله تعالى هذه الآية رد اعليهم وسانا ان  
الحر مقابلة الحر والعبد مقابلة العبد والاني مقابلة الانبي من القتلين جميعا



وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال يقتل الحر بالعبد وما روي عن ابن عمر  
الذي يرمي على السيد اذا قتل عبده فقد كانوا مختلفين في ذلك فمن كان يوجب  
القصاص ويستند بقوله عليه السلام من قتل عبدا فله ان يقتل ذلك ربه اعلي  
من يقول منهم يقتل السيد بعبده **هـ** والمعنى فيه ان دم العبد مضمون بالقصاص  
فيستوي ان يكون قاتله حرا او عبدا كالحرة **هـ** بيان الوصف ان العبد اذا قتل  
عبدا يلزمه القصاص والعقوبة بتدري بالسبب فان يستدعي جوبها  
انفسا الشبهة المبيحة عن الدم والعبد انتفا السبب الحرة والعبد فيه سواء  
وستقر هذا الكلام في قتل المسلم بالذي والذي يخص بمكان المسئلة حروف  
احد لهما ان وجوب القصاص بعبد المساواة في الدم وقد يحق فالرق والملاوكة  
لا تخر في الدم **هـ** لان الرق انما يورث فيا يتصور روق القهر عليه وذلك اجزائه  
الجسم فاما الحياة لا تدخل تحت القهر **هـ** والدليل عليه ان العبد فيه مني  
على اصل الحرية حتى لا يملكه المولى المتفرق فيه اقرارا عليه به ولا استيفاء منه  
**هـ** لان الوالي اذا قتله لا يلزمه القصاص لانعدام المستوفي لانه لو كان القاتل  
غيره كان هو المستوفي بولاية المالك والقتل لا محرمه ذلك ولا يكون هو مستوفيا  
العقوبة من نفسه ونقصان بدل الدم لنقصان صفة المملوكة في محله  
**هـ** فاما الحياة لا يملكها الابوي **هـ** والثاني ان وجوب القصاص بعبد المساواة  
في الاحرار والاحرار لهما ان يكون بالدار او بالدين والمملوك في ذلك مساو للحر والملاوكة  
في شرع القصاص للحياة **هـ** وفي ذلك معنى الحر والمملوك سواء **هـ** وليست النقوس  
قياس الاطراف **هـ** لان وجوب القصاص بعبد المساواة في الحر المملوك والملاوكة  
لانقطع العجبة بالشلل والفرق باس في اجزاء الجسم فيعدم بسببه المساواة  
بينهما في الاطراف **هـ** ان طرف العبد في حكم المال عندنا ولهذا لا يكون مضمونا بالقصاص  
على احد عبدا كان او حرا بخلاف النفس والعبد فيه المساواة في الحياة **هـ** وكذا  
لانه لو قتل رجل امرأة **هـ** ويروي عن علي رضي الله عنه قال يقتل اولياها باين  
ان ليستوفوا ديتهما وبين ان يعطوا القاتل نصف دينه ثم يقتلوه قصاصا وهذا  
بعيد لا يقع عن علي رضي الله عنه **هـ** وقد كان افقه من ان يكون يقول القصاص  
لم يكن واجبا ثم يجب باعطاء المال وعلى هذا يقتل العبد الحر عدا او المرأة الرجل  
وتعزلهما القصاص لوجوب المساواة بينهما في الحياة والساق في ربه الله لا يخالفنا  
في هذا فانه نرى استنباط الانفس بالاكل وقصاصا وانما ياتي استنباط الاكل بالانقص  
**هـ** فاذا بينا هذا في حالة الانفراد فكذلك عند الاشتراك **هـ** حتى اذا اشتراك

جماعة

جماعة من الرجال في قتل حرة واحدة فكلهم القصاص كالموا اشتراكوا في قتل رجل حرة كذا  
لو قتل المسلم بغيره فعليه القصاص عندنا **هـ** وعند الساق في ربه الله لا قصاص عليه  
**هـ** فاما الذي اذا قتل ذميا استل القاتل فعليه القصاص بالانفاق **هـ** ويجوز ان  
ايقن يوسف ربه الله فقتل بالقصاص على ما ينبغي يقتل ذميا فقتل اوليا القاتل بوجه  
بالسهم وتقولون باخبارنا قاتل ذميا بكافر فقتل ذميا الى الخليفة فقال ارفع يديهم فلما  
علم مواد الخليفة خرج والمروءة منهم اليه ثم قال لا وليا القاتل لهما ولا يدن من المسلمين  
ان ما جهم كان يودي الحرية طوعا فان لم يوافق لا يدعون انه كان ممتدحا من اد الحرية  
فلما قتل ولا اقبل عليهم لانهم من المسلمين فيجوز عن ذلك قدر القود به ودخل  
على الخليفة فاحبر بذلك فمضى وقال من يقاتلكم بالصحاح ابي حنيفة ربه الله  
**هـ** واستدل الساق في ربه الله لقوله تعالى ان كان موجبا كان فاستفاد استنباط  
القصاص بدين علي المساواة وبعد ما انتفت المساواة بينهما بالنقصان انما لا يجب  
عليه القصاص **هـ** وقال عليه السلام انما يكون سكا في دما ولم يهاد ليل علي ان دما  
غيره لا سكا في دما ثم قال في اخر الحلة سلاقتل مؤمن بكافر **هـ** وبالاجماع ليس المراد  
بني الاستيفاء فقتل الى المراد من الوجوب والمعنى فيه ان المقتول منقوص بنقص الكفر  
فلا يجب القصاص على المسلم بقتله كالمستمن **هـ** وبعد الان الكفر من اعظم الدقائق  
فالكا فركا لبيت من وجهه قال الله تعالى او من كان ميتا فاحييناه اي كافر قور فناه  
الهدى **هـ** ولا مساواة بين من قويت من وجهه وبين من هو حي من كل وجه **هـ**  
بخلاف الذي اذا قتل ذميا فقد وجدت المساواة هناك فوجب القصاص من قتل  
**هـ** ثم الاسلام بعد ذلك زيادة حصلت على حق الاوليا فلا عنهم من الاستيفاء  
فالمستمن اذا قتل مستمنا يلزمه القصاص منقوص عليه في السبب والكي في  
النفس والظرف جميعا **هـ** ثم لو اسلم القاتل بعد ذلك لا ينقطع عنه القصاص **هـ** ولان  
الكفر مذهب للدم موخر في الاباحة فاذا وجد ولم يع بصور شبهة فملكه مبيع الذي  
فاذا وجد في الاخت من الرضاة ولم يع بصور سرعة في ذميا بتدري بالسبب فان  
والدليل على ان الكفر مذهب للدم ان من لا يخل قتله من اهل الحرب كالمسا والذم  
اذا قتلهم انسان لا يغر شيئا لوجود المذهب وما ذلك الا الكفر والدليل عليه ان  
امرا يقتل الكفار والكفر عن الله تعالى وقائلوه حتى لا تكون فتنة يعني فتن الكفر  
**هـ** وقال عليه السلام امرت ان القاتل بالناس حتى يقولوا لا اله الا الله والله الكفر  
فايم بعد عقد الذمة الا انه غير عامل في اباحة الذمة يعني الدعا الى الدين بلخص  
الوجود على ما اشار الله تعالى اليه قوله فاحرم حتى يسمع كلام الله فيعتبوا

جماعة



شبهة مدعى بها المساواة بينه وبين المسلم منزلة طهارة المستغسل طهارة  
الايمان سبيلان الدم الذي هو ناقص الطهارة موجود مع طهارة المستغسل منه غير علل  
في الوقت **هـ** ومع بعد الايمان طهارة الايمان لا يرفع الامانة **هـ**  
ولهذا اخلاق المال فانه يجب القطع بسرقة مال الذي **هـ** لان المبيع وهو الكفر  
ليس في المال وانما ذلك في النفس وهو نظير حقيقة الاباحة بسبب القضا بالرحم لانه  
يكون موثرا في المال حتى يجب القطع بالسرقته في ماله ولا يجب القضا من علي احد  
يعتله ولهذا اوجب القطع بسرقة مال المستامن ايضا **هـ** ونحوه ان القطع في  
السرقه خالف حق الله تعالى فوجب به عقوب الجناية على حق الله دون المساواة  
**هـ** ومعنى الجناية بحقوق في سرقة مال الذي والمستامن بدووت الامن لها حق  
لله تعالى فان القطع الاظهير الكفارة والكفارة يجب بعقل الذي والمستامن  
كما يجب بعقل المسلم **هـ** ومجتناء ذلك ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم افاد  
مسلم بدمي وقال انا احق من وني بدمه **هـ** وهذا التعليل بتعيين علي القود  
علي المسلم بعقل الذي واستيف القود منه **هـ** وفي بعض الروايات ان رجلا مسلما  
قتل ذميا فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقضا من وقال انا احق من  
وفي بدمه **هـ** وعن عمر رضي الله عنه انه امر بقتل رجل مسلم برجل من اهل الحرم ذي  
ثم بلغه انه فار من فرسان العرب فكتب فيه ان لا يعمل يعني يسيروا في الاول  
فيما لحوا على الدية **هـ** وان عبد الله بن عمر لما قيل لهم من يرمي بدمه ثم استقر  
الامر على عثمان فطلب منه علي رضي الله عنه ان يقبض من عبد الله وكان يذاع في  
ذلك اياما ثم قال لهذا قيل انه بالاطس فانا استحي ان اقبله اليوم وان نهرم رجل من  
اهل الارض ما ولينه اعفوا عنه وادى دية فحكم اتفاق من اهل وجوب القضا  
**هـ** وقضي علي رضي الله عنه بالقضا من علي مسلم بعقل ذي ثم راي الوالي بعد ذلك فقال  
ماذا صنعت قال انا رايت ان ان قتلي باه لا يرد علي وقد اعطوني المال قال فلعلكم  
صعوبك قال لا فقال علي رضي الله عنه اما اعطينكم **هـ** الدية ونهت لون الحوية ليكون  
دماؤكم كدماينا واموالكم كاموالنا والعني فيه ان دم الذي يقتلون بالقضا من  
حتى اذا كان العائل منها يلزمه القضا من به بالاجماع **هـ** وذلك دليل على اسفا  
الشبهة المبيحة عن الدم وبعد انتفا الشبهة يستوي ان يكون القتيل مسلما  
او ذميا ولا يدخل عليه الاب اذا قتل ابنه لان الامتناع وجوب القود عندنا  
ليس لقيام الشبهة في دم الابن **هـ** بل لان فضيلة الابوة خرج الولد من ان يكون  
يسمي جنا القود على والد كايمنه من قتله شرعا وان كان الاب مباح الدم بان

كان مرتدا او حربيا او ذميا وهو محقق والدليل على ان الابوة اذا طرقت منع استيف  
القضا من الشبهة اما ثورا اقترنت بالسبب الموجب وحيث كان طرا بالابوة  
ما عارض الاستيفاء فان المعنى فيه ما ذكرناه **هـ** فاما المستامن اذا قتل مستامنا  
ففي وجوب القضا من علي المسلم بعقل المستامن قياسا واستحسانا في القياس بلزامة  
القضا من ذكره في هذا الكتاب وهو رواية احمد بن ابي عمران استناد الطحاوي  
عن كتابنا رحمه الله **هـ** ورواية بن سماعة عن ابي يوسف رحمه الله فقالوا ما ذكر  
في السيرنا علي وجوب القضا من المستامن المبيحة عن الدم ينبغي بعقد الاعان فلا يلزم  
يجب القضا من بعقله علي المستامن وللمسلم جميعا فاما علي جواب الاستحسان  
يقول بغير الشبهة المبيحة في ذمة وهو كونه حربيا لانه لا يكر من الرجوع الي  
دار الحرب فجعل في الحكم كانه في الحرب دار الحرب فلا يجب القضا من **هـ** فقتله على  
احد سوا كان القتال مستامنا او ذميا او مسلما **هـ** ولان الذي يحقون الدم  
علي التابيد فيجب القضا من بعقله علي المسلم كالمسلم وحقيقة ان القضا من بعقل  
المساواة في الحياة لانه ارتفاق الحياة وهو مشروع بحكم الحياة **هـ** ولما تحقق  
المساواة في ذلك شريفا بوجود التساوي في حقن الدم وقد وجد ذلك من  
المسلم والذي فان حقن كل واحد منهما مؤبد بسبب مشروع وعقد الدية  
خلف عن الاسلام في معنى الحقن والحلف بعقل الاصل عند عدم الاصل **هـ**  
ولهذا الحقن والمنقرم اما يثبت بالاحراز والاحراز يكون بالدارين لان  
الاحراز بالدين لما يكون في حق من يعقد فاما الاحراز بقوة اهل الدار يكون  
في حق الكل والذمي في الاحراز مساوي للمسلم لانه من اهل دار حقيقة وحكما  
والدليل عليه ان الاحراز يورث في المال والنفس جميعا **هـ** ثم في المال احراز الذي  
كاحراز المسلم حتى يجب القطع بسرقة مال الذي وخذ السرقة اقرب الي السقوط  
عند كونه الشبهة من القضا من **هـ** ولا يدخل المذمعي عليه بالرمي لان لا يقول لجام  
قتله للقضا في احراز بل جزا على حريته **هـ** فاما الاحراز قام في المال والنفس جميعا  
**هـ** ولما قلنا ان سلم لنا ان الاحراز في حق المسلم والذمي سواء دفع الكلام فانه لا يمكن  
ان يلزم بعد ذلك بقا الشبهة بسبب احرازه علي الكفر **هـ** لان المنيح كان يورث  
القتال دون الكفر كما قال الله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم ولما راي راي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم امرأة مقتولة قال ما كانا نأكل من لحمها فقتل **هـ**  
قتلت **هـ** والقتال ينعقد بالاحراز في حق الذي مالا كما ينعقد في حق المسلم  
وقد رنا هذا في الشبهة **هـ** واذا ثبت انتفا الشبهة والمساواة في الاحراز



بنت المساواة بينهما في حكم القصاص فلا يجوز أن يكون فضيله الاسلام في القاتل  
ما نفعه لان طريقتان هذه الفضيلة لا تمنع الاستيفاء ولو كان اقربها بالقبض نفع له  
الوجوب فكان طريقتان تمنع الاستيفاء الفضيلة الاجرة وفضيله الاسلام في المكروهة  
فانه لما كان يمنع الابتداء بالقتل فاما المسلم اذا قتل مستأمنًا فلا قصاص عليه  
على طريق الاستفصاء لا لعدم المساواة في الاحواز والمستأمن غير محذور نفسه  
بدار الاسلام على التابيد ولهذا لا يجب القطع بسرقته ماله بقا السرقة اليه  
وهي المحاربة فانه ممكن من ان يرجع اليه الحرب فيعود حربا للمسلمين ولهذا الطريق  
يكون يقول لا فعل الذي بالمستأمن ايضا خلافا للسافعي رحمه الله لان الذي  
محذور نفسه بدارنا على التابيد فلا تحقق للمساواة بينهما وبين المستأمن فاما  
الايات في بني المساواة من الكفار والمؤمنين فالمراد في احكام الاخرم وذلك من  
واحد كل اية واما قوله صلى الله عليه وسلم المسلمون متكافون في دماءهم فاصلنا  
ان يخص من الشئ بالذك لا يدل على بني ما عداه فلا يكون في هذا سائلا ان دماء غير  
المسلمين لا تكافى للمسلمين واما قوله لا تقتل مؤمن بكافر فهو غير محري على  
ظاهره بالاتفاق لان القاتل اذا استلم يقتل قصاصا وفيه قتل مؤمن بكافر  
ثم المراد به الحربي من لا محل قتله من اهل الحرب كالمساكين الصبيان فانه لا يقتل من  
المؤمنين ثم بدليل قوله ولا دمه في عهدك ابي لا يقتل دمه وعهدك في عهدك بالكافر  
والا لا يقتل دمه والعهد بالكافر الحربي في عهدك ابي لا يقتل دمه قلنا الواو حقيقه  
للعطف خصوصاً فيما لا يكون مستقلاً بنفسه فان قيل قد روي ولا يدي  
عهدك منهم انه ان المؤمن لا يقتل يدي العهد قلنا ان ثبتت هذه الرواية  
فما هي محمولة على المستأمن وبما يقول ان المسلم لا يقتل بالمستأمن وكذلك لو منع  
نفر من المسلمين على قتل من يقتلوا به لانهم في حكم القصاص من المسلمين وكل  
قطع من مفصل فغيبه القصاص في ذلك الموضع لان الاعتبار في القصاص المساواة  
وفي القطع في القصاص يمكن اعتبار المساواة فيجب القصاص واما كل قطع  
لا يكون من مفصل بل يكون بكسر الاخر فانه لا يجب القصاص فيه عندنا وفيما  
قول السافعي رحمه الله يجب القصاص لان القصاص من شئ وعلم الرجز  
والجناية غير حق في الغالب انما يكون بغيره المصنفه وقل ما يكون من القتل  
فلو قلنا لا يجب القصاص في ذلك ادي الي ابطال هذه الحكمة ولكننا نستدل  
بعدمه عليه السلام لا قصاص في العظم ولانه لا سائر مراعاة المساواة في العظام  
لان لا ينكسر في الموضع الذي روي كسره وبدون اعتبار المساواة لا يجب

142  
القصاص من خلا السن فانه قصاص من يجب فيه وقد بينا ولا تقطع اليسار باليمين ولا اليمين  
باليسار ولا اليد بالرجل ولا الايمن بغيرها من الاصابع ولا ايسر من يدها من الرجل  
لا لعدم المساواة بين هذه الاعضاء فان فيها هو المقصود من المساواة يعني مقصود  
القطر في المقصود اليد والعمل بين يمين اليمين واليساري في ذلك متفاوت  
ولذلك في الحلقه والحمية نظائر التفاوت بين الايمن وغيرها من الاصابع وبين  
اليده والرجل واصابع اليده اصابع الرجل فيمنع جريان القصاص بينهما ولا  
يقص من عظم ما خلا السن والاصل في جريان القصاص في الاسنان قوله تعالى  
والعين بالعين وروي ان الربيع عمه اسن من ماله كسرت سن جارية فقضى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بالقصاص قال اسن ابن النضر او بكسر من الربيع بسن جارية  
فقال صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص قال والذي بعثك بالحق لا يكسر  
سن الربيع بجارية فرموا بالارض فقال عليه السلام ان الله تعالى عباده الواسعوا على  
عليه الله لا يرمي من اسن من النضر والاصل في جريان القصاص فيما دون النفس  
اعتبار المماثلة في الفعل وفي المحل والماخوذ بالقتل لان المماثلة في مكان العدوان  
منصوص عليه فيجب اعتبارهما في كل ما سائر والمماثلة في المماثلة في هذه  
الاشياء وتعني بالمماثلة في الماخوذ بالفعل المساواة في المنفعة والمساواة في  
البذل لان التفاوت في المنفعة المقصودة دليل اختلاف الجنس وان اخذ  
الاصل ولان ينعقد المماثلة اذ في ولهذا لا تقطع اليمين باليسار والتفاوت  
في البذل دليل على التفاوت في المبدأ والمبدأ في المبدأ والاصل قال علماؤنا  
رحمهم الله لا تحري القصاص بين الرجال والنساء في الاطراف وقال ابن ابي ليلى  
رحمه الله تحري وقول السافعي رحمه الله كذلك ويسلكون في السابطين  
سهلاً وهو اعتبار الاطراف بالنفوس لانها تابعة للنفس وثبوت الحكم في البيع بثبوته  
في الاصل فكما يحري القصاص بين الرجال والنساء بين الرجال والنساء في النفوس  
وكذلك في الاطراف ولكننا نقول لا مماثلة بين طرف الرجل وطرف المرأة في  
المنفعة ولا في البذل والمماثلة معتبرة في القصاص في الاطراف بدليل ان المعجزة  
لا يستوي بالثبوت للتفاوت بينهما في البذل والمنفعة ولا معنى لقوله ان السابطين  
مهيئة لروح فيها لان استيفاءها في القصاص جائز وقطعها سائماً صاعداً ويجب  
حكومة العدل لقطعها نعرفنا ان الحياة فيها باقية ولكن للتفاوت في البذل  
لا يقطع المعجزة بها خلاف النفوس فاعتبر هناك المساواة في الفعل حتى يستوي  
المعجزة بالزمنية فان قيل التفاوت في البذل يمنع استيفاء الاصل بالانقص ولا يصح



لا استيفاء الانقص بالاكل حتى ان السلا يقطع بالحقبة **هـ** وعندكم في هذا الموضع **هـ**  
يقطع يد المرأة بيد الرجل **هـ** قلنا نعم اذا كان التفاوت بسبب حسي كالسلا وتفاوت  
بعض الاصابع فهو كالمثل **هـ** فاما اذا كان التفاوت معني حكي فانه يمنع استيفائها  
كل واحد منهما بمصاحبه كالمين مع اليسار وهذا المعنى **هـ** وتوازن التفاوت اذا كان  
بنقصان حسي في اليد الحق اذا ارقي بالاستيفاء جعل هو البعض حقه مستوفيا عما بقي وذلك  
جائز **هـ** والمثل لا يستوفي الاكل بالانقص وان رقي به القاطع **هـ** لان الرقي يكون له  
ما ولا للزيادة ولا يجوز استيفاء الطرف باليد ل فاما اذا كان التفاوت لعني حكي  
ولا وجه لتكليفه من الاستيفاء فلهذا بطريق اسقاط البعض ولا بطريق البدل **هـ**  
وعلى هذا قال الشافعي رحمه الله يقطع بيد العبد بيد المولى كالمثل العبد بالمولى **هـ** ولذلك  
يقطع يد العبد بيد العبد كالمثل احد هما بالآخر فصا مالا ولا يقطع يد المولى بيد العبد  
كالمثل المولى بالعبد عند وعندنا لا يجري القصاص بين العبد والاحرار ولا بين بين  
العبيد فيما بين دون النفس لانعدام المساواة في البدل **هـ** اما فيما بين العبيد  
والاحرار فلهذا يعرفون ذلك بين العبيد اذا اختلفت القيمة وكذلك ان استوت **هـ**  
لان طريق معرفة الحزب المماثلة المستوفى شرعا لا يثبت بطريق الحزب كالمثالة  
في الاموال الدنوة عند المماثلة حنسي **هـ** ولا يقال بكتاب السرقه يعرف  
بالنقوم وان كان يتعاق به ما يندرج بالسببهات فكذلك المماثلة في القيمة  
فما هنا لا بالانك معرفة القيمة بالحزب والظن وانما ينكثبوت المساواة بالحزب  
فقط **هـ** وفي نصاب السرقه الحاجة الي معرفة القيمة لا الى المساواة **هـ** ولا يقال  
اذا كان قيمة كل واحد من العبد من الثمن عشر الاف فما هنا المساواة في البدل  
بينهما ثابت شرعا ومنع ذلك لا يجري القصاص بينهما في الاطراف **هـ** لان التقدير  
في يدك نفس العبد فاما بدل طرفه لا يدخله التقدير شرعا ولكن يجب بالغة  
ما بلغت فمحقق التفاوت بينهما فيه **هـ** وهذا يبين ان اطراف العبد سكر بها  
متساوية الاموال ولا احد حل القصاص في الاموال **هـ** وعلى هذا الاصل قلنا يجري  
القصاص بين المسلم والمسلم والذي فيهما دون النفس للمساواة بينهما في البدل **هـ** وعند  
الشافعي رحمه الله يقطع طرف الذي طرف المسلم ولا يقطع طرف المسلم بطرف الذي  
اعتبارا بالنفس على قوله **هـ** وعلى هذا الاصل لا يقطع يدان بيد واحد عند التفاوت  
في البدل والتفاوت في المقدار وثابتا بالتفاوت في المقدار فيما يعتبر فيه المماثلة  
كمن تايء التفاوت في الصفة **هـ** الا ترى ان في الاموال التوبة التفاوت في  
المقدار يمنع جواز العقد والتفاوت في الصفة لا يمنع ثم التفاوت في الصفة فاعلمنا

استيفاء

استيفاء الاكل بالانقص كالحقبة بالسلا فالتفاوت في المقدار اولى **هـ** وعند الشافعي  
رحمه الله يقطع يدان بيد واحد اذا اوضعا السكين من جانب واحد اعتبارا  
للقصاص في الطرف بالقصاص في النفس **هـ** الا ان في الطرف اذا اوضع احد السكين  
من جانب والاخر من جانب وامر احق الي السكينان لا يجب القصاص عند **هـ**  
وفي النفس اذا اوضع احد السكين على خلقه والاخر على قفاه وامر احق الذي  
السكينان يجب القصاص **هـ** لان القتل انما هو الحياة وهو لا يحتمل الوصف  
بالجري بحال فباختلاف محل الفعل لا يثبت الجري بل كل واحد منهما قابل على  
الكال كالواحد محل فعلها **هـ** واما القلطع اياها من محسوس وذلك بدو نوعين  
نوعانته تجري وهو عند اختلاف محل الفعل لانه لم يوجد من كل واحد منهما **هـ**  
لعمارة السلاح الاعلى بعض العفو **هـ** ونوع منه لا يحتمل الوصف بالجري وهو ما  
اتخذ محل الفعل لان كل واحد منهما امر السلاح على جميع العفو **هـ** الا ترى انه  
لا يمكن ان يساوي شي من المحل فيقال القلطع بفعل واحد او بفعل ذلك **هـ** وعند  
اختلاف محل الفعل يقال بهذا الجانب القلطع بفعل هذا والجانب الاخر القلطع بفعل  
الاخر فاذا كان غير مجري كان قياس النفس يجعل كل واحد منهما قاطعا لجميع اليه حكما  
فيلزمه القصاص لا اعتبارا ومعني الزجر كما يعتبر ذلك في النفس والدليل على الفرق ان عند  
غير محل الفعل يجب على كل واحد منهما عندكم بنفسه اليه في ماله **هـ** وكذلك قلنا  
انما هو ما بين قتلا صبيدا وضربه واحق فان علي كل واحد منهما قيمة صبيها ولو جرح  
كل واحد منهما في محل علي حده فمن كل واحد منهما فتمت بجرحا جرحا مباحبه  
فيه يقع بهذا الفرق **هـ** ولكننا نقول كل واحد منهما قاطع بعض البدن سواء اختلف  
محل الفعل او لا لان القلطع هو الفصل بين متصلين **هـ** وهذا يطلق بهذا **هـ**  
الاسم على الحشيت والنبات والجبيل ونحن ندقق ان القلطع يدخل احداهما لم يقطع  
احدهما لم يقطع بفعل الاخر ولا معتبرا بامرار كل واحد منهما السلاح على جميع العفو  
لان لعمارة السلاح من غير حصول القلطع به وجوده كعدمه واما القلطع بقوة احد  
لم يقطع بقوة الاخر وهذا شيء يعرفه كل عاقل فعرونا ان كل واحد منهما قاطع بعض البدن  
ولا يجوز ان يقطع جميع يدك بقطعه بعض اليد **هـ** لان المساواة في الفعل باعتبار  
لا محاله **هـ** والدليل عليه ان القلطع في الجملة مما يحتمل الوصف بالجري وما يحتمل  
الوصف بالجري اذا اشترك فيه اثنان مضاف الي كل واحد منهما تعينه وان  
حصل علي وجه غير مجري **هـ** كالواشتركيه كافي عن روق او في استملاك ذره او محل  
حشيه مضاف بنفسه الي كل واحد منهما وان حصل علي وجه غير مجري **هـ** فاما النفس



فالتقياس فيها كذلك ولكن مركبا القياس بالاعتقاد بغير علم في الله والخصم  
بالقياس من الاثر لا يلحق به الا ما كان في معناه من كل وجه لان الفعل في النفس لا يحتمل  
الوصف بالحركي **الاعتقادي** انه يحتمل ان يقطع بعض اليد ويترك ما بقي وفي النفس لا يحتمل  
ان يعلق بعض الحياة دون البعض فليعدم احتمال الحركي هناك جعل كاد في حق كل واحد  
منها ولا احتمال الحركي بها هنا جعل كل واحد منها قاطعا للبعض **نوع الفرق** ان  
الفعل في النفس بكل مرة فعله فانه لو خرج فسري الي النفس كان مباحا شرعا قتله  
والفعل في الطرف لا بكل فسرا به الفعل **فانه** لو قطع اليد فسري الي باقى حتى يقطع  
لا يلزمه القصاص سرية فعله اقرب الي فعله من فعل شريكه فاذا لم يجز تكليف فعله  
سرية فعله في حكم القصاص فلان لا يجوز تكليفه بفعل شريكه اولى **ولا معنى**  
لاعتبار الزجر فان معنى الزجر معتبر بعد وجود الماثلة بدليل انه لا يقطع يد الجاني  
العبد ولا الصحبة بالنشك لانعدام الماثلة **فان** وقعت الحاجة الي الزجر  
ولان المسترلين في ادي ما يتعلق به القطع لا يلزمه القطع كالمواشرك رجلان في  
سرقة نصاب واحد لا يقطع واحد منها **وان** كان المستروق ذرة لا يحتمل الحركي  
وبه فارق النفس فان المسترلين في ادي ما يوجب القتل حقا لله تعالى يلزمه القتل  
**نحو** ما اذا اشترك في قتل رجل في قطع الطريق فيعتبر عن العبد حتى الله تعالى  
في الفضلين جميعا **وان** اثبت انه لا يجب القصاص عليهما **قلنا** يجب علي كل واحد  
علما بنصف دية اليد في ماله لا ما يتقن ان كل واحد منهما قاطع للنصف والفعل  
**ولكن** لك اذا اوضح كل واحد منهما السبلين من جانب فانا ان عكنا ان كل واحد منهما  
قطع نصف اليد يلزمه نصف العمد الدية واما ما راجع حكمة العدل اذا لم يعلم ان  
ما قطع كل واحد منهما قدر النصف **ولو** قطع رجل يد رجل من نصف المساعد  
او رجله من نصف الساق عمد الم يكن عليه في ذلك قصاص لانه لا يمكن اعتبار الماثلة  
في الفعل والحمل فان فعله كان في كسر العظم دون القطع من مفصل وفيما يلزم من  
الدية وحكمة العدل اختلاف بين اصحابنا رحمهما الله وقد تقدم بيانه **فانه**  
**ولو** قطع يد رجل من مفصل ثم قطع يده اخرى من المفصل ثم اقطع عا فان الكف يقطع  
لصاحب الكف لانه ليس في اليد انه حقه فتعزيت محل حق الاخر **ثم** يحرم صاحب  
المرفق فان شاق قطع ما بقي حقه لوجود محل حقه وان اشنا اخذ الارش لجرح  
استيفاء كالحق **وان** اشج الرجل الرجل موفجة فاحدث ما من قرني المشجع وفي  
لا اخذ ما بين قرني الشايع للسيرور اس الشايع فان المشجع يجز بان شاق اخذ الارش  
وان اشنا اقتصر له بهما من اي الجانبين حب حتى يبلغ مقدارها في طولها الي حيث يبلغ

وليس له ان يشج حجة باخذ ما من شريكه **وذكر** الطحاوي عن علي الرازي رحمهما الله  
ان له ذلك ولا خيار له لان القصاص فيما دون النفس غير المساواة في الحل ولا ينظر  
الي الصغر والكبر **الا** تري ان من قطع يد انسان ويد القاطع الكبر من يد المقتوح  
انه يجب القصاص فهذا مثله **ولكننا** نقول الامثل في الشايع انه يعتد به  
للمساواة في المساواة والسبيل لان البدل يختلف بحسب الاختلاف في ذلك **و**  
**والمساواة** في البدل معتبر في القصاص فيما دون النفس فهناك موفجة شجة باخذ  
بين قرني الشايع كان اولى في المساواة الكبر من الاول **وكذلك** في الام **ولو**  
شجة مثل الاول في المساواة كان في السبيل دون الاول **لان** الشجة الاولى  
اخذت بين قرنيته وذلك القدر لا باخذ بين قرني الشايع فقد عجز عن استيفاء  
حقه بكامله فثبت له الخيار ان شاق استوفى الارش وان شاق استوفى القصاص  
بقدر الاول في المساواة ويجوز بدون حقه في السبيل خلاف الذي ظن بعض  
منفعة ونزاهة الحديث الذي روينا في كتاب الاكواه **وعلي** قول ابي يوسف  
ومحمد رحمهما الله يجب عليه القصاص اذا جاز ذلك ما يعلم انه لا يعش من مثله  
بمثلة القتل بالجرم الكبير علي قولهم **وان** يعتد به فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم  
من عرف عرفناه ومن حرق حرقناه **ولكن** ابو حنيفة رحمه الله قال لا يثبت  
لقد امر فوعا واما هذا كلام زياد في خطبته **الا** تري انه قال فيه ومن  
قتل عنده فلناه واما لا جماع من قتل عنده لا يقتل **ثم** اذا اليس في معنى السلاح **الا**  
انه لا يوثق في تعزيت الاخر في المظاهرة من غير ملة الجور والعصا علي قولهم **نومنه**  
ان التعزيت محذرة الما بنفسه فيكون كالمعني علي نفسه فيصير ذلك شبهة في  
اشقاط القود والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **هـ هـ هـ**

**باب العفو عن القصاص** **هـ هـ هـ**  
العفو عن القصاص والعزيت عن اليد والشجة والجراحة لا يكون عفا عن السراية عند ابي  
حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يكون عفا عن السراية **وبينا**  
ان من قطع يد انسان او شجة موفجة فقال الجاني عليه عفوك عن القطع او عن الشجة **فانه**  
فان اقتصرهما العفو بالانفاق وان سري الي النفس والعفو باطل في قول ابي حنيفة **فانه**  
رحمة الله **وفي** القياس يلزمه القصاص **وفي** الاستحسان يلزمه الدية في ماله  
**وقال** ابو يوسف ومحمد رحمهما الله العفو صحيح ولا شيء عليه **واما** اذا قال عفوكم  
من الجنابة **او** عن الشجة وما يحدث منها او عن القطع وما يحدث منه مع العفو  
بالانفاق لما يقولون عفا عن حقه لانا قد بينا ان بعد السراية الحق ثابت في الطرف



فقبل السرعة اوفي **هـ** والدليل عليه ان العفو في الاثر كالادون في هذا يدل  
انه لو اقتصر فيها على ما يقتضيه **هـ** ثم الادون في الابتداء بهذا اللفظ يسقط ضمان  
السراية فكذا في العفو في الاثر **هـ** وهو بمنزلة ما لو كان العفو لفظ الجناية **هـ** والدليل  
عليه وهو ان سبب ثبوت الحق النجدة لولاها لما وقع العفو عن الجناية او عن الجراحة  
وما تحدث منها فاذا عفا عن النجدة صار قبل السبب بعدا فالسرارية التي لا  
تنبى عليه تكون بعدا ايضا **هـ** والدليل عليه ان معنى قوله عفو تك عن النجدة  
اي عن موجب هذه النجدة وموجبها القصاص في النجدة اذا اقتصر وفي النفس اذا  
سري فيصرف العفو اليها **هـ** كما لو قال المصوب منه للغائب ابرأك عن الغيب  
تكون ذلك ابرأ عن ضمان الواجب بالغيب وهو رد العين عند قيامه ورد  
القيمة بعد هلاكها **هـ** وكذلك المشتري اذا سري البائع عن العيب يكون ذلك  
ابرأ عن موجب العيب وهو الرد عند الامكان والرجوع بالنقصان عند تعدد  
الرد والدليل عليه ما قاله في الجامع الصغير لو ان عبدا قطع يدا انسان فصالح بولا  
عن القطع عليا يرفع العبد اليه فاعتقه المحمي عليه ثم مات قال العتيق نافذ به  
والعبد صالح بالجناية **هـ** فاذا كان الصالح عن القطع ملحقا بالسراية فكذا **هـ**  
العفو **هـ** وقال في الزيادات لو ادعى رجل البطش ففعل هذه المنفعة في اليد  
الصغيرة البر من في اليد الكبيرة **هـ** الا ترى ان ارش اليد لا يختلف باختلاف  
باختلاف اليد في الصغير والكبير **هـ** فان لم يأخذ ما بين فرج الشجوع لكبر  
راسه وهي باخذ ما بين فرج الشجوع وتفضل فانه يحرم ايضا لانه ان استوفي مثل  
حقه في المساحة كان بعدا ازيد في الشبان من الاول **هـ** وان اقتصر على ما يكون مثل  
الاول في الشبان كان دون حقه في المساحة فيصير فان شا احد الارش وان شا  
اقتصر له ما بين الفريين من الشجوع لا يزد عليه **هـ** وان كانت الشجة في طول  
راس المشجوع وهي باخذ من راس الشجوع من جهته الى بقية فان شا اخذ الارش  
وان شا اقتصر له مقدار شجته الى مثل موضع من راسه لا ازيد عليه **هـ** وانه  
لو بيع مثل شجته في الطول كان بعدا في معنى الشبان ازيد الاول ولا سبيل له الى  
استيفاء الزيادة **هـ** وان شجته الى مثل ذلك الموضع من راسه كان دون حقه  
في الطول فيصير لذلك **هـ** وان كانت احدث من المشجوع ما بين جهته الى  
قناة ولا يبلغ من راس الشجوع الا الى نصف ذلك فان شا اخذ الارش وان شا  
اقتصر له مقدار شجته الى حيث يبلغ ويهدا من اي الجانبين احب لما قلنا **هـ** وقد  
بيننا سابق حكم القصاص في الشجوع وما فيها من اختلاف الروايات وانه لا يثبت

في شيء من ذلك **هـ** ولا يقتضي **هـ** ولا يقتضي في القصاص في الجناية والامه والجافية لان  
هذه الجراحات في العظم فاعتبار المماثلة فيها غير ممكن **هـ** وبلغنا عن عمر رضي الله  
انه قال لا قصاص في عظم **هـ** وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا قصاص في امة  
ولا جافية ولا منقلبه ولا عظم يخاف عليه **هـ** وكل عظم كسرت من مساعدا وساف  
او ضلع او بوقه او غيره ذلك ففيه حكم ممة عدل ولا قصاص فيه ليعذر اعتبار  
المساواة فيه والمنقذات في الارش فان حكم العدل اما يظهر ويقوم المقومين  
فلا يكون ذلك مقطوعا به **هـ** وان افاد رجل لغيره او طع يدي فانه غير مضمون  
عليه لانه عامل الامر لا موره في محل ماله له وكذلك قطع يد المرد **هـ** واما فعل  
الزراع والعمار ومضمون ضمان عقد ولكن لا يتولد ضمان الحماية من ضمان العقد  
وقد قررنا العقد في مسئلة الاحير المشرك **هـ** ولوم غت المقتص منه وحالت له  
المقتص له فتدل به المقتص منه لانه لما مات تبين ان الواجب له القصاص في النفس  
ومن له القصاص في النفس لا يقطع يده عليه القصاص لا يسقط به عقد في النفس  
فلما قلنا قبله قصاصا **هـ** قال وفي العارن القصاص وفي السين القصاص اذا قلعت  
او كسرت بغيره ولم يسود ما بقي وقد بينا حكم القصاص في السن والما بقي منه حرف  
وهو انه اذا كسر بعض السين على وجهه فاسود ما بقي لا يجب القصاص لانه عاجز  
عن فعل مثل الفعل الاول فانه لا يمكنه ان يكسر بعض السين على وجهه يسود  
ما بقي فلهذا لا يلزمه القصاص **هـ** واذا غرق رجل رجلا في ماء فلا قصاص عليه  
وان كان يعلم انه لا يفلت منه بلغنا ذلك عن عمر رضي الله عنه شجة مع السراية  
وشكك له شاكها ان احدهما بالشجة والاحورم وبالسراية فقبل شردها  
عليها الشجة ولوم يكن الشجة حقه بعد السراية لما قلنا السراية لا اختلاف الشا  
هذين في المشهود به **هـ** وابو حنيفة رحمه الله يقول عفا عن غير حقه فلا يصح لان  
العفو اسقاط الحق فاذا اصاب ما ليس بحقه كان باطلا **هـ** وبينا انه عفا عن اليد  
وحقه في النفس لما بينا ان بالسراية يبين ان اصل الفعل قد يكون موجبا للقصاص  
وبالسراية يبين انه كان غير موجب كالوقوع بين من المفضل فسري الى نصف  
الساعدا فباعثا المال لها فها يبين انه لم يكن حقه في اليد وقصاصا **هـ** الا ترى  
انه بعد السراية لو قال الولي عفو لك عن اليد لم يقع فكذا في السرارية **هـ**  
ولو قال المحمي عليه عفو لك عن القتل ثم اقتصر لم يقع **هـ** فكذا اذا قال عفو لك عن  
اليد فسري ولا معنى لما قال انه عفا عن القصاص موجب اليد لانه لما قال عفو لك  
عن القطع فحناه عن قطع واجب مقامه لهذا القطع لا عن هذا القطع الذي يحق



لان العفو عند لا يحق وقد ثبت ان لم يكن قطع في اوجب بمقابله هذا القطع وقوله  
بان لهذا سبب حقه **هـ** قلنا القطع سبب حقه في اليد لا سبب حقه في النفس بل  
حقه في النفس القتل لان القطع الساري لا يقول انه قطع ثم قتل او قطع بغير قتل  
عزلة من غير مريد او لكنه يتبين انه كان قتل في الاصل لان القتل فعل مريض  
للروح فلما ابرهق الروح عقيب هذا الفعل عرفنا انه كان قتل **هـ** ولهذا اصح العفو  
بالقطع الجناية لان اسم الجناية يتناول القتل وما دونه **هـ** الا ترى انه لو قال لاجنابه  
لي قتل فلان ثم ادعى عليه النفس او ما دون النفس لا يسمع بخلاف القطع فهو اسم خاص  
لما دون النفس حتى لو كان قال لا قطع لي قتل فلان ثم ادعى عليه النفس صح الدعوي  
**هـ** وكذا انه اذا قال عفوكم عن القطع وما تحدث منه لان ذلك عيان عن النفس وقد  
ثبت ان حقه كان في النفس فصح العفو وهذا بخلاف المادون في الابتداء لان الادب  
مناو في محلا فهو حقه فيصير المادون قايما مقام الادب في اقامة الفعل فيه فكانه  
فعل بنفسه **هـ** وخلاف ما لو اقتصر لانه يتبين هناك ان فعله كان قطعاً وان حقه  
في قطع واجب بمقابله هذا القطع **هـ** فاما اذا دفع العبد باليد والصالح هناك باطل  
عند ابي حنيفة رحمه الله اذا سري قتل ان يعتقه الا انه عتقه لما ينفذ لانه لو  
مقبوض بحكم صلب فاسد فيصير محكوماً فنفذ فيه العتق **هـ** ثم حيث الظاهر المانع  
العبد باليد ومن حيث المعنى فقد المولى دفعه بالخيانة فاذا لم يقبل به ما لا يمكن  
منه اعتبرنا المقصود وهو الدفع بالخيانة فقلنا العتق نافذ والعبد صلب بالخيانة  
**هـ** ووجه ان هناك بعد العتق لكونه محكوماً ان كان بسبب فاسد ويضمن قيمته  
لمولاه **هـ** ثم الجني عليه يستوجب القيمة على المولى ايضا لانه دفعه عليه حدم بغير  
مختيار واستمر لكا فيلزمه قيمته فيقع المقامه بين القيمتين فلهذا اقال العتق نافذ  
والعبد صلب بالخيانة **هـ** واما مسئلة الجاني فقل انه قول محمد رحمه الله **هـ** ثم انما  
يتبين ان العتق في النفس اذا ثبت السراية ولم يثبت لان السراية واحدة واحده  
وبدون السراية الحق في الشجة وقد اتفق السائلان عليه **هـ** ولا يقال المادي  
بديري من الشجة لانه بديري منها اذا ثبت حقه في النفس ولم يثبت فهو عزله ماله  
ادعي مع غيره من انسان بشئ وانكر المشتري وحلف بشئ العين على ملك المادي **هـ** لانه  
انما بديري من ملك العين اذا ثبت حقه في الثمن ولم يثبت **هـ** ثم في القياس يجب  
القصاص عند ابي حنيفة رحمه الله لان العفو لما حصل عن غير حق حقه كان وجوده  
لغيره **هـ** ولكن في الاستحسان قاله في العتق عند العفو ما اضاف اليه العفو  
لكون سبب لثبوت حقه في النفس ظاهر فنفذ ذلك شبهة في در القود **هـ** وقد قال

في مسئلة الجاني لا ينفذ لكون العتق سري ما لم يصب باطل والقصاص واجب  
عند ابي حنيفة رحمه الله فقل ما ذكرنا جواب القياس **هـ** وقيل بل ابو حنيفة  
رحمه الله يعرف فيقول هناك الصلح مضاف اليه العبد والعبد ليس بسبب لثبوت  
حقه في النفس فينفذ ذلك شبهة في استقاط القود **هـ** ثم في هذا الفصل مسئلة **هـ**  
الزوج علي الجواحة بالجناية وقد تقدم بيانها في كتاب الصلح **هـ** والعفو عن دم  
العبد جاز في المرض من جميع المال لان دم العبد ليس بمال بالمريض انما يلقه الجرح  
للتصرف في ماله حتى ورثته فبقيا ليس بمال المريض والصحة سواء القابل وغيره  
القابل فيه سواء **هـ** الا ترى انه لو اعان انسانا بدمه لا يعتبر من ثلث ماله **هـ**  
وان كان ذلك الرجل قاتلا **هـ** وعلي قول الساجي رحمه الله عفو في حق القصاص  
موجب ولكن في حق المال باطل لان العمد عند موجب المال والاوصية للقاتل لئن  
والعفو عن احد القاتلين لا يبطل القود عن الاخر **هـ** وكذلك الصلح مع احدهما  
**هـ** لان القصاص من لومهما بالقتل ثم سقط احد لهما بالعفو ودم احد لهما من دم  
الاخر فسقطه عن احدهما لا يورث من شبهة في حق الاخر بخلاف ما اذا لم يجب  
القصاص علي احدهما القاتل لان هناك الفعلان اجتماعا في محل واحد واخرهما  
موجب والاعا هو غير موجب ودم المقتول لا يورث بعضه في بعض **هـ** قال ولكل وارث  
في دم العمد نصيب ميراثه بجزءه عفو وصلة **هـ** اما الدية اذا وجبت لله  
بالقتل فلكل وارث فيها نصيب عندنا **هـ** وقال مالك رحمه الله لا يرث الزوج  
والزوج من الدية شيئا **هـ** لان وجوبها بعد الموت والزوجية سقطت بالموت **هـ**  
وحدثنا في ذلك حديث الصحابي بن سفيان الكلبي انه اراه كتاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فامره ان يورث امواته اسم السباي من عقل ورجل اسم **هـ** وقد  
كان عمر رضي الله عنه يقول لاميراث الزوج والزوجية من الدية **هـ** ثم رجع ابي حنيفة  
الحديث **هـ** وعن علي رضي الله عنه انه كان يسم الدية علي من اخر الميراث **هـ** وعنه  
قال اذا اوصي الرجل بدمه رجل في دمه في تلك الوصية ولان ذلك نفسه كسائر  
امواله حتى ينفق منه ويوفيه ويرث منه جميع ورثته كسائر الاموال **هـ** وكذلك لله  
يثبت حق الزوج والزوجية في القصاص عندنا **هـ** وعلي قول ابن ابي ليلى رحمه الله  
لا يثبت حقهما في القصاص لان سبب استحقاقها العقد والقصاص لا يستحق العقد  
**هـ** الا ترى ان حق الموصي له لا يثبت في القصاص **هـ** وهذا لان المقصود في القصاص  
السنة في الا مقام وذلك تحقيق به الاقارب الذين يصر بعضهم بعضا **هـ** وحدثنا  
ابن قول النبي صلى الله عليه وسلم ترك مالا او حقا فاورثته والوصية حقه لانه بدل



نفسه فيكون مبرأنا جميع ورثته كالدية **وهو** الدليل عليه ان استحقاقه بالزوجه  
كما استحقاقه بالزوجة حتى لا يتوقف على القبول ولا يرد بالرد ونحوه **وهو** الدليل  
بما ان الاستحقاق ليس بالعقد **وهو** اذا كان دم العمد بين رجلين يعني احدهما فلا  
تؤد على القاتل ما روي ان هذه الحادثة وقعت في زمن عمر رضي الله عنه فاشاور فيها  
ابن مسعود رضي الله عنه فقال اني قد اصاب بعض نفسه فليس للآخر ان يتلفه  
فامني عمر رضي الله عنه القضا على رايه وهو المعني **وهو** فان العاني اسقط حقه وهو من  
اهل الاسقاط فصح اسقاطه وباسقاطه حق بعض نفس القاتل والآخر يخرج عن استيفاء  
حقه لان القتل لا يحتمل الحز في نفس واحد استيفاء ثم القضا في النفس واحد  
كالاخرى وجوبا لا يجزي سقوطا واذا ثبت ان الاخر قد رغب عليه استيفاء حقه قلنا  
انما تعدر استيفاءه لمعني في القاتل وهو مراعاة الحزمة لجعفر نفسه فكان في معني  
الخطا فيجب المال للاخر ولا يجب للعاني شي **وهو** لان تعدر استيفاء القضا في حقه كان  
باسقاطه **وهو** ثم للاخر نصف الدية في مال القاتل لان سببه العمد المحض ويكون في  
ثلاث سنين عندنا **وهو** وقال زفر رحمه الله في سنين لان ما وجب للاخر الا نصف  
الدية ونصف الدية تكون موزعة في سنين كالوقوف يد انسان **وهو** ولكننا نقول  
حقهما في بدل النفس وبذل النفس موزع في ثلاث سنين اذا وجب بالقتل كالب  
اذا قتل ابنه عدا والذي وجب للاخر جزء من بدل النفس فكل جزء منه لذلك واذا الله  
كان دمه العمد بين اثنين فشهد احدهما على الاخر انه قد عفي فهذا اعلى اربعة  
اوجه ان صدق في ذلك القاتل والمشهد وعليه فللمشهد نصف الدية لان ثبوت  
العفو من الاخر يتصادق بها عليه كثبوته بالمعاينة **وهو** وان كذبا في ذلك فالمشهد  
عليه نصف الدية ولا شيء للشاهد لانه تعدر على المشهد عليه استيفاء نفسه من  
القود لا يعني من جهة بل بشهادة الشريك عليه بالعفو وهو فيها يشهد به عليه  
منها فيكون كاذبا في حقه ويجعل ذلك بمنزلة انشا العفو من الشاهد وتسقط حق  
الشاهد ويجب كنصف الدية للمشهد وعليه **وهو** وان صدق القاتل وكذب المشهد  
عليه فلكل واحد منهما نصف الدية في مال القاتل اما للمشهد وعليه نصف الدية ما قلنا  
فان القاتل والشاهد لا يصدقان عليه في اسقاط حقه **وهو** اما الشاهد فقد رجع  
ان نصيبه انقلب مالا بعفو شريكه ومصدق القاتل بذلك **وهو** اما اذا كذب  
القاتل وصدق المشهد عليه ففي القياس لا شيء لو احدهما على القاتل لان حق الشاهد  
قطعي عوض فان شهادته بالعفو في حق من كذبه وهو القاتل بمنزلة انشا العفو  
**وهو** اما المشهد عليه فلا يصدق بالحق المسقط لحقه **وهو** وفي الاستحسان يجب

الدية للشاهد لانه كذب القاتل الشاهد فقد وجب نصف الدية على القاتل للمشهد وعليه  
بدليل ان المشهد عليه لو لم يصدق الشاهد كان له وهو المشهد عليه على القاتل نصف  
الدية فالمشهد عليه بهذا التصديق حول ذلك النصف الى الشاهد ومن ان نصف  
الدية للشاهد على القاتل لانه **وهو** ومن اقرلا انسان بشي فاقول لغيره لا يصبر واذا  
القرار الاول ولكن يتحول الحق الى الثاني باقرار **وهو** وكذا لو كان شريك معه احوال  
الشاهد من الوليين بالشهادة على العفو منهم فانه يقصد بشهادته ان يتحول نصيبه  
الى المال فلم يكن مقبول الشهادة وبشهادة الواحد لا يثبت العفو على الشريك **وهو** ولو  
شهد كل واحد منهما على صاحبه انه قد عفا والقاتل لا يدعي ذلك ولا ينكره فان شهدا  
على التعاقب فالذي شهد اول مرة قد بطل حقه لان شهادته بمنزلة عفو وجب له  
لصاحبه نصف الدية فلا يطل ذلك بشهادته بعد ذلك على شريكه بالعفو **وهو** وان  
شهد اعدا فلا شيء لاحد منهما في هذا الموضع لان كل واحد منهما بمنزلة العاني فيسقط  
حقها بغير عوض **وهو** وكذا لو كذب بها القاتل **وهو** وان صدق القاتل احدهما وكذب  
الاخر اعلى الذي صدق نصف الدية وبطل حق الاخر لان كل واحد منهما يدعي لنفسه  
نصف الدية وعليه وقد صدق احدهما فيلزمه نصف الدية له وكذب الاخر وهو  
قد صار في حقه كالعاني **وهو** وان صدقهما انهما قد عفا فيدعي في قياس هذا القول  
ان يضمن الدية لهما لانه صار عفو لكل واحد منهما بنصف الدية على نفسه كما اذا  
صدق احدهما **وهو** لكن في الاستحسان لايمان لو احدهما لان في تصديقهما  
ايهما نكروهما فكل واحد منهما يزعم انه عفي واما عفي شريكه وهو اذا زعم انهما  
عفا فقد صار مالا لكل واحد منهما وقد بينا لو كان بها جميعا لم يكن لاي واحد منهما  
عليه شيء من الدية ولو كان الدم بين ثلاثة نفوس شهد انسان على الثالث انه قد  
عفي فشهادته باطلا لانها بحران لي انفسهما نفعا بشهادتهما فان نصيبهما من  
القضا ينقلب مالا لهما وقد سقط العفو لاقرارهما بذلك **وهو** فان كذبتهما القاتل  
اعلى المشهد وعليه ثلث الدية ولم يكن للشاهد من شيء ما بيننا **وهو** ان شهادتهما  
كانت العفو منهما وان صدقتهما اعطاهم الدية بينهم اثلاثا لاقرارا للشاهد من  
عاد اعيا عليه من ثلث الدية **وهو** وان لم يصدق ولم يكذب فهو بمنزلة التكذيب  
والشهادة على الصلح بذلك كالمشهداة على العفو فان كان معهم شريك والبع لم يشهد  
ولم يشهد عليه فله حصته من الدية لانه تعدر عليه استيفاء القود لا يعني من  
جهته مع بقا المحل **وهو** ثم العفو عن القود مما يذهب مع الشهادات فيثبت بالابدان  
كلما كان **وهو** ومن ادعي القاتل العفو على الورثة فلا بد له حلف المارث على ذلك



لانه يدعي عليه ما لا لو اقر به لزمه فان حلف احد بالقصاص لا يحلفه بل بالقتل بالقاتل  
لست اقره ولكن يحلفه اسقاما او عاه من العفو ان نكل عن الدين بل حقه لان نكوله  
كافرا له ولشركا به حصنهم من الدية **هـ** قالوا ان الناكل بالعفو وان شهدنا  
ان للقاتل ان يصرح على الدية وانما كفلنا لم عنه بعد ذلك في غير ذلك والولي سلك  
لذلك لم يجر شهادتهما ان ذكر ان الكفالة كانت في الصلح لان الصلح المسترطوب فيه  
كفاله كغيب عينه لاسم لا تقبله فانها يشترط ان علي عقد تم بهما وهو الصلح الذي  
لم يكفاهما فيكون بعد اشهاد علي فعلى نفسه ما لا يقبل وان ذكر ان كانت بعد  
الصلح فشهادتهما على الصلح جارية لانها اجنبية لانهم في شر ديتها وتو جران  
بالكفالة باقرارهما على نفسها ولا يرجحان بذلك علي الذي كفلهما لان يكونا احرارا  
بذلك **هـ** لان القليل بغير الامر متبرع فيما يلزم ويجدي **هـ** وان ادعي الولي شر ديتها  
وذكر محمد ذلك القاتل جازت شر ديتها علي نفسها لان العود قد سقط بدعي الولي  
الصلح وقد اقره وجوب المال عليهما وعلي القاتل ويلزمهما ما اقر به علي نفسها ولا ي  
يرجعان علي القاتل بشي لان اقرارهما ليس بحجة عليه **هـ** وان كان الدم بين اثنين يعني  
احدهما ثم قتله الاخر عدما فان لم يعلم بعفو الشريك او علم بذلك ولم يعلم ان لعفو احرارهما  
يسقط العود فعليه الدية كاملة في ماله عندنا **هـ** وقال زفر رحمه الله عليه القصاص  
وان كان فقيهها يعلم ان العود يسقط بعفو احد هما فعليه القصاص **هـ** اما زفر رحمه  
الله يقول العود يسقط بعفو احد هما علي الاخر او لم يعلم اشتبه عليه حاله او لم يشتبه  
فاما نفي محرر الظن في حق الاخر والظن غير مانع من وجوب القصاص بعد ما تقر بسببه  
**هـ** كما لو قتل رجلا علي ظن انه قتل لبيد ثم جاؤا وليه حيا كان عليه القصاص **هـ** ومجتمعا  
في ذلك انه قد علم وجوب القصاص وما علم نبوته فالاميل بقاؤه ما لم يعرف المسقط  
فاذا لم يعرف ما يعلم بالعفو كان القصاص واجبا في حقه ظاهر والظاهر يصير شبهة  
في ذمهما نذرني بالسبيل **هـ** وكذلك لو علم بالعفو ولم يعلم ان العود يسقط به **هـ**  
لان الظاهر ان تصرف الغير في حق غيرنا قد يسقط العود عند عفو احد لهما باعتبار  
معني **هـ** وهوان القصاص لا يحل تحتل الحري فاما اشتبه عليه حكم قد يشتبه  
فيصير ذلك بمنزلة الظاهر في امرات الشبهة بخلاف ما اذا علم بالعفو فان هناك قد  
ظهر السقط عندنا واقدم على القتل مع العلم بالحري وقد تحول ان يسقط العود باعتبار  
ظنه كالوردي الي شخص ظنه كافرا فاذا هو مسلم **هـ** واذا سقط العود عنه بالشبهة  
لزمه دية في ماله لان فعله عدم محسبه له منها نصف الدية لان بعفو الشريك  
وجب نصف الدية على هذا الذي قتله فتكون نصف الدية قصاصا ونصف الدية

دودي

ويؤدي ما ياتي **هـ** واذا وجب القصاص عليه جل فقتله ولي الدم بسيف او عصي او وقع في  
بئر حفرها في الطريق او عثر حجر منعه في الطريق لم يكن عليه في ذلك شي لان دم من عليه  
القصاص في حق من له القصاص كالصالح فان الدم لا يملك **هـ** فاما يمتلن من استيف القصاص  
وطريق الاباحة وذلك منع وجوب الصان عليه ان اصاب قابلا له باللبا شر او التسبب  
**هـ** ونحوه ان هذا بمنزلة استيف القصاص منه وان لم يكن بطريقه لان استيف القصاص  
يفعل بتصل بدن فوق الروح وقد وجد ذلك منه بطريق التسبب وبطريق المباشرة  
**هـ** فان كان له وليان يعني احدهما لم اصابه بعد الاخر بعد العفو علي عاقلة الدية  
جميع ذلك الا السبب فانه في ماله لان العود سقط باحد لهما وصار في حكم القتل الموجب  
للمال عليه كما لم يكن فاذا اخذ الدية لوليا القاتل خطأ رجع بعد القاتل خطأ بنصف  
الدية التي اخذها لوليا المقتول خطأ لان بعفو شريكه انقلب نصيبه مالا وكان ذلك  
في ذمة القاتل وبذل نفسه بمنزلة شريكته فليس توفي منه ما كان واجباله في ذمته  
ولا مقاصد لهما لاختلاف الحال فان بدل نفسه علي عاقلة ولي الدم الذي لم يعف  
**هـ** ولو قتله غير الولي بغير امر الولي عدما او خطأ بطل دم الاول ولا شيء لوليه وبكأن  
علي القاتل الاخر القصاص في العود والدية عاقلة في الخطا لان حرمه نفسه في حق  
غير الولي قائمة كما كان وقد سقط حق الولي لغوات محله وقد بينا ان الثابت في  
في حقه اباحة الاستيف او الملك في حكم الاستيف خاصة وذلك لا تحول **هـ** الي البدل  
كذلك الزوج في زوجته لا يثبت في البدل اذا وطئت بالشبهة **هـ** وان قتله فقاتل  
الولي انا كتب امراته فان اقام بيعة علي هذا ولا شيء علي القاتل الثاني لان الثابت  
بالبيعة كالثابت بالمعينة **هـ** وان لم يكن له بيعة فعليه القصاص في العود والدية  
علي عاقلة في الخطا لانه اقر ما لا يملكه استيفاهه ولان حقه قد سقط لغوات المحل  
فموقوف يدعي بعد ذلك كاجنبي اخر **هـ** وبذل نفس المقتول الثاني واجب لو رثته ولا قول  
لولي الاول في اسقاط حقهم فقاموا كان او مالا والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

**باب في العفو في الخطا وغير ذلك**

وهو قتل رجلا خطأ فالدية بين جميع الورثة والمومي له بالثلث كسائر التركة  
**هـ** لان الدية مال هو بدل نفسه فيكون تركه له بعد موته كسائر امواله **هـ** وقد  
بيننا الاختلاف في الزوج والزوجة وقد كان في السلف من يقول لاشي للاخوة لام من  
الدية واما الدية للصبوات خاصة **هـ** وقيل هو قول عمر رضي الله عنه الاول **هـ** ولهذا  
ذكرني الاميل عن علي رضي الله عنه انه كان يذهب عمر رضي الله عنه الي الظلم مع قول رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انهما دان برأية ابراهيم ان امر

الم



عنه **هـ** وقد صح رخص عمر في الله عنه عن عبد احين روي له الضحاك بن سفيان الكلابي  
الحديث كآروينا ولاحق للموسي له بالثالث في دم العمد لان موجه القصاص والقصاص  
ليس بمال ولا يحمل القليل بال عقد **هـ** وكلا يلبي له حق الشريعة في الاستيفاء كذلك  
لا يغبر عفو فيه **هـ** فان موطأ القاتل على مال دخل فيه الموسي له لان الواجب بدل نفسه  
فيكون تركه له تعفي منه ديونه ونفد وصاياه بمنزلة الواجب في بدل الخطأ **هـ** ثم هو  
شريك الورثة في التركة فيجوز عفو بعد الصلح في نصيبه كاجوز عفو الوارث **هـ**  
وليس العفو عفو في عقد ولا خطا **هـ** اما العمد فلان موجهه ليس بمال ولا حق للعوم فيه  
**هـ** واما الخطا فلانه ليس في عفوهم عن الدية استقاط شي من دينهم وانما ولاية التقدير  
لهم في محل حفهم كان باطلا او اذ اعني الرجل عن دمه وهو خطا في مرضه الذي مات فيه  
جاز عفو من ثلثه **هـ** لان الواجب الدية على قلته فيكون عفو وصية منه **هـ**  
للعامل وذلك صحيح من ثلاثة ومافيه من الاشكال بيناه في الوصايا **هـ** فان كان **هـ**  
او في مع ذلك توصيا بحاص اقل الوصايا **هـ** والعاقلة في ثلثه فيسقط عن العاقلة حفهم  
ومما سوي ذلك من نصيب محاب الوصايا والورثة يكون موحلا على العاقلة في ثلث  
سبيل اعتبار البعض بالكل **هـ** وبهذا يبين ان الواجب على العاقلة لانه لو كان **هـ**  
على القاتل لكان الاجل يسقط عونه **هـ** وان اعتق عبدا ندي به من الثلث لا يلتحق  
اقوي سببا من سائر الوصايا ومن العفو فانه استقاط للرق بمنزلة الاجر عن دين  
اخر **هـ** وان لم يغفر الميت ولكن عفا بعض الورثة بطلت حصه العافي لان يكون على  
الميت دين مستغرق وهو بمنزلة الاجر عن دين اخر **هـ** واذا شهد شاهدان  
من الورثة على بعضهم انه عفي عن حصته والقتل خطا فشهدا نهما جازية لانها  
لا يجوز ان لا انفسهما شيئا بشهادتهما بخلاف العمد فهناك ينفلان حفهما من  
القصاص الى الدية بشهادتهما **هـ** ولو كان الشاهدان احدا طائفة من الدية  
ثم شهدا بذلك لم يحرم شهادتهما لانها يدفعان حق الثالث عن انفسهما فقد كان ثلث  
للوارث الاخرى المشاركة معهما فيما احذا وانما يسقطان ذلك بشهادتهما ولو  
لم ياحدا شيئا حتى شهدا على الثالث انه احدا لا وصاح عليه لم يحرم شهادتهما لانها  
بحران الى انفسهما فانه يثبت لهما حق المشاركة مع القاتل في المقبوض **هـ**  
وشهادة حار المعيم او دافع الغرم لا يقبل **هـ** وان شهدا واثان على المقتول انه عفي **هـ**  
عند موته عن القاتل فشهدا نهما جازية والعوم ثلثه فافده لا تتم في شهادتهما  
**هـ** وكذا شهد شاهدان على عفو الورثة ولم يباروا جازة القاضي واجر القاتل ثم  
رجعا ن شهدا نهما ميمتا الدين **هـ** لان الواجب كان هو المال للموتى شهدا نهما

عليهم

عليهم بشهادتهما نهما خفيهما ان عند الرخوع **هـ** وشهدا بالاجر عن دين اخر **هـ** ولو شهدا **هـ**  
شهادتهما في دم العمد على احد الورثة تعينه انه احرا القاتل اليوم الى الليل على ان  
درهم لم يكن ذلك عفو ولا حال له **هـ** لان الثابت بالبيعة كالثابت بالعائنة وليس  
في بعد التاخير استقاط شي من القود والقود الواجب له في حكم العين قال ابن ابي  
فيه يكون باطلا ولا حال له **هـ** لان القاتل لم يستفد شيئا بهذا التاخير وان شهدا  
انه احذ منه القدر ثم عفي ان يعفو عنه يوما الى الليل فمذا عفو وهو مفع جاز  
لان العفو استقاط للقود وهو لا يقبل التوبة فيلغوا التوفيت فيه ويصح العفو  
بالمال للمسي بمنزلة الطلاق وذكر عن زيد بن وهب وجده رجل مع امراته دخلا  
فقتلها بالتسيف فاستغنى بعض اهلها مما فعلت وعفي عنه فجعل عمر الذي لم يعف  
من الدية **هـ** ولو ان رجلا اخذ السكين فوضا به راس انسان فامسحه ثم حو السكين  
قبل ان يرفعها حتى اوتىته اخرى فمزم موشحة واحق وعليه فيها القصاص ان كانت  
عمدا او لوش موشحة واحق ان كانت خطا **هـ** لان الفعل واحدا لا حار حله فالتسيع  
مبالغة منه في ذلك الفعل فلا يعطى له حكم فعل اخر **هـ** ولورفع السكين ثم وجاه  
الى جبهة اخرى فاقطع او لم يتصل فمزم موشحة اخرى يعفى منها في العمد عليه  
اربع موشحات والخطا لانها فعلان مختلفان باختلاف المحل واختلاف المباشرة  
فكانها حصلا من اثبات **هـ** ثم انقال احدهما بالاخرى على وجهين **هـ** فان كان  
ذلك بفعله فلا شك ان عليه القصاص فيها وان كان ذلك بارتلاف ما بينهما حتى  
انصلت احدهما بالاخرى **هـ** فعلى قولي اني حنيفة رحمه الله لا قصاص فيها **هـ**  
وعلى قول محمد رحمه الله يجب القصاص وهو على ما سبق **هـ** من اصل اني حنيفة رحمه  
الله ان باعتبار السرورية فيما دون النفس منع وجوب القصاص فيها لم يمنع استيفاء  
القصاص بسببها **هـ** وقد بينا ذلك فيما اذا قطع اصبعاً فنشلت الي جنبها في اخرى  
او سقطت **هـ** واذا افقا الرجل عين الرجل وعين العافي بياض بنفسها فالفقوة **هـ**  
عينه بالختيار لا نقصان البصر في العين بمنزلة الضال او قوت الامتيع في اليد **هـ** وقد  
بين ان هناك ان كان النقصان في جانب الجاني فالجني عليه بالختيار يبين استيفاء القصاص  
وبين استيفاء الدية **هـ** وان كان النقصان في جانب الجني عليه لم يجب القصاص فهذا  
مثله **هـ** واذا لم يجب القصاص كان الواجب فيها حكم عدل كمن قطع يدا شيئا **هـ** ولو  
قطع يدا رجل وفيها ظفر اسود او جرح لا ينقصها فعليه القصاص لان ما حدث في يده  
لا ينقص من منفعة البطش شيئا ومثله لا يمكن نهما نافي بدله كالعنبر وسواد اليد لا يقل  
اثبت المساقطة في الارش ثبت وجوب القصاص **هـ** واذا قطع الرجل من كف رجل



انظار بين فيها حكم عدل لان هذه الجناية لا تستغفر الباطش وكل من يظن فيها  
نقصان فيجب باعتبار حكم عدل واذا علم ان الواجب حكم العدل ظهر انه لا نقصان  
فيها لان القصاص يبنى على معرفة المساواة في البدل حقيقة **فقط** واذا قطع الرجل  
يد الرجل من المفصل فمات واقتصر جرا المقتض منه ثم قطع احد الجوارح صاحبه من تلك  
اليد فلا قصاص فيه وان كان اسوا **فقط** الا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله قال  
اذا استوى بانجب القصاص لانه قطع من المفصل على اعتبار المساواة فيه **فقط** وكذا  
نقول الواجب في الذراع بعد قطع الكف حكم عدل وطريق معرفته التعقير ولا يعلم فيه  
حقيقة المساواة بينهما في البدل بدون ذلك لا يجب القصاص والله تعالى اعلم بالصواب  
**باب في الشهادة في القصاص**  
واذا شهد شاهدان على رجل انه ضرب رجلا بالسيف فلم يزل صاحب الجرح  
حتى مات فعليه القصاص بلغنا ذلك عن ابيهم رحمه الله **فقط** وبعد الآن الثابت  
بالبيدنة كالثابت بالمعاينة وقد ظهر من هذه السبب ولم يعارضه سبب اخر  
يجب اسامته الحكم اليه **فقط** والروح لا يمكن اخذ مشاهدتها فاما طريق القصاص الى اطلاق  
الروح بعد ان يخرج منه فيوت قبل ان يبري **فقط** فوجه انه لا طريق لنا الى حقيقة  
معرفة كون الموت من الضرر وما لا طريق لنا الى معرفته لا يبنى عليه الاحكام ولما  
يبنى على الظاهر المعروف وهو انه يضيء ببدني ويكون صاحب فراس بعد حتى يوت  
**فقط** ولا يبنى للقاضي ان يسأل الشهود مات ذلك ام لا في العمد ولا في الخط لانه لا طريق  
لهم الى معرفة ذلك **فقط** ولو شهدوا بذلك كانوا قد شهدوا بما يعلم القاضي انهم فيه **فقط**  
كذب فكيف يحل على الكذب بالسؤال عن ذلك ولكن ان شهدوا انه مات من ذلك  
لم يتطل شهادتهم وجازت اذا كانوا عدولا لانهم اعلموا في ذلك دليل شرعي وهو  
الظاهر كافرنا **فقط** واذا كان هذا الطريق يحصل علم القضا للقاضي وحصل له ايضا علم  
الشهادة الا انه **فقط** لا حاجة للقاضي الى ان يسألهم عن ذلك لانه يعرف ذلك بدون  
شهادتهم ولا يسألهم عنه ولو **فقط** ولو شهدوا به لم يتطل شهادتهم وان المشهود به  
الكلام الاول فمعرفة الزبادة لا يكون قد جازيتها على شهادة الشهود على ان هذا ابنه قد  
اقر به لا وارث له غيره **فقط** واذا شهدوا انه ضربه بالسيف حتى مات ولم يزلوا على ذلك  
فقد اعد لان كل فاعل يكون قد اعد الى فعله في المحل الذي يباشر الفعل فيه الا ان القاضي  
العمد ذلك فهو اولى لان صفة العمدية ان يثبت اولد لاحد من حيث الظاهر ولكن  
لم يزل احتمال الخطا **فقط** الا حري ان الشهود لو يثبتوا ان ذلك كان خطا كان ذلك سائما موافقا  
لاول كلام فهو المعتمد به لانه لا زلة لهذا الاحتمال يكون اولى **فقط** وهذا هو الحق

اذا وقع عليه الخط لا يمكن تداركه والسيف مندوب اليه وكذلك ان شهدوا انه طعنه  
بوسخ او رماه بسهم او شابه فذلك كله **فقط** لو ايت لو شهدوا انه ذبحه او شق بطنه  
بالسكين حتى مات اما كان ذلك عددا فذلك ما سبق لان الاشكالية في كون الله القصد  
الى القتل سواء **فقط** وان شهد احد لهما انه قتل بسيف وشهد الاخر انه طعنه بوسخ  
او انه ذبحه بسكين **فقط** او شهد احد لهما انه رماه بسهم والاخر انه رماه بنشابة  
او اخذ في مكان القتل او وقته او موضع الجراحة من بدنه فالشهادة باطلة  
**فقط** لان الفعل يختلف باختلاف الالة والحمل والوقت والمكان فانه لا يحتمل التكرار  
ولم يوجد على كل فعل الاشهادة شاهدة واحدة **فقط** ولو شهد شاهدان انه قطع  
يد من مفصل وشهد شاهد انه قطع رجله من المفصل ثم شهدوا جرحا  
انه لم يزل صاحب فراس حتى مات والولي يدعي ذلك كله عددا فاني اقصي على القاتل ثلث  
بنصف الدية في ماله **فقط** لان قطع الرجل لم يثبت عند القاضي فان الشاهد به  
واحد وقد ثبت قطع اليد من المفصل عند القاضي بشهادة الشاهدين ولكن  
قد اقر الولي انه مات من ذلك الفعل ومن فعل اخر لم يعلم فاعلم فيكون ذلك شبهة  
في اسقاط القود **فقط** ويتوزع بذلك النفس بغير بيان فيلزم منه نصف الدية في ماله لان  
فعله كان عددا فلا يعقله العاقله وافرار الولي حجة عليه في حقه **فقط** ولو جرحه  
سبع وجرح به فرجه ونهشته حية وقطع رجل يده واحرقه فمات من ذلك  
كله فعلى الرجلين ثلثا الدية لان فعل السبع والحية وما جرح به من العرصة كسبي  
واحد فكل ذلك تعد في حق الام والحكم **فقط** وانما يتوزع النفس اثلاثا فاحذر الثالث  
من ذلك وعلى الرجلين ثلثا الدية **فقط** وكذلك لو اصابه حجر وضربه رجل او حاطبته  
تقدم الى فعله فيه مع جراحة الرجل والسبع فعلى الرجل ثلث الدية وعلى  
صاحب الحجر او الحاطب ثلث الدية والثلث بعد **فقط** لان النفس تلفت بعاني ثلاثة  
جراحة الرجل وحكمة فخره اصابة الحجر او الحاطب وحكم ذلك معذرة ايضا وفعل  
السبع وهو تعدر فيتوزع بذلك النفس على ذلك اثلاثا والله اعلم بالصواب

**باب في الوكالة في الدم**  
وتقبل الوكالة في اثبات دم العمد من جانب المدعي عليه في قول ابي حنيفة رحمه الله  
**فقط** وفي قول ابي يوسف الا حرمه الله لا فصل **فقط** وقول محمد رحمه الله مطلق حقيقه  
ذكره مع ابي يوسف معا هنا وفي بعض المواضع مع ابي حنيفة رحمه الله **فقط** وجه قول  
ابي يوسف رحمه الله ان الوكيل يابى عن الموكل ولا مدخل للوكيل في اثبات دم العمد  
حق لا يثبت بكتاب القاضي الى القاضي والشهادة على الشهود وشهادة الشهود



مع الرجال **و** الدليل عليه ان العقود وهو الاستيفاء ثم التوكيل ما هو المقصود به  
لا يجوز لها منع انه عزى فيه النية بذلك لا يصح التوكيل عما يتوصل به الى المقصود  
**و** ابو حنيفة رحمه الله يقول لقدنا احد يدرك النفس وهو التوكيل بانباته  
كالدية **و** لقدنا ان كل واحد منهما يخص حق العباد والنيا بة عزى بان العباد  
في حقهم حاجة صاحب الحق الى ذلك فقد يكون عاجزا عن اتيان حقه بنفسه فان  
والغلط متى وقع في الاثبات امكن تداركه سواء كان الثابت القصاص او المال وبه  
فارق الاستيفاء فان هناك اذا وقع الغلط فيه لا يمكن تداركه ويكافيه **و** لهذا الم  
يجز التوكيل فيه حال غيبة الموكل **فاما** اذا وكل في استيفاء القود فليس للتوكيل ان  
يستوفي الا بمحض من الموكل عندنا **و** قال الشافعي رحمه الله انه ان يستوفي في غير  
محضر منه لانه محضر حقه ويدخل النية في الاستيفاء فتكون منزلة المال **و** لكننا  
نفعل القصاص عتقة بذري بالشبهات فلا يجوز استيفاءها مع الشبهة **و**  
**و** في استيفاء التوكيل مع غيبة الموكل يمكن شبهة العفو لولان يكون الموكل عفا  
**و** التوكيل لا يعلم بذلك متى وقع الغلط في استيفاء لا يمكن تداركه **فاما** اذا كان الموكل  
حاضرا فبشبهة العفو لعدم الحضور **و** قد عسر الحاجة الى ذلك من الناس من  
لا يهتدي الى القتل ومنهم من لا يحاسب عليه فلما جازجه جودنا التوكيل بالاستيفاء  
عند حضرة الموكل **و** القصاص فيما دون النفس كالقصاص في النفس في ذلك **و**  
**و** اذا اقر وكيل الطالب عند القاضي ان صاحبه يطلب باطلا او انه قد عفا عن الحق  
**و** لان التوكيل في مجلس الحكم قام مقام الموكل في الاقرار بعد صحة الوكالة **و** لذلك  
وكيل المطلوب لو اقر بوجوب القصاص على صاحبه في القياس يقع اقراره لقتابه  
مقام موكله في الاقرار في مجلس الحكم **و** لكن انشخص فلا توجب القود على الموكل باقرار  
التوكيل **و** لان الاقرار في الحقيقة من الحقيقة **و** نحن وان حملنا مطلق التوكيل  
على الحق الذي هو خصومة مجاز في الحقيقة شبهة والقصاص يسقط به في  
اقرار وكيل الطالب اسقاط القود وذلك لا يدري بالشبهات **و** لا ينبغي للقاضي  
ان يرضى القضا بالقود الا بحضور الورثة كلهم اذا كانوا بالعين لتمكن شبهة العفو لو  
الصالح فمن غايب منهم **فان** مات احد الورثة والقائل وارثه بطل القود عنه  
لانه يحول اليد فبشبهة ورثة من القود فسقط عنه كالا انسان كالا يجب له قصاص  
على نفسه لا يبقى وعليه حصة من الورثة ومن الدية لانه تغذ عليهم استيفاء حقهم  
معنى في القائل وهو انه حتى يرضى نفسه فهو كالوفا احد الشركاء **فان** ورثة ابن  
القائل بطل القود لانه لا يمكن من استيفاء يد ولكن عليه الدية بجهة الورثة فان

نصيب الابن ما هنا يقول الى الدية نصيب سائر الورثة لانه من اقل ان يسترجع  
المال على ابنته ويستوفيه الوكالة في دم الخطي في العمد من المراح التي لا تخاص في مال  
منزلة الوكالة بالمال **لان** المستحق لها هذا هو المال وهو ما يثبت مع الشبهة وان وقع فيه  
الغلط امكن تداركه والاستيفاء مطلوبه لاحكامها وعند اعتبار الحكم بعد ادب كسائر  
الديون فيجوز التوكيل بانباته واستيفاءه ويكون اقرار التوكيل به في مجلس الحكم  
نافذ على موكله **و** لو ان احدا من اقاما شاهدين على رجل انه قتل اباها عمدا فقتل  
القاضي بذلك وقتلاه **ثم** ان احدهما قال شهدت الشهود بالزور وابونا عزمته  
نصفه الدية **و** لقدنا عندنا **و** قال الشافعي رحمه الله عليه القصاص لانها اقرار  
انها بعد اقرارها حق واقرارها حجة عليها فبذلك مرها القصاص كذا **و** لذلك  
اذا اقر احد عمل **لان** المقر يعمل في حقه كائنا اقر به حق **و** ان كان لا يصح  
على غيره ولا يجوز ان يجعل قضا القاضي شبهة في اسقاط القود عنها لان قضا  
القاضي انما يكون شبهة في حق من لا يعلم ان الامر بخلاف ما وقفي به **فاما** في حق  
من يعلم بذلك لا يعتبر قضا القاضي كالورع احد شهود الزنا بعد رجم المشهود عليه  
يلزمه حد القذف ولا يغير قضا القذف في الرجم شبهة في حقه لحد العفي **و**  
**و** انما ينار حكم الله قالوا انهما قتلاه بشبهة والقتل شبهة بوجوب المال  
دون القصاص **و** بيان ذلك انهما قتلاه بناء على قضا القاضي لهما بالقود **و** لقد  
القصاص لو كان حقا كان بينهما الدية القتل فظاهرا بوزن شبهة في دما يدري  
بالشبهات كالنكاح الفاسد يكون مسقط للحد لانه لو كان محققا كان مبيحا للموطي  
فظاهرا بوزن شبهة **و** لقدنا الظاهر بوزن شبهة في حق من يعلم حقيقة الامر  
**فاما** في حق من لا يعلم كافي النكاح الفاسد **و** لقدنا لان القصاص كان حقيقة مبيحا  
فظاهرا بوزن شبهة في المحل والشبهة في المحل يوزن في حق من يعلم وفي حق من  
لا يعلم كمن وطئ جارية ابنته لا يلزمه الحد وان كان يعلم حوتها عليه **و** لهذا خلاف  
حد القذف فان حقيقة القضا بالنزاع ان لا يرفع ببسببه الى ذلك من غير ما يرفع  
فكذلك ظاهرا لا يوزن شبهة **ثم** الفرق ما بيننا في كتاب الصوم ان هناك  
انما يلزمه الحد بسبب سابق على القضا وهو النسب الى الزنا لما ادرع معنى  
الشهادة من كلامه بوجوه وقد كان ذلك سابقا على القضا **فاما** ما هنا السبب  
الموجب للقود مباشرة القتل وذلك وجد بينهما بعد القضا فيكون صون القضا  
شبهة وسقط كلامنا فيما اقر بذلك احدا لا يبين ويجوز الاخر لانه ابا شرا القتل



ولما جحدتها حتى لا يلزمه قصاص ولا دية فيكون هذا أقوى في التأييد من القاطي  
إذا أشار العاصم في القتل فلهذا لا يجب القود على واحد منهما وإنما **أول** **و** إذا  
سقط القود وجب على الراجح منهما نصف الدية في ماله لا قراره بالقتل بغير حق وما  
يجب بالقرار لا يحمله العاقلة **و** لو كان أحد الاخرين قاتل القاتل قبل القضا لهما  
لهما عليه بالقتل وقيل ان يقوم لهما البينة على ذلك ثم اقرهوا أنه قتل بغير حق وان  
الاب حرم عليه فعلية القصاص **لأنه** لم يعرف بالسبب الموجب للقصاص عليه  
شبهة وقصاصا **و** ان لم يقر هو شيئا ولكن الاخر قال كنت عوف او كنت اريد  
ان لعفوا او كنت صالحا ولا بينة له على ذلك فانه لا يصدق على حية لان اقرار  
بذلك خير محتمل بان الصدق والكذب فيعمل في حق غيره كذا باذ لا ولاية له على غيره  
في ان يلزمه شيئا بقوله **قال** ولا شيء على اخيه وان كان احد غير حقه من قاتل  
الشركة **يعني** انه اذا كان بعد العدم قامة البينة لهما على القتل وقضي القاضي  
بذلك ثم عوطا على اصل في حنيفة رحمه الله **لأن** عنده قد وجب حق كل  
واحد منهما في جميع القود الا انه لا يلزمه شيء لاجل الشركة وهو انه  
الواجب لكل واحد منهما بعض القود الا انه لا يلزمه شيء لاجل الشركة وهو انه  
لا يمكن من استيفاء نصيبه الا باستيفاء ما بقي وفعله في نصيبه استيفاء غيره  
موجب للضمان عليه **فأذا** خرج بعض فعله من ان يكون موجبا للضمان عليه خرج  
جميعه من ان يكون موجبا للضمان **لأنه** لا يمكن الوصف بالحري **و** بعد ما لم يكن  
امثل فعله موجبا للضمان عليه لا يصير موجبا باقرار اخيه **فان** اقام ورثته  
المقتول بينة على هذا انه قد كان صالحا على لادي قبل ان يقتل الاخر او كان عفا  
اجرت ذلك **لأن** الثابت بالبينة التي يقيمها من هو ختم الثابت باتفاق الخصوم  
**ثم** القاتل يكون ضامنا للدية لانه تبين انه باشر القتل بغير حق وقد سقطت  
القود عنه للشبهة حين لم يكن عالما بفعله اخيه وعفوه وحسب له من ذلك نصف  
الدية **لأن** بعض اخيه قد انقلب نصيبه مالا على القاتل وقد استوجب القاتل  
عليه كمال الدية في ماله ايضا فيكون النصف بالنصف قصاصا **فان** قبل بعد عفو  
اخره او صلحه وبعد ما علم بان الدم قد حرم عليه فعلية القصاص لا تنفك الشبهة  
وله نصف الدية في مال القاتل **لأن** نصيبه كان انقلب مالا لومات القاتل  
يستوفي من تركته فذلك اذا قتله والله سبحانه وتعالى اعلم بالعباد  
**باب رجوع الشهود عن القتل**

وإذا شهد شهودان على رجل بقتل محمدا وقيل بشركتهما رجحا فعملها الدية  
في مالهما في قول علماء ينفرد بها الله وقال **الحسن** في رجة الله عليها القصاص **و**  
وكذلك اذا رجح احد **لأن** الشا في رجة الله حديث علي رضي الله عنه  
حين قال لسأله في السرقة حين رجعا ولو علمت انهما قد قطعتا ايديهما **والعق**  
فيه انهما باشرتا قتلا بغير حق لانهما الجا القاصي الى القضا فانه بالقتل فانه تكاف العفو  
به لان انتدع من ذلك والمطري منها شرهما في وجوب القود عليه كالمكره **والدليل** عليهم  
ان الدية يجب مغلطة في مالهما عندكم وذلك لا يكون الا بمباشرة القتل **و** محتملنا  
في ذلك ان الشاهد مسبب للقتل والتشبيب لا يوجب القصاص كقوله **و**  
وهذا لانه يعتبر في القصاص المساواة ولا مساواة بين التشبيب والمباشرة  
**و** بيان الوصف ان المباشرة الولي وهو طابع محتمل في هذه المباشرة خوفا ان  
الشاهد غير مباشر حقيقة ولا حكمة لا يخفى لما ذكره من الاجابة لان القاصي لهما  
خاف العقوبة في الاخر وبه لا يصير ملحا لكل احد يقيم الطاعة خوفا من العقوبة **و**  
عليهما ولا يصير به حكمهما **ثم** ان وجد هذا الاجا في حق القاصي فيجوز القضا  
ما صار القضي عليه مقتولا او اصابا مقتولا باستيفاء الولي وهو غير ملحا الى ذلك بل  
هو مندوب الى العفو شرعا **ولا** يسلم ان الدية يجب مغلطة على الشهود بل انما  
مخففة منزلة الواجب على حافر البئر لانها يجب في ماله لانها وجبت باقراره واقرار  
غير مقبول في حق العاقلة **و** لو ثبت لهم ان الشاهد مبشرا شرهما وقد ثبتنا  
ان المباشرة حقيقة ما لهما لا يلزمه القصاص وهو الولي بشبهة قضا القاصي  
فالمباشرة حقا **أول** ان لا يلزمه ذلك **و** اما قال علي رضي الله عنه ذلك على سبيل  
التمهيد وقد صح من مذهب علي رضي الله عنه ان الدين لا يطرحان بيد واحد  
**و** قد تقدم بيان هذا في كتاب الرجوع فاذا لم يجب القود عليهما كان عليهما القود  
الدية ان رجعا **وان** رجعا احدهما فعليه نصف الدية **لأن** كل واحد منهما  
سبب لثلاث نصف النفس **فان** رجع الولي بعرفها او ما الشهود بعرفه حيا  
فلولي المقتول الخيار بين ان يضمن الشاهد بين يمين الدية وبين ان يضمن القاتل  
**لأن** القاتل متلف للنفس حقيقة والشهود متلفون له حكما والاتفاق الحكمي في حكم  
الضمان كالالاتفاق المعيني فكان له ان يضمن ابهاما فان ضمن الولي الدية لم يرجع على  
الشاهد بين شي لان يضمن بفعله باشر لنفسه باختياره **و** ان ضمن الشاهد بين  
لم يرجع على الولي ايضا في قول أبي حنيفة رحمه الله **وقال** ابو يوسف ورجعها  
الله يثبت للمقتول الرجوع على الولي اما مغلطة لا مغلطة بشهادتهما وقد بان



عاملين فيه للولي فيرجعان عليه عما يجرهما من الضمان كالشهادة بالقتل الخطأ وبالمال  
ففي القاضي واستوفي المشهود له ثم رجعا جميعا ومن المشهود عليه الشاهدان له  
كان لهما ان يرجعا على المشهود له ولا يقال هناك قد ملك المقبوض بالضمان ولها  
هناك ملكا لان القضا من لا يملك بالضمان والمشهود به هو القضا من لا وهذا لانها  
وان لم يملك بعد فقد قام مقام من ففهما في الرجوع على القاتل بمنزلة من غصب مدبرا  
فغصب اخر منه ثم من المالك الغاصب الاول فانه يرجع بالضمان على الثاني وان لم يملك  
للمدبر بالضمان ولكنه قام مقام من ففهمه **هـ** وهذا لان القضا من يملك في الجملة وله  
بذلك تقوم محتمل للتبليغ فيكون السبب معتبرا عليا ان يعمل في بدله عند تقدير افعاله  
في الاصل كالتن على من السما يكون منعقد في اجاب الكفاية الذي هو حلف عن البر  
لما كان الاصل وهو الرمي يوم الوجود في الجملة **هـ** وعليه هذا غاصب المدبر فان المدبر  
مقوم بماله في الجملة وفقد السبب للغاصب الاول فيه عليا ان يعمل في بدله له  
حيث يرجع بالضمان على الغاصب الثاني **هـ** وكذلك شهدا شهادة الكتاب اذ ارجعوا  
وفهمهم المولي القيمة كان لهم ان يرجعوا على المكاتب بدل الكتابة ولم يملكوا فيه  
المكاتب ولكن لما كان المكاتب مملوكا العقد السبب في حقهم عليا ان يكون عاملا في  
بدله وهو بدل الكتابة فيمكن بدل الكتابة بدله **هـ** وان لم يملكوا فيه المكاتب  
فهذا امثله **هـ** وابو حنيفة رحمه الله يقول المشهود منوا لا تلازمهم المشهود عليه  
حكما والمكلف لا يرجع بما يضمن بسببه عليه غيره كالولي **هـ** وهذا لانهم لو لم يكونوا  
مكلفين ما كانوا مضمنين فحسب بشرة الاتلاف لان مجرد التسبب بسبب له  
اعتبار في مقابلة المباشرة **هـ** الا ترى انه لو وقع انسان في بئر حفرة بها غيره  
في الطريق كان الضمان على الحاضر **هـ** ولو دفعه غيره خفي وقع فيه كان الضمان  
على الدافع دون الحاضر **هـ** وهذا لما ضمن المشهود وعرفنا انهم حياه متلفون **هـ**  
لنفس حكما وان كان تمام ذلك الاتلاف عند استيفاء الولي فان استيفاء الولي بمنزلة  
شرط فقد لحسنه ومن ضمن حيايته على النفس لا يرجع عليه غيره **هـ** فاما في الخط  
انما يرجع لانه ملك المقبوض وهو الدية وقد اختلف المشايخ في صرفه الى حاجته وهذا  
سبب اخر موجب للضمان عليه الشاهد **هـ** وكذلك الشاهد بالمال قوله لهما  
ان في بعدا الموضح محتمل هو قائما مقام من ففهمه **هـ** قلنا هذا ان لو في حق من ففهمه  
قتل الولي واختيار تصمين الشاهد ابراهمه الولي فكيف تقوم الشاهد  
مقابلة الرجوع عليه **هـ** وقوله بانه ينعقد السبب من حيا المالك له عليا ان يعمل في  
بدله **هـ** لانه ان لو كان في الاصل يوم المالك بالضمان **هـ** وليس في القضا من

تقوم للمالك بالضمان **هـ** وليس في القضا من يوم المالك بالضمان **هـ** ولا ينعقد السبب  
باعتماد الحلف لبيان الغوس **هـ** ثم لو كان القضا من ملك المالك ففهمه المتلف عليه ما  
اذ اشتهر ما على الولي بانهم او قتل من عليه القضا من السابق انسان اخر فليست  
لمن له القضا من ففهمه الضمان والعقد السبب **هـ** يكون اقوي من ثبوت المالك له  
حقيقته **هـ** واذا كان المتلف للقضا من لا يفهمه المالك فكيف يفهمه لمن انعقد  
به السبب **هـ** وبه فارق مسئلة غضب المدبر الكتابية فان هناك لو كان مالكا  
حقيقته كان يفهمه المتلف عليه فكذلك اذا جعل كالمالك حكما باعتبار انعقاد السبب  
فيكون له ان يرجع بالمبدل كذلك **هـ** ولو رجع الشاهدان دون الولي فقال  
الولي انا ارجع بشا هذين اخوين يشهدان علي ذلك وقد مثل القتل لم تقتل اله  
ذلك **هـ** لان الولي لا يثبت لنفسه شيئا من هذه البيعة فانه قد استوفي القضا  
ولا سبيل لاحد عليه اذ كان مدبرا على دعواه ولم يظهر التبديل ولو قبلت هذه  
البيعة لما فعلت لاسقاط ممان الدية على الواجبان ولها لا يدعيان ذلك بل لا بد  
الشاهدان وفقران علي انفسهما بالدية لتسديدهم بالقتل بغير حق ولا قايين  
في قول هذه البيعة **هـ** ولو شهد احد شهادتي الدم مع اخر على ما حباه كان له  
محمد وداني وقد اوردت شهادتها بها باطلة لان هذه الشهادة تقوم لا بطال قضا  
القاضي لا بآيات ملك او حق لاحد بعينه والشهادة على ابطال قضا القاضي لا يقبل  
ولا شيء علي واحد منهما **هـ** لان الشاهد بهذا لا يصير اجبا فقد يكون محققا في  
شهادته وان كان صاحبه عبدا او محمدا وداني قد عرف واما المشهود عليه فهو ثابت  
علي شهادته منكم لما شهد به صاحبه عليه **هـ** ولو شهدا انه عبد لهذا المدعي **هـ**  
فثبت به عبد الله **هـ** لان هذه البيعة تقوم لا بآيات الملك المدعي **هـ** واذا اقبلت  
ببيان بطلان القضا الاول وان القاضي اعطاني قضا به بغير حجة ممكن صمان  
ذلك علي من وقع الوضالة وهو الولي **هـ** او جبت الدية علي قلته لانه ظاهر انه كان مخطئا  
في القتل وانما ظاهر ما هو حجة عليه وعليها قلته **هـ** وبهذا الفصل بين ابني ادم  
يرجع المشهود والولي **هـ** ولكن جأ المشهود بقتله حيا فان الدية حب علي عاقلة  
الولي والمشهود ويخير ولي القتل في ذلك **هـ** وهكذا ذكره الطحاوي عن ابي حنيفة  
وعنه الله **هـ** فاما جبت في مالهم اذ ارجعوا الا ان وجوب ذلك بالاعتراف **هـ** واذا  
قضى القاضي بالدم بشهادة الشاهدان فلم يقبل حتى رجعا استخدت ان ادنا  
القضا من عنه **هـ** وهو قول ابي حنيفة الا حرمه الله وكان يقول او لا يستوي  
القضا من وهو القياس لان القضا من محض حق العبد فيتم القضا بنفسه الرجوع

الحكم







لا يضمن المربي هذه الأسباب كان اولى **وهو** وجبة الخيول لك انه سبب لا تلازمه تغير حتى للمسبب  
اذا كان متعددا في تسببه فمما من الدابة على عاقلة كحافر البروق ووافع الجري الطريق  
**وهو** بيان الوصف انه ان الينا حافظه عنه في حال حاجته الى الحفظ ولم يمع خطه نفسه فكان  
مسببا لا تلازمه وهو متعد في ذلك **وهو** لانه ممنوع شرعا من ان الينا يحافظه **وهو** ومعنى  
قولنا انه لم يمع لفظه بنفسه لانه متكلف بامر يمكن التور عنه بخلاف ما اذا امانت **وهو** لان  
ذلك لان ذلك لا يستطاع الامتناع عنه فلا يكون له الا على تركه الحفظ او على انه كان  
تسبب بالالة يد حافظه عنه **وهو** فاما التوردي من الحائط ونفس الحية واما به الجوع  
التور عنه في الجملة وهذا يبين ان هذا الصمان صمان جنابة لا صمان غضب والحر  
يفين بالجنابة تسببا كان او مباشرا **وهو** وهذا بخلاف المكاتب لانه في يدي نفسه  
مغيرا كان او كبيرا او صغيرا او فعله ما حاله بدينه وبيان نفسه **وهو** وتخلطهم الولد فانها  
تحتوم بحفظ نفسها فلا يكون هو جانيا بالالة الحفظ عنها فلهذا لا يضمن بعض شيئا ولو  
قتل الصبي في يدي الغاصب رجلا فليس على الغاصب في ذلك شيء لانه لم يامر بالقتل  
ولكنه لسنا القتل باختياره فلو ثبت للعاقلة حق الرجوع على الغاصب كان ذلك  
يا اعتباره على الصبي والحر لا يضمن بالزند **وهو** وكذلك لو قتل الصبي نفسه في يدي  
الغاصب في قول محمد رحمه الله فلا شيء على الغاصب كالوقتل غيره **وهو** وعلى قول ابن  
يوسف رحمه الله يجب دية علي عاقلة الغاصب لانه تالف بسبب عكس حفظه من  
ذلك السبب عادة فهو كالوقته مستند حية **وهو** اذا عمل الحر الكبير العبد الصغير على  
الدابة ومثله تصرفه ويسفك عليه ما امره ان يسير عليه فارط انسانا فذلك في حق  
العبد يدفعه به مولا او يورثه عنزة جنابته بينه وبين مولا بالاكل من قيمته ومن  
الارش على الغاصب لانه حين حمله على دابة فقد صار عاقلا له وبنيت حكمه عليه ما في  
على الدابة والعبد المذنب اذا اجبر في يدي الغاصب كان للمولى ان يرجع على الغاصب بالقتل  
من قيمته ومن ارش الجنابة لان غضبه فارغا ورده مشغولا بالجنابة بخلاف ما تقدم  
فالمحمل على الدابة هناك حر والحر لا يضمن بالغصب **وهو** ولو حمله عليها وهو لا يعرف  
الدابة ولا يستمسك عليها فسارت الدابة فاوطأت انسانا فادمه بعد لان  
الذي حملها ليس بقاد الدابة ولا سابق لها فان عدل دابة مقلته **وهو** فان  
كانت واقفة حيث او قفها لم تسوق حتى ضربت رجلا بجرجلها او بهد منها او ذنبها او لمة  
كزمته فلا شيء على الصبي فيه **وهو** لان الصبي عنزة للشاة حين كان لا يستمسك على  
الدابة والصمان على الذي اوقفها على عاقلة لانه غير متعد في انفاق في ملكه  
فالمسبب اذا لم يكن متعد يا في تسببه لا يضمن شيئا كن حفر بيرا او ومنه جري

في ملكه لا ان سبب حادثة وتعالج اعلم بالمواجب **وهو** **باب** **باب**  
**باب جنابة المراكب** **وهو** **باب** **باب**  
واذا اسار الرجل على دابة اي الدواب كانت في طريق المسلمين فاوطن انسانا  
بهذا الرجل وهي كسيرة فقلته قل بتة على عاقلة المراكب **وهو** والاميل في هذا الباب  
ان السير على الدابة في طريق المسلمين مباح مقتضى بشرط السلامة غير انه الشئ  
فان الحق في الطريق لجامعة المسلمين وما يكون حقا للجامعة مباح لكل واحد  
استيفاهه بشرط السلامة **وهو** لان حقه في ذلك عكسه من الاستيفاهه ورفع الضرر  
عن الغير واجبه عليه فيقتل بشرط السلامة ليعتدل النظر من الجانبيين **وهو** ثم اما  
بشرط عليه هذا القيد فيمكن التور عنه دون ما لا يمكن التور عنه بتور عنه  
استيفاهه لانه يمنع من المشي والسير على الدابة مخافة ان يسلكي ما لا يمكنه  
ان يتور عنه فاما لا يستطاع الاستماع عنه لو شرط عليه صفة السلامة من ذلك  
لا يمنع عليه استيفاهه ولما يلزمه لوم احتياط في الاستيفاهه اذا عرفت ذلك  
فيقول التور عن الوطى على شيء في وسع المراكب اذا انعم النظر في ذلك **وهو** فاذا لم يسلم كان  
جانيا وهذا جنابه منه بطريق المباشرة لان القتل ما حصل بقله حين كان  
هو على الدابة التي اوطأت فيجب عليه الكفارة وعلى عاقلة وان فحته وهي  
تسبب فلا مقل على المراكب لقوله صلى الله عليه وسلم الرجل بالرجل وهي تسبب  
وهذا لانه ليس في وسعه التور عنه من ذلك **وهو** لان وجه المراكب امام الدابة  
لا خلفها وكذلك النخعة بالذنب ليس في وسعه التور عنه عن ذلك **وهو** وقال  
ابن ابي ليلى رحمه الله موضحا من يلزم ذلك وصيا قاس الذي يسير على الدابة بالذي  
اوقف دابته في الطريق فيجوز برجلها او يبدعها **وهو** فاما ان هناك يجب مقل  
الدابة على عاقلة فذلك هنا **وهو** ولكننا نقول في الفرق بينهما هو ممنوع عن انفاق  
الدابة على الطريق **وهو** لان ذلك يضر بالمساراة ولان الطريق ماعدل اتفاق الدابة  
فيما يكون هو في شغل الطريق لما لم يجد الطريق له متعد يا والمتمدي في السبب  
يكون ضامنا لذلك الاستوى فيه ما يمكن التور عنه وما لا يمكن **وهو** وهذا لانه ان  
كان لا يمكنه التور عن النخعة بالرجل والذنب فهو عكسه التور عن انفاق  
الدابة بخلاف الاول **وهو** فان السير على الدابة في الطريق مباح له لان الطريق  
معد لذلك **وهو** ولانه لا يضر غيره وهو محتاج اليه ذلك فاما لا يقدر على المشي فيقتل  
بالسير على الدابة واذا لم يمكن نفس السير جنابة فلنا لا يلزمه صمان فالاستطاع  
الامتناع عنه **وهو** الا توري ان المساس في الطريق لا يكون ضامنا للمسير في حجة







ذلك الموقد اذا اسارت ساجدة وتوكلها بالسوق فالصمان على الركبة خاصة لا  
فعل الناحية قد انقطع وتبقى على الركبة **قال** واذا قاد الرجل قطارا في طريق السبل  
فاوفا اول القطار واخره فالصمان له وان كان معه سابق فالصمان عليه **قال**  
لان القابيل يقرب للابل بما اصاب فالصمدمة او غيره ذلك **قال** وكذلك السابق يقرب  
من ذلك فمسير كان في الصمان لا سواهما في السبب **قال** وهذا لان السبق والعق  
في الطريق مباح في المعية بشرط السلامة عن زلة الركوب فكل ان الراكب صامنا انما  
تلف بسبب عكر الخور عنه فذلك ذلك السابق والقابيل والمعنى في الكل ان الدابة  
في يده فكله ان يتحرر عن ما يمكن الخور عنه في مرفه الداب لسوقه وقوده **قال** وان  
كان في مرفه سابق للابل وسط القطار فالصمان في جميع ذلك عليهم **قال** لان الذي  
هو في وسط القطار سابق لما يان يده من الابل فما خلفه والسابق والقابيل  
في حرم الصمان **قال** وكذلك ان كان يكون احيا ناجس طم و احيا ناسنم و احيا نا  
بناخ **قال** لانه في جميع ذلك سابق للقطار او قاييد **قال** ولو كان الرجل واكبا وسط  
القطار على بغير ولا يسوق منها شيئا لم يضمن شيئا مما نصيب الابل الذي يان يده لانه  
ليس سابق لما يان يده **قال** فان فعل السوق في الرجل على الابل والعرب ولم يوجد  
منه شيء من ذلك وهو معمر في الصمان فيما اصاب البعير الذي هو عليه وما خلفه **قال** اما  
في البعير الذي عليه لانه ركب والراكب شريك السابق والقابيل في الصمان واما  
ما خلفه فلا لانه قاييد لما خلفه **قال** لان ما خلفه اما م مربوط بغيره و بشي البعير الذي  
هو عليه مضاف الي الراكب فيجعل هو بهذا المعنى القاييد لما خلفه **قال** وقال بعض المتأخرين  
رحمهما الله بعدا اذا كان زمام ما خلفه بيده بقوده **قال** واما اذا كان هو ياما على بغير  
او قاييد الا فعل شيئا لا يكون به قاييد لما خلفه فلا صمان عليه في ذلك وهو في حق  
ما خلفه عن زلة المتاع الوضع على بغير **قال** واذا اتى الرجل بغيره فربطه الي القطار والقابيل  
لا يعلم وليس عليه سابق فاصاب ذلك البعير انسانا صامنا القابيل لانه قاييد لذلك  
البعير والقود سبب لوجوب الصمان **قال** ومع حق سبب الصمان لا يسقط الصمان **قال**  
المجعله ثم يرجع القابيل الذي ربط البعير بذلك الصمان **قال** لانه هو الذي الزمه ذلك  
الصمان حين ربط البعير بقطاره وهو متعدي فيما يمنع فيكون له ان يرجع عليه عما يلحقه  
من الصمان **قال** ولو كان البعير واقفا حين ربطه بالقطار ثم قاد فاصاب ذلك البعير **قال**  
فالصمان على القابيل ولا يرجع على الذي ربط البعير بقطار لانه انسانا قود باختياره بعد  
فعل الواجب فيمنع حكم فعله بخلافه **قال** فهناك انما ربط البعير بالقطار وهو يقود  
فقد على سبب ما ربط البعير بقطاره كان هو السبب لما يلحقه من الصمان فيثبت له

الرجوع

الرجوع به عليه في الوجهين جميعا ان علم صاحب القطار وقاد القطار على حاله لا يكون  
له ان يرجع على الواجب بين الصمان **قال** لانه ما علم لما قاد القطار فقد صار صامنا  
بفعله فيحصل كانه ربط بامر **قال** ولو سقط شئ مما يحمله الابل على انسان فقتله او سقط  
في الطريق فغيره فمات كان الصمان في ذلك على الذي يقود البعير **قال** وان كان  
معه سابق فالصمان عليه **قال** لان بعدا مما يمكن الخور عنه بان يشد الحمل على البعير  
على وجه لا يسقط واما يسقط للقصير كان من القابيل والسابق في السد فكانا يسقط  
ذلك بغيره فيكون صامنا لما تلف بسقوطه عليه ولم يجر به بعد ما سقط في الطريق  
لانه شئ حدث في طريق المسلمين **قال** واذا سار الرجل على ابته في الطريق فغير  
يجر ومنعه رجل او سنان قد ساء رجل او عما قد صبه و حذر فوكت على انسان  
فمات فالصمان على الذي احدث ذلك في الطريق **قال** لانه ممنوع من احدات بني  
من ذلك في طريق المسلمين **قال** فان طريق معد لمرور الناس فيه فما يقصر بالمارة  
او يحول بينهم وبين المرور فيه يكون هو ممنوع من احدات ذلك **قال** ويجوز ان  
الطريق يقصر المحدث فالدار الدار على ما سقطت عليه فيكون الصمان عليه دون  
الراكب قالوا بعدا اذا لم يعلم الراكب ما احدث في الطريق **قال** فان علم بذلك  
وسبب الدابة عليه ذلك الموضع وقصر الصمان عليه لانه طوي على فعل الذي  
احدث فعل اخر ممن هو مختار فيمنع به حكم فعل الاول ويكون الصمان به  
على الثاني عن زلة من ومنع جرحا على الطريق قد حرجه رجل اخر الى جانب دون من  
اخر من الطريق ثم عثر به انسان كان الصمان على الثاني دون الاول **قال** ولو سار  
على ابته في ملكه فاوفاط انسانا بيدا ورجل فقتله فعليه الدية وال كفارة  
جميعا لان الراكب مبنا شتر للقتل فيها اوفاط ابته والمباشرة في ملكه وعثره  
ملكه سوا في اجاب الصمان عليه كالمري فان من يجرى في ملكه فاصاب انسانا كان  
عليه ممانه **قال** وان كان سابقا او قاييدا فالصمان عليه في ذلك لانه مسبب لن  
بتقريب الدابة من محل الخطاية والمسبب لما يكون صامنا اذا كان متعديا في  
سببه وهو في ملك نفسه لا يكون متعديا في سوق الدابة لا قود لها فله نظير  
القابيل في ملكه اذا بغير انسان **قال** والابل على الفرق ان السابق والقابيل في  
الطريق لا يلزمه الكفارة لانعدام مباشرة القتل منه والراكب يلزمه الكفارة  
**قال** ولو اوقفا في ملكه فاصاب انسانا من الغلة او احد يدا دخل يده او بغيره **قال**  
فلا صمان عليه لانه غير متعدي في ايقافه في ملكه **قال** وكذلك الكلب العقور في الدار



مخلوعة او مربوط **هـ** وذلك لان صاحب الكلب غير متعدي في استئثاره  
في ملكه **هـ** ولو ربطه ابتداء في الطريق فمال في ربه لم ينسب له ان يخلها احد  
فما اصابته فمأوى الذي يربطه لانه متعدي في ربطها في الطريق  
في اي موضع فمالا بعد ان يكون مربوطه بذلك يكون مضافا الي من ربطه  
**هـ** لان الرابطة يعلم **هـ** وبطلانها حول في رباطها هذا القدر  
بغيرها عن حالها سطلا العنان عنه بعد ان يكون الرباط كما هو الا ان يخل له  
الرباط **هـ** ولذهب محمد بن يكون في معنى النفلته **هـ** وذلك كل بهيمة من بيع  
او غيره او فقه رجل علي الطريق فهو انما يكون في ذلك السبب حكما من ان  
لما يتلف بزمان متعدي **هـ** وذلك لو طرح بعض  
فهو من ان له لانه متعدي في بعضه **هـ** ولان قد طوي علي سببه  
مباشرة وهو **هـ** او لاجبة لان ذلك غير صالح لبنا الحكم فلا  
ينقطع **هـ** التسبب الموجود من الفاء عليه منزلة مشي **هـ** ولعله  
في نفسه في مسئلة خسر البير فانه لا يكون للتسبب الموجود من الحاضر في  
حكم القمان والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

## آخر المجلد ثلثون

في الذي يليه ان شاء الله تعالى

## باب ما يحدث الرجل في الطريق

والجانب للعلمين

العاقبة للفقير **هـ هـ هـ** ولا عدوان الماعز الظالمين

وصلى الله عليه وسلم





بسم الله الرحمن الرحيم  
**باب ما يحدث الرجل**

واذا وضع الرجل في الطريق حجرا او بنا فيه بنا واخرج من حايطة جدارا وصخرة  
بنا حصنة في الطريق او اشرع كنيفا او جناحا او ميزابا او ظلة او وضع في الطريق جدارا  
فهو ضامن لما اصاب لذلك لانه سبب طلال ماله حال حدثه وهو متعدي في هذا  
التسبب لانه احدث في الطريق ما يتضرر به المارة او يحول بينهم وبين المرور  
في الطريق الذي هو حقهم ووجوب الصمان صيانة لهدم المتكف عن الهدم فاذا امكن  
اجابه على المسبب تكونه متعديا في نسبه اوجب عليه وان لم يكن قاتلا في الحقيقة  
حتى لا يلزمه الكفارة عندنا ولا يحرم الميراث فقال الشافعي لما جعل التسبب  
كالباشرة في حكم الصمان كذلك في حكم الصمان فكذلك في حكم الكفارة وجريان  
الميراث ولكن نقول المجاورة وحرمان الميراث جزا قبل محظور ولا يؤخذ ذلك  
بطريق التسبب لانه لا يمكن ان يجعل قاتلا باحداث ذلك ولا مقتولا عند احدا  
ولا يمكن ان يجعل قاتلا عند الاصابة فلعلم المحدث ميتا عند الاصابة وكيف  
يكون الميت قاتلا والدليل عليه ان القاتل لا يكون الا بفعل القتل والقتل نوعان  
عمد وخطا فكل ما يتصور العمد في جنسه يتصور الخطا ايضا والقتل العمد هذا  
في هذا الطريق لا يتحقق فذلك الخطا وجريان الميراث باعتبار توهم القصد  
الى استجماع الميراث وذلك في العمد لا يشك وفي الخطا يحتمل ان يكون الخطا اظهر  
من نفسه وهو قاصد الى ذلك وهذا لا يتحقق في هذه المواضع وعلى هذا الاصل قال  
علماءنا رحمهم الله الكفارة وحرمان الميراث لا يثبت في حق الصبي والجنون والقتل  
لانه حرام قبل محظور وفعل الصبي لا يوصف بذلك فالخطا شرعا يبنى على الخطا  
وعند الشافعي ثبت الكفارة وجهان الميراث في حقهما كما يثبت وجوب الدية  
وعلى هذا اذا قضى القاضي على مورثه بالقصاص لم يحرم الميراث لان حرمان  
الميراث حرام قبل محظور والقاضي بقضا لا يصير قاتلا وكذلك شهود القصاص  
لا يحرمون الميراث وان رجعوا لا يلزمهم الكفارة لان ذلك جزا قبل محظور وهم  
بالشهادة وما صاروا قاتلين مباشرة فان عثرهما احدثه في الطريق وجعل فوقه  
على اخر فداقا الصمان على الذي احدثه في الطريق لانه بمنزلة الدافع لمن يستمرما  
احدثه فكانه دفعه على غيره والصمان على الذي عثر به لانه مدفع في هذه الحالة

والمدفع

والمدفع كالا لانه اذا اخطى رجل شيئا من ذلك عن موضعه فعثره آخر فالصمان على  
الذي عثره وقد خرج الاول من الصمان لان حكمه قد انفسخ بمفرغ الموضع الذي  
شغله بما احدثه فيه وانما اشتغل بفعل الثاني موضعهم فهو كالمحدث لذلك  
في هذا الموضع والقائا الثواب في الطريق واجزاء الطين فيه بمنزلة القاء الحجر والخشب  
ولو ان رجلا كس الطريق فوطب موضع كسبه انسان لم يضمن لانه ما احدث في  
الطريق شيئا انما كس الطريق لكيلا يتضرر به المارة ولا يؤذيهم التراب فلا يكون  
هذا متعديا في التسبب ولورث الطريق او توضع في الطريق فوطب انسان فهو  
ضامن لان ما احدث في الطريق من صب المالحق الضرر بالمارة وحول بينهم وبين  
المرور بخافة ان تزداد اذاهم وهذا كله في طريق هو للعامة وان كان في سكة غير  
نافذة والذي فعل ذلك من اهل السكة لم يضمن لان ذلك الموضع مشترك بينهم  
شركة خاصة وقد بينا ان احد الشركا اذا احدث شيئا من ذلك في الملك المشترك  
لم يكن ضامنا واذا اشرع الرجل جناحا الى الطريق شرعا في الدار فاصاب الجناح رجلا  
يقتله بضمائه على البايغ لانه كان خارجا بوضع الجناح فان هو الطريق كقبة  
الطريق فمن احدث فيه شيئا يكون ضامنا وبالبيع لم يمسح حكمه فله لانه لم يفرغ الموضع  
الذي شغله بما احدثه فبقى ضامنا على حاله الا ترى انه لو وضع الجناح في غير ملكه  
كاسا ضامنا ما يلف به فلما كان عدم الملك لا يمنع انعقاد سبب الصمان فكذلك  
لا يمنع بقاء ولا شيء على المشتري لانه ما احدث في الطريق شيئا وكذلك الميزاب  
فقتله فلا ضمان فيه على احد لانه انما وضع ذلك الطرف من الميزاب في ملكه  
واحداث شيء في ملكه لا يكون تعديا وان اصابه ما كان خارجا منه من الحايطة فالضمان  
على الذي وضعه لانه متعدي في ذلك فانه يشغل به هو الطريق فان لم يعلم  
ايهما اصابه ففي القياس لا شيء عليه لانه ان كان اصابه الطرف الداخل لم يضمن  
شيئا وان اصابه الطرف الخارج فهو ضامن والصمان بالشك لا يجب لان فاع دته  
ثابت يقينا وفي الاشتغال شك وفي الاستحسان هو ضامن للمصنف لان في  
حال هو ضامن لكل وفي حال لا شيء فيوزع الصمان على الاحوال ليتحقق به معنى  
النظر من الجانبيين واذا اشتري رب الدار الفعلة لاخراج الجناح او الظلة فوق  
فقتل انسانا فان سقط من عملهم رب الدار الفعلة لاخراج الجناح او الظلة  
فوقع قتل انسانا فان سقط من عملهم قبل ان يفرغوا منه فالصمان عليهم دون



وبالدار لانه انما سقط لتقصيرهم في الامساك فكانهم القود ذلك فيكونون قائلين  
مباشرة فيلزمهم الدية والكفارة وعرض الميراث وان سقط ذلك بعد فراغهم  
من العمل فالضمان على رب الدار استحقاقا وفي القياس هذا كالاول لانهم باثروا  
احداث ذلك في الطريق وصاحب الدار ممنوع من احدثه وانما يعتبر امره فيما له  
ان يفعل بنفسه ولكنه استحسن حديث شريح رحمه الله فانه قضى بالضمان في مثله  
على رب الدار والمعنى فيه انهم يعملون له ولهذا لا يستوجبون الاجر عليه وقد  
صار علمهم مسلما بالفراغ منه فكانه عمل ذلك بنفسه بخلاف ما قبل الفراغ لاعلمهم  
لم يجر مسلما اليه بعد وهذا لانه انما يحدث ذلك في فناءه ويباح له فيما  
بينه وبين الله تعالى احداث مثل ذلك في فناءه اذا كان لا يتضرر به غيره  
ولكن كون الفناء غير مملوك له يتقيد بشرط السلامة فلما اعتبر امره في ذلك وجعل  
هو كالعامل لنفسه ولو وضع ساحة في الطريق او حشبة باعدها من رجل ويري اليه  
منها فتركها المشتري حتى عطب بها انسان فالضمان على الذي صنعها لانه كان  
متعديا في صنعها فباقيت في ذلك المكان بقي حكم فعله وكان انعدام ملكه في  
الحشبة لا يمنع وجوب الضمان عليه لو وضعها في الطريق فذلك روال ملكه بالبيع  
وان كان جميع ما ذكرنا في ملك قوم او شرعوه في ملكهم فلا ضمان عليهم في شيء من ذلك  
فان كان امره بعضهم دون بعض فعليه الضمان برفع حصته ملكه من ذلك لان  
احد الشركاء لا يملك البناء في الملك المشترك بغير رضا شركائه فهو جاني باعتبار  
انصافهم غير جاني باعتبار نصيبه فيتويع الضمان على ذلك بمنزلة احد الشركاء  
في الجارية اذا اظهرها يلزمه العتق ورفع عنه من ذلك حصته وهذا الخلاف  
ما لو توضع فيه اوصب تا او وضع متاعا لان ذلك يتمكن من فعله كل واحد من  
الشركاء شرعا فيستحسن ان لا يجعله ضامنا بخلاف البناء اذا اوضع في الطريق  
جرا فاحرق شيئا ففعله ضامن لانه متعد في احداث النار في الطريق فان حركه  
الريح فذهبت به الى موضع اخر ثم اشتاجروا فلا ضمان عليه لان حكم فعله قد انتسخ  
بالقول من ذلك الموضع الى موضع آخر قال وهذا اذا لم يكن اليوم رطافا كان  
رطافا فهو ضامن لانه كان عالما حين المقاء ان الريح يذهب من موضع الى موضع  
ولا ينتسخ حكم فعله بذلك بمنزلة الدابة التي حالت في رباطها والله اعلم

**باب الحايط المائل**

واذا

واذا انما حايط الرجل او هي فوق على الطريق الاعظم فقتل انسانا فلا ضمان على صاحبه  
لانه لم توجد منه صنع هو تقوي فانه وضع البناء في ملكه فلا يكون متعديا في الوضع ولا  
وكان صنع له في مثل الحايط وهذا اذا بنا الحايط مستويا فان بناءه في الاصل ما يلا  
الى الطريق فهو ضامن لما يسقط عليه لانه متعد في شغل هو الطريق في بناءه  
وهو الطريق كاصل الطريق حق المارة فمن احدث فيه شيئا كان متعديا ضامنا فاذا  
بناءه مستويا فاما شغل بناءه هو املكه وذلك لا يكون تعديا منه فلو اشهد عليه  
في ذلك الحايط المائل فلم يصد منه حتى سقط واصاب انسانا ففي القياس لا ضمان  
عليه ايضا وهو قول الشافعي رحمه الله لانه لم توجد منه صنع هو تقوي والاشهاد  
فعل غيره فلا يكون سببا لوجوب الضمان عليه لكن استحسن علما وناظرهم الله في  
احكام الضمان اعني ذلك عن علي رضي الله عنه وعن شريح والنجاشي والشعبي وغيرهم  
من ائمة التابعين وهذا لان هو الطريق قد اشتغل بحايطه وجن اشهد عليه فقد  
طلب بالتقريع والرد فاذا امتنع من ذلك بعد ما يمكن منه كان ضامنا بمنزلة ما لو هت  
الريح ثوب والفتة في حجر فطالبه صاحبه بالرد عليه فلم يفعل حتى هلك خلائ ما قبل  
الاشهاد لانه لم يطالب بالتقريع فهو نظير الثوب اذا هلك في حجره قبل ان يطالب به  
صاحبه بالرد ثم لا يعتبر بالاشهاد وانما الاعتبار بالتقدم اليه في هذه الحايط فالحا  
تتحقق وتعد منه معنى العذر في حقه وهو الجحد بمثل الحايط الا انه ذكر الاشهاد  
احتياطا حتى اذا جحد صاحب الحايط التقدم اليه في ذلك امكن اثباته عليه باليقنة  
بمنزلة الشيع فالمعتبر في حقه طلب الشفعة ولكن بوتر بالاشهاد في ذلك احتياطا  
لهذا المعنى وهذا التقدم اليه يصح من كل واحد من الناس مسلما كان او ذميا رجلا كان  
لو امرأة لان الناس في المرور في الطريق شركاء والتقدم اليه صحيح عند السلطان  
وعند غير السلطان لانه مطالبه بالتقريع ولكل احد حق في الطريق فتتفرق بالمطالبة  
بتقريعه وصورته ان يقول له ان حايطك هذا مائل فاهدمه وذكر عن الشعبي  
انه كان يمشي معه رجل فقال الرجل ان هذا الحايط المائل وهو عامر ولا يعلم  
الرجل انه عامر فقال عامر ما انت بالذي تغار قني حتى اتقصه فبعث الى الفعلة  
فتقصه فعرفنا ان الاشهاد بهذا اللفظ يتم وبعد الاشهاد ان تلف بالحايط  
مال فضا منه في ماله في ماله وان تلف تقصر فضا منه دينه على عاقلة لان هذا  
وقت الخط ولا كفارة عليه فيه لانعدام مباشرة القتل منه ويستوي ان شهد



عليه رجلان او رجل وامرأتان في التقدم اليه لان الثابت هذا التقدم مالا يتدرج  
بالشبهة وهو المال واذا باع الحايض بعد ما شهد عليه شيء من ضمانه لانه انما كان  
جائبا بترك الهدم مع تمكنه منه وبالبيع زاله تمكنه من هذا الحايض فيخرج من ان يكون  
جائبا فيه بخلاف الجناح فهناك كان جائبا باصل الوضع بوضوحه ان ابتداء الاشهاد  
عليه لا يصح اذا لم يكن هو مالكا للحايض فكذلك لا يبقى حكم الاشهاد بعد زوال ملكه  
بخلاف الجناح ولا ضمان على المشتري في الحايض لانه لم يتقدم اليه في هدمه  
فحال كحال البايع قبل ان يتقدم اليه فيه وان شهد على المشتري بعد شرايه  
تقصضا من فهو ضامن لتكره تفويض الطريق اعد ما طول به مع تمكنه من ذلك  
ولو كان الحايض رهننا فتقدم الى المرخص فيه لم يضمنه المرخص ولا الراهن لان  
المرخص غير متمكن من هدمه فلا يصح التقدم اليه فيه فلم يتقدم الى الراهن فيه  
وان تقدم فيه الى الراهن فيه وان تقدم فيه الى الراهن كان ضامنا لانه يتمكن  
من ان يقضي الدين ويسترد الحايض فيهدمه فيصح التقدم اليه الى ساكن الدار في بعض  
الحايض المالك فليس ذلك شيئا وان كان ساكنا باجر او بغير أجر لانه غير متمكن من  
النقض وان تقدم الى رب الدار فعليه الضمان لانه يتمكن من هدمه فاذا تقدم  
الى اب الصبي او الوصي في ذلك فلم ينقضه حتى سقط فاصاب شيئا فضا منه على  
الصبي لان الاب والوصي يتومان مقامه ومملكان هدم الحايض ويصح التقدم اليهما  
فيه ويكون ذلك كالتقدم الى الصبي بعد بلوغه ثم هما في ترك الهدم رجلان للصبي  
وينظران له فلهذا كان الضمان عليه دونها واذا تقدم في الحايض الى بعض  
الورثة فالقياس ان الضمان على احدهم لان احد الشركاء لا يتمكن من بوض الحايض  
كما لم يتمكن من شرايه ولم يوجد التقدم الى الباقي فلا يصح هذا الاشهاد ولا يكون  
هو متعديا بترك التفويض بعد هذا ولكننا نستحسن فيضمن هذا الذي شهد عليه  
حصصا نصيبه مما اصابه الحايض لانه كان متمكنا من ان يطلب شركاءه ليجتمعا  
على هدمه وهذا لان الاشهاد على جماعتهم بتعذر عادة فلولم يصح الاشهاد على  
بعضهم في نصيبهم اذ الى الضرر والصرع دفع والرجل والمرأة والمسلم  
والذمي والحر والمكاتب في هذا الاشهاد سواء لانهم في المنطق في هذا الطريق  
سواء اذا تقدم الى العبد التاجر في حايض فاصاب انسانا وعليه من ادلا  
من عليه فهو على عاقلة مولا لان العبد يتمكن من هدم الحايض فيصح التقدم  
اليه

اليه ثم الحايض ملك المولى ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين فالمولى احق استخلاص  
لنفسه فيجعل في حكم الجناح كان المولى هو المالك على ما بينا فيما اذا وجد القليل في  
دار العبد فلهذا كان ضمان الدية على عاقلة المولى وان اصاب مالا فضا منه  
في عتق العبد مباح فيه وينبغي في القياس ان يكون على المولى ضمان النفس  
ولكننا استحسننا الفرق بينهما فقلنا العبد في البرام ضمان المالك كالحرفانه متفك  
الحجر عنه في الكتاب سبب ذلك في التزام ضمان الجناح على النفس هو كالحجر  
عليه لان فك الحجر بالاذن لم يقتض ذلك فكان الضمان على عاقلة المولى واذا وضع  
الرجل على حايضه شيئا فوقع ذلك الشيء فاصاب انسانا فلا ضمان عليه فيه لانه وضعه  
على ملكه وهو متعديا فيما حدثه في ملكه ويستوي ان كان الحايض مائلا او غير مائل  
لانه في الموضعين لا يكون ممنوعا من وضعه متاعه على ملكه واذا تقدم الى رجل في  
حايض من دار في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فانكرت العاقلة ان تكون  
الدار له وقالوا لا تدري هي له او لغيره فلا شيء عليهم حتى تقوم البينة على ان الدار له  
لان ثبوت المالك له باعتبار الدفن حيث الظاهر وذلك لا يصلح حجة واستحقاق  
الدية على العاقلة فهو نظير المشتري للدار اذا انكر ان يكون ما في يد الشفيع ملكه  
كان على الشفيع اثبات ملكه بالبينة ليتمكن الاخذ بالشفعة والحاصل ان  
بالشفعة محتاج الى اثبات ثلاثة اشياء بالبينة احدها ان يكون الدار والثاني  
ان يتقدم اليه في هدم الحايض والثالث ان المقتول انما مات بسقوط الحايض عليه  
فاذا اثبتت هذه الاشياء بالبينة فيجوز دفع الدية على العاقلة فان اقر ذوال اليد  
ان الدار له لم يصدق على العاقلة ولا ضمان على المقر ايضا في القياس لانه انما اقر بوجوه  
الدية على العاقلة والمقر على الغير اذا كان مكذبا في اقراره لم يضمن شيئا ولكننا استحسن  
ان يضمنه الدية لان اقراره على نفسه بالتعدي وهو ترك هدم الحايض  
احدا ما يمكن منه وانما هذا ما نزل به جناح اخرج في دار في يده الى الطريق فوقع  
على انسان فقتله فقات العاقلة ليست الدار له وانما اخرج الجناح بامر رب  
الدار فاسر ذوال اليد ان الدار له فانه يكون ضامنا الدية في ماله فلهذا مثله  
اذا كان الرجل على حايض له مائل او غير مائل فسقط به الحايض فاصاب  
من غير علة انسانا فقتله فهو ضامن في الحايض المائل اذا كان قد تقدم  
ما فيه فيه ولا ضمان عليه فيما سواه لانه مدفع بالحايض حتى سقط الحايض



وسقوطه على انسان منزلة سقوط الحايط عليه في حكم الضمان ولو كان هو سقط من  
الحايط من غير ان يسقط الحايط فيقتل انسان كان هو ضامنا لانه غير مدفوع هنا  
الحايط فبان الحايط على طاله لم يسقط ولكنه بمنزلة النائم انقلب على انسان فقتله  
فيكون ضامنا له ولو مات الساقط نظرت في الاسفل فان كان مشي في الطريق  
فلا ضمان عليه لانه غير متعدي في شبهة في الطريق ولا يمكنه ان يخرج عن سقوط  
غيره عليه وان واقفا في الطريق قايما او قاعا او نائما فهو ضامن لضربه الساقط  
عليه لانه متعدي بالوقوف والعود والنوم في الطريق فيكون ضامنا لما يتلف به  
وان كان لا اسفل في ملكه فلا ضمان عليه لانه غير متعدي في الوقوف في ملكه وعلى  
الاعلى ضمان الاسفل في هذه الحالات لان الاعلى مباشر لقتل من سقط عليه وفي المأوى  
الملك وغير الملك سواء ركز ذلك ان يعقل فسقط او نافر فقلبت فسقط فهو ضامن لما  
اصاب الاسفل لانه تلف منقلبه فكانت تملكه بيده وعليه الكفارة في ذلك وكذلك  
لو تردي من جبل على رجل فقتله فعليه ضمانه وملكه وغير ملكه في ذلك سواء كان  
لو سقط في بئر احتضر بها في ملكه وفيها انسان فقتل ذلك الانسان لدينه بمنزلة ما لو  
قتله بيده وان كان البئر في الطريق كان الضمان على رب البئر فيما اصاب الساقط  
والمسقوط عليه لان الكافر للبئر اذا كان متعديا بمنزلة الدافع من سقط في البئر  
والساقط بمنزلة المدفوع واذا شهد على رجل في حايط ما لم يشاهد ان فاصاب  
الحايط احدا الشاهد من ارباب او عهده او كتابه ولا شاهد على رب الحايط  
غيرهما لم تجز شهادته هذا الذي يجز في نفسه او الى احد مما لا تجوز شهادته  
له فنعلا ان الموجب للضمان على صاحب الحايط التقدم اليه في الهدم وهو  
منكر ذلك فزيادة الشهود عليه بهذا السبب كشهادة م عليه بوجوب الضمان  
بسبب آخر ولو شهد عليه عبدان او صبيان او كافران ثم اعتق العبدان  
واسلم الكافران وادرك الصبيان ثم وقع الحايط فاصاب انسانا فهو ضامن  
لذلك وكذلك ان كان السقوط قبل ان يعتق او يسلم او يدركا ثم كان ذلك  
قبل اداء الشهادة لما بينا ان المعتق هو التقدم اليه والاشهاد عند ذلك  
محض عمل فيكون صحيحا من هو لا وهما هل الشهادة عند الاداء فوجب  
قبول شهادتهم واذا شهد على اللقيط في حايط ثم سقط فقتل رجلا فدينه  
على بيت المال لانه متمكن من هدم حايطه فاذا لم يفعل حتى سقط كان بمنزلة

جبايته بيده فيكون على بيت المال اذا الموال احد او كذا الكافر يسلم ولم يوال  
احدا فهو كاللقيط فيه يعقل عنها جبايتها بيت المال وميراثها لبيت المال  
واذا مال الحايط على دار قوم فاشهدوا عليه فهو ضامن لما اصاب بالحايط منهم او من  
غيرهم لان ميل الحايط مثل هو امثلكم فتكون المطالبة بالسكنى اليهم فاذا تقدموا  
اليهم او احدهم صح التقدم ويكون هو في تركه التفريع بعد ذلك اخينا وكذلك العلو  
اذا هو في تقدم اهل السفلى في اهل العلو وكذلك الحايط يكون اعلاه لرجل واسفله  
لاخر والفرق بينهما اذا مال الحايط الى ملك الانسان وفيهما اذا مال الى الطريق في موضع  
احدهما ان التقدم اليه ههنا لا يصح الا من المالك لا شغل بالحايط هو امثلكم بخلاف  
الاول والثاني ان صاحب الملك بعدما تقدم اليه لو اخذ ايا ما او ابراه من ذلك  
صح لانه يصرف في ملك نفسه بالاستقاط او التأخير وفي الطريق لو اخذ  
الذي تقدم اليه فيه او ابراه هو او غيره لم يصح ذلك لان الواحد ينوب عن العلة  
في المطالبة لحقهم لاني اسقاط حقهم وقد صحت المطالبة منه فلا معتبر باستقاطه  
بعد ذلك ولا بتأخيره واذا مال الحايط المشترك بين علي الطريق فتقدموا اليه  
الى احدهما ثم سقط فاصاب انسانا فانما يصح الذي تقدم اليه النصف من ذلك  
اذا كان الحايط هو الذي اصابه كله وكذلك العلو والسفل اذا وهيا او مالا  
الى الطريق فتقدموا الى احدهما فيه وهذا على القياس والاستحسان الذي ذكرنا  
في الورقة فاذا مال حايط الرجل حصنه على الطريق وبوضه على دار قوم فتقدم  
اليه اهل الدار فيه فسقط ما في الطريق منه فهو ضامن له وكذلك لو تقدم اهل  
الطريق اليه فسقط المائل الى الدار على اهل الدار فهو ضامن له لانه حايط واحد  
فاذا شهد على بعضه فقد شهد على بعضه فقد شهد على جميعه واذا كان المتقدم اليه  
من اهل الدار فتقدم اليه صحيح في جميع الحايط فيما مال الى الدار باعتبار انه مالك  
وفي مال الى الطريق باعتبار انه واحد من الناس فاذا كان الذي تقدم اليه من  
غير اهل الدار فتقدمه صحيح في مال منه الى الطريق واذا صح في بعضه صح في كله  
واذا هو بعض الحايط وما بقي منه صحيح غير واهي فتقدم اليه فسقط ما واهي  
وما لم يرم فقتل انسان فهو ضامن ماله لانه حايط واحد فاذا هو بعضه وهي  
كله الا ان يكون حايط طويل بحيث لو هو بوضه لم يبق منه ويعرف ذلك  
فحينئذ يصح ما اصاب الواهي منه ولا يصح ما اصاب الذي لم يرمه كانه



لانه اذا كان هذه الصفة فهو بمنزلة طائفة والتقدم اليه انما يصح في الحايطة  
المائل او الواهي دون الحايطة الصحيح فاذا اصاب الذي لم يرد منه لم يكن عليه  
ضمان لانه لم يتوجه عليه المظالم بل بالهدم فيه **ق** واذا كان سفل  
لرجل وعلوه لآخر وقد صلي تقدم اليه اليها فسقط العلو فتقتل انسانا فالضمان على  
صاحب العلو لان العلو غير مد فوج بالسفل لكنه ساقط بنفسه وقد صح التقدم فيه  
الى صاحبه فيجعل صاحبه كالمختلف فاسقط عليه العلو واذا استاجر الرجل قوما  
يهدمون له حايطة فقتل اهدم من فعلهم رجلا منهم او من غيرهم فالضمان عليهم  
والكفارة دون رب الدار لانهم مباشرين لان تلك من سقط عليه شيء من ايديهم  
في حالة العمل **ق** واذا تقدم الى المشتري للدار في حايطة سها مائل وهو  
بالخيار في الشرا ثلاثة ايام شره الدار بالخيار بطل الاشهاد لانه ازال الملك بنسخ  
البيع فكانه ازاله بالبيع ولو استوجب البيع لم يطل الاشهاد لان التقدم الى  
حين تقدم صحيح اما لانه مالك او لانه متمكن من هدم الحايطة وقد تقرر ذلك باسقاط  
الجوار ولو كان اشهد على البايع في تلك الحالة لم يضمن لان البايع غير متمكن من هدم  
الحايطة بعد ما اوجب البيع فيه مطلقا ولو كان الخيار للبايع فهدم اليه فيه فان  
نقض البيع بالاشهاد صحيح لانه كان مالكا متمكنا من نقض الحايطة وقد تقرر ذلك  
حين فسخ البيع وان اوجب بطل الاشهاد لانه ازال الحايطة عن ملكه ولو تقدم  
الى المشتري في تلك الحالة لم يصبح التقدم ما كان متمكنا من هدم الحايطة يومئذ  
حتى ان البايع وان اوجب له البيع لم يكن على واحد منهما ضمان فيه ولو تقدم الى  
رجل في حايطة مائل له عليه جناح شارع فداشره الذي باع الدار فسقط الحايطة  
والجناح فان كان الحايطة هو الذي طرح الجناح كان صاحب الحايطة ضامنا لما اصاب  
ذلك لان الجناح مد فوج هاهنا فالحايطة بمنزلة الدافع له وقد صح التقدم في  
الحايطة الى صاحبه ولو كان الجناح هو الساقط وجده كان الضمان على البايع الذي  
اشترعه لان البايع كان متعديا في وضع الجناح وسفل هو الطريق به والجناح  
الآن هو الساقط مقصودا كان ضمان ما تلف به على الذي وضع الجناح والله اعلم

**باب البر وما يحدث فيها**

قالوا اذا احتقر الرجل بئرا في طريق المسلمين في غير قناته فوقع فيها حرا وعبد  
كثرت ضمان ذلك على عاقلة الكافر محدث شرح فان عمرو بن الحارث حفر

بئرا عند درب اسامة فوقع فيها بئرا فضمنه شرح قيمتها وكان قضاؤه بمحض  
الصحة رضي الله عنهم ولم ينكر احد منهم ذلك ولان الكافر بمنزلة الدافع للواقع في  
مهوة فان بفعله ازال المسكة عن الارض والادبي لا يستمسك الا مسكة فازالة  
ما به كان يستمسك اجماع شرط الوقوع والحكمه يضاف الى الشرط مجازا عند تعذر  
اضافته الى السبب والسبب هنا يقل الماشي في نفسه ولا يمكن اضافة الحكم  
اليه اذ لا يصح لاحد من العباد فيه فيصير مضافا الى الشرط ولان الكافر سبب  
لوقوعه وهو متعدي في هذا السبب لانه محدث في الطريق ما يتضرر به المارة ويخرج  
به ذلك الموضع من ان يكون سراهم شر الضمان على عاقلة لانه من المخطي وفعل  
المخطي متصل بالمتلف وفعل الكافر انقل بالارض فما يجب على العاقلة من فعل المخطي  
يجب على العاقلة من فعل المخطي يجب على العاقلة ههنا بظهور الاول ولا كفارة عليه  
عندنا لما بينا انه ليس بتقابل مباشرة وقد يكون الكافر ميتا عند وقوع الواقعة في البئر  
ولا يلزمه الكفارة في ذلك في ظاهر الرواية اوجب الضمان على الكافر مطلقا وقاب  
في النواذر هذا اذا مات من وقوعه في البئر فان سلم من ذلك فما جوعا او غما  
فلا شيء على الكافر في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان مات جوعا فذلك وان مات  
غما فالكافر ضامن له وقال محمد هو ضامن في الجوع كلها فابو حنيفة يقول انما يصير  
هلاكه مضافا الى الحفر اذ اهلك بسبب الوقوع ليجعل الكافر كالدافع له فاما اذا طرئ  
عليه سبب آخر فهو سبب لهلاكه كالجوع الذي هاج من طبعه او الغم الذي اثر في قلبه  
فانما يكون هلاكه مضافا الى هذا السبب ولا يصنع للمارة فيه وابو يوسف يقول  
لا سبب الغم سوى الوقوع في البئر فاما الجوع فله سبب آخر وهو بعد الطعام عنه  
واحتراف محمد به حين لم يبق فيها شيء من مواد الطعام ومحمد رحمه الله يقول  
كل ذلك انما حدث بسبب هذا الوقوع فيه لولا ان كان الطعام قريبا منه  
والكافر متعدي في ذلك السبب والحكمة تارة يضاف الى السبب بغير واسطة  
وتارة بواسطة فذلك يضاف الى الشرط تارة بواسطة وتارة بغير واسطة  
فان كان استاجر عليها أجر الحفر وهاله فذلك على المستاجر ولا شيء على الكافر  
ان لم يعلموا انها في غير قناته لان عمرو بن الحارث كان من جملة الروساء معلوم  
انه ما باشر الحفر بنفسه وانما استاجر الكافر كذلك ثم ضمنه شرح وهذا  
لان الاجرا يعملون له ولهذا ليس توجبون عليه الاجر وقد صاروا مغرورين



من جهة من لم يعلم ان ذلك الموضع ليس من فناءه وانما حفر واعتاد اعلى امره  
وعلى ان ذلك من فناءه فلهذا ضرر الضرر وينقل فعلهم الى الامر فيصير كأنه فعل نفسه  
وان كانوا يعلمون انها من غير فناءه فالضمان عليهم لانهم جاهدوا في الحفر وامره اياه  
بالحفر غير معتبر شرعا به غير مالك للفرق بنفسه في هذا الموضع وانما يعتبر امره  
لا ثبات صفة الحل به اول دفع الضرر عن الحفرة وقد انعد ما جميعا في هذا  
الموضع فسقط اعتبار امره فكان الضمان على الذين باسروا الحفر وان كان في  
فناءه فهو على الامر دون الاجر علموا او لم يعلموا لان امره في فناءه معتبر  
فان عند اي يوسف ونحوه ان يحفر في فناءه اذا كان لا يضرب بالماردة وليس لاحد  
ان يمنع من ذلك وعند اي حنيفة محل له ذلك فيما بينه وبين ماله منع  
مانع هذا لان الفناء امر لموضع اخضع صاحب الملك بالانتفاع به من حيث  
كسر الخطب وايقاف الدواب والقائمان في كفاية كفاية في كفاية في كفاية  
وانتقل من فعل الاجر اليه لهذا الامر فيصير كأنه فعل ذلك بنفسه وان سقطت  
فيه دابة فغطت فضاها في ماله لان العاقلة لا تعقل الماله وانما تعقل العاقلة  
النفوس من الاحرار والمال كماله ليل حالة الخطر واذا وقع فيها انسان متعديا  
للسقوط فيها فلا ضمان على الحافر لانه اوقع نفسه فيها ولو اوقع غيره لم يكن  
على الحافر شيء وهذا لان وضعه القدم على ذلك الموضع مع علمه تعد منه ومباشرة  
فعل القاتل نفس في المهلكة وانما يضاف الحكم الى الشرط اذا اعتذر اذ ضاعته الى  
السبب فانما مع ان كان الاضافة الى السبب لا يضاف الى الشرط **ق**  
واذا استاجر الرجل اربعة رهط يحفرون له بئرا فوكت عليهم من حفروهم  
فقتلت واحدا منهم فقتل كل واحد من الثلاثة الباقيين ربع دينه وسقط الربع  
وكذلك لو كانوا اعوانا لانه انما سقط عليهم ما سقط بفعلهم فكانوا اساترين  
لسبب الاتلاف والقتيل احد المباشرين فيتوزع الدية عليهم ويسقط منه  
حصة القاتل بخلاف ما عليه نفسه ويبقى حصة الثلاثة مجناتهم عليه والاصل  
فيه ما روي ان عشرة نفر مدوا نخلة فسقطت على احدهم فقتلته فقتل على  
رضي الله عنه على كل واحد من السبعة عشر الدية واسقطوا عشر حصة المقتول  
وعن الشعبي رضي الله عنه قضى في الفارضة والقامصة والواقصة بالدية  
كثلاثا ويجوز ذلك ان ثلاث جوارى كن يلعبن فركبت احداهن صاحبتهما

ففرقت

ففرقت الثلاثة المركوبة ففرقت المركوبة ووقعت الراكية فاندقت عنقها  
فقضى على رضي الله عنه ثلث الدية على الفارضة وبالثلث على القامصة واسقط  
الثلث حصة الواقصة وان كان الذي يحفر واحدا فالحاقف عليه من حفر لدمه هدر  
لانه متلف نفسه وان امر عبده يحفر البئر في فناءه فضاها ما يقع فيها على الحافر  
ولو كان في غير فناءه فضاها ما يقع فيها على الحافر ولو كان في غير فناءه فضاها  
في رقبته العبد مع فيه او تعدي ولم يفصل ما هما بل ان يكون العبد عالما  
بذلك او غير عالم بخلاف الحفر فالفرق هناك معنى الضرر ولا عزم بين البئر وبين  
فان قرار الضمان في الفصلين على السيد فلهذا جعل فعل عبده بامره كفعله بنفسه  
واذا حفروا بئرا في الطريق شرعا آخر فحفر منها طائفة في اسفلها شروقه فيها النساء  
فمات فانه ينبغي في القياس ان يضمن الاول كانه الدافع وبه يأخذ محمد رحمه الله  
لان الاول بما حفر من وجه الارض يصير كالدافع لمن سقط في القعر الذي حفره  
صاحبه ولم يبين جواب الاستحسان فيه وفي الاستحسان الضمان عليهما لان هلاكه  
كان بسبب فعلهما فان الواقع في البئر انما يهلك عند عمق البئر وانما ذلك بفعل  
الثاني فانضم فعله الى فعل الاول في تمام شرط الاتلاف فيكون الضمان عليهما ولكنه  
اخذ بالقياس لان وجه القياس اقوي فان التعدي في السبب موجب من حيث ازالة  
المسكة عن وجه الارض واخراج ذلك الموضع من يد يول ممر او ما حصل ذلك  
بفعل الاول ولو وسع آخر راسها فوق وقع فيها انسان فمات كان الضمان عليهما بضمين  
وتأمل هذا ان الثاني وسع راسها قليلا على وجه يعلم ان الساقط انما وضع قدمه  
في موضع بعضه من حفرة الاول وبعضه من حفرة الثاني فاما اذا وسع راسها كثيرا  
على وجه يعلم انه انما وضع قدمه في الموضع الذي حفره الاول فالضمان على الثاني  
لان الثاني كالدافع للواقع بما حفروا في البئر الذي حفرها الاول والضمان على الثاني  
الدافع وان علم ان الواقع انما وضع قدمه فيها حفرة الاول خاصة فالضمان على  
الاول لانه الذي اوجد شرط وقوعه حين ازاله عن الموضع الذي وضع فيه قدمه  
لو حفروا في الطريق ثم سدها بطين او تراب او حصن فجاء آخر فاحفرها فوق  
فيها انسان فمات كان الضمان على الثاني لان الاول نسخ فعله لانه طمها بها  
بطل به الابار فعاد ذلك الموضع ارضا كما كان وانما الثاني هو الحافر للبئر  
في هذا الموضع ولو سده الاول راسها واستولى منه فجاء الاخر فنقص ذلك



ذلك كان الصمان على الاول لان فعل الاول ما انتسخ فالحق هو ان سد راسها  
الا انه استمر بما فعل فالثاني انما اظهر فعل الاول فيبقى الصمان على الاول  
وهذا انما فعله الثاني من فتح راس البئر غير موجب لهلاكه لولا البئر في ذلك  
الموضع بخلاف الاول فاما فعله الثاني هناك موجب علان الواقع في البئر وان لم  
يوجد الفعل من الاول اصلا وكذلك اذا جعل فيها طعاما او متاعا او شبه ذلك بها لا  
تسد به الابار فيجاء انسان واحدا ذلك ثم وقع فيها انسان فالصمان على الاول  
لان حكم فعله لم يتسخ بما صنع فلان ذلك الموضع يروان جعل فيها الطعام وفعل  
الاول كان حفر البئر فبقى اسم البئر في ذلك الموضع مع حكم فعله فكان الصمان  
على واضع الحجر لانه مستند في احداث الحجر في الطريق فيصير كالموقع لمن وقع في  
البئر بمنزلة ما لو دفع بيده فان لم يكن وضع الحجر احد فان كان شي آخر من شغل  
البئر وجابه سبل الصمان على حفر البئر فان التعلق بالحجر هنا غير صالح لاصالة  
الحكم عليه حين لم يكن يصنع احد من العباد فيبقى الحكم مضافا الى البئر ولو وضع  
رجل في هذا البئر حجرا او حديد فوقع فيها انسان فقتله الحجر او الحديد كان الضامن  
على الكافر لانه بمنزلة الدافع للواقع على الحجر او الحديد وانما يضاف الاتلاف الى الدافع  
واذا حفر بئرا في الطريق فوقع فيها رجل فقطعت يده ثم اخرج منها سمه ورجلان قرض  
من ذلك ثمرات فالدية بينهما اثلاث لان ما حصل من الجراحات بالواقع في البئر  
مضاف الى الكافر فكانه فعل ذلك بيده والمعتبر عدد الجنايات لا عدد الجنايات  
الارزاق لو قطع يده رجلان وشج رجل آخر فمات من ذلك كانت الدية  
عليهم اثلاثا وكذلك لو ان الذين قطعوا يده شجوا احدها شجة اخرى لان المعتبر عدد  
الجنايات فقد يتلف المرء من اخراج واحدة وسلم من عيب جراحات ولو كان  
احدهم جرحه جرحين او ثلاثة وجرحه الاخر جرحا صغيرا كانت الدية  
على عدد الرجال ولا يكون على عظم الجراحة ولا على صغرها ولا على عدد  
لان كل جراحة علة تامة والامثلة وبكثرة العلل في حق الواحد لا اثر له معي  
اصافه الحكم اليه واذا وقع الرجل في بئر في الطريق فتعلق باخر وتعلق  
الاخر باخر فوقعوا جميعا فماتوا ولم يقع بعضهم على بعض بئر الاول على الذي  
حفر البئر ولزمه الثاني على الاول المتعلق به وكره الثالث على الثاني والحاصل ان  
المسألة على وجهين احدهما ان يعلم منهم كيف ماتوا بان خرجوا من البئر احيا

واخبروا

واخبروا بذلك فنقول في هذا الوجه موت الاول على سبعة اوجه احدها ان يكون  
مات بوقوعه في البئر فديته على عاقلة الكافر لانه كالدافع له في مهواة والتا  
ان يموت من وقوع الثاني عليه فديته مهدر لانه هو الذي جرح الثاني على نفسه  
فيكون مثلهما نفسه والثالث ان يموت من وقوع الثاني عليه فيكون دية  
على الثاني لانه هو الذي جرح الثالث والرابع ان يموت من وقوعه في البئر ووقع الثاني  
عليه فيجب نصف دية عليه ونصفي نصف دية لانه جنى على نفسه وجنى عليه  
الكافر والحاصل ان يموت بوقوعه في البئر ووقع الثالث عليه فيكون دية  
على الكافر وعلى الثاني نصفين لان الثاني جاني عليه جرح الثالث والكافر جاني بالحفر  
والسادس ان يموت من وقوع الثاني والثالث عليه مهدر نصف دية ونصفي نصف  
ديته على الثاني لانه جنى على نفسه وجنى عليه الثاني والسابع ان يموت من وقوعه  
في البئر ومن وقوع الثاني والثالث عليه فيجب دية على الكافر وثلاثة على الثاني  
جرح الثالث عليه ومهدر ثلثه بجنايته على نفسه بجرح الثاني عليه واما الثاني  
فلوته وجوه ثلاثة احدها ان يكون مات بسبب الوقوع فيكون دية على عاقلة الاول  
لانه هو الذي جرحه على مهواة فيكون بمنزلة الدافع له والثاني ان يموت من وقوع  
الثالث عليه فيكون دية مهدر لانه هو الذي جرح الثالث على نفسه والثالث ان يموت  
من وقوع الثالث عليه فيجب نصف دية على الاول ومهدر نصف  
ديته بجنايته على نفسه فلوته سبب واحد وهو ان يموت  
بوقوعه في البئر فيكون دية على عاقلة  
الوجه الثاني وهو ان ماتوا في  
بعضهم على البعض فدية الاول على الذي اختفر البئر فانه سبب لموته سوى الوقوع  
في البئر اذا لم يقع عليه غيره ودية الثاني على الاول لانه لا سبب لموته سبب الوقوع  
في البئر والاول هو الذي اوقعه حيث جرحه الى نفسه ودية الثالث على الثاني  
لهذا المعنى فانه هو الذي اوقعه حين جرحه الى مهواة وان وجد بعضهم على بعض  
سوى ولا يعلم كيف كان عمر القياس وهو قول محمد ان صاحب البئر يضمن الاول  
ويضمن الاول الثاني الاول في السور السبب لهلاكه وهو استنوا  
الاسباب وقد ظهر الحكم عنده فيكون مضافا اليه ولا يعتبر احتمال  
موته من وقوع الثاني او الثالث عليه لان عند الاحتمال يرجح بالسبق والسابق

واخبروا



وقوعه في البئر وذلك في حق الثاني استواء الاسباب الوقوع في البئر وهو مضاف  
الى الاول في حق الثالث لا سبب لموته سوى الوقوع في البئر فمضاف على الثاني  
قال وفيها قول آخر ولم يبين من قابل هذا القول وقيل هو قول ابي يوسف وقيل  
هو قول ابي حنيفة في دية الاول الاثلاث ثلثه على الكافر وثلثه على الثاني وثلثه  
هدر لانه ظهر لموته اسباب ثلاثة ووقع في البئر ووقع في الثاني والثالث عليه  
وليس الاضافة الى البعض فالترجيح في هذا لا يقع بالسبق كما في الجراحات  
فيكون ثلث دية على الكافر وثلثه على الثاني لانه جرح الثالث عليه وثلثه هدر  
لانه هو الذي جرح الثاني عليه ودية الثاني نصيب نصفه هدر ونصفه على الاول  
لانه ظهر لموته سببان فيضاف اليهما دية الثالث على الثاني كلها لانه لا سبب  
لموته الا جرح الثاني اياه الى نفسه قال فاذا لم يعرف من اي ذلك ما توصل به نصف  
ذلك وباخذ بالنصف قيل ليس مراده حقيقة المناصفة بل مراده التبعيض به  
والانقسام في حق الاول الاثلاث فان كان مراده المناصفة فاما اراد به في حق الثاني  
خاصة لانه لا شك ان جميع دية الثالث على الثاني في الاحوال كلها واذا دفع  
رجل رجلا في بئر في ملكه او في الطريق فالضمان على الدافع لانه مباشر لا فاسد  
ومباشر القتل لا يختلف في الملك وغير الملك كالدية واذا سقط الرجل في بئر  
في الطريق فقال الكافر اني نفسي فيها عمدا وقال دية الرجل كديتها فالقول  
قول الكافر وهذا قول ابي يوسف الاخر وهو قول محمد وكان يقول اولا القول  
قول الورثة لان الظاهر نسبته لهم فالانسان لا يلقى نفسه في البئر عمدا في العادة  
فعند المنازعة يقول قول من يشهد له الظاهر ثم يرجع فقال الضمان بالشك  
لا يجب والظاهر انما يكون حجة له في الاستحقاق لا لاثبات الاستحقاق وحاجة  
الورثة هنا الى الاستحقاق وهو استحقاق الدية على قلة الكافر فلا يكفيهم الظاهر  
لذلك بل يحتاجون الى اقامة البينة على انه وقع فيها بغير عمد وهذا الظاهر يتناول  
ظاهرا خفيا وهو ان الظاهر ان البصر يري البئر امامه في مشاهه فيقابل الظاهر ان  
ويبقى الاحتمال في سبب وجوب الضمان فلا يوجب بالشك واذا امر المولى  
عبد له ان يخبر بما في الطريق ليس عند داره فخرها كان ما وقع فيها في رقة  
العبد يدفع به المولى او تقديره وقد بينا الفرق من هذا وبين الحر من ان الفرق  
لا يتمكن بين المولى وبين عبده ولو استاجر عبدا محجورا عليه وجرح ومكاتب  
محفرون

محفرون له بئر المحفرون بها فوقع عليهم من حفرة هدر ما توافوا لاضمان على المستاجر في الحر  
والمكاتب وهو صان لقيمة العبد المحجور عليه يودعها الى مولاه لانه غاصبا للعبد  
بالاستعمال والعبد المحجور يضمن بالضرب بخلاف الحر والمكاتب فاذا ماتوا في حال  
ما كان مستعملا لهم كان عليه ضمان قيمة العبد ثم هذه القيمة بدلت على العبد  
والعبد الجاني اذا اخطأ لا يتعلق حوايلها الجناية بذلك البطل فنقول في بيان  
حكم الجناية ان موته حصل من فعلهم فكل واحد منهم يكون جانيا على نفسه وعلى صاحبه  
فيقسم نفس كل واحد منهم اثلاثا والعبد المحجور اثلث ثلث الجزء فيرجع دية في  
ثلث دية الحر في قيمة العبد وثلث المكاتب ورجع الى المكاتب ثلث  
قيمة المكاتب في تلك القيمة فيقسمون القيمة التي اخذها مولاه على ذلك الا ان يكون  
القيمة اكثر فيكون الفضل للمولى لان كل واحد منهما استوفى كمال حقه ثم يرجع  
المولى على المستاجر بما اخذ وامنه من القيمة لانه كان غضب العبد فارغا وقد رد  
عليه القيمة مشغولة بجناية كانت من العبد في يده فاذا استحققت بذلك  
السفل كان له ان يرجع بها مرة اخرى ليس له قيمة عبده فارعا المستاجر  
قد ملك العبد حين يقرر عليه ضمانه من وقت الضرب وقد تلفت ثلث نفسه  
جنايته على نفسه بجنايته على نفسه فتكون ثلثه جناية الحر عليه فيرجع  
المستاجر على عاقلة الحر ثلث قيمة العبد وذلك اوليا المكاتب يرجعون على عاقلة  
الحر ثلث قيمة المكاتب لان تلف نفسه بتلف جناية الحر فيجتمع ما اخذ اوليا  
المكاتب الى ما تركه فينظر قيمته من ذلك فيخرج ويضرب فيها اوليا الحر ثلث دية  
الحر والمستاجر ثلث قيمة العبد لان المكاتب حتى على ثلث الحر وعلى ثلث العبد  
ولكن جناية المكاتب توجب عليه الاقل من قيمة نفسه ومن الارثين فاذا اكلت  
قيمة نفسه اقل كان المستوفي من تركته قيمته فيصرف كل واحد منها فيما يجزى  
حقه ولو استاجر عبدا وحر المحفرون له بئر فوقع عليهم ما توافوا للعبد موليان قد  
اذن له احدهما ولم ياذن له الاخر فلا ضمان على المستاجر في الحر ولا في نصيب  
الان من العبد وهو صان لقيمة العبد نصيب الذي لم ياذن له ان الغيب  
بالاستعمال انما يحقق في هذا النصف ثم يرجع فيه ورثة الحر بجمع دية الحر  
لان العبد كله متلف لنصف الحر فان بون كل واحد منها حصل بفعله جميعا  
فهذا النصف من العبد انما جنى على ربع الحر وقد مات واخطأ بدلا فيرجع ورثة



الحرف في ذلك البدل ربع دية الحروب يرجع المولى الذي لم ياذن له بما اخذ منه من  
ذلك النصف على المستاجر لانه اعطاه نصف القيمة مشغولا فاذا استحق بذلك  
الشغل صار كانه لم يوطه شيئا فيرجع بوجوه اخرى لبس له نصف قيمة العبد  
فان عام المستاجر قد تمك هذا النصف بالصمان وقد تلف نصف هذا النصف  
بجناية الحرف فيرجع المستاجر على عاقلة الحروب ربع قيمة العبد فبس له ذلك ويرجع  
الاذن للعبد على عاقلة الحروب ربع قيمة العبد لان نصف هذا النصف تلف بجناية  
الحرف فلو لاه ان يرجع على عاقلة الحروب ربع قيمة العبد ثم هذا النصف من العبد كان  
حتى على ربع الحروف قد فات واخلف بدلا فيرجع وزيد الحرف في ذلك الربع ربع دية  
الحروف لو كان العبد ماذونا له في التجارة كان على عاقلة الحروب نصف قيمة العبد  
لان معنى العقب هنا قد انقضى وانما بقي حكم الجناية وقد جنى كل واحد منهما  
على نصف صاحبه فيكون على عاقلة الحروب نصف قيمة العبد ثم يرجع بدلت  
ورثة الحرف على مولى العبد فيأخذونه بنصف الدية فان العبد قد جنى على نصف  
الحروف قد فات فاخلف هذا البدل ولا شيء على المستاجر لانه كان يضمن فيما سبق  
باعتبار العقب وقد انقضى ذلك حين كان العبد ماذونا له ولو استاجر عبدا  
احدهما ماذون له والاخر محرم عليه فحفر بئر او قنطرة عليهما وما تافان المستاجر  
ويضمن قيمة المحجور عليه لموا اليه لانه غاصب له باستقاله ثم يرجع مولى المذون  
له بنصف قيمته في تلك القيمة لان المحجور كان جنى على نصف الماذون وقد فات  
واخلف بدلا ويرجع مولى الماذون في تلك القيمة بنصف قيمة الماذون ثم يضمن  
المستاجر لمولى المحجور عليه ما اخذ منه في ذلك لان الماخوذ استحق بسبب الجناية  
التي كانت من العبد في نده ثم المستاجر ملك العبد المحجور عليه بالصمان  
وقد جنى الماذون على نصفه ثم مات الماذون واخلف نصف القيمة فيرجع  
المستاجر عليه بنصف قيمة المحجور عليه واذا احتقر الرجل بئرا في دار لا يملكها  
فغير اذن اهله فهو ضامن لما وقع فيها لانه متعدي بالحفر في الطريق فان اقرب  
الدار لانه امره بذلك لم يصدق في القياس لان الصمان قد وجب على عاقلة الجاني  
وهو يقول وهو يقول بريد اسقاط ذلك الصمان والاولا له او ليا المقتول في اسقاط  
جثته وفي الاستحسان القول قوله ولا ضمان على احد لان رب الدار اقرب مما ملك  
البناء فانه لو اذن له بالحفر الآن في ملكه صح اذنه ومن اقرب مما ملك البناء يكون  
مصدقا

مصدق في ذلك فكان الثابت من الاذن في اقراره كالما س بالينة والكافر  
مخرج به من ان يكون متعديا واذا احتقر الرجل بئرا ملكه في غيره ذلك من الغيا في  
فلا ضمان عليه في ذلك لانه غير متعدي بالحفر في ذلك الموضع اذ لا يتضرر من  
احد ولهذا قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله صلى الله عليه وسلم بالحفر في بئر ومأخوله  
من الحريم وعند ابي حنيفة كذلك اذ كان حفر باذن الامام فعرفنا انه متعدي  
في هذا فهو كافر في ملكه الا ترى انه لو صرف فسطاطا او اتخذ تنورا فحفر فيه  
او ربط هناك دابة لم يضمن ما اصاب من ذلك بمنزله ما لو فعله في ملكه وهذا  
اذا كان في غير المحجة فاما اذا حفر في حجة الطريق فهو ضامن لما نفع فيه  
لان الحق في ذلك الموضع للعامة فالصرف فيه بمنزله المتصرف في الامصار

**باب النهر**

واذا احتقر بئرا في ملكه او جعل عليه جسرا او قنطرة في ارضه فعطب انسانا  
فلا ضمان عليه لانه غير متعدي فيما احده في ملكه والمسبب اذا لم يكن متعديا  
لا يكون ضامنا وان حفر النهر في غير ارضه فهو بمنزله البئر يكون ضامنا  
لكونه متعديا في السبب وكذلك لو جعل عليه جسرا او قنطرة في غير ملكه والجسر  
اسم لما يوضع ويرفع والقنطرة ما يحكم به في موضع من ارضي يوسف لا يكون  
ضامنا في هذا وان احده في غير ملكه اذا كان بحيث لا يتضرر به غيره لانه  
يخشى فيها صنع فان الناس يتفنون باحدا لانه لا يكون هو متعديا فيه  
ولكننا نقول انما يكون محتسبا اذ اجله باذن الامام بمنزله حفر البئر  
فانه محتسب فيه ايضا في الموضع الذي يحتاج اليه الناس ولمح ذلك اذا فعد  
بغير اذن الامام كان ضامنا لما يعطى به فان سعى على جسره انسان متعديا لله  
فا تخلف به فلا ضمان عليه الآن هذا تقدير المشي عليه فنصب وقوعه مضافا الي  
فعله لا الى تسبب من اتخذ الجسر ولو حفر بئرا في غير ملكه فانه بمنزلة ذلك  
النهر ما فترق ارضا او فربه كان ضامنا لذلك لانه سبيل الماني غير ملكه  
فاما ان يقال هو متعدي فيه او مقاد هو مباح له ولكن معتبر بشرط السلامة  
والنظف لهذا السبب مما يمكن التحرز عنه فكان ضامنا كالمشي والسير على الدابة  
في الطريق ولو كان في ملكه لم يضمن شيئا لان ذلك مباح له مطلق وكذلك  
لو سقى في ارضه فخرج الماء منها الى غيرهما لم يضمن لان سقى ارضه يصرف



لان سحر صرف في ملكه وذلك مباح له مطلقا وكذلك لو احرق حسيبا  
في ارضه او حصايدا واجمة فخرجت الى ارض غيره فاحرق شيئا فلا ضمان عليه  
لان هذا التصرف في ملكه مباح له مطلقا فاد بعض المتأخرين هذا اذا كانت  
الارباح ساكنة حينئذ وقد النار فاذا كان اليوم ومحا على وجه يعلم ان الزرع يذهب  
بالنار الى ارض حاره فهو ضامن استحسانا بمنزلة من صب الماء في ميزاب له  
وتحجب الميزاب متاع لافسان يفسد به قاله هو ضامن وكذلك النار بوقدها  
الرجل في داره او بيوره فلا ضمان عليه فيما اجبر ودان هذا التصرف في ملكه مباح  
له مطلقا وكذلك لو حفر بئر او بئر في داره فنزلت من ذلك ارض حارة لم يضمن  
لهذا السبب شيئا ولا يومر بان ذلك يحول عن موضعه لانه احدته في ملكه  
الا انه يفتي فيما بينه وبين ربه ان يكف عن ما يودي جاره واما في الحكم  
لا يومر ان يحول الا ان يشاء ولو صب الماء في ملكه فخرج من صبه ذلك الى ملك  
غيره فافسد كان هذا او الاول في القياس سواء لان صب الماء في ملكه مباح له  
مطلقا غير ان الاحد بالقياس عما هنا يفتح لان الماء سيال بطبعه فاذا كان عند  
صب الماء يعلم انه يسكب الى جمل جاره يكون ضامنا لما يفسد به استحسانا  
الا ترى انه لو صب في هذا ان له فافسد متاعا كان ضامنا وبعد ذلك من جنائته  
بمنزلة مما شربته بيده وكذلك الخواص فيما يشبهه والله اعلم

### باب ما يحدث في المسجد والسوق

واذا احتقر اهل المسجد فيه بئرا لما المطر ولو صنعوا فيه جبا يصب فيه الماء وطرحوا  
فيه بواقي او حصا او ركوا فيه بيا او علقوا فيه ثيابا او ظللوه فلا ضمان  
عليهم فيما عطف بذلك لان هذا النوع من التصرف مباح لاهل المسجد في مسجدهم  
مطلقا فان لم يحرق التديير في المسجد فيما ترجع الى اصلاح على الوجه الذي يكون  
للمالك في ملكه فمما ان المالك لا يكون ضامنا باحداث شي من هذا في ملكه وكذلك  
اهل المسجد في مسجدهم وكذلك ان فعله غيرهم باذنه لان فعل الماذون  
من جهتهم كفعلهم وان فعله بغير امرهم فهو ضامن في قول ابي حنيفة وهو  
القياس وفي قول ابي يوسف ونجد اذا كان سبيها العامة فلا ضمان عليه فيه  
استحسانا الا البناء والحفر وجه قولهما ان هذا مما يرجع الى اصلاح المسجد  
وعماره المسجد مما ندب اليه كل مسلم قال تعالى اما يعمر مساجد الله من الله

الاية

الاية ثم بتعليق القتل وبسط الحصر يتمكن الناس من اقامة الصلاة في المسجد واهل  
المسجد وغير اهل المسجد سواء في اقامة الصلاة فيه فذلك فيما ترجع اليه التمكن منه  
الآن اهل المسجد احضن بالتديير وغيرهم في ذلك كالملاك وغيرهم كالملاك  
نحو المستعير والمستاجر في الدار ثم المستعير لا يكون ضامنا في موضع الامتعة وصب  
الماء ونصب القنديل في الدار ويكون ضامنا في البناء وحفر البئر بغير اذن صاحب  
الدار وكذلك غير اهل المسجد في المسجد مع اقامة الصلاة فيه والثنا والحفر يخرج ذلك  
الموضع من ان يكون مصلي فيكون ذلك من باب التديير لا من باب التمكن من اقامة  
الصلاة فيه فيختص فيه اهل المسجد دون غيرهم فيكون ضامنا اذا فعله بغير امرهم  
واذا فعله فاما ما بسط الحضر ونصب القنديل من باب التمكن من اقامة الصلاة  
فيه فغير اهل المسجد فيه كاهل المسجد وابو حنيفة يقول اخضع اهل المسجد  
بالتديير في هذه البقعة فغيرهم اذا اراد شيئا من ذلك يباح له فعله ولكن  
مقيد بشرط السلامة بمنزلة المشي والستر على الداية في الطريق والدليل على  
اختصاص اهل المسجد به ان التديير في فتح الباب واغلاقه ونصب الامام والموتة  
والموتلي يكون اهل المسجد دون غيرهم فانه لو وجد في مسجدهم قتل كان ذلك  
عليهم دون غيرهم والدليل عليه البناء والحفر فان اهل المسجد هم المختصون بذلك  
فاذا فعله غيرهم وكان فيه اصلاح المسجد كان مباحا له ولكنه مقيد بشرطه  
السلامة ولا يبعد ان يكون المسلمون فيما هو المقصود وهو الصلاة فيه سواء مع ذلك  
يختص اهل المسجد بالتديير فيه كالكعبة فالناس ما هو المقصود وهو الطواف سواء اخص  
بنوشية بالتديير فيه حتى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اخذ المفتاح منهم يوم  
الفتح قال عليه السلام الوحي امر بالرد وقال ان الله يامركم ان تودوا والايمان الى اهلها  
واذا اقتدروا جل في سجدته حديث او تامر فيه في غير صلاة او امر فيه مارا فهو ضامن لما  
اصاب كما يضمن في الطريق الاعظم في قول ابي حنيفة وقاد ابو يوسف ومحمد الاضاف  
عليه فيه لانه كان مصليا في هذه البقعة لم يضمن ما يعطى به فذلك اذا كان  
جالسا فيه لغير الصلاة بمنزلة الجالس في ملكه وهذا لان الاعتكاف في المسجد مقيد  
كالصلاة والعتكاف يحدث وينام في المسجد والجلوس لا انتظار الصلاة منه ودوب  
اليه قال عليه السلام المنتظر للصلاة في الصلاة ما دام ينتظرها وتدريب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الى الجلوس في المسجد بعد صلاة الفجر الى طلوع الشمس وبعد



وبعد العصر الى غروب الشمس وكذلك الجلوس في المسجد لتعليم العلم وتعليم من ذوب  
اليه فيكون ذلك مباحا مطلقا والمباح المطلق لا يكون سببا لوجوب الصلوات على المرء  
وابو حنيفة رحمه الله يقول المسجد للصلاة فالقعود او اليوم فيه لغير الصلاة  
تنفيذه بشرط الصلاة كالطريق فانه معد للمشي فيه فالجلوس او اليوم فيه  
ان كان لا بصلة للمارة تنفيذه بشرط السلامة والدليل عليه ان من جلس في المسجد  
للصلاة اذا احتاج من يصلي في ذلك الموضع الى ازعاجه لم يصلي فيه كان له ذلك  
شرا وليس لغير المصلي ان يزجج المصلي عن مكانه ففرغنا انه بعد للصلاة فيه شرا  
فشغله بغير ذلك يتقيد بشرط السلامة وان كان ذلك مباحا او مندوبا  
اليه ولا يكون هذا اقوي من الرمي الي الكافر والصبي فانه مباح او مندوب  
اليه ومع ذلك اذا اصاب مسلمان صامنا له ولا خلاف انه اذا مشى في المسجد  
فاوطا انسانا او ثمار فيه فانقلب على انسان فهو ضامن لانه مما شرا لا فيه  
وميل هذا السبب يضمن في ملكه نفي المسجد او يراى اذا احتقر الرجل في سوق  
العامة يراى فيها دكايا بغير امر السلطان فهو ضامن لما عطب به من شرا لانه  
متعدي في هذا السبب فالحق في الطريق العامة وما يكون حقا للعامة المسلمين  
فالله يبر فيه للامام فاذا احدثه بغير اذن الامام كان متعديا واذا افسده  
امر السلطان لا يكون متعديا في هذا التشييب فلا يكون ضامنا بمنزلة مالو  
فعله في ملكه واذا اوقف دابة في السوق فما اصابته دابته فهو ضامن لانه  
متعدي بايقافها في الطريق فان ذلك تحول بين المارة والمرو في ذلك الموضع  
وان كان موقفا وقف فيه الدواب للبيع قد ادى السلطان في ذلك فوقف  
فيه الدابة لم يكن ضامنا فيما اصابته الدابة وان كان لم يكن السلطان اذن فيه فهو ضامن  
لان اذن السلطان يصير ذلك الموضع معدا لايقاف الدواب فيه فيكون ايقافها  
فيه بمنزلة ايقافها في ملكه فاما بدون اذن السلطان فهو ممر وليس بموضع لايقاف  
الدابة واذا اوقف فيه دابة او ارسلها فيه كان ضامنا لما يتلف به وان لم  
هو اوقفها ولا ارسلها فيه فلا ضمان عليه لانها دابة منفلة فخرجها هدر  
والقول في ذلك قوله مع عيونه لانه يتكرر وجوب الضمان عليه وفي الموضع المعد  
لايقاف الدواب اذا سار على دابته فيه لم يكن ضامنا للنفقة بالرجل والذئب  
لان هذا جزء من الطريق كما يراى في الطريق فالستر فيه تنفيذه بشرط السلامة

فيما

فيما يمكن التحرر عنه دون الامالة يمكن فاذا انكر ان يكون ارسلها فهو ينكر وجوب  
الضمان عليه والمديعي يدعي ذلك فكان القول قوله مع عيونه والله اعلم

### باب جناية العبد

واذا جنى العبد جناية خطا فمولا به اختيارا ان شاد نفع بها وان شاد فداء بالارشاق  
واسك عبده عندنا وعند الثاني رحمه الله جناية تكون دينيا في رقبته يباع  
نيمه الا ان يقضي دينه المولي ومذهبا مروي عن ابن عباس قال لا يجبر  
المولي في خطاء عبده بين الدفع والفداء ومذهبه مروي عن عمرو بن دينار رضي الله عنه  
فانه ما لا يعيب الناس امواهم وجنايتهم في قيمتهم وكما اراد وبالعامة الثمن وجه  
قوله ان هذا فعل موجب للضمان فاذا احمق من العبد كان الضمان الواجب به  
دينيا في رقبته يباع فيه بمنزلة استهلاك الاموال وهذا لان العبد لا عاقلة له وضمان  
الجناية في حق من لا عاقلة له بمنزلة ضمان المال فيكون واجبا في دمه ثم الذين  
في ذمة العبد يكون شاعلا لمالية رقبته فيباع فيه الا ان يقضي المولي دينه وحجته  
في ذلك ان المستحق بالجناية على النفوس نفس الجاني اذا تمكن الا ترى ان في جناية  
العبد المستحق نفس الجاني فضا صا حرا كان او عبدا كذلك في الخطا الا ان استحقاق  
النفس ثمة ان احدهما بطريق الاطلاق عقوبة والاخر بطريق التملك على وجه الجبران  
والحرمان اهل ان يحقق نفسه بطريق العقوبة لا بطريق التملك والعبد من اهل التحقيق  
نفسه بالطريقين جميعا فيكون العبد مساويا للحر في حالة العبد ويكون مفارقا  
له في حالة الخطا لان عذر الخطا يمنع استحقاق نفسه تملك والسبب بوجوب  
الحكم في محله وفي حق الحر لم يصادف محله وفي حق العبد السبب صادف محله فيكون  
مفيدا حكمه وهو ان نفسه صارت مستحقة للمجني عليه تملك التحقيق معنى الصيانة  
عن الهدر الا ان يختار المولي الفداء فيكون له ذلك لان مقصود المجني عليه يحصل  
به وبدل المتلف عليه بصل اليه كما له خلاف اطلاق المال فالمستحق به بدل  
المتلف دينيا في ذمة المتلف ولا يستحق به نفس المتلف كماله والطريق  
الثاني ان موجب جناية الخطا يتباعد عن الجاني لكونه معذورا في ذلك  
وكون الخطا موصوفا شرا وتعلق باقرب الناس اليه صيانة لاظهار المحل  
المحرور والتخفيف على المحطى الا ترى ان في حق الحر يجب على عاقلة هذا المعنى  
فذلك في حق العبد الا ان عاقلة العبد مولا ولا ان الحر يتصرف بعاقلة



وتزداد قوة وجراة بهم كما ان المملوك يستنصر بموثة. فيجب ضمان جنايته  
على المولى الى ان المولى ان يقول انما حقني هذا البلاء بسبب ملكي فيه فلي ان اخلص  
عنه بنقل ملكي فيه الى المجني عليه فاذا افعه بالجناية واذا دفعه صار كما المجني عليه  
هو المالك فلا يجب شي اخر بالجناية عليه بخلاف ضمان المالك فانه يجب في ذمة  
المتلف ولا مخاطب غيره كما في حق الحر اذا عرف هذا فنقول لا يقضي على المولى  
في ذلك بشي حتى يظهر حال المجني عليه باعتباره الجناية المحمودة الجناية المحروقة قد بينا  
انه يستأن في جناية الحر لان موجهها مختلف بالسراية وعدم السراية فلا يصير  
ذلك معلوما قبل الاستيفاء والقضاء بالمجهول غير ممكن ثم الواجب هنا الدفع  
او المدا والمولى مخير في ذلك واختياره مختلف بالبرء والسواية والخطأ  
والعذر في ذلك سواء لم يبلغ النفس لما بينا انه لا قضا من بين العبد والاحرار فيما  
دون النفس فيكون موجب خيانه فيما دون النفس للمالك بكل حال فلهذا كان  
العبد والخطا فيه سواء فاذا بلغ النفس عدا فيه القصاص وجوب القصاص  
باعتباره انه نفس مخاطبة المملوك في ذلك كالحر والمستحق بالقصاص دمه والمملوك  
في حكم المدرس على الحرية ولهذا استحق المولى عليه القصاص اذا انقرر سببه  
كما استحقه غيره والصغير من الجرائم في ذلك واكبر سواء على الحر والمملوك  
والذكر والانثى بمنزلة الموجود من الحر فكما ان هناك لا يختلف موجب الجناية  
في هذه الاسباب فكذا لك بجناية العبد ولا يعقل العاقلة شيئا من جناية العبد  
والمدرس واما الولدان المستحق بالجناية نفسه ونفسه غير مملوك لعاقلة المولى  
ولان المولى في كونه مخاطبا بجناية العبد بمنزلة العاقلة ولا يتحمل عن العاقلة  
عوقلهم فكذا لك لا يتحمل جناية العبد عاقلة مولاه بل سبب وجوب ذلك على  
المولى ملكه رقبته وكسبه وهو المختصر بذلك دون عواقله ولهذا العرى على  
المولى موجب جناية المكاتب لانه لا يملك كسبه بل المكاتب احق باكسابه فيكون  
موجب جنايته عليه والله اعلم من مولاه والمستسلم في بعض قيمته عنده  
ابن حنيفة رحمه الله كالمكاتب فاما جناية العبد على الحيوان والعروض  
يكون ديناً في عنقه يفضى من كسبه او يباع فيه وكذا لو وطئ امراه مستكره  
فكذلك دين في عنقه يباع فيه لان المستوفى بالوطئ مما يملك بالعتق  
سواء كان في حكم المنفعة او في حكم العتق فيكون بمنزلة المالك الا ترى انه لو كان المملوك  
بذلك

بذلك حراكا ر عليه في ماله دون عواقله بان وطئ امراه بشبهة لو مستكرهه وسقط  
الحكم للشبهة فذلك العبد اذا فعل ذلك يكون ديناً في دمه والدين عليه يكون  
مساغلا لما ليه رقبته ولا يعقل العاقلة مما يجني على المالك خطا لمادون النفس  
وان كان الجاني حراً لان المملوك فيما دون النفس بمنزلة المالك الا ترى انه لا يتعلق القصاص  
بذلك وان كان فيما دون النفس المتلف جزء من الجسد والجسد يدخل تحت القهر  
والاستيلاء فيصير مملوكا ما لا يكون الا انه في حكم اتلاف المالك فيجب الضمان على  
المتلف بالغاً ما بلغ ويكون ذلك حاله في ماله لا يعقله العاقلة بمنزلة اتلاف ماله بالاموال  
فاذا بلغ النفس عقلته العاقلة في ثلاث سنين عندنا وعلى قول الشافعي لا يعقل العاقلة  
ولا يثبت التاجيل فيه اعتبار النفس بما دونها هو اصله وقد اعتبره في حكم القصاص  
على ما بينا وقد روي عن ابي يوسف رحمه الله ان العاقلة لا تغفل نفس العبد وهو  
قول ابن ابي ليلى وقد استدرك فيه بقوله صلى الله عليه وسلم لا تغفل العاقلة عدا  
ولا عبدا والمراد نفس العبد لا يعقله العاقلة وهذا لان العبد محل التملك بالعتق  
فما يجب من الضمان باتلافه يكون على المتلف في ماله كسائر الاموال وحجتنا في  
ذلك ان القيمة الواجبة باتلاف نفس العبد بمنزلة الدية الواجبة باتلاف  
نفس الحر وذلك على العاقلة موحداً في ثلاث سنين فهذا مثله وهذا لان معنى النفية  
لا مدخل يجب القهر فلا يتناولها المالك بل العبد فيه بمنزلة الحر الا ترى انه يتعلق  
القصاص بقتله عدا كما يتعلق بقتل الحر وذلك الكفارة في الخطأ ولا مدخل للقصاص  
والكفارة في ضمان الاموال ففرقنا ان المالك واجب هنا بالنفس بخلاف القياس  
لان المالك هنا لا يكون مثلاً للمالكين ماله وما لا يكون مملوكاً من الادبي لا يكون ماله  
وانما وجوب المالك بقوله تعالى ودية مسلمة الى اهله الا ان هذه الدية في حق  
العبد القيمة وفي حق الحرماية من الابل كما بينه الشرع والدية يجب على العاقلة من جهة  
في ثلاث سنين في حالة الخطأ وفي هذا المعنى ظالم النفس لان مادون النفس  
لا مدخل فيه للكفارة والقصاص وتأويل الحديث ان العاقلة لا تغفل جناية العبد  
على نفس وبه نقول ثم الواجب بالجناية على نفس المملوك قيمته قلت القيمة او كثرت  
غيره لا يراد على دية الحر وينقص من عشرة الف عشرة دراهم اذا كان العبد  
كثير القيمة في قول علماءنا رحمهم الله وفي قول الشافعي يجب قيمته بالغة ما بلغت  
وهو قول ابي يوسف الذي جمع اليه وان كان المقتول لمة فانه لا يراد قيمته



على خمسة الف وينقص من ذلك عشرة دراهم في اظهر الروايتين وفي بعض الروايات  
خمس دراهم فاما في قطع طرف العبد يجب نصف قيمته بالما يبلغ في الصحيح  
من الجواب الا في رواية عن محمد انه يجب في قطع يد العبد خمسة الف الاخيرة  
دراهم ذكره في بعض نسخ الوكالة وجه قول الشافعي ما روي عن عمرو بن دينار عن  
رضي الله عنهم انهم اوجوا في قتل العبد قيمته بالغة ما بلغت ولا المتلف مال  
يجب ضمان قيمته ما بلغت كسائر الاموال وعدا لان ضمان المالك يجب بطريق الجبران  
وانما يحصل الجبران بما يكون مثالا في صفة المالية ولهذا يضمن المملوك عند النصب  
بقيته بالغة ما بلغت كسائر الاموال فذلك عند القتل وانما قلنا انه مال  
لان الضمان يجب للمولي وماله في عبده ملك مال فالضمان الواجب له يكون  
ضمان المال اذا امكن ولا يدخل عليه القصاص في حالة لان على هذا الطريق  
يقول القصاص كون بدلا عن المالية ايضا لان المالية تشترط في هذا المحل  
المختص فتصير مضمونة بالقصاص وان لم تكن المالية في غير هذا المحل مضمونة  
بالقصاص بمنزلة الصيد في الحرم يكون مضمونا باعتبار حرمة المحل بما لا يضمن  
به في غير هذا المحل وهذا لان القصاص يعتمد العمد والتكافي وذلك على برا  
عاته في هذا المال دون سائر الاموال والدليل عليه انه يرجع الى تقوم الحقوق  
في الاسواق ليوجب به جنس نقد السوق وهذا يختص بضمان المالك  
فاما في غير المال انما يوجب الابل ولا يدخل الابل هاهنا والدليل عليه  
انه يختلف باختلاف اوصاف المتلف في الحسن والجمال والمالية تختلف  
باختلاف هذه الاوصاف فانه ينقص عن القيمة نقصا غير معتبر فقلنا  
انه ضمان ما ادوا بقول المتلف عهد فيجيب قيمته بالغة ما بلغت كما لو كان قليل  
القيمة وهذا لان في العبد ضمان معني النفسية والمالية فيكون الواجب  
بدلا عن المالية والدليل على ترجيح معنى المالية صيرورته محلا قابلا  
للتصرفات كسائر الاموال وخرجه من ان يكون اهلا للولايات اختصها  
النفوس المحرمة على انما تعتبر كل الوصفين فتقول متى كان الواجب بالثلاثة  
في النفس بما ليس بمال وهو القصاص يترجح معنى النفسية ولهذا يختلف  
نقل المالية وكثرة المالية وهذا لان ضمان على المال اصل فاما ضمان  
بما ليس بمال فاما ان يكون بخلاف الاصل ومهما امكن انجاب الضمان

علي

على موافقة القياس فلا معنى للضروب الى ايجابه بخلاف القياس والدليل عليه  
ان البيع قبل القبض اذا قبل بالبيع يبقى بقا القيمة وانما يبقى البيع اذا مات المعقود  
عليه واختلف بدلا لولم يكن الضمان بدلا للمالية لما بقي العقد باعتباره لان البيع تناول  
المالية والراهن اذا قبل المرهون يضمن قيمته حتى المرتضى ولا حق للمرتضى الا في  
المالية ولهذا لا يجب عليه القصاص حاله لان القصاص بدلا عن النسبة فلوك كانت  
القيمة كذلك لما وجب على الراهن اذ يجمع بينهما في الاعتبار فتقول اذا كان العبد  
كثيرا القيمة يجب مقدار الدية لا اعتبار معنى النفسية وما زاد على ذلك الى تمام  
القيمة لا اعتبار معنى المالية بمنزلة من قتل حرا ومن قتل عليه ثيابه وهذا مروى  
عن ابي يوسف رحمه الله فقد روي عنه ابن سماعة ان مقدار الدية من قيمة  
العبد تنحله العاقلة وما زاد على ذلك الى تمام القيمة يكون مالا في الحال لهذا  
المعنى وحجتنا في ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه لا يبلغ بقيمة العبد دية الحر  
وينقص منه عشرة دراهم وهذا كما مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لان المقادير لا تعرف بالقياس ولا طريق للقياس وانما طريق معرفتها التوقيف والسمعة  
من صاحب الوحي والمعنى فيه ان هذا ضمان وجب بقتل الادنى فلا يزداد على اعي  
الديات كما لو وجب بقتل الحر وهذا لان زيادة الدية تكون بزيادة القضية  
وما من فضيلة في العبد الا يوجد ذلك في الاحرار وزيادته ثم الحرج انه يجع القدر  
لا يزداد بدله على اعدا الديار فالعبد ادنى وانما قلنا الضمان وجب بالقتل هاهنا  
لان القتل سبب يضمن به النفس بالدية وهو حكم ثابت بالنص قال تعالى ومن قتل  
مونا خطأ فتحرير رقة مومنة ودية مسلمة الى اهله ونفس العبد في هذا اخذ  
كففس الحرا لا تري انها تضمن الكفارة كنفس الحر وكذلك بالدية والدية بمقابلة  
النفس مقدرة بالنص لا يجوز الزيادة عليها بالراي فلا يجوز اسقاطها بالراي  
فهذا دليل واضح على ان الضمان يجب ههنا باعتبار النفس وان الواجب  
الدية لا يؤول لم يجعله واجبا باعتبار النفسية كما قضى اسقطنا بالراي ما هو ثابت بالنص  
والدليل عليه ان ضمان النفس بالدية لا يظهر حرمة المحل وصيانة عن الاهدار  
ونفس العبد محرومة كنفس الحر لا يجوز اهدارها ما امكن والدليل عليه ان  
صفة المالية في هذا المحل تابعة للنفسية لان قوام المالية بقا النفسية  
وهذا هو علامة التبع على المتبوع ولا يجوز اهدار الاصل حال مراعات التبع وليس



في اعتبار البيع لان في اعتبار الاصل اعتبار البيع وليس في اعتبار البيع اعتبار الاصل  
واذا جعلنا الضمان واذا جعلنا الضمان واجبا باعتبار النفس كما اعتبرنا ما هو  
الاصل وباعتبار حصول اعتبار البيع فكذلك اولى من ان يجعل بمقابلة الما ليه ولهذا  
معنى النفسية لان اكر في الباب ان ثبت المساواة بين النفس والمالية ولكن مع  
المساواة يخرج النفسية باعتبار السب وهو القتل لان القتل سبب لا يقصد به  
الاموال عادة وانما يقصد بها النفوس بمعنى التثلي والابتقار فاما الاموال  
انما يقصد بالخصب ولا جرم ضمان الغريب يكون ضمان مال يجب بالغة ما بلغت  
ولا يثبت في حق الاحرار ضمان القتل يكون باعتبار النفسية سواء يجب بقتل الحر  
لو يقتل العبد الا انه لا يجب على المولى بقتل عبده مخلوه عن الفايده فاما يجب  
بمقابلة نفس العبد يكون لمولاه على سبيل الخلافة عنه والخلافة بسبب المالك  
لا تنعذر حكما بالقتل فلو وجب له وجب على نفسه والدليل على هذا قصد  
القصاص فان القصاص يجب باعتبار معنى النفسية لم لا يجب على المولى اذا قتل  
عبده لانه غير مفيد فكذلك المالك ومن يقول القصاص واجب باعتبار المالية  
فهو لغو من الكلام لان المالك لا يضمن القصاص بحال فكيف يضمن القصاص  
والمقصود بالمال التركة والادخار لو كانت الحاجة وليس في القصاص شيء من ذلك  
وبهذا ينبغي ترجيح معنى النفسية على معنى المالية لان المتلف في حالة الخطأ ما  
هو المتلف في حالة العمد فاذا جعل المصمون منه في حالة العمد معنى النفسية  
فكذلك في حالة الخطأ ومن يقول بجمع بينهما فذلك فصل من الكلام لانه لو كان  
ها هنا طريق الى الجمع بينهما لكان ينبغي ان يضمن الدية مع كمال القيمة او يستوي  
حالة العمد القصاص باعتبار النفسية والقيمة باعتبار المالية واحدا لانا  
نقول بذلك ففرقنا انه لا وجه للجمع بينهما لما بين الوصفين من المغايرة على  
سبيل المصاداة فاما النقصان فنقول بذلك النفس قد ينقص عن اعلى الديات  
باعتبار معنى موجب للنقصان في المحل الا ترى انه ينقص بالانوثة وبالكفر على  
اصل الخصم والاجتنان في البطن بالاتفاق فان بدل الجين دون بدل المتفصل  
وان الوجوب باعتبار النفسية هناك اذا لمالية في الجين حرا كان او مملوكا  
فلذلك يجوز ان ينقص عن اعلى الديات باعتبار صفة المملوكية وهذا ان  
يكيل الدية باعتبار صفة المالكية الا ترى ان بدل الاثني على النصف

من بدل

من بدل المذكور لان الذكر مملوك المالكية المال دون النكاح فانها مملوكة كما هي متصفة  
والجين ليس باهل للمالكيتين في الحال ولكن فيه عرض الاهلية لذلك اذا انفصل  
حيا فاعتباره ينتقص ببله فانه النقصان اذا عرفنا هذا فنقول بسبب السر  
ينقص صفة المالكية لانه صار مملوكا مالا ولم يبق مالك النكاح بنفسه الا ان  
هذا النقصان يعارض على شرف الرذل بان يفتق فيجوز ان يراد بدل الرقيق  
على بدل الاثني لهذا ويجوز ان ينقص باعتبار الحال وهو انه دون الاثني في صفة  
المالكية ثم صفة المملوكية وان كان لا يختلف في الرقيق ولكن ينبغي على هذا الوجه  
ما يختلف في نفسه وهو الما ليه فان امكن اظهار النقصان باعتبار صفة المالية  
بان كان قليل القيمة يعتبر ذلك لاظهار النقصان وان لم يكن بان كان كثيرا  
القيمة فيحذفه يصار في النقصان الى معنى شرعي ولهذا ينبغي ان يصاد قول  
من يقول ان النقصان اذا كان باعتبار المالية فزيادة المالية يوجب زيادة  
النقصان لانا نقول النقصان باعتبار المالية وانما النقصان باعتبار المملوكية التقاد  
بينهما فيما هو مقدار العشرة فصا قدر النقصان بالعشرة لهذا قلنا في اصح  
الروايتين سواء كان المقتول عبدا او امة عن الدية يتقدمه بعشرة والرجوع الى  
تقوم المقومين قد يكون فيما يجب بمقابلة النفسية لحكومة العدل والوجوب  
للمولى لانه خلفه خلافة الوارث المورث ~~وهو ان يملك ما يملكه لو امتلكها~~ باعتبار هذا  
المحل فما يجب بمقابلة المحل في حقه يجعل كواجب بمقابلة المالية ولهذا قلنا  
يبقى ان قبل المبيع قبل القبض لان صحة البيع باعتبار بقا المالية التي يملك بالبيع  
باعتبار هذا المحل فيجعل بدل المحل بمنزلة بدل المالية في بقا البيع باعتباره ولهذا  
لو كان القتل عمدا حتى وجب القصاص ففي البيع ايضا عند ان حنيفة رحمه وهذا  
بخلاف العبد المرمون اذا قبله الراهن فان ايجاب الضمان هناك باعتبار  
معنى النفسية غير ممكن لما قررنا في المولى اذا قتل عبده فجعلنا الواجب باعتبار  
المالية ولهذا لا يتعلق به القصاص بحال فيجب فيه المالية بالغة ما بلغت فاما  
طرف المملوك قد بينا ان الاعتبار فيه المالية فقط الا ترى انه لا يضمن القصاص  
ولا الكفارة فلماذا كان الواجب فيه القيمة بالغة ما بلغت الا ان يجرأ رحمه  
الله قال في بعض الروايات القول لهذا يودي الى ان يجب بقطع طرف العبد  
فوق ما يجب بقتله بان يكون قيمته ثلاثين نفقا فيجب بقطع طرفه خمسة عشر



الفاو بقتله عشرة الف الا عشرة وهذا فيمجد جدا فلهذا القول لا يزداد على نصف ذلك  
نفسه فيكون الواجب خمسة الف الا خمسة ولو قتل العبد قتيلا وله وليان ففي  
احدهما دفع المولى الباقي نصفه او فداءه بنصف الدية لال نصيب الذي لم يعرف بقتل  
ما لا عند عفوا الشريك فيكون المولى الى هذا في نصيبه كالجناية الموجبة للمال  
في الاصل وهو الخطأ ولو قتل قتيلا خطأ وقفا عن آخر دفعه المولى اليهما او فداءه  
فان اختار الفداء فالفداء هو الارش وذلك دية النفس عشرة الف وان بين الفين  
خمس الف واذا اختار له دفع كان العبد بينهما اثلاثا لان كل واحد منهما يضرب  
فيه بجميع حقه وحق ولي القتل عشرة الف وحق المعفو عنه خمسة الف  
فان اعتقه المولى وهو يعلم بالجناية فحين فهو مختار وعليه خمسة عشر الفا  
في ماله لانه قوت محل الدفع بالاعتاق وبعد العلم بالجناية كان هو مختارا بين  
الدفع والفداء فتقويته محل الدفع يكون اختيار الفداء لالة فهو كالنصريح  
بالاختيار وكذلك لو دبره او باعه او كاتبه فانه يتعد عليه دفعه مما انشا  
من التصرف فيمتنع ذلك اختيار الفداء منه وكذلك لو كانت امة فاستولدها  
فان جامعها لم تملك فليس هذا باختيار وله ان يدفعها بعد ذلك الا في رواية  
عن ابن يوسف فانه يقول الوطى دليل الاختيار بدليل ان البايع اذا كان  
بالخيار فوطى المبيعه كان ~~سبب~~ اختيار الفسخ وهذا لان الوطى دليل  
تقرير ملكه فيها ولان الوطى في حكم الجناية ولو جنى عليها كان مختارا للفداء ولو  
ظاهر الرواية ان الوطى لا يمكن نقضا في عينها اذا كانت ثيبا ولا يجوز عن دفعها  
فلا يكون اتمامه عليه دليل الاختيار كالا ستخدم وهذا بخلاف البيع بشرط الجكا  
لان هناك لو لم يجعله فاسحا للعقد بالوطى كان اذا اجاز العقد ملكها المشتري  
من وقت العقد ولهذا استحق زوايدها فسد ان الوطى حصل في غير ملكه  
فللصخر عن هذا جعلناه فاسحا وها هنا اذا دفعها بالجناية ملكها ولي الجناية  
من وقت الدفع ولهذا لا يملك له من زوايده ولا يتبين به ان الوطى كان في ملكه والوطى  
وان كان كالجناية لكن الجناية التي لا يبقى اثر في العين لا يكون اختيار او الوطى بهذه  
صفة وكذلك لو زوجها لان التزوج كالا ستخدم من حيث لا يمكن نقضا  
في عينها ولا يجوز عن دفعها بالجناية وكذلك لو اجبرها او دهنها في ظاهر الرواية  
وفي بعض نسخ الديات بقول الاجارة والرهن يكون اختيارا منه بمنزلة الكفاية

لان

لان المدعى من العقد من يصير مستحقه عليه وذلك منع من دفعها بالجناية  
فيجعل اختيار الفداء كالكفاية وجد ظاهر الرواية ان الاجارة تنقض العقد  
فيكون قيا وحق ولي الجناية فيها عذرا في بعض الاجارة والرهن يتمكن من قضا  
الدين واسترداد الرهن متى شا فلم تحقق عجزه عن دفعها من العقد من  
فلا يجوز ذلك اختيارا بخلاف الكفاية فان نقض الكفاية ثبت له استحقاق الفداء  
على وجه لا يملك المولى ابطاله وذلك ممنعه من دفعها وان ضرب العبد ضربا  
لزمه منه عيب فاحش او جرحه او قتله وهو يعلم فهو مختار لان حق ولي الجناية  
يثبت في كل جزء منه وقد فوت حرا فامتنع الدفع في ذلك الحرو وهو لا يحتمل التعجز  
في الدفع في الجناية فتقويت جزء كقويته كله ولو وقع العبد في يده فخرها المولى  
في الطريق او اصابه جناح اسرعه المولى فليس هذا باختيار لان المولى ان كذب فدل  
فعل هذا من جناية العبد فلم يوجد منه صنع بعد جانيته اذ لا صنع له في وقوع العبد  
في البير وان كان الحق من بعد جناية العبد فهو عند الحق ما كان يعلم ان  
عنده الجاني فمعه ولا قصد ذلك بحفره وقد بينا ان حفر البير لا يصير قاتلا  
ولهذا لا يجب عليه الكفارة والاختيار انما يحصل بمباشرة فعل من المولى يكون  
مقوتاه محل الدفع وكذلك كل ما لا يجب على المولى فيه الكفارة فليس ذلك باختيار  
منه ولكن على المولى القيمة ان مات العبد من ذلك ~~بما لا يملك~~ لان المولى سبب هلاكه  
وهو مستعد في ذلك السبب ولو اتلفه مباشرة على وجه لم يصرف مختارا فان لم يكن عالما  
بالجناية كان عليه قيمته فذلك اذا بلغه بطريق السبب ولو اوطاه المولى وهو  
يشير على المداية او وقع قتله وهو لا يعلم بالجناية من العبد ولم يتعد الوطى ولا الوقوع  
فقد اختار عليه الارش لانه مباشر قتله بهذا الطريق ولهذا يلزم الكفارة  
ومباشرة القتل تقويت محل الدفع فاذا كان بعد العلم بالجناية بجعل اختيارا  
ولا يعتبر بتعده الوطى او الوقوع عليه لان ذلك في باطنه لا يمكن الوقوف عليه  
وان اعتقه او باعه او وهبه او كاتبه وهو لا يعلم بجانيته فعليه قيمته لان  
منع الدفع بما احدث من التصرف ولكنه لم يصرف مختارا للفداء حين لم يكن عالما  
بالجناية فيكون مستهلكا محل الدفع وذلك يوجب عليه القيمة حتى ولي الجناية  
كالرهن اذا استهلك المرهون بغرم قيمته حتى المرهون وان كان علم باحدى الجنايتين  
ولم يعلم بالاخرى فهو مختار للذي علم بها وعليه ارشها والاخرى حصتها من قيمة



العبد لا يحمل تصرفه في حق كل واحد من الجانيين كانه لا جناية سواها فليما كان  
عالمها جعل مختارا لوجود دليل الاختيار وفيما لم يكن عالما بها هو مستهلك محل  
الدفع فعليه قصتها من قيمة العبد واذ اجنى العبد جناية لم تبلغه النفس  
فاعتقه المولى وهو يعلم بها قبل البرء ثم انتقصت الجراحة فمات وهو مختار وعليه  
الدية لان سبب الموجب ليختار المولى جناية العبد وانما وجب الاعتاق  
بعد العلم بها فيكون ذلك اختيار الارش بمنزله ما لو اعتقه بعد الموت الا ترى  
ان اذا الكفارة بعد الخرج قبل رهوق الروح جاز بمنزلة اذ ابعدها بعد الموت  
وهذا لانه لما اعتقه مع علمه ان الجناية قد تسرى فقد صار مختارا لما يحب من الارش  
برات او موت ولو قال لعبد ان ضربت فلان باسيف او بعضا او بصوت  
او شجته او حرجته فانت حر ففعل ذلك فمات منه عتق والمولى مختار للفداء  
لان المتعلق بالشروط عند وجودها الشرط كانه يجوز ولان المولى لما علق عتقه بشرط  
هو سبب لوجوب الارش ويختبره بين الدفع والفداء قد صار به راصيا بالتميز  
الفداء بمنزلة الصحيح اذا قال لامرأته انت طالق ثلاثا اذا مرضت بمرض ومات  
يصير فارا من مبراتها فاذا كانت جناية العبد مما يتعلق لها القصاص فلا شيء على  
المولى لان الواجب هو القصاص على العبد وذلك لا يختلف بالرق والحرية فلا يصير  
المولى بالعتق مفوتاح في جناية فلهذا لا يلزمه شيء واذ اخرج العبد رجلا  
فخوص فيه المولى فاختر العبد واعطى الارش ثم انتقصت الجراحة فمات  
المخرج فالقياس فيه ان يكون المولى مختارا للفداء وهو قول ابو يوسف الآخر  
وفي الاستحسان يجبر المولى جوارا مستقبلا وهو قول ابو يوسف الاول  
وهو قول محمد فرجع ابو يوسف من الاستحسان الى القياس واحمد بالاستحسان  
وقد بينا فيما تقدم ان هذه الصورة في الكتب ثلاث مسائل هذه وسلكه تكرار  
تلاوه آية السجدة في الركعة الثانية وجه القياس ان المولى اخذ الارش  
بعد ما تفقر السبب فنزل ذلك بمنزلة اختياره بعد موت المخرج وهذا لانه  
ا قدم على الاختيار مع علمه انه قد يبرأ وقد ينقص فيشوي الى النفس بوضعه ان  
الاختيار قد يكون حكما وقد يكون قصدا فقد صار مختارا لما يحب لها من الاختيار  
بطريق الحكم يستوفي فيه بين ما قبل البرء وما بعده والاعتاق باعتبار انه اختار  
لوجوب الفعل فذلك في الاختيار قصدا وجه الاستحسان ان المولى

لنظار

اختار الارش على حساب كالمبرة قد تروا ان الواجب ارش الطرف فلا يكون ذلك منه  
دليل اختياره الدية فالاشان قد يختار الشيء اذا كان قليلا ولا يختاره اذا كان  
كثيرا فاذا تبين ان الواجب كان هو الدية فقلنا نخير خيارا مستقبلا بمنزلة  
الشفيع اذا اخبر ثمن قليل فطلب الشفيع وقضى له بها ثم تبين ان الثمن كان اكبر  
من ذلك كان على خياره ولو اخبر ان السلم كثير فسلم الشفيع ثم تبين انه كان اقل من  
ذلك كان هو على حقه خلاف الاعتاق فانه تفويت لمحل الدفع ولا يمكن ابقاها به بعد  
فاما عند الاختيار قصد الايفوت محل الدفع فلهذا كان على خياره الا انه روي  
ابي يوسف رحمه الله انه فرق بينهما اذا اعطى الارش بغير قضاء وبين ما اذا اعطا  
بقضاء القاضي وبين ما اذا اعطاه بقضاء القاضي ثم مات المخرج بخير خيارا  
مستقبلا غلان ما اذا اعطاه بغير قضاء القاضي فان ذلك اختيار منه للدية طوعا  
بمنزلة ما لو اشترى دارا بعبد فاعطاهما الشفيع بقيمة العبد ثم استحق العبد  
فان كان احدهما بقضاء قاض بطلت شفيعته ووجب عليه ردّها وان كان اخذها  
بغير قضاء القاضي جعل ذلك كالشراء المبتدأ وعن زفر بنه قال في الوجهين جميعا  
يصير مختارا لان القاضي ناقض الارش بنا على اختياره قال فاذا اجنى العبد جناية  
فاختار المولى اسان عبده وليس عنده ما يوفي وكان ذلك عند قاضي او عند  
غير قاضي فالعبد عبده والارش دين عليه في كونه على حقيقة وقال ابو يوسف  
ومحمد ان ادي الدية مكانه والادفع العبد الى ان يرضى الاوليا ان يتبعوه بالدية  
على ما قال فان رضوا بذلك لم يكن لهم بعد ذلك ان رجوا في العبد وجه قوله ان  
نفس العبد صار حقا للمولى الجناية الا ان يكون المولى يتمكن من تحويل حقهم من العبد  
الى الارش باختياره فاذا اعطاهم الارش كان هذا تحويلا لحقهم من محل الى محل  
فيه وقا يحتمل فيكون صحيحا منه واذا كان مفلسا كان هذا منه ابطالا لحقهم  
لا تحويلا الى محل بعد له فيكون ذلك باطلا من المولى وهذا لان يتوب الخيار للمولى  
كان على وجه النظر من الشرع فانما ثبتت على وجه لا يتضرر به صاحب الحق  
فاذا آلى الامر الى الضرر كان باطلا بمنزلة الختار عليه اذ امانت مفلسا فان الدين  
يعود الى ذمة المجهل لانه حول حقه من ذمة الى ذمة المختار عليه بشرطه  
ان يسلم له فاذا لم يسلم عاد كما كان وفي بيع المفارقة الا اذا هلك احد العوضين  
قبل القبض بطل العقد في الآخر لان صمانها حقه الى العوض



الآخر يشوان يسلم له فاذا لم يسلم عاده فاما كان وكذلك في البيع والاخذ بالشفقة  
ان سلم التمس كان له ان ياخذ الدار وان عجز عن ذلك لم يكن له ان ياخذها  
الا ان يرضى البائع والمشتري في فضل الشفعة بالسليم فهنا ايضا ان رضي  
المولى كان مسقطا حقه في العبد وان ابي ان يرضى كان له ان ياخذ العبد  
وابو حنيفة رحمه الله يقول بجناية العبد مخير المولى بين الدفع والفداء  
والمخير بين سنين اذا اختار احدهما بغير ذلك واجبا من الاصل كما للمكر اذا  
اختار احدهما الانواع الثلاثة فهنا باختياره تبين ان الواجب هو الدية  
في ذمة المولى من الاصل وان العبد فارع من الجناية فلا يكون لاوليا الجناية  
عليه سبيل توضيحه ان من ثبت له الخيار شرعا يستند بالخيار من غير  
ان يحتاج الى رضا صاحبه ولورضى الاوليا ان يبيعوه بالدية لم يبق لهم  
حق في العبد فذلك اذا اختار المولى ذلك في حال ما ثبت له بالخيار شرعا  
وقيل بان هذه المسئلة في الحقيقة ينتهي على اختلافهم في التفليس عند ابي  
حنيفة رحمه الله التفليس ليس بشي غادر اجماع فهذا التصرف من المولى  
يكون تحويلا لحق الاوليا الي ذمته لا ابطالا وعندهما التفليس معتبر والمالك  
في ذمة المفلس تكون نافية فيكون هذا الاختيار من المولى ابطالا لحق الاوليا  
وقد روي عن ابي يوسف رحمه الله ان اختار المولى ما منا معتبرا حتى  
لا يكون لاوليا الجناية حق بمالك العبد بالاخذ بعد هذا الاختيار ولكن  
يباع العبد فيه فيدفع ثمنه الي الاوليا من حساب الدية التي على المولى وهو  
على مذهب ابي يوسف رحمه الله في الجربيب الذين فانه يقول انما جنى تجر على المولى  
وبيع عليه ماله وعند ابي حنيفة رحمه الله لا يفعل ذلك وتديننا هذا في كتاب  
الحجر قالوا اذا جنى العبد جناية خطا ثم اقر المجني عليه انه حر قبل الدفع اليه فلا  
حق له في رقبة العبد ولا على المولى لانه يزعم انه حر وان جانيته على عاقلة  
لا يستحق لها رقبة ورعه معتبرا في حقه فلا سبيل له على العبد بعد هذا الاقرار  
ولا شيء له على المولى لا بدع على المولى بعد الجناية حتى يصير مختارا او مستهلكا  
ولو كانوا اقرار المجني عليه بذلك بعد ما دفع اليه العبد فهو حر لانه ملكه  
بالدفع وقد امر حرته ليعتق باقراره ويكون موقفا للولا بمنزلة من اشترا  
عبد اثم اقران البائع كان اعتقه قالوا اذا جنت الامة جناية ثم ولدت ولدا

او اكتسب

او اكتسب كسبا فان مولاها يكتسبها بالجناية ولا يدفع ولها ولا كسبها لان استحقاق  
نفسها بالجناية الخطا كما استحقاق نفسها بالبعد قصاصا وذا لا يسري الي الولد  
واكتسب وهذا لان حق ولي الجناية متأكد في عينها الا ترى ان المولى مخير بين  
ان يدفعها او يقدرها بالارش واما ليسري الي الولد ما يكون متأكدا في الاصل  
حين انفصل الولد عنها واما اكتسب انما عملك مملك الاصل وعند الاكتساب  
كان ملك الاصل للمولى دون المجني عليه فان جنى عليها فاخذ المولى لذلك ارشا  
فانه يدفع الارش معها لان الاش عوض عن الجزا الفاتت منها بالجناية  
وحق ولي الجناية كان ثابتا فيها بجميع اجزائها فثبت في بدل جزئ منها ايضا  
والجزء معتبر بالكل ولو قبيل واخذ المولى قيمتها كان عليه دفع تلك القيمة  
الي ولي الجناية فذلك اذا اخذ ارش جزئ منها بخلاف الولد فانه حر وهو  
زياده حادثة بعد الجناية وحق المولى انما يثبت في الاجزا الموجودة عند  
الجناية وان كان جنى عليها قبل جانيته لمن يدفع المولى في ذلك الارش معها  
لان الجزا الفاتت بتلك الجناية لم تكن موجودة عند جانيته فلا يثبت حق ولي  
الجناية فيه ولا في بدل بخلاف الفاتت بعد جانيته وان لم يعلم ان الجناية عليها  
كانت قبل جانيته او بعده فالقول فيه قول المولى لان الارش المقبوض في  
يد المولى فاوليا الجناية يستحقون ذلك على المولى وهو يتكبر لانهم يستحقونها  
بالجناية على المولى فالقول قول المولى في بيان صفتها حين ثبت الاستحقاق  
لهم وان كان وجب الارش بعد جانيته فاستكمل المولى وفداها فله ان يستعين  
بذلك الارش في الفداء لانه ملكه كسائر امواله وان لم يجوز الفداء حتى استهلك  
الارش او وهبه للمجني عليه لم يكن مختارا وله ان يدفعها لان الارش منفصل  
عنها فيصرفه في الارش لا يكون تصرفا فيها ولا يتعد به دفعها فكان له ان يدفعها  
بمنزلة ما لو حدثت الجناية من امتين فاستهلك احدهما كان له ان يدفع الاخر  
بجانيته ثم عليه ان يقرم مثل ما استهلك فيدفعه معها لان حق ولي الجناية  
يثبت في ذلك الارش وقد اتلفه المولى سطره وهذا بخلاف ما اذا تلف  
المولى جزا منها بجنايته لان هناك المولى يصر فيها بالجزا ارى المعنى بخلاف  
كان متصلا بها فلماذا صار المولى مختارا وان كان الجاني عليها عند دفع المولى  
كان عليه ان يدفعها جميعا او يقدرها بالدية لان العبد المدفوع قائم مقام الجزا



الثابت منها فان اعتق العبد المدفوع فمما اختار منه كالأمة وعليه الدية وكذلك  
ان اعتق الأمة فانه لا يستطيع ان يدفع واحد اسنهادون صاحب لان العبد قائم  
مقام الجزء الثالث وحكم العبد فيهما لا يتجزى بل اذا تقدر دفع بعضها تصرف  
بتعذر دفع كلها فكذلك حال العبد المدفوع مكان الجزء الثالث منها وهذا  
مخلاف الارش المستوفي من الجاني اذا كان حرا لان الارش اذا كان دراهم وفي  
الدراهم لا يثبت للمولى الخيار بين الدفع والفداء وقد ادمه على التصرف انما يكون  
دليل الاختيار اذا صادف محلا يثبت له فيه الخيار فاما هنا الخيار ثابت له في  
العبد والأمة لان كل واحد منهما يفيد التحريم بين الدفع والفداء فاعتاق  
احدهما يكون تصرفا في المحل الذي يثبت له فيه الخيار فيجعل ذلك اختيارا وهذا  
الاختيار يثبت له فيهما باعتبار جنسية واحدة فيكون اختيارا واحدا اختيارا لهما  
جميعا بخلاف الامتين اذا اجت كل واحدة كل واحد منهما لان ثبوت الخيار له  
في كل واحد منهما باعتبار جنسية علي حدة فلا يكون اختيارا واحدا الجنائيتين  
دليل الاختيار منه في الاخرى وان اعتق وان اعتق العبد وهو لا يعلم بالجنسية  
ثم اختار دفع الأمة دفع معا قيمة العبد لان العبد لو كان قائما بعينه كان عليه  
دفعه معا وقد صارت مستهلكا له بالاعتاق حين لم يكن عالما بالجنسية فكان عليه  
قيمه الا ترى انه لو اعتق الأمة وهو لا يعلم بالجنسية كان عليه قيمتها ولو كان  
هذا العبد فقاعني الأمة فدفع بها واخذ من الجارية فان العبد يصير مكافئا لدفعه  
يدفعه المولى او يفديه بالدية لانه قام مقامها حين دفع بها وكذلك لو قتلها عبيد  
فدفع بها ولو قتلها حرا خطا فاخذ المولى قيمتها لم يقبل للمولى ادفعها او افدها ولكنه  
يدفع قيمتها لان القيمة دراهم او دنانير والارش كذلك ولا معنى للتحخير بين  
القليل والكثير في الجنس الواحد وانما يومر بدفع القيمة التي قبضها اليه والجنائيتين  
مخلاف ما تقدم من المدفوع حال عبيد الناس في الاعيان اغراض فتخبره  
بين دفع العبد وبين فداءه بالقيمة يكون مقبدا ولو ان عبدا قتل رجلا خطا  
مترقتك جارية للمولى العبد خطا قيل للمولى ادفعها او افدها بقيمة لان العبد  
الجاني صار مستحقا لولي الجنائية جارية للمولى عليه بمنزلة جنائيتها على  
عبد مملوك لولي الجنائية ولو قتل عبدا مملوكا له كان على المولى ان يدفع  
او يفديه بقيمة العبد فكذلك للمولى لا يجوز له ان يلزمه اكثر من ذلك

هذا

هذا لان اعطاء قيمة العبد بمنزلة اعطائه العبد ان لو كان قائما ولو اعطاه العبد  
لم يلزمه شيء آخر فذلك اذا اعطاهم قيمته بعد ما قتله امته قال واذا قتل  
العبد رجلا خطا وكتلت الأمة رجلا وهما الرجل واحد ثم ان العبد قتل الأمة  
خطا واختار المولى دفعه فانه يقسم على قيمة الأمة ودية الحرة لان الأمة كانت  
مستحققة لاوليا جنائيتها وقد جنى العبد عليها فيثبت حق اوليا جنائيتها في مقدار  
قيمتها وحق اوليا الحرة في الدية ونولاه تحيير بين الدفع والفداء فان اختار الدفع  
ضرب اوليا الحرة بدية الحرة واوليا جنائية الأمة بقيمتها فيقسم العبد بينهما على ذلك  
وان اختار الفداء فاداه بدية الحرة وقيمة الأمة لاوليا جنائيتها قال واذا جنى العبد جنائيتين  
فداه المولى منها ثم جنى جنائية اخرى قيل له ادفع لها او افدها لانه لما فداءه من الاولى  
فقد ظهر منها فكاكه ما وجد منه الا الجنائية الاخرى فيخاطب بالدفع والفداء  
فان كان لم يقض بالاولى شيئا حتى جنى الثانية دفعه بهما او فداءه بهما  
لان الجنائيتين اجتماعا في رقبته والمولى ان يخلص بدفعه وانما يقول لحقني هذا  
السعد بسبب ملكي برقة العبد وانما يخلص بدفعه فيدفعه بالجنائيتين او يفديه  
بأرثهما واذا اعتق العبد شرارته كان جنى في حال رقة حياته عدا وخطا لم يلزمه  
شيء الا القود في النفس لانه لو اقرتها قبل العتق لم يصح اقراره بالجنائية الموجبة  
للقود فكذلك بعد العتق وهذا لانه في الوجهين جميعا انما يقرب على غيره فان  
جنائية العبد مما يوجب المال يكون على المولى لا شيء منه على العبد قبل عتقه  
ولا بعد عتقه واقراره على غيره ولا يكون حجة في الحالين لما يكون موجبا  
للقود فاقراره به يكون على نفسه ولو جنت امه جنائية فقال المولى كت اغتبتها  
قبل الجنائية او دب بها او كانت أم ولد فانه لا يصدق على امر الجنائية وهو مختار  
للفداء ان قال هذا بعد العلم بالجنائية وان قاله بعد العلم بالجنائية فعليه القيمة  
لانه منهم في حق اوليا الجنائية فيجعل اقراره بمنزلة الانسان في حقهم فان اشأ  
العتق او الله بغيره كان الحكم فيه ما بينا فكذلك اذا اقر مستندا الي ما قبل الجنائية  
لان هذا الاسناد لا يثبت بقوله حين لم يصدقه اوليا الجنائية فيه واذا جنى  
العبد جنائية فاخبر ولي الجنائية مولى العبد فاعتقه وقال لم اصدق  
فيما اخبرني به فهو مختار للفداء لان ولي الجنائية في اختياره طالب لحقه فعلى  
المولى ان ينظر في حيزه الا ترى انه لو اخبر القاضى بذلك وطالبه باحضار



المولى وتكليفه الجواب اجابه القاضي الى ذلك فكذا اذا اخبر المولى بذلك  
كان عليه ان ينظر الى حيرة فاذا لم يفعل واعتق العبد كان هذا بمنزلة الاعتاق  
بعد العلم بالجناية فيكون مختارا وكذلك اذا اخبره برسوله في الجناية  
فاسما كان الرسول او عدلا لان عبارة الرسول كعبارة المرسل فاما اذا اخبره  
بذلك فضولي فان صدقه مما اخبره به ثم اعتق العبد فهو مختار للفداء ايضا  
وان كذبه في ذلك او لم يصدقه ولم يكذب به حتى اعتق العبد فان كان المخبر عدلا  
فكذلك الجواب لان خبر العبد مقبول فيما يكون ملزما وان كان المخبر فاسقا فعلى  
قول ابي حنيفة رحمه الله لا يكون مختارا للفداء ولكن عليه قيمته باستهلاكه اياه  
وعند ابي يوسف ومحمد هو مختار للفداء وهذا من الجنس الذي يبناه في الماذون  
او عندهما خبر الواحد في المعاملة مقبولا عدلا كان او فاسقا وعند ابي حنيفة  
فيما يتعلق به اللزوم لا يعتد بحصة الفاسق وهذا خبر ملزم في حق المولى  
لان الاعتاق بعد العلم بالجناية يلزمه الفداء لا يعتد فيه خبر الفاسق واذا كان فضولا  
وان اخبره به فاسقا ففي حديثي الروايتين كذلك وفي الرواية الاخرى يكون مختارا  
للفداء لانه امر احد شرطي الحجة وهو العدد فيعتبر ما لو وجد الشرط الاخر وهو عدله  
في حق المخبر الواحد ولو حتى عنده جناية فقال المولى كت بمعنة من فلان  
او قال هو له لم يكن لي فظ وصدقه فلان قيل فلان ادفعه او افده لان المولى ما  
اتلف على ولي الجناية شيئا حين اخرجه الى ملك رجل مخاطب بدفعه او الفداء  
فكان هو مخاطب بدفعه او الفداء كما كان مخاطب به فان كذبه فلان قيل للمولى  
ادفعه انت او افده لان الملك ثابت له فيه باعتباره والقرار بطلان تكذيب  
المقر له فصار كان لم يكن فمخاطب ذوال اليد بالدفع او الفداء وان عبدا في يدي رجل  
جنى جناية فقال ولي الجناية هو عبدك وقال الرجل هو وود بعة عندي لفلان  
او عارية او اجارة او رهن فان اقام على ذلك بيينة اخرت الامر فيه حتى يقدم  
الغايب فان لم يقدم بيينة فخطب بالدفع او الفداء وقال زفو هو مختار للديته  
بمجرد قوله لانه زعم لانه لا سبيل له على دفعه فيجعل به مقبولا للدفع مختارا له  
للفداء كما لو اعتقه ولكن نقول هو كلامه يزعم انه ليس خصم في هذه الجناية  
اصلا واختياره يبين على لونه خصما فاذا انجبت بالبيينة انه ليس خصم فيه  
صار اثبات ذلك اليه كالاتبات بالمعينة وان لم تقدم بيينة على ذلك فهو  
الخصم

فهو الخصم باعتبار ظهوره وهو متمكن من دفعه فمخاطب بالدفع او الفداء ولا سبيل  
لجعله مختارا مع بقائه متمكنا من الدفع بالجناية فان فداه شرقا والغايب احد عنده بغير  
شي لان دي اليد كان اقر بالملك له وقد اتصل تصديقه بذلك الاقرار وقد كان ذوال اليد  
متبرعا في هذا الفداء فانه كان يجبر عليه فلا يرجع بشي منه على المقر له وان كان دفعه  
فالغايب بالخيار ان شاء امضى ذلك وان شاء اخذ العبد ودفع الارش لان تصديقه  
اتصل بذلك الاقرار فيثبت الملك ويبين انه كان له الخيار فان امضى دفعه  
كان بمنزلة اختياره له دفع منه ابتداء وان اخذ الارش فله ان ياخذ عبده  
وان انكر الغايب ان يكون العبد له فما صنع الاول فيه من شي فهو جائز لان الاقرار  
بطل بتكذيب المقر له واذا كان عبدا في يدي رجل وهو مقر بانه عبده او لم  
يقرو لم ينكر فاقرب بجناية خطا ثم اقر له لرجل انه وانه لم يملكه فظ وصدقه الرجل  
فالعبد له لان الجناية الثابتة عليه باقرار المولى لا يكون اقوي من الثابت بالمعينة  
وذلك لا يمنع المولى من التصرف فيه والاقرار بالملك لغيره ثم اذا كذبه المقر  
له في الجناية فهو مختار للارش لان الجناية تثبت على العبد باقرار دي اليد  
عليه بمصدا متلفا العبد باقراره بالملك فيه لغيره فيجعل ذلك  
بمنزله تملكه منه بالبيع وذلك اختيار منه للفداء فله ان يملكه اذا كان  
ذوال اليد اقر انه عبده قبل اقراره بالجناية عليه او بعد ذلك قبل اقراره  
لهذا الرجل ولم يكن الدعاء لنفسه قبل اقراره لهذا الرجل فلا شي عليه ولا على  
العبد من الجناية لان المقر ما اتلف شيئا على احد وانما اقر على ملك غيره بالجناية  
واقراره على ملك الغير لا يلزمه شي وهذا بخلاف ما اذا ثبت الجناية عليه  
بيينة لان هناك ذوال اليد قد صار مخاطبا بالدفع ويثبت الجناية على العبد  
بما هو حجة في حق الكل فاذا اخذ له باقراره الى المقر له فخطب بما كان مخاطب  
به المقر وهما باقرار دي اليد ما يثبت الجناية على العبد في حق المقر له فلهذا  
لا مخاطب بشي وقاله واذا جنى العبد جناية ثم اصابه عيب مما وي فان المولى  
مخاطب بدفعه او الفداء ولا شي عليه بسبب ذلك العيب لانه ما كان مضمونا  
عليه الا ترى انه لو مات في يد من يلزمه شي فاذا فات جزؤه منه بغير صنعة  
اولي ان لا يلزمه شي وكذلك لو بعثه المولى في حاجة فطيب فيها او استخدمه  
ولا ضمان عليه فيما حقه بذلك لان المولى في حق الاستعداد في العبد الجاني



ماله يدفعه فلا يكون فعله ذلك تقديرا ولو اذن له في التجارة بعد جنايته فاستقر  
رقيقته فهو ضامن لقيمته لا على الجناية ولا يضمن الارش لان الاذن له في التجارة لا  
يمنعه من الدفع بالجناية فلا يصير به مختارا ولكن استحقاق ماله بالدين  
يثبت بسبب ذلك الاذن فيصير المولى كالمكلف للمال على اهل الجناية لانه لا يعذر  
الدفع اليها الجناية حين سماع الدين لان حكمه كان ثانيا في عهده غير مشغولة ماله  
فلهذا يضمن المولى قيمته قالوا اذا قتل العبد قتيلا خطا ثم قتل عينه ثم قتل  
آخر خطا ثم اختار المولى دفعه فانه ارش العين الى الاول لانه جني على الاول وعينه  
كانت صحيحة فيثبت فيها حق المجني عليه ثم قامت واحلت بدلا فيكون البدل  
له لا مزاحمة للثاني معه فيه لانه جني على الثاني وهو اعور فلم يثبت حق الثاني  
في هذه العين احلا ثم يكون العبد بينهما يضربه الاول بالدية الا ما اخذ من  
ارش العين ويضربه الآخر بالدية حتى اذا كانت قيمته الف درهم وكان  
ارش العين خمس مائة فان العبد يقسم بينهما على تسعة وثلاث سهما لان الاول  
انما بقي من حقه تسعة الف واخذت كل جنس مائة سهما كان العبد بينهما على تسعة  
ويضرب بعشر الف فاذا جعلت كل جنس مائة سهما كان العبد بينهما على تسعة  
وثلاثين سهما وكذلك لو كان الذي قتل عينه عبدا دفع به كان ولي الاول  
احق به ثم يضرب مع الآخر بالدية الا قيمة العبد الذي اخذه لانه وصل اليه  
ذلك القدر من حقه واذا قتل العبد قتيلا خطا والمقتول وليان فدفع  
المولى اجدهما بقضا القاضي ثم قتل عبدا آخر ثم جاور الآخر والشريك في  
الجناية الاولى ثم يقال للمدفع اليه الاول نصفه الى الآخر او اذنه بنصف  
الدية لان نصف العبد صار مملوكا له بالدفع اليه بقضا القاضي فاما جاني على  
ملكه فيخاطب بان يدفع ذلك النصف او يغد به بنصف الدية فان دفعه  
بري من نصف الدية ويرد النصف الباقي على المولى لانه اخذه بغير حق  
فيرده على من اخذه منه ثم يقال للمولى ادفعه او اذنه بعشره الف خمسة الف  
لآخر وخمسة الف للمولى الاول الذي لم يأخذ شيئا فان دفعه ضرب كل واحد منهما  
في هذا النصف خمسة الف فيكون بينهما نصفا فحصل ثلاث ارباع العبد للمولى الجاني  
في الآخر ورجعه للذي لم يكن قبض من ولي الجناية الاولى ثم يضمن المولى الذي  
كانت الجناية الاولى ثم يضمن المولى الذي كانت الجناية الثانية في دفعه ربع قيمته

للمولى

للمولى فيه دفعه المولى اليه فوسط لان هذا الربع استحققه ولي الجناية الاخرة  
بجناية كاتب منه عند المدفع اليه وقد كان مضمونا في يده فيرجع عليه ربع القيمة  
لذلك ويدفعه الى الاوسط لان حقه كان ثابتا في هذا الربع وقد مات فاحلف بدلا  
فيجتمع له ربع العبد وربع القيمة ولا يكون المولى ضامنا له شيئا مالم يستوف ربع القيمة  
من الاول لانه دفعه بقضا القاضي فلا يكون ذلك موجبا للصمان عليه حتى لو كان  
دفعه اليه بغير قضا القاضي فلان للاوسط الخياران شا ضمن المولى هذا الربع  
باعتبار دفعه الى صاحبه بغير قضا القاضي وان شا ضمن صاحبه فان ضمن المولى  
مرجع به المولى على المدفع اليه الاول لما قلنا واذا قبل العبد سلس خطا فدفعه  
المولى الى صاحبه بغير قضا القاضي يقتل عنده قتيلا خطا ثم اجتمعوا واختاروا  
الدفع فان المدفع اليه الاول يقال له ادفع نصف العبد الى الآخر لان حقه  
كان في نصف العبد وقد تملكه ذلك النصف بالدفع اليه ثم كانت الجناية  
الاخرة من هذا النصف على ملكه وقد اختار المدفع فيومر بدفع النصف اليه ويرد  
النصف الباقي على المولى لانه اخذه بغير حق ثم يدفعه المولى الى الاوسط والآخر  
يصرف فيه الاخر خمسة الف لانه وصل اليه نصف حقه ويضرب فيه الاوسط  
بعشره الف لانه لم يصل اليه شيء من حقه فيكون هذا النصف بينهما اثلاثا  
ثلثاه للاوسط وثلثه للآخر ثم يضمن المولى سدس قيمة العبد للاوسط وهو  
ما سطر من هذا النصف للمولى الجناية الاخرة لان حق الاوسط كانه ثانيا في جميع هذا  
النصف وكان قد دفعه الى غيره بغير قضا القاضي فلهذا يضمن له سدس  
القيمة ويرجع به على الاول الذي كان في يده لان استحقاق هذا السدس  
بجناية كاتب في يده لان استحقاق هذا السدس بجناية كاتب في يده يمكننا  
تقوله العراقيون من مشايخنا رحمهم الله والصحيح عندي انه ليس له ذلك  
ها هنا ولا في الفصل الاول لانه كان مالكا لهذا النصف قبل ان يدفع اليه حتى  
يكون قبض الاول جناية على حقه فيكون ضامنا له ولو كان المدفع بقضا قاضي  
كان مثل هذا ايضا الا ان المولى لا يضمن شيئا للاوسط ولكنه يرجع بسدس القيمة  
على المدفع اليه الاول لما قلنا واذا قبض ذلك دفعه الى الاوسط وعلى ما يقوله  
العراقيون الاوسط هو الذي يرجع بسدس القيمة على المدفع اليه الاول قالوا  
واذا قتل العبد قتيلا خطا وفقا عن آخر فدفعه المولى الى المفتقر وعينه تقتل



عنده قتيلا آخر ثم اجتمعوا فاخاروا د فعه فان صاحب العين يدفع ثلثه  
الى الآخر لملك الثلث والحماية الاخرة من هذا الثلث حصل على ملكه فبدفعه لها  
ويرد الثلثين على المولى فيدفعه المولى الى ولي القتلين تضرب فيه الاول  
بعشرة الف والاخر ثلثي الدية لانه قد وصل اليه ثلث حقه فيكون هذا مقسوما  
بينهما احماسا ثلثة احماسه الاول وحسنه للآخرم يضمن المولى الاول  
سنة اخرا وثلثي حر من سنة عشر حرا وثلث جزء من ثلث قيمة العبد وذلك في  
الحاصل حسا ثلثي بدل ما سلم للآخر من هذا الثلثين الا انه بنا الجواب على القسمة  
التي كانت بينهما فان الاول تضرب فيه بعشرة الف والاخر سنة الف وثلثي الف  
فلهذا قاله ما قاله وفي الحقيقة رجوعه على المولى بحسب ثلثي قيمته لان المولى  
اتلف ذلك حتى دفعه الى صاحب العين بغير قضا قاض واستحق بالجناية  
التي كانت عنده ثم يرجع المولى على صاحب العين لما قلنا ان الاستحقاق بسبب  
جناية كانت في ضمانه قال واذا قتلت الامة قتيلا خطا ثم ولدت بنتا ثم قتلت  
البنت رجلا خطا ثم ان البنت قتلت الامر فاخار المولى دفعها تضرب اوليا  
قتيل الامة فيها بقيمة الامر واوليا قتيلا بنت بالدية لان البنت في هذا الحكم كجارية  
اخرى اخرى للمولى فان حتى دلي جناية الامر لا يثبت في البنت ممن قد وجد من  
البنت جنايتان احدهما على الحر والاخر على الامر وهي مقدرة بحق جناية  
الامر فاداد فيها المولى ضرب كل واحد فيها منهما بمقدار حقه اوليا الامر بقيمة  
الامر وولي الحر بالدية فيقسم البنت بينهما على ذلك وان اختار المولى فدا البنت  
دفع دية قتلها الي وليها بقيمة الامر الى ولي قتيلا الامر لانه انما يدفع لها  
بما يثبت فيها من الحق باعتبار جنايتها ولو كانت البنت ثقات عين الامر فلهذه  
المسئلة على اربعة اوجه ان اختار المولى دفعها دفع الامر بجنايتها ودفع البنت  
بضرب فيها اوليا قتلها بالدية واوليا قتيلا الامر بنصف قيمة الامر لا بها  
على غير الامر وقد ثبت فيها حق اوليا الامر والغیر من الادى بصفه فلهذا  
ضربوا فيها بنصف قيمة الامر وان اختار القدا فيها فدا كل واحد منهما بعشرة  
الف ارش جنايتها وقد خلص الحق فيها للمولى ولا يعتبر جناية البنت  
على الامر وان اختار الدفع في الامر والفدا في البنت دفع الامر الى اوليا جنايتها  
ودلى البنت بالدية لاوليا قتلها بنصف قيمة الامر لاوليا قتل الامر لانها التقت

نصف

نصف الامر بجنايتها وهي جناية معتبرة بحق اوليا جناية الامر وان خيار الدفع في  
البنت والفدا في الامر دلى الامر بعشرة الف ودفع البنت الى اوليا جنايتها لانه  
حين دلى الامر صارت هي طاصدة له جناية البنت عليها غير معتبرة بحق المولى فلهذا  
دفع البنت الى اوليا جنايتها ولو فقات الامر عين البنت بعد ما فقات البنت عينها  
فاخار المولى دفعها فانه يدفع البنت وانما يبدا بها لانها هي التي ابتدأت بالجناية  
على الامر فتضرب فيها اوليا قتلها بالدية وولي قتيلا الامر بنصف قيمة الامر ثم  
يكون ذلك المقدار من البنت مع الامر وما اصابها بارش عينها من البنت فيكون  
ما دفع لها من البنت لولي قتيلا الامر خاصة لان الامر حين جنت الجناية الاولى  
كان عينها صحيحة فثبت حق الولي في بدل ذلك العين ولا مراعاة فيه لاوليا  
جناية البنت لانها جنت على البنت وهي عور فلا يثبت حقهم في بدل عينها ثم  
يصرف ولي قتيلا الامر في الامر بما بقي من الدية وتضرب ولي جناية الثيب بنصف  
قيمة الثيب فتكون القسمة بينهما على ذلك وقد طعنوا في هذا الجواب فقالوا ينبغي  
اوليا قتيلا البنت في البنت بالدية المقدار ما يصل اليهم من الامر باعتبار  
جنايتها على نصف البنت لان المعتبر هو المال وباعتبار المال سلم له هذا  
المقدار ولكن ما ذكره في الكتاب اصح لان عند دفع الثيب لم يصل الى اوليا  
قتيلها شي بعد قتلها من قيمتها جميع الدية ولا معتبر بما يكون بعد ذلك الا ترى  
لوان رجلا مات وترك الف درهم ورجل عليه الف درهم ولاخر عليه الف  
درهم فاقسما الف بينهما اثلاثا ثم ان صاحب الالفين ابراه عن الالف  
لا يتغير بهذا الا براحم تلك القسمة لهذا المعنى وان اختار المولى الفدا  
فيهما فداهما بديتين وامسكهما جميعا لانه يغدي كل واحد منهما بدية  
قتيلها وقد حصلنا للمولى ولا يعتبر جناية كل واحد منهما على صاحبه  
قال واذا قتلت المرأة رجلا خطا ثم ولدت بنتا ثم ان ابنتها قتلها فانه يقال  
لمولاها ادفعها او ادها بقيمة الامر لان البنت في هذا الحكم كجارية اخرى  
للمولى ولو جنت الامة وهي حامل ثم ولدت ولدا قيل ان يدفعها فالولد للمولى  
لان الولد زيادة انفصلت عنها قبل ان يقرر حق ولي الجناية فيها ولان ولد اخر  
بعد الدفع فهو للدفع اليه لانه ملكها بالدفع اليه والولد يتبع الامر في الملك  
ولو جنت الامر جناية خطا ثم ولدت ولدا فقطع الولد يدها فالمولى بالخيار



ان شادفع الامر ونصف قيمتها الى اهل الجناية وان شادفعها دولها وان شادفعها  
واعطي الارش لان الولد بمنزلة مملوك اخر للمولى اذ لم يتعلق به حق اربابها جنايتها  
فهذا اخر المولى على ما بينا سواء ارش الجناية اقل من نصف قيمتها او مثل قيمتها ولو جني  
عليها عبد لغيره فاحد الارش اعطي من ذلك ارش جنايتها واسمك الباقي لان جناية  
عبد الغير عليها معتبرة لحق المولى فاد قبض الارش الحق ذلك بساير املاكه ليكون  
له ان يعطي من ذلك ارش جنايتها وعسك ما بقي منها كما كان ان يعطي ارش جنايتها  
من ساير املاكه بخلاف ما سبق فجناية الولد عليها هناك غير معتبرة لحق الامر واما كانت  
معتبرة لحق ولي جنايتها واذا اختلف المولى وولي جنايتها فقال المولى جئت دهي  
صحيحه ثم فقارجل عنها فالارش لي وقال المولى جئت بعد التقي فالقول قول المولى  
لما بينا ان المولى يدعي استحقاق ما في يد المولى ويدعي تاركها في جنايته سابقا  
على وجوب الارش بالجناية عليها فلا يصدق في ذلك الا بحجة ولو كان الذي جني  
عليها القليل في نفسه او وليه ثم اختلفا فالقول قوله مع ميمنه لما بينا ينكر سبق  
تاريخ بدعته المولى فالقول قوله مع ميمنه وعلى المولى اثبات ما يدعيه باليمينه

**باب جناية العبد في البئر**

قالوا اذا احفر العبد بئرا في طريق غيره اذن مولاه سراعته مولاه ثم اعتقه  
مولاه ثم علم بالحفر ثم وقع فيها رجل فمات فعلى المولى قيمة العبد لا الحافر  
عند الوقوع يصير جانيا بسبب الحفر السابق فان ذلك الحفر كان بعد ثامنه الا انه  
اتصل بالجنى عليه عند الوقوع فيصير جانيا عليه بذلك الحفر كالمعلق للطلاق والعتاق  
بالشرط عند وجود الشرط يصير مطلقا ومعقبا بالكلام السابق وذلك الفعل كان  
منه في ملك المولى وموجب جناية العبد استحقاق نفسه على المولى وقد اتفقت  
المولى بالاعتاق على وجه لم يصير مختارا اما لانه ولم يكن عالما بالحفر او لانه  
يكن عالما بالحفر ولا لانه لم يكن عالما بان يقع فيها انسان فكان مستهلكا للعبد  
فعليه قيمة العبد لولي الجناية فان وقع فيها آخر شوكا في تلك القيمة لانه صار  
خائفا على الثاني بالسبب الذي به صار جانيا على الاول وهو الحفر فيستويان  
في الاستحقاق والثابت بذلك السبب والمولى بالاعتاق ما استهلك الا  
مرتبة واحدة ويكون تلك القيمة بينهما نصفان فان وقع فيها العبد وامر  
شركهم في تلك القيمة لان العبد بعد ما عتق قد ظهر من تلك الجناية والتحق بغيره

من الاجانب وقد روي عن محمد بن الحسن رحمه الله ان دمه هدر واصل هذه المسئلة  
فيما اذا احفر العبد بئرا في الطريق ثم اعتقه في الطريق ثم اعتقه المولى ثم وقع العبد  
فيها ثم مات فدمه هدر في قول محمد رحمه الله لانه كما جاني على نفسه بذلك الحفر  
السابق وفي ظاهر الرواية على المولى قيمته لورشته لانه حين اعتق فقد خرج من ان يكون  
جانيا حكما ويصير كان الجاني بالحفر هو المولى حتى ان وقع الواقع فيها يكون موجب  
الجناية على المولى وشي على المعتق فيكون وقوع المعتق فيها كوقوع اجنبى آخر فيعزوم المولى  
قيمته لورشته ولو كان اعتقه المولى بعد ما وقع فيها رجل فان كان المولى لا يعلم  
بوقوع الرجل فيها فعليه قيمة العبد لانه صار بالاعتاق مستهلكا لا مختارا وان  
كان علم بموت الرجل فيها فعليه الدية لانه مختارا بالاعتاق بعد ما صار مختيرا بموت  
الرجل فيها وعلم بذلك خلاف ما اذا كان اعتاقه قبل ان يقع في البئر احد لانه ما صار  
مختيرا قبل وقوع الواقع فيها فلا يمكن او يحتمل اعتاقه اختيارا فان وقع آخر فيها فمات  
فانه يقاس صاحب الدية فيضرب الاخر بقيمة العبد والاول بالدية في قول  
ابي حنيفة رحمه الله وقاب ابو يوسف ومحمد رحمه الله على المولى نصف قيمة  
اخرى لولي القاتل الاخر ولا يشرك الاول في الدية لان اعتاق المولى اياه اختيارا  
للدية في حق الاول فكأنه لم يعتق ولكنه اسكه وادى الدية ففعل ذلك ثم وقع  
في البئر آخر كان عليه ان يدفع نصفه الى الآخر او يقدره بالدية فلكلها هنا  
يصير هو بالاعتاق في حق الثاني مستهلكا للعبد فيغرم له نصف قيمته وابي حنيفة  
يقول دفعه الدية الى الاول بسبب اعتاقه بعد العلم بالجناية القيمة اليه اذ الميرك  
عالما بالجناية ثم هناك المولى لا يغرم شيئا آخر اذ وقع فيها انسان اخر ولكن ولي  
الثاني شارك الاول فيما قبض فكذلك همنا وهذا لان المولى قد غرم جميع موجب  
جناية العبد فلا يلزمه شي آخر بعد ذلك لانه لا يثبت بوقوع الثاني فيه حتى المولى  
يحدد الجناية فانه حرجين وقع فيه الثاني وجه فارق ما اذا اسكه وادى  
الدية لان العبد عند وقوع الثاني فيه صار جانيا عليه باعتبار الحفر السابق  
وهو على ملك المولى في هذه الحالة فيخاطب المولى بموجب هذه الجناية فيدفع  
اليه النصف او يقدره واذ ثبت ان المولى لا يغرم شيئا آخر قلنا ولي الثاني  
يضرب مع الاول فيما قبضه بقيمة العبد لانه صار جانيا عليه لان الحفر  
الثاني السابق والمولى في حقه لم يصير مختارا فكون حقه في قيمة العبد



وحق الادلة في الدية فقد صار المولى مختارا في حقه فيضرب كل واحد منهما  
في المقبوض بمقدار حقه ولو وقع فيها رجل فمات ثم وقع فيها آخر فمات  
عينه والعبد قائم دفعه المولى اليهما فيكون بينهما الاثنا على مقدار حقهما والاختار  
الفداء خمسة عشر الفا عشرة الف صاحب النفس وحصة الفاصح  
العين وان اعتقه قبل ان يعلم بهما فعليه قيمته بينهما اثنا ثلثا لانه صار مستهلكا  
للعبد عليهما بالاعتاق وان كان يعلم بالقتل ولا يعلم بالعين فعليه عشرة الا  
لولي القتل لانه مختار لذلك وعليه ثلث القيمة لصاحب العين لانه صار  
مستهلكا في حقه حين لم يكن عالما بالجناية عليه فيغفر له حصة من القيمة وهو  
الثلث ولو باع العبد قبل ان يقع فيها احد ثم وقع فيها انسان فمات فعلى البائع  
لان ازالته العبد عن ملكه بالبيع ازالته بالقتل وكذلك لو وقع فيها العبد نفسه  
في ظاهرا الرواية على البائع قيمته المشتري وفي رواية يهدمه هدر كما ينبغي في  
العقود قالوا اذا حفر العبد بئرا في طريق المسلمين فوقع رجل فيها فقال المولى  
انا كنت امر بذلك لم يضمن عاقلته ولم يصدق على ذلك الا لبينة لان الجناية  
باعتبار الظاهر تعلقت برقبة العبد وصار المولى مخاطبا بالدفع او الفداء فلا  
يقبل قوله في اجاب بوجوب الجناية على العاقلة الا لبينة ولا في تفريع العبد  
عن موجب هذه الجناية اذا اذنه ولي الجناية يرى العبد عن الجناية بتصادقهما  
على ذلك فالحق لا تعدو هما فتكون الدية في مال المولى لان اقراره بان الحركات  
من العبد بامر بمنزلة اقراره بانه حفر بنفسه ولو وقع انسان في بئر في الطريق  
فاقر رجل انه هو الذي حفر البئر كان مصدقا على نفسه دون عواقله ويكون  
الدية في ماله ثلث سنبل واذا استاجر الرجل عبدا محجورا عليه وحرا مخفرا  
له بئرا فوقع عليهما فمات فاعلى المستاجر قيمة العبد للمولى لانه صار غاصب  
العبد باستعماله وقد تلف في عمله ثمر تلك القيمة يكون لورثة الحران كانت  
اقل من نصف الدية لان العبد صار جانيا على نصف الحر وقد فات واخلف  
بدلا فيستوفي وليه ذلك البدل بحقه ثم يرجع لها المولى على المستاجر  
لان المقبوض استحق من يده بجناية كانت من العبد في ضمانه ثم المستاجر  
قد ملك العبد بال ضمان وقد صار الحر جانيا على نصفه فيكون على عاقلة  
الحر نصف قيمة العبد المستاجر ولو كان العبد ماذن ناله في الجور لم يكن

على

على المستاجر شي لانه ليس غاصب له وكان على عاقلة الحر نصف قيمة العبد  
لان الحر صار جانيا على نصف العبد ثم يكون ذلك لورثة الحر باعتبار جناية العبد  
على نصف الحر واذا حفر العبد بئرا في الطريق باذن مولاه ثم قتل قتيلا خطأ فدفعه  
مولاه اليه في القتل ثم وقع في البئر انسان فمات فان ولي القتل بالخيار  
ان شادفع نصفه وان شادفاه بالدية لان العبد صار جانيا على الواقع في البئر  
بالحفر السابق وباعتبار تلك الجناية يكون نصف العبد حق ولي الواقع في البئر  
الا ترى انه لو كان وقوع الواقع في البئر قبل ان يدفع بجنايته كان العبد بينهما  
نصفين ولان المدفوع اليه بالجناية قد ملك جميعه لانه حين دفع اليه العبد  
ما كان لاحد سواه حتى في العبد ويوقع الواقع في البئر لا يبين ان حق وليه كان  
ثانيا يومئذ وانما ثبت مقصورا على الحال ولكن بذلك السبب فلا يبطل به ملك  
المدفوع اليه في شيء من العبد ولكنه في الخيار يقوم مقام المولى باعتبار ملكه فان  
شادفع اليه نصفه وان شادفاه بالدية ولو وقع في البئر او لا انسان فمات  
فدفعه مولاه ثم قتل قتيلا خطأ فدفع المدفوع اليه بذلك ثم وقع في البئر آخر فان ولي  
القتيل يدفع ثلثه الى الواقع في البئر آخر او يفديه بالدية لان العبد في الحال قاتل  
ثلاثة نفر اثنان في البئر وواحد بيده وقد صار حصة لحج البئر الاول  
الذي قتله بيده ومن حصته وذلك ثلثان من العبد والثلث منه حق ولي الواقع  
في البئر آخر وقد قام المدفوع اليه مقام المالك فيه فيخبر بين ان يدفع اليه الثلث  
او يفديه بالدية واذا حفر المديروا او المولى بئرا في الطريق وقيمته الف  
درهم فوقع فيها انسان فمات فعلى المولى قيمته لان جانيته بالحفر عند  
انصال الوقوع به كجناية بيده وجناية المديروا او المولى بوجوب القيمة  
على المولى به فضى ابو عبيدة ابن الجراح رضي الله عنه كان اميرا بالشام  
وكان ذلك بحضور من الصحابة ولم يكره عليه احد وهذا لان المولى بالتدبير  
السابق صامنا فخرج الرقبة بالجناية على وجه لم يضرب مختارا فكان صامنا  
بقيمتها كما لو فعل ذلك بعد الجناية وهو لا يعلم بها فان وقع فيها واحد بعد  
واحد فماتوا وقد تغيرت قيمته فيما بين ذلك الى زيادة او نقصان لم يكن  
على المولى الا قيمة الف درهم يوم حفر بينهم جميعا بالسوية لانه ما منع الا  
رقبة واحدة فلا يغرم الا قيمة واحدة والجناية من المديروا شبيهة كان هو



الحقد فيعتبر قيمته عند ذلك الاتري ان في الجناية بيده يعتبر قيمته حين جني  
وكذلك لو مات المدبر قبل ان يوقع فيها انسان او اعتقه او كاتبه او فحل شيئا  
من ذلك بعد ما وقع فيها بعضهم ثم وقع فيها انسان فمات فعلى المولى قيمته لان  
حماية المدبر لا يتعلق برقبته لانه ليس يحل الدفع وانما وجبت القيمة على المولى  
ابتداء فهو المدبر وجناية وعتقه في ذلك سواء وكذا لو جنى جناية بيده شاركه  
ولها في بلد القيمة لان المولى مامع الاوقمة واحدة الا انه اذا كانت قيمته  
جنى بيده الفان فعلى المولى الف وهو هذا خاصة لان على المولى قيمته وقت  
جنايته فانه عند ذلك صار ما نفاذ فعد بالمدبر السابق وهذه الجناية  
الثابتة وجدت منه الآن فعليه اصابها قيمته الفان وقد عزم مرة فيغفر  
لهذا الف فيغفر لهذا الف اخري ثم تصرف هو بالقيمة الاولى مع اهلها بنسبة  
الاف لانه وحل اياه مقدار الف فينقض من حقه ذلك القدر ويضرب كل  
من اصحاب الباربيس الف فيكون القسمة بينهم على ذلك قال واذا استأجر  
اربعة رهط مدبرا ومكاتب وعبد او حرا يحفرون له بيرا في الطريق فوقعت  
عليهم من حفرهم فماتوا ولم يوفد المدبر ولا للعبد في العمل فيقول كل واحد  
منهم تلف بفعل المدبر فله نصيب من قيمته ربع نفسه ويعتبر جناية اصحابه عليهم  
في ثلاثة ارباع نفسه ثم على المستاجر قيمة العبد والمدبر لمولاه لانه صار  
خاصا لهما بالاستعمال والمدبر يضمن بالعصب كالقن ثم لورثة الحر ربع دية  
الحر في رقبته كل انسان منهما فيضرب في هاتين القيمتين ورثة الحر بنصف  
دية الحر ورثة المكاتب بنصف قيمة المكاتب فيقتسمان ذلك على هذا ثم  
مولاهما بذلك على المستاجر لان المقبوض استحق بجناية كانت منهما في بدو الشا  
فيثبت لهما حق الرجوع عليه في رقبته العبد ثم المستاجر على عاقلة الحر ربع قيمة  
كل واحد منهما لان ملك العبد بالاصنان وقد صار بمنزلة المالك للمدبر  
باستحقاق بذل نفسه بعد ما ضمن قيمته فلهذا رجع على عاقلة الحر ربع قيمة  
كل واحد منهما وله في رقبته المكاتب ربع قيمة كل واحد منهما وله في رقبته  
المكاتب وقد كان للمكاتب في رقبته كل واحد منهما ربع قيمته من القيمة  
التي اخطئها كل واحد منهما فيكون بعضه قصاصا من بعض ويبرأ دون القتل  
وربع قيمة المكاتب على عاقلة الحر لان الحر اخطئ ربع المكاتب ثم ياخذ ذلك

ورثة الحر باعتبار جناية المكاتب على مراح الحر الا ان يكون اكثر من ربع الدية  
فيأخذون ربع الدية ويردون الفضل على مولى المكاتب ولكن هذا انما يستقيم  
على قول من يقول قيمة المملوك في الجناية يبلغ بالغة ما بلغت ولكل واحد من  
العبدين يعني المدبر والعبد ربع قيمته في قيمة الآخر ولكن ذلك على المستاجر  
وله فلا يفيد اعتباره فان كان العبدان مادي لهما في العمل فلا ضمان على  
المستاجر لا لعدم العصب وربع قيمة كل واحد منهما في عتق صاحبه وربع قيمة  
كل واحد منهما على عاقلة الحر وثلاثة ارباع دية الحر في عتق كل واحد منهما  
وربع فاذا عقلت عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهما واخذ ذلك لكل واحد منهما قلنا  
يؤخذ من مولى المدبر قيمته كاملة لانه صار ما نفاذ بالمدبر السابق فيكون موجب  
جنايات المدبر القيمة عليه بعد ان يكون القيمة مثل ما عليه من ذلك او اقل فيقسم  
ذلك بينهم يوصف فيه ورثة الحر ربع الدية ومولى العبد ربع القيمة ومولى  
المكاتب ربع القيمة وان كان المكاتب ترك وفا واحد من تركته تمام قيمته ان كان  
قيمته اقل ما عليه من ذلك مما عليه لان جنايات المكاتب اذا اجتمعت لا يوجب  
الاقيمة واحدة في كسبه ثم يضرب فيها مولى الحر ربع القيمة ومولى العبد  
ومولى المدبر ربع القيمة ثم يؤخذ من مولى العبد جميع ما اخذ من ذلك لان الماخوذ  
بدل عبده فاريا جناية العبد احق بذلك من مولاه فيضرب في ذلك ورثة الحر  
وربع دية الحر ومولى المدبر ربع قيمة المدبر ومولى المكاتب ربع قيمة المكاتب  
لان العبد كان جنى على ربع كل واحد منهما فلهذا كانت قسمة بدله بينهم والله اعلم

**باب الجناية بالكيف والميزاب**

واذا اخرج الرجل كيفا شارعا من داره على الطريق او ميزابا او جرسنا او صلاية  
من حايطة فما اصاب من ذلك انسانا فقتله على عاقلة الذي اخرججه دية  
لانه متعدي في نفسه حين شغل طريق المسلم بما احدثه فيه اما في رقبته الطريق  
فكل واحد منهما يحول بين المارة وبين المور في الطريق وفي الميزاب  
اذا اصاب الذي في الحايطة لاصنان عليه فيه لانه غير متعدي في وضع هذا  
الطرف في ملكه وقد بينا تفصيل هذه المسئلة ولو وضع حشبة على الطريق  
فيقتل به رجل فهو ضامن له لانه شغل رقبته الطريق بالحشبة التي وضع  
فيه فهو بمنزلة ما لو بنا في الطريق دكا او جلس فيه بنفسه او وضع ظلة على

القيمة



على الطريق فان وطئ المار على الحشمة ووقع فمات كان ضامنا له بعد ان لا يتعد  
الزلق وقال هذا اذا كانت الحشمة كبيرة يوطئ على مثلها فاكات صغيرة  
لا يوطئ على مثلها فلا ضمان على الذي وضعها لان وطئه على مثل هذه الحشمة بمنزلة  
تهد الزلق او بمنزلة التعقل بالحجر الموضوع على الطريق او ذلك لا يوجب الضمان  
على واضع الحجر بطريان المباشرة على التسبب بمنزلة ما لو حفر بئر في الطريق فالتقى  
انسان نفسه فيها فان قال واضع ذلك انه تهد التعقل به وكذا لو لم يوطئ  
فهو على الخلاف الذي بيناه في السر في قوله اني يوسف الاول القول قول المولى  
وفي قوله الآخر وهو لو تجد رحمه الله القول قول الواضع وهذا بخلاف الجراح  
اذا ادعى على المحروح انه مات بسبب آخر لان الجرح علة موجبة للضمان فيعد  
وجود العلة لا يقبل قوله في دعوي العارض المسقط وهاهنا الواضع هو  
والحاضر يدعي صلاحية العلة لاضافة الحكم اليه وانما يضاف الحكم الى الشرط  
عند عدم صلاحية العلة لذلك والاصل هو صلاحية فكان هو متمسكا  
بالاصل معنى منكر السبب الضمان فلماذا كان القول قوله واذا تعقل الرجل  
بحجر فوقع على حجر اخر ومات كان الضمان على واضع الحجر الاول لانه واقع له  
بحجره على الحجر الثاني فكانه دفعه بيده وان لم يكن له وادفع فهو على واضع الحجر  
الحجر الاخر لان واضع الحجر الثاني مسبب هو متعذر فاذا تعذر اضافة القتل  
الي ما دفعه عليه بجعل مضافا الى الحجر الثاني وواحد من هؤلاء لا يلزمه الكفارة  
ولا حرمان الميراث لانه مسبب والكفارة وحرمان الميراث  
جزا مباشرة قيل يخطور والله اعلم

**باب الغصب والرقيق مع الجنابة**

واذا اغتصب الرجل عبدا من رجل فقتل العبد عنده ثقبلا خطا ثم اختصموا فان  
العبد يرد الى مولاه لان الغصب حرام مستحق الفسخ وفسخه بالرد على مولاه  
ولان موجب الجنابة تجبر المالك بين الدفع والقد او المالك هو المقتصوب منه  
فهو المتمكن من دفعه بها دون الغاصب فيرد عليه ثم يقال له ادفعه او افدته  
واي ذلك فعلى الرجوع على الغاصب بالاقل من قيمته وبما فداه لان الرد لم يسلم له  
حين استحق من يده بجنابة عند الغاصب فكانه ملك في يد الغاصب انما  
يحصل برده كما قبضه ولم يوجد لانه قبضه فارطا ورده مشغولا بالجنابة

كاذبا

فاذا لم يفسخ حكم فعله كان ضامنا بقيمته لمولاه الا انه يعتبر بالاقل لان المولى  
يخلص الاقل منهما فعوي التزام الزيادة مختار فحق الرجوع انما يثبت له بما  
يتحقق فيه الضرورة دون ما هو مختاره وذلك في مقدار الاقل واذا كانت قيمة  
العبد اقل فاما يرجع بقيمته يوم غصبه حتى ان كان زاعده خبرا وليس عليه  
من الزيادة شي لان الرد لما لم يسلم جعل كالهالك في يد الغاصب فانما يضمن قيمته  
يوم غصبه وان حدث فيه عيب قبل الجنابة فهو ضامن ذلك للمولى لانه فوات  
جزء منه وحق ولي الجنابة في العبد على ما هو عليه عند الجنابة فما وجب من  
الضمان على الغاصب قبل الجنابة يسلم للمولى لمفرغ عن حق في الجنابة وان كان  
عينه ذهبت عند الغاصب بعد الجنابة واختاره دفعه بالجنابة فدفعه  
رجع على الغاصب بقيمته يوم غصبه ويدفع نصفها الى ولي الجنابة لان حق ولي  
الجنابة كان ثبت في العين الذي ذهب عند الغاصب والغير من الادبي نصفه  
فلماذا دفع اليه نصف القيمة والنصف الاخر للمولى ورجع المولى على الغاصب  
بالنصف الذي دفعه الى ولي الجنابة لان ذلك استحق من يده بالجنابة  
التي كانت عند الغاصب وان كان اعور قبل الجنابة كان نصف القيمة للمولى لان  
حق ولي الجنابة لم يثبت في هذه العين ورجع المولى على الغاصب بقيمته اعور لانه  
دفع العبد بالجنابة التي كانت عند الغاصب وهو اعور فيرجع بذلك القيمة على الغاصب  
واذا غضب الرجل عبدا فهو ضامن له ولما جنى عنده من جنابة او لحقه من دين ما  
بينه وبين قيمته ولا يضمن اكثر من ذلك لان نفسه وماله يتهد استحق بما حدث  
عند الغاصب ولكن هذا الاستحقاق انما يتعد في مقدار قيمته ولان المولى  
كان يمنعه من هذه الاسباب لو كان العبد في يده فانما يمكن منه بان لم يمنعه  
الغاصب من ذلك فلماذا كان الضمان على الغاصب واذا غضب عبدا فقتل  
عنده ثقبلا ثم مات العبد فعلى الغاصب قيمته لانه تعذر وعينه بالهلاك في  
مدة ثم يدفع المولى هذه القيمة الى ولي الجنابة لان نفسه كانت مستحقة لولي الجنابة  
وقد فاته واحلف هذا البذل وحكم البذل حكم الاصل ثم يرجع المولى بقيمته  
اخرى على الغاصب لان القيمة الادبي استحق بجنابة كانت عند الغاصب  
ولو استحق عين العبد من يده بتلك الجنابة يرجع على الغاصب بقيمته فلذلك  
اذا استحق القيمة يرجع على الغاصب بقيمته اخرى حتى يخلص له قيمة فارمة



مقام عبده ولو لم تمت العبد ولكن ذهبت عينه فدفعه الى المولى اعور فقتل عند  
قتل آخر ثم اجمعوا فدفعه المولى بالجنايتين فانه ياخذ نصف قيمته من القاص  
باعتبار عينه التي فأت عنده فيدفعها الى الاول لان حق الاول كان ثبت في تلك  
العين لقيامها عند جنايته وحق الثاني ما ثبت في ملك العين فاذا سلم نصف  
القيمة في الاول ضرب هو في العبد المدفوع بالدية الا ما اخذ لان القدر الماتر  
سالم له فلا يضرب به وانما يضرب بما نفى من حقه ويضرب الاخر بالدية  
ثم يرجع المولى على القاص بنصف القيمة التي اخذت منه لان ذلك استحق  
من يده بجنايته كانت عند القاص ويرجع عليه ايضا بما اصاب الاول من قيمة  
العبد اعور لان استحقاق ذلك القدر من العبد بجنايته كانت عند القاص  
ولا يرجع عنه بقيمة ما اصاب الثاني لان الجناية الثانية من العبد كانت عند  
المولى يرجع اوليا الاول فيما اخذ المولى من ذلك تمام قيمة العبد الى ما في يده  
لان حقه ثبت في عبده صحيح فارغ فما لم يسلم له كمال حقه لا يسلم شيء من ذلك العبد  
للمولى وهذا ينبغي ان يكون على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كما  
على ما بينه في المسئلة الثانية ثم يرجع المولى على القاص بمثل ما اخذ منه  
لان الذي اخذ منه الاول استحقه بجنايته كانت عند القاص فيكون قرار  
ذلك على القاص ولو عصب عبدا فقتل عنده قتيلا خطا بامر او غير  
امر ثم رده الى المولى فقتل عنده آخر خطا فاختر المولى دفعه بهما فانه يكون  
بينهما نصفين لا سوا حقتهم في رقبته ثم ياخذ المولى من القاص نصف  
قيمة العبد لان نصف العبد استحقه ولي الجناية الاولى بجنايته  
كانت من العبد عند القاص ثم يرجع هذا النصف الى ولي قتيلا الاول  
ويرجع مثله ايضا على القاص فيكون للمولى وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف  
وقاد محمد ورفقاخذ المولى بنصف القيمة من القاص فيسلم له ولا يدفعه  
الى الاول والقياس هذا لانه انما يرجع على القاص بقيمة نصف المدفوع الى  
ولي الجناية الاولى فلو امر بدفع ذلك النصف اليه اجتمع البدل والمبدل  
في ملك شخص واحد وذلك لا يجوز وهذا لان المصدر في القيمة عند عدم  
سلامه العين لتقوم القيمة مقام العين وذلك النصف سالم لولي الجناية  
الاولى فلا حق له في بدله والنصف الذي اخذه ولي الجناية الثانية فأت

ولم

ولم يختلف بدلا لان استحقاق ذلك النصف بجنايته كانت عند المولى فلا يكون  
ولي الجناية الاولى ان يرجع على المولى شي ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله فالحق  
ولي الجناية الاولى ثبت في جميع العبد فارغا وانما سلم له نصف العبد لا يجوز ان يسلم  
للمولى شيء من قيمة العبد مع بقا نصف حق ولي الجناية الاولى ولكن يدفع اليه هذا  
النصف من القيمة حتى يسلم كمال حقه نصف العبد ونصف قيمته بمنزله ما لو كانت  
الجناية الاولى عند المولى والجناية الثانية عند القاص فدفعه المولى بهما  
فانه يرجع بنصف القيمة على القاص فيدفعه الى ولي الجناية الاولى بالاتفاق  
الا ان محمد ارحمه الله يفرق بما ذكرنا ان رجوع المولى هناك بقيمة نصف المدفوع  
الى ولي الجناية الثانية لان تلك الجناية كانت عند القاص وقد كان حق ولي  
الجناية الاولى ثانيا فيه وههنا رجوعه بقيمة النصف المدفوع الى ولي الجناية  
الاولى ولكنهما يقولان هذا فيما بين العاصب والمولى بدل عن النصف المدفوع الى  
ولي الجناية الاولى فاما حق ولي الجناية الاولى لا يكون بدلا عن ذلك ولكنه يجعل  
بدلا عن النصف المدفوع الى ولي الجناية الثانية لان ذلك لم يسلم له بعد ما ثبت  
حقه فيه او ما ياخذ ولي الجناية الاولى من القيمة لا يستحقه باعتبار انه بدل  
عن النصف الاول او عن النصف الثاني وانما يستحقه باعتبار الجناية الحاصلة  
من العبد على وليه في حال ذراعه عن كل حق وصيرورته مقدما على المولى في استحقاق  
جميع العبد وهو بمنزلة الذمي جميع خمره ثم يقضي الثمن دين المسلم فان المقبوض  
يطيب للمسلم لانه في حق البائع المقبوض ثم المحرور في حق المسلم انما ياخذ ما ياخذ باعتبا  
دنه لا باعتباره بدل المحرر فيطيب له ذلك ثم ذكر الفصل الثاني ان العبد لو جنى  
الجناية الاولى عند المولى والثانية عند القاص فدفعه المولى بهما فالقاص  
يقتسمان العبد نصفين ثم يرجع المولى على القاص بنصف القيمة وهو بدل  
ما استحقه ولي الجناية الثانية فيدفعه الى الاول ثم لا يرجع المولى من ذلك على  
القاص لان استحقاق هذا النصف من القيمة كان بجنايته من العبد عند المولى  
والقاص عصب العبد مشغولا بالجناية الاولى ثم رد نصف القيمة كذلك مشغولا  
بالجناية ولورد جميع القيمة فاستحقها ولي الجناية الاولى بعد ما هلك العبد  
عنده لم يرجع المولى عليه شيء فكذلك اذا رد نصف القيمة فاستحقها ولي  
الجناية الاولى ثم بنى المسائل الى آخر الباب بعد هذا على فصل يختلف فيه وهو



ان جناة العبد المصوب على المصوب منه او على ماله معتبر في قوله ابي حنيفة رحمه  
الله وفي قوله صاحبيه هددوا ما جنايته على الفاصب او على ماله الفاصب هدد  
في قوله ابي حنيفة رحمه الله وفي قولهما معتبر وجه قولهما ان العبد لعبد الفص  
باني على ملك المصوب منه والفاصل منه كالا جني بدليل ان التصرفات  
المحيطة بالملك تنفذ فيه من المولى دون الفاصب وكذلك في حكم الجناية حتى  
لو جنى على اجني كان المولى هو المخاطب بالدفع او الفداء دون الفاصب ثم يرجع  
المولى على الفاصب يكون بسبب الفص لا بسبب الجناية وذلك آية تقرر ملك المولى  
اذا ثبت هذا فنقول جناة المملوك على ماله ما ملكه او على نفسه فيما يكون خطاه هدد  
اما لان المستحق بهذه الجناية ما هو مملوك له في نفسه او ماله والمالك لا يستحق  
ملكه لنفسه على نفسه او لو ان جناة المملوك فيما يكون موجبا للمالك كجناية المالك  
وجنايته على نفسه او على ماله بنفسه هدد فذلك جناة مملوكة عليه يدل  
عليه ان بسبب المالك هدد جناة المولى على مملوكة وجناية المملوك على موله فيما  
يكون موجبا للمالك ثم في احد الحكمين المصوب كغيره حتى ان المصوب منه  
اذا قتل المصوب العبد كان ذلك هدد او اذا قتله الفاصب كان معتبرا  
فذلك في الحكم الآخر قلنا هدد جناة العبد على المصوب منه فيعتبر جنايته  
على الفاصب ان الفاصب من ملك الرقبة كما جني آخر قلنا هدد جنايته  
على العبد فذلك يعتبر جناة العبد عليه بمنزله ما لو كان العبد في يد ربة  
او عارية وبان كان مضمونا على الفاصب فذلك لا يدل على اعتبار جنايته  
وان كان مضمونا على المرقض بالقبض بوضوحه ان في اعتبار جنايته على الفاصب فايده  
فانه يتملك الفاصب رقبته على المولى بسبب الجناية وما ثبت له هذا الحق  
بسبب الفص بل كان عليه رد العين والاسنان في ملك الغير عرض فيلبيح  
ان يعتبر جنايته عليه ليمتلك به العبد وان كان المولى يرجع عليه بقيمتهم  
اذا دفعه اليه بعد الجناية واما حنيفة رحمه الله يقول الفاصب في حكم جناية  
المصوب بمنزلة المالك باعتبار المال والمصوب منه بمنزلة الاجني  
الدليل عليه انه لو جنى على اجني اخر كان قرار ضمان الجناية على الفاصب واستحقاق  
ضمان جناية العبد على ماله فلما كان قرار ضمان جنايته على الفاصب هاهنا  
عرفنا انه صار كالمالك في حكم ضمان الجناية والمولى كالا جني بوضوحه ان  
اهدان

اعدار جناة المملوك على المالك ليس لعين المالك بل لان اعتبار غير مفيد الا ترى  
انه لو قيل موله عهدا فانه يعتبر جنايته عليه في حكم القصاص لانه مفيد فاذا  
عرفنا هذا فنقول هاهنا لو اعتبرنا جنايته على موله كان مفيدا لانه ثبت للمولى  
حق الرجوع على الفاصب باعتباره ما اخذ العبد كما لو جنى على غيره ولكونه مفيدا  
وجب اعتباره بعد ما اخذ العبد كما لو جنى على غيره ولكونه مفيدا وجب اعتباره  
بمنزلة جناية المولى على عبده المديون فان يكون معتبرا الحق القصاص لان ذلك  
مفيدا ولا فايده باعتباره جنايته على ماله الفاصب لانه يستحق به ما لبيته  
من يرجع المولى عليه بتلك المالية فاي فايده تكون له باعتبار هذه الجناية  
وفي جنايته على نفس الفاصب قال بعض مشائخنا لانها تعتبر في قوله  
ابي حنيفة لا استحقاق ملك العبد بها على قياس مسألة ما اطلق جوابها في  
آخر الباب كما بينه والاصح ان الحلف فيها جميعا وهذا لان المجني عليه  
لا يستحق رقبة العبد الا باختيار الدفع اليه والمولى مخير بين الدفع وبين  
الفداء فاما يكون المستحق به المالبة فقط ولهذا واعتقه المولى قبل العلم  
بالجناية فقد عتقه ولم يغيره لاقبته فهو من هذا الوجه بمنزلة الجناية  
على ماله وقد بينا الفرق بين هذا وبين حياته المرهون على الراهن في كتاب  
الرهن ان اعتبار جناية المرهون حق المرقض ولا فايده للمرقض باعتبار  
جنايته على الراهن بوضح الفرق ان ضمان الرهن ليس بضمان ملك فانه وان  
تقرر لا يوجب الملك للمرقض فلو اعتبرنا جنايته وجعلنا قرار ذلك على المرقض  
لا يتبين به ان العبد مملوك للمرقض وههنا ضمان العصب اذا تقرر اوجب  
الملك الفاصب من وقت الفص فينتبين ان جنايته على المصوب منه حياته  
على غير المالك فلهاذا اعتبرنا ذلك وان جنايته على الفاصب حياته على  
المالك فلهاذا لا تعتبر بوضح كلام ابي حنيفة رحمه الله ما استشهد به  
في الكتاب ان العبد المصوب لو قتل نفسه جعل الفاصب ضامنا لقيمتهم  
فذلك اذا قتل عبدا اخر المصوب منه بل المولى فان جنايته على غيره اقرب  
الي الاعتبار من جنايته على نفسه ثم لما اعتبر جنايته على نفسه هاهنا حتى  
يجب الضمان على الفاصب وان كان هو ملكا للمصوب منه فذلك جنايته  
على عبده اخر المصوب منه فان قيل نحن لا نعتبر جنايته على نفسه ولما نجعل



قتله نفسه كونه في يد الغاصب فكذلك قتله عند آخر الغصوب منه يجعل  
 كونه ذلك العبد قبل ذلك فانا لو لم نعتبر جنايته في احكام الضمان على  
 الغاصب لزمنا جعل جنايته كجناية مالككم على ما قالنا ان جناية المملوك في حكم  
 الضمان كجناية المالك فلو قتله الغصوب منه لم يجب شي كان ينبغي اذا قتل  
 الغصوب نفسه ان لا يجب شي على الغاصب ايضا واستدلوا لهذا الفصل  
 سابق لان الغصوب منه يقتل العبد يصير مستردا له فينعدم به الضمان  
 الذي باعتبار ما كان هو كالاجنبي والغاصب كالمالك وذلك لا ينعدم بجناية  
 الغصوب على احدهما فلهذا اقر والله اعلم قال الشيخ الامام اذا عرفنا  
 هذا جئنا الى بيان المسائل فنقول لو غصب عبد او جارية قتل كل واحد  
 منهما عنده قتيلا ثم قتل العبد الجارية ثم رده الغاصب الى المولى فاختره فقه  
 فانه يضرب فيه اوليا قتيلا بالدية واوليا قتيلا بقيمتها لانه جنى عليهما وهي  
 مشغولة فلذلك يعتني جنايته عليها ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة العبد وقية  
 الجارية لان الجارية كانت مضمونة عليه ولم يوجد الرد فيها اصلا والرد في  
 العبد لم يسلم حين استحق بجنايته عند الغاصب فان استوفى قيمتهما  
 دفع في قيمة الجارية الى اوليا قتيلا تمام قيمتهما لا بما ماتت واختلفت عوضا  
 وقد كانت نفسها مستحقة لاوليا قتيلا فيكون لهما ان ياخذوا ما بقي من حقهم  
 من قيمتهما ثم يرجع به المولى على الغاصب لان ذلك استحق من يده بجناية كانت  
 منها عند الغاصب وياخذ اوليا قتيلا العبد من قيمة العبد تمام قيمة العبد  
 لان حقهم كان قد ثبت في جميع العبد فارغا ولم يسلم لهما الا البعض وقد حلف العبد  
 عوضا فيستوفون ما بقي لهما من قيمة العبد ويرجع بذلك المولى على الغاصب  
 ولو اختر المولى الفداء ادى به قتيلا العبد وادى قيمة الجارية الى ولي  
 قتيلا الجارية لانه فداء العبد انما يكون بارش جنايته وجنايته على الحر  
 وعلى الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة العبد والجارية لانعدام الرد في الجارية  
 وانعدام سلامة العبد في الرد بدون اداء الارش وتاويل ما ذكر في هذه  
 المسئلة فيما اذا كان الغاصب معسرا او كان غائبا فاما اذا كان حاضرا  
 وتمكن المولى من احد قيمتهما منه فتخرج المسئلة على وجه آخر كما ذكره بعد هذا  
 وهذه المسئلة انما ذكر في نسخ ابي حفص رحمه الله فاما في نسخ ابي سليمان  
 انما

انما ذكر المسئلة الطويلة وبين التقسيم في الجواب فقال اذا اعتصت عبدا  
 وجارية قيمة كل واحد الف تقتل كل واحد منهما عبدا قتيلا ثم قتل العبد الجارية  
 ثم رده على المولى فانه يرد معه قيمة الجارية لتعذر ردها بالهلال ثم يدفع المولى  
 هذه القيمة الى ولي قتيلا الجارية لانها كانت مستحقة له وقد فاتت واظلت  
 بدلا فهو حق بقيمتها ثم يرجع بها المولى على الغاصب لان استحقاق قيمتها من يده  
 بجنايته عند الغاصب كما استحقاق قيمتها ورجع بقيمتها مرة اخرى فيقوم مقام  
 الجارية للمولى فارغة كما غصبها ثم يخبر المولى في العبد بين الدفع والفداء فان اختار  
 الفداء فداه بالدية ورجع بقيمتها على الغاصب وهذا قياس قول ابي حنيفة  
 رحمه الله فاما على قولهما ان اختار الفداء فداه بالدية لولي قتيلا الفلام ولا يرجع  
 بقيمتها على الغاصب وان اختار الدفع دفعه الى ولي قتيلا الفلام والى الغاصب  
 الى احد عشر سهما لان قيمة الجارية لما تفرقت على الغاصب وقد ملكها بالضمان  
 فظهر ان العبد الغصوب جنى على امه الغاصب وهو عدي في تولد ابي حنيفة  
 رحمه الله وفي قول ابي يوسف ومحمد معتبر فاذا اختار الفداء فدي العبد بالدية  
 فقد استوجب هو الرجوع بقيمة العبد على الغاصب واستوجب الغاصب الرجوع  
 عليهم بقيمة الامه لاحتيا الفداء واعتبار جناية العبد على الامه على المقاصة  
 لاستواء القيمتين فلهذا لا يرجع على الغاصب بشي وان اختار الدفع فقد اجتمع  
 في العبد جنايتان معتبرتان جناية على الحر فيضرب ولي الحر فيه بالدية وجنايته  
 على الامه فيضرب الغاصب فيه بقيمتها وهو الف درهم فاذا جعلت كل  
 الف سهما كان العبد بينهما على احد عشر سهما عشرة لولي قتيلا الفلام وجزء  
 للغاصب ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة الفلام لان الفلام استحق من يده  
 بجنايته عند الغاصب فيدفع منها جزا من احد عشر جزءا الى ولي قتيلا الفلام  
 لان حقه كان ثبت في جميع العبد فارغا وانما سلم منه عشرة اجزاء وقد فات  
 الجزء الواحد واختلف بدلا فاذا دفع ذلك اليه رجع به على الغاصب ايضا  
 لانه استحق بجنايته عند الغاصب فادرجع به صار في يد المولى قيمة  
 الفلام تمامه وقيمة الجارية وصار في يد ولي قتيلا الفلام عشرة اجزاء من  
 احد عشر جزءا من العبد وحرما من احد عشر جزءا من قيمته وصار في يد الغاصب  
 من الفلام من الفلام جزءا من احد عشر جزءا وصار في يد ولي قتيلا الجارية



قيمة الجارية فان كان الغاصب معسرا ولم يقدر عليه ليوجد منه قيمة الجارية  
واختار المولى الدفع فان قال ولي قتل الجارية لا اضرب بقيمة الجارية في الغلام  
ولكن انتظر فان خرجت قيمة الجارية احدها كان له ذلك لان حقه محلي  
فله ان يختار بينهما ثم في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله يدفع الغلام كله  
الى ولي قتل الغلام لان جنايته على الامة غير معتبرة عنده كما بينا فانها  
باعتبار المال بالغاصب فاذا دفعه الى ولي قتيله رجع على الغاصب قيمته  
وبقيمة الجارية في دفع قيمة الجارية الى ولي قتلها ثم يرجع عليه فيصير  
في يده فبهما ز فاما في قياس قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يدفع من  
العبد عشرة اجزاء من احد عشر جزءا الى ولي قتل الغلام ويترك الجزء  
في يده لان جنايته على الامة جنائية معتبرة وهذا الجزء حق الغاصب  
ولكنه ماله يود قيمتها لا يتمكن من قبض هذا الجزء فيترك في يد المولى حتى اذا  
خرجت قيمة الجارية اخذها المولى فدفعها الى ولي قتلها ثم يرجع بها على  
الغاصب ثم يقال للمولى ادفع هذا الجزء الى الغاصب او افده بقيمة الجارية  
فان دفعه رجع عليه بقيمة الغلام في دفع منها الى ولي قتل الغلام جزا من  
احد عشر جزءا بدل ماله ليسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب وان فداه فاما  
يفديه بقيمة الجارية ولكنه رجع بقيمة الغلام على الغاصب والقيمة تان  
موا فيكون احدها قصا صابا لا خري ويدفع مكان ذلك الحر الى ولي قتل  
الغلام جزا من احد عشر جزءا من قيمته لانه بطريق المقاصة صار مستوفيا  
لقيمته كانه استوفاه حقيقة ثم يرجع به على الغاصب لان استحقاق ذلك  
من يده كان بجناية العبد عند الغاصب وان قال ولي قتل الجارية انا اضرب  
بقيمتها دفع اليها فيضرب فيه ولي قتل الجارية بقيمتها وولي قتل الغلام  
بالدية فيكون بينهما على احد عشر كما بينا فان قدر على الغاصب او ابرادى الى  
المولى قيمة الغلام وقيمة الجارية لا مقدار الرد في الجارية اصلا ولا لعدم  
سلامة الرد في الغلام في دفع من قيمة الغلام الى ولي قتل الغلام جزا من احد  
جزا من قيمته بدل ماله ليسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب قال  
وليس لولي قتل الجارية الا ما اصابه من الغلام ولا يعطى من قيمة الجارية  
الى اوليا قتلها بما رقيت في هذا الجواب روايتان وقد بينا وجه تلك الرواية  
انهم

ان حقه كان ثابتا في جميعها فيعطون من بدلها كما حقه ووجه هذه الرواية ان ما  
استوفى ولي قتل الجارية من العبد كان مقابلة الجارية فيكون استيفاه ذلك الجزء  
بمنزلة استيفاء جميع قيمتها فلا يكون له ان يرجع بشئ آخر بعد ذلك وهذا الخبير  
بين شيئين فاذا اختار احدهما بين ذلك له ولا يبقى له في المحل الآخر حق كالمفصوب  
منه اذا اختار تخمين الغاصب الاول والثاني واذا اختار المولى الفداء فداه  
بعشرة الف وبقيمة الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة الغلام وقيمته في الجارية  
قيمة مكان القيمة التي اداها الى اوليا قتلها وقيمة اخرى بالغصب ليسلم له مكان  
الجارية وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله فاما على قياس قولهما اذا ادعى الغاصب  
قيمة الغلام وقيمته في الجارية صار كان الجارية كانت له لتقرر صحتها  
عليه يقال للمولى ادفع جزا من احد عشر جزءا من العبد اليه او افده بقيمة  
الجارية وانى ذلك فعل لم يرجع على الغاصب بشئ ما بينا من حكم المقاصة فيما يرجع  
كل واحد منهما على صاحبه هذا تمام بيان هذه المسئلة قال ولو غصب عبدا  
ثم امره ان يقتل رجلا فقتله ثم رده الى مولاه فقتل عنده آخر ثم عفي في قتل  
الاول عن الدم كان على المولى ان يدفع نصفه الى ولي قتل الآخر يدفع به بالدية  
لان حقه ما ثبت في العبد الا وهو مشغول بالجناية الاولى فلم يستحق من العبد الا فدية  
ثم يعفو الاول الاول لايزاد حق الثاني وسواء دفعه او فداه لم يرجع على الغاصب  
بشئ لان الرد قد سلم في حق الغاصب فانه لم يستحق شئ من العبد بالجناية التي كانت  
عند الغاصب اذ قد فرغ من تلك الجناية بالعفو فهو كالوكان مريضا فرده ثم برأ  
ولو فقه اليها قبل العفو ثم عفي الاول على ما بقي له رجع المولى على الغاصب بنصف قيمته  
وهو بدل ما اخذه ولي الجناية الاولى لانه استحق ذلك بجنايته على الغاصب والعفو  
انما يتصرف الى ما بقي الى ما استوفى فاذا اخذ نصف القيمة لم يدفعه الى ولي الجناية  
الاولى لانه اسقط ما بقي من حقه بالعفو واذا سلم ذلك للمولى لم يرجع على الغاصب  
مرة اخرى قال واذا اغتصب الرجل عبدا واستودع مولى العبد الغاصب امرة  
فقتل العبد قتيلا عند الغاصب ثم قتله الامة فانه يكون على الغاصب قيمة  
العبد لهلاكه عند الغاصب فاذا اخذها المولى دفعها الى اوليا القتل لان العبد  
قد فات واخلف القيمة وقد كانت نفسه مستحقة لاوليا القتل ثم يدفع الغاصب  
قيمة الخراج الى المولى ليسلم له مكان العبد ثم يقال للمولى ادفع املاك الوديعه



الى الفاصب او افدها بقيمة العبد لان العبد بالصمان صار مملوكا للفاصل  
وجباة الامة الودية على عبد المودع معتبر بنحو مولاها بين الدفغ والفدا ولو  
كان العبد هو الذي قتل الامة مع قتله الحرفا خثار المولى الدفغ قسر العبد على  
دية القتل وقمة الامة في قوله ابي حنيفة رحمه الله فباخذ اوليا القتل من ذلك  
ما اصاب الدية وباخذ المولى ما اصاب قيمة الامة ويضمن له الفاصب تمام قيمة  
الامة ويرجع المولى على الفاصب من قيمة تمثل ما اصاب اوليا القتل لان العبد  
المغضوب جنى على امة المغضوب منه ومن اصل ابي حنيفة رحمه الله ان جنايته  
على المغضوب منه وعلى ماله معتبر فاما على قوله ابي يوسف ونحو رحمه الله لا يضر  
بالمولى بشي من قيمة اتمه في العبد لان عندهما جناية المغضوب على ماله المغضوب  
منه هدر وكون الامة امانة للمغضوب منه في يد الفاصب حكومها في بد المفسر  
فانما يدفع المولى العبد كله الى اوليا الحر ورجع بقيمته على الفاصب قال  
ولو غضب امة فقتلت عنده قتيلا خطا ثم ولدت ولدا فقتلها ولدها فعلى  
الفاصل ان يرد الولد بقيمة على المولى ثم يقال للمولى ادفع هذه القيمة  
الى اوليا القتل ثم ارجعها على الفاصب فيكون ذلك شريفا له ادفع الولد  
الى الفاصب او افده بقيمة الامة لان الولد كان امانة للمغضوب منه في يده  
وقد ملك الامة بالصمان وقد بينا ان جناية الامانة على ماله الامين معتبر  
بنحو مولى الولد بين الدفغ والفدا لذلك ولو غضب رجلان عبدا فقتل في  
يدهما قتل للمولى ادفعه الى اوليا القتلين نصيفين فمن قال من اصحابنا على قوله  
ابي حنيفة رحمه الله جناية المغضوب على الفاصب معتبر وانما لا يعتبر جنايته  
على ماله الفاصب انما يستدعي هذه المسئلة فانه حمل جنايته على احد الفاصبين  
كجنايته على الاجني حيث قال العبد بينهما نصفان ومن يقول جنايته  
على الفاصب هدر عنده بقوله هذا الجواب قولهما فاما في قياس قوله ابي حنيفة  
فيبغي ان يسلم ثلاثة ارباع العبد للاجني ورجعه لولي الفاصب المقتول  
لان الجناية عليه انما يعتبر من النصف الذي هو غير مضمون عليه اما من  
النصف الذي هو مضمون عليه لا يعتبر عنده لان ضمان الغضب عنده  
بمنزله الملك فهو كجناية العبد المشترك على احد الشرطيين خطا ثم ادفع  
العبد الى اوليا القتلين رجع على الفاصب بقيمته لان الولد لم يسلم فادفع

نصفه

نصفها الى ولي قتل الاول لانه استحق جميع العبد فارغا ولم يسلم له الا النصف  
وقد قال النصف الآخر واخلف عوضا ثم رجع به على الفاصب الاول يعني الح  
منهما وفي ماله الفاصب المقتول لان ذلك استحق من يده بجناية كانت عندهما  
فيكون ذلك له ولا يرجع واحد من الفاصبين شي لان حق الفاصب المقتول  
ما ثبت الا في نصف العبد فان جنى عليه وهو مشغول بالجناية الاول قد سلم له نفسه  
والله اعلم **باب جناية المكاتب**

واذا جنى المكاتب جناية خطا فعليه ان يسير في الاول من ارشه ومن قيمته يوم  
جنى لان المكاتب احق بمكاسبه بمنزلة الحر ولا عاقلة له لبقا الرق فيه فيكون موجب  
جنايته على نفسه في كسبه كالحرا الذي لا عاقلة له وهذا خلاف المذهب وامر الولد  
بجنايتهما تجب القيمة على المولى لان الحق في كسبهما للمولى هناك لوصح الفرق ان  
المولى صار ما نفاذ دفع الرقبة هنا بالمدبر السابق وهما المكاتب صار ما نفاذ دفع  
رقبته بقبول عقد الكتابة فيكون عليه موجب الجناية فان قيل لا بل المولى صار  
ما نفاذ دفع رقبته بايجاب الكتابة قلنا لا كذلك فانه لا يتعذر دفع الرقبة  
بايجابه ههنا وانما يتعذر بقبول المكاتب ثم لا يتعذر الدفغ بحجود عقد الكتابة  
بل استند اتمه بدليل انه بعد الفسخ يمكن دفعه بالجناية واستدانة الكتابة  
الى المكاتب دون المولى فان المكاتب ان يجز نفسه فيفسخ العقد وليس للمولى  
ذلك فلهذا كان موجب الجناية على المكاتب فان كان الارش اقل فنادا به  
قد وصل الى المسحق كمال حقه وان كان قيمته اقل فهو ما منع الارقته فلا يلزمه  
اكثر من قيمته وانما يعتبر قيمته يوم جنى لانه كان محل الدفغ استحق ولي القتل  
نفسه حين جنى فاذا كان الدفغ متعذرا يعتبر قيمته يوم جنى ثم الاصل  
عندنا ان جناية المكاتب تتعلق برقبته وعند زفر رحمه الله موجب جنايته  
القيمة دينارا في دمنه ابتداء وانما يتبين هذا في فصول احدها اذا عجز قبل قضاء  
الفاضي عندنا يدفع بالجناية او يقدي وعند زفر يباع في قيمته كما يباع  
في من آخر لو كان عليه لان دفعه بالجناية مستمع عند الجناية لحقه فيكون  
موجب الجناية القيمة اسدا كما في المدبر وامر الولد وعندنا الدفغ وان كان  
يتعذر في الحال ولكن لم يقع الياس عند بعد العجز فليوهه الدفغ فقلقت الجناية  
برقبته اذا عجز فقررت الجناية في رقبته فبذلكها او تعدي بخلاف المدبر



وامر الولد وفي الحقيقة انما ينتهي هذه المسئلة على ان مجرد الكتابة هل يوجب  
حق العتق المكاتب عند من يوجب وهذا لا يجوز اعتناقه عن الكفارة وعندنا  
لا يوجب ولهذا جاز الاعتناقه عن الكفارة فتعلق الجناية برقبته وانما تحول  
الى القيمة باحدى معاني ثلاثة اما قضا القاضى بالقيمة لان بقضائه يتحقق معنى  
تقدر الدفع فتحول الحق الى القيمة كما اذا قضى القيمة في المصوب الا بقرينة  
المكاتب لانه يتحقق الياس عن الدفع بالعتق او بموته عن وفاء لانه يودى كتابته  
وتحكم العتق في حال حياته فيتحقق الياس عن الدفع ويقر حق ولي الجناية  
في القيمة فاذا عرفنا هذا فنقول اذا جنى المكاتب ثم جنى فان كان القاضى قضي الاول  
بالقيمة قبل الجناية الثانية فعليه ان يسعى لولي الجناية الثانية في الاقل من  
ارشها ومن قيمته لان نقصان القاضى يحول حق الاول الى القيمة ديناني في ماله  
وفرغت الرقبة منه ثبت فيها حق ولي الجناية الثانية وكذلك في كل جناية  
يجنبها بعد القضا بما قبلها وان لم يكن القاضى قضي في الاول شي فعليه الاقل  
من قيمته ومن ارش الجنايتين عندنا لان حق الوليين في الرقبة بعد حتى لو عجز  
دفع اليهما فلا يلزمه الاقيمة واحدة من الرقبة وعندنا فلهذا ما بعد القضا  
سواء ان حق كل واحد منهما ثبت في القيمة في ماله ابتداء في الذمة سعة  
فان كانت الجناية نفسا وقيمتها اكثر من عشرة الف سعى في عشرة الف الا  
عشرة دراهم لان قيمة المملوك بسبب الجناية لا تزيد على هذا المقدار الا ترى  
ان في الجناية عليه يتعد رقبته لهذا المقدار كذلك في الجنايتين منه لان في  
الموصفين وجوب القيمة بسبب الجناية فانه فان قتل المكاتب رجلا حظا وقيمة  
الف درهم ثم قتل اخر حظا وقيمتها الفان فانه يقضى عليه ان يسعى في الالفين  
الف منها للآخر خاصة لان الاعتبار بقيمتها حين جنى وقد جنى على الاول  
وقيمتها الف وجنى على الثاني رقبته الفان فالالف الثانية تخص بها ولي  
الجناية الثانية اذ لا حق فيها لولي الجناية الاولى وفي مقدار الف ثبتت حقها  
فيفسر بينهما على تسعة عشر سهما قال واذا قتل المكاتب قتيلا من خطافه  
عليه بنصف الدية لاحدهما والاخر غايب ثم قتل اخر ثم عجز فاخار المولى  
الدفع فانه يدفع بصفة الى الثالث ويتبعه الاول بنصف القيمة ويساع  
ذلك النصف فيه لان في النصف تحولت الجناية بقضا القاضى الى القيمة

دينا

دينا في ذمته شرحني الجناية الثالثة فيتعلق حق ولهما بهذا النصف وقد اجتمع  
في هذا النصف جناية ودين فبذبح بالجناية او لا ثم يباع في الدين لا نقا الحقين  
وبدفع النصف الاخر الى الثالث والاوسط لان حقهما جميعا تعلق بذلك  
النصف فاذا دفع عليهما ضرب منه الاوسط بعشره الف لانه ما استوفى  
شيئا من حقه وضرب فيه الثالث بخمسة الف لان باستيفائه نصف العبد  
قد صار مستوفيا نصف حقه فبما بقي من حقه النصف فاذا ضرب بخمسة الف كان هنا  
النصف بينهما الثلاثة قال واذا جنى المكاتب جناية ثم مات ولم يترك الاماية درهم  
ومكاتبته اكثر من ذلك ولم يقض عليه بالجناية فالماية لمولاه لانه مات عاجزا  
وقد انقضت الكتابة وكانت الجناية في رقبته فيبطل حق ولي الجناية بموته لغوات  
تحل حقه والماية كسبه فهي لمولاه وعلى قوله زفر رحمه الله الماية لولي الجناية  
لان جنايته كانت دينارا الدين يقضى من كسبه بعد وفاته ولو ترك وقابا بالكتابة  
والجناية كان عليه الاقل من قيمته ومن ارش الجناية لان عقدا الكتابة يبقى هاهنا  
فستوفي المولى المكاتبية وتحكم حررته في حال حياته فيصير جنايته دينيا  
في ذمته بخلاف الاول ولو كان عليه دين مع ذلك يدي بالدين لان الدين اقوى  
فانه مطلوب به قبل العجز ويؤده مستوفيا من تركته سواء مات عن وفاء او عاجزا  
بخلاف الجناية وعند الاجتماع يبدأ بالاقوى عن قتاده قال قلت لسعيد بن  
ابن المسيب اخطأ شريح وان كان قاضيا وان القضا ما قضى به زيد انه يبدى في  
تركة المكاتب يد بينه فقال نعم فاذا قضى الدين بقيت الجناية وبدل الكتابة  
وفيما بقي وقابا فيكون الحكم ما بيننا في الفصل الاول وان كانت الجناية قد نظف  
بها خاص وايضا صاحب الدين بالتركة لانه صار دينيا متاكدا بقضا القاضى  
كسائر الديون فاحاصل ان الدين اقوى الحقوق والكتابة اصنف الحقوق  
عليه من حيث انه لا يحبس به في حال حياته ويجلس لاجلها ولا يقضى من تركته  
بعد موته فلهذا يدي بالدين شر الجناية ثم بالكتابة الا ان يتأكد الجناية بقضا القاضى  
فحينئذ هي كالدين وهذا بخلاف حياة المكاتب فانه لو اقصى كسبه بدل الكتابة  
كان ذلك سائما للمولى لان الحقوق في ذمته ودينه يتقوى بعقده فكان الدين  
اليه في تقدم ما شأ من ذلك فاما بعد الموت الحقوق في ماله فيبدأ بالاقوى لهذا ولوا  
مات المكاتب وترك والداه قد ولد له في مكاتبته من امته وعليه دين وجناية



قد قضى بها اولم تقض بها سعي الولد في الدين والجناية والمكاتب لانه عقد الكتابة  
يبقى بمقامن يودي كما يبقى بمقاما يودي فتصير الجناية مالا ثم لا يجبر على ان يسد  
بذلك بشي لانه حلف عن ابيه فكان بقاؤه كبقا الاب والاب في حال حياته  
ان يسد اباي ذلك شالاه بالبداية بالكتابة يحصل العتق لنفسه ويتقوي ذمته  
وهذا المعنى موجود في حق الولد بخلاف المالك فمضاه القاض هو الذي يودي الحقوق  
من تركته فعليه ان يسد بالاقوي لهذا فان عجز الولد ورده في البر بعد ما قضى  
عليه بالجناية يبيع وكان يبعه بين الغرما واصحابه الجناية بالحصص وان عجز  
قبل قضا القاض بالجناية بطلت الجناية لان الولد قائم مقام ابيه وانفاس القاض  
يعجزه كما نفسا خما يعجز الاب في حياته الا ان هناك الجناية متعلقة قبل القضا  
برقبته فيدفع بها ثم يباع في الدين وها هنا الجناية غير متعلقة برقبة الولد  
وتكن مات محل الجناية بموت الجاني حين ظهر العجز فلها بيع الولد في الدين  
خاصة فان كانت امر الولد حية حين مات المكاتب ولا دين على المكاتب  
وقد قضى عليه بالجناية اولم يقض فان على الامر والولد السعاية في الاقل من قيمة  
المكاتب ومن ارش الجناية مع بدل الكتابة لانها يستفيد ان العتق بالاداء  
فيقومان مقامه بالسعاية فيما عليه فان قضى عليها بها اولم يقض حتى قتل  
احدهما قتيلا خطأ قضى عليه بقيمة لولي القليل لان كل واحد منهما بمنزلة  
المكاتب حين كان يسعي في بدل الكتابة ليعتق فقضى عليه بقيمة في حياته  
وهذا لا يشكل ان كان قضى عليها بجناية المكاتب وكذلك ان لم يقض عليها  
لان حق ولي جناية المكاتب لا يتعلق برقبتهما حتى لو عجز المرء دفع واحد منهما  
بتلك الجناية فلها قضى على الجاني منهما بقيمة لولي القليل سوي ما عليها  
لولى جناية المكاتب فان عجز بعد ذلك يبيع كل واحد منهما في جانيته خاصة  
فان فضل من ثمنه شي فان الفصل لولى جناية المكاتب لان دين نفسه في  
تعلقه بماليتته اقوي من دين الغير فلها كانت البداية بما وجب على واحد  
منهما بسبب جنايته ولو ماتت المكاتب وتركته مائة درهم وانما ولدته  
في مكاتبها وعليها دين وقد قبلت قتيلا خطأ نقض بها اولم يقض فانه يقض  
على الابن ان يسعي في المكاتب والدين والجناية ثم تلك الماية بين اهل الجناية  
والدين بالحصص لان المكاتب غير عاجزة مادام لها ان يسعي في المكاتب

فيكون

فيكون جنايتها دينا في هذه الحالة مفضا من كسبها كسائر الديون وان اسند الى الابن  
دينا وجنى جناية نقض عليه بذلك مع ما قضى عليه من دين امه وجانيته فعليه ان يسعي  
في ذلك كله لانه بمنزلة المكاتب فان عجز بيع في دينه وجانيته خاصة فان فضل  
من ثمنه شي كان في دين امه وجانيته بالحصص لانه دين نفسه في ثمنه مقدم على  
دين امه وان كان انما عجز قبل ان يقضى عليه بجنايته دفعه مولاها او فداه لان  
حق ولي جانيته في رقبته بخير المولى بعد عجزه واذا دفعه يبعه دينه خاصة  
فبيع فيه دون دين امه وجانيته فان فضل من ثمنه شي لم يكن لصاحب دين الامر  
وجانيته عليه سبيل لانه ما تبعها شي من ذلك في ملك المدفع اليه بالجناية فان جانيته  
مقدمة في رقبته على الدين الذي لحقه من قبل امه بخلاف دين نفسه فانه يبيع  
في ملك المدفع المليم لان حق ولي الجناية في ماليتته غير مقدم على حق غريمه  
ولو فداه المولى فقد ظهر بالعدا من الجناية فيبيع في دينه فان فضل من ثمنه  
شي كان في دين امه وجانيته لان هذا الفصل لما على ملك المولى وفي ملك المولى دين  
الامر وجانيته منقضى من ماله الولد واذا جنى المكاتب ثمرات قبل ان يقضى عليه بها  
وقد ترك وفا بالمكاتب فقدر بينا ان الجناية في هذه الحالة يصير مالا يستوفي صاحب  
الجناية من تركته حقه قبل الكتابة ثم يودي بدل الكتابة مما بقي منه وان مات  
المكاتب وعليه دين تبع العبد في دينه خاصة لان دين نفسه في ماليتته مقدم  
فان حق غريمه اسبق لتعلقا بماليتته من حق غريم المكاتب لان كسبه وان لم يكن  
على العبد دين ولكنه كان جنى جناية وليس للمكاتب مال غيره فانه بخير المولى فان شأ  
دفعه هو وجميع الغرما بالجناية ولان حق الغرما فيه لما بينا ان حق ولي جانيته  
في نفسه مقدم على حق غرما المكاتب فاذا دفع ولي الجناية رضاهم لم يبق لهم عليه  
سبيل وان شأ فدوه بالدية ثم يباع في دين الغرما لانه ظهر من الجناية بالعدا  
فان كان عليه دين ايضا فانه بخير مولا ان شأ فدوه وايضا دينه فبيع فيه ولا  
شي لغرما المكاتب وان شأ فداه ثم يبيع دينه خاصة فان فضل شي كان لغرما  
المكاتب لان المولى منطوع في الفدا وقد ظهر العبدية من الجناية فكان له لم يكن  
في رقبته جناية شر في الفصل الاول شرط في الدفع رضاهم المكاتب وفي  
الفصل الثاني لم يشترط رضاهم لان في هذا الفصل امتناع الدفع لا يظهر حتى غرما  
المكاتب في ماليتته لانه لما يباع في دين نفسه فلهذا لا يشترط رضاهم وفي الفصل



الاول باستناع الدفع يظهر حق غرق المكاتب في ما يئنه لانه يباع في دينهم اذ لا ين على  
العبد فلهذا المعنى اعتبر مرصاهم في الدفع والله اعلم

### باب جناية المكاتب في اثنين

واذا كان العبد بين اثنين فكانت احدهما نصيبه بغير امر صاحبه ثم جنى جناية  
ثم ادى فحق المسئلة تشمل على كلين حكم الكتابة وحكم الجناية اما بيان حكم الكفا  
في هذا الجنس قد تقدم حكمه في كتاب العتق والمكاتب وانما بيان حكم الجناية  
فقوله يقضى على المكاتب بالاقل من نصف قيمته ونصف ارش الجناية لان النصف  
منه فكانت جنى جنى والبعض معتبرا لكل وقد تكرر حكم الجناية بالاد او العتق  
وجناية المكاتب تلزمه بعد العتق الاقل من قيمته ومن ارش جنايته فكذلك في  
هذا النصف والذي لم يكاتب ان اختار نصيبين الشريك او استسعاها في قيمة  
نصيبه وقبض هو ضامن للاقل من نصف قيمة المكاتب ومن نصف ارش الجناية  
لان الجناية في نصيبه كانت متعلقة بالرقبة وقد فانت واختلفت بدها هو ما  
قبض من نصف القيمة فيلزمه دفع ذلك الي ولي الجناية الا ان يكون نصف  
الارش اقل منه وكذلك ان اعتقه لانه صار متلفا بالاعتاق الا انه لم يصرح بخار  
لان الدفع كان متعذرا انما يفقد فيه من العتق فكان ضامنا للاقل من نصف قيمته  
ومن نصف ارش الجناية وكذلك لو كان به باذن شريكه فهذا الاول في حكم الجناية  
سواء انما يفترقان في حكم الضمان وانما تحت حق الفسخ وذلك من حكم الكتابة  
دون الجناية ولو خوصم المكاتب في الجناية قبل ان يعق فحق القاضي عليه  
بالاقل من نصف قيمته ونصف الارش ثم عجز عن المكاتب فانه يباع نصيب  
المكاتب منه فيما قضى به عليه لانه صاد بنا في ذمته بقضا القاضي ويقال  
للاخر اذ دفع نصيبك بنصف الجناية او اذ دفعه بنصف ارشها لان الجناية  
او اذ دفعه بنصف ارشها لان الجناية في نصيبه متعلقة برقبته فان القاضي لم  
يقض فيها بشي فخير المولى بين الدفع والعدا واذا كانت احدهما نصيبه ثم  
اشترى المكاتب عيدا جنى جناية ثم ادى المكاتب فحق فانه يحجر المكاتب  
والذي لم يكاتب فان شاد فدا وان شاد فدا بالدية لان العبد مشترك  
بين الذي لم يكاتب وبين المكاتب نصيبين باعتبار ما يكاتب منه وقد تقدم  
ملك المكاتب في نصيبه بالعتق وجناية العبد المشترك توجب للمالك

الخيار

الخيار بين الدفع والعدا فان كان هذا العبد الجاني ان المكاتب وولد عنده من  
امه له كان عليه ان يسجي في الاقل من نصف قيمته ومن نصف ارش الجناية لان  
النصف منه مكاتب مع امه وقد عتق باد الاب فيلزمه في هذا النصف ما كان  
يلزمه الاب لو جنى نفسه وليس على الذي لم يكاتب شي حتى يعق او يستسعي ثم يضمن  
الاقل من نصف قيمته ومن ارش نصف الجناية لانه اعتق نصيبه وقد صار مستهلكا  
على وجه لم يصرح بخار او ان استسعاها فقد استوفى بدل الكتابة وحق ولي الجناية  
في نصيبه كان مقدما على حقه ولو كان هذا الابن جنى على امه ثم ادى الاب فعق  
فعلى الابن نصف قيمة نفسه فيقسم فيقسم فيها للذي لم يكاتب ولا ضمان على المكاتب في  
ذلك بخلاف الامر فالمكاتب ضامن لنصف قيمتها الذي لم يكاتب لانه صار متلفا  
نصيب الذي لم يكاتب منها حين صارت امه وولد له فيلزمه نصف قيمتها ولا سقا  
على امر الولد محال وهو لم يصح متلفا نصيب الذي لم يكاتب من الولد وانما احتبس  
نصيبه عند الولد والذي لم يكاتب من الولد وانما احتبس نصيبه عند الولد فللذي  
لم يكاتب الخيار بين ان يعق نصيبه واما جناية الابن على الاب فقد جنى جنى  
ونصفه مكاتب مع امه ونصفه رقيق والاب كذلك فما كان في الاب من حصة  
الذي لم يكاتب فهو في عتق الابن باخذ المولى من الابن يعني ان النصف الذي هو  
مكاتب من الابن جنى على نصيب الذي لم يكاتب من الابن فيجب باعتباره على الابن  
الاقل من نصف قيمته ومن ربع قيمة المكاتب الذي لم يكاتب وما كان من جناية  
نصيب الذي لم يكاتب من الابن على النصف الذي هو مكاتب من الابن على الذي لم  
يكاتب الاقل من نصف قيمته ومن ربع قيمة المكاتب فقد وجب لكل واحد منهما  
على صاحبه مثل ما لصاحبه عليه فيكون قضا صا ولا يكون لاحد على احد شي واذا  
كانت امه بين رجلين كانت احدهما حصته منها ثرولات ولذا شرار دات  
خيروا او انتقصت بعيب ثروات فعققت فاختار الشريك نصيبين المكاتب  
ضمنه نصف قيمتها يوم عتقت لان ملكه انما تلف بالعتق الا ترى ان قبل الادا كان  
متمكنا من نسخ الكتابة واستيقا ملكه وان له نصف ما كتب قبل ان يعق ونصف  
ارش ما جنى عليها ولو كان الضمان ما وجب بنفس الكتابة لم يكن له من ذلك شي  
والذي لم يطالب ان يستسعي الابن من نصف قيمته لانه لما عتق نصيب المكاتب  
من النصف احتبس نصيب الشريك عند يستسعيه في قيمته نصيبه



ولو كانت احدهما نصيبه ولو كانت احدهما نصيبه شرولدت ولدا فكانت الآخر  
نصيبه من الولد ثم جنى الولد على امه او جنت عليه جناية لا تبلغ النفس ثم ادى با  
فقتا والمولى ان موثران فللذي كاتب الولدان بعض الذي كاتب الامر نصف  
قيمتها وان شأ استغناها وان شأ اعتقها لانه اشد نصيب الشريك منها  
بما صنع ولم يوجد من الشريك لاله الوحي في ذلك لان كتابة الولد لا تكون  
رضا منه بكتابة الامر ولا ضمان للذي كاتب الامر على شريكه في الولد لان نصيب  
الذي كاتب الامر من الولد مكاتب فالذي كاتب الولد ما اشد نصيب شريكه  
من الولد وجناية كل واحد منهما على صاحبه على ما وصفت لك في العبد وابنه  
من حكم المقاصد لان الجناية على نصف الولد الذي كاتبه المولى لا يمتل منها  
شيء بالكتابة فكان وجود ذلك كعدمه فلهذا كان قصاصا ولا شيء لواحد منهما  
على صاحبه قالوا اذا كان العبد بين اثنين ففقا عين احدهما وقيمتها الف  
ثم ان الذي فقت عينه كاتب نصيبه منه شرخرجه جرحا ثم ادى فقت  
ثم مات المولى بالجناية يتن فنقول في بيان حكم الجناية ان على الحي منهما ان يدفع  
نصف قيمة العبد الى ورثة الميت بجنايته سواء استوفى القصاص من تركته  
شريكه او استسعى العبد او اعتقه لان نصيبه حتى عليه جنايتان احدهما  
قبل الكتابة والاخرى بعده وحكمها سواء في حقهم وهو انه صار مستهلكا لنصيبه  
على وجه لم يصير مختارا فيلزمه نصف قيمته وعلى العبد ان يسعي في الاقل من نصف  
قيمتها ومن ربع الدية لورثة الميت لان النصف الذي هو نصيب المجني عليه  
جنى عليه جنايتين احدهما قبل الكتابة وهي هدر والاخرى بعد ها وهي توجب  
موجبها على المكاتب بمنزلة على اجني آخر فلهذا كان عليه الاقل من نصف قيمته  
ومن ربع الدية لورثة الميت من قبل الجناية قالوا اذا كان العبد بين اثنين ففقا  
على احدهما ففقا عينه او قطع يده ثم ان الآخر باع نصف نصيبه من شريكه وهو  
يعلم بالجناية ثم جنى عليه العبد ايضا جناية اخرى ثم ان الذي باع من بعده  
اشترى ذلك الربع ثم كاتبه المجني عليه على نصيبه منه ثم جنى عليه جناية  
اخرى ثم ادى فقت ثمرات المولى من الجنايات فعلى المكاتب الاول  
من نصف قيمته ومن ربع الدية لان النصف الذي هو مكاتب منه جنى على  
مولاه ثلاث جنايات جنايتين قبل الكتابة وحكمها سواء في انه هدر وجناية

لو

بعد الكتابة وهي معتبرة فلهذا كان عليه الاقل من نصف قيمته ومن ربع  
الدية وعلى الذي لم يكاتب سدس وربع سدس دية صاحبه والاقل من نصف  
قيمة العبد ومن سدس وربع سدس الدية ولا يودي هذا التصرف  
حتى يعتق او يستسعى او يضمن وقد بطل نصف سدس لانه قد جرى في نصف  
نصيبه الجميع والشرا ولم يجر في النصف الاخر فلا بد من اعتبار ذلك فنقول  
اما نصف نصيبه الذي جرى فيه البيع والشرا فقد اختلف ربع النفس ثلاث  
جنايات جناية قبل البيع وقد صار المولى مختارا لذلك البيع وجناية بعد البيع  
وذلك هدر لانه جناية المملوك على المالك وجناية بعد الشرا وهو معتبر فمن  
هذا الوجه يبطل ثلث الربع وهو نصف سدس الدية اما النصف الذي لم يجر  
فيه البيع والشرا جنى على ربع النفس ايضا ثلاث جنايات احدها قبل البيع وقد  
صار مختارا لذلك لان بيع البعض باختيار الفدا كبيع الكل ويتبين بعد البيع  
وحكمها سواء في حق التعلق بالرقبة فيوزع هذا نصفين فلهذا قال على الذي  
لم يكاتب سدس الدية وربع سدس الدية مقدار ما صار مختارا له ببيع  
نصف نصيبه ومثل ذلك متعلق بنفسه وقد تعدد دفع بكتابة شريكه على وجه  
لم يصير مختارا فيلزمه الاقل من نصف قيمة العبد ومن سدس وربع سدس  
الدية ولكن هذا الاستهلاك انما يتحقق اذا اعتق او استسعى او ضمن فلهذا  
لا تكمه اذا هذا النصف ما لم يوجد احد هذه المعاني قالوا اذا كان العبد بين  
اثنين فقطع بدرجل ثم باعه احدهما من صاحبه وهو يعلم ثم اشتراه منه  
فقطع يدا اخرى ففقا عين الاول ثمرات من ذلك قبل لشريك المشتري اذ دفع  
الى اوليا القتيلين نصفين او افده بعشرة الف لان الجنايتين تعلقتا بنصيبه الذي  
كان له في الاصل ولم يوجد في ذلك النصف ما يكون دليلا اختيار شي ففقا عين  
دفعه اليهما وبين ان يفدي كل واحد منهما بنصف الدية ويقال للبائع ادفع  
الفين وخمس مائة الى ولي قتيلا الاول جنايتين احدهما قبل البيع والاخرى  
قبل الشرا فيصير مختارا لما كان قبل البيع حين باعه وهو يعلم بجنايته فلهذا  
يلزمه ان يدفع اليه الفين وخمس مائة ثم يخير بعد ذلك بين ان يدفع نصيبه  
اليهما او يفديهما لولي القتيلا الاخر خمسة الف ولولي القتيلا الاول الفين  
وخمس مائة باعتبار جنايته عليهما بعد الشرا فاذا اختار الادفع كان هذا



النصف مقسوما بينهما اثلاثا لولي قتيلا الاول وثلاثة لولي قتيلا الآخر على مقدار ما بقي من حق كل واحد منهما واذا كان العبد بين رجلين فخرج رجل اخر حرا خطأ فكا تبه احد الشريكين وهو يعلم بذلك شرجه ايضا طرقات الرجل من ذلك كله فعلى الذي كاتب اول ربع الدية لان نصيبه من العبد جني ثلاث جنايا على نصف النفس احدها قبل الكتابة وثلثان بعد الكتابة وحكمها متوافا فنقسم هذا النصف نصفين نصف ذلك قد صار مختارا له بالكتابة فعليه ربع الدية ونصف ذلك يكون على المكاتب وحكمها متوافا في حقها وجناية بعد الكتابة فينوزع هذا النصف نصفين نصفه على الذي كاتب آخر فيلزمه الاقل من نصف القيمة ومن ربع لانه بكتابة نصيبه صار يستهلك المختارا فقد كان الدفع متعذرا قبل هذا بكتابة سؤكه فلذلك الرمة الاقل من نصف القيمة ومن ربع الدية وعلى المكاتب الاقل من قيمته ومن نصف الدية لان كل نصف منه حسني بعد الكتابة وموجب ذلك عليه وانما تلت نصف النفس بالجنايات الموجودة منه بعد الكتابة فلذلك كان عليه الاقل من قيمته ومن نصف الدية وهذا كله قياس قول ابي حنيفة رحمه الله بنا على ان الكتابة تجري والله اعلم

**باب جناية المدبر**

قد بينا ان جناية المدبر لا تتعلق برقبته ولا تكون على عاقلة مولا لانه مملوك وانما توجب على المولي قيمته يوم جني المدبر لانه بالتدبير السابق صار مانعا دفع الرقبة عند الجناية لم يصح مختارا بذلك الدية لانه عند التدبير ما كان يعلم انه بجني فيصير يستهلكا ضامنا للقيمة ولا يلزمه الاقيمة واحدة وان كثرت الجناية من المدبر لانه انما يمنع رقبة واحدة وتكون تلك القيمة مشتركة بين اوليا الجنايات سواء قربت المدة فيما بينهما او بعدت لانها قائمة مقام الرقبة في حق اوليا الجنايات لها فان قتل المدبر رجلا خطأ وفقاعين اخر فعلى مولا قيمته لاصحاب الجناية اثلاثا لانه لو كان يحل الدفع كان يدفع اليهما اثلاثا فذلك للقيمة في المدبر والمعنى ان كل واحد منهما يضرب بجميع حقه وحق ولي القتيلا في الدية وحق الآخر في ارش العين فان اكتسب كسبا او هب له هبة لم يكن لاهل الجناية من ذلك لان حقه في القيمة دين في الدية فكما لا يكون لهم حق في كسب المولي فكذلك في كسب المدبر ولو قتل المدبر رجلا خطأ وقيمته الف درهم ثم ذهب عينه

عينه فعلى المولي قيمته يوم جني لان بذهاب العين ناب نصفه ولو مات بعد الجناية لم يسقط شيء من قيمته عن المولي فكذلك لو ازدادت قيمته لان حق اوليا الجناية لا تثبت في تلك الزيادة فان الجناية ما تعلقت بجنايته اصلا فان دفع المولي قيمته الى ولي الجناية ولم يحدث به عيب ثم قتل رجلا اخر خطأ فان كان دفع الى الاول وجه قولهما في المسئلة ان المولي حين دفع القيمة الى الاول فقد فعل بنفسه غير ما يامر به القاضي به لورفع الامر لم فيكون القضا وغير القضا سواء كما في الرجل بالهبة واخذ الدار بالشفقة بعد وجوبها وهذا لانه حين دفع ما كان لا حرجي القيمة حق سوي الاول لان السبب الموجب لحق الثاني وهو الجناية لم يوجد بعد والحكم لا يسبق السبب فلا يكون لهذا الدفع جناية في حق الثاني فلا يضمن له شيئا وكيف يكون جناية في حقه ولو اراد ان يمنع بعض القيمة من الاول لكان حق الثاني ما كان يتمكن من ذلك وابو حنيفة رحمه الله يقول القيمة انما يجب على المولي باعتبار منع الرقبة وانما منعها بالتدبير السابق وذلك في حق اوليا الجنايتين سواء فجعل في حق اوليا الجنايتين كان دفع القيمة من المولي كان بعد وجود الجنايتين جميعا وهناك ان دفع الى احدهما جميع القيمة بقضا القاضي لم يضمن للثاني شيئا وان دفع بقضا القاضي كان للثاني الجناية فكذا مثله والدليل على ان المعتبر هذا ان للثاني حق المشاركة مع الاول في تلك القيمة ولا يكون ذلك الا باعتبار ما بينا وهو ان جعل كان جني عليهما في حالة واحدة يوضحه ان ذلك التدبير انعقد سبب ثبوت حق ولي الجناية في القيمة دين في ذمة المولي عند جانيته فهو يدفع القيمة بخلاف ذلك الحق من ذمته الى المدفع فان كان ذلك بقضا القاضي ثم التحويل لان القاضي هذه الولاية وان كان بدون قضا القاضي لم يتم التحويل لانه ليس للمولي هذه الولاية فيسقط الجوار لولي الجناية الثانية ان شارضي بهذا التحويل واتبع الاول بنصف القيمة وان شال لم يرض واتبع المولى بنصف القيمة في ذمته ثم يرجع المولي على الاول لانه تبين انه استوفى منه زيادة على مقدار حقه وهو نظير الوصي اذا قضى دين احد الغريمين من التركة ولم يعلم بالدين الاخر وقضى دين الغريم ثم حدث اخر بسبب كان وجد من الميت في حياته فان كان دفعه بقضا القاضي لم يضمن للثاني شيئا ولكن الثاني يتبع الاول بنصيبه وان كان الدفع بغير قضا كان للثاني الجناية بين ان يتبع الاول بنصيبه وان كان الدفع بغير قضا كان للثاني الجناية بين ان يتبع



الاول بنصيبه وبين ان بعض الوصي شرع الرجوع الوصي على الاول وامر الولد  
المدر بر في جميع ما ذكرنا لان دونهما الجناية تغذ بسبب لا يحتمل النسخ فيكون كالمدر  
في حكم الجناية لان المولى احق كسبهما واذا قتل المدر رجلا خطأ قيمته الف درهم  
شرا زادت قيمته الى الفين شرقتل آخر خطأ شرا صاه عوب فرجعت قيمته الى  
لحمس مائة شرقتل آخر خطأ فعلى مولا الف درهم لانه جنى على الثاني وقيمته  
الفان ولولم يكن منه الا تلك الجناية لكان المولى ضامنا لقيمته الفين شر  
الف من هذا المولى القتل الاوسط خاصة لان ولي الاول انما ثبت حقه في  
قيمته يوم جنى على وليه وهو الف درهم فلا حق له في الالف الثانية فيسلم ذلك  
لولى قتل الاوسط وخمس مائة منها ما بين ولى القتل الاول وبين الاوسط لانه لاق  
في هذه الخمس مائة لولى قتل الثالث وانما حقه في قيمته يوم جنى على وليه فيقسم  
هذه الخمس مائة بين الاوسط والاول يصرف فيه الاول بعشرة الف  
والاوسط بنسعة الالف لانه وصل اليه من حقه الف والخمس مائة الباقية بينهم  
جميعا يصرف فيه الاخر بعشرة الف لانه ما وصل اليه من حقه شي ويصرف  
فيه الاول بعشرة الف اما اخذ لانه وصل اليه من حقه مقدار الماخوذ فلا  
يضرب فيه وكذلك الاوسط لا يضرب ما اخذ في المرتين وانما يضرب بما  
بقي من حقه خمس الخمس مائة بينهم على ذلك قال ولو قتل المدر رجلا خطأ  
وقيمته الف درهم فدفعه المولى بقضا القاضي شر رجعت قيمته الى  
خمس مائة ثم قتل آخر فان خمس مائة مما له حد الاول للاول خاصة لان حق  
الثاني انما ثبت في قيمته عند الجناية على وليه وهي خمس مائة فبقيت الخمس  
الاخرى مائة للاول بلا منازعة والخمس مائة الباقية بينهما يضرب فيها  
الاول بعشرة الف الا خمس مائة والاخر بعشرة الف فيكون ذلك مقسوما  
بينهما على تسعة وثلاثين سهما لانه يجعل كل خمس مائة منها سهما قال واذا اجتمع  
مدر ومروء وعبد ومكاتب فقتلوا رجلا فكل واحد منهم اثلث ربع النفس  
فيقال لولى العبد ادفعه او افده ربع الدية ويسمى المكاتب في الاقل من قيمته  
ومن ربع الدية وعلى مولى امر الولد الاقل من قيمته ومن ربع الدية اعتبارا  
بما انفرد كل واحد منهما بجنايته ولو قتل المدر رجلا خطأ واستهلك مالا  
فعلى المولى قيمته لا وليا القتل وعلى المدر ان يبيع فيما استهلك من المالك

٢٤٨  
لان ما يستهلكه من المالك يكون دينا في ذمته يقضى من كسبه ولا يكون المولى  
ضامنا اسمه شيئا من قبل ان محل قضا الدين الكسب وذلك لا يتغير بالتدبير  
ومحل موجب الجناية الرقبة والتدبير يتعذر رد نفعها فيجب على المولى القيمة  
لذلك لا تزي ان المملوك يدفع بالجناية او يفدي وانه يباع في الدين اذا لم  
يكن له كسب فيه يظهر الفرق شر لا يشارك احد الفريقين الاخر فيما يخذ  
لان حقهما ما اجتمع في محل واحد فان حق وليا القتل في ذمة المولى وحق  
اصحاب الدين في كسب المدر فمن ابي وجه ثبت الشراكة بينهما فان مات المولى  
قبل ان يقضى شيء من ذلك ولا مال للمولى غيره فان المدر يبيع في قيمته فيكون  
اصحاب دينه احق بها لان حق اصحاب الجناية كان دينا في ذمة المولى  
وذلك يمنع سلامة شيء من الرقبة للمدر لان التدبير وصيه والوصيه بعد الدين  
فيلزمه السعاية في قيمته لرد الوصيه شر اصحاب دينه احق بهذه القيمة  
من اصحاب جنايته لان دينهم في ذمته والسعاية بدله ما ليته وحق  
غرماءه في ما ليته مقدم على حق المولى وعلى حق غرماء المولى لان حق غرماء  
المولى انما ثبت في هذه المالمية من جهة المولى فاذا استغرق دينه هذه المالمية  
لمن يكن للمولى فيها حق فذلك لا يكون لغرماء المولى فيها حق وان كان دينه  
اكثر من قيمته فعليه السعاية في الفصل ايضا لان العتق يتقرر ما بقي من  
الدين في ذمته وان كان الدين على اقل من قيمته فالفصل من القيمة على مقدار  
دينه يكون لاصحاب الجناية باعتبار ان ذلك الفصل حق المولى فيقضى منه  
دين المولى ولا شيء لهم عليه اكثر من ذلك لان حقهم انما ثبت من جهة المولى  
وكذلك لو كان القاضي قضي على المولى بالقيمة لا وليا الجناية وعلى المدر في  
السعاية في الدين قبل موت المولى فهذا تقويم من الحكم الذي كان ثانيا  
لا يتغير به الجواب واما امر الولد فلا تسعي لاصحاب الجناية في شيء لان عتقها  
ليس بوصية ولا يمنع لمكان دين المولى وجناية المدر وامر الولد على المولى  
في نفس او ماله وخطا وعلى ماله كده لانه قاله لا فائدة في اعتبارها  
فانها لو اعتبرت اوجبت على المولى القيمة له الا ان المدر يبيع في قيمته  
اذا قتل مولا لانه لا وصيه له فانه قاتل والقاتل عن الوصيه والميراث  
يخرج من عليه رد رقبته وقد تغذ ردوها فلزم السعاية في قيمته قال



ولو قتل المدبر مولاة عدا فعليه ان يسعي في قيمته لرد الوصية وعليه القصاص  
للقتل العمد والورثة الخيارات ان شاؤوا فكلوه وان شاؤوا فضا صا في الحال وقد توى  
حقهم في السعاية الا انهم رضوا بذلك وان شاؤوا استعوه في القيمة اولا  
فاذا استوفوا ذلك فكلوه فضا صا لان كل واحد منهم ظالم حتى الورثة  
فالتدبير في التقديم ولما خبر في الاستيفاء اليهم وان كان اثنان دفني احدهما  
عنه فغلي المدبر ان يسعي في نصف قيمته الذي لم يرحف لانه لزمه السعاية  
في جميع قيمته لرد الوصية فيكون بمنزلة المكاتب عند ابي حنيفة وعندهما  
هو حر عليه دين وعند عفا واحدها انما ينقلب نصيب الاخر فالإي الحال  
وهو في الحال مكاتب او حر من اهل ان يجب عليه المال لمولاة ولمن خلفه من  
ورثته الا ان الوجوب بسبب جناية كانت منه في حالة الرق فيكون الواجب  
من القيمة دون الدية فلهذا السعي في نصف قيمته الذي لم يرحف مع السعاية  
في جميع القيمة لهما باعتبار رد الوصية فان كان على المولى دين بمبي بالدين  
من جميع ذلك لان ما وجب للمولى باعتبار انه بدل نفسه او بدل ملكه فيقضي  
د بينه من جميع ذلك والباقي بين الوارثين اثلثا لان الباقي يقسم بينهما  
على ما كان يقسم عليه الكل لمولا الدين ولولا الدين لكان للذي لم يرحف قيمة  
كاملة وللآخر نصف القيمة فكذا لك ما بقي يقسم بينهما على ذلك اثلثا  
ولو قتل ام الولد مولاها عدا ولاولدها منه فعليها القصاص ولا سعاية  
عليها لان عتقها ليس موضعية فلا تمتنع بسبب القتل وان كان لها منه ولد  
فلا قصاص عليها لان الولد ورث جرائن القصاص على امه وذلك مسقط  
للقصاص عنها وعليها ان تسعي في القيمة من قبل الجناية لان القصاص  
كان وجب فانه ما لم يجب لا يصير ميراثا لولدها وما لم يصير ميراثا  
لولدها لم يسقط فانما تعذر استيفا القصاص باعتبار الولادة وهي حرة  
حين سقط القصاص فجوز ان يجب عليها المال لمولاها ولمن خلف مولاها  
الا ان وجوب المال بسبب جنايتها في حالة الرق فلهذا يلزمها القيمة  
دون الدية وكما ان نصيب ما يرثه الورثة انقلب مالا فكذا نصيب  
الولد لانه تعذر عليه استيفا القصاص لاجتماع من حصته مع بقا المحل  
قال واذا قتل العبد مولاة عدا فعليه القصاص لان العبد في حكم المولى

مبقي على الحرية والمولى من دمه كاجنبي آخر فيستحق دمه بالقصاص لما لم يستحق  
له بالملك فان كان له وليان فعلى عنه احدهما عنه بطل الد مكره وهو عبد  
لها في قوله ابي حنيفة ومحمد وقوله ابو يوسف على الذي عني ان يدفع نصيبه  
الي الذي لم يرحف او يقديه بربع الدية لانه صار مشترك بينهما بالارث فلهذا  
ويعفو احداهما ينقلب نصيب الاخر مالا عند العفو وعند العفو نصفه  
للعاني ونصفه للذي لم يرحف ويجوز ان يستحق الذي لم يرحف نصيب صاحبه  
بالجناية ولا يجوز ان يستحق نصيب نفسه فحين انقلب مالا كان نصف ذلك  
في نصيبه فلهذا رد نصفه في نصيب صاحبه فيثبت ومخاطب بالرفع والفدا  
كما بينا في المدبر وامر الولد اذا انقلب القصاص الذي عليها للمولى مالا بعد  
موت المولى وهما يقولان العبد بعد الموت منفي عن حكم ملك الميت ولهذا  
يقضى منه ديونه وتنفذ وصاياه ولو انقلب نصيب الاخر مالا بعد عفا واحدهما  
كان ذلك للميت ايضا حتى تقضى منه ديونه فانما يكون هذا انجاب المال  
للميت بالجناية في ملكه وذلك لا يجوز كما لو قتل العبد مولاة خطا بان هناك  
لا يجب شي وان كان لوجب انما يجب بعد الموت وبعد الموت الملك للوارث  
ولكن قيل هو كما لنا في ملك الميت حكما لانه يمتلئ للوارث الملك الذي كان تابسا  
للمورث اذا الوارث قايم مقام المورث فكما لا يجوز ان يجب للمورث بسبب هذه  
هذه الجناية ماله على العبد لا يجوز ان يجب للوارث بخلاف المدبر وامر الولد  
فقد عتقا بالموت وصارا لكسب لهما على الخلو فلو اوجنا المال عند تعذر  
استيفا القصاص لا يكون ذلك واجبا للمالك في ملكه وانما تكون واجبا له  
على معتقه وذلك مستقيم والله اعلم ولو قتل المدبر مولاة عدا وله وليان  
احدهما ان المدبر يغلي المدبر ان يسعي في قيمتين قيمة لرد الوصية وقيمة  
بالجناية لان ابنه قد وردت بعض القصاص عليه معدر استيفاوه وينقلب  
كله مالا وهو في هذه الاحال حرا ومكاتب وقد بينا نظيره في امر الولد ولو خسر  
المدبر ميراثا في الطريق وقع فيها المولى ومات فلا شيء على المدبر لان هذا لا يكون  
اعلى مما اذا اقلته خطا وهناك لا يجب على المدبر بالجناية شي فلهذا اولى  
الا ان هناك تحرم الوصية لانه منسب وكما لا يحرم المسبب الميراث فكذا لا  
لا يحرم الوصية فلهذا عتق من الثلث قال واذا قتل المدبر رجلا وقيمته الف



درهم ثم فقار جلعين المديبر ففقر خمس مائة درهم ثم قتل المديبر رجلا احرقان الخمس  
 مائة ارش العين للمولي لاحق اولها الجناية لان الجناية لم تتعلق برقبته وعلى المولي  
 الف درهم قيمته يوم رحنى على الاول خمس مائة منها الاول خاصة لان حق الثاني  
 اعليثت في قيمته يوم رحنى على وليه وقد كانت قيمته خمس مائة فلهذا استلمت الخمس  
 مائة للاول والخمس مائة الباقية يضرب فيها الثاني بالدية والاو بالدية  
 الاخمس مائة لانه قد استوفى ذلك ولو كان الثاني عبيدا لندفع به كان للمولي ايضا  
 لان حق ولي الجناية انما يثبت في مرقبته فلا يثبت فيما يكون بدل جزء منه الا ترى  
 ان المولي لم يخذ العبد في الجناية اصلا واخذه وباعه او ضمنه لم يضمن لاصحاب  
 الجناية بذلك شيئا وكان عليهم قيمة المديبر صحيحا ولو استهلك المديبر لرجل الف  
 درهم فاعتقه مولاه لم يضمن لصاحب الدين شيئا لان حق صاحب الدين في كسبه  
 وسعائمه ولم يتغير ذلك باعتناق المولي اياه ولو لم يعتقه ولكن رجلا قتل للمديبر  
 ففقر قيمته وقد جنى المديبر ثم مات المولي ولا مال له غير ذلك فصاحب  
 الدين احق بالقيمة من صاحب الجناية لان بدله رقبته بمنزلة كسبه في وجوب  
 صرفه الى الدين ولان دين نفسه مقدم على دين مولاه في ماله رقبته وحق  
 صاحب الجناية على مولاه فلهذا كان صاحب الدين احق بالقيمة من صاحب الجناية  
 سوا كان المولي جيا او ميتا قال واذا قبل المديبر رجلين احدهما عمدا والاخر خطأ  
 فعليه الفصاص وعلى المولي قيمته لاصحاب الخطا فان عفى احد ولي العمد فالقيمة  
 بين الذي لم يعرف وبين ولي الخطا يقسم على طريق المولد الثلاثا في قول ابي حنيفة  
 رحمه الله وفي قولهما على طريق المنازعة ارباعا وكذلك لو كان القاتل قنا ندفع  
 المولي وقد بينا نظير هذه المسئلة في الماذون وجمعنا اضدادها ونظايرها  
 في كتاب الدعوي فاما يقولان حق الذي لم يعرف بانت في النصف دون النصف  
 فيسلم لولي الخطا النصف الذي هو حصنة العافي فمراغ ذلك النصف عن حق  
 الذي لم يعرف والنصف الاخر حقه فانه سوا فيكون بينهما نصفان وهذا  
 بخلاف ما اذا قتل العبد او المديبر رجلا خطأ فمعا عين آخر لان هناك حق  
 صاحب العين ثابت في الكل بدليل انه لو انفرد كان المولي مخاطبا بدفع جميع  
 العبد اليه او الفداء وكذلك في الدين يدفع اليه جميع القيمة الا ان يكون الارش  
 اقل من ذلك وها هنا حق الذي لم يعرف في النصف دون النصف بدليل

حالة الانفراد و ابو حنيفة يقول اصل كل واحد منهما في الارش وفي حق ولي  
 الخطا عشرة الاف وحق الذي لم يعرف من ولي الدم خمسة الف واما وجب  
 قسمة العين بينهما بسبب حق دين في الدية فيضرب كل واحد منهما بجميع حقه  
 بمنزلة العدم في التركة وبمنزلة صاحب النفس مع صاحب العين وعلى هذا  
 الخلاف لو قتل المديبر رجلا عمدا وله وليان نفعي احدهما ثم قتل آخر خطأ فعلى المولي  
 القيمة وقسمتها بينهما على الخلاف الذي هنا وروي الحسن ابن ابي مالك عن ابي يوسف  
 ان لولي القتل نصف القيمة والذي لم يعرف من ولي العمد ربع القيمة وسيطرح  
 القيمة عن المولي يعفو العافي وهو قوله وفرجه الله وهو القياس وقد بينا الخلاف  
 فيما اذا جنى العبد المقتضوب عند القاصب وعند مولاه ففي المديبر الحكم على ذلك  
 التفصيل ايضا لان القيمة في جناية المديبر بمنزلة الراقية في جناية الفتن  
 فان غضب رجل مديرا فقتل عنده كتيلا واستهلك لرجل مالا ثم رده على  
 المولي فقتل عنده رجلين خطأ فعلى المولي قيمته من اصحاب الجنديات الثلاثا  
 ثم يرجع على القاصب ثلث القيمة وهو ما استحقه ولي القتل الاول بجنايته  
 عند القاصب فيدفع ذلك الى الاول ثم يرجع بثلث القيمة ايضا فيه فعه الى الاول  
 حتى يسلم له قيمة تامة كما استحقه ثم يرجع بثلثه على القاصب فيدفع نصفه  
 الى الثاني لان حق الثاني يثبت في نصف القيمة وقد سلم له الثلث فيدفع اليه نصف  
 الثلث ولا يرجع به على القاصب لان هذا استحق بجنايته عند المولي وهذا كله  
 قول ابي حنيفة وروي يوسف رحمه الله وقاب محمد يرجع بثلث القيمة  
 فيسلم له ويسعى المديبر لصاحب الدين في دينه فاذا قضاه يرجع المولي باقل  
 من قيمته ومن الدين على القاصب لانه انما قضى الدين من كسب مملوك للمولي  
 وكان استحقاق ذلك كان منه عند القاصب فيرجع المولي به على القاصب الا  
 ان يكون قيمته اقل من ذلك فحينئذ لا يرجع الا بقدر القيمة لان القاصب  
 انما يصير صانعا باعتبار ان الرد لم يسلم فيجعل كالمالك في يده فادوا قتل  
 المديبر رجلا خطأ ثم غصبه رجل فقتل عنده رجلا عمدا ثم رده الى المولي فانه يقتل  
 قصاصا وعلى المولي قيمته لصاحب الخطا بالجناية كانت منه عند المولي ويرجع  
 على القاصب بقيمته لانه جليل بجناية كانت منه عند القاصب فلم يسلم الرد للمولي  
 فان عفى احد ولي العمد كانت القيمة بينهما في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله



والأما في قوله أي حنيفة ثم رجع على الغاصب بما أخذه صاحب العبد منه لأن  
ذلك القدر استحق بحنيفة عبد الغاصب ثم يدفع ذلك إلى صاحب الخطأ لأن  
حقه كان ثبت في جميع القيمة فلا يسلم للمولى شيء من قيمته ما لم يصل كمال  
حقه فلا يسلم للمولى شيء من قيمته ما لم يصل إليه كمال حقه ولو قتل الغاصب  
أولاً وجلا عنها ثم رده إلى المولى فقتل عنده رجلاً خطأ بعد ما عفي ولي الدم  
فعلى المولى قيمته بينهما على ما بينا ثم رجع على الغاصب بما أخذه الذي لم يعرف  
من ولي العبد فيه نفى إلى صاحب العبد الذي لم يعرف إلى تمام نصف القيمة  
لأن حقه لما ثبت في نصف القيمة فعليه أن يدفع إليه ما أخذه من قيمته حتى  
يصل إليه كمال حقه في قياس قوله أي حنيفة وأي يوسف رحمهما الله شرع  
بمثله على الغاصب لأن قبضه ينقص فيما يستحق بدم من جنائمه عند الغاصب  
وإذا غضب مدبراً فآثر عنده بقتل رجل ثم آثر أن ذلك كان عند المولى  
أو عند الغاصب فهو سواء إذا قتل بذلك بعد الرد فعلى الغاصب قيمته  
لأنه مصدق في الأقرار غير مصدق في الأسناد وإنما حقت نفسه بسبب كان  
منه عند الغاصب وهو الأقرار فيظهر به أن الرد لم يسلم للمولى ولو عفي  
أحد الوليين فلا شيء للآخر لأن الآخر لو استحق المال إنما يستحقه بأقراره وأقرار  
المدبر أو كفى في الجناية التي بوجوب الأرض باطل لأن ذلك أقرار منه على يوله  
ولو كان أقر عند الغاصب بسرقة وأزبد عن الإسلام ثم رده فقتل في الرد  
فعلى الغاصب قيمته أو قطع في السرقة فعلى الغاصب نصف قيمته لأن استحقاق  
ذلك بأقرار كان منه عند الغاصب بمنزله استحقاقه بما شرته عند  
الغاصب قاذ وقياس هذا عند أبي البيع لو باع عبداً مريداً فقتل عند المشتري  
يرجع بجميع الثمن وكذلك لو باعه وقد أقر بقتل عبداً في قوله أي حنيفة رحمه  
الله وفي قوله أي يوسف ونحو البيع خاصة يقوم مرتداً وغير مرتداً وسارقاً  
وغير سارق ويرجع بحصة ذلك من الثمن وقد بينا الفرق لها بين الغصب والبيع  
في كتاب البيوع ولو قتل المدبر عند الغاصب رجلاً خطأ وأفسد متاعاً ثم  
قتله رجل خطأ فعلى عاقلة القاتل قيمته لصاحب الدين لأن بدل رقبته  
إذا قتل بمنزله كسبه وعلى المولى قيمته لصاحب الدين لأن بدل رقبته  
إذا قتل بمنزله كسبه وعلى المولى قيمته لو قتل بسبب جنائمه ويرجع

بذلك كله على الغاصب لأن استحقاق كل واحد من القيمتين بسبب كان منه عند  
الغاصب قاذ ولو غضب عبداً مريداً فآثر أن يقتله عند المدبر ما لا يرد على المولى  
فأستهلك عنده ما لا يرد على المولى فمات عنده فلا شيء لأصحاب الدين لقوات  
محل حقهم وذلك الكسب أو ماله الرقبة ولا للمولى على الغاصب لأن الرد قد سلم للمولى  
حين لم يستحق من يده بسبب كان عند الغاصب وإنما هلك بسبب جادته عنده ولو  
مات عند الغاصب قبل أن يرد فعلى الغاصب قيمته لأنه قد رقب عليه رد عينه فإذا  
أخذها المولى دفنها إلى الغريم لأنه مات وأخلف بدله ثم رجع المولى على الغاصب بمثل  
ذلك الاستحقاق والمقصود من يده بسبب كان منه عند الغاصب ولو كان قتل  
عند المولى ويدفعها إليهم ويدفعها إليهم ثم رجع بها على الغاصب لأنه استحققت  
من يده بسبب كان من المدبر في ضمان الغاصب ولو استهلك المدبر ما لا عند  
المولى ثم غضبه رجل فخر عنده لمزاً في الطريق ثم رده إلى المولى فقتله رجل خطأ  
فقد رقبته للمولى وأخذها أصحاب الدين ثم وقع في البهردابة فوطيت شارك  
صاحبها أصحاب الدين الذين أخذوا القيمة في تلك القيمة بالحصة لأن وقوع الدابة  
فيها صار متلفاً لها بالحفر السابق وصارت قيمتها ديناً في ذمتهم بمنزلة الدين الآخر  
فيكون قيمة نفسه بين غريميه بالحصر ثم رجع المولى بذلك على الغاصب  
لأن الحفر كان منه عند الغاصب فما يستحق به من بدل نفسه يرجع به المولى على  
الغاصب فيدفعه إلى صاحب الدين الأول لأن حقه كان ثابتاً في جميع القيمة فإن  
وقع في البئر إنسان آخر فمات فعلى المولى قيمة المدبر لأنه صار جانياً عليه بالحفر  
السابق وجناية المدبر على النفوس بوجوب القيمة على المولى سواء كان بطريق التسيب  
أو المباشرة ثم رجع بها على الغاصب لأن هذه القيمة لزمته بسبب كان  
في ضمان الغاصب والله اعلم

**باب جناية المدبرين اثنين**

وإذا كان المدبرين رجلين فقتل أحدهما باليه ورجلاً خطأ بدلاً لرجل قتل المولى  
فعلى المولى قيمة الباقي نصف قيمته وفي مال المقتول نصف قيمته ثم يكون للمولى  
المقتول ربع القيمة وللآخر ثلثه أرباعها وهذا ظاهر عند ههنا وكذا عند  
أبي حنيفة رحمهما الله لأن المولى القاتل لاحق له فيما ضمن فإن جناية المدبر  
على يوله خطأ هدر فذلك الحصر من القيمة يسلم للمولى لا جنيي وإنما حقت



في النصف الآخر فيضرب هو فيه خمسة الف والاخرى بخمسة الف فكان ذلك  
النصف بينهما نصفان وعلى المدبر ان يبقي في قيمته نصفها لورثة المقتول  
لانه قاتل ولا وصية له ونصفها لولي الحي لانه لما عتق نصيب المقتول كان حق مولي  
الحي باستغنايه في نصف قيمته ولو كان قاتل المولي عدا والمسله حالها فعل المولي  
الباقى وفي مال المقتول قيمته تامة لولي الخطا لان حق ولي العهد في القود فلا مزاحمة  
له مع ولي الخطا في القيمة ويسمى المدبر في قيمته بين المولين لما قلنا ويقتل بالعد فان  
عدا احد وليي العهد سمي المدبر الذي لم يعرف في نصف قيمته لان حين انقلب نصيب  
الاخر ما لا كان منزلة المكاتب او الحر فاما يجب له بنصف القيمة علمه فيستعيد  
في ذلك ولا مزاحمة له مع ولي الخطا في القيمة الاولى قالوا اذا قتل المدبر  
رجلا عدا وله وليان فعلى احد هاتين قتل احد مواليم خطا فعلى المولي الباقي  
نصف قيمته فيكون نصف ذلك النصف لولي مولي القاتل والنصف الباقي  
من ذلك النصف بينه وبين الذي لم يعرف من اصحاب العهد نصفين وفي مال  
القاتل ربع قيمة المدبر الذي لم يعرف لان نصيب الذي لم يعرف انقلب ما لا وذلك  
نصف القيمة على المولين فلماذا كان في مال الميت ربع القيمة الذي لم يعرف  
وقد يجب للمولي الحي نصف قيمته بالجنايتين لانه لاحق للذي لم يعرف في نصف  
ذلك النصف فيسلم لولي مولي القاتل وحققهما في النصف سواء كان بينهما  
نصفين ويسمى المدبر في قيمته تامة للحي ولورثته الميت لما قلنا قاذوا قاتل المدبر  
موليته معا خطا سمي في قيمته لورثتهما لرد الوصية ولا شيء لواحد منهما على صاحبه  
لان جنايته على كل واحد منهما في نصيب هدر وفي نصيب صاحبه موجب  
نصف القيمة عليه ولكن نصف القيمة بنصف القيمة فخاص ولو غضب المدبر  
احد موليته فقتل عنده قتيلا خطا ثم رده فقتل رجلا عدا له وليان فعلى احد  
فعلها قيمته تامة لصاحب الخطا ثلثة ارباعها والذي لم يعرف من ولي  
الدم رجلا وهذا اخو ما بينا ثم رجح المولي الذي لم يعرف على العاصب  
بثلثة ارباع نصف قيمة المدبر وهو مقدار ما غرمه لولي الخطا لانه انما  
غرم ذلك الجناية كانت من المدبر في حال كون الشريك غاصبا له صامنا  
ثم يرد على صاحب الخطا من ذلك ثمن قيمة العبد لان صاحب الخطا  
استحق عليه نصف قيمته فارغا وانما سلم له ما جمعه ثلثة ارباع ذلك

النصف وقد اخلف نصيبه عوضا فيرجع في العوض بما بقي من حقه وذلك ثمن الجميع  
وهو ربع نصف القيمة ثم يرجع هو بذلك على العاصب لانه استحق من يده بجناية  
كانت عند العاصب قالوا اذا قطع الرجل يد المدبر وقيمته الف درهم فزاد  
حتى صارت قيمته الفين ثم فقا آخر عينه ثم استقص البرؤفات منها والمدبر  
بين اثنين فعلى ادهما عن اليد وما حدث منها فللذي عفى عن اليد على صاحب  
العين سيعايد وخسرون دهرها على عاقلته ان كان خطا وفي ماله ان كان عدا  
والذي عفى عن العين على صاحب اليد ثلثا ما يده واثنا عشر ونصف في ماله ه  
ان كان عدا وعلى عاقلته ان كان خطا لان القاطع قطع يده وقيمته الف فكان  
عليه نصف قيمته الف فلما مات منها صار صاحب اليد ضامنا لما يده وخمس  
رغب من قيمته مع الخمس ما يده التي عليه لانه لا معتبر بالزيادة في حقه فكان الف  
في فقا عينه وقيمته خمس ما يده فصار ربعه متلفا نصف ما بقي وانما الباقي ما يتان  
وخسرون فقد تلف بالجنايتين فقصفه وهو ما يده وخمسة وعشرون تلف  
بفعل صاحب اليد فلهذا صار هو ضامنا ستمائة وخمسة وعشرون ونصف  
ذلك للعاقب فينسقط ونصفه الذي لم يعرف وهو ثلثا ما يده واثنا عشر ونصف  
واما الباقي صار ضامنا بجنايته الف وبشرائه جنايته نصف ما بقي وذلك  
خمس ما يده بين المولين نصفين وقد سقط حق ادهما بالعفو فللذي لم يعرف  
منهما عليه نصيبه سبعمائة وخمسون واما الولد في حكم الجناية بمنزلة المدبر  
على ما ذكرنا قالوا لو قتل ام الولد مولاها عدا ولا ولد لها فعلى ادهي ابني المولي  
عنها سعت الاخرى في نصف قيمتها لانها حرة حين انقلب نصيب الاخر ما لا  
الا ان اصل الجناية كان مستها في حالة الرق فعليهما نصف القيمة للاحر وكذلك  
عبد قتل رجلا عدا فاعتقه المولي ثم عفى ادهي الدم وهذا لان المولي  
بالاعتاق لا يصير ضامنا شيئا لان حقهما كان في العتاق ولا يختلف ذلك  
بالرق والحرية قالوا اذا كانت الرجل ام ولد له او مدبرته ثم قتل مولاها  
خطا سعت في قيمتها من قبل الجناية لانها جنت وهي مكاتبه وجنايته  
المكاتبه على مولاها الجنايتها على غيره لان موجب جنايتها في كسبها ثم  
قد بطلت عنها المكاتب لانها عتقت بموت المولي فان عتق ام الولد  
ليس بوصية فلا تمتنع بغير القتل قالوا ترى انها لو استقرضت مئذلا



شرعات المولى بطلت عنها الكتابة ولزمتها الدين وانما استشهد بهذا البين انه  
وان لزمتها القيمة بسبب الجناية فان ذلك دين عليها كسائر الديون فلا يمنع  
بطلان الكتابة عنها بسبب العتق وانما المدبره فعلها ان تسعي في قيمتها  
من قبل الجناية ويسعى في قيمة اخرى لتد الوصية فان كانت مكاتبها اقل  
من قيمتها سعت في مكاتبها بمنزله ما لو كانت مدبرة ثمرات وعليه دين  
يحيط بماله فانها تسعي في اقل من مكاتبها ومن قيمتها لان حق المولى في الاقل  
قالوا اذا سلت ام ولد النصراني فاستسعاها في قيمتها فقتلته خطأ وهي تسعي  
فعلها قيمتها من وقت الجناية لانها بمنزلة المكاتبه وبطل عنها معاينة  
الرق لانها عتقت بموت المولى فان كان القتل عمدا فعليها القصاص  
وان كان له منه ولد صغير فلا شيء لولدها من ذلك لان سلم مع امه والمسلم  
لا يرث الكافر لهذا كان عليها القصاص لورثة الاب واذا قتلت ام الولد مولاهما  
عمدا وهي حلي منه ولا ولد لها فلا قصاص عليها من قبل ان ماني بطنها من حيلة  
ورثته ومن قبل ان الحلي لا تقتل بالقصاص حتى تضع فان ولده حيا  
وجبت القيمة عليها بجميع الورثة لان حرام القصاص صار ميراثا لولدها  
وان ولده ميتا كان عليها القصاص لان الذي يفصل ميتا ليس من حيلة  
الورثة فان ضرب انسان بطنها لالفة ميتا فميتة غرة لان الجنين الذي في بطنها  
كان حرا والواجب في الجنين الحر الغرة ولها ميراثها من تلك الغرة لانها  
عتقت بموت المولى فهي وارثه حين وجبت الغرة بالضربة وتقتل هي  
بالمولى لان الجنين انفصل ميتا فلا يكون من حيلة الورثة سواء كان انفصاله  
ميتا بالضربة والغير بالضربة واجاب الغرة لا يكون حكم الجنين  
حيا في ذلك الوقت فان ورحتهما بسبب قطع الشو وهذا استوى فيه الذكر  
والانثى ثم نصيبها من الغرة ميراث لبي مولاها لانهم عصبتها ولا يرثون الميراث لانهم قتلوا  
حق الله اعلم **باب جناية المكاتب في الخطأ**

واذا قتل المكاتب رجلا خطأ وله وارثان فقص عليه القاضي احداهما بنصف  
القيمة ولم يقض الاخر بشي ثم فيك آخر لجا الاخر فخاصم الى القاضي وهو مكاتب  
بعد وفاة يفضي له بثلاثة ارباع القيمة لان النصف المقتضى فيه الاول قد  
فرغ من الجناية الاولى فينتقل به حق الاخر فية فني له عليم بنصف القيمة

لذلك

لك والنصف الباقي يقضى له بنصفه لانه اجتمع فيه حقه وحق الذي لم يقض له من دين  
الجناية الاولى فان عجز المكاتب وبألا وسط فانه يدفع اليه ربع العبد او يفديه بمولاه  
بنصف الدية لانه حقه في نصف الدية والجناية في حقه باقية في ربع الرقعة  
لانعدام المحول القيمة وهو قضا القاضي فلماذا يدفع اليه ربع العبد بعد العجز وقد  
مولا بنصف الدية قال ولوقتل المكاتب ثم اعور شرقتل آخر فعليه قيمته صحيحا  
للاول بنصفها لان حق الثاني انما ثبت في قيمته عند الجناية عليه وهو اعور في  
هذه الحالة فلماذا كان نصف قيمته صحيحا للاول خاصة والنصف الآخر مضرب  
فيه الاول بالدية الا ما اخذ والاخر بحال الدية الا ما اخذ والاخر بحال الدية  
فيكون بينهما على ذلك وكذلك لو وقفا عينه انسان او نقصت قيمته من سعد  
فان المعتبر في حق كل واحد منهما قيمته حين جني عليه ولو قتل رجلا خطأ وحضر بمرا  
في الطريق فوق وقع فيها انسان فمات او احدث في الطريق شيئا فقتل عليه القاضي  
بالقيمة الذي وقع في البرد في الوقتيل وسعي بينهما فيها ثم عطب بما احدث  
في الطريق انسان فمات فانه يشاركهم في تلك القيمة لانه احدثه في الطريق قبل  
ان يقضى عليه بالقيمة وانما صار ظاهرا بذلك التسبب والمباشرة لا يلزمه القيمة  
واحد ما لم يقض عليه بها وكذلك لو وقع في البرد انسان آخر فمات ولم يضر بمرا  
اخرى في الطريق بعد ما قضى عليه بالقيمة فوق وقع فيها انسان فمات قضى عليه القاضي  
بقيمة اخرى لان جنايته بالتسبب ابتداء بعد القضا بالقيمة في الجناية الاولى  
بمنزله جنايته بالمباشرة فيلزمه باعتبارها قيمة اخرى لان الرقعة قد فرغت  
بقضا القاضي بالقيمة فيشتغل بالجناية المتبدلة بعد ذلك ويلزمه القيمة  
لاجلها ولو وقع في البرد الاول فرس فعطب كان عليه قيمته دينا يسعي فيه بالغا  
ما بلغ ولا يشارك اهل الجناية ولا يشاركه لان الواجب لصاحب الفرس ضمان  
ماله وقد بينا انه لا مشاركة بين ضمان المالك وضمان النفس ولا مشاطة بينهما  
في الحكم الا ترى انه لو قتل انسانا خطأ ويستملكه ما لا يقضى عليه بالقيمة في القتل وفي  
المال بالغ ما بلغ وكل من مكاتب غا المكاتب فهو في حكم الجناية بمنزلة المكاتب فيما  
يلزمه من السعاية وكذلك ام ولد التي ولدت منه في المكاتب لان دفعها بالجناية  
مستند بسبب الكتابة فهو بمنزلة المكاتب فيما يلزمها بالجناية قالوا لو جنى عبد  
فخرط المكاتب فيه بالدفع النداد وهو بمنزلة الحر بالتدبير في كسبه ولهذا



لو كان القتل من العبد عدا فصالح المكاتب على ما جاز صلحه لانه فصد به تخليص ملكه  
قال واذا اقر المكاتب يقتل عدا ثم انه عني احدا لولين عنه تضي عليه نصف القيمة  
للأخرفان يجوز قبل ان يودي ان يودي بطل ذلك عنه في قوله ابي حنيفة وفي قوله ابي يوسف  
ومحمد اذ اقصى عليه به قبل ان يحجز صار صاندا يباع عليه ببيع به وكذلك لو قتل المكاتب  
رجلا عدا ثم صالح عن نفسه على ما له فهو جاز ويكره المالك ما لم يحجز فاذا عجز قبل اموال  
المالك بطل عنه المالك في قوله ابي حنيفة وفي قوله ابي يوسف ومحمد هو لازم ببيع فيه  
لان هذا من لزمه في حالة الكتابة اما بقضا القاضي او بقبوله الصلح الا ترى انه  
كان مطالب به في حالة الكتابة محبوسا لاجله فيكون بمنزلة ما يرد بونه ببيع فيه  
بعد العجز الا ان يقضي المولى عنه وابو حنيفة رحمه الله يقول لا يبرأ من لزمه الكتابة  
في اطلاقه المحجور عنه في الجنابة والصلح عن دم العبد فكان هو في حق المولى بمنزلة العبد  
المحجور عليه الا ان في حال قيام الكتابة المالك انما يودي من كسبه وهو احق بكسبه فكان  
اقراره معتبرا في حقه وكذلك قوله بسبب الصلح فاذا عجز صار احق لمولاه واقراره  
في حق المولى باطل وكذلك قوله المالك بالصلح عن دم العبد لانه ملزم ما لا يبرأ مادام  
وذلك غير صحيح في حق المولى فلا يطالب بشئ منه ولا يباع فيه بخلاف ما يبر  
الذي يبرأ فان ذلك لزمه بسبب صار هو بقاء الكتابة منك المحجور في ذلك السبب  
في حق المولى واذا قتل المكاتب رجلا عدا وله وليان فعني احدهما سعي الاخر في نصف  
القيمة فان وقع رجل في يدهم فحضرها المكاتب في الطريق قبل القتل لعلمه نصف قيمة  
اخرى لصاحب البر لانه قد غرم نصف القيمة وجنايته لا يلزمه الا قيمة واحدة  
فكان عليه قيمة اخرى لصاحب البر وشارك صاحب البر صاحب القتل فياخذ  
منه نصف ما اخذ في قوله ابي يوسف ومحمد وفي قوله ابي حنيفة قسمت القيمة بينهما  
اثلاثا كما بينا واذا قتل ابن المكاتب رجلا عدا ثم ان ابن المكاتب قتل ابنه وهو  
عبد وقتل آخر خطأ فعليه القيمة يضرب فيها اوليا القتل الاخر بالدية  
واوليا قتل الابن بقيمة الابن لان الجنائيتين اذا حصلتا من المكاتب قبل قضاء  
القاضي لا يلزمه الا قيمة واحدة وانما يضرب كما واحد منهما في تلك القيمة بمقدار  
حقه وتحق اوليا الحرب في الدية وحق اوليا القتل لان كان في الدية ولكن بجنابة  
الابن فاما بجنابة المكاتب فلا حق لهم قبله الا في قيمة الابن لان المكاتب  
ما جنى على وليهم وانما جنى على الابن الذي كان مستمرا لهم بجنابته فلم يضره

في قيمته بقيمة الابن قال واذا جنى المكاتب جنابة ثم اختلف المكاتب وولي الجنابة  
في قيمة المكاتب وقد علم انهما قد ارادت او نقصت فالقول في القيمة قول المكاتب  
لانكاره الزيادة وعلى ولي اثبات الزيادة بالبينة وانما شرط العلم بها زاد  
او نقصت لانه اذا لم يعلم ذلك فعني قوله ابي حنيفة يوسف الاول يحكم بقيمة  
في الحال على قياس المالك كما بينه في اول الجنابات قال وكذلك لو فقت عين المكاتب  
فقاد المكاتب جيبه بعد ما فقت عينه فالقول قوله لان الولي يدعي سبق تاريخ  
في جنابته الى ما صل في العين وهو منكر ولان الولي يدعي ثبوت حقه في العين المفقودة  
والمكاتب منكر لذلك والقول قوله المنكر مع محبته وعلى الولي اثبات ما يدعيه بالبينة والله  
**كتاب الجنابات**  
قال الشيخ الامام الاجل الزاهد رضي الله عنه ما اعلم ان الجنابة اسم لفعل  
محرم شرعا سواء عمدا او نفس ولكن في لسان الفقهاء يراد باطلاق اسم الجنابة  
الفعل في النفوس والاطراف لانهم خصوا الفعل في المالك باسم وهو العصب والفرج  
غيره في سائر الاسامي ثم الجنابة على النفوس نهايتها ما يكون عدا محضا فانها من اعظم  
المحرمات بعد الاشرار بالله تعالى قال الله تعالى من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه  
من قتل نفسا بغير نفس او فسادا في الارض فكأنما قتل الناس جميعا فقد جعل قتل نفس  
واحدة كتحريب العالم ان لو كان ذلك في رسع البشر وانما جعله كذلك لان الواحد يقوم  
مقام الجماعة في الدعا الى الدين وفي الاغائه لكل من استعان به فان التعاون بين  
الناس ظاهرة فالذي يتقبل الواحد يكون قاطعا لهذه المنفعة وايضا هذا قول النبي صلى  
الله عليه وسلم لرواه الدنيا هو على الله تعالى من قتل امرئ مسلم وقال عليه السلام  
سباب المؤمن فسق وقتاله كفر وهذا وان كان تأويله قتاله لا بما منه فظاهره  
يدل على عظم الجنابة في قتل المسلم ولهذا كان ابن عباس رضي الله ليري التوبة  
لقاتل العبد وان لم تأخذ بقوله حتى روي ان رجلا ساله فقال تقول في من يقتل  
مومنا متعدا فقال جزاؤه جهنم خالدا فيها وعضب الله عليه ولعنه  
واحد له عذابا عظيما فقال ان تاب وعمل صالحا شرا هتدي فقال واذا كان  
له الهدي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوتي بقاتل العبد يوم  
القيامة عند عرش الرحمن والمقتول متعلق به ويقول يا رب مل هذا  
فمقتله في ذلك قوله تعالى ومن يقتل مومنا متعدا وما نسجها شي بعد



بنيكم ولعظم الجناية في قتل العمد لير علما ونا ورحمهم الله الكفار على قاتل العمد  
لان الوعيد المنصوص عليه لا يرتفع بالكفارة والماس فيه من ان رفعه الكفار  
ويستوي ان كان عدا يجب فيه القصاص ولا يجب على الاب اذا قتل ابنته عدا  
والرجل اذا قتل من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها عدا والشافعي يوجب الكفارة  
باعتبار القتل ولكن لا نقول ان ما يلحقه من المأثم لا يرتفع بالكفارة وكيف يقرب  
ذلك والوعيد منصوص عليه واستدل بحجاب الكفارة بالقتل بقوله تعالى  
ومن قتل مونا خطا فمحرر رقية مونة والمراد بحجاب الكفارة لا يصفه الخطا  
لانه عذر مسقط وربما يقوله المراد بالخطا ما يصاد الصواب قال الله تعالى ان  
خطا من كان خطا كبيرا اي صناد الصواب ويقال خطا فلان في مسألة كذا اذا المر  
يجب والعمد صناد الصواب فيقتلونه الآتي والدليل عليه قوله تعالى وان كان من  
قوم عدو لكم الآية وانما يقتل المرد عدوه عدا فترثان المراد بحجاب الكفارة بقتل  
العمد وفي حديث واسلة ابن الاسقع قال اتيار رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاحب لنا  
قد اوجب النار بالقتل فقال عليه السلام اعتقوا عنه رقية نعم الله بكل عضو  
عضو من النار وبحجاب النار انما يكون بقتل العمد والمعنى فيه انه قتل آدمي  
مضمون فكأن موجبا للكفارة كخطا ومثبه العمد وهذا على اصله صحيح لان  
اثبات الكفارة بالقياس جاز والزيادة على النص بالقياس جاز عنده وقياس  
المخصوص على المنصوص مستقيم عنده وشي من ذلك لا يجوز عندنا فتخرج  
علينا بفصل الخطا على طريق الاستدلال وهو ان الكفارة انما اوجبت على  
الخطي لانه نقص بفعله من عدد المسلمين احد همر من كان يحضر الجماعات  
فعليه اقامه نفس مقامها وليس في وسعه ذلك بطريق الاحتمال لانه الشرع  
ذلك بطريق الاحتمال لانه الشرع ذلك بطريق الاحتمال لانه الشرع ذلك  
تلف في حق احكام الدنيا وفي حق هذا المعنى الهامد والمخطي متوار جفتا في ذلك  
قوله تعالى ومن يقتل مونا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها فهذا يقتضي ان يكون  
المذكور في الآية جميع جزاؤه ولو اوجبا اليه الكفارة لكان المذكور بعض جزاؤه  
فيكون نسخا لذلك الحكم ولا وجه حمل الآية على المستحل لان المذكور في الآية  
جزا قتل العمد اذا اهل على المستحل كان المذكور جزا الردة ومنه هذه الآية  
ان المراد بقوله ومن قتل مونا خطا الخطا الذي هو صناد القصد لا

عطف عليه العمد ولا يعطف الشيء على نفسه ولانه قابله بالعمد ومتى قبل الخطا  
بالعمد فالمراد ما يصاد القصد قال الله تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطاتم  
به ولا نه استثنائا الخطا من المحرم بقوله الاخطا والاستثناء من التحريم  
اباحة فلو جاز هذا على صناد الصواب ادي الى ان يكون القتل الصواب هو المحرم  
وهذا محال فترثان المراد الخطا الذي هو صناد القصد فان اصل ذلك الفعل غير  
محرم كونه ومبا الى الصيد او الى الحرزى لكنه باقائه بالمحل المحرم يصير محرما  
ولكن لا يلحقه اثم نفس الفعل كونه موضوعا عنه كما قال الله تعالى وليس عليكم  
فيما اخطاتم به وانما يلحقه نوع ما ترسبب بركة المحرم والكفارة بلز منه بمجرد  
ذلك الاثر والاثر في حق قاتل العمد ليس من ذلك الجنس لمحوها الكفارة شران  
الله تعالى ذكر انواع تثل الخطا ما يكون منه فيما بين المسلمين وما يكون في دار الحرب  
لقوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم اي في عدوكم وما يكون في حق اهل الذمة  
يقوله وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق ونص على احجاب الكفارة في كل نوع  
ففيه اشارة الى انه لا مدخل للقياس فيه اذ لو كان للقياس فيه مدخل لنص على  
الكفارة في نوع من الخطا لقياس عليه سائر الانواع قال عليه السلام خمس الكبار  
لا كفارة فيهن ومن جملتها قتل نفس بغير حق والمشهور من حديث ابي ايمن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاحب لنا قد اوجب النار فاحتمل ان ذلك بسبب  
آخر غير القتل ولان صح قوله بالقتل فهو محمول على القتل بالحجر والعصا الكبير  
ثم مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنظير بالاعتناق عنه الا ترى انه  
خطب به غير القاتل والكفارة لا يجب على غير القاتل والكفارة لا يجب  
على غير القاتل والمعنى فيه ان هذا محذور محض فلا يكون سببا لاحجاب الكفارة  
كالزنا والردة وتفسير الوصف انه حرام ليس فيه شبهة الاباحة وتأثيره  
ان الكفارة دايرة بين العباد والعقوبة فسيبها ما يكون دايرا بين الخطا والآب  
فكان المباح المحض وهو القتل محض لا يصلح سببا للكفارة فذلك المحذور المحض  
وانما السبب المحتمل الخطا لا باعتبار اصل الفعل مباح وباعتبار المحل الذي  
اصابه يحظر فكان دايرا شبه العمد كذلك فان المقصود به التاديب والتأديب  
مباح والقتل بالحجر الكبير عند ابي حنيفة ليس محذور محض ايضا من حيث ان  
الاله باعتباره جنسها ليس له القتل فيمكن فيه الشبهة ولهذا لم يجعله موجبا



للقوة ولا يدخل على هذا قتل الاب ابنه عدا فانه محظور محض وانما العنكبوت موجب  
للقصاص لا لغرامة الا عليه فمن يجب عليه وكذلك قتل المسلم الذي لم يهاجر اليها محظور  
محض وانما لا يكون موجبا للضمان لا لغرامة الا حرارا بالدار وبه لا يخرج الفعل من  
ان يكون محظورا محضا وكذلك المسلم يقتل المستامن عدا فان الفعل محذور محض وانما  
لا يجب القصاص لا لغرامة تمام الا حرارا ثم قد بينا انه لا مدخل للقياس في هذه  
المسئلة عندنا من الوجه الذي قد بينا ها وكلامه على طريق الاستدلال ممنوع فان  
الكفارة رجعت عندنا بطريق الشكر لان الشرع لما عذره بالخطا وسلم له نفسه  
فلم يلزمه القصاص مع تحقق القتل منه كان عليه ان يقبر نفسه مقام نفسه شكر  
الله تعالى وذلك في ان عجز شخصه لعبادة الله تعالى فاذا عجز عن ذلك  
شغل نفسه بعبادة الله تعالى فصام شهرين متتابعين وهذا المعنى لا يوجد  
في حق العامة فان الشرع الغرمه القصاص وما سلم له نفسه والدليل على  
ان المعنى ليس ما قلنا انه لو قتل مستامنا اوده نيا خطا يلزمه الكفارة ايضا  
وما نقص بفعله من عدد المسلمين ادهم بوضوحه ان في نفس المقبول حرمان  
والمال في الخطا اوجب باعتبار حرمة صاحب النفس فقط فيجب الكفارة باعتبار  
حق الله تعالى فاما في العمد الواجب هو العقوبة ولا يجب العقوبة الا باعتبار  
الحرمات جميعا لان الفعل ما لم يكن حراما يبينه ما يكون موجبا للعقوبة وانما  
يكون حراما ليعينه مجموع الحرمات فلا يمكن اثبات الكفارة مع ذلك في احكام الدنيا  
اذ اعرفنا هذا فنقول جناية القتل انواع ثلاثة عمد وخطا وشبه عمد وقد يكون ذلك  
من الاحرار وقد يكون من المماليك وكذلك يكون على الاحرار تارة وتكون من  
المماليك وكذلك يكون على تارة وعلى المماليك تارة وقد ذكرنا في كتاب الديات  
عامة احكام هذه الانواع الا انه ذكر في هذا الكتاب بعض ما لم يذكر هناك  
من الاحكام وفتح على بعض ما ذكر من الاصول هناك في كتاب جناية المدبر  
وروي عن معاذ بن جبل ان ابا عبيدة ابن الجراح جعل جناية المدبر على سيد  
وعن عبيد بن عمير ان عبيد بن الزبارة جعل جناية المدبر على مولاة وعن ابراهيم  
وعامر قال جناية جناية المدبر على مولاة والمراد به ما يكون له ملكا موجبا  
للمال من جانيته كالخطا او العمد فيما دون النفس فاما ما يكون موجبا  
للقصاص فهو على الجاني خاصة ليس على المولى منه اي والمراد بها الجاني

على المولى بجناية المدبر مملوك والمستحق بجناية المملوك نفسه يدفع بها الا انه بالتدبير  
السابق منع دفعة على وجه لم يصير مختارا الا انه ما كان يعلم انه يجني ولو منعه بالتدبير  
بعد الجناية على وجه لم يصير مختارا بان لم يكن طالما بالجناية كان عليه قيمته فذلك  
اذا منعه بتدبير قبل الجناية وهذه القيمة من مال المولى وهذه القيمة في مال  
المولى لانفعله العاقلة فان وجهها بجناية مملوكه ووصله الملك بين المملوك  
والمالك وهذه القيمة في ذمة المولى لا في ذمة المدبر لان جناية القتل لا تتعلق  
بذمتهم فذلك جناية المدبر وعند كثير قيمة المدبر لا يجب على المولى اكثر من عشر  
الان الا عشرة لان قيمته بعد الجناية عليه لا يرتد على هذا المقدار فذلك  
قيمته عند الجناية منه وليستوى جانيته على النفس وما دونها لان فيما دون  
النفس الواجب على المولى الاقل من قيمته ومن ارش الجناية لانه لو كان بتا  
كان الواجب دفعه او قداه بارش الجناية فالقيمة ههنا منزلة الدفع هناك  
الا ان التخيير بين القليل والكثير في الجنيتين مستقيم وفي جنس واحد لا يستقيم  
خلوه عن القايد فاجبنا عليه الاقل لهذا فان مات المدبر بعد الجناية فعلى  
المولى قيمته على حاله لان جانيته ما تعلقت بنفسه ولا بد فيه وانما اوجبت  
القيمة دينارا على المولى بقا المدبر وموته في ذلك سواء وان اختلفوا في مقدار  
قيمته بعد موته فالقول قول المولى لانكاره الزيادة وعلى ولي الجناية اثبات  
ما يدعيه بالبينه وان اختلفوا في قيمته وقت الجناية وهي حي وقيمته الف  
فقوله المولى لم يزد هذه قيمته من ذمتي وقابل المولى كانت قيمته يوم الجناية  
اقل من هذه ولا يعلم متى كانت الجناية لم يصدق واحد منهما بالقيمة على ما وجد  
عليه اليوم عند ابي يوسف الاول وقابل محمد اذا اقر المجني عليه ان الجناية  
وقعت قبل اليوم في وقت كذا يعني كذا كانت فيه فالقول قوله السيد وهو قوله  
ابي يوسف الاخر ولو لم يعلم وقت الجناية ولو علم وقت الجناية وعلم انها كانت  
سابقة فعلى قوله ابي يوسف الاول يحكم قيمته في الحال ولا يصدق المولى في  
التقصان وفي قوله الاخر وهو قوله محمد اذا اقر المجني عليه ان الجناية كانت قبل  
اليوم في وقت كذا يعني كذا كانت قيمته يوم سيد فالقول قوله المولى وجه قوله الاول  
ان قيمته في الحال معلوم فيهما مضي مسنة فيرد المسنة الى المعلوم ويجعل الحال  
شاهدا على مضي باعتبار ان ظاهر فيكون القول قوله من يشهد له الظاهر كما اذا



اختلف رب الرجامع المستاجر في انقطاع الماني المدة فانه يحكم الحال فيه الا  
تري لو كان محل الدفع كان مدفوعا بالجناية في الحال فذلك لو كان محل الدفع كان  
الواجب على المولي قيمته في الحال الا ان يعلم ان قيمته وقت الجناية كانت دون هذا  
وجه قوله الاخران جناية لا تتعلق برقبته وانما يقوم في الحال ليتبين به  
حكمه متعلق برقبته ولكن موجب جانيه قيمته في ذمة المولي وقت الجناية  
وقيته في الحال لا يكون دليلا على قيمته وقت الجناية اذا القيمة زادت تارة ونقص  
تارة فانما بقي به الدعوي والابتكار فالولي يدعي الزيادة فيما هو دون له  
في ذمة المولي والمولي ينكر ذلك فالقول قول المولي كما في كل بر الدعاوي ثم ذكر في  
الاصل الجناية على طرف العبد وقد بينا هذا في الدليات وذاها هنا اوانه  
عن ابي يوسف اذا قطع به كثير القيمة وضاع على عشرة الف فاني اردت الصلح  
عشر درهما وقال محمد لا يزاد به العبد على خمسة الف الا خمسة وكان ابو يوسف  
لما فقدت بذلك نفسه بعشرة الف الا عشرة فلا بد من ان ينقص من طرفه عن ذلك  
نفسه ولا مض في مقدار هذا النقصان بقدره بر وهو واحد اعتبارا للادبي  
ومحمد رحمه الله جاز بد طرفه النصف من بدل نفسه كما في الحر وسوى هذه رواية  
عن محمد رحمه الله ان الواجب في بدل طرف المملوك تقضان القيمة فقط وهو  
رواية عن ابي يوسف رحمه الله ايضا وعلى قول ابي حنيفة بدل طرف المملوك  
يتقدر بنصف بدل نفسه اذا لم يتجاوز الدية الا ان في رواية الحسن  
عن ابي حنيفة رحمه الله عمر جميع الاطراف في ذلك وفي رواية ابي يوسف  
عن ابي حنيفة ليستثنى الاكثر والشعر كالحاجب وشعر الراس والحية فقد استفتح  
اعتبار المملوك في هذا الحر وادب نقصان القيمة وجه قول محمد ان طرف  
المملوك في حكم المال بدليل انه لا يجري فيه انقضاء محال ولا تجله العاقلة  
بالجناية عليه بمنزلة الجناية على سائر الاموال انما توجب نقصان المال به  
لا بد لا مقدار وجه رواية الحسن عن ابي حنيفة ان الاطراف تابعة للنفس  
المملوك والحر في ذلك سواء كان موجب الجناية على طرف الحر بنصف بدل  
نفسه فكذلك موجب الجناية على طرف العبد وجه رواية ابي يوسف  
ان اليه المقتدر في الحر تارة يجب لتقويت المرتبة تارة يجب لتقويت المنفعة  
ومعنى المرتبة في المملوك غير مطلوب وانما المطلوب المنفعة في كل طرف

٢٥٧  
يجب بدله باعتبار تقويت المنفعة كان العبد فيه كالحرد في كل ما يجب في الحر  
باعتبار تقويت الزينة والحال كالشعر وقطع الاذن المملوك فيه لا يلحق بالحر  
ولكن يلحق بالمال فيجب النقصان وهذا لان المملوك يشبه الحر من وجه والمال  
من وجه والسبيل فيما يرد بين اصلين ان يومر خطه عليها واذا احضر المدبر  
بما في الطريق فوقع فيها جر ويات فعل المولي قيمته لانه بالحر السابق جاني  
على من وقع في البئر بطريق التسبب فان دفع المولي القيمة الى وليه بقض  
القاضي فهو المولى بنصف القيمة للمولي ثم وقع فيها آخر فادفع المولى النصف  
الذي في يده كله الى الاخر لانه يمين ان القيمة المقبوضة كانت مشتركة بينهما نقصان  
نصفية المولى للنصف يتصرف الى نصيبه خاصة دون نصيب شريكه فباقي في يده  
كله نصيب شريكه ولانه صار مستهلكا لما وهب من القيمة الا لفرق ان يهب ذلك  
من المولي وبين ان يهب من اجني آخر فاستهلكه كالتايم في يده حكما فعليه ان يدفع  
نصف قيمته الى شريكه فان وقع فيها ثالث وقد عزم الواهب نصف القيمة للثاني  
بامر القاضي فعلى الواهب كولي الثالث سدس القيمة لانه يمين ان القيمة الواجبة  
كانت بينهم اثلاثا وان حق الثالث في ثلث القيمة الا ان يقصف ذلك في النصف  
الذي هو في يده الثاني ولا ضمان على الاول فيه لانه دفعه بقضا قاضي فيه حرم به  
على الثاني وياخذ منه ثلث ما في يده بنصف حقه وهو سدس القيمة كان في النصف  
الذي وهبه الاول وهو مستهلك لذلك فلهذا يغرم له سدس القيمة ولا سبيل  
له على المولى لان المولى قد ادى ما عليه من القيمة وانما ملك الموهوب سملد صحيح  
من الواهب فلا سبيل لاحد عليه وان حفر المدبر بما في الطريق فوقع فيها رجل  
فما تم كتاب المولى المدبر ثم وقع فيها رجل آخر فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ولا شيء  
على المكاتب لانه انما صار جانيا بالحفر السابق وقد كانت تلك جناية قبل الكتابة  
فلهذا لا يجب على المكاتب شي الا ترى انه لو اعتقه مولا او ادى بدل الكتابة  
فعتق ثم وقع فيها رجل كان على المولى قيمته ولا شيء على المعتق ولا على عاقلته وعلى  
هذا يعتبر قيمته يوم الحفر لانه صار جانيا بذلك الحفر لا ترى ان عند الوقوع  
قد يكون المدبر ميتا ولا يتحمل الجناية من الميت وعلى هذا الواعقة المولى  
بعد الحفر ثم وقع المولى في البئر فمات كان دمه هدر لانه صار جانيا بالحفر  
وهو كان مملوكا للمولى عند اللوجاية المملوك على المالك فيما يوجب المال



هدر وكذلك لو وقع فيها عبد للمولى او مكاتب والمولى وارثه او ابنه او بعض  
من اترته الا المولى قدمه هدر لانه لو اعتبر كان موجبا للمولى على نفسه الا  
المكاتب فان على المولى الاقل من قيمة المكاتب يوم وقع فيه ومن قيمة المدبر  
يوم حفر اليه يودي من ذلك مكاتبته وما بقي فهو ميراث لان المكاتب اذا ترك  
وقا فهو في حكم الاجنبي عن المولى فيعتبر الجناية عليه في الحجاب الاقل من قيمته  
يوم وقع في البئر ومن قيمة المدبر يوم حفر ليودي منه المكاتبته فيحصل له الحريه  
ثم ما بقي ميراث فان كان للمكاتب ولد حر فهو ميراث له والافقوا المولى بالولاة  
ويستويان كان حفر المدبر البئر قبل ان يكاتب المولى هذا العبد او بعده لان جناية  
فيها انضمت به حين وقع في البئر وهو مكاتب في هذه الحالة وان كان الواقع فيها  
ابن المولى وله وارث غير المولى فهو ضمان حصته من رث مع من قيمة العبد  
ويستقط حصته بمنزلة دين آخر واجب لك فيمن على الاب اذا مات الاب فان  
يسقط حصته من ذلك ويودي حصته الابن الآخر ولو حفر المدبر البئر ثم اعتقه  
المولى ثمرات المولى ثم وقع في البئر انسان فان كان قيمة المدبر في مال المولى  
لان الحفر كان جناية منه في حال كونه مملوكا للمولى وكان موجب القيمة على المولى  
اذا اتصل الوقوع به فيكون هذا نظير ما لو حفر المولى بنفسه ثم وقع فيها دابة  
بعد موته فكان ان هناك قيمة الدابة يكون في بركة المولى فهنا قيمة المدبر  
كذلك وان لم يترك المولى شيئا فلا شيء على ورثته ولا على المعتق لما بينا ان موجب  
هذه الجناية الدين في ذمة المولى وليس على الوارث قضا دين المورث من مال  
نفسه ولا على المعتق من المعتق مدبر قتل دابة رجل واحرق ثوب آخر فغلبه  
السعاية في قيمة ذلك كله لان جنايته على المال يوجب الضمان دينيا في ذمته  
يقضى من كسبه وسعايته ولكن لا يصير لهذا املا ولا له في التجارة حتى لا ينفد  
سائر تصرفاته لان انكسار الحجر يعتمد الرضا من المولى به ضرر كما او دلاله ولو يؤجر  
وحاله ههنا كحال العبد المحجور عليه يلزمه دين الاستهلاك فلا يصير به ما ذرونا  
ولكنه لو اكتسب كسبا او هب له هبة بذلك كله مصروف الى دينه فان قضى  
لها موجب الدين في ذمته فقد تعلق حقها بكسبه لا بملك تخصيص احدها  
بقضاء دينه وابطال حق الآخر بمنزلة المحجور عليهم من بعض غراميه بمقتضى  
دينه من كسبه وهناك حق الباقيين المشاركة معه وان رجلا اعتق عبدا

في مرضه ولا مال غيره اولا مال مخرج العبد من بيته ثم ان العبد قتل سيده  
خطا فعليه ان يسعي في قيمتين في قوله اني حنيفة رحمه الله احدهما الرد الوصية  
فان العتق في المرض وصية ولا وصية للآخر والاخرى لاجل الجناية لان المستيع  
في قيمته عنده مكاتب وجناية المكاتب على مولاه خطا تجنايته على الاجنبي فيلزمه  
قيمته لذلك وعند ابي يوسف وكثير من رحمها الله عليه قيمة واحدة لرد الوصية  
والدية على عاقلته لان المستسعي حر عليه دين فحنايته خطا يكون على عاقلته ولو  
ان عبدا اخرج مولاه فاعتقه مولاه ثم مات من تلك الجراحة فان كان المولى صاحب  
فراش سعي العبد في قيمته لورثته وان كان المولى محي ويذهب فالعبد حر لا يبيد  
عليه لانه اذا كان صاحب فراش فهو ميراث والا عتاق بمنزلة الوصية ولا وصية  
للقاتل واذا كان يذهب ويحجي فهو بمنزلة الصحيح ينفذ عتاقه ولا بطريق الوصية  
الا تري لو ان رجلا لوجرح جراحة فمات به يدن وهو محي ويذهب جارا وان كان  
صاحب فراش لم يجز وحصل ذلك بمنزلة الوصية فيه للقاتل ولو ان مديرة  
قتلت مولاهما خطا وهو جلي ثر ولدت بعد موته فلا سعاية لولدها في شيء من  
قيمتيه لانه وجب عليها السعاية في قيمتها الرد الوصية فكانت كالمكاتبته عند ابي حنيفة  
والمكاتبته اذا ولدت ولدا فالولد يدخل في كفايتها ويعتق بعقدها وليس عليه شيء  
من بدل الكتابة وعندهما محي حرة والولد ينفصل منها حرا ولو جرح مولاهما  
شر ولدت ثمرات المولى من تلك الجراحة فعليه السعاية في قيمتها الرد الوصية  
ويعتق الولد من الثلث لان الولد انفصل عنها وهي بدرة فان المولى حين ولدت  
وهي انما تعتق بموت المولى وولد المدبر مدبر ولو لم يوجد من الولد ما يحرمه  
من الوصية فكان هذا من الثلث مدبر تاخر عليه دين قتل مولاه خطا فعليه  
ان يسعي في قيمة وقيمتها لغراميه وما بقي من الدين عليه على حاله اما وجوب  
السعاية عليه في قيمة رقبته فله الرد الوصية حين قتل مولاه ثم عزماؤه احق  
لهذه القيمة من المولى صار له مناهم شيئا فان حقق في نسبه اترى ان المولى  
لو اعتقه في حياته لو يفرغ لهم شيئا فذلك اذا اعتق موته ولكن هذه القيمة بدل  
ماله وعزماؤه احق بما لبيته من مولاه الا تري انه لو قتل في حياته مولاه كانت قيمته  
لغراميه دون مولاه في وجوب ما بقي من الدين عليه لان في حال حياته المولى  
كان الدين واجبا معاملة فيبقى بعد موت المولى على حاله وكذلك



وكذلك لو كان عبدا ما ذونا عليه دين خرج مولا شراعتقه المولي وهو صاحب  
دراش ثم مات من جراحته ولا مال له غيره لانه اعتقه وهو مريض فيكون ذلك  
ممنزلة الوصية والوصية وهو يحيى ويذهب فان كان ترك ما لا نفق ما العبد بالخيار  
ان شاؤا احد وقيمة العبد من تركه لان المولي اتلف عليهم مالية رقتهم بالاعتاق  
ويأخذون قيمته من تركه ويعتدون العبد ببقية دينهم بكون الدين واجبا  
مما ملته في ذمته ولا سعاية للعبد لورثة المولي لان المولي اعتقه في صحته مديرو  
ضرب ورجلا اجنيا خطا بذاخذها قبل الاخر الا ان الاجنبي مات قبل المولي  
فلورثة الاجنبي قيمة المدير في مال المولي لانه صار قاتلا له وهو مديرو يجب  
قيمتهم دينا في ذمة المولي ويستوفي من تركه بعد موته ويسعى المدير في قيمته للورثة  
لانه صار قاتلا لمولا نصارحروما على الوصية فعليه رد قيمته على الورثة لبطان  
الوصية وكذلك لو مات المولي قبل الاجنبي لان المدير بما صار قاتلا للاجنبي  
بالضرب وقد وجدت منه منه في حال حياة المولي فيكون موجهها القيمة على  
المولي الا ترى ان مديرو خرج رجلا ثم مات الرجل بعد ذلك كانت القيمة  
في مال المولي وكذلك ان لم يعلم ايهما مات او لا لانا قد علمنا ان الجناية من المدير  
على الاجنبي كان قبل موت المولي فان لم يكن للمولي مال كانت القيمة التي يسعي فيها  
المدير وفيها الاجنبي لان قيمته كان دينا لهم على المولي وما يسعي فيه المدير ملك  
المولي وحق غراميه في ملكه مقدم على حق ورثته فان كان لرجلين مديروا  
فكل واحد منهما مديرو فقطع كل واحد منهما يد صاحبه ثم ما جميعا فان سيد كل  
واحد منهما يضمن نصف قيمة مديرو صاحبه يوم جنى عليه مديرو الا ان يكون  
قيمة مديرو اقل من ذلك لان موجب جناية المدير الاقل من قيمته مديروا ومن  
ارش الجناية فان ما جميعا ضمن كل واحد منهما قيمة مديرو الا ان يكون قيمة  
مديرو صاحبه اقل فحبله يلزمه ذلك لان كل واحد منهما صار قاتلا لصاحبه  
بفعل كان منه في حياته فموت بعد ذلك لا يمنع وجوب القيمة على المولي  
وان مات احد هما دون الاخر فعلى مولي الباقي الاقل من قيمة مديرو ومن  
قيمة المقتول الاقل من قيمة الميت ومن نصف القيمة الجاني لان ارش الجناية عليه  
هذا المقدار وان اعتقها مولاها بعد الجناية كان مديروا احد منهما الاقل  
من قيمة مديروا ارش جنايته على صاحبه الى يوم اعتق الآخر سيده ولا يضمن

الفصل

الفصل الذي حدث في الجناية بعد العتق لان الاعتاق المجني عليه بمنزلة السرور  
في انقطاع المراقبة بمعنى تهلك المستحق وقد بيناه في الديات مديروين رجلين  
الا ان اجني جناية فعليهما قيمته على قدر حصتهما فيه لان وجوب القيمة على المولي  
لمنع دفع الرقبة بالند والسابق وانما منع كل واحد منهما بقدر ملكه فيلزمه  
من القيمة بقدر ذلك وكذلك لو كان احدهما مديرو نصيبه منه واختار الاخر تركه على  
حاله في قول ابي حنيفة لان التديرو عند يتجزي الا ان الاخر لا مخاطب بالدفع  
او الفدا في نصيبه لان مديرو البعض لا يحتمل التملك كعتق البعض فتقدر عليه  
دفع نصيبه كما يتقدر على صاحبه مديروين رجلين جنى على احدهما جناية فعلى الاخر  
نصف قيمته له لان جناية نصيب المجني عليه فيما يكون موجبا للمال عليه  
هدرو جناية نصيب صاحبه عليه معتبر الا ترى انه لو كان محل الدفع  
كان مخاطب صاحبه بدفع نصيبه اليه فكذلك مخاطب بدفع نصف القيمة  
اليه اذا كان نصيبه مديروا فان اعطى ذلك بامر القاضي ثم جنى المدير على اجنبي  
فعلى المجني عليه نصف المدير للاجنبي لان الجناية الاولى لم تثبت في نصيبه  
فكانه لو يوجد من نصيبه الا هذه الجناية على الاجنبي فيغرم نصف قيمته  
له ويكون النصف الباقي فيما اخذه المولي المجني عليه من صاحبه بقسمتهما  
على مقدار ارباض جنايتهما لانه اجتمع في ذلك النصف جنايتان والمولي يغرم  
بجنايات المدير وان كثرت الاقيمة واحدة وقد غرم قيمة نصيبه للمجني عليه  
مرة فلا يعزم شيئا آخر ولكن ما غرم يكون مشتركا بينهما لان الاجنبي قد وصل  
اليه نصف حقه قائما بنصف حقه والمولى المجني عليه ما ثبت من الجناية عليه  
لأنصفه فكان هذا النصف بينهما نصفان فان جنى المدير بعد ذلك جناية  
ثالثة لم يكن على المولين بسبب هذه الجناية شئ آخر لان كل واحد منهما غرم قيمة  
نصيبه مرة ولكن الاخر يبيع المولى المجني عليه الاول فيكون ما اخذه المولى  
والاول بينهما وبين هذا الاخر يوفى فيه كل واحد منهما بنصف حقه ويكون  
ما اخذ الاول ايضا من المولى المجني عليه بينهما وبين هذا الاخر يضرب كل واحد  
منهما فيه بنصف الجناية لا حواء حقهما فيه وكذلك ان جنى بعد ذلك جناية  
اخرى فهو على هذا الصبر والمعنى الذي بينا نعم الفصول كلها واذا جنى المدير  
على احد مولييه جناية تزيد من قيمته فغرم منكبه له نصف قيمته بامر القاضي



شرحني على اجبي جناية فانه يضرب مع كل واحد من المولين فيما في يده نصف الجناية  
لان كل واحد من المولين عزم قيمة نصيبه بجناية المدر مرة فلا يضمن شيئا آخر ثم  
حق الآخر استوي بحق كل واحد من المولين في النصف الذي وصل الذي وصل  
اليه من القيمة فذلك يقسم كل نصف بينه وبين من في يده نصفان رجلان  
وترك مدبرا الامال له غيره فحني المدر جناية فعليه ان يسعي في الاقل من قيمته  
ومن الجناية ويسعى للمدر في ثلثي قيمته في قول ابن حنيفة رحمه الله لان موت  
المولي عتق ثلثه بالتدبير ولله الساية في ثلثي قيمته والمستسعي بمنزلة المكاتب  
عنده وجناية المكاتب بوجوب عليه في كسبه الاقل من قيمته ومن ارش الجناية  
وعلى قولهما هو حر عليه دين فجنايته تكون على حاقلة وفاقلة مولاة شر  
عند ابن حنيفة حكمه في الجناية حكم المكاتب حتى اذا جنى جنايته فله ان يقضي  
القاضي عليه بشي فليس عليه الاقيمة واحالة الا ان يكون القاضي قضى عليه للاول  
بالقيمة ثم جنى جناية اخرى فحينئذ تلزمه القيمة للثاني وعلى قول رفر رحمه  
الله لا فرق بينهما قبل القضاء وبين ما بعده وهو قول ابن يوسف رحمه الله الاول  
وقد بينا هذا في الديات وفيه اشكال هاهنا فان في المكاتب جعلنا جنايته  
في رقبته ليؤمر دفعه بالجناية بعد العجز وهذا لا يتحقق في معنى البعض مكان  
شبه ان يكون موجب جنايته القيمة في ذمته ابتداء فاقضى بها القاضي  
او لم يقض ولكننا نقول الدفع ههنا متوهم ايضا فان من العلماء من يقول معتق البعض  
ليست امة ربه الرق فيما بقي منه ويكون تخملا للملك وللمالك فان اجتهد  
القاضي هذا القول حكمه عند عجزه عن الاداء فحكمه فلهذا اتفق جنايته برقبته  
كما يتعلق بجناية المكاتب الا انها يفرقان في فصل وهو ان هذا المدر ولومات  
بعد جنايته قبل ان يسعي في ثلثي قيمته للورثة وعليه دين فان ما تركه بين اصحاب  
الجناية واصحاب الدين الذي هو عليه بالخصص بخلاف المكاتب فقد بينا  
ان هناك اذا لم يقض القاضي بالجناية على المكاتب حتى مات وعليه دين  
كان صاحب الدين مقدما على صاحب الجناية لان هناك موته عاجزا ينفق  
الكتابة ويبطل حق ولي الجناية فكان صاحب الدين اقوى من هذا الوجه وهذا  
المعنى لا يوجد هاهنا فان موته لا ينفق السبب المولى الجناية عليه لكن يتحول  
حق ولي الجناية الى القيمة باعتبار لباسه عن الدفع لو كان قضى القاضي بالدفع

الم يقض فلهذا كان مساويا لصاحب الدين ولو ترك ولدا ولد من امته ولم يترك  
ما لا يسعي الولد فيما على ابيه لانه بمنزلة ولد المكاتبه وقد بينا ان الولد هناك  
بعد موت ابيه يسمى في ذلك الكتابة وفيما كان على ابيه لاصحاب الدين والجناية  
فها هنا ايضا يسمى في ثلثي قيمة ابيه لان هذا بمنزلة ولد الكتابة وفيما على ابيه  
لاصحاب الدين والجناية فان كان المدر قد سعي فيما كان للورثة ولم يقض القاض  
عليه بالجناية حتى مات الاب لم يسع الابن في شي لان الاب عتق ثلثي قيمته الى ورثته  
والولد عتق بعتقه وانما كان يجب عليه السعاية ليستفيد العتق بالاداء فاذا عتق بالاداء  
في جناية لم يطالب بشي من دين ابيه كما لا يطالب به ساير ورثة ابيه رجل او صبي  
بعق عتقه له يخرج من ثلث ثمرات الموصي فحني العتق جناية بعد موته  
قال يدفعه الورثة ويطلب الوصية او يدفعوا به متطوعين من اهل الهمة ويقضون  
عن الميت لان الوصية بالعتق لا يصير منفعة بدون التنفيذ حين بعد موته  
المولي قبل ان يعق كان هو محل الدفع وهو منفي على الله المولي فيخاطب من خلف  
المولي بالدفع واذا دفعه بطلب الوصية لثوات محلها فان اختار فداء فهو متطوع  
في ذلك غير مخبر علمه فهو كما لو ينزع اجبي بالفداء عنه واذا اظهر عن الجناية  
يعتق عن الميت كما كان يعتق قبل الجناية فان لم يكن له مال غيره وقد وه عتقه  
واستسعى في ثلث قيمته وجناية مدر الذي بمنزله جناية مدر المسلم  
مانع دفع الرقبة بالتدبير السابق كالمسلم فان الذي ملتزم احكام الاسلام فيها  
نرجع الى المعاملات فليس له ان يبيع مدره كما ليس له ان يبيع امرؤ ولده وسواهما  
حتى قبل اسلامه او حتى بعد اسلامه ما لم يقض عليه بالسعاية لمولاه الذي من  
اسلام المدر لان نفس الاسلام لا يضرم ما لم يقض عليه بالسعاية الا ترى ان مولا  
لوا مسلم بقي مدره على حاله فيكون موجب جنايته على مولاة فان قضى القاضي  
عليه بالسعاية في قيمته ومن ارش الجناية لانه صار بمنزلة المكاتب بقضاء القاضي  
الا ترى ان مولاة لوا مسلم بعد ابي هو في حكم المكاتب يعتق باء القيمة الا ان يحجز  
عنها ليكون هو في جنايته كالمكاتب وهذا بالاجماع اما عند ابن حنيفة فلان  
المستسعي بمنزلة المكاتب فادفعها فلانه انما يسعي ليعتق بخلاف معتق البعض  
واما مدر العبد الحر حتى يستامن فان كان مدره في دار الحرب ثم جنى العبد في  
دار الاسلام قبل الحرب ادفعه او اذله لان العتق يبر في دار الحرب باطل بمنزلة مدر



الاعتاق فان الحربي اذا اعتق عبده في دار الحرب كان عتقه باطلا واذا اخرج الى دار الاسلام كان له ان يبيعه فكذا اذا دبره في دار الحرب كان له ان يبيعه في دار الاسلام واذا كان محل البيع مخاطب مولا في جنائنه بالافع او الفدا وان كان دبره في دار الاسلام فهو بمنزلة مدبر الذي لان تدبيره في دار الاسلام صحيح كاعتاقه فيعتد به دفع الرقبة ويلزمه القيمة بخبايته ديناه عليه فان دبره في دار الاسلام لم يلحق الحربي بدار الحرب والعبد في دار الاسلام ثم جنى جنابة لم يكن على العبد منها شيء لان موجب حماية المدبر القيمة ديناه في ذمة مولا والدش في ذمة الحربي لا تنقل له بمدبره فان رجع الحربي با مان او مسلما او اسلم اهل دار اخذ بقيمته كما يوحى بسائر الديون الواجبة عليه فان سبي الحربي فالمدبر حر لان نفسه تبدلت بالسبي من صفة المالكية الى صفة المملوكية وذلك كموه حكما فيعتق به مدبره لان الحريه حياه والرق تلف ولانه بالرق خرج من ان يكون اهلا للملك فلا يبقى المدبر على ملكه ولا يحتمل النقل الى غيره فيعتق لهذا والجنابة تبطل لانه كان ديناه عليه والحري اذا سبي وعليه دين بطل وقد بينا هذا في الملاله وان قتل المولي ولم يمس اومات فالمدبر حر وليس عليه شيء من السعاية للمسلمين ولو رثه الحربي لان حكم الامان بان في هذا المدبر ولا حرمة لحن ورثته من اهل الحرب فلا يجب على المدبر السعاية لحقهم ولكنه مدبر مولا لا وارث له فيعتق كله من غير سعاية واذا افقا الحر عين مدبر او امر ولد او مكاتب او قطع يده او اذنيه او رجله كان عليه نقصان ذلك لان احجاب جميع القيمة على الحاني غير ممكن ها هنا فان شرط وجوب جميع القيمة دفع الجثة بدليل لو كان تناقرو الحاني جميع القيمة لهذه الجنابة سلم له الجثة واجاد هذا الشرط متعذر في هو لا فيكون الواجب نقصان الما ليه بمنزلة ما لو جنى على المملوك جنابة ليس لها ارش مقدرفاته يجب نقصان الما ليه ولو فعل ذلك بعد بان فقا عليه ارفع يده كان عليه قيمته كاملة فاذا اخذها المولى دفع اليه الجثة عندنا وقاب الشافعي ليس عليه دفع الجثة الى الحاني ولكن باخذ له القيمة وسيله الجثة لان القيمة بدله عن الفات خاصة فان الجنابة على المملوك بمنزلة الجنابة على الاحرار ولهذا تعدر له طرفه بحال بدله نفسه كما في الحرم والجنابة في حق الحر يكون بدلا عن الفات دون القايم منه فكذلك في حق العبد وهو على اصله مستقيم فانه

يحمل طرف العبد مضمونا بالقصاص كطرف الحر قال ولانا اجضا على ان يقطع احدي اليدين من العبد فمصر نصف القيمة ولا يملك به شي من الجثة بل يكون ذلك بدلا عن الفات خاصة فكذلك اذا قطع اليدين اعتبارا لكل البعض واصحابنا رحمهم الله يقولون يوفى على المولي كما بدله ملكه وملكه محتمل للنقل فلا يبقى المبدل على ملكه كالفاحب اذا اخذ منه المعضوب منه القيمة بطريق الصلح بالاتفاق او بقضا القاضي عندنا وهذا لان البدل والمبدل لا يجتمعان في ملك رجل واحد والضمان انما يجب جبرانا للفات فمع بقا اصل ملكه في العين لا يمكن ان يحا بالضمان بطريق الجبران ثم الدليل على ان الواجب ها هنا بدله عن جميع العبد لان الواجب يتقدر بمالية العبد وان العبد صار في حكم المستهلك لفوات منفعة الجنس منه ولو كان مستهلكا حقيقة كان الواجب من القيمة بدلا عنه فكذلك اذا صار مستهلكا حكما واذا اثبت ان الواجب بدله عن الكل فيملك به ما يحتمل التملك دون ما لا يحتمله والجثة وان كانت مستهلكة حكما فهو محل التملك بخلاف ما اذا كانت مستهلكة حقيقة فاما في الحر لا يمكن ان يجعل بمقابلة الجثة اذ لا قيمة للحري ولان جعل القيمة بمقابلة الجثة انما يجعل ليملاك والحر لا يحتمل ذلك فلو جعلنا الدية بمقابلة الجثة انما جعله ليتمكن من ايلان الجثة وهذا لا وجه له فاما اذا قطع احدي اليدين من العبد فهناك الجثة قائمة حقيقة وحكما لبقا منفعتها فيجعل الواجب بمقابلة المتلف خاصة وهذا لان الواجب جزء من مالية العين والفات جزء من العين فيمكن جعل الحر بمقابلة الجرح وما الواجب جميع مالية العين والفات جزء من العين حقيقة وجميع المالية لا يمكن ان يجعل بمقابلة الجزء فلهذا جعلنا القيمة بمقابلة الكل بوجه ان اذ اغرم نصف القيمة يقطع احدي اليدين فاما ان يملك نصفا معين من جانب اليد المقطوعة والحيوان لا يحتمل ذلك او نصفا ارباعا من جميع ما بقي فيكون ذلك ثلاثة ارباعه معني لا يد من الايدي نصفه فقط ارباعا من النصف وملك نصف ما بقي فذلك ثلاثة ارباع ولا يجوز له ان يسلم له ثلاثة ارباعه ضمان نصف القيمة فاما ها هنا الرا جميع مالية العين ولا يسلم الا جميع مالية العين تملك والاتفاق ان ابي المولي ان يدفع الجثة لم يكن له ان يرجع شيء على الحاني في قول ابي حنيفة رحمه الله في قوله وقال ابو يوسف ومحمد له ان يرجع بنقصان المالية وفي ظاهر المذهب عندنا



الخيار يثبت للمولي بين ان يدفع الجثة وياخذ القيمة وبين ان يسلك وياخذ النقصان  
وكان ابو بكر الاعشى يقول الخيار للمخاني بين ان ياخذ الجثة ويغور القيمة وبين ان يغور  
النقصان ولا ياخذ الجثة لان الضمان عليه فالخيار في مقدار ما يلزم من الضمان  
اليه والاصح هو الاول ووجه قولهما ان العبد في حكم الجناية على اطرافه بمنزلة  
المال حتى لا يتعلق لفراض بالجنائية على اطرافه محالة ولا يتحمل العاقلة ويجب بالاقعة  
ما بلغت معرفتنا انه بمنزلة المال وفي الجنائية على الاموال يثبت الخيار للمالك  
ما لو خرق ثوب انسان خرقا قاصدا وقطع بعض ثوام دابة الغير كان لصاحبها  
الخيار بين ان يضمنه جميع القيمة ويسلم العين اليه وبين ان يضمنه النقصان فهذا  
مثله وهذه الخللان الجنائية على المحر لا يمكن النقصان بدله نفسه بالجنائية على طرفه  
وهنا يمكن النقصان في بدله نفسه بالجنائية على طرفه فيعتبر النقصان هاهنا  
الا ترى ان في الجنائية على المدين يعتبر نقصان المالىة لتقدر الدفع فكذلك في الجنائية  
على القن اذا منع دفع الرقبة التحق بما لو كان الدفع منعذرا والدليل عليه ان البائع  
لو قطع يدي المبيع قبل القبض واختر المشتري امضا العقد فانه يستطع عنه من الثمن  
حصة نقصان المالية لهذا المعنى ان يقطع اليد عن النقصان في بدله نفسه  
فيغير ذلك النقصان في قسمة الثمن فذلك هاهنا وابو حنيفة رحمه الله  
يقول الجنائية على بني آدم حتى اوجبت كمال بدله النفس وجوبه بالنقص والنقصان  
انما يكون بطريق الاجتهاد والاحتياط في غير موضع النص فمع وجود النص  
لا معنى لاعتبار النقصان وبه فارق المدين لانه ما وجب هناك جميع بدله  
بالجنائية على اطرافه الا ترى انه ليس للمولي ان ياخذ القيمة فوجب اعتبار النقصان  
بطريق المصراي الاجتهاد في غير موضع النص وكذلك في جنائية البائع لان مع امضا  
المشتري العقد لا يجب جميع بدله النفس بجنائية البائع فاعتبر النقصان لذلك  
وحقيقة المعنى فيه وهو ان الجنائية على اطراف المالك من وجه بمنزلة الجنائية  
على الاموال ومن وجه بمنزلة الجنائية على الاخر الا ترى انه يجب بدله النفس  
يقطع الطرف وان الاطراف تابعة للنفس فانه كان معني النفسية معتبر  
في الجنائية على نفس المملوك فكذلك في الجنائية على طرفه ومائة ددين اصلين  
مؤخر خطه عليهما فلم يسمهما بالجنائية على الاموال قلنا لا لانه لم يكن يحمل الدفع يجب  
النقصان ولسمهما بجنائية الاخر قلنا اذا وجب كمال بدله النفس لا يعتبر

النقصان

النقصان فاذا ثبت ان الواجب هاهنا هو القيمة دون النقصان فمن شرط  
استيفاء جميع القيمة تسليم الجثة فاذا منع المولى هذا الشرط باختياره لم  
يكن له ان يرجع بشي كمال كسر قلب فضة لافسان فان صاحب القلب لم يضمنه  
قيمة القلب مطوعا من الذهب وسيلم اليه المكسور وان اسلك المكسور لم يكن له  
ان يرجع عليه بشي لان منع ايجاد شرط سلامة القيمة له فيكون كالمري  
عن ضمان القيمة فكذلك هاهنا رجل غصب مدين رجل فقبل عبده قتيلا خطأ ثم  
وجه على المولى لعلي المولى قيمته فيرجع به على الغاصب لان ذلك لزمه بجنائية  
كانت عنده الا ترى ان المصوب لو كان عبدا فدفعه المولى بالجنائية رجع  
بقيمه على الغاصب وكذلك لو كانت جنائته على نفسه عدا قتل عند المولى  
رجع على الغاصب بقيمته قناكا ان او مدين لانه تلف بسبب كان عنده  
فان غصب المدين من رجل اخر فقتل عنده قتيلا خطأ فليس على المولى شي  
لانه غرم القيمة بسبب جنائته مرة ولكن ولي الجنائية الثانية يتبع الجنائية الاولى  
فياخذ منه نصف تلك القيمة ثم يرجع المولى على الغاصب الاخر بنصف القيمة  
وهو ما اخذه ولي الجنائية الثانية فبدفعه الي ولي الجنائية الاولى لان الاول  
استحق جميع القيمة فارغوا لان الثاني انما استحق نصف الجنائية على الاول  
بجنائية المدين عند الغاصب الثاني الا ان الرجوع بسبب الغصب وقد كان بين  
المولى والغاصب الثاني فهو الذي يرجع بنصف القيمة ثم بدفعه الي ولي الجنائية  
الاولى ولو غصب مدين ارققتل المدين الغاصب او عبده او رجلا هو وارثه  
لم يكن على مولى المدين من ذلك شي في قول ابي حنيفة رحمه الله لان المدين يضمن  
بالغصب وقد بينا في كتاب الديات ان جنائية العبد المصوب على الغاصب على ماله  
مدين عند ابي حنيفة لان اعتبارها لا يفيد شيئا فقرار الضمان يكون على الغاصب  
كذلك في المدين ولو جنى المدين عند الغاصب على مولاة جنائية ففي قول ابي حنيفة  
تعتبر جنائته فيجب الضمان على الغاصب في قول ابي يوسف ومحمد جنائته  
على مولاة وعلى ماله مولاة هدر وقد بينا ذلك في الديات في العبد فكذلك في المدين  
وكلاهما في ارضه فالمدبر بالانسان لا يصير مملوكا للغاصب وامر الولد في جنائتها  
والجنائية عليها بمنزلة المدين لانه يتعذر دفعها بالجنائية بسبب لم يصير المولى  
به اختيارا وفي وجوب ضمان امر الولد بالغصب اختلافا معروفا بين ابي حنيفة



وصاحبه وكذلك في وجوب السعاية عليها بعد ما عتق نصيب احد الشريكين  
سهما ولو ان امة بين رجلين دبرها احدها ثم وطئها الاخر فجات بولد فادعاه الوطئ  
ثم نسبه منه في قوله ابي حنيفة لان التدبير عنده يتجزى فيصيب نصيب المستولد  
باق على ملكه وذلك كان لثبوت نسب الولد منه بالدعوة وعليه نصف قيمة  
الولد ونصف عقرا الامر لانه وطئها وهي مشتركة ولم يملك نصيب شريكه منها  
فيصير الولد مقصودا بالانثلا فلهذا ضمن نصف قيمة الولد مع نصف العقور  
لشريكه وجانيها عليها او على غيرها بمنزلة جناية مدبره بين اثنين في الحكم  
فان مات الواطئ سهما عتق نصيبه سهما وتسعي الاخرى في نصف قيمتها مدبرة  
لان الاستيلاء لم يثبت في نصيب الشريك فان مات المدبر سهما عتق نصيبه اذا كان  
تخرج من ثلثه ولا سعاية عليها للمستولد لان نصيبه امر ولد ولا سعاية على امر الولد  
لمولاها عنده وفي قوله ابي يوسف ونحو رحمها الله هي مدبرة كليهما للاول لان  
التدبير عندها لا يتجزى وعليه نصف قيمتها للواطئ لانه يملك نصيبه منها  
بالتدبير وجانيها عليه وولدها له لا يثبت نسبه من المواطئ لانه انما استولد  
مدبرة الغير الا ان احد يسقط عنه للشبهة فيلزمه العقور للمدبر ولا يثبت نسب  
الولد من الواطئ واذا جنى المكاتب جنابات ثم اعتقه سيده فعلى المكاتب  
الاول من قيمته ومن ارش الجناية ديناني ذمته لان جناباته كانت متعلقة برقة  
وقد تحولت الي ذمته لوقوع الياس عن دفعه بسبب العتق الا ان المولى لا يصير  
ضامنا شيئا لانه ما ائلف على اوليا الجناية شيئا فابهم قبل العتق كانوا باطالون  
المكاتب بالاكل من قيمته ومن ارش الجناية في كسبه وذلك بان له بعد العتق فان  
قضى عليه بذلك فقتل بعضهم جازما فغل ولم يشركه الآخرون في ذلك لان دين كل  
واحد منهم في ذمته وهو حر والحر يملك تخصيص الغرامة بقضاء دينه وهو كدين  
اخر على المكاتب لانه لو فعل ذلك وهو مكاتب لان حق كل واحد منهم في  
ذمته وهو قضا ديونه من اكسابه بمنزلة الحر لولم يقض عليه بالجناية حتى عجز  
فاعتقه المولى وهو يعلم بها كان مختارا لانه بعد العجز كان مختارا بين الدفع والنداء  
فاذا منع احدها صار مختارا والاخر اذا كان عالما به وان لم يكن عالما فقد صار  
مستملا للرقبة فعليه قيمته وكذلك لو جنى وهو مكاتب ثم عجز قبل القضا فجنى  
جناية اخرى فبها سوا فيه لان جناباتها متعلقة برقته فيقتصر المولى

بدفع

بدفع الرقبة اليهما قبل الاعتاق ويدفع القيمة بعد الاعتاق ان كان لا يعلم  
بالجناية وان كان يعلم بهما فهو مختار الارش فيهما مكاتبه حيث جناية ثم جنى  
عليها بعد ذلك ثم عجزت قبل ان يقضى عليها ولها فالمولي بالخيار ان شاء دفعها  
وان شافداها فقد طهرها عن الجناية فيبيع الجاني عليها بالارش ان كان ذلك لمرات  
على جميع قيمتها وان اتى على جميع قيمتها من خوف فداء العينين او قطع اليد او جرح الانف  
وقد رأت من ذلك فالمولي بالخيار ان شاء دفعها الي الجاني واخذ قيمتها وان شاء امسكها  
ولاشئ له في قوله ابي حنيفة رحمه الله وفي قوله يرجع عليه بنقصان قيمتها وقد بينا  
هذا وان اختار دفعها الي المجني عليه فامر المجني عليه في الجناية عليها مقام المالك فيبيع  
الجاني بالارش الجناية ان كان لا ياتي على جميع قيمتها وان كان ياتي على جميع ذلك  
فهو بالخيار ان شاء دفعها اليه واخذ قيمتها وان شاء امسكها ولا شئ له بمنزلة عبد  
جنى على رجل جناية ثم جنى عليه ثم دفعه المولى بجنايته كانت الجناية على العبد للمدفع اليه  
العبد فذلك في المكاتب والارش مخالف للولد فان المكاتب لو زلت بعد الجناية  
ثم عجزت فدفعها المولى كان الولد للمولى وارش الجناية تكون للمجني عليه لان الارش  
بدل حر كان تعلق حق المجني عليه به وحكم العبد حكم المبدل والولد ليس بدله عن شي  
تعلق به حق المجني عليه ولكنه زيادة تولدت على ملك المولى واذا جنى المكاتب  
جناية فقتل عليه بها ثم جنى اخرى فلم يقض عليه بها حتى عجز او جانيها  
بعد العجز وعليه من فان المولى يدفع هذه الجناية ويتبعه الدين والجناية  
المفضي بها فبها فيهما لان جنايته متعلق برقته ما لم يتصل به القضا وقد  
صارت الاولى ديناني ذمته بالقضا فقد اجتمع بعد العجز دين وجناية  
فيبدل الله فخرج بالجناية ثم يباع في الدين لمرعات الحقيق وجناية المكاتب على بؤله  
وعلى الاجنبي سواء لم يعجز لان موجب جنابته في كسبه والمولى من كسبه كاجنبي  
اخر قبل العجز فاذا عجز بطلت جنابته على المولى لان المولى صار اذن كسبه فلا يجوز  
ان يحجب له الحق في كسبه بسبب الجنابة الا ترى انه لو جنى عليه قبل العجز كان مختارا  
فذلك اذا جنى بعد العجز فان كان قد قضى عليه بجناية المولى والاجنبي وهما سوا  
ثم عجز بيع نصفه في جناية الاجنبي لان حق كل واحد منهما كان في نصف القيمة دينيا  
عليه وبالعجز يسقط نصيب المولى لان المولى لا يستوجب على عبده دينيا ولكن لا  
يزداد به حق الاجنبي فيبطل بصفة في دين الاجنبي لهذا الا ان يقضى المولى عنه



اضف القيمة وان كان قضى بحماية المولى عليه ثم جنى على الاجنبي فقضى بها ايضا ثم عجز  
بيعت رقبته كما في جناية الاجنبي لان كل واحد منهما استوجب جميع القيمة دينيا في  
ذمته وبالعجز يقطر من المولى ويبقى دين الاجنبي فيباع فيه الا ان يقضى المولى عنه  
رجل قطع يد مكاتبهم فقضى عليه بذلك والمكاتبه الى اجل ثم جنى المكاتب جناية على رجل  
فقضى عليه بها ثم عجز فرد في الرق لئلا يسلط جناية المولى على المكاتب ويبيع المكاتب  
في جناية الاجنبي فان لم يرف رجوع بها على المولى لان نصف القيمة كان ديناه على المولى  
بمنزله كسبه وكسبه بعد العجز لا يسلم للمولى ما بقى عليه دين والقيمة لولي جناية  
دين عليه فيباع فيه فاذا الرقيق ثمنه بالقيمة رجوع ما بقى على المولى وهو بمنزله مكاتب  
استهلك له مولا الف درهم وعليه دين وليس عليه دين شر استدان بعد ذلك  
دينا ومكاتبته الى اجل ثم عجز اومات ابيع المولى بذلك فكان بين سائر غرائب  
الحصص لانه كسبه فلا نسلم لمولاه ما لم يفرغ من دينه فان كان المكاتب جنى على  
اجنبي وقضى عليه بذلك ثم جنى عليه المولى جناية فقضى بها ثم عجز بيع في دين الاجنبي  
فان وفاد الا نظر ما نقص من قيمة العبد بقى جنى المكاتب فيضمن المولى للاجنبي  
الاول منه ومن ارش جانيته لان المولى بجنايته اكلف حرقا تعلق به حتى ولي الجناية  
ونقصا القاضي صارت القيمة دينيا في ذمته لولي الجناية فيقضى من ثمنه وكسبه  
وما وجب على المولى بمنزلة كسبه واذا الرقيق ثمنه بدينه ضمن المولى ذلك  
لولي الجناية الا ترى ان عينا لوجني جناية ثم جنى عليه المولى وهو لا يعلم بجنايته  
ثم اختاره فوه ضمن ما جنى عليه واستوضح هذا كله بمكاتب عليه دين الف درهم  
واستهلك له مولا الف درهم ثم استداد بعد ذلك الف ثم مات ولم ير له  
مالا غير الدين الذي على مولاه اتبع الغرما الاولون جميعا والآخرين المولى  
بتلك الالف حتى ياخذونها فيقتسمونها ولو كان الدين بطل فيما سبق عن المولى  
لم يكن على المولى في هذه الفصول شي الا الغرما الاولين فهذا يوضح لك جميع ما  
سبق رجل جنى على مكاتبه جناية ثم مات المكاتب وترك ولدا ولدي المكاتب  
ولم يدع شيئا فانه يرفع عن الابن من المكاتب بعد رارش الجناية لان ذلك  
كان ديناه على المولى للمكاتب وقد بقيت الكتابة باخلف وكذا يصير المولى  
مستوفيا ذلك القدر من بدل الكتابة بطريق خاص لان في ذلك  
حياة المكاتب انما كان لا يقع المقاصه لكاتب الاجل في بدل الكتابة

وموته

وموته سقط الاجل في المال الذي حلفه كما لو ترك وقا واذا صار المولى مستوفيا  
ذلك كان على الولدان يسعي فيما بقى من بدل الكتابة فان كان على المكاتب دين  
يقضى على المولى بالارش فيؤخذ منه ويؤدى الى غريم المكاتب لان ما على المولى  
بمنزلة كسبه والمكاتب والدين في كسبه مقدم على بدل الكتابة بعد موته فيمنع ذلك  
وقوع المقاصة ولكن ياخذ الغريم من المولى ويسعي الولد فيما بقى من الدين وفي المكاتب  
لانه قائم مقام الله فيما كان واجبا على الله ولو جنى المكاتب على مولاه جناية يقضى  
عليه بقيمته والجناية اكثر من القيمة ثم اعتق المولى بصفة فهذا مالا واعتق كله سوا  
ولو اعتق كله بعد القضاء عليه بالجناية بقى ذلك ديناه عليه يسعي فيه لمولاه لان قبل  
العتق كان يسعي فيه فلا يريده العتق الا وكاده فذلك اذا اعتق نصفه ويسعي  
في قول ابن حنيفة رحمه الله مع ذلك في الاقل من نصف القيمة ومن نصف المكاتبه  
لان العتق عنده تجزي فجب اخراج الباقي الى الجزية بالسعاية وانما يلزم منه  
الاقل لانه هو المتيقن به واذا قتل العبد رجلا خطا ثم كاتبه المولى فالكتابة  
جائزة ان علم المولى بالجناية او لم يعلم لانه باق على ملكه بعد الجناية والمولى يتمكن  
من التصرف فيه الا ترى انه لو وهبه او باعه بعد ذلك منه ولم يكن لاهل الجناية  
نقص فذلك اذا كاتبه فان كان يعلم بالجناية فهو ضامن للارش لانه الكتابة  
منع دفع الرقبة فيصير به مختار الارش ويستوي ان عجز المكاتب او لم يعجز  
وعن ابن يوسف قال ان لم يختصم في الارش حتى عجز كان للمولى ان يدفعه  
تخلان ما اذا خصم وقضى القاضي بالارش لان الكتابة لا تزيل ملك  
المولى وهو يعرض الفسخ فيمنع لا يمكن اختيار الارش وانما امره بالاختيار  
اذا تاكد بقضا القاضي لان المنع من دفع الرقبة فانما يتحقق بعد المطالبة فاذا  
عجز قبل القضا صارت الكتابة كان له ان يكتبه والكتابة كانت تمنعه من دفع الجناية  
فاقدامه عليه مع علمه بالجناية يكون اختيار الفداء كسبه رقبته من انسان  
فانه وان فسخ البيع بقضا القاضي لم يسقط الارش عن المولى وان كان كاتبه  
وهو لا يعلم بجنايته فمجرد قبضه الخصومة في الجناية خير للمولى من الدفع والفداء  
لان المولى صار مختارا شيئا فاما انما يغفر القيمة لاستهلاك الرقبة فاذا ارتفع  
المانع من الدفع قبل قضا القاضي فقد انقضى الاستهلاك فيخير بين الدفع والفداء  
بمنزلة ماله الساعه وهو لا يعلم بالجناية ثم فسخ البيع بسبب هو فسخ من كل وجه قبل ان يحكم



في الجناية فانه يحير بين الدفع والفداء وان كاتبه بعد ما قضى بولاصحاب الجناية  
قبل ان يقبضوه كان باطلا لان بقضا القاضي يحول الى ملك ولي الجناية فانما كاتب  
مالا ملك الا ترى انه لو اعتقه او باعه في هذه الحالة كان باطلا فكذا اذا كاتبه  
ولو كاتبه وهو لا يعلم بالجناية ولو يقبض بها حتى مات المكاتب ولم يدع شيئا فلا ضمان  
على المولى لانه لما اشرف على الموت تحقق عجزه عن اداء بدل الكتابة فانفسخ المكاتب  
وزاد الما من الدفع فخرج المولى من ان يكون مستهلكا وصار بمنزلة ما لو عجز في  
حال حياته ثم مات بعد ذلك فيبطل حق ولي الجناية بفوات محل حقه ولو مات  
عن وفاء كاتب عليه القيمة لان عقد الكتابة يبقى بعد موته فيتحقق من المولى  
استهلاك الرقبة بعقد الكتابة فيلزمه القيمة لهذا وكذا ان ترك ولد ايسر  
في الكتابة لان عقد الكتابة يبقى بها الولد كما يبقى باعتبار ماله خلفه فان عجز  
فرد في الرق لم يطل القيمة عن السيد قال لان الزمتها اياه و مراده اذا عجز  
بعد ما قضى القاضي بالقيمة على الولد فاما اذا عجز قبل القضا بذلك فقد بطلت الجناية  
لان الولد قائم مقام ابيه وقد بينا ان الاب لو مات عاجزا قبل قضا القاضي  
بالقيمة يبطل حق ولي الجناية بخلاف ما اذا مات بعد القضا فكذا اذا عجز الولد  
وليس في عتق الولد شي من حق ولي الجناية لما بينا ان حق ولي الجناية لا يسري الى  
الولد واذا كان العبد بين رجلين فحق جناية فكانه اخذها بغير اذن شريكه  
فاذي اليه المكاتب ثم جاء اصحاب الجناية فان كان علم بالجناية فهو ضامن لنصف  
الارض ولو لم يعلم فهو ضامن لنصف قيمة العبد لانه في نصيبه كان مخبرا بين  
الدفع والفداء وكاتبه في نصيبه تنفذ في حق ولي الجناية ويناك ما اذا ابدل  
فهو مالوكا كان العبد كله له في الحكم سواء اما الذي لم يكتب فلا شيء عليه  
لانه ما احدث بعد جانيته شيئا بضره مختارا ولكنه يرجع الى شريكه بنصف  
ما قبض من بدل الكتابة لانه كتب عبدا مشتركا بينهما ويضمنه قيمة نصيبه  
نصفان ان كان موسرا او يستسي العبد فيمن كان موسرا ثم يدفع ذلك  
الى اصحاب الجناية لان نصيبه من العبدات وان تلف بدلا فيدفع الى ولي الجنا  
الا ان يكون الارش اقل من ذلك وان اعتق نصيب ضمن نصف القيمة لاصحاب  
الجناية لانه صار متلفا ذلك عليهم باعتاقه ولا سبب لاصحاب الجناية على اخذ  
من المكاتب من نصف ما قبض من بدل الكتابة لانه لا ذلك كسب نصيبه وليس

لوي الجناية على كسب الجاني سبيل وان كاتب كل واحد منهما وهما يعلمان بالجناية  
او كاتبه احدهما باذن شريكه وهما يعلمان بالجناية كان هذا اختيارا منهما وان كاتب  
نصيبه باذن شريكه وهما يعلمان بالجناية فكذا لك الجواب عند ابي يوسف ومحمد  
لان الكتابة عندهما لا تجزي وعند ابي حنيفة رحمه الله المكاتب يصير مختارا  
لنصيبه فاما الادن لا يصير مختارا لان الكتابة عنده تجزي وما مراد بالشريك  
في اسقاط حقه في الفسخ لا في اثبات عقد الكتابة في نصيبه فكان هذا في حكم  
الجناية وقالوا كاتبه بغير اذن شريكه سواء رجل كاتب عبده وقد جنى جناية  
ولم يعلم بها ثم جنى جناية اخرى فقضى عليه بها ثم عجز ثم حضرا اصحاب الجناية  
الاولي قال يدفعه المولى اليهم ويقتبضه صاحب الجناية الثانية المفضى لها  
فيباع له فيها لان الجناية الاولي باقية في رقبة بعد عقد الكتابة فان المولى  
لم يكن عالما بها الا ترى انه لو عجز قبل القضا دفع بها فكان وجود تلك الجناية  
قبل الكتابة وبعده سواء وقد تحول حق ولي الجناية الثانية الى القيمة بوقضا  
القاضي فحين عجز كان عبدا اجتمع في رقبة دين وجناية فيدفع بالجناية  
اولا ثم يباع في الدين بمواعات الحضرة وان لم يقض القاضي شي حتى عجز  
خير المولى بين ان يدفعه بالجنايتين او يفديه بالارش منها واذا قتل المكاتب  
رجلا خطا ثم قتل رجلا خطا ثم جاء احدهما فقتل به بقيمة العبد ولم يعلم بالجناية  
الاخرى ثم عجز المكاتب قاله نصف قيمة العبد دين له في نصف العبد وجعلت  
جناية الاخرى في النصف الباقي فان شامولاه فداه وان شاد فعه لان الجنايتين  
اجتمعا عليه حاله الكتابة فيكون حق كل واحد منهما في نصف القيمة وانما قضى  
القاضي للاول بجميع القيمة بجهله بالجناية الثانية فحين علم بها يتبين ان قضاء  
فيما على النصف للمقضى له كان باطلا فكانه ما قضى له الا بنصف القيمة فاذا عجز  
كان نصف القيمة دين له في نصيب العبد يباع فيه وحق ولي الجناية الاخرى في  
النصف الثاني لان اعدام المولى للقيمة وهو قضا القاضي فيختار المولى فيه بين  
الدفع والفداء ولو لم يعجز واخذ للمقضى له منه جميع القيمة ثم حضر الاخر فانه  
يقضى للآخر على المكاتب بنصف القيمة ويرجع المكاتب على الاول بنصف القيمة  
لانه تبين انه استوفى ما فوق حقه فان حقه كان في نصف القيمة والنصف  
الاخر للثاني بخلاف ما اذا كانت احدي الجنايتين قبل الكتابة وقد غرم المكاتب



ما كان فيه قبل الكتابة لان هناك موجب الجناية الاولى على مولاة وموجب الجناية الثانية  
على المكاتب فلم يجتمع في حق المكاتب ولهذا كان قضا القاضي للثاني بجميع القيمة  
صحيحا ومما هنا موجب الجنايتين على المكاتب والمكاتب لا يلزمه بجنايته الا الاقل  
من قيمته ومن ارش الجناية مكاتب قتل رجلا خطا ثم قتل رجلا خطا فقصي عليه  
بأحد الجنايتين ثم قتل آخر خطا فانه يكون للقاضي نصف القيمة التي قضاه بها  
لان عند القضا كان الموجود منه جنايتان فحق كل واحد من الوليين في نصف  
وقدم محول حق المقضي له الى نصف القيمة وقد محول حق المقضي له الى نصف القيمة  
بقضا القاضي ثم يقضي الثالث بنصف قيمة العبد خاصة لان نصف الرقبة فسرغ  
من الجناية فتحويل القاضي حق الثاني الى نصف القيمة فتعلق حق ولي الجناية الثانية  
بذلك النصف فلهذا يقضي له بنصف القيمة ويقضي ايضا بنصف القيمة للولي لم يقض  
له شيء منه وبين الثالث اثلاثا ثلثاه للاوسط وثلثه للثالث لان في هذا النصف  
اجتمع حق الاوسط وحق الثالث فان المحول لم يوجد في حق كل واحد منهما حتى الآن  
فقصي لها بنصف القيمة الا ان الثالث قد وصل اليه نصف حقه فلا يضرب  
في هذا النصف الا بما بقي له والاوسط ما وصل اليه شيء من حقه فهو يضرب  
بجميع حقه في هذا النصف فلهذا كان النصف بينهما اثلاثا ولو عجز قبل القضا بالجناية  
الثالثة فاختر دفعه كان نصفه بين الثالث والاوسط اثلاثا ثلثاه للاوسط  
وثلثه للثالث ويكون النصف الباقي للثالث خاصة ويكون حق المقضي له دين  
في هذا النصف ويعلق به حق الثالث بعد العجز اجمع في هذا النصف دين وجناية  
في دفع الجناية ثم يباع بالدين وفي النصف الآخر قد اجمع حق الثالث وحق الاوسط  
في دفع اليهما ويضرب فيه الاوسط بجميع حقه والثالث بنصف حقه لانه قد  
وصل اليه نصف حقه فلهذا كان هذا النصف بينهما اثلاثا مكاتب قتل رجلا  
خطا ثم فقا عين رجل يقضي للمفقوء عينه بثلث القيمة عليه ثم عجز فادى يباع الثالث  
في دين المفقوء عينه ويدفع المولى ثلثه الى ولي النفس او يدفعه بجميع الدين لان  
حقهما كان تعلق به اثلاثا فان المفقوء عينه في حصة العا وحق ولي النفس في  
عشره الف الا ترى انه لو كان محل الدفع كان يدفع اليها اثلاثا فذلك القيمة في  
المكاتب يكون بينهما اثلاثا ثم المحول وهو القضا وجد في حق المفقوء عينه فيصير  
ثلث القيمة دين له في ماله ثلث الرقبة يباع فيه بعد العجز والثالثان حق  
ولي

ولي النفس ولم يوجد المحول حتى عجز فخطب المولى بان يدفع اليه ثلثه او يفديه  
بجميع الدين فان لم يعجز حتى قتل رجلا خطا ثم عجز فاختر دفعه فاما المقضي له  
فله ثلث القيمة دين في ثلث العبد وقد تعلق حق ولي الثالث بذلك الثلث فاجتمع  
في ذلك الثلث دين وجناية في دفع في الجناية ثم يباع بين الدين فاما الثلثان  
فقد اجمع فيه حق ولي الاول وحق ولي الآخر ولم يوجد المحول في حق واحد منهما  
في دفع اليهما شريعت فيه الاول بالدية والآخر بثلثي الدية لانه قد وصل اليه  
ثلث حقه فاما يقسم ثلثي الرقبة بينهما اخصا على قدر حقهما ولو جنى المكاتب  
جنايتين فقصي لاحدهما بنصف القيمة فادها اليه المكاتب ثم قصي للآخر وليس له  
له ما استوفى لاشركة للثاني مع الاول فيما قبض لان حق احدهما تميز عن حق الآخر  
الا ترى انه محول حق الاول الى القيمة وحق الآخر في نصف العبد حتى لو عجز قبل  
القضا يدفع اليه نصفه فلا يكون له حق مشاركة المستوفى فيما استوفى سومات  
المكاتب اولدت ولم يعجز مكاتب قتل رجلا خطا وفقات عين آخر ثم ولدت  
ولدا فقضي عليها للمفقوء عينه بثلث قيمتها ثم عجزت فان حق ولي النفس في ثلثي  
رقبة الآخر يدفع او يفديه لان المحول وهو القضا لم يوجد في حقه ويباع الثلث  
في دين المقضي له فان لم يرف من الثمن بحقه بيع ثلث المولد فيه ايضا لان حق  
الغيرير حق قوي في الامر فيسرى الى الولد الا ترى ان امه مديونة لو ولدت  
بيع ولدها معها في الدين بخلاف حق ولي الجناية وحق المفقوء عينه صار دين  
بقضا القاضي في الثلث فثبت في ثلث الولد ايضا وهو نظير مكاتب بنة عجزت  
وعليها دين وقد ولدت في مكاتبها فبيعت في دينها فلم يرف ثمنها به بيع ولدها  
فيه ايضا بخلاف حق ولي النفس والذي يوضح الفرق ان حق صاحب الدين  
يثبت في الكسب فذلك يثبت في الولد بخلاف حق ولي الجناية وان كان المايطر  
ولي المقنول على المكاتب بالمدنية في ثلثي قيمتها ثم عجزت وقد ولدت في مكاتبها  
فحق المفقوء عينه في ثلث قيمتها ان شادفع وان شاداه ولا سبيل له على  
شي من ولدها ويباع ثلثها للمفقوء فان وفا والا يبيع ثلثي الولد لان حق صاحب  
الولد صار دين بقضا القاضي والدين يسري الى الولد وحق صاحب العين  
في الجناية يصير دين بعد الايسري الى الولد وحق صاحب العين في الجناية  
مكاتب قتل رجلا خطا فقضي عليه به ثم جنى جنايتين فقضي عليه باحدهما ثم عجز



والجنايات مستوية وكل واحد منهما يأتي على قيمته قال القيمة المقضى بها الاول دين  
في جميع الرقبة لانه حين تحول حق الاول الى القيمة بقضا القاضى لمن يكن في رقبته  
جناية سواها فنبت حقه في جميع القيمة ديناً في جميع الرقبة لا يتغير ذلك  
الحكم بما يكون منه من الجناية ويصف القيمة للمقضى له الاخرين في نصف الرقبة  
لان الجنايتين الاخرين تعلقتا بركبته فيكون حق كل واحد من الوليين في النصف  
وقد تحول حق المقضى له الى نصف القيمة بقضا القاضى وبقي حق الاخر في نصف  
العبد فخطب المولى بدفعه الى من لم يقض له او الفدا فان فداه ظهر هذا النصف  
عن حق الثالث وانما بقي منه حق الاول في نصف قيمته فيباع هذا النصف  
له خاصة واما النصف الاخر فتدوجب فيه دينان من المقضى له الاول ودين  
المقضى له الثاني فيباع هذا النصف ويتسم الثمن بين الاول والثاني اثلاثاً لان  
الاول يضرب فيه بخمسة الف فقد وصل اليه نصف حقه والثاني يضرب  
فيه بعشرة الف فانه لم يصل اليه شيء هكذا ذكره الحاکم رحمه الله في المختصر  
قاله والاصح عندي ان هذا النصف بينهما نصفان لان حق كل واحد منهما بقضا  
القاضى يحول الى نصف القيمة في هذا النصف فكانا مستويين في ذلك فيكون  
ثمن هذا النصف بينهما نصفان ولودفع المولى نصفه بالجناية بيع النصف المذموم  
في حق الاول خاصة لانه اجتمع في هذا النصف دين وجناية فيدفع اولاً بالجناية  
ثم يباع في الدين ويباع النصف الباقي للاخرين نصفين لما بينهما ان حقهما في هذا الف  
تحول الى القيمة وهما مستويان فيه وبهذا تبين ان ما ذكره الحاکم في الفصل الاول  
من القسمة بينهما اثلاثاً غلط ولو كان قضى للاخرين ايضاً بقيمة العبد ثم بيع  
العبد فكان نصف ثمنه للاول ونصفه للاخرين لان حق الاول ثبت بجميع  
القيمة وحق الاخرين بقضا القاضى انما ثبت في قيمته واحدة ايضاً مكاتب  
قتل ثلاثة انفس خطا فنقض واحد من ثلث قيمته خسران واحد الاخرين وبه  
جنايته للمكاتب ثم عجز المكاتب قال يباع ثلثه في دين المقضى له لان حقه  
بقضا القاضى تحول الى ثلث القيمة ديناً في ثلث المالمية فيباع الثلث في دينه  
بعد العجز ويدفع المولى ثلثه الى الثالث ويبقى ثلث المولى لاجلها لان  
القاضى جن قضى لاحد من ثلث القيمة فقد قضى القيمة بينهما اثلاثاً الا ان  
حق الثاني لم يتحول الى القيمة بعد فاذا عجز دفع المولى اليه من القيمة مقدار

حقه

حقه وهو الثلث فالثالث منه كان حق الواهب وقد اسقطه بالهبة فيبقى للمولى  
الاثري ان عبد الوجني جنايتين فعفى احدهما عن جنايته كان نصفه للسيد لهذا  
المعنى ان حق كل واحد منهما في نصفه فحصة العاني ليلم للمولى وفي حصة الاخر مخاطب  
للمولى بالدفع او الفدا وكذلك ان كان المكاتب جني جنايتين فعفى احدهما عنه وقضى  
للاخر بحقه ثم عجز بيع للاخر نصفه وقضى دينه منه ويبقى العبد سائماً للمولى  
ان كان الاخر قد عفى وان لم يكن قد عفى خطب المولى بدفع نصيبه اليه او الفدا  
وان كان ما في يده لا يفي بحق المقضى له قضى له بذلك ثم بيع بقدر نصيبه ثلثاً  
كان او نصفاً فيما بقي له من الدين فان كان عليه دين سوي ذلك تخاصني  
هذا المالك لاستواحقهما فيه ثم يباع ما بقي من العبد في دين صاحب الدين  
لان دينه تعلّق بجميع الرقبة فلا يسلم شيء من الرقبة للمولى ما لم يصل الى الغرم  
كالحق حقه واذا ولد للمكاتب مكاتبة من امه فقتله رجل خطا كان قيمته  
للمكاتب لان من دخل في مكاتبة صار بيعاً له الا ترى انه احق بكسبه ياخذة فيقتضيه  
به دين الكتابة كذلك هو احق بدينه رقبته واذا كان للمكاتب ولد له في المكاتب  
فجنى الولد جناية قضى عليه بالجناية ولم يلحق الارستها شيء لان الولد لما دخل في كتابتها  
صار مكاتباً للمولى الا ترى انه لو اعتقه بمقد عتقه فيه وجناية المكاتب يوجب عليه  
الاقل من قيمته ومن ارش الجناية ولا يقال ان الامرا حق بكسبه ليتوذي منه  
بدل الكتابة فيجعل العتق لنفسها وله حتى ان ما ورا ذلك من الكسب يكون للولد  
لا لها فلهذا كان موجب جنايته عليه في كسبه فان ضمت الامر ذلك عنه  
لم يجز لان الولد بمنزلة مكاتب آخر للمولى وضمان المكاتبة ديناً على المكاتب باطل  
في حال رقها فان عتقت جاز ذلك الضمان بمنزلة العبد والتحق اذا ضمن مالا  
عن انسان ثم عتق واحده ذلك الضمان وكذلك ان ضمن ديناً آخر على الولد منه  
لم يصح ضماناً في حال رقها فان عتقت كان ضماناً صحيحاً لزوال المانع وهو الرق  
واذا كان العبد وامرأته مكاتبتين مكاتبة واحدة فولدت ولداً ثم قتله الاب  
فعليه قيمته للام لان الولد دخل في كتابتها فانه حرسها ببقائها في الرق والحرية  
فذلك في الكتابة وجناية الاب على الولد كجناية اجنبي آخر ولو قتله اجنبي آخر  
كان عليه قيمته لان بدل الرقبة بمنزلة الكسب وكسب الولد للام دون الاب  
فذلك بدل الرقبة وكذلك ان ادبا فقتلناه لا يسقط عنه شيء من ذلك

شئ



لانه واجب عليه لها وبالعتق تناكدها قبله وكذلك لو قتل الابن اياه كان عليه  
 السعاية في قيمته لانه صار مكاتبها للمولى بغير ائنه فجنابته على ائنه كجنابته مكاتب  
 آخر فليزمه السعاية في قيمته ليس على الامر من ذلك شي وليس عليه من بدل الكتابة  
 شي لانه بيع للامر في الكتابة فان ادت الامر عتقوا جميعا وكانت القيمة الواجبة  
 عليه ميراثا عن الاب بمنزله سايرا كسائر ولد الاب ولكن الامر قبلت  
 الولد لم يلزمها شي لان الولد جرمها لوقته غير ما كانت القيمة الواجبة لها فاذا كان  
 هي التي قبلته لوجت القيمة وجت لها على نفسها وذلك لا يجوز وكذلك لو قتل الولد  
 الامر فليس عليه بسبب الجنابة شي لانه حرمتها لجنابته عليها كجنابته على نفسها  
 الا انه يلزمه الكتابة بمنزله ما لو كانت الام باقية لانه قائم مقامها فان الكتابة  
 تبقى بموتها عن من يودي البدل فعليه ان يصحح فيما كانت الامر يسعي فيه وان قبل  
 الولد الاب كان عليه الاقل من قيمته وقيمة ابيه بسبب جنابته وليس عليه  
 من بدل الكتابة شي لانه كان داهيا في كتابته ابيه فلا يقوم مقامه بعد موته  
 والامر حية يسعي في الكتابة فلا حاجة للولد الى السعاية فيما على ابيه فان ادت  
 الامر جميع الكتابة عتقا جميعا والسعاية الواجبة على الولد لجنابته على الاب  
 يكون ميراثا عنه باخذ الامر حصتها كما ادت عنه بمنزله كسب آخر يحلفه  
 الاب وما بقي فهو ميراث لورثة الاب ليس لهذا الولد منه شي لانه قاتل  
 الا ان يكون صغيرا خفيفا لا يحرم الميراث بقتله عندنا وقد بينا هذا في الدوا  
 ان حرمان الميراث بسبب القتل انما ثبت في حق من ينسب الى التقصير في التجارة  
 وذلك لا يتحقق في حق الصبي والمجنون ولان حرمان الميراث جزا الفعل  
 المحظور وذلك ينسب الى الخطأ فلا يثبت في حق الصبي وعند الشافعي الصبي  
 بمنزله البالغ في الكفارة على مذهبه ولو ان رجلا كاتب عبدا من له مكاتب  
 واحدة فولد لاحدهما ولد من امته ثم جنى الاب على ولده او جنى عليه فالجنابة باطل  
 لانه دخل في كتابة ابنه فكان تابعا له فجنابة كل واحد منهما على صاحبه بمنزلة جنابة  
 على نفسه لانها كشخص واحد في حكم الكتابة فلو اعتدوا جنابة احدهما على صاحبه  
 كانت القيمة واجبة على الباقي منهما وذلك لا يجوز ولو جنى المكاتب على الآخر  
 على الولد لزمته الجنابة للاب لان المكاتب الآخر هذا الولد كاجنبي آخر ولان  
 المكاتب الاخر لو جنى على الاب كانت جنابته عليه مع غيره فذلك اذا جنى على الولد

الذي

ميراث

الذي هو تبع له في الكتابة واذا ولدت المكاتب ولد اثم اقرت عليه بجنابة او دبر  
 لم يصدق عليه لان الولد صار بمنزلة المكاتب للمولى حين دخل في كتابتها وقرارها  
 على مكاتب المولى الدين والجنابة باطل وكذلك ان ادت فتقت لئن الولد ازداد بعد  
 عنها فان مات الولد قبل ان يودي عن ماله احدث باقرارها من ذلك الماله لانها احق  
 بالمال الذي خلفه الولد وقد اقرت ان ذلك الماله مشغور بحق صاحب الدين والجنابة  
 وان حقها مقدم على حقها فيؤخذ باقرارها ويجعل كائنها حدثت الاقرار بسم  
 بعد موت الولد كمن اقر على مورثه بدين في حياته ثم مات نصار الماله ميراثا له  
 وكذلك لو قتل الولد فحدث قيمته لقيمة نفسه بمنزلة كسبه في انه ليس لها اذا  
 فرج من دينه وجنابته فيكون اقرارها فيه صحيحا اذا اخلص الحق لها الا ترى ان  
 الدين لو كان ثابتا على الولد بالبيعة كان الغريم احق بكسبه وقيمته اذا قتل ولو اقر  
 الولد على الام بجنابة او دبر لم يصدق لانه لو طاز كان على الام دونه ولا ولاية له على  
 امه في ان يلزمها دينا فان مات الامر عن ماله يدي بالكتابة ففقت لان اقرار الامر  
 كما لا يصح في حق الولد لا يصح في حق المولى والمولى حق استيفاء بدل الكتابة من تركها  
 بعد موتها فاذا انقضت الكتابة وحكم بعتقها كان الباقي ميراثا عنها للابن فيواحد باقرا  
 فيما ورثه كما لو جدد الاقرار عليها بذلك بعد ما صار الماله ميراثا له وان لم تدع  
 الاثبات فقصي على الولد ان يسعي فيما على امه من المكاتب وهو مقر اليوم بالجنابة  
 التي كان اقرارها على الامر فانه يقضي عليه بالسعاية فيها ايضا لان المقر يعامل  
 حق نفسه كأنها اقر به حق والثابت بالاقرار في حق المقر كالثابت بالبيعة  
 ولو ثبتت الجنابة بالبيعة كان على الولد السعاية بعد موته في الاقل من قيمتها ومن  
 ارش الجنابة مع بدل الكتابة فان عجز وقد ادي بعض الجنابة لم يسترد ماله يدي  
 فيبطل ما بقي لان العجز صار كسبه ورفقه حقا للمولى واقراره في حق المولى غير  
 صحيح الا انه لا يسترد من القاض ماله يدي لان حق المولى عند عجزه انما يثبت في الكسب  
 القائم في يده وذلك جرح من ملك الى ملك القابض سبب صحيح فلا يثبت فيه حق  
 المولى ولو اقرت المكاتبه على ولدها بدين وعلى الولد دين بيعة وفي يده ماله  
 قد اكسبه فصاحب البيعة احق بما للولد دينه ثابت نجة هي حجة في حق الكسب  
 ودين الاخر انما يثبت باقرار المكاتبه واقرارها ليس نجة على غيرها فان قضى دين  
 صاحب البيعة وفلزم شي كان الذي اقرت له الامر لان الولد بمنزله عبدها

ميراث



من حيث انما احق بكسبه اذا فرغ من دينه وقد اقرت بان حق المقر له فيه مقدم  
على حقه فان عجز عن او عنت لم يلزم رقبته الولد من اقرارها شي لان العجز صار  
الولد عبد السيد فلا يجوز اقرارها عليه وبالعتق صار الولد حرا ولم يبق لها حق  
في كسبه فلا يجوز اقرارها عليه في ذمته ولا في كسبه ولو قتل الولد وهي مكاتبه فاحد  
قيمته صرفت في الدين بمنزله كسب حلفه الولد لا لها احق بجميع ذلك فان صرفت  
في الدين ثم عجزت لم يستود من ذلك شي من المقر له لما بينا ان حق المولى انما يثبت  
بعد عجزها فيما بقي في يدها فاما المصروف الى الدين قد خرج من ملكها الى ملك المقر له  
فلا يثبت حق المولى في شي منه ولو غضب المكاتب عبدك عند ضمن  
قيمته بالخفة ما بلغت وكذلك ساير الاموال لان ضمان الغضب بمنزلة ضمان  
العقد من حيث انه يوجب الملك في المضمون والمكاتب في ذلك بمنزلة الحسد  
مخلاف ضمان الجناية فانه لا يجب على المكاتب بسبب الجناية الا الاقل من قيمته  
ومن ارش الجناية اعتبار المكاتب بالقن وضمان المالك بسبب الغضب والاستهلا  
يجب على القن في ذمته بالغا ما بلغ وضمان الجناية لا يجب على المولى الادفع الرقبة  
بما فذلك في حق المكاتب فان غضب المكاتب عبدا قيمته الف درهم فصارت  
قيمته في يده الفين ثم قتله وقتل حرا خطا مولى العبد بالجناية لانه وجد من  
المكاتب في عبده سبعين موجدان للضمان الغضب والقتل فكان له ان يضمه  
بالي شئين شافا فاختار يضمه بالقتل فضي على المكاتب بقيمته فاقسمها مولى  
العبد المعصوب وولي الحر يصوب فيها المولى بالف درهم بقيمته وقت القتل  
وفي الحر بالدية لانه لما اختار تضمينه بالقتل فقد ابراه عن ضمان الغضب  
فيجعل كالو قتله وهو في يد مولاه وان اراد المولى ان يضمه بالغضب ضمنه  
قيمته يوم غضبه الف درهم وقضي عليه لولي الحر بقيمة المكاتب بسبب  
جنايته على الحر ولا يشتركان في ذلك لان ما وجد بسبب الغضب يكون دينا  
في ذمته وما وجد بسبب القتل يكون في رقبته فلا يتحقق المشاركة بينهما بخلاف الاول  
فهناك الواجب عليه لهما بسبب الجناية فيشتريان في القيمة الواجبة على المكاتب  
بقدر حقهما وكذلك لو كانت قيمته يوم غضب اكثر القيمتين فهذا الاول  
في التخرج سواء رجل كاتب نصف عبده فاستهلك العبد ما لا لرجل فذلك دين في  
عنقه يسمى فيه ولا يباع شي منه في الدين لان عبدها لهما اكل مكاتبه وعند ابن خنبة

النصف

البر

النصف مكاتب ومكاتب النصف لا يحتمل البيع مكاتب الجميع فيكون عليه في كسبه  
ولو ان مكاتبه قتل عبدا وله وارث غير المولى اذ ليس وارث غيره ولم يترك وقا وفي  
قيمته وقا بالمكاتبه فلا قضاص فيه لان في اجاب القضاص ضرا على المكاتب وفي  
اجاب القيمة يوفرا المنفعة عليه لانه يودي عنه كفايته فيحكم بحريته وحق المقتول  
في يده نفسه مقدم على حق غيره فاجاب ما ينتفع به المقتول اولى من اجاب القضاص  
الذي لا منفعة فيه للمقتول ولان من له القضاص مشبه اذا ترك وارثا غير المولى  
واستباه من له القضاص يمنع وجوب القضاص واذا ترك وقا وله ولد حسر  
فلا قضاص فيه ايضا وان اجتمع على طلبه المولى والولد لا يستباه المستوفى  
ثان على قوله علي وابن سمود رضي الله عنهما يودي بكاتبته فيحكم بحريته والقضاص  
لوله على قوله زيد رضي الله عنهما يودي بكاتبته فيحكم بحريته والقضاص لولد  
وعلى قوله زيد رضي الله عنه موعدا فيكون القضاص لمولاه واختلف الصحابة  
بورث الشهيد ولان المولى ياخذ بدم الكفارة من تركته فيحكم بحريته فبالاعتبار  
الفعل القضاص للمولى لانه جناية على ملكه واعتبار المالك القضاص للوارث  
لانه حكم بموته حرا فنسبته المستوفى لذلك وكذلك ان اجتماعا على استيفاء القضا  
لان اصل الفعل لم يكن موجبا للقضاص فاجتماعهما لا يصير موجبا وان لم يدع  
المكاتب شيئا فالقضاص في هذا الوجه للمولى ومراده من هذا الفصل انه يمكن في  
قيمته وقا لها فقد ذكر قبل هذا انه لا يجب القضاص ايضا وان ترك وقا وبوار  
له غير المولى فللمولى القضاص في قولناي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لانه متعين  
للاستيفاء مان حرا او عبدا وفي تولد بعد القضاص فيه لا اشتباه السبب وقد  
بيننا المسئلة في كتاب المكاتب رجل قطع يد مكاتب ثم جنى المكاتب على القاطع جناية  
ثم عجز فلي الحر ارش الجناية للمولى ويدفع المولى عبده مقطوعا او يفدي لان  
ما وجب على الحر بجنايته بمنزلة كسب المكاتب وكسبه لمولاه بعد العجز ثم حق  
المجني فعلق بالعبد مقطوعا لان الجناية وجدت منه وهو اقطع اليد فخطاب  
مولاه بالدفع كذلك بعد العجز الفداء وان كانت جناية المكاتب على الحر قبل  
جنايته عليه بل للمولى اذ فيه او افده فان دفعه بطلت جناية الحر عليه لانه  
جنى على الحر ويده صحيحة فتعلق حق ولي الجناية بيده ثم تحول الى يده بالجناية  
عليه فاذا اختار المولى دفعه كان عليه ان يدفع ارش اليد معه لو كان الجاني خبيا

ش



آخر فاذ كان الجاني هو المجني عليه فقد ملك ما عليه من ارش اليد فسقط ذلك عنه وان فداء اخذ المولى من الحراش جانيته على العبد لانه وصلى الى المجني عليه كما لحقه وظهر العبد من الجناية فيكون ارش يده خالص حق المولى رجل كات نصف عبده ثم قطع رجل يديه فعليه ضمان النقصان لان مكاتب النصف مكاتب الكل في انه يتعذر تسليم الجثة الى الجاني وقد بينا في الديات ان ذلك ممنوع وجوب الضمان جميع القيمة على الجاني فانما يلزمه ضمان النقصان ثم يصف ذلك للمولى ونصفه للمكاتب لان النصف مكاتب والنصف مملوك للمولى غير مكاتب في قول ابي حنيفة وضمن النقصان بمنزله كسب اكتسبه المكاتب فيكون نصفه لمولاه ونصفه للمكاتب واذا قتل عبد المكاتب رجلا خطا واخطا المكاتب فداء بالدية ونقض عليه بها فهو دين في عتق المكاتب لان المكاتب في عبده بمنزلة الحر وفي اختيار الفداء منفعة له وهو استخلاص عبده عن الجناية فيكون هو فيه كالحر ويكون الدية عليه دين بقضا القاضى بمنزله سائر ديونه يطالب به في حال الكتابة وان عجز فيه الا ان يوديه المولى عنه وعلى هذا الواقر المكاتب على عبده بجناية حاز اقراره عليه وتجبر المكاتب فيه بين الدفع والفداء بمنزلة الحر يقر على عبده بذلك وكذلك لو صالح عن جناية على عبده فهو في ذلك بمنزلة الحر وقد بينا حكم هذا فيما اذا عجز دادي في الديات رجل كات نصف عبده ثم جنى المكاتب جناية ضمن المولى نصفها وسعى المكاتب في نصفها لان المكاتب احق بنصف كسبه فيكون موجب الجناية عليه في ذلك النصف والمولى احق بنصف كسبه باعتباره ملكه في النصف فيكون موجب الجناية عليه في ذلك النصف وانما يلزمه الاقل من نصف القيمة ومن نصف الارش لانه صار ما فادفع هذا النصف بالكتابة السابقة ولم يصير مختارا بذلك فيكون مستهلكا ضامنا للقيمة كما في جناية المدروا والولد فان قضى بذلك عليهما ثم عجز بيع نصفه في النصف الذي قضى به عليه وكان النصف الاخر دينا على المولى لان الحق بقضا القاضى يحول من نصف نفسه الى نصف القيمة دينا في ذمته فيباع ذلك النصف فيه بعجزه واما النصف الاخر فانما قضى به دينا في ذمة المولى فلا يتغير ذلك بعجزه حين قضى به كان سبب القضا وهو تعذر الدفع فانما فان لم يعجز ولكن قتل آخر خطأ فانه يقضى على المكاتب بنصف قيمة اخري لان في النصف هو مكاتب فيه قد تحول حق الاول الى القيمة

بالقضا

م

بالقضا فيتعلق حق الثاني بهذا النصف فيقضى عليه بنصف قيمة اخري لهذا ويدخل الثاني مع الاول في نصف القيمة الذي قضى به على المولى لان المولى مانع بالكتابة السابقة الا نصف الرقبة فلا يغرم باعتباره الا نصف القيمة وقد ادى ذلك النصف الى الاول فليس عليه شي آخر ولكن الثاني يشارك الاول فيما قبض من المولى من نصف القيمة وان عجز قبل ان يقضى للثاني قبل للمولى اذ دفع الى الثاني او اذ دفعه لان الجناية الثالثة تعلقت برقبته باعتبار توهم الدفع بعد العجز فان دفعه اتبعه الاول بنصف القيمة دينا في ذمته لان حق الاول يحول الى نصف القيمة بقضا القاضى فاجتمع في ذلك النصف دين وجناية قيد دفع بالجناية ثم يباع في الدين ويكون الاول على المولى نصف القيمة بقضا القاضى له بذلك رجل كات نصف امته ثم ولدت ولد المجني الولد جناية فانه يسبى في نصف جنايته ويكون نصفها على المولى لان الولد بمنزلة الام نصفه مكاتب ونصفه مملوك للمولى ففي النصف الذي هو مكاتب موجب جنايته عليه وفي النصف الاخر موجب جنايته على المولى لان الدفع متعذر بسبب الكتابة السابقة فعليه نصف قيمته فان اعتق السيد الام بعد ما جنى الولد عتق نصف الولد منها وسعى في نصف قيمته للمولى لان نصف الولد كان مكاتباً تبعاً لأمه فيعتق بعقدها والنصف الاخر كان مملوكاً للمولى وقد تقرر استدامة الملك له بسبب عتق النصف فعليه السعاية في نصف القيمة للمولى ونصف الجناية على الولد باعتبار ان نصفه كان مكاتباً وقد تأكد ذلك بالعتق وكذلك حكم الجناية اذا اعتق المولى الولد الا ان هاهنا لا سعاية على الولد لانه انما عتق باعتناق المولى اياه وفي الاول انما عتق بحكم التبعية في الكتابة وذلك كان في النصف فيه دون النصف ولولم يعتق واحد منهما ولم يجنبا على الاجنبي ولكن حتى احدهما على الآخر لم يزل واحد منهما من جنايته الاقل من قيمته ومن نصف الجناية باعتبار الكتابة في النصف ثم نصف على المولى باعتبار ان النصف مملوك له وهو مستهلك لذلك بالكتابة السابقة ونصفه على الجاني الاول باعتبار ان المجني عليه نصفه مملوك للمولى غير مكاتب فيصير بعضه ببعض قصاصاً لانه وجب لكل واحد منهما على صاحبه مثل ما لصاحبه ولو جنت الام ثم ماتت قبل ان يقضى عليها ولم تدع شيئاً فلولدها بمنزلة ما يسبى في نصف الجناية والمكاتب لان نصف الولد مكاتب

م



سواء ولو كان الكل تبعاً لها كان يقوم مقامها في السعاية فيما عليها من بدل الكتابة  
وموجب الجناية فكل ذلك اذا كان النصف منه مكاتباً تبعاً وعلى السيد نصف  
الجناية لان جناية نصفها اوجب نصف القيمة ديناً في ذمة المولى استعدا  
فلا يسقط ذلك بموتها كجناية المولى ويستوي ان كان قضي عليها بالجناية  
اولم يعرض اليها في النصف الذي هو على المولى فغير مشكل وفي النصف الذي هو على  
فلان الكتابة بقيت بقاء من يودي به البدل وبصير جانيها ديناً بموتها عن يدي  
كما تصير ديناً بموتها عن يدي به بدل الكتابة فكان القضا وغير القضا  
فيهم سوي فان جنى الولد بعد ذلك جناية ثم عجز وقد كان قضي عليه بجناية  
امه فان الذي قضى به عليه من جناية امه دين في نفسه غير ان للمولى  
ان يدفعه بجنايته لان حق ولي جنايته يتعلق برقبته وزال المانع من دفعه  
لعجزه قبل القضا فيكون للمولى ان يدفعه بجنايته وان شاكاه وان قد اده بيع  
نصفه في الدين الذي على امه وان دفعه لم يبقعه هذا الذي لانه دين امه  
وحق ولي جنايته مقدم على حق صاحب دين امه فلهذا لا يدفعه المقضي له بنصف  
القيمة في ملك المدفع اليه رجل كاتب نصف عبده لجنى جناية ثم كاتب  
النصف الباقي لجنى جناية اخرى ولم يكن قضي الاول قال على المولى نصف الجناية  
ويقتضي على المكاتب بقيمة لانه حين جنى على الاول كان النصف منه مملوكا  
للمولى غير مكاتب وكان الدفع فيه معتدراً فوجب على المولى نصف قيمته  
لولى تلك الجناية ديناً في ذمته ثم جنى على الثاني وهو مكاتب كله فيقتضي عليه  
بقيته ويكون نصف هذه القيمة لولى الجناية الثانية خاصة لان الذي كوت  
منه آخر ما ثبت فيه الاحق ولي الجناية الثانية لقيمة هذا النصف عند  
قضا القاضى يكون له خاصة والنصف الاخر وهو الذي كوت منه اولا  
قد تعلق به الجنايتان جميعاً فقيمة ذلك النصف اذا قضى به القاضى  
يكون بينهما نصفان لا استوا حفرهما فيه فقد وصل الى كل واحد منهما نصف  
حقه وانما بقي له نصف حقه فان عجز قبل قضا القاضى دفعه اليها  
او قد اده فان كان قضي عليه بالجناية الاولى قبل ان يجنى الثانية ثم عجز فان  
المقضي له لم يصف ما قضى له على المولى ونصفه دين في نصف العبد  
ويُدفع العبد الى الثاني او يُلغى به لانه حين جنى على الثاني كانت الرقبة

فارغة عن الجناية لا يفتعلق حق ولي الجناية الثانية فيه دفع اليه بعد  
العجز او يغدي بالدية فان دفعه اتبعه الاول ويجمع له في نصف قيمته لما قلنا  
ان نصف القيمة صار ديناً في ذمته بقضا القاضى فينبع ذلك في ملك المدفع  
اليه ويباح فيه الا ان يقضيه عنه ولو كاتب نصف عبده لجنى جناية ثم كاتب  
الثاني لجنى جناية ثم عجز عن المكاتب الاول يرد ذلك النصف الى الرق لان كل  
نصف منزلة شخص على حدة فالعجز في النصف الاول لا يوجب العجز في النصف الثاني  
وانما يفسخ الكتابة فيما تقر فيه سببه ثم يقضي على المولى بالاقل من قيمته ومن  
ارش الجناية الاولى ونصف الجناية الاخرة ليكون نصف القيمة الاول خاصة  
بنصف جنايته ونصفها بينه وبين الثاني يضرب كل واحد منهما فيه بنصف  
جنايته لان حق الجناية الاولى كان قد اوجب على المولى نصف القيمة لانه  
جنى تلك الجناية كان النصف منه للمولى ملكاً فلا يتغير ذلك الحكم بعجزه  
وفي النصف الاخر كانت الجناية على الاول متعلقة بنصف الرقبة وقد تعلق  
ايضا جنايته على الثاني ذلك النصف وكان على المولى دفع ذلك النصف بالجنايتين  
بعد عجزه عن المكاتب الاولى لولا الكتابة الثانية وهو بالكتابة الثانية صار  
ما نفاذ دفع ذلك النصف على وجه لم يصح تخاراف عليه نصف القيمة بين ولي  
الجنايتين نصفين وعلى المكاتب نصف القيمة ايضا لولى الجناية الثانية  
لانه جنى عليه والنصف الباقي مكاتب فوجب جنايته عليه في هذا النصف  
ما بقيت الكتابة وهي باقية وان عجز عن المكاتب الثانية خاصة ولم يعجز  
عن الاولى فعلي المولى هنا الاقل من نصف قيمته ونصف الجناية الاولى وهو  
الاول خاصة ونصف الجناية الاخرة فيضرب كل واحد منهما بنصف جناية  
ويقتضي على المكاتب في النصف الذي كوت اخيراً الاقل من نصف قيمته ومن  
انضاف جنايتهما وهذا كله قياس قول ابي حنيفة فاما عندهما اذا كاتب  
الرجل نصف عبده فهو مكاتب كله والحكم في جنايته كما يحكم في جناية المكاتب  
على ما سبق رجل كاتب عبدين له مكاتبته واحدة ثم جنى احدهما جناية سعي في الاقل  
من قيمته ومن ارش الجناية ولم يلزم صلحيه سهاشي ان عاش هذا او مات  
لان كل واحد منهما مقصود بعقد الكتابة بمقالة بعض المولد فاعاد العقد  
واختلف العقد فيما يلزم كل واحد منهما من الجناية والدين سواء ولو كوت



كل واحد منهما بعقد على حدة لم يلزمه احد مما شئ مما على صاحبه من جناية  
فذلك اذا اكتبنا بعقد واحد وانما صار كل واحد منهما مطالبا بجميع بدل الكتابة  
لاجل الضمان ولانه لا يتوصل الى العتق الا باءا جميع البدل وهذا المعنى غير  
موجود في الدين والجناية وعلى هذا لو قتل احدهما صاحبه خطأ وقيمتها تساوية  
قيمة المقتول بمنزلة لو كانا مكاتبين في عقد من ثم الحى بينهما يسي في جميع المكاتب  
ويسقى الكتابة في حق الميت لانه مات عن من يودي البدل ولان العقد واحد فلا يمكن  
فسخه في حق الميت مع ابقائه في حق الحى ولا بد من ابقاء العقد في حق الحى وهو لا يتوصل  
الى الحرية الا باءا جميع البدل فاذا اداها اعتقا واستوجب الرجوع على صاحبه  
نما يودي عنه من حصته فيصير ذلك قصاصا بما لصاحبه عليه من القيمة ويودي  
فضلا ان بقي عليه ويرجع بفضل ان كان بقي له ولو كانت امين له مكاتبته واحدة  
فولدت احدهما ولدا ثم جنى الولد على الاخرى فادت امه المكاتبته فعتقا فان الام  
يرجع على صاحبهما حصتها من المكاتبته لانها ادت ذلك عنها حكم محل صحيح بارها  
وسعى الولد في الجناية لان الولد كان مكاتبا وجبته المكاتب يلزمه الاقل من قيمته  
ومن ارش الجناية ويقرر عليه ذلك بالعتق لوقوع الياس من الدفع فان كان في  
يد الولد ماد حين عتق كان ذلك للامران لم يكن قضى الجناية على الولد لانه  
جناية المكاتب قبل العتق لا يصير ديننا لا بقضاء القاضى لتوهم الدفع بعد العجز  
وكسب الولد المولود في الكتابة سالما لها بشرط الفداء عن دينه لما قلنا ان في  
حكم الكسب ولدها بمنزلة عبيدها والجناية انما صارت ديننا عليه بعد العتق فلا يكون  
ذلك مانعا من ملالة الكسب لها الا ان يكون قضى عليه فها قبل العتق فحينئذ يوجب  
الجناية من قيمة او ارش بمنزلة دين آخر على الولد ودينه في كسبه مقدم على حق امه  
بمنزلة دين العبد فيؤخذ الدين او الامن ذلك المالك فان فضل شي فهو للام ولو كان  
الاخرى حث على الولد ان ارش ذلك عليها للام لان ارش الجناية عليه بمنزلة  
كسبه والمعنى فيها ان الولد انما يجعل ملكا للمولى لصنعة البيعة في الكتابة  
لما يكون خارجا من حكم الكتابة لا يتحقق فيه هذه الضرورة فيجعل ذلك لها وارش  
طرقه خارج من الكتابة وكذلك كسبه فيسلم ذلك كله للام بمنزلة كسبها وارش  
طرقها فان ادت في الكتابة صار ما ادت عن صاحبها قصاصا بالارش ويتراجع  
بالفضل لانها استوجبت الرجوع الى صاحبها بالجناية وصاحبها استوجبت

الرجوع عليها بما ادت عنها من بدل الكتابة فيقع المقاصه لذلك عيدين  
رجلين حتى جناية فكاتبه احدهما وهو لا يعلم والاخر يعلم ببلغ المولى الذي لم  
يكاتب كتابة صاحبه فاجازها لم يكن مختارا بالاجازة اما المكاتب فقد كاتبه  
وهو لا يعلم بالجناية فلا يصير مختارا واما المجيز فقد كان الدفع متقدرا في نصيبه  
قبل الاجازة لما بينا ان عقد الكتابة في المصنف كعقد الكتابة في الكل في المنع من  
الدفع بالجناية فان قيل لا كذلك فالمجيز قبل الاجازة كان متمكنا من فسخ الكتابة  
ودفع نصيبه بالجناية وانما يتعذر ذلك باجازته الكتابة فيبلغ ان يصير  
بذلك مختارا للارش قلنا هو بالاجازة سيقط حقه في الفسخ ولا يتصرف  
في المحل المستحق بالجناية والاختيار انما يحصل بتصرفه في المحل المستحق بالجناية  
على معنى انه مخير من سنتين فاذا فوت احدهما تعين الآخر وهذا غير موجود  
له فانه ما تصرف في نصيب تعينه بشئ وانما سقط حقه في فسخ كتابة صاحبه  
في نصيبه وما كان دفع نصيب صاحبه مستحقا عليهم فلهذا لا يحمل هذه الاجازة  
مختارا للفداء ولكن يكون عليهما الاقل من قيمته ومن ارش الجناية بمنزلة  
مالوكا تها وهما يعلمان بالجناية عبيد جنى على حر فقطع يده ثم قطع  
يد العبد فتراه هو لا يعلم اي الجنايتين قبل فقاد الحركات جناية العبد  
على قبل الجناية عليه وقال المولى لكان ذلك بعد الجناية عليه فالقول  
قوله المولى في ذلك لان سبب استحقاق المولى ارش يد العبد ظاهر وهو  
ملكه رقبته والجنى عليه يدعي استحقاق ذلك عليه بدعواه اسبق جناية  
العبد عليهم فعليه اثبات ما يدعي باليمين وان لم يكن له يمينه فعلى المولى البين  
لان الحر يدعي تارخا ما بقا في جناية العبد عليهم وهذا التارخ لا يثبت الا  
بيمينه فاذا لم يكن له يمينه وخلف المولى خيرا فان شادفع العبد الى المجنى عليه  
وان فداه بجميع الارش قال لا تري ان عهد الوقطع يدحر ويخرج المولى عبدا  
فقاد المولى فطلب ذلك قبل جناية عبيد عليه وقال المجنى عليه بل فقلته بعد  
ذلك كان القول قوله المولى لان المجنى عليه يدعي اختيار الفداء والمولى منكرا لذلك فالقول  
قوله مع يمينه فلذلك ما سبق واذا التزم عبيد وحر مع كل واحد منهما عصى فسخ كل  
واحد منهما صاحبه موضحا غير ما جميعا ولا يدري ايها بالضرورة فقال  
المولى للحر ان ادت بالضرورة وقال الحر للعبد يدانها فالقول قوله المولى



لما بيننا من المعنيين ان الحريد عي سبق تاريخ في جناية العبد عليه ويدعي استحقاق  
ارش الجناية على العبد فاذا حلف المولى كان على الحر نصف عشر قيمة العبد للمولى  
ارش الموضحة ويدفع المولى عبده بجنايته او يفديه وكذلك ان كان مع العبد  
سيف فمات العبد ورئى الحر لانه لا فضا ص على العبد هاهنا فانه لا فضا ص  
بين العبد والاحرار فيما دون النفس والحر انما جني على العبد بالعصا فلا  
يجب عليه الفضا ص وان مات العبد من ذلك فكان الواجب الارش كما في  
المسئلة الاولى واذا ثبت ان القود قوله المولى في الحار والتاريخ كان على عاقلة  
الحر جميع قيمة العبد تحمله العاقلة فيكون مقدارا ما نقصه صر به الحر  
من قيمته الى الوقت الذي ضرب العبد لحر وهو الوقت الذي تفديه المولى  
ذلك يكون للمولى ويكون في الباقي ارش جنايته على الحر لان الحر استحق نفسه  
بجنايته عليه وقد فات واخلف بدلا فيقوم الهدل مقامه ويومر المولى  
بدفع ذلك القدر الى الحر الا ان يكون ارش جنايته عليه اقل من ذلك فحينئذ  
فحينئذ يدفع اليه مقدار ارش جنايته والباقي للمولى وان كان السيف مع  
الحر والعصا مع العبد وقد مات العبد وارش جراحة الحر اكثر من قيمة العبد  
فقال المولى ات بدات فضربت عبدي وقال الحر بل العبد اضر بي  
فالقول قوله المولى لانه ينكر سبق التاريخ في جناية عبده على الحر ثم يكون له  
ان يقتل الحر قصاصا لانه قتل عبده بالسيف ويظهر حق الحر لان المستحق له  
جناية العبد نفس العبد وقد فات ولم يختلف بدلا يمكن استيفا حقه منه  
لانه انما اخلف الفضا ص وابقا موجب جناية العبد على الحر فيما دون النفس  
من الفضا ص غير ممكن فان قيل كان يلغى ان لا يجب الفضا ص على الحر لانه  
ان كان الحر جني على العبد او لا فقد استحق نفسه بجنايته ثم اقدم على قتل نفس  
هي مستحقة له بالجناية فيصير ذلك شبهة في اسقاط القود عنه في الوجهين جميعا  
قلنا لا كذلك فان عبد الوجني على الحر ثم جني الحر عليه وقتله يجب عليه  
الفضا ص لان موجب جناية العبد على مولاه على ما بينا ان جناية الخطاة تنهاه  
عن الجاني ويتعلق باقرار الناس اليه والارب الناس الى العبد مولاه ولهذا خير  
المولى بين الدفع وبين الفضا وحق المجني عليه في العبد حق ضعيف حتى لا يمنع  
نفوذ شيء من تصرفات المولى فيه ومثل هذا الحق الضعيف لا يصير شبهة

لا سقاط

لا سقاط القود فان اقام الحر البينة على العبد انه بد فضر به فهذا مثل  
الاول لما بينا ان حقه في العبد بسبب جنايته حق ضعيف فلا يمنع ذلك  
وجوب الفضا ص عليه بقتله اياه وقد فات حتى تحمل الحر فيبطل حقه ولو اتفق  
عبد وحر مع كل واحد منهما عصيا فاضطربا فشيخ كل واحد منهما صاحب موضحة  
فتبرأ واتفق المولى والحر ابهما لا يدريان ابهما فان المولى يدفع للمولى فان دفع  
مرجع على الحر بنصف ارش جنايته الحر عليه لان جناية الحر عليه ان سبقت فله المولى  
عليه الامر وان تأخرت فليس للمولى عليه شيء لان الارش مدفوع مع العبد  
بجنايته فلا اعتبار بالاحوال قلنا يرجع على الحر بنصف ارش جنايته على العبد  
وان فداه يرجع على الحر بجميع ارش جنايته على العبد لانه بالقدار ظهوره عن جناية  
وارش جنايته الحر عليه سائلا بعد الفدا وان تقدمت جناية العبد على الحر  
ولو كانا عبدان فشيخ كل واحد منهما صاحب معان رثا خير مولى كل واحد منهما  
فان شاد فعه وان شاداه عباته مملوكه على مملوك صاحب فان اختار الدفع  
صار عند كل واحد منهما للآخر تاما ولا يتراجعان بشي من شوي ذلك لان كل واحد  
منهما وصل اليه ما كان مستحقا له وان اختار الفدا ادى كل واحد منهما ارش  
جنايته للآخر تاما وان سبق احدهما بالضرمة قبل لمولى التادي بالضرمة  
ادفعه او افده لان عبده سبق بالجناية فخير هو ولا فان دفعه صار  
العبد المدفوع اليه ولا يرجع الدافع عليه بشي لانه يرجع بشي لزمه دفع ذلك اليه  
مع عبده فان عبده سبق بالجناية وان فداه قيل للآخر ادفع عبده او افده  
لانه ظهر عبده عن الجناية فيبني جناية عبده الاخر عليه معتبرا فان مات الباء  
من الضرمة فهو في الآخر وقيمة كل واحد منهما خمسة الاف قال قيمة الميت  
في عتق الحي يدفع لها او يفدي فان فداه بقيمة الميت يرجع في تلك القيمة  
بارش جنايته عبده لان حقه كان ثانيا في رتبة الميت باعتبار جنايته على ملكه  
وقد مات واخلف بدلا فيكون له ان يرجع في ذلك البدل بارش جراحة عبده  
وان دفعه يرجع بارش شجرة عبده في عنقه ويخير المدفوع اليه بين الدفع لعماد  
لان الجناية من عبده كان بعد الشجر فلا يتعلق حق المولى المجني عليه بارش  
تلك الشجرة وقد كان قبل جنايته مولى المجني عليه ويخير بين الدفع والفدا وكذلك  
بعد جنايته الا ترى ان عبد الوشي عبدا موضحة ثم جاء عبدا آخر فقتل الشاج



خطا خير مولا بين الدفع والفداء فان فداءه كان ارش جراحة المشجوع في ذلك  
 الفداء وان دفع خير مولي العبد الميت فان شادفع مولي العبد على ما سبق وقد اتعد  
 جواب هذا السؤال بعد هذا سطر وقد مولى الميت بالخيار ان شادفع ارش  
 جناية الحي فكان قيمة عبده في عتق الثاني ونحير مولا فان شادفعه وان  
 شادفاه ولن ابي ان يدفع ارش جناية الحي فلا شيء له في عتق الحي لان عبده هو المالك  
 بالجناية فلا يكون له في عتق الحي شيء حتى يودي ارش جنايته الا ترى ان عبده  
 لو كان حيا بذني به قتل له اذ دفعه او افاده فكذلك اذا كان يتاولو به الاول  
 ومات الاخر غير مولي الاول بين الدفع والفداء لان عبده هو الذي يد الجناية  
 فان فد عبده كان ارش جناية عبده في الفداء بعد ما يدفع منه ارش موضحة  
 العبد الاخر لان العبد الاخر جني على عبده وهو مشجوع فلا يتعلق حقه بارش  
 الشجة وانما كان حقه في العبد مشجوعا وقد مات واخلف عوضا وان دفع عبده  
 فلا شيء له عليه لان حقه بالدفع يسقط عن ارش جناية العبد الاخر على عبده  
 فانه لو استوفى ذلك لوضع دفعه مع عبده فلا يكون استيفاؤه مقيدا شيئا  
 ولو تضارب العبدان بالعصا فشح كل واحد منهما صاحبه موضحة فبريا  
 والبادي معروف ثم ان عبدا الرجل قتل البادي منهما خطا قتل لمولا اذ دفع  
 او افاده فان فداءه بقيمته ادي مولا من تلك القيمة ارش جراحة العبد  
 الباقي والفضل له من قبل ان مولى البادي هو المخاطب اولا وحكم جناية  
 سلوكه انما يبين باختيار مولي العبد الثالث الدفع او الفداء فلهذا ابدانا  
 به ولما اختار الفداء فقد اخلف البادي قيمته فلمولي العبد الباقي في تلك  
 القيمة ارش الجناية على عبده والفضل لمولي البادي ثم رجع مولي البادي  
 بارش جراحة عبده في عتق العبد الباقي في دفع لها او يفدي لانه قد وصل  
 الي مولي العبد الباقي كمال حقه وان دفع مولي القاتل عبده فاقام المدفع  
 مقام المقتول وقد بينا ان المقتول لو كان تابيا كان يجبر مولا اولا فان  
 دفعه لم يكن له على المدفع اليه من ارش جراحة عبده شيء وان فداءه رجع  
 في عتق صاحبه بارش جراحة عبده كما انها ولو كان العبد الثالث قتل الاخر  
 منهما فدفعه مولا قام المدفع مقام المقتول فان فدا بقيمته خير مولي  
 الثاني بين الدفع والفداء فان دفع فلا شيء له على مولي المقتول ولا في قيمته

لان

لان عند اختياره الدفع يكون حق مولي المقتول باننا في ارش الجناية  
 على العبد البادي فلا يفيد رجوع مولا عليه شيئا لان ما يقضيه منه  
 يلزمه رده عليه وان فداءه فقد ظهر عبده من الجناية وقد فات المقتول  
 واخلف قيمة ورجع في تلك القيمة بارش جراحة عبده فان مات  
 العبد القاتل خير مولي البادي فان شادفع ارش شجة المقتول وان شادفع عينه  
 وايهما فعل فقد بطل حقه لان حقه كان في المقتول مشجوعا وقد فات ولم  
 يخلف عوضا لان عوضه كان العبد القاتل وقد مات فصار كان لم يكن  
 ولو مات البادي بالضربة من شيء آخر وبقي الاخر فان مولى البادي بالخيار  
 ان شادفع الي مولى الباقي ارش جناية عبده ويبيع عبده بارش جناية عبده  
 لان الفداء ظهر عبده عن الجناية وقد جنى العبد الاخر على عبده فميتبعه  
 بارش ذلك ونحير مولي الحي بين ان يدفع عبده في ذلك او يفديه وان ابي  
 ان يدفع الارش فلا شيء له في عتق الحي لما بينا انه كان هو المخاطب ابتداء  
 عبده بالجناية وشرط توجه الخطاب له على مولى الباقي ان يدفع ارش جناية  
 عبده اليه فاذا انعدم هذا الشرط باياته لم يكن له ان يرجع بشيء كما قال  
 ابو حنيفة رحمه الله في مولى المفقود عيناه اذ الى دفع الجنة لم يكن له ان يرجع  
 على الباقي بشيء ولو ان عبدين التقيا كل واحد منهما بوضي فشح كل واحد منهما  
 صاحبه موضحة واحدهما يدا بالضربة وهو معلوم فمات الضارب  
 الاول منهما من ضربه صاحبه فمات الاجر لمولي العبد الميت بالخيار ان  
 شادفع ارش جناية الحي فكانت قيمة عبده في عتق الحي بخير مولا بين ان يدفع  
 او يفديه لانه بالفداء ظهر عبده وقتله العبد الباقي فيخبر مولا بين الدفع  
 والفداء ولا يتعلق حقه بذلك لان العبد الباقي انما قتل الضارب الاول  
 وهو مشجوع وان ابي مولى الميت ان يدفع ارش جنايته الحي فلا شيء له في عتق  
 الحي لقوته شرطه كما بينا ولو كانا بريئا من الموصحين ثم ان البادي منهما  
 قتل الاخر خطا خير مولا فان شادفعه وان شادفاه بارش الموصحة وبالقائمة  
 لانه تحلل بين الجنائيتين برو فيكون جنايته الثانية على المجني عليه الاول  
 بمنزلة جنايته على غيره فان دفع فلا شيء له لان عند اختيار الدفع يلزمه  
 ان يدفع ارش الجناية على عبده معه فلا يكون استيفاؤه مقيدا شيئا وان فداءه



كان ارش شجرة المقتول لمولاه خاصة ويكون ارش شجرة المقتول لمولاه خاصة  
ويكون ارش شجرة الحي عليه في هذه القيمة المقبوضة باخذه مولاه منها لان حقه كان  
في المقتول وقد قال واختلف قيمة فيثبت حقه في تلك القيمة وذلك بقدر ارش شجرة  
الحي وان كان الآخر هو الذي قتل البادي خطأ فانه يخير مولي المقتول فان ما ابطال  
جنايته ولا شيء لواحد منهما على صاحبه وان شافاه بارش موضحة العبد الحي  
ثم يخير مولي الحي بين ان يدفع عبده او يقدر به بقيمة المقتول وهذا نظير ما سبق  
على معنى ان مولي البادي هو المخاطب اولا وشرط ثبوت حق الرجوع له ان يدفع  
عبده بموضحة العبد الحي فان وجد منه هذا الشرط كان له ان يطالب مولي  
الحي بموجب حياته عبده على عبده وان ابي اجماع هذا الشرط كان مبطلا  
حقه فلا شيء لواحد منهما على صاحبه فان اختار مولي العبد الاخر دفع عبده  
فدفعه فان ارش الشجرة التي شجها الاول في عنقه فان شال المدفوع اليه فداه  
وان شاد دفعه الى المدفوع فابا بمقام المقتول وسواء دفعه او فداه لم يكن للاول  
شي لان اجنابية من الاخر على الاول كان وهو مشجوع فلا يتعلق حق مولي الاول  
بهذا ان الشجرة قال الحاكم رحمه الله اراد ان الاخر سبق الى الدفع قبل ان يختار  
الاول شيئا فاحكم ما بينه او لا وان كان لا يعرف البادي من العبد من بالضرة  
ثم قتل احدهما خاصة بعد ما ربا فانه يخير مولي القاتل فان شاد دفع عبده  
وان شافاه بقيمة المقتول المشجوع صحيحا لا ينعنا بجناية القاتل على المقتول  
وكذا قد علمنا ان المقتول كان صحيحا واشتبته حاله وقت القتل فيجب التمسك  
بما كان معلوما فلماذا يدفعه بقيمة صحيحا ان اختار الفدا فان دفعه  
كان له نصف ارش شجرة في عنقه باعتبار الاحوال كما بينا فان شال المدفوع اليه  
فداه بذلك وان شاد دفع منه حصة النفس بان يقسم العبد المدفوع على  
على نصف ارش شجرة المقتول وعلى قيمته مشجوعا من العبد الذي دفعه او يقدّر  
فان فداه بالقيمة رجع عليه بارش الشجرة في الفداء الذي دفعه بعد ما دفع العبد  
المقتول نصف ارش شجرة لان ذلك القدر لا يتعلق حق الذي فدا عبده بقيمة  
باعتبار الاحوال فيه فيسلم ذلك لمولي العبد المقتول من الفداء او يرجع  
فيما بقي منه بارش شجرة عبده ولو اتقى عبدا ان ونظارا بافقط كل واحد  
سما يدي صاحبه معا فبدا فانه يخير كل مولي منهما فان شاد دفع عبده

وأخر

وأخر عبد صاحبه وان شال مسك عبده ولا شيء له في قوله ابي حنيفة وقد  
تقدم بيان هذه المسئلة في الجرد كان هو القاطع لبيدي العبد فذلك  
في العبد ولو ان امة قطعت يدي رجل ثم ولدت ولدا فقتلها ولدها خطا فان  
المولى بالخيار ان شاد دفع المولد الى المقطوعة يده وان شافاه بالافد من  
دية اليد ومن قيمة الامر لان حق المقطوعة يده كان ثابتا في الامر والمولد بعد  
ما انفصل عنها بمنزلة عبد آخر حي عليها فيعتبر جنايته حق صاحبه السيد  
ويخبر لما بينا ولو ان عبدا قتل رجلا خطا ثم ان عبدا الرجل قطع يده هذا العبد  
خطا فبدا فمولى القاطع بالخيار ان شاد دفع عبده وان شافاه فانهما فعل خير  
المولى المقطوعة يده فان شاد دفع عبده وما اخذ بجنايته معه وان شافاه  
لان عبده كان صحيحا حين قتل الرجل فحق وليه كان ثابتا في الحر القاتل منه يتطعم  
العبد يده الى يده فيثبت حقه في يده ايضا فاذا اختار دفعه فعليه دفع يده  
ذلك الحر معه ولو ان عبيد من لرجل قتل رجلا خطا فاعتق المولى احدهما  
وهو يعلم بجنايته لم يكن هذا اختيارا والاخر لان نفس كل واحد منهما انما  
استحققت بجنايته واحدهما انما استحققت بجنايته واحدهما منفصل عن  
الاخر فكان هذا وقالوا لو كانت جنايتهما على شخصين سواء لا يكون عتاق احدهما  
اختيارا في حق الاخر لانه لا يتعذر دفع الاخر بجنايته بسبب هذا الاعتاق وهذا  
كلاهما ما سبق فان المولى لو اعتق العبد المدفوع باليد المقطوعة كان ذلك  
بمنه اختيارا للفداء لان دفعهما كان باعتبار جنابة واحده وفي الجنابة الواحدة  
اختياره في البعض يكون اختيارا في الكل ولو ان رجلا قطع يدي عبد رجل  
فاعتقه مولاه قبل ان يبرأ وهو يعلم بذلك او لا يعلم فلا شيء له في قوله ابي حنيفة  
وله ان يرجع بنقصان قيمة عبده في قولهما وهذا بناء على ما سبق فانه بالاعتاق  
فوت تسليم الجثة ولو منع ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله لمن يرجع بشي فكذلك  
اذا فوته وعندهما له ان يمنع عن تسليم الجثة ويرجع بنقصان القيمة فكذلك  
اذا فوت ذلك بالعتق امر ولد بين رجلين كاتبها فقتلت احد المولين  
خطا فعليهما الاقل من القيمة ومن الدية لان جنابة المكاتب على مولاهما  
جنايتهما على اجنبي اخر وقد جنب وهي مكنته فعليهما الاقل من قيمتها ومن ارش  
الجنابة فان قتلت الاخر بعده فعلى عاقلها الدية لانها عتقت حين قتلت الاول



منهما على اختلاف الاصلين لان عندهما وان لرهما السعاية في نصيب الآخر فالتسوية  
 حرو عنده اني بوجيفة لاسعاية على امر الولد لولاها ففرقتا فالتسوية الاخر منها وهي  
 حرة فعليها الدية وعليها كفارتان لان الكفارة بالقتل تجب على المملوك كما يجب  
 على الحر وان قتلها معا فعليها قيمتها لهما لانها جنت على كل واحد وهي مكاتب  
 وانما عتقت بعد ذلك ولو جنت على اجنبيين ثم عتقت كان عليها قيمتها لهما فقلت  
 اذا جنت على مولى لها واذا قطع الرجل يد عبد قيمته الف درهم فلم يبرأ حتى  
 زادت قيمته فصارت الف درهم ثم قطع اخر رجله من خلاف ثم مات منها  
 جميعا قال علي الاول ستمائة وخمسة وعشرين درهما قال الحاكم وفي جواب  
 هذه المسئلة نظروا فما قال ذلك لانه اجاب في نظير هذه المسئلة في كتاب  
 الديات بخلاف هذا وقد بينا عا ثم قال الشيخ الامام الاجل الزاهد رضي الله عنه  
 وعندي ان ما ذكرها هنا صحيح وتاويله ان قيمته صارت الف درهم صحيحا لمقطع  
 اليد فعلى هذا التاويل الجواب ما ذكره في الكتاب من قبل ان الاول حين قطع يده  
 وقيمته الف درهم لزمه بالقطع ستمائة لانه اذا كان قيمته صحيحا الف درهم  
 فقيمته مقطوع اليد الف درهم وقد اختلف نصفه بقطع الرجل وهو مقطوع اليه  
 فيلزمه خمس ما يد فحين مات فقد صار كل واحد منهما متلفا نصف ما بقي منه  
 بشرايه جنايته الان في حق الاول لا معتبر بزيادة القيمة فيكون نصف  
 هذا من القيمة الاولى والقيمة الاولى كانت الف درهم وربع تلك القيمة  
 مائتان وخمسون فعليه بالسراية نصف ذلك الربع وهو مائة وخمسة وعشرون  
 فاذا اصبحت ذلك الى خمس ما يد يكون ستمائة وخمسة وعشرون فلذا اوجب  
 علي الاول هذا المقدار والاخر ستمائة بالسراية مائة مائة مائة بالسراية  
 فعليه وذلك معتبر من قيمته وقت جنايته الف درهم وربع تلك القيمة  
 خمس مائة فنصف الربع مائتان وخمسون فقد وجب عليه باصل الجناية  
 خمس مائة وبالسراية مائتان وخمسون فذلك ستمائة وخمسون  
 درهما والله اعلم ثم ذكر للشيخ والحمد لله وحده

**كتاب المعاقلة**

قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الامه ابو بكر محمد ابن ابي سهل  
 السرخسي رحمه الله املا عده الرابع عشر من ربيع الاخير سنة ست  
 وستين

وستين واربعمائة الاصل في اجاب الدية على العاقلة في الخطاء وسنة العهد  
 تقاض رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما روي في حديث حماد بن مالك ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال لا وليا الصارية تؤمؤدوه قال اخوها عمران ابن عوف بن  
 الاسدي اني من لا عقل ولا صاح ولا استنار ولا اكل ولا شرب ومثل دمه  
 يطل فقال عليه السلام اشجع كسجع الكهان او قال دعني واراجيز العرب  
 تؤمؤدوه فقال ان لها نين هم سواة الحي وهم احق بها مني فقال بل انت  
 احق بها ثم قد روي عن المعقول دله عليه وهو ان الخطي معذور وعذره لا لعدم  
 حرمة حرمة نفس المقتول ولكن تمنع وجوب العقوبة عليه فوجب الشرع  
 الدية صانه نفس المقتول عن المهدر وفي اجاب الكل على القابل احماف به واستيفاء  
 فيكون بمنزلة العقوبة وقد سقطت العقوبة عنه للعذر فضع الشيخ البير  
 العاقلة لدفع معنى العقوبة عنه وكذلك في شبه العهد باعتبار الااله الله  
 التامد بولم يكن فغله كحظورا محضا ولهذا لا يجب عليه القصاص فلا يكون جميع  
 الدية عليه في ماله لدفع معنى العقوبة عنه ولكن الشرع اوجب الدية ها هنا  
 معطلة ليظهر تأثير معنى العهد وواجبها على العاقلة لدفع معنى العقوبة عن القابل  
 ثم هذا الفعل لا يحصل الا بضرب استماتة وقلة مبالاة وتقصير في التحريز  
 وانما يكون ذلك بقوة عهدها المروفي نفسه وذلك بكثرة اعوانهم وانصاره  
 وانما ينصرف عاقلة فضموا اليه في اجاب الدية عليهم وان لم يجيبوا بهذا المعنى  
 وكل احد لامن على نفسه ان يبلى مثله وعند ذلك يحتاج الى اعانة غيره فينبغي  
 له ان يعين من ابلى به ليعينه غيره اذا ابلى مثله كما هو العادة بين الناس  
 في التعاون والترافد فهذا هو صورة امة متناصرة وجيلة تؤمؤدوا مين  
 بالقسط شهد الله متعاونين على البر والتقوي وبه امر الله تعالى هذه الامة  
 ثم كان للعرب في اجاهلية اسباب للتناصرة القراية ومنها الولاء ومنها الخلف  
 ومنها المماحة ومنها الحد وقد بقي ذلك الى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 على ما روي ان بني خزاعة دخلوا يوم الحديبية في عهد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ليكنوا خلفا له كما كانوا خلفاء له بعد المطلب ودخل بنو بكر في عهد  
 قريش ليكنوا خلفا لهم الحديث فكانوا يعينون عن حلفهم وعددهم ويقتل  
 عنهم حليفهم وعددهم ومولاهم باعتبار التناصرة كما يقتلون عن نسبهم باعتبار



التناصير منهم بالديوان فكانت اهل ديوان واحد ينصر بعضهم بعضا وان كانوا  
قبائل شتى فجعل عمر رضي الله عنه العاقلة اهل الديوان بيانه في الحديث الذي رواه  
به الكتاب فقال بلغنا ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرض العقل على اهل  
الديوان لانه اول من وضع الديوان فجعل العقل فيه وكان قبل ذلك على عشرة  
الرجل في اموالهم ولهذا احد على واحد ونازحهم الله فقالوا العقل على اهل الديوان  
من المقاتلة واهي الشافعي ذلك فقال هو على عشرة فقد كان عليهم في عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ولا سمح بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنا نقول  
قد قضى عمر رضي الله عنه على اهل الديوان ان يحضروا من الحجابة ولم ينكر عليه  
منكر فكان ذلك اجماعا منهم فان قيل كيف يظن لهم الاجتماع على خلاف ما قضى  
به رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا هذا اجتماع على وفاء ما قضى به رسول  
الله صلى الله عليه وسلم معنى فافهم علما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى  
به على عشرة باعتبار المنصرة وكان قوة المرو ويضرب به يومئذ بعشره ثم لما دونه  
عمر رضي الله عنه الدواوين صارت القوة والمنصرة بالديوان وقد كان المرو  
يقا تل فسلمه عن ديوانه على ما روى عن عمر رضي الله عنه انه يوم الجمل وصفين  
جمل بازاء كل قبيلة من كان من اهل تلك القبيلة ليكونوا هم الذين يقا تلون قوام  
لهذا قضوا بالدية على اهل الديوان ثم الشافعي يقول المرو بالدية (العاقلة)  
بطريق الصلة والصلة المالية يستحق بوصله العوامة دون الديوان كالنفقة  
والميراث ونحن نقول الرجوب عليهم بطريق الصلة كما قال فاجابة فيما هو صلة  
اولي واهل ديوان واحد فيما يخرج من الصلة لهم يعني العطا كنفس واحد واجاب  
هذه الصلة فيما يصل اليهم بطريق الصلة اولي من اجاب في اصول اموالهم ولا شك  
ان الاعتبار المنصرة ففي كل قبائل يعتبر ما به تحقق المنصرة ويشا صر اهل الديوان  
يكون بالديوان فان كان القاتل من قوم يتناصرون بالحرقة فعاقلته اهل حرقة  
وان كانوا يتناصرون بالحلف فذلك هو المعتبر لان المعنى متى عقل في المعنى  
الشرعي يتعدى الحكم بذلك المعنى الى الفروع ثم القاتل احد العواقل يلزمه  
من الدية مثل ما يلزم احد العاقلة عندنا وعند الشافعي ليس على القاتل شيء من الدية  
لان الخطا مرفوع قال الله تعالى ولا ين عليكم جناح فيما اخطا ثم وقال عليه السلام  
رفع عن امي الخطا والسيئات وانما تحقق ذلك اذ الم يكن عليه شيء من الدية

ثم قاس

ثم قاس هذا الجزء بسائر الاجزا لما المعنى الذي يوجب سائر الاجزا على العاقلة من  
نصرة او صلة يوجب هذا الجزء عليها وكنا نقول الاجبا على العاقلة لانه الاجبا  
والاستيصال على العاقل والتخفيف عليه وذلك في الكل لا في الجزء ثم الرجوب  
عليهم باعتبار المنصرة ولا شك انه ينصر نفسه كما ينصر غيره وكما انه معذور  
غير مولد شرعا فالعاقلة لا تؤخذون بفعله ايضا قال الله تعالى ولا ترزوا رزة  
ورزوا اخرى ومن لم يجز فهو ابعد عن المواخذة من الجاني المعذور فاذا اوجب  
على كل واحد من العاقلة جزا من الدية فلان يوجب عليه مثل ذلك اولي وهذا  
لا يحل ادا الواجب العطا الذي يخرج لهم بطريق الصلة وهم في ذلك كنفس واحد  
فكما يخرج العطا لغير القاتل يخرج للقاتل وذكر من المعروف من سويد قال فرض  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه الدية بوجه في ثلاث سنين والصف في سنتين  
وما دون الثلث في سنة وبه باخذ فنقول جميع الدية متى وجبت بنفس القاتل  
كانت موجهة في ثلث سنين سواء كانت على العاقلة او في مال القاتل كالا ب يقتل  
ابنه عمدا وقد بينا هذا في الديارات واذا كان جميع الدية في ثلاث سنين فكل  
ثلث منه في سنة فمتى كان الواجب بالقتل ثلث بدله لنفس او اقل من ذلك  
كان في سنة واحد وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد  
على ذلك الى تمام الدية في السنة الثالثة وهذا لان تقوم النفس بالمال غير معقور  
وانما عرف ذلك شرعا والشرع انما ورد بايجاب الدية موجهة في ثلاث سنين  
فقلنا اتباع ذلك فاعتبار الاجرا بالجملة في مقدار ما ثبتت فيها من الاجل والشافعي  
جعل التاجيل لمعنى التخفيف كالاجباب على العاقلة فلا يثبت ذلك اذا كان  
القتل عمدا محضا وكنا نقول في الاجباب على العاقلة معنى التخفيف معقور فاما في  
التاجيل معنى نقصان الماله لان الموطن في المالية انقص من الحال وسبب صفة  
العهد به يخرج من ان يكون مستحقا للتخفيف وليس لهذه الصفة تاثير في اجباب  
زيادة على قيمة المتلف ولو ارجئنا الدية عليه حال كان ذلك زيادة فان قيل  
ليس ان يشبه العهد الدية تجب مغلظة وفيه اجباب زيادة الماله باعتماد  
صفة العهد قلنا نعم وكنا انما ينكر اجباب الزيادة بالراي فيها لا مدخل للراي  
فيه وتلك الزيادة انما ارجئنا بها بالنظر كاصل المالك بمقابلة النفس او جناه  
بالنص بخلاف القياس وعن ابراهيم قال في دية الخطا وشبه العهد في النفس على



علي العاقلة على اهل الديوان في ثلاثة اعوام في كل عام الثلث وما كان من جراحات  
الخطا فغلي العاقلة على اهل الديوان اذا بلغت الجراحات ثلثي الدية ففي عامين  
وان كان النصف فذلك وان كان الثلث ففي سنة واحدة وذلك كله على اهل الديوان  
وهو نقول فان الواجب من الارش متى بلغ نصف عشر بدله في حق الرجل ادني  
حق المرأة يكون ذلك على العاقلة وما دون ذلك بمنزلة ضمان المال يكون على  
الحاجي والشافعي رحمه الله يستوي بين القليل والكثير والقياس فيه احد السنين  
اما السوجه كما ذهب اليه الشافعي في اعجاب الكل على العاقلة او بالسونه في ان لا يؤجر  
شيء على العاقلة كما في ضمان المال والكبار كما القياس بالسنة وانما جات  
السنة في ارش الجنين بالاعجاب على العاقلة وارش الجنين عشر بدله الرجل  
فيقضي بذلك على العاقلة وفيما دونه يؤخذ بالقياس وفي حديث ابن عباس  
موقوف عليه وسرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل العاقلة عمرا ولا عبدا  
ولا صليحا ولا اعتراقا ولا ما دون ارش الموصحة نصف عشر بدله النفس ففيما دونه  
يؤخذ بالقياس وهذا لان الاعجاب على العاقلة كان بمعنى دفع الاعجاب  
عن الحاجي وذلك في الكثير دون القليل ولهذا رخصنا الكثير على العاقلة دون  
القليل والفاصل بينهما يكونه مقدرا وادنى ذلك ارش الموصحة قال وليس على  
النساء والدرهم من كان له عطا في الديوان عقل لانه بلغنا عن عمر ابن الخطاب  
رضي الله عنه قال لا يقتل من العاقلة صبي ولا امرأة وانما جعل العقل  
فيما به نرى والله اعلم على عشرة الرجل ولم يجنوا على وجه العون لصاحبهم  
لانهم اهل يد واحدة وبصره واحدة على غيرهم وهذه النصرة انما تقوم  
بالرجال دون النساء فبنية المرأة لا تصلح لهذه النصرة وكذلك النصرة لا تقا  
بالصبيان الا ترى ان الشرع نهي عن قتل النساء والصبيان من اهل الحرب  
لانهم يقابلون لدفع بقائهم وتناصرهم فيما بينهم وذلك لا يحصل بالنساء  
والصبيان وكذلك الجزية التي هي خلف النصرة لم يوجب على النساء والصبيان  
فذلك لئلا يكمل العقل وعلى هذا لو كانت المرأة هي المقاتلة والصبي لم يكن عليهما  
شي من الدية بخلاف الرجل لان وجوب حرق المقاتل باعتبار انه احد المعوقات  
وهذا لا يوجد في النساء والصبيان ولا ينظر الي ما لهم من فرض العطا في الديوان  
لان ذلك ليس باعتبار النصرة بل باعتبار المعونة كما فرض عمر رضي الله عنه

لازواج

لازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم العطا في الديوان فكان يوصل اليهن  
في كل سنة واذا قتل الرجل خطا فلم يرفع الي القاضي حتى مضت ستون  
ثم رفع اليه فانه يقضي بالدية على عاقلة في ثلاث سنين من يوم يقضي  
لان ثبوت الاجل مبني على وجوب المال والماله انما يجب بقضا القاضي فاما  
قبل القضا الماله ليس بواجب لان ضمان المبلغات يكون بالمثل بالنصر ومثل  
النفس نفس الا انه اذا رفع الي القاضي لتحقيق العجز عن استيفاء النفس لما فيه  
من معنى العقوبة محو الحق بقضائه الي الماله كما في ولد المغرور فان قيمته  
انما يجب على المغرور بقضا القاضي وان كان رد عينه متذرا قبل القضا  
ولكن في الحكم جعل الواجب رد العين الى ان يحوله القاضي الى القيمة بمقتضاه  
لتحقق العجز عن رد العين ولهذا لو هلك الولد قبل القضا لم يضمن شيئا فاعتبر  
قيمة اليوم والقضا لهذا وهو نظير الاجل في حق العين فانه لا يعتبر ماضي  
من المدة قبل الخصومة وانما يكون ابتداء التاجيل من وقت قضا القاضي فلهذا  
ما هنا ابتداء التاجيل يكون من وقت قضا القاضي فان كانوا اهل ديوان  
قضى بذلك في اعطياتهم فيجعل الثلث في اول عطا يخرج لهم بعد قضايه  
وان لم يكن بين القتل وقضائه وبين خروج اعطياتهم الا شهرا او اقل من ذلك  
لان التاجيل في حق العاقلة كان لمعنى تاخر خروج العطا ومحل قضا الدية  
منه العطا فانما يعتبر خروج العطا بعد قضا القاضي بشهرا او اقل يخرج يؤخذ  
منه ثلث الدية والثلث الثاني في العطا الاخر اذا خرج ان يطا بعد الحول  
لوعمل قبل السنة وكذلك الثلث الثالث فان عجز القوم العطا خرجت لهم ثلاثة  
اعطية استحقوها بعد قضا القاضي بالدية فان الدية كلها تؤخذ من تلك  
الاعطية الثلاثة لو صول محل اداء الدية منه الي يد العاقلة قاله ويقضي  
الدية على القوم حتى مضى الرجل في عطائه من الدية كلها اربعة دراهم  
او ثلاثة او اقل من ذلك عندنا وقاس الشافعي رحمه الله ما يقضي به على  
كل واحد منهم لا يكون اقل من نصف دينار لافاصلة واجبة شرعا فيعبر الزكاة  
وادي ما يجب في الزكاة نصف دينار خمسة دراهم فقد كان ذلك بمعنى نصف  
دينار في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنا نقوله الاعجاب عليهم للتحقيق  
على القاتل فانما يجب على وجه لا يقتل عليهم في اعجاب القليل دون الكثير هذا



صله يومرون بأدائها على وجه التبرع فلا يبلغ مقدارها مقدار الواجب هـ  
من الزكاة بل ينقص من ذلك الأثرية لا يجب هذه الصلة في أصول أموالهم  
وإنما يجب فيها هو أصله وهو العطا فمعرفة ما منه مبني على التخفيف من كل  
وجه وقد ظن بعض أصحابنا أن التقدير بثلاثة دراهم فيما يؤخذ منهم في كل سنة  
وذلك غلط فقد فسرناها هنا نقالة حتى نصيب الرجل في عطايه من الدية كلها أربعة  
دراهم وثلاثة دراهم فمعرفة ما لا يوجد في كل سنة من كل واحد منهم الأدرهم  
أو درهم وثلاث فان قلت العاقلة فكان نصيب الرجل أكثر من ثلاثة دراهم وأربعة  
ضم اليهم اقرب القبائل اليهم في النسب من أهل الديوان حتى نصيب الرجل في عطايه  
ما وصفنا وهذا لأن في استحباب الزيادة عليهم إحجامهم فلا يجوز ذلك بضم اليهم  
اقرب القبائل كما ضمننا العاقلة إلى القبائل للتحرز عن الإحجام لهم ولا في  
متى حزمهم أمرو ولا يتمكنون من دفع ذلك عنهم بأنفسهم فأنما يستعينون بأقرب القبائل  
اليهم فإذا كانوا في بعض الأحوال يستبصرون بهم عند الحاجة فكذلك يضمنون  
اليهم في تحمل العقل عند الحاجة ولا يستحقون العطا مستثناة إلا ما أخر السنة  
فذلك قلنا إذا خرج العطا بعد العطا بشهر أو أقل أخذ منه ثلث الدية ومعنى  
هذا أن العطا إنما يخرج لهم في العادة في كل سنة واستحقاق ذلك لهم عند  
تمام السنة لا يفسر يستحقون ذلك بطريق الصلة والتوزيع على آخر المدة من حكم  
المعاوضات دون الصلوة فأنما يكون استحقاق الصلة عند تمام المدة ولا يثبت  
الملك فيها إلا بالقبض بمنزلة الحرير ولهذا قلنا أن من مات من أهل الذمة أو أسلم  
يكن عليه شيء من الجزية وفي حق أهل الديوان أن من مات منهم قبل خروج العطا قبل  
تمام السنة لم يرصر عطاؤه ميراثا لورثته فمعرفة ما أن وجوبه باعتبار آخر السنة  
فتي كان بجي ذلك الوقت بعد العطا كان العطا الواجب باعتبار ذلك الوقت  
محملا لأخذ الزمة منه وإذا لم يقض عليهم بالدية حتى مضت سنون ثم قضى لها  
ولم يخرج للناس عطا ثم أمر بأعطياتهم المأخوذة لم يكن فيها من الدية شيء لأن وجوب  
هذه الأعطية باعتبار مدة مضت قبل قضاء القاضي وقد بينا أن وجوب  
الدية بقضاء القاضي فحمل الآداء الأعطيات التي بعد القضاء فلهذا لا يستحقون الأعطيات  
المأخوذة شيء من الدية ويستقبل صاحب الأعطية المستقبل بعد القضاء ولو كان  
عاقلة الرجل أصحابا بلرويا حذوا في كل شهر قضى عليهم بالدية في أرزاقهم في ثلث

سنتين في كل سنة الثلث لأن الرزق قائم في حقهم مقام العطا فان العطا إنما كان  
محملا لقضاء الدية منه لأنه صله يخرج من بيت المال ولا عليه اجتماعا وانبتوا سهام  
في الديوان وهذا موجود في الرزق إذا كانوا أصحاب رزق ثم ينظر إن كانت أرزاقهم  
تخرج في كل سنة فكما خرج رزق يوجد منه الثلث وإن كان يخرج في كل شهر  
فمقدار نصف سدس الثلث يؤخذ من كل رزق حتى يكون المستوفي في كل مقدار  
نصف الثلث يؤخذ من كل رزق وإن خرج الرزق بعد قضاء القاضي بيوم أو أكثره  
أخذ من رزق ذلك الشهر حصته الشهر كما بينا فان كانوا يأخذون الأرزاق في  
كل ستة أشهر فخرج لهم رزق ستة أشهر بعد القضاء أخذ منهم سدس الدية  
وإن كانت أرزاق في كل شهر ولهم إعطية في كل سنة فرضت عليهم الدية في أعطياتهم  
دون أرزاقهم لأن الأرزاق إنما كانت محملا خلفا عن الأعطيات ولا يعتبر الخلف  
مع وجود الأصل وهذا لأن الأرزاق لهم ككفاية الوقت فأخذ شيء من ذلك  
سهم يؤدي إلى الاضرار لهم وبما لا يضر فيشترط ذلك عليهم عادة فاما الأعطيات  
ليست ككفاية الوقت ولكن ثلثهم حتى يكونوا مجتمعين في الديوان يقومون بالنظر  
فلا يشترط عليهم الآداء من الأعطيات دون الأرزاق ومن جنى من أهل البادية وأهل اليمن  
الذين لا ديوان لهم فرضت الدية على عواقلهم في أموالهم في ثلث سنين على الأقرب  
فالأقرب منهم يوم يقضى القاضي بالدية لأن تناصرهم بالقرى وإنما يعتبر ذلك  
عند القضاء بالدية كما في حق أهل الديوان ويضم اليهم اقرب القبائل في النسب حتى  
يصيب الرجل من الدية في السنتين والثلث ثلاثة دراهم وأربعة دراهم لتحقيق  
معنى التخفيف عليهم وهذا المعنى أو لا باعتبار منه في حق أهل الديوان لأن المأخوذة  
عما هنا والآداء من الأعطيات يكون ليس من الآداء من أصول الأموال ومن أقرب يقتل  
خطأ ولم يرتفعوا إلى القاضي سنين ثم ارتفعوا قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث  
سنين من يوم يقضى لأن ما ثبت بالأعراف لا تتحمله العاقلة لقوله عليه السلام  
ولا حيل ولا اعترافا وهذا لأن قراره في حقه محمول على الكذب كونه متهم  
في حقه ثم موجب الجناية في الأصل على الكافي ثم تتحمله العاقلة على التخفيف عنه  
فإذا لم يثبت السبب في حق العاقلة في الواجب عليه باعتبار الأصل والتأجيل  
فيه من وقت القضاء لا من وقت الأقرار لأن الثاني بالأقرار من القتل لا يكون  
أقرب من الثالث بالمعانيه وفي القتل المعاني الدية إنما يجب بقضاء القاضي



فهنا اولى ولو اقرانه قتل ولي هذا الرجل واقرانه خاصه الى قاضي بلاد كذا  
فقامت به البيعة فقتل القاضي على عاقلته من اهل ديوان الكوفة وصدقه  
ولي الجنازة في ذلك وكذبه العاقلة فلا شيء على العاقلة لان تضاد قتلها ليس بحجة  
على العاقلة ولم يكن عليه شيء من ماله لانها تضاد قاتلها على ان الواجب بقضاء القاضي  
تقرر على العاقلة لا شيء عليه وتضاد قتلها حجة في حقها في حق الاول بخلاف الاول  
فهنا السبب الموجب للدية على العاقلة وهو قضا القاضي لم يوجد اصلا فيقتضي  
بها في ماله المقر لان يكون له عطا معهم فيكون عليه حصته من ذلك لانه في مقدار  
حصته يقرر على نفسه وفي حصته عواقلهم يقرر عليهم فيؤخذ بما اقر به على نفسه وهنا  
نميز ان القاتل انما يكون احد العواقل عندنا اذا كان له عطا في الديوان فاما اذا  
لم يكن فليس عليه من الدية شيء لان الدية موجد من الاعطيات فان قيل لما كان  
اصل الوجوب عليه وقد تحول برعه الى عاقلته بقضاء القاضي فاذا نوى ذلك على  
العاقلة بمحودهم ينبغي ان يقتضى بالكل عليه كما اذا نوى الدين على المحتال عليه بمحود  
عاد الدين الى ذمة المحيل قلنا هذا مستقيم فيما اذا كان اصله دينه دفع النوي  
عن ماله المسلم وهذا اصله لم يكن دينه وانما كان بطريق الصلة لصيانة ذم المقتول  
عن اهل مصر فبعد ما تقرر على العاقلة بقضاء القاضي لا يتحول اليه محو ما استوفى  
من العاقلة او لم يستوفى والعد الذي لا قود فيه يقتضى بالدية فيه من ماله  
القاتل في ثلث سنين من يوم يقتضي به القاضي لقوله عليه السلام لا يقتل العاقلة  
عمدا ولا في ذلك التخفيف ورفع الاجحاف عن القاتل والعامد لا يستحق ذلك ولو قتل  
عشرة رجال فلي عاقلة كل واحد منهم عشرة الدية في ثلث سنين لان ما يجب على كل  
واحد منهم بدل النفس وبدل النفس يكون موجلا في ثلاث سنين لان ما يجب  
على كل واحد منهم بدل النفس وبدل النفس يكون موجلا في ثلاث سنين فيقتدر  
لجزائه بالكل ولا يقتل اهل مصر عن اهل مصر اخر وانما يؤيده اهل كل مصر  
ديوان على حدة وكان تناصرهم باعتبار القرب في السكنى واهل مصر اقرب اليه  
من مصر اخر ويقتل اهل كل مصر عن اهل سوادهم وقراهم لا تضاعف اهل مصر  
فاذا حاربهم امر استنصروا بنصر قاهل مصر يعقلون عنهم باعتبار معنى القرب  
والنصرة ومن كان ميراثا بالبصرة وديوانه بالكوفة يعقل عنه اهل الكوفة  
لاننا استنصرنا اهل ديوانه لانه لا يجبر ان لا ترجحان العرب في السكنى

لا يكون

لا يكون اقرب من قري القراة ولو ان اخوين اب وام ديوان احدهما بالكونية  
و ديوان الاخر بالبصرة لم يعقل احدهما عن صاحبه وانما يعقل عن كل واحد  
منهما اهل ديوانه وكذلك سبق ديوان قوما من اهل حراسان اهل ديوان واحد  
مختلفين في انسابهم منهم من له ولا منهم من العرب ومنهم من لا له جنى بعضهم  
جناية عقل عنه اهل رايه واهل قريادته وان كان غيره اقرب اليه في النسب  
لان استنصاره باهل رايته اظهر ومن كان من اهل الديوان لا يرجع في  
الاستنصار الى عسرة عادة ولان عطا اهل رايه واحدة انما يخرج من بيت  
المال جملة واحدة فهم في ذلك كنفس واحدة وان كان عدد اهل رايته قليلا ضم  
اليهم الامام من راي من اهل الديوان حتى يحلهم عاقلة واحدة لدفع الاجحاف  
عن اهل رايته وانما يجزم اليهم من يكونوا اقرب اليهم في معنى البصرة اذا حاربهم  
امر وانما يعرف الامام ذلك فجعله مفوضا الي رايه لهذا من لا ديوان له من اهل  
البادية ونحوهم تعاقلوا على الانساب وان تباعدت منازلهم واختلف التاديات  
لان تناصرهم بالانساب ولان حالهم في معنى حال الدين كانوا على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وقد بينا انه قضى بالعقل على الاقارب ولا يعقل اهل البادية  
عن اهل الامصار الذين عواقلهم في العطا لان اهل الامصار انما يقوم بنصرهم والذين  
عنهم اهل العطا من اهل ديوانهم لا اهل البادية وانما يتقونهم ولا ينصر بعضهم بعضا  
وان كانوا اخوة اب وام وانما ينصر كل واحد منهم اهل العطا ومن جنى جناية  
على اهل المصر وليس في عطا واهل البادية اقرب اليه ومسكنه المصر  
عقل عنه اهل الديوان من ذلك لانصر الذين يقومون بنصرة اهل المصر والدفع  
عنهم ولا يحصون بذلك من كان له في المصر عطا دون من لا عطا له فلهذا كانوا  
عاقلة بجميع اهل المصر وكذلك لا يعقل عن صاحب العطا اهل البادية وان كان  
فيهم نازلا واصحاب الارزاق الذين لا اعطيات لهم بمنزلة اهل العطا في جميع ذلك  
لكون الارزاق حلفاء عن الاعطيات في حثهم وان كان لاهل الدية عواقل معروفة  
يتعاقلون بها فقتل احدهم قتيلا خطا منه على عاقلته بمقتله المسلم لانهم التزموا  
حكام الاسلام في المعاملات ومعنى التناصم الذي يعني عليه بحمل العقل بوجه  
كما يوجد في حق المسلمين وان لم يكن لهم عاقلة معروفة يتعاقلون



بها فالدية في ماله في ثلث سنين من يوم يقضى بها عليه لما بينا ان اصل الوجوب  
على القاتل وانما يتحول عنه الى العاقلة اذ وجدت فاذا لم يوجد بقيت عليه  
بمنزله مسلم في دار الحرب قتل مسلما خطأ وهما جيران فيها فانه يقضى بالدية  
عليه في ماله لان من يكون في دار الحرب قاتل دار الاسلام لا يقتلون عنه وتمكنه  
من هذا الفعل لم يكن ينصرف ولا لعقل مسلم عن كافر ولا كافر عن مسلم والكفار  
يتغافلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم لان التغافل يغني عن الموالات والتمسك  
وذلك يتعدى عند اختلاف الملة قال الله تعالى والذين كفروا بعضهم اوليا بعض  
وقال والذين امنوا ولم يهاجروا ما لم يهاجروا من شي حتى يهاجروا فلما قطع  
الموالات بين من هاجر وبين من لم يهاجر حين كانت الحجرة فضيلة كان ذلك  
دليل قطع الموالات بين الكفار والمسلمين وحكم الميراث والشفقة بويدها ما ذكرنا  
ولو كان القاتل من اهل الكوفة وله بها عطا فله يقضى بالدية على عاقلة حتى جعل  
ديوانه الى البصرة فانه يقضى بالدية على عاقلة من اهل البصرة وعلى قوت  
وفر رحمه الله يقضى على عاقلة من اهل الكوفة وهو رواية عن ابي يوسف  
ايضا لان الموجب للمال الجنائية عند قضا القاضى وقد تحققت وعاقلة اهل  
ديوان الكوفة وبعد ما تحول الى ديوان البصرة لم يوجد منه حناته وانما يقتل  
العاقلة عند جنايته الاتري ان القاضى لو قضى بالدية على عاقلة بالكوفة  
ثم تحول الى ديوان البصرة قبل استيفائها كانت الدية على عاقلة من اهل الكوفة  
فكذلك قبل قضا القاضى لو جمين احدهما ان وجوب الدية في القتل الخطايات  
بالنصف فيستوى فيه القضا وغير القضا والثاني ان الدية على العاقلة بطريق الصلة  
والصلات لا يضردها بقضا القاضى قبل الاستيفاء شفقة الاقارب وجه  
قولنا ان المال لا يجب لا يجب بنفس القتل وانما يجب بقضا القاضى ثم اصل  
الوجوب على القاتل وبعد ما وجب عليه تحمل عنه عاقلة الاتري ان  
لو اقر بقتل خطأ كانت الدية خاصة ولو كان الوجوب على العاقلة ابتداء لما راجع  
عليه عند الاقرار فاذا ثبت ان الوجوب عليه عند قضا القاضى فانما يتحمل عنه  
من تكون عاقلة له عند القضا وهم اهل ديوان البصرة بخلاف ما اذا قضى  
على عاقلة بالكوفة لان هناك قد نفى الوجوب عليهم فلا يتحول الى غيرهم بعد  
ذلك ثم اذا تحول بعد قضا القاضى بوجه من عطايه بالبصرة حصته

في مقدار حصته محل الاداء عطاؤه وعطاؤه من ديوان البصرة عند الاداء فيؤخذ  
ذلك المقدور منه وبما زاد على ذلك محل الاداء عطا اهل الكوفة ولان ذلك  
التقرر عليهم بقضا القاضى ولو قلت العاقلة بعد القضا عليهم ونقد لا اخذ منهم  
ضم اليهم اقرب القبايل في النسب حتى يقتلوا اسمهم لم دفع الاحكام عنهم ولاه  
ولان نسبة قلة العاقلة بعد القضا تحوّل الرجل يعطاه من بلد الى بلد لان الذين  
يضافون اليهم قاتله واحد وهذه عاقلة مستقلة يعني ان الذين يضافون اليهم  
يكونون بمنزلة الاتباع لهم فلا يتقبل العاقلة باعتبارهم بوضوح ان الصبر  
لدفع الاحكام عنهم وذلك عند الاداء فيعتبر فيه وقت الاداء واما القضا  
على العاقلة من حكم وجوب الدية وذلك يثبت بقضا القاضى فيعتبر فيه وقت  
القضا ولو كان رجل مسكنه بالكوفة فقتل رجلا خطأ فلم يقض عليه حتى تحول  
عن الكوفة واستوطن البصرة فانه يقضى بالدية على عاقلة بالبصرة ولو كان  
قضى بها على عاقلة بالكوفة لم يثبت عليهم لان من لا عطا له اذا كان يسكن مصرا  
فعاقلة اهل ديوان ذلك المصير بمنزلة من له عطا ولذلك التداوى اذا التحق  
في الديون بعد القتل قبل قضا القاضى فانه يقضى بالدية على اهل الديوان  
وان كان بعد القضا على عاقلة بالبادية لم يتحول عنهم قال لان الجنائية لم يجزها العاقلة  
وانما جناها الرجل فانما يكون على عاقلة اذ اقضى بها عليهم الاتري ان التأجيل في  
الدية بجهتهم من وقت قضا القاضى فلو قلنا يتحول تحويله الى ديوان آخر بعد  
القضا كان اذا تحول بعد مضي سنة يؤخذ الثلث من الديوان الذي استقل اليهم  
حالا وذلك مستمع وفي اعتبار الاجل من وقت قضا القاضى دليل على ان الجنائية  
انما يوجب بقضا القاضى ولو ان قوما من اهل البادية قضى عليهم بالدية في اموالهم في  
ثلث سنين فادوا الثلث او الثلثين او لم يردوا شيئا حتى جعلهم الامام في العطا  
الدية عليهم في اعطياتهم وان كان قد قضى بها اول مرة في اموالهم لان العطا من اموالهم  
فليس في احد الله من العطا يعتبر القضا الاول ولان العطا محل الاداء فيكون المعتبر  
فيه وقت الاداء والاخذ من العطا معنى التصبر عليهم فهو بمنزلة ضم اقرب  
القبايل اليهم عند قتلهم انه يعتبر فيه الاداء الا وقت قضا القاضى ولكنه  
يقضى عليهم في اعطياتهم بما كان قضى به عليهم بالبادية جني ان كان قضى بالابل  
لم يتحول عن ذلك لان في القضا بشي آخر ابطا القضا الاول وذلك لا يجوز وليس



وليس بالقضاء في اعطائهم ابطال العضا الاول واذ اقبل ابن الملا عنه رجلا  
خطا لمقتل عاقلة الامر ثم ادعاه الاب ثبت نفسه منه ورجعت عاقلة الامر  
بما ادت على عاقلة الاب في ثلث سنين من يوم يقضي القاضي لعاقلة الامر  
على عاقلة الاب بها لان النسب كانا ثابتا منه بالفراس وقد انقطعت النسبة  
عنه بقضاء القاضي ولكن بقي اصل النسب موقفا على حقه حتى اذا ادعاه غيره  
لمثبت منه واذا ادعاه هو ثبتت النسب منه مع كونه منقضا وان ثبتت  
الامر في ذلك وانما ثبتت النسب من وقت العلوق لاس وقت الدعوة فيبين به  
ان عقل جنائته كان على عاقلة ابيه وعاقلة الامر ما كانوا متبرعين فيما ادرك  
اجبر عليه بقضاء القاضي فيثبت لهم حق الرجوع على عاقلة الاب وبصير حالهم  
مع قلة الاب كحال ولي الجناية وقد بينا ان ولي الجناية لو كان هو المقتل بالدية  
عليهم كان التاجيل فيه معتبرا من وقت قضا القاضي لاس وقت الجناية فكذلك  
اذا قضى لعاقلة الامر عليهم يعتبر التاجيل فيه من وقت قضا القاضي لاس وقت  
دعوة الاب وهذا لان التاجيل لتأجير المطالبة وذلك بعد تقرير الوجوب  
عليهم وانما يتقرر بقضاء القاضي وكذلك اذ مات المكاتب عن ولد حر ووفى  
فلم يردوا الكتابة حتى جنى ابيه وابيه من امراه حرة مولاه لبي تيم والمكاتب  
لرجل من هذان فعقل عنه جنائته فورانه ثم ادت الكتابة فان عاقلة الامر  
يرجعون بما اددوا على عاقلة الاب لاني عتق المكاتب عند اداء البذل يستند لي  
حال حياته فيبين انه كان للولد ولا من جانب الاب حين جنى وان موجب جنائته  
على موالى ابيه وموالى امه ما كانوا متبرعين عنه في الاداء يرجعون في المودى  
على موالى الاب وكذلك رجل امرصيا ان يقتل رجلا فقتله فضمنت عاقلة الامر  
الدية رجعت بها على عاقلة الامر لان الامر بسبب متعدي فانه استعمل الصبي  
في امر محقق فيه تبعه فيثبت لعاقلة الامر حق الرجوع بما اددوا على الامر غير ان  
ان كان الامر ثبتت بالبينه فرجعهم على عاقلة الامر لان التسبب في الجنائته  
لا يكون فوق المباشرة وان كان الامر ثبتت باقراره فانهم يرجعون عليه في  
ماله في ثلث سنين من يوم يقضي القاضي بها على الامر ادعى عاقلة فان  
اقراره ليس على العاقلة وان كانوا مجتمعين في اول الامر قضى القاضي بها لولي الجنائته  
على عاقلة الصبي ولعاقلة الصبي على عاقلة الامر لان القضا باعتبار السبب والسبب

هو الحياة وذلك قد وجد من الصبي فيقضي للولي على عاقلة الصبي ثم الرجوع على  
عاقلة الامر بسبب الامر وذلك بين الامر والصبي فيقضي لعاقلة الصبي على عاقلة  
الامر فكما اخذ ولي الجناية من عاقلة الصبي شيئا اخذت عاقلة الصبي من عاقلة  
الامر مثل ذلك لان الرجوع لدفع العزم عن عاقلة الصبي وانما يتحقق العزم بالاداء  
فيرجعون بقدر ما اددوا بمنزلة رجوع الكفيل على الاصيل اذا كان كفلا عنه بامر  
ولو ان ابن ملا عنه قتل رجلا خطا فتقضى القاضي بالدية على عاقلة الامر فادرك  
الثلث ثم ادعاه الاب وحضر جميعا فانه يقضي لعاقلة الامر بالثلث الذي اددوا  
على عاقلة الاب لانهم ما كانوا متبرعين في اداء ذلك وبعد انهم في سنة مستقبلة  
قبل اهل الجناية وبطل العقل عن عاقلة الامر ويقضى بالثلثين الباقيين على  
عاقلة الاب في السنين بعد السنة الاولى ولا يسترد من ولي الجناية ما اخذ  
من عاقلة الامر لانه ملك ذلك بسبب صحيح فان القاضي قضى له على عاقلة الامر وكان  
قضاؤه ذلك حقا يومئذ وانما يبطل العقل عن عاقلة الامر لانه تبين بالقضا  
ثبوت نسبها لبي ان جنائته على عاقلة ابيه لا على عاقلة امه ولا قابضة في  
استيفاء ما بقي من عاقلة الامر ثم القضا بالرجوع لهم على عاقلة الاب بل يستوفي ما  
بقي من عاقلة الاب بخلاف ما تقدم في مسألة الامر مع الصبي فان هناك لا سبب  
بين ولي الجناية وبين الامر وها هنا السبب بين ولي الجناية وعاقلة الاب قد ظهر  
بدعوة السبب فلهذا قضى بالباقي عليهم ثم في السنة الاولى بعد القضا ليس لولي  
الجنائته ان يستوفي منهم شيئا لانه قد ثبت لعاقلة الامر حق الرجوع عليهم بما اددوا في  
هذه السنة وحققهم مقدم فانهم يرجعون بما استوفوا ولي الجنائته فلو قلنا  
بان ولي الجنائته يستوفي منهم في هذه السنة ايضا شيئا يودي الى ان يستوفي منهم  
ثلثي دية واحدة في سنة واحدة وفيه اجحاف لهم وعلى هذا ان المكاتب الذي  
وصفناه لانه بمنزلة ابن الملا عنه حين استندت جرة ابيه الى حال حياته  
واذا كانت المرأة حرة مولاه لبي تيم يجب عبده لرجل من هذان فولدت له غلاما  
فعاقلة الابن عاقلة امه لانه لا ولد له من جهة ابيه فانه عبده والولا كالنسب  
فيبيع الولد فيه امه اذا امتنع من قبل الاب كما في النسب فان جنى جنائته لم يقض  
بها القاضي على عاقلة الامر حتى عتق الاب فان القاضي يحول ولاوه الى مولى ابيه  
لاندهم ولا في جانب الاب وهو الاصل كما في النسب ثم يقضى بالجنائته التي قد جناها



على عاقلة امه ولا حولها عنهم وكذلك لو كان حرم يراقب عتق ابيه ثم سقط فيها انسان  
بعد عتق الله ثم سقط فيها انسان بعد عتق الله فالخصم في ذلك حتى يقضي بالدية على عاقلة  
الام ان كان الجاني بالغاً وان كان صغيراً فابوه لان مباشرة السبب كان منه فهو  
الخصم في القضاء بالسبب عليه والحكم بجني على السبب ثم انما يقضي ما هنا على عاقلة الام  
مخلاف ما تقدم من ان الملاءمة وان الكاتب لان هذا ولا حادث حدث بعد الجناية  
ولم يستند الى وقت سابق فلم يبين بان عند حياته لم يكن عاقلة موالى امه  
وفي مسألة السبب النسب لا يثبت من وقت الدعوة وانما يثبت من وقت العلوق  
وكذلك عتق الكاتب الميت عند آداء اجدل الكتابة لا يثبت مقصوراً على حالة الآداء  
بل يستند الى حال حياته فلهذا كان القضاء هناك على عاقلة ابيه وهما القضاء  
على عاقلة الام وكذلك في مسألة حفر النثر لان عند الوقوع انما يصير جانياً بالحفر  
السابق وقد كانت عاقلة في ذلك الوقت قورامه ولان امراه مسلمة مولاة  
لبنى تميم جنت جناية او حفرت بئر فلم يقض بالجناية حتى ارتدت ولحق بدار الحز  
ثم مسحت فاعتقها رجل من همدان ثم وقع في البئر رجل فقات قضي بتلك الجناية  
على بنى تميم لانه انما حدث ولا سبب الاعتان بعد الجناية او الحفر فلا اثر له المولا  
في الجناية الذي كانت منه قبل ذلك كما في المسئلة المتقدمة وعلى في الكتاب  
فقال لان الحالة الثانية عين الحالة الاولى يعني ان طاهها تبدل السبي والعتق  
فكان في حكم شخص آخر فاما يقضى بالجناية الاولى على عاقلة الجانيه وعاقلة الجانيه  
بنوا تميم فاما همدان عاقلة امراه احري في الحكم لانها تبدل طاهها حين صارت  
في حكم امراه احري حرمي اسلام ووالي مسلم في دار الاسلام ثم جنى جناية عقلت  
عنه عاقلة الذي والا فان والا الموالاة عندنا بمنزلة العتق في حكم عقل  
الجناية وقد بينا هذا في كتاب الولاء ثم لا يكون له ان يتحول بولايه بعد الجناية  
لانها تاكثرت بجعل الجناية عنه فان عقلوا عنه ولم يقض بها حتى اسرا بوه من دار  
الحرب فاشتره رجل واعتقه رجل واعتقه جزء ولا ابنه لان ولا العتق اثر  
من ولا الموالاة فبعد ما ظهر لا يبره ولا عتق لا يبره ولا الموالاة في حقه بل ينبغي  
حكماً وتأكد لا يمنع من ذلك بمنزلة الولاء اثبات لمولى امه عليه ثم لا يرجع على عاقلة  
الذي كان والا على عاقلة مولى الاب بشي ولا تزول تلك الجناية عنهم وان لم يكن  
بعضهم لان هذا ولا جاد ب سبب جديد وهو اعتاق الاب فلا يظهر اثره

في

في الجناية السابقة وكذلك لو حفر بئر قبل ان يوسر ابوه ثم وقع فيها انسان  
بعد عتق الاب فان ذلك على عاقلة الذي والا دون عاقلة امه والخصومة  
في ثمنه مع الجاني لان مباشرة السبب كان منه دمي اسلام ولم يوال احد  
حتى قتل قتلاً خطاً فلم يقض به حتى والا رجلاً من بنى تميم ثم جنى جناية اخرى فانه  
يقضى بالجناية تبين على بيت المال ويجعل ولأه جماعة المسلمين وبطل موالاة  
مع الذي والا لان الذي اسلام ولم يوال احد لولاه لبيت المال حتى يكون ميراثه  
لومات لبيت المال فاذا جنى جناية فعقل جنايته رجب على بيت المال وتأكد به  
حكم ذلك الا لا يصح عقد الموالاة بعد ذلك مع احد فلهذا كان موجب جنايته  
على بيت المال وكذلك لوري لهم قبل ان يوالي احد فلم تقع الرمية حيي والا  
رجلاً ثم وقعت فقبلت رجلاً كانت بوالاه باطلة لانه في الرمي جاني الاربي  
ان المعتبر حالة الرمي حتى لوري صيد او هو مسلم ثم ارتد فاصابه السهم  
حل تناوله واذا كان الرمي جانياً وذلك حصل منه قبل الموالاة تأكد به الموالاة لبيت  
المال ولو حفر بئر في الطريق فلم يقع فيها احد حتى والا رجلاً ثم وقع فيها رجلاً  
فان دية القتل عليه في ماله ولا الذي والا صحيح ولا نسبة هذا ما مضى قبله  
من الرمية والجناية لان مجرد الحفر ليس بجناية يجب فيها ارش حتى يعطى  
بها انسان فقد والا ليس في عنقه جناية فصحت الموالاة والرمية كانت جناية  
منه فاما والا وفي عنقه جناية وبيان هذا الفرق ان الراي مباشر ولا يتحقق  
المباشرة الا باعتبار فعله الا ترى انه بالرأي يلزم القود اذا كان عمداً والكفارة اذا  
كان خطأ فصرنا انه جاني حين ربي واما الحافر فليس بمباشر للقتل ولهذا لا يلزمه  
الكفارة ولا حرم الميراث ولكنه سبب وانما يتم هذا السبب عند وقوع الواقعة  
في البئر لا يكون على من والا لانه عند الوقوع صار جانياً عليه بالحفر السابق وقد كان  
ذلك قبل الموالاة ومن والا لم تجعل عنه موجب افعاله قبل الموالاة ولا يعقل عنه  
بيت المال لانه ان جعل ذلك على بيت المال بطل ولأه ولا وجه لابطال الولاء  
المحكوم بصحته فقلنا يجب عليه دية القتل في ماله بمنزلة بمنزلة من لا عاقلة  
له وكذلك الرجل مسلم فتوالي رجلاً ثم جنى او حفر بئر ثم يقتل بولايه  
فهو بمنزلة ما تقدم لان الاول في المعنى نحو بالولاء فانه كان مولى لبيت المال  
فلا فرق بين ان يتحول بولاء كان ثابتاً عليه لبيت المال وبين ان يتحول بولاء كان ثابتاً



عليه بيت المال وبين ان يتحول بولا كان ثامنا عليه لانه ان لا يترى ان  
 حافر البئر لو لم يقع في البئر احد جني يتحول بولا به الى رجل ثواله وعاقده شعر  
 جني جبايات كثيرة كان عقدها على عاقلة المولى الاخر علم بالحفر ولم يعلم لانه  
 لا يدري انه يقع في البئر انسان او لا يقع فيكون ولاه مع الثاني صحيحا وعقل جبايا  
 عليه بعد ما عتقوا او وقع في البئر رجل لوقلنا ما ذنوبه على عاقلة المولى الاول  
 او على بيت المال بطل هذا كله وذلك لا يستقيم شرعا فتأمل في الكتاب بالكلية مع  
 زفر فقل ان قال قائل كيف لم يشبه المولا المتقل بعقل الاب قبل القضاء العاقلين  
 اللذين يكون احدهما عاقلة ثم يتحول الى العاقلة الاخرى وقد قلت اذا تحول من ديوان  
 الى ديوان قبل قضاء القاضي انه يقضى بالدية على اهل الديوان الذي استقل به  
 ثم سار الى الفرق فقل اذا انتقل من ولا الى ولا صارت الحالة الثانية في حكم  
 غير الحالة الاولى فيكون ذلك منزلة تبدل نفسه ونظيره ما بيننا في المرأة الجانية  
 اذا ارتدت فسيت او عتقت وصاحب العاقلين لم يتحول حالة بل حالة واحد  
 وان تحولت عاقلة يتحول من ديوان الى ديوان فلهذا كان المعتمد عاقلته  
 وقت القضاء واستوضح هذا بما بينا ان بنفس القتل الواجب عليه النفس وانما  
 يتحول الى الدية بقضاء القاضي وعند القضاء العاقلة يتحول عنه فمن ضروريته  
 ان يكون الوجوب عليه اولاد الدليل عليه ما ذكرنا من الاترا وبتل الخطا شر  
 استوضح هذا المسئلة مبتدأة فقال كان ابو حنيفة يقول لو ان رجلا قتل رجلا  
 خطا لم يقض عليه بالدية حتى يصالحه على عشرين الف درهم او على الف دينار  
 او ما يتي به من الف ثلاثة الف او ثلثمائة بقرة او نحو ذلك ورد الى الدية  
 ولو قضى القاضي عليه بالف دينار فصالح على عشرين الف درهم او على ما يتي  
 بعير باعيا لها كان جائزا فهذا يتبين ان النفس انما يصير مالا بقضاء القاضي  
 فقبل القضاء ما يتي عليه الصلح بدل النفس وبدل النفس شرعا ينتقد بعشرة  
 الف درهم او مائة من الابل والصلح على اكثر من ذلك باطل وبعد قضاء القاضي  
 بالدينار فقد وجبت الدنانير فانما يصح الصلح بعد ذلك على الدنانير على الدرهم  
 او الابل ثم قبل هذه المسئلة لا يستقيم جواها على اصل ابي حنيفة فانه عنده  
 البقر والغنم ليس باصل في الدين ولا بدخلها التقدير فينبغي ان يجوز الصلح  
 عنده على اي مقدار كان منها فقل بل هو مستقيم لان عنده القاضي لو قضى

في الدية

في الدية بالبقر والغنم كان قضاؤه نافعا فيما يقضي بالفي شاة وما يتي بقرة لان  
 ذلك يجتهد فيه فينقد قضا القاضي به وكذلك اذا اصطلح الخصمان ان صلحا  
 في حتهما كقضاء القاضي ولو قضى القاضي في الدية بثلاثة الف شاة او ثلثمائة  
 بقرة لم يجز قضاؤه وكذلك اذا اصطلحا الخصمان على ذلك ولو اقر رجل يقتل  
 رجل خطا عند القاضي واقام ردي الجناية عليه البيعة قضت بالدية على العاقلة  
 لان الولي محتاج الى هذه البيعة لوجب قبولها به يتبين ان المال لا يجب بدون  
 القضاء لان الاترا بموجب بنفسم فلو وجب المال به عليه لا يستقيم قبول البيعة  
 من الولي بعده او القضاء به على العاقلة فان قال الولي بعد اقراره لا اعلم اني بيعة  
 فاقضى له ما عليه في ماله تقضى القاضي بها في ماله المقر ثم وجد ردي الجناية بيعة  
 فاراد تحول ذلك الى العاقلة لم يكن له ذلك لان المال قد وجب عليه بقضاء القاضي  
 فلا يكون للولي ان يبطل قضاء بيعته فتحول ذلك الى العاقلة ولو قال الولي  
 لا تتحول بالقضاء في ماله لم يولي اخذ بيعة فاجره القاضي ثم وجد بيعة قضى له على العاقلة  
 لما بينا ولو ان رجلا من اهل البادية حفر بئرا في الطريق ثم ان الامام نقل  
 اهل البادية الى الامصار فتفرقوا فيها وصاروا اصحاب اعطية شروقا في تلك البادية  
 انسان كانت الية على عاقلته يوم وقع الرجل في البئر لان الوقوع يصير جانيا  
 بالحفر واورد هذا النوع لا يوضح ما سبق من الفرق بين الحفر وغيره قال  
 وكذلك لو حفر وهو من اهل العطا شرا بطل الامام عطا عمرو وذهب الى ان الشاة تقطع  
 عليها زمانا طويلا ثم مات انسان في البئر كان على عاقلته اليوم الذي وجب المال  
 فيه لما بينا ان الرجل شر يخرج من نسبه وان اثبت له في الديوان عطا ولم يتحول الى  
 الى حالة اخري وانما انتقلت عاقلته فلا تبدل به نفسه ولو ان الخطا الكوفة  
 جني رجل منهم جناية وقضى بها على عاقلته شرا الحق فوهم من قومه من اهل البادية  
 اذن اهل المصر لم يكن لهم ديوان وجعلوا مع قومه عقلا معهم ودخلوا في  
 قضيه وفيها لم يقض به من الجناية ولم يدخلوا فيها ادوا قبل ذلك وهذا غير  
 ما لو قبل العاقلة حتى ضم الامام اليهم اقرب القبائل في النسب والاصل في هذا  
 كله ان قال الجاني اذا تبعد حكمه فاستل من ولا الى ولا ونسب جاد لم يقتل  
 جنايته عن الاول عن الثاني ان كان قضى ثم اولى لم يقض وان ظهرت حاله خفية  
 مثل دعوة ولد الملاعة حوالب الجناية الى اخري ان وقع القضاء او لم يقع

مطل



ولو لم يختلف حالة الجاني ولكن العاقلة تبدلت كان الاعتبار في ذلك لوقت القضا  
 فان كان قضي على الاول لم ينتقل الى الثاني وان لم يكن قضي بها على الاول فانه  
 يقضي بها على الثانية واذا كانت العاقلة فلهما زيادة او نقصان اشتركوا في حكم  
 الجناية زيادة او نقصان اشتركوا في حكم الجناية قبل القضا وبعده الا فيما قد سبق  
 اداه ولو ان رجلا من اهل البادية من اهل الابل جنى جنابة فلم يقض بها حتى نقله  
 الامام وتوهمه فجعلهم من اهل عطا وجعل عطا الله ما ندم ثم رجع الى القاضي  
 قضي عليهم بالدين بريدون الابل لان وجوب المال بقضا القاضي وعند قضا  
 القاضي ما لهم العطا فيقضي بالدية من جنس ذلك ولو كان قضي عليهم بما يسه  
 من الابل ثم نقله الامام وتوهمه الى العطا وجعل عطا الله ما يبرأ خذوا بالابل  
 او بقيتها فاذا لم يكن لهم مال غير العطا احدث قيمة الابل من اعطياتهم قلت القيمة  
 او كثرت لان الابل تعين دية بقضا القاضي والحيوان لا يثبت في الذمة ثبوتا  
 صحيحا بل يتردد بينه وبين القيمة فلا يتغير حكم ذلك القضا بضربهم من اهل  
 العطا ولكنهم ياخذون مما قضى به عليهم في اموالهم فان لم يكن مال غير العطا  
 اخذت قيمة الابل من اعطياتهم لان ذلك ما لهم وقد ذكر قبل هذا اذا قضى  
 عليهم بالدية ثم جعلهم الامام اهل عطا صارت الدية عليهم في اعطياتهم من اهل  
 رحمهم الله من بين هذه المسئلة روايتان كلاهما في هذا الكتاب ومنهم من قد  
 فقال هناك اهل الجواب انه يؤخذ من اعطياتهم التيسير عليهم ولم يبين ما  
 ذا يؤخذ ثم فسرد ذلك ما هنا فقال تؤخذ قيمة الابل او تأويل ما ذكر هناك  
 انه قضى عليهم بالدية ولم يبين جنسا بقضائه حتى صاروا اهل عطا وانما تعين عليهم  
 بعد ذلك ما هو من جنس العطا واخذ من العطا وما هنا عين الجنس عند قضائه  
 نقضى عليهم بما يسه من الابل والعطا ليس من جنس الابل فيكون الواي اليهم ان شاء  
 الله والابل من اموالهم وان شاء القيمة فاذا لم يكن لهم غير العطا يؤخذ القيمة من اعطياتهم  
 ولو ان ذميا اسلم واولا رجلا ثم جنى جنابة خطا فلم يقض القاضي على العاقلة بشي  
 حتى اثر اوليا المجني عليه الجاني من الجناية فللمجاني ان يتحول بولايه عن الذي والا لان  
 تاثيراته سقط موجب الجناية ولم يجب شي على الذي والا لان الوجوب عليه  
 يكون بقضا القاضي ولو كان الا بعد ما قضى القاضي على العاقلة بالدية  
 لم يكن له ان يتحول بولايه لان بقضا القاضي وجبت الدية على العاقلة فتأكد الولاية

ثم سقط

ثم سقطه عن العاقلة بالابر او سقطه بالاستيفاء ومعنى هذا الفرق  
 ان موجب الجناية قبل القضا على الجاني فالابر يكون اسقاطا عن الجاني لا عن  
 العاقلة وبعد القضا موجب على العاقلة فالابر يكون اسقاطا عن العاقلة وهذا  
 بخلاف ما تقدم اذا لم يوجد الا بر او لا القضا حتى يتحول بولايه الى غيره ولا هنا  
 موجب الجناية الاول بآية فانما يقضي القاضي به على عاقلة الاول فلا يمكن ان يتحول  
 حتى لو كان اقرا للجاني بالجناية كان له ان يتحول سواء قضى بها عليه في ماله او لم يقض  
 لان موجب الجناية الثابتة باقراره يكون عليه لا على عاقلة فلم يوجد في حق العاقلة  
 ما يتأكد به الولاية ولو لم يكن ولكنه التحق معهم في ديوانهم فجنح بعضهم فمقتل عنه  
 معهم لم يكن له ان يتحول بولايه عنهم لان الذي والا ليس له ان يتحول اذ عقل معهم  
 لكذلك لا يكون له ان يتحول عنهم الا ترى ان المولى بعد ما عقل عنه لم يكن له ان يتبرأ  
 من ولايته كما ليس له ان يتحول بالولا عنه وقد كان قبل العقل لكل واحد منهما ذلك  
 فاذا لم يكن لاحد هما ان يتحول بعد عقل الجناية لم يكن للآخر ان يتحول ايضا ولو اخذ  
 معهم العطا ولم يعقل عنهم كان ان يتحول عنهم لان اخذ العطا لا يتأكد حكم الولاية  
 بينهم وبينهم وانما يتأكد ذلك بفعل الجناية اعتبارا بالولا المولات فان ذلك  
 انما يتأكد بمقتل الجناية حتى ان قتل عقل الجناية لكل واحد منهما ان يتحول  
 بولايه وليس له ذلك بعد عقل الجناية من جانب واحد ومن جانبين والله اعلم

### كتاب الوصايا

قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الامنة ابو بكر محمد بن ابي سهل السرخسي  
 رحمه الله اعلم بان الوصية عقد مندوب اليه مرغوب فيه ليس بفرض ولا واجب  
 عند الجمهور الفقهاء قال بعض الناس الوصية للوالدين والاقربين اذا كانوا  
 من لا يرمونه فرض وعند بعضهم الوصية واجبة على كل احد ممن له ثروة وليس  
 واستدلوا بظاهر قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية  
 للوالدين والاقربين والمكتوب علينا يكون فرضا وقد عليه السلام لاهل لرحل يوشن  
 واليوم الآخر اذا كان له مال يريد الوصية فيه ان يبيت ليلتين الا وصيته مكتوبة  
 وحيثما في ذلك ان الوصية مشروعة لنا لا علينا قال عليه السلام ان الله  
 تعالى نصدق عليكم ثلث اموالكم في آخر اعماركم زيادة في اعمالكم فضعه حيث شئتم  
 اوقال حيث اخذتم والمشروع علينا ما لا يكون فرضا ولا واجبا علينا بل يكون مستندوا



اليه منزلة النوافل من العبادات ثم التبرع بالوقاة معتبرا بالتبرع في حالة الحياة  
وذلك احسان مندوب اليه فذلك التبرع بالوصية بعد الموت واما الات  
فقد اتفق اكثر اهل التفسير على ان ذلك كان في الابتداء قبل نزول آية الموارث  
ثم انسخ وتكلموا في ناسخه وكان ابو بكر الزاوي يقول انما انسخ بقوله من بعد  
وصية يوصي بها او دين فانه نص على الميراث بعد وصية متكررة فلو كانت الوصية  
لوالدين والاقرابين ثابتة بعد نزول هذه الآية لذكر الارب بعد الوصية  
المعرفة لان تلك وصية معهودة وهذا قول الشافعي ايضا بنا على مذهبه لانه  
لا يجوز نسخ الكتاب ولا بالخبر المتواتر واكثر مشايخنا يقولون انما انسخ هذا  
الحكم بقوله عليه السلام ان الله اعطى كل ذي حق حقه الا وصية الوارث  
وهذا حديث مشهور تلقته العلماء بالقبول والعمل به ونسخ الكتاب جائز عندنا  
لان ما تلقته العلماء بالقبول والعمل به كالمسموع من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولو سمعنا يقول لا نعلموا هذه الآية فان حكمها منسوخ لم يجز العمل بها  
ولاجل شهرة هذا الحديث بد الكتاب به ورواه عن ابى قلابة ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وفي بعض الروايات وفي بعض الروايات  
قال الا ان يجيزها الورثة وفي هذه الزيادة بيان ان المراد نفى الجواز لا نفى التحية  
ومن ضرورة نفى الجواز نفى الفريضة والوجوب والحديث مرسل بالطريق  
الذي رواه ولكن المراسيل عندنا حجة كالمسند او اقوي من المسند لان  
الراوي اذا سمع الحديث من واحد لا يثق عليه حفظ اسمه فهو رده مسندا اذا  
سمعه من جماعة يثق عليه لحفظ الرواه فيمرسل الحديث فكان الادنى من الروايات  
المعروف دليل شهرة الحديث فاما الحديث الذي رواه فهو ساد فيما يعم به  
البلوي والوجوب لا يثبت مثله ثم هو محمول على ما كان في الابتداء قبل نزول  
آية الموارث او المراد ان ذلك لا يليق بطريق الاحتياط والاخذ بمكارم الاخلاق  
لقوله عليه السلام لا عمل لرجل يومئذ بالله واليوم الآخر ان يبيت شعبا نازجا  
طاوي الى جنبه والمراد ما بينا ثم الوصية بتقدير الثلث من المال وهي  
مؤخرة عن الدين الحديث على مرضى الله عنه قال انكم تقررون الوصية قبل الدين  
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهدى بالدين قبل الوصية وهكذا نقل  
عن ابن عباس رضي الله عنه فها اشارت الى معنى التقدم والتاخير في

الآية ثم قضا الدين من اصول حوائج المرء لانه يفرغ به ذمته والوصية ليست  
من اصول حوائجه وحاجته مقدمة في تركه الا ترى انه يقدم جهازه وكفنه  
لحاجته الى ذلك فذلك قضا الدين ثم زعم بعض اصحابنا ان الوصية بعد الدين  
تقدم على الميراث لظاهر الآية واكثرهم قالوا التقدم لا يظهر في الوصية بل الوارث  
يسحق الثلثين اربا في الوقت الذي يسحق فيه الموصي الثلث بالوصية والمراد  
من الآية تقدم الوصية على الميراث في الثلث لانه محل للارث اذ الموصي فيه  
يشي فاذا وصى كانت الوصية في الثلث مقدمة على الميراث والدليل على ان محل  
الوصية التاخر شرعا لثالث المال ما رواه من حديث سعد بن مالك انه قال يا رسول  
الله اوصني بما لي كله قال لا قاله فبنيته قال لا قاله فبنيته قال الثلث والثلث كثير  
انك لن تدع ورثتك اعتنا خيرا من ان تدعهم فقرا يتكفون الناس ولي رواية  
يتلفون واصل هذا الحديث ما روي ان سعدا رضى الله عنه مرض فتمنكه حجة  
الوداع فدخل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فودعه فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اختلف عن دار الهجرة فاموت بمكة قاله اني لا رجوا ان ينفعك الله فينفع  
بك اقواما ويضربك اخرون لكن البائس سعد بن خولة يرفي ان مات بمكة وقيل هذا  
من النبي صلى الله عليه وسلم اشارت الى ماجري من الفتوح على يد سعد في زمن عمر  
رضي الله عنه ثم قال يا رسول الله لا تريني الابنة لي افاوصي بما لي كله الحديث  
وفيه دليل انه لا ينبغي للمرء ان يوصي باكثر من ثلثه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
دمر المعتدين في الوصية مجاوزة حدها قال تعالى ومن يتعد حدود الله فاولئك  
الظالمون وفي الحديث الحيف في الوصية من اكبر الكبائر والحيف هو الظلم والميل  
وذلك مجاوزة الحد المحدود شرعا بان يوصي لبعض ورثته او يوصي باكثر  
من ثلث ماله على قصد الاضرار لورثته والدليل على ان محل الوصية الثلث ما روينا  
من قوله ان الله تصدق عليكم بثلث امواكم ثم بين المعنى بقوله انك ان تدع عيالك  
اغنيا معناه ورثتك اليك اقرب اليك من الاجاب فترك المال فيهم خبر لك  
في الوصية فيه وفي هذا دليل ان التقليل في الوصية افضل وذلك مروي عن  
ابى بكر وعمر رضي الله عنهما قال لا يوصي بالخمس احب اليها من ان يوصي بالربع  
ولان يوصي بالربع احب اليها من ان يوصي بالثلث وعن علي رضي الله عنه مثل ذلك



وزاد فقال ومن اوصى بالثلث فلم يترك شيئا يعني لم يترك شيئا مما جعل له الشرع حق  
الوصية ففرنا ان التقليل في الوصية افضل لان ذلك ابعد عن وحشة الورثة  
فانه اذا وصى بجميع الثلث قالوا الوارث لامة له علي فانه ما ترك الوصية بما زاد  
علي الثلث الا لعجزه عن تنفيذه شرعا وحق الوارث ثبت في ماله شرعا قال عليه السلام  
ان افضل الصدقة ان تصدق وانت صحيح صحيح تامل العيش ونحشى الفقر لا حتى اذا  
بلغ هذا واثارا لي الترابي قلت لفلان كذا ولفلان كذا كان ذلك وان لم يزل وانما  
تخل الوصية بالثلث شرعا لمن يترك ما لا كثيرا يستغني ورثته بثمنه اما اكثره  
المال او قلعة الورثة هكذا روي ان عليا رضي الله عنه استاذنه رجل في الوصية  
فقال كم مالك قال اربعة الف قال ما اراك تترك خيرا وانما الوصية لمن يترك  
خيرا يريد قوله تعالى ان ترك خيرا فليبدل بظاهر هذا الحديث من نقول  
بان الغني الشاكر افضل من الفقير الصابر وان النبي صلى الله عليه وسلم قدم صفة الغنا  
لورثة سعد فقال انك لن تدع عيالك اغنيا وكنا نقول قدم صفة الغنا لظاهره واما  
الفقر لنفسه والا فضل ما اختاره رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه ثم قدم  
الغني على الفقير الذي يسأل كما قال من ان يدعم فقرا يتكفون الناس اي يلحقون  
في السؤال ونحن انما نقدم الفقير الصابر ون الذي يسأل كما وصفهم بقول  
يحسبهم الجاهل اغنيا من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس الخاف وهذا لان  
الصبر مع الفقر اسلم للمرء واوثر للمؤمن من العبد او الجيد على خد الفرس  
فاما الغني سبب الطغيان والفتنة قال الله تعالى كلا ان الانسان ليطغى  
ان رآه استغنى وروي ان حمزة ابن عبد المطلب رضي الله عنه يوم احد وان عليا  
رضي الله عنه اوصى الى الحسن رضي الله عنه وفيه دليل ان للمرء ان يوصي الى غيره  
في القيام بحوائجه بعد وفاته وهذا من نظر الشرع له ايضا فقد يفرط في بعض حوائجه  
في حياته او يحترمه المنيه فيحتاج الى من يقوم مقامه في القيام بحوائجه بعد وفاته  
والا يوصى الى الغير كان مشهورا بين الصحابة فان ابا بكر رضي الله استخلف واوصى  
الى عائشة في حوائجه وعمر رضي الله عنهما وصى الى حفصة وتكلم الناس في ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم هل اوصى الى احد والصحيح عندنا انه لم يوص الى  
احد بشي انما امر ابا بكر ان يجعل بالناس وبه استدلووا على خلافه فقالوا اما اختار

لا

لامر دينكم الا وهو رضي به لامر دينكم وينبغي ان يوصي الى من هو اقرب اليه اذا  
كان اهلا لذلك كما اوصى علي الى الحسن ولده واوصى حمزة الى زيد بن طارث  
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جاز بينهما حين قدم المدينة وذكر عن  
ابن مسعود رضي الله عنه انه سئل عن انسان اوصى سهم من ماله فقال له السدس  
وبه اخذ ابو حنيفة فقالوا مطلق لفظ السهم في الوصية والاقرار يتصرف  
الى السدس وهو مروى عن جماعة من اهل اللغة منهم اياس ابن معاوية قالوا السهم  
السدس وابو يوسف ومحمد رحمهما الله قالوا للموسى له مثل اخيهما والورثة وروي  
ذلك في الكتاب عن شرح لان ماله يصير بها ما بين ورثته فذكر السهم ينصرف  
الى ذلك واحضر الصاهر متيقن فيه الا ان يجاوز الثلث فيعجز لا تستفد الوصية  
فيما زاد على الثلث بدون اجازة الورثة وابو حنيفة يقول هذا ان لو ذكر السهم  
معرفا وقد ذكره منكوا بقوله اوصيت لك بسهم من مالي فينصرف الى ما فسره  
اهل اللغة السهم به وببيان المسئلة يأتي في موضعه وعن عمر رضي الله عنه قال  
اذا اوصى الرجل بوصيتين فالأخر منهما املاك وبظاهره اخذ الشافعي قال  
الوصية الثانية باثنتي عشرة او بالعين الذي اوصى به لغيره يكون دليل الرجوع عن  
الوصية الاولى ولكننا نقول المراد وصيان بينهما منافاة بان يوصي بجميع عبده  
من انسان ثم يوصي بعتقه او على عكس ذلك فان بعتن هاتين الوصيتين في محل  
واحد منافاة فالثانية منها دليل الرجوع عن الاولى فاما اذا اوصى الانسان  
بجميعه ثم اوصى لغير ذلك العبد فلا منافاة بين الوصيتين ومراده ان يكون  
ان يكون كله لاحدهما ان لم يزل الآخر الوصية او لم يبق الى ما بعد موت الموصي  
وان يكون مشتركا بينهما ان قدا جميعا الوصية فلا يكون الثانية منها دليل  
الرجوع عن الاولى وان لم يستحق الموصي له الاول الترحيم بالسبق فلا قل  
ان يراحم الموصي له الثاني وعن ابراهيم بن الرجل يموت ولم يخ قال ان اوصى  
ان يخ عنه فمن الثلث وان لم يوص فلا شي بهذا باحد فنقول انما يجب حقا  
له نقاي كالصا كالزكاة والحج لا يصير دينيا في التركة بعد الموت مقدما على الميراث  
ولكنه ينفذ من الثلث ان اوصى به كما ينفذ سائر التبرعات وان لم يوص فهو يسقط  
بالموت في احكام الدنيا وان كان مواظبا في الآخرة بالتفرط في الاداء بعد  
التمكن منه وعلى قول الشافعي يصير ذلك دينيا في تركته مقدما على الميراث



ولكنه ينقسم الثلث ان اوصي به كما ينفذ سائر التبرعات وان لم يوص به فهو ينفذ  
 بالموت في احكام الدنيا وان كان مواتا في الآخرة بالتقريب في الاداء بعد  
 التمكن منه وعلى قول الشافعي يصير ذلك ديناً في تركته مقدماً على الميراث  
 اوصي به او لم يوصى وقد بينا المسئلة في المناسك والركاة وعن ابراهيم في الرجل  
 يثلث ماله يحج به عنه او يعتق به رقبة فلم يتم الحج ولا رقبة قال يتصدق عنه  
 به ولسنا نأخذ بهذا فان ينفذ الوصية بحج على ما انفذه الموصي بحسب الامكان  
 والتحرز عن التبديل واجب بالنص قال تعالى فمن بدله بعد ما سمعه فانما يحج  
 بثلته من حين يبلغ وان كان الثلث ثقلته بحيث لا يمكن ان يحج به عنه فهو لورثته  
 وكان ابراهيم ذهب في ذلك الى ان مقصود الموصي التقرب الى الله تعالى  
 بثلث ماله ونيل الثواب في ذلك الفدر من المال فيجب تحصيل مقصوده  
 بحسب الامكان وذلك في التصديق به ولكننا نقول اعتبار المعنى في احباب  
 الشرع يجب لانها لا تخلو عن حكم حميدة فاما في اوامر العباد يعتبر اللفظ الاثر  
 انه لو امر انساناً ان يطلق امراته للسنة فطلقها لغير السنة لم يقع والشرع امر  
 بايقاع الطلاق وللجنة ومن طلق امراته لغير السنة كان طلاقه واقعاً  
 وعن ابراهيم قال لا بأس بان يوصي المسلم للنصراني والنصراني للمسلم فيما بينه  
 وبين الثلث وهكذا عن شريح وبه نأخذ فان الوصية تبرع بعد الوفاة بعقد  
 يباشره فيعتبر بالتبرع في حياته ولا بأس بعقد الهبة بين المسلم والاي في حاله  
 الحياة والاصل فيه قوله تعالى لا ينهاكم الى قوله ان تبرؤم وتقسطوا اليهم وانما  
 اراد بهذه الاثبات الفرق بين الوصية والميراث قال الارث لا يجري مع اخلا  
 الدين لان الارث طريقه طريق الولاية والخلافة على معنى انه يبقى للوارث  
 المال الذي كان للمورث واختلاف الدين يمنع الولاية فاما الوصية فمليك  
 العقد مبتدأ ولهذا لا يرث الموصي له بالعيب ولا يصير مفعولاً فيها اشتراط  
 الموصي بخلاف الوارث وعن ابراهيم رحمه الله في الرجل يستاذن ورثته  
 في الوصية فيما ذنون له تبرعاً بعد موته قال لهم ذلك وان شأوا جمعوا  
 وبه نأخذ فان الاجازة من الورثة معتبرة في الوصية بما زاد على الثلث وفي  
 الوصية للوارث وانما يعتبر بعد الموت الموصي فاما في حياته لا تقتصر لان  
 الاجازة اما ان تكون بمنزلة التملك منهم او بمنزلة اسقاط الحق وانما يثبت  
 ذلك

ذلك كله لهم بعد موت الموصي فتعديكم قبل ان يملكوها واسقاطهم لحقهم  
 قبل ان يتقرر وجوب الحق لهم يكون لغوا ثم اجازتهم في حالة الحياة لا يكون  
 دليل الرضا منهم بهذا الاثبات بل الظاهر انهم كانوا له الا انهم احتسبوا الموت  
 فلم يجازوه بالآباء فلولزمهم حكم الاجازة في حالة الحياة تضرروا به بخلاف  
 ما بعد الموت فاجازتهم بعد الموت دليل الرضا منهم وعن ابراهيم في رجل اوصي  
 لغير وارث بدين او اقرضه قال هو جائز ولو احاط بماله ومراة الاقرار بالدين  
 لا الوصية وانما سماه وصيته لذكره اياه فيما بين الوصايا وفي موضع الوصية وهذا  
 نأخذ فنقول اقراره لغير الوارث بالدين صحيح وان احاط بماله وهو مروي عن ابن  
 عمر وقد روي مرفوعاً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيناه في كتاب الاقرار  
 وعن الشعبي انه سئل عن رجل له ثلاث سنين فوصى بمثل نصيب احداهم قال له  
 الربع وبه ياخذ الآن مثل الشئ غيره وهو جعل نصيب احد البنين معاً والماء اوجب  
 الوصية فيه وجعل وصيته بمثل ذلك فاما ان يقال يصير الموصي له بهذا الثلث  
 كائناً آخر له مع البنين الثلاثة فله الربع او يقال ينظر الى نصيب احد البنين فيزيد  
 على اصل السهام مثل ذلك للموصي له والمال بين البنين الثلاثة على ثلاثة اسهم لكل واحد  
 منهم سهم فاذا اردنا الموصي له بهما على الثلاثة كانت السهام اربعة يري عطية  
 ذلك السهم فيكون له الربع ولا يجوز ان يعطى الثلث لهذا العجب لان ذلك  
 حينئذ تنفيذ الوصية له في نصيب احد البنين لاني مثل نصيب احدهم وهو ان  
 اوصي له بمثل نصيب احدهم وعن ابراهيم والشعبي قال اني رجل اوصي لرجلين بالنصف  
 والثلث فردا الي الثلث ان الثلث بينهما على خمسة اسهم لصاحب النصف ثلاثة  
 ولصاحب الثلث اثنان وهذا قول ابن يوسف ومحمد وابن ابي ليلى فاما عند ابي  
 حنيفة الثلث بينهما نصفان والاصل ان عند ابي حنيفة الوصية بما زاد على  
 الثلث عند عدم اجازة الورثة يظل في حق الضرب والاستحقاق وعند ابي يوسف  
 ومحمد وابن ابي ليلى لا يظل في حق الضرب بها في الثلث وبما اذا اوصي لرجل  
 بجميع ماله ولاخر ثلث ماله فلم تجز الورثة او اوصي لرجل بجميع ماله ولاخر  
 بنصف ماله فلم تجز الورثة عند ابي حنيفة الثلث بينهما نصفان في الفضلين جميعاً  
 وعندهما في الفضل الاول يكون الثلث بينهما ارباعاً على ان يضرب الموصي له بالجميع  
 في الثلث بهما جميع المال ثلاثة والموصي له بالثلث بهما واحد وفي الفصل



الثاني يكون الثلث بينهما اثلاثا على ان يضرب الموصي له بالجميع سهمين والموصي له  
بالنصف سهمين فما يقولان ما يوجه الموصي بعد موته معتبرا بما اوجب الله تعالى  
من السهام للورثة بعد الموت والله تعالى اوجب للزوج النصف والاخت النصف  
وللام الثلث فكان موجه استحقاق كل واحد منهم لما اوجب الله عند الانفراد  
والضرب بجميعه في محل الميراث عند المراجعة فذلك فيما اوجب الموصي  
المقصود استحقاق كل واحد منهما لما اوجه له عند الانفراد واجازة الورثة  
اياه والضرب بجميع ماسمى له في محل الوصية عند عدم اجازة الورثة بوضوح  
ان الموصي قصد ستين مائة ماسمى لكل واحد منهما بحاله وتفصيل احدهما على  
الاخر في احد الحكمين تقدر تحصيل مقصوده عند عدم اجازة الورثة وفي الحكم  
الاخر ما تقدر تحصيل مقصوده فوجب تحصيله كما لو قال اوصيت لهذه الالف  
لفلان ولفلان فلان منها ستماية ولفلان سماية يعتبر تسميته لكل واحد  
منهما في القدر الذي سمي للتفصيل بينهما وان تقدر اعتباره في استحقاق جميع  
المسمى لكل واحد منهما لضيق في المحل ثم وصيته بالثلث والنصف يتصرف  
كل واحد منهما الى خيرة شايخ في جميع ماله وفيما ذهب اليه ابو حنيفة بتقدير  
احدهما بجميع الثلث الذي له ان يوصي به وجعل الزيادة فيما اوصي به للاخر  
خاصة حتى يبطل بعد اجازة الورثة وذلك خلاف ما اوجه الموصي الا ترى  
ان لو اوصي لاحدهما بثلث ماله وللآخر بسدس ماله او لاحدهما بالثلث وللآخر  
بالربع ان كل واحد منهما بضرب بجميع ما اوصي له بالثلث وكذلك لو اوصي لاحدهما  
بالف درهم وللآخر بالفين وثلث ماله الف ضرب كل واحد منهما في الثلث بجميع  
ماسمى له وكذلك لو عتق في مرضه عبدا قيمته الف وعبدا قيمته الفان ذلك  
ماله الف او باع من انسان شيئا طاباه بالفين ضرب كل واحد منهما في الثلث  
بجميع ما طاباه وان كان اكثر من ثلث ماله فذلك فيما سبق ولا يبي حنيفة رحمه  
الله طريقتان احدهما ان الوصية فيما زاد على الثلث عند عدم اجازة الورثة  
مفسوخة يتيقن والوصية المفسوخة كالمرجوع فلا يستحق الضرب بها  
كالوصية بماله اجار وانما قلنا ذلك لانها كانت موكوفة على اجازة الورثة  
فينسخ بردهم كالمبيع الموقوف على اجازة المالك فيفسخ برده وتاثيره ان حق  
الضرب به بناء على صحة الانجاب وقد بطل ذلك بالانقضاء فلا معنى للضرب

٢٨٩  
به في مزاحمة وصية الانجاب صحيح وهذا فارق الموارث فانما اوجه الله تعالى  
لكل وارث صحيح قطعا وبقينا نفرضنا ان المراد المضاربة بها عند ضيق المحل  
لعلمنا ان الماله الواحد لا يكون له نصفان وثلث وربع فارق الوصية بالثلث والسدس  
لان كل واحد منهما انجاب صحيح لا ينفذ بحد الوارث فان كل واحد منهما انجاب  
بنسبه يوجد ذلك فيما محل الوصية وهو الثلث فاما هذا الانجاب بتسميته لا  
يوجد تلك التسمية الا فيما هو الورثة فبطل بدهم الانجاب فيما تناوله حقه  
وكذلك الوصية بالالف والالفين فانما وقعت في حق الورثة بهذه التسمية  
لان حق الورثة في اعيان التركة دون الالف والمرسله الا ترى انه يتصور بتقدير  
جميع هذه الوصية على ماسمى الموصي من غير اجازة الورثة بان يكون مال الميت وكذلك  
في مسألة العتق فان ذلك وصية بالبراءة عن السعاية والسعاية بمنزلة الالف  
المرسله الا ترى انه يتصور بتقدير الوصية لكل واحد منهما بدون اجازة الورثة  
بان يكثر مال الميت وكذلك في مسألة المحاباة فالوصية بالمحاباة تكون من اليمن  
وذلك بمنزلة الماله المرسل حتى يتصور بتقديره لكل واحد منهما بدون اجازة  
الورثة عند كثرة الماله فان قيل هذا فاسد فان الخلاف ثابت فيما اذا اوصي  
بعبد بعينه لاسان قيمته الف ويعبد آخر بعينه لاسان قيمته الفان  
ولاماله سواهما وهنا يتصور بتقدير الوصية لكل واحد منهما في جميع ماسمى له  
بغير اجازة الورثة بان يكثر مال الميت فيخرج العبدان من الثلث قلنا نعم ولكن  
وصيتهما بعين التركة وعين التركة حق الورثة فكان ذلك وصية واقعة  
في حق الورثة الا ترى انها لا تصح الا بعد قيام قيام ملكه في العين عند الوصية  
بخلاف الوصية بالالف والمرسله فانها صحيحة وان لم يكن في ملكه عند  
الوصية والطريق الاخر لا يبي حنيفة ان الوصية بما زاد على الثلث وصية  
ضعيفة حتى لا يصح تنفيذها الا باجازة الورثة والوصية بالثلث وصية  
قوية ولا مزاحمة بين الضعيف والقوي في الاستحقاق ولكن الضعيف في مقابلة  
القوي كالمعدوم بمنزلة الوصية الموارث مع الوصية لاجني فانه لا يثبت  
المزاحمة بينهما والمضاربة عند اجازة الورثة وبه فارق مسألة الالف  
لان مطلق الاضافة اليها بعفته تفسير وهو ماسمى من السماية لاحدهما والسماية  
للاخر فكون الحكم لذلك التفسير وباعتبار التفسير استوي الانجاب في القوة



وما قالوا ان الاجاب ينصرف الى حرايع ما هنا فاسد فانه اذا اوصي بثلاث  
ماله لاسنان استحق الموصي له جميع الثلث ولو انصرف الاجاب الى ثلث  
شايخ في جميع المال صار له ثلث الثلث لان ذلك القدر صادف محل الوصية  
وحيث استحق جميع الثلث عرفنا ان تسمية الثلث مطلقا تنفيد لمحل الوصية لتصح  
اجابهم في جميعه كالعبد المشترك بين اثنين يتبع احدهما بصفاء مطلقا فانه  
ينصرف البيع الى نصيبه خاصة فهذا مثله وعن ابي عامر الثقفي قال سألني  
ابراهيم عن رجل اوصى بنصف ماله وثلثه ورابعة فاجاز وقت لا علم لي بها فقال  
خذ ماله نصف وثلث ورابع وذلك اثني عشر فخذ نصفها ستة وثلثها اربعة  
وربعها ثلاثة فاقسم المالا على ذلك وهذا قوله ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وقال  
ابو حنيفة بخلاف ذلك ولم يزد على هذا حتى اختلفوا في ترجيح المسئلة على قوله  
ابي حنيفة رحمه الله وهذه مسئلة معروفة تدعي النقص ولها عتق من يدعي  
التحري في المقدمات من اصحابنا فاما تخرج قولها مظاهرا لان القسمة عندهما  
على طريق العود والمضاربة فالموصي له بالنصف يضرب بنصف المالا ستة  
من اثني عشر والموصي له بالثلث يضرب باربعة من اثني عشر والموصي له بالربع  
يضرب بثلاثة فبلغ هذه السهام ثلاثة عشر فعند اجازة الورثة يقسم جميع  
المال بينهم على ذلك وعند عدم الاجازة يقسم الثلث بينهم على ذلك واما  
عند ابي حنيفة رحمه الله فسم المالا بينهم عند اجازة الورثة على طريق المنازعة  
فخرج ابو يوسف قوله على طريق ومحمد على طريق آخر والحسن على طريق آخر وكل واحد  
منهم روى طريقه عنه وطريق الحسن اوجه فاما طريق ابي يوسف رحمه الله  
فهو ان الموصي له بالنصف فضل الموصي له بالثلث بهمين لان تفاوت ما بين الثلث  
والثلث سهمان ولا منازعة في هذين السهمين اصاحب الثلث والرابع فياخذ  
صاحب النصف ثمة لا منازعة لصاحب الربع فيما زاد على الربع الى تمام الثلث  
وهو سهم وصاحب الثلث والنصف كل واحد منهما يدعي ذلك وفي المال  
فياخذ كل واحد منهما سهمان بقي ثمانية يستت مناه عتهم فيها فيكون  
بينهم اثلاثا فانكسرت الاثلاث فيضرب اصل المالا في ثلاثة فيكون ستة  
وثلاثين صاحب النصف اخذ مره سهمين ومرة سهم واحد وهو ثمانية في الثلث  
وهي تسعة وصاحب الثلث اخذ سهم واحد وذلك ثلاثة والباقي اربعة وعشرون

بينهم

بينهم كل واحد منهم ثمانية فحصل لصاحب الربع ثمانية من ستة وثلاثين  
ولصاحب الثلث احد عشر ولصاحب النصف سبعة عشر واما تخرج محمد لقوله  
ابي حنيفة رحمه الله فهو قريب من هذا ولكنه قال لما اخذ صاحب النصف  
سهمين لا منازعة مراجع حقه الى الثلث فوصا يا هر جميعا بعد ذلك  
اجتمعت في الثلث ومن اصل ابي حنيفة رحمه الله ان الوصايا متى وقعت  
في الثلث فالقسمة بين ارباعها على طريق العود فيضرب صاحب النصف بما بقي  
من حقه وهو اربعة من اثني عشر وصاحب الثلث باربعة ايضا وصاحب الربع  
بثلاثة فيكون بينهم على احد عشر فالسبيل ان يضرب اصل المالا اثني عشر  
في احد عشر فيكون ما به واثنين وثلاثين كان قد اخذ صاحب النصف سهمين  
وصاحب الثلث في احد عشر وذلك اثنان وعشرون بقي بعد ذلك ما به وعشرة  
لصاحب الربع من ذلك ثلاثون ولصاحب الثلث اربعون ولصاحب النصف  
اثنان وستون ولصاحب الثلث اربعون ولصاحب الربع ثلاثون فاما تخرج  
الحسن لقوله وهو انه اجتمع ما هنا وصية في الثلث ووصية فيما زاد على الثلث  
وابو حنيفة يري القسمة على طريق العود في الوصايا في الثلث والقسمة على طريق  
المنازعة في الوصايا فيما زاد على الثلث فيقترب كل واحد منهما ويبدأ بقسمة  
الثلث لان القسمة على طريق العود يكون عن موافقة قتي اقوي مما يبني على المنازعة  
ولان الوصية في محلها سما اذا جاوزت محلها فنقول يضرب صاحب النصف في  
الثلث بجميع الثلث وهي اربعة وصاحب الثلث بمثله وصاحب الربع بثلاثة  
فيصير الثلث بينهم على احد عشر ويكون جميع المالا على ثلاثة وثلاثين ثم ياتي  
الى القسمة بطريق المنازعة فنقول صاحب النصف حقه في النصف من جميع  
من جميع المالا وذلك ستة عشر ونصف وقد وصل اليه من اربعة بقي له  
من حقه اثناعشر ونصف وصاحب الثلث كان حقه في احد عشر وصل اليه  
اربعة بقي له سبعة فزاد على سبعة الى تمام اثناعشر ونصف لا منازعة  
ليبه لصاحب الثلث فياخذ صاحب النصف وذلك خمسة ونصف  
ثم صاحب الربع كان حقه في الربع وذلك ثمانية ورابع وصل اليه ثلاثة  
بقي خمسة ورابع فزاد على خمسة ورابع تمام سبعة لا منازعة له فيسبعة  
وصاحب النصف والثلث كل واحد منهما يدعي في المالا سعة فياخذ كل واحد



منها سهمان وثلاثة ارباع بلا منازعة فله ما اخذ اثنين وعشرين وهو ثلث المال  
تسعة مرة خمسة ونصف ومربعين سهم وثلاثة ارباع وثلاثة ثلثه ونصف والباقي  
ثلاثة عشواستوت منازعتهم فيه فيكون بينهم اثلاثا وانكسونا للاثلاث  
وكان قد انكسر بالارباع والانصاف الا ان الربع يجري عن النصف لان النصف  
يخرج من مخرج الربع فالسبيل ان يضرب ثلاثة في اربعة فيكون اثني عشر ثم يضرب  
اصل المال وذلك ثلاثة وثلاثون في اثني عشر فيكون ثلثاياه ستة وتسعين  
الثلث من ذلك مائة واثنان وثلاثون كان لصاحب النصف من ذلك اربعة مضرورة  
في اثني عشر وذلك ثمانية واربعون ولصاحب الثلث مثل ذلك ولصاحب الربع  
ثلاثة مضرورة في اثنا عشر وذلك ستة وثلاثون وكان ما اخذه صاحب النصف  
من الثلثين بلا منازعة خمسة ونصف مضرورة في اثنا عشر وذلك ستة وستون  
وما اخذه صاحب النصف وصاحب الثلث ثلاثة ونصف مضرورة في اثنا عشر  
وذلك اثنان واربعون بينهما نصفان لكل واحد منهما احد وعشرون وكان  
الذي لا يستقيم بينهم ثلاثة عشر مضرورة في اثنا عشر فيكون ذلك مائة  
وسبعة وخمسين بينهم لكل واحد منهم اثنان وخمسون فصاحب الربع ما وصل  
اليه من الثلثين الا اثنان وخمسون وصاحب الثلث اخذ مرة اثنين وخمسين  
ومرة احدى وعشرين وذلك ثلاثة وسبعون وصاحب النصف اخذ مرة  
اثنين وخمسين ومرة احد وعشرين ومرة ستة وستين فيكون ذلك مائة  
وسبعة وثلاثين فاذا اجتمعت بين هذه السهام بلغت سهام ثلثي المال مائتي واربعة  
وستين واذا ضمنت الى الثلث الذي قسموه الى طريق العود كانت الجملة  
ثلثاياه ستة وتسعين واستقام المخرج وعن ابراهيم رحمه الله قال  
اذا اوصى الرجل واعتق بدي بالعتق وبه ناخذ وهو مروي عن عمر رضي  
الله عنهما وهذا لان العتق اقوي سببا من سائر الوصايا فانه لا يحتمل الفسخ  
وهو اسقاط للرق والمسقط يكون متلاشيا وسائر الوصايا لا تحتمل الفسخ  
والرجوع عنها وثبت الحكم بحسب السبب لا بما احق له ضعيف مع القوي  
ثم ابو يوسف ومحمد اخذ بظاهر الحديث فقدما العتق على الحباية المذفدة  
وابو حنيفة خض الحباية من بين سائر الوصايا باعتبار انها اقوي سببا فيها  
عقد الضمان وعقد الضمان اقوي من التبرع وقوة العتق باعتبار حكم السبب

فغند البداية بالحباية ثم يخرج بالسبق وقوة السبب فقال يدها وعنده  
البداية بالعتق يستويان من حيث ان للعتق قوة السبق وقوة الحكم والحباية  
قوة السبب والمعتبر لولا السبب فان الحكم يبنى على السبب فتخصصان  
وسياتي بيان المسئلة في موضعها وعن ابراهيم في الرجل يوصي الى رجل  
فيموت الموصي اليه فيوصي الى رجل آخر قال الاخر وصيهما جميعا وبه ناخذ  
فان الوصي بعد موت الموصي قائم مقام الموصي في ولايته في المال وقد كان  
ولايته في ماله وماله الموصي الاول لمخلفه وصيه في التصرف في المالاين  
لان بعد قبول الوصية التصرف في مال الموصي الاول من حوايج الوصي كالتصرف  
في مال نفسه فانما يقيم الوصي مقامه فيما هو من حاجته وعن ابراهيم في  
الرجل يوصي لامرأته في حياته وصحته فيموت قال هو ميراث وان اوصى عند  
موتها بوصية فهو لها من الثلث والمراد بوصيته لها في صحة الاقرار والهبة  
لا الوصية المضافة الى ما بعد الموت لان حالة الصحة وحالة المرض في ذلك سواء  
وبه ناخذ فنقول الهبة لامرأته والاقرار لها بالدين باطل من المولى لانها باقية  
عليها ملكه وكسبها له بمنزلة القنة فاما ما وصيته لها مضافة الى ما بعد الموت  
فصحيح لانها تعلق بالموت وجوب الوصية تكون بعد الموت فالوصية لها  
بمنزلة الوصية كارية اجنبية وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال اذا اقر الرجل  
عند موته بدين لوارث فانه لا يجوز الاجبة وان اقر بغير وارث بالدين جاز ولو  
احاط بجميع ماله وبه ناخذ في الفصلين وقد روي في بعض الروايات مرفوعا الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ينادى في الاقرار وعن ابراهيم يضربها  
الطلق قال هي بمنزلة المريض يعني في الوصية والبيع والطلق اسم لوجع الولادة  
وليس ذلك محاضا ايضا قال الله تعالى فاجازها المحاض الى جذع النخلة وميتي  
اخذها رجعا للولادة فهي بمنزلة المريض لانها اشرفت على الهلاك الا ان  
قد ياخذها الوجع ثم ليسكن ذلك فباعتبار ذلك المرض لا يصير في التبرعات  
كالمریضة بمنزلة مريض بعقبه برأوا بما يصير كالمریضة اذا اخذ الوجع  
الذي يكون اخره انفصال الولد عنها من سلامتها به او موتها لان المعتبر  
مرض الموت ومرضى الموت ما يتصل به الموت ومن اوصى باكثر من ثلث ماله لم  
يجز الفصل على الثلث الى ان يجيزه الورثة بعد موته وعمر كمار لان حقهم



يعلق بماله مرضه ولكن الشرع جعل الثلث محلا لوصية الموصي ليتدارك به ما فرط  
به في حياته فصار له على ذلك اذا اوصى به فقد قصد الاضرار لورثته باسقاط حقهم  
عن ما تعلق حقهم به وايتارا لاجنبى على من اثره الشرع وهو الوارث فللوارث  
ان يرد عليه قصده بان ياتي الاجازة ولا يعتبر لاجازته في حياته الموصي  
عندنا وقال ابن ابي ليلى تنصح اجازته في حياته وليس له ان يرجع بعد وفاته  
لانه مسقط حقه بالاجازة وبالمرض قد تعلق حقه بماله فصح اسقاطه وفقه  
هذا ان حق الوارث انما يثبت في ماله بالموت ولكن سبب موته المرض فلما اقيم هذا  
السبب مقام حقيقة الموت في منع المورث من التصرف المبطل لحق الوارث  
فكذلك تقام مقامه في صحة اسقاط الحق من الوارث بالاجازة ولكننا نقول  
اسقاط الحق قبل وجود السبب لا يجوز ويعترض المرض ليس بسبب لتعلق حقه  
بماله بل السبب مرض الموت ومرض الموت ما يتصل به الموت فتقبل ان تقال  
الموت لا يكون سببا وهذا انصال وهو ان يكون هذا اسقاط الحق قبل تقدر  
السبب ثم الاجازة من الموارث انما يعمل لوجود دليل الرضا منه يتصرف  
المريض واجازته في حياة الموصي لا يدل على ذلك بل الظاهر انه احتسم المورث  
فلم يجأه بالرد من غير ان يكون راضيا بوصيته بخلاف ما اذا اجاز به بعد الموت  
وفي الاجازة بعد الموت ان لم يكن الوارث من اهله باكان صغيرا فهو باطل ايضا  
لانه اسقاط للحق بطريق التنصع فاما ما ادكيرا فاجازته صحيحة ويملك المالك للموصي  
له بطريق الوصية من الموصي عندنا وعند الشافعي صحبه بطريق التملك من الوارث  
ابتدائه حتى لا يتم الا بالتبضع على قوله وعندنا يتم من غير قبض الموصي له والسبع  
لا تمنع صحة الاجازة وليس للوارث ان يرجع فيه وجه قوله بنفس الموت صار قدر  
الثلثين من المال ملكا للوارث لان الميراث يثبت بغير قبول الوارث ولا يزيد  
بالرد فاجازته تكون اخراجا للمالك عن ملكه بغير عوض وهذه هبة لا يتم الا بالتبضع  
كالواصي ماله جاره فاجازته الجار بعد موته وكما نقول يصرف الموصي صادقة  
وامتنع نفوده لقيام حق الغير فيه من له الحق يكون اسقاطا كاجازة الموهن  
بيع الراهن وكذلك ان اجاز وصية الوارث ولو اوصى بالف درهم من ماله  
رجل او عبدا وثوب فاجاز ذلك الرجل قبل موته او بعده فله ان يرجع عنه  
ماله يدفعه الى الموصي له فاذا دفعه اليه جاز لان وصيته من ماله غيره بمنزلة

الهبة

الهبة كان ماله غيره فلا تنصع الا بالتبضع كما لو وهب ماله نفسه بخلاف  
الوصية من ماله نفسه بأكثر من الثلث لانه اوصى بماله نفسه الا انه لم ينفذ لحق  
الورثة فاذا اجازوا فقد ابطوا حقهم وجاز من قبل الموصي جواز الوصية فلزم  
التسليم من شرط صحتها وجوازها واذا اوصى لرجل بعبد ولاخر بثوب ولاخر  
بدار والثلث يبلغ الف درهم والوصية يبلغ الف وخمسمائة اصاب كل واحد منهم  
ثلثا وصيته وبطل الثلث لانه لا بد من ابطال الفضل على الثلث وليس احدهم باطلا  
اولى من الاخر وقد استوتوا في استحقاق الثلث فلذا في ابطاله فينتقض من كل وصية  
واحد منهم ثلثها ووجه ذلك ان ينظر الى مبلغ الوصايا والي ثلث ماله فان كانت  
الزيادة مقدار الثلث ينقض من نصيب كل واحد منهم الثلث وان كان نصفه نصف  
وتفسيره اذا اوصى لرجل بعبد قيمته الف درهم ولاخر بثوب قيمته ثلثا  
ولاخر بدار قيمتها مائتان فذلك كله الف وخمسمائة وثلث ماله الف فالزيادة  
مقدار الثلث فينتقض من وصيته كل واحد مقدار الثلث فلصاحب العبد  
ثلثا العبد ولصاحب الدار ثلثا الدار ولصاحب الثوب ثلثا الثوب فاستقام الثلث  
والثلثان واذا اوصى لذوي قرابته بالثلث فان ذوى قرابته اولا قارب  
اولا يشاء اولارحامه اولذوي ارحامه قابو خيفة رحمه الله يعتبر خمسة  
اشهاد واهم محرر واشين فضا جدا ما سوى الوالد والولد ومن لا يرث  
والاقرب فالاقرب وفي قوله ابن يوسف الاول يدخل فيها جميع ذوى رحم محرر  
منه الا بعد والاقرب في ذلك سوى ثم رجع فقال كل من جمعه واياء اقصى  
اب في الاسلام يدخل في الوصية ذوالرحم المحرم وغير ذى الرحم المحرم كغير  
سرا وهو قوله محرم رحمه الله والاختلاف في موصفين احدهما انه يصرف  
الى ذى الرحم المحرم ولا يصرف الى غيرهم عندنا في خيفة وعندهما ذوالرحم  
المحرم وغيره سوا والثاني انه يصرف الى الاقرب فالاقرب عنده وعندهما  
لسوي فيه الاقرب والابعد وانفقوا لا يدخل فيها الوارث لقوله عليه  
السلام لا وصية لوارث وكذلك يعتبر الاثنان بالاتفاق لان ذوى لفظ جمع  
واقل الجمع اثنان في الميراث الا ترى ان الاخوين ينقلان الام من الثلث الي  
السدس فكذلك في الوصية اذهي اخ الميراث وكذلك لا يصرف الى الولد والولد  
لانها لا يسميان قرابة لقوله تعالى الوصية للوالدين والاقربين مبین بينهما



فتبين ان الوالد من غير القرابة فاذا خرج الاب من ان يكون قريبا للابن خرج الابن  
من ان يكون قريبا للاب وهل يدخل الجد وولد الولد ذكر في الزيادة ان يدخل  
ولم يذكر فيه خلافا وروي الحسن عن ابي حنيفة ان الجد وولد الولد لا يدخلان في  
الوصية وكذا روي عن ابي يوسف لان الجد بمنزلة الاب والولد بمنزلة الاب  
وانما اعتبر ابو حنيفة في الرحم المحرم لان الموصي قصد بالوصية صلة الرحم  
لان ما مورث بها قال الله تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان واما ذى القربى  
وقال جل وعلا وتقطعوا ارحامكم اولئك الذين لعنهم الله فلما كان ما مورثا بصلة  
القرابة وانما يجب الصلة بمن كان ذارح محرم منه فانصرف الوصية اليه دون  
غيره ولان القرابة المطلقة قرابة ذى الرحم المحرم لا اختصاصها باحكام مخصوصة  
من عدم جواز المناكحة والعقود عند الملك وعدم الرجوع في الهبة وجوب  
التفقة عند العسرة فانصرف الوصية اليه وانما اعتبر الاقرب فالاقرب  
لان كل من كان اقرب اليه فهو اشبه بهذا اللفظ فكان اولى كما في العصابات  
وذوي الارحام في الميراث والاقرب في الشفعة وجه قوله ابي يوسف الاول  
انه يصرف الى كل ذى رحم محرم منه الاقرب والابعد سوا انهم في استحقاق  
الامر سوا الا ترى انه لو اوصى اخوته وله اخوة بعضهم اب وام وبعضهم اب  
وبعضهم ام انصرف في الوصية سوا ولا يعتبر الاقرب وجه قوله الآخر وهو قوله  
محمد انه يدخل فيه ذوا الرحم المحرم وغير ذى الرحم المحرم يصرف الى كل من  
يجب له واما ما افصحى اب في الاسلام ان هذا اللفظ في الابد من اكثر استعمالاته الا ترى  
الا ترى ان لا يقال للاخ والعمة هذا قربي فيه دخلوا كلهم في الوصية الا ترى  
الى ما روي في الجبر ان لما نزل قوله تعالى وانذر عشيرتكم الاقربين جمع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اقرباؤه وها سبعين نفسا وقال لهم اني نذركم بين  
يدي عذاب شديد وكان فيهم ذو رحم محرم وغيره ثبت ان كل من في الوصية  
سوا الا انه لا يمكن ان يدخل فيه جميع اولادهم فجعل احد فيه من جمعه واما ما افصحى  
اب في الاسلام لانه لما ورد الاسلام صارت المعرفة باهل الاسلام وكان قبل  
ذلك يعرف بقبائل الجاهلية وها انما قال ذلك في زمانها لان في ذلك الوقت  
وما يبلغ الى ثلاثة ابا واربعة ابا ولا يجوز ذلك فتبين اقرباؤه اما في زماننا  
فلان يمكن ان يعتبر ذلك لان النسبة قد طالت فتقع الوصية لقوم بجهولين فان ترك

عمن

عمن وخالف وهو ليس بورثة فعند ابي حنيفة الوصية للعين دون الخالين لان  
العمر اقرب من الخال لانه من قبل الاب بدليل الولاية عند ما التفت بينهم بالسوية  
ولو كان له عم واحد وكان العمر النصف والباقي الخالين عنده لانه اوصى بلفظ الجمع  
وهو قوله ذوي دواقل الجمع في الوصية اثنان ويصرف النصف الى الخالين لانها متحدة  
اسم القرابة فاذا خرج العمر من الوسط صار كانه لم يترك الا الخالين قال محمد  
رحم الله اذا اوصى بشك ماله لقبيلة دخل المولى فيه لانه ينسبون الى تلك القبيلة  
وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مولى القوم منهم هذا اذا كانوا يحصلون  
وان كانوا لا يحصلون فالوصية باطلة لان المقصود من هذه الوصية الصلة الا ترى  
انه يستوي فيه القوي والفقير فاذا كانوا لا يحصلون صاروا بجهولين فطلت وحد  
الاحصاء ذكرناه في الشرب والشفعة ولا خلاف في المسئلة الا انه على قوله محمد رحمه الله  
وقال ابو يوسف ومحمد اذا اوصى لفقرا اهل بيته فهو لكل من نسب الي  
اتصي في الاسلام من قبل الرضا وكذا المحتاجي اهل بيته فان كان الموصي  
من اولاد العباس فكل من كانت نسبته الي العباس قبل الاب دخل فيه سوا كان  
هو بنفسه ذكرا وانثى بعد ان يكون ينسبون اليه من قبل الاب او من كان نسبته  
اليه من قبل الام لا يدخل فيه لانه لا يسمى من اهل بيته وانما يسمى من اهل بيت آخر  
وكذلك الوصية لجنس لان او لمحتاجي جنسه لان الجنس واهل البيت سوا سوا  
كانوا يحصلون او لا يحصلون لان سبيل هذا سبيل الصدقة لانه حصل الفقرا والمحتاجين  
وجماله المنصديق عليه لا يمنع الصحة لان قابضا لصدقه هو الله تعالى وهذا عند  
الاعتدال حنيفة يعتبر الاقرب فالاقرب ولا يعطى غير ذى الرحم المحرم وعند  
بصرف الى الكل ولو اوصى بشك ماله لاخويه وله ستة اخوة بمترقين وله ولد  
بجوز ميراثه فالثلاث من اخويه سوا لان الاستحقاق بالاسم وهو في استحقاق  
الاسم سوا خلاف ما لو اوصى الاقربا لان عند ابي حنيفة انه يصح ان يقال  
هذا اقرب من فلان ولا يصح ان يقال هذا اكبر اخوه من فلان بل كلهم في استحقاق  
الامر سوا هذا اذا كان له ولد بجوز ميراثه فان لم يكن فلا وصية للوارث  
والاخرين للاب ثلث ذلك الثلث لانها لا يرثان فان قيل وجب ان يصرف  
جميع الثلث اليهما اذ الموضع الوصية لهما كما لو اوصى لحي وميت قلنا الاضافة  
كانت صحيحة الى الاخوين لابي وامر والاخوين لأم الا ترى انه لو اجازت

عمن



الورثة جازت الا انهم خرجوا بعد الدول في الوصية فلا يزداد حق الاخ لابل الاتري  
انه لو اوصي ليلته بصرفات اثنان قبل موته كان للباني ثلث الثلث لصحة الاضافة  
الاتري لو قال الثلث الذي اوصيت لفلان قد اوصيت به لو ارثي فانه يكون رجوعا  
عقلان فالوقاب لفلان وفلان واحد هاتين لان الميت ليس يحمل توجه  
ما فلا يدخل تحت اللفظ الاتري انه لو قال الثلث الذي اوصيت به لفلان  
الميت لا يكون رجوعا واذا اوصي ثلثه لبني فلان فهذا الاعطوان ان يكون الاب  
هو قبيله مثل تميم وكنب ووايل او لا يكون قبيله بل اب خاص فان كانت قبيله  
دخل فيه الذكور والاناث لان المراد النسبة والمراد بقوله انا من بني فلان  
كما يقول الرجل انا لا حقيقة لهذه النسبة وانما ينسب اليها مجازا فيتناول  
جنس من ينسب اليها حقيقة كان او مجازا الاتري انه يدخل فيه الخليفة الذي  
وهذا اذا كانوا حصون فان كانوا الا حصون فيبطل لان في القبيلة اعتنا صلوا الصلة  
للجهول باطل انا اذا كان فلان اب صلب فان كانوا ذكورا دخلوا في الوصية لان لفظ  
حقيقه فيصرف اليه ما يمكن وان كانا لا يدخل فيه ولا واحد منهم لان اللفظ لا  
يتناولهم وان كانوا ذكورا او انا ما فعند ابي حنيفة وابي يوسف الوصية للذكر  
دون الاناث وعند محمد يدخل فيه الذكور والاناث وهو احدى الروايتين عند  
ابي حنيفة ورواه يوسف بن خالد السبيعي ابي حنيفة وابي يوسف ان ابنين جمع ابن  
فيمنع على الذكور لانه حقيقته الاتري انهم لو كانوا كلهم انا ما لم يدخلوا في الوصية  
ومحمد يقول ابنين لاذكروا مطلقا يقع على الذكور والاناث عندنا شراكم قال  
الله تعالى يا بني ادم ولعقبك من اللفظ على الذكور خاصة لان النسب الى الجد بمنزلة  
النسب الى الاب في الحقيقة لان اكرافا من ينسب الى الجد لم يعرف دون الاب  
الاتري ان ابن ابي ابي ينسب الى جده وكذلك ابو نصر سلام لان سلاما جده  
لا ابوه واذا كان ينسب الى الجد صار حكم ابي الصلب والجد سواء ولو اوصي ثلثه  
لولد فلان وله بنون وبنات كان الثلث بينهم سواء لان الولد اسم لجنس المولود  
ذكر اكان او انثى واحدا كان او اكثر ولو كانت له امرأة حامل دخل ما في بطنها  
في الوصية لانه دخل تحت تسمية الولد الاتري انه يرتب فيدخل تحت الوصية  
ايضا فان كانت له بنات وبنوا ابن فالوصية لهنانه دون بني ابنة لان لفظ  
الولد يتناول الامة حقيقة ويتناول اولاد الابن مجازا يمكن صرف

الى حقيقته لا يصرف الى مجازه فان لم يكن له ولد اصلية فالوصية لولد الابن  
يستوي فيه ذكورهم واناثهم لانه لا يمكن صرفه الى حقيقته وصرف الى مجازه  
ولا يدخل اولاد البنات لانهم من قوم آخرين وليسوا من اولاده لان النسب  
الى الابا ولو كان له ولد واحد ذكر او انثى فجميع الوصية لانه المستحق للاسم  
على الحقيقة فلا يصرف الى مجازه والولد اسم جنس يتناول الواحد فمما عدا اذا  
اوصي لفلان او لبطن فلان فالجواب فيه منكم الجواب في قوله القبيلة فلا  
يدخل فيه البنون والبنات وهذا اذا كانوا حصون فاما اذا كانوا الا حصون  
فالوصية باطله لانه وقع للجهول الا اذا قال لفقيرهم فحينئذ يجوز لان المقصود  
به التقرب الى الله تعالى فان كانوا حصون يدفع الى جميعهم لانه بمنزلة التسمية  
لهم وان كانوا الا حصون يجوز ان يدفع الى بعضهم دون بعض غير ان عند  
ابي حنيفة وابي يوسف يجوز صرف كله الى فقير واحد وعند محمد لا يجوز الا ان يصرف  
الى اثنين لان الوصية اخت الميراث واجمع في باب الميراث اثنان فصاعدا  
ولهما ان الفقهاء استخرجوا الجلس يتناول الواحد فصاعدا لانه عليه قوله تعالى  
انما الصدقات للفقراء الاية ولودفع الى فقير واحد جاز وهذا الوقاب  
ان تزوجت الشابة بعدى حر فتزوج امرأة واحدة يعق ولوا وصي ثلثه  
لفلان وفلان او بين فلان وفلان ثلثات الموصي فالمسئلة على ثلاثة احوال اما ان يموت  
احدهما قبل موت الموصي او بعد موته او كان ميتا قبل الوصية اما اذا مات  
بعد موته فانه يكون الثلث بين الحي والميت نصفين لان الموصي لمات اولاً فنقد  
رجبت الوصية لهما فاذا مات احدهما صاب نصيبه لورثته وان مات احدهما قبل  
موته صار نصف الثلث للحي ونصفه مردود الى ورثة الموصي لانه مات  
قبل وجوب الوصية له لان الوصية تمليك بعد الموت وقد مات قبل التمليك  
وانما يكون للحي نصف الثلث لان الاضافة اليهما كانت صحيحة وكان لكل واحد  
منهما نصف الثلث فلا يزداد حقه بموت الآخر فكان لورثة الموصي واما اذا  
كان احدهما ميتا قبل الوصية فان كان الموصي قاب بين فلان وفلان فللحي  
نصف الوصية ولا شيء لورثة الميت لان كل بين كل تقسيم وتجزئة فصار كأنه  
اوصي لكل واحد منهما بنصف الثلث واذا بطل نصيب الميت رجع الى ورثته الموصي  
ولا يكون للحي الا النصف ولو قال لفلان وفلان واحد هاتين فالوصية كلها للحي



سواء علم بموته او لم يعلم وروي عن ابي يوسف انه قال ان كان الموصي علم بموته  
فالثالث كله للحي وان لم يعلم فللحي نصفه لانه اذا لم يعلم بموته كان قصده تملك نصف  
الثالث لكل واحد منهما فلا يثبت الا ذلك بخلاف ما اذا علم بموته لانه قصده صلة  
الحي منهما وجه ظاهر الرواية انه اضاف الوصية الى اثنين احدهما تصح الاضافة  
اليه والاخر لا يصح فبطلت الاضافة الى من لا يصلح للاضافة اليه ويثبت الى من يصلح  
الاتري انه لو قال ثلث مالي لفلان ولهذا الاسد ولهذا الاسطوانة كان الثالث  
لكل لفلان ولو قال ثلث مالي لفلان ولعقبه فالثالث كله لفلان لان الاضافة  
الى العقب فاسدة لان عقبه من عقبه فاذا كان حيا لا يكون له عقب واذا بطلت  
الاضافة الى العقب بقيت اضافة ثلث المال اليه ولو قال ثلث مالي لفلان وللأسد  
كان نصفه لفلان ونصفه للأسد كمن عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند  
محمد لفلان ثلثه وثلثاه للأسدين بناء على ما ذكرنا من عند المساكين اسم جمع فيتناول  
الاثنين وعندهما اسم جنس فيقع على الادنى وكذا لو قال ثلث مالي لفلان  
وللحي كان نصفه لفلان ونصفه للحي لان الوصية للحي وصية لله تعالى فصار كانه  
اوصى الاثنين ولو قال حجوا عني حجة واعتقوا عني شمة تنفذ من الثلث لان الوصية  
نفادها من الثلث فان كان لا يسعها الثلث ينظر ان كانت الحجة حجة الاسلام لم يدي  
بها وان اخرو الميت لان حجة الاسلام اقوى من شمة التطوع ويعلم ان اسقاط الفرض  
اكثر اليه من غيره الا انه اخره لشغل قلبه وان كان الحج تطوعا فليس احدهما يولي  
من الاخر فيبدأ بما بدأ به الميت لانه اهدى عنده هذا اذا اوصى بعق شمة بغير  
عينها بغير عينها اما اذا كانت الشمة بعينها فانها يتخاضن في الثلث لان الوصية  
بالعق وصية للعبد اذا كان معيناً والوصية بالحج وصية لله تعالى فصار بمنزلة  
وصيتين مختلفين يتخاضن بخلاف ما اذا كانت الشمة بغير عينها لانهما صيتان  
لله تعالى واذا اوصى بالثلث لبني فلان واهل ربعة فاثلاث سهمان وولد للاب  
ولد اخر ثم مات الموصي فالثالث لولده يوم يموت الموصي لان الوصية تملك  
بعد الموت فانصرف الى الموجودين يوم الموت الاتري انه يعتبر ماله يوم الموت  
لا يوم الوصية وكذا لو قال ثلث مالي لموالي فلان وولد فلان عوفي ثم مات  
منهم ميت فاعتق فلان عبدا ثم مات الموصي فالثالث لمواليه يوم مات لما ذكرنا  
ولو كان لفلان موالى اعتقهم وموالي اعتقوه بان لم يكن من العرب ولزم بين ابي حنيفة

اوصى فالوصية باطلة لان الموصي لم يجهوله لان الموصي يذكر ويراد به الموصي الاسفل  
ويذكر ويراد به الاعلى ولا يمكن الجمع بينهما لاختلاف المقصود لان المقصود من الوصية  
للافل زيادة العام ومن الوصية للاعلى التكرار على النعمة وهما متضادان لا يمكن الجمع بينهما  
وروي عن ابي حنيفة ان الثلث لموالي الاسفل لان قصده بالوصية البر والناس يقصدون  
بالبر الموصي الاسفل وان الاعلى الاتري انه لو وقف على ماله كان للافل دون الاعلى  
كذلك هنا وروي عنه ايضا الثلث من التبريقين نصين لان الاستحقاق بالاسم وهو  
في استحقاق الاسم سواء الاتري انه لو اوصى لاختوته وله اخ لاب وام واخ لاب واج لام  
ان الثلث بينهم لاستحقاق الاسم كذلك هاهنا ولو اوصى ثلث ماله لفلان وله مال  
فهذا ذلك المال ولم يكن له مال ثم اكتسب مالا فله ثلث ماله يوم يموت لان الوصية  
تملك لان الرجل لا يكون ماله ابد على طالة واحدة فربما يستفيد وربما يملك فلما  
اوصى بثلث ماله مرسل ولم يعبده صار كانه قال لفلان ثلث ماله الذي يكون  
وقت الموت الاتري انه لو ربح في المال ربحا او زاد في المال شيئا ان لم يمت جميع  
المال ولو اوصى له ثلث غنمه فماتت الغنم قبل موته او لم يكن له غنم في الاصل  
فالوصية باطلة وكذا في العروض كلها لان الوصية تعلقت به فالحل لا يطلها وكذلك  
ان لم يكن موجودا فاستفاد لانه علقه بالغير وانما غير موجود وكذا لو قال شاة من غنمي  
او قنبر من حطيتي ثم مات وليس له غنم ولا حطة فالوصية باطلة وكذا الذي لم يكن له  
في الاصل غنم ولا حطة ومثله لو قال شاة من مالي او قنبر حطة من مالي او ثوب  
من مالي فالوصية جائزة ويعطى له قيمة شاة لانه اضافها الى ماله فالمال اسم جنس  
يتناول الله واهله والذنان وولد والعروض وغيرها والشاة ليست من اهل هذا المال  
فلما اراد قيمة شاة من ماله ولو اوصى له بشاة ولم يقل من غنمي ولا من مالي  
فمات وليس له غنم لم يذكر هذا في الكتاب ويلبغ ان يعطى شاة او قيمة شاة وقد ذكر  
في السير الكبير مسألة تدل على هذه قال اذا قال الامام من قتل قتيلا فله جارية  
من السبي فان كان في السبا ما جارية فانه يعطى له وان لم يكن فانه لا يعطى له ولو قال  
من قتل قتيلا فله جارية ولم يقل من السبي فانه يعطى جارية على كل حال كذلك ههنا  
واذا اوصى لرجل ثوب ثم قطعه وقاطه فقيصا فهذا لا يخلوا اما ان تغير عن جنسه  
او زاد فيه او نقصه اما اذا غيروه عن جنسه كان رجوعا كما لو اوصى له بثوب  
ثم قطعه وقاطه فقيصا او اوصى له بنظن ثم غزله او بغزله ثم نسجه او بحمد يسه



شراخ منها انا اوسيفا او بفضة تبرم صاغ منها خاتما او غيره كان رجوعا لانه  
لما غيره عن حاله لم يتبدل به انه اراد الرجوع اذ لو كان من قصده البقا على الوصية  
لما كان يغيره عن حاله فالذي اوصى به لم يوجد والذي وجد لم يوص به سوا آخر  
واما اذا زاد فيه فان كانت زيادته لما قيمه مثل الثوب اذا صبغته والموت  
اذا لته بالتمن او اوصى به بدار وليس فيها بنا فيها كان ذلك رجوعا لان الموصي  
له لا يتوصل اليه الا ببدل وقد جعل وصيته بغير بدل فلما لم يتوصل الا ببدل  
يستدل به انه ابطال الوصية واما اذا زاد شيئا يتوصل اليه بغير بدل كما لو اوصى  
بدار ثم حصصها او طينها فذلك لا يكون رجوعا لان ذلك لحسين وتزيين وتوصل  
اليه بغير بدل فلم يكن رجوعا وكان ذلك دليل البقا على الوصية وكذا لو اوصى له بشيء  
شراخه لم يكن رجوعا لانه ليس بزيادة وانما ذلك لازالة الدرن والوسخ وانما  
نقصه فان كان نقما ما يبقى الغير مع ذلك النقصان لا يكون رجوعا كما اذا اوصى  
له بثوب شراخه ولم يقطعه ولم يخطه لان الشيء لم يغير عن حاله لكنه انتقص وان كان لا يبقى  
مع ذلك النقصان كان رجوعا اذا اوصى له بشيء ثم دحجها لان النقص لا يبقى الى وقت  
الموت والانسان وان مرض مرضا شديدا فانه لا ينقص اجله فلما كان عنده ان الم  
لا يبقى الى وقت موته فقد قصد الرجوع عن الوصية ولو اوصى له بقطن شراخه  
قتا وبطانة شريظن بها او بطهارة ثم طهرتها ثوبا فذلك رجوع لان هذا بعد  
استهلاكها من طريق الحكم الاتري ان الغاصب لو فعل هذا يقطع حق المالك  
والاستهلاك يدل على الرجوع ولو اوصى له بعبد او بثوب ثم باعه ثم اشتراه فبيعه  
رجوع عن الوصية لانه لما باعه صار كانه لو اوصى به في هذه الحالة لا يصح لانه وصيه  
ملك الغير فكما بيعه للملاهي الرجوع ولو اوصى لرجل بعبد لا ملكه ان يشترى  
له ثم ملكه الموصي بعبدة او ميراث او وصية ثم مات فهو جائز من ثلثه لانه اوصى  
بشئ ذلك ويدفع الى فلان فاذا ملكه بوجه من اسباب الملك دفع موت  
الشري عن الورثة وليس هذا كما لو قال اوصيت لهذا العبد فلان والعبد  
لغيره ثم ملكه انه لا ينفذ وصيته لانه لو لم يشتر في تلك المسئلة لا يجب على الورثة  
شراؤه فانما ذلك بمنزلة هبة عند الغير ان اجار صاحبها جازوا فلا  
اماني مسئلتا لو لم يبر بنفسه وجب على الورثة شراؤه ان كدوا عليهم ودفعه  
اليهم فلما اشترى بنفسه او ملكه بوجه آخر وجب عليهم تسليمه الى الموصي

له واذا اوصى لرجل بعبد يخرج من ثلثه ثم اوصى به لآخر فالعبد بينهما نصفان  
لانه اوصى لكل واحد منهما بجميع العبد الا انه لما يضايق عن حقهما يقتضي بينهما  
لاستوائهما هذا كما اريعت ولها شفعان ثبتت حتى الشفعة لكل واحد منهما على الكمال  
الا انه يقتضي بينهما لصيق المحل كذلك هما هنا قال في الاصل في هذه المسائل انه  
متى سمي الوصية الاولى ومتى سمي الوصية به ولم يسم الوصية الاولى لم يكن  
رجوعا وكان ذلك بينهما وبينا انه اذا اوصى بعبد لرجل بمقال العبد الذي اوصيت  
به لفلان اوصيت به لفلان آخر كان رجوعا لانه سمي الوصية الاولى واستنفذ  
الوصية للثاني فكان رجوعا واستنفذ الوصية للثاني وكذا لو قال العبد  
الذي اوصيت به لفلان قد اوصيت به لفلان آخر لانه سمي الوصية الاولى واستنفذ  
الوصية للثاني بحرف قد لانه للاسباغ والابلاغ في الاستنفذ فكان رجوعا  
وكذا لو قال العبد الذي اوصيت به لفلان قد اوصيت به لفلان آخر ولو قال  
العبد الذي اوصيت به لفلان آخر ولو قال العبد الذي اوصيت به لفلان وقد  
اوصيت به لفلان آخر كان بينهما نصيبين ولم يكن رجوعا لان الوالد للعطف  
والجمع فقد جمع بينهما في الوصية ولم يمتد نف الوصية للثاني اما اذا سمي الموصي  
بالموصي الوصية الاولى لم يكن رجوعا وكان بينهما كما اذا اوصى بعبد لرجل  
ثم اوصى به لآخر لما ذكرنا ولو لم يوص به لاحد ولكنه حجد وصية الاول  
وقال له اوص له فهذا رجوع هكذا ذكرنا وذكر في الجامع اذا قال اشهد وانني  
لم اوص له لم يكن رجوعا فمن اصحابنا من قال في المسئلة روايتان فلك المسئلة  
على قياس هذه المسئلة يكون رجوعا وهذه المسئلة على قياس تلك المسئلة ينبغي  
ان لا يكون رجوعا وهذه المسئلة على قياس تلك المسئلة ينبغي ان لا يكون رجوعا  
وبعضهم فرقوا باختلاف الرضع ابا من جعل في المسئلة روايتان فوجه من قال  
انه رجوع ان الوصية تحتل الرد والنقص فكان الجحد رجوعا كما اذا حجد الموكل  
الوكاله كان رجوعا على الوكيل والمتابعين اذا حجد البيع كان اقاله منهما ووجه  
الرواية التي لا يكون رجوعا ان الوصية وجوزها بالموت بدليل انه يعتبر القبول  
والرد بعد الوفاة فاذا قال له اوص له بشئ فهو صادق في مقالته على معنى انه  
لم يوجب له الوصية بعد فلا يكون رجوعا ومن فرق باختلاف الوضع قال  
عنا حجد الوصية فكان رجوعا في الجامع لم يحد ولكنه قال اشهد وانني لم اوص



له بشي فقد امر الشهود بان يكذبوا عليه فلا يكون رجوعا والاصح ما ذكره المعلي في  
نوادره ان علي قول ابي يوسف الجود يكون رجوعا عن الوصية وعلى قول محمد لا يكون  
رجوعا فيها ذكر هنا قول ابي يوسف وما ذكر في الجامع قول محمد وجه قوله ان الرجوع  
فسخ ورفع العقد الثابت وجود اصل العقد لا يكون تصرفا فيه بالرغم كما ان جود  
النكاح من الزوج لا يكون رفعا له بالطلاق ووجه قول ابي يوسف انه بالجود يبقى العقد  
في الماضي ومن صرته بقي العقد في الحال والثابت بضرورة النص كالثابت بالنص  
وهو بملكه بقي العقد في الحال ان كان لا يملك بقتة في الماضي وجه فارق النكاح  
لان بقي النكاح من الاصل يقتضي بقي دفع الطلاق عن المحل الا ان يقتضي انقاع الطلاق  
على المحل في الحال ولو اوصي له بثلاث عنده او ابله او طعامه ادشى مما يكاد او يوزن  
من صنف واحد فاستحق الثلثان من ذلك او هلك وبقي الثلث وله مال كبير  
مخرج الباقي من ثلثه للموصي له جميع ما بقي وقاسم ولورثته الله في الاستحقاق  
كذلك وفي الهلال للموصي له ثلث ما بقي لان بالاستحقاق يتبين انه عند الوصية  
ما كان بملك الا الثلث وان يصرفه تناوله ذلك الثلث لان وصية بالعين لا يصح  
الا باعتبار ملكه بالمحل فاما في الهلاك لا يتبين ان الهالك لم يكن على ملكه وقت  
الاجاب وانما اوجب له الثلث شايعا لما ملكه على الشركة وما بقي سقي  
على الشركة ولكننا نقول ان تنفيذ الوصية بعد الموت وعند ذلك محل الوصية  
هو الباقي في الفصلين جميعا فيستحق جميع ما بقي وهذا لان الموصي جعل طاقته في هذا  
العين مقدما على حق ورثته بقدر ما ساء للموصي فكان حق الورثة فيه كالبيع  
وانما يحل الهالك من التبع لان الاصل وهذا خلاف ما لو اوصي بثلاث ثلثه اجزاء  
من المال فاستحق جنسان او هلك جنسان قبل موت الموصي فان الموصي له ثلث  
ما بقي لان هناك الموصي له لا يستحق جميع ما بقي بما اوجبه له بحاله الا ترى ان  
لو بقيت الاجناس لم يكن له ان يجيز الورثة على ان يقسم اكل قسمة واحدة فيعطونه  
احدا الاجناس وفي الجنس الواحد هو مستحق بجميع ما بقي بما اوجبه حتى اذا لم يملك  
منه شي كان له ان يجيز الورثة على القسمة لياخذ الثلث والباقي هو الثلث ولو اوصي  
بثلث ثلاثة ادر او بثلث ثلاثة من الرقيق فاستحق اثنان او هلك لم يكن للموصي له  
الثلث الباقي من اصحابنا من يقول هذا عند ابي حنيفة رحمه الله لانه تري قسمة  
الجيز في الدور والرقيق فهي عنده كالاجناس المختلفة فاما عندهما فيبغي ان يكون  
للموصي

للموصي له جميع ما بقي لهما بمنزلة جنس واحد عندهما في انهما تقسم قسمة واحدة  
والاصح انه قولهم جميعا لانها لا يقولان بقسمة الجيز في الدور الا ان يرى القاض  
المصلحة في ذلك فلا يكون الموصي له مستحقا في الدار الباقية مما اوجب له الموصي  
وكذلك لا يريان قسمة الجيز في الرقيق عند التساوي في الما ليه ولا يكون ذلك  
الا نادرا فانفاوت في بني آدم كثير في الظاهر فلهذا لا يكون للموصي له الا ثلث ما  
بقي ولو اوصي لرجل بعبد قيمته خمسمائة ولا حريشوت قيمته مائة ولا حنجر  
سيف قيمته مائتان وله سوي ذلك الف درهم او عرض بقيمة الف فاي الورثة  
ان يجيزوا فلكل واحد منهم ثلاثة ارباع وصيته لان مبلغ الوصايا ثمان مائة  
وثلاث مائة الرجل ستمائة فكان الثلث من مبلغ الوصايا ثمان مائة وثلاث  
مائة الرجل ستمائة فكان الثلث من مبلغ الوصايا يقدر ثلاثة ارباعه فعند  
عدم الاجازة يبطل من وصية كل واحد منهم الربع فيسلم لصاحب العبد ثلاثة  
ارباع العبد وقيمتة ثلاثمائة خمسة وسبعون ولصاحب الثوب ثلثة  
ارباع الثوب وقيمتة خمسة وسبعون ولصاحب السيف ثلاثة ارباع السيف  
وقيمتة مائة وخمسون فجأة ما نفذ باقية من الوصية ستمائة وحصل للورثة  
الف درهم وربع العبد مائة وخمسة وعشرون وربع الثوب قيمته خمسة  
وعشرون وربع السيف قيمته خمسون فجأة ذلك الف ومائتان فاستقام الثلث  
والثلثان ولو اوصي لرجل بسيف قيمته مائة ولاخر سدس ماله وله خمس مائة  
درهم سوي السيف كان لصاحب احد عشر سهما من السيف في قوله اي خيفة  
لانه اجتمع في السيف وصبيان وصية بجميعه وصية بسدسه والقسمة  
في هذا عند ابي حنيفة على طريق المنازعة فخمسة اسداس السيف يسلم  
لصاحب السيف بالمنازعة وقد استوت منازعتها في السدس فكان بينهما  
نصفان وتبين ان سهما السيف صارت على اثنا عشر حاجتا الي سدس تنقسم  
نصفين وقيمة السيف مائة فكل مائة من الخمس مائة تكون على اثنا عشر ايضا فلهذا  
ستون سهما للموصي له بالسدس سدس ذلك لانه اوصي له بسدس ماله فيستحق  
به السدس من كل ماله وذلك عشرة فتبين ان للموصي له بالسدس احد عشر سهما  
عشرة من الخمس مائة درهم من السيف ولصاحب السيف احد عشر فقوله بلغت  
سهما الوصايا اثنين وعشرين وذلك دون الثلث لان سهما المال اثنان



وسبعون والسالم للورثة خمسون فكان التخرج مستقيما ولي قول أبي يوسف  
 ومحمد رحمهما الله فهذه السيف بين الموصي لها على طريق العول فيضرب في سهم  
 صاحب السيف بسنة وصاحب السدس بسهم فيكون السيف بينهما على سبعة  
 أسهم والخمس مائة الأخرى يجعل كل مائة على سبعة أيضا فذلك خمسة وثلاثون  
 للموصي له بالسيف سدس ذلك وذلك خمسة وخمسة أسداس سهم فقد نفدنا  
 الوصية له في هذا القدر من الخمس مائة وفي سهم من السيف وذلك ستة وخمسة  
 أسداس ولصاحب السيف ستة كلهما من السيف فذلك اثنا عشر وحصة أسداس  
 وجملة سهام المال اثنان واربعون فكانت الوصية بأقل من الثلث فلا حاجة إلى  
 اجازة الورثة ولو كان أوصي مع هذا أيضا بالثلث كان الثلث سهم يضرب  
 فيه صاحب السدس خمس مائة وثلث سدس السيف وصاحب الثلث بثلث  
 خمس مائة وخمسة أسداس سدس السيف كما أصاب صاحب السيف كان في  
 السيف وما أصاب صاحب الثلث كان في الدراهم وفيها بقي من السيف وكذلك  
 ما أصاب صاحب السدس في قياس قول أبي حنيفة وهذا لأنه اجتمع في السيف  
 ثلث وصايا وصية بجميعه وثلثه وسدسه فتكون القسمة على طريق  
 المنازعة وفي الحاصل نصيب سهام السيف على ستة وثلاثين لما جئنا إلى سدس  
 تنقسم اثلاثا ولصاحب الثلث ثلثه بلامنازعة أربعة وعشرون وسدس  
 وهو ستة لامنازعة فيه لصاحب السدس فهو بين صاحب الثلث والجميع  
 نصفان لكل واحد منهما ثلاثة وقد استوت منارعتهم في الثلث ليكون بينهما  
 اثلاثا لكل واحد منهما سهمان فحصل للموصي له بالسيف بلامنازعة ان نقد وعشرون  
 وبالمنازعة خمسة فذلك تسعة وعشرون وهو خمسة أسداس السيف  
 الأسدس سدسه لأن كل سدس منه ستة وحصل لصاحب الثلث بالمنازعة  
 خمسة وذلك خمسة أسداس سدس السيف وحصل لصاحب السدس سهمان  
 وهو ثلث سدس السيف كما قال في الكتاب ثم المال الآخر وهو الخمس مائة  
 يجعل كل مائة منه على ستة وثلاثين فيصير جملة ما يد وثمانين للموصي له بالثلث  
 ثلث ذلك ستون والموصي له بالسدس سدس ذلك ثلاثون فكان لهما تسعون  
 وظهور أن مبلغ سهام الوصاية مائة وستة وعشرون وهو أكثر من الثلث فالسبل  
 أن يجعل ثلث المال بينهم على هذه السهام والثلثان ضعف ذلك فجاء المال ثلثاه ومائة

وسبعون

وسبعون السيف من ذلك تسعة وعشرون مقدار حقه وصاحب الثلث خمسة  
 وصاحب السدس سهمين ويبقى للورثة من السيف سبعة وعشرون ثم يأخذ  
 صاحب الثلث من سهام الخمس مائة مقدار حقه ستين وصاحب السدس من  
 ثلاثين فجاء ما نفدنا فيه الوصية لهم مائة وستة وعشرون وحصل للورثة  
 ضعف ذلك مائتان واثنان وخمسون مائتان وخمسة وعشرون من الخمس  
 وسبعة وعشرون من سهام السيف واستقام الثلث والثلثان ولم يذكر  
 تخرج قولها في الكتاب وعندهما القسمة على طريق العول فيضرب صاحب  
 السيف بسنة وصاحب الثلث بسهمين وصاحب السدس بسهم فكان السيف  
 بينهم على تسعة وكل مائة من الخمس مائة الباقية يكون على تسعة أيضا فذلك خمسة  
 واربعون للموصي له بالثلث ثلث ذلك خمسة عشر والموصي له بالسدس سدس  
 ذلك سبعة ونصف فكان جملة سهام الوصايا احدى وثلاثون ونصف وذلك  
 فوق الثلث فجعل الثلث بينهم على احدى وثلاثين ونصف والثلثان ضعف ذلك  
 يكون جملة اربعة وتسعين ونصف السيف من ذلك السدس وذلك خمسة  
 عشر وثلاثة ارباع للموصي له بالسيف ستة كل من السيف والموصي له بالثلث سهمان  
 والموصي له بالسدس سهمين ويبقى للورثة من سهام السيف ستة وثلاثة ارباع ويأخذ  
 الموصي له بالثلث مما بقي خمسة عشر والموصي له بالسدس سبعة ونصف فاذا جفت  
 من ذلك حصل تنفيذ الوصية لهم في احدى وثلاثين ونصف وحصل للورثة  
 ضعف ذلك ثلاثة وسبعون فاستقام الثلث والثلثان وان اردت ازالة  
 الكسر فلا طريق فيه سوى التضييق قاله رحمه الله وقد خرج شيخنا الحلواني  
 قولها على طريق آخر وهو ان السيف لما صار بين الموصي لهم على تسعة باعتبار  
 العول فكلمة من الخمس مائة الباقية يكون على ستة لا على العول في الخمس مائة  
 الباقية اذ اثنان للموصي له بالثلث عشرة والموصي له بالسدس خمسة فذلك  
 خمسة عشر فاذا ضمنت ذلك إلى سهام السيف تسعة كان اربعة وعشرين  
 يجعل الثلث بينهم على اربعة وعشرين وجميع المال اثنان وسبعون السيف  
 من ذلك السدس اثنا عشر أصاب السيف ستة ولصاحب الثلث منه سهمان  
 ولصاحب السدس سهمين يبقى ثلثة من سبعة للورثة وسهام الخمس مائة ستون  
 للموصي له بالثلث عشرة والموصي له بالسدس خمسة يبقى للورثة من ذلك خمسة



واربعون فجلة ما سلم للورثة من المال ثمانية واربعون وقد نقدنا الوصية في اربعة  
وعشرين فاستقام الثلث والثلثان قلت وهذا واضح ولكنه غير مستقيم  
على طريق اهل الحساب لان القسمة الواحدة مع تفاوت مقدار السهام لا يكون  
فاذا كان السيف وقيمتها مائة على تسعة اسهم ثم جعل كل مائة من الخمس مائة  
على ستة اسهم بين السهام تفاوت في المقدار فكيف يستقيم قيمة الكل بينهم بهذا  
الطريق قال هو كذلك ولكن صاحب المذهب نصر على هذا الطريق وعليه خرج المسائل  
الى آخر الباب فتأمل في ذلك فتأملته فوجدته كما قال ومن تلك المسائل  
قال لو اوصى لرجل بالثلث والاخر قيمته الف درهم وله الف درهم سوي  
ذلك فان صاحب الثلث يضرب فيه بثلث الالفين وسدس العبد ويضرب  
صاحب العبد فهو في العبد وهو النصف وما اصاب صاحب الثلث فهو فيما بقي  
من العبد والمال يكون له خمس ما بقي من العبد وخمس المال في قوله اي حبيفة  
لان اجتماع في العبد وصيتان هبة بجميعه وثلثه ويسلم ثلثاه لصاحب الجميع  
بلامنازعة والثلث بينهما نصفان لاستواء امرعهما فيه واذا صار العبد على  
ستة فكل الف من الالفين كذلك فهما اثنا عشر للوصي له بالثلث الثلث اربعة فبلغ  
سهام الوصية عشرة فيجعل ذلك ثلث المال ثلاثون العبد من ذلك عشرة للوصي  
بالعبد خمسة وهو نصف العبد وللوصي له بالثلث خمسة اسهم من اسهم من العبد  
وهو خمس ما بقي منه واربعة اسهم من سهام الالفين وذلك خمس العشرين  
وحصل للورثة من الالفين ستة عشر منها ومن العبد اربعة اسهم فاستقام الثلث  
والثلثان وفي قوله اي يوسف ومحمد رحمهما الله يكون لصاحب الثلث ما بقي  
من العبد وهو سدس العبد وسدس الالفين وانما يستقيم هذا الجواب  
عندنا على الطريق الثاني لان الوصي له بالعبد يضرب في العبد بستة والمو  
له بالثلث بهمين فهما العبد ثمانية وكل واحد من الالفين على ستة  
باعتبار الاصل للوصي له بالثلث من ذلك اربعة فبلغ سهام الوصايا اثنا عشر  
فذلك الثلث وجميع المال ستة وثلاثون العبد منه اثني عشر للوصي له  
بالعبد ستة نصف العبد له فان العبد الوصي بعينه يضرب الوصي له بجميعه  
بثلثه فيه والوصي له بالثلث اسهم فيكون بينهما على اربعة والاخر على ثلاثة  
اسهم لانه لا عمل فيه للوصي له بالثلث سهم فحصل له سهمان في العبد  
ولصاحبه

ولصاحبه ثلاثة كلها في العبد الوصي بعينه فلهذا كان الثلث بينهما على خمسة اسهم  
ولو اوصى لرجل بعبد وثلث ماله لاخر وبعبده ذلك ايضا لاخر وسدس ماله لاخر  
وقيمة العبد الف درهم وله الفان سوي ذلك فان الثلث يقسم بينهم على اثنين  
وسبعين سهما يضرب فيه صاحب العبد واحد وثلاثين سهما وصاحب الثلث سبعة  
وعشرين ونصف وصاحب السدس ثلاثة عشر ونصف في قوله اي حبيفة لانه  
اجتمع في العبد اربع وصايا والقسمة عنده على طريق المنازعة فيه فثلثا العبد  
بين صاحبي العبد نصفين وسدس بينهما وبين صاحب الثلث اثلاثا والسدس الباقي  
بينهم ارباعا فعند تصحيح هذه السهام ينتهي الحساب الى اثنين وسبعين سهما حاجتنا  
الى حساب ينقسم سدس اثلاثا وارباعا فيسلم للوصي لهما بالعبد الثلثان ثمانية  
واربعون والسدس وهو اثنا عشر بينهما وصاحب الثلث اثلاثا والسدس لاخر  
بينهم ارباعا لكل واحد منهم ثلاثة فحصل لكل واحد من صاحبي العبد واحد وثلاثون  
ولصاحب الثلث سبعة ولصاحب السدس ثلاثة ثم صار كل ذلك من الالفين على  
اثنين وسبعين فالالفان مائة واربعه واربعون سهما لصاحب الثلث من ذلك  
ثمانية واربعون ولصاحب السدس اربعة وعشرون فاذا اجتمعت ذلك كله  
بلغ سهام الوصايا مائة واربعه واربعين فهو ثلث المال والثلثان نصف ذلك فجلة  
المال اربعمائة واثنين وثلاثين العبد من ذلك مائة واربعه واربعون لكل واحد من  
صاحبي العبد من ذلك مقدار حقه واحد وثلاثون كله في العبد ولصاحب الثلث  
من العبد سبعة ومن الالفين ثمانية واربعون فذلك خمسة وخمسون ولصاحب  
السدس من العبد ثلاثة ومن الالفين اربعة وعشرون وذلك سبعة وعشرون  
وفي الكتاب خرجه على النصف من ذلك لانه جوز الكسر بالانصاف وجعل الثلث  
اثنين وسبعين وجعل لصاحب العبد واحد وثلاثين لكل واحد منهما خمسة عشر  
ونصف ولصاحب الثلث سبعة وعشرون ونصف ولصاحب السدس ثلاثة  
عشر ونصف فاستقام التخرج على ما قلنا وفي قوله اي يوسف ومحمد رحمهما الله  
الثلث بينهم على اربعة وعشرين سهما لان العبد الوصي بعينه يضرب كل واحد منهما  
فيه بسهام جميعه ستة والوصي له بالثلث يضرب فيه بهمين والوصي له  
بالثلث يضرب فيه بسهم فيكون بينهم على خمسة عشر وكل واحد من الالفين يكون  
على ستة باعتبار الاصل للوصي له بالثلث من الالفين الثلث اربعة من اثنين عشر



والموصي له بالسدس سهمان فاذا اضمنا هذه السبعة الى سهماء العبد خمسة عشر كان الكل  
احد وعشرين فلهذا كان الثلث بينهم على احد وعشرين سهما ولو اوصى برجل لعبد  
ولاخر بنصفه ولاخر ثلث ماله والعبد يبايئ القان سوي ذلك ولم يخبروا قسم  
الثلث بينهم على اثنين سهما لصاحب العبد اثناعشر ونصف في العبد ولصاحب  
النصف ثلثه ونصفه ليه ولصاحب الثلث اربعة عشر فيما بقي من العبد والمال  
في قول ابي حنيفة لان نصف العبد يسلم لصاحب العبد بلا منازعة والسدس بينه  
وبين صاحب النصف نصفان والثلث بينهم اثلث فيلقت سهما العبد ستة وثلاثين  
للموصي له بالعبد مرة ثمانية عشر ومرة ثلاثة ومرة اربعة فذلك خمسة وعشرون  
والموصي له بالنصف مرة ثلاثة ومرة اربعة فذلك سبعة والموصي له بالثلث اربعة  
شكر كل الف من الالفين يصير على ستة وثلاثين ايضا فلهما الالفين اثنان وسبعون  
لصاحب الثلث ثلث ذلك وهو اربعة وعشرون فبلغ سهما الوصايا ستين فجعل  
الثلث بينهم على ذلك والثلثان ضعف ذلك وجملة الماله مائة وثمانون وفي الكتاب  
خرجه على النصف من ذلك فقاد يقسم الثلثين بينهم على ثلاثين ولصاحب العبد  
اثناعشر ونصف نصف ما اعطياه وهو خمسة وعشرون ولصاحب النصف  
ثلاثة ونصف نصف ما جعلناه وهو سبعة كلها في العبد ولصاحب الثلث  
اربعة عشر نصف ما اعطياه وهو ثمانية وعشرون وهذه الاربعة عشر  
له فيما بقي من العبد والمال سدس ذلك في العبد والباقي في المالك  
عسى رحمه الله هذان الحرفان لاخير ان خطا وانما ينبغي ان يجمع ما بقي من العبد  
والمال فيقسم ذلك بين الموصي له بالثلث والورثة على اربعة وسبعين سهما  
فما اصاب اربعة عشر من ذلك فهو للموصي له بالثلث وما اصاب ستين سهما  
فللورثة لان الموصي له بالثلث شريك الورثة في التركة فيضرب هو وباقي  
من التركة بسهام حقه والورثة بسهام حقه وان اعتبرنا الاصل فيلبيغ ان يكون  
للموصي له بالثلث ما بقي من العبد سبع حقه لا سدس لانه كان له من العبد  
سهمان ومن الالفين اثناعشر فاذا اجتمعت الكل كان ماله من العبد سهمان  
ومن الفين اثناعشر فاذا اجتمعت الكل كان ماله من العبد سبع حقه ولو  
اوصى لرجل بعبد قيمته اكثر من الثلث ولاخر بعبد قيمته اقل من الثلث صرح صاحب  
الاقل بقيمة عبده وضرب الاخر بمقدار الثلث من قيمة عبده في قول ابي حنيفة

وفي قولهما

وفي قولهما كل واحد منهما بجميع قيمة عبده وهو بنا على اختلافهم في بطلان الوصية  
فيما زاد على الثلث عند عدم الاجارة في حق الضرب ولو اوصى لرجل بمائة درهم  
بعينها ثم وهبها لآخر وسلمها اليه ثم رجع فيها ومات فالوصية باطلة لانها تعلقت  
بعين المائة وقد اخرجها عن ملكه بالهبة والتسليم فصار به راجعا والوصية  
مبني بطلت بالرجوع لا يعود الا بالتحديد ولو كان غصبا غاصب ثم رجع اليه  
بعينها لم تبطل الوصية لانها باقية على ملك الموصي وان كانت في يد الغاصب وان  
استهلكها الغاصب فقصي عليه مثلها بطلت الوصية لانها كانت مقصورة على العين  
فلا يجوز تنفيذها من محل آخر بخلاف ما اذا استهلكها مستهلك بعد موت  
الموصي لان حق الموصي له تملك فيها بالموت فيثبت في يدها وما كان حقه متأكدا فيها  
قبل موته فبطل بفوات العين فلا تحول الى البدل كالوهوب قبل التسليم اذا بلغه  
انسان يبطل حق الموهوب له بخلاف ما بعد التسليم ولو كان اشترى بها عبدا  
فاستحق العبد ورجعت اليه المائة بعينها فالوصية باطلة لانها خرجت من ملكه فان  
بدل المستحق مملوك بالنقص فصارت المائة مملوكة لبايع العبد وان استحق العبد  
ولهذا كان عيا بعد تصرفه فيه بعد الاستحقاق فالوصية بعد ما بطلت لا يعود الا بالتحديد

### باب الوصية في الحج

واذا اوصى الرجل ان يحج عنه مائة درهم وثلاثة اقل من مائة فانه يحج عنه  
الثلث من حيث يبلغ لان محل الوصية الثلث والموصي لو ارث المنفعة فهو مقصد  
لهذه الوصية ضرب المائة من ماله الى هذا النوع من القرية فيجب تحصيل  
مقصوده بحسب الامكان كما لو اوصى ان يتصدق بمائة من ماله وثلثه اقل من مائة  
يتصدق عنه بقدر الثلث ولو اوصى ان يحج عنه حجة بمائة درهم وهي ثلاثة فالحج  
الوصي بها فبقي من نفقة الحاج وكسوته وطعامه شي كان ذلك لورثة الميت لان الحاج عن  
الغير له ان يتفق على تقسيم من ماله في الذهاب والرجوع ولا حق له فيما تنقل من ذلك  
على ما بينا في المناسك ان الاستحجار على الحج لا يجوز لما تفضل بعد رجوعه فهو من مال  
الميت وقد فرغ عن وصيته فيكفي لورثته وان جامع ضد حجه فعليه الكفارة ورد  
ما بقي من النفقة والكسوة ونقص ما اتفق لانه اذن له بالاتفاق بشرط ان يودي  
بسفوح حجة صحيحة وقد فوت هذا الشرط بالاضداد فعليه رد ما بقي وهو ضامن  
لما اتفق لانه لما تبين انه اتفق بغير رضی الموصي ذكر ما لو اعتمر قبل الحج او قرب



او اعمر عن آخر . قد تقدم بيان هذه الفصول في المناسك ولو استأجروا رجلا لم يجز  
فج كان عليه ان يرد ما يفضل من النفقة لان الاستيجار لم يصادف محله فكان باطلا  
وسمي بطلت الاجارة بقي تجرد الاذن كما في استيجار النخل لترك الثمار عليها الى وقت  
الادراك فعليه ان يرد ما فضل في يده وليس عليه شي مما انفق لانه انفق بالثمن الصحيح وان  
عجزت النفقة عنه كان عليهم ان يكملوا له نفقة مثله وما لا بد له منه وتجري الحجة  
عن الميت بمنزلة مما لو امروه ان يخرج عن الميت من غير استيجار واذا اوصى ان يخرج عنه  
فلا فضل ان يخرج من قد حج لانه اذن على اداء الافعال وابصر بذلك وهو ابعد عن اختلاف  
العلماء واشتباها الامار وان اجموعه ضرورة جاز عندنا خلافا للشافعي وقد بيناه  
في المناسك وان اجموعه امرأة فانه يحرم ذلك لان الحثمية حين استاذنت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ان يخرج عن انتها اذن لها في ذلك واستحسن ذلك  
منها فدل انه يجوز اجماع المرأة عن الرجل وقد اساءوا في ذلك لنقصان حال النساء  
في باب الاحرام حتى ان المرأة تلبس المحيط في احرامها ولا ترفع صوتها بالبليبة ولا تزل  
في الطواف ولا تنسى في بطن الوادي وتترك طواف الصدر وعذر الحيض والاضرة  
لهن في اجماعها عن الميت لان فيمن يخرج عن الرجال كبره وان كانت المرأة هي الموصية  
فاجمعا عليها رجلا اجزاها لان الظاهر ان ذلك كان مقصودا لها ولو لم يكن مقصودا  
واذا اوصى الحج فانه يخرج عنه من يده لانه لو عزم على الخروج بنفسه للحج كان يخرج من يده  
وتجهز لسفر الحج من يده فذلك اذا اوصى به بعد موته فالظاهر ان مقصود تحسين الحج  
عنه من يده وان مات في الطريق فان كان خرج للتجارة فانه يخرج عنه من يده  
وان خرج هو يريد الحج فمات في الطريق يخرج عنه من حيث مات وفي الجامع ذكر النكاح  
والاستحسان في المسئلة في القياس يخرج عنه من يده وفي الاستحسان وهو قولهما  
يخرج عنه من حيث مات وجه الاستحسان انه باشر العمل بنفسه ولم يسقط ذلك بموته  
فينبغي عليه كما اذا اوصى بتمامه وبيان هذا ان خروجه على قصد الحج قربة  
وطاعة قال الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الاية  
ولم ينقطع ذلك بموته لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات في طريق  
الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة وهذا بخلاف ما اذا خرج للتجارة فان سفره في  
ليس لا اذا الحج فلا يصير له مودة يا شيئا من الاعمال بخلاف ما اذا انا فعد ما احذر  
لان احرامه انقطع بالموت ولهذا تخبر وجهه ورأسه ولا يمكن البناء على المنقطع  
يوضحه

لا يخرج

يوضحه ان في اعتبار هذا الطريق تحصيل مقصوده وفي الاحكام القياس تقريب مقصوده  
عسى ان الذي يخرج عنه من يده ومات في طريق الحج فيحتاج الى ان يخرج آخر من يده ايضا حتى يفي  
في ذلك ماله قبل ان يحصل مقصوده وجه قوله ابي حنيفة ان عمله قد انقطع بموته  
ولا بناء على المنقطع كما لو احرم ثم مات واوصى ان يخرج عنه وبيان ذلك من وجهين  
احدهما ان النبي عليه السلام قال كل عمل ان آدم ينقطع عمله الا لاعتدوا الخروج للحج  
ليس من هذه الثلاثة فيقطع بالموت ثم خروجه انما يكون قربة بطريق انفسه  
موصلة الى اداء الحج وقد تبين ان هذا الخروج ما كان يوصله الى ذلك والدليل عليه  
انه ظهر بموته ان سفره كان سفرا لموت لا سفرا لحج لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال اذا اراد الله تعالى قبض روح عبدا رخص جملته اليها حاجة فكا هذا في المعز  
دخروجه للتجارة سواء ثم هنا يخرج عنه من يده فنهنا كذلك وان كان له اوطان  
تختلف فمات وهو مسافر واوصى ان يخرج عنه فانه يخرج عنه من اقرب الاوطان  
الى مكة لانه هو المتيقن به ومطلق اللفظ لا يثبت الا المتيقن مما هو كامل في نفسه  
لان الاطلاق يقتضي الكمال فان لم يكن له وطن فمن حيث مات لانه لو جهز بنفسه  
الحج انما يتجهز من حيث هو فكذلك اذا اوصى وهذا لان من لا وطن له فوطنه حيث  
حل وان اجموعه في موضع آخر فان كان اقرب الى مكة فهم ضامنون وان كان  
ابعد فلا ضمان عليهم لان في الاول لم يحصل مقصوده بصفة الكمال والاطلاق  
يقتضي ذلك وفي الثاني حصلوا مقصوده وزادوا وان اوصى ان يخرج عنه فان  
اجمعا رجلا فسقطت نفقته في بعض الطريق فرجع عليهم ان يجمعوا اخر من ثلث  
ما بقي في ايديهم من حيث اوصى الميت في قوله ابي حنيفة وفي قوله ابي يوسف ان  
بقي من ثلث ماله ما يمكن ان يخرج به من حيث اوصى فذلك الجواب وفي قوله محمد  
ان لم يبق شي من ثلث عزله الحج عنه تبطل الوصية وعلى هذا الخلاف لو قال  
اعتقوا عني نسمة مائة درهم فاستقروها فمات قبل ان يعتق كان عليهم  
ان يعتقوا من ثلث ما بقي في ايديهم في قوله ابي حنيفة وفي قوله ابي يوسف مما بقي  
من ثلث ماله في ايديهم في قوله محمد تبطل الوصية لان الوصي قائم مقام الموصي  
والورثة كذلك يقومون مقام المورث في تنفيذ وصيته فكان تعيين الوصي  
والورثة بعض المال لو صيته كعقبن الموصي ولو عينه بنفسه فذلك ذلك  
المال بطلت الوصية فكذلك الوصي اذا عين ذلك المال لو صيته وقاسم الورثة



ثم هلك بطلت الوصية والدليل عليه ان مقاسمة الوصي مع الموصي له على الورثة نص  
فلا يصح مقاسمته مع الورثة عن الموصي كان اولي لان الموصي اقامه مقام نفسه ما خيا  
والورثة ما اقاموه مقامهم باختيارهم ورواها يوسف بقوله معدن الثلث فمقاسمة  
الوصي مع الورثة في تمييز محل الميراث من محل الوصية فاما مقاسمته في تمييز  
محل الوصية عن البعض لا يجوز فاما بقي من الثلث شي فقد بقي محل الوصية فيجب  
تنفيذ الوصية باعتبار ما بقي وهو نظير مقاسمة الوصي عن الصغار مع الكبير يصح  
ومقاسمته فيما بين الصغار لتمييز نصيب بعضهم عن بعض لا يصح ورواها حنيفة بقوله  
مقصود الوصي لم يكن المقاسمة وانما كان لتحصيل القرابة له بالعتق وتحمل الحالة  
على التركة كان يكن تنفيذ الوصية من ثلث ما بقي وفيه جواب عما قاله محمد رحمه الله  
لان الوصي اذا يقوم مقام الموصي فيما فيه تحصيل مقصوده خاصة وهذا بخلاف  
مقاسمته من الموصي لان فيه تحصيل مقصوده فان مقصوده تنفيذ الوصية  
وفي هذه القسمة تنفيذ الوصية وهذه المسئلة في الحقيقة نظير الاولى في المعنى  
فان السفر لمقصود فيه وورث ذلك المقصود جعل ابو حنيفة وجوده احدى وهما  
التعيين والقسمة لمقصود فاذا لم تحصل ذلك المقصود كان وجود القسمة  
كعدمها ولو كان الموصي بالثلث غاييا فقام الوصي الورثة على الموصي له لم تجز  
قسمته عليه حتى اذا هلك في يده ما عزله الموصي له كان له ان يرجع على الورثة  
بثلث ما اخذوه بخلاف اخذ وقاسم على الورثة مع الموصي لان الورثة يخلفون المورث  
في العين بقي المالك الذي كان للمورث ولهذا يراد الوارث بالعيب ويصير  
مغرورا فيما اشتراه مورثه والوارث قائم مقام من خلفه في ملكه واما الموصي  
له ثبت المالك له بايجاب مبتدأ حتى لا يراد بالعيب ولا يصير مغرورا فيما اشتراه  
الموصي فلا يقوم الوصي مقامه في تعيين محل حقه ولكن ما هلك مما عزله هلك  
على الشركة والعزل انما يصح بشرط ان يعلم المغزول للموصي له واذا اوصى ان يجزا  
عنه واربا لم يجز الا ان يجزى له الورثة لان فيه اشارة من ماله لتسقطه على  
نفسه وكما انه لا يجوز اثاره بشي من المال فليكن منه بدون اجازة الورثة  
لكذلك اباحته لتسقطه على نفسه ولو اوصى ان يحج عنه مائة درهم واوصى  
بما بقي من ثلثه لفلان واوصى بالثلث من ماله لآخر والثلث مائة درهم ونصف  
الثلث لحي ونصفه لصاحب الثلث لاستواء الوصيتين في القوة والمقدار و

شي

شي لصاحب ما بقي لانه لم يبق من الثلث شي والايجاب بهذا اللفظ يتناول ما بقي واذا لم  
لم يبق من الثلث شي بطل الايجاب له لا تقدم المحل وهو بمنزلة العصبية مع اصحاب  
الفرايض فان للعصبية ما بقي بعد حق اصحاب الفرائض واذا لم يبق شي لم يكن له شي  
يقول فان مات الموصي له بالثلث قبل موت الموصي فاما بقي من الثلث للموصي له بما  
بقي لان وصية الموصي له بالثلث بطل بموته قبل موت الموصي فكانها لم تكن ولكن  
لا يصح هذا الجواب على ما وصفه عليه في الابتداء ان الثلث مائة درهم لانه اوصى  
ان يحج عنه مائة فيجب تنفيذ هذه الوصية او لا ثم لا يبقى من الثلث شي ليكون  
ذلك للموصي له بما بقي الا ان يكون الثلث اكثر من مائة فيجوز ان يحج عنه بالماية  
والفضل للموصي له بما بقي واذا كانت الوصية تعالي لا يسعها الثلث مثل الحجة والشمعة  
والهدنة بري بالذي بداهه ما خلاصة الاسلام الزكاة او شيئا واجبا عليه فانه  
يبداهه الواجب وان كان الميت اجره استحسن ذلك وادع القياس فيه  
وقد تقدم مرني ترتيب الوصايا من البيان ما هو كاف والله اعلم

**باب الوصية للوارث والاجنبي والقاتل**

رحم الله قد بينا ان الوصية للوارث لا يجوز بدون اجازة الورثة  
فان اوصى لبعض ورثته لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث الا ان يجزى  
الورثة فان اوصى لبعض ورثته ولا جنبي جازت حصه الاجنبي وبطلت حصه  
الورثة لان الايجاب يتناولها بدليل ان عند الاجازة الورثة يتم الاستحقاق  
لها فبطلانها في حصه الوارث بعد ما اجازته لا يبطل حصه الاجنبي ولا يزيد  
في نصيبه بخلاف الوصية لحي ميت فالايجاب في حق الميت غير صحيح اصلا  
وهذا بخلاف الاقرار لوارثه ولا جنبي لان الاقرار اجازة عن واجب سابق وقد اقر  
المالك مشتركا بينهما ولا يمكن اثباته بهذه الصفة لما فيه من منفعة الوارث  
فاما الوصية بايجاب مبتدأ او ايتناول اجابته بهذه الصفة لما فيه من منفعة  
الورث فاما الوصية بايجاب مبتدأ او ايتناول اجابته بنصف الثلث في حق كل  
واحد منهما فامكن لتسقطه في نصيب الاجنبي كما اوجه الموصي له وعلى هذا الوصية  
للقاتل والاجنبي كما اوجه الموصي له وعلى هذا الوصية للقاتل والاجنبي مع الاقرار  
لها لان صفة القتل في المنع عن الوصية والاقرار كصفة الورثة على ما بينه  
ولو اوصى له بشي وهو وارث يوم اوصى بغير وارث او كان غير وارث



يوم الوصية ثم صار وارثا ومات الموصي انما ينظر الى يوم يموت الموصي فان كان  
الموصي له وارث لم يخز الوصية وان لم يكن وارثه جازت الوصية لان الوصية عقد  
مضاف الى ما بعد الموت وانما يتحقق الوجوب له عند الموت فلان المانع صفة  
الوراثه ولا يعرف ذلك الا عند الموت لان صفة الوراثه لا تكون الا بعد بقاء  
الوارث حيا بعد موت المورث وكذلك الهبة في المرض والكفالة فان ذلك في حكم  
الوصية حتى يقرر من الثلث في حق الاجني ولا يصح للوارث اصلا وقد بينا الفرق  
بين هذا وبين الاقرار في كتاب الاقرار ان هناك ان صار وارثا بسبب تجديد الاقرار  
كان الاقرار صحيحا وان ورثه بسبب تجديد الاقرار كان الاقرار صحيحا وان ورثه  
بسبب كان قابلا وقت الاقرار لم يصح الاقرار واذا اوصى لمكاتب وارثه او لعبد فهو  
باطل من اجل اوله وارثه فهو باطل من اجل ذلك ينفع به الوارث فان المولى يملك  
كسب عبده وله حق الملك في كسب مكاتبه ولو اوصى لمكاتبه وقد كاتبه في مرضه  
او في صحته جازت الوصية لانه ليس في هذا منفعة لبعض الورثة دون البعض  
فانه ان اعتق فالوصية سالمة له وهو اجني وان عجز فرقبته وكسبته يكون ميراثا  
بين جميع الورثة قال — ولقد عمن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه لم يجعل  
للقاتل ميراثا وعن عمر رضي الله عنه مثله وعن عبيدة السلماني رضي الله عنه  
قال لا يورث قاتل بعد صاحب البقرة فالوصية عندنا بمنزلة ذلك والوصية  
لقاتل اما الكلام في نفى الارث للقاتل فقد بيناه في الدييات واما الوصية للقاتل  
لا تنفع عندنا سوى له قبل الجراحة او بعده وقاب ما لك تنفع الوصية له  
في الوجهين وقاب الشافعي ان اوصى له قبل ان يخرج به بطلت الوصية بقتله  
اباه وان اوصى بعد ما خرج صحت الوصية وجه قوله ما لك ان هذا تمليك  
بالعقل فالتسل لا يبطله كالتمليك بالبيع والهبة وما كان يبطل الا بالثابت لا يستدل  
على انه يبطل الوصية كالرق واختلاف الدين فانه ينفي التوريث ولا يمنع الوصية  
والفرق للشافعي من وجهين احدهما انه كان الجرح بعد الوصية فالظاهر ان الموصي  
نادم على وصيته وراجع عنها واذا كانت الوصية بعد الجرح فلم توجد بعد الوصية  
ما يدل على الرجوع عنها بل الظاهر انه قصد الابتداء الى ما تدب اليه وهو مقابلة  
السيئة بالاحسان والثاني اذا جرحه بعد الوصية فالوصي له قصد الاستعجال  
بفعل محظور فيعاقب بالميراث كالحرمين فاما اذا اوصى له بعد الجراحة فلم يتوهم

الاستعجال في تلك الجراحة ولا بعد الوصية بقيت الوصية على حالها وجه قولنا ظاهر  
قوله عليه السلام ليس لقاتل شيء يدخل الوصية والميراث جميعا في عموم هذا اللفظ  
وقال ولا وصية لقاتل ولان الملك بالوصية ثبت فيكون معتبرا بالملك الثابت  
بالميراث ولا فرق بينهما في المعنى لان بطلان الوصية للوارث لدفع المغايضة عن سائر  
الورثة وبطلان الوصية للقاتل لهذا المعنى ايضا فانه يفيظهم ان يقاسمهم قاتل  
ايهم تركه ايهم بسبب الارث او بسبب الوصية وفي هذا المعنى لا فرق بين ان تقدم  
على الجرح او تسخر عنه وجه فارق الرق والكفر فان الحرمان بهما لا نعدم الاهلية  
للولاية لا لدفع المغايضة عن الورثة ولا معتبرا بالاهلية للولاية في الوصية وبخلاف  
سائر عقود التمليكات لانها لا تشابه الارث صورة ولا معنى وكذلك لو كان  
المقاتل وارثا فوصى له لم يخز الوصية وهذا يجوز في العبارة فان القاتل لا يكون  
وارثا وان كان وارثا كالصبي والمعتوم والوصية لمثل هذا المقاتل يصح فيه شر  
الوجه فيه انه اجتمع فيه وصفان كل واحد منهما بافراده تجزئه الوصية  
فاجتماعهما اولى فان جازت الورثة الوصية للقاتل جاز في قول ابي حنيفة  
ويحدو لم يخز في قول ابي يوسف ذكره في الزيادات لان الوصية اجب الميراث  
ولا ميراث للقاتل وان وصى به الورثة فذلك الوصية وهذا لان الحرمان  
كان بطريق العقوبة فلا يتغير ذلك بوجود الرضى من الورثة  
والدليل عليه انه لو اوصى لحربي في دار الحرب لم يخز الوصية لتبارك الدارين فان  
اجازت الورثة وانما امتنعت الوصية للحربي لكونه حاربا حكما والقاتل له حارة  
حقيقة فلان لا تنفذ الوصية له باجازه الورثة كان اولى وجه قوله ان الوصية  
للقاتل اقرب الى الجواز من الوصية للوارث لان الامر في نفى الوصية للوارث  
مشهور وفي نفى الوصية للقاتل مستور والعلم على ان الوصية للوارث واختلفوا  
في جواز الوصية للقاتل ثم جازة الورثة تنفذ الوصية للوارث وكذلك للقاتل  
والمعنى فيهما واحد وهوان المغايضة تنعدم عند وجود الرضا من الوارث  
لا باجازه في الموصي من جميعا بخلاف ميراث القاتل فان ثبوت الملك بالميراث  
بطريق الحكم لا يتوقف على التهود ولا يزيد بالرد والاحكام انما تفعل فيما يعتمد  
القبول ويرتد بالرد بخلاف الوصية للحربي في دار الحرب لان بطلانها لا لعدم  
الاهلية في جانب الموصي له فان من في دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام



كأنت ولهذا تنقطع العصمة بتبين الدار حقيقه وحكماء الميت لا يكون اهلا  
للوصية ولا تأثير للاجازة في اثبات الاهلية لمن ليس باهل وكذلك الوصية لعبد  
القاتل او لمكاتبه فانها كالوصية للقاتل لما بينه له من حقيقة الملك او حق  
الملك في الموصي به وقال في الاصل اذا كانت الوصية لمولاه او لعبد ابطلتها  
وقال الحاكم ناوله عندنا اذا كان المولى هو القاتل فالوصية لمولاه وصية صحيحة  
الا ترى ان عبد الوارث اذا قتل المورث لا يحرم المولى ميراثه لانه لاحق للعبد في ملك  
مولاه وليس في حق المولى ما يحرمه الارث والوصية لابن القاتل وابويه وغيرهم  
وغيرهم من قرابته جائز وكذلك المالك هو من عبيده ومكاتبهم ومدبرهم  
وامهات اولاده هم على قياس الارث فان ابن القاتل وابويه يرثون المقتول وان لم يرث  
القاتل وهذا لانه ليس للقاتل في ملكه هو لاحق للملك ولا حقيقة الملك واذا اقر لقاتله  
بدن فان كان مريضا صاحب فراش حتى مات لم يرث وان كان يذهب ويحي فهو جائز  
حتى مات لم يرث وان كان يذهب ويحي فهو جائز لان الجرح وان كان سب الهلاك  
وكن لا يصير به في حكم المريض بالمريض صاحب فراش فان المريض انما يبيح الصحيح  
بعضا لان الانسان لا يخلو عن نوع مرض وان كان صحيحا فاذا لم يصير صاحب فراش  
كان هو في حكم الصحيح واذا كان صاحب فراش فهو مريض وان تكلف لمشييه الى بعض  
حوائجه وكذلك الهبة اذا قبضها للقاتل وهو مريض فاقبض المريض كالمضامن  
الى ما بعد الموت فاذا كان يذهب يحيى فهو صحيح ينفذ بصرفه في الحال مع القاتل  
كما ينفذ مع غيره وهكذا الجواب في الاقرار للوارث والهبة له واذا ضربت المرأة  
تحدة او بغير حديد فادعى لها ثم تزوجها فلا ميراث لها ولا وصية وانما لها  
مقدار صداق مثلها من المسمى وما زاد على ذلك في معنى الوصية فيبطل بالقتل  
ولو اشترك عشرة في قتل رجل احد هم عنده واوصى لبعضهم بعد الجناية واعتق  
عبد فالوصية باطلة لان كل واحد منهم قاتل على انكسار الا ترى انه يلزمهم القصاص  
اذا كان عداوا كفارة اذا كان خطأ كما لو قعد به وان كل واحد منهم يحرم عن  
الميراث فذلك الوصية الا ان العتق بعد نفذ لا يمكن دفعه فيكون الرد باجابه  
السعاية عليه في قيمته والعفو عن القاتل في ماله جاز لان الواجب القصاص  
والقصاص ليس بماله الا ترى متلفه بالشهادة باطله والاكراه على العفو لا يكون  
طامنا رانه لا يعتبر من الثلث بحال فيكون صحيحا للقاتل وجعل العفو في الامتياز  
منزلة

منزلة الاذن في الابتداء اقوي منه ولو كان خطأ نفى عنه كان هذا منه وصية  
لعاقلة فنجوز من الثلث لان الواجب في الخطا الدية على العاقلة وهو ماله قلنا اصل  
الوجوب على القاتل والعاقلة يتحملون فتكون هذه وصية للقاتل قلنا باعتبار المالك  
الوصية تكون للعاقلة وهم المستفيعون لهذه الوصية فان قيل جزء من الدية  
على القاتل ففي ذلك الجزء الوصية منه تكون للقاتل قلنا نعم ولكن تتعذر الوصية  
في ذلك الجزء لان كل جزء ومن بدل النفس يتقرر وجوبه على القاتل تحمله العاقلة كالو  
اشترى الف نفر في قتل رجل فالجزء الواجب على كل واحد منهم مع ثلثه تحمله العاقلة  
وكذلك ان كان القاتل عبدا لان الوصية بالعفو تقع لمولاه فان موجب حياته العبد  
على المولى وهو الذي يحاط به دفعه او فدايه الا ترى ان بعد عتق العبد لا يطالب  
بشيء واذا اوصى لعبد بثلث ماله صح الوصية لان رقبته من حمله ماله فيكون موصيا  
له بجزء منها فان قتله العبد فوصيته باطلة غير انه يعتق في قيمته لانه تعذر رد  
العتق فيكون الرد باعجاب السعاية وعلى هذا المدبر اذا قتل مولاه عبدا او خطا  
فعليه ان يسعى في قيمته لرد الوصية وعليه في العدا القصاص فان كان للمقتول وليان  
نفى احد هاتين عن انقلب نصيب الاخر مالا فعليه ان يسعى في نصف قيمته للاخر لهما  
انما صارت مالا بعد ما عتق وصار حق مكاسبه الا ان الواجب بسبب جنايته  
كانت منه في حال رقبته فيكون الواجب عليه من القيمة دون الدية بخلاف ما اذا قتل  
مولاه خطأ لانه حين وجب المالك بسبب الجناية كان المولى احمى بكسبه وموجب  
جنايته على غيره فيكون على المولى فلا يجب بجنايته على مولاه شيء من ذلك لانه لو وجب  
وجب على نفسه وامر الولد اذا قتل سيدها خطا فليس عليها سعاية في شيء  
لان عتقها ليس بوصية وموجب جنايتها على غير المولى تكون على المولى فلا يلزمه  
بالجناية على مولاه خطا شي وان قتله عبدا وليس لها منه ولد كان عليها القصاص  
فان عتق احد الوارثين سعت للاخر في نصف قيمتها لان نصيب الاخر انما انقلب  
مالا بعد ما عتقت وصارت احمى بكسبه وان كان لها منه مال بطل عنها القصاص  
لصيرورة جزء منه لولدها وعليها ان تسعى في قيمتها لان القصاص انما انقلب  
مالا بعد موت المولى حين ورث ولدها جزء منه واذا اوصى لقاتله بالثلث  
واجاز ذلك الورثة بعد موته جاز وان جازوه قبل موته فهو باطل بمنزلة الوصية  
للوارث وقد تقدم مريانه ولو اوصى لرجل بوصية فقامت اليه عليه انه قاتل



وصدقهم بذلك بعض الورثة وكذبهم بعضهم فانه يبرأ من حصته الذين كذبوا من الورثة  
ويجوز وصيته في حصته من الثلث ويلزمه حصته الذين صدقوه من الدين ويبطال  
وصيته في حصته من الثلث لان في حق كل فريق يجعل كان الفريق الاخر في مثل  
حاله اذ لا ولاية لبعضهم على البعض واذا قامت عليه يمينه بالقتل وبارات الميت  
فابرؤة عفونته فيصح من الثلث وان كان القتل خطأ ولا وصية له بعد ذلك  
لان القتل ثبت باليمين فان في حق الدين كذبوه حتى لو اكدب الورثة اليهوده  
جارت الوصية له واذا اخرج الرجل في مرضه جراحة عمدا او خطأ فقال المخرج  
لم يخرج حتى فلان ثم مات من ذلك كان القول قوله ولا سبيل للورثة على القاتل لانهم  
مكلفوا به وبعد ما قال لم يخرج حتى لا سبيل له عليه في دعوى القتل فكذلك لورثته  
وان اقام ورثته البيينة على القتل لم يقبل بيمينهم لان قبول البيينة يميني على صحة  
الدعوى منهم وبعد قول المخرج لم يخرج حتى فلان لا يصح كما لا يصح الدعوى  
منه قبل موته بخلاف ما اقاله لاخرجه الى قبل فلان ثم ادعى عليه القتل واثبت  
باليمين جازت لانه بقي موجب الجرح ودعواه موجب النفس لا ينافي ما بقاه  
من موجب الجرح وفي الاول بقي اصل الجرح ومن ضروره في القتل اذا القتل  
بدون الجرح لا يصوره اما ظاهره او باطنا واذا اوصى الرجل لرجلين بوصية  
واقام كل واحد من ورثته البيينة على احد الوصي لما انه قتل صاحبهما خطأ كان  
على كل واحد منهما خمسة الا ان الذي اقام عليه البيينة ولا وصية له في حصته الا  
اقام عليه البيينة بالقتل ويجوز له الوصية في حصته الاخر بالحساب لان كل واحد  
منهما يثبت الحق على المشهود عليه لنفسه ولصاحبه وصاحبه مكذب لشهوده  
فيخرج كل واحد منهما من ان يكون قاتلا في حق من كذب المشهود عليه ويبقى قاتلا في حق  
الاخر في حكم الدية والوصية جميعا واذا اوصى الرجل لرجلين لكل واحد منهما  
بالثلث وادعى لآخر بعبد فشهد الوصي لهما بالثلث على الوصي بالعبد انه  
قاتل فشهدا بها باطله لانها يجزأ الثلث الى انفسهما وليتظان مزاحمة الوصي له  
بالعبد معها في الثلث ويلزمه الدية ايضا ولهما من ذلك الثلث فكانا شاهدين  
لانفسهما والوصي له بالثلث شرك الوارث في التركة فبذلك الشهادة لا تقبل  
من الورثة للتمتع فكذلك من الوصي له ولذلك لو شهد اهل وارث او على اجبي  
انه قتله خطأ لان المعنى في الكل سواء اذا اعتق الرجل في مرضه حبيا صغيرا

لاماله

لاماله غيره ثم قتل الصبي مولا عمدا فعليه ان يسعي في قيمته برفع له من ذلك  
الثلث وصية له ويسعي فيما بقي لان الصبي لا يحرم الارث بسبب القتل فكذلك لا يحرم  
الوصية ومحل الوصية الثلث فيلزمه السعاية فيما زاد على الثلث والمعتق في المرض  
ما دام عليه شيء من السعاية فهو بمنزلة المكاتب فلهذا الزمه السعاية في قيمته  
بسبب الجناية وبقيمته بسبب العتق في المرض اعدان يسلم له من ذلك الثلث  
ولو كان كبيرا فقتل مولا خطأ يسعي في قيمته للورثته ولا وصية له لانه  
قاتل وهذا كله قوله اني خيفة رضي الله عنه فاما عندهما فعليه السعاية في قيمته  
لرد الوصية والدية على العاقلة لان المستعصى حر عندهما ولو قتل غير مولا خطأ  
كانت الدية على عاقلة وكذلك اذا قتل مولا وعند اني خيفة هو بمنزلة المكاتب  
فعليه السعاية في قيمته لاجل الجناية وكذلك قولها في الصبي ان الدية تجب على  
عاقلة كما لو قتل غير مولا لانه حر فان كان عليه السعاية لم تجب له قيمته  
من الثلث بطريق الوصية لان الصبي لا تحرم الوصية وان كان قاتلا

### باب الوصية بالغلة والخدمة

والوصية بخدمة العبد او غلته او سكنى الدار وغلتهما تجوز عندنا وعلى قول  
ابن ابي ليلى لا تجوز شي من ذلك موقتا ولا غير موقت لان الوصي له بالحساب  
وكذلك لا يصح منه فيما ليس بمملوك له والمنفعة والغلة التي تحدث بعد موته  
ليس بمملوك له والحساب لا يتناول المنفعة والغلة التي تحدث في حال حياته  
فيبطل وصيته بها ولكننا نقول بالمنفعة يحتمل التملك بيد غيره بدله في حالة  
الحياة لجعل التملك بعد الموت ايضا وهذا لان الوصي يقي العبد على ملكه حتى  
يجعله مشغولا بتصرفه موفوفا على حاجته وانما تحدث المنفعة على ملكه فاذا  
ثبت هذا في المنفعة فكذلك في الغلة لانها بدله المنفعة الوصية بخلاف  
الميراث فالارث لا يجزي في الخدمة بدون الرقبة لان الورثة خلافه  
وتفسيره ان يقوم الوارث مقام المورث فيما كان ملكا للمورث وهذا  
لا يتصور فيما كان ملكا للمورث وهذا لا يتصور الا فيما بقي وقين والمنفعة  
لا يسعي ومين فاما الوصية بحساب ملك فبالعقد بمنزلة الاجارة والا فاما  
فان اوصى بخدمة عبده سنة وليس له مال غيره فان العبد يخدم المورث  
يومين والوصي له يوما حتى يستكمل الوصي له سنة لان الوصية لا تنفذ



في اكثر من الثلث وفي زمان الخدمة تكون يد الورثة مقصورة عن العبد فلا يمكن  
قصده ههنا عن جميع المال بسبب الوصية والعبد لا يحتمل القسمة في نفسه فتكون  
القسمة بطريق المهاياة في الخدمة وحق الورثة في سهمين وحق الموصي له في سهم  
يتخذهم يومين والموصي له يوما حتى يستكمل الموصي له ستة وصارت الوصية  
بالخدمة ما لم يستوف الموصي له كمال حقه بمنزلة الوصية بالرقبة ولو وصي بسكنى  
دار سنة ولا مال له غيرها فانه يمكن ثلثا سنة ويمكن الورثة الثلثين لان الدار  
يمكن قسمتها بالاحرا وهذا النوع من القسمة اقرب الى المعادله لان كل واحد منهما  
يستوفي نصيبه من السكنى في الوقت الذي يستوفيه صاحبه بخلاف ما اذا الهيا  
عن الزمان فان هناك يبقى احدهما بالاستيفاء لا يصار اليه الا عند تقدر قسمة  
السكنى بالاحرا ولكن ليس للورثة ان يبيعوا ما في ايدهم من ثلثي الدار الا في رواية  
عن ابي يوسف يقول ان ذلك حقه على الخلوص فينفذ بيعهم فيه ونكنا نقول خلو الموصي  
له بالسكنى ثابت في سكنى جميعها بدليل انه لو ظهر للميت مال اخر خرج الدار من  
ثلثه كان هو احق سكنى جميعها ولو حارب ما في يده من الدار كان له ان يراحم الورثة  
فيما في ايدهم وفي البيع ابطال حقه فكانوا ممنوعين من ذلك ولو اوصاله فعليه  
عنده سنة وليس له مال غيره كان له ثلث ظلم تلك السنة لان الغلة عين مال  
يحتمل القسمة فانما تنفذ الوصية في مقدار الثلث من الغلة في سنة واحدة بخلاف  
الخدمة فانها لا تحتمل القسمة بالاجزاء للموصي له ان يستوفي الخدمة بطريق  
المهاياة الا ان تكون ما يستوفيه خدمة كاملة بما وصي له به وكذلك  
ان وصي له فعليه داره فهذا وغلة العبد سواء لان الغلة في الموضعين  
تحتمل القسمة فلا سلم للموصي له الا ثلث الغلة في سنة واحدة فاذا اراد الموصي  
له قسمة الدارين بين الورثة ليكون هو الذي يشغل ثلثها لم يكن له ذلك الا  
في رواية عن ابي يوسف فانه يقول الموصي له بمنزلة الشريك فيما يجب تنفيذه  
الوصية فيه فحان للشريك ان يطالب بالقسمة الورثة هو الذي يشغل نصيبه  
فذلك الموصي له بالغلة ههنا ونكنا نقوله القسمة بمعنى ثبوت حق الموصي له فيما  
لاقيه القسمة ولا حق له في عين الدار انما حقه في الغلة وقسمة الدار لا تكون  
قسمة للغلة فلا يكون له ان يطالب بها وليس للموصي له بسكنى الدار وخدمة العبد  
ان يواجرهما عند ما قال الشافعي له ذلك لان ملك المنفعة بعقد مضاف

الى ما بعد الموت كتمليك المنفعة في حالة الحياة ولو تملك المنفعة بالاستيجار في حالة  
الحياة ملك الاجارة من غيره فذلك اذا تملك المنفعة بالوصية بعد الموت  
وهذا لان المنفعة معتبرة بالعين والعين سواء ملكه ببدل او بغير بدل  
بملك الاعتياض عنه مع غيره فذلك المنفعة بخلاف المستعير فانه لا يملك  
المنفعة عندي ولكن الاعارة في حكم الاباحة ولهذا قلت المستعير لا يعير من غيره  
والدليل على الفرق ان الاعارة لا تتعلق بها اللزوم والوصية بالمنفعة تتعلق  
بها اللزوم كالوصية بالعين وحجتنا في ذلك ان الموصي له ملك المنفعة بغير  
عوض فلا يملك تملكها من الغير بعوض كالاستعير وهذا لان المستعير مال  
للمنفعة فان التملك في حالة الحياة اقرب الى الجوار منه بعد الموت  
واذا اكلت المنفعة تحتمل التملك بغير عوض فلا يحتمل ذلك في حالة الحياة  
اربي ويصح بلفظه التملك حتى لو قال ملكتك منفعة هذه الدار كانت  
عارية صحيحة وانما يتعلق بها اللزوم لو كانت متغوية عن البدل وكذلك الوصية  
الا ان غير الموصي لا يتمكن من الرجوع بعد موت الموصي والموصي فيايت لا يتصور  
رجوعه فيه وهذا لان المنفعة ليست بمال وفي تملكها مال احداث معنى المال  
فيها فانما ثبت هذه الولاية فيها لمن ملكها بتملك الرقبة او لمن ملكها بعقد  
العاوضة حتى يكون ملكا لها بالصفة التي ملكها فاما اذا اتمكها مقصودة بغير  
عوض ثم ملكها بعوض كان ملكا اكبر مما يملك معني وليس له ان يخرج العبد  
من الكوفة الا ان يكون الموصي له واهله في غير الكوفة فيخرجه الى اهل الخدمة  
هناك اذا كان يخرج من الثلث لان الوصية تنفذ على ما يعرف من مقصود  
الموصي فاذا كان الموصي له واهله في موضع آخر عرفنا ان المقصود له ان يعمل العبد  
الى اهل بيته واذ اكانوا في مصره فمقصوده ان يملكه من خدمة العبد  
من غير ان يلزمه مشقة السفر فلا يكون له ان يخرج من بلدته وقد بينا هذه  
المسئلة في كتاب الصلح وما فيها من اختلاف الروايات ولو اوصي له بخدمة  
عبد له ولاخر بركته وهو يخرج من الثلث فالرقبة لصاحب الرقبة والخدمة  
لكل واحد منهما يحتمل الوصية بانفراد فيعطف احدي الوصيتين على الاخرى  
لا يتحقق بينهما مشاركة فيما اوجبه لكل واحد منهما ثم لما صحت الوصية



الخدمة للوالمير بوص في الرقبة بشي لصاحب الرقبة ميراثا للورثة مع كون الخدمة  
للموصي له فكذلك اذا وصي بالرقبة لاسان اخر لان الوصية قياس الميراث  
من حيث ان الملك يثبت بها بعد الموت الا ترى انه لو وصي بامة لرجل وبما في  
بطنها لآخر وهو يخرج من الثلث كان ذلك كما وصي ولاسي صاحب الامية  
في الولد ولو وصي لرجل بخاتم ولاخر بفضة كما وصي ولاسي لصاحب الخاتم  
من الفص ولو قال هذه القوصرة لفلان وفيها من التمر لفلان كان كما وصي  
فاما اذا فصل احد الاطباين عن الاخر في هذه المسائل فعلى قول ابي يوسف الجواب  
كذلك وعلى قول محمد يكون الامة للموصي له بها والولد بينهما نصفان وكذلك الخاتم  
والفص والقوصرة والتمروجه قول ابي يوسف بايجاب في الكلام المأني تبيين  
ان مراده من الكلام الاول ايجاب الامة للموصي له بها دون الولد وهذا البيان  
صحيح وان كان مفصولا لان الوصية لا يلزمه لا يلزمه شي في حال حياته فيكون  
البيان الموصول فيه والمفصول كما في الوصية بالرقبة والخدمة فان هناك المفصول  
والموصول سواء في الحكم ومحمد يقول اسم الخاتم يتناول الخلقة والفص جميعا واسم  
الجارية يتناولها وما في بطنها وفي القوصرة كذلك ومن اصلنا ان العام موجه بثبوت  
الحكم في كل ما يتناول على سبيل الاطاعة بمنزلة الخاص فاجتمع في الفص الوصية لكل  
واحد منهما بايجاب على حدة فيجعل الفص بينهما نصيبين ولا يكون ايجاب الوصية  
للتاني فيه دليل الرجوع الاول كما وصي بالخاتم للتاني بخلاف الخدمة مع الرقبة  
فاسم الرقبة لا يتناول الخدمة ولكن الموصي له بالرقبة انما يستعمل مرأيا تحدث  
على ملكه ولا حق للغير فيه فاذا اوجب الخدمة لغيره لا يبي للموصي له بالرقبة حق  
بخلاف ما اذا كان كان الكلام موصولا لان ذلك بمنزلة التخصيص او الاستئناس  
فتبين به انه اوجب لصاحب الخاتم الخلقة خاصة دون الفص فاذا جني العبد  
الموصي بخدمته ورقبته جناية فالقدا على صاحب الخدمة لان فيها هو المقصود بالخدمة  
وهو الاستخدام هو المختص به كالمالك وبالقدا يسلط الخدمة له ولا يسلط لصاحب الرقبة  
شي في الحال فاذا افداه خدمه على حاله لانه ظهره عن الجناية وان مات صاحب الخدمة  
ان انتقصت الوصية لان الحق للموصي له في الخدمة لا يعمل التوارث لانها لا تفي بدين  
ولا يتصور ان تكون مملوكة للمورث بل للتوارث تسبطل الوصية بموته عندنا  
خلافا للشافعي فانه يرى توارث المنفعة وقد بينا هذا في الاجارات شريفا

لصاحب الرقبة ادالي ورثة ذلك القدا لانه طهر ان صاحب الرقبة هو المستفيع بذلك  
القدا فان خدمه العبد يسلط له وقد كان الموصي مضطرا له الى ذلك القدا كما يكون  
متبرعا فيه فان ابي ان مرد القدا على ورثته يبيع فيه العبد وكان بمنزلة الدين في  
عقبة لانه انما جني العبد بذلك القدا الولد لكانت نفسه مستحقة بالجناية  
وان ابي صاحب الخدمة في اول الامر ان يفدي لم يجبر على ذلك لانه لا يملك شيئا  
من الرقبة وقد رضى بطلان حقه في الخدمة حين ابي ان يفدي ويقال لصاحب  
الرقبة انه فقه او افده فابها صنع بطلت وصية صاحب الخدمة لانه ان دفعه  
فقد فاته كل وصيته وان فداه فابها يفديه بما سله خدمته والموصي له  
حين ابي يفديه فقد رضى بصيرورة العبد مستهلكا فيما لحقه من الجناية  
والعزم ولو قتل رجل العبد خطا لم يجن العبد فعلى ما قلنا القاتل بماله يشترى  
بها عند عدم صاحب الخدمة لان القيمة قامة مقام الرقبة وقد كانت  
الرقبة للموصي له بها مستفولة بحق الموصي له بالخدمة في المنفعة والمنفعة لا تقوم  
بالاثلاف لان الوصية بالخدمة وان تعلقت بالمنفعة فالاستحقاق لها يتعدى  
الى العين ولهذا تعتبر خروج العين من الثلث والقيمة بدل العين فيشتري بها  
ما يقوم مقام العين الاول ويثبت فيه حق صاحب الخدمة كما كان ثابتا في  
الاول واذا كان العهد القتل عدا فلا تقاص فيه الا ان يجتمع على ذلك صاحب  
الرقبة وصاحب الخدمة اما صاحب الرقبة فلا يملك العبد ولا يملك  
استيفاء القصاص ثبت بمالك الرقبة واما صاحب الخدمة فلان في استيفاء القصاص  
ابطال حقه في الخدمة وهو حق لا رزم له فلا يجوز ابطاله بخير رضاه فان اخلفا  
فيه تعدد استيفاء القصاص فوجب قيمته في مال القاتل يشترى بها عيدا  
فيخدمه مكانه لان في استيفاء المال مراعاة الحقيق ولو فقار رجل عينيه  
او قطع يده فباع العبد واخذت قيمته صحيحا لان هذه الجناية استهلاك له  
حكما فيعتبر في استهلاكه حقيقة فيؤخذ قيمته صحيحا من الجاني بعد تسليم  
الحية اليه ويشترى بها عيدا مكانه ولو قطعت يده او فقئت عينه او شج  
موضحة فادى القاتل ارش ذلك فان كانت الجناية تنقص الخدمة اشترى  
بالارش عيدا آخر يخدم صاحب الخدمة مع العبد الاول لان الارش بدل  
الفات بالجناية وقد كان حق الموصي له بالخدمة ثابتا في ذلك الجزء ولما كان



فواته بنقص الخدمة فيثبت في بدله ايضا او يباع العبد فيضم ثمنه الى ذلك  
الارش ويشترى بهما عبد ليكون قائما مقام الاول ولكن هذا اذا اتفقا عليه  
فان اختلفا في ذلك لم يبيع العبد لان رقبته لاحدهما وخدمته للآخر فلا  
يجوز بيعه الا برضاها وخدمته للآخر فلا يجوز بيعه الا برضاها ولكن  
يشترى بالارش عبد بخدمته معه فان لم يوجد بالارش عبد وقف الارش  
حتى يصطلح عليه فان اصطالحا على ان يقسماه بضيفين اجرت ذلك بينهما  
لان الحق لا يعدو عما فاذا اترضا فيه على شئ كان لهما ذلك ولا يكون وما  
ليستوفيه الموصي له بالخدمة من نصف الارش بدلا عن نقصان الخدمة  
لانه لا عملك لا عتياض عن الخدمة ولكن يكون اشتراطا لحقه ذلك بالمال  
الذي ليستوفيه بمنزلة ما لو كان العبد قائما على طاله فصالح الموصي له بالرقبة  
على مال ليستوفيه منه ليسلم العبد اليه فان كانت الحناية لا تنقص الخدمة  
فالارش اصحاب الرقبة لانه بدل جزء فوات من ملكه وظهر انه لم يكن لصاحب  
الخدمة حق في ذلك الجزء حين لم تنقص الخدمة بفواته وكل مال وهب  
للعبد او قصد قبه عليه او اكتسبه فهو اصحاب الرقبة وهو المختص بملك  
الرقبة ولو كان مكان العبد امة كان ملوكت من ولد لصاحب الرقبة لانه  
تولد من عيناها وعينها ملك لصاحب الرقبة ونفقة العبد وكسوته على صاحب  
الخدمة لانه انما يتمكن من استخدامه اذا انفق عليه فان العبد لا يقوى على  
الخدمة الا بذلك وهو احق بخدمته فيلزمه نفقته كالمتغير فانه ينفق  
على المستعار وينفع به وان ائى ان ينفق رده على صاحبه فلهذا كذلك ايضا  
فان كان اوصى بخدمته عبد صغير وعرقته لآخر وهو يخرج من الثلث  
نفقته على صاحب الرقبة حتى يدرك الخدمة فاذا اخدمت صارت نفقته  
على صاحب الخدمة لان بالنفقة عليه في حالة الصغر تنمو العين والمنفعة  
في ذلك لصاحب الرقبة واذا صار بحيث يخدم فهو بالنفقة يتقوى على الخدمة  
والمنفعة في ذلك لصاحب الخدمة فلهذا كانت النفقة عليه ثم نفقة المملوك  
على المالك باعتبار الاصل الا ان يصير مفدا لا شفاع الخيرية فيجوز ان يكون  
النفقة على المنتفع كالمولى اذا زوج امته ولم سويها بينا كانت نفقتها على  
المولى فان بواها مع الزوج ميتا كانت نفقتها على الزوج ولو اوصى بدانية

لرجل ويظهر بما ومنفعتهما لآخر كان مثل العبد سوا لا استوياهما في المعنى واذا  
كان لرجل ثلاثة اعباد فوصى برقبة واحد منهم لرجل وخدمته لآخر لرجل آخر ولا مال  
له غيرهم وقيمة الموصي بخدمته جسمانية ودرهم وقيمة الموصي برقبة ثلثاها  
وقيمة الباقي الف فالثلث بينهما على ثمانية اسهم هم اصحاب الخدمة في  
خدمة العبد الموصي بخدمته فيكون له من خدمته ثلاثة ايام وللورثة  
يوم ويكون للآخر من رقبته عبده مائتان وخمسة وعشرون لان الوصية  
بالخدمة في الاعتبار من الثلث والمضاربة بها منزلة الوصية بالرقبة وجملة  
المال الف وثمان مائة فوصية كل واحد منهما كانت باقل من الثلث فيضرب  
كل واحد منهما بجميع وصيته وقيمة العبد الموصي بخدمته جسمانية ودرهم  
فيضرب صاحبها في الثلث بذلك وصاحب الرقبة بثلث ماله فاذا اجعلت كل  
مائة سهمها كان الثلث بينهما على ثمانية ثم ثلث المال بقدر ثلاثة ارباع الوصيتين  
لان ثلث المال ستماية وبلغ الوصيتين ثمان مائة فتتفد لكل واحد منهما  
ثلاثة ارباع وصيته في الحال فيجتمع في العبد الموصي بخدمته حق الورثة وحق  
الموصي له بخدمته حقه في ثلاثة ارباعه وحق الورثة في الربع فلهذا قال  
تخدم الموصي له ثلاثة ايام والورثة يوما ولصاحب الرقبة ثلاثة ارباع رقبته  
عبده وذلك مائتان وخمسة وعشرون فاذا مات صاحب الخدمة اشكل  
صاحب الرقبة عنده كله لان الوصية بالخدمة قد بطلت وجميع العبد  
للآخر خارج من الثلث ورياده وكذلك ان مات العبد الذي كان يخدم لان  
موتهم بطلت الوصية بالخدمة وصار الميت كان لم يكن بقي السالم للورثة  
عبد المساوي الف درهم فيمكن تنفيذ الوصية في عبد مساوي ثلثاها مائة  
درهم لان ذلك دون الثلث ولو كانت قيمة العبد سوا كان لصاحب الخدمة  
نصف خدمة العبد ولصاحب الرقبة نصف رقبته الاخر لاحقهما في الثلث سوا  
والثلث بقدر رقبته واحد فينفد لكل واحد منهما الوصية في نصف الثلث  
سوا والثلث بقدر رقبته واحد فينفد لكل واحد منهما الوصية في نصف  
الثلث مما اوصى له ولو اوصى بالعبد كله لصاحب الرقبة وخدمته لآخر  
لصاحب الخدمة لم يضرب صاحب الرقاب الا بقيمة واحد منهما  
ويضرب الآخر بقيمة الآخر فيكون هذا كالمالك الذي قبله وهو ووك



اي حنيفة بقا على ان الوصية بالعين فيما زاد على الثلث عند عدم الاجازة له  
من الورثة يبطل صرا واستحقاقا ولو كانوا يخرجون من الثلث كان لصاحب  
الرقبة ما اوصى له من الرقاب ولصاحب الخدمة ما اوصى له به لا تساع محل  
الوصية ويجمع في العبد الواحد الوصية برقبته وخدمته فاذا مات صاحب  
الخدمة رجع ذلك الى صاحب الرقبة ولو لم يكن له مال غيرهم فادعى ثلث كل  
عبد منهم لفلان واوصى بخدمته احدهم بعينه لفلان فانه يقسم الثلث بينهما  
على خمسة لصاحب الخدمة ثلاثة اجناس الثلث في خدمة ذلك العبد والاخر  
خمس الثلث في العبد من الباقيين في كل واحد منهما خمس رقبة لان حق الموصي  
له بالخدمة في العبد الموصى بخدمته يقدر على حق الاخر لا تزي ان لو كان العبد  
واحدا فادعى بخدمته لرجل ورقبته لاخر لا تثبت المزاحمة لصاحب الرقبة  
مع صاحب الخدمة فيه فذلك هاهنا الموصى له بثلث كل عبد لا يراحم الموصي  
له بالخدمة في الثلث بشئ من وصيته في هذا العبد وانما يراحمه وصيته في  
العبد من الاخرين وقد اوصى له بثلث كل واحد منهما فاذا جعلنا كل ثلث  
سهما كان حقه في سهمين وحق الموصي له بالخدمة في ثلثه فلهذا كان الثلث  
بينهم على خمسة والثلث بقدر رقبة واحدة فلم يوصى له بالخدمة ثلاثة اجناس  
ذلك كله في العبد الموصى بخدمته واجتمع فيه حقه وحق الورثة  
وذلك في خمسة فلهذا كانت الهاهنا في الخدمة على ثلاثة ايام بخدمته والورثة  
يومين والموصى له ثلاثة ايام ويكون للاخر خمسة الثلث في العبد من الباقيين  
فيسلم له من كل واحد منهما خمس الرقبة ولو كان اوصى بثلث ماله لصاحب الرقاب  
وبخدمته احدهم بعينه لصاحب الخدمة ولا ماله غيره له قسم البيت بينهما  
نصفين لان الموصى له بثلث المال يراحم الموصى له بالخدمة في الثلث بوصيته  
في العبد الموصى بخدمته لاشان وثلث ماله لاخر ثبت المراهقة بينهما في  
في العبد بوصيهما وهذا لان الخدمة يتناولها الوصية بثلث المال كما يتناولها  
الرقبة لان ذلك من ماله خلاص الاول فان الوصية بالرقبة لا يتناولها الخدمة  
بحال لان الخدمة غير الرقبة اذا ثبت هذا فنقول حقهما في الثلث على التساوي  
الثلث بينهما نصفين فما اصاب صاحب الخدمة فهو في العبد الموصى بخدمته  
وذلك نصفه وما اصاب الثلث وهو نصف العبد كان له والعبد الثلث

في كل عبد ثلث ذلك الثلث فيكون دور الخدمة في العبد الموصى بخدمته في كل  
سنة ايام بخدمته الموصى له بالخدمة ثلاثة والورثة يومين والموصى له بالثلث  
يوم حتى يموت صاحب الخدمة فاذا مات بطلت وصيته وزالت مزاحمته  
فيكون الموصى له بثلث المال جميع وصيته وهو ثلث كل عبد من العبد الثلاثة  
واذا اوصى بخدمته عبده لرجل ونعليه لاخر وهو يخرج من الثلث فانه بخدمته  
صاحب الخدمة شهر او عدل على صاحب العلة شهر الاستواء حقهما فيه الا ان  
في الخدمة جعل المناوبة بالايام ليستبشر ذلك وفي الاستقلال جعل التوبة  
بالشهور لان الاستقلال العبد لا يكون عادة فيمادون الشهر وتقدر استغلا  
في كل توبة اذا جعلت بالايام وفي كل شهر طعامه على من له منفعة لان الغرم  
مقابل بالغرم وبالنفقة يتوصل الى الخدمة والعمل وكسوته عليهما نصفان لا متوا  
حقهما فيه وتقدر بجدد الكسوة في كل توبة واذا جني العبد جناية قيل لهما  
افدياه لان ملكهما من استيفا حقهما بالقدار يكون فان اتيا فقداه الوارث  
ابطلت وصيتهما لانهما حين انتميا القدا فقد رضيا بدفعه وصار في حكم المستهلك  
في حقهما بمنزله ما لو دفع بجنايته ولو اوصى لرجل من غلة عبده كل شهر بدرهم  
ولاخر ثلث ماله ولا ماله غير العبد فثلث العبد بينهما نصفان في قول  
اي حنيفة لان الوصية بغلة العبد كالوصية برقبته في الاعتبار من الثلث  
فالموصى له بالغلة موصى له بجميع المال ومن اصل اي حنيفة ان الاعتبار بما زاد على  
الثلث عند عدم الاجازة يبطل في حق الضرب فلهذا قال الثلث بينهما نصفان  
فما اصاب صاحب الثلث فهو له وما اصاب صاحب الغلة استغل بحب غلته  
ويشقق عليه منها كل شهر درهم كالوارثي وانما يحبس جميع تلك الغلة لحوارق عرض  
او يتعطل فلا تقبل في بعض الشهور ويحتاج الى الاتفاق عليهم بما هو مجبوس لحقه  
فان مات وقد بقي منها شيء رد على صاحب الثلث ويرجع عليه ايضا مما يحبس  
على صاحب الغلة من رقبة العبد لان وصيته بطلت بموته فان حقه في بدل  
المنفعة وهي الغلة وقد بينا ان وارثه لا يخلفه فيما له من الحق في المنفعة فذلك  
في بدلها وهذا لان لم يصور مملوكا له ولكن ثبت له حق ان يستحق ان لو بقي حيا  
وشل هذا المورث واذا بطلت وصيته وزالت مزاحمته سلم جميع الثلث لصاحب  
الثلث والمجبوس من الغلة بدل منفعة جزاء ومن الثلث فيكون للموصى له



بالثلاث ولو اوصى رجل بغلة داره ولا مال له غيرها فاحتاجت الورثة الى سكاها  
فقسمت الدار اثلاثا ويكون للورثة ثلثاها واستحل ثلثها صاحب الغلة لان  
الدار تختم القسمة وثلثاها كالص حق الوثمة فيجب تمكينهم من ضرب نصيبهم  
الى حاجتهم وهو السكنى وانما يكون ذلك بالقسمة ولو اوصى رجل بغلة داره ولا اجر  
بعيده ولا خربوش فان ثلث مال الميت يقسم بينهم يضرب فيه كل واحد بما  
سبي له فما اصاب صاحب الدار كان له غلة ذلك لان الموصي اوجب له فيصرف  
اليه الى ان يموت صاحب الغلة فينفذ بطر وصيته ويقسم الثلث بينهم وبين من  
بقي من اهل الوصية لو قال مزاحمة الا ان هاهنا ان كان حصل من الغلة شي قبل  
موتهم فهو لورثتهم لانه صار مالكا لما حصل من الغلة حتى يتمكن من استيفائها  
في الحال وهو عيني فحلقه وارثه فيها ولو اوصى بغلة داره وعنده في المساكن  
جاز ولا يجوز ذلك في السكنى والخدمة لان الانسان معلوم لان الغلة عين باب  
يتصلق به وهذا وصية بالتصدق على المساكين فاما السكنى والخدمة لا يتصدق  
بها بل يمارا العين لاجلها والاعارة لا تكون الا من انسان معلوم ثم المساكين محتاجون  
الي ما يسد خللتهم ويحصل ذلك لهم بالغلة وكل ما يحتاجون الى الخدمة والسكنى  
وقيل ينبغي ان يجوزها على قياس من يجيز الوقف فان هذا في معنى وقف على  
المساكين ومن اوصى بظهره ابيته لانسان معلوم تركها في حاجته ما عاش فهو  
جاز لانه وصية بالاعارة منه بالاعارة منه ولو اوصى بظهرها للمساكين اذ في  
سبيل الله تعالى كان باطلا في قوله ابي حنيفة وابي يوسف وقاس له هو  
جائز وهذا لان من اصر ابي حنيفة ان الوقف لا يتعلق بها اللزوم وان وقف المتقوله  
لا يجوز وان كان مضافا الي ما بعد الموت وهو قوله ابي يوسف فاما عند نه وقف  
المتقوله جائز فيها هو متعارف بين ذلك في السير الكبير وروي فيه ان عمر رضي  
الله عنه مات عن ثمانية فرس الف والف وما تبي عبر مكتوب على اخادها  
جس لله تعالى فجوز ذلك استحسانا وان لم يوص لانسان بعينه وها ابطلا ذلك  
الا ان يوصى به لانسان بعينه فجوز حينئذ حاجته ولو قاس في صحته عليه ما  
هذه او عهدي هذا صدقة في المساكين فان زدت بعد موتي فهو وصية  
من ثلثي بهاع ويتصدق بثمنها جاز لاننا قد بينا ان ابن ابي ليلى لا تجوز الوصية بالغلة  
اصلا فلا يسن الموصي من ان يرفع ورثته الى قاض يعتقد قوله فتبطل وصيته

فيجوز

عن ذلك عما ذكر من الوصية الثابتة وعلقها براد الاولي والوصية تختم التعليق  
وهذا التعليق فيه فائدة ايضا الاولي لان الورثة لا يختارون في ابطال الاولي  
اذا علموا انهم لا يستفيدون بذلك شيئا ثم المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمخبر  
فاذرت الاولي وجب تنفيذ الوصية الثانية فاذا كان يخرج من ثلثه ويتصدق  
بثمنه ولو اوصى بداره او بداره او بارضه فجعلها حيا على الاخر والاخر ورثته  
لا تباع ابطلت ذلك وجعلها ميراثا للهديث لا جس عن فرايض الله تعالى ولا  
هذا في معنى الوصية للوارث ولانه ان جعل في معنى الوقف فالوقف على بعض  
ورثته بعد موته لا يجوز والتايد من شرط الوقف ولم يوجد ذلك ولو اوصى  
بغلة داره لانسان ويسكنها لآخر ويرقبها لآخر وهو الثلث فهدمها رجل  
بعد موت الموصي غرم قيمة ما تهدم من بيائها بيني مساكن كما كانت فيواجر  
ويأخذ غلتهما صاحب الغلة ويسكنها لآخر لان حقها كان تعلق بالبناء الاولي  
ليحول الى البدل وهو القيمة وطريق ايضا حقها منه ان بيني مساكن كما كانت  
ليكون الثاني قابلا مقام الاول وكذلك البستان اذا اوصى فعليه فقطع رجل  
نخلة او شجرة والحاصل ان الوصية بغلة البستان يتناول الثمار وبغلة الدار  
والعبد يتناول الاجرة وكذلك بغلة الارض يتناول الاجرة والحصة من الحراج  
اذا وقعت مزارعة وفعله الامه يتناول الاجرة دون الولد حتى يخالو ولدان  
لا يكون الولد للموصي بالغلة وان كان متولدا من عينها كالثمار ولكن يستحق مطلق  
الاسم ما يطلق عليه اسم الغلة في كل شيء عادة واسرها غلة يطلق على الثمار ولا  
يطلق على اولادها ولو اوصى لرجل ثلث ماله ولاخر بغلة داره وقيمة الدار  
الف وله الفان سوي ذلك فله صاحب الغلة نصف غلة الدار ولانه موصي  
له بالثلث معنى كالموصي له الآخر فالثلث بينهما نصفان ونصفه لصاحب الغلة كله  
في الدار فلهذا كان له نصف غلة الدار ولصاحب الثلث نصف الثلث فيما بقي  
من الماله والدار ان شئت قلت خمس ذلك في الدار واربعة اخماسه في الماله لان  
شريك الورثة فيقاسم الورثة بحسب الماله والماله المقسوم بينه وبين الورثة  
نصف الدار وقيمته خمسمائة والفان فاذا جعلت كل خمسمائة سهما كانت  
اخماسا وان شئت قلت ثلثا ذلك في الماله وثلثه في الدار لان مزاحمة الموصي  
له بالغلة قد انعدمت في نصف الدار وحق الموصي له بالثلث في ثلث الدار



بدليل انه لو اوصيه الآخر كان يسلم له ثلث الدار فاذا فرغ من حق الآخر مقدار  
حقه وزايده اخذ جميع حصته من الدار وهو الثلث مما يتولى به فاذا مات  
صاحب الغلة فلصاحب الثلث ثلث الدار والماله لان وصية صاحب الغلة  
قد بطلت فان استحققت الدار بطلت وصية صاحب الغلة لانها كانت وصية  
بالعين فلا يبقى بعد استحقاق العين وان لم يستحق ولكنها انهدمت قبل لصاحب  
الغلة ان نصيبك منها وبني صاحب الثلث نصيبه والورثة نصيبه ليمكن كل  
واحد منهم من الانتفاع بنصيبهم وايهم اى ان بني لم يجز على ذلك ولم يمنع الآخر  
من ان بني ما يصيبه من ذلك ويواجهه وليكنه لان الابي منهما قصد الاضرار  
بنفسه ويجبره وله ان يلتزم الضرر في حق نفسه وليس له ان يلزم الضرر غير  
ولو اوصى لرجل بسكنى داره او بغيرها فادعاهما رجل واقام البينة انها له فشهد الموصي  
له بالغلة او بالسكنى انه اقرا لها للميت لم تجز ثماره لانه يجزى بذلك الى نفسه نفعا  
وهو انه شهد محل حقه وكذلك لو شهد للميت بدين او بماله او بغيره فشهدا ته  
باطله لان له في ماله الميت نصيبا وهو سهم في هذه الشهادة فان ماله الميت كلما كبر  
كان خيرا في وصيته الا ترى انه لو ظهر على الميت دين كان يفضى من المهور  
ويسلم له وصيته فلهذا لا تقبل شهادته والله اعلم

**باب الوصية بغلة الارض والبستان**

واذا اوصى لرجل بغلة بستانه والآخر برقبته وهو ثلث ماله فالرقبة اصحاب  
الرقبة والغلة لصاحب الغلة ما بقي لان الوصية بالغلة في البستان كالوصية  
الخدمية في العبد والسكنى في الدار وقد بينا ان هناك تقدم حق صاحب الخدمة  
والسكنى على حق صاحب الرقبة وان لكل واحد منهما ما اوصى له به فهذا مثله  
وكذلك ان قال ثمرته لفلان ثم مات ولا ثمرة فيه فالحاصل ان الوصية بالغلة  
تنصرف الى الموجود والى ما يحدث سواء قال ابد او لم يقل لان اسر الغلة حقيقة  
للموجود والحادث جميعا فاما الثمرة اسر للموجود حقيقة ولا يتناول الحادث  
الايجاز فاذا اوصى له بثمرة بستانه ولم يقل ابا فان كان في البستان ثمرة  
حين موت الموصي فاما يستحق الموصي له بتلك الثمرة ولا اى له فيما يحدث  
بعد ذلك لان اللفظ اذا صار مستعملا في حقيقة يقتضي المحار عنه واذ لم يكن  
مستعملا في البستان ثمرة عند موت الموصي فلم يستعمل اللفظ في حقيقة فيجب استعماله

في المحال

في المحال ويكون له ما يحدث من الثمار ما طس بمنزلة الغلة فان كان قاسم  
ابدا فله الموجود والحادث ابا جميعا في الفصيلين لانه في التخصيص على التاميد عم  
الاجتناب للحادث والموجود والسقي والجراح وما يصلح على صاحب الغلة لانه  
هو المنتفع بالبستان ولو اوصى له بصوف غنمه اربابا لها او بسننها او بارادها  
لم يجز الا ما على ظهورها من الصوف وفي ضررها من اللبن ومن اللبن الذي في اللبن  
الذي في الضرع ومن الولد الذي في البطن يوم يموت الموصي وما حدث بعد ذلك  
فلا وصية له فيه وهذا والغلة والثمرة في القياس متساوية وكفى ادع القياس فيه واستحسن  
ذلك قبل مراده ان القياس في الثمرة والغلة ان لا يستحق الا الموجود عند موته  
كما في الاولاد لانه انما يملك بالوصية ما هو مملوك للموصي والعين الحادث بعد موته  
لا يكون مملوكا له فلا يستحقه الموصي له ولكنه استحسن فقال الثمار التي تحدث  
يجوز ان يستحق باجابه بعقد من العقود كالمعاملة على قول من يجزها فذلك يجوز  
استحقاقها عند التخصيص على التاميد لان الوصية اوسع العقود حوازا بخلاف  
ما في البطن فانما يحدث مما ليس بموجود في الحال لا يجوز استحقاقه بشئ من العقود  
والوصية نوع من العقود وقيل بل مراده ان القياس في مسلة الصوف واللبن  
والولد ان يستحق الموجود والحادث عند التخصيص على التاميد لان محل الدعوى  
يحدث منه هذه الزوائد يجعل منفى على ملك الميت حكما لا اشتقا له بوصيته والوصية  
فيما يحدث منها يصير كالمضاف الى حاله الحادث فيصح ذلك كما في الثمار ولكنه  
استحسن فقال ما في مضمون الحيوان ليس في وضع البشر اجسادا ما ليس بموجود منه  
فلا يصح اجابته للغير بشئ من العقود بخلاف الثمار فان لصنع العباد تاثيرا في اجسادهم  
ولهذا جاز عقد المعاملة وهو شركة في الخارج فيصح اجاب الوصية فيما يحدث  
عند التخصيص على التاميد والدليل على الفرق انه لو اوصى به عبده لافسان  
او رجل شابه لا يصح الوصية ولو اوصى بقوام الخلف او سعة النخل صحت الوصية  
فكان الفرق هذا ان سعة النخل وان كان وصفا للنخل وانما يحتمل التمليك ببعض  
العقود بخلاف اطراف الحيوان فاذا ظهر هذا الفرق فيما هو موجود منهما فذلك  
فيما يحدث وكذلك لو اوصى له بولد جاريتة ابا فانه لا يستحق الا الموجود  
في البطن عند موته حتى اذا اولدت لاقل من ستة اشهر بعد موته فهو له من الثلث  
وان ولدته لاكثر من ستة اشهر لم يكن للموصي له فيه حق ولا فيما يولد بعده

بالوصية



لأنه لا يتحقق بوجوده عند الموت وفي الوصية في الثمرة إذا استحق الحادث  
ثروات الموصي له فإن مات قبل ان يحدث الثمرة بطلت وصيته لأن الثابت له  
حق الاستحقاق وذلك لا يورث عنه وإن كان موته بعد ما انما البستان  
فتلك الثمرة لورثته لأن ذلك الغير صار مملوكا له فحلفه وارثه فيه لا ترى انه  
لو كان باعه في حياته واخذ ثمنه جاز بيعه وكان الثمن لورثته بعد موته  
وإذا أوصى بغلة فحلفه أيد الرجل والآخر برقبته ولم تدرك ولم تحل فالنفقة في  
سقيها والقيام عليها على صاحب الرقبة لأن هذه النفقة ينموها ملكه ولا ينتفع صاحب  
الغلة بذلك فليس عليه شيء من هذه النفقة فإذا اثمرت فالنفقة على صاحب  
الغلة لأن منفعة ذلك يرجع اليه فإن الثمرة محصل فإن حلت عامما ثم احالت  
فلم تحل شيئا فالنفقة على صاحب الغلة لأن منفعة ذلك لصاحب الغلة فالانجاء  
التي من عاداتها ان تحمل في سنة وتحتل في سنة يكون ثمارها في السنة التي تحمل  
اجود واكثر منه اذا كانت تحمل في كل عام وهو نظير نفقة الموصي بخدمته فانه  
على الموصي له بالخدمة بالليل والنهار جميعا وان كان هو ينام بالليل ولا يخدمه لانه  
إذا استراح بالنور بالليل كان اقوي على الخدمة بالنهار فان لم يفعل وانفق  
صاحب الرقبة عليه حتى يحمل فانه يستوفي نفقته من ذلك لانه كان محتاجا  
الى الانفاق لكيلا يتلف ملكه فلا يكون متبرعا فيه ولكنه يستوفي في النفقة  
من الثمار وما يبقى من ذلك فهو لصاحب الغلة ولو أوصى لرجل ثلث غلة بستان  
ابدأ ولا ماله غيره فقام سهم البستان فاعل احد النصفين ولم يغفل الآخر فانهم  
يشترون فيما خرج من الغلة لأن الغلة في ذلك باطل فان الموصي له بالغلة  
لا يملك شيئا من رقبة البستان والقسمه لتمييز ملك احدهما من ملك الآخر ولا  
لا يتحقق ماها فيبطل القسمه وما حصل من الغلة يكون مشترك بينهما بالحصة  
وللورثة ان يتبعوا انثى البستان لانه لاحق للموصي له بثلث الغلة في ثلثي البستان  
وإذا فقد بيعهم قام المشتري مقامهم فيكون شريك صاحب الغلة ولو أوصى  
بغلة لبستانه الذي فيه لرجل وأوصى بغلته ابداله ايضا مات الموصي  
ولا ماله له غيره وفي غلة تساوي ما به والبستان لهما به فلهما به فلهما به  
بثلث الغلة التي فيه وثلث ما يخرج من الغلة فيما يستقبل ابدان الوصيه  
تنفذ من الثلث وطريق تنفيدها من الثلث انه يعطى ثلث الغلة  
الموجودة

الموجودة وثلثها للورثة ثم يصير كأنه أوصى له بغلته وليس فيه غلة فيكون له  
ثلث ما يحدث من الغلة ولو أوصى بعشرين درهما من غلته كل سنة لرجل فاعل  
سنة قليلا وسنة كثيرا فله ثلث الغلة كل سنة بحسب وينفق عليه كل سنة من ذلك  
عشرون درهما عاش هكنا وأوصى الموصي وربما لا يحصل الغلة في بعض السنين  
فلهذا بحسب ثلث الغلة على حقه وكذا الوصي بان ينفق عليه خمسة دراهم  
كل شهر من ماله فانه بحسب جميع الثلث لينفق عليه كل شهر خمسة كما أوجب  
الموصي وعن أبي يوسف قال انما بحسب مقدار ما انفق عليه في مدة بيوتهم ان يعيش  
اليها في العادة فاما ما زاد على ذلك فلا يشتغل بحسبه لأن الظاهر انه يموت  
قبل ذلك وشرط استحتمه بقاؤه حيا فاما ما يثبت هذا الطرط بطريق الظاهر  
لما تعذر الوقوف على حقيقته فاما في الظاهر الرواية قال يتوهجر ان يطول  
حياته الى ان ينفق عليه جميع الثلث او يهلك بعض الثلث قبل ان ينفق فمحتاج الى ما  
يقي منه للاتفاق عليه فلهذا بحسب جميع الثلث ويستوي ان امرأان ينفق عليه في  
كل شهر منه درهما وعشرة دراهم ولو أوصى ان ينفق عليه كل شهر اربعة من ماله  
وعلى آخر من كل شهر خمسة من غلة البستان ولا ماله له غير البستان قبلت  
البستان بينهما نصيبين لاستحقاقهما الا ترى ان كل واحد منهما لو انفرد استحق  
جميع الثلث بوصيته ثم يباع سدس غلة البستان لكل واحد منهما فهو قف  
ثمة على يد الموصي او على يد ثمة ان لم يكن له وصي وينفق على كل واحد من نصيبه  
ما سمي له في كل شهر فان ما تاجيعا وقد بقي من ذلك شيء رد على ورثة الموصي  
بطلان وصيهما بالموت وكذلك لو قال ينفق على فلان اربعة وثلث خمسة  
جس السدس على المنفرد والسدس الآخر على المجموعين في النفقة لا يهاكم شخص  
واحد فيما أوجب لهما ولو أوصى بغلة لبستانه لرجل ونصف غلته لآخر وهو  
جميع ماله قسم ثلث الغلة بينهما نصفان عند أبي حنيفة في كل سنة لأن وصيه  
كل واحد منهما فيما زاد على الثلث يبطل ضربا واستحقاقا فان البستان يخرج  
من ثلثه كان لصاحب الجميع ثلاثة ارباع غلته كل سنة وللآخر ربعها القسمه  
على طريق المنازعة كما هو مذهبه وعندهما القسمه على طريق العول  
فان لم يكن له مال سواه فثلثه بينهما اثلاثا وان كان يخرج من ثلثه فلكل  
بينهما اثلاثا وان كان يخرج من ثلثه فلكل بينهما اثلاثا وان كان يخرج من ثلثه



فان كل بينهما اثلاثا على ان يضرب صاحب الجميع بالجميع والاخر بالصف ولو اوصى  
لرجل فعلة لسانه وقيمته الف والاخر فعلة لسانه وقيمته خمسمائة وله سوي  
ذلك ثلثا من ثلثي قيمته فلذلك بينهما على احد عشر شهرا في قول ابي حنيفة لان جميع  
ماله الف وثمان مائة ثلثه ستمائة والموصي له فعلة البستان تبطل وصيته  
فيما زاد على الثلث ضرا واستحقاقا فانما يصوب هو بستمائة والاخر خمسمائة  
وقيمة العبد فاذا جعلت كل مائة منهما كان الثلث على احد عشر شهرا لصاحب  
العبد خمسة اشهر في العبد ولصاحب البستان سنة في ثلثه ولو اوصى لرجل  
بغلة ارضه وليس فيها نخل ولا شجر ولا مال له غيرها فانها تواجز فيكون له ثلث الغلة  
وان كان فيه شجر اعطى ثلث ما يخرج منها لانه يستحق بمطلق التسمية في كل موضع  
ما يتناول له الاسر عروفا واذا اوصى ان يواجر ارضه من رجل سنين سماه كل سنة  
بكذا ولا مال له غيرهما فان كان سمي اجرة مثلها جازت له وان كان اقل منه  
حسب ذلك من الثلث لان الحيازة في الاجرة بمنزلة الحيازة في الثمن فيكون من ثلثه  
وهذا لان المنفعة ياخذ حكم المالك بالحق بدليل انه اجرا ارضه ولم يسم الاجر  
كان له اجر مثل ما استوفى في المساجر من المنفعة كما في البيع اذا المراد الثمن ولو اوصى  
لرجل بغلة ارضه والاخر برقبته وهو يخرج من الثلث فباها صاحب الرقبة  
وسلم صاحب الغلة البيع جاز وبطلت وصيته ولا حق له في الثمن لان المالك  
الرقبة وحق صاحب الغلة في المنفعة فجاز له البيع يكون ابطالا لحقه والمنفعة  
وسلم الثمن لصاحب الرقبة بما لو باع الاخر العين المستاجر ورضى به المستاجر  
ولو اوصى له بغلة بستانه فاغل البستان سنين قبل موت الموصي ثم مات  
الموصي لم يكن للموصي له من تلك الغلة شي الا ما يكون في البستان حتى يموت  
او ما يحدث بعد ذلك لان وجوب الوصية بالموت وانما يضاف الى البستان  
من الغلة عند الموت ما يكون موجودا فيه او ما يحدث بعد ذلك فان اشترى  
الموصي له البستان من الورثة بعد موته جاز الشراء وبطلت وصيته كما لو  
باعوه من غيره برضاه وكذلك لو اعطوه على ان يبرأ من الغلة فذلك لانه  
اسقط حقه بما استوفى منهم من العوض ولو اسقط حقه بغير عوض جاز  
فذلك من العوض ولو اسقط حقه بغير عوض جاز فذلك من العوض  
وكذلك في سكنى الدار وخدمة العبد اذا صاحبه منه على شي معلوم فهو جاز

لانه اسقط حقه بعوض واسقط الحق عن المنفعة نحو ان يعوض وغير العوض  
وان كان لا يحتمل التملك بعوض اذا ملكه بغير عوض على ما سبق بيانه  
**باب الوصية في العتق**  
فاذا وصى بعتق عبده بعد موته اوقا اسقط حقه اوقا وهو حر بعد موته  
بيوم ووصى لاسنان بالف درهم تحا صا في الثلث وليس هذا من العتق الذي  
يبدأ به وانما يبدأ به اذا قال هو حر بعد موته منها او عتقه في مرضه البتة  
اوقا ان حدث في حديث من مرضي هذا فهو حر فعلا يبدأ به قبل الوصية وكذلك  
كل عتق يقع بعد الموت بغير وقت يدي به قبل الوصية بلغنا عن ابن عمر وبرا هير  
قالا اذا كان وصيه وعتق فانه يبدأ بالعتق وكان المعنى فيه ان العتق الذي بنفس  
الموت سببه يلزم في حالة الحياة على وجه لا يحتمل الرجوع عنه بخلاف الوصية  
بالعتق فانه يحتمل الرجوع عنه ولكن هذا لا يستقيم في قوله ان حدث في حديث  
من مرضي هذا فان هذا يحتمل الفسخ ببيع الرقبة ولو قال هو حر بعد موته بيوم  
فان سببه لا يحتمل الفسخ بالرجوع عنه ومع ذلك لا يكون مقدما على سائر الوصايا  
ولكن الحرف الصحيح ان يقول ما يكون منقدا عقيب الموت من غير حاجة الى التنفيذ  
فهو في المعنى اسبق مما يحتاج الى تنفيذه بعد الموت لان هذا يبين الموت  
يتم والاخر لا يتم الا بتنفيذ من الموصي والترجيح يقع بالسبق بوضوح ان العتق  
المنقذ بعد الموت مستحق استحقاق الدرون فان صاحب الحق ينفرد باستيفاء  
دينه اذا ظفر بحسن حقه وها هنا يصير مستوفيا حقه بنفس الموت والدين  
مقدم على الوصية فالعتق الذي هو في معنى الدين تقدم ايضا فاما ما يحتاج الى  
تنفيذه بعد الموت فهو ليس في معنى الدين فيكون بمنزلة سائر الوصايا ولو اعق  
امته في مرضه فولدت بعد العتق قبل ان يموت الرجل او بعد ما مات لم يدخل  
ولدها في الوصية لانها ولدت وهي حرة وهذا التعليل مستقيم على اصلها  
لان المستعانة عنه بها حرة عليها دين والعتق في المرض نافذ عند الممات كما هو  
التصديقات وكذلك عند ابي حنيفة ان كانت تخرج من ثلثه وان كان الثلث  
اكثر من قيمتها فعليه السعاية فيما زاد على الثلث ويكون بمنزلة المكاتب ما  
دامت تسعى وحق الغرما والورثة لا يثبت حق المكاتب لان الثلث والثلثين  
لا يقتصر من رقبته انما يقتصر من بدل الكتابة فلا يثبت حق المولى في ولدها



حتى يعتبر خروج الولد من الثلث فان مات قبل ان يودي ما عليها من السعاية كان  
على ولدها ان يسعي فيها على امه في قياس قوله ابي حنيفة بمنزله وله المكاتب  
وعندهما لا شيء على الولد لانه حر فلا يلزمه السعاية في دين امه بعد موتها ولو دبر  
عبد الموقال ان حدثت في مرضي هذا فمات من مرضي فمات من مرضي  
تخا صافي الثلث لانهما استويا في معنى الاستحقاق بعد الموت على معنى ان كل واحد  
منهما في مرض موته فيتحا صان في الثلث ولو اوصى لعبد به راهر مسماة اولي  
من ماله مسمي لم يجز كما لو وهب له في حال حياته وهذا لان الكسب مملوك مملات  
الرقبة ففي حياته الملك له في الموصى به والموصى له وبعد موته الملك لورثته  
فهذه الوصية لا يفيد شيئا والعقود الشرعية لا تنفذ ظلية عن فائدة قال  
ولو اوصى له بعض رقبته عتق ذلك المقدر وسمى في الباقي في قوله ابي حنيفة  
بمنزله ما لو وهب له بعض رقبته في حياته لان العتق عند ابي حنيفة يتجزئ  
ولو اوصى له برقبته كلها عتق من الثلث وكذلك لو وهب له رقبته او تصدق  
بها عليه في مرضه عتق من الثلث ولو اوصى له بثلث ماله جاز لان هذه الوصية  
تتناول ثلث رقبته فان رقبته من ماله فيعقب ذلك القدر منه بالموت  
وبصير عند ما حرا وعنده ابي حنيفة بمنزلة المكاتب فتصح الوصية له بالمال  
فاذا بقي له من الثلث شيء اكله ذلك من رقبته واعطى بافضل على ذلك ان كان  
في المال وان كان في قيمته فضل على الثلث سعى فيه للورثة بعد موته ولو اوصى  
بعبد لرجل ثم اوصى بذلك العبد ان يعتق او يدبر فهذا رجوع عن الوصية  
الاولى لان بين الوصيتين في محل واحد منافاة يعني التملك والعتق بعد موته  
فالانقضاء على الثانية منه دليل الرجوع عن الاولى ولانه صرفه بالوصية  
الثانية الى حاجته واستثنى لان نفسه ولو صرفه الى حاجته في حياته  
كان به راجعا عن الوصية الاولى اريت لو لم يكن راجعا فاعتق الوصي  
نصفه عن الميت كان بمن للموصى له النصف الباقي من تركه الميت  
او يستسعى الغلام فيه او يكون شريكا في الغلام هذا كله مستبعد قال ولو اوصى  
بعبد لرجل ثم اوصى ان يباع من آخر بمن سمي خط عنه الثلث والامال له  
فالموصى له بالبيع ان يشتري خمسة اسداس العبد بثلثي قيمته ان شاء او يدع  
لان الوصية بالحباب بمنزله ما ير الوصايا وقد استوت الوصيتان من حيث

استغراق

استغراق كل واحد منهما الثلث فيكون الثلث بينهما نصفان لصاحب البيع نصفه  
وهو السدس والاخر نصف الثلث وهو سدس الرقبة فانما يبلغ خمسة العبد  
من الموصى له بالبيع بثلثي قيمته ويسلم للموصى له بالرقبة سدس الرقبة ولا يقاس  
بغيره ان يباع جميع العبد من الموصى له بالبيع بخمسة اسداس قيمته لان الوصية بالرقبة  
وصية بالعين فلا يمكن تنفيذها من محل آخر سوى العين وان ابي الموصى له بالبيع  
ان يشترها كان الموصى بالعين ثلث الرقبة لان الوصية بالحباب كانت في ضمن  
البيع حين ردها الموصى له فيسلم الثلث للموصى له بالرقبة ولو اوصى بعتقه ثم اوصى  
له ان يباع او على عكس هذا قال اخذ بالاجر من ذلك لان هاتين الوصيتين لا يعتمدان  
في محل واحد والثانية بينهما دليل الرجوع عن الاولى فهو كالنصرح بالرجوع واذا  
اوصى بعبد ان يباع ولم يزد على ذلك او اوصى ان يباع بقيمته فهو باطل لانه  
ليس في هذه الوصية معنى القربة ليجب تنفيذها لحق الموصى ولا حق فيها  
للعبد ايضا لان صفة الملوكة فيه لا تختلف بالبيع انما تتغير النسبة من حيث  
انه ينسب الى المشتري بالملك بعد ما كان مسويا الى البائع ولا يملك تنفيذها  
لحق الموصى وهو المشتري لانه مجهول جهالة مستمة ولو اوصى ان يباع  
نسمة صحت الوصية لان البيع نسمة البيع للعتق بان يحسن خدمة مولا فيرغب  
في اعتاقه ولا يمكن من ذلك لقلية ماله فيبيعه نسمة ويحط من ثمنه من يعتقه  
ليحصل به ما هو مقصوده وهو تخليص العبد عن ذل الرق وهو معنى قوله  
عليه السلام لبعض اصحابه فك الرقبة واعتق النسمة الحديث ففي تنفيذ هذه  
الوصية حق الموصى وحق العبد فيجب تنفيذها لذلك ثم يباع كما اوصى ويحط  
من ثمنه مقدار الثلث ان لم يجد من يزيد به على ذلك ولان معدن الوصية  
الثلث وفي تنفيذ هذه الوصية حق الموصى فيجب تنفيذها من معدن هو  
خالص حقه وهو الثلث ولو اوصى ان يباع من رجل بعينه ولم يسم عتقا فانه  
يبيع منه بقيمته لا ينقص منه شيء لان تنفيذ هذه الوصية حق المشتري  
وهو معلوم وانما اوصى له بالعين يعرض بعد له فكان تنفيذ هذه الوصية  
ببيعته منه بمنزلة القيمة فان شا اخذ وان شارك ولو اوصى ان يعتق عبده  
رائي العبد ان يقبل ذلك فانه يعتق من الثلث لان تنفيذ هذه الوصية  
لحق الموصى فانه استثنى لانه لنفسه ولو اوجب العتق له لورثته بغيره



مراعاة الحق المولي في الولاء فكذا ذلك اذا اوصي بعقبة ولو اوصي بعقبة واحدة وادعي  
 بان يباع عبدا اخر من فلان بكذا وحط من قيمته مقدار الثلث فالثالث بينهما نصفان  
 لانها استويا في القوة من حيث ان كل واحد منهما محتمل الرجوع عنه وتحتاج الى  
 تنفيذه بعد الموت فان كان اعتق العبد بنفسه فاني عتقه ثم باع العبد الاخر  
 وحط عنه الثلث من جميع المال قيل للمشتري تحط عنك نصف الثلث واذ ما بقي  
 ان شئت وبيعي المعتق ونصف قيمته وان بدا بالبيع ثم اعتق سلت المحاباة للمشتري  
 وعلى العبد السعاية في قيمته وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله فانه يقول اذا بدا بالمحاباة  
 ثم بالعتق تقدم المحاباة واذا بدا بالعتق تخاصا وان كانتا محاباتين او عتقين تخاصا  
 وفي قول ابي يوسف ونجد رحمهما الله يبدأ بالعتق في الوجه كلها ولا يحط شيء  
 من القيمة عن المشتري ان يفضل من الثلث شيء وفي قول زفر رحمه الله انما يبدأ به  
 منهما يبدأ به لان لكل واحد منهما نوع قوة وقوة المحاباة من حيث ان سببه  
 تجارة وهو غير محجور عن التجارة بسبب المرض وقوة العتق من حيث انه لا محتمل  
 الفسخ بعد وقوعه فلما استويا في القوة يبدأ بمبدأه بمنزله واجبين او تطوعين  
 وابو يوسف ومحمد لا المحاباة بمنزله الهبة حتى لا يصح ممن لا تصح منه الهبة  
 كالاب والوصي والعتق تقدم على الهبة وان اخره فذلك المحاباة هذا  
 لان المحاباة اما ان تكون تملك العين بغير عوض واسقاط للعوض فان  
 كان اسقاطا فهو كالابرا عن الدين وان كان تملكيا فهو كالهبة والعتق  
 مقدم على كل واحد منهما لان المعنى الذي لا حله قدمنا العتق على الهبة  
 ان الاستحقاق ثبت بنفسه وان لا محتمل الفسخ بعد وقوعه بخلاف الهبة  
 وهذا موجود المعنى في المحاباة لانه محتمل الفسخ كالهبة بوضوح ان الوصية  
 بالمحاباة بانت بطريق البيع ولهذا الوسخ البيع لا تبقى الوصية بالمحاباة وما  
 يكون مقصودا بنفسه فهو اقوى مما يكون ماسا سعا وابو حنيفة يقول  
 المحاباة اقوى سببا من العتق لان سبب المحاباة التجارة فان البيع بالمحاباة  
 عقد تجارة حتى يجب للشئع الشفعة في الكل والشفعة تختص بالمعاضاة  
 دون التبرعات ولهذا قلت ان البيع بالمحاباة فصيح من العبد المادون  
 والصبي الماذون والمرضى لا يحقه الحجر عن التجارة فاما العتق فيخرج من محض  
 والمرضى يصير بحجر راعين التبرعات فمن هذا الوجه المحاباة اقوى ومن

ومن حيث الحكم العتق اقوى لانه لا محتمل الفسخ غير ان السبب يسبق الحكم لان الحكم  
 يثبت بالسبب فلهذا بدأ بالمحاباة قلنا يبدأ بها لبداية الموصي وقوة السبب واذا  
 بدأ بالعتق فالعتق يقدم سببه على المحاباة حسا وسبب المحاباة اقوى حكما فيقع  
 التعارض بينهما في قوة السبب قلنا بايهما يتخاصان وانما يبدأ بمبدأ الموصي  
 اذا كان المستحق واحدا فاما اذا كانا المستحقين فلا كما لو اوصي بثلاثة لاسان ثم  
 بثلاثة لآخر ولا يستدل عليهم بما قالوا ان الوصية بالمحاباة بيع فانما ثبت ضمننا الشيء  
 تغيير حكمه بذلك الشيء كالباع الذي ثبت ضمننا للعتق يجعل بمنزلة العتق  
 حتى لا يتوقف على القبول وهذا لما ثبت ضمننا للتجارة يجعل بمنزلة التجارة وانما لا محتمل  
 العتق الفسخ لقوات المحل فان المسقط يكون يكون متلاشيا وتعد الفسخ عند فوات  
 المحل ثابت في البيع والهبة ايضا يوضح ما قلنا ان المحاباة تستحق استحقاق الديون  
 لان استحقاقها بعد ضمان فمن هذا الوجه هي كالديون لان استحقاقها بعد  
 ضمان فمن هذا الوجه هي كالديون ومن حيث انه لا يقابله بدل مقصود كان بمنزلة  
 التبرع فيوفر حظه عليهما فلشبهه بالتبرع يعتبر من الثلث ولشبهه بالديون يكون  
 مقدما على ما هو تبرع تحض اذا حصلت الهداية بها فاذا بدأ بالبيع وطاي بالثلث  
 للبايع الاول نصف الثلث ونصف الثلث بين المعتق والمشتري لانه لا مزاحة  
 للعتق مع المحاباة الاولى فيجعل في حقها كالمعدوم ويقسم الثلث بين المحاباة بين  
 نصفين ثم النصف الذي يصيب المشتري الاخر فراحه فيه المعتق لان العتق  
 مقدم عليه وانما كان المعتق محجورا حتى صاحب المحاباة الاولى وقد خرج الوسط  
 حين استوفى حقه فيما بقي يعتبر حتى صاحب العتق وصاحب المحاباة الاخرى  
 فلهذا كان الباقي بينهما نصفين قاله واذا اشترى الرجل ابنه في مرضه بالف  
 درهم وذلك قيمته وله الف درهم سوي ذلك فان ابنه يعتق ولا سعاية  
 عليه ووجه في قول ابي حنيفة وقاب ابو يوسف ومحمد ليعني في جميع قيمته  
 ويقاص بها من ميراثه لان العتق في المرض وصية ولا وصية لو ارث  
 والابن وارث هنا بالاتفاق فيلزمه رد رقبته لبطان الوصية له وقد تورد  
 رد رقبته فيلزمه السعاية في قيمته وهو يتأعلى اصلها ان المستسعي حر عليه  
 من فوجوب السعاية لا يخرج من ان يكون وارثا وابو حنيفة يقول لو اوصى  
 السعاية في قيمته كان مكافئا لان المستسعي في بدله رقبته عنده مكاتب



والكاتب لا يوثق فوجب تنفيذ الوصية له واذا فقدنا الوصية له واستقطنا عنه  
 السعاية صار وارثا لا يزال يدور هكذا وقطع الدور واجب فجمع له بين  
 الميراثين والوصية لصورة الدور لان ثبوت الوصية للوارث اسهل من ابطال  
 ميراثه الا ترى ان الميراث لا يرتد ردا واحدا وانما راجب بايجاب الله تعالى  
 والوصية للوارث يصح عند اجازة الورثة فلم هذه الضرورة جعله بين  
 الوصية وبين الميراث وهو نظير جوار تنفيذ الوصية فيما زاد على الثلث  
 لصورة الدور وقد بينا ذلك في كتاب الهبة انه قد ينفذ الهبة في حسي  
 المال لصورة الدور والوصية للوارث بمنزلة الوصية للاجنبي بما زاد على  
 الثلث ولو اشترى ابنه بالف درهم وقيمته خمسمائة واعتق عبدا له اخر  
 يساوي خمسمائة ولا مال له غيرها فحق قولنا في حنفية الحجة تقدم له هذا  
 بما وقد استغرقت الثلث فوجب على كل واحد من العبد من السعاية في قيمته  
 ولا يورث الابن شيئا لما عليه من السعاية وعندها العتق مقدم لان الابن وارث  
 فلا وصية له ولكن يعتق العبد الاخر كما وبسعي الابن في قيمته وبطال الباب  
 بالرد فيما زاد على قيمته من الثمن فيكون ميراثا بينهم على فرايض الله تعالى وثواب  
 قيمة العبد الفا فاشتراه بالف واعتق عبدا آخر يابى الف على قول ابي حنيفة  
 يحاصن في الثلث ويسعى الابن فيما زاد على حصته ولا ميراث له لانه مستسعي  
 في بعض قيمته فلا يكون وارثا وعندها يوسف ومحمد الابن وارث فعليه الميراث  
 في جميع قيمته وتقاص بها من ميراثه قاسا واذا اعتق ارجل امته ثم  
 تزوجها وهو مريض ثم دخل بها وقيمتها الف درهم ومهر مثلها مائة فان كانت  
 قيمتها ومهر مثلها تخرج من الثلث جعلت لها الميراث والمهر واجرت النكاح وان  
 كانت قيمتها ومهر مثلها لا تخرج من الثلث دفع لها مهر مثلها والثلث مما بقي  
 من قيمتها ولا ميراث لها وهذا قول ابي حنيفة وقد طعن عيسى رحمه الله في  
 في اشتراط خروج القيمة ومهر المثل من الثلث قال كيف يستقيم هذا  
 والمهر من ثمن من جميع المال والقيمة وصية تعتبر من الثلث ولكن نقول  
 مراده من ذلك خروج القيمة من الثلث بعد دفع مهر المثل من المال لان مهر  
 المثل دين فيبداه ثم اذا كانت القيمة تخرج من ثلث ما بقي فقد عرفنا نفوذ  
 العتق وصحة النكاح وثبوت النكاح الميراث لها ولكن يجمع على اصلها لها بين الميراث

والوصية

والوصية لصورة الدور فان كانت قيمتها ومهر مثلها لا تخرج من الثلث فقد علمنا  
 بوجوب السعاية عليها في بعض قيمتها وانما كالمكاتبته والمولى اذا تزوج مكاتبته  
 ولا يصح النكاح ولكنه لما دخل بها يلزمه مهر مثلها للشبهة فياخذ مهر مثلها او لا  
 شرها الثلث مما بقي بطريق الوصية ويسعى فيما بقي من قيمتها وفي قوله ابي يوسف  
 ومحمد النكاح جائز على كل حال لان المستعانة عندها حرة عليها دين فيكون لها مهر  
 مثلها والميراث وعليها السعاية في قيمتها لانها حين ورثت لم يكن لها وصية فحاسب  
 بالقيمة التي عليها من مهرها وميراثها لانه لا فائدة في قبض ذلك منها حين وجب رد  
 عليها فان بقي شيء اداه الى الورثة وان كان زادا شيئا على مهر مثلها بطلت الزيادة  
 لانها وارثة له ولو اعتق امته وقيمتها الف شراستدان منها مائة درهم ثم تزوجها  
 ثم مات ولم يدخل بها وترك الفين سوى ذلك عند ما هذا الاول سواء والنكاح  
 جائز ويرث ولها مهرها لانها النكاح بالموت ولها دينها الذي استدان منها لكون  
 بينته معاينه وعليها السعاية في قيمتها لانها وصية لها وعندها النكاح باطل  
 لانها تستوفى فيها من المال شرها ثلث ما بقي بطريق الوصية وقيمتها ومهر  
 مثلها تزيد على الثلث فكذلك بطل النكاح ولو اعتقها وليس له مال غيرها ثم  
 تزوجها فاستدان منها ما تبي درهم فانفقها على نفسه وذلك في مرضه  
 ثم مات فالنكاح باطل في قوله ابي حنيفة ولا ميراث لها ولا مهر اذا لم يكن دخل  
 بها وعليها السعاية في ثلث ما بقي بعد الدين ولو اعتقها في مرضه ثم تزوجها  
 وليس له مال غيرها شراكتب مالا وتخرج هي ومهرها من ثلثه فان النكاح  
 جائز ولها المهر والميراث ولا سعاية عليها لان المعتبر عند الموت فان وجوبه  
 الوصية تكون عند موته وعند ذلك رقيمتها تخرج من الثلث بعد المهر فلا  
 تسعى في شيء ويبين ان النكاح منتهيا بالموت فلها المهر والميراث ويجمع لها بين الميراث  
 والوصية لصورة الدور واذا شهد الرجل على وصيته في كتاب شهود او لم يقرأها  
 عليهم ولم يكتبها بين ايديهم فان ذلك لا يجوز لا لقوله لم يعرفوا ما في الكتاب  
 والشهادة على ما في الكتاب لا على الكتاب وبدون علم الشاهد المشهود به لا يصح  
 الا شهادة وان قروها عليهم فان قروها عليهم فقالوا شهد عليك بذلك فحسرت  
 راسه بنعم فلم يطق فهذا باطل لانهم لم يسموا اقراره وتحريك الراس  
 من الناطق لا يكون اقرارا له هو محتمل في نفسه يجوز ان لا يكون لاستيعاب



الشيء ويجوز ان يكون للرضي به وان كتبها بين ايديهم وقابله اشهدوا بانها  
وصيه او قراها عليهم فقالوا اشهدوا ان هذا وصية فهو جائز لانهم سمعوا  
اقراره وعلما بانها كتبه بين ايديهم او قراها عليهم وكذلك لو قالوا اشهد ان هذه  
وصيتك قال نعم فهو جائز لانه اخرج كلامه مخرج الجواب فيصير ما تقدم  
كالعاد فيه قال تعالى فصل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم واذا شهدنا هذا  
انه اعتق احد عبده في وصيته وقال اسماء لنا ففسيناه وقد اقر واعلى انفسهم  
بالعقلة وبانهم ضيعوا الشهادة وان شهدوا انه اعتق احد عبده الاربع  
بغير عينه بهذا الاول سوا في القياس ولكن استحسن هذا واجيزه فيعتق من  
كل واحد منهما ربعه ان كانت قيمته سوا ويسى كل واحد في ثلاثة ارباع قيمته  
وقد تقدم مر بيان هذا في العناق فان كانت قيمته مختلفة احداهما قيمته  
واكثره قيمة فجمعنا قيمتهما اخذنا نصف ذلك وقسمناه بينهم على قدر قيمته حتى  
اذا كان قيمة احد همر الف وقيمة الثاني الفين وقيمة الثالث ثلاثة الاف وقيمة  
الرابع اربعة الاف فانه بين اقلهم قيمة واكثرهم قيمة وذلك خمسة الاف  
ثم يوجد نصف ذلك وهو الفان وخمسماية فيضرب فيه احد همر بالف  
والاخر بالفين والآخر ثلاثة الاف والاخر اربعة الاف فاذا حصلت كل الف  
سهما بلغت السهما عشرة وللأول عشرة الف وخمسماية وذلك ما يتان وخمسون  
ربع قيمته وللثاني عشرا و ذلك خمسماية ربع قيمته وللثالث ثلاثة اعشار  
وذلك سبعمائة وخمسون ربع قيمته فان قيمته ثلاثة الاف وللآخر اربعة  
اربعة اعشار وهو الف ودرهم ربع قيمته فان كان له عبدان فشهدا الشهود انه  
هذا حرا وهذا فانه يعتق من كل واحد منهما ثلثه ان لم يكن له مال غيرهما فان كان  
له مال غيرهما مخرج من ثلثه يعتق من كل واحد منهما نصفه وليس للورثة ان يعقوا  
احدهما ويمسكوا الاخر لان العتق بالموت يشيع فيهما وانما ينقد من ثلث ماله  
لو شهدوا انه قال فلان عبدي هذا او عبدي هذا للاخر وصية وهما مخرجان  
من الثلث كان للورثة ان يعطوه ابهما شاوا الا المستحق واحد وهو الموصي له  
والثاني متيقن به فالورثة ان لا يعطوه على ذلك بخلاف العتق هناك العتق  
سام فيها بالموت لان المستحق مختلف وليس احدها بالتقدم ثم باولى من الآخر  
لو شهدوا انه اعتق عبده هذا وهو مخرج من الثلث ثم شهدا اخران من الورثة

انه

انه اعتق عبدا اخر سواء شهدا جازية وشخصان في الثلث لانه لا مهمة في شهادة  
الورثة فان فيه ابطال ملكهم عن العبد وتأخير حقهم الى خروج السعاية فكانوا  
في هذه الشهادة كالايجاب وقد ثبت حق كل واحد منهما على ما ثبت به حق الآخر فحكما  
في الثلث ولو شهد الاخير بان انه ارضى فلان بالثلث واجازه القاضي ثم شهد  
الوارثان انه اعتق عبده هذا في مرضه وهو الثلث جاز اعاقه من الثلث وبطلت  
الوصية بالثلث لان ثبوتها بالبينه كثبوتها بالمعينة والعق المنفذ في الثلث مقدم  
على ما ير الوصايا وذكر في الريادات ان شهادة الوارثين لا تقبل لما هنا لان  
الموصي له بالثلث استحق الثلث عليها بقضا القاضي فمما لهذه الشهادة يبطل  
استحقاقه وما قضى به القاضي عليها فلا يقبل ولكن يعتق العبد لاقرارهما بفساد  
رقم وعليه السعاية في قيمته لان العتق في المرض ينقد من الثلث وقد كان الثلث  
كله مستحقا للموصي له بقضا القاضي ولو شهد الاخير بان انه ارضى ان يعتق عبده  
سالم وهو الثلث وشهد وارثان انه رجع عن ذلك واوصى بعقب عبده زياد وهو  
الثلث جازت شهادتهما لانه لا منفعة في هذه الشهادة للورثة اذ لا فرق في حقهم  
بين ان يكون الاول هو المستحق للثلث عليهم او الاخر ولا يثبت ان الاخر على  
على الاول فهو بمنزلة ما لو اوصى لرجل بالثلث وشهد وارثان انه قد رجع عنه  
وجعله لهذا الاخر او انه اشركه معه فيه ولو كانت قيمة العبد الثاني اقل من الثلث  
اجزت شهادتهما للاخر فاعتقه ولا اصدقهما على الفصل الذي في الاول لانها بشهادتهما  
على الرجوع عن وصيته يجوز ان الى انفسهما منفعة ولا تقبل شهادتهما على ذلك ولكن  
يثبت عتق الاخر بشهادتهما لان احد الحكمين ينفصل عن الآخر ولا تهمة في هذا انه  
فينفذ العتق للعبدين من الثلث بالخصص ولو شهد شاهدان انه اعتق عبديه  
هدين في مرضه وقيمة احدهما الف وقيمة الاخر خمسمائة ولا مال له غيرهما  
فالثلث بينهما اثلاثا لان الوصية لكل واحد منهما بالبراءة عن السعاية فيضرب  
بجميع ما اوصى له به في الثلث وان كان اكثر من الثلث ولو كان اوصى باحدهما  
لرجل وبالاخر لآخر فذلك عند ابي يوسف ومحمد الجواب وعند ابي حنيفة الثلث  
بينهما نصفان الا الموصي له بالعين بطل وصيته فيما راعى الثلث عند الاجازة ضربا  
راستحقاقا واذا قال لرجل في مرضه لعهده ومدير احد كاحرم مات ولا مال له غيرهما  
بيد قيمتهما سوا فللد رثلثا الثلث والاخر ثلثه لان قوله احد كما حر تجبر العتق وهو معتق



في حق المدبر الحاجة الى ذلك فيجب له حرية رقبته ويشع مهابا بالموت قبل البيان  
لكان القن موصي له بنصف رقبته والمدبر له موصي له بجميع رقبته لايزاد على ذلك  
شي مما احاط به من العتق في المرض لان العتق في المرض وصيه كالتدبير فيضرب  
المدبر في الثلث بجميع رقبته والقن بنصف رقبته فكان الثلث بينهما اثلاثا ولو كان  
قاس في الصحة سعى المدبر في سدس قيمته والاخر في نصف قيمته لان العتق  
في الصحة من جميع المال فاذا فاقات البيان بالموت عتق من كل واحد منهما نصفه من جميع  
المال وانما مال الميت رقبته واحده والمدبر موصي له بالنصف الباقي من رقبته  
فينفذ وصيته من الثلث فيسلم له بالعتق الباب بنصف الرقبة والتدبير ثلث  
الرقبة ويسمي في سدس القيمة وانما يسلم للقن بنصف رقبته بالعتق الثالث فيسبي في  
نصف قيمته ولو شهد شاهدان انه دبر عهدي فلانا ان قتل وايقه قد قتل وشهد  
شاهدان انه مات موتا فاني اجيز العتق من ثلثه لان في احدي الشهادة بين ابنا  
العتق والقتل وفي الاخرى بينهما والميت من البيعتين اولى وكذلك لو شهد  
انه اعتقه ان حدث به حدث في مرضه او سفره هذه اياه قد مات في ذلك  
السفر او المرض وشهد احزان انه رجع من ذلك السفر ومات في اهله فاني اجيز شهادته  
شهود العتق لان في شهادتهما اثبات العتق واثبات تاريخ متابع في موته وان شهد  
شاهدان الاخران انه قال ان رجعت من سفرى هذا فت في اهلي فلان حروان  
وانه قد رجع ومات في اهله وجاءوا جميعا الى القاضي فاني لا اجيز شهادتهما للذين  
شهدا على الرجوع واجيز شهادتهما للذين شهدا انه مات في اهله ذلك لانهما اثبتا  
موته بتاريخ سابق فلا بد من القضاء بموته في ذلك الوقت لانعدام المعارض شر  
الموت لا يتكرر عادة فتبطل شهادتهما الاخرين جميعا ضرورة الاتري ان الرجل لو قال  
ان مت في جمادي الآخر فلان حروان مت في رجب فلان حروان آخر فشهد  
شاهدان انه مات في جمادي الآخره وشهد احزان انه مات في رجب اخذنا بقوله  
الشاهدين على الموت الاول لهذا المعنى ولو شهد انه قال ان مت من مرضى هذا  
فلان حروان لا اندري مات ام لا فقال الغلام مات منه وقاس الوارث  
صح صيته ثم مات قال لقوله الوارث مع يمينه لان العلامة يدعي شرط العتق له  
والوارث منكر لذلك فالظاهر وان كان فشهد للغلام ولكن ثبوت الشرط ظاهر  
لا يكفي لنزول الجزا لان الظاهر يدفع به الاستحقاق ولا يثبت به الاستحقاق

وان

وان اقاما جميعا البيعة فالبيعة بينه العبد لانه هو الميث للشرط والعتق وان  
قال ان مت من مرضى هذا فلان حروان برات منه فلان آخر فقال العبد  
قد مات منه وقال الوارث قد برأ قال لقوله الوارث لما بينا وان اقاما الاخر  
البيعة على ما يدعي اعتقه ايضا لانه ثبت العتق بيمينته لنفسه وان اقامت البيعتان  
لها اخذت بيمينته الذي شهدوا على الوقت الاول انه مات من مرضه وبطلت  
الاخرانه لاموت مرتين واذا امنه في الاول بطل الاخر ضرورة لان الميت  
لا يموت **باب** **حق النسيئة عن الميت**  
واذا اشترى الوصي نسيئة ليعتقها عن الميت كتب هذا ما اشترى فلان ابن فلان  
اشترى منه مملوكا يقال له فلان الفلاني وهو رجل اجتمع بكذا درهم نسيئة كان  
فلان ابن فلان اوصى ان يشتري به حاله فيعتقها عنه ثم يكتب التقاض وما بعده  
على الرسم والحاصل ان الصلة حكاية ما جري والمقصود التوثيق فينبغي ان يكتب  
على حوط الوجوه فالنسيئة هي الرقبة التي تشتري للعتق وينبغي للوصي اذا المرعين  
الموصي رقبته ان يشتري رجلا مجتمعيا لان معنى التقرب انما يتم باعناق مثله  
فان الصغير والمجنون عاجزان عن التكسب والانشى كذلك فيصير بعد العتق عيالا  
على غيره واذا كان رجلا قد اجتمع تخلص من ذل الرق وينفرغ للعبادة والتكسب  
للاعناق على نفسه فانما يتم معنى القرية في اعناق مثله وقصد الموصي التقرب  
وصفة الاطلاق يقتضي الكمال واذا اوصى ان يعتق عنه نسيئة عمية درهم فلم  
يبلغ ثلث ماله مائة درهم لم يعتق عنه في قول ابي حنيفة وقاس ابو يوسف  
ويحمد يعتق عنه بالثلث رقبته ما بلغت لان وجوب تنفيذ هذه الوصية لحق  
الموصي وهو قصده التقرب ولهذا صحت وصيته من غير تعيين النسيئة فيجب  
تنفيذ وصيته من محالها وتحصيل مقصوده بقدر الامكان كما لو اوصى ان يحج عنه  
بما به درهم فلم يبلغ الثلث الاحسين درهم حج عنه من حيث يبلغ بالثلث  
وكذلك لو اوصى ان يتصدق له من ماله بما به وابو حنيفة يقول تنفيذ الوصية  
لغير من اوجبه له الموصي لا يجوز وهو انما اوجب الوصية لنسيئة قيمتها مائة  
درهم والتي قيمتها خمسون غير التي قيمتها مائة فلو قلنا بانه يشتري بثمنه  
ما يوجد كان هذا تنفيذ الوصية لغير من اوجب له الموصي ثم للموصي في تقدير  
الثلث غرض صحيح وهو التحرر عن اعناق الخبيث والتقرب باعناق اقصى الرقاب



على ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن افضل الرقاب فقال اخلاها ثمنا  
وانفسها عند اهلها والاسنان قد يرغب في ولا عبد كثير القيمة وشكر عزم ولا قليل  
القيمة ففي تنفيذ هذه الوصية من الثلث ابطال مقصود الموصي والزامه ان لم  
يرض بالتزامه وبهذا من الحرفين يوضح الفرق بين هذا وبين الصدقة والخرج  
وانما نظير هذا من مسألة الحج لو ان صحيحا امر رجلا ان يحج عنه رجلا ان يحج عنه  
رجلا بمائة درهم فاحج عنه رجلا بمائة درهم فاحج عنه رجلا بخمسين درهما  
وهناك يصير مخالفا صامنا فذلك ههنا وعلى هذا الخلاف لو وصي ان يعق  
نسمة بجميع ماله فلم تجز الوصية ذلك فالوصية تبطل في قول ابي حنيفة وفي قول  
يشترى بالثلث نسمة فيعاق عنه واستكثر من الشواهد لهما في الاصل قال  
اريت لو وصي ان يعق عنه نسمة بمائة درهم من ماله ومائة من مال  
فلان لرجل اجني اكتب ابطال وصيته من اجل انه سمي بالاجني اريت لو وصي  
ان يشترى له نسمة بمائة درهم ويخمر ويخنزير او باسان حرا وزاد مع هذه المائة  
مثلا لا يصلح من ماله اكتب ابطال الوصية لا ابطالها وهي جائزة من ثلثه اريت لو وصي  
ان يعق عنه نسمة بمائة درهم بعينها فاذا فيها درهم ستوقه لا تنفق او اكثرا ما كتب  
امره ان يشترى بما بقي اريت لو تجوز هذا البايع اما كت امره ان يشترى لها  
اريت لو استحق منها درهم او هلك منها درهم كما بطل الوصية قبل هذا كله على  
الخلاف ومن عادة كبر رحمة الله الاستشهاد بالمختلف على المختلف لا يوضح الكلام  
وقيل بل ابو حنيفة رحمه الله بفرق بين هذه الفصول فنقول اذا وصي ان يشترى  
نسمة بجميع ماله فلما جازت الورثة لكان المشتري كله له والعق يكون من جهته  
ولو اواه له واذا لم يجز والوقلتا يشترى بثلثه كما نلزمه ولم يرض بالتزامه واما  
في مسألة ماله وماله لو اجاز الغير هناك لا يكون المشتري كله له ولا ينفذ العتق في  
جميعه من جهته فليس في تنفيذ وصيته في ملكه الزام شي لم يرض بالتزامه واذا  
وصي ان يعق نسمة او وصي لآخر بالثلث فثلث ماله يقسم على الثلث وعلى اده في ما يكون  
من قيمة النسمة لا مطلق السمية لا يثبت الا الا في فانه هو المتيقن به وانما يجب  
قسمه الثلث على مقدار ما يثبت من كل وصية فما اصاب قيمة النسمة يعق به النسمة  
وما اصاب الثلث فهو للموصي له بالثلث ولو وصي ان يشترى له عبد فلان يعق عنه  
نسمة فانه يشترى من ثلثه لا تنفيذ الوصية بماله الثلث وان امتنع صاحب

من

من البيع بالثلث او قف الثلث حتى يبيعه صاحبه لانه مشغول بالوصية فما دام فيه  
رجا التنفيذ يجب ان يوقف الثلث عليه فان مات العبد فقد انقطع رجاء التنفيذ  
هذه الوصية لفوات محلها فارجع الى الوارث ذلك ان كان سمي ما يستوي به  
من الثلث ولو وصي لرجل ان يشترى له نسمة بهذه المائة بعينها فيعقها من الثلث  
عنه فاشترى بها نسمة فاعقها عنه ثم استحق رجل تلك المائة اربعها او حقه  
دين يكون المائة اكثر من ثلثه فالوصي ضامن لتلك المائة لانه هو المشتري فالثلث  
مضمون في ذمته حتى يسلمها المشتري ثم ما ظهر تبين ان الوصي مخالف لانه اشترى  
باكثر من ثلث ماله الميت ولا يمكن تنفيذ وصيته في اكثر من ثلثه فصار مخالفا مشتريا  
لنفسه فالثلث دين عليه فانما قضى بماله الميت دين عليه فيضمن مثلهما ويكون العتق  
عن نفسه لانه اعتق ملك نفسه فان خرج للميت مال لم يعلم به من دين او عين يكون  
من النسمة الثلث من ذلك بري الوصي من الضمان لان ما ظهر من المال تبين ان  
الوصي غير مخالف وانه نفذ الوصية في محلها فلا يلحقه عهده فلا ضمان واذا وصي  
ان يباع عبده ويشترى بثلث نسمة فيعق عنه فباع الوصي العبد واشترى بثلثه  
نسمة فاعقها وهو الثلث ثم رد العبد من عيب بعد ذلك ضمن الوصي الثلث لانه  
هو المشتري فيتعلق حقوق العتق به وذلك رد الثلث عند رد المبيع عليه بالبيع  
ثم يقال له بع العبد فان بلغ ذلك الثلث فالعتق جائز عن الميت كما كان لانه تهرب  
انه غير مخالف في شري النسمة والعق عن الميت بل هو منفذ لوصيته في محلها وان  
نقص عنه او زاد عليه فالعتق عن الوصي لانه مخالف في الوجهين اما اذا نقص من  
العبد عما اشترى به النسمة فذلك اذا زاد عليه لانه انما امره ان يعق عنه نسمة  
يشترى بها ثمن العبد وهذه نسمة اشتراها بثلثه ببيع بعض ثمن العبد فكان غير  
ماتاوله الوصية فلم هذا كان مشتريا لنفسه في الوجهين والعق عنه ويشترى  
بالثلث نسمة اخري فيعقها عن الميت ولو لم يرد العبد بالعبث ولكن استحق رجع  
المشتري عن الوصي بالثلث لانه هو الذي قبض منه الثمن بحكم البيع فكان العتق  
عن الوصي نفسه لانه تبين بطلان الوصية وان اشترى الوصي النسمة لا يمكن تنفيذه  
عن الميت فكان يشترى بنفسه على ما هو الاصل انه متى نفذ تنفيذ المشتري  
على ان يشترى له ينفذ على العاقد وكان العتق عن الوصي نفسه ولا يرجع على الورثة  
في نصيبهم بشي لان الميت لم يوص في ذلك المالا بشي فكيف يرجع الوصي به



اريت لو اشترى شيئا للقيم من ميراثه او باع له فحقه غرم وليس للقيم مال اكان  
يرجع في حصة غيره من الوصية ولو اوصى بان يشتري من ثلث ماله نسمة فيعتق  
عنه وماله ثلثا يديه فاشترى الوصي بمائة نسمة فاعتقها واعطى الورثة  
ما تبين فاستحققت النسمة وردت في العتق وقبض الوصي المائة ليشترى  
بها نسمة اخرى فتلفت منه ما يدرج على الورثة بثلث ما اخذوا ليشترى  
به نسمة في قول ابي حنيفة وما تقدم من المقاسمة باطل بالمحل مقصود الوصي  
وفي قولهما مقاسمة الوصي الورثة جازيه ولا يرجع فيما اصاب الورثة بشي وقد  
بطلت الوصية وهذا نظير ما تقدم مما نهى في الحج ولو اوصى ان يشتري له نسمة  
بعضها فيعتق عنها فاشترى الوصي ثم ماتت فقد بطلت الوصية لانها وقعت  
لشخص بعينه فلا يمكن تنفيذها للشخص الآخر قد فات محل الوصية فبطلت الوصية  
وكذلك لو جئت جناية قبل ان تعتق فدفعت بها بطلت الوصية لغوات محلها وهو  
ملك الوصي ولو فداهما الورثة كانوا مستطوعين في الفداء تعتق عن الميت  
لانها ظهرت عن الجناية وبقيت على ملكه محلا لوصيته والورثة ما كانوا يحجزون  
على الفداء ان كانوا مستبرعين فيه لان النسمة باقية على ملك الوصي حكما فكانهم قد  
من الجناية حياة الوصي ولو اوصى بعتق امه له مخرج من الثلث كان حالها  
كذلك فان ولدت النسمة او الامه قبل ان تعتق فالولد رقيق للورثة لان  
الوصية بالعتق لا تسري الى الولد لان فيه الزام الميت الولا وانما التزم الميت  
ولا الامه لا ولادها والامه قبل ان تعتق مبقاة على حكم ملك الميت فينفصل  
سما الولد كذلك الا ان الورثة لا يملكونها لكونها مشغولة بوصية الميت وذلك  
غير موجود في الولد فكان الولد للورثة وان كانت النسمة والامه ذات  
رحم محرم من الورثة لم يعتق بذلك حتى يعتق عن الميت لان اشتغالها بالوصية  
يمنع انتقالها الى الورث بل هي مبقاة على حكم ملك الميت ولهذا كان ولاوها  
اذا اعتقت عنه ولو اعتقها بعض الورثة من نفسه كان العتق عن الميت  
لان العتق في هذا العين مستحق عن الميت وما يكون مستحقا على الميت من  
جبهة فعل اي وجه اتي به يقع من الوجه المستحق وتظهر خلاف  
باطل وكذلك لو قال انت حرة ان دخلت الدار او قال بعد موتي لم تكن مدبرة وكلها  
تعتق عن الميت ان دخلت الدار ومات القائل لان الورثة في حكم المالك

لها بدليل انه مملوك بد لها وزايدها وكسبها الا انه لا يجعل مالها فيها بطل  
وصية الوصي فاما فيها فيه يتقدر وصيته بجعل الوارث كالمالك فيصح منه  
تخليق عتقها بموته او بشرط آخر وعند وجود الشرط يجعل كالمخبر لعتقها فيعتق  
عن الميت به فارق الوصي فاذا علق عتقها بالشرط لم يصح التعليق لان الوصي  
غير مالك وانما ينصرف بحكم التفويض والمفوض اليه يتخير العتق والمأمور  
بالتيخير اذا علق العتق بالشرط كان ذلك منه باطلا ولو قال لها الوارث انت  
حرة على الف درهم ان قبلت فقبلت فهي حرة بغير شي اما ان يعتق لوجود  
الشرط وانما يعتق بجبهة الوصية عن الميت وكان ذلك بغير جعل ولو اوصى  
ان يعتق نسمة عن شي واجب عليه من ظهار او غيره او تعتق من ثلاثة لانه لا يجب  
الا عتاق عنه بعد موته بغير وصيه فلو اوصى كان معتبرا من ثلثه كالمطوعات  
وكذلك الزكاة وحجة الاسلام وقد بينا هذا فيما سبق ولو اوصى بعتق نسمة فاشترى  
له او يعتق امه له مخرج من الثلث ففني عليه جناية فالارث للورثة لان الارث بمنزلة  
الولد في كونها فارغا عن الوصية فالوارث بمنزلة المالك لها فيها هو فارغا عن  
الوصية فالوارث بمنزلة المالك لها فيها هو فارغا عن وصية الميت فكان كسبها  
للورثة لهذا المعنى ولوروجها لم يحجز لان ولايتها تزوج ثبت ملك اليربقة  
وهو لا يملكون رقبتهما لكونها مشغولة بالوصية فان دخل بها الزوج سقط الحد  
للشبهة ووجب المهر وكان ذلك بمنزلة ولد ولديه فيكون للورثة ولو اوصى  
الى رجل ببيع عبده هذا او يتصدق بثمنه على المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن  
فملك عبده ثم استحق العبد قاله كان ابو حنيفة مره يقول بضمن الوصي ولا يرجع  
على احد بشي لان الوصية قد بطلت باستحقاق العبد والوصي هو الذي قبض الثمن  
فيضمن مثله للمشتري ولا يرجع على الورثة بشي لان الميت ما اوصى بشي مما وصل  
الى الورثة ثم رجع وقال يرجع الوصي بما يضمن من الثمن من مال الميت وهو الميت  
لولاها لان الوصي في هذا البيع كان غاملا للميت فالحققة من العهدة بسبب علمه  
بميت على الميت ويكون ذلك الدين له ليستوفيه من جميع ماله وروي ابن سماعة  
بأن رجلا اوصى ببيع عبده بثلث ماله مما يفرم لانه انما حقته هذا الغرم باعتبار  
وصية الميت ومعه من الوصية الثلث فلهذا يقتصر رجوعه على ثلث مال الميت



## باب الوصي والوصية

قالت ويكتب في كتاب وصيته ذكر قريته لأن الكتاب للتوثيق والرجوع عند المنازعة وأكثر ما يقع فيه المنازعة التركة التي تصير في يد الوصي فينبغي أن يذكر باقي الكتاب وإن كتب فيه أنه يعمل كذا إن مات من مرضه هذا الذي سفره هذا فرجع من ذلك السفر وبرأ من ذلك المرض بطلت تلك الوصية لأنه طلقها بشرط وقد فاتت والوصية إلى الغير اثبات الخلافة أو الاطلاق وهو يحمل التعليق بالشروط كالوكالة أو هي اثبات الولاية منزلة تقليد القضاء يحتمل التعليق بالشروط وإذا وصي إلى رجلين فمات أحدهما جعل القاضي مكانه وصيا آخر والكل ما هنا في حصول ثلاثة أحدها أن أحد الوصيين لا ينفرد بالتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله إلا في أشياء معدودة استحسانا وفي قول أبي يوسف ينفرد كل واحد منهما بالتصرف وجه قوله أن الوصاية تثبت الولاية للوصي في التصرف وكل واحد من الوصيين ينصرف بانفراده كأنه ليس معه غيره كالأخوين في الكناح والأبوين وهذا لأن الولاية لا تحتمل التجزي ويتكامل السبب في حق كل واحد منهما يثبت الحكم بخلاف الوكيلين فإن الوكالة أمانة وإنما جعلها ثابتة بينه وبين الموصوف فلا يثبت النيابة لأن كل واحد منهما بانفراده وبيان الوصف أن ثبوت حق التصرف للوصي لا يكون إلا بعد زوال ولاية الموصي وإلزامه تستدعي قيام ولاية الموصوف عنه وببطل سقوط ولايته كالوكالة وأما الولاية بطريق الخلافة يستدعي سقوط ولاية لتصير الحلف قائما مقامه كالرجوع الأب وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله قال سبب هذه الولاية التقويض فلا بد من مراعاة سبب التوثيق وإنما فوض إليهما حق التصرف وكل واحد منهما في هذا السبب بمنزلة شطر الغلة ومثطر الغلة ثبت شيء من الحكم بخلاف الأخوين فالسبب هناك الأخوة وهو متكامل في حق كل واحد منهما بوصفه أن ولاية التصرف للوصي بعد موت الموصي ورضاه به وإنما رضي برأي المني ورأي الواحد لا يكون كإي المني ومقصودهم توفير المنفعة عليهم وعلى ورثته وذلك عند اجتماع رأيهما أظهر فاشبه من ذلك الوكيلين الوكالة فأما الأشياء المعدودة فهو بمنزلة الميت وشي ما لا بد من الوصية وقضا الدين ورد الوديعة وتنفيذ الوصية في العين وقبول الهبة والخصومة والقياس

والقياس

في هذه الأشياء أن لا ينفرد أحد منهما لما قلنا ولكننا استحسننا لأن التجهيز لا يمكن تأخيرهما ومنهما يكون أحدهما غائبا ففي اشتراط اجتماعهما الحاق الضرر لا توفير المنفعة عليه وكذلك شري ما لا بد للوصي منه فإن ذلك كالحاجة فلا يحتمل التأخير التأخير والظاهر أن الموصي مرضى برأي كل واحد منهما على الانفراد فيه عند تحقق الحاجة وأما قضا الدين لأن صاحب الدين يستند باستيفاءه من غير حاجة فيه إلى فعل أو رأي من الوصي ورد الوديعة كذلك والوصية بالعين إذا كان يخرج من الثلث كذلك فالوصي له أن يأخذ فذلك لأحد هما أن يعينه على ذلك بالتسليم والخصومة سما لا يتحقق اجتماعهما عليه ألا ترى أنهما وإن حضرا لم يتكلم أحدهما لأنهما لو تكلمتا جميعا لم ينفرد القاضي كل واحد منهما وهذا ملك أحد الوكيلين والخصومة والتفرد بهما أما قبول الهبة والصدقة فإنه لا يستدعي الولاية ألا ترى أن الصبي يقتل نفسه ومن يعوله وإن كان أجيبا له أن يقبل الهبة له فأخذ الوصيين بذلك أولى فأما اقتضا الدين واسترداد الوديعة فهو على الخلاف لأن هذا يقبل التأخير وتحقق اجتماعهما عليه وفي توفير المنفعة لأن حفظ الواحد لا يكون كحفظ المني وإنما رضي الموصي بحفظهما ولم يذكر في الكتاب فأما إذا وصي إلى كل واحد منهما على الانفراد وقد قال كثير من مشايخنا إنهما ينفرد كل واحد منهما بالتصرف بمنزلة الوكيلين إذا وكل كل واحد منهما على الانفراد ولكن الأصح أن الخلاف في الفصلين لأن وجوب الوصية تكون عند الموت وعند الموت إنما يثبت الوصية لهما معا بخلاف الوكالة وهذا لا يلا أيضا إلى الثاني يقصد أشرأكم مع الأول وهو ملك الرجوع عن الوصية إلى الأول فيملك أشرأكم الثاني معه وقد يوصي الإنسان إلى غير علي ظن أنه يتمكن من إتمام مقصوده وحده ثم يتبين له عجزه عن ذلك فيضم إليه غيره فكان بمنزلة الوصية إليهما معا بخلاف الوكيلين فإن رأي الموكل قاسم هناك وإذا عجز الوكيل عن الموكل من المباشرة بنفسه فلم يكن قصده ضم الثاني إلى الأول وإنما كان قصده أمانة كل واحد منهما ميانة بانفراده فإن مات أحدهما جعل القاضي مكانه وصيا آخر أما عند أبي حنيفة ومحمد لأن الآخر عاجز عن التفرد بالتصرف والقاضي قائم مقام الميت في النظر بعجزه بنفسه عن النظر فيضم إليه وصيا آخر وعند أبي يوسف الحجة بينهما وإن كان يقدر



عن التصرف فاما كان الموصي قصدا ان يخلف متصرفين في حقوقه وتحصيل نصب  
وصي آخرها هنا لان راي الميت منهما باق حكما راي من وروى الحسن عن ابي يوسف  
ان الحي لا ينفرد بالتصرف ها هنا لان الموصي مريض براضى براه وحده ولا يكون للموصي  
ان يرضى بما يعلم ان الموصي مريض به بخلاف ما اذا ارصى الى غيره واذا امان  
الموصي وارصى الى آخر فهو وصيه في تركته وتركه الميت عندنا الاول  
وقاب الثاني لا يكون وصيا في تركه الميت الاول بحال وقاب ابن ابي ليلى  
لا يكون وصيا في تركه الميت الاول الى ان يوصى اليه بوصية الاول وجه قول الثاني  
ان الوصي بمنزلة الوكيل لانه مفوض اليه التصرف بعد الموت بعقد فهو كالمتفوض  
اليه التصرف في حالة الحياة بالعقد وهو الوكيل للوكالة تنقطع بموت الموكل  
ولا يملك الوكيل ان يوكله غيره كذا لك الوصي اذا مات ولا معنى للفرق لان حق  
التصرف للموصي بما ثبت بعد سقوطه لانه الموصي لان حق التصرف انما ثبت  
له في الوقت الذي فوض اليه التصرف في الوجهين وانما تصح الوصية باعتبار قيام  
ولاية الموصي حكما كما تصح الوصية له بالمال بعد موته باعتبار قيام ملكه فيه حكما  
وفقه ما بينا ان الموصي رضى براه والناس في المراس يتفاوتون فلا يكون ذلك  
منه رضى براه غيره ولهذا لا يوكل الوصي ايضا عندي ومجتنا في ذلك ان الوصي  
يتصرف بولاية مستقلة اليه فملك الا ايضا الى الغير كالحمد وتقريه ان الولاية  
التي كانت ثابتة للموصي تنتقل في المال الى الوصي والى احد في النفس شرعا كذا  
ينتقل اليه قام مقام الاب كذلك الوصي فيما انتقل اليه لانه خلف عن الاول  
وباعتبار هذه الخلافة يجعل الاول قايما حكما والخلف يعمل على الاصل عند عدم  
الاصل ومن شرط ثبوت الخلافة اعدام الاصل بوضحة ان مقصود الموصي ان يترك  
رايه ما فرط فيه بنفسه ولما استعان به في ذلك مع علمه انه قد تخترمه المنية  
قبل تميم مقصوده فقد صار راضيا بايصا به الى الغير في ذلك لما لم يكن من تحصيل  
مقصوده وبه فارق الوكيل لان الموكل هناك قايما ممكنه ان يحصل مقصوده بنفسه  
فلا يتضمن توكيله الرضا بتوكيل غيره او الا ايضا الى غيره عند موته فاما ابن ابي  
يقول هو مطلق الا ايضا جعل الا ايضا جعل الوصي خلفا عنه فما هو من حوائج  
وحقوقه التي ترقط فيها وهذا مقصوده على تركته فاما التصرف في تركه الموصي  
ليس من حوائجه في شيء الا لملك الوصي ذلك الا بالانصبص عليه ولكننا نقول  
بعد

بعد قبوله الوصية وموت الموصي صار التصرف في تركه الاول واولاده الصغار  
وفي حوائجه وفيما ما هو مستحق عليه بمنزلة التصرف في تركه نفسه بوضحة  
انه جعل الثاني خلفا عنه قايما مقامه في كل ما كان مملكه مملكه بنفسه مما يقبل  
النقل الى الغير بعد موته وقد كان ملك التصرف في الترتين جميعا في طر حياتهم  
فيخلفه الوصي الثاني فيهما جميعا مطلق الا ايضا وعن ابي يوسف رحمه الله كذلك  
الا ان يخص تركته عندنا لا ايضا الى الثاني فحينئذ يعمل تخصيصه لانه نظرا لنفسه  
في هذا التخصيص وهو انه لا يتحمل وبالد التصرف في ملك الغير حاربا وذا قبل  
الوصي الوصية في حياة الموصي ثم اذا اخرج منها بعد موته فليس له ذلك والوصية  
له لازمة لان المقصود توفير المنفعة على الموصي ودفع الضرر عنه وبعد ما قبل  
الوصي لوجاز له الرد بعد الموت تضمنه الوصي لانه تركه النظر والا ايضا الى  
الغير اعتمادا على قبوله ويصير هذا الموصي بالقبول كالفارل والغرور حرام والضرر  
مدفع بخلاف الوصية بالمال فان هناك وان قبله في حياته فله ان يرد به بعد  
موته لان المقصود هناك توفير المنفعة على الموصي وليس في رده معنى الضرر  
والغرور حق الموصي لانه اذا رده لا يضيع المال بل يصير الى وارثه وذلك خير  
للموصي شرعا فاما اذا لم يقبل الوصي حتى مات الموصي فهو بالخيار ان شاء قبله  
وان شاره لانه متبرع بالتصرف في حق الغير فلا يلزمه ذلك بدون قبوله  
كالوكالة وليس في رده هنا غرور من جهة ولا غرور انما الموصي الذي اغتر  
حين لم يتعرف عن حاله انه يقبل الوصية امر لا فان رده في وجه الموصي فقاب  
الموصي ما كان ظني بك هذا فمن يقبل وصيتي اذا فكنت حتى مات الموصي شر  
قبل لم تكن وصية لان رده في وجهه بطلت الوصاية فلا يمكن قبولها بعد ذلك  
ولو انه ردها في غير وجه الموصي ثم قبلها بان سمع كلام الناس في ذلك فانه  
لا يكون وصيا عندنا وقاب زفر رحمه الله يكون وصيا لان رده في غير وجه  
الموصي انما يتم اذا بلغ الموصي فاذا لم يبلغه حتى قبل صار كان الرد لم يوجد  
وكننا نقول قبل القبول هو ينفرد بالرد في وجه الموصي وفي حال غيبته فيطر  
العقد رده ولا يعتبر القبول بعد ذلك ولو قبلها بعد موته ولم يكن ردها في حياته  
نقد لزمت الوصية بمنزلة ما لو قبلها في وجهه بل اولى لان اوان ولا يتم بعد  
الموت فالقبول في هذه الحالة يكون اللزوم منه قبل اوانه ثم دليل القبول



كصرح القبول حتى لو باع بعض تركته الميت او اشترى للورثة بعض ما يحتاجون اليه  
او اقتصا ما لا وقضاء لزمته الوصية لوجود دليل القبول والرضي به كالمشروط له  
لختياره او جرد منه ما يد له على الاجارة او الفسخ كان بمنزلة التصريح بذلك والاصل  
في ذلك قوله عليه السلام لم يورثه ان وطئك الزوج فلا خيار لك واذا اشكى الورثة  
او بعضهم الوصي الى القاضي فانه لا ينبغي له ان يعزله حتى يهد له منه جناية لان الوصي  
اختره ورضي به والشاكي قد يكون ظالما في شكواه فما يتبين جنايته لا يحتاج القاضي  
الي النيابة عن الميت في النظر له والاستبداد به فان علم منه جناية عزله عن الوصية  
لان الوصي اعتمد في اختياره امامته والظاهر انه لو علم جنايته عزله والقاضي بعد  
موته قائم مقامه نظره للميت وان كان الوصي هو الذي شكى الى القاضي غيره عن  
التصرف فعلى القاضي ان ينظر في ذلك فان علم على الميت وعجزه عن الاستبداد ضم اليه  
غيره لانه لو لم يفعل ذلك فاما ان يتضرر الوصي بالعجز عن التصرف في حقوق نفسه  
او يترك التصرف في حوائج الوصي فيمكن الخلل في مقصوده ويرتفع هذا الخلل  
بضم غيره اليه وان ظهر عنده عجزه عن القيام بالوصية استبدل به لانه ما مور  
بالنظر من الجائين ولو ظهر عند الوصي في حياته عجزه استبدل به كذلك من قام  
مقامه في النظر وهو القاضي واذا اوصى الى عبد غيره فالوصية باطله وان جاز مولا  
لان الوصية ولاية والرق يبقى ولايته على غيره ولانه عاجز عن تحصيل مقصود  
الوصي لان منافعه لمواه فالظاهر انه ممنوع من التبرع به على غيره وكذلك  
بعد اجارته لان هذا بمنزلة الاعارة منه للعبد فلا يتعلق به اللزوم فاذا رجع  
عنه كان عاجزا عن التصرف وكذلك اذا اوصى الى عبده والورثة كبارا واهل  
كبير فلا كبير ان يمنع من التصرف ولما ان يبيع نصيبه فيمنعه المشتري من التصرف  
فان كانت الورثة صفارا كلهم فالوصية اليه جائزة في قول ابي حنيفة ولا يجوز  
في قول ابي يوسف ويحمد وهو القياس لان الرق الذي يبقى الولاية قائم في عبده  
كما هو في عبد غيره ولا يصار مملوكا للورثة واثبات الولاية للملك على المالك  
من ابعده ما يكون كما لو كان فيهم كثير وابو حنيفة يقول اوصي الى مخاطب مطلق فيجوز  
كما لو اوصى الى مكاتبه او مكاتب غيره ومعنى قولنا مطلق اي مستغن بالتصرف  
لحوائج الوصي على وجه لا يملك احد منعه عن ذلك ولا اكتساب سبب منعه  
ولو كان الرق ممنوع الايضا اليه لم تجز الوصية الى المكاتب لقيام الرق فيه الا  
البا

انما يقول ان المكاتب لا يصير مملوكا للورث فلا يودي الي اثبات للمملوك على المالك  
وابو حنيفة يقول الصفار من الورثة وان كانوا مملوكون رقبة العبد فلا يملكون  
التصرف عليهم فيجوز اثبات ولاية التصرف له في حقوقهم بخلاف ما اذا كان فيهم  
كبير وانما استحسن ابو حنيفة هذا لما راى فيه من توفير المنفعة على الميت وعلى ورثته  
فان من يرثي عبده واحسن اليه فالظاهر ان شفقتة على الصفار من اولاده بعد  
موته اكبر من شفقة الاجنبي ولهذا اختاره للوصية فليتوفر المنفعة عليه جواز الوصية  
اليه استحسانا كالوصية الى مكاتبه فان عجز المكاتب عن المكاتبه عاقدنا فيكون  
الجواب فيه كالجواب في العبد واذا اوصى المسلم الى ذمي او الى حر في ستان او غير  
ستان فهو باطل لان في الوصية اثبات الولاية للوصي على سبيل الخلافة عنه ولا ولاية  
للذمي ولا للحر في علي المسلم ثم خلف الوصي خلف الوصي في التصرف كما ان الوارث  
خلف المورث في الملك التصرف كما ان الوارث خلف المورث في الملك التصرف  
ثم الكا فلا يرث المسلم فكذلك لا يكون وصيا للمسلم وكذلك ان اوصى الذمي الى  
الحر في لم يجز لهذا المعنى ولما اوصى الذمي الى الذي فهو جائز لانه لو ثبت لبعضهم  
على البعض ولاية بالقرابة فكذلك بالتقويض واحد مما يرب صاحبه فيجوز ان يكون  
وصيا له ايضا ولو اوصى الى رجل مسلم او الى امرأة او اعلى او محدود في قدن فهو  
جائز لان هو لا من اهل الولاية والخلاف انما وتصرفا ولو اوصى الى فاسق منهم  
مقتوف على ماله فالوصية باطله لان الايضا الى الغير انما يجوز شرعا لئتم به  
نظر الوصي لنفسه ولا ولادة وبالا يضا الى الفاسق لا يتم معنى النظر ولم يرد بقوله  
الوصية اليه باطل انه لا يصير وصيا بل يصير وصيا لكون الفاسق من اهل الولاية  
والخلافة انما وتصرفا حتى لو تصرف نقد تصرفه ولكن القاضي يخرج من الوصاية  
ويجعل مكانه وصيا آخر لانه لم يحصل نظر الوصي لنفسه وكان عليه ان يتدارك  
ذلك واذا الوفي فعل حتى يجز عن النظر لنفسه بالموت ناب القاضي منابته في نصب  
وصي آخر له بمنزلة ما لو لم يوص مكانه وصيا آخر لهذا بمنزلة ما لو لم يوص  
مكانه وصيا آخر لهذا واذا اوصى الى رجل بماله فهو وصي في ماله وولده وسائر  
اسبابه عند نائب الشافعي لا يكون وصيا الا فيما جعله وصيا فيه لا في  
تقويض التصرف الى الغير فتختص بها خصه به المفوض كالتوكيل ولين سلمت ان  
ان الوصي يثبت له الولاية فيثبت هذه الولاية احباب الوصي ومثله يقبل



التخصيص كولاية القضاء ما كان سبب التقليد كان قابلا للتخصيص وهذا لان  
لان الايضاح الى الغير مشروع حاجة الموصي وهو اعلم بحاجته فربما يكون التقرب  
منه في نوع دون نوع فيجعله وصيا كما فطر فيه وربما ياتى هذا الوصي على نوع  
دون نوع او يعرف عدايته في نوع من التصرف دون نوع وربما يعرف شفقة  
الام على الاولاد ولا ياتى منها على ما لهم فيجعل الغير وصيا على المال دون الاولاد  
الحاجة الى ذلك فكان هذا تخصيصا مفيدا فوجب اعتباره وجه قولنا انه  
يتصرف بولاية مستقلة اليه فيكون كالحلد وكما ان تصرف الحلد لا يخص بنوع  
دون نوع لانه قائم مقام الاب عند عدمه وكذلك يصرف الولي فيما  
يقبل النقل اليه ودليل صحة هذه القاعدة ان الايضاح يتم بقوله اوصيت اليك مطلقا  
ولو كان طريقه طريق الابانه لم يصح الا بالتخصيص على ما هو المقصود كالتمويل  
فانه لو قال وكذلك مالي لملك التصرف وكذلك لو قال جعلتك حاكما لملك  
تنفيذ القضاء لم يبين له ذلك وما هنا لما صح الايضاح اليه مطلقا عرفنا انه  
اثبات للولاية بطريق الخلافة والدليل عليه ان اوان ولا يتم ما بعد زوال  
ولاية الموصي بخلاف التوكيد والتقليد في الحكومة ولين سلما ان الايضاح بتفويض  
ولما كان هذا التفويض انما يجعل بعد زوال ولاية الموصي وعجزه عن النظر كان  
جوازه حاجته والحاجة تتجدد في كل وقت فهو عند الايضاح لا يعرف حقيقة  
احتجاج فيه الى الثابت بعده فلو لم يثبت للموصي حق التصرف في جميع انواعه  
تضرر به الموصي والظاهر انه بهذا التخصيص لم يقصد تقييد ولايته  
بما سمي وانما سمي نوعا لان ذلك كان اعم عنده والاشارة في مثل هذا ذكر الاهر  
وهذا بخلاف الوكالة لان راي الموكل قائم عند تصرف الوكيل فاذا تجددت  
الحاجة امنه ان ينظر فيه بنفسه او يفوضه اليه او الى غيره وكذلك في التقليد  
فان راي المقلد قائم فيمكنه ان يفصل بنفسه او يفوض ذلك اليه او الى غيره  
عند الحاجة ولو اوصى بماله المعين لرجل وتفاضل الدين الى آخرتها وصيا  
في العين والدين جميعا في قوله ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقاب  
مجدد رحمهم الله كل واحد منهما وصي فيما سمي له خاصة وهو روي  
عن ابي يوسف ايضا وجه قوله ان الموصي احسن النظر لنفسه بها صاحبه  
اختار التصرف في العين من يكون امينا قادرا على التصرف فيه واختار  
مقتضى

لمقتضى الدين من يكون مهتديا الى ذلك وفي الفصل الاول انما قلنا بتعدي  
الوصاية من نوع الى نوع لان تمام النظر للميت وتمام النظر ما هنا ان تختص  
كل واحد منهما بما سمي له فانما يختار للمقتضي الى الناس والتصرف في العين امن  
الناس بوضوحه ان هناك التصرف في بعض الانواع للموصي منصوص عليه وفي  
البعض مسكوت عنه فيلحق بالمنصوص عليه وهما من التصرف لكل واحد  
منهما فيما سمي له منصوص عليه فلا يلحق غير المنصوص بالمنصوص وفي اثبات الشركة  
بينهما تصرف لاية كل واحد منهما عما سمي له لانه لا يفرد بالتصرف عند ابي حنيفة اذا ثبتت  
الشركة بينهما وابي حنيفة يقول ايضا الى الغير مملوك للموصي شرعا والتقييد  
بنوع دون نوع غير مملوك له بدليل انه لو قيد تصرفه بنوع ونقاه عن التصرف  
في سائر الانواع ولكن لم يوص الى غيره في ذلك كان ان يتصرف في الكل عرفنا  
ان التقييد غير مملوك له فانما يقبض من كلامه ما يكون مملوكا له وذلك ايضا  
اليها بوضوحه ان في حق كل واحد منهما احد النوعين منصوص عليه والاخر  
مسكوت عنه وقد بينا في الواحد انص على نوع يتعدى ولايته الى سائر  
الانواع فذلك ها هنا والدليل عليه انه ذكر لكل واحد منهما نوعا خاصا ولم يتعرض  
لسائر الانواع ثبت لهما ولاية التصرف في سائر الانواع على سبيل الشركة فذلك  
في النوع الذي سمي لكل واحد منهما لان الولاية بطريق الوصية لا يقبل التمييز في  
الانواع على ان تكون ثابتة في بعضها على وجه الاختصاص وفي بعضها على  
وجه الشركة ولو قال فلان وصي حتى يقدم فلان ثم الوصية الى فلان فهو  
كما قال لانه قد احتاج الى التكون من اختياره بوصيته عايبا فيحتاج الى نصب  
غيره لكي لا يضيع ماله الى ان يقدم الغايب ثم اذا قدم فهو المختار للوصية  
وهنا لان الحاجة الى الوصي الاول قد انتهت بقدم الثاني فهو كما انتهى بلوغ  
الولد وقد جعل الوصية للثاني معلقا بقدمه والوصية تقبل التعليق شرعا  
بهذا الفصل استدل محمد رحمه الله فيقول التقييد تارة ويكون من حيث الزمان  
وتارة يكون من حيث النوع ثم لما صح منه ان يقيد تصرف كل واحد منهما بزمان  
فذلك يصح تقييده بالنوع بخلاف ما اذا سمي نوعا ولم يذكر سائر الانواع  
كوسمى حر كامن الوان في الوصية اليه شهرا او سطا كان وصيا بعد ذلك  
الوقت الى ان يدركه الولد ثم اذا انص كل واحد منهما على جزء من الزمان كان



الامر على ما نص عليه وقد روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه قاله اذا قدم فلان  
فهما وصيان فعلى هذا يندفع السؤال لان الوصية في حق الثاني مضاف الى ما بعد  
تدوميه وفي حق الآخر مطلق فيصرف الاول الى ان يقدم فلان ولان المضاف  
الى وقت او المعلق بالشرط لا يكون موجودا قبله فاذا وجد الشرط صار الثاني  
وصيا والاول وصي فيشتركان في التصرف ولو سلمنا فالفرق ما ذكرنا من حيث  
ان ما هنا لا يثبت الشركة بينهما بحال فان العقد في حق احدهما مطلق وفي الآخر  
معلق فاما هنا يثبت الشركة بينهما فيما سوى النوعين اللذين نص عليهما والعقد  
في كل واحد منهما مطلق ولان ثبوت الخلافة لهما واحد وهو عند موت الموصي  
فهذا ثبتت الوصية لكل واحد منهما في النوعين جميعا وكذلك لو وصي ببعض  
ولده وميراثهما الى رجل وتبقية ولده وميراثهما الى آخر فهما وصيان في جميع  
المال والولد استحقاقا في قوله ابي حنيفة واي يوسف لان ولاية الموصي كان  
ثابتا في الكل وهو مما يقبل النقل الى الغير بالايجاب فيقومان مقامه بعد موته  
في جميع ذلك واذا اختلف الوصيان في المال عند من يكون فانه يكون عند كل  
واحد منهما نصفه وان احيا استودعه رجلان وان احيا كان عندهما لان حفظ  
المال اليهما ويتعذر اجتماعهما على حفظه انا الليل والنهار لا يتطعان بذلك  
عن اشغالهما لان كل واحد منهما ان يحفظ نصفه كالمودعين فيما احتمل القسمة  
وان احيا استودعه رجلان الوصي لو كان واحدا كان له ان يودع المال  
من غيره لانه قائم مقام الموصي فله من ولاية التصرف في المال والايديع  
يدخل في هذا وقد يجوز الوصي عن الحفظ بنفسه لكثرة اشغاله فاذا جار الوصي  
الواحد ان يودع المال جار للوصيين ذلك وان احيا ان يكون عندهما جاز لاتهما  
لما جاز لهما ان يودعا غيرهما فلا يجوز لهما ان يودعا احدهما وهو اقرب الى  
مواخفة راي الموصي كان اولى قاله وللوصي ان يشرع باليتيم ويدفعه  
مضاربة ويتنعه لهما ويشارك به لهما وعلى قوله ابن ابي ليلى رحمه الله ليس  
لوان يفعل شيئا من ذلك سوى التجارة في ماله بنفسه لان الموصي هو  
قائم مقامه في التصرف في المال ليكون المال محفوظا عندهما وانما يحصل  
هذا المقصود اذا كان هو الذي يتصرف بنفسه فلا يملك دفعه الى غيره  
للتصرف كالوكيل وكما نقول هو قائم مقام الموصي في ولايته في مال الولد

وقد كان

وقد كان للموصي ان يفعل هذا كله في ماله فكذلك الوصي وهذا لان المامور به  
ما يكون اصلاح لليتيم واحسن قال الله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن  
وقال تعالى ويسلونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وقد يكون الاحسن في  
تقويض التصرف في ماله الى غيره ببعض هذه الاسباب لعجزه عن مباشرة  
ذلك بنفسه اما لكثرة اشغاله او لقله هذا يتبعه وقال محمد اذ المرئيه  
الوصي على نفسه انه يعمل بالمال مضاربة كان ما اشترى للورثة وهذا هو  
جميعا لان الوصي في التصرف في ماله قائم مقامهم ولو تصرفوا بانفسهم كان  
الربح لهم لانه مما ملكهم فكذلك الوصي اذا تصرف ثم كتب هو اعل فيه مضاربة  
يريد ان يملك عليهم بعض الربح الحاصل وهو ليس تامين في ذلك الا ان يشهد قبل  
العمل انه يعمل بالمال مضاربة لان بهذا الاشهاد لا يملك شيئا من ماله عليهم  
بل يبقى بعض ما حصل بعماله على ملكه ويجعل بعض ذلك لهم باعتبار ما لهم فلا يمكن التهمة  
في تصرفه فهذا يجوز ولو وصي بالثلث والورثة صفار فقام الوصي اهل الوصية  
فاعطاهم الثلث وامسك الثلثين للورثة فهو جاز لانه قائم مقام الورثة  
فان الموصي ائتم له هذه الخلافة كحاجة ورثته الى ذلك وليكون قائما مقامه  
في النظر لهم الى ان يتمكنوا من النظر لانفسهم فجازت مقاسمة مع اصحاب الوصية  
كما يجوز مقاسمة الورثة معهم ان لو كانوا بالغين فان حصة الورثة في يد الموصي  
لم يرجعوا على اهل الوصية بشي لان الهلاك بعد تمام القسمة يكون على من وقع الهلاك  
في قسمته وان كان الوارث كبيرا وصاحب الوصية صفار اعطى الوصي الوارث  
الثلثين وامسك الثلث لصاحب الثلث لم تقسم هذه القسمة على الموصي له حتى اذا  
هلك الثلث في يدي الوصي كان لصاحب الوصية ان يرجع على الوارث ثلث ما  
ما بقي في يده وهذا لان الوصي لا ولاية له على الموصي فلا يقوم مقامه في المقاسمة  
مع الورثة ثم الموصي له بتملك المال ابتداء بالعقد لان يبقى له ما كان من الملك  
الليت في المقاسمة ولا ولاية للوصي في تمييز الملك الثابت له بقبوله بعقد جديد  
فاما الوارث يحلف المورث في ملكه ويبقى له ما كان ثابتا للمورث ولهذا يريد  
الوصي فيقوم الوصي مقامه في تمييز ذلك الملك باعتبار انه حلف عن الميت  
واذا ثبتت القسمة لم تقسم ههنا فما هلك من المال يملكه على الشركة ولو كانت  
الورثة صفارا فقال الوصي انفق عليهم كذا ماله فان كان ذلك نفقة



مثلهم في تلك المدة او زيادة شي قليل فهو مصدق فيه وعليه اليقين ان اتهموه  
لانه امين فالقول قوله في المحتمل مع اليقين ثم هو مسلط على الانفاق  
عليهم بالمعروف وبالقيل من الزيادة لا يخرج انفاقه من ان يكون بالمعروف  
لان المحرز عن ذلك القدر غير ممكن والمسلط على الشيء اذا جهر فيها سلط عليه بما  
يكذب به الظاهر فيه يجب قبول قوله كالمودع يدعي رد الوديعة وان اتهموه فعليه  
اليمين لدفع التهمة واذا كان في الورثة صغير وكبير فقام الوصي الكبير واعطاه  
حصته وامسك حصته الصغير فهو جائز لانه قائم مقام الصغير في التصرف  
في ماله والمقاسمة مع الكبير من التصرف في ماله لانه يتميز به ملكه عن ملك غيره  
فيكون فعله كعمل الصغير بعد بلوغه واذا كانت الورثة صفارا فقال الوصي نفقت  
على هذا كذا وعلى هذا كذا وكانت نفقة احدها اكثر فهو مصدق فيما يعرف من ذلك  
لان النفقة للحاجة وربما يكون حاجة احدها اكثر ماله لانه كان اكبر سنا اولان الناس  
يتعاضدون للاكل فاخاره مع التفات لا يزول اعتماد الصدق من كلامه ولا يخرج  
الظاهر من ان يكون شاهدا له تقبل قوله في ذلك واذا قال الوصي للوارثين  
وهما كبيران قد اعطينكما الف درهم وهو الميراث فقال احدهما صدقت وقال  
الآخر كذبت فان الذي صدقه ضامن لما يتبين وحسين درهما يودها الى شركته  
بعد ما حلف شركته بعد ما حلف شركته ما قضى الحسماية ولا ضمان على الوصي  
في ذلك لانه امين بخبرها بالامانة **فردى** صدقه بخسماية وانكر الآخر  
ان يكون وهو قبض الوصي غير مقبول عليه في حصول الحسماية اليه وان كان  
مقبولا في رايه عن الضمان وانما بقي من التركة الحسماية التي اقر المصدق قبضها  
فيلزمه ان يدفع نصفها الى شركته بعد ان حلف شركته ما قبض شي لان المصدق  
يدعي الاختصاص بهذه الحسماية والوصي يشهد له بذلك ولا يثبت الاختصاص  
بقولهما وما زاد على هذه الحسماية من التركة كالثاوي واذا قسم الوصي التركة  
بين الورثة وهم صفار وعزل لكل انسان نصيبه او كانوا صفارا وكبارا وذلك  
منه بغير محضر من الكبار لم يجز وما ملك منهم جميعا لان القسمة للمميز  
الاكابر والواحد لا ينفرد بذلك شر الوصي لا ينفرد بالتصرف في مال اليتامى  
في ماله الا لمنفعة ظاهرة يكون له وبالقسمة لا يحصل ذلك لكل واحد منهم  
فكانت قسمة باطلة وما ملك على الشركة وما يبقى يبقى على الشركة واذا انفق  
الوصي

الوصي دين على الميت بشهود فلا ضمان عليه وان كان قضى بذلك بغير امر القاضى  
لانه قائم مقام الوصي في حوائجه وتفريض الذمة بقضا الدين من حوائجه وقد كان  
لصاحب الدين ان يأخذ دينه اذا اظفر بحسن حقه من التركة فالوصي ان يعطيه ذلك  
ايضا وان لم يأمره به القاضي وان لم يمتد دين بعد ذلك فهو ضامن لخصه الغريم  
الاخر لانه بعض الغرما يقضاه بينه وليس للوصي ذلك فان حقه ان يعلق بالتركة وفي  
التخصيص ابطال حق بعضهم ولا ولاية للوصي على واحد منهم في ابطال حقه ليكون  
دفعه جباية في حق الغريم الاخر وان كان اعطى الاول بامر القاضي فلا ضمان عليه  
لان دفعه بامر القاضي كدفع القاضي والقاضي بهذا لا يصير ضامنا شيئا فالماور من  
جصته بالدفع كذلك ولكن الغريم يتبع القابض حصته لانه ظهور ان المقبوض  
كان مشغولا بتحقيقها ثم ليس في الدفع بامر القاضي ابطال حق الاخر عن المدفع لانه  
اذا كان معلوما للقاضي القابض لا يمكن من المحو فاذا دفع بغير امر القاضي فذلك  
منه ابطال حق الاخر وتقرض ذلك لان القابض ربما يحجب القبض ويكون القول  
قوله في ذلك فلا يمكن الاخر من اتباعه قال ولو كان وصي ابي رجلين قد نفا الى رجل  
دينا وشهدا انه له على الميت شرحى الميت دين بعد ذلك بشهادة غيرهما فاما ضمانان  
بجميع ما دفعا لان شهادتهما بالدين على الميت غير مقبولة في هذه الحالة لتمكن التهمة بهما  
فقد صار احصائين لما دفعا الى الطاب من غير حجة وانما قصدوا بشهادتهما اسقاط الضمان  
عن أنفسهما فاذا ابطلت شهادتهما بذلك بقي فيهما المال الى المدعي جباية في حق من  
اثبت دينه بشهادة غيرهما فكانا ضامنين بجميع ما دفعا ولو لم تكونا دفعا حتى  
شهدا عند القاضي فقضى القاضي بالدين لشهادتهما وامرهما بالدفع ثم قامت بيعة  
على دين بعد ذلك لم يكن عليهما ضمان لانه لا تهمته في شهادتهما بالدين الاول  
في ذلك كغيرهما من الاجانب وانما دفعا بعد ثبوت الدين بامر القاضي  
فلا ضمان عليهما ولكن الغريم يتبع المقضي حتى يأخذ منه حصته لانه تبين ان  
المقبوض كان مشغولا بتحقيقها **ولو شهد** اثنان بدين على الميت جارت  
شهادتهما وهي كشهادة غيرهما لانه لا تنفعة لهما في هذه الشهادة بل عليه فيهما  
شر الوصي مصدق في كفن الميت فيما يكف به مثله لانه مسلط على ذلك الميراث  
منصوب **ولو اشتري** الوصي الكفن من ماله ونفقه الثمن كان له ان يرجع  
في مال الميت لانه كفن ومعنى هذا ان الكفن لا يمكن تاخيرها وقد لا يكون مال



الميت حاضر انتمسر الادامه في الحال فيحتاج الوصي الى ان يودي ذلك من مال نفسه  
لرجع به في مال الميت وكذلك الوارث قد يحتاج الى ذلك فلا يكون متبرعا فيما اداه  
من مال نفسه وكذلك لو قضي الوصي او الوارث من ماله ديناً كان على الميت بشهود  
فله ان يرجع فله ان يرجع في مال الميت لانه هو المأخوذ وهو الذي يخصم في دين  
الميت معناه قد ثبت عليه الدين في حال لا تيسر عليه اداؤه من مال الميت فيحتاج  
الى الاداء من مال نفسه لرجع به في مال الميت ولا فرق في حق الميت بين ادايه من ماله  
وبين ادايه من مال نفسه لرجع به في ماله وكذلك الوصي يشتري لليتيم الطعام  
والكسوة من ماله بشهادة الشهود او يودي من مال نفسه خراجهم يشهد فله ان يرجع  
بذلك في مال الميت لان شري ما يحتاج اليه الصبي لا يقبل التأخير وفي الخراج بعد  
ما طوّل بالاداء لا يمكن من التأخير فيبتلى بالاداء من مال نفسه لعدم تيسر الاداء  
من مال الميت في ذلك الوقت فلا يصدق على اداء الخراج ولا شراشي من ماله الا بشهادة  
شهود على ذلك لانه يدعي لنفسه ديناً في مال الميت وهو لم يجعل اميناً في ذلك  
وان كان للميت عنده مال فقد ادبت منه وانفقت منه عليه فهو مصدق  
على ذلك بالمعروف لانه امين فيما في يده من المال فهو يبقّي الصمان عن نفسه  
بما يجبرهم سما هو محتمل فيقبل قوله في ذلك وهو نظير المودع اذا امره المودع  
بقضاء دينه من المودعة فزعم انه قد قضى صاحب الدين دينه كان القول  
قوله مع ميثم في راء نفسه عن الصمان بخلاف ما اذا امره بقضاء من مال  
نفسه فقال قد قضيت لا يقبل قوله في اثبات حق الرجوع له عليه الابينة واذا  
قبض الوصي بنا كان للميت على انسان كتب له البراء بما قبض ولم يكتب البراء من  
كل قليل او كثير لانه لا يدري فعل الميت ما سوى ذلك فيكون هو يكتب عليه البراء  
من كل قليل او كثير مطلقاً للميت ولانه امين فيما تقتضيه فاما يكتب له البراء  
عما هو امين فيه وهو ما وصلت اليه ولو اقر الوصي ان هذا جميع ماله عليه لم يجد  
على الورثة لانه يحازن في هذا الاقرار لا طريق الى معرفة كون المقبوض جميع  
مال الميت عليه بخلاف ما اذا اقر الوصي بذلك لانه عالم بما اقره ولانه مسقطه  
لما رآه ذلك من حصته وهو مملك الاسقاط فاما الوصي لا يملك اسقاط شيء  
من حق الورثة وانما يملك الاستيفاء ثم هذا من الوصي اقراره على العبد من الوصي  
اقراره على نفسه وكذلك ابر الوصي الغريم لا يجوز الا ان يقول رثت آلي من المال

الذي

الذي كان عليك فحينئذ هو اقرار بالقبض لانه اقرب اليه بفعل المطلوب مستعمل باطاب  
وذلك ايضاً المال وفي قوله يري كذلك الجواب عند ابي يوسف وعند محمد هذا  
اللفظ ابرائمه في الكفالة واذا اقر الوصي مال الورثة الى اجل لم يجز عليهم وان كانوا  
صفار او كذلك ان حط شياع غريم لان هذا اسقاط وفي الدين الواجب لا تغدوه هو  
ثابت في الاستيفاء فيكون في الاسقاط كاجني آخر والتأخير اسقاط المطالبة كاجني  
آخر والتأخير اسقاط المطالبة الى مدة فهو منزلة الاقرار فان اختلف به على انسان  
الملي من الغريم فهو جائز لانه ليس فيه اسقاط حقهم بل فيه بصرف على وجه النظر لهم  
لان الدين في ذمة الملى يكون اقوي منه في ذمة المقتبس فهو بمنزلة ما لو اشترى لهم  
عيناً وان كان الذي اختلف عليه مفلساً والغرم ملياً لا لحاله باطلة والمال على الاول  
على حاله لانه لا منفعة لهم في هذا الا صرف بل فيه ضرر عليهم وهو ما مور بقولهم  
على الاصلح والاحسن وكذلك اذا صلح حق اليتيم فان كان الصلح خيراً للميتور صاحبه  
فهو جائز وان كان سواه لم يجز معناه اذا كان الدين لليتيم ولا حجة له على ذلك  
فصاح الوصي على مال يستوفيه لليتيم خير من يمين المدعي عليه وان كان لليتيم دينه  
فالصلح شر له لما فيه من اسقاط بعض حقه مع تمكنه من اثباته فان مبني الصلح على  
الحط والخور بدون الحق وكذلك ان ابتاع لنفسه من متاعهم شيئاً فان كان ذلك  
خيراً لهم فان ابتاعوا بكثر من ثمن مثله جاز وان كان مثل المثل اودون ذلك لم يجز  
في قوله اي حبيبة وابي يوسف الاخر في قوله الاول وهو قوله محمد وزفر لا يجوز ذلك  
وكذلك الخلاف فيما اذا ابتاع مال نفسه من اليتيم فان كان مثل قيمته او اكثر لم يجز  
وان كان باقل من قيمته فهو على الخلاف فاما الاب اذا كان فحل ماله مع نفسه  
يجوز في قوله علي بن ابي حمزة رحمه الله بمثل قيمته او بعين بستر وفي قوله زفر  
لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفي العقد من الجانيين في البيع والشراء كالوكيل وهذا  
يؤدي الى تضاد الاحكام لانه يكون مستريداً مستفيضاً مسلماً مستسلماً طالبا  
مطالباً ثم في حق نفسه لموتمهم وليس للاب والوصي ان يتصرف في مال اليتيم  
على ما يودي اليه التهمة الا ترى انه لا يعامل الاجني بغيب فاحس لاجل التهمة  
كذلك لا يعامل نفسه في ذلك وجه الاستحسان ان الاب غير متم في حق ولده  
لان له من الشفقة عليه ما يورثه على نفسه ويكون تصرفه مع نفسه وتصرفه مع  
اجني آخر مساوياً انتفا التهمة ثم في هذا التصرف يكون ثابتاً محصاً في جانب الصغير

لانه



ولهذا لم ينع الصغير كانت العهدة عليه لان الاب يمكنه ان يكتب سبب الرام العهدة اليه  
بان ياذن له في التجارة فاذا صار ثانيا في جانبه لا تؤدي الى تضاد الاحكام بخلاف  
الوكيل وما وجه قوله محمد في الوصيين انما تركها للقياس في الاب لمعنى وفور شفقتهم  
وذلك لا يوجد في حق الوصي فيوجد فيه بالقياس لا ترى انه لا يملك التصرف  
مع نفسه مثل قيمته لهذا لو كان هو مالكا للتصرف مع نفسه لملك مثل قيمته كما  
ملك ذلك مع الاجنبي وابو حنيفة وابو يوسف استحسانا اذا كان للوصي في تصرفه  
منفعة ظاهرة لانه قد ظهر منه ما يدل على وفور الشفقة واثارة الصبي على نفسه  
فيما هو المقصود بالتصرف لانه لا مقصود فيه سوى المصلحة باعتبار هذا المعنى  
لهو بمن هو وافر الشفقة وهذا لا يمكن ان يحمل ثانيا في جاب الصبي لانه يملك  
ان يلزمه العهدة بالاذن له في التجارة كالأب بخلاف ما اذا كان تصرفه بمثل  
القيمة لانه لم يظهر منه ما ينفي الهمة عنه ولا ما يكون جازا للنقصان فتويت  
المقصود بالعين على الصبي واذا فقد الوصي امور الميت وسلم الباقي الى الوارث  
وان ادان يكتب على الوارث كما يراه للوصي من كل قليل او كبير فالوارث ان يمنع  
من ذلك لانه لا يدري ان ما سلم اليه جميع حقه فقلعه اخفى بعض ذلك او اتلفه  
فان الجناية من الاوصيا ظاهرة واذا الامانة فيهم نادر فلا تجب على الوارث  
ان يكتب له البراءة الا بما اخذ منه بعينه فهذا هو العدل بينهما لان على طريقة  
القياس من استوفى حق نفسه لا يلزمه ان يكتب البراءة لغيره ولكن لاجل النظر  
للوحي بامره ان يكتب له البراءة فاحاطت على وجه لا يتصور هو به وذلك  
في ان يكتب البراءة عما اخذ منه بعينه قاله واذا اعطى الوصي احد الوارثين  
وهو كبير نصيبه مما وصل اليه من الميراث وهو الف درهم شرعهم وقال  
لم يكن عندي غير هذا فهو ضامن لالف اخرى حصة الصغير لانه قد تقدم  
منه الاقرار بوصول الفين اليه لان من ضرورة دفعه الف الى احدهما واقران  
ان المدفع يصيبه اقراران عبدة مثل ذلك للصغير فالثابت بضرورة النهي  
الثابت بالنص وكان في الجود بعد ذلك مناقضا لا يقبل قوله ويصير الصغير  
الف اخرى فاذا كان في الورثة صغير كان للوصي ان يبيع العقار ويصرفه لغيره  
وكذلك لو كان على الميت دين او وصي بوصيه وهذا قول ابي حنيفة وقاب  
ابو يوسف ومحمد ليس ان يبيع حصة الكبار من العقار وانما يبيع حصة الصغار

خاصة

خاصة وكذا لا يبيع الاب قدر الدين من العقار وهو قول ابي ليلى والقياس هذا  
لان ولايته على نصب الصغير دون نصيب الكبير باعتبار الحالة الاختلاط بحالة الاقارب  
وكذا ولايته باعتبار الدين فيفتقر بقدر الدين وفيما زاد على ذلك يحل كانه  
لا يمن على الميت ولا صغير في ولايته فلا يكون له ان يبيع العقار وابو حنيفة  
استحسن فقال لما بينت له الولاية في بيع البعض ثبتت في الكل لان الولاية  
بسبب الوصاية لا يحتمل التحري وهذا لان في بيع البعض اضرار الصغير والكبير  
جميعا لانه يبيع بم نصيب الكبير والاشقاق لا يشتري بما يشتري احل فكان في  
بيع الكل توفير المنفعة عليهم وللوصي ولاية في نصيب الكبير فيما يرجع الى توفير المنفعة  
عليه لا يري انه يملك الحفظ ويبيع المنقولات حال غيبته لما فيه من المنفعة قال  
واذا الوصي بالثلث في اشياء يشتري ويصدق بها والورثة كلهم كبار وللوصي  
ان يبيع العقار كله في قوله ابي حنيفة لما فيه من توفير المنفعة على الورثة وعندهم  
ليس له ان يبيع من العقار غير الثلث لان ثبوت الولاية له بسبب الوصية فيقتصر  
على معدن الوصية وهو الثلث فان كانت الورثة كبارا كلهم ليس عليه دين ولم يوص  
بشي فان كانت الكبار غيبا او بعضهم كان للوصي ان يبيع الحيوان والعروض لانه  
يملك حفظ التركة الى ان يحضر او فيقتسم او يبيع الحيوان والعروض من الحفظ  
لانه يخشى عليها التلف وحفظ الثمن اليسير وليس له ولا يبيع العقار لانها تختص  
بنفسها فيبيعها ليس من الحفظ وان كانوا حضورا لم يكن له ان يبيع شيئا من ذلك  
وكن يبيع الكل لهم لينظروا فيه لانفسهم بالبيع او العسمة بينهم لانهم يتمكنون من  
النظر لانفسهم بالبيع او العسمة بينهم لانهم يتمكنون من النظر لانفسهم اذا كانوا  
حضورا فلا حاجة الى نظر الوصي لهم وان كانوا غيبا فاجر الوصي عبدا او دابة  
فجواز لان هذا من باب النظر والحفظ فان المنفعة الى الهلاك من العين لانها لا تبقى  
وقتين فقي استبداد ذلك بما يبقى لهم وهو الاجرة وهو المنفعة عليهم وما يشتري  
الوصي للرفيق من الكسوة فلا ضمان على الوصي فيه لانه امين حافظ لهم بحق فماله  
في يده لئلا ياله في ايدهم واذا اشترى الوصي المال بينهم وهو كجار فاعطى نصيب  
الحصص منهم بحسب نصيب الغائب فهو جائز لانه في العروض يملك البيع في  
نصيب الغائب فيملك العسمة ايضا وهذا لان في قسمة معنى الحفظ في حق الغائب  
لانه يتميز بالعسمة ملكه من ملك غيره واذا اشترى الوصيان مال الورثة



واخذ كل واحد منهما طائفة فقال احدهما الذي عندني فلان طائفة والذي عند  
فلان فسميها باطلة لان الوصيين في التصرف كوصي واحد والوصي الواحد لو قام  
نفسه لم يجز القسمة فلكذلك الوصيان وهذا عند ابي حنيفة ومحمد طاهر لان  
واحد منهما لا يستبد بالتصرف عندهما فاما عند ابي يوسف وان كان يستبد كل  
واحد منهما بالتصرف مع الاجبي فاذا اجتمعا في تصرف كان في ذلك كشخص واحد  
واحد وقد اجتمعا في هذه القسمة فهما فيه كوصي واحد ولو غاب احد الوصيين  
فقاوم الآخر لورثته واعطي الكبار حصتهم واسك حصة الصغير فان ذلك لا يجوز  
في قول ابي حنيفة ومحمد حتى اذا صاحت حصة الصغير كان له ان يرجع فيها قبض  
الكبار بحصته وفي قول ابي يوسف تجوز هذه القسمة وهذا بنا على ما سبق من بيع احد  
الوصيين وشراء لليتيم بدون وصي صاحبه وان كان لليتيم ودبعة عند رجل فامر  
الوصي ان يقرضها او يهبها او يسلفها فامر باطل لانه لا يملك مباشرة هذه النقطة  
بنفسه فلا يعتبر امره به ويكون الضمان على الذي فعل ذلك لانه هو المستهلك  
للمال يدفعه الى الغير على وجه التمليك منه وان امره ان يدفعها الى رجل ففعلها  
اليه جاز وتري منها لان الوصي بهذا يصير موكلا للقابض بالقبض وهو يملك  
القبض بنفسه فيمكن ان يוכל غيره بوصفه انه لو قبض بنفسه ودفعه الى هذا الرجل  
ودبعة كان ذلك صحيحا منه فكذا اذا امر من في يده ان يدفعه اليه ولو امر  
الوصي ان يعيل المال مضاربة او يشتري متاعا كان ذلك جائزا لان هذا تصرف  
ملك الوصي بمباشرة بنفسه فيعتبر امره فيه ويكون منزله شراء ابي يوسف

**باب اقرار الوارث**

واذا اقر بوارث ان اباه اوصى بالثلاث فلان وشهدت الشهود ان اباه اوصى  
بالثلاث لا حرقانه بوجد شهادة الشهود ولا شيء للذي اقر له الوارث لان الشهادة  
حجة في حق الكل والاثار حجة في حق المقر خاصة فوصية المشهود له ثابت في حق  
المقر له ووصية المقر له ليس بثابت المشهود له وحمل الوصية الثلاث واذا صار  
الثلاث مستحقا للمشهود له بقضا القاضي لم يبق للمقر شيء لان الوارث انما اقر بالثلاث  
وصية والاستحقاق بالوصية لا يكون الا في محالها قال ولو اقر بوارث ان اباه اوصى  
بالثلاث فلان ثم قال بعد ذلك بل اوصى به فلان او قال اوصى به فلان لا بل  
فلان فهو الاول في الوجهين جميعا ولا شيء للآخر لان الاول استحق الثلاث باقرار الوارث

له على وجه الامتلاك الوارث ابطال استحقاقه بالرجوع عنه وكله لا بل استدراك  
القلط بالرجوع عن الاول واقامة الثاني مقامه ولم يرجع رجوعه وما بقي الثلث مستحقا  
للاول لامتلاك المقر اجماعه لغيره فالقرار الثاني صادق بحاله هو مستحق لغيره فكان  
الاول احق به قال ولو اقرارا متصلا فقال اوصى بالثلاث فلان واوصى  
به فلان جعلت الثلث بينهما نصين لانه اشراك الثاني مع الاول في الثلث  
والعطف للاشراك وهو صحيح منه لان الكلام المتصل بعوضه ببعض اذا كان في آخر  
ما تغير موجب اوله بتوقف اوله على آخره ويصير هذا منزلة ما لو اقر لما ساءت خلاف  
ما اذا الركن كلامه متصلا لان الشان المعتر من منزلة الاستيناف يصح موصولا لا منفصلا  
وقد بيناه في الاقرار قال واذا اقر انه اوصى به فلان ودفعه اليه ثم قال  
لا بل فلان فهو ضامن له حتى تدفع مثله الى الثاني ولا يصدق على الاول لانه بالكلام  
الثاني اقرار الثلث كان مستحقا للثاني دون الاول وقد دفعه الى الاول باختياره  
فصار استهلاك المدفوع ويجعل ذلك كالقائم في حقه فيلزمه دفع مثله الى الثاني  
ولا يتقبل قوله في الرجوع عن الاستحقاق الذي اقره الاول ولو كان دفعه الى الاول  
بقضا القاضي لم يضمن للثاني شيئا لانه ما استهلك لك شيئا من المال فان الدفع كان  
بقضا القاضي وحمل الوصية فيما قضى به القاضي الاول فيكون هو شاهد الثاني  
على الاول فيكون هو شاهد الثاني على الاول والشاهد اذا ردت شهادته لم يغرم  
شيئا بخلاف الاول فهناك هو الذي دفع بنفسه فكان مستهلكا وتعيينه في حق الثاني  
غير صحيح فجعل في حق الثاني مكان محل الوصية في يده على حاله ولو اقر لرجل بوصية  
الف بعينها وهو الثلث ثم اقر لآخر بعد ذلك بالثلث ثم دفع الى القاضي فان  
ينقد الف الاول لانه اقر له والماله فارغ عن حق الغير وبقضا القاضي تعيين  
المدفوع الى الاول محل الوصية ولا يكون للثاني على الوارث شيء لانه لم يبق شيء  
من محل الوصية في يده وتبين ان الوارث في الكلام الثاني كان شاهدا للثاني  
على الاول لا مقر اعطى نفسه وشهادة الورثة على الوصية جائزة كما يجوز شهادته غير  
الوارث لانه لا منفعة له في هذه الشهادة بل عليه فيها ضرر قال واذا شهد  
دارا ان اباه اوصى فلان بالثلاث فدفع ذلك اليه ثم شهد انه اوصى  
به لآخر قال لا خطأ فانها لا يصدق ان على الاول لانهما رجعا عن شهادتهما بعد  
تمام الاستحقاق للاول فلا يعمل رجوعهما في حقه وهما ضامنان للثلاث بدفعانه



الى الاخر لان اقرارها على انفسها صحيح وقد اقرناهما استهلكا محل حق الثاني  
بالدفع الى الاول فكانا ماضيين له ولو لم تكونا دفعا شيئا اخرت شهادتهما  
للاخر وبطلت وصية الاول لانها انما يشهدان للاجل على الاجز فان محل الوصية  
ما ثبت مستحقا للاول وقد شهد ان استحقاق ذلك المحل الثاني دون الاول  
فوجب قبول شهادتهما لا تنقأ التهمة عنهما خلاف الاول فقد صار ارضا منين  
هناك لانهما متساويان في حق الاول من حيث انهما قصد ابتهاجا لهما الثاني اسقاط  
الصنان عن انفسهما فبـ واذا كانت الورثة ثلاثة والمال ثلاثة الاف  
تأخذ كل افسان الف الف اقر احد هـ ان اياه اوصى بالثلث لفلان وحججه الاخران  
ذلك فانه يعطيه ثلث ما في يده استحقا في القياس يعطيه في الفصل الثاني  
نصف ما في يده في الفصل الاول ثلاثا لخمس ما في يده وجه القياس هـ  
ان المقر يما مل في حق نفسه كان ما اقره حق ولا يصدق في حق غيره فاذا  
كانا اثنين فالمقر يزعم ان حقه في التركة وحق المقر له سواء لثالث  
وصيه والثلاثان بيني وبين آخر نصفان واذا كان يزعم ان حقهما سواء يقسم  
ما في يده بينهما نصفان كما لو اقر باخ لهما وهذا لانها يزعم ان حق الواحد  
في ثلث المال وقد اخذ نصف المال فما اخذه زيادة على حقه كالتاوي فلا يكون  
ضرر ذلك على احد هـ دون الآخر وكذلك في الفصل الاول المقر يزعم ان المقر  
الثالث والثلاثان بينهما اثلاثا وحقه في ثلاثة من تسعة وحقي في ميتين فمجل  
ما في يده بينهما اخماسا باعتبار حقه وجه الاستحسان ان الواحد مع ما اخذ  
مجل كالمعدوم وكان جميع التركة ما في يده المقر وهو الوارث فاما يلزمه  
ان يدفع الثلث الى المقر بطريق الوصية بوضعه انا لو اخذنا بالقياس فاسره  
ان يدفع اليه نصف ما في يده ثم اقر الابن الاخر بالوصية بالثلث لاخر فانه  
يدفع اليه نصف ما في يده ايضا فيؤدي الى تنقيح الوصية في نصف المال  
والوصية لا تنفذ في اكثر من ثلث المال فلهذا اخذنا بالاستحسان ولو كان  
المال الفاعينا والغادينا على احد هـ فاقرا الذي ليس عليه دين ان اياه اوصى  
لهذا بالثلث اخذ من هذه الالف لهما وكان المقر ثلثا هـ لان في زعم المقر ان  
حق المقر له في ثلث كل الف وكان منعه الابن المديون حقه في الدين لا يلزمه  
ان يدفع اليه من العين زيادة على حقه فلهذا يعطيه ثلث العين الذي في يده

وفي القياس يعطيه نصف ذلك لاقراره ان حقهما في التركة سواء لو كان المال  
كله عينا فاخذ كل واحد منهما الف الف اقر كل واحد منهما على حباله لرجل غير الذي  
اقره صاحبه ان الميت اوصى له بالثلث فان كل واحد منهما ياخذ ثلث ما في يده الذي  
اقره صاحبه ان الميت اوصى له بالثلث فان كل واحد منهما ياخذ ثلث ما في يده الذي اقر  
له به وهذا يدل على ان ترك القياس احسن من القياس وان القياس في هذا فاحش  
فيصح يعني ان القول به يؤدي تنقيح الوصية في نصف المال الا ترى ان الوصي لو ترك  
امراة وابنا فاخذت المرأة الثلث ثم اقرت ان الميت اوصى لهذا بالثلث فان المقر  
ياخذ ثلث ما في يده ولو اخذنا بالقياس كان ياخذ اربعة اخماس ما في يده لانها  
تزعـ ان حق الموصى له في اربعة من اثني عشر وحقها في واحد وهو ثمن ما بقي فلهذا  
ونحوه تبين ان الاخذ بالقياس ما هيما فيصح فـ ولو ترك اثنين وعشرين  
درهما فاقسمها نصفين ثم قاب احد هـ فاقام رجل البيعة على الحاضر بوصيه  
بالثلث اخذ منه نصف ما في يده لانه اثبت بالبيعة ان حقهما في التركة على السواء  
فاخذ بالقياس هـ هـ هنا بخلاف مسلة الاقرار لان هـ هـ وصية المتهود له ثبتت  
في حق الحاضر والغايب حتى اذا رجح الغايب كان لهما ان يرجعا عليه بما اخذاه زيادة  
على حقه فلا يجعل موضع ما في يده كالمعدوم بخلاف مسلة الاقرار بوضوح ان هـ هـ  
لواقام اخر البيعة على الوصيه بالثلث ايضا على الغايب ثم اجتمعوا لم يكن لهما الا الثلث  
بينهما نصفين فلا يؤدي هذا الى تنقيح الوصيه في اكثر من الثلث بخلاف الاقرار  
على ما بينا واذا اقر الوارث بوصية لرجل يخرج من الثلث او يفتق ثم اقر بدين بعد  
ذلك لم يصدق على ابطال الوصية والعق وكان الدين عليه في نصيبه لان محل  
نضا الدين جميع التركة وقد بقي في يده جزء من التركة فيومر بقضا الدين منه باقراره  
واصل هذا الفرق فيما اذا اقر احد الاثنين بدين على الميت فانه يومر بقضا جميع الدين  
من نصيبه بخلاف الوصيه وقد اوضحنا هذا في كتاب الاقرار فان اقر الوارث  
بدين ثم اقر بدين سدا بالاول لان صحة اقراره على الميت بالدين باعتبار ما في يده  
من التركة وقد صار ذلك مستحقا للاول كما في حق من الاقراره فانما اقر للثاني والمحل  
مشغول بغيره فلا يصح اقراره ما لم يفرغ المحل من حق الاول كالراعي اذا اقر  
بالرملون لانه ان كان اقر لهما في كلام متصل استويا لان في آخر كلامه ما تغير  
موجب اوله واقرا قال الوارث لفلان كذا من الدين ولفلان كذا من الوديعه



والوديعة بعينها وهو جميع ما ترك الميت فانها يتحصان فيها لانه حين اقر بالوديعة  
فقد اقر وهناك دين شاعل لما في يده من التركة فيكون هذا معنى اقراره بوديعة  
مستهلكة فكانه استهلكها بتقدم الاقرار بالدين عليها والاقرار بوديعة مستهلكة  
اقرار بالدين فكانه اقرار بدينين في كلام موصول وان بدا بالوديعة شر بالدين بدأت  
بالوديعة لانه اقر بها والدين هناك نصارت عينا مستحقة للمقر له ثم الاقرار بالدين  
انما يصح في تركه الميت لاني ما تبين انه ليس من تركته واذا اقر بعينها بمر بوديعة اخرى  
بكل ما متصل يدي بالاول لان الاول استحق ذلك العين بنفس الاقرار فالقرار الثاني  
لا يصح في المحل الذي استحقه الاول وهذا بخلاف الدينين لان موجب ثبوت  
الدينين الشراكة بينهما في التركة فكان في آخر كلامه ما تغير موجب اوله وهما هنا  
من موجب ثبوت الوديعة باعيانها الشراكة بين المقر لها في شي كل واحد منهما يستحق  
ما اقر له به بعينه فليس في آخر كلامه ما تغير موجب اوله فلهذا كان المتصل  
والمقطع في هذا سوا حتى انه اذا اقر بوعيتين بغير اعيانها فهو الاقرار بدينين  
سواء كان واذا اقر واحد الورثة بدين وانكر ذلك بعينهم لزمه في نصيبه جميع الدين  
عندنا خلاف الوصية وفي الحقيقة لا فرق فانا نجعل في الموصيين ابا جديع ما في يده  
كالمعدوم وكان الوارث هو المقر والتركة ما في يده ولو كان كذلك لكان يورس  
بقضاء جميع الدين مما في يده اذا كان بقي بذلك ولا يورس بان يدفع اليه بالوصية  
الا التملك وهذا لان الموصي له شريك الوارث والدين مقدم على الميراث  
من حيث انه لا ميراث له الا بعد قضا جميع الدين ولو كان الوارث واحدا فقال  
هذه الوديعة لفلان بل لفلان او قال هي لفلان ثم قال بعد ما سكت ولفلان معه  
فانها للاول دون الثاني لان الاول استحقها على وجه التملك الوارث الرجوع  
عنه ولا الاشراف لغيره فيه ولو قال هي ووديعة لفلان ودفعها اليه شراقرن  
انها كانت لهذا الاخر وان قد اخطأ فهو ضامن للثاني مثلها لانه قد استهلكها  
بالدفع الى الاول بزعيمه واذا المر يدفع فهو غير مستهلك شيئا وانما هو سائل  
للتباني على الاول او على الميت وقد ردت شهادة فلا يكون ضامنا شيئا  
ولو اوصى ليه لهذا بالثالث ولهذا على ان يرد في كلام متصل بالدين  
يستغرق جميع المال اقرت الدين وابطلت الوصية لان الدين مقدم على الوصية  
وفي آخر كلامه ما تغير موجب اوله لان موجب اول كلامه استحقاق المقر له

ثالث

ثالث التركة في الوصية مطلقا وموجب آخر كلا ان يكون استحقاق الوصية موقرا  
عن الدين والبيان المعبر صحيح اذا كان موصولا لا تربي انه لو قال اوصى لابي لفلان  
بالتك واعنى هذا العبد وهو الثالث صدقته في العتق وابطلت الوصية لانها بيان  
مغير فالعق المتقدم في الثالث على ما يراد بالصايا وان فصل من الاقرارين اخر الثالث  
الاول لان البيان بمنزلة الاستثناء لا يصح مفصلا فيبقى محل الوصية مستحقا للاول  
وقد سدرق العبد باقراره فليعلم ان يسعي في جميع قيمته لان سقوط السعاية  
عنه باعتبار الوصية ولم يبق شي من محل الوصية فليعلم السعاية في قيمته ولو اقر الوارث  
ان اباي اوصى لفلان باكثر من الثالث وانه قد اجاز له بعد موت ابنه ثمرات الوارث  
فلان يقبضه الموصي له وعليه دين فان الوصية بيد ابائهم من مال ابنه قبل دين الوارث  
لان ما اقره الوارث من الوصية والابحارة كالمعاينة فانه غير مستهم في ذلك حين اقر  
في صحته واستحقاق الموصي له عند اجازة الوارث يكون بطريق الوصية من جهة  
الوارث فيم استحقاقه بنفس الاقرار به شر اقراره بالدين انما يشغل تركته لا ما كان  
مستحقا بعينه لغيره فان كان الوارث قد استهلك مال ابنه فهو دين فيما ترك  
الوارث الخاص صاحب دين الوارث لان اقراره بذلك بعدما استهلكه  
اقرار بالدين على نفسه ومن اقر بدين شر دين ثم مات تخاص الغريم في تركته  
فان اذا شهد واثنان على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة  
لانهم في شهادتهما فان كانا غير عدلين او اقر وليرشدها الزمهما بالحصة في نصيبهما لان  
اقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بدون صفة العدالة لا يكون حجة  
على غيرهما وانما هي حجة عليهما ولا يقال اذا شهد في الابتداء وهما عدلان فهما شهما  
في اخراج الكلام مخرج الشهادة لانها لم يذكر لفظة الشهادة لزمهما في نصيبهما خاصة  
وهذا لان في الوصية لا يتاخر هذا الاشكال فانها لو شهدا او اقر المر بزمهما بالا  
مقدار حصتهما وانما هذا الاشكال في الدين ومع هذا يقبل شهادتهما لانه لم يزمهما  
قبل الشهادة قضائي من نصيبهما ليتمكن المهمة في اخراجها الكلام مخرج الشهادة  
ولم يزمهما عدلان على الوصية وعلى قيمة الورثة انما اجازوها بعد الموت  
جازت شهادتهما لغير المخرج الشهادة الى انفسهما شيئا ولو شهدا ان  
اوصى بالثالث لهذا الرجل وشهد واثنان انه رجع عن الوصية بالثالث لهذا  
رجله لهذا الاخر جازت شهادتهما لانها لا يشهدان للثاني على الاول



ولا يجزى ان انقسم شيئا ولو لم يشهد ا على الرجوع ولكن شهد ا بالثالث للآخر كما  
في الثالث لانه لا تامة في شهادتهما فانه لا فرق في حقيتهما من ان يكون بين ان يكون  
المستحق للثالث عليهما واحدا او شي ولو شهد شامدا ان انه اوصى بالثالث لهذا  
الاجنبي وشهد وارثان انه اوصى بالثالث لهذا الوارث واجازت الورثة  
فالثالث للاجنبي لان استحقاق الاجنبي الثالث سببه اقوي من حيث انه غير محتاج  
على اجازة الورثة ليس بشئ بدون الاجازة لامرارة للوارث مع الاجنبي في محل  
الوصية قال ولو شهد الوارثان انه رجح عن وصيته للاجنبي وجعلها لهذا  
الوارث وانما مع جميع الورثة قد سلموا ذلك بعد الموت كان ذلك جائزا في قوله  
ابن يوسف رحمه الله الاول وفي قوله الاخر لا تقبل شهادة الوارثين على ذلك  
وهو قول محمد رحمه الله وجه قوله الاول ان الورثة بالاجازة قد اخرجوا الثالث  
من حق انقسم فمعه شهادة بالاستحقاق للثاني على الاول فلا يتمكن فيه التهمة  
كما لو شهد بذلك الاجنبي وجه قوله الاخر ان الاجنبي استحق الثالث عليهما  
فهما يطلان ذلك الاستحقاق بشهادة تهما على الرجوع فيهما في ذلك وهذا  
لانما يجزى للثاني مع ذلك الاستحقاق حتى يكون تحويلا من الاول الى الثاني  
لان الاستحقاق حتى يكون تحويلا من الاول الى الثاني لان الاستحقاق للاول  
ثابت من غير اجازة قصر والاستحقاق للثاني لا يثبت الا باجازة قصر لان الاستحقاق  
لثاني مع اجازة قصر مختلف فيه فمن العلماء من يقول الوصية للوارث وان اجازت  
الورثة ولو قضى القاضي بذلك معتمدا على ظاهر الخبر فقد قضاه فمن هذا  
الوجه يجزى ان انقسم شيئا خلافا ما اذا شهد بها الاجنبي **آخر**

**باب اقرار الورث بالعتق**

قال واذا مات الرجل وترك وارا قاتوا واحدا وثلاثة اعده قيمته  
سواء امل له غيرهم فقال ذلك الوارث اعتق ابي هذا في مرضه ثم قال  
بعد ذلك لا بل هذا ثم قال لا بل هذا فانهم يعقبون جميعا لانه حين اقر الاول  
عتق كله اذ ليس في قيمته فضل على الثالث ثم بالكلام الثاني رجح عن الاول  
الاول واقرار الثالث للثاني ورجوعه باطل ولكنه رجع انه استهلك باقراره  
فيجعل ذلك كالتام في حقه فيعتق الثاني كله باقراره وكذلك الثالث وانما  
هذا بمنزلة اقراره بالثالث لفلان وصيه ودفعه اليه ثم للاجنبي لان

العتق لا يحتاج فيه الى التسليم فنفس الاقرار به بمنزلة التسليم في الما  
ولو قال في كلام متصل اعتق ابي هذا وهذا وهذا وما سعى في كل واحد منهم  
في ثلثي قيمته لان في اخر كلامه ما يغير موجبا وله فسوقا وله على اخره وبصير كان  
اقرهم في كلام واحد فقال اعتقهم الميئب فيعتق ثلث كل واحد منهم وليس في  
ثلثي فيعتق ثلث كل واحد منهم قيمته ولو قال اعتق ابي هذا ثم سكت ثم قال  
وهذا ثم سكت ثم قال وهذا ثم سكت ثم قال وهذا اعتق الاول كله ونصف الثاني  
وثلث الثالث لانه اقر بالثالث الاول في الكلام الاول فيعتق كله ثم في الكلام الثاني  
اقران الثلث يمينه ومن الاول نصفان فيكون اقراره للثاني نصف الثلث صحيحا  
فيعتق نصفه وابطاله استحقاق الاول في النصف غير صحيح بل هو يجعل في حق  
الثاني كالمستهلك لذلك النصف ثم في الكلام الثالث ان الثلث بينهم اثلاث فيصح  
اجاب الثلث للثالث ولا يصح رجوعه عن شئ مما اوجهه للاولين بل يجعل موكا  
المستهلك لما زاد على مقدار حق الاولين في حق الثالث ولو اقر ان اياه اعتق هذا في  
مرضه وهو الثلث وشهد الشهود انه اعتق هذا الاخر وهو الثلث وشهد الشهود  
انه اعتق هذا الاخر وهو الثلث وشهد الشهود انه اعتق هذا الاخر وهو الثلث  
فالذي اقام البينة حر وليس الذي اقر له الوارث في قيمته لان الوارث انما اقر  
له بطريق الوصية وقد صار محل الوصية كله للذي اقام البينة ولو اقر الوارث  
ان اياه در هذا العبد في مرضه ثم سكت ثم قال واعتق هذا الاخر في مرضه فان  
المدير يعتق كله من الثلث ويعتق من الاخر نصف الثلث لان اقراره بالتدبير  
له واقراره بالعتق في مرضه سوا فانه يعتق من الثلث بعد موته في الوجهين  
وقد بينا في كتاب العتق ان الاول يعتق كله وانه يعتق من الثاني نصفه وكذلك لو شهد  
الشهود على اقرار الوارث في حياة ابيه او بعد موته ان اياه اعتق عبده هذا وهو  
ينكر اخذ بذلك لان الثابت من اقراره بالبينة كالثابت بالمعينة ولو عاينا اقراره  
بذلك كان مواخذه سوا اقر بذلك قبل موت ابيه او بعده وكذلك لو شهد احد  
الشهود ان اقر بذلك قبل موت ابيه فالشهادة جائزه لانه اقرار كله يعني  
ان الاقرار قوله والقبول لا فيما يجاد ويكره وحكم الاقرار قبل الموت وبعد الموت  
واحد في حكمه فهو بمنزلة شاهدي الاقرار اذا اختلفا في المكان او الزمان وذلك  
لا يمنع قبول الشهادتين فهذا قياسه والله اعلم



## باب الوصية بالعقبة على مال او خذ

واذا اوصى الرجل لعبده بان يودي كذا وكذا ويعتق فهو جائز على ما قال ان كان الذي شرط عليه اداؤا اكثر من قيمتها او مثلها اود ونها بمقدار ثلث ماله فان كان التقصان عن القيمة اكثر من ثلث ماله حط عنه ثلث الماله ويبقى فيما بقي اعتبار المالا اوصى به بما لو بعده في مرضه وهذا لان هذا في معنى الوصية ببيعته من غيره ولو اوصى ببيعته من معلوم بمن سمي وجب تنفيذ وصيته فان حط شيئا من الثمن عن قيمته يحل ذلك من ثلث ماله فذلك اذا اوصى بان يباع من نفسه بل اولى لان في هذه الوصية منفعة الموصي ايضا من حيث الاول وانما جعلنا هذا في معنى البيع لانه شرط عليه اذا ما يقوم مقام مالية رقبته في توفر المنفعة على الورثة ودفع الضرر عنهم فان حقه في الماوية وذلك يسلم لهذا الطريق فان اخطى مع هذا عبدا على غير جعل بدا بالعتق من غير جعل ثم اعتقنا هذا الاخر مما بقي من الثلث على ما بينا لان ما نفذ من العتق في حال جناية مقدم على ما اوصى به بعد موته عتقا كان او غيره فان ما بعده صار بحيث لا يحتمل النسخ ولا يحتاج فيه الى التنفيذ وما اوصى به ليس هذه الصفة فلهذا قد منا العتق المنفذ في ثلثه واذا اوصى ان يخدم عبده بعض ورثته سنة ثم يعتق لم يجز الا ان يجزئه الورثة لان الوصية بخدمة العبد لبعض ورثته بمنزلة الوصية بالرقبة وذلك باطل الا ان يجزئه الورثة ثم الوصية بالعتق للعبد يرتب على الوصية بالخدمة متأخر عنه فاذا بطلت الاولى لم يجز اجازة الورثة تبطل الثانية لغوات شرطها فاذا صححت الاولى باجازه الورثة بعد الموت وهم كبار يجب تنفيذ الاخرى حررا على خدمة العبد سنة كما اوصى به ولو اوصى بان يخدم جميع الورثة سنة ثم هو حر فلهذا اجازة لان ليس في هذه الوصية اشارة ببعض الورثة ولكنه ايضا ما كان على ما كان من استخدا امر الورثة اياه سنة بعد موته ثم اوصى بعتقه بعد ذلك فيجب تنفيذ وصيته من الثلث فان كره ذلك بعضهم اجبر عليهم لان سلاخ خدمته لهم بطريق الارث لا بطريق الوصية والارث لا يزيد كراهة الوصية فان قيل الخدمة لا تورث قلنا نعم مقصود او لانه لو تورث تبعات ملك الرقبة ولما لم يجب تنفيذ الوصية بالعتق في الحال صارت الرقبة مع الخدمة مملوكة له رثا على ان يعاد الى الميت حكما عند الاعتاق وهو كذا في معنى السنة

ليسلم الاول له ثم مقصود من كونه منهم ابطال الوصية بالعتق والوارث لا يملك ذلك في محل الوصية وهو الثلث فان اوصى ان يخدم فلانا سنة ثم هو حر وفلان غير وارث فهو جائز من الثلث لانه جمع بين وصيتين تصح كل واحدة منهما منفردة فيصح ترتيب احدهما على الاخرى ايضا فان اوصى ان يقبل الخدمة لم يجز على ذلك لان الخدمة ما هنا ليس للموصي له بالوصية والموصي له حق الرد في الموصي به على يمينه في الوصية بالرقبة بعد هذا واذا بطلت الوصية الاولى برده بطلت الثانية حكما لانه اوجبهام رتبة على الاولى وقد فاق شرطها حين رد الوصية بالخدمة وكذلك لو قيل ثم مات قبل سنة لان الوصية بالخدمة تبطل بموت الموصي له فان الارث لا يجزي في مجرد المنفعة فوارث الموصي له لا يخلطه في ذلك وكذلك لو قال اذا خدم فلانا سنة او ان خدم سنة فهو حر فان الشرط يفوت بموت فلان قيل متى السنة فتبطل الوصية بالعتق بفوات الشرط وان كان فلانا عايبا فقدم بعد موته بسنة فالخدمة تكون له من يوم قدم لان الموصي ذكر سنة متكررة ولا حاجة الى تعيين السنة التي يعقب موته لان الجمله في الموصي به لا يمنع صحة الوصية ولو قال يخدم فلانا هذه السنة ثم هو حر فلم يقدم حتى مضت السنة بطلت الوصية بالخدمة لغوات حكمها فان غلب الوصية للمنافع التي تحدث في السنة التي عينها وذلك يفوت بمضيها وبطل العتق ايضا لغوات شرطه ولو قال يخدم فلانا سنة ثم هو حر ولا ماله له غيره فانه يخدم فلانا يوما والورثة يومين فاذا مضت ثلاث سنين عتق لان الوصية تنفذ من الثلث وفي تسليم العبد الى الموصي له لخدمته في جميع السنة قصر يد الوارث عن جميع التركة لمكان الوصية وذلك لا يجوز وحق الورثة ضعف حق الموصي له فقلنا يخدم الموصي له يوما والورثة يومين حتى مضى ثلاث سنين فمضت الوصية له مستوفيا كما كان حقه في الوصية بالخدمة ويتم به شرط الوصية بالعتق فيعتق ثلاثه وعليه السعاية في ثلثي قيمته للورثة ولو اوصى ان يخدم ورثته سنة ثم هو حر فصار يوه من الخدمة على دراههم وعجلوا عتقه جاز لان الخدمة مستحقة لهم بالميراث فيجوز الاعتراض عنه بالمالك ويجعل يد الوصلي اليهم كوصول الميراث بان يخدمهم سنة فيعتق من ثلثه ثم هم استقروا حقهم عن الخدمة بعرض ولو لم يملوه بغير عوض وعجلوا العتق جاز لان الميت صار راضيا بالتزام



ولاية فلذلك اذا اسقطوه بعوض ولو اوصى ان يعتق عنه هذه الجارية بعد  
موته بسنة فولدت ولما راعت عليه السنة او بعد ما فلذلك للورثة ويعتق  
بني الثلث وقد بينا فيما سبق ان الوصية بالعتق لا تسري الى الولد ولا الى الكسب  
والغلة والورثة بمنزلة المالك لهما فيها هو فارغ عن الوصية لان سبب المالك لهما  
فيها قد تقرر المنا في ملك الميت كذا الا انما يجعلها كالباقية على ملك الميت حكما  
لضرورة الحاجة الى تنفيذ وصيتها وفيها وادراك هي مملوكة للورثة  
وان جت جناية فلذلك الى الوارثان شاد فيها بالجناية وبطل العتق وان شا  
فداها بالارث واعتقها عن الميت لانه بمنزلة المالك لها في حكم الجناية  
فاذا اختاردها دفع به محل الوصية بالعتق وهو ملك الميت واذا اختار الفدا  
فقد ظهرت عن الجناية وبقيت محلا للعتق عن الميت كما كانت والوارث  
مستبرع في الفدا لانه غير محمول على ذلك واذا اعتقها احد الورثة عن نفسه  
قبل مضي السنة فهو حر عن الميت لان الوارث بمنزلة المالك فلا بد من تنفيذ  
رعتقه ثم عتقها مستحق عن الميت وما استحق في عينه فحقه اي وجهه اي به  
يقع عن المستحق عليه وعليه حصة من بقى من الورثة من قيمة الخدمه لا خبا من ذلك  
عنده حين نقد العتق فيه من بعض الورثة وذلك متقوم فيما بينه وبين الورثة  
على ما بينا واذا كان عتقه بعد مضي السنة فلا شيء على احد اذا كان يخرج قيمتها من  
الثلث لان هذا تنفيذ للوصية واحدا الورثة بمنزلة جماعة في تنفيذ جميع وصية  
الموصي في العتق بعد موته وان دبرها وارث عن نفسه ثم مات فهي حرة عن الميت  
بمنزلة ما وعلق عتقها بشراخرو قد وجد الشرط وان لم تمت فته بيرة باطل لان  
لا ملك اعاقها عن نفسه فلا تملك تدبيرها عن نفسه ايضا وليس في التدبير  
تنفيذ وصية الميت وكذلك لو قاب الوصي لانيان بعد مضي السنة اعتقها  
عن الميت فاعتقها او حضر الوصي الموت فارصى الى آخر ان يعتقها عن الميت جاز ذلك  
مخلاف للمامور بالعتق في حالة الحياة اذا امر غيره به لان المامور بالعتق محض  
الامر ما ابا به متاب نفسه في الوصية الى الغير والوصي ولاية تحصل ليل  
المقصود بنفسه وفي امره غيره بذلك وايضا به اليه بعد موته تحصيل المصو  
الوصي فيصح ذلك من الوصي واذا اوصى بعتق ما في بطن جارية بعد موته  
بشهر فهو جائز لان ما في البطن كما انفصل في حكم معصود المعتق اليه فان اعتق

الام بعض الورثة فهي حرة عنه وما في بطنها حر عن الميت لان الجنين تابع للام والعتق  
الذي اوجبه المعتق فيها ولو اعتق الجنين احد هم عتق عن الميت فذلك اذا اعتق الام  
احدهم وقد صارت الام مشتركة بينهم بالميراث لا بفارغة عن الوصية فاذا  
اعتقها احد هم اجبر شركاؤه كما هو قول ابي حنيفة في عتق احد الشركاء المملوك المشترك  
وان دبرها قبل ان تلد فته بيرة جارية لانه تملك نصيبه منها ومن ضرورة نفوذ  
التدبير منه في نصيبه منها نفوذه في نصيبه من الولد لان الجنين لا ينفصل عنها في  
حكم التدبير كما لا ينفصل في حكم العتق فانه بمنزلة جزء منها وبطل وصية الميت  
في الجنين لقوات محله وهو ان يكون المملوك باقيا على ملك الموصي حكما ليعتق عنه  
فيكون ولاؤه له ونفوذ التدبير من الذي دبر في بعض الجنين عن نفسه يتقرر ملكه  
ويستحق ولاه ضرورة فيفوت به في الوصية ولو اوصى ان يعتق عنه جارية فلانه  
بعد موته فلا بد بعد موته بسنة وهي الثلث فباعها الورثة فيبيعهم باطل لانها باقية  
على ملك الميت حكما مشغولة بحاجتهم فيبيعهم اياها في هذه الحالة كيهم اياها قبل موت  
الموصي او كبيع الورثة التركة المستغرقة بالدين وذلك باطل فهذا ايضا كذلك  
لان الذي لان في البيع ابطال الوصية بالعتق اصلا فان ولدت من المشتري فالولد  
ولده لان المشتري مغرور من جهة الورثة حين لم يعلم بالوصية حين اشتراها  
بولد المعروف حرا بالقيمة الا ان هاهنا لا قيمة لها لانه لو وجت وجت للورثة  
المشتري ان يرجع بها عليهم لاجل العرو ولا قايده في ايجابها وعليه العقر لهما  
لانه وطئها يشبهه وانجاب العقر مفيد فان المشتري لا يرجع بما يغرم من  
العقر على البائع بسبب العرو ووردون عليه لبطلان البيع وبوجد الجارية ويقع  
عن الميت بعد سنة كما اوصى ولو اوصى بعتق جاريته وقيمتها الفد وله الفان  
فذلك لان الفان قبل ان يعتقها الوصي فان الجارية يعتق تلثها ويبقى في ثلثي قيمتها  
لان ما هلك من المال قبل استيفاء الورثة صار كأن لم يكن وهو لها كالميت قبل  
موت الموصي سواء لم يبق الا الجارية فلا تنفذ الوصية في اكثر من الثلث فيعتق ثلثها  
وسبعي في ثلثي قيمتها

### باب الوصية اذا لم يقبلها الموصي له

قد بينا ان الحكم لقبول الموصي له ورده في حياة الموصي لان اوان وخوب  
الوصية ما لم يقبله ولا معتبر بالقبول والرد قبل اولته فاذا مات الموصي



فان قبل الوصي له الوصية ثبت الملك له في الوصي به قبضة او لم يقبضه لان مجرد  
القبول يلزم العقد على وجه الامتلاك احد اطاله فيثبت حكمه وهو الملك بخلاف  
الهبة بعد القبول قبل القبض وان رد الوصي له الوصية بطلت برده عندنا وفي قول  
الثاني لا يبطل وهو احد الروايتين عن زفرلان الملك بالوصية بمنزلة الملك بالارث  
على معنى انه ثبت عقيب الموت ثم الارث لا يرتد برده الوارث فذلك الوصية  
وهذا لان الملك ما هنا ثبت بطريق الخلافة وهو ان الوصي له صار خلفا عن الوصي  
في ملك الوصي به كالوارث في الشركة وجه قوله علما بنا رحمهم الله ان هذا عليك  
الماله بالعقد فلا يثبت الا بالقبول او بما يقوم مقامه كالتمليك بسائر العقود  
وهذا بان الملك ثبت للوصي له ابتداء وهذا لا يرد بالعيب ولا يصير مغرورا به  
فيما اشتراه الوصي والملك المتجدد يستدعي مبتدأ واحد لا عملك تميم سبب  
الملك لغيره بغير رضاه بخلاف الميراث فانه يبقى للوارث الملك الذي كان ثابتا  
للمورث حتى برده بالعيب ويصير مغرورا فيما اشتراه المورث والبقا لا يستدعي  
تسببا مبتدأ الاولان احد الا يثبت له على غيره ولا انه اد خاله الشئ في ملكه فقصدا  
من غيره اختياره وفي الميراث الملك يثبت من غير اختيار من المورث  
الا ترى انه لو اراد ان تمنعه لا يتمكن من ذلك وللشع ههنا الولاية  
عواما ما هنا الملك يثبت بانجاب الوصي دليل ان له ان تمنعه من ذلك  
بالرجوع عن الوصية قبل موته فلا يثبت الا بقبول من الوصي له لا عند اموال  
الوصي عليه ولان تنفيذ الوصية لمنفعة الوصي له ولو اثبتنا الملك له قبل قبوله  
بضرورة ههنا فانه لو اوصى له بعد اعمى يجب عليه نفعه اذا ثبت الملك له  
به ان منكره او قيل ان اجتمعت في داره لو ثبت الملك له بغير قبوله وجب  
عليه نقلها شاوازي وفي هذه من الضرر علم ما لا تخفى وكذلك لو اوصى له  
بانبة او بمملوك له دي رحم محرم منه او بمملوك قد حلف بعقده ان ملكه  
ان دخل في ملكه من غير قبوله لكان يعلق عليه ويلزمه ولاؤه وليس لاحد ان يلزمه  
الا من غير اختياره ولو اوصى له بزوجته لو ملكها بدون قبوله نفذ حكمه  
وليس للوصي ولاية اسناد نكاحه فلماذا قلنا بانه لا يثبت له الملك ما لم يقبل  
وكذلك ان اوصى بامرأته فلما لم يقبلها لا تصير امرأته له لان امرأته الوصي له  
بالوصية بعد موت الوصي حتى مات في القياس ورثته لا يجبرون

330  
على القبول وهو احد الروايتين عن زفرلان المورثة انما تختلفونه في الملك الذي  
كان بائنا له في حياته قبل قبول الوصية وانما كان الثابت له حق القبول وهو حق  
متأكد لا يملك غيره ابطاله فيقوم فيه وارثه مقامه فلا يثبت الملك بالمر يقبل  
الوارث وهذا لان موت الوصي له منافي للوصية لا تتم لها الا ترى انه لو مات  
في حياته الوصي بطلت الوصية وما هنا الوصية ما كانت تامة قبل موته ويستحيل  
ان يكون الموت الذي هو الثاني منهما الوصية ولكن ادع القياس في هذا وتجعلها  
من مال الوصي له استخسا ناحتى اذا كانت امر ولد يفتق واذا كانت غير امر ولد  
يصير مملوكه لورثته لان سبب الملك قد تم من جهة الوصي على وجه لا يتمكن  
هو ولا من يقوم مقامه من ابطاله وانما يفي حق الرد للوصي له وذلك بطلن موته  
كالشعري اذا شرط الخيار لنفسه ثم مات في مدة الخيار شر الملك لان الثابت له  
حق الرد ولم يبق بعد موته فتم الملك فكذا مثله وهذا لان حق الرد انما كان ثابتا  
له حاجته الى دفع الضرر عن نفسه وقد انتهت حاجته بموته ولو كان الوصي  
له حيا لم يعلم بالوصية وكان يطاوعها بالنكاح حتى ولد له اولاد اشعر علم بالوصية  
فهو بالخيار لان اقدامه على وطئها قبل العلم بالوصية لا يكون دليل القبول والرض  
منه بالوصية والنكاح كان قائما بينهما قبل القبول وحل الوطئ ثابت له حكم التكلم  
فلماذا يفي خياره في القبول اذا علم بالوصية فان قبلها كانت امر ولده لانه ملكها  
وله منها وله ثابت النسب واولاده احرار ان كانوا يخرجون من الثلث  
لانهم جدد بواجب تمام الوصية من جهة الوصي وبعد تمام النسب للوجوب الملك  
قبل ثبوت الملك فكانوا بمنزلة الولد الحاد في مدة الخيار اذا اتم الملك للشعري  
وان رد الوصية واولادها للورثة والنكاح بينهما وبينه قائم ونسب الاولاد منه  
ثابت ولو اوصى رجل لرجلين بثلاثة فزاد احدهما الوصية بعد موته كان للآخر  
حصته من الوصية اذا قبل لان حق الراد منها بطلت الوصية برده ولو بطلت بسبب  
آخر بان كان وارثا جاز في حصته الاخر فذلك اذا بطلت برده وهذا لان الشئ  
لا يفسد الوصية بخلاف الهبة لان القسمة مشروطة في الهبة ليتم القبض  
والقبض ليس بشروط لوقوع الملك في الوصية واذا اوصى رجل بوصية فقبلها  
بعد موته ثم ردها الى الورثة فرده جائز اذا قبلوا ذلك لان الرد عليهم فسخ  
للوصية هم قايمون مقام الميت ولو تصور منه الرد على الميت كان ذلك



صحيحا اذا قبله قلده ان اذا رد ما على الورثة الذين يقومون مقامه وهذا لان  
فسخ العقد معتبرا بالعقد فاذا كان اصل هذا العقد يتم بالايجاب والقبول  
كذلك يجوز فسخه بالتراضي وبهذا فارق الصدقة والهبة فان ذلك ابتدا  
التملك والشيوع فيما يحتمل القسمة بجميع صحته وهذا فسخ الوصية والشيوع  
لا يؤثر في اصل الوصية كما لا يؤثر في اصل الوصية وان رد ما على بعض الورثة  
دون البعض ففي القياس هذا باطل لان هذا تملك منه لمن رد ما عليه فيكون التملك  
بلفظ الهبة والاعطاء وكما نستحسن فنجعل ذلك كالد على جماعتهم وكان بينهم على  
فرايض الله تعالى لان اصل العقد كان بينه وبين الموصي ايضا واحد الورثة  
يقوم مقام الورثة في حقوقه كجماعتهم فكان الرد على اقدم بمنزلة الرد وهذا  
فسخ لقبوله وهو يفرد بفسخ القبول في حق نفسه وانما كان لا يثبت في حق  
الورثة اذا ابود ذلك دفعا للضرورة عنهم وعن مورثهم فاذا رضوا به او وصي به  
احدهم وهو قائم مقامهم ففسخ القبول منهم وصار كأنه رد قبل ان يقبل فيكون  
ميراثا للورثة وكذلك لو كان على الميت دين فوهبه الطالب للورثة او بعضهم فوهبه  
لهم كلهم كأنه وهبه للميت لان اصل المنفعة لهذه الهبة للميت وانه يرى ذمته  
لما واحد الورثة يقوم مقامه فيما هو من حقه ولو اوصي له بخادم ثم مات الموصي  
توهم انسان للخادم الف درهم واخذ هي الثلث ثم قبل الموصي الوصية فله  
الخادم والثلث الالف لان السبب من جهة الموصي قد تم لكن لم يثبت الملك للموصي  
له لا فسخ القبول منه والكسب الحادث بعد تمام السبب يثبت فيه حكم  
السبب واذا قبل فله الخادم والثلث الالف لانه لو خرج جميع الالف من الثلث  
سلمت له فذلك سلم له ثلثها وكذلك لو ولدت ولدا فان هلك بعض المال  
فله الخادم من الثلث فان بقي شيء من الثلث فله ذلك من الولد والهبة في قول  
ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ونحو الثلث من الخادم وولدها  
وما وملكها في الحصة فلا يفقد شيء من ذلك على شيء لان حدوث ذلك بعد  
تمام السبب قبل تمام الملك بمنزلة المفقوت باصل السبب الا ترى ان  
المبيعه قبل القبض اذا ولدت حمل الولد كما لو وجد عند العقد في انقسام الميراث  
عند القبض قلدها ههنا ولو كان جميع ذلك موجودا عند العقد اوصي بالكل  
كان يسلم للموصي له الثلث من الكل بالحصة والدليل عليه بعد الموت قبل القسمة  
منقاة

منقاة على حكم الميت وكذلك الموصي بم بعد الموت قبل القبول ثبوت حكم الوصية  
في الولد والكسب ليس بطريق التبعية لان حكم التبعية لا يبقى بعد الانقضاء ولا  
تعتبر السراية لان السراية الى غير متولد من الاصل لا تكون والكسب غير متولد  
من الاصل فعرنا ان ثبوت الحكم في الولد والكسب باعتبار انه يجعل كالوجود ويصير  
كان الوصية تناولته فصدرا او خويفة يقول الحارث هي المقصودة بالوصية  
والكسب والولد تبع فاعلم بعدا من محل الوصية ما هو المقصود بالوصية لانا استقرار  
الحكم يكون في محله ويكون فيما هو المقصود وبيان ذلك ان الوصية بالموت  
وعند الموت الموجود امر فقط والموجب انما اوجب الوصية فيهما ثم يثبت حكم  
الوصية فيما يحدث من الكسب والولد بعد ذلك بطريق التبعية والانقضاء  
لا ينافي التبعية الا ترى ان ولد المبيعة قبل القبض يكون مملوكا تبعا ولهذا  
لا يمنع رد الاصل بالعيب والدليل عليه ان حكم الوصية لا يثبت في الكسب والولد  
الحادث قبل موته لان ثبوت الحكم بطريق التبعية لا يكون الا بعد ثبوته في الاصل  
فاذا ثبت هذا فنقول الوصية فيما زاد على الثلث اضعف من الوصية بالثلث  
وما يثبت حكم الوصية فيه تبعا يكون اضعف مما يثبت حكم الوصية فيه مقصودا  
يتعين للقوى محل قوي والضعيف محل يلحق به بوضوح انا لو اخذنا ما قال ابو يوسف  
ويجوز ان ياتي ان بطل الوصية في الاصل لمكان البيع فاذا كان الثلث بقدر قيمته  
قبل ان تلحق بغير تنفيذ الوصية في نصف الامر ونصف الولد او في ثلثي الامر  
وثلثي الولد فيؤدي الى ان تبطل الوصية في بعض الاصل لاجل تنفيذ الوصية في البيع  
ولا يجوز ان يكون البيع مبطلا للحكم الثابت في الاصل بحال

**باب الوصية بمثل نصيب احد هم**  
واذا كان للرجل خمسة بين فاصي لرجل بمثل نصيب احد هم وثلث ما بقي من  
الثلث فالبريضة من احد وخمسين منها لصاحب النصيب ثمانية اسهم ولصاحب  
ثلث ما بقي ثلثه وكل ابن ثمانية فتخرج المسئلة على طريق الكتاب ان نقول  
السائل ان ناخذ عدد البين خمسة فيرد على ذلك منها لانه اوصي بمثل نصيب  
احد هم ومثل الشيء غيره ثم يضرب ذلك في ثلثه لاجل وصية ثلث ما بقي  
من الثلث فيكون ثمانية عشر ثم يطرح السهم الذي رده في سبعة عشر وهو  
الثلث والثلثان ضعف ذلك فيكون جميع المال احد وخمسين وانما طرحنا



هذا السهم الزايد ليقين مقدار الثلث والثلثان ولا وصية في الشئين  
فلا يمكن اعتبار السهم الزايد فيه فلهذا طرأ فاذ عرفت ان ثلث المال  
سبعة عشر فهو معرفة النصيب من ذلك ان ياخذ النصيب وهو واحد  
ويضربه في ثلاثة ثمر في ثلاثة فيكون تسعة ثم يطرح من ذلك سهما كما طرحت  
في الابتداء ثمانية فهو النصيب فاذا رفعت ذلك من سبعة عشر يبقى  
تسعة فلهو الموصي له ثلث ما يبقى ثلث ذلك ثلاثة يبقى ستة نصفها نصفها الي ثلثي  
المال وذلك اربعة وثلاثون فيكون اربعين بين خمسة بنين لكل ابن ثمانية  
مثل النصيب فاستقاموا العامة ليمون هذا طريق الحشوع على معنى ان مقدار حصة  
الله حشاية كنية والحساب يسمى به طريق اليتيم واليتيم هو الاصل ولكن قل ما يعتمدون  
في كثرة الحساب لكثرة ما يقع فيه من الاختلاف ويحتاج الى تغيير بعض الشرط في  
كل نوع ثم عموما ان الطريق الذي احكم فيه شرط واحد يخرج عليه انواع المسائل  
اولى بالتأمل واذا بذلك طريق الخبر فاما المتقدمون من اصحابنا احتوا هذا  
الطريق لانه البق بسلام الفقهاء وطريق الديار والدرهم يعتمد اهل الحساب  
وهو في المعنى مثل طريق الخبر ولكنه اقرب الى فهم من يكون مبتدئ في علم الحساب  
ويبان تخرج المسئلة عليه ان تجعل المال ديناراً وثلثه درهم كما جرت له حساب  
اذا رفعت منه النصيب يكون لما بقي ثلث صحيح فيعطى الوصية بالنصيب ديناراً  
ثلث ما يبقى درهمين يبقى من الثلث درهمين يضم ذلك الى ثلث المال وهو ديناران  
وسبعة دراهم فحصل في ذلك ديناران وثلاثة دراهم وواحد جاك الى خمسة  
دينانير لا تلك جعلت النصيب ديناراً فينبغي ان يكون لكل ابن دينار ويجعل الدينار  
مثلها فصار ما يبقى في ذلك ثمانية دراهم فذلك ثلاثة دنانير فاقبلها فوضيه  
فاجعل آخر الدرهم آخر الدنانير واجعل الدنانير اجزاء الدرهم فصار كل دينار  
بمعنى ثمانية وكل درهم بمعنى ثلاثة ثم عد الى الاصل وقل قد جعلت الثلث  
ديناراً وذلك ثمانية وثلاثة دراهم فجعل ذلك سبعة عشر اعطينا بالنصيب  
ديناراً وهو ثمانية وثلث ما يبقى درهمين وهو ثلاثة وحصل في يد الورثة  
ديناران كل دينار ثمانية فذلك ستة عشر وثمانية دراهم كل درهم ثلاثة  
فذلك اربعة وعشرون اذا جمعت بينهما يكون لكل اربعين بين خمسة بنين لكل  
ابن ثمانية مثل النصيب واما طريق الخبر والمقابلة وهو الذي يعتمد اهل الحساب

ان ياخذ ثلث مال مجهول فيعطى الوصية بالنصيب شياً بقي منك ثلث مال الاشئ  
فيعطى الوصية بثلث ما يبقى ثلث ذلك وذلك تسع مال الا ثلث شئ بقي من الثلث في  
يدك تسع مال الا ثلثاً شئ يضم ذلك الى ثلثي المال فتصير ثمانية تسع مال الا ثلثي شئ  
وذلك يعدل خمسة اشياء لاننا جعلنا النصيب شياً فيلزم ان يكون لكل ابن شئ  
فاخبر ثمانية تسع مال بثلثي شئ ورد على ما يقابله وهو خمسة اشياء بثلثي شئ  
فصار معنى ثمانية تسع مال يعدل خمسة اشياء وثلثي شئ غير ان المال ناقص  
بتسعة وهو ثمن ما معنا فزيد عليه مثل ثمنه ويزيد على خمسة اشياء وثلثي شئ  
مثل ثمنه ايضا وليس لذلك ثمن صحيح فاكسر الاربعة فاصرب خمسة اشياء  
وثلثي شئ في ثمانية فيكون خمسة واربعين وثلث لان خمسة في ثمانية اربعون  
وثلثي في ثمانية خمسة وثلث زد على ذلك مثل ثمنه وذلك خمسة وثلثان فيكون  
احداً وخمسين فظهر ان المال الكامل احد وخمسون الثلث من ذلك سبعة عشر  
ومعرفة النصيب انا جعلنا النصيب شياً وصرفنا كل شئ في ثمانية تبين ان النصيب  
ثمانية اذا رفعتها من سبعة عشر يبقى تسعة للموصي له ثلث ما يبقى ثلثه يبقى ستة  
يضمها الى ثلثي المال اربعة وثلاثين فيكون اربعين بين خمسة بنين لكل ابن ثمانية  
مثل النصيب فاما بيان طريق الخطا يسمى طريق التقدير ايضا ان تجعل الثلث اربعة  
اسهم ويعطى الوصية بالنصيب سهماً وبالوصية بثلث ما يبقى سهماً بقي سهماً يضمها  
الى ثلثي المال ثمانية يكون عشرة وواحدة البنين الى خمسة لاننا جعلنا النصيب  
سهماً فظهر الخطا بالزيادة حسناً فعد الى الاصل واجعل الثلث خمسة اسهم ثم  
اعط بالنصيب سهمين وثلث ما يبقى سهماً بقي من الثلث سهماً ضمها الى ثلثي المال  
عشرة كان اثنا عشر وواحدة جتا الى عشرة لاننا جعلنا النصيب سهمين فظهر الخطا  
الثاني زيادة سهمين وكان الخطا الاول بالزيادة حسناً فلما زدنا سهماً ذهب الخطا  
ثلثه وبقي من الخطا سهماً وقد علمنا ان كل سهم يؤثر في ثلثه فالسبل ان يزد ما يزد  
الخطا سهمين وذلك ثلثا سهم فيجعل الثلث خمسة وثلثين يعطى بالنصيب سهمين  
وثلثين وثلث ما يبقى سهم ويضم السهمين الباقيين الى ثلثي المال وهو واحد عشر  
وثلث فتصير ثلاثة عشر وثلث بين خمسة بنين لكل ابن سهماً وثلثان مثل النصيب  
فان اردت الحساب قلت قد اكسر بالاثلاث والسبل ان يضرب خمسة وثلثان  
في ثلاثة فتعطي سبعة عشر فهو الثلث وقد كان النصيب سهمين وثلثين صرحت



ذلك في ثلاثة فهو ثمانية وكان المقسوم بين البنين خمسة ثلاثة عشر وثلاث  
صرت ذلك في ثلاثة فيكون اربعين بين خمسة بين كل ابن ثمانية مثل النصيب  
وطريق الجامع الاصغر وهو من فروع الخطابين وهو انه لما ظهر ان الخط الاول  
كان بزيادة خمسة والخط الثاني كان بزيادة سبعة فاضرب المال الاول وهو اربعة  
في الخط الثاني وهو سمان فذلك ثمانية واضرب المال الثاني وذلك خمسة في الخط  
الاول وهو خمسة فيكون خمسة وعشرون ثم اطرح الاقل من الاكثر فاذا طرحت ثمانية  
من خمسة وعشرون بقي سبعة عشر فهو ثلث المال ومعرفة النصيب ان ياخذ النصيب  
الاول وهو واحد ويضربه في الخط الثاني فيكون اثنين وياخذ النصيب الثاني  
وذلك اثنان ويضربه في الخط الاول وهو خمسة يكون عشرة ثم اطرح الاقل من  
الاكثر يبقى ثمانية وهو النصيب والخروج الى آخره كما بينا وطريق الجامع الاكبر  
وهو من فروع الخطابين ايضا انه لما ظهر ان الخط الاول كان بزيادة خمسة  
فالسبيل ان تصنف المال سوى النصيب فيكون الثلث سبعة اعطى بالنصيب  
سما يبقى ستة للموصي له ثلث ما يبقى ثلث ذلك سمان يبقى اربعة يضم الى ذلك  
ثلثي المال اربعة عشر فيكون ثمانية عشر وحاجتنا الى خمسة لانما جعلنا النصيب  
سما فظهر الخط الثاني بزيادة ثلاثة عشر فيكون اثنين وخمسين فيضرب  
المال الثاني وهو سبعة في الخط الاول وهو خمسة فيكون خمسة وثلاثين  
ثم اطرح الاقل من الاكثر فاذا طرحت خمسة وثلاثين من اثنين وخمسين بقي  
سبعة عشر فهو ثلث المال ومعرفة النصيب ان يطرح اقل الخطابين من اكثرهما  
بلاضرب واقل الخطابين خمسة واكثرهما ثلاثة عشر فاذا طرحت خمسة من  
ثلاثة بقي ثمانية فهو النصيب والخروج الى آخره كما ذكرنا وطريق السطوح وهو  
برهان الخبر بعلم المهندسين ان ياخذ مربعا مستوي الاضلاع والوزن فينحط  
في طوله خطين فتصير ثلاثة سطوح ثم في عرضة ثلاثة خطوط فتصير في كل سطح  
اربعة ثم يبدأ بالسطح الذي على يمينك وتدفع البيت الاول من النصيب وهو  
ذلك نصيبا ويدفع البيت الثاني منه ثلث ما يبقى وسر ذلك قطعة بقي من هذا  
السطح بينان مما تقطعان وجمعهما الى الطولين الآخرين فتكون ذلك نصيب  
وثمان قطاع وحاجتنا الى خمسة ارضيا فيعطي نصيبين الى اثنين يبقى ثمان  
قطاع بين ثلاثة بين كل ابن قطعتان وثلثا قطعة فظهر ان النصيب

وثلثي قطعة وانا حين اعطينا الموصي له النصيب بينا كان ذلك بمعنى قطعتين وثلثي  
قطعة وان الذي حصل في يد الورثة نصيبان كل نصيب قطعتان وثلثا قطعة  
فذلك خمسة قطاع وثلث مع ثمان قطاع فيكون ثلاثة عشر قطعة وثلث قطعة  
بين خمسة بين كل ابن قطعتان وثلثا قطعة مثل اعطينا بالنصيب فاستقام وهذا  
وهذا صورته شر الحاصل بعد هذا ان يخرجها على طريق الكتاب

نصيب	نصيب	نصيب
قطعة	قطعة	قطعة
قطعة	قطعة	قطعة
قطعة	قطعة	قطعة

وعلى طريق الخبر فهو في الاصل عند اهل الحساب  
وبدع ما سوي ذلك للتحريز عن التطويل والاستغال  
بما ليس فيه كبر فابده ولو كان اوصى مثل نصيب  
احدهم ورابع ما يبقى من الثلث الاخر فالنصيب  
من ثمانية وستين لصاحب النصيب احد عشر ولصاحب  
رابع ما يبقى ثلثه ولكل ابن احد عشر وبما انه على طريق الكتاب ان ياخذ عدد  
البنين وهو خمسة فتريد عليه سمانا بالوصية بالنصيب ثم يضرب ذلك  
في اربعة لكان الوصية ربع ما يبقى فتصير اربعة وعشرون ثم يطرح منه سمانا  
بقي ثلاثة وعشرون فهو الثلث والثلثان ضعف ذلك فتكون الجملة تسعة  
وستين فهو المال والثلث ثلاثة وعشرون ومعرفة النصيب ان ياخذ النصيب  
وهو واحد ويضربه في اربعة ثم في ثلاثة فتصير اثني عشر ثم يطرح منه واحد يبقى  
احد عشر فهو النصيب فاذا رفعت من ثلاثة وعشرين احد عشر بقي اثنا عشر للموصي  
له ربع ما يبقى ثلاثة يبقى تسعة يضم ذلك الى ثلثي المال ستة واربعين فيكون خمسة  
وخمسين بين خمسة بين كل ابن احد عشر مثل النصيب وطريق الخبر في ذلك  
ان ياخذ ثلث مال مجهول ويعطى بالوصية بالنصيب شيئا بالوصية ربع ما يبقى ربع  
ما بقي وهو ربع الثلث الاربع شي يبقى معك ثلاثة ارباع الثلث للاثلاثة ارباع شي  
فيضم ذلك الى ثلثي المال فيصير احد عشر جزءا من اثني عشر جزءا من المائتين ارباع  
شي وذلك بعد خمسة اشياء فاجره ثلاثة ارباع شي وزد على ما يقابل ثلاثة ارباع  
شي فيصير احد عشر جزءا من اثني عشر جزءا من مائة بعد خمسة اشياء وثلاثة ارباع  
شي فالمال ناقص فاجله ان يزيد عليهم جزءا من احد عشر وزد على ما يقابل مثله  
وليس خمسة مثله وثلاثة ارباع جزء من احد عشر جزءا صحيح فاضرب خمسة  
وثلاثة ارباع في خمسة عشر فيكون ثلا وستين ورابع فان خمسة في احد عشر خمسة



وخمسون وثلاثة ارباع في احد عشر ثمانية وربع ثم زده عليهم مثل جزء من احد عشر  
جزوا منه وذلك خمسة وثلاثة ارباع فيكون تسعة وستين وهو المال الكامل  
ومعرفة النصيب انا جعلنا النصيب شيئا وضربنا في احد عشر فبقين ان النصيب  
في احد عشر والتخرج الى اخره كما بينا ولو كان وصي له مثل نصيب احد همد ولا خير  
تخمس ما بقي من الثلث فالفرصة من سبعة وثمانين لصاحب النصيب اربعة عشر  
وللاخر ثلاثة ولكل ابن اربعة عشر فاما تخريجه على طريق الكتاب ان يزيد على عدد  
البنين واحد اللوصية بالنصيب فيكون ستة ثم يضرب ذلك في خمسة لوصيته  
تخمس ما بقي فيكون ثلاثين ثم يطرح ما زدت وهو واحد يبقى تسعة وعشرين والثلاثون  
ثمانية وخمسون فيكون جملة المال سبعة وثمانين ومعرفة النصيب ان ياخذ  
النصيب وذلك واحد ويضربه في خمسة ثم في ثمانية فيكون خمسة عشر ثم يطرح منها  
واحد يبقى اربعة عشر فهو النصيب فاذا رقت ذلك من الثلث تسعة وعشرين يبقى  
خمس عشر للوصي له خمس ما بقي خمس ذلك ثلثه يبقى اثنا عشر يرضيه الى ثلثي المال  
ثمانية وخمسين فيصير سبعين بين خمسة بنين لكل ابن اربعة عشر مثل النصيب وطريق  
الخبر في ذلك ان ياخذ ثلث ماله محمول ويعطى بالوصية بالنصيب شيئا بقي ثلث ماله  
الاشي ويعطى بالوصية الاخرى خمس ذلك وهو خمس الثلث الا خمس شي بقى اربعة  
اخماس الثلث الا اربعة اخماس شي ويضم ذلك الى ثلثي المال فتصير الجملة اربعة عشر  
جزوا من خمسة عشر جزءا من ماله اربعة اخماس شي وزد على ما بعد له مثل  
ذلك وليس خمسة واربعة اخماس جزء من اربعة جزء فيضرب خمسة واربعة  
اخماس في اربعة عشر فيكون ذلك احدى وثمانين وخمس لان خمسة في اربعة  
عشر فيكون ذلك احدى وثمانين وخمس لان خمسة في اربعة عشر فيكون ذلك  
احدى وثمانين وخمس لان خمسة في اربعة سبعون واربعة اخماس في اربعة عشر  
احدى عشر وخمس ثم زده عليه جزء من اربعة عشر جزءا منه وذلك وثلث خمسة واربعة  
اخماس فيكون سبعة وثمانين فهو المال الكامل الثلث منه تسعة وعشرون ومعرفة  
النصيب انا جعلنا النصيب شيئا وضربنا في كل شي اربعة عشر فبقين ان النصيب  
اربعة عشر ثم التخرج الى اخره كما بينا ولو وصى بمثل نصيب احد هم الا ثلث ما بقي  
من الثلث بعد النصيب فالفرصة من سبعة وخمسين بالنصيب عشر والاستثنا  
ثلاثة ولكل ابن عشرة وتخرجه على طريق الكتاب ان ياخذ

فزيد عليها خمسة بالوصية بالنصيب ثم يضرب من ذلك في ثلاثة فيكون ثمانية  
عشر ثم يزيد عليها خمسة مثل ما زدت او لا فيكون عليهما سبعة عشر فهو ثلث  
المال وثلثان ثمانية وثلاثون فالجملة سبعة وخمسون ومعرفة النصيب ان ياخذ  
النصيب وهو واحد ويضربه في ثلثه ويكون تسعة ثم يزيد عليه سها كما فعلته في  
اصل المال فيكون عشرة وهو النصيب الكامل اذا رقت من تسعة عشر يبقى  
تسعة استرجع بالاستثنا من النصيب مثل ثلث ما بقي وهو ثلاثة وضم ذلك  
الى تسعة فيكون اثني عشر ثم يضم ذلك الى ثلثي المال ثمانية وثلاثين فيكون خمسين  
بين خمسة بنين لكل ابن عشرة مثل نصيب كامل وطريق الخبر في ان ياخذ مثل ثلث  
ماله مجهول قطعي بالوصية بالنصيب شيئا ثم يسترجع بالاستثنا مثل ثلث ما بقي وذلك  
ثلث الثلث الا ثلث شي فيصير مائة اربعة اسباع ماله الاشياء ثلث شي يضمه الى ثلثي  
المال فتكون الجملة مالا وتسع ماله الاشياء ثلث شي وذلك يعدل خمسة اشياء فاخبره  
بشيء ثلث شي وزد على ما بعد له مثله فصار مالا وتسع ماله يعدل ستة اشياء وثلث  
شي المال رايد بعشرة فاطرح عنه عشرة واخرج ما بعد له العشرة ايضا وليس ستة  
وثلث عشر صحيح فاضرب ستة وثلث في عشرة فيكون ثلاثة وستين وثلث اطرح  
عنه عشرة وهو ستة وثلث بقى سبعة وخمسين فظهر ان المال الكامل سبعة  
وخمسين فظهر ان المال الكامل سبعة وخمسين ومعرفة النصيب انا جعلنا  
النصيب شيئا وضربنا كل شي في عشرة فبقين ان النصيب الكامل عشرة والتخرج  
كما بينا ولو قال الاربع ما بقي من الثلث بعد النصيب كانت الفرصة من خمسة  
وسبعين بالنصيب منها ثلاثة عشر والاستثنا ثلاثة وتخرجه على طريق  
الكتاب ان يزيد على عدد البنين سها للوصي له بالنصيب يرضى ب ذلك في  
اربعة لوصيته ربع ما بقي فيكون اربعة وعشرون ثم يزيد عليه سها فذلك  
خمس وعشرون وهو ثلث المال والثلثان خمسون فالمال كله خمسة وسبعون  
ومعرفة النصيب ان يضرب النصيب وهو سها في اربعة في ثلاثة فيكون  
اثنا عشر ثم يزيد عليه سها فالنصيب الكامل ثلاثة عشر اذا رقتها من خمسة  
وعشرون مع اثنا عشر فيسترجع بالاستثنا ربع ما بقي وهو ثلاثة يضم ذلك الى  
الى اثنا عشر يكون خمسة عشر ثم يضم ذلك الى ثلثي المال وهو خمسون فيكون خمسة  
وستين بين خمسة بنين لكل ابن ثلاثة عشر مثل نصيب كامل وطريق الخبر في



انا اخذت المال وبعطي الوصية بالنصيب شيئا ثم يستخرج بالاستثنا مثل ربع  
 ما بقي فيصير معك خمسة اجزاء من اثنا عشر جزءا من مال الاشيا وربع شيء يضمه  
 الى ثلث الما فتكون الجملة مالا واثنا عشر جزءا من مال الاشيا وربع شيء ورده علي  
 ما بعد له مثله فصار مالا وجزءا من اثني عشر جزءا ستة اشيا وربع والمال  
 زائد فاطرح من الجملة جزا من ثلاثة عشر ليتبين المال الكامل واطرح ما بعد له  
 مثل ذلك وليس ستة وربع جزؤ من ثلاثة عشر صحيح فاضرب ستة وربع في  
 ثلاثة عشر فيكون ذلك اخذ وثمانون وربع ثم اطرح منه جزوا من ثلاثة عشر  
 وهو ستة وربع يبقى خمسة وسبعين فهو المال ومعرفة النصيب انا جعلنا النصيب  
 شيئا فاضربنا كل شيء في ثلاثة عشر فتبين ان النصيب الكامل في ثلاثة عشر يخرج  
 كما بينا واذا مات الرجل وترك ابنتين وامراة وعصبة ووصي مثل نصيب احدي  
 ابنتيه وثلث ما يبقى من الثلث فالفرصة من ستة وستين والنصيب ستة وثلث  
 ما بقي اثنان والسبيل في تخرج المسئلة ان يصح الفرصة الاولى بدون الوصية  
 فنقول اصل الفرصة من ستة للاثين الثلثان اربعة واللام السدس سهم والمرأة  
 الثمن ثلاثة ارباع سهم والباقي للعصبة فيكون القسمة من اربعة وعشرين مكان الكسر  
 باعتبار نصيب المرأة الا ان في معرفة نصيب حكم المرأة لاحاجة في ذلك فيجعل اصل  
 الفرصة من ستة ثم يزيد عليها من نصيب احدي الابنتين وذلك سهمان لوصيه  
 بالنصيب فيكون ثمانية ثم يضرب ذلك في ثلاثة فيكون اربعة وعشرين ثم  
 تطرح ما ردت وذلك في ثلاثة فيكون اربعة وعشرين ثم تطرح ما زد  
 وذلك سهم بقى اثنين وعشرين فهو الثلث والثلثان اربعة واربعون والمال  
 ستة وستون ومعرفة النصيب ان ياخذ النصيب سهمين ويضرب ذلك في  
 ثلاثة تكون ستة في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تطرح منها سهمين يبقى ستة عشر  
 فهو النصيب اذا رقت ذلك من الثلث اثنين وعشرين يبقى ستة لوصي له  
 ثلث ما يبقى ثلث ذلك اثنان بقى اربعة بضمها الى ثلثي المال اربعة واربعين  
 فيكون ثمانية واربعين للاثنتين الثلثان اثنان وثلاثون لكل واحد سهمان  
 عشر مثل النصيب واللام السدس ثمانية والمرأة الثمن ستة والباقي وهو سهمان  
 للعصبة وعلى طريق الخبر السبيل ان ياخذ ثلث مال وبعطي بالوصية بالنصيب  
 شيئا بالوصية ثلث ما يبقى ثلث الباقي يبقى موله تسعا ما بالاشيا شيء يضمه

الى ثلثي المال فيكون ثمانية اتساع ما بالاشيا شيء وذلك بعد ثلاثة اشيا ولانا  
 جعلنا النصيب شيئا ويصيب احدي ابنتين ثلث المال فيظهر ان حاجتنا الى ثلاثة  
 اشيا فاحذر ثمانية اتساع ما بالثلاثي شيء وزد على ما بعد له مثله فيكون ثمانية اتساع  
 ما بعد له ثلث اشيا وثلثي شيء والمال ناقص زد عليهم مثل ثمنه ورد على ما بعد له  
 مثل ذلك وليس ثلاثة وثلاثين ثمن صحيح فاضرب ثلاثة اشيا وثلثي شيء في ثمانية  
 فتصير تسعة وعشرين وثلث ثم زد عليه مثل ثمنه وهو ثلاثة وثلثان يكون ثلاثة  
 وثلاثين فهو المال الكامل الثلث من ذلك احد عشر ومعرفة النصيب انا جعلنا  
 النصيب ستا وحررنا كل شيء في ثمانية فتبين ان النصيب ثمانية اذا رقت من احد عشر  
 يبقى ثلث الوصية ثلث ما بقي سهم ثم يضم ما بقي وهو سهمان الى ثلثي المال وهو اثنان  
 وعشرون فيكون اربعة وعشرين بين الورثة للاثنتين الثلثان ستة عشر لكل واحد  
 منها ثمانية مثل النصيب واللام السدس اربعة والمرأة الثمن ثلاثة والباقي للعصبة  
 فخرج على هذا الطريق مستقيما على النصف مما خرجه محمد رحمه الله ولو وصي بمثل  
 نصيب احدي الابنتين الا ثلث ما يبقى من الثلث بعد النصيب فالفرصة من ستين  
 واربعة واربعه وعشرين والنصيب ما يد وستون وثلث الباقي ستة عشر  
 فقد طول محمد رحمه الله الحساب في هذه المسئلة ليخرج ميراث المرأة مستقيما  
 ولا حاجة بنا الى ذلك في معرفة الوصية والمسئلة يخرج من دون هذا الاصل الذي  
 ذكرنا ان الفرصة من ستة ثم زيد للوصي له بالنصيب مثل نصيب احدي الابنتين  
 سهمين فيكون ثمانية ثم يضرب ذلك في ثلاثة فيكون اربعة وعشرين ثم زيد  
 عليه سهمين كما هو الاصل في مسائل الاستثنا فيكون ستة وعشرين فهو ثلث  
 المال والثلثا ضعف ذلك اثنين وخمسين فيكون جملة المال ثمانية وسبعين  
 ومعرفة النصيب ان ياخذ النصيب سهمين ويضرب ذلك في ثلاثة فيكون  
 ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم زيد عليه سهمين فيكون عشرون فهو  
 النصيب الكامل اذا رقت من الثلث يبقى ستة يستخرج بالاستثنا مثل ثلث  
 ما يبقى ذلك سهمان فيصير معك من الثلث ثمانية بضمها الى ثلثي المال  
 اثنين وخمسين فيكون ذلك مستوفى بين الورثة للاثنتين الثلثان اربعون  
 لكل واحد من اعشرون مثل النصيب الكامل واللام السدس عشرون والمرأة الثمن  
 الا انه ليس له سهم من صحيح فلهذا اضرب محمد رحمه الله اصل الحساب ثمانية



وسبعين في ثمانية فيكون ثمانية واربعة وعشرين وخرج المسألة من ذلك  
 لاجلها وطريق الخبر فيه ان ياخذ ثلث ما ليعطي بالنصيب شيئا ويستخرج بالاستثنا  
 مثل ثلث ما بقي من ذلك ثلث الثلث الا ثلث شي فيكون موك اربعة اسباع مال  
 الاشياء وثلث شي يضمه الى ثلث المال فتصير الحصة مالا وتسع مالا الاشياء وثلث  
 شي وذلك يعدل ثلاثة اشياء لانا جعلنا ونصيب احدي الاثنين ثلث المال  
 واخبر بشي ثلث شي وزد على ما بعد له مثله فكان مالا وتسع مالا يعدل اربعة اشياء  
 وثلث شي والمال زاد فاطرح الزيادة وهو عشر اجماله واطرح ما يعدل له مثل ذلك  
 ايضا وليس لاربعة وثلثه عشر صحيح فاضرب اربعة اشياء وثلث شي في عشرة هـ  
 فيكون ذلك ثلاثة واربعين وثلث ثمر اطرح منه عشرة وذلك اربعة وثلث يبقى  
 تسعة وثلثون فهو المال الكامل الثلث مائة ثلاثة عشر ومعرفة النصيب انا  
 جعلنا النصيب شيئا فضر بنا كل شي في عشرة فبين ان النصيب الكامل عشرة اذا  
 رفعتها من ثلاثة عشر يبقى ثلاثة فتخرج بالاستثنا مثل ثلث ما بقي سها فيصير  
 موك من الثلث اربعة يضمها الى ثلثي المال ستة وعشرين فيصير ذلك ثلاثين  
 مقسومة بين الورثة الاثنين الثلثان عشرون وكل واحد عشرة مثل  
 النصيب الكامل وللأم السدس خمسة وللراة الثمن وذلك ثلاثة وثلاثة  
 ارباع للعصبة فاستقام التخرج من نصف ما خرجنا على طريق الكتاب  
 ولو كان اوصى بنصيب المرأة وثلث ما يبقى من الثلث فالفرصة من ما يتين  
 واربعة وثلثين والنصيب اربعة وعشرون وثلث الباقي ثمانية عشر والتخرج  
 على طريق الكتاب ان يصح الفرصة هاهنا من اربعة وعشرين لانه اوصى  
 مثل نصيب المرأة مستقيما فجعل الفرصة من اربعة وعشرين للاثنين  
 الثلثان ستة عشر وللأم السدس اربعة وللراة الثمن وهو ثلاثة والباقي  
 وهو سهم للعصبة ثم زد على ذلك مثل نصيب المرأة ثلثه لوصيته مثل  
 نصيبها فيكون سبعة وعشرون يضرب ذلك في ثلاثة لوصية بثلث ما بقي يكون  
 احده وثمانين ثم يطرح ما زدا وهو ثلاثة بقي ثمانية وسبعين فثلث  
 المال والثلثان ضعف ذلك مائة وستة وخمسون فيكون جملة المال مائتان  
 واربعة وثلثين ومعرفة النصيب ان ياخذ النصيب وهو ثلاثين ويضربها  
 في ثلاثة فيكون تسعة ثم في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين ثم يطرح الثلاثة تبقى اربعة

وعشرون فهو النصيب اذا رفعت ذلك من الثلث ثمانية وسبعين بقي اربعة وخمسون  
 الموصى له بثلث ما يبقى ثلث ذلك وذلك ثمانية عشر يبقى ستة وثلثون يضمها  
 الى ثلثي المال مائة وستة وخمسون فيكون جملة مائة وستة وخمسون فيكون  
 جملة مائة واثنين وتسعين للراة ثلث ذلك وذلك اربعة وعشرون مثل ما اعطينا  
 الموصى له بنصيبها ونسمة الباقي بين الورثة معلوم كما بينا وطريق الخبر فيه ان ياخذ  
 ثلث مال وتغطي الوصية بالنصيب شيئا وبالوصية الاخرى ثلث ما بقي يبقى موك  
 تسع مالا الا ثلثي يضمه الى ثلثي المال فيكون ثمانية اسباع مالا الا ثلثي شي وذلك  
 يعدل ثمانية اشياء لانا جعلنا النصيب شيئا ونصيب المرأة الثمن ففرنا ان حصة الورثة  
 الى ثمانية اشياء فاخبر ثمانية اسباع مالا بثلثي شي وزد على ما بعد له مثله فيصير  
 ثمانية اسباع مالا يعدل ثمانية اشياء وثلثي شي والمال ناقص فرد عليه مثل ثمنه ورد على  
 ما بعد له مثله وليس لثمانية وثلثين ثمن صحيح فاضرب ثمانية اشياء وثلثي شي في ثمانية  
 فيكون ذلك تسعة وستين وثلث ثم زد عليه مثل ثمنه وذلك ثمانية وثلثون  
 فيصير الكل ثمانية وسبعين فهو المال الكامل الثلث من ذلك ستة وعشرون ومعرفة  
 النصيب انا جعلنا النصيب شيئا فضر بنا كل شي في ثمانية ففرنا ان النصيب ثمانية  
 اذا رفعتها من ستة وعشرين يثبت ثمانية عشر للموصي بثلث ما يبقى ثلث ذلك ستة  
 بقي اثنا عشر يضم ذلك الى ثلثي المال اثنين وخمسين للراة الثمن ثمانية مثل النصيب  
 والتخرج في الميراث كما بينا ولو كان لرجل خمسة بنين فوصى لاحد عشر بكمال الربع بنصيب  
 وثلث ما بقي من الثلث لآخر فاجازوا بالفرصة من اثني عشر النصيب اثنان وتحملة  
 الربع واحد ذلك ما بقي من الثلث واحد وتخرج المسألة على طريق الكتاب ان يقول  
 المال لولا الوصية بين البنين الخمسة على خمسة لكل واحد منهم سهم فاذا اوصى لاحد  
 بكمال الربع بنصيبه فله وصية منه للوارث ولا يصح ذلك الا باجازة الورثة  
 فاذا اجازوا قال السليل ان تطرح نصيب الابن وهو الموصى له وهو سهم يبقى اربعة  
 ثم يضرب ذلك في ثلثه لوصيته بثلث ما يبقى من الثلث فيكون اثني عشر فهو المال  
 الثلث من ذلك اربعة والربع ثلاثة ومعرفة النصيب ان ياخذ النصيب  
 وهو واحد فيضربه في ثلاثة فيكون ثلاثة ثم يطرح منه واحد يبقى اثنان  
 فهو النصيب فاذا رفعت الى الابن الموصى له كمال الربع وهو ثلاثة واستوجبت  
 منه مقدار نصف ذلك اثنان بقي واحد ففرنا ان وصيته بكماله الربع واحد



فعرفنا ان وصيته بتكملة الربع واحد فاذا دفعت ذلك السهم من ثلث المال اربعة  
بقي ثلثة للموصي له ثلث ما بقي ثلث ذلك وهو سهم بقي بهمان يضمها الي ثلثي المال  
ثمانية فيكون عشرة بين خمسة بين كل ابن بهمان مثل النصيب فاذا صم الابن  
الموصي له عذر من السهم الي السهم الذي اخذه بالوصية حصل له ثلاثة وذلك  
كمال ربع المال بنصيبه وطريق الخبر في ذلك ان ياخذ مال فيعطي الابن الموصي له  
ثلثة ارباعه لانه اوصى به بكمال الربع بنصيبه ونحو فاعلم ان الربع ثلاثة ارباع له  
الثلث فلهذا يعطيه ثلاثة ارباع الثلث ثم يرجع منه بالنصيب شيئا فيضمه  
الي ما بقي من الثلث ويعطى له الموصي له الآخر ثلث ما بقي وهو ثلث شي وثلث  
ربع الثلث بقي معنا ثلثا ربع الثلث وثلث شي فيضم ذلك الي ثلثي المال فيصير ثمانية  
اجز وثلثي جزء من اثني عشر جزء من مال وثلثي شيء وذلك بعد خمسة اشيا لانا  
جعلنا النصف شيئا ثلثا شي فصار من مثله يتي معنا ثمانية اجز وثلثا جزءا  
من اثني عشر جزءا من مال بعد ذلك اربعة اشيا وثلث اربعة وثلث مثل نصف  
ثمانية وثلثين فينتين ان كل جزء من معنى شي واحد وانا في الابتداء اعطينا  
الابن ثلاثة اجزاء استرجعنا منه بالنصيب شيئا وذلك بمعنى جزءا من بقي له  
بالوصية بالثلاثة جزء واحد فكان الباقي من الثلث ثلاثة اجزاء اعطينا  
الموصي له ثلث ما بقي جزءا واحدا بقي جزءان ضمننا ذلك الي ثلثي المال  
ثلاثة اجز فيكون عشرة بين خمسة بين كل ابن جزوان مثل النصيب  
الذي جعلنا مستثنى وهو الشئ والله اعلم

### باب العين والدين هـ

واذا مات الرجل وترك ابنين له على احد هما دين عشرة دراهم وحول  
عشرة عينا ولا مال له غير ذلك ولا وارث له غيرهما ووصي بالثلث فان الفريضة  
من ثلثة الثلث واحد وكل واحد من الاثنين واحد وكل واحد من الاثنين واحد  
فاخرج نصيب الذي عليه الدين وانتم العين علي سهمين للموصي خمسة وللدين خمسة  
وفي تخرج المسئلة طريقا ان احدهما ان حق الموصي له بالثلث في سهم من ثلاثة  
وحق كل ابن في سهم من ثلاثة وحق كل ابن في سهم والابن المديون في سهم والابن  
المديون مستوف حقه مما عليه وزباده فهو لا يرثهم الاخرين في قسمة العين  
ولكن العشرة العين بين الموصي له وبين الابن الذي لا دين عليه نصيبان لا يستولحها

في التركة فاذا اخذ الابن الذي لا دين عليه خمسة بين ان الابن المديون صار مستوفيا  
مثل ذلك مما عليه خمسة وان المتقين من التركة خمسة عشر اعطينا الموصي بالثلث  
ثلث ذلك خمسة فاستقام الي ان يتسور خرج ما بقي من الدين فاذا تمسك ذلك  
امسك الابن المديون تمام نصيبه مما عليه وذلك وثلثان وادي ثلاثة وثلث  
فكان ذلك بين الابن الذي لا دين عليه وبين الموصي له نصيبين كما كانت العشرة العين  
فاخذ الموصي له مرة خمسة ومرة درهما وثلثين وذلك ستة وثلثان ثلث العشر  
وسلم لكل ابن ستة وثلثان وطريق آخر ان الدين في حكم الناري ما لم يخرج فلا  
يعتبر في القسمة ولكن العشرة العين يقسم اثلاثا فياخذ الموصي لثلاثها ثلثه  
وثلث نصيب الابن المديون الا انه يعطى له ذلك فان لهما عليه هذا المقدار  
وزيادة وصاحب الدين متى ظفر بحس حقه من مال المديون يكون له ان ياخذ  
فهما ياخذان ذلك بهذا الطريق فيقسمانه بنصيبين لا استولحهما في دسمة  
لكل واحد منها خمسة الا ان يتسور خرج ما بقي من الدين ثم القسمة كما بينا  
وطريق الخبر فيه ان جزا من الدين قد تعين باعتبار انه نصيب الابن المديون  
وحاجتنا الي مقفوفة مقدار ذلك فالسبيل ان يجعل الخارج من الدين شيئا  
ويضمه الي العشرة العين فيقسم ذلك اثلاثا للموصي له الثلث وذلك ثلاثة  
دراهم وثلث وثلث شي ولكل واحد من الاثنين مثل ذلك وحاجتنا الي مستين  
لان جعلنا الخارج من الدين شيئا وهو نصيب احد الاثنين فكان حاجتنا الي  
مستين وثلثا شي فصار من مثله يتي في يد الاثنين ستة وثلثان وذلك بعد  
شيئا وثلث شي واذا كانت ستة وثلثان فقد شيئا وثلث شي عرفنا ان الذي  
يولد الشئ من الدراهم خمسة وانا حين جعلنا الخارج من الدين شيئا كان  
ذلك بمعنى خمسة دراهم اعطينا الموصي له ثلث العشرة وثلث شي وذلك  
خمس دراهم ثم التخرج الي آخره كما بينا وكذلك لو كانت الوصية بثلث العين  
والدين لان المتقين من الدين قدر الثلث وزيادة فيجب تنفيذ وصية الموصي  
له باعتبار ما تعين من الدين فكان هذا الوصية بثلث المال سواء لولم يوص  
له بالثلث ولكنه اوصى ربع ما له فالعين بين الموصي له وبين الابن الذي لا دين عليه  
على خمسة لان اصل الفريضة من ثمانية حاجتنا الي حساب اذ وقفنا منه الربع  
ايقسم ما بقي نصيبين وذلك ثمانية للموصي له سهمان ولكل ابن ثلاثة



ثم على احد الطريقين بطرح سهام الابن المديون ويقسم العين بين الموصي والابن الآخر  
على مقدار حقهما فيضرب الابن فيها بثلاثة والموصي له بهمين فكانت القسمة على  
خمس للموصي له خمسة العشرة وهو اربعة دراهم وللابن ثلاثة اخماسها ستة  
وظهران المتعين من الدين ستة باعتبار نصيب الابن المديون فيكون المتعين في الحال  
سته عسرو قد نفذنا الوصية في مخرجها اربعة الى ان يسر خروج ما بقي فيه ساء  
الابن المديون تمام نصيبه مما عليه وذلك سبعة ونصف ويودي درهمين ونصف  
فيفسر ذلك بين الموصي له والابن الآخر على خمسة خساخسه وهو درهم للموصي له  
فقد اخذ مرة اربعة ومرة درهما وذلك خمسة كاد ربع العشر وحصل للابن  
الاخر مرة ستة ومرة درهم ونصف وذلك سبعة ونصف وسلم للابن المديون  
مما عليه مثل ذلك فاستقام وعلى الطريق الآخر لا يعتبر الدين في القسمة ويقسم  
العين بينهم على ثمانية للموصي له ربعها وذلك درهما ونصف وللابن الذي لا دين عليه  
ثلاثة اثمانها وثلاثة ارباع وللابن المديون مثل ذلك الا انه لا يعطى له ذلك  
لان عليه لهما فوق ذلك فيسويان ذلك من حقهما ويقسمانه اخماسا على  
مقدار حقهما في ذمته خساخسه ذلك وهو درهم ونصف للموصي له فحصل له  
اربعة وثلاثة اخماسه درهما وربع للابن الذي لا دين عليه فحصل له ستة  
الى ان يتيسر خروج بقية الدين ثم القسمة كما بينا وعلى طريق الجبر يجعل الخارج  
من الدين شيئا ويضم العشرة الى العين فيقسم بينهم للموصي له ربعها درهما ونصف  
وربع شي والاثني باق في حاجة الاثني الى شيتين لان جعلنا الخارج من الدين  
شيئا وفي يدها ثلاثة ارباع شي فيجعل ذلك قصاصا مثله يبقى في يدها سبعة  
دراهم ونصف بعد شي وربع شي فظهران الدين بعد الشيء من الدراهم  
سته وانا حين جعلنا الخارج من الدين شيئا كل ذلك بمعنى ستة دراهم ثم التخرج  
كما بينا ولو كان اوصى بالخمسة كان له ثلث العين وللان ثلاثة لان اصل الفريضة  
من خمسة حاجتنا الى حساب له خمس صحيح واقل ذلك خمسة للموصي له سهم  
والباقي وهو اربعة بين الاثني نصفان فعلى احدى الطريقين بطرح نظير  
الابن المديون ويقسم العين بين الموصي له والابن الآخر فيضرب الابن فيها  
بسهمين والموصي له بهم فله ثلث العشرة العين وللان ثلثاها فظهران المتعين  
من الدين ثلثاها ايضا ستة وثلثان وان جملة العين ستة عشر وثلثان اخذ

الموصي له خمس ذلك ثلاثة وثلث الى ان يتيسر خروج بقية الدين فيمسك الابن المديون  
حصته مما عليه وذلك ثمانية دراهم ويودي درهمين فيكون بين الآخر يكون  
بين الآخر بين على ثلاثة للموصي له الثلث وهو ثلث درهم فقد اخذ مرة ثلاثة وثلث  
ومرة ثلث درهم فذلك اربعة خمس وعشرين والباقي وهو ستة عشر بين الاثني  
نصفان لكل واحد منهما ثمانية وقد اخذ الابن مرة ستة وثلثين ومرة درهما وثلث  
وذلك ثمانية كما حقه وعلى الطريق الآخر الذي ما فيقسم العين بينهم لثلاثا ياخذ  
الموصي له خمسا درهمين والابن خمسة اربعة دراهم ومثل ذلك نصيب الابن المديون  
الا انه لا يعطى له ذلك ولكنها ياخذها قصاصا مما لهما عليه فيقسمان ذلك اثنان  
على مقدار حقهما فله ثلث ذلك وهو درهم وثلث للموصي له فقد اخذ مرة درهمين  
ومرة درهما وثلثا ذلك ثلثه وثلثا واخذ الابن مرة اربعة ومرة درهمين  
وثلثين وذلك ستة وثلثان ثم التخرج كما بينا وعلى طريق الجبر يجعل الخارج  
من الدين شيئا فيضمه الى العشرة العين ويعطى الموصي له خمس ذلك درهمين  
وخمس من يبقى في يده الاثني ثمانية دراهم واربعة اخماس شي وحاجتهما الى  
شيتين واربعة اخماس شي فيجعل اربعة اخماس شي قصاصا مثله يبقى في يدها  
ثمانية دراهم بعد شي وخمس شي فظهران الدين بعد الشيء ستة وثلثان  
وانا حين جعلنا المتعين من الدين شيئا كان ذلك ستة وثلثين ثم التخرج كما ذكرنا  
ولو كان اوصى له بدراهم او بأكوا في خمسة دراهم اخذ وصيته كلها من العين  
لان الوصية بالدراهم المرسلة يتقدم من الثلث مقدما على حق الوارث وقد بينا  
ان ثلث ما تعين من المال خمسة لان جميع المتعين خمسة عشر واذا كانت الوصية  
بخمسة دراهم او اقل امكن تنفيذها في الحال من ثلث العين فذلك وجب تنفيذها  
بحال الاول فالموصي له بالثلث شريك الوارث في التركة الا ترى ان هناك  
يزداد حقه بزيادة التركة ويتقصص بقصاها فلهمذا كانت القسمة كما بينا ولو  
اوصى بالثلث او بالربع كان للابن نصف العين ونصف العين بين صاحبي الوصية  
على سبعة اصحاب الثلث اربعة واصحاب ثلاثة لان الوصيتين جاور بالثلث  
ولكن الوصية لا تنفذ في اكثر من الثلث المتعين من المال وقد بينا ان الثلث  
المتعين خمسة دراهم ونصف العين فيعزل ذلك لتنفيذ الوصيتين ثم يضرب  
كل واحد منهما بجميع حقه فيحتاج الى حساب له ثلث وربع وذلك اثناعشر



ثلاثها اربعة ورابعها ثلاثة فاذا ضربت كل واحد منها بحقه كانت القسمة  
بينهما على سبعة اسهم لصاحب الثلث اربعة ولصاحب الربع ثلاثة ولو اوصي  
لرجل بثلث العين ولا ربع العين والدين كان نصف العين بين صاحبي الوصية  
يضرب فيها صاحب ثلثي العين ثلثه وثلث صاحب ربع العين والدين بخمسة  
لانه قد تعين من الدين مقدار خمسة فالموصي له ربع العين والدين يضرب في محل  
الوصية بجميع حقه وذلك خمسة دراهم والموصي له بثلث العين يضرب بجميع وصيته  
وذلك ثلاثة دراهم وثلث فيقسم محل الوصية وهو نصف العين بينهما على ثمانية  
وثلث ثم يحسب الابن المديون نصيبه مما عليه ستة وثلثان ويودي ما بقي فباخذ  
الابن نصفه وصاحب الوصية نصفه فيقسمان ذلك بينهما على ثمانية وثلث  
كما قلناه في القسمة الاولى ولو اوصي ربع العين لرجل وثلث العين والدين لآخر  
فان لاجل الوصية نصف الدين يضرب فيها صاحب ربع العين بجميع وصيته درهمين  
ونصف وصاحب ثلث العين والدين بجميع وصيته ستة وثلثان لان المتعين من الدين  
فوق ثلثها فيكون محل الوصية بينهما على تسعة وسدس الى ان يتيسر خروج ما بقي  
من الدين ثم يخرج كما بينا ولو لم يوص بهذا ولكنه اوصى بنصف المال كله للدين  
والعين واجاز المديون ولم يخرج الاخر فان العين بين الابن وصاحب الوصية نصفان  
لانه لا معتبر باجازة الابن المديون في قسمة العين والابن الاخر لم يجز الوصية  
فكان الموصي له بالنصف في المقاسمة معه كالوصي له بالثلث فلهذا يقسمان  
العين نصفين الى ان يتيسر خروج الدين فحينئذ يحسب الابن المديون نصيبه  
مما عليه خمسة لانه لا يخير للوصية فيجعل في حقه كانهما اجازا ولو اجاز كان للوصي  
له نصف المال عشرة وبكل ابن خمسة فلهذا يحسب الابن المديون خمسة  
ويودي ما بقي وهو خمسة فباخذ الابن منها درهما وثلثين لانه لم يجز الوصية  
فيجعل في حقه كانهما لم يجز او تمام حقه ستة وثلثان وقد وصل اليه خمسة  
فباخذ الاب درهمين وثلثين كمال حقه وباخذ صاحب الوصية ثلاثين وثلث  
فحصل للموصي له ثمانية وثلث ستة وثلثان بلامه احد لانه ثلث جميع  
المال ودرهم وثلثان حصة المخبر ما بين الثلث والنصف لان ذلك الفضل  
ثلاثة وثلث فحصة المخبر نصفها درهم وثلثان ولو ترك بنتا وامراة وعشر  
دراهم عينا وعشرة على امراته دينارا ووصي لرجل بدرهمين ولاخر بما بقي من

ولاخر بالربع فابوان يجيزا فان الفريضة من اثني عشر وثلث اربعة وللزوجة الثلث  
بعد الثلث وذلك سهم فاطرح نصيبها لان عليها فوقها واقسم العين على اربعة عشر  
سهما سبعة لان داربعة لاهل الوصية فاذا تبين محل الوصية بهذه القسمة  
يضرب فيها صاحب الدرهمين بدرهمين وصاحب الربع بما اصاب ثلثه  
ولم يرد بقوله يضرب صاحب الربع م ما اصاب منه درهمين واما اراد به  
ثلاثة اسهم من سهام الفريضة فقد سمي له الربع وذلك ثلاثة اسهم من اثني عشر  
وقد فسره في كتاب العين والدين كذلك الى ان يتيسر خروج الدين فحينئذ  
المرة تحسب نصيبها مما عليه وذلك درهم وخمسة اثمان وثلث لان  
الوصايا قد استغرقت الثلث فانما ميراثها ثمن الثلثين وثلثا المال ثلاثة  
عشر وثلثون ثمن ذلك درهم وخمسة اثمان وثلث ثمن او ثمن ثلث درهم  
فهما سوا ويودي ما بقي فيكون بين الابن وصاحب الوصية بالربع وصاحب  
الوصية بالدرهمين مقسوما على نحو ما بينا في العشرة العين ولاسي صاحب العين  
ما بقي لانه لم يبق من الثلث بعد الوصيتين شي فثلث المال ستة وثلثان واحدي  
الوصيتان درهمان والاخرى الربع خمسة ذلك سبعة فعر فان الوصيتين  
جازتا الثلث فلا يكون لصاحب ما بقي شي ولو ترك ابنتين وعشرة عينا وعشرة  
على احدتي بنيه دينارا ووصي لرجل بثلث العين ولا ربع الدين فان العين يقسم  
المال ثمانية وخذ صاحب العين ثلثها والابن الذي لا دين عليه ثلثها ويبقى ثلثها  
نصيب الابن المديون فلا يعطى ذلك بل يضرب فيها الابن بما بقي له وصاحب  
الوصية بالدين ربع الدين لانه قد تعين من الدين ربعها وزياده فيضرب  
هو بجميع وصيته ويقسم نصيب الابن المديون وذلك ثلاثة وثلث  
بينهما على هذا ولاشي للموصي بثلث العين من هذا لانه قد استوفى كما حقه  
فاذا اتيسر خروج الدين امسك الابن المديون نصيبه مما عليه وذلك  
سبعة وقيراط لانه اوصى بثلث العين وهو ثلث وثلث ربع الدين  
وذلك درهمان ونصف فيكون خمسة وخمسة اسداس وذلك دون جميع  
المال فيعطى كل واحد منهما كمال حقه يبقى اربعة عشر درهما وسدس بين الاثنين  
نصفين لكل واحد منهما سبعة وقيراط والقيراط نصف السدس نصف السدس  
فلهذا امسك الابن المديون نصيبه مما عليه سبعة وقيراط ويودي ما بقي



لكل واحد منهما كما كان اقتسمت العين بينهما على مقدار حق كل واحد منهما فقد  
خرج جواب هذه المسائل في كتاب العين والدين بخلاف هذا وما ذكرنا  
هناك ادق تبين ذلك اذا انتهينا اليه ان شاء الله ولو ترك اثنين له على احد  
عشرة دراهم دينا وترك عشرة عينا وترك على رجلين عشرين على كل واحد منهما  
عشرة دراهم فارصى لكل واحد من الغريمين بما على صاحبه وادعى لآخر ثلث  
العين لجا احد الغريمين بما عليه فاداه والاخر لا شيء له فان هذه العشرة  
التي على الابن عين كلها تقسم على ستين سهمانيا خذ اهل الوصية ما اصاب ثلث  
عشرون ثلث واخذ الاثنان ما اصاب ستة واربعين وثلثين لكل ابن ثلاثة  
وعشرين وثلث والوجه في تخرج المسئلة ان يقول وصيته لكل واحد من الغريمين  
بما على صاحبه ووصيته لكل واحد منهما بما عليه سواء لانه لا فائدة في ان ياخذ  
كل واحد منهما من صاحبه مثل ما يعطيه فلان حق كل واحد منهما دين في ذمة  
صاحبه وقد ظفر كل واحد منهما بحقه ما هو لصاحبه وهو ما في ذمة  
ولو كان في يده كان له ان ياخذه قضا من حقه فاذا كان في ذمتهم بتملكه  
ايضا قضا حقه اذا عرفنا هذا فنقول حين ادى احدهما ما عليه فقد صار  
المال العين عشرون تبين به ان جميع الدين الذي على الابن الاخر قد تعين  
لان الوصية لا تنفذ في اكثر من الثلث واذا ضمننا ما على الابن الى العين كان له  
ثلث الاجلة عشرة ونحن نثبت ان مقدار الثلث يسلم للابن المديون فلهذا  
تعين جميع ما عليه شرحق الموصى له بثلث العين في ثلثه وثلث وحق كل واحد  
من الغريمين في عشرة وبذلك ثلاثة وعشرون وثلث واذا صار الثلث  
بين اصحاب الوصايا على ثلثه وعشرين وثلث فالثلاثان ستة واربعون  
وذلك ان والجلة سبعون الا انه يطرح نصيب العزم المقتبس لان عليه فوق  
حقه وزيادة فلهذا جعل القسمة فيما بقي وهو ستة واربعون وثلثان بين الاثنين  
نصفين لكل واحد منهما ثلاثة وعشرون وثلث فيحسب للابن المديون مما عليه  
ويستوفى الفصل من العين وحسب للعزم المقدم نصيبه مما عليه فيحصل  
تنفيذ الوصية في ثلثه وعشرين وثلث والاختصار وجه بان جعل كل  
ثلث وثلث سهمان فيكون حق اصحاب الوصايا سبعة اسهم والجلة على احد  
وعشرين ثم يطرح نصيب المقدم له ويقسم الثلثان على ثمانية عشر سهمان

٣٤٥  
فيكون كل سهم من ذلك درهما وثلثين فيحصل للموصي له ثلث العين درهم وثلثان  
والموصي له المودي خمسة دراهم ولكل واحد من الاثنين احد عشر وثلثان فيستوفى  
الابن الذي لا دين عليه احد عشر وثلثين فيستوفى المديون درهما وثلثين ويسلم  
له ما عليه وهو عشرة وحسب للموصي له المقدم كما عليه خمسة ايضا فيحصل له  
تنفيذ الوصية في احد وثلثين ويسلم للابن ضعف ذلك الى ان يبيسر خروج ما  
بقي من الدين فيجوز يسلم لكل على احد وعشرين سهمان فيمسك العزم المديون  
نصيبه مما عليه ويودي ما بقي فيقسمه اهل الوصية والورثة على ما اقتسموا عليه  
فقد ذلك ولو ترك اثنين عشرة دينا على احدهما عشرة عينا وادعى لرجل ثلثي  
الدين فيصيب الابن الذي لا دين عليه والنصف الاخر هو نصيب الذي عليه  
الدين فكانه خرج مما عليه فيبدأ بصاحب الوصية وياخذ الخمسة لان الوصية  
في حل غير مقدم في التنفيذ على حق الورثة اذا كان يخرج من الثلث وهما مقدار  
الخمس يخرج من الثلث فبا اعتبار ما تعين من الدين وهو نصيب الابن المديون  
فياخذ الموصى له ذلك اذا لا فائدة من ان يدفع ذلك الى المديون ثم يسترده  
با اعتبار دينه قبله فاذا تيسر خروج ما على المديون بحسب الذي عليه الدين  
نصيبه مما عليه ستة وثلثين ويودي الفصل ثلاثة وثلث ويقسم ما به  
نصفين كما اقتسمت العشرة العين فيحصل للموصي له ستة وثلثان مقدار ثلثي الدين  
وهو ثلث جميع المال ويسلم لكل ابن ستة وثلثان ولو ادعى مع هذا ثلث العين  
للاخر فان نصف العين بين صاحبي الوصية لان الوصية انما تنفذ من الثلث واعتبرا  
ما تعين من الدين ثلث المال نصف العين شر يضرب فيه صاحب ثلث العين ثلثه  
وثلث وصاحب ثلثي الدين ثلثه وثلث فيقسمان ثم نصيبين ويجب للذي عليه الدين  
نصيبه مما عليه ستة وثلثان ويودي ثلثه وثلث فياخذ الابن نصفها وصاحب  
الوصية نصفها بينهما نصفان **ك** الحاكم الحاكم الجليل رحمه الله وهذا  
الجواب على هذا السؤال غلط لانه اوصى لاحدهما بثلثي الدين فاما ان يضرب  
بجميع وصيته ستة وثلثين او بما تعين من الدين خمسة فاما ان يضرب  
بثلثه وثلث كما يضرب به صاحب ثلث العين فهذا لا معنى له وقد اجاب  
بمثل في كتاب العين والدين اذا كانت الوصية بثلث الدين وهو صواب  
لان ثلث الدين وثلث العين سواء لكن مشاغلنا رحمهم الله على تصويب الحاكم



فيما ذكره رحمه الله ولما ذكره في الكتاب وجه صحيح ايضا فان نصف  
الذين صار في حكم المتعين ولو تعين جميعه لكان الموصي له بثلاثي الدين يضرب في محل  
الوصية بسنة وثلاثين فاذا تعين نصفه فاما يصير به ثلثه وثلث يوضحه ان المتعين  
من الدين في حق وصية صاحب الدين لا يزيد على ستة وثلث لان وصية الموصي له  
ثلث العين في ثلث العين مقدم وانما يبقى للثلاثين ثلثا العين بينهما نصفان لكل واحد  
منهما ثلاثة وثلث والمتعين من الدين في حق الموصي له بالدين قدر نصيب المديون  
من العين وذلك ثلثه وثلث فلماذا قال يضرب بثلثه وثلث في محل الوصية  
كما يضرب الموصي له بثلث العين ولكن هذا مستقيم قبل ان يخرج ما بقي من الدين  
فاما بعد خروج الدين فلا وجه للقسمة بينهما مناصفة الا ان تكون المسألة على  
ما ذكره في كتاب العين والدين اوصى لاحدهما بثلث الدين والاخر بثلث العين  
ولو ترك مع هذا ثوبا قيمته خمسة دراهم فوصى لرجل بثلث ماله ولو اوصى  
لاخر بالثوب فان نصيب صاحب الثوب من الثوب اربعة غير ربع ويكون ثلث  
ذلك في الثوب وثلثه في العشرة وياخذ الابن الذي لا دين سبعة ونصف  
مما بقي من العشرة وحسب للذي عليه الدين نصيبه ثمانية وثلث الى اخره  
ووجه يخرج هذه المسألة ان يفرض اجتمع في الثوب وصيتان وصية  
بجميعه وثلثه فتكون القسمة على طريق المنازعة عند اني حنيفة رحمه الله يكون  
الثوب بينهما على ستة حصة للموصي له بالثوب وسهم للموصي له بالثلث ثلث حصة  
من العشرة العين تكون على ستة فذلك اثني عشر للموصي له بالثلث من ذلك اربعة  
فبلغ سهام الوصايا عشرة في ضعف ذلك عشرون الا انه يطرح سهام الابن المديون  
في الحال وينقسم العين وهو خمسة عشر درهما في الحاصل سبعة ونصف للابن الذي لا  
دين عليه والثوب مع درهمين ونصف بين الموصي لهما نصفان نصف ذلك وهو ثلاثة  
وثلث وثلاثة ارباع الموصي له بثلث المال ثلث ذلك في الثوب وثلثه في العشرة  
على حساب اصل حقه في الثوب والعشرة فيسلم له من العشرة درهما ونصف  
ومن الثوب ثلث درهم وربع الى ان يسير خروج الدين هذا كله مستقيم الا ان  
وقع فيه الغلط من جهة الكاتب وهو انه قال ياخذ الابن الذي لا دين عليه ما بقي  
من الثوب وتما سبعة ونصف مما بقي من العشرة وليرتق من الثوب شيء لان ثلاثة  
ارباع الثوب اخذه الموصي له بالثوب وربعه اخذه الموصي له بثلث المال

٣٤٩  
على ما بينا من تخرج قول اني حنيفة وكذلك عندهما لو قسمنا الثوب على طريق العول  
يكون الثوب بينهما هكذا في شيء بقي من الثوب حتى ياخذ الابن فعرفنا ان الصحيح  
انه ياخذ سبعة ونصف من العشرة العين فاذا يسير خروج الدين فيقول جملة  
المال خمسة وعشرون وانما تنفذ الوصية في ثلثها وذلك ثمانية وثلث ويكون  
نصيب كل ابن ثمانية وثلث ايضا فيصيب الابن المديون نصيبه مما عليه ويودي  
درهما وثلثين ثم يستقبل القسمة في الثلث وهو ثمانية وثلث بين صاحبي الوصية  
فيضرب فيها صاحب الثوب بخمسة اسداس الثوب وذلك اربعة دراهم وثلث  
ويضرب فيه الاخر بسبعة ونصف وذلك ثلث العشرين ستة وثلثان وسدس  
الثوب خمسة اسداس درهم فيكون سبعة ونصف لهما اصحاب الثوب  
وما اصاب الاخر كان في الثوب له من ذلك خمس ما بقي منه والباقي من نصيبه في  
الدرهم لان حقه في الاصل كان في الثوب في ثلثه مقدار ذلك درهم وثلثان في  
المال ستة وثلثان فاذا اجعلت كل درهم وثلثين هما يكون ذلك اربعة فعرفنا  
ان اصل حقه في المثلين اخماس خمس نصيبه في الثوب واربعة اقسامه في الدرهم  
وان شئت قلت ياخذ من الثوب مثل ثلث ما اصاب صاحب الثوب وياخذ ما بقي  
من الدرهم وهذا الاول في المعنى سواء اذا تاملت وان مثلا ما اخذه صاحب  
الثوب خمس حق صاحب ثلث المال واذا ترك ابنين وما بقي درهم عينا وثلثا مائة  
درهم على احد ابنيه ديناد سيف قيمته مائة فوصى لرجل بالسيف والاخر بثلث  
العين فلاهل الوصية نصف العين يضرب فيه صاحب السيف بخمسة اسداس  
السيف وثلث المائتين الى اخره لان قيمة السيف بينهما على طريق المنازعة عند  
اني حنيفة وعين السيف على ستة حصة اسداسه لصاحب السيف وسدس  
لصاحب ثلث العين ثم صار كل مائة من العين على ستة ايضا فذلك اثنا عشر  
للموصي له بالثلث ثلث ذلك اربعة فيكون سهام الوصيتين عشرة واذا صار الثلث  
على عشرة فالثلثان عشرون ثم يطرح سهام الابن المديون لان عليه فرق حقه ويقسم  
العين بين الابن الذي لا دين عليه وبين الموصي لهما نصفين للموصي لهما السيف وقدر  
الخمس من المائتين والابن الذي لا دين عليه قدر مائة وخمسين من العين ونصيب  
المديون مثله مما عليه فيقسم الثلث والثلثان ثم المعزول لتفيد الوصية  
بين الموصي لهما نصفان لا متواحقهما نصف ذلك وذلك خمسة وسبعون



للموصي بالسيف كله في السيف وذلك ثلاثة ارباع السيف ونصف ذلك للموصي  
لثلاثة بنات العين ثلث ذلك في السيف وذلك خمسة وعشرون وثلاثاء في المائتين  
وذلك خمسون على مقدار اصل حقه في المحلين الى ان يتيسر خروج الدين  
فحينئذ يحسب للابن المديون نصيبه مما عليه ما يتا درهم لان جملة المال  
حسما به والسيف وقيمه ما به فذلك ستمائة تنفذ الوصية في ثلثها ويسلم  
لكل ابن ثلثها وذلك ما يتا درهم ويودي ما به فاذا اداها اقتسموا الثلث بينهم  
يضرب فيه صاحب السيف خمسة اسداس السيف وصاحب الثلث لبدن  
السيف وثلث خمس ما به فما اصاب صاحب السيف كان في السيف وما اصاب  
صاحب الثلث كان في السيف والماله اولا تقول الابن الاخر اخذ من هذه المائة  
ما بقي من حقه وذلك خمسون درهما لا نه وصل اليه ما به وخمسون وحقه  
في ما يتين لم يستقبل قسمة الثلث بين صاحبي الوصية على نحو ما ذكره قاسم  
الحاكم الجليل رحمه الله قوله بضرث تحتها مائة حظا بين لانه انما وصي له ثلث العين  
فكيف يضرب ثلث العين والدين وقوله يضرب لبدن السيف ايضا غير  
مشهد لان الوصية بثلث العين لا تقع على العروض وانما يقع على النقد خاصة  
وقد ذكر نحو هذه المسئلة في كتاب العين والدين فقال لو وصي له بثلث العين  
وثلث كذا وسمى ذلك العروض واذا حل على ذلك وجب تنفيذ وصيتهما اذا خرج  
من الدين ثلثه وثلثون وثلث لان وصيتهما تخرج الآن من ثلث ما تعين من المال  
اما طعنه في اللفظ الاول فهو على ما قاله واما طعنه في اللفظ الثاني ففيه نظران  
اسم العين فيما هو متعين بمنزلة اسم المال فيما هو مملوك واسم المال في الوصية  
يقع على كل ما يتملك مال الزكاة وغيره سواء كان في بعض المواضع مختص بمال  
الزكاة فكذلك اسم العين في الوصية يقع على كل متعين النقد والشيئة فيه سواء  
وكانه بالغ في ابيان في كتاب العين والدين فسمى ذلك العروض لازالة هذا الابهام  
واما قوله اذا خرج من الدين ثلثه وثلثون وثلث فقد وجب تنفيذ وصيتهما  
فهو مستقيم ويانه ان جملة العين من المال ثلثا مائة درهم وثلاثة وثلثون  
وثلث وانما يجز ذلك لتنفيذ الوصيتين اللتين كانتا بالسيف وقيمه مائة  
وثلث المائتين وذلك ستة وستون وثلثان فعرف ان يخرج مائة  
وثلثين وثلث من الدين يجب تنفيذ الوصيتين وانه يتعين مما بقي من الدين

٢٤٧  
مثل نصف العين حسب الابن المديون ولو ترك ابنين وامراة وعلى امراته عشرة  
دين وعلى احد ابنيه عشرة دين وترك ثوبا يساوي خمسة ووصي الثوب لرجل فان  
الثوب يتقسم بين الموصي والابن الذي لا دين عليه على خمسة عشر سهما لصاحب الوصية  
ثمانية وللابن سبعة لان النريضة انما يستقيم من اربعة وعشرين للموصي ثمانية  
وللمراه ثمن ما بقي سهما ولكل ابن سبعة ثم تطرح سهما الابن المديون وسهما المرأة  
لان عليهما فوق ذلك يبقى الثوب فيضرب فيه الابن الذي لا دين عليه بمقدار حقه  
وسبعة والموصي له ثمانية فيكون بينهما على خمسة عشر سهما وحسب للابن  
المديون نصيبه مما عليه وكذلك للمرأة نصيبها مما عليها فيستقيم القسمة الى  
خروج الدينين فحينئذ يسلم لصاحب الثوب جميع الثوب لانه موصي له بالعين وقيمه  
دون الثلث فيكون حقه فيه مقدما على حق الوارث ويبقى المال عشرون درهما  
للمراه الثمن درهما ونصف عسك ذلك فيما عليها ويودي سبعة ونصف ولكل ابن  
ثمانية وثلاثة ارباع فبمسك الابن المديون مما عليه نصيبه ويودي درهما ونحو  
فيحصل في يد الابن الذي لا دين عليه ثمانية وثلاثة ارباع مثل ما حبه المديون  
فاستقام ولومات وترك ابنين وامراة على احداهما مائة درهم وعلى احد ابنيه  
مائة درهم وترك كاد ما يساوي مائة درهم فاعتقها عند الموت فان الحادم يبيع  
في نصف قيمتها لان العتق في مرض الموت وصيه فينفذ من الثلث وثلث ماله نصف  
العين وهو نصف قيمتها فيسلم لها ذلك ويسعى في نصف قيمتها للمرأة من ذلك  
ثمينة وللان ثمانية فبصير المرأة المديونة مستوفية مما عليها مثل ما وصل  
الى المرأة الاخرى والابن المديون مسوف مما عليه مثل ما وصل الى الابن الاخر  
فيستقيم الثلث والثلثان الى ان يتيسر خروج الدينين فحينئذ يرد على الخادم  
ما اخذ منها من السعاية لانه تبين ان جميع المال ثلثا به وقيمتها مائة فهي خارجة  
من الثلث فيرد ثلثها ما اخذ منها والماله المقسوم بين الورثة ما يتا درهم ثمن ذلك  
للمراهين وذلك خمسة وعشرون لكل واحد منها اثنا عشر ونصف فبمسك المراه  
سما عليها مقدار حقه ويودي سبعة وثمانين ونصف الى الابن الذي لا دين عليه  
وعسك الابن المديون نصيبه مما عليه سبعة وثمانين ونصف ويودي ما بقي  
اثني عشر ونصف الى المرأة التي لا دين عليها فقد وصل الى كل واحد منهما كالحق  
قاسم واذا ترك ابنين على كل واحد عشرة وترك على رجلين على كل واحد منهما



عشرة واوصي لآخر بالثلث ثم ادي احد الرجلين فان لمدة العشرة والعشرين التي  
على الاثنين يجمع كله فيقسم بين الورثة وبين صاحب الثلث والذي ادي العشرة على  
ثلاثة واربعين سهما لان وصيته لكل واحد منهما على صاحبه ووصيته بما  
عليه سوا وبادا احد ملها صار ما على الاثنين في حكم المتعين اما من حيث الظاهر  
فلان الوصية تنفذ من الثلث والثلثا لملها وذلك مقدار ما علمها فمن حيث  
الحقيقة نصيب كل واحد منهما بالقيمة اكبرها عليه وبيان ذلك ان العشرة  
التي ادي احد الغريمين صار بين الموصي له بالثلث وبين المودي اسداسا فاعتبار  
القسمه على طريق المنازعة عند اني حنفية له السدس والمودي خمسة والاخرها  
عليه مثل ذلك خمسة والموصي له بالثلث سهم وكذلك ما كان على كل ابن نصيب  
سته فذلك اثنا عشر للموصي له بالثلث اربعة فجعله ما للموصي له بالثلث ستة ولكل  
واحد من الاخرين خمسة فذلك ستة عشر وهذا مبلغ سهام الثلث والثلثان  
ضعف ذلك اثنان وثلاثون الا ان نصيب الغرم الذي لم يود يطرح وذلك ثلاثة  
خمس يبقى للاخرين احد عشر سهما وللورثة اثنان وثلاثون وذلك ثلاثة  
واربعون سهما احد عشر من ذلك لاصحاب الوصيتين لاصحاب الوصية  
بالثلث ستة واصحاب العشرة خمسة وللورثة اثنان وثلاثون ونحن نعلم  
ان اثنين وثلاثين من ثلاثة واربعين اكثر من ثلاثة وتبين ان نصيب كل واحد  
منها فوق ما عليه فلهذا جعل ما عليها كالمستعين في القسمة فاذا قدر الاخر على  
الاداء حسب له نصيبه مما عليه وذلك ان يفسر المال اربعين درهما  
على ثمانية واربعين سهما فمسك نصيبه مما عليه خمسة ويودي ما بقي  
فيقسم بينهم على ثلاثة واربعين سهما كما بينا في القسمة الاولى ولو مات وترك ابنتين  
وامراة وخادم ما يواي مله درهم وقرن على رجل ما به درهم واوصى للرجل ما على  
واوصى ان يفتق الخادم فان الخادم يفتق منها خمسة ويسعى في اربعة احاسها  
للورثة لان الوصية بالعتق تقدم بالتنفيذ على سائر الوصايا فوصية الخادم  
مثل وصية الرجل الاخر لان قيمتها مثل ما اوصى به للاخر فكان الثلث بينهما على  
سهمين والثلثان اربعة الا انه يطرح سهم المديون لان عليه فوق نصيبه وبني  
الخادم فنضرب هي سهم فيها والورثة اربعة فلهذا يفتق خمسة ويسعى للورثة  
في اربعة احاس قيمتها فاذا ادي المديون ما عليه تحسب له نصيبه مما عليه

وذلك في الحاصل ثلث ما عليه نصف ثلث جميع المال ويودي ثلث ما عليه وبدا فع  
من ذلك الى الخادم ثلثا من الثلث من قيمتها وبدا الورثة الفضل فحصل للورثة  
من خمسة كل واحد منهما ستة وثلاثون وثلثان ونقدنا الوصية لهما في ستة  
وستين وثلثين لكل واحد منهما في مله ولسان ذلك وهذا قول ابي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى فاما قول ابي حنيفة رحمه الله بخلاف هذا ذكره في كتاب العين  
والمدني فقال ان الخادم يسعي في عشرة اجزا من ثلاثة من قيمتها لان من اصله  
ان الموصي له ما زاد على الثلث عند عدمه اجازة الورثة لا يضرب بما زاد على الثلث  
من وصيته والموصي له بالعتق يضرب بجميع وصيته بالثلث وما هنا اوصى  
لكل واحد منهما بنصف المال والمديون انما يضرب بالثلث بمقدار ثلث المال  
وذلك ستة وستون وثلثا والخادم يضرب بجميع قيمتها وهو ماية فاذا جعلت  
كل ثلاثة وثلثين وثلث سهما صا ذلك خمسة اسهم للخادم ثلاثة والمديون سمان  
والثلثان عشرة ثم يطرح نصيب المديون ويضرب الورثة في الخادم بعشرة  
والخادم بثلاثة فلهذا اقال يسعي في عشرة اجزا من ثلاثة عشر جزا من قيمتها الى ان يفسر  
خروج الدين فحينئذ يكون القسمة على خمسة عشر فاذا قسمت المديون نصيبه مما عليه  
سته وعشرين وثلثين لان له سهمين من خمسة عشر فاذا قسمت المديون على خمسة  
عشر كان كل سهم من ذلك ثلاثة عشر وثلث فلهذا عمل ستة وعشرين وثلثين  
ويودي ما بقي فاذا اداه رد على الخادم الى تمام اربعين درهما لان حقه في خمس الماس  
في الحاصل وذلك ثلاثة من خمسة عشر وخمس المديون اربعون فقد نقدنا الوصية لهما  
في ستة وستين وثلثين واخذ الورثة من الخادم ستين ومن المديون ثلاثة وسبعين  
ذلك فذلك ماية وثلاثة عشر وثلث ضعف ما نقدنا فيه الوصية فاستقام ولو ترك  
ابنتين والعين عينا والقادم على رجل واوصى لاصحاب الدين بما عليه واوصى لآخر بالف  
من العين فانه ياخذ الموصي له بالعين اربعة ماية لان الثلث بينه وبين الموصي له المديون  
على سهمين فتكون الفريضة من ستة بطرح سهم المديون ويقسم العين بين الاثنين  
والموصي له بالعين على خمسة للموصي له بالعين خمسة وخمس العين العين اربعة فاذا خرج  
الدين فالموصي له المديون تحسب ما عليه مقدار حقه وذلك خمس ماية درهم  
نصف الثلث ويودي ما بقي فيقسم بينه وبين الورثة على خمسة له الخمس منه  
حي يصير مستوفيا الخمس ماية كمال حقه وحصل تنفيذ الوصية لهما في الف



ويسلم للورثة القان ولو كانت احدي الالفين دينارا على احد الابنين كان لصاحب  
الوصية من الالف العين ثلثها لان الابن المديون مستوفي حقه مما عليه فيطرح  
نصيبه وذلك سهمان يبقى للابن الاخر سهمان والموصي له ثلث العين سهم تكات  
القسم في الالف العين بينهما على ثلاثة ثلثها الى ان يتيسر خروج الدينين فيجيد  
بحسب الابن المديون نصيبه مما عليه وهي ثمان مائة درهم ويودي ما يتين  
فيكون بينهما على ثلاثة فيأخذ الموصي نصيبه من ذلك والموصي له الاخر  
سهم نصيبه مما عليه خمسماية ويودي ما بقي فيكون بينهم على خمسة للابن  
اربعة والموصي له ثلث العين واحد فيسلم في الحاصل لكل واحد من الاثنين الف  
درهم وقد نفدنا الوصية لهما في الف لكل واحد منها خمسماية وانما جعل  
نصيب الابن المديون مما عليه ثمان مائة فيراد ان الموصي له المديون لان ما  
عليه يضم الي الالف العين ثم يقسم له بين الموصي له بالثلث وبين الاثنين على خمسة  
فلا ين المديون خمسة ذلك وذلك ثمان مائة فلهذا قال نصيب له ثمان مائة ويودي ما يتين

### باب الدعوي من بعض الورثة للوارث

واذا مات الرجل وترك ابنتين فادعى احداهما احياء يعني بنتا الميت وكذا في الآخر  
فان الاخت تأخذ من المقر لها ثلث ما في يده عندنا وقال ابن ابي ليلى خمس ما في يده  
لانها انما تأخذ منه الفاضل على نصيبه بزرعه مما في يده واصل التركة بزرعه على  
خمس لکل ابن سهمان وللأخت سهم وفي يده نصف المال سهمين ونصف فالفاضل  
على نصيبه بزرعه نصف سهم من سهمين ونصف وذلك خمس ما في يده يوضحه ان  
اقرضا سهم من جميع التركة نصف ذلك السهم في يده ونصفه في يد اخيه جنية والاخ  
يظلمها بالبحر فليس لها ان ياخذ شيئا مما لها في يد الجاحد من المقر وانما ياخذ من  
المقر مقدار ما لها من الحق في يد الجاحد ذلك نصف سهم خمس ما في يده وجه قولنا ان لا  
في يد المقر جزا ومن التركة وفي بزرعها ان حقها في التركة في سهم وحق المقر في سهمين  
وزعه معتبر في حقه فيضرب كل واحد منهما في يده حصته فيكون بينهما اثلاث  
وهذا لان الجاحد استوفى زيادة على حقه فيجوز ذلك بمنزلة ما لو غصب  
غاصب فيكون ظروره على بعض الورثة دون البعض والحاصل انما يجعل الجاحد مع  
ما في يده في حق المقر كالمعدوم فكان جميع التركة ما في يد المقر وهو الوارث  
خاصة فيقسم ذلك بينه وبين اخيه اثلاثا ولم يقر باخت واقر بوجه لا يث

اعطاها ليحي ما في يده لانه زعم ان الميت ترك ابنتين وامره فتكون الفريضة ستة  
عشر للمرأة سهمان ولكل ابن سبعة فيضرب هي فيما في يده بسهمين وهو سبعة  
فيعطى ما في يده وعند ابن ابي ليلى ما فضل على مقدار نصيبه مما في يده وذلك  
نصف الثمن ولو كانت له امرأة معروفة سواها فان المقر يعطى هذه التي اقر  
بها مما في يده لان بزرعه الفريضة من ستة عشر لكل امرأة سهم ولكل ابن سبعة فهو  
يضرب فيما في يده بسبعة والمقر لها بسهم فيعطى ما في يده ولو ترك ابنتا  
وبنتا وزوجة فادعت الابنة احياء اعطى نصف ما في يدها لانها تزعم ان حقها  
في التركة سوا فان كانت اقرت باخ لها اعطت ثلثي ما في يدها لانها تزعم ان حقه  
في التركة ضعف حقها ولو ترك زوجا وامام واخا فادعت الاخت واقر بذلك الزوج  
وحجته الامر بالفريضة من عشر لان الفريضة بزرع الامر تستقيم على ثمانية واصلها  
من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأخت الثلث سهمان وللأخت النصف ثلاثة فتكون  
القسم من ثمانية لها سهمان وهو الربع وعلى بزرع الزوج والأخت الفريضة  
من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأخت السدس سهم والباقي بين الاخ والأخت اثلاثا  
لا يستقيم فانكسر بالاثلاث فاضرب ستة في ثلاثة فيكون ثمانية عشر للام ثلاثة  
والزوج تسعة وللأخت اربعة وللأخت سهمان واقرار الاخ والأخت لا يكون معتبرا  
في حق الامر ومحمود مما لا يكون معتبرا في حقها فيجعل في حق المقرين القسم على الفريضة  
الثانية فحصل خمسة عشر في حق الامر يجعل القسم على الفريضة الاولى وحقها  
ربع المال فاسبيل ان يضم الي خمسة عشر مثل ثلاثة حتى تكون المضموم ربع المبلغ  
وهو نصيب الامر ومثل ثلاثة خمسة فاذا ضمنت خمسة الى خمسة عشر كان  
للعشرين للامر خمسة فاذا اخذت نصيبها قسم ما بقي وهو خمسة عشر على انفقوا  
عليه للزوج سبعة وللأخت اربعة وللأخت سهمان ولو ترك زوجا واجا فاقتر  
الزوج ان لها اخا ومحدث الأخت فان الزوج يعطيه خمس ما في يده لان بزرعه  
الفريضة من ستة له ثلاثة وللأخت سهمان فيقسم ما في يده بينهما باعتبار  
بزرعه فلهذا ما أخذ خمس ما في يده وكذلك لو اقر باخت مثل الأخت المعروف  
لاب وامر اولاب اعطاها خمس ما في يده لانه يزعم انها خلفت زوجا واخا  
فالفريضة للزوج ثلاثة وللأختين الثلثان امرعة يعول بسهم وهو بزرع ان  
حقها في سهمين وحقه في ثلاثة فيعطى خمس مائة في يده ولو ترك زوجا



واختلاب وامرأة الزوج باحتلاب اعطاها ربع ماني يده لا يضا خلفت  
زعمه زوجها واختلاب وامر واختلاب فالزوج النصف ثلاثة للاختلاب  
وامر ثلاثة وللأخت لاب السدس ثلثة الثلثين سهم نصي يضرب فيما في يده  
بهم وهو ثلاثة فلهذا يعطيهما ربع ماني يده وكذلك لو اقترأخ او اخت لامر لان  
نصيب المقر له زعمهم زعمه وهو السدس وان اقربها لامر اعطا حنسي ما  
في يده لانه يقول تركت زوجها واختلاب وامر واخا واختلاب فيكون لهما  
الثلث سهمان من ستة وقول بهمين فحقها زعم في سهمين وحقه في ثلاثة  
فلهذا يعطيهما حنسي ماني يده ولو تركت زوجها واختلاب فاقتر الزوج بامر فانه  
حنسي ماني يده لان حقها زعمه في الثلث سهمان من ستة وحقه في ثلاثة ولو تركت  
زوجا واختلاب فاقتر الزوج باختلاب وامر اعطاها نصف ماني يده لانه يزعم  
ان حقها في التركة سوا الكل واحد منها ثلاثة من سبعة ولو ترك ابنين وامرأة فافر  
احد الابنين امراتين اعطاها اربعة من خمسة وعشرين سهم ماني يده لانه  
يزعم انه خلف ثلاث نسوة وابنين فللنسوة الثلث بينهما الاثنا لا يستقيم والاين  
سبعة بينهما نصفان لا يستقيم فيضرب ثلاثة في اثنين فيكون ستة ثم يضرب  
ثمانية في ستة ثم يضرب ثمانية في ستة فيكون ثمانية واربعين منه تصح  
القسمة لكل امرأة سهمان ولكل ابن واحد وعشرون فهو زعم ان حقها في اربعة  
اسهم يضربان بذلك فيما في يده وهو واحد وعشرون فلهذا اعطاها اربعة من  
خمس وعشرين ماني يده ولو ترك ابنين وابوين فاقرت احدى البنيتين بامر  
اعطتها الثلاثة من احد عشر ماني يدها لان الفريضة زعمها من اربعة وعشرين  
للبنيتين اثنتان ستة عشر وللابوين السدس ثمانية والمرأة الثلث ثلاثة  
فقول الي سبعة وعشرين وهي المسيرة التي اجاب فيها علي رضي الله عنه  
علي المنبر علي البذخ فقا له انتاب ثمنها فاداهي زعم ان حق المرأة ثلاثة  
وحقها في ثمانية فيقسم ماني يدها بينهما على ذلك ولو ترك امرأة وابنتين  
وابوين فاقرت المرأة بامرأة أخرى اعطتها نصف ماني يدها لان نصيب النساء  
من التركة في يدها وقد زعمت ان حقها في ذلك سوا فان اقرت لها احدى البنيتين  
ايضا فانها تأخذ نصف ماني يدي المرأة ولا يأخذ من الابنة شيئا لان ميراث  
النساء الثلث واحدة كانت او بنتين وذلك الثمن في المرأة وهي مقدرة في الاخرى

بنصيبها من ذلك فلا يأخذ من الابنة شيئا لذلك ولو ترك ابنتين وابوين فاقرت  
احدي البنيتين بامرأة وصديقها الامر بالفريضة من تسعين سهم لابنتين  
ستون وللابوين ثلاثون فخذ نصيب الام خمسة عشر ونصيب الابنة ثلاثون  
وذلك نصف المال في الحاصل واعطى المرأة من ذلك تسعة وللابن اربعة وعشرين  
والامراتي عشر وقد طول هذه المسئلة وهي تخرج من خمسة عشر لهما زعمان  
ان المرأة ثلثة وللابنة ثمانية والام اربعة ماني يدها وهو نصف المال  
يقسم بينهما على ذلك يضرب فيه المرأة ثلثة والام باربعة وللابنة ثمانية  
ففيستقيم من خمسة عشر ولو وجدت الام ولم تقرش ماني يدها ابنة على ثلاثة  
وثلاثين وهو تطويل غير محتاج اليه ايضا فقد بينا ان القسمة تستقيم من احد عشر  
ولو لم تقر المرأة الابنة واقرت الام قسمنا ماني يدها على احد وعشرين للامراتي  
عشر والمرأة تسعة وهذا ايضا تطويل فان القسمة تستقيم من سبعة لانها  
تضرب ماني يدها فحقها اربعة والمرأة ثلثة فتكون بينهما على سبعة ولو تركت  
زوجا واخا فادعي الزوج ابنة كبيرة لها من غير ماني يدها ماني يدها على اربعة ونصف  
للزوج سهم ونصف وللابنة ثلاثة لانه يزعم انه حق الزوج سهم ونصف من ستة  
فيقسم ماني يدها بينهما على هذا ولو ترك بنتا وابوين وامرأة فادعت الابنة اخا  
فانه يقاسمها ماني يدها على اثنا عشر وفي الحاصل يعطيه ثلثي ماني يدها لانه يزعم  
انه حق في ثمانية وحقها في اربعة فيعطيهما ثلثي ماني يدها واذا كانت الورثة  
اثنتين فاقر احداهما على ابنة لابن او ابنة ابنة او مجهولة وكذا في الآخر فانه  
ليستوفيه كله من نصيب المقر عندنا قال ابن ابي ليلى اخذ منه بقدر حصته وهو  
قوله الشافعي ومذهبنا مذهب علي رضي الله عنه وقد تقدم بيان المسئلة في  
الاقرار ولو اقر بشركة كانت بينه وبين ابيه فان كان اقر بشركة النصف اخذ  
من حصته الثلثين لانه يزعم ان المال على اربعة اسهم للمقر له سهمان ولكل ابن سهم  
فهو يضرب فيما في يده سهم والمقر له سهمين فيعطى ثلثي ماني يده وان كان اقر  
بالثلث اخذ منه النصف لانه يزعم ان المال على ثلاثة اسهم للمقر له سهم ولكل ابن سهم  
فحقه فيما في يده مثل حق المقر له زعم فلهذا اخذ منه نصف ماني يدها  
وان كان للبنت اثنان وعبدان لا مال له غيرهما قيمة كل واحد منهما ثمانية فاقر  
احدا لا يثبت ان اباهما اعتق هذا يعني في مرضه واقر الاخر انه اعتق



لا يدري ايها هو فان الذي اقر له بعينه يعتق منه ثلثا نصيبه ويسعى في الثلث  
ويسعى في الاخر في نصف قيمته ويعتق من نصيب الآخر الثلث منها جميعا ويسعى  
له في ثلثي نصيبه لان كل واحد من العبدين صار مشتركا بينهما نصيبين والعق في المرض  
وصيه فالذي اقر بالعق لاحدهما بعينه فقد اقر به اعتق منه بقدر الثلث  
من مال الميت واقراره نافذ في نصيبه غير نافذ في نصيب شريكه فيعتق ثلثا  
نصيبه ويسعى له في ثلث نصيبه والنصف من الآخر مملوك له وقد تقرر عليه  
استدامة الرق باقرار شريكه ليسعى له الآخر في نصف قيمته وقد اقر الآخر  
بثلث لهما لان العتق المبرم بالموت تسع فيهما فينفذ اقراره في نصيبه منها  
فيعتق ثلث نصيبه من كل واحد منهما ويسعى كل واحد منهما له في ثلثي نصيبه وان  
اقر احدهما انه اعتق هذا بعينه واقر الآخر اعتق هذا بعينه سعى كل واحد  
منهما للذي اقر له في ثلث نصيبه منه والذي انكر عتقه في جميع نصيبه منه  
لان اقراره حجة عليه دون صاحبه وقد تقرر عليه استدامة الرق في نصيبه  
من الآخر باقرار صاحبه ولو قال احدهما اعتق احدهما في مرضه ولا يدري  
ايهما هو وانكر الآخر اعتق من نصيب المقر من كل واحد منهما ثلث نصيبه لاقراره  
والثلث لهما ويسعى كل واحد منهما للآخر في نصيبه كاملا لانكاره عتقها جميعا  
انه اعتق هذا بعينه وقال احدهما اعتق هذا الآخر ايضا عتق الذي شهد له ويسعى  
لها في الثلث ويسعى الاخر في جميع قيمته لهما لان الذي شهد له اولى بالثلث من  
الآخر فان شهدا لهما له حجة حكيم بمنزلة شهادة غيرهما ولو شهد اجنبيان  
بالعتق لاحدهما كان هو اولى بالثلث من الذي اقر له الوارث الا ان رق الآخر  
يفسد باقرار احدهما بعينه ولم يبق من الثلث شي فيلزمه السعاية في جميع قيمته  
لها ولو شهدا احدهما انه اعتق هذا بعينه وقال احدهما اعتق هذا الآخر ايضا  
عتق ثلث الذي شهد له ويسعى لها في الثلث ويسعى الاخر في جميع قيمته لهما لان  
الذي شهد له اولى بالثلث من الآخر فان شهدا لهما له حجة حكيم بمنزلة شهادة  
غيرهما ولو شهد اجنبيان بالعتق لاحدهما كان هو اولى بالثلث من الذي اقر  
له الوارث الا ان رق الآخر يفسد باقرار احدهما بعينه ولم يبق من الثلث  
شي فيلزمه السعاية في جميع قيمته لهما ولو شهدا احدهما انه اعتق هذا بعينه  
في صحته وشهد الاخر انه اعتق لهذا الآخر في مرضه عتق نصيب الشاهد من الذي

الذي شهد في الصحة من جميع المال فهو مقرب بحريته واقراره حجة عليه في نصيبه ويسعى  
للاخر في نصف قيمته لانكاره عتقه ويعتق ثلثا نصيب الذي شهد له ويسعى في ثلث  
نصيبه صحيح وفي مرضه ان شريكه صار متلفا لنصيبه من الآخر فيكون ذلك  
ميسوبا عليه وان مال الميت وقبيلان فالثلث منه ثلثا رتبة فلهذا يعتق ثلثا نصيبه  
**باب اقرار المريض وافتعاله**

قال واذا كان على المريض دين في الصحة فوجب في مرضه من انسان شيئا ثم  
قضاء فهو جائز لانه لو رد عين المقصوب لم يكن لغوا الصحة عليه سبيل فذلك  
اذا رد عليه مثله او قيمته لان ذلك يحكي عينه وهذا لانه بدل مال وصل الى المريض  
فهو بمنزلة ما لو اشترى شيئا بمثل قيمته ونقد ثمنه فلا يكون لغوا الصحة على البائع  
سبيل لان المريض ما تلف عليهم شيئا حين وصل اليه ما يكون ما ليته مثل ما لية ما  
ادي وكذلك ما اخذ ما نفقه على نفسه في كسوته وطعامه ودوايه ثم قضاء فانه  
قد وصل اليه ما يكون ما ليته مثل ما لية ما ادي ثم حاجته في مال مقدم على حق  
غرمائه ولو استاجر اجيرا او تزوج امرأة واعطاها ذلك لم تجز وكانا اسوة غرما  
الصحة فيه لانه لم يصل اليه مثل ما يكون ما ادي في صفة المالية فكان ابطالا منه  
حق غرما الصحة عن ذلك المال وتخصيص بعض غرمائه بقضاء الدين والمريض  
ممنوع عن ذلك الا ان الدين وجب لهما بسبب لاقامة فيه فكانا اسوة غرما  
الصحة في ماله ولو اقر المريض ان دينه الذي على هذا الرجل لفلان فان ذلك  
لا يجوز حتى يستوفي غرما الصحة دينهم لان اقراره له في المرض بدله على الغير  
كاقراره بعينه له في بدله او في غيره وذلك غير صحيح منه في حق غرما الصحة  
وهذا بخلاف ما اذا اقر باستيفاء الدين من غرضه وهو غير وارث وكان الدين  
في الصحة لانه مسلط على الاستيفاء وقد ثبت للفرع حق راء ذمتهم عند اقراره  
بالاستيفاء منه فلا يتغير ذلك مرضه وهو غير مسلط على الاقرار بالدين الواجب  
له لغيره بل هو ممنوع من ذلك حتى غرما الصحة كما هو ممنوع من تملكه منه بالهبة  
وتذكرنا في كتاب الشفعة بيع المريض من الاجنبي بالحبا او ما يجب فيه من الشفعة  
الوارث وغير الوارث وما في ذلك من اختلاف الروايات وان يبيعه من وارثه  
غير صحيح اصله عندنا في حقيقته وعندهما وان ابي ليلى اذا باع بالقيمة او باكثر جاز  
ولو اوصى رجل الى رجل بثلاثة بضعه حيث احب او بحمله حيث احب



او يجعله حيث احب فهو سواء له ان يجعله لنفسه ولما احب من ولده لانه قائم مقام  
الموصي في الوضع والجعل والموصي لو وضعه فيه او في ولده او جعله جاز ذلك فذلك  
الموصي اذا فعل ذلك لان الوضع والجعل يتحقق منه في نفسه كما يتحقق في غيره وليس له  
ان يجعل لاحد من ورثة الميت لانه قائم الموصي فان جعله لبعض ورثته فهو باطل  
ويرد على جميع الورثة وليس له ان يعطيه بعد ذلك احدا لانه يمثل امر القاض  
فيتميم ما فوض اليه ويصير فعله كفعل الموصي ولو فعله الموصي لبعض ورثته  
كان ذلك باطلا وكان مردودا على جميع الورثة فهذا مثله ولو وصي بشئ  
اليه ان يعطيه من ثأفليس له ان يعطيه نفسه لانه ما موربا لا عطا من جهة الموصي  
وهو لا يكون معطيا نفسه كما يكون عاجلا لها واصفا عندھا الاتري ان من عليه  
الزكاة او صدقة الفطر ليس له ان يضعه في نفسه لانه ما موربا لا ايتا والاداء لا  
يحصل ذلك بالصرف الي نفسه ومن وجد ركازا له ان يصنع الخبز في نفسه اذا كان مصرا  
له لان الواجب جعل الخبز لصارف الخبز ووضعها فيهم وقد جعل ذلك ولو وصي  
الي رجل فقال قد جعلت ثلثي لرجل سميت صدقة فذلك الوصي هو هذا وقاله الورثة  
لم يصدق الوصي على ذلك لانه اوصي بما هو خلاف الشرع حكم وهو اثبات الاستحقاق  
بشهادة شاهد واحد لان الوصي هاهنا بمنزلة مدد وشهادة الواحد لا تكون حجة بخلاف  
الاول فان هناك اوصي اليه بالوضع والواضع يكون مستبيا بالتصرف على وجه  
النياحة لا شاهدا فلم يكن ذلك وصية مما خلاف الشرع وعلى هذا القول للوصي  
اعتق اي عبيدي شئت كان له ان يعتق امهر شأ ولو قال اعتقت عبيدي سميت  
للموصي صدقة في ذلك لم يصدق ولو وصي الي رجلين ان يعطيا ثلثه حيث شاؤا وبطلان  
من شاؤا اختلغا فقال احدهما اعطيه فلا نأقوال الآخر لا بل فلا يمكن لواحد  
من الرجلين شئ لان الوصيين لم يجعلا على واحد منهما وانما فوض الموصي الراي في  
الوضع اليهما وهذا شئ يحتاج فيه الي الراي لا اختيار المصروف وراي الواحد لا يكون  
كراي المني ولو قال قد اوصيت بثلثي لفلان وقد سميت للوصيين صدقة فيهما فقال  
هو هذا وشهدوا له بذلك جازت شهادتهما كلوها عن التهمة وشهادة المني  
حجة تامة وان اختلفا في ذلك ابطلت قولهما لان كل واحد منهما يشهد بغير ما شهد  
به صاحبه ولو وصي بعبد ان يعتق ثم اوصي له ان يباع او على عكس ذلك كان  
رجوع عن الوصية الاولى للمنافاة بين التصرفين في محل واحد وكذلك لو وصي

بان يعتق نصفه بعد ما اوصي ببيعه من رجل او على عكس ذلك كانت الثانية رجوعا  
عن الاولى في جميع العبد وان اضاف الثانية الي نصفه لان بين التصرفين في العقد  
الواحد منافاة وان اوصي به لرجل ثم اوصي به ان يباع لرجل آخر خاصة فيه وكذلك  
ان بدأ بالبيع ثم الوصية لان كل واحد منهما يملك احدهما بعوض والجمع بينهما في  
عبد واحد صحيح فلا يكون اقدامه على الثانية دليل الرجوع عن الاولى واذا شهد  
بشاهدان بعد موته انه قال في حياته لعبيدي احدهما حر جازت الشهادة اما عند  
مما فلان الدعوي ليس بشرط في عتق العتق وعند اي حقيفة العتق المبهم تشيع فيهما  
بالموت فيحقق الدعوي منهما ويجعل الثابت من اقاربه لشهادتهما كالثابت  
بالمعاينة ولو سمعنا ذلك منه ثم مات عتق من كل واحد منهما نصفه فهذا مثله  
**باب الشهادة في الوصية وغيرها**  
قاس واذا شهد الوصيان انا اوصي الي هذا امهما فان كذبهما ذلك الرجل فثما  
دتهما باطلة لانهما متهمان فيهما فانهما يثبتان بشهادتهما من يعينها على التصرف  
وان ادعاهما الرجل جازت شهادتهما استحسانا وفي القياس لا يجوز لاجل التهمة ولكنه  
استحسن فقال لوسا من القاضي ان يجعل هذا الرجل وصيا معها والرجل مراب  
في ذلك كان على القاضي ان يجيبها الى ذلك فلا تهمان في اخراج الكلام مخرج الشهادة  
في هذه الحالة فاما اذا كان الرجل فكذلك لهما فثما متهمان في اخراج الكلام مخرج  
الشهادة لانهما لوسا لذلك من القاضي لم يجيبها اليه اذ المكن الرجل مرابا فيه  
ثم اذا كذبهما الرجل ادخلت معها اخر لان في ضمن شهادتهما اقرارا منها بوصي اخر  
معها الميت واقرارهما حجة عليهما فلا يمكن ان من التصرف بعد ذلك بمنزلة  
مالومات احدا لا وصيا الثلثة وكذلك لو صدقتهما وقال لا اقبل الوصية  
كان له ذلك لانه لم يثبت منه القبول ولكن يتعد على الوصيتين التصرف  
بدون راي الثالث فتدخل القاضي معها وصيا ثلثا وهذا القياس الاستحسان  
في فصول اربعة احدها ما بيننا والثاني اذا شهد ابنا الميت ان امها اوصي الي  
هذا في القياس لا تقبل شهادتهما لانها ينصبان ثانيا عن امها ومن يتصرف  
لها ولو شهد ان اباهما وكل هذا الرجل في حياته والاب قايب لم تقبل الشهادة  
فذلك اذا شهد بالوصية وفي الاستحسان اذا كان الرجل مدعيها للوصية  
تقبل شهادتهما كلوها عن التهمة فانها لوسا من القاضي ان يجعل هذا



الرجل وصيا الرجل مراعى فيه اجابتهما القاضي الى ذلك بخلاف ما اذا لم يكن الرجل  
مدعي الوصية بخلاف الوكالة فانها لو سال ان يوكل هذا الرجل عن ابيهما لم يفعل  
ذلك وهذا لانه ليس للقاضي ولاية من مال ابيهما والثالث الموصي لهما اذا شهدا  
ان الموصي اوصى الى هذا فهو القياس والاستحسان لان الموصي له بالثلث شريك  
الوارث فهو في هذه الشهادة كالوارث والرابع غرضان على الميت دين لو شهدا ان  
اوصى الى هذا الرجل في القياس لا تقبل الشهادة بمنزلة ما لو شهدا في حياته انه وكل  
هذا الرجل بقضاء دينه وهذا لان في هذه الشهادة منفعة لهما فانها بطالبات  
بقضاء دينهما وفي الاستحسان اذا كان الرجل مدعي الوصية قبلت الشهادة  
لان للقاضي ان ينصب وصيا بالتما سها من غير شهادة فلا تهمان في اخراج الكلام  
مخرج الشهادة ولو ان غرضين للميت عليهما دين شهدا ان الميت اوصى الى هذا جازت  
شهادتهما قياسا واستحسانا لخلوها عن التهمة فانها منصبان بشهادة تهما من بطالبات  
بقضاء الدين فتقبل الشهادة لخلوها عن التهمة ولو شهدا ابنا الموصي وابوه او رجل  
اخران الميت اوصى اليه ابطلته لانه يشهد للموصي بثبوت ولاية التصرف  
له والولد يمنع قبوله شهادة احدى لهما لآخر وكذلك لو شهد ابنا احد الوصيين ان  
الميت اوصى بهما الى هذا لآخر فتبادلتها باطلا لانهما يشهدان لغيرهما والمشهود به  
كلام واحد فاذ ابطال في حق ايهما بطل في حق الآخر وشهادة ابني الوصيين على ان الموصي  
عزله واوصى الى رجل آخر جازة لانها يشهدان على ايهما بالقبول ويشهدان للاجنبي  
بولاية التصرف وكذلك شهادة ابني الغرضين او غرضيه على انه عزله هذا واوصى  
الى الآخر جازة لانها يشهدان بثبوت الولاية للثاني وينقل ولاية التصرف  
الاول الى الثاني فلا يمكن التهمة فيهما واختلاف الشاهدين على اوصى في الوقت والمكان  
لا يقصد الشهادة لان الابصار الى العين قوله تكرر فلا يختلف المشهود به باختلافها  
في المكان والزمان ولو شهد انه قاله هو وكل في فيما تركت بعد موته جله وصيا له  
لان الثابت بعد الموت وصي سواء شهد بلفظة الوصاية او بلفظة الوكالة قاب  
ولا تجوز شهادة الوصي للميت بشي لانهم في شهادته باثبات حق القبط في نفسه  
وكذلك لو شهد الوصي للميت شهادة بعد ان يدرك ورثته وتقبضوا ماله  
لم تجز شهادته لانه لو قبض ذلك جاز قبضهم عليهم فكان هو الخصم في ذلك  
فلا شهادته لهما كان خصما فيه ولو شهد الوصي لوارث كبير او صغير

على الميت بد ين لم تجز شهادته له في قوله اني حنيفة رحمه الله وفي قولها وابن ابي ليلى  
رحمه الله يجوز شهادته للكبير ولا يجوز شهادته للكبير ولا تجوز شهادته  
للمصغير لانه اذا شهد للمصغير فهو يقبض واذا شهد للكبير فليس له حق القبض  
فيما للكبير الحاضر فلا يمكن التهمة في شهادته واني حنيفة يقول كان هو المخصم  
فيما شهد به حين كان هذا الكبير صغيرا لا يكون شاهدا فيه وقد بينا المسئلة في  
الشهادات واما فيما ليس من الميراث فان شهادة الوصي للمصغير لا تقبل على الغير  
لانه هو القابض ويجوز للكبير لانه اجنبي في ذلك فانه انما صار خصما بقول  
الوصاية فيما هو من حمله ميراث الميت فاما فيما للوارث الكبير على الاجنبي بطريق  
الارث هو الاجنبي واذا شهدا شامدان لرجل على الميت بد ين فهو حازر في قوله  
اني حنيفة ومحمد رحمهما الله وقا **ابو يوسف** تبطل شهادتهم وهذه  
ثلاثة فصول احدها لا تقبل الشهادة بالاتفاق وهو ان يشهد رجلان لرجلين  
بوصية الميت لهما بالثلث ويشهد المشهود لهما للشاهدين بالوصية بالثلث وهذا  
لان الثلث مشترك بين الموصي لهما فتشهادة كل فريق لا في محلا مشترك بين الشاهد  
والمشهود له وفي الوجه الثاني الشهادة مقبولة بالاتفاق وهو ان يشهد الرجلان  
ان الميت اوصى لهما بهذا العبد ويشهد الآخران الميت اوصى للشاهدين بهذا  
الجارية فالشهادة تقبل لان كل واحد من الفريقين ثبت الحق للمشهود عليهما في محلا  
لاشركة لهما في ذلك المحل والفصل الثالث على الخلاف وهو فصل الدين فابو يوسف  
يقول حق الغرماء بعد الموت يتعلق بالتركة ولهذا لا يثبت المالك للوارث  
ولا ينقد تصرفه فيه اذا كان الدين محيطا بها فتشهادة كل فريق لا في محلا  
مشتركا فهو نظير مسألة الوصية بالثلث وهذا لان المقصود من اثبات  
الدين بعد الموت الاستيفاء من التركة واعتبار المقصود بتحقيق الشركة بينهم  
فيه وابو حنيفة ومحمد لا كل فريق انما يشهد للفريق الاخر بالدين في دية الميت  
ولو شهد ابدل في حياته كانت الشهادة مقبولة فكذلك اذا شهدوا بسو  
بعد موته وهذا لان الدين بالموت لا يتحول من الدية الى التركة الا ترى ان  
التركة لو هلك لا يسقط شي من الدين وان للوارث ان يستخلص التركة لنفسه  
فيما الدين من محلا آخر فلا يمكن الشركة بينهم ههنا بخلاف الوصية بالثلث  
فان حق الموصي له ثبت في عين التركة حتى لا يبقى بعد علاه التركة ولو اراد



الوارثان يستخلصان التركة لنفسه ويقضي حتى الموصي له من محل آخر لم يكن له ذلك فكانت  
التركة بينهما ثابتة في التركة باعتبار شهادتهما وكذلك لو شهدا تناهذين لهما في راب  
هذين هذين لهذا والاول في الفصول الثلاثة سواء ان التركة كما تمنع قبول  
شهادة الشريك لنفسه تمنع قبول شهادته له ولو شهد الميت او غيره مما جاز لرجلين  
على الميت ثم شهد شاهدان الرجلان بدین لاخر على الميت فهو جائز لانهما يضاران  
انفسهما فان ديتهما قد ثبت فيهما بشهادتهما يثبتان من راحتهما في التركة وهذا  
بخلاف الاول على قول ابي يوسف لان هناك يمكن تهمة المواضعة بين الفريقين  
لينفع كل واحد منهما صاحبه بشهادته ولا يمكن مثل ذلك هاهنا واذا شهد الوصيان  
بدین على الميت او بوصية شهدا بها جاز ولو خلاها عن التهمة فان دنا قبل ان يشهدا به  
ثم شهدا فشهادتهما باطلة لانها صار ارضا منبني لما دنا فغير حجة فيهما بشهادتهما  
يدفعان الضمان عن انفسهما وكذلك شهادة ابنيهما او ابويهما لا تقبل بعد الدفع  
لانهما يدفعان الضمان بشهادتهما عن ابنيهما او ابويهما

### باب الاستئذان

واذا اوصى رجل لرجل دينارا لادرها او بمائة درهم لادينارا فهو كما  
قال يعطى لمن ثلثه دينارا لادرها وهذا قول ابي حنيفة وادبي يوسف  
فاما عند محمد يعطى ما سماه الاول والاستئذان باطل وقد بينا المسئلة في الاقرار ان  
استئذان خلاف الجنس لغو عند محمد رحمه الله لان الاستئذان لاخراج ما وراه لولاه  
لكن مينا ولا له ولا يتحقق ذلك مع اختلاف الجنس فلا يكون هذا استئذنا على  
الحقيقة بل يكون استئذنا منقطعا بمعنى لكن نفعناه او صيت له بالدينار ولكن لم  
اوصله به ولم فلا يكون رجوعا عن شيء مما يقولان المجامعة في المقدار ثابتة  
معنى من انما ثبتت في الذمة شيئا صحيحا وانما كان الاستئذان عبارة عما وراه  
المستئذني بطريق المعنى دون الصورة فكان اعتبار المعنى فيه مريحا فلهذا اصح  
استئذان المقدر من المقدر وان لم يكن من جنسه صورة فلي هذا لوقال كرخة  
الادرها او كرسعيا لا يختوم خبطة نقص من الشئ قيمة ذلك وكذلك  
لوقال له ادري هذه او عبدك هذا الاماية درهم فعندهما يتطامن ذلك  
قيمة مائة درهم ويجوز له ما بقي من الثلث وهذا مشكل فان الادرا والعبد  
مقدر وكما يشترطان ان يكون المستئذني مقدارا والمستئذني هنا مقدرا

وكانها يعتبران الاستئذان باعتبار المال في المقدرات يعرف بالتسمية فيصح  
استئذان المقدر من خلاف جنسه مقدرا او كان غير مقدرا ويقول هذا في معنى  
وصيه يتبع الادرا والعبد مائة فثنا به يقول جعلت ملك هذه الادرا وما ليتها  
بجانا لا بقدر مائة درهم فاني لا اظنها له الا بعوض ولو كانت الادرا قيمتها  
الفان اوصي ببيعها منه بمائة جازت المجامعة من الثلث هاهنا كذلك الا ان هاهنا  
عند التمثيل مضاف الى جميع الادرا هاهنا الى ما ورا المستئذني معنى وقيمة مائة  
درهم من الادرا يكون للورثة والباقي للموصي له ولو قال او صيت له مما تبين العشر  
والعشرين او من العشرة الى العشرين او ما بين العشرة الى العشرين فهو سوله  
تسعة عشر رهما في قول ابي حنيفة وعندهما تمام العشرين استئذنا وروي  
زفر عن ابي حنيفة ان له ثمانية عشر وهو قول زفر وكذا لوقال ثمانية مائة الى  
المائتين فعند ابي يوسف ومحمد يدخل القايان استئذنا فله المائتان وفي رواية  
زفر لا يدخل القايان فله تسعة وتسعون وفي قول ابي حنيفة يدخل العاية الاولى  
للضرورة ولا يدخل العاية الثانية فله مائة وتسعة وتسعون وقد بينا المسئلة  
في الاقرار ولو اوصي له بعشرة دراهم في عشرة فله عشرة وعلى قول زفر عشرون  
باعتبار ان حرف بمعنى حرف الواو او بمعنى حرف مع وعند الحسن ابن زياد له مائة  
بطريق الحساب فانك اذا سالت واحدا من الحساب كم عشرة عشرة يقول  
مائة ولكننا نقول ولكننا نقول له عشرة لان حرف في اللظرف والعشرة لا تضلح ظرفا  
للعشرة فيلغوا اخر كلامهم وحمله بمعنى الواو ومع مجازا والمجاز لا يثبت بمليك  
المال كما لا يثبت بالسل والضرر من حيث الحساب بكثرة السهام لاصل المال  
فعشرة دراهم وان صرتهما في عشرة او في مائة يكثر السهام فيها ولا يزداد وزنها  
ولو قال بعشرة ادرع في عشرة ادرع من داره او ارضه جعلت له مائة دراع مكسرة  
لان له وري المساحات طولا وعرضا ففوله فيها عشرون في عشرة لبيان الطول  
والعرض ذلك لا يتناول الاماية ذراع مكسرة بخلاف الادرا ههنا فان فيها  
لا طول ولا عرض وانما يعرف مقدارها بالوزن وباول كلامه صار مقدار  
الوزن معلوما فيكون اخر كلامه خاليا عن القايدة ولو اوصي له بشئ  
في اربع جعلت له ذلك كما قال لان الثوب طولا وعرضا فانما مراده  
باللفظ فيه بيان الطول والعرض على ان يكون الاكبر لبيان الطول



والاقل لبيان العرض وهذا لان اسم الثوب لا يتغير بزيادة الطول والعرض  
ونقصاها وانما يتغير الوصف فكان قوله سبعا في اربع بيانا صفة ما وصي  
له به من الثوب بخلاف الدرهم فزيادة المقدار يتبدل الاسم لانه لا يقال  
للمائة عشرة دراهم محال وكذلك لا يقال لها عشر مرات عشرة في العادة  
فلم يبق الا الفا آخر الكلام فيه ولو اوصى له بخنطة في حوائق اعطيته الخنطة دون  
الجوائق لانه اوجب له مظهروا في ظرف فانما يستحق المظروف خاصة وذكر الجوائق  
لتعين محل الجوائق وهذا لان حرف في المظروف وانما يقال اوصى له بكذا ولا يقال  
اوصى له في كذا فانما يتناول الوصية بهذا اللفظ ما اتصل به حرف الباء وهو الخنطة  
دون ما اتصل به حرف في وهو الجوائق ولو اوصى له بهذا الجراب الهروي واعطيته الجراب  
وما فيه لانه اوصل حرف الباء بالجواب والجراب الهروي اسم للجراب المملو بياضا  
دون الجراب فارغا ولو اوصى له بهذا الدين الخل اعطيته الدين وما فيه كانه قال  
بهذا الدين والخل فيكون حرف الباء متصلا بهما جميعا معني لانه وصل هذا الحرف  
بالدين وسمى الدين الخل وانما يسمى به حقيقة اذا كان مملوا خلا وكذلك لو اوصى  
له بقوصرة تمر ولو اوصى له بسيف اعطيته السيف بحفنه وحامله لان اسم السيف  
عند الاطلاق يتناول الكل ولو اوصى له بسرج اعطيته السرج وما حمل من متاعه  
ولو اوصى له بقبة اعطيته عيوان القبة من غير كسوة لان الاسر للعيوان  
الا ترى ان في العادة لا تكون مع القبة كسوة ولكن كل مالك محاذ كسوة القبة لنفسه  
على حسب ما يريد بخلاف السرج والسيف ولو اوصى له بقبة تركته اعطته  
القبة بالسود لان الاسر يطلق على الكل عادة الا ترى انه لا يحذف كل مال  
للعيوان لمودا احر عاده وان اوصى له بحجلة فله الكسوة دون العود لان اسر  
الحجلة يتناول الكسوة بدون العيوان والعودان بدون الكسوة لها اسم آخر  
وهي القبة فلهذا لا يستحق باسم القبة الكسوة ولا باسم الحجلة العيوان ولو اوصى له  
بسلة زعفران اعطيته الزعفران دون السلة وكان ينبغي على قياس ما تقدم ان يستحق  
السلة لانه وصل حرف الباء بالسلة ولكنه ترك القياس لعرف الناس فانهم اذا قالوا بسلة  
زعفران فانما يريدون به مقدار الزعفران لا حقيقة السلة كما يقال كيل خنطة  
وكيل شعير وكذا لو اوصى له بهذا العسل وهو في رق اعطيته العسل دون الوعاء  
وكذا لو قال بهذا السمن او الزيت او ما شابه ذلك لانه سمي له في وصيته به

المظروف وبسميته المظروف لا يستحق المظروف فلهذا لم يكن له من الوعاء شيء  
**باب الوصية بما في البطن**

قال واذا اوصى رجل لرجل بما في بطن هذه الجارية ثروا لدت بعد موته ستة اشهر  
او اكثر فلا وصية له لانه اوصى بالمعوم ولم يعلم وجوده عند موت الموصي حقيقة  
ولا حكما وجوب الوصية بالموت فاما المكن العين معلوم الوجود عند وجوب  
الوصية لا تكون الوصية به صحيحة وبيان ذلك ان ادى في مدة الحمل ستة اشهر  
فيحتمل ان يكون هذا الولد من علوق حادث بعد موته وقد بينا ان الوصية بما في  
بطن الحيوان لا يصح قبل الوجود واسناد العلوق الي وقت سابق يكون لضرورة الحاجة  
الى اثبات نسبه وذلك لا يوجد ها هنا وان جات به لاقل من ستة اشهر وجت  
الوصية به من الثلث لا يتبقنا بوجوده عند وجوب الوصية ومحالة الموت  
ولو كان ان كان ما في بطن فلان جارية فلها وصية الف وان كان في بطنها غلام فله  
وصية العين فولدت جارية لستة اشهر الا يوما ثروا لدت غلاما بعد ذلك بيومين  
فلها جميعا الوصية لانا حكمنا بوجود الذي انفصل قبل تمام ستة اشهر عند موت  
الموصي وهما يوم خلقا من ما واحد فمن ضرورة الحكم بوجود احدهما في وقت  
الحكم بوجود الاخر فيه والوصية اجم الميراث وفي الميراث الجنين في البطن والولود  
في الحكم سواء اذا انفصل حيا فذلك في الوصية ثم شرط الوصية بالالف وجود الجارية  
في بطنها وقد وجد الشرطان وان ولدت غلامين او جارينين لاقل من ستة اشهر فذلك  
الى الورثة يعطون اي الغلامين شاوا واي الجارينين شاوا لانه اوجب الوصية  
لاحدهما ومثل هذه الجمالة البهيمة المستدركة لا يمنع صحة الوصية كما لو اوصى  
بثلاثة ابلان او فلان والبيان ان الورثة لا ينهم قايمون مقام مورثهم ولو قال  
ان كان الذي في بطني غلام فله الفان وان كانت جارية فلها الف فولدت  
غلاما وجارية فليس لواحد منهما شيء لان اللفظ المذكور يتناول جميع ما في بطنها  
بمنزلة قوله ان كان ما في بطني ولم يكن جميع ما في بطنها على احد الوصيين الذي بهما  
عن استحقاق الوصية وكذلك لو قال ان كان جلك فهو اسم بجميع المجهول  
قال الله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضيض حملهن ثم العدة لا تنقضي  
الا بوضع جميع ما في البطن واذا ترك امرأة حلي فاوصى رجل لما في بطنها وصية  
وصفت الولد لاقل من سنتين وجت له الوصية لانما شئت العلوق



الى جلد حياته بضرورة الحاجة الى اثبات نسب الولد منه واذا السند ما نقد  
حكمتنا يكون الولد موجودا في البطن حين اوجب له الوصية فكان ذلك بمنزلة علمنا  
حقيقة وان ولدت ميتا فلا وصية له لانه لا يستحق الوصية الا باعتبار رصفة  
الحياة فيه بعد موت الموصي ولا يعلم ذلك حين انفصل ميتا بخلاف ما اذا انفصل  
حياتهما مات الا ترى ان في حكم الميراث الذي انفصل ميتا لا يجعل ولد في حكم الاستحقاق  
لكذلك في الوصية وان ولد من احد ما حي والآخر ميت فالوصية للحي منهما بخلاف  
ما اذا ولدت ميتا جنين لانه لم يستحق الوصية لهما فموت احدهما بعد ذلك يصير  
نصيبه لورثته واما اذا انفصل احدهما ميتا فلا تعلم حياته بعد موت الموصي فلا يصح  
ضمه الى الحجي فكانت الوصية كلها بمنزلة مال الوصي الحي وبنت واهله منفصلا

**باب الوصية بالجوز والسهم**

واذا وصي لرجل بسهم من ماله فله اخس سهام ورثته بزيادة ذلك على الفريضة  
الا ان يكون احسن السهام اكثر من السدس فلا يزداد عليه في قول ابي حنيفة رحمه الله  
وفي موضع آخر قاله السدس فتاويله فيها اذ لم يكن في متاه ورثته اقل من ذلك  
وعلى قول ابي يوسف ومحمد يزداد على الفريضة للموصي له بسهم كسهم احد هرق ذلك  
او اكثر الا انه اذا زاد على الثلث رد الى الثلث ان لم تجز الورثة لان السهم لا يتناول  
ذلك بل لان الوصية لا تنفذ فيما زاد على الثلث بدون الاجارة وحق قولهما  
ان التركة موزعة بصيرتها ما بين ورثته لكل واحد منهم سهم فيسهم السهم  
للموصي له في هذه الحالة انما يتناول احد تلك السهام ولا يثبت الا اقلها لان في  
كون الاقل مرادا يقين ففما زاد على ذلك مثله واثبت السهم في حديث  
ابن مسعود رضي الله عنه حين سئل عن اوصي لرجل بسهم من ماله فقال له السدس  
وهكذا عن ابي اسحق بن معاوية وجماعة من اهل اللغة قالوا السهم السدس والدليل  
عليه ان لفظة السهم انما يتناول سهم من ان يكون من جملة ورثته باعتبار الاصل  
لا باعتبار سيب عارض وذلك لقراءة دون الزوجية فيما يكون عارضا في مزاجه  
ما هو كالمعدوم من سهام من يستحق بالقراءة السدس او الثلث او النصف  
فاما الربع والثلث انما يستحق بالزوجية فيتناول اللفظ اذ في ما يستحق من السهام  
بالقراءة وهو السدس لا يزداد على ذلك ولكن ينقص عنه اذا كان في سهم ورثته  
اقل من ذلك لانه انما يوجب له مثل سهم احد ورثته فلا يستحق الا المتيقن

وهو الاكل وهذا لانه لما ذكر السهم دون الثلث عرفنا انه ماله اذا الثلث ولا  
النصف لانه ليس له ان يوصي بالنصف فيتعين السدس مراد الله يوصيه ان اعدل  
الاعداد في خروج سهام الفرائض منه الستة فانها تشتمل على ما يستحق من السهام  
بالقراءة الاصلية كالسدس والنصف والثلث والثلاثان الا ترى ان الدار هم تجز  
على الاسداس فيجعل للسدس سبعة على حده ولا يجعل للثلث والربع ففرقنا ان  
السدس اعدل في هذا الباب فيستحق ذلك بالتسمية الا ان يكون اخس سهام ورثته  
دون ذلك ثم يزداد ذلك القدر على سهام الفريضة لانه جعل الموصي له شريك ورثته  
بهم وقد علمنا انه لم يرد تحويل سهم احد ورثته اليه لانه لا يسبيل الى ذلك ففرقنا  
ان المراد اعجاب احد السهام له ومثل الشئ غيره ولو اوصي له بجوز من ماله او بطائفة  
من ماله او ببعض ماله اعطاء الورثة ما شاءوا لانه سبي شيئا مجهولا وليس لنا  
عيار من جنس ما سبي لنصرف مقدار المسمى بالرجوع الى عبارة وجهالة الموصي به  
لا يمنع صحة الوصية والوارث في البيان يقام مقام المورث بخلاف السهم  
فقد وجدنا هناك عيارا من جنس ما سبي عند وجوب الوصية يمكن ان يعلم به  
مقدار الوصية وذلك متاه ورثته بعد موته ولو اوصي بالثلث الاسمي الا  
قليل او الاثنياد رها الف او ثمانية مائة الف وذلك يخرج من الثلث فله  
النصف من ذلك وما زاد على النصف فهو الى الورثة يعطون به منه ما شاءوا لانه  
ليس فيه اكثر من ان المستثنى مجهول وان جهالته توجب جهالة المستثنى منه  
ولكن الوصية في المجهول صحيحة شرعا في العادة المستثنى بهذه الاقفاظ يكون دون  
المستثنى منه والكلام المفيد بالاستثنا يكون عبارة عاورة المستثنى فيجوز كانه اوصي  
بنصف الف وزياده فيكون القول في مقدار الزيادة الى الورثة شرعا الى  
بيان قول ابي حنيفة في سلة السهم اوصي بسهم من ماله وله ابنتان وامرأة وابوان  
فه ثلاثة من ثلاثين سهما عند هرجيعة لان هذه الفريضة من سبعة وعشرين  
بعد العود واحصل السهام بضييق المرأة فيزداد للموصي له نصيبها فيكون ثلث  
من ثلاثين ولو كان له عشرة بنين وعشرة بنات فله سهم من احد وثلاثين  
لان الماله بين اولاده على ثلاثين سهما واحصل السهام بسهم يثبت فيزداد ذلك على  
سهم الفريضة للموصي له ولو كانت امرأة لها ابوان وابنتان وزوج فللموصي  
سهم من ثمانية اقسام ونصف لان اصل هذه الفريضة من بعد العود



من سبعة ونصف للاثنين الثلاثة اربعة وللزوج الربع سهم ونصف وللأبوين  
السدسان فردا على ذلك مثل اخذ السهام وذلك سهم ولو تركت المرأة اخنتين لأب  
وامرأنتين لا مردا ما زوجا جعلت له سهما من احد عشر سهما لان هذه الفريضة  
بعد العول من عشرة للاختين لأب وامرأته وللأختين لامرأتهما وللأم سهم  
والزوج ثلاثة فيزداد على ذلك سهم للموصي له ولو تركت زوجا واخوين واوصت  
لسهم من مالها ففي قول أبي حنيفة له السدس لان سهم احد الورثة زايد على السدس  
فله السدس ولا نه ليس للاخوين فريضة معلومة وانما الفريضة من ستة باعتبارها  
اعداد الاعداد كما بينا وفي قولهما له الخمس لان اخذ الانصبا الربع وهو نصيب  
احد الاخوين فيزداد على اربعة للموصي له سهم وهو الخمس ولو ترك الرجل امرأة  
واماواختين لأب وامرأنتين لا مردا ما جعلت له سهم من ماله جعلت لصاحب الوصية  
سهما من تسعة اسهم ونصف بعد العول للاختين لأب وامرأته وللأختين لامرأتهما  
والأم سهم والمرأة نصف فذلك ثمانية ونصف ثم يزداد للموصي له مثل اخذ

**باب الوصية على الشرط**

واذا اوصى الرجل لامته ان يعق عليا ان لا يتزوج ثم مات فقالت لا تزوج فانها  
تعق من ثلثه لان الشرط قبولها الامتناع من التزوج وقد قبلت الا ترى انها لو اعتقا  
عليها عتقت بنفس القبول كذلك اذا اوصى بعتقها عليا ان لا يتزوج تجب الوصية  
لها بنفس القبول فيعق من ثلثه بوضوح لا يرد بقصد المولى لهذا اللفظ انعدام  
التزوج منها ابدا فان ذلك لا يتم الا بموتها وبعد موتها لا يتصور عتقها فنفرت  
ان مراده انعدام التزوج عقب موته وقد وجد ذلك حين قبلت ان لا تزوج  
فيعق من الامتناع من التزوج لا يصور دينها في الذمة لاحد عليا فان تزوجت  
بعد ذلك جازكاحها ولم تبطل وصيتها لانها قد عتقت والعق بعد ما نفذ  
يمكن رده ولو يكن للمولى في هذا الشرط منفعة ظاهرة ولا لورثته ففوات  
لا يوجب عليها من السعاية كما لو كان شرط عليها ان تصوم او تصلي بطولها ويصح  
ان العقد والمشروط امتناعها من الزوج عقيب موته ولم يعقب ذلك وان تزوجت  
بعد ذلك وكذلك لو قال هي حرة ان ثبتت على الاسلام او على ان ترجع  
الاسلام فان اقامت على الاسلام ساعة بعد موته هي حرة من ثلاثة لانه لم

الشرط ثباتها على الاسلام الى وقت موتها فان احرا هو العتق او يترك فيها بعد  
ذلك واللفظ اذا انعقد فيه اعتبار الاقصى يعتبره لادني وذلك في ان ثبتت على  
الاسلام ساعة بعد موته شرطها ما قاله يرد على ان العتق ينجز فيها من غير  
تجهيز وتاويله انه لم يصف ذلك الى ما بعد الموت فاما اذا اضافته الي ما بعد  
الموت فاما اذا اضافته الى ما بعد الموت فاما اذا اضافته الي ما بعد الموت فانها لا  
تعق حتى يعق لان العتق لم ينجز بنفس الموت فلا بد من التنفيذ بعد ذلك وقد بينا  
ما في هذا من الكلام في كتاب العتق في قوله انت حرة بعد موتى بيوم ولو اوصى لامر  
ولده بالف درهم على ان لا يتزوج او قال ان لم يتزوج او على ان يثبت مع ولدي فقبلت  
وفعلت ما شرط عليها بعد موته يوما او اقل او اكثر فلها الوصية لان المعبر وجود  
اذن ما يتناوله اللفظ لعلمنا انه لم يرد به الاقصى فيتم استحقا فقا يقبونها لوجود ذلك  
الادني منها ثم لو تزوجت بعد ذلك لم تبطل وصيتها ولو اوصى بخادمه ان يقيم مع ابية  
او مع ابنه حتى يستغنيا ثم هي حرة ولا وارث له غيرها وهي تخرج من ثلثه فاذا كانا  
كبيرين خدتهما حتى تنزوج الجارية ويضيب الغلام فادما او مالا يبلغ خادما يستغني  
به عن خدمتها وان كانا صغيرين خدتهما حتى يدر كفا فاذا ادركا عتقت لان مطلق  
اللفظ محمول على ما ينفعهم الناس في مخاطباتهم وهو شرط عليها الخدمة الى غاية  
وهو استغنا وهما عن خدمتها فلا بد من اعتبار تلك الغاية واستغنا الكبير عن  
خدمتها واذا كانا صغيرين فاستغنا وهما يكون بالادراك لانهما عند ذلك يتمكنان  
من القيام بخدمتهما فاذا وجدت تلك الغاية فقد وجد ما شرط عليها فيجب اعتاقرها  
من ثلثه حتى اذا المركن له مال غيرها عتقت وبيعت في ثلثي قيمتها للورثة فان مات  
احدهما او ماتا قبل ان يستغنيا بطلت وصيته بالعق لفوات الشرط واذا اوصى  
النصراني بخادم له بالعق ان يثبت على النصرانية بعد موته ولو على الاسلام فيثبت  
على ذلك بعد موته ساعة او اكثر فلها تعق من ثلثه فان تغيرت بعد ذلك لم تبطل  
وصيتها وعتقها ماض وان سلمت عقيب موته بلا فصل ولم يثبت على النصرانية  
فانها لا تعق لان المعبر ادني ما يتناوله اللفظ وشرط ثبوت الوصية ثباتها  
على ما شرط عليها وهو ان يثبت عليه بعد موته فان ثبت على ذلك ساعة فقد تم  
الشرط وان لم يثبت فقد بطلت الوصية لفوات الشرط ولو اوصى لامر ولده  
درهما ان لا يتزوج ابدا او وقت لذلك وقتا فهو كما قاله لانه







وليس قول ملزم في التبرعات اصلا فاما المكاتب اذا وصي ماله ثم ادعى حق ثم مات  
عند ابي حنيفة الوصية باطلة وعند ابي يوسف هي صحيحة وهو نظير ما سبق في كتاب  
العتاق اذا قس المكاتب كل ملوك فيما ملكه فيما استقبل فهو حر ثم عتق  
فلك ملوكا واذا وصي الحر المستامن بماله فعليه المسلم او ذمي فهو جائز  
من قبل ان حكمنا لا يجوز على ورثته ومعنى هذا ان امتناع نفوذ الوصية  
فيما زاد على الثلث لظن الورثة بدليل انهم انهم اذا اجازوا كان نافذا وليس  
لورثته حتى مري عنده لان من في دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام  
كالميت ولان ثبوت الحرمة في هذا بسبب الامان والامان كان لحقه لا لورثته  
ومن حقه تنفيذ وصيته لا باطالها وان وصي باقل من ذلك القدر وصية وردت  
الباقى على ورثته كان ذلك مراعاة لحق المستامن ايضا لا لورثته فمضى ورثته  
فمن حقه تسليم ماله الى ورثته اذا فرغ من حاجته وتصرفه والزيادة على مقدار  
ما وصي فارع عن ذلك وكذلك لو اعتق عبده عند الموت او برعبه في دار  
الاسلام فذلك صحيح منه من غير اعتبار الثلث وان اشهد على وصيته اهل الذمة  
اجرت ذلك وان كانوا على غير ملته لان الكفر كله ملة واحدة ومهادة اهل الذمة  
على المستامن مقبولة ولو وصي له مسلم او ذمي بوصية جاز ذلك لانه ما دام في  
دارنا فهو في المعاملات بمنزلة الذي يعقود دليل التمليكات في حالة الجوار  
وذكر في الامالي ان على قول ابي حنيفة وابي يوسف لا تصح الوصية من المسلم  
والذمي للمستامن لانه وان كان في دارنا صورة فهو من اهل دار الحرب حكما  
حتى يتمكن من الرجوع الى دار الحرب ولا يتمكن اطالة المقام في دار الاسلام ووصية  
من هو من اهل دار الاسلام لمن هو من اهل دار الحرب باطلة لان لتباين الدارين  
تاثيرا في قطع العصمة والموالاتة ونحو ذلك الوصية تبرع بالتمليك ابد بعد  
الموت فيعتبر بالتبرع في حالة الحياة كالهبة والصدقة وذلك صحيح من المسلم  
فكذلك هذا وان وصي الحر في دار الحرب بوصية ثم اسلم اهل الدار وصار  
فرمة ثم اخصموا في تلك الوصية فان كانت قايمة بعينها اجراها لها وان كانت  
قد استهلك قبل الاسلام ابطالها من قبل اني لا اخذ اهل الحرب بما اعتصب  
بعضهم من بعض فالمستلك قبل الاسلام بمنزلة الملقوب والمستهلك لا يصح  
فيه على المستهلك وما كان قايما بعينه فالاسلام الموجود منه بعد الوفاة

قبل حصول المقصود بمنزلة المقرن بالعقد فيجب تنفيذهما ولا تجوز وصية الله  
بأكثر من الثلث لان اهل الذمة التزموا احكام الاسلام فيها يرجع الى المعاملات  
فكان الوصية فيما زاد على الثلث والوصية لبعض الورثة لا تجوز من المسلم مراعاة  
لحق ورثته فكذلك لا تجوز من الذمي وان وصي لغير ملته فهو جائز لانهم اهل ملة  
واحدة في حكم الارث فكذلك في حكم الوصية وان وصي لحر في دار الحرب لم يجز  
لبناء الله ارض بينهما حقيقة وحكما وهذا لا يجري التوارث بينهما وان وصي الذي للبيعة  
او للكنيسة ان ينفق عليها في اصلاحها او وصي ابنه بماله بيعة او كنيسة او بيت  
تار او وصي بان يذبح لعبد لله او للبيعة او لبيت تار وغير ذلك جاز في قول ابي حنيفة  
ولم يجز شي منه في قول ابي يوسف ويحرم وصايا اهل الذمة على ثلاثة اوجه منها  
ان وصي بما هو قربة عندنا وعندهم كالوصية بالصدقة والعتق والاسراج في  
البيت المقدس فهذا يجب تنفيذه ثلاثة بالاتفاق كما يجب تنفيذه اذا كان الموصي  
مسلما فانهم يتقربون الى الله تعالى بذلك بوعدهم وان كانوا لا يثابرون على  
ذلك ووجه منها ان يوصي بما هو قربة عندنا معصية عندهم كالوصية  
بالحج والعمرة الى الروم اذا كان الموصي منهم فعذه الوصية تبطل لانه لا يعتد  
القربة فيه وانما امرنا ان يبنى الاحكام على ما يعتقدون لان وصي بشي من ماله  
لا قوام معينين بصرفه الى هذه الجهة فحينئذ تنفذ الوصية لا عيانهم لان المعنى  
القربة وهو نظير المسلم يوصي بشي من ماله للمعونات او للمناجحات فان كانوا  
انوا ما بعينهم يخصون جازت الوصية لهم والا بطلته ووجه منها ان يوصي  
بما هو قربة عندهم معصية عندنا وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله بمنزلة  
الوجه الاول يجب تنفيذهما عندنا بمنزلة الوجه الثاني لانه ليس في هذه  
الوصية معنى القربة حتى يقال انها وقت لله تعالى فاذا لم يكن لقوم معينين  
كان الموصي له مجهولا جهالة مستتمة فلا تصح الوصية وان كان لا قوام معينين  
فهذه وصية منه لم يجب تنفيذهما كما في الوجه الثاني وهو حنيفة يقول  
الموصي في هذه الوصية قصد التقرب الى ربه ليجب تنفيذه وصيته وان كان لا ثاب  
عليه او كان معصية في الحقيقة كما في الوجه الاول فان اصراره على الكفر واشتغاله  
بالدعة معصية منه وهو غير متاب على ما يوصي به من الصدقة ومع ذلك  
لا تنفذ وصيته وهذا لان امرنا ان يبنى احكامهم على ما يعتقدون لا نرى ان يجوز



النصف منهم في الحرم والحزن وبقا على اعتقادهم وانما يظهر من غير  
 ان يعتبر حقيقة ما يضمنون في ذلك ولهذا يحلفون بالله في الخصومات والدليل  
 عليه ان فيما يطل الوصية بغير اعتقادهم لا اعتقاد المسلمين كذلك فيما يصح الوصية  
 وان بني في حياته بيعة او كنيسة او بيت اركان ميراثا اما عند فلان هذه وصية  
 وعند ابي حنيفة هذا بمنزلة الوقف والوقف عنده لا يلزم في حالة الحياة ولا  
 يمنع الارث بخلاف ما اذا كان مضافا بعد الموت وهذا بخلاف بناء المسجد فان  
 ذلك تقرب بتحويل تلك البقعة وحملها الله تعالى خالصا لا تزي انما  
 لعبادة الله تعالى فاما بقعة البيعة انما بعد ما للتبرك وعبادة الشياطين فلا  
 يتحرز به عن ملكه فلهذا نصير ميراثا لورثته ووصية الذي بالحرم والحزن ميراثا  
 جازمه لا ينافي ما لا تقوم في حقهم منزلة الشافعي والعصير في حقنا ولو اوصى الذي ابي  
 المسلم ذلك جازم عندنا والشافعي لا يجوز ذلك لان الوصي يحلف الموصي وكما انما يحلف  
 الذين يمنع اختلافه بسبب الارث في الملك والنصف كذلك تمنع اختلافه في النصف  
 بحجة الا ايضا اليه وكما نقول فنقول بالنصف الموقوف اليه بعد موته بالوصية كطريق النصف  
 اليه في الوكالة في حياته الا انه اذا كان في التركة خيرا او خيرا فيلبيح للمسلم ان يورث  
 ببيع ذلك من ثمن امانته من اهل الذمة ولا يباشره بنفسه لانه ممنوع من النصف  
 في الحرم والحزن برشعا ومنه عنه واذا شهد قوم من اهل الذمة بدين على الذي  
 والوصي مسلم فالشهادة جازمة لان الدين لهذه الشهادة لا يثبت في ذمة الوصي  
 انما يثبت في ذمة الميت فيكون القضاء على الميت وعلى ورثته وهي حجة عليه  
 الا تزي ان دنيا لو وكل بخصومته مثل شهد عليه فهو من اهل الذمة جازم  
 الشهادة قال ولا يجوز شهادتهم بما تولاه الوصي عن عقوده لان مباشرته العقد  
 اغيره بمنزلة مباشرته لنفسه وانما تجب الدين في ذمته فلا يثبت الا بشهادة  
 هي حجة في حقه ولو اوصى الذي او المسلم الذي بوصية جازفة له عندنا اعتبارا  
 للتبرع بالتكليف بعد الوفاة بالتبرع حالة الحياة ولو اوصى المسلم بيت له ببني  
 مسجد فهو جازم من ثلاثة لانه تقرب بتلك البقعة الى الله تعالى حين جعلها  
 معده لا قامة الطاعة فيها ولو فعل ذلك في حياته جاز كذلك اذا اوصى  
 بعد موته ولو اوصى بان يرم مسجد ببني او يلق فيها حصا او تحمصا او يورث  
 ابواب فهو جازم من ثلاثة لوجود معنى القرابة فيما اوصى به ولم يذكر في

اذا اوصى بشي من ماله للمسجد وذكر في نوادر هشام ان ذلك لا يجوز عند ابي يوسف  
 الا ان يبني بقوله مرة المسجد او لعمركا او لصاحبها فان مطلق قوله للمسجد يوجب  
 التملك من المسجد كقوله فلان والمسجد ليس من اهل الملك وعلى ذلك محذور  
 الوصية جازمة من ثلاثة لان العرف تقيد مطلق لفظه وفي العرف انما يفهم من  
 هذا اللفظ مرة المسجد او عمارتها وان جعل السفلى مسجدا والعلو سكنا او على عكس  
 ذلك فهو ميراث يباع لان الاصل في المساجد الكعبة وتلك البقعة جعلت لله تعالى  
 وتحررت عن حقوق العباد وكل ما يكون في معنى ذلك فهو نافذ وما لم يكن في معناه فليس  
 بمسجد وعلى قول الحسن ان جعل السفلى مسجدا دون العلو جاز وان جعل العلو مسجدا دون  
 السفلى لا يجوز لان المسجد ماله فراو يابيد وعن ابي يوسف انه يجوز ذلك كله  
 حين قد مر بعد ادوراي صيق المنازل باهلها وقد بينا هذا الجنس في كتاب  
 الوقف واذا اوصى المسلم ببيعة او كنيسة فوصيته باطله لان المسلم لا يتقرب  
 الى الله تعالى بمثل هذه الوصية وهو لم يقع الا لسان بيمينه ولو اوصى المسلم بقعة  
 جارية تكون في بقعة المسجد ومرتبه فانهدم المسجد وقد اجتمع من غلها شي  
 اتفق ذلك في بناءه لان وصيته بهذا اللفظ تقع لمصالح المسجد ومن المصالح بناء  
 المسجد بعد الا نهضام ولو انه هدم المسجد وليس بيده غلة بجمعة فاني اني المسجد  
 ثانيا وانقوع عليه من غلها يعني بطريق الاستقراض فيقصي ذلك من غلها في  
 المسجد وان شاوا جمعوا على بناء المسجد من غير ذلك لان التدبير فيه الى اهل المسجد

**باب الوصية بسدس داره**

واذا قال الرجل في مرضه ثلثي فلان او سدس فلان ثم مات قبل  
 ان يقبض فقصي القياس باطلا لانه مجهول غير معروف وحكمها مختلف  
 هذا التعليل لانه لم يبين ان مراده الهبة في حياته او الوصية بعد موته وحكمها  
 مختلف وتيل معناه ان مطلق هذا اللفظ يتناول الهبة او الموهوب مجهول غير مقبوض  
 وذلك دون هبة المشاع فيما يحتمل القسم وتيل معناه ان حقيقة هذا اللفظ  
 يتناول نفسه لانه قال ثلثي وسدس ونفسه لا يحتمل الاحجاب للغير ولا يمكن حمله  
 على ماله لانه مجهول فانه لا يدري اهل مال له ولا واي مقدار ماله ومن ابي حنيفة  
 بالكونه استحسان فجعل ذلك وصية من جميع تركته كما سمي لان حقيقةه تسقط  
 لا يراه بدليل العرف كمن لا يشتري بنفسه يصرف الى الدهل دون الورق



بدليل العرف والعرف الظاهر انهم لا يريدون باطلاق هذا اللفظ في المرض الحار  
الوصية في ثلث الماله كانه اوصي له بثلث ماله ومعنى قوله بثلثي اي بالثلث الذي  
جعل في الشرع حق التصرف فيه بالوصية بعد موتى علي ما قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ان الله تعالى تصدق عليكم الحديث واذا قال في وصيته ثلث داري  
لفلان فان ذلك جائز وليس هذا باقرار لانه اضاف ما جعله لفلان الي نفسه  
اولا فانه يبين ان المراد ان يحاط به له لا الاخبار انه كان له ويذكر هذا اللفظ في حالة  
الوصية يستدل على ان مراده الوصية دون الهبة والشيوع لا يمنع صحة الهبة لان  
القسمه تنمى القبض واصل القبض ليس بشرط في معنى الوصية فكذلك القسمه بخلاف  
الهبة ولو قال سدس داري فهذا اقرار لان الامر لفلان الملك فقد  
اخبر بملكه في سدس ماله وجعل داره ظرفا لملك السدس فلا يصح هو اضاف  
الطرف الي نفسه بمضيء الملك السدس الي نفسه حتى يكون ذلك تملكا منه  
ابتدا فهو منزلة قوله دوقي في ثلثي لفلان او ثوب في ثلثي لفلان ولو قال له الف  
درهم من مالي لم يكن هذا اقرار وهو وصية اذا كان ذكر في وصيته بخلاف قوله  
الف درهم في مالي لان لا حرف في الظرف وحرف من التبعية فاذا جعل الف  
بعضا من ماله كان مصيفا الف الي نفسه ثم وجبا لفلان وان قال عبدني  
هذا الفلان او داري هذه الفلان فهذا مثل قوله سدس داري لفلان في القياس  
ان لم يقبضها في حياته فهو باطل بخلاف قوله سدس داري لان حقيقة هذا  
اللفظ التملك في الحال فني العبد والدار يمكن تحصيل مقصوده مع اعتبار حقيقة  
اللفظ لان اللفظ فيها يصح وفي قوله سدس داري لا يمكن تحصيل مقصوده مع مراعاة  
حقيقة اللفظ فلهذا جعلنا ذلك على الوصية ولو قال سدس درهم من داري لفلان فليس  
هذا باقرار لان من التبعية لان من جعل ما اوجه لفلان من بعض ملكه وكذلك  
لو قال بيت من داري لفلان فليس هذا باقرار بخلاف قوله بيت في داري ولو قال  
سدس داري لفلان ولم يقبل بعد موتى ولم يقل بعد ذلك في حالة الوصية فلهذا  
هبة لانه لا يمكن جعل لفظه على الوصية من غير دليل وليس في لفظه ما يدل  
ولا في حاله ما يدل على ذلك فتكون هذه هبة غير مقسومة ولا مقبوضة ولو قال  
اوصيت بان توهب لفلان سدس داري بعد موتى وصية او تصدق بثلثي  
وصية اجرت ذلك وكذلك لو قال سدس داري لفلان بعد موتى هبة او

جاز ذلك لانه لما قال بعد موتى فقد صرح بالوصية فانه اضاف التصرف الي ما بعد  
الموت والتصرف المضاف الي ما بعد الموت يكون وصية فيجب تنفيذها من الثلث

### باب الوصية بالكمال

رجل ترك خمس بنين وبناتا فوصي لاحد بنيه بكمال الربع بنصيبه فاجازوا له  
القسمه من ستة وثلاثين الربع من ذلك تسعة ونصيبه من ذلك ستة وكمال الربع ثلاثة  
والباقي من الاخرين لكل ابن ستة وللبنات ثلاثة فخرج على طريق الكتاب يقول  
اصل الفريضة لولم يكن فيها وصية من احد عشر لكل ابن سهمان وللبنات سهم فاطرح  
نصيب الموصي له وذلك سهمان فاصرب ما بقي وهو تسعة في اربعة لاجل الوصية بكمال  
الربع فيكون ستة وثلاثين سهمان فهو الماله ومعرفة النصيب ان ياخذ ما طرحه وذلك  
سهمان فيضربهما في اربعة فيكون ثمانية ثم اطرح من ذلك اثنين يبقى ستة فاذا اظهر  
الماله والنصيب ياخذ الموصي له ربع الماله تسعة ستة من ذلك مبرائة بلا ستة  
الاجارة وثلاثة الوصية فاذا اظهر ان وصيته ثلاثة اسهم برغ ذلك من راس الماله  
قبل قسمه الميراث واذا رقت ثلاثة من ستة وثلاثين يبقى ثلاثة وثلاثون بين خمسة  
بنين وبنات لكل ابن ستة مثل النصيب وللبنات ثلاثة وطريق الدينار والدرهم  
في ذلك ان يجعل الله اربعة داهم واربعة دنانير كاجتك الي حساب له ربع صحيح  
ثم يدفع الي الموصي له الربع وذلك دينار ودرهم ويسترد منه بالنصيب دينار واحد  
فيصير في يد الورثة اربعة دنانير وثلاثة دراهم وحاجتهم الي خمسة دنانير  
ونصف لا نأجلنا بنصيب الابن دينار اربعة دنانير التي في ايديهم قصاص  
مثلها يبقى له ثلاثة دراهم وقد دينار ونصف فانكسر فانصاف فيكون ستة  
دراهم بعد ثلاثة دنانير ثم اقلب القصبة فيصير كل دينار معنى ستة وكل درهم  
ثلاثة وقد جعلنا الماله اربعة دنانير كل دينار معنى ستة فذلك اربعة وعشرون  
واربعة دراهم كل درهم معنى ثلاثة فتكون الجملة ستة وثلاثين ثم اعطيناه  
الموصي له دينار واحد ودرهما وذلك تسعة واسترجعنا بالنصيب دينار واحد ذلك ستة  
نظهر ان الصحيح كما بينا وطريق الجهر فيه ان ياخذ ما لا يعطى الموصي له ربع شر  
ينبغي بالنصيب شيئا فيكون في ذلك ثلاثة ارباع ماله وشي وحاجة الورثة الي خمسة  
درهم نصف شي لا نأجلنا بالنصيب شيئا فاجعل الشيء قصاصا يبقى في يدك ثلاثة  
ال بعد موتى



ذلك وذلك شي ونصف شي فاذا اردت على اربعة اشيا ونصف شي ونصف شي  
فيصير ستة اشيا فظهر ان المال الكامل يعدل ستة اشيا فاذا اردت تصحيحه على  
وجه لا ينكر فاضرب ستة في ستة فيكون ستة وثلاثين فهو المال الربع ٥٥  
منه تسعة ومعرفة النصيب انا جعلنا النصيب شيئا وضربنا كل شي في ستة فبين  
ان النصيب وطريق الخطاين فيه ان يجعل ثلث المال اربعة ويعطى الموصي له ثلاثة  
كالمال الربع فليسترد منه بالنصيب سهمان فيضم ذلك الى ما في يد الورثة فيصير عشرة  
وحاجتهم الى خمسة ونصف لاننا جعلنا نصيب الموصي له سهمان فظهر الخطا بزيادة  
اربعة ونصف فعد الى الاصل وزد في النصيب نصف سهم فبين ان النصيب سهم  
ونصف وحاجتهم الى ثمانية وربع لاننا جعلنا نصيب الابن سهمان ونصف فيكون خمسة  
بين سبعة ونصف وللاسه ثلاثة ارباع فذلك ثمانية وربع فظهر الخطا الثاني  
بزيادة اربعة ونصف فبازد في النصيب نصف سهم اذهب نصف الخطا فالبسيل  
ان تزيد سهمها كاملا ليدفع جميع الخطا فيسترد بالنصيب من الموصي له سهمين  
بضمة الى ما بقي من الثلث فيكون ثلاثة ثم يضم ذلك الى ما في يد الورثة وهو ثمانية  
فيصير احد عشر مقسوما بين خمسة بنين والابن سهمان وللبن سهم  
فاستقام التحريم فاذا عرفت طريق الخطاين فطريق الجامع يخرج عليه مستقيما  
ايضا ولو ترك ثلاثة بنين وابنة واوصى لابنة بالرفع بنصيبها واوصى ثلثي  
ما بقي من الثلث فاجازوا فالفرض منه ثمانية واربعين نصيب الابنة من ذلك  
خمس وتمام الربع سبعة وثلاثا ما بقي من الثلث ستة ولكل ابن عشرة اما على طريق  
الكتاب فيقول اصل الفرض بدون الوصية على سبعة لكل ابن سهمان وللابنة سهم  
فاطرح نصيب الموصي لهما وذلك واحد ثم اضرب ما بقي وهو ستة في ثلاثة لوصية  
ثلثي ما بقي من الثلث فيكون ثمانية عشر ثم زد على ذلك سهمين لانه لو كان اوصى ثلث  
ما بقي من الثلث كما زيد سهمها واحد واذا اوصى ثلثي ما بقي من الثلث زيد سهمين  
فيكون ذلك عشرين فيكون ذلك ثم يضرب ذلك في اربعة لكان نصيبه  
بكمال الربع فيكون ثمانية فهو ثلث المال وجملة المال ما بين واربعين  
الربع من ذلك ستون ومعرفة النصيب ان تاخذ ما طرح وهو واحد  
فيضرب ذلك في اربعة ثم يطرح واحدا ثم يضرب ذلك في ثلاثة فيه  
تسعة ثم في ثلاثة فيكون سبعة وعشرون ثم تطرح ذلك في ثمانية

لو كان به نصف ما بقي من الثلث كما تطرح من مبلغ عدد النصيب سهمان فاذا اوصى  
ثلثي ما بقي من الثلث تطرح لاجل ذلك سهمين يبقى خمسة وعشرون وهو النصيب  
فاذا اخذت الابنة ربع المال ستين واسترد منها بالنصيب خمسة وعشرون  
يبقى لها خمسة وعشرون مقدار وصيتها ثم يرفع ذلك من ثلث المال ثمانون  
يبقى خمسة واربعون الموصي له ثلثي ما بقي ثلثا ذلك وذلك ثلاثون يبقى خمسة  
عشر يضم ذلك الى ثلثي المال مائة وستين فيكون مائة وخمسة وسبعين بين ثلاثة  
بنين وابنة لكل ابن خمسون وللابنة خمسة وعشرون مثل نصيبها فاستقام التحريم  
وطريق الجبر في ذلك ان ياخذ ثلث مال مجهول فيعطى الموصي له بالربع ثلاثة ارباع  
الثلث ربع الجميع ثم يسترد منها بالنصيب شيئا فيكون الباقي من الثلث سهمان من اربعة  
وشيء للموصي له ثلث ما بقي ثلثا سهم وثلثا شي يضم ذلك الى ثلثي المال وذلك ثمانية  
اسهم وثلث سهم وثلث شي وذلك بعدد سبعة اشيا لاننا جعلنا نصيب الابنة شيئا فيجعل  
ثلث شي مثله قصاصا يبقى ثمانية اسهم وثلث بعدد ذلك ستة اشيا وثلث شي فرد عليه  
بقدر ثلثة اسهم وثلثي سهم ليمت المال وزد على ما بعد له وهو ستة اشيا وثلث شي  
مثل ذلك ولا طريق لمعرفة ذلك الا بان يضرب ستة وثلاثين في ثمانية وثلث  
فيكون ذلك خمسة وخمسون وخمسة اشباع ستة في ثمانية يكون ثمانية واربعين  
وثلثان في ثمانية خمسة وثلث وستة في ثلثة اشان وثلثان في ثلث تسعان  
فذلك خمسة وخمسون وخمسة اشباع ثم زيد عليه ثلاث مرات ستة وثلاثين  
فذلك عشرون وثلثي ستة وثلاثون وذلك اربعة واربعة اشباع فيكون  
اربعة وعشرين واربعة اشباع فيكون اربعة وعشرين واربعة اشباع اذا  
اردت ذلك على خمسة وخمسين وخمسة اشباع كان ذلك ثمانية بنين فبين ان  
المال الكامل ثمانون وليس له ثلث صحيح فيضرب ذلك في ثلاثة فيصير مائتي  
واربعين فهو جميع المال الثلث ثمانون والربع ستون ومعرفة النصيب  
انا جعلنا النصيب شيئا وقد ضربنا كل شي في ثمانية وثلث ثم يضرب ذلك  
في ثلاثة فاضربنا اصل المال فيكون ذلك خمسة وعشرون وظهر ان النصيب  
خمس وعشرون ثم التحريم كما بينا في الطريق الاول فابعد ثم بين هذه  
الاشياء موافقة الخمس فتختصر على الخمس من كل واحد خمس مائتي واربعين ثمانية  
لا يعون وخمس خمسة وعشرون خمسة فهو النصيب وخمس خمسة وثلاثين

هذا هو الطريق الصحيح  
في معرفة النصيب



سبعة وخمسين خسين الذي هو نصيب كل ابن عشرة فاستقام رقاب رجل اوصى  
بداره بتابع لرجل بالف درهم واوصى لرجل بعرض الف درهم سنة فاستهلك الوارث  
المال بعد موت ابيه وقد كان ابو قد ترك الف درهم ودار اقيمتها الف  
درهم ودار قيمتها الف درهم فابى بيع الدار هني الذي اوصى له يبيع الدار  
بالف درهم ويستوفى منه الالف فيدفع ذلك الى الموصي له بالفرض ستة  
شهور خذ ذلك منه فهو للوارث لانه ليس في البيع حيازة فاما تنفذ الوصية للوصي  
له بالفرض في جميع الثلث والثلث ثمن الدار فيضرب ذلك منه سنة ولا يقال  
الاجل لا يلزم في الفرض لان هذا في حالة الحياة فاما بعد الموت الاجل يلزم في  
الفرض لان هذا في حالة الحياة فاما بعد الموت الاجل يلزم في الفرض لان الفرض  
منزلة العارية ولو اوصى بان يعاد داره من فلان سنة كان يجب الوفاء بذلك  
قل ذلك اذا اوصى بان يفرض الالف منه سنة فاذا مضت السنة فقد نزع  
الالف من الوصية فيرد على الوارث وطرقات وترك اربعة بنين واوصى لاجدهم  
بالثلث بنصيبه وربع ما يبقى من الثلث الاخر فاجازوا قادمي من تسعة وثلاثين  
سهما النصيب ثمانية وتكملة الثلث خمسة وربع ما بقي من الثلث سهمان  
وتخرج على طريق الكتاب ان يقول اصل الفريضة من اربعة لكل ابن سهم  
فيطرح نصيب الموصي له يبقى ثلثه ثم يضرب ذلك في اربعة لوصيته بتكملة الثلث  
فيكون تسعة وثلاثين سهما فهو المال الثلث منه ثلاثة عشر ومعرفة النصيب  
ان ياخذ واحدا ويضربه في ثلاثة فيكون ثلاثة ثم يطرح منه سهما لكان وصيته  
بربع ما يبقى من ثلثة عشر واسترحقت منه بالنصيب ثمانية بقي خمسة  
فهو مقدار الوصية له واذا رفعت ذلك من الثلث بقي ثمانية للموصي له  
بربع ما يبقى ربع ذلك سهمان بقي ستة فيضرب ذلك في ثلثي المال ستة وعشرين  
فيكون ذلك اثنين وثلاثين بين اربعة بنين وثلاثين بين اربعة بنين لكل ابن ثمانية  
وطريق الجهر فيه ان ياخذ ثلث مال مجهود فيعطيه الموصي بتكملة الثلث ثم يستر  
منه بالنصيب شيئا فيعطى الموصي له بربع ما يبقى ربع ذلك الشيء يبقى من الثلث ثلاثة  
ارباع شي بعد اربعة اشيا لاننا جعلنا النصيب شيئا فثلاثة ارباع شي قصاص  
مثله يبقى ثلث المال بعد ثلاثة اشيا وربع شي فيكمل المال بان يزيد عليه ثلث  
نصفه وذلك شي وسببه ايمان شي وقد اكسر بالامان ان يضرب ثلاث

وربع في ثمانية فيكون ذلك ستة وعشرين يزيد عليه مثل نصفه وذلك ثلاثة  
عشر فيكون تسعة وثلاثين فظهر ان المال الكامل بقدر تسعة وثلاثين ومعرفة  
النصيب انما جعلنا النصيب شيئا وضربنا كل شي في ثمانية فاذا ظهر ان النصيب  
شيئا وضربنا كل شي في ثمانية فاذا ظهر ان النصيب ثمانية والثلث ثلاثة  
عشر استقام التخرج كما بينا فان ترك ابو له وامراته ثلاث بنات فاوصى  
لاحداهن بالثلث من جميع المال نصيبها والاخرى بالخمسة نصيبها فاجازوا ذلك  
قال هي من اربعة سهم وخمسة اسهم والوصية كلها من ذلك اربعة وعشرون  
بقي واحد وثمانون للمرأة منها تسعة وللابوين اربعة وعشرون ولكل واحد من  
من البنات ستة عشر فاعط صاحب الثلث مع نصيبها تسعة عشر وصاحبة الخمس  
مع نصيبها خمسة والتخرج على طريق الكتاب ان يصح الفريضة فيكون اصلها من اربعة  
وعشرين كاجتنا الى ثمن وسدس وثلاثين وتقول ثلاثة فيكون من سبعة وعشرين  
حظ البنات ستة عشر بينهما ثلثا لا يستقيم فيضرب سبعة وعشرين في ثلث  
فيكون واحدا وثمانين فيستقيم للمرأة بينهم تسعة ولكل واحد من الابوين اثنا عشر  
ولكل ابنة ستة عشر فاحتاج لمعرفة الوصية الى حساب له ثلث وخمس ذلك  
ان يضرب ثلاثة في خمسة فتكون خمسة ثم يطرح نصيب الاثنين الموصي لهما من احد  
وثمانين وذلك اثنان وثلاثون يبقى تسعة واربعون فاضرب تسعة واربعين في خمسة  
عشر فيكون ذلك سبعة مائة وخمسة وثلاثين فهو مبلغ المال ومعرفة النصيب ان ياخذ  
نصيب واحدة منهما وذلك ستة عشر فيضرب ذلك في ذلك خمسة عشر بعد ما  
يطرح منه الثلث والخمس والثلث خمسة والخمس ثلاثة فاذا طرحتهما بقي سبعة  
فاضرب ستة عشر في سبعة فيكون ذلك مائة واثنا عشر هذا نصيب كل واحدة  
منهما ثم بين المال وبين النصيب موافقة بالسبع فتختصر على السبع من كل واحدة  
منهما وسبع سبعة مائة وخمسة وثلاثين مائة وخمسة واثنا عشر ستة  
عشر فتعذر الاختصار المال مائة وخمسة والنصيب ستة عشر وثلث جميع  
المال خمسة وثلاثين فيعطى الموصي لهما بالثلث خمسة وثلاثون ويسترد منها  
بالنصيب ستة عشر يبقى وصيتها تسعة عشر وخمس جميع المال احد عشر  
على ذلك الموصي لهما بالخمسة نصيبها من ذلك ستة عشر وصيتها خمسة  
لانه ظهر مقدار وصيتها من ذلك اربعة وعشرون يرفع ذلك من اصل المال



ويبقى احد وثمانون مفسوما بينهم بالميراث المرأة تسعة والاربون اربعة وعشرون  
والبنات ثمانية واربعون بينهما من كل واحد منهم ستة عشر مثل نصيبها وطريق  
الجبر فيه ان ياخذ ما لا يجزى فيعطى ثلثها احداها وخمسا الاخرى وقد انكسر المال  
بالاثر والاحماس فظهر فيه عدد البها خمسة عشر بطريق الضرورة لصاحب  
الثلاث خمسة ولصاحبة الخمس ثلاثة ثم لم يفرج بالنصيب من كل واحد منهما شيئا فيضم  
ذلك الى ما في يدك فيصير معك سبعة اجزاء من خمسة عشر جزءا من مال وستين  
وحاجتك الى خمسة اشياء ونصف ثم شيئا لاجلنا نصيب كل ابنة شيئا من ثلاثة  
اشياء وذلك ستة عشر بقي ورا ذلك احد عشر نصيب الابون والامراء اذا كان  
ستة عشر ثلاثة اشياء فاحد عشر يكون شيئا من ذلك ثم نصف سهم شيئا فاذا عرفت  
هذا قلت الشبان ثمانية فاصب يبقى سبعة اجزاء من خمسة عشر جزءا من مال  
بعد ثلاثة اشياء ونصف ثم المال ناقص فيريد عليه مثله ومثل سبعة وهو  
ثمانية اخر حتى يتم المال ثم يزيد على ما بعد له مثل ذلك وليس لثلاثة اشياء ونصف  
ثم سبع صحيح فالسبيل ان يضرب ثلاثة اشياء ونصف ثم فيخرج نصف الثمن  
وهو ستة عشر فيكون ذلك تسعة واربعين يضم اليه مثله فيكون ثمانية وتسعين ومثل  
سبعة وهو سبعة فيكون مائة وخمسة فبين ان المال الكامل بعد مائة وخمسة  
ومعرفة النصيب انا جعلنا النصيب شيئا وصرنا كل شيء في تسعة عشر فظهر ان  
النصيب ستة عشر ثم التخرج الى اخره كما بينا وان ترك ثلاثين وامراء فاصب  
لاحد بنيه ثلاثة ارباع الثلث بنصيبه ولرجل اجنبي ربع الثلث قال  
هي من ما بين ثمانية وثمانين للاجنبي من ذلك اربعة وعشرون والباقي  
بينهم على الميراث وليس لابن وصيه هاهنا لان ميراثه اكثر من ثلث ارباع الثلث  
وانما يتبين لك هذا اذا صححت الفريضة فقول للمرأة الثمن سهم من ثمانية والباقي  
وهو سبعة بين البنين الثلاثة اثلاثا لا يستقيم فيضرب ثمانية في ثلاثة  
فيكون اربعة وعشرين للمرأة ثلاثة ولكل ابن سبعة ففرغنا ان ما اوصي لابن  
شيء وطلب منه ان يتجاوز بدون حقه فيسقط اعتبار وصيته لابن ويبقى  
وصيته للاجنبي ربع الثلث فاسبيل ان يضرب اصل الفريضة في حساب  
له ثلث وربع واقل ذلك اثنا عشر فاذا ضربت اربعة وعشرين في اثنا عشر  
ذلك ما بين ثمانية وثمانون الثلث من ذلك ستة وتسعون واربعة

اوصي للاجنبي ربع الثلث وربع ستة وتسعون اربعة وعشرون قياخذ الموصي  
له ذلك المقدار واذا رفعت من ما بين ثمانية وثمانين اربعة وعشرين يبقى ما بين  
اربعة وستون للمرأة ثمن ذلك وذلك ثلاثة وثلاثون يبقى ما بين واحد  
وثلاثون بين البنين الثلاثة لكل ابن سبعة وسبعون فاستقام التخرج فان  
ترك امراء وثلاث اخوات وجد افا وصي لاحد اخوانه بالثلث بنصيبها وللآخر  
خمس اسداس الوصية فاجازوا فقال هي من ما بين واحد وستين سهم الوصية  
من ذلك مائة واحد وعشرون لاحد الاخيتين وصيتهما ستة وستون وللآخر  
خمس وخمسون بقي بعد ذلك مائة واربعون بين الورثة للمرأة الربع والباقي  
بين الاخوات والجد في قول زيد الجدا اثنان واربعون ولكل واحد وعشرون  
فانما التخرج على طريق الكتاب ان يصح اهل الفريضة وهي من اربعة للمرأة الربع  
والباقي بين الاخوات والجد بالمقاسمة لان ذلك خير للجد من السدس ومن ثلث  
ما بقي وعلى اصل زيد ينظر للجد الى المقاسمة والى السدس والى ثلث ما بقي فاذا كان  
كان خيرا له اعطى ذلك والمقاسمة هاهنا خير ثم قسمه ثلاثة على خمسة لا يستقيم  
فيضرب اربعة في خمسة فيكون عشرين للمرأة خمسة وللجد ستة ولكل اخت ثلاثة  
ثم يحتاج في معرفة الوصية الى حساب له ثلث وثلثه خمسة اسداس واقل ذلك  
ثمانية عشر ان يضرب ثلاثة في ستة ثم تطرح من اصل الفريضة نصيب احدي  
الاختين وهو ثلاثة وخمسة اسداس نصيب الاخرى وهو سهمان ونصف  
تبقى اربعة عشر في ثمانية عشر فيكون المبلغ ما يتاسم واحد وستون سهمها  
ومعرفة النصيب ان ياخذ نصيب احد الاخوات وذلك ثلاثة فيضرب ذلك  
في ثمانية عشر وهو ان يطرح منها الثلث وخمسة اسداس الثلث وذلك احد  
عشر يبقى سبعة وثلاثة في سبعة يكون احدي وعشرين فهو النصيب الكامل  
وثلث المال سبعة وثمانون فيعطى الموصي لها بالثلث سبعة وثمانين ويسترد  
منها بالنصيب احد وعشرون يبقى ستة وستون فاذا تبين وصيتهما تبين  
وصية الاخرى وهو خمسة اسداس هذا المقدار خمسة وخمسون فتكون  
جملة الوصية لهما مائة واحد وعشرون اذا رفعت ذلك من ما بين واحد وستين  
بقي مائة واربعون للمرأة الربع من ذلك وذلك خمسة وثلاثون يبقى ما بين  
الاختين من الجدا والاخت بالمقاسمة لجد اثنان واربعون ولكل اخت احد وعشرون



مثل النصيب فاستقام التخرج وطريق الخبر فيه ان ياخذ مالا مجهولا فيعطي الثالث  
احدا للاخوات وخمسة اسداس الثلث للآخرى فيظهر في المال عدد ثمانية عشر  
سهما من السهام بطريق الضرورة واعينا احدها مائة والآخرى خمسة عشر  
استرجعنا عن احدها شيئا ومن الآخرى خمسة اسداس شي فيصير معنا سبعة اسهم  
من ثمانية عشر جزءا من مال وخمسة اسداس شي وحاجتنا الى ستة اشياء وثلاثي  
فقد جعلنا نصيب الاخت وهو ثلاثة من عشرين شيئا كما بينا فعرفنا ان حاجتنا الى ستة  
اشياء وثلاثي شي في خمسة اسداس شي مثله قصاص يتي اربعة اشياء وخمسة اسداس  
يعود ذلك سبعة اجزاء من ثمانية عشر جزءا من مال والمال ناقص فاكمله بان يزيد عليه  
مثله ومثل اربعة اسباعه واذا زدت على المال هذا فرد على ما يعده وهو اربعة  
اشياء وخمسة اسداس شي ومثل اربعة اسباعه وليس يصحح فليسيل ان يضرب ثلاثة  
في سبعة فيكون احدا وعشرين وانما فعلنا ذلك لانا صممنا الى اربعة وخمسة  
اسداس مثله فيكون الكسر على الاملات ثم يضرب اربعة وخمسة اسداس  
في احد وعشرين فيكون ذلك مائة سهم وسهما ونصف يضم الى مثله فذلك مائتان  
وثلاثة اسهم ومثل اربعة اسباعه تكل سبعة من مائة واحد ونصف يكون اربعة  
عشر ونصف فاربعة اسباعه يكون ثمانية وخمسين اذا ضمت ذلك الى ما يتي  
وثلاثة يكون مائة واحد وستين وسين ان المال الكامل مائتان واحد وستون  
ومعرفة النصيب انا جعلنا النصيب شيئا وضربنا كل شي في احد وعشرين فتبين ان النصيب  
احد وعشرون ثم التخرج كما بينا اما على قول ابي حنيفة وهو مذهب ابي بكر رضي الله عنه  
الاخوات كالاخوات لا يرثون مع الجد فجازت الوصية كانه اوصى لصاحبه الثلث  
بمال الثلث بنصيبها ان كانت وارثة وان لم تكن وارثة فبالثلث وللآخرى خمسة  
اسداس الثلث فاحتجنا الى حساب له ثلث وخمسة اسداس واقله ثمانية عشر  
فاضربه في اصل الفريضة وذلك اربعة فيصير اثنين وسبعين وثلاثة  
اربعة وعشرون وخمسة اسداس الثلث عشرون فكانت وصية احدها اربعة  
وعشرون ووصية الاخرى عشرون ومبلغها اربعة واربعون بقي ثمانية  
وعشرون للمرأة رجة سبعة والمال في واحد وعشرون للجد هذا اذا اجازوا  
وان لم يجزوا جعل الثلث على سهام الوصايا ووصية احدها الثلث ستة  
ثمانية عشر ووصية الاخرى خمسة اسداس الثلث فيكون اربعة عشر

صنفه ثمان وعشرون والجميع ثلاثة وثلاثون والثلث لاصحاب الوصايا  
بينهما على قدر حقهما يبقى اثنان وعشرون رجة للمرأة ونصف الباقي للجد فان ترك  
ابنا وخسنيات فاوصى بنصيبه خمسة اسداس الثلث بنصيبه واوصى لاهل البناات  
بالخمس من جميع المال بنصيبها فاجاروا فني من ثلثها رجة وستين سهما الوصية منها  
احد وثلاثون سهما لابن من ذلك ستة اسهم وللابنة خمسة وعشرون  
والباقي ميراث بينهم وتخرج على طريق الكتاب ان يصح الفريضة فيكون ذلك من  
سبعة لابن سهما ولكل ابنة سهم ثم تحتاج في معرفة الوصية الى حساب له خمس  
وسدس وثلث وذلك بان يضرب الخارج بعضها في بعض خمسة في ستة وثلاثين وثلثون  
في ثلاثة يكون تسعين ثم تقطع من اصل الفريضة نصيب الموصي لهما وذلك ثلاثة  
بمقي اربعة فيضرب اربعة في تسعين يكون ذلك ثلثا مائة وستين فهو مبلغ المال  
ومعرفة النصيب انا اخذ نصيب الابن وذلك سهما فيضرب ذلك في تسعين  
بعد ما يضرب منها الخمس وخمسة اسداس الثلث وخمسة اسداس الثلث  
خمس وعشرون والخصم ثمانية عشر وذلك ثلاثة واربعون اذا طرحت من تسعين  
ثلاثة واربعين يبقى سبعة واربعين فاذا ضربت نصيب الابن وذلك سهما في سبعة  
واربعين يكون ذلك اربعة وتسعين فاذا تبين نصيب الابن تبين نصيب الابنة لان  
نصيبها نصف ذلك سبعة واربعون ثلث المال مائة وعشرون فخمسة اسداس  
الثلث مائة ونصيب الابن اربعة وتسعون فتبين ان نصيب الوصية له كانت بستة  
اسهم تمام خمسة اسداس الثلث وخمس ثلثها رجة وستين اثنان وسبعون نصيب  
الابنة من ذلك سبعة واربعون فظهر ان الوصية لها خمسة وعشرون واذا رقت  
مقدار وصيتها وذلك احد وثلاثون من اصل المال ثلثا مائة وستين بقي ثلثا مائة  
وسبعة وعشرون بين الابن والبناات للذكر مثل حظ الانثيين فللابن اربعة وتسعون  
مثل نصيبه ولكل ابنة سبعة واربعون مثل نصيب الابنة فاستقام وطريق  
الخبر مسرعة في هذه المسئلة بالقياس على ما سبق اذا تأملت في ذلك فلا يكون  
في الاستقالة بالاجرة التطويل من غير فائدة فان ترك امرأته وابويها وثلث  
بنات فاوصى لاحد امرأته بنصيبها بالخصم وللآخرى بالسدس بنصيبها ونحو  
ما بقي من الثلث فاجاروا فاقاب هي من خمسها رجة واربعين سهما الوصية منها  
مائة واثنان وسبعون بينهما لصاحبة الخمس من ذلك سبعة وثلاثون



وميراثا احد وعشرون فذلك مائة وثمانية وخمسون جميع المال ولصاحبه سدس  
تسعة وستون وميراثا احد وعشرون فذلك تسعون سدس جميع المال  
ولصاحبه ربع ما بقي ستة اسهم واما يخرج على طريق الكتاب ان يقول اصل الفريضة  
من ستة للابوين السدسان وللبنات الثلثان والمراتين ثلاثة ارباع هم فقول  
ثلاثة ارباع فتكون القيمة من ستة وثلاثة ارباع فاذا اردت معرفة الوصية اخرجت  
الى حساب له خمس وسدس وثلاث فيضرب خمسة في ستة فيكون ثلاثين ثم تخلص  
في ثلاثة فيكون تسعين ثم تطرح نصيب الابنتين وذلك ثلاثة ارباع من اصل  
الفريضة يبقى ستة فيضرب ذلك في تسعين فيكون خمسمائة واربعين سهما الخمس  
من ذلك مائة وثمانية والسدس من ذلك تسعون ونصيب معرفة المرأتين ان يخذ  
نصيبها وذلك ثلاثة ارباع فيضرب في تسعين بعد ما يطرح من ذلك الخمس والسدس  
وخمس تسعين ثمانية عشر والسدس خمسة عشر فاذا اخرجتهما من تسعين  
يبقى سبعة وخمسون فاذا اضرت ثلاثة ارباع في سبعة وخمسين يكون ذلك  
اثنتين واربعين وثلاثة ارباع فاطرح منه ثلاثة ارباع مقدار ما اخذت  
في الابتداء يبقى اثنان واربعون لكل واحد منهما احد وعشرون فاذا اعطينا  
احدهما مائة وثمانية واسترجعنا سهما بالنصيب احدي وعشرين يبقى  
سبعة وثمانين فهذه وصيتها واعطينا الاخرى تسعين فاسترجعنا سهما احدا  
وعشرين يبقى تسعة وستون فهذه وصيتها فاذا اضممت تسعة وستين الى  
سبعة وثمانين يكون ذلك مائة وثمانون فاذا ارفعنا منه مائة وستة وخمسين  
يبقى اربعة وعشرون للوصية له ربع ما يبقى من الثلث ربع ذلك ستة وثمانون  
ما بقي هو ثمانية عشر الى ثلثي المال ثلثا مائة وستين فيكون ثلثا مائة وثمانية  
وسبعين مقسوما بينهم بالميراث المرأتين من ذلك اثنان واربعون ستي  
تقسمها بينهم مع اهل كل واحد احد وعشرون مثل نصيبها وللأبوين  
مائة واثنان عشر سهما لكل واحد ستة وخمسون وللبنات مائة واربعة  
وعشرون لكل ابنة اربع وسبعون وثلثان فاستقام الخرج فان ترك خمس ثمانية  
وانوين واوصى لاحد بناته بالثلث بنصيبها وثلاثة ارباع الوصية لآخر فاق  
الاب باين وانكر البنات واجازوا كلهم الوصية فالفريضة من ثمان مائة وثمانية  
وعشرين الوصية منها ثلثا مائة وثمانية وسبعون لصاحب الثلث من ذلك

مايتان وستة عشر وميراثا ستون فذلك ثمان مائة وثلث وللأخرى مائة واثنان  
وستون فذلك ثلاثة ارباع وصية الاول ويدخل الابن مع الاب في نصيبه  
وهو خمسة وسبعون فيأخذ منها اربعون ولا يقول اقرار الورثة بوارث اخر  
صحيح في حقه على ان يشارك المقر له في نصيبه لان المقر له لم يقر له كان ما اقر به  
حق شرع الفريضة بدون هذا الاقرار فنقول اصلها من ستة للابوين السدسان  
وللبنات اربعة وعلى ما اقر به الاب للابوين السدسان والباقي بين الاولاد للذكر  
مثل حظ الانثيين اسباعا فيضرب ستة في سبعة فيكون اثنين واربعين للاب  
من ذلك سبعة وهو السدس واللامر كذلك يبقى ثمانية وعشرون بين الابن والبنات  
للأب ثمانية ولكل ابنة اربعة فتبين ان نصيب الابن يزعم الاب ثمانية ونصيب  
الاب سبعة فالسدس الذي نصيب الاب يصوب كل واحد منها فيه بجميع حقه فيصير  
على خمسة عشر واذا صار السدس على خمسة عشر كان جميع المال تسعين هذا  
وجه تصحيح سهام الفريضة واذا اردت معرفة الوصية اخرجت الى حساب له  
ثلث وربع وذلك اثنا عشر ثم تطرح من اصل الفريضة نصيب احدي البنات  
وثلاثة ارباع نصيب الاخرى على حسب وصيته لهما ونصيب احدي البنات  
اثني عشر وثلاثة نصيب الاخرى تسعة وذلك احد وعشرون اذا طرحت ذلك  
من تسعين يبقى تسعة وستون فاذا اضرت تسعة وستين في اثنا عشر يكون ذلك  
تمام مائة وثمانية وعشرين فهو مبلغ المال الثلث من ذلك مايتان وستة وسبعون  
فيأخذ احدي المرأتين الثلث ويسترد منها نصيبها وطريق معرفة ذلك ان يخذ نصيبها  
اثنا عشر ويضرب ذلك في اثنا عشر بعد ما يطرح منها ثلثها وثلاثة ارباع الثلث  
ثلثها اربعة وثلاثة ارباع الثلث ثلاثة فذلك سبعة اذا طرحت سبعة من اثني  
عشرين يبقى خمسة يضرب اثني عشر في خمسة فيكون ستين فهو نصيبها اذا رقت  
ذلك من مايتان وستة سبعين يبقى مايتان وستة عشر فهو وصيتها ووصية الاخرى  
ثلاثة ارباع ذلك مائة واثنان وستون فاذا اضممت ذلك الى مايتان وستة عشر  
يكون ثلثا مائة وثمانية وسبعون اذا رقت ذلك من اصل المال يبقى هناك  
اربعا مائة وخمسون مقسومة بينهم للابوين السدسان مائة وخمسون لكل واحد  
سبعة وخمسة وسبعون وللبنات بينهما اربعة لكل واحد منهم ستون مثل  
الابن ثم ما اخذ الاب يقسم بينه وبين المقر له على خمسة عشر فيكون كل جزء



من ذلك خمسة فثمانية اجرام من ذلك للابن وذلك اربعون سهما وسبعة للاب  
وذلك خمسة وثلاثون سهما فاستقام التحريم ولو ترك ابنين وعشرة دراهم  
عينا وعشرة دينارا على احد هما واوصى بخمس ماله الا درهما فانك ترفع من  
العين درهمين للموصي له وذلك خمس الماله العين ثلثيها ترجع منه بالاستقنا  
درهما فيزد ذلك على الاثنين فتصير العين في ايدهما تسعة نصف ذلك للابن الذي  
لا دين عليه ونصفه نصيب الابن المديون فلا يعطى ذلك لان عليه فوق حقه ولكن يقسم  
ذلك بين الابن الذي لا دين عليه والموصي له اثلاثا لان حق الموصي له في خمس الدين  
الذي على المديون وحق الابن الذي لا دين عليه في خمس ذلك فبا تعين لهما من ذلك  
يقسم بينهما اثلاثا ثلاثة وهو درهم ونصف للموصي له وثلثا ثلاثة للابن فقد رمل  
للبن مرة اربعة ونصف ومرة ثلاثة وذلك سبعة ونصف وقد تعين من الدين مثل  
ذلك للابن المديون فكان جملة المال العين سبعة عشر درهما ونصف خمس ذلك  
ثلاثة ونصف وقد نفدنا الوصية في الدفتين في ذلك فاسترجعنا درهما بالاستقنا  
فبقي له درهمان ونصف والمقسوم بين الاثنين خمسة عشر لكل واحد منهما سبعة  
ونصف ولو كان اوصى بالخمس لادريهين فالسبيل ان يعطى للموصي له خمس العشرة  
وذلك درهمان ثلثيها ترجعها بالاستقنا فيصير في ذلك عشرة دراهم بين الاثنين  
نصفين فيأخذ الابن الذي لا دين عليه خمسة والخمسة التي هي نصيب الابن المديون  
يقسم بين الموصي له والابن الذي لا دين عليه اثلاثا كما بينا في الفصل الاول  
فيسلم للموصي له درهم وثلثا درهم وللبن في المراتين ثمانية وثلث فظهر  
ان المتعين من الدين ثمانية وثلث وان جملة المال ثمانية عشر وثلث خمس  
ذلك ثلاثة وثلثان وقد نفدنا الوصية في هذا المقدار في الدفتين واسترجعنا  
بالاستقنا درهمين بقي درهم وثلثا درهم ولو اوصى بخمس ماله لرجل الادريه  
منه لآخر فانك تأخذ ثلث العشرة العين فبعضي صاحب الدرهم درهمين  
في يد الموصي له بالخمس الادريه درهمان وثلث لان الموصي له المستثنى حقه  
في الثلث مقدم فان الموصي له بالخمس شريك الوارث في التركة والموصي له بالثلث  
بشيء مسي حقه مقدم على حق الوارث فلهذا يعطى صاحب الدرهم من الثلث  
درهما ويبقى لآخر من الثلث درهمان ويسلم للابن الذي لا دين عليه ستة وثلث  
الى ان يتيسر خروج ما بقي من الدين فيجزيه القسمة واضحة على ما تقدم في باب

ولو ترك ثلاث بنين واوصى بمثل نصيب احد هو لرجل وثلث ماله لآخر فاجازوا  
فالفرصة من ستة لصاحب الثلث اثنان والموصي له بمثل نصيب احد هم واحد  
ولكل واحد من الاثنين سهم لان الموصي له بمثل النصيب عند الاجارة كان آخر فكانه  
ترك اربع بنين واوصى بثلث ماله فالفرصة من ستة للموصي للثلث سهمان  
ولكل واحد من الاثنين سهم من اربعة من الثلثين وان لم يخبروا فالفرصة من تسعة  
فالثلث من ذلك بين الموصي له بالثلث وبين صاحب النصيب سهمان من ذلك  
لصاحب الثلث سهم للموصي له بالنصيب على اعتبار احوالهما عند الاجارة فانهم  
لو اجازوا وكان حق الموصي له بالثلث ضعف حق الموصي له بالنصيب فذلك عند  
عدم الاجارة يقسم الثلث بينهما على مقدار حقهما اثنان وهذا قول ابي يوسف  
رحمه الله بناء على اصله ان الوصية الواقعة في حق الورثة يبطل عند الاستحقاق  
ولا يبطل في حق الضرر بها في الثلث فاما على قوله بدرجة الله الثلث بينهما على  
خمس للموصي له بالثلث ثلثه وللوصي له بالنصيب سهمان لان  
اصل الفرصة من تسعة حاجتنا الى حساب تنقسم ثلثا اثنان للموصي له بالثلث  
ثلاثة ولكل ابن ثلث الثلثين وذلك سهمان وفي حال عدم الاجارة للموصي له  
بمثل النصيب لا يستحق من الثلثين شيئا وانما جعل نصيب احد ورثته عيارا  
اوجه له بالوصية ونصيب احد البنين سهمان فعرنا انه اوجب للموصي له بمثل  
النصيب سهمين والموصي له بالثلث ثلاثة فبقسم الثلث بينهما على مقدار حقهما  
فيكون على خمسة للموصي له بالثلث ثلاثة ولصاحب النصيب سهمان **مسألة**  
قالها محمد رحمه الله في وصي الام فيها تركت من الميراث ووصي الاخ والعمران العم  
وجميع من يورث من الصغار والكبار والغايب من الورثة بمنزله وصي الاب  
وصي الجد ابو الاب اذ المرئيين اب ولا وصي اب في الكبير الغايب فكل شي جاز  
على الوارث الكبير الغايب فهو جاز لو وصي ما ذكرناه وما لا فلا ومعني هذا الكلام  
ان وصي من سمي حقا الحفظ ومع ما عشي عليه التلف لان ذلك من الحفظ وحفظ  
التميز اي من حفظ العين كما اذا وصي لاب في حق الكبير الغايب ولانه الحفظ وهذا  
لوجبهما احدهما ان الحفظ من حيث الميت ربما يظهر دين يحتاج الى قضائه من تركته  
وصي قائم مقامه فيما هو من حقه والثاني ان وصي الام بمنزله الامر والامر  
الحفظ على ولدها الصغير في ماله كما ان لها ولاية حفظ نفسه فذلك لوصي



الام ذلك ولوان وصي الاب باع رقيقا او شيئا من الميراث على الكبير الغائب جاز  
جاز بيعه فيما سوى العقار ولا يجوز في العقار كذلك وصي الام في حق الصغيره  
والكبير الغائب ولا يتجروص على الاب على الكبير الغائب لان التجارة تصرف دون الحفظ  
وليس له سوى الحفظ في حق الكبير الغائب فذلك وصي الام في حق الصغير وكل شيء  
ورثه الكبير الغائب من غير ابيه فليس لوصي ابيه عليه سبيل لان ثبوت حلي الحفظ  
له في الموروث عن الاب حتى الاب وذلك لا يورث فيها ورثه الكبير من غير الاب  
فذلك وصي الام واما وصي الاب على الولد الصغير فامره عليه جاز فيما باع واشتري  
في جميع ذلك لانه قائم مقام الاب وللاي ولاية مطلقة في التصرف في مال  
ولده الصغير فتثبت تلك الولاية لوصيه الذي هو قايما  
مقامه بعد موته والله اعلم بالصواب

**كتاب العين والدين**

باب الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الامه رضي الله عنه وعن والده  
اعلم ان جميع سائر هذا الكتاب وترتيبها من علم محمد بن الحسن رحمه الله فاما اصل  
التفريع والتفريع من صنعة الحسن ابن زياد وقد كان له من البراعة في علم الحساب  
ما لم يكن لغيره من اصحاب ابي حنيفة رحمه الله ولكنه كان شكس الحلق فكان لا يولف  
معه الضجوة وكان يخلوا فيصنف فبعد رحمه الله على مصنفاته سواء نسخ من  
ذلك ما ظهر ذلك في بعض ابواب الجامع واكثر كتب الحساب من تلك الجملة خصوصا  
هذا الكتاب فمن دقايق الفقه والحساب ما لا يوجد في غيره ثم بدأ الكتاب بوضحة  
الرجل ثلث ماله لان محل الوصية الثلث شرعا قال عليه السلام ان الله  
تصدق عليكم بثلث اموالكم الحلال بذكر الطحاوي في مشكل الآثار ان  
من الناس من انكر صحة هذا اللفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لان في  
لفظ التصديق ما يمتنع عن التقرب فلا يستقيم ان يقال ان الله تعالى يتقرب  
الي عباده وقال وليس كما ظنوا و مراده صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى  
جعل ثلث اموالكم لتكسبوا به لانفسكم في حال حاجتكم الى ذلك ولفظ التصديق  
مستعار لهذا المعنى وهو كقوله تعالى من الذي يقرض الله قرضا حسنا  
والاستقراض يكون الحاجة ولا يجوز ان يقال ان الله تعالى يحتاج الى عباده في  
منهم ولكن لفظ القرض على وجه المجاز والاستعارة مع انه لا يبعد ان يقال

ان الله تعالى يتقرب الي عباده قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما ناسر  
عن ربه لا ازال اتقرب الي عبدي وهو قبيح عديني وقال من تقرب الي شبرا  
تقربت اليه ذراعا ثم يقول الموصي له بالثلث شريك الوارث في التركة وهذا  
يزاد حقه بزيادة التركة وينقص بنقص التركة ولا يقدم تنفيذ الوصية له على  
تسليم الميراث الى الوارث لوجهين احدهما ان الاستحقاق ثبت له بمثل ما ثبت به  
الاستحقاق للوارث وهو السهم الشايع المذكور من ممالك الاجاب له فالميراث  
للورثة المذكور في كتاب الله تعالى يذكر السهام والسدس والربع والثلث فالوصية  
بالثلث والربع والسدس يكون مثل ذلك والثاني ان الاجاب في الابدان كان الى  
الموصي للاقارب والاجاب جميعا ثبوت الله تعالى بضيبي الاقارب في اية  
الموارث فبقي الاجاب والاجاب في محل الوصية على ما كان الى الموصي وهو بهذا  
الاجاب يجعل الموصي خليفة نفسه فيما سمي له كان الوارث خليفة شرعا لا تربي  
ان الوصية بثلث المال صحيح فيما لا ماله في الحال فنحن انه اثبات الخلاف  
ثم ملك المال من ثمرات تلك الخلافة وهذا كان وجوبها بالموت بمنزلة الوراثة  
اذ عرفنا هذا فنقول اذا وصي الرجل ثلث ماله لرجل وله ثلاثون دينارا قيمتها ثلثمائة  
درهم لانه لا غيرها كان له ثلث الدينار وثلث الدراهم لان ماله عند موته  
الجبشان وقد اوجب له الوصية بثلث ماله وليس صرف هذا الاجاب لان احد  
الجبشيين باولي من الاخر فيستحق ثلث كل جنس وهو شريك الوارث فكما ان حق  
الوارث ثبت في ثلثي كل جنس فكذلك حق الموصي له في ثلث كل جنس فان هلك  
منها عشرون دينارا بعد موت الموصي او قبله كان للموصي له ثلث العشرة  
الباقية وثلث ثلثمائة درهم لان هلك قبل موت الموصي صار كان امرين فان وجوب  
الوصية بالموت وانما يتناول ثلث ماله عند الموت وكذلك ما علة بعد موت  
الموصي قبل القسمة لان التركة بعد الموت قبل القسمة مبقاة على حكم مال المورث  
ولهذا يظهر فيها زيادة تقتضي الزيادة دينه وتنفذ وصيته فكان الهالك بعد موته  
بمنزلة الهالك قبل موته وانما تكون للموصي ثلث المال يوم تقع القسمة والثاني  
ان المال بالموت صار مشترك بين الوارث والموصي له والاصل في المال المشترك  
الذي يوي منه شيء ان النواوي يكون من بضيبي الشراك بالحصصة والباقي كذلك  
لانه ليس بعضهم باحد الضرر عليهم بالنوي باولي من البعض وكذلك لو كان



له سدس ماله وانما له سدس الباقي من الدنانير والدرهم ولو كان اوصى له بثلاث  
الدنانير وثلاث الدراهم ثم مات ولم يترك شيئا غيرها كان للموصي له ثلث كل جنس  
الا في هذا الفصل تقدم تنفيذ وصيته على حق الورثة لانه لا يستحق عند الموت  
مالا مسمى فيكون هو في معنى الغريم في انه تقدم حجة في محله على حق الوارث  
الا ترى انه لو كان له اموال سوى الدرهم والدنانير لم يكن للموصي له من ذلك  
شي وان الدرهم والدنانير لو هلك قبل موت الموصي او بعده بطلت الوصية  
وانه لا بد من قيام ملكه فيهما وقت الايضاح لتصح الوصية فهذا تبين انه يستحق  
الغير بهذا الاجاب فلا يكون منه وبين الوارث شركة بل يكون حقه مقدما على  
حق الوارث في العين الذي ثبت استحقاقه له فيعطي له ثلث الدنانير وثلث الدرهم  
وما بقي بعد ذلك فهو للوارث فان هلك عشرين دينار قبل موته او بعد موته  
فان كان لليت سواها ماله فان الموصي له يستحق الدنانير العشرة مع ثلث الدرهم  
اذا كان يخرج ثلث ذلك من ثلث ماله لان حق الموصي له في هذين الجنس من مقدم  
على حق الوارث فكان حقه كالاصل وحق الوارث فيها كالبيع والاصل ان المال  
الذي يشتمل على اصل وبيع اذا هلك منه فجعل الهالك من البيع دون الاصل كما في  
المضاربة اذا كان فيها ربح ففرقنا ان يهلك بعض المال لا ينفوت شيء من محل  
الوصية فيجب تنفيذ جميع وصيته مما بقي اذا وجد شرطه وهو كونه خارجا  
من ثلثه وان لم يكن له ماله سواها فله ثلث ما بقي من المال نصفه فيما بقي من الدنانير  
ونصفه فيما بقي من الدرهم لان هلاك بعض الدنانير لم يبطل شيء من وصيته  
فقد بقي من الدنانير معدا ما اوصى له بها وبقا ذلث بقي جميع وصيته فيها  
الا انه لا يجوز تنفيذ الوصية في اكثر من الثلث بدون اجازة الورثة وانما يتقرر  
استحقاقه في ثلث الباقي من المال وذلك في المالكين على السواء فيكون نصف  
حقه من الدنانير ونصفه من الدرهم وبان ذلك بان يجعل ما بقي من الدنانير  
كانه درهم فيكون ماله اربعة للموصي له ثلث ذلك وذلك ما به وثلاث  
وثلاثون وثلث نصف ذلك من الدرهم وذلك ستة وستون وثلاثون  
ويجعل الدرهم دنانير فيكون الكل بمعنى اربعين دينار والخراج كما بينا بخلاف  
ما اوصى له بثلاث ماله فان هناك حقه مختلط بحق الوارث فبعد هلاك  
بعض المال انما يبقى في وصيته في كل مال بقدر ما بقي من ثلثه

ما بقي من الدنانير وثلث الدرهم ولو كان اوصى له بسدس الدنانير وسدس  
الدرهم ثم هلك من الدنانير عشرون دينار اخذ السدس كله من الباقي  
لان جميع وصيته باق بعد هلاك بعض الدنانير وهو خارج من ثلث ما بقي من المال  
فان جميع وصيته خمسة دنانير وخمسين درهما وقد بقي من المال ما يزيد اذ ثلثه  
على المقدار هذا فيأخذ جميع وصيته الا ترى انه لو ظهر في المالكين زيادة لم يكن  
للموصي له الا مقدار ما سمي له فلهذا اذا هلك بعض المال قلنا لا يبطل شيء من وصيته  
فكون حقه مقدما على حق الوارث في المحل الذي في غير الوصية فيه ولو هلك  
من الدرهم ايضا ما يتا درهم وقد كان اوصى له بثلث ماله فانه ياخذ سدس  
المائة الباقية وسدس العشرة الدنانير لان ما هلك صار كالمركن فهو شريك الوارث  
في الباقي لهم شايع سماء له الموصي فاجتهد ذلك النهم من المالكين وان كان اوصى له بشيء  
الدرهم وسدس الدنانير كان له من الدنانير الباقية ثلثها ومن الدرهم الباقية  
كذلك لان جميع وصيته باق بقا ثلث كل نوع الا انه لا تنفذ له الوصية الا في ثلث  
ما بقي من المال وثلثه بقدر ستة وستين وثلثين اذا جعلت العشرة دنانير  
بمعنى ما به درهم فبذلك من المالكين نصفين نصفه مما بقي من الدنانير وذلك ثلاثة  
وثلث ونصفه مما بقي من الدرهم وذلك ثلاثة وثلاثون وثلث بل هذا مال  
له ثلث ما بقي من المالكين واذا ترك الرجل الف درهم وما به ثمانية قيمتها الف درهم  
واوصى لرجل بسدس ماله فاستحق نصف القيمة اخذ الموصي له سدس الباقي  
من القيمة وسدس الدرهم لان الموصي له شريك الوارث حكما ان الهالك  
يكون من نصيب الشراكا بالحصص فلهذا المستحق اذا المستحق انه لم يكن بالاله  
وانما اوجب له الموصي سدس ماله وماله نصف القيمة وجميع الدرهم يستحق  
سدس كل واحد منهما وكذلك لو استحق نصف الدرهم ايضا وكذلك لو اوصى  
بثلث فانه ياخذ ثلث ما بقي من كل قال باعتبار ان المستحق صار كان لم يكن ولو كان  
اوصى بسدس الف درهم وسدس الدرهم ثم استحق نصف المالكين اخذ ثلث ما بقي  
كاه نصفه في الف درهم ونصفه في الدرهم لان حقه هاهنا مقدم على حق الوارث  
فقد اوجب الوصية له في عين فيتعين جميع وصيته باعتبار ما بقي من المالكين  
بالاستحقاق لا يبطل شيء من وصيته كما اذا هلك بعض المالكين ورفررحه  
الله يقول في هذا الوضع للموصي له سدس ما بقي منهما لان بالاستحقاق تبين



ان المستحق لم يكن مملوكا له وصحة هذه الوصية باعتبار قيام ملكه وفيه الايصا  
فلا يستحق الامس ما كان مملوكا له فاما بالهلاك لا يتبين ان الكل لم يكن مملوكا  
له وقت الايصا فاستحق هو سدس الجميع ثم بقي وصيته ببقا حلالا وقد بينا هذه  
المسئلة في الوصايا واصلها فيما ذكر في الجامع الصغير اذا وصي ثلث ثلاثة داهم  
فاستحق منها درهمان فالوصي له جميع الدرهم الباقي اذا كان يخرج من ثلث  
عندنا وعند زفره ثلث الدرهم الباقي ولو كان هلك منها درهمان كان للموصي  
له جميع الدرهم الباقي بالاتفاق وكذلك لو كان الف درهم او مائة او ثمانين  
من صنف واحد او شيئا مما يحال او يوزن فاما اذا ترك الف درهم وثلاثة  
اعبد او وصي لرجل بسدس الاعبد وسدس الدراهم او وصي له بسدس ماله ثم  
هلك عبدان كان له في الوجهين سدس العبد الباقي وسدس الدراهم وكذلك  
الاستحقاق اما في الوصية بسدس المال فالجواب واضح وفي الوصية بسدس  
الاعبد والدراهم قيل هذا الجواب قول ابي حنيفة فاما عند ابي يوسف ومحمد  
رحمهما الله هذا ما سبق سواء ويكون نصف العبد الباقي مع سدس الدراهم لان  
عندهما الرقيق يقسم قسمة واحدة بمنزلة سائر الحيوانات من جنس واحد الا  
تري انها تثبت في الذمة مطلق التسمية في العقود المثبتة على التوسع كسائر الحيوان  
فكانت الوصية بسدس كالوصية بسدس الف درهم وسدس الابل وعند ابي حنيفة  
الرقيق لا يقسم قسمة واحدة على وجه الجبر لان المقصود بالقسمة الانتفاع فلا  
بد من المعادله في المنفعة للاخبار على القسمة وذلك في العبيد متعد ولما فيها من  
التفاوت العظيم في المنفعة باعتبار التفاوت في المعاني الباطنة فيكون العبيد  
بمنزلة اجناس مختلفة ولو اوصي بسدس ثلثة اشياء من اجناس مختلفة ولو اوصي  
بسدس ثلثة اشياء من اجناس مختلفة كالابل والبقر والغنم واستحق جثمان او هلكا  
لم يكن للاسدس الباقي كذلك اذا كان اوصي له بسدس الاعبد الثلاثة فاستحق  
عبدان او هلكا لم يراخذ الا سدس العبد الباقي الا ترى انه لو بقي اكل له يستحق  
بنكلك التسمية نصف العبد الباقي بطريق الاخبار على القسمة فكذلك لغة هلال  
العبد من خلاف صنف واحد مما يوجد فيه القسمة وقبل هذا الجواب قوله جميعا  
كما اطلق في الكتاب لان الرقيق عندهما وان كانت تقسم قسمة واحدة قبل القسمة  
هي بمنزلة الاجناس المختلفة الا ترى ان مال المضاربة اذا كان الف درهم فاشترى

بها المضارب عشرين كل عشرين دي الف الف ملك المضارب شيئا منها ويجعل كل واحد  
سهما مستغولا براس المال بمنزلة الجلسين بخلاف ما اذا كان مائة مائة تساوى الفين  
فان المضارب ملك حصته من الربح فذلك في حكم الوصية يفصل بين الموصي ولو كان  
العبيد دارا فاستحق نصفها مقسوما او غير مقسوم فهو سواء ان كان اوصي له بسدس ماله  
فله سدس الباقي وان كان اوصي له بسدس الدار وسدس الدراهم اخذ ثلث ما بقي من الدار  
وسدس الدراهم لان الدار الواحد يقسم قسمة واحدة وباستحقاق نصفها لا يبطل  
شي من وصيته الا ترى انه لو لم يستحق منها شي كان ياخذ ثلث نصفها بتلك التسمية  
عند القسمة فكذلك بعد استحقاق النصف ولم يذكر الهلاك في الدار لان ذلك  
لا يتحقق فان كان مكان الدار ثلاثة دور متفرقة او مجتمعة الا ان كل دار منها عليها  
طيط على حدة فوصي له بسدس ماله او بسدس الدور والدراهم فاستحق داران  
سهما فله سدس الدراهم وسدس الدار الباقية في الوجهين اما عند ابي حنيفة رجحه  
الله لان الدور كالاجناس المختلفة من حيث انها لا تقسم قسمة واحدة وانما تقسم كل  
دار على حدة وكذلك عندهما لا يبطلان القول في الدور انها تقسم قسمة  
واحدة ولكنهما يقولان ان راي الامام انظر في قسمة الدور وله ان يفعل ذلك قبل  
ان يري النظر في حكم اجناس مختلفة فكذلك قلنا لا يكون الموصي له الا سدس الباقي  
ولو اوصي لرجل بسدس ماله وقد ترك الف درهم وثلاثة اثواب احدها هروي  
والاخر مروي والاخر قوصي فذلك ثوبان منها فله سدس الباقي وكذلك لو كان  
اوصي له بسدس الثياب وسدس الدراهم لان الثياب اجناس هانئا الا ترى ان مطلق  
التسمية لا تثبت دينيا في الذمة في شي من المعقود والاجناس المختلفة لا تقسم  
قسمة واحدة وانما استحق الموصي له سدس كل ثوب مما اوجب له الموصي فبعد  
هلاك الثوبين لا يستحق من الثوب الباقي الا سدسه ولو هلك نصف الدراهم  
ايضا فان كان اوصي له بسدس ماله فله سدس الباقي وان كان اوصي له بسدس  
الدراهم وسدس الثياب كان له سدس الثوب الباقي وثلث الدراهم الباقية  
لان في الدراهم وصية تبقى ببقا ما بقي منها وقد كان اوصي له منها بالسدس  
وذلك ثلث الدراهم الباقية فياخذها كلها وهو ما استحق من الثوب الباقي  
الا سدسه مما اوجب له الموصي فلهذا لا يباح من الثوب الباقي الا سدسه واذا  
ترك ثلثا شياه درهم وعشرة زطي يساوي ثلثا درهم وقد اوصي بثلث ماله



ولاخر ثلث العدل وثلث الدراهم فان الموصي له يقسمان الثلث بينهما نصفين  
لاستواء حقهما فان ثلث العدل وثلث الدراهم ثلث جميع المال اذ لا مال  
له سوى هذين النوعين فيكون الثلث بين الموصي لهما نصفين نصف ذلك يأخذه الموصي  
له ثلث العدل وثلث الدراهم من المالاين او لا لان الموصي له بالثلث شريك الوارث  
فكان حق الموصي له بمالك معين مقدم على حق الوارث في التنفيذ في حكمه فذلك  
هو مقدم هو مقدم على حق الموصي له ثلث المال فاذا اخذ هو سدس العدل  
وسدس الدراهم خرج حصة الميراث ثم يقسم ما بقي بين الموصي له ثلث المال  
وبين الورثة اخماسا لان الموصي له يضرب في الباقي بسهم والورثة بحقوقهم وهو  
اربعة اسهم فان ضاع نصف الدراهم قبل موت الموصي او بعده اقتسم الثلث ما بقي  
يضرب فيه صاحب ثلث المال بثلاثة اسهم والاخر بأربعة اسهم في قول ابي يوسف  
ويهرحهما الله لا في ما هلك من الدراهم يبطل من وصية الموصي له ثلث المال  
بعض وصيته ولا يبطل من وصية الموصي له ثلث العين شي وقد بقي من العين مقدرا  
ما اوصي به وزيادة فاذا حق الموصي له ثلث المال في ثلث المال يوم تقع القسمة  
وذلك مائة وخمسون والموصي له ثلث العين في المالاين مائة فما بقي من الدراهم  
وما به ثلث العدل فجعل كل خمسين سهما فيكون كل خمسين سهما فيكون حقه  
اربعة اسهم وحق الموصي له ثلث المال ثلاثة اسهم والثلث بينهما على سبعة  
والثلثان اربعة عشر فيكون حصة الموصي له ثلث العدل وثلث العين  
من ذلك اربعة اسهم يأخذه مقدما من المالاين نصفين لان حقه فيهما سوا  
شريقتين باق من المالاين بين الوارث وبين الموصي له ثلث المال على سبعة  
عشر سهما يضرب الوارث في ذلك بجميع حقه اربعة عشر والموصي له  
بالثلث في ثلث فاما في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله الثلث بينهما نصفان  
لان من اصله ان الموصي له بالعين يبطل وصيته فيما زاد على الثلث ضربا  
او استحقاقا عند ازالة عدم الورثة فانما يضرب هو في الثلث ثلث ما بقي  
من العين وذلك مائة وخمسون وكذلك الموصي له ثلث المال ولهذا كان  
الثلث بينهما نصفين قال واذا ترك الرجل ثلثا مائة درهم وجواب هريرة  
يساوي ستمائة درهم وادعي لآخر رجلين ثلث مالهم ولاخر سدس الجاهل  
وثلث الدراهم فان الموصي له ثلث المال يضرب في الثلث ثلاثة اسهم يضرب

471  
له الاخر بسهمين فما اصاب الموصي سدس الجواب وثلث الدراهم كان له نصف  
ذلك في الجواب ونصفه في الدراهم لان وصيته بقدر ما بقي درهم سدس الجواب  
وثلث الدراهم وصية الاخر ثلث جميع المال وذلك ثلثا مائة فاذا جعلت كل مائة  
سهما كان حق الموصي ثلث المال في ثلاثة اسهم وحق الاخر في سهمين فيكون الثلث  
بينهما على خمسة والثلثان عشرة حق الورثة فتكون الحصة على خمسة عشر سهما  
من ذلك حق الموصي له بالعين واحد او لا من المالاين نصفين لان حقه في المالاين على  
السواثل يقسم ما بين الموصي له بالثلث وبين الورثة يضرب فيه الورثة بعشرة  
والموصي له بالثلث بثلاثة فتكون القسمة بينهما على ثلاثة عشر سهما فان لم يقسموا  
شيئا حتى هلك نصف الجواب يبطل شي من وصية الموصي له بالعين فهو يضرب في  
الثلث عماتين والموصي له ثلث المال كذلك يضرب بما يتبين وهو ثلث المال  
يوم تقع القسمة فلهذا كان الثلث بينهما نصفين نصف الثلث للموصي له بالعين  
ياخذ ذلك من المالاين نصفين ثم يقسم الباقي بين الورثة والموصي له بالثلث على خمسة  
اسهم فان كان ضاع الدراهم ولم يضع من الجواب شي ضرب الموصي له بالعين في الثلث  
اربعة اسهم وضرب الاخر خمسة لان وصيته باقية كلها فهو يضرب بما يتبين والموصي  
بالثلث انما يضرب ثلث الباقي من المال والباقي بسبع مائة وخمسون الجواب  
ونصف الدراهم ثلث ذلك مائة وخمسون اذا جعلت كل خمسين سهما  
يكون له خمسة والاخر اربعة فكان الثلث بينهما على تسعة وحصة المالاين سبعة  
وعشرون للموصي له بالعين من ذلك اربعة اسهم يأخذها او لا من المالاين نصفين ثم  
ياخذ ما بقي من المال بين الورثة والموصي له بالثلث على ثلاثة وعشرين سهما لان الورثة  
يضربون بجميع حقوقهم وذلك ثمانية عشر سهما والموصي له خمسة كمال ولو ترك  
ثلثا مائة درهم وسينما يساوي مائة درهم وادعي لرجل ربع ماله ولاخر سدس  
السيف وثلث الدراهم فالثلث بينهما على خمسة اسهم للموصي له بالعين سهران والموصي  
له بالربع ثلاثة اسهم لان حصة المالاين اربعة فوصية الموصي له بالربع مائة درهم وصية  
الاخر سدس السيف وذلك ستة عشر وثلثان وسدس الدراهم وذلك خمسون  
درهما فيكون ذلك ستة وستين فاذا جعلت تفاوت ما بين الاول والاخر وهو  
الاثنان وثلاثون وثلث بينهما يكون للموصي له بالعين سهران فلهذا كان الثلث  
بينهما على خمسة وحصة المالاين على خمسة عشر للموصي له بالعين من ذلك سهران



ربع ذلك في السيف وثلاثة اربعة في الدراهم بحسب وصيته في كل مال ثم الباقي  
بين الورثة والموصي له بالربع على ثلاثة عشر سهما لان كل واحد منها يضرب  
في الباقي بجميع حقه فان لم يقسموا حتى صاع ما به درهم كان الثلث بين صاحبي  
الوصية على سبعة عشر سهما لان لهما كل واحد نصف وصية الموصي  
له بالعين شي فهو يضرب في الثلث بسبعة وثلاثين والموصي له بالربع انما يضرب  
بربع ما بقي وذلك خمسة وسبعون درهما فتا حلت تفاوت ما بين الاقل والاكثر  
وذلك ثمانية وثلث منها فيكون حق الموصي له بالعين ثمانية اسهم وحق الموصي  
له بالربع تسعة وان شئت قلت قد انكسر المايه بالاثلاث والارباع فجعل المايه  
على اثنا عشر سهما للموصي له بالعين ثلثا ذلك ثمانية اسهم والموصي له بالربع المايه  
ثلاثة ارباع ذلك تسعة فاذا اجعت بينهما كلن تسعة عشر سهما وهو الثلث وجملة  
المال احد وخمسون سهما للموصي له بالعين منها ثمانية اسهم ربع ذلك في السيف  
وثلاثة اربعة فيما بقي من الدراهم والباقي مقسوم بين الموصي له بالربع وبين  
الورثة على ثلاثة اربعين سهما لان الورثة يضربون بجميع حقهم وذلك اربعة  
وثلاثون والموصي له بالربع يضرب بتسعة فان هلك من الدراهم ماية اخرى  
قبل القسمة فالثلث بين الموصي لهما على سبعة اسهم لان الموصي له بالعين يضرب  
بسته وستين وثلاثين على طاله والاخر انما يضرب بربع الباقي وذلك خمسون  
فاذا اجعت تفاوت ما بين الاول والاكثر وذلك ستة عشر وثلثان للموصي له بالربع  
ثلاثة وللآخر اربعة فلهذا كان الثلث بينهما على سبعة وجملة المال احد وعشرون  
للموصي له بالعين اربعة ربع ذلك في السيف وثلاثة اربعة فيما بقي من الدراهم  
والباقي مقسوم بين الآخر والورثة على سبعة عشر سهما لان الوارث يضرب في الباقي  
باربعة عشر والموصي له بالربع ثلثا واذ اترك عبدا يساوي الف درهم وترك  
الف درهم سواء فاقصى العبد لرجل وثلث ماله لآخر فالثلث بينهما نصفان لان  
من اصل ابي حنيفة رحمه الله ان القسمة في العبد بينهما على طريق المنازعة فيكون  
على ستة خمسة للموصي له بالعبد وسهم لآخر وكل الف من الالفين يكون على ستة  
ايضا للموصي له بالثلث ثلث ذلك اربعة فحصل لكل واحد منهما خمسة فلهذا  
كان الثلث بينهما نصفين وعندنا يقسم العبد على طريق العول ارباعا للموصي  
له بالثلث سهم من العبد ثم يجعل كل الف على ثلاثة باعتبار الاصل اذ ليس

عول فيكون للموصي له بالثلث سهران من الالفين وسهم من العبد ثلث ثلاثة ايضا فلهذا  
كان الثلث بينهما نصفان وقد اتفق الجواب مع اختلاف التخرج وقد تقدم بيان هذا  
في الوصايا وان لم يقسموا حتى هلك الف درهم فالثلث بينهما في قول ابي حنيفة على  
سبعة اسهم لان العبد صار على ستة والالف الباقية كذلك على ستة للموصي له بالثلث  
سهران وله من العبد سهم فهو يضرب في الثلث بثلاثة والموصي له بالربعة  
لان حقه وان كان في خمسة الا انه لما يضرب بقدر الثلث وثلث الباقي اربعة  
فوصيته فيما زاد على اربعة يبطل صرا واستحقاقا كما هو اصل ابي حنيفة رحمه الله  
فلهذا اضرب هو بالربعة اسهم والثلث بينهما على سبعة وجملة المال احد وعشرون  
للموصي له من ذلك اربعة اسهم كله في العبد في اخذه وما بقي من العبد يضم الي الالف  
الباقية فيقسم بين الورثة وصاحب الثلث على سبعة عشر سهما بضرب الوارث  
باربعة عشر والموصي له بالثلث ثلثا واما على قول ابي يوسف ويحرم رحمه الله الثلث  
بينهما على خمسة لان العبد يصدر على اربعة للموصي له بالثلث سهم ثلث الالف الباقية  
يكون على ثلثا سهم باعتبار الاصل للموصي له بالثلث سهم فكان حقه في سهمين  
وحق الآخر في ثلاثة فلهذا كان الثلث بينهما على خمسة وجملة المال  
على خمسة عشر للموصي له بالعبد ثلاثة اسهم كله في العبد ثم يقسم ما يبقى  
بين الورثة والموصي له بالثلث على اثني عشر سهما للموصي له بالثلث سهران  
وذلك سدس ما بقي في الحاصل باخذه من المائتين وخمسة اسداس ما بقي من الورثة  
واذا ترك عبدا يساوي الف درهم فاقصى العبد وارصى لرجل ثلث الالف  
فالثلث بينهما يقسم احاسا للعبد ثلاثة احاسه يعق منه ذلك ويسمى فيما بقي  
لان الوصية بالعق غير مقدم على الوصية الاخرى انما ذلك في العقد المنفذ  
باعتبار انه لا يتحمل الرجوع عنه فاما الوصية بالعق في احتمال الرجوع عنه  
كغيره فيضرب العبد في الثلث بقيته وهو الف درهم والآخر سدس الالفين  
فيكون التفاوت بين الاقل والاكثر وذلك ثلثا مائة وثلاثة وثلاثون وثلث سهما  
فيكون للعبد ثلاثة اسهم والموصي له بثلث الالف سهران فاذا صار الثلث  
بينهما على خمسة كان جميع المال على خمسة عشر والمال ثلثا الف فكل الف  
على خمسة ثم يقسم العبد ثلثا احاس رقبته وذلك ستمايد ويسمى  
للورثة في امرعاية ويا حد الموصي له بثلث الالفين خمسين الالف



وذلك اربعة فيبقى للورثة من الالفين الف وستماية وقد استوفوا من العبد  
اربعا فيسلم لهم القان وقد نفذنا الوصية في الف هذا اذا ادي العبد السقا  
وان كان مقلدا لا يقدر على اداء ما عليه قسمت الالفان بين الموصي له بثلاث  
الفين وبين الورثة على ستة لان ما في ذمة العبد تاوي فيعزل هو وصيته  
ويبقى حق الموصي له بثلاث الالفين في اربعة وحق الورثة في الفين فيجعل  
كل اربعة بينهما فيكون حق الورثة خمسة اسهم وحق الموصي له ساسا  
فياخذ سدس الالفين وذلك ثلثاياه ثلاثة وثلاثون وثلثين انا عالم  
للعبد من رقبته مثل هذا او مثل نصفه وذلك خمس مائة فالمعتق من المالك  
القان وخمس مائة وقد نفذنا الوصية لهما في ثمان مائة وثلاثة وثلاثون  
وثلث وسلم للورثة نصف ذلك الف وستماية وستون وثلثان  
فاستقام الى ان يودي العبد السعاية فاذا قدر على ذلك امسك مقدار  
وصيته وذلك ستماية فياخذ الموصي ثلث الالفين من ذلك ستة وستين  
وثلاثين حتى يتم له اربعة كما له حقه واخذ الورثة ثلثاياه وثلثه وثلثين  
وثلث حتى يسلم كمال الالفين وفي الكتاب يقول ما خرج من السعاية  
اخذ الموصي له من الورثة مثل سدس الخارج وهذا موافق لما بينا اذا تأملت  
واذا ترك يساوي الف وهو ووصي لرجل ثلث ماله والاخر سدس الالفين  
بعينها فالثلث بينهما على احدى عشر مائة لان وصية العبد بقيمته وهي الف فيضرب  
في الثلث بجميعها وان كان اكثر من الثلث لانه وصية بالبراة عن السعاية فيكون  
منزلة الوصية بالالف المرسلة يستحق الضرب بجميعها وان جاورت الثلث  
وصاحب ثلث المالك وصيته ستماية وستة وستون وثلثان فيجعل هذا ساسا  
فيكون حقه في سهم واحد وحق صاحب الثلث في اربعة اسهم وحق العبد في ستة  
اسهم فاذا اجعت بين هذه السهام كانت احدى عشر وهو الثلث والجملة ثلاثة  
وثلاثون للعبد من ذلك ستة عشر ونصف يسلم له من ذلك ستة ويسمي  
في عشرة والموصي له بسدس الالف ياخذ سهما من ستة عشر ونصف من  
الالف ويجمع ما بقي فيقسم بين الموصي له ثلث المالك وبين الورثة على ستة  
وعشرين سهما للورثة من ذلك اثنان وعشرون والموصي له بالثلث اربعة  
هذا اذا ادي العبد ما عليه من السعاية فان لم يقسموا حتى ضاع نصف الدراهم

واستحق نصف العبد قسمت الثلث على ستة اسهم لان وصية العبد يرجع الى نصف  
رقبته وذلك ثلاثة ووصية صاحب الثلث يرجع الى سهمين لان ثلث المالك  
ثلثاياه وثلثه وثلثون وثلث فيقتص من وصية صاحب السدس الالف شي  
فيكون الثلث بينهم على ستة والمالك ثمانية عشر ونصف العبد الباقي تسعة يسلم من  
ذلك ثلثه وهو ثلث النصف ويسمي في ثلثي النصف وياخذ الموصي بسدس الالف  
من الخمس مائة الى السعاية فيكون مسقوما بين الورثة والموصي له بالثلث على اربعة  
عشر سهما للورثة من ذلك اثناعشر والموصي له سمان على قدر سبعة للموصي  
له بالثلث سبع ذلك ولا فرق بين سهم من سبعة وبين سهمين من اربعة عشر  
وقال سجد في جميع هذه المسائل اذا اوصى لرجل شي بعينه ولاخر ثلث ماله مثلا  
قسم الثلث على وصاياهما فياخذ الموصي له بالشي بعينه حصته من الثلث فما اوصى له  
ثم يعطي صاحب الثلث من الذي اوصى به بعينه للرجل مثل ما اخذ ذلك  
الرجل وما بقي من حصته جعل ما بقي من المالك لان وصيته سابعة في المالكين  
جميعا فيجب تنقيدها من كل مال حصته

### باب الوصية ٥٥٥

بأكثر من الثلث قال سجد واذا اوصى لرجل ثلث ماله ولاخر بجميع ماله  
فاجاز ذلك الورثة فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله يقسم المالك بينهما على طريق  
المنازعة وبيان ذلك انه لا منازعة لصاحب الثلث فيما زاد على الثلث فيسلم  
ذلك لصاحب الجميع وهو ثلث المالك فقد استوت منازعتهما في الثلث  
فيكون بينهما نصفان فحصل لصاحب الجميع خمسة اسداس المالك ولصاحب الثلث  
سدس المالك قال سجد الحسن رحمه الله وهذا خطأ بل على قول ابي حنيفة يقسم  
بينهم ارباعا بطريق المنازعة وبيان ذلك ان يبدأ بقسمة الثلث فان حقها  
فيه على السوا فيكون بينهما نصفان ثم ياتي الى الثلثين فيقول كان لصاحب الثلث  
سهما من ستة وصل اليه سهم فاما بقي من حقه سهم واحد فلا منازعة له فيما زاد  
على سهم واحد من الثلثين وذلك ثلاثة فيسلم ذلك لصاحب الجميع ويبقى سهم استوت  
استوت منازعتهما فيه فيكون بينهما نصفان فحصل لصاحب الثلث سهم ونصف  
من ستة وذلك الربع وحصل لصاحب الجميع اربعة ونصف وذلك ثلاثة ارباع المالك  
وتخرج الحسن رحمه الله اصح فان على ما ذكره سجد رحمه الله يودي الى ان لا يتنفع صاحب



الثالث بالاجازة اصل لانه لو لم تجز الوصية لهما كان الثلث بينهما نصفان ثم ياخذ صاحب  
الثالث سدس آخر من الورثة بالاجازة ليس له كمال حقه كذا في الاجتماع ينبغي  
ان يتفق كل واحد منهما بالاجازة وذلك فيما قلنا وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله  
القسمة على طريق العول فيضرب صاحب الجميع بثلث وصاحب الثلث بينهم فيكون المال  
بينهم ارباعا وان لم تجز الورثة ذلك فعندنا يقسم الثلث بينهما ارباعا وعند ابي حنيفة  
رحمة الله نصفين لان وصية صاحب الجميع فيها زاد على الثلث بطل ضربا واستحقاقا  
قال ولو اوصي لرجل ثلث ماله والاخر ثلثي ماله فاجازوا في قياس قول  
ابي حنيفة على ما ذكره محمد رحمه الله ما زاد على الثلثين لانه لا مانعة فيه لصاحب الثلثين  
ولا لصاحب الثلث فيسلم لصاحب الجميع ثم ما زاد على الثلث الى تمام الثلثين لا مانعة  
فيه ايضا صاحب الثلث وصاحب الجميع وصاحب الثلثين بدعيانه فيكون بينهما نصفين  
وقد استوت منازعتهم في الثلث فيكون بينهم اثلاثا يحتاج الى حساب له ثلث  
ينقسم اثلاثا وتنقسم نصفين وذلك ثمانية عشر يسلم لصاحب الجميع مرة ستة  
ومرة ثلاثة ومرة سهمين فذلك احد عشر ولصاحب الثلثين مرة ثلاثة ومرة  
سهمان فذلك خمسة عشر ولصاحب الثلث سهمان فاما على تخرج الحسن فنقول  
يقسم الثلث اولا بينهم اثلاثا بالسوية فيكون المال من تسعة ثم حق صاحب الثلثين  
في تسعة وصل اليه سهم بقي له خمسة فما زاد على خمسة من الثلثين وهو سهم واحد  
لا مانعة فيه لصاحب الثلثين فياخذ صاحب الجميع وحق صاحب الثلث كان  
في ثلثه وصل اليه سهم بقي له سهمان فما زاد على السهمين الى تمام خمسة وذلك  
ثلاثة لا مانعة فيها فيكون بين الآخرين نصفين وقد استوت منازعتهم في  
سهمين فيكون بينهم اثلاثا فقد انكسر بالاثلاث والانصاف فيضرب  
ثلاثة في اثنين فيكون ستة ثم ستة في تسعة اصل المال فيكون اربعة وخمسين  
منه تصح المسئلة وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله القسمة على طريق العول  
يضرب فيه صاحب الجميع بثلاثة وصاحب الثلثين بسهمين والثلث بسهم فيكون  
على ستة اسهم وان لم تجز الورثة فالثلث بينهما كذلك عندنا يقسم على ستة  
وعند ابي حنيفة رحمه الله يقسم الثلث بينهما اثلاثا قال ولو اوصي لرجل  
بثلث ماله والاخر بنصفه فاجازوا على قول ابي حنيفة رحمه الله ياخذ صاحب  
النصف كل واحد منهما سدس المال لانه لا مانعة لصاحب الثلث معهما فيها

زاد على الثلث وكل واحد منهما يدعي الزيادة الى تمام النصف وفي المال سعة  
فياخذ كل واحد منهما ذلك القدر ثلثه استوت منازعتهم فيه فيكون بينهم  
اثلاثا فحصل لصاحب الثلث سيمي المال وكل واحد من الآخرين ثلاثة اسباع ونصف  
تسع وان لم تجز الورثة فالثلث بينهم اثلاثا وعندنا ان اجازت الورثة فجميع مقسوم  
بينهما على ثمانية بطريق العول يضرب فيه صاحب النصف كل واحد منهما بثلاثة  
وصاحب الثلث بسهمين وان لم يجزوا فالثلث بينهم على ثمانية فلو اوصي بثلث ماله  
ونصف ماله وثلثي ماله وخمسة اسداس ماله فاجازوا اما قياس قول ابي حنيفة  
على ما ذكره محمد رحمه الله ان ما زاد على ثلثي المال الى خمسة اسداس لا يدعيه احد منهم  
الا صاحب خمسة اسداس فياخذ ذلك بلا منازعة وهو سدس المال شرزا ويح  
النصف الى الثلثين لا يدعيه الا صاحب الثلثين وصاحب خمسة اسداس وفي  
المال سعة فياخذ كل واحد منهما سدسا آخر ثم ما زاد على الثلث الى تمام النصف وذلك  
سدس واحد لا يدعيه صاحب الثلث ويدعيه الباقيون فيكون بينهم اثلاثا  
والثلث الباقي استوت منازعتهم فيه فيكون بينهم ارباعا فقد انكسر بالاثلاث  
والارباع فاصرت ثلثه في اربعة فيكون اثنا عشر ثم اثنا عشر في ستة فيكون  
اثنان وسبعين فصاحب خمسة اسداس ياخذ مرة اثنا عشر ومرة اثني عشر  
ومرة اربعة فذلك ثمانية وعشرون ومرة ستة فذلك اربعة وثلاثون  
وصاحب الثلثين ياخذ مرة اثنا عشر ومرة اربعة ومرة ستة فذلك اثنان وعشرون  
وصاحب النصف ياخذ مرة اربعة ومرة ستة فذلك عشرة وصاحب الثلث ما  
اخذ الا ستة فتكون القسمة بينهم على هذا وعلى تخرج الحسن يقسم الثلث اولا  
بينهم ارباعا بالسوية فيكون من اثني عشر ثم صاحب خمسة اسداس حقه في عشرة  
وصاحب الثلث حقه في ثمانية وياخذ كل واحد منهما سهمان فاما على سبعة  
الى ثمانية وهو سهم واحد ياخذ صاحب خمسة اسداس بلا منازعة وصاحب  
النصف حقه في ستة وصل اليه واحدة بقي له خمسة فما زاد على ذلك الى تمام  
سبعة وذلك سهمان هو لا مانع فيه وكل واحد من الآخرين يدعيه فيكون  
بينهما نصفين وما زاد على ثلاثة الى تمام خمسة وذلك سهمان لا يدعيه  
صاحب الثلث فيكون بين الثلاثة اثلاثا والباقي وهو ثلاثة استوت منازعتهم  
فيكون بينهم ارباعا وقد انكسر بالاثلاث والارباع فاصرت ثلثه



في أربعة فيكون اثنا عشر فتكون مائة وأربعة وأربعين منه تصح المسئلة وان لم  
تجز الورثة فالثلث بينهم ارباعا كما بينا فان كان اوصي مع هذا ايضا بجميع ماله  
فليخرج محمد يقول ما زاد علي خمسة امداس لا يدعيه احد سوى صاحب الجميع  
فياخذ بلا منازعة وفيما زاد علي الثلثين الي خمسة امداس وصاحب الجميع ه  
نصفان وما زاد علي النصف الي تمام الثلثين وذلك سدس اخر لا يدعيه  
صاحب النصف فيكون بين الثلثين وصاحب خمسة امداس وصاحب  
الجميع اثلاثا وما زاد علي الثلث الي تمام النصف وهو سدس اخر بينهم وبين  
صاحب النصف ارباعا وقد استوت منازعتهم في الثلث فيكون بينهم اخماسا  
فقد انكسر بالاخماس والارباع والاثلاث والانصاف فالسبيل ان يضرب  
هذه الخارج بعضها في بعض الا ان الاربعين تجزى عن اثنين فيضرب خمسة  
في اربعة فيكون عشرين ثم في ثلاثة فيكون ستين ثم يضرب اصل الفريضة  
وهو ستة في ستين فيكون ثلثمائة وستين منه يصح التخرج في قول  
ابي حنيفة وعلى تخرج الحسن الثلث يقسم بينهم اخماسا ولا يكون المال من خمسة  
عشر ثم صاحب خمسة امداس حقه في اثني عشر ونصف وصل اليه سهم بقى له  
احد عشر ونصف وقد انكسر بالانصاف فاضعه فيكون المال من ثلاثين  
وصل الي كل واحد سهمين ثم وصاحب الثلثين في عشرين وصل اليه سهمان  
بقى له ثمانية عشر فما زاد علي ذلك الي عشرين وذلك سهمان بين صاحب  
الجميع والخمسة امداس نصفين ثم ما زاد علي ثمانية عشر الي ثمانية عشر وذلك  
خمس بينهما وبين صاحب الثلثين اثلاثا ثم ما زاد علي ثمانية الي ثلاثة  
عشر وذلك خمسة بينهم وبين صاحب النصف ارباعا ثم الباقي وهو ثمانية  
بينهم اخماسا وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله القسمة عوليه بينهم عند  
الاجازة في جميع المال فيكون علي عشرين سهمان لان صاحب الجميع يضرب  
بسته وصاحب خمسة امداس بخمسة وصاحب الثلثين بأربعة وصاحب  
النصف بثلاثة وصاحب الثلث بسهمين وعند عدم الاجازة يكون الثلث بينهم  
عشرين سهمان كما قال ولوا وصي لرجل ثلث ماله ولاخر سدس ماله فاجازت  
الورثة اخذ كل واحد منهم وصيته كاملا لان المال وفيها اوجبة لكل واحد  
منهم وزيادة وان لم تجبروا ضرب كل واحد منهم في الثلث بوصيته فتكون

القسمة بينهم علي طريق العول بالاتفاق لان الوصا كلها وقعت في الثلث واستوت  
في القوة فيضرب كل واحد منهم بجميع حقه فان كان اوصي مع هذا بجميع ماله  
كاجازت الورثة فان ابا يوسف رحمه الله ذكر ان قياس قوله ابي حنيفة رحمه الله  
في ذلك ان لصاحب الجميع نصف المال وسدس المال بينه وبين صاحب الثلث  
اثلاثا ونصف سدس بينهم وبين صاحب الربع ارباعا والباقي بينهم وبين صاحب  
السدس اخماسا قال لا بد من اعتبار القسمة بطريق المنازعة فبعض الوصايا  
قد جازت الثلث واذا وجب باعتبار القسمة بطريق المنازعة سقط اعتبار  
القسمة بطريق العول لان بينهما تضادا عند القسمة بطريق المنازعة يكون التخرج  
ما قاله ان كل جزء وخرج من منازعة بعضهم فيدعي ذلك بعضهم فيفسر ذلك بين  
الذين يدعون بالسوية قال محمد رحمه الله وليس هذا بقياس قوله ابي حنيفة  
في الوصايا التي لم تجاوز الثلث ان كل انسان يضرب في الثلث بوصيته ولا يجعل  
لبعضهم شيئا دون بعض ولكن قياس قوله ابي حنيفة ان كل شيء زاد علي الثلث  
فكان الي الورثة اجازته ورده بانه يقتسم علي ما وصفه ابي يوسف واما الثلث  
الذي ليس الي الورثة اجازته ولا ورده فانه يقتسم علي الوجه الذي كان يقتسم عليه  
ولم تجز الورثة وقد وجدها هنا محل القسمة بطريق العول ومحل القسمة بطريق  
المنازعة فلا بد من اعتبارهما جميعا فيكون القول في هذه المسئلة ان النصف  
لصاحب الجميع خالصا والسدس بينه وبين صاحب النصف نصفان ثم بقي الثلث  
الذي لا اجازة فيه للورثة فهو بين اصحاب الوصايا كلهم يقتسمونه كما كانوا  
يقتسمونه ولم تجز الورثة يضرب فيه صاحب الجميع وصاحب النصف وصاحب  
الثلث كل واحد منهم بالثلث وذلك اربعة من اثني عشر وصاحب الربع بثلث  
وصاحب السدس بسهمين فاذا اجتمعت بين هذه السهام بلغت سبعة عشر واذا  
ضارهم بالثلث سبعة عشر فصار جميع المال احدى وخمسون ثم اذا اخذ  
الموصي له بالجميع نصف ذلك خمسة وعشرون ونصف فقد انكسر بالانصاف  
فاضعفه فيكون سهمان مائة واثنين منه تصح المسئلة كما قال ولو كان  
قوله علي التفصيل الاول الذي قاله ابي يوسف لكات الاجازة ببعض وصية  
بعضهم ومعلوم انه ليس للوارث علي الموصي هذه الولاية ان ينقص نصيبه  
الاجازة وبيان ذلك فيما اذا اوصي لرجل بجميع ماله ولاخر ثلث ماله ولاخر



سدس ماله فجاز وافق قياس القول الاول لصاحب الجميع ثلث المال وسدس  
 بينه وبين صاحب الثلث نصفين والسدس الباقي بينهما وبين صاحب السدس  
 اثلاثا فنصيب صاحب السدس ثلاثا عند الاجازة ثلث سدس وهو سهم ثمانية  
 عشر واذ لم يجز وكان له خمس الثلث لانه يضرب في الثلث بالسدس سمس  
 ويضرب الاخران كل واحد منهما بالثلث سهمين فيكون الثلث بينهم خمسة وسهام المال  
 خمسة عشر فعند عدم الاجازة يسلم له سهم من ثمانية عشر فينتقص حقه بالاجازة  
 وهذا لا يستقيم فعرفنا ان الطريق ما قلنا وهو ان صاحب الجميع ياخذ ثلثي  
 المال ثم يقسم الثلث بينهم على طريق القول فيكون احما ثا قاسب الحسن رحمه  
 الله وهذا الذي قاله محمد غير صحيح ايضا فان على ما ذهب اليه يودي الى ان لا ينفع  
 صاحب السدس وصاحب الثلث بالاجازة اصلا بل يسلم لكل واحد منهما عند وجود  
 الاجازة ما يسلم عند عدم الاجازة ومعلوم ان كل واحد منهما ينفع بالاجازة ومعلوم  
 ان كل واحد ينفع بالاجازة اذا افرده كذلك عند الجميع ينبغي ان ينفع كل واحد  
 منهم بالاجازة وانما يتحقق ذلك على ما ذهبت اليه من البداية فيقسم الثلث وهذا  
 لان النصف بطريق القول يكون عن موافقة فهو اقوى من انقسم بطريق المنازعة  
 وانما يريد بالاقوى فيقسم الثلث بينهم في المسئلة المذكورة اخرا على خمسة ويكون  
 المال على خمسة عشر ثم صاحب الثلث كان حقه في خمسة وصل اليه سهمان  
 بقي له ثلاثة فزاد على ثلاثة وهو سبعة هو لا يدعيه فيسلم لصاحب الجميع  
 وصاحب السدس كان حقه في سهمين ونصف وصل اليه سهم بقي له سهم ونصف  
 فزاد على سهم ونصف الى تمام ثلاثة يكون بين صاحب الجميع وصاحب الثلث  
 نصفين يبقى سهم ونصف استوت منازعتهم فيه فيكون بينهم اثلاثا فحصل لها  
 السدس عند الاجازة سهم ونصف وعند عدم الاجازة كان لا يسلم له الا سهم  
 واحد فقد انتفع صاحب الاجازة وحصل لصاحب الثلث مرة سهمان ومرة  
 ثلاثة ارباع سهم ومرة نصف سهم فيكون ثلثه وربع وعند عدم الاجازة ما  
 كان يسلم للاسهان فقد انتفع بالاجازة وسلم له سهم وربع فعرفت ان الصحيح من  
 بين الطريق ما ذهب الحسن ثم يخرج المسئلة الاصلية على تخرج الحسن ان يسلم  
 بثلث المال فيضرب فيه صاحب النصف والثلث والجميع كل واحد منهم بالثلث  
 وهو اربعة ويضرب فيه صاحب الربع بثلاثة وصاحب السدس بسهمين فيكون

بينهم على سبعة عشر واذ اصار الثلث على ستة عشر كان جميع المال احد وخمسين  
 فاذا انقسموا الثلث على سبعة عشر فنقول صاحب النصف كان حقه في خمسة وعشرين  
 ونصف وصل اليه اربعة بقي حقه في احد وعشرين ونصف ما زاد على ذلك  
 الى تمام ثلثي المال وذلك اثني عشر ونصف يسلم لصاحب الجميع بلا منازعة وصاحب  
 الثلث كان حقه في سبعة عشر وصل اليه اربعة بقي له ثلاثة عشر فزاد على ذلك  
 احد وعشرين ونصف ذلك ثمانية ونصف بين صاحب الجميع وصاحب النصف  
 نصفان لكل واحد منهما اربعة وربع وصاحب الربع كان حقه في اثنا عشر  
 وثلاثة ارباع وصل اليه ثلاثة بقي حقه في تسعة وثلاثة ارباع فزاد على  
 تسعة وثلاثة ارباع الى تمام ثلاثة عشر لا منازعة له فيه فيكون بين صاحب  
 الثلث والنصف والجميع الاثنا عشر لكل واحد منهما سهم وثلث وحق صاحب السدس  
 كان في ثمانية ونصف وصل اليه سهمان بقي حقه في ستة ونصف فزاد  
 على ذلك الى تسعة وثلاثة ارباع وهو ثلث وربع يكون بين الاربعة الباقيين  
 اربعا فيبقى ستة ونصف وقد استوت منازعتهم فيه فيكون بينهم اخماسا ثم طريق  
 الصحيح يضرب المخارج بعضها في بعض واذ اخرجت المسئلة بهذه الصفة ظهر  
 ان كل واحد منهم ينفع بالاجازة كما بينا قال ولو اوصى لرجل بنصف ماله ولاخر بنصف  
 ماله ولاخر سدس ماله فجازت الورثة فان صاحب النصفين ياخذان ما زاد  
 على الثلثان من المال وذلك الثلثان لكل واحد منهما الثلث فيضرب صاحب السدس  
 بثلث المال سعة فياخذ كل واحد منهما ثلث المال ثم يبقى لكل واحد منهم الوصية  
 بسدس المال فيقسمون الثلث بينهم على ثلاثة فتكون العقمة من تسعة قاسب  
 في الاصل لان صاحب النصفين لم يبق لهما من وصيتهما الا سدس السدس وهذا غلط  
 وانما الباقى لكل واحد منهما السدس لا سدس السدس الا ان يقاد الالف  
 واللام زيادة من الكتاب والصحيح انه لم يبق لهما من وصيتهما الا سدس سدس  
 اي لكل واحد سدس وهذا في بعض النسخ العتيقة وعند عدم الاجازة كل واحد  
 منهما يضرب في الثلث بالثلث وصاحب السدس بالسدس

فيقسمون الثلث على خمسة اسهم والله تعالى اعلم  
**باب الوصية بالعقق والمال**  
 فضل فيه احد الورثة صاحبه قاسب رضي الله عنه واذ اعتق عبدا له



في مرضه فمئة الف درهم لا مال له غيره ثم قتل رجل المولى عبدا وله ابنان  
فعنا احداهما فان حصة الذي لم يرعف على القاتل خمسة الاف درهم فاذا اداها  
عقن العبد كله ولا شيء عليه لان المولى يملك الميت فانه بدل نفسه ولو وجب  
بالخطا كان بمنزلة مال حلفه فكذلك اذا وجب بالعبد بعد عقن احد الوليين  
وقد ظهر به خروج قيمته من الثلث فيعاقب كله ثم يقسم خمسة الف بين الاثنين  
على اثنا عشر سهم للعاي سهمان سهم وللآخر احد عشر لانه ظهر ان التركة ستة  
الف قيمة العبد ونصف الدية ولو لم يوص بشي كانت تقسم على اثني عشر لان  
العبد بينهما نصفان ونصف الدية للذي لم يرعف فيكون حق العاني خمس مائة  
وحق الآخر خمسة الاف وخمس ما اذا جعلت كل جسمانية سهمان يكون ذلك  
اثني عشر سهمان فذلك تنفيذ الوصية لان ضرر تنفيذ الوصية لا يخص به  
بعض الورثة بل يكون عليهم بالحصص فان المستحق بالوصية في حق الورثة  
كالناوي وما ينوي من المال المشترك يكون على الشراك بالحصص فهذا مثله  
وانما يكون الضرر عليهم بالحصص اذ اقسما الباقي على اثنا عشر سهمان  
كما كان يقسم الكل لو لم يكن هناك وصية **فان قيل** كيف يستوفي العاني  
شيا من الدية وقد سقط نصيبه بعفوه قلنا ما يستوفيه في حقه للبس بدية  
بل هو عوض عما تلف من نصيبه من العبد باعتبار حصص شركه لان الاعان  
في حكم الوصية بالعقن للعبد فيفقد من الثلث على حق الورثة ويكون ضرره على  
الورثة بالحصص فيأخذ هو جزا مما في يد صاحبه من الماعوضا عما سلم للعبد من نصيبه  
فما لم يكن مستحقا عليه في نصيبه **فان قيل** حقه كان في ثلث العبد  
بدليل انه لو لم يرعف لكان العبد يسعي في قيمته بينهما فكيف يضرب  
نصف العبد وحقه في ثلث العبد قلنا نعم كان حقه في ثلث العبد  
يضيق المحل وقد اشتمل المحل بظهور خمسة الاف للميت وهذا لان ضرر تنفيذ  
الوصية على الوارثين بالحصص الا ترى انه لو ترك ابنا وامراة وادوي  
يعين ماله فانه يقسم التركة تنفيذ الوصية بينهما على ثمانية ليكون  
ضرر تنفيذ الوصية عليهما بحسب ميراثهما فهنا كذلك فان حق الذي لم يرعف  
في التركة اضعاف حق العاني فينبغي ان يكون صورة تنفيذ الوصية عليهما  
بحسب ذلك والوصية عليهما بحسب ذلك والوصية بقدر الف

جزء من اثني عشر جزء منه حصة العاني وذلك ثمانية وثمانون وثلث بقي له في  
العبد اربعة وستة عشر وثلثان وقد تلف ذلك بتنفيذ الوصية في جميع العبد  
فيأخذ ذلك القدر مما في يد صاحبه واذا اقسما خمسة الف على اثني عشر كل  
سهم من ذلك اربعة وستة عشر وثلثان ولو كان قيمة العبد ثلاثة عشر الف  
درهم سعي العبد في ثمانية وثلثه وثلثين وثلث جملة مال الميت ثمانية الف  
فانما يسلم للعبد الثلث من ذلك والثلث الفان وثلثا الف يسلم ذلك من قيمته  
ويسعي فيها بقي وهو ثلث الف فاذا ادبي السعاية جميع ذلك الى خمسة الاف  
واقسمها الاثنان على ستة عشر سهمان لثلاثة للعاني والباقي للاخر لانه لو لم  
يكن هاهنا وصية كانت قيمة جميع التركة بينهما على هذه السهام لان حق العاني  
في نصف العبد الف وخمس مائة وحق الاخر في نصف العبد ونصف الدية وذلك  
سبعة الف وخمس مائة فاذا جعلت كل جسمانية سهمان كان حق الذي لم يرعف ثمانية  
عشر سهمان وحق العاني في ثلاثة اسهم فذلك بعد تنفيذ الوصية يكون قيمة  
ما بقي من التركة بينهما على هذه السهام والباقي من التركة خمسة الف وثلثا مائة  
وثلاثين وثلثا فاذا قسمت على ستة عشر كان كل سهم من ذلك ثمانية وثلثين  
وثلثا فيكون للعاني في الحاصل الف درهم وللذي لم يرعف ما بقي فان كان العبد  
مات قبل ان يودي ما عليه من السعاية كان للعاني سدس الخمسة الاف والباقي  
للاخر لان العبد حين هلك علمنا ان وصيته مثل نصف الباقي من المال  
وهو خمسة الاف فان الوصية تنفذ في الثلث والثلث مثل نصف ما يسلم للورثة  
فاذا كان السالم للورثة من التركة خمسة الف عرفنا ان الوصية للعبد نفذت  
في نصفه الفين وخمس مائة وان جملة التركة سبعة الف وخمس مائة وحق العاني  
من ذلك الف وما يتان وخمسون فاذا جعلت كل الف وما يتان خمس سهمان  
يكون حق العاني في سهم وحق الاخر في خمسة وانما تقسم التركة بعد تنفيذ الوصية  
على ما كان يقسم عليه لو لم يكن هناك وصية فيكون حق العاني سدس الخمسة الاف  
والباقي كله للذي لم يرعف ولو كان على الميت مع ذلك دين الف درهم فقصوا الدين  
من هذه الخمسة الف لان الدين مقدم في التركة على الميراث والوصية ثم يقسم  
الباقي بين الاثنين على سبعة للعاني سهم وللآخر ستة لانهما قضى الدين بالف  
درهم كان الباقي في يد الورثة اربعة الف وانما سلمه الوصية للعبد في نصف



فلا وذلك العاقل فهو الذي جنى من العبد فاذا اضمته الى نصف الدية  
يكون سبعة الف فلو لم يكن هناك دين ولا وصية كان حق العاقل في العدرهم  
نصف ما جنى من العبد وحق الاخر في ستة الالف فكذلك يقسم ما بقي بعد قضا  
دين وتنفيذ الوصية ليكون صرر الدين والوصية عليهما بالحصصه واذا جعلت  
كل الف سهمها يكون ذلك على سبعة اسهم تنقسم الباقي وهو ثلثه الف بينهما  
على سبعة سبعة العاقل وستة اسباعه للاخر واذا كان للرجل عبيدان يساوي  
كل واحد منهما الف في درهم فاعتقهما في مرضه شرقت عدا وله ابنا نفعي احدهما  
وعزما الاخر خمسة الالف فانه ليس كل واحد من العبد في خمس ثلثه لان جملة  
التركة تسعة الف وانما تنفذ الوصية لهما في ثلاثة وذلك ثلثه الف وانما تنفذ  
الوصية لهما في ثلثه وذلك ثلثه الف لكون واحدة منهما الف وحبسها به  
ثلاثة ارباع قيمته ويسعى كل واحد منهما في ربع قيمته فاذا ادى ذلك ضم الى الخمسة  
الف فيقسمه الاثنيان على تسعة اسهم سهمان العاقل وسبعة للاخر لانه لو لم  
يكن هاهنا وصية كان حق العاقل في الفين وحق في سبعة الالف فكذلك تنفيذ الوصية  
يقسم الباقي على مقدار حقيقتها ويجعل كل الف سهمها فان مات احد العبد من قبل ان  
يودي شيئا يسعى الباقي في ستمائة لان الباقي قيمته الفان فاذا اضمته الى  
نصف الدية يكون سبعة يقسم ذلك بينه وبين الابنين احاسا لان حقه  
في نصف الثلث سهم من ستة وحق الورثة في اربعة وخمسة سبعة الف واربعماية  
وظهر له ان السالم له من قيمته الف واربعماية ويسعى في ستمائة يظهر  
ان السالم للاخر ايضا الف واربعماية وان جملة المال ثمانية الف واربعماية  
نفدنا الوصية لهما في الالفين وثمان مائة وحصل في يد الورثة خمسة  
الف وستماية فاستقام الثلث والثلثان ثمرات في يد الاثنين يقسم بينهما  
اثني واربعين بينهما فاما اصاب ثلثه وثلثين ونصف بهر الذي لم يرع  
وما اصاب ثمانية ونصف فهو للعاقل لان جملة المال في الحاصل ثمانية  
الف واربعماية ولم يكن هناك وصية كان للعاقل من ذلك الف وسبعماية  
والذي لم يرع ستة الالف وسبعماية فليسيل ان يجعل كل مائة سهمها  
فيكون حق العاقل في سبعة عشر منها وحق الذي لم يرع سبعة وستون  
سهما فجملة اربعة وثمانون فكذلك بعد تنفيذ الوصيتين يقسم على اربعة

وثمانين سهمها سبعة عشر للعاقل والباقي للاخر لانه خرج في الكتاب  
من نصف ذلك اثنين واربعين لا يجوز اكسرا لان نصف محمول العاقل ثمانية  
ونصف وهو نصف سبعة عشر والذي لم يرع ثلثا وثلثين ونصف نصف  
سبعة وستين فان كان لليت الف درهم سوي العبد من فان لكل واحد من العبد من  
الف وستماية درهم وصية فيشتفي العاقل فيهما في اربعة وتدحق من الميت الف  
وستماية وما بقي منه ناوي جملة التركة تسعة الف وستماية وانما كان كذلك لان  
الباقي في يد الورثة ستة الف فاذا اضمته الى قيمة العبد الباقي يكون ثمانية  
الالف خمس ذلك للعبد الباقي بطريق الوصية وذلك الف وستماية فاذا تبين  
وصية العبد الباقي تبين ان السالم للميت من رقبته مثل ذلك وانه حق منه بقدر  
الف وستماية فيكون جملة المال تسعة الف وستماية وقد نفدنا الوصية لهما  
في ثلث ذلك ثلاثة الف وما تبين دخول يد الورثة ستة الف واربعماية  
ثم يقسم ذلك بين الاثنين على ثمانية واربعين سهمها فاما اصاب ستة وثلثين  
ونصف فهو الذي لم يرع وما اصاب احد عشر سهما ونصفا فهو للعاقل لان  
لو لم يكن هناك وصية فان نصف الدية الذي لم يرع خاصة والباقي وهو اربعة  
الف وستماية بينهما نصفان لكل واحد منهما الف وثلثا مائة فيكون حق العاقل  
في الفين وثلثا مائة اذا جعلت كل مائة سهمها يكون ثلاثة وعشرين وحق الذي لم  
يرع في سبعة الالف وثلثا مائة اذا جعلت كل مائة سهمها يكون ذلك ثلاثة  
وسبعين وجملة السهام ستة وتسعون فكذلك بعد تنفيذ الوصية يقسم  
الباقي فيهما على هذه السهام ليكون ضرر تنفيذ الوصية عليهما بالحصصه ولا الكان  
خرج المسئلة من ذلك ثمانية واربعين لانه لا يجوز اكسرا لان نصف  
واذا ترك الرجل عبدا يساوي كل واحد منهما الف درهم ولا مال له غيره  
ثم قتل عدا وله ثلاثة بنين ففما احدها عن الجناية فعلى القاتل ثلثي الدية والعق من  
العبد من ثلثه عشر الف وستماية وستين وثلثين لان جملة مال الميت هذا المقدار  
وهو قيمتها مع ثلثي الدية فيسلم لهما الثلث بطريق الوصية وذلك ثلثا مائة  
وخمسماية وخمسة وخمسون وخمسة اشباع فعليهما السعاية فاما بقي من قيمتها  
وذلك اربعة واربعون واربعون اشباع فاذا اضم ذلك الى ثلثي الدية  
ويقسم ذلك الثبوت على اثنين وثلثين سهمها اربعة سهما للعاقل والباقي للاخر



لانه لو لم يكن هاهنا وصية لكان جميع التركة بينهم على هذه السهام فان مقدار  
اربعة الف وهو قيمة العبد من بينهم اثلاثا لكل واحد منهم الف فاذا جعلت  
كل الف على ثلاثة اسهم كان ذلك بينهم على اثنا عشر سهما وثلاثي الدية اذا جعلت  
كل الف على ثلاثة يكون عشرون سهما فيكون حق العاني اربعة اسهم وحق كل واحد  
من الآخرين اربعة عشر سهما فكذاك بعد تنفيذ الوصية يصرف كل واحد منهم في  
الباقى بجميع حقه فتكون القسمة على اثنين وثلاثين سهما للعاني اربعة ولكل واحد  
من الآخرين اربعة عشرون فان مات احد العبد من قبل ان يودي شيئا عتق من رقبته  
الباقى منها خمس ثمانية الف وثلاثي الف فيسعى فيما بقي لان الميت منها مستوفي  
لوصيته وقد نوى ما عليه من السعاية فانما يعتبر في الحال رقبته الباقى مع ثلثي  
الدية وحق الباقى منها في نصف الثلث وحق الامة في الثلثين فيكون ذلك بينهم  
على خمسة اسهم خمسة للعاني واربعة للورثة فقد انكسر الالف بالاثلاث  
والاخصاص فيضرب ثلاثة في خمسة فيكون خمسة عشر ضرب ثمانية وثلاثين  
في خمسة عشر فيكون مائة وثلاثين في خمسة عشر فيكون مائة وثلاثين الباقى  
خمس ذلك وذلك ستة وعشرون واذا سلم له بالوصية هذا المقدار تبين ان  
السالم للميت مثل ذلك وان جميع المال مائة وستة وخمسون نفدا الوصية  
للعبد من اثنين وخمسين لكل واحد منهما في ستة وعشرين وحصل للورثة  
مائة واربعة فاستقام الثلث والثلثان ثم يقسم البنون السعاية وثلثي  
الدية على اثنين وخمسين سهما للعاني منهم ستة اسهم ويسعى بينهم والباقى للآخرين  
فقد اطلق الاختصار اعتبره بعد رحمة الله فاما على طريق البسط الذي بينا  
بقوله لو لم يكن هاهنا وصية لكان جملة المال مائة وستة وخمسين مقسوم بينهم  
فاما مائة سهم من ذلك فهو سهام وثلثي الدية بين الدين لم يجفوا ستة وخمسون  
هو للعبد الباقى وما جنى من العبد الميت فيكون بينهم اثلاثا لكل واحد منهم ثمانية  
عشر وثلثان انكسر بالاثلاث فاضرب ستة وخمسين في ثلاثة فيصير مائة  
وسبعة وستين وسهام ثلثي الورثة بصير ثلثها مائة فيكون جلته اربع مائة وثمانية  
وسبعين للذي على ستة وخمسون وللآخرين لكل واحد منهما مائة اسهم وستة  
اسهم فكذاك بعد تنفيذ الوصية تكون القسمة بينهم على هذا ولكنه اعتمد  
طريق الاجاز فقال لما وجب ثمانية الف وثلثي الف بين الباقى والورثة على خمسة

يضرب ثمانية وثلاثين في خمسة فتكون خمسة واربعين وثلاث الباقي خمس  
ذلك وهو ثمانية وثلثان ويسلم للميت مثل ذلك من رقبته اذا ضمنته الي  
الي هكذا تكون اجماله اثنين وخمسين فلو لم يكن هاهنا وصية لكان مقداره ثلثي  
الدية وذلك ستة وثلثان صوته في خمسة فيكون ثلاثة وثلاثين وثلث  
بين الذين لم يجفوا نصفين وما بقي وذلك ثمانية عشر وثلثان بينهم اثلاثا  
لكل واحد منهم ستة وتسعون فكذاك بعد تنفيذ الوصية يقسم ما بقي بينهم  
على هذه السهام حق العاني في ستة اسهم ويسعى هم وحق الآخرين في خمسة واربعين  
سهما وسبعة اشباع سهم بينهما نصفان فتكون القسمة على هذا ومعرفة ذلك  
من حيث الدراهم سهل اذا تاملته قال واذا وصى الرجل للرجل بعبد بعينه  
ليساوي اربعة الان لا مال له غيره ثم قتل رجل الموصي عدا له ايمان فعفي احداهما  
فللموصي له ثلاثة ارباع العبد ويرد ربع العبد الي خمسة الف التي تخذ من  
القائل فيقسمها الايمان على اربعة وخمسين سهما للعاني منها اثنا عشر لان جلته  
مال الميت تسعة الف فتنفذ الوصية في ثلثه فذلك ثلاثة الف وثلث الف  
قيمة ثلاثة ارباع العبد ثم لو لم يكن هاهنا وصية لكان المائتين الاثنين تسعة  
للعاني تسعة ذلك وهو نصف قيمة العبد والباقى للآخر فكذاك بعد تنفيذ الوصية  
يقسم ما بقي بينهم على هذه السهام لان ما يصيب العاني يكون بعض ذلك في العبد  
وبعضه في الدية فلا بد من بيان ما يسلم له من العبد ومن الدية فالسبيل  
في معرفة ذلك ان يضرب تسعة فيكون ذلك اربعة وخمسين كان حق العاني  
من ذلك في سهمين صوتهما في ستة فيكون اثنا عشر سهما فباخذ نصف ما بقي  
من العبد وبعد مقدار ذلك بالسهام تسعة فنصفه اربعة ونصف ويكون ما بقي  
له من هذه الاثني عشر سهما وذلك سبعة ونصف في نصف الدية ويكون للذي  
لم يعف اثنين واربعين سهما نصف ما بقي من العبد وهو اربعة ونصف ما بقي  
له من المال بعد ذلك لان الضرر في تنفيذ الوصية يكون عليهما على قدر ميراثهما  
وكان العبد بينهما قبل الوصية فكذاك بعد تنفيذ الوصية فكذاك بعد  
تنفيذ الوصية فجعل ما بقي بينهما نصفين وانما فعل هذا في هذه المسئلة بخلاف  
ما بعده لان هناك الباقي يسعى به وهو دراهم من جنس الدية فلا بد من قسمة  
ما بقي من العبد بينهما نصفين كما كان جميع العبد قبل الوصية ثم يوطى العاني



من الدية مقدار ما بقي من حقه مما تكفنا منه الوصية باعتبار نصيب  
الابن الاخر فلها ذاكات القسمة على ما بيننا والله اعلم  
**باب الوصية بالعتق والمحاباة**  
قال واذا باع الرجل في مرضه عبدا من رجل بالف درهم وقيمته  
الفان ثم اعتق عبدا له آخر يساوي الف درهم ولا مال له غيره فالمحاباة اولى  
من العتق في قول ابي حنيفة وقد بينا هذه المسئلة في الوصايا وعند ابي حنيفة  
رحمه الله للمحاباة قوة من حيث السبب وهول من سببه عقد الضمان والعتق قوة  
من حيث الحكم وهو انه لا يحتمل الرد فاذا ابدى بالمحاباة كانت مقدمة في الثلث واذا  
بدى بالعتق تخاص فيه وعند ابي يوسف ومحمد العتق اولى على كل حال  
فعندهما يعتق العبد بحال لان قيمته بقدر الثلث فخير المشتري فان نقص البيع  
ورد العبد للورثة من الزيادة في الثمن ولم يرض به وان شاتقص العقد وادي كمال  
قيمة العبد الف درهم وعند ابي حنيفة المحاباة اولى لانه بداهة فيسلم العبد  
للمشتري بالالف ولم يبق من الثلث شيء الا ان العتق لا يمكن رده فيسعى العبد في  
قيمته للورثة فان كان قيمة العتق الف وخمسائة فعلى قول ابي حنيفة يبدى بالمحاباة  
كما بينا ثم يسلم للعتق باقي الثلث من قيمته وهو مائة وستون وثلاثان لان  
جملة المال ثلثة الاف وخمسائة وقد سلم للمشتري بالمحاباة مقدار الف  
فيسلم للعبد ما بقي من الثلث وعندهما العتق مقدم فيسلم للعبد مقدار الثلث ويسعى  
فيما بقي وهو ثلثمائة وثلاثون وثلث وخمسة عشر فخير المشتري كما بينا فان مات  
العبد قبل ان يودي شيئا فالمشتري بالخيار في قول ابي حنيفة رحمه الله ان شا  
اخذ العبد بالف وثلثمائة وثلث وثلثين وثلث وان شاتقص البيع لان العبد  
ما كان يسلم له من الوصية شي قبل سلامة المحاباة للمشتري وقد هلك قصارك ان  
يكن وانما المال في الحاصل القادر وهو يسلم للمشتري من المحاباة بقدر ثلث المال  
وثلث الالفين ثلثا الف فعليه ان يودي ما زاد على ذلك ويخير لانه لم يزد  
في الثمن ولم يرض بالتزام وعند ابي يوسف ومحمد رحمه الله العتق مقدم فالعبد  
ما مر مستوفيا لوصيته ويخير المشتري من ان يقدم كمال قيمة العبد المقتضى الف  
درهم وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تخاصن في الثلث والمحاباة مثل قيمة العبد  
فيكون الثلث بينهما نصيفين فيعتق نصف العبد ويسعى في نصف قيمته وياخذ الثلث

عبد بالف وخمسائة لان السالم له من المحاباة بنصف قدر الثلث ويخير المشتري  
لما لزمه من الزيادة في الثمن فان اختار شيخ البيع عتق العبد كله وبطلت عنه السعة  
لان الوصية بالمحاباة كانت في ضمن البيع فيبطل بطلان البيع وبطلانها ينعدم  
مزاحمة المشتري مع العبد في الثلث فيعتق العبد كله من الثلث وان اختار المشتري  
اخذ العبد بالف وخمسائة ثمرات العبد المقتضى قبل ان يودي شيئا فالمشتري  
بالخيار ان شاخذ العبد بالف وخمسائة وان شاتركه لان العبد مات مستوفيا  
لوصيته ويودي ما عليه من السعاية وذلك خمسائة فيكون ضررا لتوي على المشتري  
وعلى الورثة بعد حقه خمسة على المشتري وذلك مائة درهم وان شئت قلت  
الباني وهو القادر وهو مقسوم بين المشتري والورثة اجمالا لان المشتري  
يضرب فيه بنصف الثلث والورثة بالثلثين فانما يسلم للمشتري بالمحاباة  
خمس في الثلث وهو ارباعية فعليه ان يودي الف وخمسائة وقد بينا ان السالم  
للعبد الميت مثل ذلك وهو ارباعية فيكون جملة ذلك الفين واربعماية  
نفذ الوصية لهما في ثلث ذلك وهو ثمان مائة لكل واحد منهما في ارباعية  
ولو اعتق ثم حابا ثم اعتق مخلص المقتضى الاول والمشتري في الثلث لان العتق الثاني  
نرد عن المحاباة فلا يراحمهما والعتق الاول مقدم على المحاباة فلا يراحمهما  
والعتق الاول مقدم على المحاباة فيزاحمهما في الثلث شر ما اصاب المقتضى الاول  
يشاكره فيه المقتضى الاخر للمجاشة والمساواة بينهما وانما كان الثاني محجوبا بصاحب  
المحاباة فاذا استوفى حقه هو خرج من اليدين **فان قيل** كيف يستقيم هذا  
ولم يصل الى صاحب المحاباة كمال حقه فما ياخذ صاحب العتق الثاني مسترده  
منه صاحب المحاباة لاحقه مقدم على حقه قلنا لا كذلك فانه لو استرد ذلك  
منه استرد منه المقتضى الاول لان حقهما في الثلث سواء ثم يودي الى وقت  
لا يقطع والسبيل في الدوان يقطع فان نقص صاحبا المحاباة البيع لما لزمه  
من زيادة الثمن كان الثلث بين المقتضى نصيفين لا استوا حقهما فان عند  
المجاشة المتقدم والمتاخر سواء لانه قد جمعها حالة واحدة وهو حالة المرض  
ولو اعتق ثم حابا ثم اعتق ثم حابا فالثلث بين المقتضى الاول وبين صاحبي المحاباة  
لان المتحابين من جنس واحد وسبب كل واحد منهما عند الصناعات  
فاستويا والمقتضى الاول مقدم عليهما فيزاحمهما في الثلث واذا قسم الثلث



بينهم اثلاثا وحل المعتق الآخر فاصاب المعتق فيها اصاب صاحب المجابة الآخر  
فيقتسمون ذلك كله بينهم اثلاثا اما ما راجعته مع المعتق الاول فللمجانية ومع  
صاحب الآخر لان عتقه كان مقدما على هذه المجابة الا انه كان يحجزها لصاحب  
الحق صاحب المجابة الاول وقد استوفى هو حصته وخرج من بين فيقسم ما بقي  
بين الثلاثة اثلاثا بالسوية ولو طاب ثم اعتق شرطا فالثالث بين صاحبي المجابة  
لاستواءهما في السبب والمجانسة بينهما ولا مزاحمة للمعتق مع صاحب المجابة الاول  
فاذا سلم نصف الثلث لصاحب المجابات الاول دخل المعتق في النصف الذي  
اصاب صاحبي المجابات الآخر فتخاصا فيه لان عتقه كان مقدما على المجابة  
الاخيرة فهو مزاحم له فيما يخصه ولو طابا ثم اعتق ثم طابا ثم اعتق فالثالث  
بين صاحبي المجابة نصفان للمساواة بينهما في السبب ولا مزاحمة لواحد من العتق  
مع المجابات الاخر فيها اصاب لان عتقه كان مقدما على المجابة الاخيرة فيكون  
هو مزاحما له في حصته ثم يشارك المعتق الاول فيما اصابه للمساواة المجانية  
بينهما وانما كان المعتق الاخر يحجزها لصاحب المجابة وقد خرج من بين قال  
وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله المجابة وسائر الوصايا سوى العتق  
البات او التدبير او العتق الذي يقع بعد الموت بغير اجل سوا تخاصان في الثلث  
لان المجابة بمنزلة الهبة وهي تختم الفسخ كالهبة وقد ثبت بحديث عبد الله بن عمر  
رضي الله عنهما ان العتق المتقدم مقدم على سائر الوصايا فالثالث على سائر المجابة  
وثبت بطريق المعنى المساواة بين المجابة وسائر الوصايا فيتحاصون في الثلث  
قال واذا تصدق الرجل في مرضه على رجل بالف درهم وقبضها ووجهها  
لذي رحم محرم منه وقبضها وهو غير وارث ثم اعتق عبدا ثم مات بدي بالعتق  
في فوهم جميعا لاسبب هذه الوصايا استوفى في القوة وهو ان يحل ذلك  
بنزع وهذا دليل لاخي حنيفه رحمه الله في انه ينظر الى السبب دون الحلة  
فان الهبة لذي الرحم المحرم والصدقة لا رجوع فيها بخلاف سائر الوصايا ثم  
مع ذلك يسوي بينهما وبين سائر الوصايا الا انهما يقولان التصديق والهبة  
تمليك فيكون احتملا للرجوع فيه الا لان حصول المقصود به  
وهو نيل الثواب وصلة الرحم لا يرجع فيه للفسخ بخلاف العتق فانه اسقاط للحرية  
والمسقط يتلافى فلا يتصور الرجوع وله يفتق مع الهبة والصدقة ولكنه حاي

فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله يبدأ بالمجابة على كل حال لان سبه عقد الضمان  
فيكون مقدما على التبوع وان كان من اصله تقدم المجابة على العتق اذا بدا بها فلان  
تقدم على سائر الوصايا كان اولي وعندهما يتخاص صاحب المجابة وصاحب  
الهبة والصدقة لان المجابة عندهما كثيرها من الوصايا سوى العتق وقد استوت  
في الحكم فان الموصي لا ينفرد بفسخ الهبة والصدقة كما لا ينفرد بفسخ البيع الذي  
فيه المجابة فيتحاصون في الثلث والله اعلم

### باب الوصية في العتق والدين على الاجنبي

قال كان للرجل مائة درهم عين ومائة درهم على احد بن فاصي لرجل ثلث  
ماله فانه ياخذ ثلث العين لانه سمي له ثلث المال ومطلق اسم المال يتناول  
العين دون الدين الا ترى انه من حلف لا ماله له وله ديون على الناس لم يحتج  
ثم ما خرج من الدين بعد ذلك اخذ منه ثلاثة حتى خرج الدين كله لانه تعين  
الحاج ماله فيلتحق بما كان عينا في الاية او لا يقال لما لم يثبت حقه في  
الدين قبل ان يخرج فكيف يثبت حقه فيه اذا خرج فان مثل هذا غير ممتنع  
الا ترى ان الموصي له ثلث المال لا يثبت حقه في العتق فانما انقلب  
مالا يثبت حقه وهذا لان الموصي ثلث المال شريك الوارث في التركة الا ان  
المال في الدين يثبت بالارث ولا يثبت بالوصية كالمال في القصاص واذا تعين  
الدين والموصي له شريك الوارث في مال الميت وهذا المتعين مال الميت جعلناه  
شريكا بينهما حتى يكون السامع للموصي قدر الثلث من مال الميت وكذلك لو كان  
ارصي له ثلث المائة العين وثلث الدين وفي الحقيقة مسائل هذا الباب  
نظير مسائل الباب المتقدم في الفرق بين الوصية بمال المرسل والوصية  
بمال العين الا ان هناك التقريع على نقصان المال بالهلاك والاستحقاق  
وهما التقريع على زيادة المال بخروج الدين والمعنى جامع للفصلين فنقول  
اذا وصي لرجل بثلث ماله واخر بثلث المائة العين اقساما ثلث المائة  
العين نصيب لان حقهما قبل خروج الدين سوا فكل واحد منهما لو انفرد  
استحق ثلث المائة العين فاذا اجتمعا قسم ثلث العين بينهما نصيبان فان  
خرج من الدين خمسون درهما ضمت الى العين وكان ثلث الجميع ذلك بينهما  
على خمسة فان الموصي له ثلث العين في ثلاثة وثلاثين وثلث وحق الموصي



له ثلث المال في خمسين ثلث ما بقي من المال فجعل تفاوت ما بين الاقل والاكثر بينهما  
فانما يضرب الموصي له بالثلث ثلاثة والموصي له ثلث العين بسهمين فيكون  
الثلث بينهما على خمسة والثلثان عشرون ثم صاحب ثلث العين حقه مقدم فباخذ  
خمس الثلث وذلك عشرون درهما كله من العين ويقسم الباقي بين صاحب  
ثلث المال والورثة على ثلاثة عشر سهما لان الموصي له ثلث المال شريك  
الوارث في التركة قال ولو كان اوصى ثلث العين لرجل وثلث العين للزوجة  
لاخر ولم يخرج من الدين شي اقتسما ثلث العين فكان لصاحب الوصية ثلث ذلك  
خمسون درهما بينهما الاثني في قوله ابي يوسف ومحمد رحمهما الله الثلث لصاحب  
الوصية في العين والثلثان للآخر لانه لما تعين من الدين خمسون فقد ظهر  
جميع ما حل حق صاحب الوصية ثلث العين والدين على ما بينا ان حقه في المحل  
المضاف اليه وصيته مقدم على حق الوارث فيضرب هو في الثلث بجميع وصيته  
وذلك ستة وستون وثلثان والاخر انما يضرب بثلث العين فيكون الثلث  
بينهما الاثنا لهذا الخلاف الاول فان الموصي له ثلث المال شريك الوارث  
وانما يضرب هو بثلث ما تعين من المال فذلك خمسون درهما واما علي  
قوله ابي حنيفة رحمه الله الثلث بينهما في هذه المسئلة على خمسة لان حق صاحب  
الثلث في العين والدين وان كان في ستة وستين وثلثين الا انه لا يضرب  
باكثر من خمسين لان الثلث المتعين من المال هذا المقدار ووصيته فيما زاد على  
الثلث يبطل ضربا واستحقاقا عند ابي حنيفة فانما يضرب هو بثلاثة اسهم  
والآخر بسهمين فكان الثلث بينهما مقسوما على خمسة ولو كان الدين ما بقي درهم  
فاوصى لرجل بثلث العين والاخر بثلث الدين فثلث العين للموصي له ثلث العين  
خاصة لان وصية كل واحد منهما مضافة الى محل عين فانما يستحق وصيته من  
ذلك المحل خاصة فلهذا ابراهيم الموصي له ثلث الدين صاحب العين في شيء من  
العين فان خرج من العين خمسون درهما صمته الى المائة واخذ صاحبها  
الوصية من ذلك الوصية من الثلث واقتسما على خمسة اسهم لان صاحب  
ثلث الدين يضرب في الثلث بجميع ما تعين من الدين فان حقه فيه مقدم  
على حق الوارث فهو يضرب بخمسين وصاحب ثلث العين بثلثه  
وثلثين وثلث وكانت القسمة على خمسة فما اصاب صاحب وصية

العين وهو عشرون درهما كان له في العين وما اصاب الاخر وهو ثلثون درهما  
كان له في الخارج والدين قال ولو كان اوصى بثلث مال لرجل وثلث  
الدين لاخر وقد خرج من الدين خمسون درهما اقتسم صاحب الوصية الثلث نصيف  
لان العين من المال ما به وخمسون فانما يضرب صاحب المال بخمسين وكذلك  
صاحب ثلث الدين يضرب بما تعين من الدين وذلك خمسون فكان الثلث بينهما  
نصيفين ولكن يصير الموصي له ثلث الدين وذلك خمسة وعشرون درهما فباخذ  
ياخذ من الخارج من الدين ثلثا بقي منه مع المائة العين فيقسم بين الموصي له ثلث  
المال وبين الوارث اجمالا لان الموصي له ثلث المال شريك الوارث  
ولو كان اوصى بثلث العين والدين لرجل وثلث الدين لاخر ثم خرج من الدين  
خمسون درهما ضمت الى العين وكان ثلث ذلك بين صاحب الوصية على  
ثمانية اسهم ثلاثة لصاحب الوصية في الدين في الخارج منه وخمسة منها للآخر  
سهمان في العين وثلاثة اسهم في الخارج من الدين في قوله ابي يوسف ومحمد رحمهما  
الله لان المتعين من الدين حقهما فيه على السواء ذلك خمسون درهما فصاحب  
ثلث الدين انما يضرب في الثلث بخمسين وصاحب ثلث العين والدين  
انما يضرب بثلاثة وثمانين وثلث وثلث العين قدر الخارج من الدين فجعل  
كل ستة عشر وثلثي سهم فتكون حق صاحب ثلث الدين في ثلثة اسهم وحق الآخر  
في خمسة فيقسم الثلث بينهما على ثمانية وما اصاب صاحب الدين ياخذ جميعه  
من الخارج من الدين وما اصاب الاخر ياخذ خمسة من العين وثلاثة الاخماس  
من الدين على مقدار وصيته في المحلين واما قياس قول ابي حنيفة فالثلث بينهما اثلاثا  
ثلثا لصاحب ثلث العين والدين وثلثه لصاحب ثلث الدين وهذا بناء على اصلين  
له احدهما اعتبار القسمة بطريق المنازعة عند اجتماع الحقين في محل هو عين  
والاخر بطلان الوصية فيما زاد على الثلث عند عدم الاجازة ضربا واستحقاقا  
فنقول منازعة في الخارج من الدين سواء تكون بينهما نصيفين ولصاحب ثلث  
العين والدين من العين ثلثه فيكون جميع حقه ثمانية وخمسين وثلثا  
الا ان ذلك فوق ثلث المتعين من المال فيطرح الزيادة على الثلث من حقه وذلك  
ثمانية وثلث فانما يضرب هو في الثلث بخمسين درهما وصاحب ثلث العين  
بخمسة وعشرين فيكون الثلث بينهما اثلاثا ثلث ذلك وذلك ستة عشر



وثلاثان للموصي له ثلث العين والدين ثلثة اسباعه من الخارج من الدين واربعه  
اسباعه من المال العين لان وصيته في المالين كان لهذا القدر خمسة وعشر  
من الدين وثلثه وثلثون وثلث من العين وما طرحا من احد المحلين لا يكون  
خاصة بل يكون منهما بالحصصه فلماذا استوفى ما اصابه من المحلين بحسب حقه  
فيهما ولو اوصى لرجل اخر معها ثلث العين ولم يخرج من الدين كان ثلث العين  
من الوصي له ثلث العين وبين الوصي ثلث العين والدين نصفين لاستواءهما  
لي العين فان خرج من الدين حسون درهما كان ثلث جميع ذلك بين اصحاب  
الوصايا على عشرة ثلث منها لصاحب ثلث الدين وسهمان لصاحب ثلث العين  
وخمسه لثالث في قول ابي يوسف ومحمد لان صاحب ثلث الدين يضرب بخمسين  
وصاحب ثلث العين يضرب بثلثه وثلاثين وثلث وصاحب ثلث العين والدين  
يضرب بثلاثين وثلاثون وثلث فاذا جعل كل ستة عشر وثلثان سهما  
يصير حق صاحب ثلث العين سهمين وحق صاحب ثلث الدين ثلثة وحق  
الآخر خمسة فيكون الثلث بينهم على عشرة ويستوفي كل واحد منهم ما اصابه في محل  
حقه واما على قياس قول ابي حنيفة رحمه الله الثلث بينهم على ثلاثة عشر سهما  
لصاحب ثلث العين والدين ستة ولصاحب ثلث العين والدين ستة ولصاحب  
ثلث الدين ثلاثة لان على اصله الخارج من الدين مقسوم بين الدين لهما وصية  
في الدين نصفين لكل واحد خمسة وعشرون فصاحب ثلث العين انما يضرب  
بثلاثين وثلث وصاحب ثلث الدين يضرب بخمسة وعشرين  
وحق صاحب بدل العين والدين في ثمانية وخمسين وثلث الا انه يضرب  
بما زاد على الخمسين لما بينا فاذا جعلنا كل ثمانية وثلث سهما يضاف الخمسين  
سته اسم وخمسة وعشرون ثلاثة ثلثه وثلثين اربعة فيكون  
جملة السهام ثلثه كله في الخارج من الدين ولصاحب ثلث العين اربعة  
كله في العين والثلث ستة في العين والدين جميعا على مقدار حقه منهما  
اسباعا كما بينا **فان قيل** لماذا اعتبر ابو حنيفة رحمه الله القسمة  
بطريق المنازعة في الخارج من الدين وفي العين اعتبر القسمة بطريق  
العول وفي كل واحد من الموضعين انما اوصى بالثلث قلنا نعم ولكن وصية  
في الخارج من الدين ضعيفة من حيث من حيث لا يمكن تنفيذها الا باعتبار

مال آخر وهو ما لم يخرج من الدين وفي الوصية الضعيفة عند القسمة باعتبار  
المنازعة كما في الوصية التي جاوزت الثلث فاما وصية كل واحد منهما في العين  
وصية قوية لان تنفيذها يمكن باعتبار ما له آخر فاعتبرا القول فيه لهذا ولو لم يكن هذا  
وصي لاحد ههنا ثلث العين والدين ولكنه اوصى بثلث ماله مرسل فقبل ان يخرج  
شي من الدين ثبتت العين بين صاحب ثلث المال وثلث العين ان يخرج من الدين ثلث  
العين بين صاحب ثلث المال وثلث العين نصفين لاستواءهما في العين ولا شيء  
لصاحب ثلث الدين منه لانه لم يتعين شي من محل حقه فان خرج شي من الدين  
خمسون درهما فالثلث بينهم على ثمانية سهمان منها لصاحب وصية العين وثلثه  
لصاحب ثلث المال في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما لان صاحب ثلث العين  
يضرب في الثلث بثلاثة وثلاثين وصاحب ثلث الدين يضرب بجميع ما خرج من الدين  
العين ثم قسم بين الورثة والموصي له ثلث العين وربع الدين والمودي على مائة  
وسته وتسعين سهما لانه يحتسب بسهما لصاحب الربع هاهنا وذلك خمسة عشر  
فيكون ثلث المال مائتين وثمانية والستين والثلثان ضعف ذلك خمسمائة  
وسته وثلثين ثم يطرح سهما من لم يورث من الثلث وذلك مائة وثمانية يبقى  
من الثلث مائة وستون اذا ضربه الى ثلثي المال يصير ستمائة وستة وتسعين  
لصاحب الثلث منها اربعون كلها من المائة العين والمودي مائة وخمسة  
كله مما ادي ولصاحب الربع خمسة عشر كله في المودي ايضا ولصاحب الربع خمسة  
عشر كله في المودي ايضا والباقي للورثة ولو جرت المائة الاخرى فمما لم يورث  
كله على ثمان مائة واربعين لانه يحتسب بسهما حق صاحب الخمس ايضا فقد بقي  
محل حقه فيكون سهما الثلث مائتين وثمانين والثلثان ضعف ذلك  
خمسماية وستون فتكون الجملة ثمان مائة واربعين لصاحب ثلث العين اربعون  
ولصاحب الربع خمسة عشر والاكبر مائة وخمسة ولصاحب الخمس اثنان عشر  
والاصغر مائة وثمانية يستوفي كل واحد منهم حقه من محله والباقي للورثة  
**وقال** ابو يوسف ومحمد رحمه الله اذا لم يخرج من الدين شي فلما بية  
العين بين الورثة والموصي له ثلث العين على ثمانية سهم لصاحب ثلث العين  
سهما عشرون والباقي للورثة وهذا تطويل غير محتاج اليه فانه ليستقيم  
من جزاء من عشرون جزاء من ثمانية وهو خمسة عشر وبيان ذلك ان



القسمه عندهما بطريق العول وقد انكسرت الماية بالاثلاث والارباع والاخماس  
فصار كل مائة على ستين سهما الا انه لا يختص بها حق صاحب الربع والخمس  
ما لم يتعين محل حصتها فانه يصير كل واحد من العزميين في الثلث لستين  
وصاحب ثلث العين عشرين فيكون الثلث مائة واربعين سهما والثلثان  
مارتان وثمانون ثم يطرح سهام حق العزميين يبقى حق صاحب ثلث العين  
في عشرين وحق الورثة في مائتين وثمانين فتكون القسمه على ثلثمائة وعلى ما  
قلنا من الاختصار لما تبين انه لا يختص بصاحب الربع والخمس فانه يصير  
كل عزمي في الثلث مائة درهم وصاحب ثلث العين ثلاثه وثلاثين وثلث فاذ  
جمعت الاقل سهما كان سهما الثلث سبعة والثلثان اربعة عشر ثم يطرح سهام  
العزميين يبقى حق ثلث العين في ستم وحق الورثة في اربعة عشر فتكون القسمه  
بينهم على خمسة عشر فان خرجت الماية التي اوصى ربها صحت الى الماية  
العين ثم كانت القسمه على اربع مائة ستم وخمسة وعشرين سهما لانه تعين محل  
حق صاحبه الربع والقسمه بينهما بطريق العول فكان حق الاكثر في ستين وحق  
صاحب الربع في خمسة عشر فيكون ذلك خمسة وسبعين وحق الاصغر في ستين  
وذلك مائة وخمسة وثلاثون وحق صاحب ثلث العين في عشرين فيكون ذلك  
ماية وخمسة وخمسين هذا الثلث المال والثلثان ثلثمائة وعشرة الا انه  
يطرح نصيب من عليه الدين وذلك ستون يبقى من الثلث خمسة وتسعون  
فاذا اصبحت الى ثلثمائة وعشرة تكون اربع مائة وخمسة فيقسم العين بينهم على ذلك  
وعلى ما قلنا من الاختصار صاحب الربع يضرب بخمسة وعشرين وكل عزمي  
يضرب بمائة وصاحب ثلث العين بثله وثلثين وثلث فيجعل كل مائة  
على اثني عشر للكسر بالاثلاث والارباع فصاحب ثلث العين يضرب  
باربعة وكل واحد من العزميين باثني عشر وصاحب الربع بثلاثة فيكون الثلث  
بينهم على احدى وثلثين والثلثان اثنان وستون ثم يطرح نصيب المديون  
يبقى من الثلث تسعة عشر فاذا اصبحت الى اثنين وستين يكون احدى وثمانين  
فيقسم العين بينهم على هذا صاحب الربع ثلاثة وصاحب الثلث اربعة  
والعزمي اثنان عشر والباقي للورثة وفي الكتاب خرجه من تحت  
امثاله فان خرجت الماية الاخرى اقسما اجمع المال على خمس مائة سهم

وسهم وهو على الطريق المطول لانه يختصب حق صاحب الربع والخمس ها هنا فقد  
محل حصتها فنضرب كل واحد من العزميين بستين وصاحب الخمس باثني عشر وصاحب  
الربع بخمسة عشر وصاحب ثلث العين بعشرين فتكون الحصة سهما الموصايا مائة  
وسبعة وستين فتوزع المال والثلثان ضعف ذلك وذلك ثلثمائة واربعة وثلثان  
فاذا اصبحت اليه الثلث فيكون خمس مائة سهم وسهم فيقسم المال بينهم على ذلك  
عشرون لصاحب الثلث وخمسة عشر لصاحب الربع واثنان عشر لصاحب الخمس  
ولكل عزمي ستون ياخذ كل واحد منهم ذلك من محل حقه والباقي للورثة ولو كان  
اوصى لكل واحد من العزميين بما عليه ولرجل بثلث ماله والاخر بربع المائتين الذين  
قسمت الماية العين بين الورثة والموصي له بثلث المال في قياس قوله اي حصة على  
خمس مائة وسبعين سهما للموصي بالثلث من ذلك تسعون سهما وما بقي للورثة  
لانه اجتمع في كل مائة من الدين ثلاثة وصايا وصيه تجتمعها وثلثها وبربعها والقسمه  
عنده على طريق المنازعة وقد صار كل مائة على اربعة وعشرين سهما في الحاصل  
الى حساب له ثلث وربع وينقسم نصف مائة نصفين قلنا ما على الاكثر وهو ستة عشر  
يسلم له بالمانزعة وقفاوت ما بين الثلث والربع وذلك سهما لا منازعة فيه  
لصاحب الربع فيكون بين الاخرين نصفين وقد استوت منازعتهم في الربع وهو  
سته فيكون بينهم اثلاثا فحصل لكل عزمي ما عليه تسعة عشر سهما والموصي له بالربع  
سما على كل واحد منها سمان والموصي له بالثلث سما على كل واحد منها ثلاثة وله من  
المائة ربع الثلث ثمانية اسهم فحصة احدى عشر سهما الا انه لا يختصب بنصف  
صاحب الربع لانه لم يتعين شيء من محل حقه فانه يضرب عزمي بتسعة عشر سهما  
والموصي له بالثلث باربعة عشر سهما فحصة هذه السهما اثنان وخمسون  
فهو ثلث المال والثلثان مائة واربعة الا انه يطرح نصيب العزميين  
وذلك ثمانية وثلاثون يبقى حق الورثة في مائة واربعة وحق الموصي له بالثلث  
في اربعة عشر فيقسم الماية وثمانية عشر سهما اربعة عشر لصاحب ثلث العين  
والباقي للورثة وفي الكتاب قد خرجه من خمسة امثال ما ذكرنا وهو تطويل  
غير محتاج اليه وكانه بناء على ما سبق من جعل كانه مائة على ستين سهما ولكن لا  
حاجة الى ذلك ها هنا لانها الموصية بالخمس **فان قيل** هذا الجواب  
لا يستقيم فانكم قلتم لا يختصب اقساما حق صاحب الثلث في الدين



ولم يتعين محل حقه ايضا فيبغي ان لا يحتسب نصيبه من الدين وانما احتسبت نصيبه  
من المائة العين فقط قلنا قد بينا ان الموصي له ثلث المال شريك الورثة وقد  
وجب الاحتساب بهما من حق الغريمين وحق الورثة في ذلك الدين لدفع الدين  
الصوري عن الورثة فمن ضرورة الاحتساب بحقهم الاحتساب بحق صاحب  
الثالث ايضا ولا ضرورة في حق الموصي له بربع الدين فلهذا كانت القسمة على ما بينا  
من خرجت احدي المائتين صحت الى العين ثم قسمت بين الورثة وصاحب الثالث  
وصاحب الربع والمودي على سبعة مائة وخمسة عشر وهو يخرج مستقيما من خمس  
ذلك على ما بيناه انه يحتسب في القسمة هاهنا لبها وصاحب الربع في المودي  
وذلك سهمان وحق المودي في تسعة عشر فيكون ذلك احد وعشرين وحق  
الغريم الاخر في تسعة عشر فيكون ذلك اربعين وحق الموصي له بالثلث في اربعة  
عشر فيكون اربعة وخمسين هو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك مائة وثمانية  
الا انه يطرح نصيب من لم يورث من الثلث وذلك تسعة عشر يبقى خمسة وثلاثون  
اذا ضمته الى مائة وثمانية يكون ذلك مائة وثلث واربعين فيقسم ما تبين منهم  
على هذا صاحب الربع سهمان والمودي تسعة عشر وصاحب الثلث اربعة  
عشر والباقي للورثة وفي الكتاب خرجه من خمسة امثال ما ذكرنا فان خرجت  
المائة الاخرى فهو على قياس ما بينا يعتبر سهم صاحب الربع في المائة الاخرى  
ايضا ايضا فيكون الثلث ستة وخمسين والثلث مائة واثني عشر فيكون جملة  
المال على مائة وثمانية وستين لصاحب الربع اربعة عشر والباقي للورثة وفي  
الكتاب خرجه من خمسة امثال ما ذكرنا فجعل القسمة من ثمان مائة والعين سهمان  
وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اذا لم يخرج من العين شي اقتسم الورث  
والموصي له بثلث المال المائة العين على سبعة اسهم لانه لا يحتسب بوصيه صاحب  
الربع اذا لم يتعين شي من محل حقه ولكن كل غريم يضرب في الثلث مائة وصاحب  
ثلث المال يضرب بثلث المال وذلك مائة ايضا فيكون الثلث بينهم الثلاث  
واذا صار الثلث على ثلاثة فلان الثلثان ستة ثم يطرح نصيب الغريمين ويبقى  
حق الموصي له بالثلث في سهم وحق الورثة في ستة فيقسم المائة العين بينهما  
اسباغا فان خرجت احدي المائتين صحت الى العين وقسم بينهما على مائة  
وخمسة لانه وجب اعتبار وصية صاحب الربع في المائة التي خرجت وقد اورد

كل مائة بالاثلاث والايام ويجعل كل مائة على اثني عشر فانما يضرب كل غريم  
بأثني عشر والموصي له بالثلث كذلك والموصي له بالربع ثلاثة فيكون الثلث بينهم  
على تسعة وثلثين والثلثان ثمانية وسبعون الا انه يطرح نصيب الذي لم يورث  
وذلك اثني عشر يبقى من الثلث سبعة وعشرون اذا ضمته ذلك الى ثمانية  
وسبعين يصير ذلك كل مائة وخمسة فلهذا كان قسمة العين بينهم على هذا فان  
خرجت المائة الباقية تقسم جميع المال بينهم على اثنين واربعين سهمان لان الموصي  
له بالربع انما يضرب بربع المائتين وذلك خمسون وكل غريم يضرب بمائة  
والموصي له بثلث المال يضرب بمائة ايضا فاذا جعلت كل خمسين سهمان يصير  
سهم الوصايا سبعة اسهم فهو الثلث والثلثان ضعف ذلك فتكون الجملة  
احد وعشرين للموصي له بالربع ثم ان هذا السهم نصفه مما ادي كل غريم  
فلذلك اضعف الحساب لجعل القسمة من اثنين واربعين للموصي له بالربع سهمان  
ولكل غريم اربعة ياخذ ذلك من محل حقه ثم يقسم ما بقي بين الورثة وصاحب  
الثالث على ثمانية اسهم لان حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق صاحب الثلث  
في اربعة فاذا جعلت كل اربعة سهمان يكون حق الورثة سبعة اسهم وحق  
صاحب الثلث سهمان فلهذا كانت القسمة بينهم على ثمانية قال واذا  
كان لرجل مائة درهم عيرين يتين على رجلين دين على كل واحد منهما مائة  
فاوصى لرجل بثلث ماله لكل واحد من صاحبي الدين مائة على صاحبه فلصاحب  
الثالث ثلث العين وللورثة ثلثا هاهنا لانه لا يستحب بوصية الغريمين هاهنا  
فان محل حق كل واحد منهما في ذمة الاخر فالمرتبة عين شي منه بالاداء لا يحتسب  
بوصيته فيه كما لو كانت الوصية به لاجنبي اخر فيبقى المائة العين مقسومة  
بين الورثة والموصي له بثلث المال اثلاثا فان خرجت احدي المائتين صحت  
الى العين وقسمنا على قول ابي حنيفة على سبعة وثلثين بين الورثة ولا صاحب  
الثالث والموصي له بالمائة التي لم يخرج لانه لما تعين احدي المائتين وجب  
الاحتساب بوصية الموصي له بها في هذه المائة ومن ضرورة ذلك  
الاحتساب بوصية الموصي له بالمائة الاخرى ايضا لان الذي لم يورث  
لا يتمكن من استيفاء نصيبه وقد بقي عليه فوق حقه فلا بد من ان يجعل  
مستوفيا حقه ما عليه او اعرفنا هذا فنقول كل مائة من الدين صار على



ستة اسهم للموصي له بالثلث سهم منها بطريق المنازعة وخمسة لمن اوصى له نصيبا  
 والموصي له بالثلث من المائة العين سهمان فتكون جملة سهام الوصايا اربعة عشر  
 هو الثلث والثلثان ثمانية وعشرون فتكون الجملة على اثنين واربعين سهما  
 الا انه يطرح نصيب الذي لم يورده وهو خمسة اسهم فيبقى سبعة وثلاثون سهما  
 فيقسم العين ذلك للموصي له المودي من ذلك خمسة اسهم ياخذ عوضا عما يملك  
 نصيبه من حقه وانما ياخذ ذلك من المائة التي اداها والباقي من المال  
 ما بين الورثة والموصي له بالثلث على ثمانية لان حق الورثة في ثمانية وعشر  
 وحق الموصي له بالثلث في اربعة فاذا جعلت كل اربعة سهما تكون القسمة بينهم  
 على ثمانية وان لم يخرج من الدين غير خمسين درهما من احدى المائتين ضمت  
 الخمسون الى المائة العين ثم اقسما الورثة وصاحب الثلث الثلثان لا  
 لا يحتسب ما هنا شي من وصية صاحب الدين فقد بقي على كل واحد منهما مقدرا  
 حقه وزيادة فلا تسلم لواحد منهما شي من العين وانما كان بوصيتهما للضرورة  
 تعين شي من حق احدهما ولم يوجد ذلك ما هنا فاذا ثبت انه لا يحتسب  
 بوصيتهما والموصي له بالثلث المال شريك للوارث فيقسم ما تعين من المال  
 بينهم الثلثا الى ان يودي احدهما ما عليه مقدار الزيادة على نصيبه من  
 المائة فاذا لم يبق عليه الا بقدر نصيبه وصار هو مستوفيا لنصيبه جعل  
 هذا ما لو ادي جميع المائة سواء خيل به يكون القسمة على سبعة وثلاثين  
 سهما كما بينا وتول اي يوسف وحمد رحهما الله في هذا القول اي حقيقة رحمة  
 الله الا في فصل وهو انه اذا خرج الدين على احدهما خيل به يقسم ما تعين  
 عندهما على ثمانية لان كل غريب يضرب مائة درهم وصاحب الثلث كذلك  
 يكون الثلث بينهم على ثلاثة والثلثان ستة الا انه يطرح السهم الذي  
 هو نصيب من لم يورده ويقسم العين بين من بقي منهم على ثمانية اسهم للمودي  
 سهم من ذلك ياخذ مما ادي على سبيل العرض عماله في ذمة صاحب  
 ان كان ادي جميع المائة وان بقي عليه شي من ذلك يقاس بذلك الذي بقي  
 عليه اذ لم يكن ذلك فوق حقه ثم يقسم ما بقي بين صاحب الثلث والورثة  
 على مقدار حقهما اسبعا لصاحب الثلث سبعة وللورثة ستة اسبعا  
**باب اقسمة في الدين على بعض الورثة**

واذا كان للرجل مائة درهم وعينا ومائة درهم دين على احد اسهمه فاصي  
 لرجل بثلث ثم مات ولم يورث وارثا غير ابنته ولا ماد غيرها والموصي  
 له بثلث المال نصف المائة العين وفي يخرج المسئلة طريقان في احدهما  
 ان الموصي بالثلث شريك الوارث وحقه في سهم وحق الاثنين في سهمين  
 الا ان المديون مستوفون في حقه مما عليهم فيطرح سهم لان عليه مثل حقه والزيادة  
 ويبقى في العين حق الذي لا دين عليه وحق الموصي له بالثلث وحق كل واحد منهما  
 في سهم فلهذا تقسم العين بينهما نصفين والثاني ان الدين في حكم القاي فلا  
 يعتبر في القسمة ولكن يقسم العين بين الاثنين والموصي له بالثلث اثلاثا الا ان  
 نصيب الابن الا ان نصيب الابن المديون لا يسلم له لان عليه نصيبا الاخرين  
 هذا القدر وزيادة ويستوفيان هذا القدر وقضا مما لهما عليه فان صاحب  
 الدين اذا ظن بحبس حقه من مال المديون مستندا ياخذ حقهما سوا قبله  
 فيقسمان هذا الثلث بينهما نصفين فكل الطريقين يسلم للآخرين الذي لا  
 دين عليهم خمسة ويبين ان السالم للمديون مما عليه مثل هذا لان ذلك القدر  
 تعين من الدين فاذا ضمت الى العين صار المال خمسة عشر درهما وقد نفدنا  
 الوصية في ثلثها خمسة وقد ذكرنا بعض طريق الحساب في هذه المسئلة في كتاب  
 الوصايا ولا يستغل باعادة تلك الطريق ههنا فان من سلك طريق الورع من  
 اصحابنا لا يستحسن الاشتغال بتلك الطريق وقد اشرنا الى بعض ذلك في  
 حساب الوصايا ولو كان اوصى بربع ما له كان الموصي له خمس المائة العين  
 اما على طريق الاول فلانك تحتاج الى حساب تنقسم ثلاثة ارباعه نصفين  
 واقل ذلك ثمانية للموصي له سهمان وتلك اربعة ثلثه ثم يطرح نصيب الابن المديون  
 ويضرب الابن الاخر في العين ثلاثة والموصي بسهمين وكانت القسمة بينهما  
 على خمسة وعلى الطريق الاخر الموصي بالربع يسلم له ربع العين وثلاثة ارباعه بين  
 الاثنين نصفين نصيب الابن المديون من العين سبعة وثلاثون ونصف ولكن لا  
 يسلم له بل يستوفيان قضا مما لهما قبله وحقهما قبله احما ما يستوفيان هذا  
 القدر بينهما احما ما بقي الحاصل يسلم للموصي له خمس العين اربعون درهما  
 وللابن ستون وتعين من الدين مثل ذلك جملة المائة مائة وستين وقد نفدنا  
 الوصية في ربعها البقية في الدين فمستاك الابن المديون



بمقدار حصته وذلك خمسة وستون فيودي خمسة وعشرون فيقسم بين  
الموصي له والابن الآخر اخصاها للموصي له وذلك عشرة فاذا اصفه الى اربعين  
يسلم له خمسون كما في الربع ويسلم لكل ابن خمسة وسبعون ولو كان اوصى بخمس  
ماله فالماية العين بين الابن الذي لادين عليه والموصي له اثلاثا لان اصل الحسا  
من خمسة للموصي له سهم وهو الخمس ولكل ابن سهمان ثم يطرح نصيب الابن  
المدينون فيضرب كل واحد من الاخرين في العين بهما حقه فيكون بينهما  
اعلاهما وعلى الطريق الاخر ياخذ الموصي له خمس العين وذلك عشرون ولكل  
ابن نصف ما بقي وذلك عشرون ولكل ابن نصف بقي وذلك اربعون الا انه  
لا يسلم للمدينون نصيبه ولكن الاخران ياخذان ذلك قصاصا مما لهما قبله  
وحقهما اثلاثا فيقسمان هذه الاربعين بينهما للموصي له ثلاثة عشر وثلاث  
او اصفه الى عشرين تكون ثلثه وثلثين وثلث وذلك ثلث الماية والابن ستة  
وستون وثلثان وقد فقدنا الوصية في خمس ذلك ثلثه وثلثين وثلث  
فاذا اتيسر خروج ما بقي من الدين امسك المدينون كما له حقه مما عليه من الدين  
وذلك ثمانون فاذا في عشرين فاقسمه الموصي له والابن الاخر اثلاثا  
للموصي له من ذلك ستة وثلثان فاذا اصفه الى ما كان اخذه كانت الجملة  
اربعين درهما وذلك خمس المائتين وعلى هذا الوصي ثلث العين وثلث  
الدين فهو بمنزلة الوصية بثلث المال في التخرج الا ان ما يسلم للموصي له ههنا  
يكون مقدما في التنفيذ باعتبار انه يوصى بالعين وفيما تقدم هو شريك الوارث  
باعتبار ان الوصية له كان بثلث المال مرسل وقد بينا هذا الفرق وكذلك  
لو اوصى بربع العين والدين فهو نظير ما تقدم في التخرج الا هاهنا الموصي له  
ياخذ نصف العين بخلاف ما اذا كان اوصى له بربع المال لا نعلم انه  
تعين من الدين قدر الربع وزياده وحق الموصي له مقدم ههنا في التنفيذ  
من ثلث المال بجميع وصيته ههنا تخرج من ثلث المتعين من المال لان وصية  
بقدر خمسين درهما ربع المائتين وقد تعين من الدين هذا المقدار باعتبار  
ان الابن المدينون يصير مستوفيا حصته مما عليه فاذا اخذ الموصي له نصف  
العين وسلم الابن الذي لادين عليه نصف العين لهما ان المتعين من الدين مثل  
ذلك فان حق الاثنين في التركة سوا فاذا اظهر ان المتعين من الدين مثل ذلك

فان حق الاثنين سوا فاذا اظهر ان المتعين من الدين مقدار خمسين تبين ان وصية  
الموصي له ما جاوز من الثلث فلهذا يعطى جميع حقه مقدما على حق الوارث  
بخلاف ما تقدم فهنا ان اوصى له بربع المال فهو لهذه الوصية يكون  
شريك الوارث بربع المال فلهذا لا ينفذ جميع وصية من القدر المتعين من المال  
واستوضح هذا الفرق بما لو كان الدين على رجل آخر فارصى بربعه لاسان  
ثم خرج من الدين عشرة او عشرون فان ذلك كله يسلم للموصي له بربع  
الدين ويكون حقه في ذلك مقدما على حق الوارث بخلاف ما اذا كانت الوصية  
له بربع المال وعلى هذا الوكالات الوصية له بربع المال خمس العين والدين  
استوفى للموصي له جميع حقه من العين وذلك اربعون درهما لانه قد تعين  
من دينه مقدار حقه والزيادة حقه فيما تعين مقدم على حق الورثة وجميع  
وصيته دون ثلثين ما تعين فلهذا ياخذ جميع حقه من المال العين ولو كان  
اوصى بثلث ماله لرجل وربع ماله لآخر فالقول ان الوصيتين جاوز الثلث  
فيعزل لتنفيذهما ثلث المتعين من المال وذلك خمسون درهما نصف العين  
ثم يقسم ذلك بين الموصي لهما على سبعة اسهم لان الموصي له بالثلث يضرب  
بثلث ما تعين وذلك خمسون والموصي له بالربع يضرب ما تعين وذلك  
سبعة وثلثون ونصف فاذا جعلت تفاوت ما بين الاكثر والاقل وهو اثنا عشر  
درهما ونصف بينهما يكون حق صاحب الثلث اربعة اسهم وحق صاحب  
الربع ثلاثة ولهذا قسم نصف العين بينهما على سبعة الا ان يتيسر خروج ما بقي من  
الدين فيجوز عسك المدينون كما له حقه وذلك ستة وستون وثلثان  
وهو دي ثلاثة وثلثين وثلثا فياخذ الابن الذي لادين عليه نصفها ويقسم  
نصفها بين الموصي لهما على سبعة اسهم كما ذكرنا في القسمة الاولى وان قسمته على  
طريق السهام قلت قد انكسرت الماية بالاثلاث والاربع فيحتاج الى حساب  
له ثلث وربع وذلك اثنا عشر فالموصي له بالثلث يضرب بالثلث وهو اربعة  
والموصي له بالربع يضرب بثلثة فتكون القسمة ما يسلم لهما بينهما على سبعة  
ولو كان اوصى بثلث ماله وخمسة كان نصف العين بين الموصي لهما على  
ثمانية لان حق صاحب الثلث في خمسين جعلت كل عشرة دراهم سهمها  
يكون حق صاحب الثلث خمسة اسهم وحق صاحب الخمس ثلاثة فلهذا يقسم



محل الوصية بينهما على ثمانية وعلى الطريق الآخر يحتاج الى حساب له خمس  
عشرة ثلاثة فتكون القسمة بينهما على ثمانية ولو كان اوصي ثلث ماله له  
وربعه وخمسه كان نصف العين بينهم على خمسة واربعين سهما عشرون منها  
لصاحب الثلث وخمسة عشر لصاحب الربع واثنا عشر لصاحب الخمس لان صاحب  
الثلث يضرب بخمسين وصاحب الربع خمسة عشر سهما وحق صاحب الخمس  
اثنا عشر سهما سهما فيضرب كل واحد كل واحد منهم في محل الوصية بسهام حقه وعلى  
طريق السهام يحتاج الى حساب له ثلث وربع وخمس وذلك بان يضرب ثلاثة  
في اربعة ثمر في خمسة فتكون ستين للوصي له بالثلث ثلاثة وعشرون  
وللوصي له بالربع ربعة خمسة عشر وللوصي له بالخمس خمسة اثنا عشر فاذا جمعت  
بين هذه السهام كانت سبعة واربعين سهما واوصي ثلث العين والدين بخمس  
ماله كان بمنزلة من اوصي ثلث ماله وخمس ماله لان الوصيتين جاوزا الثلث  
وقد بينا ان عند مجاوزة الثلث لا فرق بين الوصية بالعين وبين الوصية  
بالمال مرسلان في انه تنفذ الوصية لهما في نصف العين فاما في القسمة بينهما  
فان عند ابي حنيفة هذا الاول سواء لان حق الوصي له بثلث العين في ستة  
وستين وثلثين فقد تعين من الدين مقدار حقه فيها وزيادته وحق الوصي  
له بخمس المال في خمس ما تعين وذلك ثلاثون درهما الا ان من اصله ان الوصي  
له بالزيادة على ثلث المتعين من المال يبطل وصيته في الزيادة ضربا واستحقاقا  
فانما يضرب هو بخمس والاخر ثلثين فتكون القسمة بينهما ثمانية اسهم كما  
في الفصل المتقدم فاما على قول ابي يوسف ومحمد رحمهم الله فالوصي له  
بثلث العين والدين يضرب فيه بجميع حقه وذلك ستة وستون  
وثلثان فالسبيل ان يجعل كل عشرة على ثلاثة اسهم فيكون حق صاحب  
الخمس في تسعة اسهم وحق صاحب الثلث في عشرين سهما فيقتصر نصف  
العين بينهما على تسعة وعشرين سهما وقد فسره بعد هذا ان نص على الجواز  
بهذه الصفة ولو كان اوصي لرجل ثلث ماله ولاخير ربع العين والدين اقتسما  
نصف العين نصفين لان الوصي له بثلث المال حقه في خمسين ثلث المتعين  
من المال وكذلك حق الوصي له ربع العين والدين فقد تعين من الدين مقدار  
حقه فيها وزيادته وحقه في ذلك مقدم على حق الباقي فلهذا اضرب هو بخمس

كما ضرب صاحب الثلث فكان قسمة نصف العين بينهما نصفين ولو اوصي لرجل ثلث  
ماله ولاخير ربع العين والدين اقتسما نصف العين نصفين لان المتعين من الدين نصفه  
رفيه وقابو صيته صاحب الدين وزيادة فهو يضرب بجميع وصيته وذلك  
خمسون وصاحب ثلث المال يضرب بخمسين ايضا ثلث المتعين من المال  
فكان محل الوصية بينهما نصفين ولو كانت الوصية بثلث ماله وخمس العين والدين  
كان نصف العين بين الوصي لهما اثنا عشر لصاحب الثلث خمسة ولصاحب الخمس اربعة  
لان صاحب الخمس يضرب بجميع حقه وذلك اربعون درهما فقد تعين من الدين  
مقدار حقه وزيادته وصاحب الثلث يضرب خمسين فاذا جعلت كل عشرة سهما  
كان لصاحب الثلثين خمسة ولصاحب الخمس اربعة فلهذا كانت القسمة بينهما اثنا  
عشر ولو كانت الوصية بثلث العين والدين وربع ماله كان نصف العين بينهما على خمسة  
وعشرين سهما تسعة منها لصاحب الربع وستة عشر لصاحب الثلث في قوله ابي يوسف  
ومحمد واما في قياس قوله ابي حنيفة فهو بينهما على سبعة اسهم وقد ذكر هذه المسئلة  
قبل هذا واجاب فيها بخواب منهم فقال هذا بمنزلة وصيته بثلث المال وربع  
المال وقد بيننا بما ذكره هنا ان مراده هناك المساواة بينهما في ان تنفذهما  
من نصف العين خاصة او المساواة بينهما في التخرج على قوله ابي حنيفة رحمه  
الله خاصة دون قولها شريانا التخرج على قولها ان صاحب ثلث العين  
والدين يضرب لي محل الوصية بثلث العين وثلث الدين جميعا فقد تعين من  
الدين فوق الثلث وثلث الدين ستة وستون وثلثان وصاحب المال  
انما يضرب بسبعة وثلثين ونصف ربع ما تعين من المال فقد انكسر العشرة هـ  
بالا ثلاث والارباع فالسبيل ان يجعل كل عشرة على اثني عشر مكان حق صاحب  
الربع خمسة واربعون وحق صاحب ثلث العين والدين في ثمانية ولكن بينهما موافقة  
بالخمس فيختصر من خمسة واربعين على خمسة وذلك تسعة ومن ثمانية على خمسة  
وذلك ستة عشر فصاحب الربع يضرب بتسعة وصاحب الثلث بستة عشر  
فكانت القسمة بينهما على خمسة وعشرين سهما واما على قول ابي حنيفة فصاحب  
ثلث العين والدين انما يضرب بخمسين لان ما زاد على ذلك لتمام ستة وستين  
وثلثين جاوزت الثلث فيبطل وصيته في ذلك ضربا واستحقاقا وصاحب الربع  
انما يضرب بسبعة وثلاثين ونصف فاذا جعلت كل اثني عشر ونصف سهما يكون



حق صاحب الثلث اربعة اسهم وحق صاحب الربع ثلاثة فلها اكات القسمة  
بينهما على سبعة اسهم ولو كانت الوصية ربع ماله وخمس العين والدين اقتسا  
نصف العين على احد وثلاثين منها خمسة عشر منها لصاحب الربع وستة عشر  
لصاحب الخمس لان صاحب الخمس انما يضرب بالف وهو صاحب ربع المال  
انما يضرب بسبعة وثلاثين ونصف فيكون كل عشرة على اربعة اسهم فحق صاحب  
الخمس ستة عشر وحق صاحب الربع خمسة عشر ولو اوصى مع هذا بثلث ماله  
اقتسما لصاحب الوصايا نصف العين على احد وخمسين منها لان صاحب الثلث  
انما يضرب بثلث ما تعين وذلك خسون وقد جعلنا كل عشرة على اربعة اسهم  
فيصير حقه في عشرين منها اذا ضمت ذلك الى احد وثلاثين يكون احد وخمسين  
فيقسم لكل الوصية وهو نصف العين بينهم على هذا لصاحب الثلث عشرون  
ولصاحب الربع خمسة عشر ولصاحب الخمس ستة عشر ولو لم يكن اوصى بثلث  
ماله ولكنه اوصى بثلث العين والدين اقتسما لصاحب الوصايا نصف العين على سبعة  
وخمسين منها وثلثي سهم لصاحب الخمس منها ستة عشر ولصاحب الرد خمسة  
عشر والباقي لصاحب الثلث في قول ابي يوسف ويحدهما الله لان صاحب  
الثلث العين والدين انما يضرب بسبعة وستين درهما وثلاثين وصاحب  
الخمس اربعين وصاحب ربع المال بسبعة وثلاثين ونصف فيجعل كل عشر  
على اثني عشر منها فيكون لصاحب الربع خمسة واربعون ولصاحب الخمس  
ثمانين واربعون فذلك ثلاثة وتسعون ولصاحب ثلث العين والدين  
ثمانون فجمله تكون مائة وثلاثة وسبعين وفي الكتاب انحصر على الثلث  
من ذلك لانه يجوز بالكسور بالاثلاث فجعل لكل الوصية بينهم على سبعة  
وخمسين وثلثي سهم وجعل لصاحب الخمس ستة عشر وهو ثلث ثمانين  
واربعين ولصاحب خمسة عشر وهو ثلث خمسة واربعين ولصاحب  
الثلث ستة وعشرون وثلثان وهو ثلث ثمانين فاما على قول ابي حنيفة  
رحمه الله بالتخريج على الاصلين المعروفين له ان في الوصايا في الحائض  
تكون القسمة على طريق المنازعة وان الوصية بما زاد على الثلث يبطل عند عدم  
الاجازة صراوا واستحقاقا فنقول قد تعين من الدين خسون واجتمع فيها  
ثلث وصايا وصية ثلثا وثلثين وثلث لصاحب الثلث والدين وعشرين

لصاحب خمس اسهم وباشي عشر ونصف لصاحب ربع المال فمما زاد على عشرين  
الى تمام ثلاثة وثلثين وثلث لا منازعة فيه لصاحب الخمس والربع فيسلم  
لصاحب الثلث وذلك ثلاثة عشر وثلث ثم ما زاد على اثني عشر ونصف الى  
تمام عشرين لا منازعة فيه لصاحب الربع وكل واحد من الآخرين يدعي ذلك  
وفي المال سعة فيأخذ كل واحد منهم سبعة ونصف فاذا قدر جعنا من الخمسين  
ثمانين وعشرين وثلث يبقى احد وعشرون وثلثان استوت منازعتهم فيه  
فيكون بينهم اثنا عشر لكل واحد منهم سبعة وتسعون ثم يخرج من حيث السهام فذلك  
ايسر فنقول قد انكسر العشرة بالاثلاث والارباع فيجعل كل عشرة على اثني  
عشر فيصير الخمسون الدين على ستين منها حق صاحب الخمس في اربعة وعشرين  
وحق صاحب الربع في خمسة عشر فمما زاد على ذلك الى اربعة وعشرين وهو تسعة  
لا منازعة فيه لصاحب الربع وكل واحد من الآخرين يدعيه وفي الماسعة فيأخذ  
كل واحد منها تسعة ويبقى هناك ستة وعشرون استوت منازعتهم فيه  
فاكسر بالاثلاث فيضرب ستين في ثلاثة فيكون مائة وثمانين كان ما اخذ  
صاحب الثلث خمسة وعشرون صيرت في ثلاثة فذلك خمسة وسبعون  
وما اخذ صاحب الخمس تسعة صيرت في ثلاثة فذلك ثمانين وسبعون بينهم  
لكل واحد منهم ستة وعشرون فحصل لصاحب ثلث العين والدين من الدين  
مائة وواحد ولصاحب الخمس ثلاثة وخسون ولصاحب الربع ستة وعشرون  
ثم المائة العين يصير على ثلث مائة وستين كل خمسين على مائة وثمانين لصاحب  
الثلث من ذلك مائة وعشرون فجمله ماله مائة وان واحد وعشرون الا ان ثلث  
المتعين من المال مائة وثمانون فمما زاد على ذلك من وصيته يبطل ضربا  
واستحقاقا فهو انما يضرب بمائة وثمانين وصاحب الخمس حقه من العين  
اثان وسبعون ومن الدين ثلاثة وخسون فيكون جملة ذلك مائة وستة  
عشر فاذا جمعت بين هذه السهام كانت الجملة اربعمائة واحد عشر منها فيقسم  
نصف العين بينهم على ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله لصاحب الربع مائة  
وسنة عشر ولصاحب الخمس مائة وعشرون ولصاحب الثلث مائة وثمانون  
ولو اوصى لرجل ربع ماله والآخر ربع العين والآخر ربع الدين كان نصف  
العين بينهما على سبعة ارباع مائة ربع العين والدين نصيب خمسين كمال



كما حقه وصاحب ربع العين يضرب بسبعة وثلاثين ونصف ربع ما تعين من المال  
فيجعل كل اثني عشر ونصف سهما فيصير حقه في ثلاثة وحق الآخر في أربعة  
فلهذا كان يضرب العين بينهما على سبعة ولو اوصى ثلث ماله لرجل وثلث  
العين والدين لآخر فعلى قولهما نصف العين بينهما على سبعة لان صاحب العين  
والدين يضرب بستة وستين وثلثين وصاحب ثلث المال يضرب بخمسين  
فاذا جعلت كل ستة عشر ثلثا سهما كانت القسمة بينهما على سبعة وفي قول  
ابن حنيفة الثلث بينهم نصفان لان صاحب العين لا يضرب بما زاد على الجسد  
فيسنوي هو بصاحب ثلث المال ولو اوصى بخمس ماله لرجل ونخس العين  
والدين لآخر فنصيب العين بينهما على سبعة لان صاحب خمس العين والدين  
انما يضرب باربعة وصاحب خمس المال لما يضرب بثلاثين خمس العين  
والمال فاذا جعلت كل عشرة سهما صار حق احدهما في اربعة اسهم وحق الآخر  
في ثلاثة فلهذا كانت القسمة بينهما على سبعة ولو اوصى لرجل ثلث العين  
والآخر ثلث الدين كما نصف الدين بينهما نصفين لانه قد تعين من الدين مقدار  
وصية صاحب الدين وزيادة فهو يضرب بجميع وصيته في محل الوصية وهو  
نصف العين كما يضرب صاحب العين بجميع وصيته فللمساواة كان نصف  
العين بينهما نصفين وكذلك لو اوصى ربع العين لرجل وربع الدين لآخر الا ان  
ها هنا اذا اقتسما نصف العين بينهما نصفين فقد وصل الى كل واحد منهما  
كما له حقه فما يخرج من الدين بعد ذلك يكون للدين خاصة وفي الاول ما وصل  
اليهما كما حققهما فاذا خرج الدين امسك المديون كما له حقه وادى بقدر  
وهو ثلاثة وثلاثون وثلث فكان نصف ذلك للدين الذي لا دين عليه  
ونصفه بين صاحبي الوصية نصفان ولو كان اوصى بخمس العين لرجل  
ونخس الدين لآخر اخذ الجميع وصيتهما بقدر اربعين درهما لان وصيتهما  
دون نصف العين فان وصيتهما بقدر اربعين درهما ونصف خمسون  
فما خذ كل واحد منهما كما له حقه ويبقى من العين ستون وهو الباقي الذي لا دين  
عليه وقد سلم للمديون ثلث ذلك مما عليه الى ان تبسخر خروج الدين فحليل  
لمسك المديون كما حقه وذلك ثمانون ويؤدي الى اخيه عشرون  
ولو اوصى ثلث العين لرجل وربع الدين لآخر كان نصف العين بينهما على

390 سبعة لصاحب الربع ثلاثة وللآخر اربعة لوصيتهما فوق نصف الدين  
هنا فانما يقول نصف العين لتنفيد الوصيتين باعتبار انه ثلث المتعنين  
من المال ثم يضرب فيه صاحب ثلث العين بثلاثة وثلثين وثلث وصاحب  
ربع الدين بخمسة وعشرين فاذا جعلت تفاوت ما بين الاقل والاكثر وهو  
ثمانية وثلث سهما يكون هذا الثلاثة وللآخر اربعة وما خرجا من الدين  
اخذ اربعة الى ان يستوفيا وصيتهما ثم ما يخرج بعد ذلك يكون للدين الذي  
لا دين عليه لان الباقي من صيتهما ثمانية وثلث فاذا خرج ستة عشر  
وثلث واخذ نصفه فاقسما بينهما على سبعة فقد استوفى كل واحد منهما  
كوصيته فما يخرج بعد ذلك يكون للدين الذي لا دين عليه ولو اوصى ثلث  
ماله لرجل وثلث العين لآخر وربع الدين لآخر كان نصف العين بينهم على ثلاثة  
عشر سهما لان صاحب ثلث المال يضرب بخمسين ثلث المتعنين من المال  
وصاحب ثلث العين يضرب بثلاثة وثلاثين وثلث وصاحب ربع الدين  
يضرب بخمسة وعشرين فاذا جعلت كل ثمانية وثلث سهما يصير حق  
صاحب ثلث المال ستة اسهم وحق صاحب ربع الدين ثلاثة فلهذا اقتصر محل  
الوصية بينهم على ثلاثة عشر سهما ولو كان اوصى ثلث العين والدين مكان  
وصيته بثلث المال مرسلا فنصف العين بينهم على خمسة عشر وفي قول  
ابن يوسف ومحمد لان صاحب ثلث العين والدين يضرب بستة وستين  
وثلاثين فاذا جعلت كل ثمانية وثلث سهما يكون حقه في ثمانية اسهم  
فلهذا كانت قيمته نصفين العين بينهم على خمسة عشر لصاحب ثلث العين  
والدين ثمانية ولصاحب ثلث العين اربعة ولصاحب ربع الدين ثلاثة فاما  
على قياس قول ابن حنيفة نصف العين بينهم على خمسة وعشرين للاصلين المعروفين  
له على ما بينا ووجه التخرج انه يتعين من الدين خمسون وفيه وصيتان  
لصاحب ثلث العين والدين ثلاثة وثلثين وثلث ولصاحب ربع الدين  
خمسة وعشرين بمقدار ثمانية وثلث تفاوت ما بين الحقيين يسلم لصاحب  
الثلث بلا منازعة يبقى اربعة واربعون وثلثان وقد استوت منازعتهم  
فيكون بينهما نصفين لكل واحد منهما عشرون وخمسة اسداس فكان  
لصاحب ربع الدين عشرون وخمسة اسداس وللآخر تسعة وعشرون



وسدس قبله من العين ثلثه وثلثون وثلث فيكون جملة حقه اثنين وستين  
واربعة اسداس فالسبيل ان يجعل اربعة سدس منها فيكون حق صاحب  
ربع الدين خمسة اسهم وحق صاحب ثلث العين ثمانية اسهم وكان حق  
صاحب ثلث العين والدين اثنين وستين واربعة اسداس الا انه لا يضرب  
بما زاد على الخمسين لان وصيته في الزيادة على الثلث يبطل ضربا واستحقاقا  
فانما يضرب هو الخمسين فاذا اجعلت كل اربعة سدس منها يكون ذلك  
اثني عشر سهما فهو يضرب باثني عشر وصاحب ثلث الدين ثمانية وصاحب  
ربع الدين بخمسة فتكون الجملة خمسة وعشرين سهما فيقسم نصف سهما  
على ذلك واذا كان للرجل مائة درهم وعينا ومائة درهم ودينار على احد ابنيه  
فاوصي لرجل ربع ماله ولاخر ثلث العين ولاخر خمس الدين فنصف العين  
ما بين اصحاب الوصايا على مائة وثلاثة وثلثين في قوله ابي يوسف وشهد  
لان صاحب ربع المال انما يضرب بثلاثة وثلثين وثلث وصاحب خمس  
الدين يضرب باربعين لانه قد تعين من الدين خمسون وذلك فوق حقه  
فقد انكسر كل عشرة بالاثلاث والارباع فيجعل كل عشر على اثني عشر فكان  
حق صاحب خمس الدين في ثمانية وابعين وحق صاحب ربع المال  
في خمسة واربعين وحق صاحب الثلث العين في اربعين فاذا اجعلت  
بين هذه السهام كانت الجملة مائة وثلاثة وثلاثين سهما فلهذا انقسم نصف  
العين بينهم على واما في قياس قوله ابي حنيفة بنصف العين بين اصحاب  
الوصايا على مائتين وستين لانه اجتمع فيما بقي من الدين وصيتان وصيه  
باربعين فيها لصاحب الخمس وباثني عشر ونصف لصاحب المال فقد سببه  
وعشرون ونصف خرج عن منازعه صاحب الربع فيسلم لصاحب الخمس بين  
اثني عشر ونصف استوت منازعتهما فيه فكان بينهما نصفين  
لكل واحد منهما احد وعشرون عشرو ربع فقد انكسر الدرهم بالارباع ولصاحب  
ثلث العين من العين ثلاثة وثلاثون وثلث وصاحب ربع المال من ذلك خمسة  
وعشرون بجملة ما اصاب الربع ستة وثلاثون وربع لصاحب الخمس ثمانية  
وثلاثون وثلاثة ارباع فقد انكسر بالاثلاث والارباع فالسبيل ان يجعل كل  
درهم على اثني عشر سهما فيصير ما تعين من الدين من ذلك خمسة وسدس

والمائة العين الف ومائتين ولكل يجعل الموافقة بالخمس فاختصر من مائة على خمسين  
وهو مائة وعشرين والمائة العين على مائتين واربعين ثم يعود الى الاصل فنقول  
حق صاحب خمس الدين في اربعة وتسعين وحق صاحب الربع في ثلاثين مقدار  
سنة وستين سلم لصاحب الخمس بلا منازعه يبقى اربعة وخمسون استوت  
منازعتهما فيه فكانت بينهما نصفين فحصل لصاحب ربع المال من الدين سبعة  
وعشرون ولصاحب خمس الدين مرة ستة وستين ومرة سبعة وعشرين  
فذلك ثلاثة وتسعون ولصاحب الربع من المائة العين ستون سهما فاذا اطلق  
اليه سبعة وعشرون يكون سبعة ومائتين ولصاحب ثلث العين ثمانون  
ثلث مائتين واربعين فاذا اجعلت بين هذه السهام كانت الجملة مائتين وستين  
كان ثلاثة وتسعين مع سبعة ومائتين يكون مائة ومائتين اذا ضمت الي  
ذلك ثمانين يكون مائتين وستين فكانت القسمة بينهم على ذلك عند  
ابي حنيفة ولو لم يكن اوصى ربع ماله ولكنه اوصى ربع العين والدين كان  
نصف العين على تسعة ومائتين سهما في قوله ابي يوسف وشهد لان صاحب  
خمس الدين باربعين وصاحب ربع الدين والعين انما يضرب بخمسة وسبعين  
لانه تعين من الدين مقدار الربع فهو يضرب بجميع وصيته فيها وصاحب  
العين يضرب بثلاثة وثلثين وثلث فيجعل كل عشرة على ستة على ستة لانه  
انكسر كل عشرة بالاثلاث والانصاف فيضرب اثنين في ثلاثة فيكون ستة  
واذا صار كل عشرة على ستة فهما ما تعين من الدين ثلاثون وسهما المائة  
العين ستون ثم صاحب خمس الدين انما يضرب باربعة وعشرين وذلك اربعة  
اخماس ما تعين من الدين وصاحب ربع العين والدين انما يضرب بخمسة واربعين  
ثلاثون سهما ما تعين من الدين وخمسة عشر سهما ربع المائة العين واربعة  
وعشرون اذا ضمته الى خمسة واربعين يكون تسعة وستين وصاحب  
ثلث العين يضرب بعشرين سهما ثلث العين فيكون ذلك تسعة ومائتين  
فلهذا كان قسمه نصف العين بينهم على تسعة ومائتين سهما وهذا قول ابي  
يوسف ومحمد رحمهما الله ولم يذكر قوله ابي حنيفة قال رضي الله عنه  
دكان شيخنا الامام يقول انما لم يذكره لانه مل من ذلك ولو يمكن تخرج  
على الاصلين اللذين بناهما في قوله اجتمع فيما تعين من الدين وصيتان



لصاحب الخمس بأربعين ولصاحب الربع بخمسين إلا أن ائتمته عنده على طريق  
المنازعة فالعشرة تسلم لصاحب الربع بالمنازعة فالعشرة تسلم لصاحب الربع بلا  
منازعة ونصف الباقي بالمنازعة له ثلاثون ولصاحب الخمس عشرون ولصاحب  
الربع من العين خمسة وعشرون فيجتمع له خمسة وخمسون إلا أن فيما راد على  
الخمس بطل وصيته ضربا واستحقاقا فاما يضرب هو بخمسين وصاحب  
الخمس بعشرين وصاحب ثلث العين ثلاثة وثلاثين وثلث فيجعل كل عشرة على  
ثلاثة أسهم لا تكسار العشرة بالاثلاث فتكون حق صاحب ثلث العين عشرة وحق  
صاحب ربع العين والدين خمسة عشر لأن حقه كان في خمسين وقد جعلنا كل  
عشرة على ثلاثة فتكون خمسة عشر وحق صاحب ربع الدين كان في عشرين فتكون  
سبعة فاذا جمعت بين هذه السهام كان أحد وثلاثين سهم فيقسم نصف العين بينهم  
على أحد وثلاثين سهم في قول أبي حنيفة رحمه الله هذا وإذا كان للرجل مائة درهم  
عينها ومائة على أحد ابنيه عينا فأوصى لرجل ثلث ماله وآخر ربع الدين والآخر سبع  
الدين فالمال كله عين لأن نصف العين محل تنفيذ الوصية ونصفه للابن الذي لا دين  
عليه وهو مائة درهم ويسلم للمديون مثل ذلك وذلك جميع ما عليه فظهر أن المال  
قد تعين كله فنقول المائة وهو ثلث المال لتنفيذ الوصايا بضرب فيه الموصي له  
ربع الدين خمسة وعشرون والموصي له خمس العين بأربعين والموصي بثلث المال  
بمائة فالتسبيل أن يجعل كل عشرة على سهمين فيكون لصاحب الثلث عشرين ولصاحب  
ربع الدين خمسة ولصاحب خمس العين ثمانية فاذا جمعت بين هذه السهام كان  
ثلثه وثلثين وثلثان صنف ذلك فيكون حصة المال بينهم على تسعة وتسعين  
سهما عندهم جميعا وإذا كان للرجل مائة درهم عينا ومائة على امراته ديناً  
شرائط وترك امراته وابنة وأوصى لرجل ثلث ماله فالماية العين بين  
الابن والموصي له على أحد عشر سهماً فالتسبيل في هذا أن يصح الفريضة فيخرجها  
من ثمانية للمرأة للمرأة الثمن سهم وللأبن سبعة ثم يزيد الموصي له مثل نصف  
الفريضة لأن الوصية بثلث المال وبكل عدد زدت عليه مثل نصفه تكون الزيادة  
ثلث الحصة فاذا زادت أربعة على ثمانية صار اثني عشر ثم يطرح نصيب المرأة  
لأنها مستوفية لحقتها مما عليه فيضرب الابن في العين بسبعة والموصي له  
بأربعة فيكون بينهما على أحد عشر ولو كانت ثمانية ربع ماله كانت المالا

العين بينهما على تسعة وعشرين للموصي له ثمانية وللأبن أحد وعشرون لا بل  
يزيد على ثمانية مثل ثلثه وليس له ثلث صحيح فاضرب ثمانية في ثلاثة  
تكن أربعة وعشرين يزيد عليه مثل ثلثه ثمانية فيكون اثنين وثلاثين  
يطرح من ذلك نصيب المرأة وهو ثلاثة ويضرب الابن بأحد وعشرين  
والموصي له ثمانية ولو كانت الوصية بخمس ماله فالماية العين بينهما على تسعة  
أسهم لأنك تزيد على ثمانية مثل ربعها وذلك سهمان ثم يطرح نصيب المرأة سهم  
يبقى تسعة يقسم العين على ذلك للموصي له سهمان وللأبن سبعة فان كان مكان  
الأبن أخا لأب وامرأة أو وصي ثلث ماله فالعين بين الأخ والموصي له بالثلث على خمسة  
لأن أصلاً لفريضة من أربعة فيزيد عليه الموصي له مثل نصفه سهمين فيكون ستة  
ثم يطرح نصيب المرأة فيبقى الابن في ثلثه وحق الموصي له في سهمين فعلى ذلك يقسم  
العين بينهما ولو ترك مائة عينا ومائة على امراته ديناً ومائة على ابنة ديناً وترك مع  
ذلك بنتاً وأوصى لرجل ثلث ماله فالماية العين بين البنت والموصي له على تسعة  
عشر لأن أصل الفريضة من ثمانية والقسمة من أربعة وعشرين للموصي له  
ثلاثة وللأبن أربعة عشر وللأبنة سبعة فيزيد الموصي له بالثلث مثل  
نصفه اثني عشر ثم يطرح نصيب الابن والمرأة فكل واحد منهما مستوفى حقه مما  
عليه وانما يقسم العين بين الأبنة والموصي له على تسعة عشر وللأبنة سبعة  
والموصي له اثني عشر فان أدت المرأة ما عليها صار المال كله عينا مقسوماً على ستة  
وثلاثين سهماً يكون كل مائة اثنا عشر ونصيب الابن أربعة عشر فعرنا أن نصيبه  
أكثر من مائة فيجب له مما عليه والمرأة نصيبها بما عليها ثلاثة أسهم ويودي  
ما بقي فيكون ذلك مع المائة العين مقسوماً بين الابنة والموصي له وللأبن  
على أحد وعشرين سهماً لأنه قد وصل إلى الابن اثنا عشر مما عليه من الدين  
يبقى حقه في سهمين وحققهما في تسعة عشر كما بينا ولو كانت الوصية بخمس  
ماله ولم تودي المرأة شيئاً فالمال الذي على الابن عين لأن نصيبه أكثر  
من مائة ومن ذلك أنه يطرح نصيب المرأة ويقسم المائة العين مع ما على  
الابن بينهم على سبعة وعشرين لأن الفريضة كانت من أربعة وعشرين وزدنا  
الموصي له بالخمس ثلث ربعها لئلا تكون ثلاثين ثم يطرح نصيب المرأة ثلاثة  
يبقى سبعة عشر وكل مائة على ثلاثة عشر ونصف وحق الابن



اربعة فعرنا ان نصيبه اكثر من المائة فلهمذا قسمنا المائتين في سبعة وعشرين  
للموصي له الخمس ستة وللبن سبعة وللان اربعة عشر ثلاثة عشر ونصف كان مستوفيا  
له ويستوفي نصف سهم مما بقي **قاس** واذا كان للرجل مائة درهم عين ومائة  
على ابنته دين ثم مات وترك من الورثة امراته وابنته وابنة لا وارث له  
غير هو ووصي لرجل ثلث ماله فالمائة العين بين الابن والمرأة والموصي له على تسعة  
وعشرين سهما للموصي له من ذلك اثني عشر وللان اربعة عشر والمرأة ثلاثة  
لان القسمة بين الورثة من اربعة وعشرين للمرأة ثلاثة وللان اربعة عشر  
وللابنة سبعة ثم زاد الوصية ثلث الماله مثل نصفه اثني عشر فتكون  
سبعة وثلاثين ثم يطرح من ذلك نصيب الابنة لانه مستوفيه حقه  
مها عليها فيبقى تسعة وعشرون فلهمذا يقسم العين بينهم على تسعة وعشرين  
كما بينا واذا كان للمرأة مائة درهم عين ومائة على زوجها دين من صداقها فاصت  
لرجل ربع ماله ثم مات وترك من الورثة زوجها وامها واختها لا يها وامها فالمائة  
العين يقسم بين الام والاحوات والموصي له على احد وثلاثين لانا نصح قبل الوصية  
فنقول للزوج النصف ثلاثة وللامر السدس سهم والاختين اب وام الثلثان  
اربعة فتكون القسمة من عشرة وهي مسألة امر الفروخ ثم زاد الوصية بالربع  
مثل ثلاثة وليس للعشرة ثلث صحيح فاصوب عشرة في ثلاثة فتكون ثلاثين  
يزاد للموصي له مثل ثلثها عشرة ثم يطرح نصيب الزوج لان عليه فوق حقه ونصب  
كان ثلثه ضرنا ما في ثلاثة فتكون تسعة فاذا طرحت ذلك من اربعين يبقى احد  
وثلاثون فيقسم العين بينهم على هذا الموصي له عشرة وقد كان للامر سهم ضرنا  
في ثلاثة فهو ثلاثة والاختين لامرهما ضرنا ما في ثلاثة يكون ستة وللان  
لاب وام اربعة ضرنا ما في ثلاثة فيكون اثني عشر **قاس** واذا كان للرجل  
على امراته مائة درهم دين فمات وترك مائة عينا ووصي لرجل خمس مائة  
وترك من الورثة امراته وابنته وابو له فالمائة العين بين الموصي له وبين  
الابن والابوين على مائة وثلاثة وعشرين سهما لان هذه الف خمسة اذا  
صححتها كانت من سبعة وعشرين فالحق مسألة المنيارية ثم زاد للموصي  
ربع ذلك لانه اوصي له مثل سبعة وعشرين في مائة خمسة وثلاثين  
الا انه يطرح نصيب المرأة لانه استوفيت حقه لها وقد كان نصيبها

ثلاثة ضرنا ما في اربعة فيكون اثني عشر يبقى ثلاثة ومائة وعشرون فيقسم  
العين بينهم على هذا الموصي له سبعة وعشرون وللان اثني اربعة وستون  
وقد كان لهما ستة عشر ضرنا ذلك في اربعة وعشرين نصيبها مما عليه  
سبعة عشر درهما وسبعة الساع فيودي ما بقي فيقسمونه على ما رصفنا **قاس**  
واذا كان للرجل عشرة دراهم عينا وعشرة على احد ابنيه دين فوصي لرجل خمس  
ماله والادرها لان الموصي له يأخذ من العشرة العين درهمين ونصف واخذ الابن  
الذي لا دين عليه ما بقي منها طريق التخرج لهذه المسألة من اربعة ادها انا  
نعتذر الاستثنا في الابتداء ولكن يعطى الموصي له بالخمسة خمس العين وذلك درهما  
ثم يترجع بالاستثنا ادها فتكون في يد الورثة تسعة بين اثني نصفين  
لكل واحد منهما اربعة ونصف ولكن لا يعطى ابن المديون نصيبه فان عليه فوق  
حقه بل يقسم ذلك بين الابن الذي لا دين عليه وبين الموصي له على مقدار حقه  
قبله وحقهما ثلثه اثلاثا فان درهمين من الدين للموصي له لانه خمس العشرة  
الدين ولكل ابن اربعة فاذا انقسمت اربعة ونصف بينهما اثلاثا يكون للموصي له  
درهم ونصف وللان ثلاثة فقد اخذ الموصي له درهم مرة قدره درهما  
ونصف واخذ الابن مرة اربعة ونصف مرة ثلاثة فيكون ذلك تسعة ونصف  
وقد تعين من الدين مثل ذلك فبين ان العين تسعة عشر ونصف خمس ذلك  
ثلثة ونصف وقد نفذنا الوصية في ثلاثة ونصف واسترجعنا بالاستثنا درهما  
الى ان يودي الابن المديون ما عليه فحينئذ عسك من ذلك كمال حقه  
ثمانية ونصف ويودي ما بقي درهم ونصف فيقسم بين الابن والموصي له على مقدار  
حقهما اثلاثا ويحصل للموصي له ثلاثة ولكل ابن ثمانية ونصف والطريق  
الثاني ان يجعل العشرة العين مقسومة بين الابن الذي لا دين عليه وبين الموصي  
له على مقدار حقهما اثلاثا لان المديون مستوفي مما عليه فيطرح سهامه  
فاذا قسمنا العشرة اثلاثا كان للموصي له ثلاثة وثلاثون استثنانا خمسة  
اسداس درهم لان المستثنى درهم من خمس الماله وهو اربعة فصور ربع ما  
يسلم للموصي له وربع ثلثه وثلث اسداس فيبقى للموصي له درهما  
ونصف ويبقى لابن سبعة ونصف التخرج كما بينا وعلى طريق الدينار والدرهم  
بقول السيل في جعل الدين دينار او يصفه الى العشرة العين فيكون



للموصي له خمس ذلك وذلك درهم وخمس دينار ثم ترجع له سنتنا درهما  
فيضمه الى الباقي فيكون بين الاثنين نصفين وكل واحد منهما اربعة دراهم ونصف  
وخمس دينار وحاجتنا الى دينارين فاما جعلنا الخارج من الدين وهو نصيب الابن  
المديون ديناراً فاربعة اجناس دينار وقصاصن مثلهما يبقى في يد الورثة تسعة دراهم  
يعدله ديناراً وخمساً قيقين ان الدين اربعة وسبعة ونصف وانا جعلنا الخارج من الدين  
ديناراً كان ذلك عمري سبعة ونصف واعطينا الموصي درهمين وخمس دينار  
فيكون درهم ونصف فكانت ثلثه ونصف فاستقام وطريق الجبران يجعل الخارج  
من الدين شيئاً ونضمه الى العشرة العينية فيعطي الموصي له خمس ذلك درهمين وخمس  
شيئاً فسترجع بالاستثناء درهماً وحصل في يد الورثة تسعة دراهم واربعة اجناس  
شيئاً قصاصن مثلهما يبقى في ايديهم تسعة دراهم نقول شيئاً وخمس شيئاً فكل ذلك  
ستين بان يزيد على ذلك مثل تسعة وثمانين له ايضاً مثل مثليه وذلك ستة  
فيكون خمسة عشر فاذا تبين ان السنين تعدل خمسة عشر عرفنا ان الشيء الوا  
يعد تسعة دراهم ونصف فاما حين جعلنا الخارج من الدين شيئاً كان ذلك  
بمعنى سبعة ونصف وطريق الخطأ في ذلك ان يجعل الخارج من الدين درهماً  
فيكون جعلاً واحد عشر ثم يعطي الموصي له خمس ذلك درهمين وخمس وسترجع  
بالاستثناء درهماً فيكون في يد الورثة تسعة دراهم واربعة اجناس وحاجة  
الورثة الى درهمين ظهر الخطأ بزيادة سبعة واربعة اجناس فعد الى الاصل  
واجعل الخارج من الدين درهمين فاعط الموصي له خمس ذلك درهمين  
وخمس درهم واسترجع بالاستثناء درهماً فيكون في يد الورثة عشرة وثلاثة  
اجناس وحاجته الى اربعة ظهر الخطأ بزيادة ستة وثلاثة اجناس وكان  
الخطأ الاول بزيادة سبعة واربعة اجناس فلما زدت في النصيب درهماً  
ان ثبت خطأ درهم وخمس وبقي خطأ ستة وثلاثة اجناس عرفنا ان كل درهم  
وخمس فالسبيل ان يزيد ما يذهب خطأ ما بقي وذلك خمسة دراهم  
ونصف فان خمسة دراهم تذهب خطأ ثلاثة اجناس درهم اذا كان ما تبين كل  
في درهم وخمس فاذا اردنا هذا في الخارج من الدين ظهر ان الخارج من الدين  
سبعة ونصف والتخرج الى آخره كما بينا وعند معرفة طريق الخطأ ينقسم  
التخرج على طريق الحكمين قال ولو كان خمس مائة الاثلاث

دراهم اخذ الموصي له من العشرة العينية خمسة اسداس درهم يكون للذي لا دين  
عليه منها تسعة دراهم وسدس انما على الطريق الاول فنقول لا يعتبر الدين في  
الابتداء لانه لا يوي ولا الاستثناء ولكن يعطى الموصي له خمس العينية وذلك درهماً  
ثم يسترجع منه بالاستثناء ثلاثة دراهم وفي يده درهماً فالدرهم الثالث  
يكون ديناً عليه ويسمى هذا رمالاً على المال فاذا استرجعنا منه بالاستثناء ثلاثة  
صار معنا احد عشر فيقسم ذلك بين الاثنين نصفين لكل واحد منهما خمسة ونصف  
الا ان يصيب الابن المديون ياخذ الابن المديون ياخذ الابن الذي لا دين  
عليه والموصي له قصاصاً حقها وحقها قبله ثلاثة فان للموصي له من تلك  
العشرة درهمين وللان اربعة فيقسم هذه الخمسة ونصف بينهما اثلاثاً  
ثلث ذلك درهم وخمس اسداس للموصي له فاذا اخذ ذلك قضا ما عليه  
بدرهم ويبقى له خمسة اسداس والباقي للابن وهو تسعة دراهم وسدس  
ويسلم للمديون مثلاً ذلك مما عليه الى ان يتيسر خروج ما بقي من الدين فحينئذ  
يسلك المديون مما عليه كما حققه تسعة دراهم لان خمس المال اربعة والمستثنى  
ثلاثة فانما يبقى للموصي له درهم والباقي بين الاثنين وذلك تسعة عشر  
لكل واحد منهما تسعة ونصف فيؤدي المديون نصف درهم ثم يقسم ذلك  
بين الموصي له والابن الذي لا دين عليه اثلاثاً على مقدار حقها فيكون كل واحد  
منهما مستوفياً كما له حقه وعلى الطريق الثاني السبيل ان يقسم العينية بين الابن  
الذي لا دين عليه والموصي له على مقدار حقها اثلاثاً وحصل للموصي له ثلاثة وثلاث  
ثم يسترجع منه بالاستثناء ثلاثة ارباع ما سلم له كان مقدار ذلك درهمين  
ونصفاً فيبقى له خمسة اسداس درهم ثم التخرج الى آخره كما بينا وتخرج على  
طريق الحساب على نحو ما قلنا في المسئلة الاولى قال ولو وصي له رجل بدرهم  
من ماله او بدرهمين ثم مات ولم يترك غيراً بنتيه فان الموصي له ياخذ جميع  
وصيته من العشرة العينية لان ما سلم له اقل من ثلث العينية والموصي بقدر سهمين  
من المال حقه مقدم على حق الورثة في الثلث فلهمذا قلنا بان خذ جميع وصيته  
سراً بثلثه او ربعه او خمسة وثلثه كان اوصي له ستة فحينئذ لا ياخذ الا خمسة  
وان كان اوصي له ستة فحينئذ لا ياخذ الا خمسة لان ثلث المستقين من المال  
خمس فانه قد تم بين من اوصى الابن المديون وذلك خمسة دراهم



مثل نصف العين فان السالم للابن الآخر نصف العين فلهذا ياخذ الموصي له نصف  
العين فان خرج من الدين شي كان الخارج بين الابن والموصي له نصفين بمنزلة  
العين الى ان يصل الى الموصي له كمال حقه وهو ستة دراهم ثم يسلم ما بقي بعد  
ذلك للابن الذي لا دين عليه قال فان اوصي لرجل بدرهم ولاخر بخمس ماله له  
فان الموصي له بالدرهم ياخذ من العين درهما ياخذ الموصي له بالخمس  
من العين ثلاثة دراهم وسدس والباقى للابن الذي لا دين عليه وذلك لان  
الموصي له بخمس المال شريك الوارث فكان ان حق الموصي له بمال مسمى يكون  
بمال مسمى يكون مقدما على حق الوارث فذلك يكون مقدما على حق من هو شريك  
الوارث فيبدا بالموصي له بالدرهم فيعطى درهما يبقى تسعة دراهم فياخذ الموصي  
له بالخمس خمس العين درهمان يبقى سبعة بين الاثنين نصفين ولكن الابن الموصي  
لا يعطى نصيبه بل يكون نصيبه الموصي له بالخمس والابن الآخر مكان ماله ماله عليه  
وحقهما قبله اثلاث لان حق الموصي له في الدرهمين ماله عليه وحق الابن اربعة فيقسم  
نصيبه وهو ثلاثة ونصف بينهما اثلاثا للموصي له دراهم وسدس وقد اخذ  
مرة درهمين فصار له ثلاثة وسدس وللابن خمسة وخمسة اسداس وقد  
تعين من الدين مثل ذلك المتعين خمسة عشر درهما وخمسة اسداس  
وقد فقدنا الوصية في ذلك ثلاثة وسدس الى ان ييسر خروج ما بقي من الدين  
فيمسك المديون نصيبه مما عليه سبعة ونصف ويودي درهمين ونصف  
فيقسم الموصي له والابن الاخر اثلاثا حتى يحصل للموصي له كمال حقه اربعة  
دراهم والابن سبعة ونصف وعلى الطريق الاخر يحصل كان المال كله غير  
فلا يعتبر في الابتداء وصية الموصي له بالدرهم في مقاسمة الورثة فيكون حق  
صاحب الخمس في اربعة دراهم وحق الابن الذي لا دين في ثمانية فيقسم  
العين بينهما على مقدار حقهما الاثلاثان الابن المديون يستوفي حقهما مما عليه  
فيحصل في يد الموصي له ثلثه وثلث ثم نقول وصية صاحب الدرهم مثل  
ربع وصية صاحب الخمس فيسترد من الابن الذي لا دين عليه مثل ربع ما اخذ  
الموصي له بالخمس وذلك خمسة اسداس درهم يضم اليه فيصير اربعة  
دراهم وسدس ثم حق الموصي له بالدرهم مقدرا فيعطى من هذه الحصة  
ويبقى للموصي له بالخمس ثلاثة دراهم وسدس كما بينا ولو كان المال

اثني عشر درهما عينا واثني عشر على احد ابنيه دينار او وصي لرجل بسدس المال  
ياخذ من العين ثلاثة دراهم وسبع دراهم لان وصيته احد هما بدرهمين من  
العين وهو مقدم كما بينا فياخذ درهمين والموصي له بسدس المال ياخذ من  
العين درهمين بسدس المال ويبقى للابن الاخر على مقدار حقه قبله اسباعا فان  
حق الموصي له قبله في الدرهمين وحق الابن في خمسة فيكون الموصي سباعا هذه  
الاربعة وللان خمسة اسباعه وكل سبع اربعة اشباع درهم تسباعا درهم  
وسبع اذا ضم ذلك الى الدرهمين كان ثلثة وسبع ويبقى في يد الابن ستة وسبعة  
اسباع وقد فقدنا الوصية في سدس ذلك ثلثة وسبع الى ان يثبت خروج الدين  
فيمسك الابن المديون حصته وذلك تسعة دراهم ويودي ثلاثة فيقسمها  
الابن وصاحب السدس المال اسباعا سباعا للموصي له وذلك اسباع درهم اذا  
ضمه اليه احد يحصل له اربعة سدس جميع المال ويبقى للاب درهمان وسبع  
اذا ضمهم الى ما اخذ كان ذلك تسعة دراهم كمال حقه وعلى الطريق الاخر  
يجعل المال كله كانه عين ولا تعتبر الوصية بسدس العين في الابتداء فيكون  
الموصي بسدس المال والابن الاخر على مقدار حقهما اسباعا تسباعا للموصي له وذلك  
ثلاثة دراهم وثلثة اسباع ثم وصية الموصي له بسدس العين مثل نصف وصية  
الموصي له بسدس المال فيسترد من الابن مثل نصف ما اخذ الموصي له وذلك  
دراهم وخمسة اسباع فاذا ضم ذلك الى ثلاثة وثلاثة اسباع يكون خمسة  
دراهم وسبع ياخذ الموصي له بسدس العين من ذلك درهمين لان حقه مقدم  
ويبقى للموصي له بسدس المال ثلاثة دراهم وسبع والتخرج كما بينا واذا كان  
للرجل مائة درهم عينا ومائة على احد ابنيه دينار او وصي لرجل بنصف العين  
اخذ الموصي له نصفها لان وصية ما زادت على ثلث المتعين من المال فقد  
تعين من الدين مثل نصف العين وهو نصيب الابن المديون فلهذا ينقد  
للموصي له مثل سبع وصيته فلو اوصي له بثلثي العين اخذ ايضا نصفها  
لان وصيته زادت على الثلث والمتعين من الدين يكون مثل نصيب الابن  
الذي لا دين عليه فلو فقدنا الوصية في ثلث العين كان السالم للابن ثلثة  
وثلث ويتعين من الدين ثلث ذلك فيحصل تنفيذ الوصية في نصف المال  
بذلك لا يترك خلفا اسباعا ثلث العين ولو اوصي لرجل بنصف ماله فاجاز



الابن الوصية له ولم يجز كل واحد منهما ما اجار صاحبه فاجازه الابن الذي عليه  
الدين باطله في المال اما قوله ولم يجز كل واحد منهما ما اجار صاحبه فانما يظهر  
فايده هذا في المسئلة الثانية واما قوله ان اجاز له الابن المديون باطله فلان  
المديون لا يسلم له شيء من العين وما من الاجارة في سلامة شيء من المال منها  
للموصي له فانما تعمل اجارة من يكون متمكنا من استيفاء شيء من العين دون من لا  
يكون متمكنا من استيفاء شيء من العين دون من لا يكون متمكنا الا ترى ان الابن  
الذي اجاز وصية ابيه لو لم يكن وارثا بان كان قابلا كانت اجازته باطلة فهذا  
مثله شر ياخذ الموصي نصف العين وذلك خمسون درهما بلائمة الآخذة وتكون  
للابن الذي لا دين عليه النصف الباقي وقد اجاز للموصي له وصيته فيعطيه من  
هذا النصف اثني عشر ونصف فيومر بدفع ذلك القدر الى الموصي له وعلي  
الطريق الآخر يجعل كان المال عيلا فيكون للموصي له الثلث ستة وستون  
وثلاثان بلائمة الاجاره يبقى من حقه ثلاثة وثلاثون وثلث نصف ذلك  
في حصة كل واحد من الاثنين وذلك ستة عشر وثلثان فيعطى له من العين  
الثلث وذلك ثلاثة وثلاثون وثلث يبقى ستة وستون وثلثان بين الاثنين  
نصفين شر لا يعطى المديون نفسه بل يقسمه الاخران على مقدار حقهما قبله  
وحقهما قبله سوا في اخذ الموصي ستة ستة عشر وثلثان فيحصل خمسون  
درهما ثم ان الموصي له ياخذ من الابن الذي لا دين عليه مثل ربع نصيبه في  
الاصلي وذلك ثمانية وثلث فيصير له ثمانية وخمسون وثلث وياخذ  
ايضا مثل ربع ما اخذه في المرة الثانية وهو في اربعة دراهم وسدس  
فيكون ذلك اثنين وستين ونصفا واما ياخذ مثل ربع ما بينا ان  
انما اجاز له الوصية فيما زاد على الثلث الى تمام النصف وما زاد على الثلث  
الى تمام النصف يكون ربع الثلثين فعرفنا ان كل واحد منهما انما اجاز له  
الوصية في ربع ما يسلم له الى ان يسر خروج الدين فحينئذ الابن المديون  
بمسك ميراثه وذلك ستة وستون وثلثان وبودى الثلث وثلثان  
ونصف فيقسم بين الاخرين كل واحد منهما ستة عشر وثلثان ثم يستوفي  
الموصي له من الابن الذي لا دين عليه ربع ما اخذ باثني عشر اجازته وذلك اربعة  
وسدس فيسلم له ستة وستون وثلثان والابن الذي لا دين عليه

الدين ما اجاز الوصية فيه لانه لما تعين الدين علمت اجازته وذلك ستة عشر  
وثلاثان فيصير له ثلاثة وثلاثون وثلث وكان السالم له بلائمة خمسون  
وظهر الآن ان ثلث المال ستة وستون وثلثان فياخذه من كل واحد منهما  
ايضا ثمانية وثلث حتى يسلم له كمال ما به درهم ويبقى لكل واحد منهما خمسون  
درهما فان قال الابن الذي لا دين عليه قد اجزت له جميع وصيته وجميع ما  
اجاز له اخي من ذلك كله اخذ الموصي له من المائة العين ثلثها لان اجازة المديون  
في العين انما يصح بحق الابن الذي لا دين له وقد اجاز هو اجازته فكان وصيته  
الموصي تنقيد باجازه في حقه واذا نفذ اجازتهما قلنا المائة العين تقسم  
بين الابن والموصي له على مقدار حقهما وحق الموصي له في ما به درهم وحق كل ابن  
في خمسين فيقسم المائة العين بينهما اثلاثا ثلثاها للموصي له وذلك ستة وستون  
وثلاثان وثلثها للابن قد تعين من الدين مثل ذلك فظهر ان المتعين من المال  
ما به ثلاثة وثلاثون وثلث واما نفذنا الوصية في نصفها فاذا تبسّر  
خروج الدين اسك المديون حصته وذلك خمسون درهما وادى خمسين  
فاقسمها الابن والموصي له اثلاثا للموصي له ثلثاها وذلك ثلاثة وثلاثون  
وثلث فيصل اليه كمال حقه ما به درهم ويسلم لكل ابن خمسون درهما ولو كان  
وصي له بنصف العين ونصف الدين فاجاز الوارثان ذلك فاجازه الذي عليه  
الدين باطله وياخذ الموصي له ثلثي المال العين لانه قد تعين من الدين نصفه  
باختيار نصيب الابن المديون وقد بينا ان الموصي له بالمال العين حقه مقدم  
على حق الوارث وقد اجاز الابن الذي لا دين عليه وصيته واجازته صحيحة  
في حقه فيضرب الموصي له بنصف العين ونصف الدين وذلك ما به درهم  
والابن انما يضرب فلما كانت العين بينهما اثلاثا للموصي له ثلثاها وللابن  
ثلثها فان قيل فاذا سلم للابن ثلثها وطهران المتعين من الدين ثلثها قلت  
السالم للابن ثلث العين في الصورة وفي الحكم نصف العين لان الموصي له  
انما استحق تلك الزيادة عليه باعتبار اجازته ليكون كالسالم له حكمه وهذا  
يبين ان المتعين من الدين في الخمسون درهما ولو اجاز له الابن الذي لا دين  
عليه وصيته وياخذ ايضا ما اجاز له اخوة اخذ الموصي له من المال العين  
خمس وسبعون درهما والابن الذي لا دين عليه وصيته واجاز ايضا ما اجاز له



أخوه أخذ الموصي له من المال العين خمسة وسبعين درهما والابن الذي لا دين  
عليه خمسة وعشرون درهما لانه انما يستحق باجازه كل واحد منها ستة عشر  
درهما وثلاثي درهم نصف ذلك في الدين ونصفه في العين وقد بينا ان اجارة  
الابن المديون في العين غير صحيح حتى الذي لا دين عليه ولو لم يحجز الابن الاخر اجازته  
لكان الموصي له بأخذ ستة وستين وثلاثين فاذا اجاز اجازته اخذ مع ذلك ثمانية  
وثلاث حصته من الاجازة في المائة العين فيكون خمسة وسبعون درهما وعلي  
الطريق الاخر يقسم المائة العين اثلاثا ثم الموصي له يأخذ من الابن الذي لا دين  
عليه حصة اجازته في المائة العين وذلك ثمانية وثلاث وثيقسم نصيب  
الابن المديون وهو ثلث المائة بينهما نصفان فيسلم له ايضا ستة عشر  
وثلاثان فيكون ذلك ثمانية وخمسين وثلث والنصف الذي اخذه الابن الذي  
لا دين عليه ياخذ ايضا باجازه لان ذلك قد عين من الدين وانما يسلم له  
عن حصته من الدين وقد اجاز وصيته فيه فيكون حق الموصي له فيه مقدما على  
حقه فاذا ضم ذلك الى ما اخذه كان له خمس وسبعون فاذا ثبت خروج ما  
بقي من الدين امسك المديون من ذلك خمسين ودفع اليها خمسين فيكون  
بينهما نصفين لان حصة الاجازة في الدين قد وصل اليه فبقي حقهما فيما بقي  
من الدين سوا فاذا اقتسما هذه الخمسين نصفين سلم للموصي له مائة درهم  
كالحققة ولكل ابن خمسون ولو كان اوصي ثلث ماله فاجاز او لم يحجز فهو  
سواء ياخذ الموصي له نصف العين لان الموصي له يستغني عن اجازة الورثة  
في استحقاق ثلث المال بالوصية وهو شريك الورثة بالثلث فيما تعين  
من المال وما ينوي منه ولو كان اوصي ثلث العين وثلث الدين لرجل فاجاز اخذ  
من العين مائة وخمسين وثلث قال رضي الله عنه واعلم بان اجازتهما  
ما هنا في الابتداء معتبر وفي الانتهاء غير معتبر ثم نصف العين وهو خمسون  
سلم للموصي له بلامه الاجازة يبقى الى تمام حقه ستة عشر وثلاثان فانه  
قد تعين من الدين مقدار حقه والزائدة وحقه فيه مقدم وما يسلم له بالا  
يكون من جهة الاثنين نصفين لان اجازة الابن المديون غير معتبرة في  
العين واجازة الابن الاخر معتبرة في اخذ حصته ثمانية وثلاث فلهذا كان  
له ثمانية وخمسون وثلث فان اجاز الابن المديون اجاز له الابن المديون

ايضا اخذ الموصي من المائة العين ستة وستين وثلاثين لان حصة المديون  
انما كان لا يسلم للموصي له بالاجازة لدفع الضرر عن الابن الاخر فاذا رضي به  
الابن الاخر اخذ كالحققة فقد تعين من الدين مقدار حقه وقد صحت الاجازة  
منها جميعا وحقه فيما تعين مقدم على حق الورثة قال رضي الله عنه  
طعن عيسى في هذا الفضل وقال انه اعطى الموصي له جميع وصيته قبل خروج ما بقي  
من الدين ولم يغفل مثل هذا فيما تقدم لا في الوصية ثلث المال ولا في الوصية  
ثلث العين والدين ومن حيث المعنى لا فرق بين هذا وبين ما دي سبق ولكن  
انما فعل ذلك استحسانا لا ظاهرا وتأثير الاجازة فان اجازتهما بعد خروج جميع  
الدين انفقوا لم يحصل له جميع وصيته قبل خروج ما بقي من الدين صار من الاجازة  
لغوا اصلا وهي معتبرة بخلاف ما سبق فهناك الاجازة مؤثرة ما بقي من الدين  
لان الوصية بنصف المال من هذا الوجه يقع الفرق بينهما ثم اذا خرج ما بقي  
من الدين بطلت الاجازة وامسك الابن والمديون ستة وستين وثلاثين  
كالحققة واعطى ثلثه وثلثين الى اخيه وقد سلم الموصي له كالحققة  
حقه ولو كان اوصي بنصف ماله فاجاز الابن الذي عليه الدين ولم يحجز الاخر  
فاجازته باطله لان الدين المديون لا يمكن من اخذ شيء من العين ولا سبعين  
اجازته فيه ولانه مستوفي جميع ميراثه ولكن الموصي له اخذ نصف العين  
فاذا اخرج ما بقي من الدين وذلك ثلاثة وثلثون وثلث اقتسما نصفين  
حتى يستوفي الذي لا دين عليه ستة وستين وثلاثين كالحققة ثم يرجع  
الموصي له على الابن المديون بستة عشر وثلاثين لانه لما تعين المال كله علمت  
اجازته في حصته وذلك ستة عشر درهما وثلثا درهم في اخذ ذلك منه  
وبقي للابن المديون خمسون درهما لان في حقه يجعل كانهما لم يحجزا واذا  
ترك الرجل ابنين وله على احدهما الف درهم وترك دارا يساوي الف  
درهم فوصي بثلث ماله فللموصي له ثلث الدار وللان الذي لا دين عليه  
ثلث الدار في هذا الوجه والموصي له حتى يرفع الى القاصي الامر بخلاف ما سبق  
لان هناك انما كان العين من حصة الدين بنصيب المديون منه ياخذ الموصي  
له والابن الاخر ثلثا ماله لان صاحب الدين اذا اظفر بحصص حقه  
يكون له ان اخذ ثلثا ماله من الدين لان صاحب الدين اذا اظفر بحصص حقه



فلا يبقى وصاحب الدين يأخذ مالا في أخذه من معنى البيع وذات لا يتم بصاحب  
الدين يأخذ مالا في أخذه من معنى البيع وذلك لا يتم بصاحب الدين وحده ولكنه  
يوقف في أيديهما المالا من الدين عليه بمنزلة المرهون في يد المرخص والمبيع  
في يد البايع محبوس القبض والآن محبوس بالجعل وهذا لا بد لو سلم ذلك إلى  
الابن المديون أزداد نصيبه على نصيب الآخر من التركة وذلك لا يجوز ثم يرفع  
الأمر إلى القاضي فنقول القاضي المديون إذا تلى ألف التي لها عليه والأبنا  
ثلث الدار الذي صار لك وأوقفنا حقوقهم هؤلاء لأن القاضي نصب للنظر ورفع  
الضرورة من الجائز وذلك فيما قلنا فان أدي إليها ثلثي ألف أخذ ثلثي الدار  
لأنه وصل إليها ثلث الدار لأنه وصل إليها كمال حقها أن يصل إليه كما حقه  
أيضا وإن لم يفعل بأمر القاضي فأخذ ثلثه نصيبين قبل هذا قولهما فاما  
عند أبي حنيفة لا يبيع القاضي نصيبه من الدار لأن لها عليه ديناً ومن أصل  
أبي حنيفة أن القاضي لا يبيع على المديون ماله وقيل بل هي قولهم جميعاً لأن  
نصيبه من الدار تركته الميت وللقاضي في التركة ولاية البيع لمكان الدين  
فيبيع نصيبه الثمن إليها نصيبين لأن حقهما فيها عليه سواء خير رجحان  
عليه مما بقي له وكذلك كل مال تركته الميت سوى الدراهم فهو الدار سواء  
لأن نصيب المديون من هذا المال ليس من جنس ما عليه وكذلك المال لو كان  
دنانير أو أعلل قول ابن أبي ليلى فانه يقول يأخذون ذلك قضا ما لم لها عليه وهذا  
مذهبه أيضاً في صاحب الدين إذا أظفر من مال المديون بأحد النقدين  
ودينه من النقد الآخر وهو اختيار بعض مشايخنا أيضاً لأن الدراهم والدنانير  
في كثير من الأحكام كجنس واحد فاما في ظاهر الرواية أخذ الدنانير مكان  
الدراهم يكون مناداه فلا ينفرد به صاحب الدين وكذلك ان كانت الدراهم  
يكون مناداه فلا ينفرد به صاحب الدين وكذلك ان كانت الدراهم التي عليه  
بهرجه وما تركه الميت أجود منها لأنها لو استوفيا نصيبه مكان ما عليه  
باعتبار الوزن كان فيه إبطال حق المديون في الجرم ولو استوفيا  
باعتبار القيمة التي إلى الدار فان كان مالاً له أحداً مما خشيته الميت  
من الدراهم فرضياً بأخذ نصيب المديون ومما خشيته ذلك لأنها يجوز  
أن بدون حقها وليستقطان حقهما في التركة بخلاف ما إذا كان

كجنس آخر من دنانير وغيرهما لأنها لا يتمكنان من استيفاء ذلك باعتبار  
القيمة لما فهم من معنى الربا وقد انعقد من الرضا بينهما باستيفاء ذلك قضا من جنسهما  
باعتبار الوزن فيكون في معنى خلاف جنس الدين يرفع إلى القاضي حتى يبيع  
لهم فيه حقهم ولو كان للميت على أحد ابنيه ألف درهم ودينار وترك عبداً  
يساوي ألف درهم ودار تساوي ألف درهم ولم يوص بشيء فالابن الذي  
لا دين عليه يستوفي حصته من العبدتين ويمنع المديون من حصته حتى يستوفي  
منه نصف ما عليه من الدين لأنه لا يتمكن من استيفاء نصيبه مكان ما عليه  
من الدين لا يتمكن من استيفاء نصيبه مكان ما عليه من الدين لا نعقد المراجعة  
ولا يتمكن المديون من أخذه لأنه حينئذ يسلم له من التركة أكثر مما يسلم لأخيه  
فيبقى نصيبه موقوفاً إلا أن يعطي نصف ما عليه من الدين إلى أخيه فان اعتق  
الابن المديون العبد فقد اعتق من نصيبه لأنه مالك لنصيبه وإن كان ممنوعاً  
عنه حتى أخيه فينفذ عتقه فيه كالمشتري إذا اعتق المبيع قبل القبض ومولى  
الأب إذا اعتقه قبل أداء الجعل فإذا انعقد العتق في نصيبه كالمشتري بالشريك بالخيار  
في نصيبه كما هو الحكم في عبيد بين شريكين يعتقه أحدهما ولا على العبد من الدين  
الذي على الابن الآخر لأن ذلك الدين ما تعلق بمالته وإن كان هو محبوساً في يد  
منزلة الأب والمبيع بخلاف المرهون إذا اعتقه الراهن وهو معتبر فان على  
العبد السعاية في الدين كان متعلقاً بمالته وتلك المالية سلمت للعبد والابن  
الذي لا دين عليه يحبس نصيب أخيه من التركة حتى يستوفي منه نصف الدين  
لأن قبل اعتاق العبد كان حق الحبس نائماً له في هذا النصف من الدار فلا يبطر  
ذلك باعتاق العبد وإن أعطاء نصف الدار ليسكنه ولو أجرو ثم بدا له أن يأخذ  
حتى يعطيه نصف الدين لم يكن ذلك لأنه بالتسليم إليه على أي وجه سلمه صار  
سقطاً حقه في الجنس والساقط يكون متلاً شيئاً فلا يحتل إعادة كالبائع  
إذا سلم المبيع إلى المشتري بأعارة أو إجازة وإذا ترك الرجل ثلثاً من درهم  
دينار على أحد ابنيه وهو معسر واعتق عبداً في مرضه يساوي ثلثاً من درهم  
سبي العبد في نصيب قيمته الابن الذي لا دين عليه لأن حقهما في سعائته شراً  
الآن الابن المديون يستوفي نصيبه من التركة لأنه لا يكون له أن يرجع على  
السواطين من نصيبه فيستوفي الابن الذي لا دين عليه بوضعه



ان المقتق في الموصى وصيه فالعبد موصى له بنصف المال وقد بينا ان المال  
العين يقسم بين الموصى له والابن الذي لا دين عليه نصفين وسعايته بمنزلة  
مال العين فيكون بينهما نصفين الى ان يثبت خروج الدين تحييدها فيزيد  
مسك المديون نصيبه وذلك ما يتا درهم ويودي ما به درهم فيكون  
بين الابن والمقتق نصفين حتى يسلم للابن الذي لا دين عليه ما يتا درهم وقد  
نفذنا الوصية للعبد فيما تبين فاستقام الثلث والثلثان ولو كان الفلام  
فيمسك ما به درهم يسعي العبد ايضا في نصف قيمته لما بينا ان سعايته في حكم  
المقتق من المال والدين يا وي فيسبي في نصف القيمة للابن الذي لا دين عليه فاذا  
تيسر خروج الدين امسك المديون كما حقه ما به وخمس فا دي ما به وخمسين  
فيقسم ما به من ذلك بين الابن الذي لا دين عليه والعبد نصفين وما بقي للابن  
الذي عليه دين لانه لما خرج العين تبين ان رقبته العبد كان ربع مال الميت فينفذ  
عقده في جميعه مجازا ويكون لكل ابن ثلثا ما به وذلك ما به وخمسون وقد اخذ  
من العبد خمسين درهما فيرد ذلك عليه ويسلم للابن الذي لا دين عليه في الحاصل ما به  
وخمسون وقد امسك المديون مثل ذلك ما به عليه فاستقام الخروج واذا مات  
الرجل وترك لنا وامراة وترك ما به دين على امراته وما به عينا وقد اوصى  
من ماله بعشرين درهما للرجل ولاخر بما بقي من ثلثه ولاخر ربع ماله فان  
الوصية بما بقي من الثلث تبطل لان الموصى له بالباقي بمنزلة العصبه فانما  
يستحق ما يفضل عن حق ذوي السهام ولم يفضل سي لاستخراق الوصيتين  
الاخرين ثم الموصى له بالربع والموصى له بالدراهم على احد عشرهما اربعة  
من ذلك الموصى له بالدراهم والموصى بالربع لا نضع السهام قبل الوصية  
فللمراة الثمن سهم من ثمانية والباقي للابن ثم زاد للوصيتين مثل نصفه اربع  
ثم يطرح نصيب المراة لانهم مستوفيه حقها ما عليها يبقى احدسهما واذا تمت  
المائة العين على احد عشر كل سهم من ذلك تسعة دراهم جزو من احد عشر  
جزا من درهم فيكون للموصى لهما ستة وثلاثون درهما واربعه اجزا من  
احد عشر جزا من درهم وللابن ما بقي وقد اوردنا في المتعين من الدين تسعة  
دراهم وجزو من احد عشر جزا من درهم وجزو من ذلك الى المائة كان  
ثلثة ستة وثلاثين درهما واربعه اجزا من احد عشر جزو من درهم والموصى له

بالربع ربع ذلك وذلك تسعة وعشرون درهما وثلاثة اجزا من احد عشر جزا  
درهم فقد انكسر جزو من احد عشر فالسبيل ان يضرب سبعة وعشرين وثلاثة  
اجزا في احد عشر فيكون ثلثا ما به والموصى له بالدراهم يضرب بعشرين درهما  
اذا ضربت ذلك في احد عشر يكون ما بين وعشرين ثم بين هذه الاجزا موافقة  
بنصف العشر فاذا اختصرت من ثلثا ما به على نصف عشرها يكون ذلك احد  
عشر فيقسم الثلث بينهما على ستة وعشرين مالا واذا صار الثلث على هذا  
فالثلثان اثنان وخمسون نصيب المراة يطرح وذلك ستة ونصف وما بين الموصى  
له بالدراهم احد عشر فيقسم ما بقي بين الموصى له بالربع وبين الابن يضرب  
فيه الابن بحقه والموصى له بخمسة عشر تكون القسمة بينهما على هذا ان تيسر  
خروج ما بقي من الدين فيجب للمراة نصيبها ما عليها ويودي ما بقي ثم ينفذ الوصيتان  
في ثلث المال يضرب فيه الموصى له بالعشرين بعشرين والموصى له بالربع الخمس  
فيقسمان الثلث بينهما على سبعة وهو الصحيح من الجواب وقد ذكر في كتاب  
الوصايا ان القسمة تكون بينهما على خمسة وبيننا ان ذلك غلط والصحيح ما ذكره  
ههنا مفسرا واذا مات الرجل وترك ابنتين له على احد هما ما به درهم دين  
وترك ما به عين وعلى اختين كل واحد منهما ما به دين فاوصى لكل واحد من الاختين  
بما عليه واوصى لآخر ثلث المائة العين فا دي احد الاجنبيين ما عليه  
والآخر مفلس فان هذه المائتين العين والمائة التي على الابن يقسم على ثمانية  
عشورهما ثلثة للمودي وسهم للموصى ثلث العين والباقي بين الاثنين نصفين  
لانه لما ادي احد الغريمين صار ما على الابن عينا فانه يسلم للابن الاخر نصف  
الدين وذلك ما به فيسلم للمديون مثل ذلك وهو جميع ما عليه ثم نقول  
كل واحد من الغريمين موصى له بمائة والذي لم يود مستوفي وصيته ما عليه  
فلا بد من ان نصير سهماه فيجعل كل ما به على ثلثة يضرب الموصى له بثلث  
العين فيهم وكل سهم ثلثة فيكون الثلث بينهم على سبعة والثلثان على  
اربعة عشر فذلك لما يحد وعشرون ثم يطرح نصيب الغريم الذي لم يود  
بقي ثمانية عشر فلهما بثلثة القسمة ثلثا ما به بينهم على ثمانية عشر كل ما به  
على ستة فيكون كل سهم ثلثة عشر وثلثان يسلم للموصى له بثلث العين ستة عشر  
وثلثان وللغيرين كل واحد سهم واحد من ثمانية عشر سهمين فذلك فظهور ان المتعين



من المال ثمانيه وخسون وانا فقدنا الوصية لهم في ثب... ما به وستة  
عشر فاستقام ولو لم يكن اوصي لكل واحد من الغريمين بما عليه ولكنه اوصي  
لكل واحد منهما بما على صاحبه فلم يود واحد منهما شيئا فالماية العين بين الموصي  
له ثلث العين والابن على ثلاثة اسهم لان الغريمين لا تقع لهما وصية ما لم يتعين  
محل حقها بالاداء فان كل واحد منهما موصي له بما على صاحبه وان ادي احدهما  
ما عليه فللهذا والفصل الاول في التخرج سواء كان محل احدي الوصيتين تعيين  
بالاكثر فيستعين له محل الوصية للاخرى ايضا من قبل ان الموذي على صاحبه مثل  
ما لصاحبه فيما ادي فياخذه فضا صاحبه وبطريق المقاصة يتعين ما على الآخر  
فلا فرق بين هذا وبين وصيته لكل واحد منهما بما عليه واذا ترك الرجل على  
احد ابنيه ما به دينار وترك ثوبا يساوي ما به درهم فادى رجل ثلث ماله  
ثلث الثوب للموصي له وثلث لابن الذي لا رجل عليه وثلث موقوف الي  
ان يودي المديون ما عليه وقد تقدم بيان نظيره هذا ان عند اختلاف  
الجنس لا يتمكن من اخذ نصيب الابن المديون فضا لهما ولو ترك مع الثوب  
ما به عينا والثوب يساوي خسين درهما وادى رجل ثلث ماله والاخر الثوب  
فان في قياس قوله ان حصة يقسم العين والثوب بين الابن الذي لا دين عليه  
وبين اصحاب الوصايا على ستة وعشرون سهما وهذه من ادق المسائل من  
هذا الجنس اجتماع القسمين فان في العين يحتاج الى قسمة الى حده لوجود  
المجانسة وفي الثوب يحتاج الى القسمة على حده وقد اجتمع في الثوب وصيتان  
وصيه بجميعه ووصيه بثلثه والقسمة عنده في مثل هذا على طريق  
المنارعة فيكون الثوب على ستة اسهم ثلث الماية العين يكون اثني عشر سهما  
كل حسين منها ستة للموصي له بالثلث اربعة فيحصل لكل واحد من الموصي لهما  
خمس واذ كان المال المعين ما به وخسين ظهران المتعين من الدين  
مثل نصفه وذلك خمسة وسبعون فيكون تسعة اسهم ولا يحتاج الثوب  
خمس فيجعل الثلث بينهما على ثلاثة عشر سهما لثلاثين ستة وعشرون  
ثم يطرح نصيب المديون ويضرب الابن الذي لا دين عليه بثلثة  
عشر والموصي لهما بثلثة عشر فيكون قسمهما اربعين بين علي ستة وعشرون  
والثوب ثلث العين فاذا صار الكل على سبعة وعشرون فيكون الثوب من ذلك

400  
ثمانية وثلثين للموصي له بالثلث من الثوب اسهم من ثمانية وثلثين ياخذ  
ذلك يبقى من الثوب ثلاثة وثلثان يضم ذلك الى الماية العين فيقسم بينهما  
على احد وعشرين سهما يضرب الابن ثمانية عشر والموصي له ثمانية واما  
ما بقي من الثوب فيقسم على اربعة وثلثين يضرب فيه الموصي له بالثلث  
ثمانية والاثنان بستة وعشرون وهذا لانه لا يحل قسمة بين الثوب وبين درهم  
فلا بد من اعتبار نصيب الابن المديون بثوب على ان يوقت ذلك في يد الابن الذي  
لا دين عليه الى ان يودي ما عليه من الدين او يبيعه القاضي بحق الموصي لهما  
**فان قيل** فهذا يقتضي ان المتعين من الدين مقدار خمسة وسبعين  
قلنا لا ذلك فان القدر الذي يوقف من الثوب للمال المديون  
في الحال كان السالم له في العين عوضه مما عليه باعتبار الماية فيهذا النظر  
يتبين ان المتعين من الدين ما ذكره ان ادي المديون والا يبيع نصيبه من الثوب  
فيقسم ثلثه بينهما على احد وعشرين سهما باعتبار حقهما في ما في ذمته فان لمربع  
ذلك حتى ادي الابن ما عليه فان القسمة الاولى تنقص ويقسم المال كله على  
اثني واربعين بينهما لان الثوب يكون بين الموصي لهما على ستة بطريق  
المنارعة والمائتان على اربعة وعشرون كل خمسين على ستة فيكون الموصي  
له بالثلث ثمانية وله من الثوب سهم فذلك تسعة للموصي له بالثوب  
خمس فيكون الثلث بينهما على اربعة اسهم والثلثان ثمانية وعشرون  
فتكون القسمة على اثني واربعين سهما خمسة من ذلك للموصي له بالثوب  
كله من الثوب ثم يضم ما بقي من الثوب الى المائتين فيقسمها الاثنان وصاحب  
الثلث على سبعة وثلثين تسعة من ذلك للموصي له بالثلث تسع ذلك لهما بقي  
من الثوب وثمانية التسعة في الدرهم والباقي بين الاثني نصفين فاما  
على قول ابي يوسف ومحمد اذ الم يودي الابن ما عليه فسمه الماية العين والثوب  
على عشرة اسهم لا ياجتمع في الثوب وصيان والقسمة عندها بطريق الموص  
فيكون الثوب على ستة وتقسيم في الابن الذي لا دين عليه ولكن في الاثني  
يتكسر بالاربعة ان لم يجمع على... هذا يضرب صاحب الثوب في الثوب  
بستة وصاحب الثلثان... فيكون سهام الثوب ثمانية وقد بينا  
ان المتعين من الدين خمسة وعشرون فيجعل كل خمس على ستة فتكون سهام الماية



العين اثنا عشر وسهام خمسة وسبعين فتعده ذلك احد وعشرون والموصي له  
بالثلث ثلث ذلك تسعة اذا صمته الى ثمانية تكون خمسة عشر فهو سهام  
الثلث والثلثان ضعف ذلك وذلك ثلاثون الا انه يطرح نصيب المديون  
بما عليه ويقسم العين بين الابن الذي لادين عليه وبين الموصي لهما على الثلثين والثوب  
من ذلك مقدار الثلث فيكون عشر للموصي له بالثوب من ذلك ستة يضم ما بقي  
من الثوب الى المائة العين للقسم بين الابن الذي لادين عليه وبين الموصي له بالثوب  
بالثوب يضرب في ذلك بتسعة والابن بخمسة عشر فتكون القسمة بينهما على اربعة  
وعشرين سها واما ما بقي من الثوب يكون مقسوما بينهما على تسعة وثلثين  
والموصي له بتسعة فتكون القسمة بينهما على تسعة وثلثين ويوقف نصيب  
الابن المديون ما عليه لهما وان خرجت المائة الدين فقد انتقصت القسمة  
الاولي وتجب اعادة القسمة على اربعة وعشرين سها لان الثوب يكون على  
اربعة ثلاثة للموصي له بالثوب وكل خمسين من المائتين على ثلاثة لانه لا عول  
فيها فيكون ذلك اثنا عشر للموصي له بالثلث ثلث ذلك اربعة فيحصل له خمسة  
والاخر ثلاثة فيجعل الثلث بينهما على ثمانية والثلثان ستة عشر فيكون  
المال على اربعة وعشرين سها والثلثان ستة عشر فيكون المال على اربعة  
وعشرين سها ثلاثة لصاحب الثوب كله في الثوب ثم يضم ما بقي من الثوب  
الى المائتين فيقسم بين الاثنين والموصي له بالثلث على احد وعشرين سها  
للموصي له بالثلث خمسة خمس ذلك فيما بقي من الثوب واربعة اجسامه في  
المائتين والباقي من الاثنين نصفان واذا ترك الرجل مائتي درهم عينا وثلثا مائة  
على احد ابنيه دينار وترك كحلة يساري مائة درهم فوصي لرجل بالكره  
ولاخر ثلث المائتين العين وثلث الكرفان قوله ابي حنيفة فيه ان المائتين والكره  
يقسم على اربعة اسهم لانه اجتمع في الكروصيتان جميعه وثلثه والقسم على طريق  
المنازعة عنده كان الكرو على ستة وكل مائة من العين كذلك للموصي له ثلث المائتين  
العين اربعة اسهم منها وسهمان من الكرو فذلك خمسة والموصي له بالكر خمسة  
ليكون الثلث بينهما على عشرة ولا يجزى في الموصي له بخير شئ من الدين  
لان وصيته في العين خاصة فاذا صار الثلث بينهما على عشرة والثلثان عشرون  
يطرح نصيب المديون وهو عشرة ويقسم الكرو بين الابن الموصي له لهما

سها خمسة اسهم من ذلك وهو الربع للموصي له بالكر كله في الكرو الربع ثلثا فيه  
خمس وسبعون وهو ثلاثة ارباع الكل في الحاصل شريعتهم ما بقي من الكرو الى المائتين  
العين فيقسم بين الموصي له بالثلث والابن الذي لادين عليه على خمسة عشر سها  
فما اصاب خمسة اسهم فهو الموصي له بثلث العين خمس ذلك في الكرو اربعة  
اجسامه في المائتين العين على مقدار حقه فيها وخمس ذلك خمسة عشر درهما  
فيكون له من الكرو ثلاثة اجناس الربع الباقي ومن المائتين ستون درهما ويكون  
الابن بينه وبين الابن المديون نصفان فيوقف حصة المديون من الكرو في يد  
اخيه حتى يبيعه القاضى ويودي ما عليه فاذا ادى ما عليه انتقصت القسمة  
الاولي وصار المال كله عينا فباخذ الموصي بالكر خمسة اسداس الكرو والاخر  
سدس الكرو ثلث المائتين الدين وذلك ستة وستون وثلثان لان الوصيتين  
دون ثلث المال فيجب تنفيذهما وقسمه ما بقي بين الاثنين بصفتين فاما على قولهما  
القسمة في الكرو بطريق العول فيكون على اربعة وثلث المائتين العين سها  
لانا نجعل كل مائة على ثلاثة فيكون للموصي له بالثلث ثلاثة والموصي له بالكر كذلك  
فاذا صار الثلث على ستة كان الثلثان اثني عشر ثم يطرح نصيب المديون  
ويقسم ما بقي بين الابن الذي لادين عليه والموصي لهما على اثني عشر وبين هذه  
الاجرا موافقة بالثلث فيختصر على الثلث وهو اربعة للموصي لهما سها  
والابن سها وفي الحاصل للموصي له بالكر ثلثا مائة وهو ثلاثة ارباع الكرو  
كما هو قول ابي حنيفة رحمه الله والموصي له بالثلث ربع ذلك ايضا من الكرو  
والمائتين اثلاثا فيصير مستوفيا الربع الباقي من الكرو حصته ويسلم الابن  
الذي لادين عليه مائة وخمسون الى ان يتمسك خروج الدين فيمسك الابن  
المديون مقدار حقه ويودي ما بقي فباخذ الموصي له بالثلث ذلك ما بقي  
من حقه وهو ستة عشر وثلثان وما بقي يكون للابن واذا مات الرجل وترك  
امراة وامراة من ترك على امرائه عشرة دينار وترك سيفا يساري خمسة  
درهم فوصي لرجل بالسيف والسيف يقسم بين الابن الذي لادين عليه والموصي  
على خمسة عشر سها لان السيف من ثمانية والقسم من ستة عشر ثم  
يزاد نصف الموصي له من ذلك ثمانية ثم يطرح نصيب الابن المديون  
فيبقى للموصي له في السيف



بثمانية والابن الذي لا دين عليه بسبعة فيكون بينهما على خمسة عشر ثمانية  
للموصي له وسبعة للابن الذي لا دين عليه وحسب للمرأة نصيبها مما عليها  
اثنين ونصف وبود ما بقي وحسب للابن الاخر نصيبه مما عليه ثمانية وثلاثة ارباع  
فيودي درهما وربعا ياخذ ذلك كله وباخذ صاحب السيف جميع السيف قال  
عيسى وهذا غلط فان السيف ليس من جنس ما على المرأة والابن من الدين  
فكيف ياخذ الابن من الدين نصيبها من السيف قضا عما له عليها ولكن ينبغي  
ان نعتك في قسمة السيف سهامهم جميعا ثم يوقف نصيب المديون من ذلك  
على قياس ما ذكرنا ومن اصحابنا من يقول ما ذكره صحيح لان السيف كله مشغول  
بالوصية ليس الورثة منه بشي اذا خرج الدين فانما يعتبر فيه حق الابن الذي لا دين  
عليه خاصة قيل خروج الدين ولا يعتبر فيه حق الاخرين ولكن هذا المعنى موجود  
فيما سبق من مسألة الكرو وقد قال هناك يوقف نصيب الابن المديون من  
الكرو الى ان يبيعه القاضى فلا بد من ان يكون احد الجوابين غلطا هذا او ما تقدم  
ولكنه ذكر في الاصل وما اصاب سبعة اقسام فهو الابن الذي لا دين عليه على ما  
وصفت لك فكانت بهذا اللفظ يشير الى التوقف ويريد ان حصته يسلم له  
وحصة الاخرين يكون موقوفات في يده واذا ترك ابنين وامراتين وترك على احد  
امراتيه مائة درهم وعلى احدى ابنيه مائة وترك خادما يساوي مائة  
فاعتقها عند الموت فانها في نصف قيمتها للمرأة والابن الذي لا دين عليها لان  
القسمة من ستة عشر شريزا للوصية مثل نصفه ثمانية ويخرج نصيب  
الغريمين مما علمهما يبقى حق الخادم في ثمانية وحق المدينين لا دين عليهما فلهذا  
سلم للخادم نصف قيمتها وسوي في نصف قيمتها للمرأة من ذلك الثمن والابن سبعة  
اثمان ولا يوقف شي مما يتعين للغريمين هاهنا لان الواجب على الخادم السعاية  
والسعاية من جنس ما عليها من الدين فياخذ الاذان لا دين عليها نصيب الاخرين  
من ذلك قضا صا بما عليها بخلاف ما سبق فاذا تبسرحج الدينين رطل  
الخادم ما اخذ منهما من السعاية لانها خرجت من الثلث بمسك المرأة المديونة  
حصتها مما عليها اثني عشر ونصف وبودي بقية ثمانية ونصف  
الابن الذي لا دين عليه ومسك الابن المديون مسك المديون  
وثمانون ونصف وبودي

فقد وصل الي كل ذي حق حقه واذا ترك ابنين على كل واحد منهما مائة درهم وبنا  
وترك على رجلين على كل واحد منهما مائة فاوصى لكل واحد من الرجلين بما على صا  
واوصى لآخر ثلث ما له ثم اخبرني احد الرجلين ما عليه فان هذه المائة والمائتين  
العين التي على الاثنين يجمع فيقسم ذلك كله بين الوارثين والموصي له بالثلث  
والذي ادي المائة على قياس قول ابي حنيفة على ثلثه واربعين مائة والحاصل  
ان المال كله صار في حكم العين ادا احد الغريمين ما عليه لان الوصايا لا تنفذ في  
اكثر من الثلث نحن نعلم ان بالقسمة نصيب كل واحد من الاثنين المائة التي عليه  
او اكثر فيصير ما على الاثنين عينا بهذا الطريق ثم المودي ياخذ نصيب الغريم  
الاخر بما ادي قضا مما عليه قبله فيتعين ذلك القدر مما عليه ويثبت عليه حق  
الموصي له بالثلث فيقد رما يجعل للموصي له بالثلث من ذلك ينقص فيه استيقا  
ما عليه فيصير مستوفيا مثله مما بقي ولا يزال كذلك حتى يصير جميع ما عليه في حكم الدين  
فلهذا جعلنا كله عينا وقد اجتمع في كل مائة ما على الاثنين يصير على ستة اوصيا للموصي  
له بالثلث من ذلك اربعة فكان له في الحاصل ستة اقسام ولكل غريم خمسة فيكون  
الثلث بينهم على ستة عشر والثلثان ضعف ذلك فيكون سهام الجلالة ثمانية واربعين  
فيطرح من ذلك سهام الغريم الذي لم يود خمسة اقسام ويقسم ثلثا مائة على ثلاثة  
واربعين خمسة من ذلك للمودي في المائة التي اداها خاصة وثمانية وثلثين  
للابن والموصي له بالثلث للموصي له من ستة يستوفيه من المائة العين وحسب  
الاثنين ما عليها بنصيبها وباخذان ما بقي ويودي عليه المائة ما بقي عليه  
من المائة وهو ثمانية وخمسون وثلث فيستوفي كل واحد منهما حصته على  
ما بينا ولو ترك ابنين وامراة وخادما يساوي مائة درهم وعلى رجل مائة  
فاوصى للرجل مما عليه واوصى بان يعتق الخادم فانه يعتق من الخادم خمسها  
ويبقى في اربعة اقسامها الورثة في قول ابي يوسف ويهدرهما الله لان  
الوصية بالعتق تكون مقدمة على الوصية الاخرى بالثلث بينهما وبين  
الموصي له الاخر نصيبه على سهمين والثلثان اربعة ثم يطرح نصيب الموصي  
له لان عليه فوري حقه فيدرب الخادم بينهما والورثة اربعة فلهذا است  
في اربعة اقسام نصيبها على رجل ما عليه فحينئذ يحسك مقيد اربعة  
هو ثلث نصيبه بالثلثان فلهذا في اربعة اقسام من ذلك تمام



تمام الثلث من قيمتها وهو ثلاثة عشر وثلث وما بقي فهو الورثة واما في قياس قول  
ابي حنيفة رحمه الله فان الخادم يسعي في عشرة اجزاء من ثلاثة عشر جزءا من قيمتها  
لان من اصله ان الموصي له بالسعاية يضرب بجميع وصيته وان كان اكثر من الثلث  
والموصي له بالعين لا يضرب بما زاد على الثلث والثلث هاهنا ستة وستون  
وثلثا والموصي له بالدين يضرب بهذا القدر والخادم يضرب بجميع قيمتها فاذا  
جعلت الماوية على ثلاثة يكون الثلث بينهما على خمسة ثم يطرح نصيب الغريم  
ثم يبقى حق الخادم في سهمين وحق الورثة في عشرة فلهذا قال انما تسعي في عشرة  
اجزاء من ثلاثة عشر جزءا من قيمتها فاذا ايسر خروج الدين بحسب المديون نصيبه  
مما عليه فذلك ستة وعشرون وثلثان ويودي ما بقي فيورث الخادم من ذلك  
الى تمام اربعين درهما وذلك خمس المال لان حصة الثلثة اقل من الثلث هو خمس المال

### باب العتق في المرض والصحة

واذا قال ب الرجل في مرضه بخارية لاماله غير ما هذه امر ولدي ثمرات  
فان صدقة الورثة فهو حرة لاسيلا عليها وان كذبوه سعت في ثلثي قيمتها فالحاصل  
ان ولدت الولد في ملك او اشتراها في مرضه او صحته واما ان تصدقه الورثة  
في ذلك او يكذبوه فان صدقوه في ذلك فهي حرة مع ولدها ولا سعاية عليها  
لان الثابت يتصا دقهم في حقتهم كالثابت بالبينة وان كذبوا الورثة في ذلك  
فان كان معها ولد ولدته في ملكه فهي حرة مع ولده سواء كان قاب ذلك  
في صحته او مرضه لان ثبوت نسب الولد يكون شاهدا لها ويكون ذلك كاقامة  
البينة في اثبات جريتها وحرية الولد وانما قلنا ان المولى في حق النسب لان ذلك  
في جوارحه وان لم يكن معها ولد فان كان قللك هذا القول في صحته فهي حرة من  
جميع المال لانه مملوك اعتاقها في صحته فهي حرة من جميع المال لانه مملوك اعتاقها  
في صحته فلا يمكن التهمة في اقراره بامية الولد لها **فان قيل** هذا المعنى  
موجود فيها اذا اقرها بالتدبير في صحته قلنا نعم ولكن بسبب انتفاء التهمة  
ببصير ما اقر به كانه اشاه ولو افسد الاستدلال في صحته اعتبر به من جميع  
المال ولو افسا التدبير كان معتبرا من الثلث وهو لان التدبير الى ما بعد  
الموت بخلاف الاستيلاء وان كان قاب في مرضه لم يكن لها ولد فافانسي  
في ثلثي قيمتها لانه صار متهما في اقراره

في اقراره فانه لو اعتقها في هذه الحالة كانت من ثلثه فلهذا اخرج الكلام مخرج  
الاقرار لا بطلان حق الورثة نعمتها فلهذا لا تصدق فيما زاد على الثلث ويسعي  
في ثلثي قيمتها وان كان معها ولد قد اشتواها في صحته فحقا من جميع المال لان  
يستند اقراره لها الى وقت الشراء وقد كان ذلك منه بالصحة وان كان اشتراها  
هنا في مرضه فان الولد يسعي في ثلثي قيمته لان دعوته ودعوه التحرير فتكون  
بمنزلة الاعتاق وانما عتق عليه من حين ملكه وذلك في ثلثي مرضه فان الولد  
يسعي في ثلثي قيمته لان دعوته ودعوه التحرير فتكون بمنزلة الاعتاق وانما  
عتق عليه من حين ملكه وذلك في ثلثي مرضه فيسعي في ثلثي قيمته وموت في ذلك  
اقرب الناس من الميت بعد هذا الولد عند ابي حنيفة رحمه الله لان المستسعي  
عنده مكاتب فلا يرث شيئا وعنده المستسعي عنده مكاتب فلا يرث  
شيئا وعنده المستسعي حرة فيرثه مع سائر الورثة واذا كان وارثا  
عندها لم يكن له وصيه وكان عليه السعاية في جميع القيمة وهي لا تسعي في شيء  
لان ثبوت نسب الولد شاهدا لها في حق امته الولد فينزل ذلك منزلة اقامته  
البينة فلهذا لا تلزمه السعاية في شيء ولو قال في صحته هذه امر ولدي او مائة  
ثمرات ولا مال له غيرهما فانها تعتق وتسعي في ثلث قيمتها لانه خير نفسه  
بين العما بين التدبير وامية الولد وحكمها يختلف فكان البيان اليه مادام  
حيا وموته فات البيان وليس احدها باولى من الآخر فيثبت حكم كل واحد  
من الكلامين في نصفه فيعتق نصفها من جميع المال باقراره بالاستيلاء في  
صحته والنصف الاخر منها انما يفتق بالتدبير فيكون من الثلث وماله نصف  
رقيتها فيعتق ثلث ذلك النصف ويسعي في ثلثيه وذلك ثلث قيمتها في الحاصل  
ولو قال هذه امر ولدي او حرة او مائة فلهذا اول سوا يفتق  
ويسعي في ثلث قيمتها لان العتق في المرض معتبر من الثلث كالتدبير فكان  
قوله او حرة او مائة ككلام واحد لان حكمها واحد وانما اعتبار الكلام  
عليه لا بصورته فلو كان الفحل والاول في التحريم سواء ولو ان رجلا له جارية  
ولها ابنة ولا بينهما اب ولها جارية وجميع هؤلاء يولد مثلهم مثله فقال  
في صحته واحد غير ولد يفتق ثلث قيمته لانه يفتق ثلث قيمته لان المقوله بالنسب  
فيهم ككلام واحد لان حكم العتق كالمعلق بخطر البيان والنسب



لاحتتمل التعليق بالشرط فلا يصح ان يحاط به في المجهول واذا لم يثبت النسب به كما  
لوقا لمعرون النسب هذا ابني ثم يعق من الغلام روجه ويسعى في ثلاثة  
ارباع قيمته لانه يعق في الحال وهو ان يكون هو المقصود ويرث في ثلاثة  
احوال وتسمى الجارية في ثلثي قيمتها لانها يعق في حالين لانها ان كانت هي المقصود  
فهي حرة وان كان المقصود ولدها فهي حرة بالاستيلاء ايضا ولكن احوال  
الاصابة بحالة واحدة في احوال الروايات فتعق ثلثها وتسمى في ثلثي قيمتها ويسعى كل  
واحد من الاثنين في نصف قيمتها لان العليا منهما تعق في ثلاثة احوال  
بان يكون هي المقصود وابنتها او امها واحوال الاصابة بحالة واحدة فكأنها  
تعق في حال دون حال وكذلك الصغرى ان كانت هي المقصود وراحمها او جدتها  
فهي حرة وان كان المقصود هو الغلام فهي امة فيعق نصفها وان كان هذا منه  
في مرضه اقتسموا الثلث على ذلك يضرب ثلث الغلام برفع قيمته والجارية  
بثلث ذلك واحد من الولدين بالنصف فيحتاج الى حساب له ثلثه وربع ونصف  
وذلك اثنا عشر ثم الطريق في التخرج معلوم ولوقا في صحته لامة هـ  
له حامل انت حرة او ما في بطنك ثم مات قبل ان تبين فالابنة حرة لا سبيل  
عليها لا يتقنا بحريتها فان الامران كانت هي المقصود فهي حرة ويعق من الام  
نصفها لانها تعق في حال دون حال فيسعى في نصف قيمتها وان كان قال  
ذلك في مرضه وقيمة كل واحد منهما ثلثا به درهم ولا ماله غيرها سعت الامر  
في ثلاثة ارباع قيمتها والابنة في ربع قيمتها لان المصيب من الابنة يعق بطريق  
التبعية وفي حال الام لا يعق بالخروج من الثلث في هذا الوصف لاننا لو اعتبرنا  
ذلك جعلناه مقصودا ونينا هو تبع فيه لا يكون مقصودا ولان بطريق  
التبعية انما يعق حال كونه محتاجا في البطن وليس بما لا يتقوم عند ذلك  
فاذا ثبت انه لا يجعل هذا النصف مالا للمولى يبقى مالا للمولى فيه ونصف  
الثلث من ذلك وذلك نصف رتبة بينهما نصفان لان كل واحد منهما يضرب  
في الثلث بنصف رتبته من الولد النصف بطريق التبعية والربع من الثلث  
فلماذا كان عليه السعاية في ربع قيمته ولو اعلم من الام ربعها يسعى في ثلاثة  
ارباع قيمتها فان مات الامر قبل موت السيد سعت الابنة  
في ثلثي قيمتها لانه امر حين مات قبل موت السيد

مستحقة لشي من هذه الحرية وانما كان يستحق الولد بطريق التبعية سبانا على  
استحقاقها فاذا بطل ذلك في حقها بقي الولد كله مالا للمولى فقد اعتقه في مرضه  
ولا ماله سواد فيعق ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته ولو قال المولى قبل الموت  
قد ارقت العتق على الابنة سعت الابنة في ثلث قيمتها وتكون الامانة لان تبين  
المولى خرجت الامر من ان تكون مستحقة لشي من الحرية فلا يكون شي من الولد تبعها  
لها ايضا وكان مالا للمولى رقبتهما وقد اعتقت الابنة في مرضه فينفذ العتق من  
ثلاثة ماله ثلثان فيه للابنة وان لم يوقع ولكن الابنة ماتت في السيد  
وسعت الامر في ثلثي قيمتها لان الابنة بموتها خرجت من ان تكون محلا او مرجعا  
للامر فيتعين العتق في الامر ولا ماله سواهما جعلتها السعاية في ثلثي قيمتها فان  
قال المولى في مرضه وهما حيان قد ارقت العتق على الامر عتقت الابنة كلها بغير  
سعاية لا يبيد تبين العتق فيهما من حين اوقع والابنة كان في بطنها عند ذلك  
فتعق كلها بطريق التبعية وعلى الامر ان يسعى في ثلثي قيمتها لانه لا ماله للمولى  
سوي رتبة الامر ولم يوقع العتق على واحد منهما حتى مات ثم مات الامر سعت  
الابنة في قوله اني حنيفة في جميع ما كان على الامر من السعاية وهو ثلاثة ارباع قيمتها  
لان نصف الولد الذي موته الام لا يعق الا يعق الامر والامر لا يعق الا ماد السعاية  
وهي قبل الاداء بمنزلة المكاتبه وولد المكاتبه بعد موت الامر يسعى فيما عليم لانه  
لا ينال العتق الا بذلك وعليه ان يسعى في ربع قيمته ايضا في ثلاثة ارباع قيمته  
امه لان النصف الذي مقصود منه لا يعق الا ماد السعاية وفي قوله اني يوسف  
وسعد لا يسعى الولد في شي مما كان على الام لان المستسعى عندهما حرة عليه دين  
وليس على ولد الحرية السعاية في دين الامر بعد موتها وبكفها تسعى في خمس قيمتها  
لان نصفها عتق بغير وصية والوصية في النصف الباقي وقد ماتت الام مستوفية  
لوصيتها وهو نصف الثلث ويودي ما عليها من السعاية فانما ماله الميت نصف  
الولد يضرب فيه الولد بسهم والورثة باربعة فتكون عليه السعاية في اربعة اجناس  
نصف قيمته وذلك حنسا بجمي قيمته ولولم يحسب الاموات الولد سعت  
الامر في اربعة اجناس قيمته لان الولد مستوفى لوصيته وقد فوي ما عليه  
السعاية فانه يضرب في اربعة اجناس النصف الثلث وذلك سهم والورثة باربعة  
ان رطبه الامانة لا يملكه احد من الورثة ان حرة السعاية او اذا ماتت سعت في



ثالث قيمتها لانه ادخل حرف او بين كلامين مختلفين الحرية والتدبير وقد فأت البيان  
لموته فانما يثبت من كل واحد منهما نصفه فقد عتق بصفها بالحرية الثانية في صحته  
ولا يكون ذلك معتبرا من الثلث والنصف الباقي يعتق بالتدبير من الثلث فانما  
يسلم لثالث ذلك النصف وعليها السعاية في ثلث قيمتها ولو قال انت حر  
الساعة او اذا مرضت فانما تعتق اذا مرض ولا تعتق منها في الصحة شي فاذا  
مات من مرضه سعت في ثلثي قيمتها لاصل قد بينا في الزيادات انه من ذكروا  
واضاف الحرية الى احد ههما بحرف او فانما يقع في آخر الوقتين وسي عتق باحد  
فعلين فانما يقع عند وجود اولهما فاذا اجتمع بين وقت وفعل لا يقع الطلاق  
والعتاق ما لم يوجد الفعل لانه ان وجد الفعل ولا يجعل في حق الموجود كان  
الآخر مثله وان وجد الوقت ولا يجعل في حق الموجود كان الآخر مثله وان  
وجد الوقت ولا يجعل في حق الموجود كان الآخر مثله فهنا اما ان نقول  
هو نصف العتق الى آخر الوقتين فان زمان المرض وقت كزمان الصحة فلا يقع  
الا في زمان المرض او جمع بين وقت وفعل بقوله واذا مرضت فانما يقع عند  
وجود المرض وعتق المرض يكون معتبرا من الثلث بخلاف قوله اذا مات  
فان ذلك تدبير لا تعليق بمنزله قوله في الصحة انت حر او مدبره والتدبير  
واقع في الحال بعق الثبات ولهذا منع به البيع قال رضي الله عنه  
طفن ابو حازم في هذه المسئلة وقال في المسئلة الاولى ايضا ينبغي ان لا يعتق  
سهما في الصحة لان قوله واذا مات فعتق بالشرطي الظاهر والحقيقة جميعا  
ولا يترك شي من العتق الا بعد الموت بخلاف قوله انت حر او مدبرة فان  
ذلك ليس تعليق واللفظ معتبر في التعليق الا ترى انه لو قال انت مدبر  
ان دخلت الدار كان صحيحا ولو قال انت حر او مدبرة فان ذلك ليس تعليق  
واللفظ معتبر في التعليق الا ترى انه لو قال انت مدبرة ان دخلت الدار كان  
ذلك باطلا وما كان الا باعتبار لفظة التعليق في احد الفصائل دون الآخر  
ولو قال انت شئت فطالق غدا فعتق المنة في الحال  
وما كان الا باعتبار لفظة فذلك ههنا ولكننا لم نذكره كجمله الله اصح  
لان قوله اذا مات وان كان تعليقا في الصور فعتق عليه معنى التدبير  
الا ترى انه منعه البيع في الحال وبعد ما علمنا ان المنة في الصور

اعتبار تلك الصور كما لو قال لامرأته انت طالق ان شئت فطالق يكون  
هذا تقويضا حتى يقتصر على المجلس ولا يكون يمينا وان وجدت صورة الشرط  
لانه غلب عليه معنى آخر فهذا كذلك بخلاف قوله ان مات فانت حرة ان دخلت  
الدار فان هناك علق بالموت عتقا متعلقا بالمدخل وذلك باطل حتى لو قال  
ههنا انت حرة الساعة واذا مات في سفري هذا فانه لا يعتق سي من هذا الا بعد  
موته لانه لم يغلب على صورة الشرط معنى التدبير فانه لا يتمتع البيع بذلك  
الكلام فيبقى التعليق معتبرا وكذلك لو قال انت حرة الساعة او اذا مات  
من مرضي هذا فاذا مات من ذلك المرض عتقت من ثلثه لما بينا ولو قال  
لعبد يزن له في صحته انما حران او احد كما مدبر وقيمتها سوا شرا مالا مال  
غيرهما فانه يعتق من كل واحد منهما نصفه بعين وصية ويكون لكل واحد منهما  
سدس قيمته وصية ويسمى في ثلث قيمته لانه خير نفسه بين حرية وتدبير  
رقتين فكان الخيار اليه وقد انقطع خياره بموته فثبت نصف كل واحد  
منهما وذلك حرية رقبة واحدة وتدبير نصف رقبة وليس احدهما باولي  
من الآخر فتشيع الحرية فيهما ويعتق من كل واحد منهما نصفه وكذلك تدبير  
نصف رقبة تشيع فيهما الا ان العتق في التدبير يكون من الثلث وماله رقبة  
واحدة فيسلم لهما بالتدبير ثلث رقبة لكل واحد منهما السدس ويسمى كل  
واحد منهما في ثلث قيمته وكذلك لو قال انما حران او مدبران لانه  
لا يسلم لهما بالتدبير الا ثلث رقبة بل ما اوجب لهما من التدبير او اكثر  
ولو قال في صحته انما حران او احد كما حرمت مات ولا مال له غيرهما سعي كل  
واحد منهما في نصف قيمته لانه خير نفسه بين تدبير رقتين وجوب  
رقبة فانما يثبت بعد موته نصف كل واحد منهما فيعتق نصف رقبته بالعتق  
الثبات بينهما لكل واحد منهما الربع ويكون مال الميت رقبة ونصف فانما يعتق  
بالتدبير نصف رقبة بينهما نصفان ففي الحاصل يعتق من كل واحد منهما نصف  
ويسمى في نصف قيمته كذلك لو قال احد كما حر او مدبر فان الثبات بعد موته  
حرية نصف رقبة وتدبير نصف رقبة وبيع كل واحد منهما فيعتق من كل واحد  
منهما نصفه ولو قال احد كما حر او مدبر في صحته وقيمتها سوا لالا مال له غيرهما  
فحرتهما نصف المدبر في سدس قيمته ولا



ولانه اوجب عتق رقبة لا حدهما فيموت به بسبع فيها ليعتق من كل واحد منهما  
نصفه ثم ما بقي من المدة يعتق من ثلث ماله وماله رقبة واحدة فانما يسلم له بالثلاث  
ثلث رقبة ويلزمه السعاية في سدس قيمته وانما يعتق من العبد نصف رقبته  
ويسعى في نصف قيمته فان مات العبد بعد موت السيد قبل ان يودي  
شيئا سعى المديون في ثلث قيمته لان نصف العبد قد نوي بموته وقد خرج  
محمسوبا من مال المولى فانما ماله نصف رقبة المديون فيعتق بالتدبير  
ثلث تلك النصف مع النصف الذي عتق منه بالعتق البات فيلزمه السعاية  
في ثلث قيمته ولومات المديون بقي العبد سعى في نصف قيمته على حاله  
لانه لاحظ للعبد من الوصية نموت في حقه ويقاه سواء لو كان هذا القول  
في المرض من المولى ولم تمت واحد منهما ومات السيد كان للعبد ثلث  
الثلاث والمديون ثلثا الثلث لان العتق في المرض وصية فالعبد يوصي له بنصف  
رقبته والعبد يوصي له بجميع رقبته ولا تزداد وصيته بالعتق في المرض وكان  
الثلث بينهما اثلاثا **فان قيل** لما لم يكن للمديون في العتق في المرض نصيب  
يبلغ ان يسلم له ذلك كله للفقن فيكون هو الموصي له بجميع رقبته قلنا انما لا  
يظهر فائدة اعتبار العتق في حق المديون بعد موته فاما في حال حياته فهو مفيد  
فلا بد من اعتبار ما احسنه مع العتق في العتق الباب فلهذا جعلنا العتق  
موصي له بنصف رقبته فان مات المديون بعد موت السيد قيل ان يودي  
سعي العبد في ستة اسباع قيمته لان المديون مات مستوفيا لوصيته ويودي  
ما عليه من السعاية فانما بقي مال المولى رقبة العبد يضرب فيه العبد بحقه  
وموسم والورثة بستة مقدار حقهم ولو كان العبد مات سعي المديون  
في ثلاثة ارباع قيمته لان العبد مات مستوفيا لوصيته وانما مال الميت رقبة  
المديون بحقه سهمين والورثة بستة فيسلم له الربع ويسعى في ثلاثة ارباع  
قيمته ولوقا ب لعبد ومديون في صحته او مرضه احد كل واحد مدبر  
ثم مات عتق بالتدبير والاخر رقيق لانه لم يبر نفسه بين كلامين فهو صا  
في احدهما فان كان احدهما مدبرا فيكون كماله الجار الا انما بالوقا  
احدهما جارا او عبدا وجميع بن حرو عبدا وكان هذا هو الكلام  
ان ضيفه كلامه اخبار في الوجود كماله الجار

الخبر فاذا كان الخبر به سابقا فلا حاجة بنا الى ان يجعل كلامه انما بالكون  
اخبارا عن المديون كما هو صيغة كلامه ولوقا ب المديون له وعبد في صحته  
احد كل واحد رقبة كل واحد ثلثا ثمانية ثم مات ولا مال له غير سهمي العبد في ثلثي  
قيمته وكل واحد من المديون يعتق من ثلث ماله وماله رقبتان فلهذا الثلث  
من ذلك وهو ثلثان فيه يعتق من كل واحد منهما ثلثه بالعتق البات وثلثه  
بالتدبير ويسعى في ثلث قيمته فان مات احد المديون قبل ان يودي شيئا سعى  
العبد في ثلثي قيمته فان مات احد المديون قبل ان يودي شيئا سعى العبد في ثلثي  
قيمته على حاله والمديون في حقه قيمته لان المديون كان مستوفيا لوصيته ونوي  
ما عليه من السعاية ولا حظ للعبد في الوصية فهو يسعى في ثلثي قيمته على حاله  
ومال الميت ثلثا رقبة كل واحد من الباقي يضرب المديون الباقي في ذلك بسهم  
والورثة باربعة فيكون بينهم على خمسة وانما يسلم للمديون خمس الباقي وقيمة  
الباقي اربعة وخمسة ثمانون فقد سلم للمديون بالعتق الباب الثلث وذلك ما به  
وبالتدبير ثمانون وانما بقي عليه السعاية في مائة وعشرون من ثلث مائة  
خمسائة ولومات العبد ايضا سعى العبد في اربعة اجناس ثلثي قيمته لانه لم يبرق  
من مال الميت الا ثلثا رقبته فهو يضرب في ذلك بسهم والورثة باربعة فلهذا  
سعى في اربعة اجناس ثلثي قيمته ولوقا ب المولى ذلك في مرض موته ثم  
مات كان الثلث بينهم اسباعا لان القتل اصابه من هذا الاجاب ثلث رقبة  
فهو موصي له بثلث رقبته ولا يزداد حقهما بالاجاب الذي كان في المرض فاذا  
جعلنا كل ثلث رقبة سهمهما يكون لكل واحد منهما ثلاثة وللقتل سهم واحد اصابه  
الثلث على سبعة فالثلاث اربعة والمال كله احد وعشرون لكل رقبة سبعة  
وسلم للقتل سهم وهو السبع من رقبته ويسعى في ستة اسباع قيمته فان  
مات العبد قبل ان يودي شيئا سعى كل واحد من المديون في سبعة اعشار  
قيمته لان العبد مات مستوفيا لوصيته ونوي ما عليه من السعاية فانما  
مال الميت رقبة المديون هما في ذلك بسهم والورثة باربعة  
عشر فيكون في عشرة اجناس ثلثي قيمته يسلم لكل واحد منهما ثلاثة ويسعى  
سبعة ولو كان الميت احد المديون سعى المديون الباقي في ثلثي قيمته والقتل  
سبعة



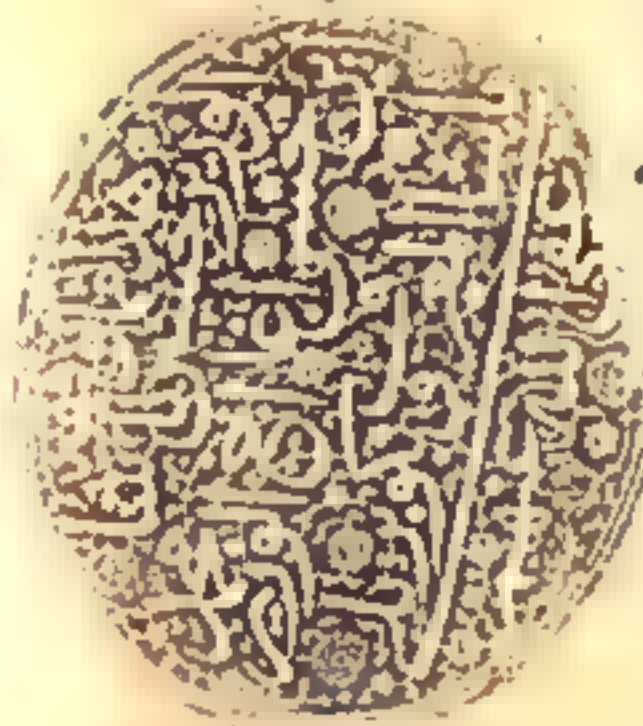
بهم والمدة ثلاثة والورثة باربعة عشر فيكون ثمانية عشر كل رقبته  
تسعة يسلم للمدة ثلاثة وذلك ثلث رقبته والقسمهم وذلك تسع رقبته  
ويسمى في ثمانية اشباع قيمته وان مات العبد ايضا سمي للمدة الباقي  
في اربعة عشر جزءا من رقبته لان الباقي في الحاصل من مال الميت رقبته خاصة  
فيضرب الورثة عتقهم وذلك اربعة عشر والمدة برقبته ثلاثة فيكون رقبته  
على سبعة عشر وقلعت كل واحد من الآخرين مستوفيا لوصيته اذا ضمت  
ذلك القدر الى ما يسلم الباقي استقام الثلث والثلثان واذا كان للرجل خمسة  
اعبد قيمة كل واحد منهم او بعبادة فقال في مرضه احدكم حر فمات احدهم قبل  
موت السيد فمات السيد وقع العتق على الاربعة الباقي لان الذي مات خرج  
من ان يكون مزاحما للباقي في الحرية المتبعة بالاربعة الباقي بعد موت  
المولي لكل واحد منهم ربعة ويسمى كل واحد منهم في ثلاثة ارباع قيمته فان مات  
احدهم قبل ان يودي شيئا لم ينقص من حتى الباقي شيء لان الذي مات مستوفي  
لوصيته ونوي ما عليه من السعاية لانه قد بقي ثلثه فان بوصيته كل واحد منهم  
اذا جمعتها كان الثلث من مال الميت فلهذا لا ينقص حقهم مما نوي من السعاية  
على الميت وان مات احد الباقي ايضا تبقى الباقيان كل واحد منهما في اربعة  
اخماس قيمته لان المتبين قد استوفيا وصيتهما ونوي ما عليهما من السعاية  
وانما مال الميت رقبته الباقيين هما يضربان بحقهما كل واحد منهما يسلم  
والورثة بحقهم وذلك ثمانية فان الثلث بينهم على اربعة فتكون السهام  
عشرة كل رقبته خمسة فلهذا يسمى كل واحد منهما في اربعة اخماس قيمته  
واذا قال الرجل في مرضه لامي ان كان اول ولد تلد بنيه علاما فهو حر وان  
كان ولد تلد بنيه جارية فانت حرة فولدت غلاما وجارية لاندري ايها  
اول ثم مات من مرضه ولا مال له غيرهم وقيمة كل واحد منهم ثلاثا بنيه فالابنة  
رقيق ويقتى الغلام نصفه من الثلث ونصفه يعتق الام لا يبقنا برق الابنة  
فانما ان ولدت الغلام او لا فالامح الابنة رقيقان وان ولدت الابنة  
كمال الشوط ثم الغلام يعتق على كل حال لانها انما كانت الغلام او لا فالغلام  
حر وان ولدت الجارية او لا فالغلام حر ايضا لانها انما كانت الجارية او لا فالجارية  
وجارية تعتق في حال دون حال لانها انما كانت الجارية او لا فالجارية

وان ولدت الجارية او لا فهي حرة فيعتق نصفها طعن عيسى في هذا الجواب  
وقال لا ينبغي ان لا يعتق شيء من الام لانه وقع الشك في شرط عتقها فان شرط  
عتقها ولادة الجارية او لا وهذا مشكوك فيه وما لم يتبع الشرط لا يترك شيء  
من اجزاء الارثي انه لو قال ان لم ادخل الدار اليوم فعبده حرقني اليوم  
ومات المولي ولا يدري ادخل الدار لم يدخل لم يعتق العبد للشك فيما هو شرط  
وان كان الظاهر انه لم يدخل وكما نقول ما ذكره في الكتاب صحيح فان شرط  
عتقها ولادة الجارية وقد وجد ذلك ولكن كون ولادة الكلام سابقا لانه في  
المانع مشكوك فيه فانما هذا اعتبار الاحوال في المانع لا في الشرط فان ولادة  
الجارية وما لم يكن موجودا او اعلم وجوده كان ولا ما لم يعلم تقدم عليه عليه  
فاذا كانت هذه المقالة في مرضه ليس الغلام في نصف سدس قيمته وتسعى الامر  
في ثلاثة اسداس ونصف سدس قيمتها لان نصف رقبته الغلام في نصف سدس  
قيمته ويسمى الامر في ثلاثة اسداس ونصف سدس قيمتها لان نصف رقبته الغلام  
لا بعد ما لا للمولي فان المعتق فيه يبيع الامر فانما حال الميت رقبته ونصف الغلام  
بنصف رقبته فان وصية كل واحد منهما هذا المقدار كان الثلث بينهما على سهمين  
والثلثان اربعة فيكون جملة ستة والمال رقبته ونصف فقد انكسر بالانصاف  
فاضعفه فيكون خمسة ثم ستة على خمسة لا يستقيم فيضرب ستة في خمسة فيكون  
ثلاثين فصارت كل رقبته على اثنا عشر ونصف الرقبته ستة فاما العبد فقد عتق  
منه نصفه ببيع الامر ويسلم له في نصف الباقي خمسة لانه كان حقه في سهم  
وقد ضرناه في خمسة فانما تبقى عليه السعاية في سهم بالاثني عشر وذلك نصف  
سدس قيمته والامر صارت قيمتها على اثني عشر يسلم لها ذلك خمسة وذلك  
سدسان ونصف سدس فليها السعاية في ثلاثة اسداس ونصف سدس فان  
مات الغلام قبل ان يودي شيئا سعت الامر في ثلاثة اخماس قيمتها لان الغلام  
مات مستوفيا لوصيته ونوي ما عليه من السعاية فانما مال الميت رقبته الامر والابنة  
يضرب الورثة في ذلك اربعة والامر يسلم فيكون اخماسا ولكن اذا اقتسمت خمسة  
على رقبته كل رقبته خمسة فاصفا فاصفا فيكون كل رقبته على خمسة فانما يسلم  
للامر من رقبته سهمان ويسمى في ثلاثة اخماس قيمتها ولومات الامر وبقي  
الغلام وسعى الغلام في جميع ما كان عليه وعليه منزلة العبد مال



يود جميع ذلك لان المستسعي عبده بمنزلة المكاتب فالنصف الذي هو مبيع الامر  
 من الفلار لا يفتق الا بفتح الامر فهو محتاج الى اداساية الامر استبد العتق في ذلك النصف  
 فلما سعي في جميع ما على امه كولد المكاتب بعد موت الامر وعلى قولها ليس عليه ان يسعي  
 فيما على امه كولد المكاتب بعد موت الامر وعلى قولها ليس عليه ان يسعي فيما على امه  
 لان المستسعي عند ما حر عليه دين وليس على ولد الحرة سعاية في دين امه ولكن عليها ان يسعي  
 في حنسي نصف قيمته نفسه لان الامرات مستوفية لوصيتها وقادما عليها من السعاية  
 فلما مال الميت نصف رقة الفلار مع رقة الابنة يضرب الورثة في ذلك باربعة  
 والفلار بينهم فيكون خمسة وثمانية رقة ونصف على خمسة لا يستقيم فالسبيل  
 ان يضعف رقة ونصف فيكون ثلاثة ثم يضرب على ذلك في خمسة فيكون خمسة  
 عشرا لا يبين من ذلك عشرة ونصف رقة الفلار خمسة ليعلم من ذلك  
 ثلاثة لان كان حقه فيهم ضربناه في ثلاثة فالنصف عليه السعاية في حنسي نصف  
 رقبته واذا كان للرجل ثلاثة اعبد قيمة كل واحد منهم في ثلثا يه فقال في مرضه  
 احدثكم حر علي ما يه درهم وتلقوا ذلك جميعا ثمرات السيد قبل البيان والامال  
 له غيرهم فانه يفتق ثلث كل واحد منهم ثلث المائة لان العتق بعوض يصح انجاب  
 في المجهول كالعق بغير عوض فان الانجاب في المجهول كالمعلق بالشرط والعق بعوض  
 محتمل التعليق بالشرط كالعق بغير عوض ولما قتلوا جميعا فقد وجد القبول  
 من ثنائه له الانجاب فيعتق احدثهم وكان للمولى الخيار في البيان وقد انقطع خياره في البيا  
 وقد انقطع خياره بموته فيشيع العتق فيهم جميعا ويكون على كل واحد منهم ثلث المايه  
 حصص ما يسلم له من العتق لان المال هاهنا مبيع العتق وثبوت البيع ثبت المبيع  
 ثم انما حصلت الوصية لهم بقدر المائتين وذلك دون الثلث فيسلم لكل واحد منهم مقدار  
 ثلث المائتين ويسعي كل واحد منهم في ثلثي قيمته فهو دية مع ثلث المائة التي هي عوض ولو  
 لم يكن الا عبدا ن قيمة احدثها ما يه درهم وقيمة الاخر ثلثا يه فقال في مرضه احدثكم  
 حر علي ما يه درهم فقتلوا ثمرات السيد فانه يفتق من كل واحد منهم نصف نصف المائة  
 لما بينا والفلار الذي قيمته ما يه يسعي في نصف قيمته ولا وصية الا به يسلم له نصف  
 رقبته خمسين درهما وذلك مثل نصف فعرنا لا وصية له ولا وصية له في نصف  
 قيمته ايضا مع الحسين فله من قيمته ما يه درهم لا وصية له يسلم له نصف رقبته  
 ما يه وخمسون فعرنا انه اوصي به ما يه فعرنا ان كان هو المراد بالانجاب

ففهي الانجاب وصية له بما يه درهم وان كان المراد صاحبه فلا وصية في هذا الانجاب  
 لاحد ففهي اعتبار الاحوال ثبت الوصية بقدر المائة ويكون ذلك كله للارض لانه لا وصية  
 للاوكس ولو كان له ثلاثة اعبد قيمة كل واحد ثلثا يه فقال في مرضه احدثكم حر علي ما يه درهم  
 والاخران حران بغير شيء فقبلوا ذلك فعرنا حران لانه اوصي بالحرية لاحد منهم يفرض  
 في قبولهم فقبلوا قبول من تناوله الانجاب ونزول العتق بعوض اعتبار القبول وقد  
 وجدوا عتق الاخرين بغير شيء فقد بيقنا نحنهم ولما عتقوا الامتلك المولى لان اتباع العتق  
 المهم بالبيان انما يصح من ملك الانجاب وبعد ما عتقوا الامتلك المولى انجاب المولى  
 فيهم ابتداء الاختيار له في الايقاع ولا شيء عليهم لان الذي يرقه المال منهم مجهول والقضا  
 بالمال على المجهول غير ممكن الا ترى انه ثلثة نفر لوقا لوال الرجل على احدنا الف درهم  
 لم يجز على احد منهم شي وهذا غلطان ما سبق فان هناك للمولى حق البيان في العتق  
 فيكون المال عليهم وما هاهنا ليس للمولى في العتق حق البيان فيبقى مقصودا بالوجوب  
 ولا يتمكن انجاب على المجهول مقصودا لوقا احدثكم حر علي ما يه درهم والاخر على ما يه  
 درهم والثالث على ثلثا يه فقتلوا جميعا فعرنا حران لان كل واحد منهم حر قبل بطلان  
 فقد قبل ما تناوله من الانجاب فيعتقون جميعا وعلى كل واحد ما يه درهم لانه لا يجب للمال  
 على كل واحد منهم الا المتيقن به والمتيقن في حق كل واحد منهم مقدار المايه فقط وهو  
 بمنزلة ثلثة نفر اقرؤا ان لرجل على احد منهم ما يه وعلى الاخر ما يه وعلى الثالث ثلثا يه  
 فليس له ان ياخذ من كل واحد منهم الا ما يه ولو قال لعبدين له في مرضه قيمة كل واحد  
 منهما ثلثا يه احدثكم حر ما يه درهم فقتلوا ذلك ثمرات السيد يسعي كل واحد منهما  
 في ثلثي قيمته لانه اوصي لهما بنصف ماله ولا يمكن تنفيذ وصيته الا بمقدار الثلث فيسلم  
 لكل واحد منهما ثلث قيمته بالوصية ويسعي في ثلثي قيمته ولو ان رجلا قال لعبده ان  
 ادبت الى القافات حر وان ادبت الى الغنم فانت حر فلكل واحد من الكلامين صحيح  
 لان تعليق العتق بالشرط صحيح من المولى بالمهر ينزل العتق مرة كان او مرات كما لو قال  
 لبيده ان دخلت الدار فانت حر وان كلفت فلان فانت حر فاي الشرطين وجد عتق العتق  
 فهنا ان ادب الا لغيره بغير الكلام الثاني لوجود الشرط فان وجد المولى احدي الاثنين  
 فقة عتق ابيده بالانجاب فاختاره وليس له على العبد بذلك المستوفة لان المستوفة  
 من جنس الدرهم فتيقن ان العتق انما ادي المولى الف درهم وانما عتق بالكلام  
 فله ان يملك الف درهم المستوفة للمولى ان كانت من كسب العبد ولا دين عليه

















فندفع الى المال السدس حصة كخمس وبنها حصة وهو نصف المال فنقسمه نصفين نصفها دفعها  
 كل واحد منهما متساوفا كالخمس بربعه ولو لم يصدق واحد منها بالثالث والمسلح حالها فانه يدفع  
 الى الباقي ثلثي ثلثي ثلثي وهو سدس المال ونعم له ايضا سدس جميع المال لانه اقران المال بينهما  
 لانه دفع الى الباقي ثلثي المال ايضا القاضي فلا يؤمن بيا من ذلك للثاني وقد دفع الى الاول النصف بقضا  
 قاصر فكل واحد منهما ثلثي ثلثي دفعه الى الاول فان على حقه وتحول ذلك للثاني في ذلك فكان  
 بينه وبين الثلثة فعليه ان يدفع الى الثالث ثلث الثلثين وثلث السدس الثاني ولم يصدق الباقي بده  
 السدس فندفع اليه ذلك ونعم له بثلثي سدس من ماله حتى يصير مستوفيا كالخمس بربعه قال ولو ان  
 احدهما ترك الباقي في دفعه فاحد كل واحد منهما العام او اصدما ما من سهم والمرة الاحرفا ياذ  
 من المعركة فما في ذلك وان لم يكن حصة فما في حصة دفع اليه نصف ما في ذلك فان اعطاه ذلك لم افر  
 ما حله احسن اياه وصدقته في المعركة والثلث المعركة الاول فان كان الباقي المعروف دفع  
 ما في ذلك الى الاول بغير قضا فاحد من السدس الثاني مع جميع نصيبه المعروف جميع المال فخصه الى ما في ذلك  
 الا ان الاخر المعروف ونفسمه نصفين نصفين فيقول له يوسف وقال محمد ان كان دفع النصف الى الاول  
 بقضا قاضي احد الباقي منه ثلث ما في ذلك وان كان دفعه بغير قضا فاحد من السدس الثاني مع جميع ما في ذلك فخصه  
 الى ما في ذلك الا ان المعروف ونفسمه نصفين نصفين وهذا ما على سبيل المثال فانها حصة كخمس فقول له  
 ان المعركة لقرنها ما صدقة المعروف اصدما كان المسون عليه باصدمة ربع ما في ذلك وفيه السدس  
 لانه يقول لمانا فلان حصة ربع الثلثة ونصف الثلثة في بدا حصة وهو من نصيبك فانما يبقى حصة  
 في يدك ربع السدس من اربعة وما في مولى من السدس نصفان فاذ اقرن به او لا وقد  
 النصف ما في يدك لانه دفعه رنان على حصة لا يكون مضمونا على ان دفعته نصف السدس في حصة  
 فيما في يدك سهم وحصة سهم ونصف هذا نصيبه خمس ما في ذلك وان كان دفع النصف الى الاول  
 بغير قضا فاحد من السدس الثاني مع حصة بثلثي ثلثي وهو سدس المال ونعم له ايضا سدس جميع المال لانه اقران المال بينهما  
 حصة او لو اقرنها متساوفا ذلك ربع النصف من جميع المال فخصه الى ما في ذلك الا ان المعروف ونفسمه نصفين نصفين  
 نصيب لانه اصدما فلان حصة ربع الثلثة سواء حصة كخمس فقول له لو اقرن به او لا وقد  
 من المعركة فما في ذلك وان لم يكن حصة فما في حصة دفع اليه نصف ما في ذلك فان اعطاه ذلك لم افر  
 ما حله احسن اياه وصدقته في المعركة والثلث المعركة الاول فان كان الباقي المعروف دفع  
 ما في ذلك الى الاول بغير قضا فاحد من السدس الثاني مع جميع نصيبه المعروف جميع المال فخصه الى ما في ذلك  
 الا ان الاخر المعروف ونفسمه نصفين نصفين فيقول له يوسف وقال محمد ان كان دفع النصف الى الاول  
 بقضا قاضي احد الباقي منه ثلث ما في ذلك وان كان دفعه بغير قضا فاحد من السدس الثاني مع جميع ما في ذلك فخصه  
 الى ما في ذلك الا ان المعروف ونفسمه نصفين نصفين وهذا ما على سبيل المثال فانها حصة كخمس فقول له  
 ان المعركة لقرنها ما صدقة المعروف اصدما كان المسون عليه باصدمة ربع ما في ذلك وفيه السدس  
 لانه يقول لمانا فلان حصة ربع الثلثة ونصف الثلثة في بدا حصة وهو من نصيبك فانما يبقى حصة  
 في يدك ربع السدس من اربعة وما في مولى من السدس نصفان فاذ اقرن به او لا وقد  
 النصف ما في يدك لانه دفعه رنان على حصة لا يكون مضمونا على ان دفعته نصف السدس في حصة  
 فيما في يدك سهم وحصة سهم ونصف هذا نصيبه خمس ما في ذلك وان كان دفع النصف الى الاول  
 بغير قضا فاحد من السدس الثاني مع حصة بثلثي ثلثي وهو سدس المال ونعم له ايضا سدس جميع المال لانه اقران المال بينهما

ما في ذلك سهم والثلثي حصة سهم فلها ما اصدما في ذلك وان كان دفع بقضا قاضي فما دفعه  
 رنان على حقه محسور عليه فندفع الى الثلثي حصة جميع ما كان يدفع ان لو اقرنها متساوفا ذلك خمس  
 خمس نصف المال فخصه الى ما في ذلك المعروف ونفسمه نصفين نصفين فيقول له يوسف وقال محمد ان كان دفع النصف الى الاول  
 السدس من الباقي المعروف الذي اقرن حصة بثلثي ثلثي دفعه الى الاول والثلثي المعروف الذي اقرن  
 اقرن حصة لانه حصة السدس ما اصدما من السدس الثاني مع جميع ما في ذلك فخصه الى ما في ذلك  
 لانه اقرن حصة بثلثي ثلثي دفعه الى الاول والثلثي المعروف الذي اقرن حصة بثلثي ثلثي دفعه الى الاول  
 ما في ذلك وذلك للثلثي من السدس اقرن حصة فاما ما اصدما في ذلك فاذ اصدما ذلك حصة الى الباقي  
 ساد الاول والمعرف الذي اقرن حصة لانه صادوا حصة في الثلثة سواء اصل السهم بينهم بل لا بد  
 باعيا وقضا فاهم فاما ساد الاول الذي اقرن حصة بثلثي ثلثي دفعه الى الاول والثلثي المعروف الذي اقرن  
 ما حصة كاهو الحكم في المال المتكفل ولو ان طلائع وكرثا حصة من السدس واهم فاقسموا  
 المال بينهم الا انهم اصدما بالثلثي من السدس واهم فندفع اليه نصف ما في ذلك ثم اقرن حصة اخر  
 وصدقته في حصة حصة المعروفين وكذا المعروفين فاما ساد الاول الذي اقرن حصة بثلثي ثلثي دفعه الى الاول  
 بقضا قاضي احد الباقي منه ثلث ما في ذلك وان كان دفعه بغير قضا فاحد من السدس الثاني مع جميع ما في ذلك فخصه  
 الى ما في ذلك الا ان المعروف ونفسمه نصفين نصفين فيقول له يوسف وقال محمد ان كان دفع النصف الى الاول  
 بقضا قاضي احد الباقي منه ثلث ما في ذلك وان كان دفعه بغير قضا فاحد من السدس الثاني مع جميع ما في ذلك فخصه  
 الى ما في ذلك الا ان المعروف ونفسمه نصفين نصفين وهذا ما على سبيل المثال فانها حصة كخمس فقول له  
 ان المعركة لقرنها ما صدقة المعروف اصدما كان المسون عليه باصدمة ربع ما في ذلك وفيه السدس  
 لانه يقول لمانا فلان حصة ربع الثلثة ونصف الثلثة في بدا حصة وهو من نصيبك فانما يبقى حصة  
 في يدك ربع السدس من اربعة وما في مولى من السدس نصفان فاذ اقرن به او لا وقد  
 النصف ما في يدك لانه دفعه رنان على حصة لا يكون مضمونا على ان دفعته نصف السدس في حصة  
 فيما في يدك سهم وحصة سهم ونصف هذا نصيبه خمس ما في ذلك وان كان دفع النصف الى الاول  
 بغير قضا فاحد من السدس الثاني مع حصة بثلثي ثلثي وهو سدس المال ونعم له ايضا سدس جميع المال لانه اقران المال بينهما  
 حصة او لو اقرنها متساوفا ذلك ربع النصف من جميع المال فخصه الى ما في ذلك الا ان المعروف ونفسمه نصفين نصفين  
 نصيب لانه اصدما فلان حصة ربع الثلثة سواء حصة كخمس فقول له لو اقرن به او لا وقد  
 من المعركة فما في ذلك وان لم يكن حصة فما في حصة دفع اليه نصف ما في ذلك فان اعطاه ذلك لم افر  
 ما حله احسن اياه وصدقته في المعركة والثلث المعركة الاول فان كان الباقي المعروف دفع  
 ما في ذلك الى الاول بغير قضا فاحد من السدس الثاني مع جميع نصيبه المعروف جميع المال فخصه الى ما في ذلك  
 الا ان الاخر المعروف ونفسمه نصفين نصفين فيقول له يوسف وقال محمد ان كان دفع النصف الى الاول  
 بقضا قاضي احد الباقي منه ثلث ما في ذلك وان كان دفعه بغير قضا فاحد من السدس الثاني مع جميع ما في ذلك فخصه  
 الى ما في ذلك الا ان المعروف ونفسمه نصفين نصفين وهذا ما على سبيل المثال فانها حصة كخمس فقول له  
 ان المعركة لقرنها ما صدقة المعروف اصدما كان المسون عليه باصدمة ربع ما في ذلك وفيه السدس  
 لانه يقول لمانا فلان حصة ربع الثلثة ونصف الثلثة في بدا حصة وهو من نصيبك فانما يبقى حصة  
 في يدك ربع السدس من اربعة وما في مولى من السدس نصفان فاذ اقرن به او لا وقد  
 النصف ما في يدك لانه دفعه رنان على حصة لا يكون مضمونا على ان دفعته نصف السدس في حصة  
 فيما في يدك سهم وحصة سهم ونصف هذا نصيبه خمس ما في ذلك وان كان دفع النصف الى الاول  
 بغير قضا فاحد من السدس الثاني مع حصة بثلثي ثلثي وهو سدس المال ونعم له ايضا سدس جميع المال لانه اقران المال بينهما



































القسم من مائة واربعين وان المراهقة الاولى الساتر لثمة عشر ثمانين في مائة وتسع منها على ذلك حصة  
 بحد الان الذي اقره الاب ما ضمن يد المراهقة منهم وثلثهم من ثلثة وعشرون منها  
 وثلث ما دعت ارجو هذا الان ثلثة عشر وثلث ذلك يد لها وثلث ذلك يد الاب ان لها  
 ربع الثركة على المراهقة المعروفة وفي يد الاب نصف الثركة وودود والاب يد الاب في ثلث ثلثها  
 لثمة نصيبه وودود ثلثان فانما سقي حقة فلما في يد اب واحد وثلث حق الاب الاخر ثلثة عشر  
 وحق المراهقة في ثلثة فاذ اجموع هذه السهام ثمان ثلثة وخمسون وثلث من ثلثة وعشرون وثلثهم تقاسمه كل  
 واحد منها مع من اقره ثمانية ثمانين كتحج قولك يوسف والوصار في الامان فما سنها احد الابن  
 الدم اقره الاب ثلثة عشر منها مائة من ثلثة عشر لان حق الاب ان المراهقة من اربعة وعشرين لان  
 انه بطرح نصيب الاب وهو اربعة لانها ثلثة عشر في ثلثون في ربع الاب ان الابن ثلثة عشر منها مائة من  
 ثلثة عشر نصيب فما ضمنه هذا المقتل اربعة نصيب المراهقة في ثلثة عشر على السبق والابن سهم الالهم  
 نصار قوا على ان القسم من ثمانين واربعين وان نصيب المراهقة ونصيب كل اب ثلثة ثمانين فما يحصل  
 ابدانهم القسم منهم على ذلك نصيبه كل اب ثلثة عشر والمراهقة ثلثة عشر القسم من ثلثة عشر وثلث  
 هذا الجواز له والصحيح ان الابن اربعة مائة من ثلثة عشر منها مائة وثلث سهم مائة من ثلثة عشر الابن يد  
 الزمان على سدس الثركة فانه اقران الميراث ثلثة ثمانين في ثلث نصيب الثركة وودود صار على ثلث ثلثه جميع  
 الثركة اربعين منها السدس من ثلثة عشر وثلثان فاذ انا الارلاد على اربعة عشر وثلث كل عليه ان اجمع  
 ما اراد على ذلك الابن لانه يدعى جميع ذلك ذلك ثلثة عشر وثلث على الحكم هذا الطرح عن السدس وقال  
 صوابه ان اربعة عشر منها مائة من ثلثة عشر وثلثان فاذ انا الصواب ان اربعة عشر منها مائة وثلث ثمانين  
 قال واذا اقر السدس وثلث منها مائة من ثلثة عشر وثلثان فاذ انا الصواب ان اربعة عشر منها مائة وثلث ثمانين  
 وانها صاحبة ثلثة عشر العبد الذي على خمسة ثمانين اقران الميراث ثلثة ثمانين في ثلثة ثمانين في ثلثة ثمانين  
 ثمانية عشر منها ثلثة عشر العبد الذي يد لها وثلثها سدس من ثلثة العبد الذي يد اجية لوزن العبد  
 كانا يد ما فلا صان على الميراث في النصف الذي كان يد اياها حصة الاصل وهو صان نصيبها من  
 النصف الذي كان ان فاعطاه الى اياها حصة نصيبها من ثلثة ثلثة لار ذلك النصف كان اربعة  
 لكان اعطاه ثلثة ثمانين اقران ثلثة ثمانين نصيبها ثلثة ثمانين اربعة عشر من ثلثة ثمانين

الفرضية المعروفة وللزوج من المال في نسبه وما بقي وموتته من الاخ والاخت للاخت الأربعة  
سهمان فان انزل الزوج ايضا فان الاخ قد اقرت للزوج كما هو الحال لصنفه لو صدق  
لم يصدقها فالفرضية من اربعين سهما ومان هذا الكلام ان ابا اخت الفرضية المجهولة علم ما اقرت  
الاخت للزوج نصف المال كما لا يعرفنا انها اقرت للزوج بالارادة فاذا اكدتها الزوج في ذلك  
كانت الفرضية اربعين من الفرضية المجهولة منته والفرضية المعروفة عولته من ثمانية وقد صارت النسيبة  
عشر كائنا فالزوج يدعي ارحته في ثلثه اتمان وذلك لسبعة ونصف والاخت تقول تسعة من ثمانية  
فما اراد على سبعة ونصف الى تمام تسعة وموتهم ونصف واقرت الاخ للزوج ولها الزوج يا  
ذلك وقد اكسروا الاضاف فاضوف الحساب فكل من اربعين سهما للام كالربع وعشر في ثلثون  
فالاخت ربع من الزوج في ذلك ثمانية عشر والزوج يدعي ان له من هذا الثلث عشرة فاضد عشرة ما يزد  
الى هو والاخت اني عشر فستسهمان ذلك للذكر ثلث حظ الانثيين لاسي ثلثه سهمان فداقر الاخ والاخت  
للزوج بها والزوج قدما فكل من مورثي هذا الاخ نصف في الزوج فياضدا اقرت به وليس للاخت  
والام حصة ذلك سبيل لان الام ستوفى بالحق والام كذلك استوفى كالاحقة برحمته قال  
واذا ترك الرجل امراته والورثة فاقرب المراه لثلاثين وصدقا الابن اربعة وكذا الام فيها  
وتقاربا فمما بينهما اخذ الابن الدر اقربه الاب من المراه ثلثه عشر سهمان اربعين سهمان في قول الجواب  
وفي قول محمد واحد من المراه اربعة سهمان وثلث سهمان من ثلثه وعشرين سهمان الى الفرضية المعروفة من اثني عشر  
لمراه الربع ثلثه وللأم ثلث ما بقي وهذا ثلثه والباقي للاب الفرضية المجهولة علم ما اقرت المراه من  
اربعة وعشرين للمراه الثلثه وللأبوين السدس فان لم يطر واحد منهما اربعة والباقي ثلثه والباقي  
ثلثه عشر وللان طر واحد منهما ثمانية مطلق نصيب الام في ثمانية سهمان الابن الذي صدق به الاب والمراه  
لأنها قد كتبت فاد اطر حاقا ثمانية وخمسة والعشرين في اربعين فداقرت ارجوه هذا الابن ثلثه  
سهمان اربعين من الثلثه وفي هذا جرد من التركة يعطى بها مقدار ثلثها وذلك لثلاثة عشر سهمان اربعين  
مع نفسه النصيب الا ثمانية سهمان عشر سهمان للام من ذلك اربعة وله ما بقي لاها ايضا فان كان  
الفرضية اربعة وعشرين لأم الميراث ما واخذوا للاب اربعة وللان ثلثه عشر في السدس اليها يتقسم  
سهمها عشرين سهمان ونسب الام الباقي المراه ان في ثمانية سهمان اربعة عشر سهمان نصيبها



























[illegible][illegible]











五

6  
Caf.

٤٣٥  
 اما ان القول بانفسهم اما ان يقولوا انهم واحد اما صاحب بيتك حصن الاخر قال واذا كان الرجل  
 اخاه لا يبيع واجاه له ما دعي رجل ان اخ الميت لا يبيع وامه وصوفه الا ان الامم بانه لا يبيع وصوفه  
 من قولنا اننا نبيع لانه لا يبيع فانه يبيع من الامم لاننا نبيع الامم السدس ومن لا يفتقر السدس وان  
 كثرت الاخوة والاراق قد زعم الاخ لا يبيع مساوي له فياخذ منه نصف ما في يده ومنه سدس ما في يده  
 واما اقرار اخ لام بان له الميراث السدس وقد وصل اليه الميراث فلا يبيع منه ومنه سدس ما في يده  
 وانا هلك المراء وبركت زوجته واجاه لاسمها فادعي رجل ان اخوها ابوها وامها فصدقه الزوج  
 فالزوج بالنصف لا يفتقر منه والباقي من الزوجين لصفيين لان فرض الزوج كان في الاخ والاولى الام  
 والاخ والابن اخا اقر الزوج له بما شقق بالعصوبة وما نحو العصوبة في الاخ لا يبيع هو مصدق  
 العصوبة له ملزم له فيما يدعي من الميراث عليه بل هذا لان الباقي منها نصيبان وكذا لو صدقه الزوج  
 ان اخوها ابوها لان الزوج انما يقر له بالسدس بالفرضية يصل اليه سدس من نصيبه سدس ما في يده  
 لان الاب واركان الاخ والاب اقر بان اخ لام واقدر الزوج بان اخ لام هو اخ لام الزوج  
 تكون للزوج المصون ثلثه والام السدس منهم والباقي من سهمان لان في قولنا اقرار  
 زوجة بالتولية مثل نصف حوالها في هذا يعطيه لباقي من نصيب اليتيم والزوج يقتسمان  
 بالزوج لمتناه والمفترقة ثلثة لان الميت يرث الزوج اخوان لابن وزوج فانه يقر فيه اربعة  
 وسهمان ولكل اخ سهم فها هذا القسم ما في يده من الميراث والاولى سدس فها هذا الجواب  
 لسؤال الاول وهو ما اذا اقر الزوج بانه اخ لام انما هو مصون ما في يده لا يبيع من الميراث  
 لزوج ففتنسا به نصف لان الزوجين الزوجين كل واحد وام واخ لزوج فكل واحد المال بينهم  
 زوج ولا اخ لزوجين على سهمين مع ما يصل اليها فيقسم بينهما على اقرار عهدها والله اعلم  
 كتاب سوفوليه ونحوه يوم السبت عشر من رجب سنة ثمان مائة وثمانين في شهر ربيع الثاني

[illegible]



Süleymanîye U. Kütüphanesi  
KİŞİ ARCA ZARF  
Yeni M. III  
Eski Kâğıt No 223

